



سَلَامَةُ مَوْلَانَا
فَضِيلَةُ الشَّيْخِ

١١

الْقَوْلُ الْمَفِيدُ عَلَى
تَكَايُفِ التَّوَحُّدِ

لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ
مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعَثِيمِيِّ
غُفْرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَالْمُسْلِمِينَ

مِنْ إِصْدَارَاتِ
مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعَثِيمِيِّ الْخَيْرِيَّةِ

الْقَوْلُ الْمُفِيدُ عَلَى
كُنْزِ التَّوْحِيدِ

ح مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية ، ١٤٤٠ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين ، محمد بن صالح

القول المفيد على كتاب التوحيد . / محمد بن صالح العثيمين - ط ١ -

القصيم ، ١٤٤٠ هـ

٨٦٩ ص : ٢٤×١٧ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين : ١١)

ردمك : ٩٤-٠-٨٢٠٠-٦٠٣-٩٧٨

١- التوحيد . - ٢- العقيدة الإسلامية . أ. العنوان

١٤٤٠ / ٦٤٤

ديوي ٢٤٠

رقم الإيداع : ١٤٤٠ / ٦٤٤

ردمك : ٩٤-٠-٨٢٠٠-٦٠٣-٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة

لِمُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْخَيْرِيَّةِ
إِلاَّ مَنْ أَرَادَ طَبْعَ الْكِتَابِ لَتَوَزِيْعِهِ خَيْرِيًّا بَعْدَ مَرَاجَعَةِ الْمُؤَسَّسَةِ
الطبعة الرابعة عشرة

٥١٤٤٣

يُطلب الكتاب من:

مُؤَسَّسَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْخَيْرِيَّةِ

المملكة العربية السعودية

القصيم - عنيزة - ٥١٩١١ ص . ب : ١٩٢٩

هاتف : ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ - فاكس : ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩

جوال : ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧ - جوال المبيعات : ٠٥٠٠٧٣٣٧٦٦

www.binothaimeen.net

info@binothaimeen.com



الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية

دار الدرة الدولية للطباعة والتوزيع

١٢٥ شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - الحي الثامن - بجوار مدارس المنهل الخاصة .

هاتف وفاكس : ٢٢٧٢٠٥٥٢ - محمول : ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤

القول المفيد على كتاب التوحيد

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه والمسلمين

من إصدارات
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وَسَلِّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

أَمَّا بَعْدُ: فَلَقَدْ كَانَ مِنَ الْأَعْمَالِ الْجَلِيلَةِ لَصَاحِبِ الْفَضِيلَةِ شَيْخِنَا الْعَلَّامَةِ الْوَالِدِ مُحَمَّدَ بْنَ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ، عَنَايَتُهُ الْبَالِغَةُ بِمُتَوْنِ الْعَقِيدَةِ وَحِرْصُهُ عَلَى سَرِّحِهَا وَالتَّعْلِيقِ عَلَيْهَا وَتَقْرِيبِهَا لَطُلَّابِ الْعِلْمِ وَالِدَّارِسِينَ؛ وَذَلِكَ لِتَقْرِيرِ وَيَّانِ عَقِيدَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - فِي التَّوْحِيدِ الَّذِي هُوَ حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعَبِيدِ.

وَكَانَ مِنْ تَوْفِيقِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَسَّرَ لِفَضِيلَتِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ شَرْحَ (كِتَابِ التَّوْحِيدِ الَّذِي هُوَ حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعَبِيدِ) لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، الْمُتَوَفَّى عَامَ (١٢٠٦هـ)^(١)، تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِوَاسِعِ رَحْمَتِهِ وَرِضْوَانِهِ وَأَسْكَنَهُ قَسْبِجَ جَنَّاتِهِ، وَجَزَاهُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَ«كِتَابِ التَّوْحِيدِ» كِتَابٌ جَامِعٌ مُخْتَصَرٌ مُفِيدٌ، اشْتَمَلَ عَلَى تَقْرِيرِ الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ وَبَيَانِ مَا يُضَادُّهَا، وَقَدْ أَتْنَى عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - وَأَوْصَوْا بِحِفْظِهِ لِيُضَوِّحَ بَيَانِهِ وَاخْتِصَارِ عِبَارَاتِهِ^(٢)، وَشَرَحَهُ شَيْخُنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَلَى طَلَبَتِهِ فِي جَامِعِهِ بِعُنْيَةِ عِدَّةٍ مَرَّاتٍ.

وَبَعْدَ تَفْرِيعِ وَقَائِعِ تِلْكَ الدَّرُوسِ الْعِلْمِيَّةِ مِنْ أَشْرَاطِ التَّسْجِيلِ نُشِرَ الشَّرْحُ فِي كِتَابٍ مَطْبُوعٍ بِعُنْوَانِ (الْقَوْلُ الْمَفِيدُ عَلَى كِتَابِ التَّوْحِيدِ) عَامَ (١٤١٤هـ)، ثُمَّ إِنَّهُ بَعْدَ أَطْلَاعِ فَضِيلَتِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَلَيْهِ رَأَى أَنَّ مِنَ الْمُهِّمِّ أَنْ يَفْرَأَ الشَّرْحَ مِنْ أَجْلِ إِخْرَاجِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَرْضِيِّ،

(١) ترجم له الكثيرون، انظر: الأعلام للزركلي (٢٥٧/٦)، عنوان المجد في تاريخ نجد لابن بشر (٦/١)، روضة الأفكار والأفهام لمتراد حال الإمام لابن غنام (٢٠٨/١، ٢/٩٠٠).

(٢) انظر: تيسير العزيز الحميد (ص: ٢٤)، الدرر السنية (٣٧٧/١)، الفتاوى السعدية (ص: ٣٨)، وغيرها.

فَبَادَرَ إِلَى ذَلِكَ وَحَذَفَ مَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَزَادَ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، لِتَكُونَ هِيَ النُّسخةُ الْمُعْتَمَدَةُ، وَتَوَالَتْ طَبْعَاتُهُ مِنْذُ عامِ (١٤١٧هـ)، وَهَاهُوَ الْيَوْمُ فِي مُقَدِّمَةِ إِصْدَارَاتِ مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْخَيْرِيَةِ فِي طَبْعَةٍ مُمَيَّزَةٍ.

نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعَمَلَ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، مُوَافِقًا لِمَرْضَاتِهِ، نَافِعًا لِعِبَادِهِ، وَأَنْ يَجْزِيَ فَضِيلَةَ شَيْخِنَا عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَيُضَاعِفَ لَهُ الْمَثُوبَةَ وَالْأَجْرَ، وَيُعْلِي دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ؛ إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

الْقِسْمُ الْعِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْخَيْرِيَةِ

٤ ذُو الْحِجَّةِ ١٤٣٩هـ

— — — — —

نُبذة مُختصرة عن فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين

١٣٤٧ - ١٤٢١ هـ

نسبه ومولده:

هو صاحب الفضيلة الشيخ العالم المحقق، الفقيه المفسر، الورع الزاهد، محمد بن صالح بن محمد بن سليمان بن عبد الرحمن آل عثيمين من الوهبة من بني تميم. وُلد في ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك، عام (١٣٤٧هـ) في عنيزة - إحدى محافظات القصيم - في المملكة العربية السعودية.

نشأته العلمية:

أحلقه والده - رحمه الله تعالى - ليتعلم القرآن الكريم عند جدّه من جهة أمّه المعلم عبد الرحمن بن سليمان الدامغ - رحمه الله -، ثمّ تعلّم الكتابة، وشيئاً من الحساب، والنصوص الأدبية؛ في مدرسة الأستاذ عبد العزيز بن صالح الدامغ - رحمه الله -، وذلك قبل أن يلتحق بمدرسة المعلم علي بن عبد الله الشحيثان - رحمه الله تعالى - حيث حفظ القرآن الكريم عنده عن ظهر قلبٍ ولما يتجاوز الرابعة عشرة من عمره بعد.

وبتوجيه من والده - رحمه الله تعالى - أقبل على طلب العلم الشرعي، وكان فضيلة الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله - يدرس العلوم الشرعية والعربية في الجامع الكبير بعنيزة، وقد رتب اثنين^(١) من طلبته الكبار لتدريس المبتدئين من الطلبة، فانضمّ الشيخ إلى حلقة الشيخ محمد بن عبد العزيز المطوع - رحمه الله - حتى أدرك من العلم - في التوحيد، والفقه، والنحو - ما أدرك.

ثمّ جلس في حلقة شيخه العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله -، فدرس

(١) هما الشيخان محمد بن عبد العزيز المطوع، وعلي بن حمد الصالحي رحمهما الله تعالى.

عليه في التفسير، والحديث، والسيرة النبوية، والتوحيد، والفقه، والأصول، والفرائض، والنحو، وحفظ مختصرات المتون في هذه العلوم.

ويعدُّ فضيلة الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله - هو شيخه الأول؛ إذ أخذ عنه العلم - معرفةً وطريقةً - أكثر مما أخذ عن غيره، وتأثر بمنهجه وتأصيله، وطريقة تدرّسه، وأتباعه للدليل.

وعندما كان الشيخ عبد الرحمن بن علي بن عودان - رحمه الله - قاضياً في عنيزة قرأ عليه في علم الفرائض، كما قرأ على الشيخ عبد الرزاق عفيفي - رحمه الله - في النحو والبلاغة أثناء وجوده مدرّساً في تلك المدينة.

ولما فُتح المعهد العلمي في الرياض أشار عليه بعض إخوانه^(١) أن يلتحق به، فاستأذن شيخه العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله - فأذن له، والتحق بالمعهد عامي ١٣٧٢ - ١٣٧٣ هـ).

ولقد انتفع - خلال السنتين اللتين انتظم فيهما في معهد الرياض العلمي - بالعلماء الذين كانوا يدرّسون فيه حينذاك، ومنهم: العلامة المفسر الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، والشيخ الفقيه عبد العزيز بن ناصر بن رشيد، والشيخ المحدث عبد الرحمن الإفريقي - رحمه الله تعالى -.

وفي أثناء ذلك اتصل بساحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز - رحمه الله -، فقرأ عليه في المسجد: من صحيح البخاري، ومن رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية؛ وانتفع به في علم الحديث، والنظر في آراء فقهاء المذاهب والمقارنة بينها، ويعدُّ ساحة الشيخ عبد العزيز ابن باز - رحمه الله - هو شيخه الثاني في التحصيل والتأثر به.

ثم عاد إلى عنيزة عام ١٣٧٤ هـ، وصار يدرّس على شيخه العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ويتابع دراسته انتساباً في كلية الشريعة، التي أصبحت جزءاً من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حتى نال الشهادة العالية.

(١) هو الشيخ علي بن حمد الصالح رحمه الله تعالى.

تَدْرِيسُهُ :

تَوَسَّم فِيهِ شَيْخُهُ النَّجَابَةَ وَشُرْعَةَ التَّحْصِيلِ الْعِلْمِيِّ فَسَجَّعَهُ عَلَى التَّدْرِيسِ وَهُوَ مَا زَالَ طَالِيًا فِي حَلْقَتِهِ، فَبَدَأَ التَّدْرِيسَ عَامَ (١٣٧٠هـ) فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ بَعْنِيَّةً. وَلَمَّا تَخَرَّجَ فِي الْمَعْهَدِ الْعِلْمِيِّ فِي الرِّيَاضِ عُيِّنَ مُدَرِّسًا فِي الْمَعْهَدِ الْعِلْمِيِّ بَعْنِيَّةً عَامَ (١٣٧٤هـ).

وَفِي سَنَةِ (١٣٧٦هـ) تُوِّفِيَ شَيْخُهُ الْعَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فَتَوَلَّى بَعْدَهُ إِمَامَةَ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ فِي عُنْيَتِهِ، وَإِمَامَةَ الْعِيدَيْنِ فِيهَا، وَالتَّدْرِيسَ فِي مَكْتَبَةِ عُنْيَتِهِ الْوُطَنِيَّةِ التَّابِعَةِ لِلْجَامِعِ؛ وَهِيَ الَّتِي أَسَّسَهَا شَيْخُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- عَامَ (١٣٥٩هـ). وَلَمَّا كَثُرَ الطَّلَبُ، وَصَارَتِ الْمَكْتَبَةُ لَا تَكْفِيهِمْ؛ بَدَأَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يُدْرَسُ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ نَفْسِهِ، وَاجْتَمَعَ إِلَيْهِ الطُّلَّابُ وَتَوَافَدُوا مِنَ الْمَمْلَكَةِ وَغَيْرِهَا؛ حَتَّى كَانُوا يَبْلُغُونَ الْمِائَاتِ فِي بَعْضِ الدَّرُوسِ، وَهَؤُلَاءِ يَدْرُسُونَ دِرَاسَةً تَحْصِيلَ جَادًّا، لَا لِمُجَرَّدِ الْاسْتِمَاعِ. وَبَقِيَ عَلَى ذَلِكَ -إِمَامًا وَخَطِيئًا وَمُدَرِّسًا- حَتَّى وَفَاتِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-.

بَقِيَ الشَّيْخُ مُدَرِّسًا فِي الْمَعْهَدِ الْعِلْمِيِّ مِنْ عَامَ (١٣٧٤هـ) إِلَى عَامِ (١٣٩٨هـ) عِنْدَمَا انْتَقَلَ إِلَى التَّدْرِيسِ فِي كَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَأُصُولِ الدِّينِ بِالْقَصِيمِ، التَّابِعَةِ لْجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَظَلَّ أَسْتَاذًا فِيهَا حَتَّى وَفَاتِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-.

وَكَانَ يُدْرَسُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ وَرَمَضَانَ وَالْإِجَازَاتِ الصَّيْفِيَّةِ، مُنْذُ عَامِ (١٤٠٢هـ) حَتَّى وَفَاتِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-.

وَلِلشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أَسْلُوبٌ تَعْلِيمِيٌّ فَرِيدٌ فِي جُودِيَّةِ وَنَجَاحِهِ، فَهُوَ يُنَاقِشُ طُلَّابَهُ وَيَتَقَبَّلُ أَسْئَلَتَهُمْ، وَيُلْقِي الدَّرُوسَ وَالْمُحَاضَرَاتِ بِهِمَّةٍ عَالِيَةٍ وَنَفْسٍ مُطْمَئِنَّةٍ وَاثِقَةٍ، مُبْتَهِجًا بِشَرِّهِ لِلْعِلْمِ وَتَقْرِيْبِهِ إِلَى النَّاسِ.

أَثَارُهُ الْعِلْمِيَّةُ :

ظَهَرَتْ جُهُودُهُ الْعَظِيمَةُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- خِلَالَ أَكْثَرِ مِنْ خَمْسِينَ عَامًا مِنَ الْعَطَاءِ وَالبَدَلِ فِي تَنْشِيرِ الْعِلْمِ وَالتَّدْرِيسِ وَالْوَعْظِ وَالْإِزْهَادِ وَالتَّوْجِيهِ وَإِلْفَاءِ الْمُحَاضَرَاتِ وَالدَّعْوَةِ

إِلَى اللَّهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - .

وَلَقَدْ اِهْتَمَّ بِالتَّأْلِيفِ، وَتَحْرِيرِ الْفَتَاوَى وَالْأَجُوبَةِ، الَّتِي تَمَيَّزَتْ بِالتَّأْصِيلِ الْعِلْمِيِّ الرَّصِينِ، وَصَدَرَتْ لَهُ الْعَشْرَاتُ مِنَ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ وَالْمَحَاضِرَاتِ وَالْفَتَاوَى وَالْخُطَبِ وَاللِّقَاءَاتِ وَالْمَقَالَاتِ، كَمَا صَدَرَ لَهُ آلَافُ السَّاعَاتِ الصَّوْتِيَّةِ الَّتِي سَجَلَتْ مُحَاضِرَاتِهِ وَخُطْبَتَهُ وَلِقَاءَاتِهِ وَبَرَاهِجَهُ الْإِذَاعِيَّةَ وَدُرُوسَهُ الْعِلْمِيَّةَ؛ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالشُّرُوحَاتِ الْمُتَمَيِّزَةِ لِلْحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَالسِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالتَّوْنِ وَالْمَنْظُومَاتِ فِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وَالنَّحْوِيَّةِ.

وَإِنْفِادًا لِلْقَوَاعِدِ وَالضُّوَابِطِ وَالتَّوْجِيهَاتِ الَّتِي قَرَّرَهَا فَضِيلَتُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لِنَشْرِحِ مُؤَلَّفَاتِهِ، وَرَسَائِلِهِ، وَدُرُوسِهِ، وَمَحَاضِرَاتِهِ، وَخُطْبَتِهِ، وَفَتَاوَاهُ، وَلِقَاءَاتِهِ؛ تَقُومُ مُؤَسَّسَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْحَثِرَةِ - بِعَوْنِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ - بِوَاجِبٍ وَشَرَفٍ الْمَسْئُولِيَّةِ لِإِخْرَاجِ كَافَّةِ آثَارِهِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعِنَايَةِ بِهَا.

وَبِنَاءً عَلَى تَوْجِيهَاتِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أُنْشِئَ لَهُ مَوْقِعٌ خَاصٌّ عَلَى سَبَكَةِ الْمَعْلُومَاتِ الدَّوْلِيَّةِ^(١)، مِنْ أَجْلِ تَعْمِيمِ الْفَائِدَةِ الْمَرْجُوءَةِ - بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى -، وَتَقْدِيمِ جَمِيعِ آثَارِهِ الْعِلْمِيَّةِ مِنَ الْمُؤَلَّفَاتِ وَالتَّسْجِيلَاتِ الصَّوْتِيَّةِ.

أَعْمَالُهُ وَجُهْدُهُ الْآخَرَى:

إِلَى جَانِبِ تِلْكَ الْجُهُودِ الْمُتَمَرَّةِ فِي مَجَالَاتِ التَّدْرِيسِ وَالتَّأْلِيفِ وَالْإِمَامَةِ وَالْخُطَابَةِ وَالْإِفْتَاءِ وَالدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - كَانَ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَعْمَالٌ كَثِيرَةٌ مُوَفَّقَةٌ مِنْهَا:

- عَضُوًا فِي هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، مِنْ عَامِ (١٤٠٧ هـ) حَتَّى وَفَاتِهِ.
- عَضُوًا فِي الْمَجْلِسِ الْعِلْمِيِّ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ، فِي الْعَامَيْنِ الدَّرَاسِيَّيْنِ (١٣٩٨ - ١٤٠٠ هـ).
- عَضُوًا فِي مَجْلِسِ كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَأُصُولِ الدِّينِ، بِفَرْعِ جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْقَصِيمِ، وَرَئِيسًا لِقِسْمِ الْعَقِيدَةِ فِيهَا.

- وفي آخر فترة تدريسه بالمعهد العلمي شارك في عضوية لجنة الخطط والمناهج للمعاهد العلمية، وألف عدداً من الكتب المقررة فيها.
- عضواً في لجنة التوعية في موسم الحج، من عام (١٣٩٢هـ) حتى وفاته -رحمه الله تعالى-، حيث كان يلقي دروساً ومحاضرات في مكة والمشاعر، ويفتي في المسائل والأحكام الشرعية.
- ترأس جمعية تحفيظ القرآن الكريم الحبرية في عنيزة منذ تأسيسها عام (١٤٠٥هـ) حتى وفاته.
- ألقى محاضرات عديدة داخل المملكة العربية السعودية على فئات متنوعة من الناس، كما ألقى محاضرات عبر الهاتف على تجمعات ومراكز إسلامية في جهات مختلفة من العالم.
- من علماء المملكة الكبار الذين يجيبون على أسئلة المستفسرين حول أحكام الدين وأصوله؛ عقيدة وشرعة، وذلك عبر البرامج الإذاعية في المملكة العربية السعودية، وأشهرها برنامج (نور على الدرب).
- نذر نفسه للإجابة على أسئلة السائلين؛ مهاتفة ومكاتبة ومشافهة.
- رتب لقاءات علمية مجدولة، أسبوعية وشهرية وسنوية.
- شارك في العديد من المؤتمرات التي عقدت في المملكة العربية السعودية.
- ولأنه يهتم بالسلوك التربوي والجانب الوعظي اعتنى بتوجيه الطلاب وإرشادهم إلى سلوك المنهج الجاد في طلب العلم وتحصيله، وعمل على استقطابهم والصبر على تعليمهم وتحمل أسئلتهم المتعددة، والاهتمام بأمرهم.
- وللشيخ -رحمه الله- أعمال عديدة في ميادين الخير وأبواب البر ومجالات الإحسان إلى الناس، والسعي في حوائجهم وكتابة الوثائق والعقود بينهم، وإسداء النصيحة لهم بصديق وإخلاص.

مَكَاتِنُهُ الْعِلْمِيَّةُ:

يُعَدُّ فَضِيلَةُ الشَّيْخ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- مِنْ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ الَّذِينَ وَهَبَهُمُ اللهُ -بِمَنْنِهِ وَكَرَمِهِ- تَأْصِيلاً وَمَلَكَهُ عَظِيمَةً فِي مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ وَاتِّبَاعِهِ وَاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ وَالْفَوَائِدِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَسِرِّ أَغْوَارِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مَعَانِي وَإِعْرَاباً وَبَلَاغَةً.

وَلَمَّا تَحَلَّى بِهِ مِنْ صِفَاتِ الْعُلَمَاءِ الْجَلِيلَةِ، وَأَخْلَاقِهِمُ الْحَمِيدَةِ، وَالْجَمْعَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ؛ أَحَبَّهُ النَّاسُ مَحَبَّةً عَظِيمَةً، وَقَدَّرَهُ الْجَمِيعُ كُلَّ التَّقْدِيرِ، وَرَزَقَهُ اللهُ الْقَبُولَ لَدَيْهِمْ، وَاطْمَأْنَنُوا لِاخْتِيَارَاتِهِ الْفَقْهِيَّةِ، وَأَقْبَلُوا عَلَى دُرُوسِهِ وَفَتَاوَاهُ وَأَثَارِهِ الْعِلْمِيَّةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ مَعِينِ عِلْمِهِ، وَيَسْتَفِيدُونَ مِنْ نَصَحِهِ وَمَوَاعِظِهِ.

وَقَدْ مُنِحَ جَائِزَةُ الْمَلِكِ فَيَصَلَ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- الْعَالَمِيَّةُ لِحُدُومَةِ الْإِسْلَامِ عَامَ (١٤١٤هـ)، وَجَاءَ فِي الْحَيَّاتِ الَّتِي أَبَدَتْهَا لِحُجَّةِ الْجَائِزَةِ مَا يَأْتِي:

- أَوَّلًا: تَحْلِيهِ بِأَخْلَاقِ الْعُلَمَاءِ الْفَاضِلَةِ الَّتِي مِنْ أَبْرَزِهَا: الْوَرَعُ، وَرَحَابَةُ الصِّدْرِ، وَقَوْلُ الْحَقِّ، وَالْعَمَلُ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَالنُّصْحُ لِحَاصَتِهِمْ وَعَامَتِهِمْ.
- ثَانِيًا: انْتِفَاعُ الْكَثِيرِينَ بِعِلْمِهِ؛ تَدْرِيسًا وَإِفْتَاءً.
- ثَالِثًا: إِيقَاؤُهُ الْمُحَاضَرَاتِ الْعَامَّةَ النَّافِعَةَ فِي مُخْتَلَفِ مَنَاطِقِ الْمَمْلَكَةِ.
- رَابِعًا: مُشَارَكَتُهُ الْمَفِيدَةَ فِي مُؤْتَمَرَاتِ إِسْلَامِيَّةٍ كَثِيرَةٍ.
- خَامِسًا: اتِّبَاعُهُ أَسْلُوبًا مُتَمِّزًا فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللهِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَتَقْدِيمُهُ مَثَلًا حَيًّا لِمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ؛ فِكْرًا وَسُلُوكًا.

عَقِبُهُ:

لَهُ خَمْسَةٌ مِنَ الْبَيِّنَاتِ، وَثَلَاثٌ مِنَ الْبَنَاتِ، وَبَنُوهُ هُمْ: عَبْدُ اللهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ.

وَفَاتُهُ:

تُوُفِّيَ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فِي مَدِينَةِ جُدَّةَ، قُبَيْلَ مَغْرِبِ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ، الْخَامِسَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّالٍ، عَامَ (١٤٢١هـ)، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بَعْدَ صَلَاةِ عَصْرِ يَوْمِ الْحَمِيسِ،

ثُمَّ شَيَّعَتْهُ تِلْكَ الْأَلْفُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَالْحُشُودِ الْعَظِيمَةِ فِي مَشَاهِدَ مُؤْتَرَةٍ، وَدُفِنَ فِي مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ.

وَبَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ مِنَ الْيَوْمِ التَّالِيِ صُلِّيَ عَلَيْهِ صَلَاةُ الْغَائِبِ فِي جَمِيعِ مُدُنِ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.

رَحِمَ اللَّهُ شَيْخَنَا رَحْمَةً الْأَبْرَارِ، وَأَسْكَنَهُ فَيْسَحَ جَنَّاتِهِ، وَمَنْ عَلَيْهِ بِمَغْفِرَتِهِ وَرِضْوَانِهِ، وَجَزَاهُ عَمَّا قَدَّمَ لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرًا.

الْقِسْمُ الْعِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ الْخَزِيرَةِ



القول المفيد
على كتاب التوحيد

قَالَ الْمُؤَلِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-:

كِتَابُ التَّوْحِيدِ

لَمْ يُذَكَّرْ فِي النَّسْخِ الَّتِي بِأَيْدِينَا خُطْبَةً لِلكِتَابِ مِنَ الْمُؤَلِّفِ، فَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ سَقَطَتْ مِنَ النَّسْخِ، وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ الْمُؤَلِّفُ اكْتَفَى بِالترجمة؛ لِأَنَّهَا عُنَوَانٌ عَلَى مَوْضُوعِ الْكِتَابِ وَهُوَ التَّوْحِيدُ. وَالْكِتَابُ بِمَعْنَى: مَكْتُوبٌ، أَيْ: مَكْتُوبٌ بِالْقَلَمِ، أَوْ بِمَعْنَى مَجْمُوعٍ، مِنْ قَوْلِهِمْ: كَتَبْتُ، وَهِيَ الْمَجْمُوعَةُ مِنَ الْحَقْلِ.

أَمَّا التَّوْحِيدُ فَهُوَ فِي اللُّغَةِ مَصْدَرٌ وَحَدَّ الشَّيْءُ إِذَا جَعَلَهُ وَاحِدًا.

وَفِي الشَّرْعِ: إِفْرَادُ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنَ الرُّبُوبِيَّةِ وَالْأُلُوهِيَّةِ وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ. * أَقْسَامُهُ:

يَنْقَسِمُ التَّوْحِيدُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

١- تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ.

٢- تَوْحِيدُ الْأُلُوهِيَّةِ.

٣- تَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

وَقَدْ اجْتَمَعَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ﴾ هَلْ تَعَلَّمَ لَهُ، سَمِيًّا ﴿[مريم: ٦٥].

* الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ.

هُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ بِالْخَلْقِ، وَالْمَلِكِ، وَالتَّدْبِيرِ.

فَإِفْرَادُهُ بِالْخَلْقِ:

أَنْ يَعْتَقِدَ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ تُفِيدُ الْحَضَرَ؛ لِتَقْدِيمِ الْحَقِيرِ؛ إِذْ إِنَّ تَقْدِيمَ مَا حَقُّهُ التَّأْخِيرُ يُفِيدُ الْحَضَرَ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣] فَهَذِهِ الْآيَةُ تُفِيدُ

اِخْتِصَاصَ الْخَلْقِ بِاللَّهِ؛ لِأَنَّ الْاِسْتِفْهَامَ فِيهَا مُشْرَبٌ مَعْنَى التَّحَدِّي.

أَمَّا مَا وَرَدَ مِنْ إِبْطَالِ خَالِقِ غَيْرِ اللَّهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، وَكَقَوْلِهِ ﷺ فِي الْمَصُورِينَ يُقَالُ لَهُمْ: «أَخْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»^(١).

فَهَذَا لَيْسَ خَلْقًا حَقِيقَةً، وَلَيْسَ إِيجَادًا بَعْدَ عَدَمٍ، بَلْ هُوَ تَحْوِيلٌ لِلشَّيْءِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَأَيْضًا لَيْسَ شَامِلًا، بَلْ مَحْضُورٌ بِمَا يَتِمَكَّنُ الْإِنْسَانُ مِنْهُ، وَمَحْضُورٌ بِدَائِرَةِ ضَيْقِهِ، فَلَا يُنَافِي قَوْلَنَا: إِفْرَادُ اللَّهِ بِالْخَلْقِ.

وَأَمَّا إِفْرَادُ اللَّهِ بِالْمُلْكِ:

فَأَنْ نَعْتَقِدَ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْخَلْقَ إِلَّا خَالِقُهُمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٨٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ يَدِينُ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [المؤمنون: ٨٨].

وَأَمَّا مَا وَرَدَ مِنْ إِبْطَالِ الْمَلِكِيَّةِ لِعَزِّ اللَّهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [المؤمنون: ٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْهُ مَفَاسِدُهُ﴾ [النور: ٦١] فَهُوَ مُلْكٌ مَحْدُودٌ لَا يَشْمَلُ إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا مِنْ هَذِهِ الْمَخْلُوقَاتِ، فَالْإِنْسَانُ يَمْلِكُ مَا تَحْتَ يَدِهِ، وَلَا يَمْلِكُ مَا تَحْتَ يَدِ غَيْرِهِ، وَكَذَا هُوَ مُلْكٌ قَاصِرٌ مِنْ حَيْثُ الْوَصْفُ، فَالْإِنْسَانُ لَا يَمْلِكُ مَا عِنْدَهُ تَمَامَ الْمُلْكِ؛ وَلِهَذَا لَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ إِلَّا عَلَى حَسَبِ مَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ شَرْعًا.

فَمَثَلًا: لَوْ أَرَادَ أَنْ يُخْرِقَ مَالَهُ، أَوْ يُعَذِّبَ حَيَوَانَهُ، قُلْنَا: لَا يُجُوزُ. أَمَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ فَهُوَ يَمْلِكُ ذَلِكَ كُلَّهُ مُلْكًا عَامًّا شَامِلًا.

وَأَمَّا إِفْرَادُ اللَّهِ بِالتَّذْيِيرِ:

فَهُوَ أَنْ يَعْتَقِدَ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ لَا مُدَبِّرَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ﴾ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ فَذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالَةُ فَأَنْزِلُوكَ ﴿٣٢﴾ [يونس: ٣١-٣٢].

وَأَمَّا تَذْيِيرُ الْإِنْسَانِ فَمَحْضُورٌ بِمَا تَحْتَ يَدِهِ، وَمَحْضُورٌ بِمَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ شَرْعًا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب عذاب المصورين يوم القيامة، رقم (٥٩٥١)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١٠٨)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَهَذَا الْقِسْمُ مِنَ التَّوْحِيدِ لَمْ يُعَارِضْ فِيهِ الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ بُعِثَ فِيهِمُ الرَّسُولُ ﷺ، بَلْ كَانُوا مُقَرِّينَ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتُهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩].

فَهُمْ يَقْرُونَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي يُدَبِّرُ الْأَمْرَ، وَهُوَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ. وَلَمْ يُنْكِرْهُ أَحَدٌ مَعْلُومٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ: إِنَّ لِلْعَالَمِ خَالِقِينَ مُتَسَاوِينَ. فَلَمْ يَجْهَدْ أَحَدٌ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ، لَا عَلَى سَبِيلِ التَّعْطِيلِ وَلَا عَلَى سَبِيلِ الشُّرَيْكِ، إِلَّا مَا حَصَلَ مِنْ فِرْعَوْنَ؛ فَإِنَّهُ أَنْكَرَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّعْطِيلِ مُكَابَرَةً؛ فَإِنَّهُ عَطَّلَ اللَّهَ مِنْ رُبُوبِيَّتِهِ، وَأَنْكَرَ وَجُودَهُ، قَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْهُ: ﴿فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤]، «مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي» [القصص: ٣٨].

وَهَذَا مُكَابَرَةٌ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ الرَّبَّ غَيْرُهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَحَدِّثُوا بِهَا وَاسْتَفْتِنَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُظُمًا﴾ [النمل: ١٤]، وَقَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ مُوسَى وَهُوَ يُنَاطِرُهُ: «لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» [الإسراء: ١٠٢]، فَهُوَ فِي نَفْسِهِ مُقَرَّبٌ بِأَنَّ الرَّبَّ هُوَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ.

وَأَنْكَرَ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ عَلَى سَبِيلِ الشُّرَيْكِ الْمَجُوسِ؛ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ لِلْعَالَمِ خَالِقِينَ هُمَا الظُّلْمَةُ وَالنُّورُ. وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَجْعَلُوا هَذَيْنِ الْخَالِقَيْنِ مُتَسَاوَيْنِ.

فَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ النُّورَ خَيْرٌ مِنَ الظُّلْمَةِ؛ لِأَنَّهُ يَخْلُقُ الْحَيَرَ، وَالظُّلْمَةُ تَخْلُقُ الشَّرَّ، وَالَّذِي يَخْلُقُ الْحَيَرَ خَيْرٌ مِنَ الَّذِي يَخْلُقُ الشَّرَّ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الظُّلْمَةَ عَدَمٌ لَا يُضِيءُ، وَالنُّورُ وَجُودٌ يُضِيءُ، فَهُوَ أَكْمَلُ فِي ذَاتِهِ. وَيَقُولُونَ أَيْضًا بِفَرْقٍ ثَالِثٍ، وَهُوَ: أَنَّ النُّورَ قَدِيمٌ عَلَى اضْطِلَاحِ الْفَلَاسِفَةِ، وَاخْتَلَفُوا فِي الظُّلْمَةِ: هَلْ هِيَ قَدِيمَةٌ أَوْ مُحَدَّثَةٌ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ.

دَلَالَةُ الْعَقْلِ عَلَى أَنَّ الْخَالِقَ لِلْعَالَمِ وَاحِدٌ:

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ لَدَمٍ يَمَا خَلَقَ وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

إِذْ لَوْ أَتَيْنَا لِلْعَالَمِ خَالِقَيْنِ لَكَانَ كُلُّ خَالِقٍ يُرِيدُ أَنْ يَنْفَرِدَ بِمَا خَلَقَ، وَيَسْتَقِلَّ بِهِ كَعَادَةِ الْمُلُوكِ؛ إِذْ لَا يَرْضَى أَنْ يُشَارِكَهُ أَحَدٌ.

وَإِذَا اسْتَقَلَّ بِهِ فَإِنَّهُ يُرِيدُ أَيْضًا أَمْرًا آخَرَ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ السُّلْطَانُ لَهُ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ.

وَحِينَئِذٍ إِذَا أَرَادَا السُّلْطَانُ فَإِمَّا أَنْ يَعْجَزَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ، أَوْ يُسَيِّطِرَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، فَإِنْ سَيَّطَرَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ ثَبَّتَ الرُّبُوبِيَّةَ لَهُ، وَإِنْ عَجَزَ كُلُّ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ زَالَتِ الرُّبُوبِيَّةُ مِنْهُمَا جَمِيعًا؛ لِأَنَّ الْعَاجِزَ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ رَبًّا.

❖ الْقِسْمُ الثَّانِي: تَوْحِيدُ الْأُلُوهِيَّةِ.

وَيُقَالُ لَهُ: تَوْحِيدُ الْعِبَادَةِ بِاعْتِبَارَيْنِ، فَباعْتِبَارِ إِضَافَتِهِ إِلَى اللَّهِ يُسَمَّى: تَوْحِيدَ الْأُلُوهِيَّةِ، وَبِاعْتِبَارِ إِضَافَتِهِ إِلَى الْخَلْقِ يُسَمَّى تَوْحِيدَ الْعِبَادَةِ.

وَهُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ بِالْعِبَادَةِ.

فَالْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ أَلْطَبِلٌ﴾ [لقمان: ٣٠].

وَالْعِبَادَةُ تُتَطَلَّقُ عَلَى شَيْئَيْنِ:

الْأَوَّلُ: التَّعَبُّدُ، بِمَعْنَى التَّنَدُّلِ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ بِفِعْلِ أَوَامِرِهِ وَاجْتِنَابِ نَوَاهِيهِ؛ حُبَّةً وَتَعْظِيمًا.

الثَّانِي: الْمُتَعَبَّدُ بِهِ، فَمَعْنَاهَا - كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: اسْمٌ جَامِعٌ لِكُلِّ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَيَرْضَاهُ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ ^(١).

مِثَالُ ذَلِكَ: الصَّلَاةُ، فِفْعَلُهَا عِبَادَةٌ، وَهُوَ التَّعَبُّدُ.

وَنَفْسُ الصَّلَاةِ عِبَادَةٌ، وَهُوَ الْمُتَعَبَّدُ بِهِ.

فَإِفْرَادُ اللَّهِ هَذَا التَّوْحِيدَ: أَنْ تَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَحْدَهُ، تُفَرِّدُهُ بِالتَّنَدُّلِ؛ حُبَّةً وَتَعْظِيمًا، وَتَعَبُّدًا بِمَا شَرَعَ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعَدَ مَذْمُومًا تَحْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الْحَسْبُ لِي رَبِّ الْغَلَمِيتِ﴾ [الفاتحة: ٢] فَوَضَعَهُ سُبْحَانَهُ بِأَنَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ كَالْتَعْلِيلِ لثُبُوتِ الْأُلُوهِيَّةِ لَهُ، فَهُوَ الْإِلَهُ؛ لِأَنَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، فَالْمُتَفَرِّدُ بِالْخَلْقِ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ؛ إِذْ مِنَ السَّفْهِ أَنْ تَجْعَلَ

المخلوق الحادث الآيل للفناء إلهًا تَعْبُدُهُ، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لَنْ يَنْفَعَكَ لَا بِإِيجَادٍ وَلَا بِإِعْدَادٍ وَلَا بِإِمْدَادٍ، فَمِنْ السَّفَهَةِ أَنْ تَأْتِيَ إِلَى قَبْرِ إِنْسَانٍ صَارَ رَمِيمًا تَدْعُوهُ وَتَعْبُدُهُ، وَهُوَ بِحَاجَةٍ إِلَى دُعَايِكَ، وَأَنْتَ لَسْتَ بِحَاجَةٍ إِلَى أَنْ تَدْعُوهُ؛ فَهُوَ لَا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا، فَكَيْفَ يَمْلِكُ لغيرِهِ؟! وَهَذَا الْقِسْمُ كَفَرٍ بِهِ وَحَدَّثَهُ أَكْثَرُ الْخَلْقِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَرْسَلَ اللَّهُ الرُّسُلَ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِمُ الْكُتُبَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وَمَعَ هَذَا: فَاتَّبَاعُ الرُّسُلِ قِلَّةٌ، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيَّ وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ»^(١).

* تَنْبِيْهُ: مِنَ الْعَجَبِ أَنْ أَكْثَرَ الْمُصَنِّفِينَ فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ يُرَكِّزُونَ عَلَى تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَكَاتِبًا يُخَاطِبُونَ أَقْوَامًا يُنْكِرُونَ وُجُودَ الرَّبِّ - وَإِنْ كَانَ يُوجَدُ مَنْ يُنْكِرُ الرَّبَّ - لَكِنْ مَا أَكْثَرَ الْمُسْلِمِينَ الْوَاقِعِينَ فِي شِرْكِ الْعِبَادَةِ!!

وَلِهَذَا يَتَّبِعِي أَنْ يُرَكِّزَ عَلَى هَذَا النَّوعِ مِنَ التَّوْحِيدِ حَتَّى نُخْرِجَ إِلَيْهِ هَؤُلَاءِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِأَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ، وَهُمْ مُشْرِكُونَ، وَلَا يَعْلَمُونَ.

* الْقِسْمُ الثَّلَاثُ: تَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

وَهُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ بِمَا لَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

وَهَذَا يَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ:

الْأَوَّلُ: الْإِتْبَاتُ، وَذَلِكَ بِأَنْ تُنْفِثَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ جَمِيعَ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ الَّتِي أَتَتْهَا لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ، أَوْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

الثَّانِي: نَفْيُ الْمِثَالَةِ، وَذَلِكَ بِأَنْ لَا تَجْعَلَ لِلَّهِ مِثْلًا فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فَذَلِكَ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ صِفَاتِهِ لَا يُمِثِّلُهُ فِيهَا أَحَدٌ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ، فَهِيَ وَإِنْ اشْتَرَكْتَ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى، لَكِنْ تَخْتَلِفُ فِي حَقِيقَةِ الْحَالِ، فَمَنْ لَمْ يُبَيِّنْ مَا أَتَتْهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ فَهُوَ مُعْطَلٌّ، وَتَعْطِيلُهُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من اکتوى أو کوى غيره وفضل من لم یکتو، رقم (٥٧٠٥)، ومسلم: کتاب الإیمان، باب الدلیل على دخول طوائف من المسلمین الجنة بغير حساب ولا عذاب، رقم (٢٢٠)، من حدیث ابن عباس رَضِیَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

هَذَا يُشْبِهُ تَعْطِيلَ فِرْعَوْنَ، وَمَنْ أَثْبَتَهَا مَعَ التَّشْبِيهِ صَارَ مُشَابِهًا لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ عَبَدُوا مَعَ اللَّهِ غَيْرَهُ، وَمَنْ أَثْبَتَهَا بِدُونِ مُثَاقِلَةٍ صَارَ مِنَ الْمُوَحِّدِينَ.

وَهَذَا الْقِسْمُ مِنَ التَّوْحِيدِ هُوَ الَّذِي صَلَّتْ فِيهِ بَعْضُ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَانْقَسَمُوا فِيهِ إِلَى فِرْقٍ كَثِيرَةٍ، فَمِنْهُمْ مَنْ سَلَكَ مَسَلَّكَ التَّعْطِيلِ، فَعَطَّلَ، وَنَفَى الصِّفَاتِ، زَاعِمًا أَنَّهُ مُنْزَعٌ لِلَّهِ، وَقَدْ ضَلَّ؛ لِأَنَّ الْمُنْزَعَ حَقِيقَةٌ هُوَ الَّذِي يُنْفَى عَنْهُ صِفَاتُ النِّقْصِ وَالْعَيْبِ، وَيُنْزَعُ كَلَامُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَعْمِيمَةً وَتَضْلِيلًا.

فَإِذَا قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ سَمْعٌ، وَلَا بَصَرٌ، وَلَا عِلْمٌ، وَلَا قُدْرَةٌ - لَمْ يُنْزِعِ اللَّهَ، بَلْ وَصَمَهُ بِأَعْيَبِ الْعُيُوبِ، وَوَصَمَ كَلَامَهُ بِالتَّعْمِيمِ وَالتَّضْلِيلِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يُكَرِّرُ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِ وَيُثَبِّتُهُ «سَمِيعٌ بَصِيرٌ» «غَيْرُ حَكِيمٍ» «غَفُورٌ رَحِيمٌ» فَإِذَا أَثْبَتَهُ فِي كَلَامِهِ وَهُوَ خَالٍ مِنْهُ كَانَ فِي غَايَةِ التَّعْمِيمِ وَالتَّضْلِيلِ وَالْقَدَحِ فِي كَلَامِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

وَمِنْهُمْ مَنْ سَلَكَ مَسَلَّكَ التَّمْثِيلِ، زَاعِمًا بَأَنَّهُ مُحَقِّقٌ لِمَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، وَقَدْ ضَلُّوا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْدُرُوا اللَّهَ حَقَّ قُدْرِهِ، إِذْ وَصَمُوهُ بِالْعَيْبِ وَالنِّقْصِ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْكَامِلَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ كَالنَّاقِصِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

وَإِذَا كَانَ اقْتِرَانُ تَفْضِيلِ الْكَامِلِ عَلَى النَّاقِصِ يَحْطُ مِنْ قُدْرِهِ، كَمَا قِيلَ:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قُدْرُهُ إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ الْعَصَا^(١)

فَكَيْفَ بِتَمْثِيلِ الْكَامِلِ بِالنَّاقِصِ؟! هَذَا أَعْظَمُ مَا يَكُونُ جِنَايَةً فِي حَقِّ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَإِنْ كَانَ الْمُعْطَلُونَ أَعْظَمَ جَرَمًا، لَكِنَّ الْكُلَّ لَمْ يَقْدِرِ اللَّهَ حَقَّ قُدْرِهِ.

فَالْوَاجِبُ: أَنْ نُؤْمِنَ بِمَا وَصَفَ اللَّهُ وَسَمَّى بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ، وَلَا تَعْطِيلٍ، وَلَا تَكْيِيفٍ، وَلَا تَمْثِيلٍ.

هَكَذَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ^(٢) وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

فَالْتَحْرِيفُ فِي النُّصُوصِ، وَالتَّعْطِيلُ فِي الْمُعْتَقَدِ، وَالتَّكْيِيفُ فِي الصِّفَةِ، وَالتَّمْثِيلُ فِي الصِّفَةِ، إِلَّا أَنَّهُ أَخْصَصَ مِنَ التَّكْيِيفِ، فَكُلُّ مُثَلٍّ مُكَيَّفٌ، وَلَا عَكْسَ.

(١) نسبه الثعالبي في يتيمة الدهر (٢٩٩/٥) لأبي درهم البندنجي، والمستعصي في الدر الفريد (١٥٧/٤) للكلميت بن زيد.

(٢) انظر على سبيل المثال: التدمرية (ص: ٧)، الجواب الصحيح (١٤٢/٢)، الصنفية (١٠٣/١)، الراسطية (ص: ٥٧)، الفتوى الحموية (ص: ٢٦٥)، درء تعارض العقل والنقل (١/٢٨٤).

فَيَجِبُ أَنْ تَبْرَأَ عَقِيدَتُنَا مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةِ.

ونعني بالتحريف هنا: التأويل الذي سلكه المحرفون لنصوص الصفات؛ لأنهم سموا أنفسهم أهل التأويل؛ لأجل تلطيف المسلك الذي سلكوه؛ لأن النفوس تنفر من كلمة تحريف، لكن هذا من باب زخرفة القول وتزيينه للناس؛ حتى لا ينفروا منه.

وحقيقة تأويلهم: التحريف، وهو صرف اللفظ عن ظاهره، فنقول: هذا الصرف إن دل عليه دليل صحيح فليس تأويلاً بالمعنى الذي تريدون، لكنه تفسير.

وإن لم يدل عليه دليل فهو تحريف، وتغيير للكلم عن مواضعه، فهؤلاء الذين صلوا بهذه الطريقة، فصاروا يُشَبِّهون الصفات لكن بتحريف؛ قد صلوا، وصاروا في طريق معاكس لطريق أهل السنة والجماعة.

وعليه لا يمكن أن يوصفوا بأهل السنة والجماعة؛ لأن الإضافة تقتضي النسبة، فأهل السنة متشبهون للسنة؛ لأنهم متمسكون بها، وهؤلاء ليسوا متمسكين بالسنة فيما ذهبوا إليه من التحريف.

وأيضاً الجماعة في الأصل: الاجتماع، وهم غير مجتمعين في آرائهم، ففي كثيهم التداخل، والتناقض، والاضطراب، حتى إن بعضهم يصلل بعضاً، ويتناقض هو بنفسه.

وقد نقل شارح (الطحاوية) عن الغزالي - وهو ممن بلغ ذروة علم الكلام - كلاماً إذا قرأه الإنسان تبين له ما عليه أهل الكلام من الخطأ والزلل والخطل، وأنهم ليسوا على بينة من أمرهم^(١).

وقال الرازي وهو من رؤسائهم:

نَبَايَةُ إِفْدَامِ الْمُقُولِ عَقَالٍ	وَأَكْثَرُ سَفِيِّ الْعَالَمِينَ ضَلَالٍ
وَأَزْوَاحُنَا فِي وَخْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا	وَعَابَةِ دُنْيَانَا أَدَى وَوَبَالٍ
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْنِنَا طُولَ عُمُرِنَا	سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا ^(٢)

ثم قال: لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلًا، ولا تروي عليلًا، ووجدت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإنبات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]،

(١) شرح الطحاوية (ص: ١٧٧). وانظر أيضًا: درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٦٢)، والإحياء (١/ ٩٤-٩٧).

(٢) الأبيات للرازي كما في معجم الأدياب للحموي (٦/ ٢٥٩٠)، فلاتد الجهان لأبي البركات (٥/ ٨٤)، عيون الأنباء (ص: ٤٦٨)، وفيات الأعيان (٤/ ٢٥٠).

﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكُلُّ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] يعني: فأنبت. وأقرأ في النَّفْيِ: «لَيْسَ كَيْفَهُ شَيْءٌ» [الشورى: ١١]، «وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا» [طه: ١١٠] يعني: فأنفي المُمَثِّلَةَ، وأنفي الإِحَاطَةَ بِهِ عِلْمًا، وَمَنْ جَرَّبَ مِثْلَ تَجَرُّبِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي^(١).

فَتَجِدُهُمْ حَيَارَى مُضْطَرِبِينَ، لَيْسُوا عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَمْرِهِمْ، وَتَجِدُ مَنْ هَدَاهُ اللَّهُ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ مُطْمَئِنِّينًا، مُتَسَرِّحِ الصَّدْرِ، هَادِي الْبَالِ، يَقْرَأُ فِي كِتَابِ اللَّهِ فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ مِنَ الْأَسَاءِ وَالصِّفَاتِ، فَيُثَبِّتُ؛ إِذْ لَا أَحَدَ أَعْلَمَ مِنَ اللَّهِ بِاللَّهِ، وَلَا أَصْدَقُ خَيْرًا مِنْ خَيْرِ اللَّهِ، وَلَا أَصَحُّ بَيَانًا مِنْ بَيَانِ اللَّهِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «يُرِيدُ اللَّهُ لِيُخَيِّرَ لَكُمْ» [النساء: ٢٦]، «يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلُوا» [النساء: ١٧٦]، «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَيِّدًا لِكُلِّ شَيْءٍ» [النحل: ٨٩]، «وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا» [النساء: ١٢٢]، «وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا» [النساء: ٨٧].

فهذه الآيات وعبرها تدلُّ على أَنَّ اللَّهَ يُبَيِّنُ لِلخَلْقِ غَايَةَ الْبَيَانِ الطَّرِيقَ الَّتِي تُوصِلُهُمْ إِلَيْهِ، وَأَعْظَمُ مَا يَخْتِاجُ الْخَلْقُ إِلَى بَيَانِهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِاللَّهِ تَعَالَى وبِأَسَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ؛ حَتَّى يَعْبُدُوا اللَّهَ عَلَى بَصِيرَةٍ؛ لِأَنَّ عِبَادَةَ مَنْ لَمْ نَعْلَمْ صِفَاتِهِ، أَوْ مَنْ لَيْسَ لَهُ صِفَةٌ - أَمْرٌ لَا يَتَحَقَّقُ أَبَدًا، فَلَا بُدَّ أَنْ نَعْلَمَ مِنْ صِفَاتِ الْمَعْبُودِ مَا تَجَعَّلَكَ تَلْتَجِي إِلَيْهِ وَتَعْبُدُهُ حَقًّا.

وَلَا يَتَجَاوَزُ الْإِنْسَانُ حَدَّهُ إِلَى التَّكْثِيفِ أَوْ التَّمْثِيلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ عَاجِزًا عَنْ تَصَوُّرِ نَفْسِهِ الَّتِي بَيْنَ جَنْبَيْهِ فَمِنْ بَابِ أَوَّلَى أَنْ يَكُونَ عَاجِزًا عَنْ تَصَوُّرِ حَقَائِقِ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ؛ وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَمْنَعَ نَفْسَهُ عَنِ السُّؤَالِ بِ(لِمَ) وَ«كَيْفَ» فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَسَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ. وَكَذَا يَمْنَعُ نَفْسَهُ مِنَ التَّفَكِيرِ بِالْكَيْفِيَّةِ.

وَهَذَا الطَّرِيقُ إِذَا سَلَكَهُ الْإِنْسَانُ اسْتَرَحَّ كَثِيرًا، وَهَذِهِ حَالُ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ وَلِهَذَا لَمَّا جَاءَ رَجُلٌ إِلَى الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ! «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» كَيْفَ اسْتَوَى؟ فَاطْرَقَ بِرَأْسِهِ وَقَالَ: «الاسْتَوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِبْيَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدَعَةٍ، وَمَا أَرَاكَ إِلَّا مُتَبَدِّعًا»^(٢).

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٥٩، ١٦٠)، والفتاوى (٤/ ٧١)، وشرح الطحاوية (١/ ٢٤٤)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢/ ٨٢).

(٢) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية، رقم (١٠٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، رقم (٦٦٤)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥)، والبيهقي في الأساء والصفات، رقم (٨٦٦)، وصححه الذهبي في العلو، رقم (٣٧٨).

أَمَّا فِي عَصْرِنَا الْحَاضِرِ: فَنَجِدُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَنْقُضُ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ كُلَّ لَيْلَةٍ، فَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ كُلُّ اللَّيْلِ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ يَمُشِي عَلَى جَمِيعِ الْأَرْضِ، فَالْثُلُثُ يَنْتَقِلُ مِنْ هَذَا الْمَكَانِ إِلَى الْمَكَانِ الْآخِرِ. وَهَذَا لَمْ يَقُلْهُ الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَلَوْ كَانَ هَذَا يَرُدُّ عَلَى قَلْبِ الْمُؤْمِنِ لَبَيَّنَهُ اللَّهُ إِمَّا ابْتِدَاءً أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ أَوْ يَقِضُّ مَنْ يَسْأَلُهُ عَنْهُ فَيُجَابُ، كَمَا سَأَلَ الصَّحَابَةُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيْنَ كَانَ اللَّهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَأَجَابَهُمْ^(١).

فَهَذَا السُّؤَالُ الْعَظِيمُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ النَّاسُ فَإِنَّ اللَّهَ يُبَيِّنُهُ بِأَحَدِ الطَّرِيقِ الثَّلَاثَةِ. وَالْجَوَابُ عَنِ الْإِشْكَالِ فِي حَدِيثِ النَّزُولِ^(٢): أَنْ يُقَالَ: مَا دَامَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ فِي هَذِهِ الْجِهَةِ بَاقِيًا، فَالنَّزُولُ فِيهَا مُحَقَّقٌ، وَفِي غَيْرِهَا لَا يَكُونُ نَزُولٌ قَبْلَ ثُلُثِ اللَّيْلِ الْآخِرِ أَوْ النُّصْفِ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وَقْتَ النَّزُولِ يَنْتَهِي بِطُلُوعِ الْفَجْرِ. وَعَلَيْنَا أَنْ نَسْتَسْلِمَ، وَأَنْ نَقُولَ: سَمِعْنَا، وَأَطَعْنَا، وَاتَّبَعْنَا، وَأَمَنَّا. فَهَذِهِ وَظِيفَتُنَا، لَا نَتَجَاوَرُ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ.



(١) أخرجه الترمذي: أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة هود، رقم (٣١٠٩) وقال: حديث حسن، وابن ماجه: في المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (١٣)، وأحمد في المسند (٤/ ١١، ١٢)، من حديث أبي رزين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قلت: يا رسول الله! أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه؟ قال: «كان في عاء، ما تحته هواء، وما فوقه هواء، وخلق عرشه على الماء».

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ الآية [الذاريات: ٥٦]^(١).

وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ عِدَّةَ آيَاتٍ:

[١] الآية الأولى: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ اسْتِثْنَاءٌ مُفَرَّغٌ مِنْ أَعْمِ الْأَحْوَالِ، أَي: مَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ لِأَيِّ شَيْءٍ إِلَّا لِلْعِبَادَةِ.

وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ لِلتَّغْلِيلِ، وَهَذَا التَّغْلِيلُ لِيَبَانَ الْحِكْمَةُ مِنَ الْخَلْقِ، وَلَيْسَ التَّغْلِيلُ الْمُلَازِمُ لِلْمَعْلُولِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عِبَادًا لِلَّهِ، يَتَعَبَّدُونَ لَهُ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ. فَهَذِهِ الْعِلَّةُ غَائِبَةٌ، وَلَيْسَتْ مُوجِبَةً.

فَالْعِلَّةُ الْغَائِبَةُ لِيَبَانَ الْغَايَةُ وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ، لَكِنَّهَا قَدْ تَقَعُ، وَقَدْ لَا تَقَعُ. مِثْلُ: بَرَيْتُ الْقَلَمَ؛ لَا كُتِبَ بِهِ. فَقَدْ كُتِبَ، وَقَدْ لَا تَكْتُبُ.

وَالْعِلَّةُ الْمُوجِبَةُ مَعْنَاهَا: أَنَّ الْمَعْلُولَ مَبْنِيٌّ عَلَيْهَا، فَلَا بُدَّ أَنْ تَقَعَ، وَتَكُونَ سَابِقَةً لِلْمَعْلُولِ، وَمُلَازِمَةً لَهُ. مِثْلُ: انْكَسَرَ الزُّجَاجُ لِشِدَّةِ الْحَرِّ.

قَوْلُهُ: ﴿خَلَقْتُ﴾ أَي: أَوْجَدْتُ، وَهَذَا الْإِيجَادُ مُسَبُّوقٌ بِتَقْدِيرٍ، وَأَصْلُ الْخَلْقِ التَّقْدِيرُ.

قَالَ الشَّاعِرُ:

وَلَأَنْتَ تَفَرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْضُ النَّاسِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي^(٢)

قَوْلُهُ: ﴿الْجِنَّ﴾ هُمْ عَالَمٌ غَيْبِيٌّ خَفِيٌّ عَنَّا؛ وَلِهَذَا جَاءَتْ الْمَادَّةُ مِنَ الْجِيمِ وَالنُّونِ، وَهُمَا يُدَلَّانِ عَلَى الْحَقَاءِ وَالِاسْتِثْنَاءِ. وَمِنْهُ: الْجَنَّةُ، وَالْجَنَّةُ، وَالْجَنَّةُ.

قَوْلُهُ: ﴿الْإِنْسَ﴾ سُمُّوا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَعِيشُونَ بِدُونِ إِنْسٍ، فَهُمْ يَأْتِسُّ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، وَيَتَحَرَّكُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ.

قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ فُسِّرَ: إِلَّا لِيُوحَّدُونَ، وَهَذَا حَقٌّ، وَفُسِّرَ: بِمَعْنَى يَتَذَلَّلُونَ لِي بِالطَّاعَةِ فِعْلًا لِلْمَأْمُورِ، وَتَرْكًا لِلْمَحْظُورِ، وَمِنْ طَاعَتِهِ أَنْ يُوحَّدَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَهَذِهِ هِيَ الْحِكْمَةُ مِنْ خَلْقِ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ.

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص: ٥٦).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]^[١].

ولهذا أعطى الله البشر عقولاً، وأرسل إليهم رُسلاً، وأنزل عليهم كُتُباً، ولو كان الغرض من خلقهم كالغرض من خلق البهائم لضاعت الحكمة من إرسال الرُّسل، وإنزال الكتب؛ لأنه في النهاية يكون كشجرة تبتت، ونمت، وتحطمت.

ولهذا قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَعَادٍ﴾ [القصص: ٨٥]، فلا بد أن يردك إلى معاد تجازى على عملك إن خيراً فخير، وإن شراً فشر. وليس الحكمة من خلقهم نفع الله؛ ولهذا قال تعالى: ﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ زِجْفٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يَمْلِكُونَ﴾ [الذاريات: ٥٧].

وأما قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، فهذا ليس إقراضاً لله سبحانه، بل هو غني عنه، لكنه سبحانه شبه معاملته عبده له بالقرض؛ لأنه لا بد من فائده، فكأنه التزام من الله سبحانه أن يوفي العاقل أجر عمله كما يوفي المقرض من أقرضه.

[١] الآية الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

قَوْلُهُ: ﴿وَلَقَدْ﴾ اللام موطئة لقسم مقدّر، وقد: للتخفيف. وعليه: فالجملة مؤكدة بالقسم المقدّر، واللام، وقد.

قَوْلُهُ: ﴿بَعَثْنَا﴾ أي: أخرجنا، وأرسلنا في كل أمة. والأمة هنا: الطائفة من الناس، وتطلق الأمة في القرآن على أربعة معانٍ:
أ- الطائفة، كما في هذه الآية.

ب- الإمام، ومنه قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ﴾ [النحل: ١٢٠].

ج- الملة، ومنه قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: ٢٣].

د- الزمن، ومنه قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرْ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥].

فكل أمة بعث فيها رسول من عهد نوح إلى عهد نبينا محمد ﷺ.

* والحكمة من إرسال الرُّسل:

أ- إِقَامَةُ الْحُجَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ أَرْسُلِي﴾ [النساء: ١٦٥].

ب- الرَّحْمَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

ج- بَيَانُ الطَّرِيقِ الْمَوْصِلِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَعْرِفُ مَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَجْهِ التَّفْصِيلِ إِلَّا عَنِ طَرِيقِ الرُّسُلِ.

قَوْلُهُ: ﴿أَيُّ عَبْدُوا اللَّهَ﴾ «أَنْ» قِيلَ: تَفْسِيرِيَّةٌ، وَهِيَ الَّتِي سُبِقَتْ بِهَا يَدُلُّ عَلَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، وَالْوَحْيُ فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ، وَالْبَعْثُ مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى الْوَحْيِ؛ لِأَنَّ كُلَّ رَسُولٍ مُوْحَى إِلَيْهِ.

وقيل: إِنَّمَا مَصْدَرِيَّةٌ عَلَى تَقْدِيرِ الْبَاءِ، أَيُّ: بِأَنْ اعْبُدُوا، وَالرَّاجِعُ: الْأَوَّلُ؛ لِعَدَمِ التَّقْدِيرِ.

قَوْلُهُ: ﴿أَيُّ عَبْدُوا اللَّهَ﴾ أَيُّ: تَذَلَّلُوا لَهُ بِالْعِبَادَةِ. وَسَبَقَ تَعْرِيفُ الْعِبَادَةِ^(١).

قَوْلُهُ: ﴿وَأَعْيَنُوا الطَّاغُوتَ﴾ أَيُّ: ابْتَعَدُوا عَنْهُ بِأَنْ تَكُونُوا فِي جَانِبٍ، وَهُوَ فِي جَانِبِ.

وَالطَّاغُوتُ: مُسْتَقٌّ مِنَ الطُّغْيَانِ، وَهُوَ صِفَةُ مُسَبِّهَةٍ، وَالطُّغْيَانُ: مُجَاوَزَةُ الْحَدِّ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكِ فِي الْبَارِيَةِ﴾ [الحاقة: ١١] أَيُّ: تَجَاوَزَ حَدَّهُ.

وَأَجْمَعُ مَا قِيلَ فِي تَعْرِيفِهِ هُوَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَنَّهُ: مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حَدَّهُ مِنْ مَتَّبِعٍ، أَوْ مَعْبُودٍ، أَوْ مُطَاعٍ^(٢). وَمُرَادُهُ مَنْ كَانَ رَاضِيًا بِذَلِكَ. أَوْ يُقَالُ: هُوَ طَاغُوتٌ بِاعْتِبَارِ عَابِدِهِ، وَتَابِعِهِ، وَمُطِيعِهِ؛ لِأَنَّهُ تَجَاوَزَ بِهِ حَدَّهُ؛ حَيْثُ نَزَلَهُ فَوْقَ مَنَازِلِهِ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ لَهُ، فَتَكُونُ عِبَادَتُهُ لِهَذَا الْمَعْبُودِ، وَاتِّبَاعُهُ لِمَتَّبِعِهِ، وَطَاعَتُهُ لِمُطَاعِهِ طُغْيَانًا؛ لِمُجَاوَزَتِهِ الْحَدَّ بِذَلِكَ.

فَالْمَتَّبِعُ مِثْلُ: الْكُفَّانِ، وَالسَّحَرَةِ، وَعُلَمَاءِ السُّوءِ.

وَالْمَعْبُودُ مِثْلُ: الْأَصْنَامِ.

وَالْمُطَاعُ مِثْلُ: الْأُمَرَاءِ الْخَارِجِينَ عَنِ طَاعَةِ اللَّهِ، فَإِذَا اتَّخَذَهُمُ الْإِنْسَانُ أَرْبَابًا يُحِلُّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ مِنْ أَجْلِ تَحْلِيلِهِمْ لَهُ، وَيَحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ مِنْ أَجْلِ تَحْرِيمِهِمْ لَهُ، فَهُوَ لَاءِ طَوَاغِيْتُ، وَالْفَاعِلُ تَابِعٌ لِلطَّاغُوتِ،

(١) انظر (ص: ١٩).

(٢) إعلام الموقعين (١/ ٤٠)، الصواعق المرسلة (ص: ٥٤٥).

وَقَوْلُهُ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾^[١].....

= قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْثَقُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجَنَّةِ وَالْطَّغُوتِ﴾ [النساء: ٥١].

وَلَمْ يَقُلْ: إِنَّهُمْ طَوَّاعِيَةٌ.

وَدَلَالَةُ الْآيَةِ عَلَى التَّوْحِيدِ: أَنَّ الْأَصْنَافَ مِنَ الطَّوَاعِيَةِ الَّتِي تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ.

وَالتَّوْحِيدُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِرُكْنَيْنِ، هُمَا:

١- الْإِثْبَاتُ. ٢- النَّفْيُ.

إِذِ النَّفْيُ الْمُحْضُ تَعْطِيلُ مُحْضٍ، وَالْإِثْبَاتُ الْمُحْضُ لَا يَمْنَعُ الْمَشَارَكَةَ.

مِثَالُ ذَلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ. يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْقِيَامِ لَزَيْدٍ، لَكِنْ لَا يَدُلُّ عَلَى انْفِرَادِهِ بِهِ. وَلَمْ يَقُمْ أَحَدٌ. هَذَا نَفْيٌ مُحْضٌ. وَلَمْ يَقُمْ إِلَّا زَيْدٌ. هَذَا تَوْحِيدٌ لَهُ بِالْقِيَامِ، لِأَنَّهُ اشْتَمَلَ عَلَى إِبْثَابِ وَنَفْيِ.

وَقَوْلُهُ: «الْآيَةُ» أَي: إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، وَتَقْرَأُ بِالنَّصْبِ، إِمَّا عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَكْمِلِ الْآيَةَ، أَوْ أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بِنَزْعِ الْحَافِضِ، أَي: إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.

وَوَجْهُُ الْاسْتِشْهَادِ بِهَذِهِ الْآيَةِ لِكِتَابِ التَّوْحِيدِ: أَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى إِجْمَاعِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى الدَّعْوَةِ إِلَى التَّوْحِيدِ، وَأَنَّهُمْ أُرْسِلُوا بِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْتَ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾.

[١] الْآيَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ...﴾ الْآيَةُ.

قَوْلُهُ: ﴿وَقَضَىٰ﴾ قَضَاءُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

١- قَضَاءٌ شَرْعِيٌّ. ٢- قَضَاءٌ كَوْنِيٌّ.

فَالْقَضَاءُ الشَّرْعِيُّ: يَجُوزُ وَفُوعُهُ مِنَ الْمُقْضَى عَلَيْهِ وَعَدَمُهُ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا يُحِبُّهُ اللَّهُ. مِثَالُ ذَلِكَ: هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، فَتَكُونُ قَضَى بِمَعْنَى: شَرْعٌ، أَوْ بِمَعْنَى: وَصَى، وَمَا أَشَبَّهُهُمَا.

وَالْقَضَاءُ الْكَوْنِيُّ: لَا بَدَّ مِنْ وَفُوعِهِ، وَيَكُونُ فِيمَا أَحَبَّهُ اللَّهُ، وَفِيمَا لَا يُحِبُّهُ. مِثَالُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوقًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٤]، فَالْقَضَاءُ هُنَا كَوْنِيٌّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يَشْرَعُ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ، وَلَا يُحِبُّهُ.

وقوله: ﴿أَلَا تَعْبُدُونَ﴾ (أَنْ) هُنَا مُصَدَّرَةٌ بِذَلِيلٍ حَذَفِ التَّوْنُ مِنْ تَعْبُدُوا، وَالِاسْتِثْنَاءُ هُنَا مُفْرَعٌ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَمْ يَأْخُذْ مَفْعُولُهُ، فَمَفْعُولُهُ مَا بَعْدَ إِلَّا.

وقوله: ﴿إِلَّا إِيَّاهُ﴾ صَمِيرٌ نَصْبٍ مُتَفَصِّلٌ وَاجِبُ الْإِنْفِصَالِ؛ لِأَنَّ الْمُتَّصِلَ لَا يَقَعُ بَعْدَ إِلَّا، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

وَدُو اتَّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُتَدَا وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارًا أَبَدًا^(١)

إشكال وجوابه:

إِذَا قِيلَ: ثَبَتَ أَنَّ اللَّهَ قَضَى كَوْنًا مَا لَا يُحِبُّهُ، فَكَيْفَ يَقْضِي اللَّهُ مَا لَا يُحِبُّهُ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَحْبُوبَ قِسْمَانِ:

١- مَحْبُوبٌ لِدَاتِهِ. ٢- مَحْبُوبٌ لِعَتَرِهِ.

فَالْمَحْبُوبُ لِعَتَرِهِ قَدْ يَكُونُ مَكْرُوهًا لِذَاتِهِ، وَلَكِنْ يُحِبُّ لِمَا فِيهِ مِنَ الْحِكْمَةِ وَالْمُصْلَحَةِ، فَيَكُونُ حِينَئِذٍ مَحْبُوبًا مِنْ وَجْهِ، مَكْرُوهًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ. مِثَالُ ذَلِكَ: الْفَسَادُ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي حَدِّ ذَاتِهِ مَكْرُوهٌ إِلَى اللَّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ، وَلَا الْمُفْسِدِينَ، وَلَكِنْ لِلْحِكْمَةِ الَّتِي يَتَصَوَّرُ بِهَا مَحْبُوبًا إِلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ. وَمِنْ ذَلِكَ: الْقَحْطُ، وَالْجَذْبُ، وَالْمَرَضُ، وَالْفَقْرُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ رَحِيمٌ، لَا يُحِبُّ أَنْ يُؤْذِيَ عِبَادَهُ بَشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ يُرِيدُ بَعَادَهُ الْيُسْرَ، لَكِنْ يَقْدَرُهُ لِلْحِكْمِ الْمُرْتَبَةِ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ مَحْبُوبًا إِلَى اللَّهِ مِنْ وَجْهِ، مَكْرُوهًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١].

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَحْبُوبًا مِنْ وَجْهِ مَكْرُوهًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ؟

فَيُقَالُ: هَذَا الْإِنْسَانُ الْمَرِيضُ يُعْطَى جُرْعَةً مِنَ الدَّوَاءِ مَرَّةً كَرِهَهَا الرَّائِحَةُ وَاللَّوْنُ، فَيَسْرُهَا، وَهُوَ يَكْرَهُهَا؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْمَرَارَةِ وَاللَّوْنِ وَالرَّائِحَةِ، وَيُحِبُّهَا؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الشِّفَاءِ. وَكَذَا الطَّبِيبُ يَكُونُ الْمَرِيضُ بِالْحَدِيدَةِ الْمُحَمَّاةِ عَلَى النَّارِ، وَيَتَأَلَّمُ مِنْهَا، فَهَذَا الْأَلَمُ مَكْرُوهٌ لَهُ مِنْ وَجْهِ، مَحْبُوبٌ لَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ.

فإن قيل: لِمَاذَا لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ: ﴿وَقَصَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ مِنْ بَابِ الْقَضَاءِ الْقَدَرِيِّ؟
أَجِيبُ: بَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ؛ إِذْ لَوْ كَانَ قَضَاءً قَدَرِيًّا لَعَبَدَ النَّاسُ كُلُّهُمْ رَبَّهُمْ، لَكِنَّهُ قَضَاءٌ شَرْعِيٌّ
قَدْ يَقَعُ وَقَدْ لَا يَقَعُ.

والخطابُ فِي الآيَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ لَكِنْ قَالَ: ﴿وَقَصَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ وَلَمْ يَقُلْ: «أَنْ لَا
تَعْبُدَ» وَنَظِيرُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَعْتُمْ السَّيَّةَ﴾ [الطلاق: ١]، فَالخطابُ الْأَوَّلُ
لِلرَّسُولِ ﷺ وَالثَّانِي عَامٌّ. فَمَا الْفَائِدَةُ مِنْ تَغْيِيرِ الْأُسْلُوبِ؟
أَجِيبُ: أَنَّ الْفَائِدَةَ مِنْ ذَلِكَ:

- ١- التَّنْبِيهُ؛ إِذْ تَنْبِيهُ الْمُخَاطَبِ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ لِلْمُتَكَلِّمِ، وَهَذَا حَاصِلٌ هُنَا بِتَغْيِيرِ الْأُسْلُوبِ.
- ٢- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَزِيمٌ أُمِّتِهِ، وَالخطابُ الْمُوَجَّهُ إِلَيْهِ مُوجَّهٌ لِجَمِيعِ الْأُمَّةِ.
- ٣- الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ مَا خُوِطِبَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ فَهُوَ لَهُ وَلَاؤُهُ، إِلَّا مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ
مُخْتَصَّ بِهِ.

٤- وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ خَاصَّةُ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرْبُوبٌ لَا رَبٌّ، عَابِدٌ لَا مَعْبُودٌ، فَهُوَ دَاخِلٌ
فِي قَوْلِهِ: ﴿تَعْبُدُوا﴾ وَكَفَى بِهِ شَرَفًا أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ عَزَّجَلَّ؛ وَلِهَذَا يَصِفُهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْعِبُودِيَّةِ فِي أَعْلَى
مَقَامَاتِهِ، فَقَالَ فِي مَقَامِ التَّحَدِّيِّ وَالِدِّفَاعِ عَنْهُ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]،
وَقَالَ فِي مَقَامِ إِبْتِاتِ ثُبُوتِهِ وَرِسَالَتِهِ إِلَى الْخَلْقِ: ﴿بَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١]، وَقَالَ
فِي مَقَامِ الْإِسْرَاءِ وَالْمِعْرَاجِ: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾
[النجم: ١٠].

* أَقْسَامُ الْعِبُودِيَّةِ:

تَنْقَسِمُ الْعِبُودِيَّةُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

- ١- عَامَّةٌ، وَهِيَ عِبُودِيَّةُ الرُّبُوبِيَّةِ، وَهِيَ لِكُلِّ الْخَلْقِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مریم: ٩٣]، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْكُفَّارُ.
- ٢- عِبُودِيَّةٌ خَاصَّةٌ، وَهِيَ عِبُودِيَّةُ الطَّاعَةِ الْعَامَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَتَّقُونَ
عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، وَهَذِهِ تَعْمُ كُلُّ مَنْ تَعَبَّدَ لِلَّهِ بِشَرْعِهِ.

وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴿الْإِسْرَاءُ: ٢٣﴾^[١].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ. سَيِّئًا﴾ الْآيَةُ [النساء: ٣٦]^[٢].

٣- خَاصَّةُ الْخَاصَّةِ، وَهِيَ عِبُودِيَّةُ الرَّسْلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، قَالَ تَعَالَى عَنْ نُوحٍ: ﴿لَئِنْ كَانَتْ عِبَادًا شَاكِرًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٣]، وَقَالَ عَنْ مُحَمَّدٍ: ﴿وَلِنْ كُنْتُمْ فِي رَبِّ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، وَقَالَ فِي آخِرِينَ مِنَ الرَّسْلِ: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَى الْأَيْدَى وَالْأَبْصَرِ﴾ [ص: ٤٥]. فَهَذِهِ الْعِبُودِيَّةُ الْمَصَافَةُ إِلَى الرَّسْلِ خَاصَّةُ الْخَاصَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبَارِي أَحَدًا هَؤُلَاءِ الرَّسْلِ فِي الْعِبُودِيَّةِ.

[١] وَقَوْلُهُ: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ أَيْ: قَضَى رَبُّكَ أَنْ نَحْسِنَ بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا. وَالْوَالِدَانِ: يَشْمَلُ الْأُمُّ وَالْأَبَ، وَمَنْ فَوْقَهُمَا، لَكِنَّهُ فِي الْأُمِّ وَالْأَبِ أُبْلِغُ، وَكُلَّمَا قَرَّبْنَا مِنْكَ كَانَا أَوْلَى بِالْإِحْسَانِ. وَالْإِحْسَانُ بَذْلُ الْمَعْرُوفِ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ حَقَّ الْوَالِدَيْنِ بَعْدَ حَقِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّ حَقَّ الرَّسُولِ ﷺ؟

أَجِيبَ: بَأَنَّ حَقَّ اللَّهِ مُتَضَمِّنٌ لِحَقِّ الرَّسُولِ ﷺ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يُعْبَدُ إِلَّا بِمَا شَرَعَ الرَّسُولُ ﷺ. وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّا بَلَّغُنَاكَ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لِمَا أُنْفِيَ﴾ أَيْ: كُفَّ الْأَدَى عَنْهُمَا، فِيهِ قَوْلُهُ: ﴿إِحْسَانًا﴾ بَذْلُ الْمَعْرُوفِ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا أُنْفِيَ﴾ كُفَّ الْأَدَى، وَمَعْنَى (أَفْ): أَتَضَجَّرُ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَهُ فَقَدْ يَتَأَذَّيَانِ بِذَلِكَ. وَفِي الْآيَةِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهَا إِذَا بَلَّغَا الْكِبَرَ صَارَا عِبْنًا عَلَى وَلَدِهِمَا، فَلَا يَتَضَجَّرُ مِنَ الْحَالِ، وَلَا يَنْهَرُهُمَا فِي الْمَقَالِ إِذَا أَسَاءَا فِي الْفِعْلِ أَوْ الْقَوْلِ. وَقَوْلُهُ: ﴿وَقُلْ لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ أَيْ: لَيْتُنَا حَسَنًا هَدُوءَ وَطَمَئِينَةٍ، كَقَوْلِكَ: أَغْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ! أَتُبْشِرِي يَا أُمِّي! أَتُبْشِرِي يَا أَبِي! وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ؛ فَالْقَوْلُ الْكَرِيمُ يَكُونُ فِي صِفَتِهِ، وَأَدَانِهِ، وَالْخِطَابِ بِهِ، فَلَا يَكُونُ مُزْعَجًا كَرَفْعِ الصَّوْتِ مَثَلًا، بَلْ يَتَضَمَّنُ الدُّعَاءَ وَالْإِنْيَاسَ لَهُمَا. وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ فَهَذَا هُوَ التَّوْحِيدُ لَتَضَمِّنِهِ لِلتَّنْفِي وَالْإِنْبَتَاءِ.

[٢] الْآيَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ. سَيِّئًا﴾ الْآيَةُ.

فَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا﴾ فِي مُقَابِلِ «لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا» نَفْيٌ.

وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ تَكَلَّوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ^(١).....

وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَعْبُدُوا﴾ فِي مُقَابِلِ «إِلَّا اللَّهُ» لِأَنَّهَا إِنْبَاتٌ.

وَقَوْلُهُ: ﴿شَيْئًا﴾ نَكْرَةً فِي سِيَاقِ النَّهْيِ، فَتَعَمُّ كُلَّ شَيْءٍ: لَا نَبِيًّا، وَلَا مَلَكًا، وَلَا وَلِيًّا، بَلْ وَلَا أَمْرًا مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا، فَلَا تَجْعَلِ الدُّنْيَا شَرِيكًا مَعَ اللَّهِ، وَالْإِنْسَانُ إِذَا كَانَ هُمُّهُ الدُّنْيَا كَانَ عَابِدًا لَهَا، كَمَا قَالَ ﷺ: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعَسَّ عَبْدُ الدَّرْهَمِ، تَعَسَّ عَبْدُ الْحِمْلَةِ، تَعَسَّ عَبْدُ الْحَمِيصَةِ»^(١).

وَقَوْلُهُ: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ يُقَالُ فِيهَا مَا قِيلَ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ^(٢).

وَقَوْلُهُ: ﴿وَبِذَى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ﴾ أَيُّ: إِحْسَانًا، وَذَوُو الْقُرْبَى هُمْ مَنْ يَجْتَمِعُونَ بِالشَّخْصِ فِي الْجَدِّ الرَّابِعِ، وَالْيَتَامَى: جَمْعُ يَتِيمٍ، وَهُوَ الَّذِي مَاتَ أَبُوهُ وَلَمْ يَنْلُغْ. وَالْمَسَاكِينُ: هُمْ الَّذِينَ عَدِمُوا الْمَالَ فَاسْكَنْهُمْ الْفَقْرُ. وَابْنُ السَّبِيلِ: هُوَ الْمُسَافِرُ الَّذِي انْقَطَعَتْ بِهِ النَّفَقَةُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ الْجَارُ: الْمُلَاصِقُ لِلْبَيْتِ، أَوْ مَنْ حَوْلَهُ، وَ«ذِي الْقُرْبَى» أَيُّ: الْقَرِيبِ، وَالْجَارِ الْجُنُبِ أَيُّ: الْجَارِ الْبَعِيدِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنُبِ﴾ قِيلَ: إِنَّهُ الزَّوْجَةُ، وَقِيلَ: صَاحِبُكَ فِي السَّفَرِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ إِلَى جَنْبِكَ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا حَقٌّ، فَالآيَةُ صَالِحَةٌ لِهَئِهِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ هَذَا يَشْمَلُ الْإِحْسَانَ إِلَى الْأَرْقَاءِ وَالْبَهَائِمِ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ مِلْكُ الْيَمِينِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ الْمُخْتَالُ: فِي هَيْئَتِهِ. وَالْفَخُورُ: فِي قَوْلِهِ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ هَذَا وَلَا هَذَا.

[١] الْآيَةُ الْخَامِسَةُ إِلَى السَّابِعَةِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَكَلَّوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ الْخِطَابُ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَمْرُهُ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ لِلنَّاسِ: ﴿تَكَلَّوْا﴾ أَيُّ: أَقْبِلُوا، وَهَلُمُّوا، وَأَصْلُهُ مِنَ الْعُلُوِّ، كَأَنَّ الْمُنَادِيَ يُنَادِيكَ أَنْ تَعْلُو إِلَى مَكَانِهِ، فَيَقُولُ: تَعَالَى، أَيُّ: ارْتَفَعْ إِلَى. وَقَوْلُهُ: ﴿أَتْلُ﴾ بِالْجَزْمِ جَوَابًا لِلأَمْرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿تَكَلَّوْا﴾.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله، رقم (٢٨٨٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: (ص: ٣١).

أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴿الآيَاتِ﴾ [الأنعام: ١٥١] ^[١].

= وَقَوْلُهُ: ﴿مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ (مَا) اسْمٌ مَوْصُولٌ مَفْعُولٌ لـ (أَتْلُ)، والعائدُ محذوفٌ، والتقديرُ: مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ.

وَقَالَ: ﴿رَبُّكُمْ﴾ وَلَمْ يَقُلْ: مَا حَرَّمَ اللَّهُ؛ لِأَنَّ الرَّبَّ هُنَا أَنْسَبُ؛ حَيْثُ إِنَّ الرَّبَّ لَهُ مُطْلَقٌ النَّصْرُ فِي الْمَرْبُوبِ، وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ بِمَا تَقْتَضِيهِ حِكْمَتُهُ.

[١] وَقَوْلُهُ: ﴿أَلَا تُشْرِكُوا﴾: أَنْ: تَفْسِيرِيَّةٌ، تُفَسِّرُ ﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ﴾: أَيْ: أَتْلُ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَلَيْسَتْ مَصْدَرِيَّةً، وَقَدْ قِيلَ بِهِ، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ تَكُونُ (لَا) زَائِدَةً، وَلَكِنْ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ، أَيْ: أَتْلُ عَلَيْكُمْ عَدَمَ الْإِشْرَافِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يُحَرِّمْ عَلَيْنَا أَنْ لَا نُشْرِكَ بِهِ، بَلْ حَرَّمَ عَلَيْنَا أَنْ نُشْرِكَ بِهِ. وَمِمَّا يُؤَيِّدُ أَنَّ «أَنْ» تَفْسِيرِيَّةٌ أَنَّ «لَا» هُنَا نَاهِيَةٌ، لِتَنَاسُبِ الْجُمْلِ، فَتَكُونُ كُلُّهَا طَلَبِيَّةً.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَيَا أُولَ الَّذِينَ إِحْسَنًا﴾: أَيْ: وَأَتْلُ عَلَيْكُمْ الْأَمْرَ بِالْإِحْسَانِ إِلَى الْوَالِدَيْنِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ﴾: بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ حَقَّ الْأَصُولِ ذَكَرَ حَقَّ الْفُرُوعِ.

وَالْأَوْلَادُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: يَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١].

وَقَوْلُهُ: ﴿مَنْ إِمْلَاقٍ﴾ الْإِمْلَاقُ: الْفَقْرُ، وَ﴿مَنْ﴾ لِلْسَّبَبِيَّةِ وَالتَّعْلِيلِ، أَيْ: بِسَبَبِ الْإِمْلَاقِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾: أَيْ: إِذَا أَبْقَيْتُمُوهُمْ؛ فَإِنَّ الرِّزْقَ لَنْ يُصِيقَ عَلَيْكُمْ بِإِقَائِهِمْ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَقُومُ بِالرِّزْقِ هُوَ اللَّهُ.

وَبَدَأَ هُنَا بِرِزْقِ الْوَالِدَيْنِ، وَفِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ بَدَأَ بِرِزْقِ الْأَوْلَادِ، وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ هُنَا: ﴿مَنْ إِمْلَاقٍ﴾ فَلَا إِمْلَاقَ حَاصِلٍ، فَبَدَأَ بِذِكْرِ الْوَالِدَيْنِ الَّذِينَ أَمْلَقُوا، وَهُنَاكَ قَالَ: ﴿خَشِيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ [الْإِسْرَاءِ: ٣١] فَهِيَ غَيَّانٌ، لَكِنْ يُخَشِّيانِ الْفَقْرَ، فَبَدَأَ بِرِزْقِ الْأَوْلَادِ قَبْلَ رِزْقِ الْوَالِدَيْنِ.

وَتَقْيِيدُ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ الْأَوْلَادِ بِخَشْيَةِ الْإِمْلَاقِ بِنَاءٌ عَلَى وَاغِ الْمُشْرِكِينَ غَالِبًا، فَلَا مَقْهُومَ لَهُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ﴾ لَمْ يَقُلْ: لَا تَأْتُوا؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْقُرْبِ أَبْلَغُ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الْإِنْتِزَاعِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْقُرْبِ نَهْيٌ عَنْهَا، وَعَمَّا يَكُونُ دَرِيعَةً إِلَيْهَا؛ وَلِذَلِكَ حَرَّمَ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ، وَأَنْ يَخْلُوَ بِهَا، وَأَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ بِلَا مُحَرِّمٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُقَرِّبُ مِنَ الْفَوَاحِشِ.

وقوله: ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَرَ﴾ قيل: مَا ظَهَرَ فُحْشُهُ، وَمَا خَفِيَ؛ لِأَنَّ الْفَوَاحِشَ مِنْهَا شَيْءٌ مُسْتَفْحَشٌ فِي نَفْسِ جَمِيعِ النَّاسِ، وَمِنْهَا شَيْءٌ فِيهِ خَفَاءٌ. وقيل: مَا أَظْهَرَ نَجْمَهُ، وَمَا أَسْرَرَ نَجْمَهُ. فَالْإِظْهَارُ: فِعْلُ الزَّنا - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - مُجَاهَرَةٌ، وَالْإِطْطَانُ فِعْلُهُ سِرًّا.

وقيل: مَا عَظُمَ فُحْشُهُ، وَمَا كَانَ دُونَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْفَوَاحِشَ لَيْسَتْ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «أَلَا أُنبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَايِرِ؟»^(١)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكِبَايِرَ فِيهَا أَكْبَرُ وَفِيهَا مَا دُونَ ذَلِكَ. وقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ النَّفْسُ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ: هِيَ النَّفْسُ الْمُعْصُومَةُ، وَهِيَ نَفْسُ الْمُسْلِمِ، وَالذَّمِّيِّ، وَالْمُعَاهِدِ، وَالْمُسْتَأْمِنِ، بِكُسْرِ الْمِيمِ.

وَالْحَقُّ: مَا أَثْبَتَهُ الشَّرْعُ. وَالباطلُ: مَا نَقَاهُ الشَّرْعُ. فَمِنَ الْحَقِّ الَّذِي أَثْبَتَهُ الشَّرْعُ فِي قَتْلِ النَّفْسِ الْمُعْصُومَةِ أَنْ يَزِيَّ الْمُحْصَنُ فَيَرْجَمَ حَتَّى يَمُوتَ، أَوْ يَقْتُلَ مُكَافَأَتَهُ، أَوْ يُخْرِجَ عَلَى الْجَمَاعَةِ، أَوْ يَقَطَعَ الطَّرِيقَ؛ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ، قَالَ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالنِّيبُ الزَّانِي، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُقَارِئُ لِلْجَمَاعَةِ»^(٢)، وَقَالَ هُنَا: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ وَقَالَ قَبْلَهَا: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ فَيَكُونُ النَّهْيُ عَنْ قَتْلِ الْأَوْلَادِ مُكَرَّرًا مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً بِذِكْرِ الْخُصُوصِ، وَمَرَّةً بِذِكْرِ الْعُمُومِ.

وقوله: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّيْتُ بِهِ﴾ الْمَشَارُ إِلَيْهِ مَا سَبَقَ، وَالْوَصِيَّةُ بِالشَّيْءِ هِيَ الْعَهْدُ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِهْتِمَامِ؛ وَلِهَذَا يُقَالُ: وَصَّيْتُ عَلَى فُلَانٍ، أَيْ: عَهَدْتُ بِهِ إِلَيْهِ لِيَهْتَمَّ بِهِ.

وقوله: ﴿تَقُولُونَ﴾ الْعَقْلُ هُنَا: حُسْنُ التَّصَرُّفِ، وَأَمَّا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣] فَمَعْنَاهُ: تَفْهَمُونَ. وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ إِذَا التَزَمَ بِهَا

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، رقم (٢٦٥٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر، رقم (٨٧)، من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الديات، باب قول الله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَمْرَ بِالْأَمْرِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذْنِ وَالنِّيبَ بِالنِّيبِ وَالْجُرُوحَ بِفَصَاحٍ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] رقم (٦٨٧٨)، ومسلم: كتاب القسامة والمحارِبِينَ والقصاص والديات، باب ما يباح به دم المسلم، رقم (١٦٧٦)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= الْإِنْسَانُ فَهُوَ عَاقِلٌ رَشِيدٌ، وَإِذَا خَالَفَهَا فَهُوَ سَفِيهٌ لَيْسَ بِعَاقِلٍ. وَقَدْ تَصَمَّنَتْ هَذِهِ الْآيَةُ حَسَنًا وَصَابًا:
الْأُولَى: تَوْحِيدُ اللَّهِ.

الثَّانِيَّةُ: الْإِحْسَانُ بِالْوَالِدَيْنِ.

الثَّالِثَةُ: أَنْ لَا تَقْتُلَ أَوْلَادَكَ.

الرَّابِعَةُ: أَنْ لَا تَقْرَبَ الْفَوَاحِشَ.

الخَامِسَةُ: أَنْ لَا تَقْتُلَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا﴾ هَذَا حِمَاةٌ لِأَمْوَالِ الْيَتَامَى أَنْ لَا تَقْرَبَهَا إِلَّا بِالْحَقِّ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، فَلَا تَقْرَبُهَا بِأَيِّ تَصَرُّفٍ إِلَّا بِمَا نَرَى أَنَّهُ أَحْسَنُ، فَإِذَا لَاحَ لِلْوَلِيِّ تَصَرُّفَانِ، أَحَدُهُمَا أَكْثَرُ رِبْحًا، فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ بِمَا هُوَ أَكْثَرُ رِبْحًا؛ لِأَنَّهُ أَحْسَنُ.

وَالْحَسَنُ هُنَا يَشْمَلُ: الْحَسَنَ الدُّنْيَوِيَّ، وَالْحَسَنَ الدِّينِيَّ، فَإِذَا لَاحَ تَصَرُّفَانِ، أَحَدُهُمَا أَكْثَرُ رِبْحًا وَفِيهِ رِبَا، وَالْآخَرُ أَقْلُ رِبْحًا وَهُوَ أَسْلَمُ مِنَ الرِّبَا، فَتُقَدِّمُ الْآخِرَ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ الشَّرْعِيَّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْحَسَنِ الدُّنْيَوِيِّ الْمَادِّيِّ.

وَقَوْلُهُ: ﴿حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾ ﴿حَتَّى﴾ هُنَا: حَرْفُ غَايَةٍ، فَإِذَا بَعْدَهَا مُخَالَفٌ لِمَا قَبْلَهَا. أَيْ: إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ فَإِنَّا نَدْفَعُهُ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ تَخْتَبِرَهُ، وَنَنْظُرُ فِي حُسْنِ تَصَرُّفِهِ، وَلَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نُثَبِّتَهُ عِنْدَنَا. وَمَعْنَى (أَشُدَّهُ): قُوَّتُهُ الْعَقْلِيَّةُ وَالْبَدَنِيَّةُ، وَالخَطَابُ هُنَا لِأَوْلِيَاءِ الْيَتَامَى، أَوْ لِلْحَاكِمِ عَلَى قَوْلِ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَيُلَوِّغُ الْأَشَدَّ يَخْتَلِفُ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْأَشَدُّ الَّذِي يَكُونُ بِهِ التَّكْلِيفُ، وَهُوَ تَمَامُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، أَوْ إِنْ بَاتُ الْعَاثَةِ، أَوْ الْإِنْزَالُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ﴾ أَيْ: أَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كَيْلْتُمْ فِيمَا يُكَالُ مِنَ الْأَطْعِمَةِ وَالْحَبُوبِ.

وَأَوْفُوا الْمِيزَانَ: إِذَا وَزَنْتُمْ فِيمَا يُوزَنُ، كَاللَّحْمِ مَثَلًا.

وَالْأَمْرُ بِالْإِيْفَاءِ شَامِلٌ لَجَمِيعِ مَا تَتَعَامَلُ بِهِ مَعَ غَيْرِكَ، فَيَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُوفِيَ بِالْكَيْلِ وَالْوَزْنِ وَغَيْرِهِمَا فِي التَّعَامُلِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَالْقِسْطُ﴾ أَي: بِالْعَدْلِ، وَلَمَّا كَانَ قَوْلُهُ: ﴿وَالْقِسْطُ﴾ قَدْ يَشُقُّ بَعْضُ الْأَخْيَانِ -لَا نَّ
الْإِنْسَانَ قَدْ يَقُولُهُ أَنْ يُوفِيَ الْكَفْلَ أَوْ الْوَزْنَ أَحْيَانًا- أَعَقَبَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾
أَي: طَاقَتَهَا، فَإِذَا بَدَّلَ جُهْدَهُ وَطَاقَتَهُ، وَحَصَلَ النِّقْصُ، فَلَا يُعَدُّ مُخَالِفًا؛ لِأَنَّ مَا خَرَجَ عَنِ الطَّاقَةِ مَعْفُورٌ
عَنْهُ فِيهِ، وَكَأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ تُفِيدُ الْعَفْوَ مِنْ وَجْهِ، وَهُوَ مَا خَرَجَ عَنِ الْوُسْعِ، فَإِنَّمَا تُفِيدُ التَّغْلِيظَ مِنْ
وَجْهِ، وَهُوَ أَنَّ عَلَى الْمَرْءِ أَنْ يَبْذُلَ وَسْعَهُ فِي الْإِيْفَاءِ بِالْقِسْطِ، وَلَكِنْ مَتَى تَبَيَّنَ الْخَطَأُ وَجَبَ تَلَايِفُهُ؛ لِأَنَّهُ
دَاخِلٌ فِي الْوُسْعِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ مَعْنَاهُ: أَيُّ قَوْلٍ تَقُولُهُ فَإِنَّهُ يُحِبُّ عَلَيْكَ أَنْ تَعْدَلَ فِيهِ، سِوَاهُ
كَانَ ذَلِكَ لِنَفْسِكَ عَلَى غَيْرِكَ، أَوْ لغيرِكَ عَلَى نَفْسِكَ، أَوْ لغيرِكَ عَلَى غَيْرِكَ، أَوْ لَتَحْكُمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ،
فَالوَاجِبُ الْعَدْلُ؛ إِذِ الْعَدْلُ فِي اللُّغَةِ الْإِسْتِقَامَةُ، وَضِدُّهُ الْجَوْرُ وَالْمِيلُ، فَلَا تَمْلُ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا، وَلَمْ
يَقُلْ هُنَا: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ لَا يَشُقُّ فِيهِ الْعَدْلُ غَالِبًا.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ أَي: الْمَقُولُ لَهُ ذَا قَرَابَةٍ، أَي: صَاحِبُ قَرَابَةٍ، فَلَا تُحَابِيهِ
لِقَرَابَتِهِ، فَتَمِيلُ مَعَهُ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ أَجْلِهِ، فَاجْعَلْ أَمْرَكَ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ الَّذِي خَلَقَكَ، وَأَمْرَكَ بِهَذَا،
وَالِيهِ سَرِّجُكَ، وَيَسْأَلُكَ عَزَّوَجَلَّ مَاذَا فَعَلْتَ فِي هَذِهِ الْأَمَانَةِ.

وَقَدْ أَفْسَمَ أَشْرَفُ الْخَلْقِ، وَسَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَأَعْدَلُ الْبَشَرِ، مُحَمَّدٌ ﷺ وَقَالَ: «وَأَيْمُ اللَّهِ، لَوْ أَنَّ
فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»^(١).

وَقَوْلُهُ: ﴿وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا﴾ قَدَّمَ الْمُتَعَلِّقَ؛ لِلاهتمام بِهِ. وَعَهْدُ اللَّهِ: مَا عَاهَدَ بِهِ إِلَى عِبَادِهِ، وَهِيَ
عِبَادَتُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَالْقِيَامُ بِأَمْرِهِ، كَمَا قَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا
مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَبِيًّا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ
بِرُسُلِي وَعَزَرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [المائدة: ١٢].

هَذَا مِيثَاقٌ مِنْ جَانِبِ الْمَخْلُوقِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُكْفِرُونَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَا دُخِلَتْكُمْ
جَنَّتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [المائدة: ١٢] هَذَا مِنْ جَانِبِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم (٣٤٧٥)، ومسلم: كتاب الحدود، باب قطع
السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود، رقم (١٦٨٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

= وَقَوْلُهُ: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ فِيهَا أَرْبَعُ وَصَايَا مِنَ الْخَالِقِ عَزَّوَجَلَّ:

الأولى: أَنْ لَا تَقْرَبَ مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ.

الثانية: أَنْ تُؤْفِيَ الْكَفِيلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ.

الثالثة: أَنْ تُعْدِلَ إِذَا قُلْنَا.

الرابعة: أَنْ تُؤْفِيَ بِعَهْدِ اللَّهِ.

وَالْآيَةُ الْأُولَى فِيهَا خَمْسُ وَصَايَا. صَارَ الْجَمِيعُ تِسْعَ وَصَايَا.

ثُمَّ قَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ هَذِهِ هِيَ الْوَصِيَّةُ الْعَاشِرَةُ، فَقَوْلُهُ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي﴾ يُجْتَمَلُ أَنَّ الْمَشَارَ إِلَى مَا سَبَقَ؛ لِأَنَّكَ لَوْ تَأَمَّلْتَهُ وَجَدْتَهُ مُحِيطًا بِالشَّرْعِ كُلِّهِ، إِمَّا نَصًّا، وَإِمَّا إِيهَاءً، وَيُجْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا عَلِمَ مِنْ دِينِ اللَّهِ، أَيْ: هَذَا الَّذِي جَاءَكُمْ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ هُوَ صِرَاطِي، أَيْ: الطَّرِيقُ الْمُوَصِّلُ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَالصَّرَاطُ يُضَافُ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَيُضَافُ إِلَى سَالِكِيهِ، فَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] هُنَا أُضِيفَ إِلَى سَالِكِيهِ. وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صِرَاطَ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥٣] هُنَا أُضِيفَ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، فإِضَافَتُهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لِأَنَّهُ مُوَصِّلٌ إِلَيْهِ، وَلِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي وَضَعَهُ لِعِبَادِهِ جَلَّوَعَلَا، وَإِضَافَتُهُ إِلَى سَالِكِيهِ؛ لِأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ سَلَكَوهُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿مُسْتَقِيمًا﴾ هَذِهِ حَالٌ مِنَ «صِرَاطٍ» أَيْ: حَالٌ كَوْنِهِ مُسْتَقِيمًا لَا اعْوِجَاجَ فِيهِ فَاتَّبِعُوهُ. وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ السُّبُلُ أَيْ: الطَّرِيقُ الْمُتَوَيِّجَةُ الْخَارِجَةُ عَنْهُ. وَتَفَرَّقَ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِ(أَنْ) بَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ، لَكِنْ حُذِفَتْ مِنْهُ تَاءُ الْمُضَارَعَةِ، وَأَصْلُهَا: «تَتَفَرَّقُ» أَيْ أَنْتُمْ إِذَا اتَّبَعْتُمُ السُّبُلَ تَفَرَّقْتُمْ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ، وَتَشَتَّتَتْ بِكُمْ الْأَهْوَاءُ وَبَعُدَتْ.

وَهُنَا قَالَ: «السُّبُلُ» جَمْعُ سَبِيلٍ، وَفِي الطَّرِيقِ النَّبِيِّ أَضَافَهَا اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ قَالَ: «سَبِيلِهِ» سَبِيلٌ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ سَبِيلَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا مَا عَدَاهُ فُسِّلَ مُتَعَدِّدٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «وَسَتَفَرَّقَ هَذِهِ الْأُمَّةُ إِلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً»^(١).

(١) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب شرح السنة، رقم (٤٥٩٦)، والترمذي: أبواب الإيمان، ما جاء في افتراق هذه الأمة،

قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «مَنْ أَرَادَ^(١) أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَصِيَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُهُ^(٢).....

فَالسَّبِيلُ الْمُنَجِّي وَاحِدٌ، وَالْبَاقِيَةُ مُتَشَعِّبَةٌ مُتَفَرِّقَةٌ، وَلَا يَرُدُّ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانُكُم سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٦]؛ لِأَنَّ «سُبُلَ» فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ؛ وَإِنْ كَانَتْ جَمْعُوعَةً؛ لَكِنْ أُضِيفَتْ إِلَى السَّلَامِ فَكَانَتْ مُنْجِيَّةً، وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهَا شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ. وَقَوْلُهُ: ﴿ذَلِكَ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ أَي: ذَلِكَ الْمَذْكُورُ وَصَّكُمْ؛ لِتَنَالُوا بِهِ دَرَجَةَ التَّقْوَى، وَالْإِتِمَامَ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ ﷺ.

[١] قَوْلُهُ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «مَنْ أَرَادَ...» إلخ: الْاِسْتِفْهَامُ هُنَا لِلْحَثِّ وَالشَّوْيقِ، وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ: «فَلْيَقْرَأْ» لِلإِزْشَادِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَصِيَّةُ مُحَمَّدٍ ﷺ» الْوَصِيَّةُ بِمَعْنَى الْعَهْدِ، وَلَا يَكُونُ الْعَهْدُ وَصِيَّةً إِلَّا إِذَا كَانَ فِي أَمْرِ هَامٍ.

وَقَوْلُهُ: «مُحَمَّدٍ ﷺ» أَي: رَسُولِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْهَاشِمِيِّ الْقُرَشِيِّ ﷺ، وَهَذَا التَّعْيِيرُ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ مِثْلِهِ، مِثْلُ: قَالَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَوَصِيَّةُ مُحَمَّدٍ ﷺ. وَلَا يُنَافِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣]؛ لِأَنَّ دُعَاءَ الرَّسُولِ هُنَا أَي: مُنَادَاتُهُ، فَلَا تَقُولُوا عِنْدَ الْمُنَادَاةِ: يَا مُحَمَّدُ! وَلَكِنْ قُولُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَمَّا الْحَبْرُ فَهُوَ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الطَّلَبِ؛ وَلِهَذَا يُجَوِّزُ أَنْ تَقُولَ: أَنَا تَابِعٌ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، أَوْ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَقَوْلُهُ: «الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُهُ» الْخَاتَمُ بِمَعْنَى التَّوْفِيقِ.

وَقَوْلُهُ: «وَصِيَّةُ مُحَمَّدٍ ﷺ» لَيْسَتْ وَصِيَّةً مَكْتُوبَةً مَخْتُومَةً عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُوصِ بِشَيْءٍ، وَيَدُلُّ لِذَلِكَ: أَنَّ أَبَا جَحْفَةَ سَأَلَ عِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ: هَلْ عَهَدَ إِلَيْكُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِشَيْءٍ؟ فَقَالَ: لَا. وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ السَّمَاءَ إِلَّا فَهَمَّا بِؤْتِيهِ اللَّهُ تَعَالَى رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قِيلَ: وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ، وَفِكَائِكَ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ^(١).

فَلَا يُظَنُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْصَى بِهَذِهِ الْآيَاتِ وَصِيَّةً خَاصَّةً مَكْتُوبَةً، لَكِنْ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

= رقم (٢٦٤٠)، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، رقم (٣٩٩١)، وأحمد (٣٣٢/٢)، وابن أبي عاصم، رقم

(٦٦)، وابن حبان، رقم (٣٩٩١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الترمذي والحاكم، رقم (٤٤١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب كتابة العلم، رقم (١١١)، من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَلْيَقْرَأْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا...﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا أَتْسَابِلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] ^(١) الآية ^(١).

وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنْتُ رَدِيفَ ^(٢) النَّبِيِّ ﷺ عَلَى حِمَارٍ ^(٣)، فَقَالَ لِي: «يَا مُعَاذُ! أَتَدْرِي ^(٤) مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ ^(٥)، وَمَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ؟ ^(٦)». قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ^(٧)».....

= يَرَى أَنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ قَدْ شَمِلَتِ الدِّينَ كُلَّهُ، فَكَاتَبَهَا الْوَصِيَّةُ الَّتِي خَتَمَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبْقَاهَا لِأُمَّتِهِ.

وهي آياتٌ عظيمةٌ، إذا تدبرها الإنسان وعمل بها حصلت له الأوصاف الثلاثة الكاملة: العقل، والتذكر، والتقوى.

[١] وقوله: «فَلْيَقْرَأْ قَوْلَهُ تَعَالَى...» إلخ الآيات سبق الكلام عليها.

[٢] وقوله: «رَدِيفٌ» بمعنى: رادف، أي: راكب معه خلقه، فهو فعيل بمعنى فاعل، مثل: رَجِمَ بِمَعْنَى رَاحِمَ، وَسَمِعَ بِمَعْنَى سَامِعَ.

[٣] وقوله: «عَلَى حِمَارٍ» أي: أهلي، لأنَّ الْوَحْشِيَّ لَا يُرَكَبُ.

[٤] وقوله: «أَتَدْرِي» أي: أتعلم.

[٥] قوله: «مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ؟» أي: ما أوجبه عليهم، وما يجب أن يُعَامِلُوهُ بِهِ، وَأَلْفَاةٌ عَلَى مُعَاذٍ بِصِغَةِ السُّوَالِ، لِيَكُونَ أَشَدَّ حُضُورًا لِقَلْبِهِ؛ حَتَّى يَنْهَمَ مَا يَقُولُهُ ﷺ.

[٦] قوله: «وَمَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ؟» أي: ما يجب أن يُعَامِلَهُمْ بِهِ، وَالْعِبَادُ لَمْ يُوجِبُوا شَيْئًا، بَلِ اللَّهُ أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَضْلًا مِنْهُ عَلَى عِبَادِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

فَأَوْجَبَ سُخَّانَهُ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَرَحِمَ مَنْ عَمِلَ سُوءًا بِجَهَالَةٍ، أَيْ: بِسَفْوَةٍ وَعَدَمِ حَسَنِ نَصْرِفٍ، ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحَ. وَمَعْنَى كَتَبَ، أَيْ: أَوْجَبَ.

[٧] قوله: «قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ» لَفْظُ الْجَلَالَةِ: مُبْتَدَأٌ وَ«رَسُولُهُ» مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَأَعْلَمُ:

(١) أخرجه الترمذي: أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الأنعام، رقم (٣٠٧٠)، وقال: حديث حسن غريب، والطبراني في الكبير (١٠٠٦٠) بلفظ: «من سره أن يقرأ صحيفة محمد ﷺ...» إلخ.

قَالَ: «حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ»^[١] وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا^[٢]، وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُعَذَّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا^[٣]. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟^[٤].....

= خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَأَفْرَدَ الْخَبَرَ هُنَا مَعَ أَنَّهُ لَانْتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ: «مِنْ» وَاسْمُ التَّفْضِيلِ إِذَا كَانَ عَلَى تَقْدِيرِ: «مِنْ» فَإِنَّ الْأَشْهَرَ فِيهِ الْإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ. وَالْمَعْنَى: أَعْلَمَ مِنْ غَيْرِهِمَا، وَأَعْلَمَ مِنِّي أَيْضًا.

[١] قَوْلُهُ: «يَعْبُدُوهُ» أَيُّ: يَتَذَلَّلُوا لَهُ بِالطَّاعَةِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَا يُشْرِكُ كُوَا بِهِ شَيْئًا» أَيُّ: فِي عِبَادَتِهِ وَمَا يَخْتَصُّ بِهِ، وَشَيْئًا تَكْرَةً فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَتَعْمُ كُلُّ شَيْءٍ لَا رَسُولًا وَلَا مَلَكًا وَلَا وَلِيًّا وَلَا غَيْرَهُمْ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُعَذَّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا» وَهَذَا الْحَقُّ تَفَضَّلَ اللَّهُ بِهِ عَلَى عِبَادِهِ، وَلَمْ يُوجِبْهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ. وَلَا تَنْظَنَّ أَنَّ قَوْلَهُ: «مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا» أَنَّهُ مُجَرَّدٌ عَنِ الْعِبَادَةِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: مَنْ يَعْبُدُهُ وَلَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ: «مَنْ يَعْبُدُهُ» لِأَنَّهُ مَفْهُومٌ مِنْ قَوْلِهِ: «وَحَقُّ الْعِبَادِ» وَمَنْ كَانَ وَضْعُهُ الْعُبُودِيَّةَ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَابِدًا.

وَمَنْ لَمْ يَعْبُدِ اللَّهَ وَلَمْ يُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا هَلْ يُعَذَّبُ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، يُعَذَّبُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ حَذْفٌ، وَتَقْدِيرُهُ: مَنْ يَعْبُدُهُ وَلَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَيَذَلُّ لِهَذَا أَمْرَانِ:

الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ: «حَقُّ الْعِبَادِ» وَمَنْ كَانَ وَضْعُهُ الْعُبُودِيَّةَ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَابِدًا.

الثَّانِي: أَنَّ هَذَا فِي مُقَابِلِ قَوْلِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ: «أَنْ يَعْبُدُوهُ، وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا» فَعُلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: «وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا» أَيُّ: فِي الْعِبَادَةِ.

[٤] قَوْلُهُ: «أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟» أَيُّ: أَأَسْكُتُ فَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟ وَمِثْلُ هَذَا التَّرْكِيبِ: الْهَمْزَةُ ثُمَّ حَرْفُ الْعَطْفِ ثُمَّ الْجُمْلَةُ، لِعُلَمَاءِ النُّحُوِّ فِيهِ قَوْلَانِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَحَرْفِ الْعَطْفِ مَحْذُوفًا يَقْدَرُ بِمَا يَنْاسِبُ الْمَقَامَ، وَتَقْدِيرُهُ هُنَا: أَأَسْكُتُ فَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟

الثَّانِي: أَنَّهُ لَا شَيْءَ مَحْذُوفٌ، لَكِنْ هُنَا تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، وَتَقْدِيرُهُ: فَأَلَا أُبَشِّرُ؟ فَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا سَبَقَ، وَمَوْضِعُ الْفَاءِ سَابِقٌ عَلَى الْهَمْزَةِ، فَلَا ضَلَّ: فَأَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟ لَكِنْ لَمَّا كَانَ مِثْلُ هَذَا التَّرْكِيبِ

قال: «لَا تُبَشِّرْهُمْ فَيَكْفُلُوا»^[١]. أخرجاه في (الصَّحِيحَيْنِ)^(١).
فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: الْحِكْمَةُ فِي خَلْقِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ^[٢].

الثانية: أَنَّ الْعِبَادَةَ هِيَ التَّوْحِيدُ^[٣]؛

= رَكِيكًا، وَهَمَزُهُ الِاسْتِفْهَامُ لَهَا الصَّدَارَةُ، قَدَمَتْ عَلَى حَرْفِ الْعَطْفِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْآيِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ» [الغاشية: ١٧]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «أَفَلَا يُبْصِرُونَ» [السجدة: ٢٧]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ» [الحج: ٤٦].

وَالْبِشَارَةُ: هِيَ الْإِخْبَارُ بِمَا يَسُرُّ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ فِي الْإِخْبَارِ بِمَا يَصُرُّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ» [الانشقاق: ٢٤]، لَكِنِ الْأَكْثَرُ الْأَوَّلُ.

[١] قَوْلُهُ: «لَا تُبَشِّرْهُمْ» أَي: لَا تُخْبِرْهُمْ، وَ(لَا) نَاهِيَةٌ.

وَمَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ اللَّهَ لَا يُنْذِبُ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَأَنَّ الْمَعَاصِيَ تَكُونُ مَغْفُورَةً بِتَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ.

وَنَهَى ﷺ عَنْ إِنْخَارِهِمْ؛ لِئَلَّا يَعْتَمِدُوا عَلَى هَذِهِ الْبُشْرَى دُونَ تَحْقِيقِ مُقْتَضَاهَا؛ لِأَنَّ تَحْقِيقَ التَّوْحِيدِ يَسْتَلْزِمُ اجْتِنَابَ الْمَعَاصِي؛ لِأَنَّ الْمَعَاصِيَ صَادِرَةٌ عَنِ الْهَوَى، وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ الشَّرْكِ، قَالَ تَعَالَى: «أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوْنَهُ» [الجن: ٢٣].

وَمُنَاسَبَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ: فَضِيلَةُ التَّوْحِيدِ، وَأَنَّهُ مَانِعٌ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ.

الْمَسَائِلُ:

[٢] الأولى: الْحِكْمَةُ مِنْ خَلْقِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ: أَخَذَهَا رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ» [الذاريات: ٥٦]، فَالْحِكْمَةُ هِيَ عِبَادَةُ اللَّهِ لَا أَنْ يَتَمَتَّعُوا بِالْمَأْكَلِ وَالْمَشَارِبِ وَالْمَنَاحِ.

[٣] الثانية: أَنَّ الْعِبَادَةَ هِيَ التَّوْحِيدُ: أَي: أَنَّ الْعِبَادَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّوْحِيدِ، فَكُلُّ عِبَادَةٍ لَا تَوْحِيدَ فِيهَا كَيْسَتْ بِعِبَادَةٍ، لَا سِيَّيَا أَنَّ بَعْضَ السَّلَفِ فَسَّرُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: «إِلَّا لِيَعْبُدُونِ» إِلَّا لِيُوحِّدُونَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحمار، رقم (٢٨٥٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرّم على النار، رقم (٣٠)، من حديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لأنَّ الحُصُومَةَ فِيهِ^[١].

الثالثة: أَنَّ مَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ لَمْ يَعْبُدِ اللَّهَ، فَفِيهِ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣]^[٢].

الرابعة: الْحِكْمَةُ فِي إِرْسَالِ الرُّسُلِ^[٣].

الخامسة: أَنَّ الرِّسَالََةَ عَمَّتْ كُلَّ أُمَّةٍ^[٤].

السادسة: أَنَّ دِينَ الْأَنْبِيَاءِ وَاحِدٌ^[٥].

وهذا مطابق تماماً لما استنبطه المؤلف رحمه الله من أن العبادة هي التوحيد؛ فكل عبادة لا تُبنى على التوحيد فهي باطلة، قال ﷺ: «قال الله تعالى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشُرَكَهُ»^(١).

[١] وقوله: «لأنَّ الحُصُومَةَ فِيهِ» أي: في التَّوْحِيدِ بَيْنَ الرُّسُولِ ﷺ وقُرَيْشٍ، فَقُرَيْشٌ يَعْبُدُونَ اللَّهَ، يَطُوفُونَ لَهُ وَيُصَلُّونَ، وَلَكِنْ عَلَى غَيْرِ الْإِخْلَاصِ وَالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ، فِيهِ كَالْعَدَمِ؛ لِعَدَمِ الْإِتِّبَانِ بِالتَّوْحِيدِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٥٤].

[٢] وقوله في الثالثة: فِيهِ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾. لَسْتُمْ عَابِدِينَ عِبَادِي؛ لِأَنَّ عِبَادَتَكُمْ مُبَيَّنَّةٌ عَلَى الشُّرْكِ، فَلَيْسَتْ بِعِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

[٣] الرَّابِعَةُ: الْحِكْمَةُ فِي إِرْسَالِ الرُّسُلِ: أَخَذَهَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْبِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، فَالْحِكْمَةُ هِيَ: الدَّعْوَةُ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ، وَاجْتِنَابِ عِبَادَةِ الطَّاغُوتِ.

[٤] الْخَامِسَةُ: أَنَّ الرِّسَالََةَ عَمَّتْ كُلَّ أُمَّةٍ: أَخَذَهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا﴾ [النحل: ٣٦].

[٥] السَّادِسَةُ: أَنَّ دِينَ الْأَنْبِيَاءِ وَاحِدٌ: أَخَذَهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْبِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله، رقم (٢٩٨٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

السَّابِغَةُ: الْمَسْأَلَةُ الْكَبِيرَةُ أَنَّ عِبَادَةَ اللَّهِ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ؛ فَبِهِ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ...﴾ الآية [البقرة: ٢٥٦] ^(١).

= إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴿[الأنبياء: ٢٥]، وَهَذَا لَا يُبْنِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ الْعَمَلِيَّةَ تَحْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأُمَمِ وَالْأَمَاكِنِ وَالْأَزْمَةِ، وَأَمَّا أَصْلُ الَّذِينَ فَوَاحِدٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

[١] السَّابِغَةُ: الْمَسْأَلَةُ الْكَبِيرَةُ أَنَّ عِبَادَةَ اللَّهِ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ.

وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلْيَحْزَنْهُمْ آلُطَّاغُوتٍ﴾، فَمَنْ عَبَدَ اللَّهَ وَلَمْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ فَلَيْسَ بِمُوحِدٍ؛ وَلِهَذَا جَعَلَ الْمُؤَلَّفُ رَحْمَةً لِلَّهِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَبِيرَةً؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ جَاهِلُهَا فِي زَمَانِهِ وَفِي زَمَانِنَا الْآنَ.

تَنْبِيْهُ: لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ الشَّرْكِ أَوْ الْكُفْرِ أَوْ اللَّعْنِ عَلَى مَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِذَلِكَ فِي هَذِهِ وَغَيْرِهَا لَهُ أَسْبَابٌ وَلَهُ مَوَانِعٌ، فَلَا نَقُولُ لِمَنْ أَكَلَ الرِّبَا: مَلْعُونٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُوْجَدُ مَانِعٌ يَمْنَعُ مِنْ حُلُولِ اللَّعْنَةِ عَلَيْهِ؛ كَالْجَهْلِ مِثْلًا، أَوْ الشُّبْهَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَكَذَا الشَّرْكَ لَا يُطْلَقُ عَلَى مَنْ فَعَلَ شِرْكًا؛ فَقَدْ تَكُونُ الْحُجَّةُ مَا قَامَتْ عَلَيْهِ بِسَبَبِ تَقْرِيطِ عُلَمَائِهِمْ، وَكَذَا نَقُولُ: مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ. وَلَكِنْ لَا نَحْكُمُ هَذَا لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ؛ إِذْ إِنْ الْحُكْمُ الْمُعْلَقُ عَلَى الْأَوْصَافِ لَا يَنْطَبِقُ عَلَى الْأَشْخَاصِ إِلَّا بِتَحْقِيقِ شُرُوطِ انْتِبَاقِهِ وَاتِّفَاقِ مَوَانِعِهِ.

فَإِذَا رَأَيْنَا شَخْصًا يَتَّبِعُ فِي الطَّرِيقِ، فَهَلْ نَقُولُ لَهُ: لَعَنَكَ اللَّهُ؟

الْجَوَابُ: لَا، إِلَّا إِذَا أُرِيدَ بِاللَّعْنِ فِي قَوْلِهِ: «اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ» ^(٢) أَنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَلْعَنُونَ هَذَا الشَّخْصَ وَيَكْرَهُونَهُ، وَيَرَوْنَهُ مِثْلًا بِالْأَدَبِ، مُؤَذِّيًا لِلْمُسْلِمِينَ، فَهَذَا شَيْءٌ آخَرٌ.

فَدُعَاءُ الْقَرِّ شِرْكٌ، لَكِنْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ فَعَلَهُ: هَذَا مُشْرِكٌ. حَتَّى نَعْرِفَ قِيَامَ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ. أَوْ نَقُولَ: هَذَا مُشْرِكٌ بِاعْتِبَارِ ظَاهِرِ حَالِهِ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب المواضع التي نهى النبي ﷺ عن البول فيها، رقم (٢٦)، وابن ماجه: كتاب الطهارة وسنتها، باب النهي عن الخلاء على قارعة الطريق، رقم (٣٢٨)، والحاكم، رقم (٥٩٤) وقال: صحيح، ووافقه الذهبي، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٥٨)، من حديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

النَّامِيَةُ: أَنَّ الطَّاغُوتَ عَامٌّ فِي كُلِّ مَا عُبدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ^[١].

التَّاسِعَةُ: عِظَمُ شَأْنِ الثَّلَاثِ آيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ عِنْدَ السَّلَفِ، وَفِيهَا عَشْرُ مَسَائِلَ، أَوَّلُهَا النَّهْيُ عَنِ الشِّرْكِ ^[٢].

الْعَاشِرَةُ: الْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ، وَفِيهَا ثَمَانِ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً، بَدَأَهَا اللَّهُ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَحْدُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢]، وَخَتَمَهَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَدْحُورًا﴾ [الإسراء: ٣٩]، وَبَيَّنَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى عِظَمِ شَأْنِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِقَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾ [الإسراء: ٣٩] ^[٣].

الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ: آيَةُ سُورَةِ النَّسَاءِ الَّتِي تُسَمَّى آيَةُ الْحُقُوقِ الْعَشْرَةِ، بَدَأَهَا اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْعًا﴾ [النساء: ٣٦] ^[٤].

[١] النَّامِيَةُ: أَنَّ الطَّاغُوتَ عَامٌّ فِي كُلِّ مَا عُبدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ: فُكِّلَ مَا عُبدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَهُوَ طَّاغُوتٌ، وَقَدْ عَرَفَهُ ابْنُ الْقَيْمِ: بَأَنَّهُ كُلُّ مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حُدُودَهُ مِنْ مَعْبُودٍ أَوْ مُتَّبِعٍ أَوْ مُطَاعٍ ^(١). فَاَلْمَعْبُودُ كَالصَّنَمِ، وَالتَّمَتُّوعُ كَالْعَالِمِ، وَالْمُطَاعُ كَالْأَمِيرِ.

[٢] التَّاسِعَةُ: عِظَمُ شَأْنِ الثَّلَاثِ آيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: الْمُحْكَمَاتُ أَيُّ: الَّتِي لَيْسَ فِيهَا نَسَخٌ، أَخَذَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[٣] الْعَاشِرَةُ: الْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ: وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وَفِيهَا ثَمَانِ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً بَدَأَهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَحْدُولًا﴾، وَخَتَمَهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَدْحُورًا﴾.

وَقَدْ بَيَّنَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى عِظَمِ شَأْنِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾، فَبَدَأَهَا اللَّهُ بِالنَّهْيِ عَنِ الشِّرْكِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَحْدُولًا﴾، وَالْقَاعِدُ لَيْسَ قَائِمًا؛ لِأَنَّهُ لَا خَيْرَ لِمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ، مَذْمُومًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ أَوْلِيَائِهِ، مَحْدُولًا لَا يَنْتَصِرُ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ، وَخَتَمَهَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَدْحُورًا﴾، فَهَذِهِ عُقُوبَتُهُ عِنْدَمَا يُلْقَى فِي النَّارِ، كُلُّ يَلُومُهُ وَيَذَرُهُ فَيَنْدَحِرُ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

[٤] الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ: آيَةُ سُورَةِ النَّسَاءِ الَّتِي تُسَمَّى آيَةُ الْحُقُوقِ الْعَشْرَةِ، بَدَأَهَا اللَّهُ تَعَالَى:

الثانية عشرة: التَّيْبَةُ عَلَى وَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ^[١].

الثالثة عشرة: مَعْرِفَةُ حَقِّ اللَّهِ عَلَيْنَا^[٢].

الرابعة عشرة: مَعْرِفَةُ حَقِّ الْعِبَادِ عَلَيْهِ إِذَا أَدَّوَا حَقَّهُ^[٣].

الخامسة عشرة: أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَا يَعْرِفُهَا أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ^[٤].

السادسة عشرة: جَوَازُ كِتْمَانِ الْعِلْمِ لِلْمَصْلَحَةِ^[٥].

= ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾، فَأَحَقُّ الْحُقُوقِ حَقُّ اللَّهِ، وَلَا تَنْفَعُ الْحُقُوقُ إِلَّا بِهِ، فَبَدَتْ هَذِهِ الْحُقُوقُ بِهِ؛ وَلِهَذَا لَمَّا سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ حَكِيمُ بْنُ حِرَامٍ عَمَّنْ كَانَ يَتَصَدَّقُ وَيُعْتِقُ وَيَصِلُ رَحِمَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ هَلْ لَهُ مِنْ أَجْرِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَسْلَمْتَ عَلَى مَا أَسْلَمْتَ مِنَ الْخَيْرِ»^(١)، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُسَلِّمْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرٌ، فَصَارَتْ الْحُقُوقُ كُلُّهَا لَا تَنْفَعُ إِلَّا بِتَحْقِيقِ حَقِّ اللَّهِ.

[١] الثانية عشرة: التَّيْبَةُ عَلَى وَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ: وَذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢)، وَلَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَوْصِ بِهَا حَقِيقَةً، بَلْ أَشَارَ إِلَى أَنَّا إِذَا تَمَسَّكْنَا بِكِتَابِ اللَّهِ فَلَنْ نَضِلَّ بَعْدَهُ، وَمَنْ أَعْظَمَ مَا جَاءَ بِهِ كِتَابُ اللَّهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَمَآلَوْا أَنْتُمْ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١].

[٢] الثالثة عشرة: مَعْرِفَةُ حَقِّ اللَّهِ عَلَيْنَا: وَذَلِكَ بِأَنْ نَعْبُدَهُ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا.

[٣] الرابعة عشرة: مَعْرِفَةُ حَقِّ الْعِبَادِ عَلَيْهِ إِذَا أَدَّوَا حَقَّهُ: وَذَلِكَ بِأَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، أَمَّا مَنْ أَشْرَكَ فَإِنَّهُ حَقِيقٌ أَنْ يُعَذَّبَ.

[٤] الخامسة عشرة: أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَا يَعْرِفُهَا أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ: وَذَلِكَ أَنَّ مُعَاذًا أَخْبَرَ بِهَا تَائِبًا، أَيْ خُرُوجًا مِنْ إِثْمِ الْكِتْمَانِ عِنْدَ مَوْتِهِ بَعْدَ أَنْ مَاتَ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَكَانَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلِمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْشَى أَنْ يَفْتِنَ النَّاسَ بِهَا وَيَتَكَلَّمُوا وَلَمْ يُرِدْ ﷺ كِتْمَانَهَا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ ذَلِكَ لَمْ يُخْبِرْ بِهَا مُعَاذًا وَلَا غَيْرَهُ.

[٥] السادسة عشرة: جَوَازُ كِتْمَانِ الْعِلْمِ لِلْمَصْلَحَةِ: هَذِهِ كَيْسَتْ عَلَى إِطْلَاقِهَا؛ إِذْ إِنْ كِتْمَانَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب من تصدق في الشرك ثم أسلم، رقم (١٤٣٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده، رقم (١٢٣)، من حديث حكيم بن حزام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الترمذي: أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الأنعام، رقم (٣٠٧٠)، وقال: حديث حسن غريب، والطبراني في الكبير (١٠٠٦٠) بلفظ: «من سره أن يقرأ صحيفة محمد ﷺ... إلخ».

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: اسْتَحْبَابُ بَشَارَةِ الْمُسْلِمِ بِمَا يَسْرُهُ^(١).
الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: الْحَوْفُ مِنَ الْاِتِّكَالِ عَلَى سَعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ^(٢).

= الْعِلْمُ عَلَى سَبِيلِ الْإِطْلَاقِ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُضْلَحَةٍ؛ وَلِهَذَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ مُعَاذًا وَلَمْ يَكْتُمْ ذَلِكَ مُطْلَقًا، وَأَمَّا كَيْفَانُ الْعِلْمِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، أَوْ عَنْ بَعْضِ الْأَشْخَاصِ لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِطْلَاقِ فَجَائِزٌ لِلْمُضْلَحَةِ؛ كَمَا كَتَمَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ عَنْ بَقِيَّةِ الصَّحَابَةِ؛ خَشْيَةً أَنْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَقَالَ لِمُعَاذٍ: «لَا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَكَلَّمُوا»^(٣).

وَنَقِيطِرُ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ ﷺ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: «بَشِّرِ النَّاسَ أَنْ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٤)، بَلْ قَدْ تَقْتَضِي الْمُضْلَحَةُ تَرْكَ الْعَمَلِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مُضْلَحَةٌ؛ لِرُجْحَانِ مُضْلَحَةِ التَّرْكِ، كَمَا هُمَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَهْدِمَ الْكَعْبَةَ وَيُنْبِيَهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، وَلَكِنْ تَرَكَ ذَلِكَ؛ خَشْيَةً أَفْتِتَانِ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُمْ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ^(٥).

[١] السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: اسْتِحْبَابُ بَشَارَةِ الْمُسْلِمِ بِمَا يَسْرُهُ؛ لِقَوْلِهِ: «أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟» وَهَذِهِ مِنْ أَحْسَنِ الْقَوَائِدِ.

[٢] الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: الْحَوْفُ مِنَ الْاِتِّكَالِ عَلَى سَعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ: «لَا تُبَشِّرْهُمْ فَيَتَكَلَّمُوا»؛ لِأَنَّ الْاِتِّكَالَ عَلَى رَحْمَةِ اللَّهِ يُسَبِّبُ مَفْسَدَةً عَظِيمَةً هِيَ الْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ.

وَكَذَلِكَ الْقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ يُبْعِدُ الْإِنْسَانَ مِنَ التَّوْبَةِ، وَيُسَبِّبُ الْيَأْسَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ سَائِرًا إِلَى اللَّهِ بَيْنَ الْحَوْفِ وَالرَّجَاءِ»^(٦)، فَأَيُّهَا غَلَبَ هَلَكٌ صَاحِبُهُ، فَإِذَا غَلَبَ الرَّجَاءُ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى الْأَمْنِ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ، وَإِذَا غَلَبَ الْحَوْفُ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى الْقُنُوطِ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحمار، رقم (٢٨٥٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرّم على النار، رقم (٣٠)، من حديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، رقم (٩٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بمعناه. وأخرج نحوه مسلم: كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرّم على النار، رقم (٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب فضل مكة وبينائها، رقم (١٥٨٣)، ومسلم: كتاب الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، رقم (١٣٣٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) مسائل ابن هانئ، رقم (١٩٧٢)، ولفظه: وقال لي أبو عبد الله: ينبغي للمؤمن أن يكون رجاءه وخوفه واحدا.

وقال بعض العلماء: إن كان مريضاً غلب جانب الرجاء، وإن كان صحيحاً غلب جانب الخوف.

وقال بعض العلماء: إذا نظر إلى رحمة الله وفضله غلب جانب الرجاء، وإذا نظر إلى فعله وعمله غلب جانب الخوف؛ لتحصل التوبة، ويستدلون بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠]، أي: خائفة أن لا يكون تقبل منهم؛ لتقصير أو قصور، وهذا القول جيد. وقيل: يغلب الرجاء عند فعل الطاعة؛ ليحسن الظن بالله، ويغلب جانب الخوف إذا هم بالمعصية؛ لئلا ينتهك حرمة الله.

وفي قوله: «أفلا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟»^(١) دليل على أن التبشير مطلوب فيما يسر من أمر الدين والدنيا؛ ولذلك بشرت الملائكة إبراهيم، قال تعالى: ﴿وَبَشِّرُوهُ بَعْلَكُمُ عَلِيمٌ﴾ [الذاريات: ٢٨] وهو إسحاق، والحليم إسماعيل، وبشر النبي ﷺ أهله بآبائه إبراهيم، فقال: «وَلَدِي اللَّيْلَةُ وَلَدَ سَمِيئَةَ بِاسْمِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ»^(٢).

فيؤخذ منه أنه ينبغي للإنسان إدخال الشؤر على إخوانه المسلمين ما أمكن بالقول أو بالفعل؛ ليحصل له بذلك خير كثير، وراحة، وطمأنينة قلب، وانشراح صدر.

وعليه: فلا ينبغي أن يدخل الشؤر على المسلم؛ ولهذا يروى عن النبي ﷺ: «لَا يُحْدِثُنِي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ شَيْءٍ؛ فَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَخْرَجَ إِلَيْكُمْ وَأَنَا سَلِيمُ الصَّدْرِ»^(٣)، وهذا الحديث فيه ضعف، لكن معناه صحيح؛ لأنه إذا ذكر عندك رجل بسوء، فسيكون في قلبك عليه شيء ولو أحسن معاملتك، لكن إذا كنت تعامله وأنت لا تعلم عن سيئاته، ولا تحذور في أن تتعامل معه، كان هذا طيباً، وربما

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحرار، رقم (٢٨٥٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرّم على النار، رقم (٣٠)، من حديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب رحمة النبي ﷺ الصبيان والعيال، رقم (٢٣١٥)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب في رفع الحديث من المجلس، رقم (٤٨٦٠) وسكت عنه، والترمذي: أبواب المناقب، باب في فضل أزواج النبي ﷺ، رقم (٣٨٩٦) وقال: غريب من هذا الوجه، وأحمد في المسند (١/٣٩٥)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفي إسناده عندهم الوليد بن هشام أو ابن أبي هشام الكوفي، مستور؛ كما في تقريب التهذيب (٢/٣٣٦). وزيد بن أبي زائدة؛ قال ابن حجر في التقريب (١/٢٧٤): مقبول، وباقي رجاله ثقات. وقال أحمد شاکر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في تحقيقه للمسند رقم (٣٧٥٩): إسناده حسن على الأقل، على بحث فيه.

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُ الْمَسْئُولِ عَمَّا لَا يَعْلَمُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ^(١).
العِشْرُونَ: جَوَازُ تَخْصِصِ بَعْضِ النَّاسِ بِالْعِلْمِ دُونَ بَعْضٍ^(٢).

= يَقْبَلُ مِنْكَ النَّصِيحَةُ أَكْثَرُ، وَالنُّفُوسُ يَنْفِرُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ قَبْلَ الْأَجْسَامِ، وَهَذِهِ مَسَائِلُ دَقِيقَةٌ تَظْهَرُ لِلْعَاقِلِ بِالتَّأَمُّلِ.

[١] التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُ الْمَسْئُولِ عَمَّا لَا يَعْلَمُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ؛ وَذَلِكَ لِإِفْرَارِ النَّبِيِّ ﷺ مُعَادَا لِمَا قَالَهَا، وَلَمْ يُنْكَرِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مُعَاذٍ حَيْثُ عَطَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى اللَّهِ بِالْوَاوِ، وَأَنْكَرَ عَلَى مَنْ قَالَ: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ» وَقَالَ: «أَجْعَلْتَنِي لِلَّهِ نَدًّا؟! بَلْ مَا شَاءَ اللَّهُ وَخَدَهُ»^(١).

فَيَقَالُ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ عِنْدَهُ مِنَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْقَائِلِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يُنْكَرِ الرَّسُولُ ﷺ عَلَى مُعَاذٍ، بِخِلَافِ الْعُلُومِ الْكُونِيَّةِ الْقَدَرِيَّةِ، فَالرَّسُولُ ﷺ لَيْسَ عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنْهَا.
فَلَوْ قِيلَ: هَلْ يَحْزُمُ صَوْمُ الْعِيدَيْنِ؟

جَازَ أَنْ نَقُولَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ؛ وَلِهَذَا كَانَ الصَّحَابَةُ إِذَا أَشْكَلَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسَائِلُ ذَهَبُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَسْئَلُهَا لَهُمْ.

وَلَوْ قِيلَ: هَلْ يُتَوَقَّعُ تَزُولُ مَطَرٍ فِي هَذَا الشَّهْرِ؟

لَمْ يَجْزَ أَنْ نَقُولَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْعُلُومِ الْكُونِيَّةِ.

[٢] الْعِشْرُونَ: جَوَازُ تَخْصِصِ بَعْضِ النَّاسِ بِالْعِلْمِ دُونَ بَعْضٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَصَّ هَذَا الْعِلْمَ بِمُعَاذٍ دُونَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ.

فَيَجُوزُ أَنْ نُخَصِّصَ بَعْضَ النَّاسِ بِالْعِلْمِ دُونَ بَعْضٍ؛ حَيْثُ إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ لَوْ أَخْبَرْتَهُ بَشْيَءٍ مِنَ الْعِلْمِ افْتَنَّ، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «إِنَّكَ لَنْ تُحَدِّثَ قَوْمًا بِحَدِيثٍ لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ»^(٢)، وَقَالَ عَلِيٌّ: «حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ»^(٣)، فَيُحَدِّثُ كُلُّ أَحَدٍ حَسَبَ مَقْدَرَتِهِ وَفَهْمِهِ وَعَقْلِهِ.

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢٨٣/١)، والنسائي في الكبرى، رقم (١٠٧٥٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بلفظ: «عدلا» بدل «ندا».

(٢) أخرجه مسلم: في مقدمة صحيحه (١/١١) عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه، رقم (١٢٧).

- الحادية والعشرون: تَوَاضَعُهُ ﷺ لِرُكُوبِ الْجِمَارِ مَعَ الْإِزْدَافِ عَلَيْهِ^[١].
 الثانية والعشرون: جَوَّازُ الْإِزْدَافِ عَلَى الدَّائِيَةِ^[٢].
 الثالثة والعشرون: عِظَمُ شَأْنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^[٣].
 الرابعة والعشرون: فَضِيلَةُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ^[٤].

[١] الحادية والعشرون: تَوَاضَعُهُ ﷺ لِرُكُوبِ الْجِمَارِ مَعَ الْإِزْدَافِ عَلَيْهِ: النَّبِيُّ ﷺ أَشْرَفُ الْخَلْقِ جَاهًا، وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ أَشَدُّ النَّاسِ تَوَاضَعًا؛ حَيْثُ رَكِبَ الْجِمَارَ وَأَزْدَفَ عَلَيْهِ، وَهَذَا فِي غَايَةِ التَّوَاضُعِ؛ إِذْ إِنَّ عَادَةَ الْكِبَرَاءِ عَدَمُ الْإِزْدَافِ، وَرَكِبَ ﷺ الْجِمَارَ، وَلَوْ شَاءَ لَرَكِبَ مَا أَرَادَ، وَلَا مَنَقَصَةَ فِي ذَلِكَ؛ إِذْ إِنَّ مَنْ تَوَاضَعَ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ رَفَعَهُ.

[٢] الثانية والعشرون: جَوَّازُ الْإِزْدَافِ عَلَى الدَّائِيَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَزْدَفَ مُعَاذًا، لَكِنْ يُشْتَرَطُ لِلْإِزْدَافِ أَنْ لَا يُشَقَّ عَلَى الدَّائِيَةِ، فَإِنْ شَقَّ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ.

[٣] الثالثة والعشرون: عِظَمُ شَأْنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ حَيْثُ أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ مُعَاذًا، وَجَعَلَهَا مِنْ الْأُمُورِ الَّتِي يُبَشِّرُ بِهَا.

[٤] الرابعة والعشرون: فَضِيلَةُ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَصَّهُ بِهَذَا الْعِلْمِ، وَأَزْدَفَهُ مَعَهُ عَلَى الْجِمَارِ.



بَابُ فَضْلِ التَّوْحِيدِ ^(١) وَمَا يُكْفَرُ مِنَ الذُّنُوبِ ^(٢)

[١] سَبَقَ أَنْ ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ كِتَابَ التَّوْحِيدِ، أَيْ: وَجُوبَ التَّوْحِيدِ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] أَنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالتَّوْحِيدِ.

وَهُنَا ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ فَضْلَ التَّوْحِيدِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ الْفَضْلِ لِلشَّيْءِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ وَاجِبٍ، بَلِ الْفَضْلُ مِنْ نَتَائِجِهِ وَأَثَارِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ، ثَبَتَ فَضْلُهَا بِقَوْلِهِ ﷺ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعَشْرِينَ دَرَجَةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١)، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ الْفَضْلِ فِيهَا أَنْ تَكُونَ غَيْرَ وَاجِبَةٍ، إِذْ إِنَّ التَّوْحِيدَ أَوْجَبُ الْوَاجِبَاتِ، وَلَا تُقْبَلُ الْأَعْمَالُ إِلَّا بِهِ، وَلَا يَتَقَرَّبُ الْعَبْدُ إِلَى رَبِّهِ إِلَّا بِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَفِيهِ فَضْلٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَمَا يُكْفَرُ مِنَ الذُّنُوبِ» مَعْطُوفٌ عَلَى «فَضْلٍ» فَيَكُونُ الْمَعْنَى: بَابُ فَضْلِ التَّوْحِيدِ، وَبَابٌ مَا يُكْفَرُ مِنَ الذُّنُوبِ، وَعَلَى هَذَا فَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا يُكْفَرُ مِنَ الذُّنُوبِ، وَعَقْدَ هَذَا الْبَابِ لِأَمْرَيْنِ:

الأوَّلُ: بَيَانُ فَضْلِ التَّوْحِيدِ.

الثَّانِي: بَيَانُ مَا يُكْفَرُ مِنَ الذُّنُوبِ؛ لِأَنَّ مِنْ أَثَارِ فَضْلِ التَّوْحِيدِ تَكْفِيرَ الذُّنُوبِ.

فَمِنْ فَوَائِدِ التَّوْحِيدِ:

١ - أَنَّهُ أَكْبَرُ دِعَامَةٍ لِلرَّغْبَةِ فِي الطَّاعَةِ؛ لِأَنَّ الْمُوَحِّدَ يَعْمَلُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَعَلَيْهِ فَهُوَ يَعْمَلُ سِرًّا وَعَلَانِيَةً، أَمَّا غَيْرُ الْمُوَحِّدِ - كَالْمُرَائِي مَثَلًا - فَإِنَّهُ يَتَصَدَّقُ وَيُصَلِّي، وَيَذْكُرُ اللَّهَ إِذَا كَانَ عَنْدهُ مَنْ يَرَاهُ فَقَطْ؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «إِنِّي لَأَوْدُ أَنْ أَتَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ بِطَاعَةٍ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ».

٢ - أَنَّ الْمُوَحِّدِينَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل صلاة الجماعة، رقم (٦٤٥)، ومسلم: كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة، رقم (٦٥٠)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ الآية [الأنعام: ٨٢]^(١).

[١] قَوْلُهُ: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا﴾ أَي: يَخْلُطُوا.

قَوْلُهُ: ﴿يَلْبِسُوا﴾ الظُّلْمُ هُنَا مَا يُقَابَلُ الْإِيمَانَ، وَهُوَ الشَّرْكُ، وَلَمَّا تَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى الصَّحَابَةِ، وَقَالُوا: أَيُّنَا لَمْ يَلْبِسْ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا تَظُنُّونَ، إِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ الشَّرْكُ، أَلَمْ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ -يَعْنِي لُقْمَانَ-: ﴿إِنِّي أَشْرَكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾»^(٢).

وَالظُّلْمُ أَنْوَاعٌ:

- ١- أَظْلَمُ الظُّلْمِ، وَهُوَ الشَّرْكُ فِي حَقِّ اللَّهِ.
- ٢- ظَلَّمَ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ، فَلَا يُعْطِيهَا حَقَّهَا، مِثْلُ أَنْ يَصُومَ فَلَا يُفْطِرُ، وَيَقُومَ فَلَا يَنَامُ.
- ٣- ظَلَّمَ الْإِنْسَانُ غَيْرَهُ، مِثْلُ أَنْ يَتَعَدَّى عَلَى شَخْصٍ بِالضَّرْبِ، أَوْ الْقَتْلِ، أَوْ أَخْذِ مَالٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَإِذَا انْتَهَى الظُّلْمُ حَصَلَ الْأَمْنُ، لَكِنْ هَلْ هُوَ أَمْنٌ كَامِلٌ؟

الْجَوَابُ: إِنَّهُ إِنْ كَانَ الْإِيمَانُ كَامِلًا لَمْ يَخَالِطْهُ مَعْصِيَةٌ، فَلَا أَمْنٌ مُطْلَقٌ، أَي: كَامِلٌ، وَإِذَا كَانَ الْإِيمَانُ مُطْلَقًا إِيْمَانٍ -غَيْرِ كَامِلٍ- فَلَهُ مُطْلَقُ الْأَمْنِ، أَي: أَمْنٌ نَاقِصٌ.

مِثَالُ ذَلِكَ: مُرْتَكِبُ الْكَبِيرَةِ آمِنٌ مِنَ الْخُلُودِ فِي النَّارِ، وَغَيْرُ آمِنٍ مِنَ الْعَذَابِ، بَلْ هُوَ تَحْتَ الْمَشِيئَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ١١٦]، وَهَذِهِ الْآيَةُ قَالَهَا اللَّهُ تَعَالَى حُكْمًا بَيْنَ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمِهِ حِينَ قَالَ لَهُمْ: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ...﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٨١]، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ...﴾ [الأنعام: ٨٢] الْآيَةَ.

عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّمَا مِنْ كَلَامِ إِبْرَاهِيمَ لِيُبَيِّنَ لِقَوْمِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْدَهَا: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾ [الأنعام: ٨٣].

وَقَوْلُهُ: ﴿الْأَمْنُ﴾ (أَل) فِيهَا لِلْجِنْسِ؛ وَلِهَذَا فَسَّرْنَا الْأَمْنَ بِأَنَّهُ إِمَّا أَمْنٌ مُطْلَقٌ، وَإِمَّا مُطْلَقٌ أَمِنٌ، حَسَبَ الظُّلْمِ الَّذِي تَلَبَّسَ بِهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾، رقم (٣٣٦٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب صدق الإيمان وإخلاصه، رقم (١٢٤)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^(١) ...

وَقَوْلُهُ: «وَهُمْ مُهْتَدُونَ» أَي: فِي الدُّنْيَا إِلَى شَرْعِ اللَّهِ بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، فَلَا هِتْدَاءَ بِالْعِلْمِ هِدَايَةُ إِرْشَادٍ، وَالْاِهْتِدَاءُ بِالْعَمَلِ: هِدَايَةُ تَوْفِيقٍ.

وَهُمْ مُهْتَدُونَ فِي الْآخِرَةِ إِلَى الْجَنَّةِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَصْحَابِ الْجَحِيمِ: «اخْشَوْا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ» (٢٢) مِنْ دُونِ اللَّهِ فَأَهْدَوْهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ [الصافات: ٢٢ - ٢٣]، فَهَذِهِ هِدَايَةُ الْآخِرَةِ، وَهِيَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ، فَيَكُونُ مُقَابِلَهَا أَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَظْلِمُوا يَهْدُونَ إِلَى صِرَاطِ النَّعِيمِ.

وَقَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ»: إِنَّ الْأَمْنَ فِي الْآخِرَةِ، وَالْهِدَايَةُ فِي الدُّنْيَا. وَالصَّوَابُ أَنَّهَا عَامَّةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَمْنِ وَالْهِدَايَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

مُنَاسَبَةُ الْآيَةِ لِلتَّرْجُمَةِ: أَنَّ اللَّهَ أَثَبَّتَ الْأَمْنَ لِمَنْ لَمْ يُشْرِكْ، وَالَّذِي لَمْ يُشْرِكْ يَكُونُ مُوَحِّدًا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مِنْ فَضَائِلِ التَّوْحِيدِ اسْتِقْرَارُ الْأَمْنِ.

[١] قَوْلُهُ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» الشَّهَادَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا عَنْ عِلْمٍ سَابِقٍ، قَالَ تَعَالَى: «إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ» [الزخرف: ٨٦]، وَهَذَا الْعِلْمُ قَدْ يَكُونُ مُكْتَسَبًا وَقَدْ يَكُونُ غَرِيزِيًّا.

فَالْعِلْمُ بَأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ غَرِيزِيٌّ، قَالَ ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ»^(١).

وَقَدْ يَكُونُ مُكْتَسَبًا، وَذَلِكَ بِتَدْبِيرِ آيَاتِ اللَّهِ، وَالتَّفَكُّرِ فِيهَا.

وَلَا بُدَّ أَنْ يُوَجَدَ الْعِلْمُ بِ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، ثُمَّ الشَّهَادَةُ بِهَا.

وَقَوْلُهُ: «أَنَّ مُحَقِّقَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَالتَّطَقُّبُ بِ(أَنَّ) مُسَدَّدَةٌ خَطَأً؛ لِأَنَّ الْمُسَدَّدَةَ لَا يُمْكِنُ حَذْفُ اسْمِهَا، وَالْمُحَقِّقَةَ يُمْكِنُ حَذْفُهَا.

وَقَوْلُهُ: «لَا إِلَهَ» أَي: لَا مَالُوءَةٌ، وَلَيْسَ بِمَعْنَى لَا إِلَهَ، وَالْمَالُوءَةُ: هُوَ الْمَعْبُودُ حُبَّةً وَتَعْظِيمًا، تُحِبُّهُ وَتُعَظِّمُهُ لِمَا تَعْلَمُ مِنْ صِفَاتِهِ الْعَظِيمَةِ وَأَفْعَالِهِ الْجَلِيلَةِ.

وَقَوْلُهُ: «إِلَّا اللَّهُ» أَي: لَا مَالُوءَةٌ إِلَّا اللَّهُ؛ وَلِهَذَا حُكِيَ عَنْ قُرَيْشٍ قَوْلُهُمْ: «أَجْعَلِ الْإِلَهَةَ إِلَهَهَا وَجِدًّا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ حَبَابٌ» [ص: ٥].

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، وهل يعرض على الصبي الإسلام، رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم (٢٦٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [هود: ١٠١]،
فهَذَا التَّالِي بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ بَعِيرٌ حَقٌّ، فَهُوَ مُنْفِيٌّ شَرْعًا، وَإِذَا انْتَفَى شَرْعًا فَهُوَ كَالْمُنْفِي وَقَوْعًا فَلَا قَرَارَ
لَهُ ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦].

وَبِهَذَا يَخْصُلُ الْجَمْعُ بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ﴾ [هود: ١٠١] وَقَوْلِهِ تَعَالَى
حِكَايَةً عَنْ قُرَيْشٍ: ﴿أَجْعَلِ الْأَلِهَةَ لِهَآ وَجِدًا﴾ [ص: ٥] وَبَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل
عمران: ٦٢]، فَهَذِهِ الْأَلِهَةُ مُجَرَّدُ أَسْمَاءٍ لَا مَعَانِي لَهَا وَلَا حَقِيقَةً؛ إِذْ هِيَ بَاطِلَةٌ شَرْعًا، لَا تَسْتَحِقُّ أَنْ
تُسَمَّى إِلَهَةً؛ لِأَنَّهُ لَا تَنْفَعُ وَلَا تَضُرُّ، وَلَا تَخْلُقُ وَلَا تَرْزُقُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا
أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاءُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [يوسف: ٤٠].

التَّوْحِيدُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ:

يَقُولُونَ: إِنَّ مَعْنَى إِلَهٍ: الْإِلَهُ، وَالْإِلَهُ: الْقَادِرُ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ، فَيَكُونُ مَعْنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ: لَا قَادِرَ
عَلَى الْإِخْتِرَاعِ إِلَّا اللَّهُ.

وَالتَّوْحِيدُ عِنْدَهُمْ: أَنْ تُوحَّدَ اللَّهُ، فَقَوْلُ: هُوَ وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ، لَا قَسِيمَ لَهُ، وَوَاحِدٌ فِي أَعْمَالِهِ لَا
شَرِيكَ لَهُ، وَوَاحِدٌ فِي صِفَاتِهِ لَا شَبِيهَ لَهُ، وَلَوْ كَانَ هَذَا مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) لَمَا أَنْكَرْتَ قُرَيْشٌ عَلَى
النَّبِيِّ ﷺ دَعْوَتَهُ وَلَا مَمْتٌ بِهِ وَصَدَقَتْ؛ لِأَنَّ قُرَيْشًا يَقُولُ: لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ. وَ(لَا خَالِقَ) أَبْلَغُ مِنْ كَلِمَةِ
(لَا قَادِرَ)؛ لِأَنَّ الْقَادِرَ قَدْ يَفْعَلُ وَقَدْ لَا يَفْعَلُ، أَمَّا الْخَالِقُ فَقَدْ فَعَلَ وَحَقَّقَ بِقُدْرَةٍ مِنْهُ، فَصَارَ فَهْمُ
الْمُشْرِكِينَ خَيْرًا مِنْ فَهْمِ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالتَّوْحِيدِ لِلْإِسْلَامِ، فَالتَّوْحِيدُ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩] أَيْ: مِنْ إِلَهٍ حَقِيقِيٍّ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ، وَهُوَ اللَّهُ.

وَمِنْ الْمَوْسُفِ أَنَّهُ يَوْجَدُ كَثِيرٌ مِنَ الْكُتَّابِ الْآنَ الَّذِينَ يَكْتُبُونَ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ، يُجَدِّهْمُ عِنْدَمَا
يَتَكَلَّمُونَ عَلَى التَّوْحِيدِ لَا يَمُرُّونَ أَكْثَرَ مِنْ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَهَذَا غَلَطٌ وَنَقْصٌ عَظِيمٌ، وَيَجِبُ أَنْ
نَعْرِسَ فِي قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ تَوْحِيدَ الْأُلُوهِيَّةِ أَكْثَرَ مِنْ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ لِأَنَّ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ لَمْ يُنْجِزْهُ أَحَدٌ
إِنْكَارًا حَقِيقِيًّا، فَكُونُنَا لَا نَقَرُّ إِلَّا هَذَا الْأَمْرَ الْفِطْرِيَّ الْمَعْلُومَ بِالْعَقْلِ، وَنَسَكَّتْ عَنِ الْأَمْرِ الَّذِي يَغْلِبُ
فِيهِ الْهَوَى - هُوَ نَقْصٌ عَظِيمٌ، فِعْبَادَةُ غَيْرِ اللَّهِ هِيَ الَّتِي يُسَيِّطِرُ فِيهَا هَوَى الْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ حَتَّى
يَضْرِبَهُ عَنْ عِبَادَةِ اللَّهِ وَخَلَدَهُ، فَيَعْبُدُ الْأَوْلِيَاءَ وَيَعْبُدُ هَوَاهُ، حَتَّى جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الَّذِي هُمُ الدَّرْهَمُ

= والدَيْنَارُ وَنَحْوُهُمَا عَابِدًا^(١)، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجن: ٢٣].

فَالْمَعَاصِي مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى الْعَامُّ أَوْ الْجِنْسُ الْعَامُّ يُمَكِّنُ أَنْ نَعْتَرِهَا مِنَ الشَّرِكِ.
وَأَمَّا بِالْمَعْنَى الْأَخْصَصِ فَنَنْقَسِمُ إِلَى أَنْوَاعٍ:

١ - شِرْكٌ أَكْبَرُ. ٢ - شِرْكٌ أَصْغَرُ.

٣ - مَعْصِيَةٌ كَبِيرَةٌ. ٤ - مَعْصِيَةٌ صَغِيرَةٌ.

وَهَذِهِ الْمَعَاصِي مِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ اللَّهِ، وَمِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ الْإِنْسَانِ نَفْسِهِ، وَمِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ الْخَلْقِ. وَتَحْقِيقُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) أَمْرٌ فِي غَايَةِ الصُّعُوبَةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «كُلُّ مَعْصِيَةٍ فِيهِ تَنْوَعٌ مِنَ الشَّرِكِ».

وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «مَا جَاهَدْتُ نَفْسِي عَلَى شَيْءٍ مُجَاهَدَتَهَا عَلَى الْإِخْلَاصِ»، وَلَا يَعْرِفُ هَذَا إِلَّا الْمُؤْمِنُ، أَمَّا غَيْرُ الْمُؤْمِنِ فَلَا يُجَاهِدُ نَفْسَهُ عَلَى الْإِخْلَاصِ؛ وَلِهَذَا قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: «إِنَّ الْيَهُودَ يَقُولُونَ: نَحْنُ لَا نُؤَسُّوسُ فِي الصَّلَاةِ. قَالَ: فَمَا يَصْنَعُ الشَّيْطَانُ بِقَلْبِ خَرِبٍ؟».

فَالشَّيْطَانُ لَا يَأْتِي لِيُخَرِّبَ الْمَهْدُومَ، وَلَكِنْ يَأْتِي لِيُخَرِّبَ الْمُعْمُورَ؛ وَلِهَذَا لَمَّا شُكِّيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الرَّجُلَ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ مَا يَسْتَعْظِمُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ، قَالَ: «وَجَدْتُمْ ذَلِكَ؟». قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «ذَاكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ^(٢)»، أَيْ: أَنَّ ذَاكَ هُوَ الْعَلَامَةُ الْبَيِّنَةُ عَلَى أَنَّ إِيْمَانَكُمْ صَرِيحٌ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ عَلَيْهِ، وَلَا يَرُدُّ إِلَّا عَلَى قَلْبٍ صَاحِبِ خَالِصٍ.

قَوْلُهُ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» مِنْ: شَرْطِيَّةٌ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ: «أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ»، وَالشَّهَادَةُ: هِيَ الْاعْتِرَافُ بِاللَّسَانِ، وَالْإِعْتِقَادُ بِالْقَلْبِ، وَالتَّصَدِيقُ بِالْجَوَارِحِ؛ وَلِهَذَا لَمَّا قَالَ الْمُنَافِقُونَ لِلرَّسُولِ ﷺ: «نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ» [المنافقون: ١]، وَهَذِهِ جُمْلَةٌ مُؤَكَّدَةٌ بِثَلَاثِ مُؤَكَّدَاتٍ -الشَّهَادَةُ، وَ(إِنَّ)، وَاللَّامِ- كَذَّبَهُمُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: «وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَفِيقِينَ لَكَاذِبُونَ» [المنافقون: ١]، فَلَمْ يَنْفَعَهُمْ هَذَا الْإِقْرَارُ بِاللَّسَانِ؛ لِأَنَّهُ خَالَ مِنَ الْإِعْتِقَادِ بِالْقَلْبِ، وَخَالَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله، رقم (٢٨٨٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب الوسوسة في الإيمان، رقم (١٣٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ^(١)، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ^(٢).....

= مِنَ التَّصَدِيقِ بِالْعَمَلِ، فَلَمْ يَنْفَعِ، فَلَا تَتَحَقَّقُ الشَّهَادَةُ إِلَّا بِعَقِيدَةٍ فِي الْقَلْبِ، وَاعْتِرَافٍ بِاللِّسَانِ، وَتَصَدِيقٍ بِالْعَمَلِ.

وَقَوْلُهُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أَي: لَا مَعْبُودَ عَلَى وَجْهِهِ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ إِلَّا اللَّهُ، وَهَذِهِ الْأَصْنَافُ الَّتِي تُعْبَدُ لَا تَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا مِنْ خَصَائِصِ الْأُلُوْهِيَّةِ شَيْءٌ.

[١] قَوْلُهُ: «وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ» وَحَدَهُ: تَوْكِيدٌ لِلْإِثْبَاتِ. لَا شَرِيكَ لَهُ: تَوْكِيدٌ لِلنَّفْيِ فِي كُلِّ مَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنَ الرُّبُوبِيَّةِ وَالْأُلُوْهِيَّةِ وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

وَلِهَذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَلْجَأُونَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ الشَّدَائِدِ؛ فَقَدْ جَاءَ أَغْرَابُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعِنْدَهُ أَصْحَابُهُ، وَقَدْ عَلَّقَ سَيْفَهُ عَلَى شَجَرَةٍ فَاخْرَطَهُ الْأَغْرَابُ، وَقَالَ: مَنْ يَمْنَعُكَ مِنِّي؟ قَالَ: «يَمْنَعُنِي اللَّهُ»^(٣)، وَلَمْ يَقُلْ: أَصْحَابِي. وَهَذَا هُوَ تَحْقِيقُ تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي يَمْلِكُ النَّفْعَ، وَالضَّرَّ، وَالْخَلْقَ، وَالتَّدْبِيرَ، وَالتَّصَرُّفَ فِي الْمُلْكِ؛ إِذْ لَا شَرِيكَ لَهُ فِيمَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنَ الرُّبُوبِيَّةِ وَالْأُلُوْهِيَّةِ وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

وَقَوْلُنَا: «فِيمَا يَخْتَصُّ بِهِ» حَتَّى نَسْلَمَ مِنْ شُبُهَاتٍ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا شُبُهَاتُ النَّافِقِينَ لِلصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ النَّافِقِينَ لِلصِّفَاتِ رَزَعُوا أَنَّ إِبْثَاتِ الصِّفَاتِ إِشْرَاكٌ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ؛ حَيْثُ قَالُوا: يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ التَّمَثِيلُ، لَكِنَّا نَقُولُ: لِلخَالِقِ صِفَاتٌ تَخْتَصُّ بِهِ، وَلِلْمَخْلُوقِ صِفَاتٌ تَخْتَصُّ بِهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» مُحَمَّدٌ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، الْقُرَشِيُّ، الْهَاشِمِيُّ، خَاتَمُ النَّبِيِّينَ.

وَقَوْلُهُ: «عَبْدُهُ» أَي: لَيْسَ شَرِيكًا مَعَ اللَّهِ.

وَقَوْلُهُ: «وَرَسُولُهُ» أَي: الْمَبْعُوثُ بِمَا أُوحِيَ إِلَيْهِ، فَلَيْسَ كَاذِبًا عَلَى اللَّهِ. فَالرَّسُولُ ﷺ عَبْدٌ مَرْبُوبٌ، جَمِيعُ خَصَائِصِ الْبَشَرِيَّةِ تَلَحُّقُهُ مَا عَدَا شَيْئًا وَاحِدًا، وَهُوَ مَا يَعُودُ إِلَى أَسَافِلِ الْأَخْلَاقِ، فَهُوَ مَعْصُومٌ مِنْهُ، قَالَ تَعَالَى: «قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ» [الأعراف: ١٨٨]، وَقَالَ تَعَالَى: «قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا»^(٤) قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب من علق سيفه بالشجر، رقم (٢٩١٠)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها،

باب صلاة الخوف، رقم (٨٤٣)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= [الجن: ٢١-٢٢]، فَهُوَ بَشَرٌ مِثْلَنَا، إِلَّا أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [فصلت: ٦].

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَيْسَ لَهُ ظِلٌّ، أَوْ أَنَّ نُورَهُ يُطْفِئُ ظِلَّهُ إِذَا مَشَى فِي الشَّمْسِ. فُكِّلَهُ كَذِبٌ بَاطِلٌ؛ وَلِهَذَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كُنْتُ أُمِدُّ رَجُلِي بَيْنَ يَدَيْهِ»، وَتَعْتَذِرُ بِأَنَّ الْبُيُوتَ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحٌ^(١)، فَلَوْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُ نُورٌ لَمْ تَعْتَذِرْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَلَكِنَّهُ الْغُلُوُّ الَّذِي أَفْسَدَ الدِّينَ وَالْدُنْيَا، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

وَمِنَ الْغُلُوِّ قَوْلُ الْبُوصِيرِيِّ فِي (الْبُرْدَةِ) الْمَشْهُورَةِ:

بَا أَكْرَمَ الْخَلْقِ مَا لِي مِنَ الْوُدِّ بِهِ سِوَاكَ عِنْدَ خُلُولِ الْحَادِثِ الْعَمَمِ
إِنْ لَمْ تَكُنْ آخِذًا يَوْمَ الْمَعَادِ بِيَدِي فَضْلًا وَإِلَّا فَقُلْ بَا زَلَّةَ الْقَدَمِ
فَإِنَّ مِنْ جُودِكَ الدُّنْيَا وَضَرَّتْهَا وَمِنْ عُلُومِكَ عِلْمُ اللُّوحِ وَالْقَلَمِ^(٢)

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ وَغَيْرُهُ: إِنَّهُ لَمْ يَتْرُكْ لِلَّهِ شَيْئًا مَا دَامَتِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ مِنْ جُودِ الرَّسُولِ ﷺ. وَتَشْهَدُ أَنَّ مَنْ يَقُولُ هَذَا مَا شَهِدَ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ، بَلْ شَهِدَ أَنَّ مُحَمَّدًا قَوْقُ اللَّهِ! كَيْفَ يَصِلُ بِهِمُ الْغُلُوُّ إِلَى هَذَا الْحَدِّ!

وَهَذَا الْغُلُوُّ قَوْقُ غُلُوِّ النَّصَارَى الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ الْمَسِيحَ ابْنُ اللَّهِ. وَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ. هُمْ قَالُوا قَوْقُ ذَلِكَ، قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: «مَنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُ، وَأَنَا مَعَ عَبْدِي إِذَا ذَكَرَنِي»^(٣)، وَالرَّسُولُ مَعَنَا إِذَا ذَكَرْنَا؛ وَلِهَذَا كَانَ أَوْلَيْكَ الْغَلَاةُ لَيْلَةَ الْمَوْلِدِ إِذَا تَلَا النَّبِيَّ «الْمُحَرَّفُ» كَلِمَةَ الْمُصْطَفَى قَامُوا جَمِيعًا قِيَامَ رَجُلٍ وَاحِدٍ، يَقُولُونَ: لَأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ حَضَرَ مَجْلِسَنَا بِنَفْسِهِ، فَقَمْنَا إِجْلَالًا لَهُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الصلاة على الفراش، رقم (٣٨٢)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب الاعتراض بين يدي المصلي، رقم (٥١٢)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) البردة للبوصيري (ص: ١٣١-١٣٢).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَمِمَّنْ رَعَا وَجْهَهُ أَنَّهُ ثَلَاثَةٌ﴾، رقم (٧٤٠٥)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب الحث على ذكر الله تعالى، رقم (٢٦٧٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَشَدُّ إِجْلَالًا مِنْهُمْ وَمِنَّا، وَمَعَ ذَلِكَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِمُ الرَّسُولُ ﷺ وَهُوَ حَيٌّ يَكْلَهُمْ لَا يَقُومُونَ لَهُ، وَهُوَ لَا يَقُومُونَ إِذَا تَحَيَّلُوا أَوْ جَاءَهُمْ شَيْخٌ إِنْ كَانُوا يُشَاهِدُونَ شَيْئًا؛ فَانْظُرْ كَيْفَ بَلَغَتْ بِهِمْ عَقُولُهُمْ إِلَى هَذَا الْحَدِّ!

فَهُوَ لَا مَا شَهِدُوا أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، وَهُوَ لَا الْمُخَرَّفُونَ مَسَاكِينُ، إِنْ نَظَرْنَا إِلَيْهِمْ بَعَيْنَ الْقَدَرِ، فَتَرَقُّ لَهُمْ، وَنَسَأَلُ اللَّهَ لَهُمُ السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ، وَإِنْ نَظَرْنَا إِلَيْهِمْ بَعَيْنَ الشَّرْعِ فَإِنَّا نَجِبُ أَنْ تُنَابِذَهُمُ بِالْحُجَّةِ؛ حَتَّى يَعُودُوا إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ.

وَالرَّسُولُ ﷺ أَشَدُّ النَّاسِ عُبودِيَّةً لِلَّهِ، أَحْسَاهُمْ لِلَّهِ، وَأَتَقَاهُمْ لِلَّهِ، قَامَ يُصَلِّي حَتَّى تَوَرَّمَتْ قَدَمَاهُ، وَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا»^(١)، وَقَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، هَذَا تَحْقِيقُ الْعِبَادَةِ الْعَظِيمَةِ.

أَمَّا الرَّسَالَةُ: فَهُوَ رَسُولٌ أَرْسَلَهُ اللَّهُ عَزَّجَلْ بِأَعْظَمِ شَرِيعَةٍ إِلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ، فَلَبَّغَهَا غَايَةَ الْبَلَاغِ، مَعَ أَنَّهُ أَوْذِي وَفُوتِلَ، حَتَّى إِتَمَّ جَاؤُوا بِسَلَى الْجَزُورِ وَهُوَ سَاجِدٌ عِنْدَ الْكَعْبَةِ وَوَضَعُوهُ عَلَى ظَهْرِهِ، كُلِّ ذَلِكَ كَرَاهِيَةً لَهُ وَلَمَّا جَاءَ بِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ صَبَرَ، يُلْقُونَ الْأَذَى وَالْإِثْنَانِ وَالْأَقْدَارَ عَلَى عَتَةِ بَابِهِ، لَكِنْ هَذَا لِلنَّبِيِّ الْكَرِيمِ امْتِحَانٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّجَلْ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَتَبَيَّنَ صَبْرُهُ وَفَضْلُهُ، يُخْرِجُ وَيَقُولُ: «أَيُّ جَوَارٍ هَذَا يَا بَنِي عَدْنٍ مَنَافٍ؟»^(٢).

فَصَبَرَ ﷺ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَنْذَرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا، ثُمَّ إِنَّهُ حَلَّ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ مِنْ بَعْدِهِ أَشَدُّ النَّاسِ أَمَانَةً، وَأَفْوَاهُمْ عَلَى الْإِتْبَاعِ، الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَأَدَّوْهَا إِلَى الْأُمَّةِ نَقِيَّةً سَلِيمَةً، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وُحِبُّ الرَّسُولُ ﷺ فِي اللَّهِ، وَفِي اللَّهِ، فَحُبُّ الرَّسُولِ ﷺ مِنْ حُبِّ اللَّهِ، وَتَقَدُّمُهُ عَلَى أَنْفُسِنَا وَأَهْلِنَا وَأَوْلَادِنَا وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، وَأَحْبَبْنَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَنُحَقِّقُ شَهَادَةَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب: قيام النبي ﷺ الليل حتى ترم قدماء، رقم (١١٣٠)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة، رقم (٢٨١٩)، من حديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/٢٠١)، من حديث عروة بن الزبير عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، والطبري في تاريخ الرسل والملوك (٢/٣٤٣)، من قول عروة بن الزبير.

وانظر سيرة ابن هشام (٢/٥٤)، والبداية والنهاية لابن كثير (٢/٤٨٩)، وغيرهم من أهل السير.

وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ^[١].....

= وَذَلِكَ بَأْنْ نَعْتَقَدَ ذَلِكَ بِقُلُوبِنَا، وَنَعْتَرِفَ بِهِ بِأَلْسِنَتِنَا، وَنُطَبِّقَ ذَلِكَ فِي مُتَابَعَتِهِ ﷺ بِجَوَارِحِنَا، فَتَعْمَلُ بِهِدْيِهِ، وَلَا تَعْمَلُ لَهُ.

أَمَّا مَا يَنْقُضُ تَحْقِيقَ هَذِهِ الشَّهَادَةِ، فَهُوَ:

١- فِعْلُ الْمَعَاصِي؛ فَالْمَعْصِيَةُ نَقْصٌ فِي تَحْقِيقِ هَذِهِ الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّكَ خَرَجْتَ بِمَعْصِيَتِكَ مِنْ أَتْبَاعِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢- الْإِبْتِدَاعُ فِي الدِّينِ مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ لِأَنَّكَ تَقَرَّبْتَ إِلَى اللَّهِ بِمَا لَمْ يَشْرَعْهُ اللَّهُ وَلَا رَسُولُهُ ﷺ وَالْإِبْتِدَاعُ فِي الدِّينِ فِي الْحَقِيقَةِ مِنَ الْاسْتِهْزَاءِ بِاللَّهِ؛ لِأَنَّكَ تَقَرَّبْتَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ لَمْ يَشْرَعْهُ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَنَا تَوَيْتُ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ بِهَذَا الْعَمَلِ الَّذِي أُبْتَدِعُهُ.

قِيلَ لَهُ: أَنْتَ أَخْطَأْتَ الطَّرِيقَ؛ فَتَعَذَّرَ عَلَى نَيْتِكَ، وَلَا تُعَذِّرْ عَلَى مُحَالَفَةِ الطَّرِيقِ مَتَى عَلِمْتَ الْحَقَّ.

فَالْمُبْتَدِعُونَ قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُمْ يُثَابُونَ عَلَى حُسْنِ نِيَّتِهِمْ إِذَا كَانُوا لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ، وَلَكِنَّا نُحْطِئُهُمْ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ. أَمَّا أَئِمَّتُهُمُ الَّذِينَ عَلِمُوا الْحَقَّ، وَلَكِنْ رَدُّوهُ؛ لِيُنْفِقُوا جَاهَهُمْ، ففِيهِمْ شَبَّهُ بِأَبِي جَهْلٍ، وَعُتِبَ بِنِ رِبْعَةٍ، وَالْوَلِيدُ بْنُ الْمُخَيْرَةِ، وَغَيْرُهُمُ الَّذِينَ قَابَلُوا رِسَالََةَ النَّبِيِّ ﷺ بِالرَّدِّ؛ إِنْقَاءً عَلَى رِئَاسَتِهِمْ وَجَاهِهِمْ.

أَمَّا بِالنَّسَبِ لِأَتْبَاعِ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ فَيَنْقَسِمُونَ إِلَى قِسْمَيْنِ:

القِسْمُ الْأَوَّلُ: الَّذِينَ جَهِلُوا الْحَقَّ، فَلَمْ يَعْلَمُوا عَنْهُ شَيْئًا، وَلَمْ يَخْضُلْ مِنْهُمْ تَقْصِيرٌ فِي طَلَبِهِ؛ حَيْثُ ظَنُّوا أَنَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ هُوَ الْحَقُّ، فَهَؤُلَاءِ مَعْذُورُونَ.

القِسْمُ الثَّانِي: مَنْ عَلِمُوا الْحَقَّ، وَلَكِنَّمْ رَدُّوهُ؛ تَعْصِبًا لِأَئِمَّتِهِمْ، فَهَؤُلَاءِ لَا يُعْذَرُونَ، وَهُمْ كَمَنْ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أَثَمٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢].

[١] وَقَوْلُهُ: «وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ» الْكَلَامُ فِيهَا كَالْكَلَامِ فِي شَهَادَةِ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا أَنَّا نُؤْمِنُ بِرِسَالَةِ عِيسَى، وَلَا يَلْزِمُنَا أَتْبَاعُهُ إِذَا خَالَفَتْ شَرِيعَتَهُ شَرِيعَتَنَا.

فَشَرِيعَةُ مَنْ قَبْلَنَا لَهَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

الْأُولَى: أَنْ تَكُونَ مُحَالَفَةً لَشَرِيعَتِنَا، فَالْعَمَلُ عَلَى شَرْعِنَا.

وَكَلِمَتُهُ أَلْفَاهَا إِلَى مَرِّمٍ^[١].....

الثانية: أَنْ تَكُونَ مُوَافِقَةً لَشَرِيعَتِنَا، فَنَحْنُ مُتَّبِعُونَ لَشَرِيعَتِنَا.

الثالثة: أَنْ يَكُونَ مَسْكُوتًا عَنْهَا فِي شَرِيعَتِنَا، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ اخْتَلَفَ عُلَمَاءُ الْأُصُولِ: هَلْ نَعْمَلُ بِهَا أَوْ نَدَعُهَا؟ وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا شَرَعٌ لَنَا، وَدَلِيلُ ذَلِكَ:

١- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَيُهْدِيهِمْ أَقْسَدَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠].

٢- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١].

وَقَدْ تَطَرَّفَ فِي عِيسَى طَائِفَتَانِ:

الأولى: الْيَهُودُ كَتَبُوهُ، فَقَالُوا: بَأَنَّهُ وَلَدٌ زَنَا، وَأَنَّ أُمَّهُ مِنَ الْبَغَايَا، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِنَبِيِّ، وَقَتَلُوهُ شَرَعًا، أَيْ: مُحْكُومٌ عَلَيْهِمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنَّهُمْ قَتَلُوهُ فِي حُكْمِ اللَّهِ الشَّرْعِيِّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى عَنْهُمْ: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٥٧]، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِحُكْمِ اللَّهِ الْقَدَرِيِّ فَقَدْ كَذَّبُوا، وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا، بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ، وَلَكِنْ شَبَّهَ لَهُمْ، فَقَتَلُوا الْمِثْلَ لَهُمْ وَصَلَبُوهُ.

الثانية: النَّصَارَى قَالُوا: إِنَّهُ ابْنُ اللَّهِ، وَإِنَّهُ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، وَجَعَلُوهُ إِلَهًا مَعَ اللَّهِ، وَكَذَّبُوا فِيهَا قَالُوا.

أَمَّا عَقِيدَتُنَا نَحْنُ فِيهِ: فَنَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ أُمَّهُ صَدِيقَةٌ، كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ، وَأَنَّهَا اخْتَصَنَتْ فَرْجَهَا، وَأَنَّهَا عَذْرَاءُ، وَلَكِنَّ مِثْلَهُ عِنْدَ اللَّهِ كَمِثْلِ آدَمَ، خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ: كُنْ. فَيَكُونُ.

وَفِي قَوْلِهِ: «عَبْدُ اللَّهِ» رَدٌّ عَلَى النَّصَارَى.

وَفِي قَوْلِهِ: «وَرَسُولُهُ» رَدٌّ عَلَى الْيَهُودِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَكَلِمَتُهُ أَلْفَاهَا إِلَى مَرْيَمَ» أَطْلَقَ اللَّهُ عَلَيْهِ كَلِمَةً؛ لِأَنَّهُ خُلِقَ بِالْكَلِمَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَالْحَدِيثُ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ إِذْ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ كَلِمَةً؛ لِأَنَّهُ يَأْكُلُ، وَيَشْرَبُ، وَيَبُولُ وَيَتَغَوَّطُ، وَتَجْرِي عَلَيْهِ جَمِيعُ الْأَحْوَالِ الْبَشَرِيَّةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ مِثْلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمِثْلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩].

وعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ كَلِمَةً اللَّهِ؛ إِذْ إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ وَصِفَ قَائِمٌ بِهِ، لَا بَاطِنٌ مِنْهُ، أَمَّا عِيسَى فَهُوَ ذَاتٌ بَاطِنَةٌ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، يَذْهَبُ وَيَجِيءُ، وَيَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَشْرَبُ.

وَرُوحٌ مِنْهُ^(١)، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ،

قَوْلُهُ: «الْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ» أَي: وَجَّهَهَا إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩].

وَمَرْيَمُ ابْنَةُ عِمْرَانَ لَيْسَتْ أُخْتٌ مُوسَى وَهَارُونَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ كَمَا يَظُنُّهُ بَعْضُ النَّاسِ، وَلَكِنْ كَمَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ كَانُوا يُسَمُّونَ بِأَسْمَاءِ أَنْبِيَائِهِمْ^(١) فَهَارُونَ أَخُو مَرْيَمَ لَيْسَ هَارُونَ أَخَا مُوسَى، بَلْ هُوَ آخِرُ يُسَمَّى بِاسْمِهِ، وَكَذَلِكَ عِمْرَانُ سُمِّيَ بِاسْمِ أَبِي مُوسَى.

[١] قَوْلُهُ: «وَرُوحٌ مِنْهُ» أَي: صَارَ جَسَدُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْكَلِمَةِ، فَتُحِثُّ فِيهِ هَذِهِ الرُّوحُ الَّتِي هِيَ مِنَ اللَّهِ، أَي: خَلَقَ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ أُضِيفَتْ إِلَيْهِ تَعَالَى لِلشَّرِيفِ وَالتَّكْرِيمِ.

وَعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ رُوحًا، بَلْ جَسَدٌ ذُو رُوحٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا أَلَمَسِيحٌ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأَمَّهُ، صَدِيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥]، فَبِالنَّفْخِ صَارَ جَسَدًا، وَبِالرُّوحِ صَارَ جَسَدًا وَرُوحًا.

وَقَوْلُهُ: «مِنْهُ» هَذِهِ هِيَ الَّتِي ضَلَّ بِهَا النَّصَارَى، فَظَنُّوا أَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ اللَّهِ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا كَثِيرًا، وَلَكِنَّا نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْمَى بَصَائِرَكُمْ؛ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ.

فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ الطَّعَامَ، وَهَذَا شَيْءٌ مَعْرُوفٌ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَيْضًا أَنَّ الْيَهُودَ يَقُولُونَ: إِنَّهُمْ صَلَبُوهُ. وَهَلْ يُمَكِّنُ لِمَنْ كَانَ جُزْءًا مِنَ الرَّبِّ أَنْ يَنْفَصَلَ عَنِ الرَّبِّ، وَيَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَيُدْعَى أَنَّهُ قُتِلَ وَصُلِبَ!!؟

وَعَلَى هَذَا تَكُونُ «مِنْ» لِلانْتِدَاءِ، وَلَيْسَتْ لِلتَّبَعِيضِ، فَهِيَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾ [الحج: ١٣]، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْأَنْهَارَ جُزْءٌ مِنَ اللَّهِ، وَهَذَا لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ.

فَقَوْلُهُ: «مِنْهُ» أَي: رُوحٌ صَادِرَةٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلَيْسَتْ جُزْءًا مِنَ اللَّهِ كَمَا تَزْعُمُ النَّصَارَى.

وَاعْلَمْ أَنَّ مَا أَضَافَهُ اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأدب، باب النهي عن التكني بأبي القاسم وما يستحب من الأسماء، رقم (٢١٣٥)، من حديث المغيرة بن شعبه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ^(١) عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ». أَخْرَجَاهُ^(٢).

= **الأول:** العَيْنُ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا، وإضافتها إِلَيْهِ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَخْلُوقِ إِلَى خَالِقِهِ، وَهَذِهِ الْإِضَافَةُ قَدْ تَكُونُ عَلَى سَبِيلِ عُمُومِ الْخَلْقِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، وَقَدْ تَكُونُ عَلَى سَبِيلِ الْخُصُوصِ لَشَرْفِهِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿طَهِّرْنَا بَيْنَهُ لِلطَّائِفِينَ﴾ [البقرة: ١٢٥]، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثَاقِفَةُ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: ١٣]، وَهَذَا الْقِسْمُ مَخْلُوقٌ.

الثاني: أَنْ يَكُونَ شَيْئًا مُضَافًا إِلَى عَيْنِ مَخْلُوقَةٍ يَقُومُ بِهَا، مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]، فإِضَافَةُ هَذِهِ الرُّوحِ إِلَى اللَّهِ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَخْلُوقِ إِلَى خَالِقِهِ تَشْرِيفًا؛ فِيهِ رُوحٌ مِنَ الْأَرْوَاحِ الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ، وَلَيْسَتْ جُزْءًا أَوْ رُوحًا مِنَ اللَّهِ؛ إِذْ إِنَّ هَذِهِ الرُّوحَ حَلَّتْ فِي عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ عَيْنُ مُنْفَصِلَةٍ عَنِ اللَّهِ، وَهَذَا الْقِسْمُ مَخْلُوقٌ أَيْضًا.

الثالث: أَنْ يَكُونَ وَضْفًا غَيْرَ مُضَافٍ إِلَى عَيْنِ مَخْلُوقَةٍ. مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتَكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمَتِي﴾ [الأعراف: ١٤٤].

فَالرَّسَالَةُ وَالْكَلَامُ أَضْيَفَا إِلَى اللَّهِ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ، فَإِذَا أَضَافَ اللَّهُ لِنَفْسِهِ صِفَةً فَهَذِهِ الصِّفَةُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ.

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ هَذِهِ الْأَقْسَامَ الثَّلَاثَةَ قَسَمَانِ مِنْهَا مَخْلُوقَانِ، وَقِسْمٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ.

فَالْأَعْيَانُ الْقَائِمَةُ بِنَفْسِهَا وَالتَّصَلُّ بِهَذِهِ الْأَعْيَانِ مَخْلُوقَةٌ، وَالْوَصْفُ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ لَهُ عَيْنٌ يَقُومُ بِهَا غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، وَصِفَاتُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ.

وَقَدْ اجْتَمَعَ الْقَسَمَانِ فِي قَوْلِهِ: «كَلِمَتُهُ، وَرُوحٌ مِنْهُ» فَكَلِمَتُهُ هَذِهِ وَضْفٌ مُضَافٌ إِلَى اللَّهِ، وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ كَلِمَتُهُ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ.

وَرُوحٌ مِنْهُ: هَذِهِ أُضْيِفَتْ إِلَى عَيْنٍ؛ لِأَنَّ الرُّوحَ حَلَّتْ فِي عِيسَى، فِيهِ مَخْلُوقَةٌ.

[١] قَوْلُهُ: «أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ» إِدْخَالُ الْجَنَّةِ تَنْقِيسٌ إِلَى قِسْمَيْنِ:

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَهَّلُ الْكَاتِبُ لَا تَمْلُؤْا فِي دِينِكُمْ﴾، رَقْمُ (٣٤٣٥)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى التَّوْحِيدِ دَخَلَ الْجَنَّةَ، رَقْمُ (٢٨)، مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَهُمَا ^(١) فِي حَدِيثِ عَتَبَانَ ^(١): «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ ^(١) مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَنَعَّى بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ» ^(١).

الأول: إذْ خَالَ كَامِلٌ لَمْ يُسَبِّحْ بِعَذَابٍ لِمَنْ أَتَمَّ الْعَمَلَ.

الثاني: إذْ خَالَ نَاقِصٌ مُسَبِّحٌ بِعَذَابٍ لِمَنْ نَقَصَ الْعَمَلَ.

فَالْمُؤْمِنُ إِذَا غَلَبَتْ سَيِّئَاتُهُ حَسَنَاتِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَذَّبَهُ بِقَدْرِ عَمَلِهِ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يُعَذَّبْهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ١١٦].

[١] قَوْلُهُ: «عَتَبَانَ» هُوَ عَتَبَانُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَ يُصَلِّي بِقَوْمِهِ، فَضَعُفَ بَصَرُهُ، وَسَقَّ عَلَيْهِ الذَّهَابُ إِلَيْهِمْ، فَطَلَبَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُخْرِجَ إِلَيْهِ وَأَنْ يُصَلِّيَ فِي مَكَانٍ مِنْ بَيْتِهِ لِيَتَّخِذَهُ مُصَلًّى، فَخَرَجَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَمَعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَلَمَّا دَخَلَ الْبَيْتَ، قَالَ: «أَيُّنَ تُرِيدُ أَنْ أَصَلِّيَ؟»، قَالَ: صَلِّ هَاهُنَا. وَأَشَارَ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ، فَصَلَّى بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ عَلَى طَعَامٍ صَنَعُوهُ لَهُ، فَجَعَلُوا يَتَذَكَّرُونَ، فَذَكَرُوا رَجُلًا يُقَالُ لَهُ: مَالِكُ بْنُ الدُّخْشُمِ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ مُتَأَفِّقٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُلْ هَكَذَا، أَلَيْسَ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ؟!»، ثُمَّ قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ...» الْحَدِيثَ.

فَنَهَاهُمْ أَنْ يَقُولُوا هَكَذَا؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَذَرُونَ عَمَّا فِي قَلْبِهِ؛ لِأَنَّهُ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَهَذَا الرَّسُولُ قَالَ هَكَذَا، وَلَمْ يُبَرِّئِ الرَّجُلَ، إِنَّمَا أَتَى بِعِبَارَةٍ عَامَّةٍ بِأَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَنَعَّى بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ، وَهِيَ أَنْ تُطْلَقَ أَلَيْسَتْنَا فِي عِبَادِ اللَّهِ الَّذِينَ ظَاهَرَهُمُ الصَّلَاحُ، وَنَقُولُ: هَذَا مُرَاءٍ، هَذَا فَاسِقٌ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّنَا لَوْ أَخَذْنَا بِمَا نَظُنُّ فَسَدَتِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ، فَكَيْفَ مِنَ النَّاسِ نَظُنُّ بِهِمْ سُوءًا وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ ذَلِكَ وَظَاهَرَهُمُ الصَّلَاحُ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: يَحْرُمُ ظَنُّ السُّوءِ بِمُسْلِمٍ ظَاهِرُهُ الْعَدَالَةُ.

[٢] قَوْلُهُ: «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ» أَيُّ: مَنَعَ مِنَ النَّارِ، أَوْ مَنَعَ النَّارَ أَنْ تُصِيبَهُ.

[٣] قَوْلُهُ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أَيُّ: بِشَرْطِ الْإِخْلَاصِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «يَتَنَعَّى بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ» أَيُّ: يَطْلُبُ وَجْهَ اللَّهِ، وَمَنْ طَلَبَ وَجْهَهَا فَلَا بُدَّ أَنْ يَعْمَلَ كُلَّ مَا فِي وَسْعِهِ لِلْوُصُولِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ مُتَنَعِّيًا

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب المساجد في البيوت، رقم (٤٥٢)، ومسلم: كتاب المساجد، باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر، رقم (٢٣)، من حديث عتبان بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا رَبِّ! عَلَّمَنِي شَيْئًا أَذْكُرُكَ وَأَدْعُوكَ بِهِ. قَالَ: قُلْ يَا مُوسَى: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(١).....

= الشَّيْءُ يَسْعَى فِي الْوُصُولِ إِلَيْهِ، وَعَلَيْهِ فَلَا نَحْتَاجُ إِلَى قَوْلِ الزُّهْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعْدَ أَنْ سَأَلَ الْحَدِيثَ كَمَا فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ)^(٢) حَيْثُ قَالَ: «ثُمَّ وَجِبَتْ بَعْدَ ذَلِكَ أُمُورٌ، وَحُرِّمَتْ أُمُورٌ، فَلَا يَغْتَرُّ مُعْتَرٌّ هَذَا».

فالحدِيثُ وَاضِحٌ الدَّلَالَةُ عَلَى شَرْطِيَّةِ الْعَمَلِ لِمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. حَيْثُ قَالَ: «يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»؛ وَلِذَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ عِنْدَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٣): لَكِنْ مَنْ أَتَى بِمِفْتَاحٍ لَا أَسْنَانُ لَهُ فَلَا يَفْتَحُ لَهُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: إِنَّ الْمُبْتَغَى لَا بُدَّ أَنْ يُكْمَلَ وَسَائِلُ الْبُغْيَةِ، وَإِذَا أَكْمَلَهَا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ النَّارُ تَحْرِيمًا مُطْلَقًا، فَإِذَا أَتَى بِالْحَسَنَاتِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ فَإِنَّ النَّارَ تَحْرُمُ عَلَيْهِ تَحْرِيمًا مُطْلَقًا، وَإِنْ أَتَى بِشَيْءٍ نَاقِصٍ فَإِنَّ الْإِبْتِغَاءَ فِيهِ نَقْصٌ، فَيَكُونُ تَحْرِيمُ النَّارِ عَلَيْهِ فِيهِ نَقْصٌ، لَكِنْ يَمْنَعُهُ مَا مَعَهُ مِنَ التَّوْحِيدِ مِنَ الْخُلُودِ فِي النَّارِ، وَكَذَا مَنْ زَنَى، أَوْ شَرِبَ الْخَمْرَ، أَوْ سَرَقَ، فَإِذَا فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ حِينَ فَعَلَهُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ، فَهُوَ كَاذِبٌ فِي رَعْمِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزِينِي الرَّأْيِي حِينَ يَزِينِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ»^(٤)، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ مُتَّبِعِيًا وَجْهَ اللَّهِ.

وَفِي الْحَدِيثِ رَدٌّ عَلَى الْمُرْجِيَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: يَكْفِي قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. دُونَ إِبْتِغَاءِ وَجْهِ اللَّهِ. وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى الْحَوَارِجِ وَالْمُعْتَزَلَةِ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ أَنَّ مَنْ فَعَلَ هَذِهِ الْمُحَرَّمَاتِ لَا يُخَلَّدُ فِي النَّارِ، لَكِنَّهُ مُسْتَحِقٌّ لِلْعُقُوبَةِ، وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ فَاعِلَ الْكَبِيرَةِ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ.

[١] قَوْلُهُ: «أَذْكُرُكَ وَأَدْعُوكَ بِهِ» صِفَةٌ لـ «شَيْئًا» وَلَيْسَتْ جَوَابُ الطَّلَبِ، فَمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ طَلَبَ شَيْئًا يَحْصُلُ بِهِ أَمْرَانِ:

١- ذِكْرُ اللَّهِ. ٢- دَعَاؤُهُ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر، رقم (٣٣)، من حديث عتبان بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) علقه البخاري عن وهب بن منبه. كتاب الجنائز، باب ما جاء في الجنائز، ومن كان آخر كلامه: لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. ووصله أبو نعيم في الحلية (٦٦/٤).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب النهي بغير إذن صاحبه، رقم (٢٤٧٥) ومسلم: كتاب الإيمان، باب نقصان الإيمان بالمعاصي، رقم (٥٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ: يَا رَبِّ! كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُونَ هَذَا؟ قَالَ: يَا مُوسَى! لَوْ أَنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ وَعَامِرَهُنَّ غَيْرِي وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ فِي كَيْفَةٍ وَ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فِي كَيْفَةٍ، مَالَتْ بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^(١). رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ^(٢).

فَاجَابَ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ ذِكْرٌ مُتَضَمِّنٌ لِلدُّعَاءِ؛ لِأَنَّ الدَّاكِرَ يُرِيدُ رِضَا اللَّهِ عَنْهُ، وَالْوُصُولَ إِلَى دَارِ كَرَامَتِهِ. إِذَا: فَهُوَ ذِكْرٌ مُتَضَمِّنٌ لِلدُّعَاءِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَذْكُرُ حَاجَتِي أَمْ قَدْ كَفَانِي حَيَاؤُكَ إِنَّ شَيْمَكَ الْحَيَاءُ^(٣)
يعني: عطاؤك.

وَاسْتَشْهَدَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى أَنَّ الدُّكْرَ بِمَعْنَى الدُّعَاءِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِذَا أَتَيْتَنِي عَلَيْكَ الْعَبْدُ يَوْمًا كَفَّاهُ مِنْ تَعَرُّضِهِ الشَّاءِ^(٤)

[١] قَوْلُهُ: «كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُونَ هَذَا» لَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهَا كَلِمَةٌ هَيْئَةً كُلُّ يَقُولُهَا؛ لِأَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَعْلَمُ عَظَمَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ شَيْئًا يَخْتَصُّ بِهِ؛ لِأَنَّ تَخْصِصَ الْإِنْسَانِ بِالْأَمْرِ يَدُلُّ عَلَى مَنْفَعَةٍ لَهُ وَرَفْعَةٍ.

فَيَبِّنُ اللَّهُ لِمُوسَى أَنَّهُ مَهْمَا أُعْطِيَ فَلَنْ يُعْطَى أَفْضَلَ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَأَنَّ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) أَعْظَمُ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ؛ لِأَنَّهَا تَمِيلُ بِهِنَّ وَتَرْجُحُ. فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى فَضْلِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وَعَظَمِهَا، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ الْإِثْبَانِ بِشُرُوطِهَا، أَمَّا مُجَرَّدُ أَنْ يَقُولَهَا الْقَائِلُ بِلِسَانِهِ فَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ يَقُولُهَا لَكِنَّهَا عِنْدَهُ كَالرَّيْشَةِ لَا تُسَاوِي شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْلُهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَمَّتْ بِهِ الشُّرُوطُ، وَانْتَفَتْ بِهِ الْمَوَانِعُ!

قَوْلُهُ: «وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ» فِي بَعْضِ النُّسخِ بِالرَّفْعِ، وَهَذَا لَا يَصْلُحُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَطِفَ عَلَى اسْمِ (أَنَّ) قَبْلَ اسْتِكْمَالِ الْحَرِّ وَجَبَ النُّصْبُ.
قَوْلُهُ: «مَالَتْ» أَي: رَجَحَتْ حَتَّى يَمِيلَنَّ.

(١) أخرجه ابن حبان، رقم (٦٢١٨)، والحاكم، رقم (١٩٣٦) وصححه ووافقه الذهبي، والبيهقي في الأساء والصفات رقم (١٨٥). وعزاه الهيثمي في المجمع (٨٢/١٠) لأبي يعلى، وقال: رجاله وثقوا على ضعف فيهم. وفيه دراج بن سميان، أبو السمح، وهو ضعيف. انظر: تقريب التهذيب (١/٢٣٥).

(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص: ١٧).

(٣) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص: ١٩).

وَلِلْمُرْثِيِّ وَحَسَنَهُ عَنْ أَنَسٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ! لَوْ أَتَيْتَنِي^[١].....

قَوْلُهُ: «عَامِرُهُنَّ» أَي: سَاكِتُهُنَّ، فَالْعَامِرُ لِلشَّيْءِ هُوَ الَّذِي عَمَرَ بِهِ الشَّيْءُ.

قَوْلُهُ: «غَيْرِي» اسْتَشْنَى نَفْسَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى؛ لِأَنَّ قَوْلَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. ثَنَاءٌ عَلَيْهِ، وَالْمُثْنَى عَلَيْهِ أَغْظَمُ مِنَ الثَّنَاءِ، وَهُنَا يَحِبُّ أَنْ تَعْرِفَ أَنَّ كَوْنَ اللَّهِ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ لَيْسَ كَكَوْنِ الْمَلَائِكَةِ فِي السَّمَاءِ، فَكَوْنُ الْمَلَائِكَةِ فِي السَّمَاءِ كَوْنٌ حَاجِيٌّ، فَهُمْ سَاكِتُونَ فِي السَّمَاءِ، لِأَنَّهُمْ مُحْتَاجُونَ إِلَى السَّمَاءِ، لَكِنِ الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَيْسَ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا، بَلْ إِنَّ السَّمَاءَ وَغَيْرَ السَّمَاءِ مُحْتَاجٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ فَلَا يَظُنُّ ظَانٌّ أَنَّ السَّمَاءَ يُقِلُّ اللَّهُ، أَوْ تُظِلُّهُ، أَوْ تُحِيطُ بِهِ.

وَعَلَيْهِ: فَالْسَّمَوَاتُ بِاعْتِبَارِ الْمَلَائِكَةِ أَمْكِنَةً مُقِلَّةً لِلْمَلَائِكَةِ، وَمَا فَوْقَهُمْ مِنْهَا مُظِلٌّ لَهُمْ، أَمَّا بِالنَّسَبِ لِلَّهِ فِيهِ جِهَةٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، لَا يُقِلُّهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ.

[١] قَوْلُهُ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ...» إلخ: هَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَّةِ، وَالْحَدِيثُ الْقُدْسِيُّ:

مَا رَوَاهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رَبِّهِ، وَقَدْ أَدْخَلَهُ الْمُحَدِّثُونَ فِي الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ مَسْنُوبٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَبْلِيغًا، وَلَيْسَ مِنَ الْقُرْآنِ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ بَلَغَهُ النَّبِيُّ ﷺ أُمِّتُهُ عَنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: هَلْ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ أَنَّ اللَّهَ

تَعَالَى أَوْحَى إِلَى رَسُولِهِ ﷺ مَعْنَاهُ وَاللَّفْظَ لَفْظَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: إِنَّ الْحَدِيثَ الْقُدْسِيَّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَضَافَهُ إِلَى اللَّهِ

تَعَالَى، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْقَوْلِ الْمُضَافِ أَنْ يَكُونَ بِلَفْظٍ قَائِلِهِ لَا نَاقِلِهِ، لَا سَيِّمًا وَالنَّبِيُّ ﷺ أَقْوَى النَّاسِ أَمَانَةً وَأَوْثَقُهُمْ رِوَايَةً.

الْقَوْلُ الثَّانِي: إِنَّ الْحَدِيثَ الْقُدْسِيَّ مَعْنَاهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَلَفْظُهُ لَفْظُ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَلِكَ لَوْجَهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: لَوْ كَانَ الْحَدِيثُ الْقُدْسِيُّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَفْظًا وَمَعْنَى لَكَانَ أَعْلَى سَنَدًا مِنَ الْقُرْآنِ؛

لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ تَعَالَى بِدُونِ وَاسِطَةٍ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ السِّيَاقِ، أَمَّا الْقُرْآنُ فَتَرَكَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِوَاسِطَةِ جِبْرِيلَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢]، وَقَالَ: ﴿نَزَلَ بِهِ

الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ (٣) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ (٣) يِلْسَانُ عَرَفٍ مُبِينٍ ﴿ [الشعراء: ١٩٣-١٩٥].

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَفْظُ الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقُرْآنِ فَرْقٌ؛ لِأَنَّ

= كِلَيْهِمَا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْحِكْمَةُ تَقْتَضِي تَسَاوِيَهُمَا فِي الْحُكْمِ حِينَ اتَّفَقَا فِي الْأَصْلِ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ بَيْنَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ فُرُوقًا كَثِيرَةً:

مِنْهَا: أَنَّ الْحَدِيثَ الْقُدْسِيَّ لَا يُتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهِ، بِمَعْنَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَتَعَبَّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِمُجَرَّدِ قِرَاءَتِهِ، فَلَا يَثَابُ عَلَى كُلِّ حَرْفٍ مِنْهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَالْقُرْآنُ يُتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهِ بِكُلِّ حَرْفٍ مِنْهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ.

وَمِنْهَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَحَدَّى أَنْ يَأْتِيَ النَّاسُ بِمِثْلِ الْقُرْآنِ أَوْ آيَةٍ مِنْهُ، وَلَمْ يَرِدْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَّةِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْقُرْآنَ مُحْفُوظٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وَالْأَحَادِيثُ الْقُدْسِيَّةُ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ ففِيهَا الصَّحِيحُ وَالْحَسَنُ، بَلْ أَضِيفَ إِلَيْهَا مَا كَانَ ضَعِيفًا أَوْ مَوْضُوعًا، وَهَذَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا لَكِنْ نُسِبَ إِلَيْهَا، وَفِيهَا التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ وَالزِّيَادَةُ وَالنَّقْصُ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْقُرْآنَ لَا تَجُوزُ قِرَاءَتُهُ بِالْمَعْنَى بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْقُدْسِيَّةُ فَعَلَى الْخِلَافِ فِي جَوَازِ نَقْلِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ بِالْمَعْنَى، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى جَوَازِهِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْقُرْآنَ تُشْرَعُ قِرَاءَتُهُ فِي الصَّلَاةِ، وَمِنْهُ مَا لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ بِدُونِ قِرَاءَتِهِ، بِخِلَافِ الْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَّةِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَمْسُهُ إِلَّا طَاهِرٌ عَلَى الْأَصَحِّ، بِخِلَافِ الْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَّةِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَقْرَأُ الْجَنُّبُ حَتَّى يَغْتَسِلَ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ، بِخِلَافِ الْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَّةِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْقُرْآنَ ثَبَتَ بِالتَّوَاتُرِ الْقَطْعِيِّ الْمَفِيدِ لِلْعِلْمِ الْبَيِّنِيِّ، فَلَوْ أَنْكَرَ مِنْهُ حَرْفًا أَجْمَعَ الْقُرَاءُ عَلَيْهِ لَكَانَ كَافِرًا، بِخِلَافِ الْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَّةِ، فَإِنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ شَيْئًا مِنْهَا مُدَّعِيًا أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَمْ يَكْفُرْ، أَمَا لَوْ أَنْكَرَهُ مَعَ عِلْمِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَهُ لَكَانَ كَافِرًا؛ لِتَكْذِيبِهِ النَّبِيَّ ﷺ.

وَأَجَابَ هَؤُلَاءِ عَنْ كَوْنِ النَّبِيِّ ﷺ أَضَافَهُ إِلَى اللَّهِ، وَالْأَصْلُ فِي الْقَوْلِ الْمُضَافِ أَنْ يَكُونَ لَفْظًا قَائِلُهُ بِالتَّسْلِيمِ أَنَّ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، لَكِنْ قَدْ يُضَافُ إِلَى قَائِلِهِ مَعْنَى لَا لَفْظًا، كَمَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ فَإِنَّ

بِقُرَابِ الْأَرْضِ^[١] خَطَايَا^[٢]، ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا^[٣].....

= الله تَعَالَى يُضِيفُ أَقْوَالَ إِلَى قَائِلِيهَا، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهَا أُضِيفَتْ مَعْنَى لَا لَفْظًا، كَمَا فِي (فَصَصِ الْأَنْبِيَاءِ) وَغَيْرِهِمْ، وَكَلَامِ الْهَذْمِ وَالنَّمَلَةِ، فَإِنَّهُ بَعِيرٌ هَذَا اللَّفْظِ قَطْعًا.

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ رُجْحَانُ هَذَا الْقَوْلِ، وَلَيْسَ الْخِلَافُ فِي هَذَا كَالْخِلَافِ بَيْنَ الْأَشَاعِرَةِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَ هَؤُلَاءِ فِي أَصْلِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، فَأَهْلُ السُّنَّةِ يَقُولُونَ: كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى كَلَامٌ حَقِيقِيٌّ مَسْمُوعٌ يَتَكَلَّمُ سُبْحَانَهُ بِصَوْتٍ وَحَرْفٍ. وَالْأَشَاعِرَةُ لَا يُنْتَبِهُونَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَقُولُونَ: كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْلُقُ صَوْتًا يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْمَعْنَى الْقَائِمِ بِنَفْسِهِ. وَلَا شَكَّ فِي بُطْلَانِ قَوْلِهِمْ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ قَوْلُ الْمُعْتَرِثَةِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَرِثَةَ يَقُولُونَ: الْقُرْآنُ خَلْقٌ، وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ. وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: الْقُرْآنُ خَلْقٌ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ كَلَامِ اللَّهِ؛ فَقَدْ اتَّفَقَ الْجَمِيعُ عَلَى أَنَّ مَا بَيْنَ الْمُصْحَفِ وَخَلْقِهِ.

ثُمَّ لَوْ قِيلَ فِي مَسْأَلَتِنَا - الْكَلَامُ فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ -: إِنَّ الْأَوَّلَى تَرَكَ الْحَوَاضَ فِي هَذَا؛ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنَ التَّنَطُّعِ الْهَالِكِ فَاعِلُهُ، وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْحَدِيثَ الْقُدْسِيَّ مَا رَوَاهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رَبِّهِ وَكَفَى - لَكَانَ ذَلِكَ كَافِيًا، وَلَعَلَّهُ أَسْلَمَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَائِدَةٌ: إِذَا انْتَهَى سَنَدُ الْحَدِيثِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى سُمِّيَ (قُدْسِيًّا) لِقُدْسِيَّتِهِ وَفَضْلِهِ، وَإِذَا انْتَهَى إِلَى الرَّسُولِ ﷺ سُمِّيَ مَرْفُوعًا، وَإِذَا انْتَهَى إِلَى الصَّحَابِيِّ سُمِّيَ مَوْفُوقًا، وَإِذَا انْتَهَى إِلَى التَّابِعِيِّ فَمَنْ بَعْدَهُ سُمِّيَ مَقْطُوعًا.

[١] قَوْلُهُ: «بِقُرَابِ الْأَرْضِ» أَي: مَا يُقَارِبُهَا، إِمَّا مِلْتُأً، أَوْ ثِقَلًا، أَوْ حَجَبًا.

[٢] قَوْلُهُ: «خَطَايَا» جَمْعُ خَطِيئَةٍ، وَهِيَ الذَّنْبُ، وَالْخَطَايَا الذُّنُوبُ وَلَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ [البقرة: ٨١].

[٣] قَوْلُهُ: «لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا» مُجْمَلَةٌ: «لَا تُشْرِكُ» فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ النَّاءِ، أَي: لَقِيتَنِي فِي حَالٍ لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا.

قَوْلُهُ: «شَيْئًا» نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ تُفِيدُ الْعُمُومَ، أَي: لَا شَرَكًا أَصْغَرَ وَلَا أَكْبَرَ.

وَهَذَا قَيْدٌ عَظِيمٌ قَدْ يَتَهَاوَنُ بِهِ الْإِنْسَانُ، وَيَقُولُ: أَنَا غَيْرُ مُشْرِكٍ. وَهُوَ لَا يَذَرِي، فَحُبُّ الْمَالِ مَثَلًا بِحَيْثُ يُلْهِمِي عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ مِنَ الْإِشْرَافِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعَسَّ عَبْدُ الدَّرْهِمِ،

لَا تَتَيْنِكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةٌ»^(١).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: سَعَةُ فَضْلِ اللَّهِ^(٢).

الثانية: كَثْرَةُ ثَوَابِ التَّوْحِيدِ عِنْدَ اللَّهِ^(٣).

الثالثة: تَكْفِيرُهُ مَعَ ذَلِكَ لِلذُّنُوبِ^(٤).

الرابعة: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الَّتِي فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ^(٥).

= تَعَسَّ عَبْدُ الْخَوَاصِصَةِ، تَعَسَّ عَبْدُ الْخَمِيلَةِ... الحديث^(٦).

فَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَ هَذَا هَمَّهُ سَيِّئًا: عَبْدًا لَهُ.

[١] قَوْلُهُ: «لَا تَتَيْنِكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةٌ» أَي: أَنَّ حَسَنَةَ التَّوْحِيدِ عَظِيمَةٌ، تُكَفِّرُ الْخَطَايَا الْكَبِيرَةَ إِذَا لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَالْمَغْفِرَةُ سِتْرُ الذَّنْبِ وَالتَّجَاوُزُ عَنْهُ.

مُنَاسَبَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ: أَنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَضْلَ التَّوْحِيدِ، وَأَنَّهُ سَبَبٌ لَتَكْفِيرِ الذُّنُوبِ، فَهُوَ مُطَابِقٌ لِقَوْلِهِ فِي التَّرْجُمَةِ: «وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ».

قَوْلُهُ: «فِيهِ مَسَائِلُ».

[٢] الأولى: «سَعَةُ فَضْلِ اللَّهِ» لِقَوْلِهِ: «أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ».

[٣] الثانية: كَثْرَةُ ثَوَابِ التَّوْحِيدِ عِنْدَ اللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ: «مَالَتْ مِنْهُنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

[٤] الثالثة: تَكْفِيرُهُ مَعَ ذَلِكَ لِلذُّنُوبِ؛ لِقَوْلِهِ: «لَا تَتَيْنِكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةٌ» فَإِلْنِسَانُ قَدْ تَغْلِبُهُ نَفْسُهُ أَحْيَانًا، فَيَقَعُ فِي الْخَطَايَا، لَكِنَّهُ مُخْلِصٌ لِلَّهِ فِي عِبَادَتِهِ وَطَاعَتِهِ، فَحَسَنَةُ التَّوْحِيدِ تُكَفِّرُ عَنْهُ الْخَطَايَا إِذَا لَقِيَ اللَّهَ بِهَا.

[٥] الرابعة: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الَّتِي فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ فَالظُّلْمُ هُنَا الشَّرْكُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَلَمْ تَسْمَعُوا قَوْلَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ: ﴿إِلَٰهَ الشَّرْكَ﴾».

(١) أخرجه الترمذي: أبواب الدعوات، رقم (٣٥٤٠)، وله شاهد عند مسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار،

باب فضل الذكر والدعاء والتقرب إلى الله تعالى، رقم (٢٦٨٧)، من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله، رقم (٢٨٨٦)، من حديث أبي هريرة

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْحَامِسَةُ: تَأْمُلُ الْحَمْسِ اللَّوَايِ فِي حَدِيثِ عُبَادَةَ^[١].

السَّادِسَةُ: أَنْكَ إِذَا جَمَعْتَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ عِتْبَانَ وَمَا بَعْدَهُ تَبَيَّنَ لَكَ مَعْنَى قَوْلِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَتَبَيَّنَ لَكَ خَطَأُ الْمَغْرُورِينَ^[٢].

السَّابِعَةُ: التَّنْبِيهُ لِلشَّرْطِ الَّذِي فِي حَدِيثِ عِتْبَانَ^[٣].

الثَّامِنَةُ: كَوْنُ الْأَنْبِيَاءِ يَخْتَاجُونَ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى فَضْلِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)^[٤].

التَّاسِعَةُ: التَّنْبِيهُ لِرُجْحَانَتِهَا بِجَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ، مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ يَقُولُهَا يَخْفُفُ مِيزَانُهُ^[٥].

= لَظْمٌ عَظِيمٌ^(١).

[١] الْحَامِسَةُ: تَأْمُلُ الْحَمْسِ اللَّوَايِ فِي حَدِيثِ عُبَادَةَ.

١-٢- الشَّهَادَتَانِ.

٣- أَنَّ عِيسَى عَبْدَ اللَّهِ، وَرَسُولُهُ، وَكَلِمَتُهُ أَلْفَاها إِلَى مَرْيَمَ، وَرُوحٌ مِنْهُ.

٤- أَنَّ الْحَقَّةَ حَقٌّ.

٥- أَنَّ النَّارَ حَقٌّ.

[٢] السَّادِسَةُ: أَنْكَ إِذَا جَمَعْتَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ عِتْبَانَ، وَحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وَحَدِيثِ أَنَسٍ

- تَبَيَّنَ لَكَ مَعْنَى قَوْلِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَتَبَيَّنَ لَكَ خَطَأُ الْمَغْرُورِينَ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَّبِعِيَ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ أَنْ تَحْمِلَ الْمَرْءَ عَلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ.

[٣] السَّابِعَةُ: التَّنْبِيهُ لِلشَّرْطِ الَّذِي فِي حَدِيثِ عِتْبَانَ: وَهُوَ أَنْ يَتَّبِعِيَ بِقَوْلِهَا وَجْهَ اللَّهِ، وَلَا

يَكْفِي مُجَرَّدُ الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ الْمُنَافِقِينَ كَانُوا يَقُولُوهَا وَلَمْ تَنْفَعَهُمْ.

[٤] الثَّامِنَةُ: كَوْنُ الْأَنْبِيَاءِ يَخْتَاجُونَ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى فَضْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ: فَغَيْرُهُمْ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

[٥] التَّاسِعَةُ: التَّنْبِيهُ لِرُجْحَانَتِهَا بِجَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ، مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ يَقُولُهَا يَخْفُفُ مِيزَانُهُ:

فَالْبَلَاءُ مِنَ الْقَائِلِ لَا مِنَ الْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ اخْتِلَافُ شَرْطٍ مِنَ الشَّرُوطِ، أَوْ وَجَدَ مَانِعٌ مِنَ الْمَوَانِعِ؛ فَإِنَّهَا تَخْفُفُ بِحَسَبِ مَا عِنْدَهُ. أَمَّا الْقَوْلُ نَفْسُهُ فَيَرْجُحُ بِجَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾، رقم (٣٣٦٠)، ومسلم: كتاب الإيمان،

باب صدق الإيمان وإخلاصه، رقم (١٢٤)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

العاشرة: النَّصُّ عَلَى أَنَّ الْأَرْضِينَ سَبْعٌ كَالسَّمَوَاتِ ^[١].

الحادية عشرة: أَنَّ لَهُنَّ عِمَارًا ^[٢].

الثانية عشرة: إِبْثَاتُ الصِّفَاتِ خِلَافًا لِلْأَشْعَرِيَّةِ ^[٣].

الثالثة عشرة: أَنَّكَ إِذَا عَرَفْتَ حَدِيثَ أَنَسٍ عَرَفْتَ أَنَّ قَوْلَهُ فِي حَدِيثِ عِثْبَانَ: «إِنِ اللَّهُ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ» إِنَّ تَرَكَ الشَّرْكَ، لَيْسَ قَوْلُهَا بِاللَّسَانِ ^[٤].

[١] العاشرة: النَّصُّ عَلَى أَنَّ الْأَرْضِينَ سَبْعٌ كَالسَّمَوَاتِ: لَمْ يَرِدْ فِي الْقُرْآنِ تَضْرِيحٌ بِذَلِكَ، بَلْ وَرَدَ صَرِيحًا أَنَّ السَّمَوَاتِ سَبْعٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَكَاتِ أَلَسَبْعُ﴾ [المؤمنون: ٨٦]، لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَرْضِينَ لَمْ يَرِدْ إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]، فَالْمِثْلِيَّةُ بِالْكَفِيَّةِ غَيْرُ مُرَادَةٍ؛ لظُهُورِ الْفَرْقِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ فِي الْهَيْئَةِ، وَالْكَفِيَّةِ، وَالْإِزْتِفَاعِ، وَالْحُسْنِ، فَبَقِيَ الْمِثْلِيَّةُ فِي الْعَدَدِ.

أَمَّا السُّنَّةُ: فَهِيَ صَرِيحَةٌ جَدًّا بِأَنَّهَا سَبْعٌ، مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ طَوْفَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ» ^(١)، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ» كَيْفَ تَكُونُ سَبْعًا؟ فَقِيلَ: الْمُرَادُ: الْقَارَاتُ السَّبْعُ. وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ هَذَا يَمْتَنِعُ بِالنِّسْبَةِ لِقَوْلِهِ: «طَوْفَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ». وَقِيلَ: الْمُرَادُ الْمَجْمُوعَةُ الشَّمْسِيَّةُ. لَكِنْ ظَاهِرُ النُّصُوصِ أَنَّهَا طِبَاقُ كَالسَّمَوَاتِ، وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَقُولَ إِلَّا مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَنْ هَذِهِ الْأَرْضِينَ؛ لِأَنَّا لَا نَعْرِفُهَا.

[٢] الحادية عشرة: أَنَّ لَهُنَّ عِمَارًا، أَيِ: السَّمَوَاتِ، وَعِمَارُهُنَّ الْمَلَائِكَةُ.

[٣] الثانية عشرة: إِبْثَاتُ الصِّفَاتِ خِلَافًا لِلْأَشْعَرِيَّةِ، وَفِي بَعْضِ النَّسَخِ خِلَافًا لِلْمُعْطَلَّةِ، وَهَذِهِ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّهَا أَعَمُّ؛ حَيْثُ تَشْمَلُ الْأَشْعَرِيَّةَ وَالْمُعْتَزَلَةَ وَالْجَهْمِيَّةَ وَغَيْرَهُمْ، فَفِيهِ إِبْثَاتُ الْوَجْهِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ بِقَوْلِهِ: «يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»، وَإِبْثَاتُ الْكَلَامِ بِقَوْلِهِ: «وَكَلِمَتُهُ أَلْفَاهَا»، وَإِبْثَاتُ الْقَوْلِ فِي قَوْلِهِ: «قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

[٤] الثالثة عشرة: أَنَّكَ إِذَا عَرَفْتَ حَدِيثَ أَنَسٍ عَرَفْتَ أَنَّ قَوْلَهُ فِي حَدِيثِ عِثْبَانَ: «إِنِ اللَّهُ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ» إِنَّ تَرَكَ الشَّرْكَ. وَفِي بَعْضِ النَّسَخِ:

(١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض، رقم (٢٤٥٢، ٢٤٥٣)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها، رقم (١٦١٠)، من حديث سعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: تَأْمَلُ الْجَمْعَ بَيْنَ كَوْنِ عِيسَى وَمُحَمَّدٍ عَبْدَيِ اللَّهِ وَرَسُولَيْهِ^[١].
 الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ اخْتِصَاصِ عِيسَى بِكَوْنِهِ كَلِمَةَ اللَّهِ^[٢].
 السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ كَوْنِهِ رُوحًا مِنْهُ^[٣].
 السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ فَضْلِ الْإِيمَانِ بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ^[٤].
 الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ قَوْلِهِ: «عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ»^[٥].

= إِذَا تَرَكَ الشِّرْكَ، أَيْ: أَنْ قَوْلُهُ: «حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُتَّبِعِي بِذَلِكَ (يَعْنِي: تَرَكَ الشِّرْكَ)»
 وَلَيْسَ مُجَرَّدَ قَوْلِهَا بِاللِّسَانِ؛ لِأَنَّ مَنْ ابْتَغَى وَجْهَ اللَّهِ فِي هَذَا الْقَوْلِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُشْرِكَ أَبَدًا.
 [١] الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: تَأْمَلُ الْجَمْعَ بَيْنَ كَوْنِ كُلِّ مِنْ عِيسَى وَمُحَمَّدٍ عَبْدَيِ اللَّهِ وَرَسُولَيْهِ. عَبْدَيِ:
 مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ (كَوْنِ)؛ لِأَنَّ (كَوْنِ) مَصْدَرٌ (كَانَ)، وَتَعْمَلُ عَمَلَهَا، وَعِيسَى وَمُحَمَّدٌ: اسْمُ
 (كَوْنِ).

وتأمل الجمع من وجهين:

الأول: أَنَّهُ جُمِعَ لِكُلِّ مِنْهُمَا بَيْنَ الْعُبُودِيَّةِ وَالرُّسَالَةِ.

الثاني: أَنَّهُ جُمِعَ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَبَيَّنَ أَنَّ عِيسَى مِثْلَ مُحَمَّدٍ، وَأَنَّهُ عَبْدٌ وَرَسُولٌ، وَلَيْسَ رَبًّا وَلَا ابْنًا
 لِلرَّبِّ سُبْحَانَهُ. وَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: «تَأْمَلُ»؛ لِأَنَّ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْمُلٍ.

[١] الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ اخْتِصَاصِ عِيسَى بِكَوْنِهِ كَلِمَةَ اللَّهِ، أَيْ: أَنَّ عِيسَى انْفَرَدَ عَنْ مُحَمَّدٍ
 فِي أَصْلِ الْخَلْقَةِ، فَقَدْ كَانَ بِكَلِمَةٍ، أَمَّا مُحَمَّدٌ ﷺ فَقَدْ خُلِقَ مِنْ مَاءٍ أَبِيهِ.

[٢] السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ كَوْنِهِ رُوحًا مِنْهُ. أَيْ: أَنَّ عِيسَى رُوحٌ مِنَ اللَّهِ، وَ(مِنْ) هُنَا بَيَانِيَّةٌ
 أَوْ لِّلْإِتِّدَاءِ، وَلَيْسَتْ لِلتَّبْعِيضِ، أَيْ: رُوحٌ جَاءَتْ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ وَلَيْسَتْ بَعْضًا مِنَ اللَّهِ، بَلْ هِيَ مِنْ جُمْلَةِ
 الْأَرْوَاحِ الْمَخْلُوقَةِ.

[٣] السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ فَضْلِ الْإِيمَانِ بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ؛ لِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ عُبَادَةَ: «وَأَنَّ الْجَنَّةَ
 حَقٌّ، وَالنَّارَ حَقٌّ»، وَالْفَضْلُ أَنَّهُ مِنْ أَسْبَابِ دُخُولِ الْجَنَّةِ.

[٤] الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ قَوْلِهِ: «عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ» أَيْ: عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ
 وَلَوْ قَلَّ، أَوْ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ السَّيِّئِ وَلَوْ كَثُرَ، بِشَرْطِ أَنْ لَا يَأْتِيَ بِهَا يُنَافِي التَّوْحِيدِ وَيُوجِبُ الْخُلُودَ

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ أَنَّ الْمِيزَانَ لَهُ كِفَّتَانِ^[١].
 الْعِشْرُونَ: مَعْرِفَةُ ذِكْرِ الْوَجْهِ^[٢].

= فِي النَّارِ، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ الْعَمَلِ. وَلَا يَلْزَمُ اسْتِحْكَامُ الْعَمَلِ الصَّالِحِ كَمَا قَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ وَالْحَوَاجُّ.
 وَلَمْ تُذَكَّرْ أَرْكَانُ الْإِسْلَامِ هُنَا؛ لِأَنَّ مِنْهَا مَا يَكْفُرُ الْإِنْسَانُ بِتَرْكِهِ، وَمِنْهَا مَا لَا يَكْفُرُ؛ فَإِنَّ
 الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ إِلَّا بِتَرْكِ الشَّهَادَتَيْنِ وَالصَّلَاةِ، وَإِنْ كَانَ رُويَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّ جَمِيعَ أَرْكَانِ
 الْإِسْلَامِ يَكْفُرُ بِتَرْكِهَا؛ لَكِنْ الصَّحِيحُ خِلَافُ ذَلِكَ.
 [١] [التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: مَعْرِفَةُ أَنَّ الْمِيزَانَ لَهُ كِفَّتَانِ: أَخَذَهَا الْمُؤَلِّفُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَوْ أَنَّ السَّمَوَاتِ..»
 إلخ «وُضِعَتْ فِي كِفَّةٍ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي كِفَّةٍ»، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الَّذِي فِي الْحَدِيثِ تَمَثُّيلٌ، يَعْنِي أَنَّ قَوْلَ: لَا إِلَهَ
 إِلَّا اللَّهُ. أَرْجَحُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ هَذَا الْوِزْنَ فِي الْآخِرَةِ، وَكَأَنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ حَصَلَ
 عِنْدَهُ انْتِقَالَ ذِهْنِيٍّ، فَاثْتَقَلَ ذِهْنُهُ مِنْ هَذَا إِلَى مِيزَانِ الْآخِرَةِ.

[٢] [الْعِشْرُونَ: مَعْرِفَةُ ذِكْرِ الْوَجْهِ، يَعْنِي: وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ الْخَبَرِيَّةِ الدَّائِيَّةِ
 الَّتِي مُسَمَّاهَا بِالنِّسْبَةِ لَنَا أَبْعَاضُ وَأَجْزَاءٌ؛ لِأَنَّ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مَا هُوَ مَعْنَى مَحْضٌ، وَمِنْهُ مَا مُسَمَّاهُ
 بِالنِّسْبَةِ لَنَا أَبْعَاضُ وَأَجْزَاءٌ، وَلَا نَقُولُ بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ تَعَالَى أَبْعَاضٌ؛ لِأَنَّا نَتَحَاشَى كَلِمَةَ التَّبَعِيضِ فِي جَانِبِ
 اللَّهِ تَعَالَى.



بَابُ

مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ^[١]

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ إِذْهِيَ كَأَنَّ أُمَّةً^[٢].....

[١] هذا الباب كالمتمم للباب الذي قبله؛ لأن الذي قبله: «بَابُ فَضْلِ التَّوْحِيدِ وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ» فمن فضله هذا الفضل العظيم الذي يسعى إليه كل عاقل، وهو دخول الجنة بغير حساب.

قوله: «مَنْ» شريطة، وفعل الشرط: «حَقَّقَ» وجوابه: «دَخَلَ» قوله: «بِلَا حِسَابٍ» أي: لا يحاسب لأعلى المعاصي ولا على غيرها، وتحقيق التوحيد: تخليصه من الشرك، ولا يكون إلا بأمور ثلاثة:

الأول: العلم، فلا يمكن أن تحقق شيئاً قبل أن تعلمه، قال الله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩].

الثاني: الاعتقاد، فإذا علمت ولم تعتقد واستكبرت لم تحقق التوحيد، قال الله تعالى عن الكافرين: ﴿أَجْعَلِ آلَاةَ إِلَٰهًا وَوَحْدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ مُجَابٌ﴾ [ص: ٥]، فما اعتقدوا انفراد الله بالألوهية.

الثالث: الانقياد، فإذا علمت واعتقدت ولم تنقد، لم تحقق التوحيد، قال تعالى: ﴿أَجْعَلِ إِلَٰهَةً إِلَٰهًا وَوَحْدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ مُجَابٌ﴾ إنهم كانوا إذا قيل لهم لا إله إلا الله يستكبرون ﴿٣٥﴾ ويقولون آمنا تكبروا له الهيتنا لشيء نخشون﴾ [الصافات: ٣٥-٣٦].

فإذا حصل هذا وحقق التوحيد فإن الجنة مضمونة له بغير حساب، ولا يحتاج أن نقول: إن شاء الله؛ لأن هذا حكاية حكم ثابت شرعاً؛ ولهذا جرم المؤلف رحمه الله تعالى بذلك في الترجمة دون أن يقول: إن شاء الله، أما بالنسبة للرجل المعين فإننا نقول: إن شاء الله.

وقد ذكر المؤلف في هذا الباب آيتين، ومناسبتها للباب الإشارة إلى تحقيق التوحيد، وأنه لا يكون إلا بانقياد الشريك كله:

[٢] الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِذْهِيَ كَأَنَّ أُمَّةً...﴾ الآية.

فَإِنَّا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَوْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١﴾ [النحل: ١٢٠].^(١)

قَوْلُهُ: ﴿أُمَّةٌ﴾ أي: إمامًا، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ (أُمَّةً) تَأْتِي فِي الْقُرْآنِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: إمام، وَدَهْرٍ، وَجَمَاعَةٍ، وَدِينٍ.^(٢)

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ هَذَا ثَنَاءٌ مِنَ اللَّهِ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى إِبْرَاهِيمَ بِأَنَّهُ إِمَامٌ مُتَّبِعٌ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ الرُّسُلَ الْكَرَامَ مِنْ أَوَّلِي الْعِزِّ، ثُمَّ إِنَّهُ ﷺ قُدُّوَةٌ فِي أَعْمَالِهِ وَأَفْعَالِهِ وَجِهَادِهِ؛ فَإِنَّهُ جَاهِدَ قَوْمَهُ وَحَصَلَ مِنْهُمْ عَلَيْهِ مَا حَصَلَ، وَالْقِيَّ فِي النَّارِ فَصَبَرَ.

ثُمَّ ابْتِلَاهُ اللَّهُ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى بِالْأَمْرِ بِدَنْجِ ابْنِهِ، وَهُوَ وَحِيدُهُ، وَقَدْ بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيُ (أَي: شَبَّ وَتَرَعَرَعَ) فَلَيْسَ كَبِيرًا قَدْ طَابَتِ النَّفْسُ مِنْهُ، وَلَا صَغِيرًا لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ النَّفْسُ كَثِيرًا، فَصَارَ عَلَى مُنْتَهَى تَعَلُّقِ النَّفْسِ بِهِ. ثُمَّ وَفَّقَ إِلَى ابْنِ بَارٍّ مُطِيعٍ لِلَّهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: ﴿قَالَ يَأْتِيهِ أَفْعَلٌ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الصفات: ١٠٢]، لَمْ يُحِثْ وَالِدُهُ وَيَتِمَّرْذُ وَيَهْرَبْ، بَلْ أَرَادَ مِنْ وَالِدِهِ أَنْ يُوَافِقَ أَمْرَ رَبِّهِ، وَهَذَا مِنْ بَرِّهِ بِأَبِيهِ وَطَاعَتِهِ لِمَوْلَاهُ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى، وَانْظُرْ إِلَى هَذِهِ الْقُوَّةِ الْعَظِيمَةِ مَعَ الْإِعْتِمَادِ عَلَى اللَّهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿سَتَجِدُنِي إِِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾.

فَالسَّيِّئُ فِي قَوْلِهِ: ﴿سَتَجِدُنِي﴾ تَذَلُّ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى نَفْسِهِ، بَلِ اسْتَعَانَ بِاللَّهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾.

وَامْتَثَلًا جَمِيعًا وَأَسْلَمًا، وَانْقَادًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَتَلَهُ لِلْحَبِيبِ، أَيْ: عَلَى الْجَبِينِ، أَيْ جَهَنَّتِهِ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَذْبَحَهُ وَهُوَ لَا يَرَى وَجْهَهُ، فَجَاءَ الْفَرْجُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَنَدَبْنَاهُ أَنْ يَتَّيِبَ لِبَرِّهِ﴾ (١١) قَدْ صَدَفَتْ أَرْثِيًّا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ [الصفات: ١٠٤-١٠٥]، وَلَا يَصِحُّ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ السَّكِينَةَ انْقَلَبَتْ، أَوْ أَنَّ رَقَبَتَهُ صَارَتْ حَدِيدًا، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

[١] وَقَوْلُهُ: ﴿فَإِنَّا﴾ الْقُنُوتُ: دَوَامُ الطَّاعَةِ، وَالِاسْتِمْرَارُ فِيهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَهُوَ مُطِيعٌ لِلَّهِ، ثَابِتٌ عَلَى طَاعَتِهِ، مُدِيمٌ لَهَا فِي كُلِّ حَالٍ. كَمَا أَنَّ ابْنَهُ مُحَمَّدًا ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ^(٣)؛ إِنَّ قَامَ ذَكَرَ اللَّهَ، وَإِنْ جَلَسَ ذَكَرَهُ، وَإِنْ نَامَ، وَإِنْ أَكَلَ، وَإِنْ قَصَى حَاجَتَهُ ذَكَرَ اللَّهَ، فَهُوَ قَانِتٌ أَنَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ.

(١) انظر: (ص: ٢٦).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب ذكر الله تعالى في حال الجنبه وغيرها، رقم (٣٧٣)، وعلقه البخاري جزأ: كتاب الأذان، باب هل يتبع المؤذن فاه ها هنا وها هنا وهل يلتفت في الأذان؟ قبل حديث رقم (٦٣٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

= وَقَوْلُهُ: ﴿حَنِيفًا﴾ أَي: مَائِلًا عَنِ الشَّرْكِ، مُجَانِبًا لِكُلِّ مَا يُخَالِفُ الطَّاعَةَ، فُوصِفَ بِالْإِثْبَاتِ وَالتَّقْيِ، أَي: بِالْوَصْفَيْنِ الْإِيجَابِيِّ وَالسَّلْبِيِّ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَرَّ بِكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ تَأْكِيدٌ لاسْتِمْرَارِهِ عَلَى التَّوْحِيدِ؛ فَقَدْ كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعْصُومًا عَنِ الشَّرْكِ، مَعَ أَنَّ قَوْمَهُ كَانُوا مُشْرِكِينَ، فُوصِفَهُ اللَّهُ بِامْتِنَاعِهِ عَنِ الشَّرْكِ اسْتِمْرَارًا فِي قَوْلِهِ: ﴿حَنِيفًا﴾ وَابْتِدَاءً فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَرَّ بِكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ اللَّهَ جَعَلَهُ إِمَامًا، وَلَا يَجْعَلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ إِمَامًا مَنْ لَمْ يُحَقِّقِ التَّوْحِيدَ أَبَدًا.

وَمَنْ تَأَمَّلَ حَالَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَا جَرَى عَلَيْهِ وَجَدَ أَنَّهُ فِي غَايَةِ مَا يَكُونُ مِنْ مَرَاتِبِ الصَّبْرِ، وَفِي غَايَةِ مَا يَكُونُ مِنْ مَرَاتِبِ الْيَقِينِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْبِرُ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ الْعَظِيمَةِ إِلَّا مَنْ أَيْقَنَ بِالثَّوَابِ، فَمَنْ عِنْدَهُ شَكٌّ أَوْ تَرَدُّدٌ لَا يَصْبِرُ عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّ النَّفْسَ لَا تَدْعُ شَيْئًا إِلَّا لِأَنَّهَا أَحَبُّ إِلَيْهَا مِنْهُ، وَلَا تُحِبُّ شَيْئًا إِلَّا مَا ظَنَّتْ فَائِذَتَهُ أَوْ تَبَقَّتْ، وَيَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ ثَنَاءَ اللَّهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ لَا يَقْصُدُ مِنْهُ أَنْ يَصِلَ إِلَيْنَا الثَّنَاءُ فَقَطْ، لَكِنْ يَقْصُدُ مِنْهُ أَمْرَانِ هَامَانِ:

الْأَوَّلُ: مُحَبَّةُ هَذَا الَّذِي أَثْنَى اللَّهُ عَلَيْهِ خَيْرًا، كَمَا أَنَّ مَنْ أَثْنَى اللَّهُ عَلَيْهِ شَرًّا فَإِنَّا تَبَعُضُهُ وَنَكْرُهُ، فَحُبُّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ إِمَامًا حَنِيفًا قَانِتًا لِلَّهِ وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَنَكْرُهُ قَوْمَهُ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا ضَالِّينَ، وَحُبُّ الْمَلَائِكَةِ وَإِنْ كَانُوا مِنْ غَيْرِ جَنْسِنَا؛ لِأَنَّهُمْ قَائِمُونَ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَنَكْرُهُ الشَّيَاطِينِ؛ لِأَنَّهُمْ عَاصُونَ لِلَّهِ وَأَعْدَاءُ لَنَا وَلِلَّهِ، وَنَكْرُهُ أَتْبَاعِ الشَّيَاطِينِ؛ لِأَنَّهُمْ عَاصُونَ لِلَّهِ أَيْضًا وَأَعْدَاءُ لِلَّهِ وَلَنَا.

الثَّانِي: أَنْ نَقْتَدِيَ بِهِ فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ الَّتِي أَثْنَى اللَّهُ بِهَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الثَّنَاءِ، وَلَنَا مِنَ الثَّنَاءِ بِقَدْرِ مَا اقْتَدَيْنَا بِهِ فِيهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [المتحنة: ٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [المتحنة: ٦].

وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ مُهِمَّةٌ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ أحيانًا يَغِيبُ عَنِ بَالِهِ الْعَرُضَ الْأَوَّلَ، وَهُوَ مُحَبَّةُ هَذَا الَّذِي أَثْنَى اللَّهُ عَلَيْهِ خَيْرًا، وَلَكِنْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَغِيبَ؛ لِأَنَّ الْحُبَّ فِي اللَّهِ وَالبُغْضَ فِي اللَّهِ مِنْ أَوْثَقِ عُرَى الْإِيمَانِ.

وَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٩]^(١).

فَإِنَّهُ: أَبُو إِبْرَاهِيمَ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ، وَالصَّوَابُ الَّذِي نَعْتَقُهُ أَنَّ اسْمَهُ آزَرُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ عَازِرُ أَتَتَّخِذَ آبَاكَمَا آلِهَةً﴾ [الأنعام: ٧٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَسْتَفْغَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤]؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ [مریم: ٤٧]، ﴿فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٤]، وَفِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: ﴿رَبَّنَا آعِزْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]، وَلَكِنْ فِيهَا بَعْدُ تَبَرَّأَ مِنْهُ. أَمَّا نُوحٌ فَقَالَ: ﴿رَبِّ آفِغْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: ٢٨]، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَبَوَيْ نُوحٍ كَانَا مُؤْمِنَيْنِ.

فَإِنَّهُ أُخْرَى: قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: ثَلَاثَةٌ لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ: الْمَغَازِي، وَالْمَلَا حِمُّ، وَالتَّفْسِيرُ^(٢)، فَهَذِهِ الْغَالِبُ فِيهَا أَنَّهُ تَذَكَّرُ بِدُونِ إِسْنَادٍ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ الْمُفَسِّرِينَ يَذْكُرُونَ قِصَّةَ آدَمَ، ﴿فَلَمَّا آتَتْهُمَا صَلَاحًا﴾ [الأعراف: ١٩٠]، وَقَلِيلٌ مِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُ الْقِصَّةَ الْمَكْدُوبَةَ فِي ذَلِكَ^(٣).

فَالْقَاعِدَةُ إِذَا: أَنَّهُ لَا أَحَدٌ يَعْلَمُ عَنِ الْأَمَمِ السَّابِقَةِ شَيْئًا إِلَّا مِنْ طَرِيقِ الْوَحْيِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾ [إبراهيم: ٩].

[١] الْآيَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ هَذِهِ الْآيَةُ سَبَقَهَا آيَةٌ، وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُتَشَفِّقُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧]، لَكِنْ الْمُؤَلَّفُ ذَكَرَ الشَّاهِدَ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ﴾ أَيْ: مِنْ خَوْفِهِمْ مِنْهُ عَلَى عِلْمٍ، وَ﴿مُتَشَفِّقُونَ﴾ أَيْ: خَائِفُونَ مِنْ عَذَابِهِ إِنْ خَالَفُوهُ.

فَالْمَعَاصِي بِالْمَعْنَى الْأَعْمَ - كَمَا سَبَقَ -^(٢) شِرْكٌ؛ لِأَنَّهَا صَادِرَةٌ عَنْ هَوَى مُخَالِفٍ لِلشَّرْعِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣].

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَعْنَى الْأَخْصَ فَيُقَسِّمُهَا الْعُلَمَاءُ قِسْمَيْنِ:

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِي فِي الْكَامِلِ (٢١٢/١)، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْخَطِيبُ فِي الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي (١٦٢/٢)، وَابْنُ الْقَيْسِرَانِي فِي السَّمَاعِ (ص: ٧٧).

(٢) انْظُرْ: بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا آتَتْهُمَا صَلَاحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَتْهُمَا﴾ (ص: ٦٥٦).

(٣) انْظُرْ: (ص: ٥٤).

وَعَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ^(١)، فَقَالَ: أَتَيْكُمْ رَأَى
الْكُوكَبَ الَّذِي انْقَضَ الْبَارِحَةَ؟^(٢) فَقُلْتُ: آتَا^(٣). ثُمَّ قُلْتُ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلَاةٍ^(٤).....

١ - شريك.

٢ - فسوق.

وقوله: ﴿لَا يَشْرَكُ﴾ يُرَادُ بِهِ الشَّرْكُ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَ؛ إِذْ تَحْقِيقُ التَّوْحِيدِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاجْتِنَابِ
الشَّرْكِ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَ، وَلَكِنْ لَيْسَ مَعْنَى هَذَا إِلَّا تَفَعُّلٌ مِنْهُمْ الْمَعَاصِي؛ لِأَنَّ كُلَّ ابْنِ آدَمَ خَطَاءٌ، وَلَيْسَ
بِمَعْصُومٍ، وَلَكِنْ إِذَا عَصَوْا فَإِنَّهُمْ يَتُوبُونَ وَلَا يَسْتَمِرُّونَ عَلَيْهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا
فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ اللَّهُ ذُنُوبَهُ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا
فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

[١] قَوْلُهُ: «عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ» وَهُمَا رَجُلَانِ مِنَ
التَّابِعِينَ ثِقَتَانِ.

[٢] قَوْلُهُ: «انْقَضَ الْبَارِحَةَ» أَيُّ: سَقَطَ الْبَارِحَةُ، وَالْبَارِحَةُ: أَقْرَبُ لَيْلَةٍ مَضَتْ، وَقَالَ بَعْضُ
أَهْلِ اللُّغَةِ: تَقُولُ: فَعَلْنَا اللَّيْلَةَ كَذَا. إِنْ قُلْتَهُ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَفَعَلْنَا الْبَارِحَةَ كَذَا. إِنْ قُلْتَهُ بَعْدَ الزَّوَالِ.
وَفِي عُرْفَانَا: فَمِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى الْغُرُوبِ نَقُولُ: الْبَارِحَةُ: لِلَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ، وَمِنْ غُرُوبِ
الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِهَا نَقُولُ: اللَّيْلَةُ. لِلَّيْلَةِ الَّتِي نَحْنُ فِيهَا. بَلْ بَعْضُ الْعَامَّةِ يَتَوَسَّعُ مَتَى قَامَ مِنَ اللَّيْلِ
قَالَ: الْبَارِحَةُ. وَإِنْ كَانَ فِي لَيْلَتِهِ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَقُلْتُ آتَا» أَيُّ: حُصَيْنٌ.

[٤] قَوْلُهُ: «أَمَا إِنِّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلَاةٍ» أَمَا: أَدَاةُ اسْتِفْتَاحٍ، وَقِيلَ: إِنَّمَا بِمَعْنَى: حَقًّا، وَعَلَى هَذَا
فَتَفْتَحُ هَمْزَةً «إِنْ» فَيُقَالُ: أَمَا أَنِّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلَاةٍ، أَيُّ: حَقًّا أَنِّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلَاةٍ.
وَقَالَ هَذَا رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لِئَلَّا يُظَنَّ أَنَّهُ قَائِمٌ بِصَلَاةٍ فَيُحَمَدُ بِمَا لَمْ يَفْعَلْ، وَهَذَا خِلَافُ مَا عَلَيْهِ
بَعْضُهُمْ، يَقْرَحُ أَنَّ النَّاسَ يَتَوَهَّمُونَ أَنَّهُ يَقُومُ بِصَلَاةٍ، وَهَذَا مِنْ نَقْصِ التَّوْحِيدِ.

وقول حُصَيْنٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ الْمُرَاءَاةِ، بَلْ هُوَ مِنْ بَابِ الْحَسَنَاتِ، وَلَيْسَ كَمَنْ يَتْرُكُ
الطَّاعَاتِ؛ خَوْفًا مِنَ الرَّيَاءِ؛ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَلْعَبُ عَلَى الْإِنْسَانِ، وَيُزَيِّنُ لَهُ تَرْكَ الطَّاعَةِ خَشْيَةً
الرَّيَاءِ، بَلْ أَفْعَلِ الطَّاعَةَ، وَلَكِنْ لَا يَكُنْ فِي قَلْبِكَ أَنَّكَ تُرَائِي النَّاسَ.

وَلِكَيْ لِدُعْتُ^{١١}. قَالَ: فَمَا صَنَعْتَ؟ قُلْتُ: ارْتَقَيْتُ^{١٢}. قَالَ: فَمَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟^{١٣} قُلْتُ: حَدِيثُ حَدَّثَنَاهُ الشَّعْبِيُّ^{١٤}. قَالَ: وَمَا حَدَّثَكُمْ؟ قُلْتُ: حَدَّثَنَا عَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصْبِيِّ؛ أَنَّهُ قَالَ: «لَا رُقِيَّةَ^{١٥} إِلَّا مِنْ عَيْنِ^{١٦} أَوْ حُمَةٍ^{١٧}». قَالَ: فَذَ أَحْسَنَ مِنْ انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ^{١٨}.

[١] قَوْلُهُ: «لِدُعْتُ» أَي: لَدَعْتُهُ عَقْرَبٌ أَوْ غَيْرُهَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا سَدِيدَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْمَ مِنْهَا.
[٢] قَوْلُهُ: «ارْتَقَيْتُ» أَي: اسْتَرَقَيْتُ؛ لِأَنَّ افْتَعَلَ وَمِثْلُ اسْتَفْعَلَ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «اسْتَرَقَيْتُ» أَي: طَلَبْتُ الرُّقِيَّةَ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَمَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ» أَي: قَالَ سَعِيدٌ: مَا السَّبَبُ أَنَّكَ اسْتَرَقَيْتَ.

[٤] قَوْلُهُ: «حَدِيثُ حَدَّثَنَاهُ الشَّعْبِيُّ» وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّلَفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَتَحَاوَرُونَ حَتَّى يَصِلُوا إِلَى الْحَقِيقَةِ، فَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ لَمْ يَقْصِدِ الْإِنْتِقَادَ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ، بَلْ قَصَدَ أَنْ يَسْتَفْهِمَ مِنْهُ وَيَعْرِفَ مُسْتَنَدَهُ.

[٥] قَوْلُهُ: «لَا رُقِيَّةَ» أَي: لَا قِرَاءَةَ أَوْ لَا اسْتِرْقَاءَ عَلَى مَرِيضٍ أَوْ مُصَابٍ.

[٦] قَوْلُهُ: «إِلَّا مِنْ عَيْنٍ» وَيُسَمِّيهَا الْعَامَّةُ الْآنَ: «النَّحَاةَ»، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهَا «النَّفْسَ»، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهَا «الْحَسَدَ»، وَهِيَ نَظَرَةٌ مِنْ حَاسِدٍ، نَفْسُهُ خَبِيْثَةٌ، تَتَكَيَّفُ بِكَيْفِيَّةٍ خَاصَّةٍ فَيَنْبُعُ مِنْهَا مَا يُؤَثِّرُ عَلَى الْمَصَابِ.

[٧] قَوْلُهُ: «حُمَةٍ» بِضَمِّ الْحَاءِ، وَفَتْحِ الْمِيمِ، مَعَ تَخْفِيفِهَا: وَهِيَ كُلُّ ذَاتِ سَمٍّ، وَالْمَعْنَى لَدَعْتُهُ إِحْدَى ذَوَاتِ السُّمُومِ، وَالْعَقْرَبُ مِنْ ذَوَاتِ السُّمُومِ.

فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ: فَذَ أَحْسَنَ مِنْ انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ، وَلَكِنْ حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ... إلخ.

إِذَنْ: فَحُصِّنَ اسْتِنْدَ عَلَى حَدِيثٍ: «لَا رُقِيَّةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ» وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرُّقِيَّةَ مِنَ الْعَيْنِ أَوْ الْحُمَةِ مُفِيدَةٌ، وَهَذَا أَمْرٌ وَاقِعٌ؛ فَإِنَّ الرُّقِيَّةَ تَنْفَعُ بِإِذْنِ اللَّهِ مِنَ الْعَيْنِ وَمِنْ الْحُمَةِ أَيْضًا، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَفَرُّوْنَ عَلَى الْمَلْدُوغِ فَيَبْرَأُ حَالًا، وَيَدُلُّ لِهَذَا قِصَّةُ الرَّجُلِ الَّذِي بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فَاسْتَصَافُوا قَوْمًا، فَلَمْ يُصَبِّقُوهُمْ، فَلِدَغَ سَيِّدُهُمْ، لَدَعْتُهُ عَقْرَبٌ، فَقَالُوا: مَنْ يَرْقِي؟ فَقَالُوا: لَعَلَّ هَؤُلَاءِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من اتكوى أو كوى غيره، رقم (٥٧٠٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب، رقم (٢٢٠)، من حديث بريدة بن الحصيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَكِنْ حَدَّثَنَا^(١) ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «عُرِضَتْ عَلَى الْأُمَمِ^(٢)، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ^(٣).....

= الرَّكْبَ عَنْدهُمْ رَاقٍ. فَجَاؤُوا إِلَى السَّرِيَّةِ، قَالُوا: هَلْ فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ؟ قَالُوا: نَعَمْ، وَلَكِنْ لَا تَزِقِي لَكُمْ إِلَّا بَنِيَّ مِنَ الْغَنَمِ. فَقَالُوا: نُعْطِيكُمْ. فَاقْطَعُوا لَهُمْ مِنَ الْغَنَمِ، ثُمَّ ذَهَبَ أَحَدُهُمْ يَقْرَأُ عَلَيْهِ الْفَاتِحَةَ، قَرَأَهَا ثَلَاثًا أَوْ سَبْعًا، فَقَامَ كَأَنَّمَا تُشِطُّ مِنْ عَقَالٍ، فَانْتَمَعَ اللَّدِيغُ بِقِرَاءَتِهَا؛ وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ؟» (يعني: الْفَاتِحَةُ)^(٤). وَكَذَا الْقِرَاءَةُ مِنَ الْعَيْنِ مُفِيدَةٌ.

وَيُسْتَعْمَلُ لِلْعَيْنِ طَرِيقَةٌ أُخْرَى غَيْرِ الرُّقِيَّةِ، وَهِيَ الْاسْتِغْسَالُ، وَهِيَ أَنْ يُؤْتَى بِالْعَائِنِ، وَيُطْلَبُ مِنْهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ، ثُمَّ يُؤْخَذَ مَا تَنَاطَرَ مِنَ الْمَاءِ مِنْ أَعْضَائِهِ، وَيُصَبَّ عَلَى الْمَصَابِ، وَيَشْرَبُ مِنْهُ، وَيَبْرَأُ بِإِذْنِ اللَّهِ.

وَهُنَاكَ طَرِيقَةٌ أُخْرَى، وَلَا مَانِعَ مِنْهَا أَيْضًا، وَهِيَ أَنْ يُؤْخَذَ شَيْءٌ مِنْ شِعَارِهِ، أَيْ: مَا يَلِي جِسْمَهُ مِنَ الثِّيَابِ، كَالثُّوبِ، وَالطَّاقِيَةِ، وَالسَّرْرَالِ، وَغَيْرِهَا، أَوْ التُّرَابِ إِذَا مَشَى عَلَيْهِ وَهُوَ رَطْبٌ، وَيُصَبُّ عَلَى ذَلِكَ مَاءٌ يَرِشُ بِهِ الْمَصَابِ أَوْ يَشْرِبُهُ، وَهُوَ مُجَرَّبٌ.

وَأَمَّا الْعَائِنُ: فَيَنْبَغِي إِذَا رَأَى مَا يُعْجِبُهُ أَنْ يُبْرِكَ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ لَمَّا عَانَ سَهْلُ بْنُ حَنِيفٍ: «هَلَا بَرَكْتَ عَلَيْهِ!»^(٥) أَيْ: قُلْتَ: بَارَكَ اللَّهُ عَلَيْكَ.

[١] قَوْلُهُ: «وَلَكِنْ حَدَّثَنَا الْقَائِلُ: سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ.

قَوْلُهُ: «عُرِضَتْ عَلَى الْأُمَمِ» الْعَارِضُ لَهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَهَذَا فِي الْمَنَامِ فِيمَا يَظْهَرُ. وَانْظُرْ: «فَتَحَ الْبَارِي» (١١/٤٠٧)، بَابٌ: يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا، كِتَابُ الرِّقَاقِ وَالْأُمَمُ: جَمْعُ أُمَّةٍ، وَهِيَ أُمَّةُ الرُّسُلِ.

[٢] وَقَوْلُهُ: «الرَّهْطُ» مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى التَّسْعَةِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَالنَّبِيُّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ» الظَّاهِرُ أَنَّ الْوَائِدَ بَعْنَى (أَوْ)، أَيْ: وَمَعَهُ الرَّجُلُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية، رقم (٢٢٧٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية، رقم (٢٢٠١)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ: كتاب العين، باب الوضوء من العين، (٢/٩٣٨-٩٣٩)، ورجاله ثقات، وابن حبان في صحيحه، رقم (٦١٠٥)، والحاكم في المستدرک، رقم (٥٧٤١)، من حديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وانظر: زاد المعاد - الحاشية (١٦٣/٤).

وَالنَّبِيِّ وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ^[١]. إِذْ رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ^[٢]، فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ أُمَّتِي^[٣]، فَقِيلَ لِي: هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ^[٤]. فَظَنَرْتُ، فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِي: هَذِهِ أُمَّتُكَ^[٥]، وَمَعَهُمْ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ^[٦]. ثُمَّ نَهَضَ، فَدَخَلَ مَنَزِلَهُ، فَخَاصَّ النَّاسَ فِي أُولَئِكَ^[٧]، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ صَحَبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ^[٨].

= أَوِ الرَّجُلَانِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ صَارَ يُغْنِي أَنْ يَقُولَ: وَمَعَهُ ثَلَاثَةٌ، لَكِنْ الْمَعْنَى: وَالنَّبِيُّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ، وَالنَّبِيُّ الثَّانِي وَمَعَهُ الرَّجُلَانِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَالنَّبِيُّ وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ» أَيُّ: يُنَبِّئُ وَلَا يَكُونُ مَعَهُ أَحَدٌ، لَكِنْ يَبْعَثُهُ اللَّهُ لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ، فَإِذَا قَامَتِ الْحُجَّةُ حِينَئِذٍ يَغْزُرُ اللَّهُ مِنَ الْخَلْقِ، وَيُقِيمُ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةَ.

[٢] قَوْلُهُ: «إِذْ رُفِعَ لِي» هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ، أَيُّ: بَيْنَمَا أَنَا كَذَلِكَ إِذْ رُفِعَ لِي. قَوْلُهُ: «سَوَادٌ عَظِيمٌ» الْمُرَادُ بِالسَّوَادِ هُنَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ الْأَشْخَاصُ؛ وَلِهَذَا يُقَالُ: مَا رَأَيْتُ سَوَادَهُ، أَيُّ: شَخْصَهُ، أَيُّ: أَشْخَاصًا عَظِيمَةً كَانُوا مِنْ كَثَرَتِهِمْ سَوَادًا.

[٣] قَوْلُهُ: «فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ أُمَّتِي»؛ لِأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَرَضُوا عَلَيْهِ بِأُمَمِهِمْ، فَظَنَّ هَذَا السَّوَادَ أُمَّتَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

[٤] قَوْلُهُ: «فَقِيلَ لِي: هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ» وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى كَثَرَةِ أَتْبَاعِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَوْمِهِ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ.

[٥] قَوْلُهُ: «إِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ، فَقِيلَ لِي: هَذِهِ أُمَّتُكَ» وَهَذَا أَعْظَمُ مِنَ السَّوَادِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ أُمَّةَ النَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرُ بِكَثِيرٍ مِنْ أُمَّةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

[٦] قَوْلُهُ: «بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ» أَيُّ: لَا يُعَذَّبُونَ وَلَا يُحَاسَبُونَ؛ كَرَامَةً لَهُمْ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فِي قُبُورِهِمْ وَلَا بَعْدَ قِيَامِ السَّاعَةِ.

[٧] قَوْلُهُ: «فَخَاصَّ النَّاسَ فِي أُولَئِكَ» هَذَا الْخَوْصُ لِلْوُصُولِ إِلَى الْحَقِيقَةِ نَظَرِيًّا وَعَمَلِيًّا؛ حَتَّى يَكُونُوا مِنْهُمْ.

[٨] قَوْلُهُ: «الَّذِينَ صَحَبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ الصُّحْبَةَ الْمُطْلَقَةَ، وَيُؤَيِّدُهُ ظَاهِرُ اللَّفْظِ. وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ الَّذِينَ صَحَبُوهُ فِي هِجْرَتِهِ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ الصُّحْبَةَ الْمُطْلَقَةَ لَقَالُوا: نَحْنُ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ هُمْ الصُّحَابَةُ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ لِحَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ: «لَا تَسْبُوا

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَلَعَلَّهُمُ الَّذِينَ وَلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ^(١) فَلَمْ يُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا... وَذَكَرُوا أَشْيَاءَ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ^(٢)، فَقَالَ: «هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ»^(٣).....

= «أَصْحَابِي»^(١)، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِمُ الَّذِينَ صَحِبُوهُ فِي هِجْرَتِهِ، لَكِنْ يَمْنَعُ مِنْهُ أَنَّ الْمُهَاجِرِينَ لَا يَبْلُغُونَ سَبْعِينَ أَلْفًا.

وَيَمْنَعُ الاحْتِمَالُ الْأَوَّلَ: أَنَّ الصَّحَابَةَ أَكْثَرُ مِنْ سَبْعِينَ أَلْفًا، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ مَنْ كَانَ مَعَ الرَّسُولِ ﷺ إِلَى فَتْحِ مَكَّةَ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ دَخَلَ النَّاسُ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا. وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَحْتَاجُ إِلَى مُرَاجَعَةٍ أَكْثَرِ.

[١] قَوْلُهُ: «الَّذِينَ وَلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ» أَيُّ: مَنْ وَلِدَ بَعْدَ الْبُعْثَةِ وَأَسْلَمَ، وَهَؤُلَاءِ كَثِيرُونَ، وَلَوْ قُلْنَا: وَلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ مِنَ الصَّحَابَةِ مَا بَلَّغُوا سَبْعِينَ أَلْفًا.

[٢] قَوْلُهُ: «فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرُوهُ» أَيُّ: أَخْبَرُوهُ بِمَا قَالُوا وَمَا جَرَى بَيْنَهُمْ.

[٣] قَوْلُهُ: «لَا يَسْتَرْقُونَ» فِي بَعْضِ رِوَايَاتِ مُسْلِمٍ^(١): «لَا يَرْقُونَ»، وَلَكِنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ خَطَأً، كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ^(٢)؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَرْقِي^(٣)، وَرَقَاهُ جِبْرِيلُ^(٤)، وَعَائِشَةُ^(٥)، وَكَذَلِكَ الصَّحَابَةُ كَانُوا يَرْقُونَ^(٦).

وَاسْتَفْعَلَ بِمَعْنَى طَلَبِ الْفِعْلِ، مِثْلَ اسْتَغْفَرَ، أَيُّ: طَلَبَ الْمَغْفِرَةَ، وَاسْتَجَارَ: طَلَبَ الْجَوَارَ، وَهُنَا اسْتَرْقَى، أَيُّ: طَلَبَ الرُّقِيَّةَ، أَيُّ: لَا يَطْلُبُونَ مِنْ أَحَدٍ أَنْ يَرْقَا عَلَيْهِمْ؛ لِأَنِّي لِي:

(١) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذًا خليلاً»، رقم (٣٦٧٣)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، رقم (٢٥٤١)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) كتاب الإيذان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب، رقم (٢٢٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٣٦٧/٢).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب رقية النبي ﷺ، رقم (٥٧٤٦-٥٧٤٧)، ومسلم: كتاب السلام، باب استحباب الرقية من العين، أرقام (٢١٩٣-٢١٩٩)، عن عدد من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين.

(٥) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب الطب والمرض والرقى، رقم (٢١٨٥)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي رقم (٢١٨٦)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب فضل المعوذات، رقم (٥٠١٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب رقية المريض، رقم (٢١٩٢)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٧) كما أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية، رقم (٢٢٧٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية، رقم (٢٢٠١)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ رَقَى بِالْفَاتِحَةِ سَيِّدَ الْقَوْمِ اللَّدِيعِ.

وَلَا يَكْتُونُ^(١) وَلَا يَتَطَيَّرُونَ^(٢) وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ.

١ - لِقُوَّةِ اعْتِمَادِهِمْ عَلَى اللَّهِ.

٢ - لِعِزَّةِ نَفْسِهِمْ عَنِ التَّذَلُّلِ لغيرِ اللَّهِ.

٣ - وَلِإِنِّي ذَلِكَ مِنَ التَّعَلُّقِ بغيرِ اللَّهِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَلَا يَكْتُونُ» أَي: لَا يَطْلُبُونَ مِنْ أَحَدٍ أَنْ يَكُونَهُمْ. وَمَعْنَى اكْتَوَى: طَلَبَ مَنْ يَكُونِيهِ، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ: «وَلَا يَسْتَرْقُونَ»، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ أُعِدَّ لِلْكَيِّ مِنْ قِبَلِ الْحُكُومَةِ، فَطَلَبَ الْكَيِّ مِنْهُ لَيْسَ فِيهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُعَدٌّ مِنْ قِبَلِ الْحُكُومَةِ يَأْخُذُ الْأَجْرَ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْحُكُومَةِ، وَلِأَنَّ هَذَا الطَّلَبَ مُجَرَّدُ إِنْخَابٍ مِنَ الطَّالِبِ بِأَنَّهُ مُتَحْتَاجٌ إِلَى الْكَيِّ، وَلَيْسَ سُؤَالَ تَذَلُّلٍ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَا يَتَطَيَّرُونَ» مَأْخُوذٌ مِنَ الطَّيْرِ، وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ تَطَيَّرَ، وَالطَّيْرَةُ اسْمُ الْمَصْدَرِ، وَأَصْلُهُ: التَّشَاوُؤُ بِالطَّيْرِ، وَلَكِنَّهُ أَعْمٌ مِنْ ذَلِكَ، فَهُوَ التَّشَاوُؤُ بِمَرْئِيٍّ، أَوْ مَسْمُوعٍ، أَوْ زَمَانٍ، أَوْ مَكَانٍ. وَكَانَتْ الْعَرَبُ مَعْرُوفَةً بِالتَّطَيُّرِ، حَتَّى لَوْ أَرَادَ الْإِنْسَانُ مِنْهُمْ خَيْرًا ثُمَّ رَأَى الطَّيْرَ سَنَحَتْ يَمِينًا أَوْ شِمَالًا حَسَبَ مَا كَانَ مَعْرُوفًا عَنْدهُمْ، نَحْجُهُ يَتَأَخَّرُ عَنْ هَذَا الَّذِي أَرَادَهُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ إِذَا سَمِعَ صَوْتًا أَوْ رَأَى شَخْصًا تَشَاءَمَ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَشَاءَمُ فِي شَهْرِ سَوَالٍ بِالنِّسْبَةِ لِلنِّكَاحِ؛ وَلِذَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «عَقَدَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَوَالٍ، وَبَنَى بِي فِي سَوَالٍ، فَأَيْكُنْ كَانَ أَحْطَى عَنْدَهُ»^(١)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَشَاءَمُ بِيَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ، أَوْ بِشَهْرِ صَفَرٍ.

وَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا أَبْطَلَهُ الشَّرْعُ؛ لِضَرَرِهِ عَلَى الْإِنْسَانِ عَقْلًا وَتَفَكُّيرًا وَشُلُوكًا، وَكَوْنِ الْإِنْسَانِ لَا يُبَالِي بِهِذِهِ الْأُمُورِ، هَذَا هُوَ التَّوَكُّلُ عَلَى اللَّهِ؛ وَلِهَذَا خَتَمَ الْمَسْأَلَةَ بِقَوْلِهِ: «وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» فَانْتَفَاءُ هَذِهِ الْأُمُورِ عَنْهُمْ يَدُلُّ عَلَى قُوَّةِ تَوَكُّلِهِمْ.

وَهَلْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَتَّصِفْ بِهَا فَهُوَ مَذْمُومٌ، أَوْ فَاتَهُ الْكَمَالُ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ الْكَمَالَ فَاتَهُ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِلتَّطَيُّرِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ ضَرَرٌ وَلَيْسَ لَهُ حَقِيقَةُ أَصْلًا.

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لَطَلَبِ الْعِلَاجِ؛ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّهُ عَامٌّ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ لَوْلَا قَوْلُهُ: «وَلَا يَسْتَرْقُونَ» لَقُلْتُ: إِنَّهُ لَا يَذْخُلُ؛ لِأَنَّ الْأَكْثَوَاءَ ضَرَرُ مُحَقَّقٌ: إِخْرَاقُ النَّارِ، وَالْأَمُّ لِلْإِنْسَانِ، وَنَفْعُهُ مُرْتَبِعِي.

(١) أخرجه مسلم: كتاب النكاح، باب استحباب الزوج والتزويج في شوال واستحباب الدخول فيه، رقم (١٤٢٣)، من

حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مُحْصِنٍ، فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ. فَقَالَ: «أَنْتَ مِنْهُمْ»^(١).

= لكن كَلِمَةً «يَسْتَرْفُونَ» مُشْكِلَةٌ؛ فَالرَّقِيَّةُ لَيْسَ فِيهَا صَرَرٌ، إِنْ لَمْ تَنْفَعْ لَمْ تَضُرَّ، وَهُنَا نَقُولُ: الدَّوَاءُ مِثْلُهَا؛ لِأَنَّ الدَّوَاءَ إِذَا لَمْ يَنْفَعْ لَمْ يَضُرَّ، وَقَدْ يَضُرُّ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَنَاوَلَ دَوَاءً وَلَيْسَ فِيهِ مَرَضٌ لِهَذَا الدَّوَاءِ فَقَدْ يَضُرُّهُ. وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَحْتَاجُ إِلَى بَحْثٍ.

وهل نقولُ مثلاً: مَا تَأَكَّدْتَ مَنَفَعَتَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْإِنْسَانِ إِذْلالٌ لِنَفْسِهِ فَهُوَ لَا يَضُرُّ، أَيْ: لَا يَمُوتُ الْمَرْءُ الْكَمَالَ بِهِ، مِثْلُ الْكَسْرِ وَقَطْعِ الْعُضْوِ مثلاً، أَوْ كَمَا يَفْعَلُ النَّاسُ الْآنَ فِي الرَّائِدَةِ وَغَيْرِهَا.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ بِالْإِقْصَارِ عَلَى مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَرْفُونَ وَلَا يَكْتُونُونَ وَلَا يَطْطَرُونَ، وَأَنَّ مَا عَدَا ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ بِلَا حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ؛ لِلنُّصُوصِ الْوَارِدَةِ بِالْأَمْرِ بِالتَّداوِيِ وَالشِّتَاءِ عَلَى بَعْضِ الْأَذْوِيَةِ كَالْعَسَلِ^(٢) وَالْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ^(٣) لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ.

وَإِذَا طَلَبَ مِنْكَ إِنْسَانٌ أَنْ يَرَفِقَكَ فَهَلْ يَقُوْتُكَ كَمَا إِذَا لَمْ تَمْنَعَهُ؟.

الْجَوَابُ: لَا يَقُوْتُكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَمْنَعْ عَائِشَةَ أَنْ تَرْفِقَهُ^(٤)، وَهُوَ أَكْمَلُ الْخَلْقِ تَوَكُّلاً عَلَى اللَّهِ وَثِقَةً بِهِ، وَلَئِنْ هَذَا الْحَدِيثُ: «لَا يَسْتَرْفُونَ...» إلخ إِنَّمَا كَانَ فِي طَلَبِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَلَا يَخْفَى الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ تَحْصَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ بِطَلَبٍ وَبَيْنَ أَنْ تَحْصَلَ بِغَيْرِ طَلَبٍ.

[١] قَوْلُهُ: «فَقَالَ: أَنْتَ مِنْهُمْ» وَقَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ هَذَا هَلْ هُوَ بَوَاحٍ مِنَ اللَّهِ إِقْرَارِيٌّ، أَوْ وَحِيٌّ

إِلَهَامِيٌّ، أَوْ وَحِيٌّ رَسُولِيٌّ؟

مِثْلُ هَذِهِ الْأُمُورِ يُحْتَمَلُ أَنَّهَا وَحِيٌّ إِلَهَامِيٌّ، أَوْ بِوَاسِطَةِ الرَّسُولِ، أَوْ وَحِيٌّ إِقْرَارِيٌّ بِمَعْنَى أَنَّ الرَّسُولَ يَقُولُهَا، فَإِذَا أَقَرَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، صَارَتْ وَحِيًّا إِقْرَارِيًّا.

(١) كحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً: «الشفاء في ثلاثة: شربة عسل، وشرطة محجم، وكية نار، وأنا أنهى أمتي عن الكي»، أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب الشفاء في ثلاث، رقم (٥٦٨٠).

(٢) لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: «إن في الحبة السوداء شفاء من كل داء، إلا السام، والسم الموت، والحبة السوداء الشونيز»، أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب الحبة السوداء، رقم (٥٦٨٨)، ومسلم: كتاب السلام، باب التداوي بالحبة السوداء، رقم (٢٢١٥).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب فضل المعوذات، رقم (٥٠١٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب رقية المريض، رقم (٢١٩٢)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ. فَقَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ»^(١).
فِيهِ مَسَائِلُ^(٢):

الأولى: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ النَّاسِ فِي التَّوْحِيدِ^(٣).
الثانية: مَا مَعْنَى تَحْقِيقِهِ؟^(٤).

الثالثة: ثَنَاؤُهُ سُبْحَانَهُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بِكَوْنِهِ لَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ^(٥).

لكن رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ»^(٦) تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ: «أَنْتَ مِنْهُمْ» خَبَرٌ بِمَعْنَى الدُّعَاءِ.

[١] قَوْلُهُ: «ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ. قَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ» لَمْ يَرِدِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقُولَ لَهُ: لَا. وَلَكِنْ قَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا». أَيْ: بِهَذِهِ الْمُنَقَبَةِ وَالْفَضِيلَةِ، أَوْ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عُكَّاشَةُ بْنُ مُحْصِنٍ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ لِمَاذَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ هَذَا الْكَلَامَ؟ فَقِيلَ: إِنَّهُ كَانَ مُنَافِقًا، فَأَرَادَ الرَّسُولُ ﷺ الْأَلْبَابَ بِمَا يَكْرَهُ؛ تَأْلِيْفًا. وَقِيلَ: خَافَ أَنْ يَنْفَتِحَ الْبَابَ فَيَطْلُبُهَا مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ. فَقَالَ هَذِهِ الْكَلِمَةُ الَّتِي أَصْبَحَتْ مَثَلًا، وَهَذَا أَقْرَبُ.

[٢] قَوْلُهُ: «فِيهِ مَسَائِلُ» أَيْ: فِي هَذَا الْبَابِ مَسَائِلُ:

[٣] الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ النَّاسِ فِي التَّوْحِيدِ: وَهَذِهِ مَأْخُودَةٌ مِنْ قَوْلِهِ: «يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ»، ثُمَّ قَالَ: «هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَكْتُمُونَ، وَلَا يَطْطَرُونَ»^(٧).

[٤] الثَّانِيَّةُ: مَا مَعْنَى تَحْقِيقِهِ؟ أَيْ: تَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ، وَسَبَقَ لَنَا فِي أَوَّلِ الْبَابِ أَنْ تَحْقِيقَهُ: تَخْلِيصُهُ مِنَ الشَّرِكِ.

[٥] الثَّالِثَةُ: ثَنَاؤُهُ سُبْحَانَهُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بِكَوْنِهِ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ: وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: ﴿إِنْ إِبْرَاهِيمَ كَانَتْ أُمَّةً فَإِنَّا لَنَكُونُ حِينًا وَلَوْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]، فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من اكنى أو كوى غيره، وفضل من لم يكتو، رقم (٥٧٠٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، رقم (٢٢٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب البرود والحبرة والشملة، رقم (٥٨١١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب البرود والحبرة والشملة، رقم (٥٨١١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الرَّابِعَةُ: ثَنَاؤُهُ عَلَى سَادَاتِ الْأَوْلِيَاءِ بِسَلَامَتِهِمْ مِنَ الشَّرِكِ^[١].
 الْخَامِسَةُ: كَوْنُ تَرْكِ الرُّقِيَّةِ وَالْكَيِّْ مِنْ تَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ^[٢].
 السَّادِسَةُ: كَوْنُ الْجَامِعِ لِنَتِكَ الْخِصَالِ هُوَ التَّوَكُّلُ^[٣].
 السَّابِعَةُ: عُمُقُ عِلْمِ الصَّحَابَةِ بِمَعْرِفَتِهِمْ أَنَّهُمْ لَمْ يَنَالُوا ذَلِكَ إِلَّا بِعَمَلٍ^[٤].
 الثَّامِنَةُ: حِرْصُهُمْ عَلَى الْحَيْرِ^[٥].

= لَا شَكَّ أَنَّهَا سَبَقَتْ لِلثَّنَاءِ عَلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَإِذَا كَانَ مَنَاطُ الثَّنَاءِ انْتِفَاءَ الشَّرِكِ عَنْهُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ انْتَفَى عَنْهُ الشَّرِكُ فَهُوَ حَقْلٌ ثَنَاءٍ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

[١] الرَّابِعَةُ: ثَنَاؤُهُ عَلَى سَادَاتِ الْأَوْلِيَاءِ بِسَلَامَتِهِمْ مِنَ الشَّرِكِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ وَهَذِهِ الْآيَةُ فِي سِيَاقِ آيَاتٍ كَثِيرَةٍ ابْتَدَأَهَا اللَّهُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ تُشْفِقُونَ﴾^(٧٧) وَالَّذِينَ هُمْ يَتَابِعُونَ رَبَّهُمْ يُؤْمِنُونَ^(٧٨) وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ^(٧٩) وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَاوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ^(٨٠) أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْحَزَنِ وَهُمْ لَهَا سَافِقُونَ ﴿[المؤمنون: ٥٧-٦١]، فَهَؤُلَاءِ هُمْ سَادَاتُ الْأَوْلِيَاءِ، وَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا، أَيِ: الْأَوْلِيَاءِ السَّادَاتِ، وَلَيْسَ يُرِيدُ رَحْمَةُ اللَّهِ السَّادَاتِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ، بَلْ يُرِيدُ الْأَوْلِيَاءَ الَّذِينَ هُمْ سَادَاتُ الْخَلْقِ.

[٢] الْخَامِسَةُ: كَوْنُ تَرْكِ الرُّقِيَّةِ وَالْكَيِّْ مِنْ تَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ؛ لِقَوْلِهِ: «الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ وَلَا يَكْتُمُونَ» فَالْمَرَادُ بِقَوْلِ الْمُؤَلِّفِ: «الرُّقِيَّةِ وَالْكَيِّْ» الْاسْتِرْقَاءُ وَالْاِكْتِمَاءُ.

[٣] السَّادِسَةُ: كَوْنُ الْجَامِعِ لِنَتِكَ الْخِصَالِ هُوَ التَّوَكُّلُ؛ الْخِصَالُ هِيَ: تَرْكُ الْاسْتِرْقَاءِ، وَتَرْكُ الْاِكْتِمَاءِ، وَتَرْكُ التَّطَرُّي، يَعْنِي أَنَّ الْعَامِلَ لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ هُوَ قُوَّةُ التَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

[٤] السَّابِعَةُ: عُمُقُ عِلْمِ الصَّحَابَةِ بِمَعْرِفَةِ أَنَّهُمْ لَمْ يَنَالُوا ذَلِكَ إِلَّا بِعَمَلٍ؛ أَيِ: لَمْ يَنَلْ هَؤُلَاءِ السَّابِقُونَ أَلْفًا هَذَا الثَّوَابَ إِلَّا بِعَمَلٍ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الصَّحَابَةَ خَاضُوا فِيمَنْ يَكُونُ لَهُ هَذَا الثَّوَابُ الْعَظِيمُ، وَذَكَرُوا أَشْيَاءَ.

[٥] الثَّامِنَةُ: حِرْصُهُمْ عَلَى الْحَيْرِ؛ وَجْهُهُ خَوْضُهُمْ فِي هَذَا الشَّيْءِ؛ لِأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يَصِلُوا إِلَى نَتِيجَةٍ؛ حَتَّى يَقُومُوا بِهَا.

التَّاسِعَةُ: فَضِيلَةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِالْكَمِّيَّةِ وَالْكَفِيَّةِ^[١].

الْعَاشِرَةُ: فَضِيلَةُ أَصْحَابِ مُوسَى^[٢].

الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ: عَرَضُ الْأَمَمِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^[٣].

الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ: أَنَّ كُلَّ أُمَّةٍ تُحْشَرُ وَحْدَهَا مَعَ نَبِيِّهَا^[٤].

الثَّالِثَةِ عَشْرَةَ: قِلَّةُ مَنْ اسْتَجَابَ لِلْأَنْبِيَاءِ^[٥].

[١] التَّاسِعَةُ: فَضِيلَةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِالْكَمِّيَّةِ وَالْكَفِيَّةِ: أَمَّا الْكَمِّيَّةُ؛ فَلأنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى سَوَادًا عَظِيمًا أَغْظَمَ مِنَ السَّوَادِ الَّذِي كَانَ مَعَ مُوسَى. وَأَمَّا الْكَفِيَّةُ؛ فَلأنَّ مَعَهُمْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ وَلَا يَكْتُونُونَ وَلَا يَتَطَيَّرُونَ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ.

[٢] الْعَاشِرَةُ: فَضِيلَةُ أَصْحَابِ مُوسَى، وَهُوَ مَاخُذٌ مِنْ قَوْلِهِ: «إِذْ رَفَعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ»، وَلَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ التَّعْبِيرَ يَقُولُ: (كَثْرَةُ أَتْبَاعِ مُوسَى) أَنْسَبُ لِلدَّلَالَةِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ يَقُولُ: «سَوَادٌ عَظِيمٌ فَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ أُمَّتِي»، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْكَثْرَةِ.

[٣] الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ: عَرَضُ الْأَمَمِ عَلَيْهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -، وَهَذَا لَهُ فَايْدَتَانِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: تَسْلِيَةُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ حَيْثُ رَأَى مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مَنْ لَيْسَ مَعَهُ إِلَّا الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ، وَمِنْ الْأَنْبِيَاءِ مَنْ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، فَيَتَسَلَّى بِذَلِكَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَيَقُولُ: «مَا كُنْتُ يَدْعَا مِنْ أَرْسُلٍ» [الأحقاف: ٩].

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: بَيَانُ فَضِيلَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَشَرَفِهِ؛ حَيْثُ كَانَ أَكْثَرُهُمْ أَتْبَاعًا وَأَفْضَلُهُمْ فَصَارَ فِي عَرَضِ الْأَمَمِ عَلَيْهِ هَاتَانِ الْفَايِدَتَانِ.

[٤] الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ: أَنَّ كُلَّ أُمَّةٍ تُحْشَرُ وَحْدَهَا مَعَ نَبِيِّهَا؛ لِقَوْلِهِ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ»، وَلَوْلَا أَنَّ كُلَّ نَبِيٍّ مُتَمَيِّزٌ عَنِ النَّبِيِّ الْآخَرِ لَاخْتَلَطَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، وَلَمْ يُعْرِفِ الْأَتْبَاعُ مِنْ غَيْرِ الْأَتْبَاعِ، وَيَدُلُّ لِذَلِكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: «وَرَزَى كُلُّ أُمَّةٍ جَانِبَهُ كُلُّ أُمَّةٍ تَدْعُو إِلَى كِتَابِهَا» [الحائثية: ٢٨]، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ أُمَّةٍ تَكُونُ وَحْدَهَا.

[٥] الثَّالِثَةِ عَشْرَةَ: قِلَّةُ مَنْ اسْتَجَابَ لِلْأَنْبِيَاءِ، وَهُوَ وَاضِحٌ مِنْ قَوْلِهِ: «وَالنَّبِيُّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ وَالرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيُّ وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ».

الرابعة عشرة: أَنَّ مَنْ لَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ يَأْتِي وَحْدَهُ^[١].

الخامسة عشرة: ثَمَرَةُ هَذَا الْعِلْمِ، وَهُوَ عَدَمُ الْإِغْتِرَارِ بِالكَثْرَةِ، وَعَدَمُ الزُّهْدِ فِي الْقِلَّةِ^[٢].

السادسة عشرة: الرُّخْصَةُ فِي الرُّقِيَةِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحِمَةِ^[٣].

السابعة عشرة: عُمُقُ عِلْمِ السَّلَفِ؛ لِقَوْلِهِ: «قَدْ أَحْسَنَ مَنْ انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ، وَلَكِنْ

كَذًا وَكَذًا» فَعِلِمُ أَنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ لَا يُخَالِفُ الثَّانِي^[٤].

[١] الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ مَنْ لَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ يَأْتِي وَحْدَهُ؛ لِقَوْلِهِ: «وَالنَّبِيُّ وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ».

[٢] الْخَامِيسَةُ عَشْرَةَ: ثَمَرَةُ هَذَا الْعِلْمِ، وَهُوَ عَدَمُ الْإِغْتِرَارِ بِالكَثْرَةِ... إلخ؛ فَإِنَّ الْكَثْرَةَ قَدْ تَكُونُ

ضَلَالًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ تُلَاقُوا عَاكِفًا مِنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]،

وَأَيْضًا الْكَثْرَةُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى إِذَا اغْتَرَّ الْإِنْسَانُ بِكَثْرَتِهِ وَظَنَّ أَنَّهُ لَنْ يُغْلَبَ أَوْ أَنَّهُ مُنْصَوِّرٌ، فَهَذَا أَيْضًا سَبَبٌ لِلْخِذْلَانِ.

فَالْكَثْرَةُ إِنْ نَظَرْنَا إِلَى أَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْأَرْضِ ضَلَالٌ لَا تَغْتَرَّ بِهِمْ، فَلَا تَقُلْ: إِنَّ النَّاسَ عَلَى هَذَا،

كَيْفَ أَتَفَرَّدُ عَنْهُمْ؟ كَذَلِكَ أَيْضًا لَا تَغْتَرَّ بِالْكَثْرَةِ إِذَا كَانَ مَعَكَ اتِّبَاعٌ كَثِيرُونَ عَلَى الْحَقِّ، فَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ لَهُ وَجْهَانِ:

الوجه الأول: أَنَّ لَا تَغْتَرَّ بِكَثْرَةِ الْهَالِكِينَ فَتَهْلِكَ مَعَهُمْ.

الوجه الثاني: أَنَّ لَا تَغْتَرَّ بِكَثْرَةِ النَّاجِينَ فَيُلْحَقْنَا الْإِعْجَابُ بِالنَّفْسِ، وَعَدَمُ الزُّهْدِ فِي الْقِلَّةِ،

أَيْ أَنَّ لَا تَزْهَدَ بِالْقِلَّةِ، فَقَدْ تَكُونُ الْقِلَّةُ خَيْرًا مِنَ الْكَثْرَةِ.

[٣] السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: الرُّخْصَةُ فِي الرُّقِيَةِ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحِمَةِ؛ مَأْخُودَةٌ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا رُقِيَةَ إِلَّا مِنْ

عَيْنٍ أَوْ مُحَمَةٍ».

[٤] السَّابِعَةُ عَشْرَةَ: عُمُقُ عِلْمِ السَّلَفِ؛ لِقَوْلِهِ: «قَدْ أَحْسَنَ مَنْ انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ، وَلَكِنْ

كَذًا وَكَذًا» فَعِلِمُ أَنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ لَا يُخَالِفُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: لَا رُقِيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ مُحَمَةٍ. لَا يُخَالِفُ

الثَّانِي؛ لِأَنَّ الثَّانِي إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَسْتِزْقَاءِ، وَالْأَوَّلُ فِي الرُّقِيَةِ، فَالْإِنْسَانُ إِذَا أَنَاهُ مِنْ يَرْقِيهِ وَلَمْ يَمْنَعُهُ

فِيئَةً لَا يُنَافِي قَوْلَهُ: «وَلَا يَسْتَرْقُونَ» لِأَنَّ هُنَاكَ ثَلَاثَ مَرَاتِبَ:

المرتبة الأولى: أَنْ يَطْلُبَ مَنْ يَرْقِيهِ، وَهَذَا قَدْ فَاتَهُ الْكَمَالُ.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: بُعْدُ السَّلَفِ عَنْ مَدْحِ الْإِنْسَانِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ^[١].
 التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ: «أَنْتَ مِنْهُمْ» عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ^[٢].
 الْعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ عَكَاشَةَ^[٣].
 الْحَادِيَةَ وَالْعِشْرُونَ: اسْتِعْمَالُ الْمَعَارِضِ^[٤].

الْمَرْبَتَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ لَا يَمْنَعَ مَنْ يَرْقِيهِ، وَهَذَا لَمْ يَفْتَهُ الْكَمَالُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَرْقِ وَلَمْ يَطْلُبْ.
 الْمَرْبَتَةُ الثَّالِثَةُ: أَنْ يَمْنَعَ مَنْ يَرْقِيهِ، وَهَذَا خِلَافُ السَّنَةِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَمْنَعْ عَائِشَةَ أَنْ تَرْقِيَهُ، وَكَذَلِكَ الصَّحَابَةُ لَمْ يَمْنَعُوا أَحَدًا أَنْ يَرْقِيَهُمْ^(١)؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يُؤْتَرِ فِي التَّوَكُّلِ.
 [١] الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: بُعْدُ السَّلَفِ عَنْ مَدْحِ الْإِنْسَانِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ... يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَمَّا إِنِّي لَمْ أَكُنْ فِي صَلَاةٍ وَلَكِنِّي لِدَعْتُ»؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ رَأَى الْكَوْكَبَ الَّذِي انْقَضَ اسْتَلْزَمَ أَنْ يَكُونَ يَقْطُنْ، وَالْيَقْطُنُ: إِمَّا أَنْ يُصَلِّيَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ شُغْلٌ آخَرُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ لَدَيْهِ مَانِعٌ مِنَ النَّوْمِ.
 [٢] التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ: «أَنْتَ مِنْهُمْ» عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ. يَعْنِي: دَلِيلًا عَلَى نُبُوَّةِ الرَّسُولِ ﷺ وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ لِأَنَّ عَكَاشَةَ بِنَ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَقِيَ مَحْرُوسًا مِنَ الْكُفْرِ حَتَّى مَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَيَكُونُ فِي هَذَا عَلَمٌ، يَعْنِي: دَلِيلًا مِنْ دَلَائِلِ نُبُوَّةِ الرَّسُولِ ﷺ.
 هَذَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْجُمْلَةَ خَيْرِيَّةٌ وَلَيْسَتْ جُمْلَةً دُعَائِيَّةً، فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهَا جُمْلَةٌ دُعَائِيَّةٌ فَقَدْ نَقُولُ أَيْضًا: فِيهِ عَلَمٌ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ اسْتَجَابَ دَعْوَةَ الرَّسُولِ ﷺ لَكِنِ اسْتِجَابَةُ الدَّعْوَةِ لَيْسَتْ مِنْ خَصَائِصِ الْأَنْبِيَاءِ؛ فَقَدْ نَجَابَ دَعْوَهُ مَنْ لَيْسَ بِنَبِيٍّ، وَحِينَئِذٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ عَلَمًا مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ، إِلَّا حَيْثُ جَعَلْنَا الْجُمْلَةَ خَيْرِيَّةً مُحَضَّةً.

[٣] الْعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ عَكَاشَةَ: بِكَوْنِهِ مِمَّنْ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، وَهَلْ نَشْهَدُ لَهُ بِذَلِكَ؟ نَعَمْ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ شَهِدَ لَهُ بِهَا.

[٤] الْحَادِيَةَ وَالْعِشْرُونَ: اسْتِعْمَالُ الْمَعَارِضِ: وَفِي الْمَعَارِضِ مَنُذُوحَةٌ عَنِ الْكَذِبِ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «سَبَقَكَ بِهَا عَكَاشَةُ» فَإِنَّ هَذَا فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ هُوَ الْمَانِعُ الْحَقِيقِيُّ، بَلِ الْمَانِعُ مَا أَشْرَنَا إِلَيْهِ فِي الشَّرْحِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الرَّجُلُ مُتَافِقًا فَلَمْ يُرِدِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَجْعَلَهُ مَعَ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ

الثانية والعشرون: حُسْنُ خُلُقِهِ ﷺ^[١].

= حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، وَإِنَّمَا خَوْفًا مِّنْ انْفِتَاحِ الْبَابِ، فَيَسْأَلُ هَذِهِ الْمَرْتَبَةَ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا.

[١] الثانية والعشرون: حُسْنُ خُلُقِهِ ﷺ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ رَدَّ هَذَا الرَّجُلَ وَسَدَّ الْبَابَ عَلَى وَجْهِ لَيْسَ فِيهِ غَضَاضَةٌ عَلَى أَحَدٍ وَلَا كَرَاهَةٌ.



بَابُ الْخَوْفِ مِنَ الشَّرِكِ^(١)

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ١١٦]^(٢).

[١] مُنَاسَبَةُ الْبَابِ لِلْبَيِّنِ قَبْلَهُ:

فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَحْقِيقَ التَّوْحِيدِ، وَفِي الْبَابِ الثَّانِي ذَكَرَ أَنَّ مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابٍ، وَتِلْكَ هَذَا الْبَابِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَرَى أَنَّهُ قَدْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ وَهُوَ لَمْ يَحْقُقْهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «مَا جَاهَدْتُ نَفْسِي عَلَى شَيْءٍ مُجَاهَدَتَهَا عَلَى الْإِخْلَاصِ»، وَذَلِكَ أَنَّ النَّفْسَ مُتَعَلِّقَةً بِالدُّنْيَا، تُرِيدُ حُظُوظَهَا مِنْ مَالٍ أَوْ جَاهٍ أَوْ رِثَاسَةٍ، وَقَدْ تُرِيدُ بَعْمَلِ الْآخِرَةِ الدُّنْيَا، وَهَذَا نَقْصٌ فِي الْإِخْلَاصِ، وَقَلَّ مَنْ يَكُونُ غَرَضُهُ الْآخِرَةُ فِي كُلِّ عَمَلٍ؛ وَلِهَذَا أَعْقَبَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا سَبَقَ مِنَ الْبَيِّنِ هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ الْخَوْفُ مِنَ الشَّرِكِ، وَذَكَرَ فِيهِ آيَتَيْنِ:

[٢] الْأُولَى: قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ ﴿لَا نَافِيَةَ﴾، «أَنْ يُشْرَكَ بِهِ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَقْرُونٌ بـ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ، فَيُحَوَّلُ إِلَى مُصَدَّرٍ، تَقْدِيرُهُ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ الْإِشْرَاقَ بِهِ، أَوْ: لَا يَغْفِرُ إِشْرَاقًا بِهِ، فَالشَّرِكُ لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ أَبَدًا؛ لِأَنَّهُ جِنَايَةٌ عَلَى حَقِّ اللَّهِ الْخَاصِّ، وَهُوَ التَّوْحِيدُ.

أَمَّا الْمَعَاصِي كَالزَّنا وَالسَّرِيقَةِ فَقَدْ يَكُونُ لِلْإِنْسَانِ فِيهَا حِطٌّ نَفْسٍ بِمَا نَالَ مِنْ شَهْوَةٍ، أَمَّا الشَّرِكُ فَهُوَ اعْتِدَاءٌ عَلَى حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ لِلْإِنْسَانِ فِيهِ حِطٌّ نَفْسٍ، وَلَيْسَ شَهْوَةٌ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَنَالَ مُرَادَهُ، وَلَكِنَّهُ ظَلَمٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

وَهَلِ الْمُرَادُ بِالشَّرِكِ هُنَا الْأَكْبَرُ أَمْ مُطْلَقُ الشَّرِكِ؟ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ مُطْلَقٌ، يَشْمَلُ كُلَّ شِرْكٍ وَلَوْ أَصْغَرَ، كَالْحَلِيفِ بِغَيْرِ اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُهُ. أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِكِبَائِرِ الذُّنُوبِ كَالسَّرِيقَةِ وَالْحَمْرِ فَإِنَّهَا تَحْتَ الْمَشِيئَةِ، فَقَدْ يَغْفِرُهَا اللَّهُ.

وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْمُحَقِّقُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ اخْتَلَفَ كَلَامُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَمَرَّةً قَالَ: الشَّرِكُ لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ وَلَوْ كَانَ أَصْغَرَ^(١). وَمَرَّةً قَالَ: الشَّرِكُ الَّذِي لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ هُوَ الشَّرِكُ الْأَكْبَرُ.

وَقَالَ الْحَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَأَجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ تَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥].^(١)

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَيَجِبُ الْحَذَرُ مِنَ الشَّرْكِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الْعُمُومَ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا فِيهِ الْأَصْغَرُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ (أَنْ) وَمَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ مُصَدِّرٍ، تَقْدِيرُهُ: إِشْرَاكَكَ بِهِ، فَهُوَ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَتَقِيدُ الْعُمُومَ.

قَوْلُهُ: ﴿وَيَتَعَوَّرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾ الْمُرَادُ بِالذُّوْنِ هُنَا: مَا هُوَ أَقْلٌ مِنَ الشَّرْكِ، وَلَيْسَ مَا سِوَى الشَّرْكِ.

[١] الْآيَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ: ﴿وَأَجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ تَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ قِيلَ: الْمُرَادُ بِبَنِيهِ: بَنُوهُ لَصْلِهِ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ مِنْ صَلْبِهِ سِوَى إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ. وَقِيلَ: الْمُرَادُ ذُرِّيَّتُهُ وَمَا تَوَالَّدَ مِنْ صَلْبِهِ، وَهُوَ الْأَرْجَحُ؛ وَذَلِكَ لِلآيَاتِ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى دَعْوَتِهِ لِلنَّاسِ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ، وَلَكِنْ كَانَ مِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ أَنْ لَا تُجَابَ دَعْوَتُهُ فِي بَعْضِهِمْ، كَمَا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ دَعَا أَنْ لَا يَجْعَلَ بِأَسْ أُمَّتِهِ بَيْنَهُمْ^(٢) فَلَمْ يُجِبِ اللَّهُ دُعَاءَهُ.

وَأَيْضًا يَمْتَنِعُ مِنَ الْأَوَّلِ أَنَّ الْآيَةَ بِصِغَةِ الْجَمْعِ، وَلَيْسَ لِإِبْرَاهِيمَ مِنَ الْأَبْنَاءِ سِوَى إِسْحَاقَ وَإِسْمَاعِيلَ.

وَمَعْنَى: ﴿وَأَجْنُبْنِي﴾ أَي: اجْعَلْنِي فِي جَانِبِ الْأَصْنَامِ فِي جَانِبٍ، وَهَذَا أَبْلَغُ مِمَّا لَوْ قَالَ: امْنَعْنِي وَبَنِيَّ مِنْ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي جَانِبٍ عَنْهَا كَانَ أَبْعَدَ.

فَإِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَخَافُ الشَّرْكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَهُوَ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ وَإِمَامُ الْخُفَاءِ، فَمَا بِالْكَ بِنَا نَحْنُ إِذْنٌ؟! فَلَا تَأْمَنُ الشَّرْكَ، وَلَا تَأْمَنُ النَّفَاقَ؛ إِذْ لَا يَأْمَنُ النَّفَاقُ إِلَّا مُنَافِقٌ، وَلَا يَخَافُ النَّفَاقَ إِلَّا مُؤْمِنٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: «أَذْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّهُمْ يَخَافُ النَّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ»^(٣).

وَمَا هُوَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ النَّفَاقَ؛ فَقَالَ حَذِيفَةُ بْنُ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الَّذِي أَمَرَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِأَسَاءِ أَنْاسٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ - فَقَالَ لَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنْشُدْكَ اللَّهَ، هَلْ سَبَّانِي لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ مَنْ سَمَى مِنَ الْمُنَافِقِينَ؟» فَقَالَ حَذِيفَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا، وَلَا أَزْكِي بَعْدَكَ أَحَدًا^(٤)،

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب هلاك هذه الأمة بعضهم بعضا، رقم (٢٨٩٠) عن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) علقه البخاري: كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن أن يمحط عمله وهو لا يشعر، قبل حديث رقم (٤٨).

(٣) أخرجه الزبار في مسنده، رقم (٢٨٨٥)، من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بنحوه. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٢/٣):

رواه الزبار ورجاله ثقات.

وَفِي الْحَدِيثِ ^(١): «أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ»

= أَرَادَ عَمْرٌ بِذَلِكَ زِيَادَةَ الطَّمَأْنِينَةِ، وَالْأَفْعَدُ شَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجَنَةِ.
وَلَا يُقَالُ: إِنَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرَادَ حَثَّ النَّاسِ عَلَى الْخَوْفِ مِنَ النَّفَاقِ وَلَمْ يَخَفْهُ عَلَى نَفْسِهِ؛
لَأَنَّ ذَلِكَ خِلَافُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَالْأَصْلُ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى ظَاهِرِهِ.
وَمِثْلُ هَذَا الْقَوْلِ يَقُولُهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِيمَا يُضَيِّفُهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى نَفْسِهِ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ، يَقُولُونَ:
هَذَا قُصِدَ بِهِ التَّعْلِيمُ، وَقُصِدَ بِهِ أَنْ يُبَيِّنَ غَيْرَهُ، كَمَا قِيلَ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَقُلْ: رَبِّ اغْفِرْ لِي. لَأَنَّ لَهُ
ذَنْبًا، وَلَكِنْ لِأَجْلِ أَنْ يُعَلِّمَ النَّاسَ الْاسْتِغْفَارَ، وَهَذَا خِلَافُ الْأَصْلِ، وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنَّهُ جَهَرَ بِالذِّكْرِ
عَقِبَ الْفَرِيضَةِ لِيُعَلِّمَ النَّاسَ الذِّكْرَ، لَا لِأَنَّ الْجَهْرَ بِذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.
قَوْلُهُ: «إِنْ تَمَبَّدَ الْأَصْنَامُ» (أَنْ) وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ مُضَدِّرٍ، مَفْعُولٌ ثَانٍ لِقَوْلِهِ: اجْنُبْنِي.
وَالْأَصْنَامُ: جَمْعُ صَنَمٍ، وَهُوَ مَا جُعِلَ عَلَى صُورَةِ إِنْسَانٍ أَوْ غَيْرِهِ يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ. أَمَّا الْوَتْنُ:
فَهُوَ مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ، وَفِي الْحَدِيثِ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَرِيرِي وَتَنَّا يُعْبَدُ» ^(١) فَالْوَتْنُ
أَعَمُّ مِنَ الصَّنَمِ.
وَلَا شَكَّ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ سَأَلَ رَبَّهُ الثَّبَاتَ عَلَى التَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَنَّبَهُ عِبَادَةَ الْأَصْنَامِ صَارَ بَاقِيًا
عَلَى التَّوْحِيدِ.
الشَّاهِدُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ: أَنَّ إِبْرَاهِيمَ خَافَ الشِّرْكَ، وَهُوَ إِمَامُ الْحَقَّاءِ، وَهُوَ سَيِّدُهُمْ مَا عَدَا
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.
[١] قَوْلُهُ: «وَفِي الْحَدِيثِ» الْحَدِيثُ: مَا أُضِيفَ إِلَى الرَّسُولِ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ إِقْرَارٍ أَوْ
وَصْفٍ. وَالْحَبْرُ: مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ وَإِلَى غَيْرِهِ. وَالْأَثَرُ: مَا أُضِيفَ إِلَى غَيْرِ الرَّسُولِ ﷺ أَيْ: إِلَى الصَّحَابِيِّ
فَمَنْ بَعْدَهُ، إِلَّا إِذَا قِيدَ فَقِيلَ: وَفِي الْآثَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَيَكُونُ عَلَى مَا قِيدَ بِهِ.
[٢] قَوْلُهُ: «أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ» الْخِطَابُ لِلْمُسْلِمِينَ؛ إِذِ الْمُسْلِمُ هُوَ الَّذِي يُخَافُ عَلَيْهِ
الشِّرْكَ الْأَصْغَرَ، وَلَيْسَ لِجَمِيعِ النَّاسِ.

(١) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (١/١٧٢)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ، رَقْم (١٥٨٧)، وَالْحَمِيدِي، رَقْم (١٠٥٥)، وَوَصَلَهُ أَحْمَدُ (٢/٢٤٦)،
وَالْبَزَارُ، رَقْم (٩٠٨٦)، وَأَبُو يَعْلَى، رَقْم (٦٦٨١)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الْحِلْيَةِ (٦/٢٨٣)، ٧/٣١٧ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٧/٣٧٢) رَقْم (١١٩٤١) عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ مَرْسَلًا. وَابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ (٢/٢٤٠) عَنْ عَطَاءِ
ابْنِ يَسَارٍ مَرْسَلًا.

الشُّرْكُ الْأَصْغَرُ»، فَسُئِلَ عَنْهُ؟ فَقَالَ: «الرِّيَاءُ»^(١).

[١] قَوْلُهُ: «الرِّيَاءُ» مُشْتَقٌّ مِنَ الرُّؤْيَةِ، مَصْدَرُ رَأَى يُرَائِي، وَالْمَصْدَرُ رِيَاءٌ، كَقَاتِلٍ يُعَاتِلُ وَقِتَالًا. وَالرِّيَاءُ: أَنْ يُعْبَدَ اللَّهُ لِرَأْيِهِ النَّاسِ فَيَمْدَحُوهُ عَلَى كَوْنِهِ عَابِدًا، وَلَيْسَ يُرِيدُ أَنْ تَكُونَ الْعِبَادَةُ لِلنَّاسِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ ذَلِكَ لَكَانَ شُرْكًَا أَكْبَرَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ، وَإِلَّا فَقَدْ يَكُونُ رِيَاءً، وَقَدْ يَكُونُ سَعَاءً، أَيْ: يَقْصِدُ بِعِبَادَتِهِ أَنْ يَسْمَعَهُ النَّاسُ فَيُثْنُوا عَلَيْهِ، فَهَذَا دَاخِلٌ فِي الرِّيَاءِ، فَالتَّعْيِيرُ بِالرِّيَاءِ مِنْ بَابِ التَّعْيِيرِ بِالْأَغْلَبِ.

أَمَّا إِنْ أَرَادَ بِعِبَادَتِهِ أَنْ يَقْتَدِيَ النَّاسُ بِهِ فِيهَا فَلَيْسَ هَذَا رِيَاءً، بَلْ هَذَا مِنَ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَالرُّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «فَعَلْتُ هَذَا لِنَأْتِيَا بِي وَتَعَلَّمُوا صَلَاتِي»^(٢).

وَالرِّيَاءُ يَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ إِبْطَالِهِ لِلْعِبَادَةِ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ فِي أَصْلِ الْعِبَادَةِ، أَيْ مَا قَامَ يَتَعَبَّدُ إِلَّا لِلرِّيَاءِ، فَهَذَا عَمَلُهُ بَاطِلٌ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي (الصَّحِيحِ) مَرْفُوعًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءَ عَنِ الشُّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ مَعِيَ فِيهِ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشُرْكَهُ»^(٣).

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الرِّيَاءُ طَارِقًا عَلَى الْعِبَادَةِ، أَيْ: أَنْ أَصْلَ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ، لَكِنْ طَرَأَ عَلَيْهَا الرِّيَاءُ، فَهَذَا يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يُدَافِعَهُ، فَهَذَا لَا يَضُرُّهُ.

مِثَالُهُ: رَجُلٌ صَلَّى رَكْعَةً، ثُمَّ جَاءَ أَنَاسٌ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، فَحَصَلَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ بِأَنْ أَطَالَ الرُّكُوعَ أَوْ السُّجُودَ أَوْ تَبَاكًى، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِنْ دَافَعَهُ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّهُ؛ لِأَنَّهُ قَامَ بِالْجِهَادِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يَسْتَرْسِلَ مَعَهُ، فِكُلُّ عَمَلٍ يَنْشَأُ عَنِ الرِّيَاءِ فَهُوَ بَاطِلٌ، كَمَا لَوْ أَطَالَ الْقِيَامَ أَوْ الرُّكُوعَ، أَوْ السُّجُودَ، أَوْ تَبَاكًى، فَهَذَا كُلُّ عَمَلِهِ حَاطِطٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٥/٤٢٨)، مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي بُلُوغِ الْمَرَامِ (ص: ٣٠٢): أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَقَالَ الْمُنْذِرِيُّ فِي التَّرْغِيبِ (١/٦٩): إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي جَمْعِ الزَّوَائِدِ (١/١٠٢): رَوَاهُ أَحْمَدُ وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ الْخُطْبَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ، رَقْمُ (٩١٧)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ، بَابُ جَوَازِ الْخُطْوَةِ وَالْخُطُوبَتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ، رَقْمُ (٥٤٤)، مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الزُّهْدِ وَالرَّقَائِقِ، بَابُ مَنْ أَشْرَكَ فِي عَمَلِهِ غَيْرَ اللَّهِ، رَقْمُ (٢٩٨٥)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولكن هل هذا البطلان يمتدُّ إلى جميع العبادَةِ أم لا؟
نقول: لا يخلو هذا من حالين:

الحال الأولي: أن يكون آخر العبادَةِ مبنياً على أولها، بحيث لا يصحُّ أولها مع فساد آخرها، فهذه كلها فاسدة، وذلك مثل الصلاة، فالصلاة مثلاً لا يمكن أن يفسد آخرها ولا يفسد أولها، وحينئذ تبطل الصلاة كلها إذا طرأ الرياء في أثنائها ولم يدافعهُ.

الحال الثانية: أن يكون أول العبادَةِ منفصلاً عن آخرها، بحيث يصحُّ أولها دون آخرها، فما سبق الرياء فهو صحيح، وما كان بعده فهو باطل.

مثال ذلك: رجلٌ عنده مئة ريال، فتصدق بخمسين بينة خالصة، ثم تصدق بخمسين بقصد الرياء، فالأولى مقبولة والثانية غير مقبولة؛ لأن آخرها منقُصٌ عن أولها.

فإن قيل: لو حدث الرياء في أثناء الوُضوء، هل يلحق بالصلاة فيبطل كله، أو بالصدقة فيبطل ما حصل فيه الرياء فقط.

فالجواب: يُحتَمَلُ هذا وهذا، فيلحق بالصلاة؛ لأن الوُضوء عبادة واحدة، يبنّي بعضها على بعض، ليس تطهير كل عضو عبادة مستقلة، ويلحق بالصدقة؛ لأنه ليس كالصلاة من كل وجه ولا الصدقة من كل وجه؛ لأننا إذا قلنا يبطل ما حصل فيه الرياء، فأعاد تطهيره وخذله لم يضر؛ لأن تكرار غسل العضو لا يبطل الوُضوء ولو كان عمداً، بخلاف الصلاة؛ فإنه إذا كرر جزءاً منها كركوع أو سجود لغير سبب شرعي بطلت صلاته.

فلو أنه بعد أن غسل يديه رجع وغسل وجهه لم يبطل وُضوءه، ولو أنه بعد أن سجد رجع وركع لبطلت صلاته، والترتيب موجود في هذا وهذا، لكن الزيادة في الصلاة تُبطلها والزيادة في الوُضوء لا تُبطلها، والرجوع مثلاً إلى الأعضاء الأولى لا يُبطلها أيضاً، وإن كان الرجوع في الحقيقة لا يعتبر وُضوءاً؛ لأنه غير شرعي، وربما يكون في الأولى غسل وجهه على أنه واحدة، ثم غسل يديه، ثم قال: الأحسن أن أجدل الثلاث في الوجه أفضل. فغسل وجهه مرتين، وهو سائرٌ، أي: سيفعل وجهه ثم يديه، فوُضوءه صحيح.

ولو ترك التسييح ثلاث مرات في الركوع، وبعد ما سجد، قال: قوت على نفسي فضيلة، سارجع لأجل أن أسبح ثلاث مرات. فبطلت صلاته.

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ^(١) مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ نِدًّا^(٢).....»

= فاللهم أن هناك فرقاً بين الوُضوء والصلاة، ومن أجل هذا الفرق لا أبت فيها الآن حتى أراجع وأتأمل إن شاء الله تعالى.

[١] قوله: «مَنْ» هذه شَرْطِيَّة تُفِيدُ الْعُمُومَ لِلذَّكْرِ وَالْإُنْثَى.

[٢] قوله: «يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ نِدًّا» أي: يَتَّخِذُ لِلَّهِ نِدًّا، سِوَاءَ دَعَاةٍ أَوْ عِبَادَةٍ أَمْ دُعَاءَ مَسْأَلَةٍ؛ لِأَنَّ الدُّعَاءَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الأوّل: دُعَاءُ عِبَادَةٍ، مِثَالُهُ: الصُّومُ، وَالصَّلَاةُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ، فَإِذَا صَلَّى الْإِنْسَانُ أَوْ صَامَ، فَقَدْ دَعَا رَبَّهُ بِلِسَانِ الْحَالِ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ، وَأَنْ يُجِيرَهُ مِنْ عَذَابِهِ، وَأَنْ يُعْطِيَهُ مِنْ تَوَالِيهِ، وَهَذَا فِي أَصْلِ الصَّلَاةِ، كَمَا أَنَّهَا تَتَضَمَّنُ الدُّعَاءَ بِلِسَانِ الْمَقَالِ.

وَيَدُلُّ لِهَذَا الْقِسْمِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ [غافر: ٦٠]، فَجَعَلَ الدُّعَاءَ عِبَادَةً، وَهَذَا الْقِسْمُ كُلُّهُ شَرْكَ، فَمَنْ صَرَفَ شَيْئاً مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ لِعَبْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ كُفْراً مُخْرِجاً لَهُ عَنِ الْمِلَّةِ، فَلَوْ رَكَعَ لِإِنْسَانٍ أَوْ سَجَدَ لِنِسَاءٍ يُعْظِمُهُ كَتَعْظِيمِ اللَّهِ فِي هَذَا الرُّكُوعِ أَوْ السُّجُودِ - لَكَانَ مُشْرِكاً؛ وَلِهَذَا مَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْإِنْحِنَاءِ عِنْدَ الْمَلَاقَةِ لَمَّا سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَلْقَى أَخَاهُ أَنْ يَنْحَنِي لَهُ؟ قَالَ: «لَا»^(٣). خِلَافاً لِمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْجُهَالِ إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكَ انْحَنَى لَكَ، فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ بِاللَّهِ أَنْ يُنْكِرَهُ؛ لِأَنَّهُ عَظَمَكَ عَلَى حِسَابِ دِينِهِ.

الثاني: دُعَاءُ الْمَسْأَلَةِ، فَهَذَا لَيْسَ كُلُّهُ شَرْكاً، بَلْ فِيهِ تَفْصِيلٌ، فَإِنْ كَانَ الْمَخْلُوقُ قَادِرًا عَلَى ذَلِكَ فَلَيْسَ بِشَرْكَ، كَقَوْلِكَ: اسْقِنِي مَاءً. لِمَنْ يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ، قَالَ ﷺ: «مَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ»^(٤)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينُ فَأَرْضُوهُمْ مِنْهُ﴾ [النساء: ٨].

فَإِذَا مَدَّ الْفَقِيرُ يَدَهُ، وَقَالَ: ارْزُقْنِي، أَيْ: أَعْطِنِي، فَلَيْسَ بِشَرْكَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾،

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الاستئذان، باب ما جاء في المصافحة، رقم (٢٧٢٨) وقال: حديث حسن، وابن ماجه: كتاب الأدب، باب في المصافحة، رقم (٣٧٠٢)، وأحمد في المسند (٣/ ١٩٨)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الزكاة، باب عطية من سأل بالله، رقم (١٦٧٢)، والنسائي: كتاب الزكاة، باب من سأل بالله، رقم (٢٥٦٧)، وأحمد (٢/ ٦٨)، والحاكم (١/ ٤١٢)، والبيهقي (٤/ ٩٩). وصححه الحاكم والحافظ في تخريج الأذكار؛ كما في الفتوحات (٥/ ٢٥٠).

دَخَلَ النَّارَ^(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٢).

= وَأَمَّا إِنْ دَعَا الْمَخْلُوقَ بِمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ فَإِنَّ دَعْوَتَهُ شِرْكٌ مُخْرِجٌ عَنِ الْمِلَّةِ. مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ تَدْعُو إِنْسَانًا أَنْ يُنْزِلَ الْغَيْثَ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ.

وَالْمُرَادُ بِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو اللَّهَ نِدَاءً» الْمُرَادُ النَّدُّ فِي الْعِبَادَةِ، أَمَّا النَّدُّ فِي الْمَسْأَلَةِ فَبِهِ التَّفْصِيلُ السَّابِقُ.

وَمَعَ الْأَسْف: فَبَيَّ بَعْضُ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ فَلَانًا الْمَقْبُورَ الَّذِي بَقِيَ جُثَّةٌ أَوْ أَكَلَتْهُ الْأَرْضُ يَنْفَعُ أَوْ يَضُرُّ، أَوْ يَأْتِي بِالنَّسْلِ لِمَنْ لَا يُؤَلِّدُ لَهَا، وَهَذَا -وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ- شِرْكٌ أَكْبَرُ مُخْرِجٌ مِنَ الْمِلَّةِ، وَإِقْرَارُ هَذَا أَشَدُّ مِنْ إِقْرَارِ شُرْبِ الْحَمْرِ وَالزَّنا وَاللَّوْاطِ؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ عَلَى كُفْرٍ، وَلَيْسَ إِقْرَارًا عَلَى فُسُوقٍ فَقَطْ.

[١] قَوْلُهُ: «دَخَلَ النَّارَ» أَي: خَالِدًا، مَعَ أَنَّ اللَّفْظَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ دَخَلَ فِعْلٌ، وَالْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

وَأَيْضًا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]، وَإِذَا حُرِّمَتِ الْجَنَّةُ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ خَالِدًا فِي النَّارِ أَبَدًا، فَيَجِبُ أَنْ تَخَافَ مِنَ الشِّرْكِ مَا دَامَتْ هَذِهِ عُقُوبَتُهُ.

فَالْمُشْرِكُ خَسِرَ الْآخِرَةَ؛ لِأَنَّهُ فِي النَّارِ خَالِدٌ، وَخَسِرَ الدُّنْيَا أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَفِذْ مِنْهَا شَيْئًا، وَقَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، وَجَاءَهُ النَّذِيرُ، وَلَكِنَّهُ خَسِرَ -وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ- مَا اسْتَفَادَ شَيْئًا مِنَ الدُّنْيَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ نَعْمَرْكُمْ مَا يُبْدِيكُمْ فِيهِ مِنْ تَذَكُّرٍ وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ﴾ [فاطر: ٣٧]، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْأَمِينُ﴾ [١١] يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَمَا لَا يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ [١٢] يَدْعُوا لِمَنْ صَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَيْسَ الْمَوْلَى وَلَيْسَ الْعَمِيرُ [الحج: ١١-١٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الزمر: ١٥] فَخَسِرَ نَفْسُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَفِذْ مِنْهَا شَيْئًا، وَخَسِرَ أَهْلَهُ؛ لِأَنَّهُمْ إِنْ كَانُوا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَهُمْ فِي الْجَنَّةِ، فَلَا يَتَمَتَّعُ بِهِمْ فِي

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا﴾، رقم (٤٤٩٧)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، ومن مات مشركا دخل النار، رقم (٩٢)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلُسْلِمَ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا^(١) دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ^(٢)».

= الْآخِرَةُ، وَإِنْ كَانُوا فِي النَّارِ فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا.

وَالشَّرْكُ خَفِيُّ جِدًّا؛ فَقَدْ يَكُونُ فِي الْإِنْسَانِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ إِلَّا بَعْدَ الْمَحَاسَبَةِ الدَّقِيقَةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ^(٣): «مَا جَاهَدْتُ نَفْسِي عَلَى شَيْءٍ مَا جَاهَدْتُهَا عَلَى الْإِخْلَاصِ».

فَالشَّرْكُ أَمْرُهُ صَعْبٌ جِدًّا لَيْسَ بِالْهَيْئِ، وَلَكِنْ يُسَرُّ اللَّهُ الْإِخْلَاصَ عَلَى الْعَبْدِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَجْعَلَهُ اللَّهُ نُصَبَ عَيْنِيهِ، فَيَقْصِدُ بِعَمَلِهِ وَجَهَ اللَّهِ لَا يَقْصِدُ مَدْحَ النَّاسِ أَوْ ذَمَّهُمْ أَوْ ثَنَاءَهُمْ عَلَيْهِ، فَالنَّاسُ لَا يَنْفَعُونَهُ أَبَدًا، حَتَّى لَوْ خَرَجُوا مَعَهُ لِتَشْيِيعِ جَنَازَتِهِ لَمْ يَنْفَعُوهُ إِلَّا عَمَلُهُ، قَالَ ﷺ: «...يَتَّبِعُ الْمَيِّتَ ثَلَاثَةٌ: فَيَرْجِعُ اثْنَانِ وَيَبْقَى وَاحِدٌ، يَتَّبِعُهُ أَهْلُهُ وَمَالُهُ وَعَمَلُهُ، فَيَرْجِعُ أَهْلُهُ وَمَالُهُ، وَيَبْقَى عَمَلُهُ^(٤)».

وَكَذَلِكَ أَيْضًا مِنَ الْمُهْمِ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُفْرَحُهُ أَنْ يَقْبَلَ النَّاسُ قَوْلَهُ؛ لِأَنَّهُ قَوْلُهُ، لَكِنْ يُفْرَحُهُ أَنْ يَقْبَلَ النَّاسُ قَوْلَهُ إِذَا رَأَى أَنَّهُ الْحَقُّ؛ لِأَنَّهُ الْحَقُّ، لَا أَنَّهُ قَوْلُهُ، وَكَذَا لَا يُحْزِنُهُ أَنْ يَرْفُضَ النَّاسُ قَوْلَهُ؛ لِأَنَّهُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ قَدْ دَعَا لِنَفْسِهِ، لَكِنْ يُحْزِنُهُ أَنْ يَرْفُضُوهُ؛ لِأَنَّهُ الْحَقُّ، وَبِهَذَا يَتَحَقَّقُ الْإِخْلَاصُ.

فَالْإِخْلَاصُ صَعْبٌ جِدًّا، إِلَّا أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ مُتَّجِهَاً إِلَى اللَّهِ اتَّجَاهًا صَادِقًا سَلِيمًا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ فَإِنَّ اللَّهَ يُعِينُهُ عَلَيْهِ، وَيُسِّرُهُ لَهُ.

[١] قَوْلُهُ: «مَنْ» شَرْطِيَّةٌ تُقَيِّدُ الْعُمُومَ، وَفِعْلُ الشَّرْطِ: «لَقِيَ» وَجَوَابُهُ قَوْلُهُ: «دَخَلَ الْجَنَّةَ» وَهَذَا الدُّخُولُ لَا يُثَابِقُ أَنْ يُعَذَّبَ بِقَدْرِ ذُنُوبِهِ إِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ ذُنُوبٌ؛ لِلدَّلَالَةِ نُصُوصِ الرَّعِيدِ عَلَى ذَلِكَ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَغْفِرِ اللَّهُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ الْمَشِيشَةِ.

[٢] قَوْلُهُ: «لَا يُشْرِكُ» فِي حَقْلِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَاعِلٍ «لَقِيَ».

قَوْلُهُ: «شَيْئًا» نَكْرَةً فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ، فَيَعُمُّ أَيَّ شَيْءٍ حَتَّى وَلَوْ أَشْرَكَ مَعَ اللَّهِ أَشْرَفَ الْخَلْقِ وَهُوَ الرَّسُولُ ﷺ دَخَلَ النَّارَ، فَكَيْفَ بِمَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ ﷺ أَعْظَمَ مِنَ اللَّهِ، فَيُلْجَأُ إِلَيْهِ عِنْدَ الشَّدَائِدِ،

(١) كتاب الإيمان، باب من مات وهو لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، رقم (٩٣)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) القائل هو سفيان الثوري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، انظر: جامع العلوم لابن رجب (ص: ٧٠).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب سكرات الموت، رقم (٦٥١٤)، ومسلم: كتاب الزهد والرقائق، رقم (٢٩٦٠)،

من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: الخوف من الشرك^(١).

الثانية: أن الرياء من الشرك^(٢).

= وَلَا يَلْجَأُ إِلَى اللَّهِ، بَلْ رُبَّمَا يَلْجَأُ إِلَى مَا دُونَ الرَّسُولِ ﷺ؟!

وَهُنَاكَ مَنْ لَا يُبَالِي بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ صَادِقًا أَمْ كَاذِبًا، وَلَكِنْ لَا يَخْلَفُ بِقَوْمِيَّتِهِ إِلَّا صَادِقًا؛ وَلِهَذَا اخْتَلَفَ فِيْمَنْ لَا يُبَالِي بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَخْلَفُ بِمِلَّتِهِ أَوْ بِمَا يُعَظِّمُهُ إِلَّا صَادِقًا، فَلَزِمَتْهُ يَمِينٌ هَلْ يُخْلَفُ بِاللَّهِ أَوْ يُخْلَفُ بِهِذَا؟

فَقِيلَ: يُخْلَفُ بِاللَّهِ وَلَوْ كَذَبَ، وَلَا يُعَانُ عَلَى الشَّرْكِ. وَهُوَ الصَّحِيحُ.

وقِيلَ: يُخْلَفُ بِغَيْرِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْمُقْصودَ الْوُصُولَ إِلَى بَيَانِ الْحَقِيقَةِ، وَهُوَ إِذَا كَانَ كَاذِبًا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَخْلَفَ، لَكِنْ نَقُولُ: إِنْ كَانَ صَادِقًا خَلَفَ وَوَقَعَ فِي الشَّرْكِ.

مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَلْزَمُ مِنْ دُخُولِ النَّارِ الْخُلُودُ لِمَنْ أَشْرَكَ؟

هَذَا بِحَسَبِ الشَّرْكِ، إِنْ كَانَ الشَّرْكَ أَضْعَفَ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ الْخُلُودُ فِي النَّارِ، وَإِنْ كَانَ أَكْبَرَ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ الْخُلُودُ فِي النَّارِ. كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ النُّصُوصُ.

لَكِنْ لَوْ حَمَلْنَا الْحَدِيثَ عَلَى الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ فِي قَوْلِهِ: «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ» وَفِي قَوْلِهِ: «وَمَنْ لَقِيَ اللَّهَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ» وَقُلْنَا: مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا أَكْبَرَ دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَإِنْ عُدَّتْ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي النَّارِ بِمَا يَسْتَحِقُّ، فَيَكُونُ مَالُهُ إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَنْ لَقِيَ اللَّهَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا أَكْبَرَ دَخَلَ النَّارَ مُخَلَّدًا فِيهَا، وَلَمْ نَحْتَجْ إِلَى هَذَا التَّفْصِيلِ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: الخوف من الشرك؛ لقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾، ولقوله: ﴿وَأَجْبَنِي

وَيَنْ أَوْ تَعْبُدَ إِلَّا صَنَامَ﴾.

[٢] الثانية: أن الرياء من الشرك؛ لحديث: «أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشَّرْكَ الْأَصْغَرَ»^(١)،

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/٤٢٨)، من حديث محمود بن لبيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قال ابن حجر في بلوغ المرام (ص: ٣٠٢):

أخرجه أحمد بإسناد حسن، وقال المنذري في الترغيب (١/٦٩): إسناده جيد، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/١٠٢): رواه أحمد وأحمد ورجال الصريح.

الثالثة: أَنَّهُ مِنَ الشَّرِكِ الْأَصْغَرِ^[١].

الرابعة: أَنَّهُ أَخَوْفُ مَا يُخَافُ مِنْهُ عَلَى الصَّالِحِينَ^[٢].

الخامسة: قُرْبُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ^[٣].

السادسة: الْجَمْعُ بَيْنَ قُرْبَيْهِمَا فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ^[٤].

السابعة: أَنَّهُ مَنْ لَقِيَ شُرِكَ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ أَعْبِدِ النَّاسِ^[٥].

= فُسِّلَ عَنْهُ فَقَالَ: «الرَّيَاءُ»، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ أَحْكَامِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى إِبْطَالِ الْعِبَادَةِ.

[١] الثالثة: أَنَّهُ مِنَ الشَّرِكِ الْأَصْغَرِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا سُئِلَ عَنْهُ قَالَ: «الرَّيَاءُ» فَسَاءَ شِرْكًا أَصْغَرَ، وَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْأَكْبَرِ؟ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ لَا يُمَكِّنُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «الشَّرِكُ الْأَصْغَرُ» فُسِّلَ عَنْهُ فَقَالَ: «الرَّيَاءُ».

لكن في عبارات ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ الشَّرِكُ الْأَصْغَرَ قَالَ: كَيْسِرِ الرَّيَاءِ^(١)، فَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ كَثِيرَهُ لَيْسَ مِنَ الْأَصْغَرِ، لَكِنْ إِنْ أَرَادَ بِالْكَمِّيَّةِ، فَنَعَمْ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ يُرَائِي فِي كُلِّ عَمَلٍ لَكَانَ مُشْرِكًا شِرْكًا أَكْبَرَ؛ لَعَدَمِ وُجُودِ الْإِخْلَاصِ فِي عَمَلِهِ يَعْمَلُهُ. أَمَّا إِذَا أَرَادَ الْكَفِيَّةَ فَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ أَصْغَرُ مُطْلَقًا.

[٢] الرابعة: أَنَّهُ أَخَوْفُ مَا يُخَافُ مِنْهُ عَلَى الصَّالِحِينَ: وَتَوَخَّذْ مِنْ قَوْلِهِ: «أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشَّرِكُ الْأَصْغَرُ»، وَلِأَنَّهُ قَدْ يَدْخُلُ فِي قَلْبِ الْإِنْسَانِ مِنْ غَيْرِ شُعُورٍ لِحَقَائِهِ، وَتَطَّلَعَ النَّفْسُ إِلَيْهِ، فَإِنْ كَثُرَ مِنَ النَّفُوسِ تُحِبُّ أَنْ تَمْدَحَ بِالتَّعْبُدِ لِلَّهِ.

[٣] الخامسة: قُرْبُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ؛ لِقَوْلِهِ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهِ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ».

[٤] السادسة: الْجَمْعُ بَيْنَ قُرْبَيْهِمَا فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا...» الْحَدِيثَ.

[٥] السابعة: أَنَّ مَنْ لَقِيَهِ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ أَعْبِدِ النَّاسِ.

تَوَخَّذْ مِنَ الْعُمُومِ فِي قَوْلِهِ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ»؛ لِأَنَّ «مَنْ» لِلْعُمُومِ، لَكِنْ إِنْ كَانَ شِرْكُهُ أَكْبَرَ لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ وَإِنْ كَانَ أَعْبَدَ النَّاسِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢]، وَإِنْ كَانَ أَصْغَرَ عَذَّبَ بِقَدْرِ ذُنُوبِهِ، ثُمَّ دَخَلَ الْجَنَّةَ.

الثَّامِنَةُ: الْمَسْأَلَةُ الْعَظِيمَةُ سُؤَالَ الْحَلِيلِ لَهُ وَلِيِّنِهِ وَقَايَةَ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ^{١١}.

التَّاسِعَةُ: اعْتِبَارُهُ بِحَالِ الْأَكْثَرِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿رَبِّ إِيْمَنَ أَصْلَحَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦]^{١٢}.

العَاشِرَةُ: فِيهِ تَفْسِيرُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) كَمَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ^{١٣}.

الحَادِيَةِ عَشْرَةَ: فَضِيلَةُ مَنْ سَلِمَ مِنَ الشِّرْكِ^{١٤}.

[١] الثَّامِنَةُ: الْمَسْأَلَةُ الْعَظِيمَةُ سُؤَالَ الْحَلِيلِ لَهُ وَلِيِّنِهِ وَقَايَةَ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ: تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾.

[٢] التَّاسِعَةُ: اعْتِبَارُهُ بِحَالِ الْأَكْثَرِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿رَبِّ إِيْمَنَ أَصْلَحَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾.

وفيه إشكال: إذِ الْمُؤَلَّفُ يَقُولُ: بِحَالِ الْأَكْثَرِ، وَالآيَةُ: ﴿كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ وَفَرْقٌ بَيْنَ كَثِيرٍ وَأَكْثَرٍ؛

وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى فِي بَنِي آدَمَ: ﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠] فَلَمْ يَقُلْ:

عَلَى أَكْثَرِ الْخَلْقِ، وَلَا عَلَى الْخَلْقِ، فَالْأَدَمِيُّونَ فَضِّلُوا عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقَ اللَّهُ، وَلَيْسُوا أَكْثَرَمَ الْخَلْقِ عَلَى

اللَّهِ، وَلَكِنَّهُ كَرَّمَهُمْ.

[٣] الْعَاشِرَةُ: فِيهِ تَفْسِيرُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) كَمَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ: الظَّاهِرُ أَنَّهَا تُؤْخَذُ مِنْ جَمِيعِ

الْبَابِ؛ لِأَنَّ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فِيهَا نَفْيٌ وَإِثْبَاتٌ.

[٤] الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ: فَضِيلَةُ مَنْ سَلِمَ مِنَ الشِّرْكِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾ وَقَوْلِهِ:

«مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ».



بَابُ

الدُّعَاءُ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^[١]

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ.....

[١] هَذَا التَّرْتِيبُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلَّفُ مِنْ أَحْسَنِ مَا يَكُونُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ تَوْحِيدَ الْإِنْسَانِ بِنَفْسِهِ ذَكَرَ دَعْوَةَ غَيْرِهِ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ الْإِيمَانُ إِلَّا إِذَا دَعَا إِلَى التَّوْحِيدِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْعَصْرِ
﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ ﴿٣﴾
[العصر: ١-٣].

فَلَا بُدَّ مَعَ التَّوْحِيدِ مِنَ الدَّعْوَةِ إِلَيْهِ، وَإِلَّا كَانَ نَاقِصًا، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا الَّذِي سَلَكَ سَبِيلَ
التَّوْحِيدِ لَمْ يَسْلُكْهُ إِلَّا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ أَفْضَلُ سَبِيلٍ، وَإِذَا كَانَ صَادِقًا فِي اعْتِقَادِهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ
دَاعِيًا إِلَيْهِ، وَالدُّعَاءُ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِنْ تَمَامِ التَّوْحِيدِ، وَلَا يَتِمُّ التَّوْحِيدُ إِلَّا بِهِ.

[٢] قَوْلُهُ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ الْمَشَارُ إِلَيْهِ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الشَّرْعِ عِبَادَةً وَدَعْوَةً إِلَى اللَّهِ.
سَبِيلِي: طَرِيقِي.

قَوْلُهُ: ﴿أَدْعُوا﴾ حَالٌ مِنَ الْبَاءِ فِي قَوْلِهِ: ﴿سَبِيلِي﴾، وَمُخْتَمَلٌ أَنْ تَكُونَ اسْتِثْنَاءًا لِبَيَانِ تِلْكَ السَّبِيلِ.
وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَى اللَّهِ﴾؛ لِأَنَّ الدَّعَاةَ إِلَى اللَّهِ يَنْقَسِمُونَ إِلَى قِسْمَيْنِ:

١- دَاعٍ إِلَى اللَّهِ. ٢- دَاعٍ إِلَى غَيْرِهِ.

فَالدَّاعِي إِلَى اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الْمُخْلِصُ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يُوَصِّلَ النَّاسَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَالدَّاعِي إِلَى غَيْرِهِ
قَدْ يَكُونُ دَاعِيًا إِلَى نَفْسِهِ، يَدْعُو إِلَى الْحَقِّ لِأَجْلِ أَنْ يُعْظَمَ بَيْنَ النَّاسِ وَيُحْتَرَمَ؛ وَلِهَذَا تَجِدُهُ يَغْضَبُ إِذَا لَمْ
يَفْعَلِ النَّاسُ مَا أَمَرَ بِهِ، وَلَا يَغْضَبُ إِذَا انْكَبَرُوا تَعَبًا أَعْظَمَ مِنْهُ، لَكِنْ لَمْ يَدْعُ إِلَى تَرْكِهِ.

وَقَدْ يَكُونُ دَاعِيًا إِلَى رَبِّيسِهِ كَمَا يُوجَدُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الدُّوَلِ مِنْ عُلَمَاءِ الضَّلَالِ مِنْ عُلَمَاءِ الدُّوَلِ،
لَا عُلَمَاءِ الْمَلِكِ، يَدْعُونَ إِلَى رُؤَسَائِهِمْ. مِنْ ذَلِكَ لَمَّا ظَهَرَتِ الْأَشْرَاقِيَّةُ فِي الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ فَامَ بَعْضُ
عُلَمَاءِ الضَّلَالِ بِالْإِسْتِدْلَالِ عَلَيْهَا بِآيَاتِ وَأَحَادِيثَ بَعِيدَةِ الدَّلَالَةِ، بَلْ لَيْسَ فِيهَا دَلَالَةٌ، فَهُوَ لَاءِ دَعْوَا
إِلَى غَيْرِ اللَّهِ.

عَلَى بَصِيرَةٍ ﴿١﴾ الآية [يوسف: ١٠٨].

وَمَنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ ثُمَّ رَأَى النَّاسَ فَارَيْنَ مِنْهُ فَلَا يَنَاسُ، وَيَتْرُكِ الدَّعْوَةَ؛ فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ لِعَلِيٍّ: «انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ؛ فَوَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ»^(١)، يَغْنِي: أَنَّ اهْتِدَاءَ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْ قَبَائِلِ الْيَهُودِ خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، فَإِذَا دَعَا إِلَى اللَّهِ وَلَمْ يُجِبْ فَلْيَكُنْ غَضَبُهُ مِنْ أَجْلِ أَنْ الْحَقَّ لَمْ يُتَّبَعْ، لَا لِأَنَّهُ لَمْ يُجِبْ، فَإِذَا كَانَ يَغْضَبُ لِهَذَا فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يَدْعُو إِلَى اللَّهِ، فَإِذَا اسْتَجَابَ وَاحِدٌ كَفَى، وَإِذَا لَمْ يَسْتَجِبْ أَحَدٌ فَقَدْ أَتَرَ أَذِمَّتَهُ أَيُّضًا، وَفِي الْحَدِيثِ: «وَالنَّبِيُّ وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ»^(٢).

ثُمَّ إِنَّهُ يَكْفِي مِنَ الدَّعْوَةِ إِلَى الْحَقِّ وَالتَّحْذِيرِ مِنَ الْبَاطِلِ أَنْ يَتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ أَنَّ هَذَا حَقٌّ وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ النَّاسَ إِذَا سَكَتُوا عَنْ بَيَانِ الْحَقِّ، وَأَقْرَبَ الْبَاطِلِ مَعَ طُولِ الزَّمَنِ - يَنْقَلِبُ الْحَقُّ بَاطِلًا، وَالْبَاطِلُ حَقًّا.

[١] قَوْلُهُ: ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ أَي: عِلْمٍ، فَتَضَمَّنَتْ هَذِهِ الدَّعْوَةُ الْإِخْلَاصَ وَالْعِلْمَ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يُفْسِدُ الدَّعْوَةَ عَدَمُ الْإِخْلَاصِ، أَوْ عَدَمُ الْعِلْمِ، وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ بِالْعِلْمِ فِي قَوْلِهِ: ﴿عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ الْعِلْمُ بِالشَّرْعِ فَقَطْ، بَلْ يَشْمَلُ: الْعِلْمُ بِالشَّرْعِ، وَالْعِلْمُ بِحَالِ الْمَدْعُوِّ، وَالْعِلْمُ بِالسَّبِيلِ الْمَوْصِلِ إِلَى الْمَقْصُودِ، وَهُوَ الْحِكْمَةُ.

فَيَكُونُ بَصِيرًا بِحُكْمِ الشَّرْعِ، وَبَصِيرًا بِحَالِ الْمَدْعُوِّ، وَبَصِيرًا بِالطَّرِيقِ الْمَوْصِلَةِ لِتَحْقِيقِ الدَّعْوَةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِمُعَاذٍ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ»^(٣).

وَهَذِهِ لَيْسَتْ كُلُّهَا مِنَ الْعِلْمِ بِالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ؛ لِأَنَّ عِلْمِي أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَابِلٌ لِلدَّعْوَةِ بِاللَّيْنِ، وَهَذَا قَابِلٌ لِلدَّعْوَةِ بِالشَّدَةِ، وَهَذَا عَنْدَهُ عِلْمٌ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالِبَنِي بِالشُّبُهَاتِ - أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى الْعِلْمِ بِالْحُكْمِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، رقم (٤٢١٠)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب من فضائل علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (٢٤٠٦)، من حديث سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من أكتوى أو كوى غيره وفضل من لم يكتو، رقم (٥٧٠٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، رقم (٢٢٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن، رقم (٤٣٤٧)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين، رقم (١٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. ورواية: «فليوحدا» أخرجهما: البخاري كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته، رقم (٧٣٧٢).

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا^(١) إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ:

= الشَّرْعِي، وكذلك العلم بالطُّرُقِ الَّتِي تَجْلِبُ الْمَدْعُوِينَ كَالزَّغْيِبِ بِكَذَا وَالتَّشْجِيعِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ»^(١)، أَوْ بِالتَّأْلِيفِ؛ فَالْنَبِيُّ ﷺ أَعْطَى الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبَهُمْ فِي غَزْوَةِ حُنَيْنٍ إِلَى مِثَّةٍ بَعِيرٍ^(٢).

فَهَذَا كُلُّهُ مِنَ الْحِكْمَةِ، فَالْجَاهِلُ لَا يَصْلُحُ لِلدَّعْوَةِ، وَلَيْسَ مُحْمُودًا، وَلَيْسَتْ طَرِيقَتُهُ طَرِيقَةَ الرَّسُولِ ﷺ؛ لِأَنَّ الْجَاهِلَ يُفْسِدُ أَكْثَرِمَا يُصْلِحُ.

قَوْلُهُ: «أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي» ذَكَرُوا فِيهَا رَأْيَيْنِ:

الْأَوَّلُ: «أَنَا» مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهَا «عَلَى بَصِيرَةٍ» وَمَنِ اتَّبَعَنِي «مَغْطُوفَةٌ عَلَى «أَنَا» أَيُّ: أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي عَلَى بَصِيرَةٍ، أَيُّ: فِي عِبَادَتِي وَدَعْوَتِي.

الثَّانِي: «أَنَا» تَوْكِيدٌ لِلصَّمِيرِ الْمُسْتَرِّ فِي قَوْلِهِ: «أَدْعُو» أَيُّ: أَدْعُو أَنَا إِلَى اللَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِي يَدْعُو أَيْضًا، أَيُّ: قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ وَيَدْعُو مَنِ اتَّبَعَنِي، وَكِلَا تَا عَلَى بَصِيرَةٍ.

قَوْلُهُ: «وَسُبْحَانَ اللَّهِ» أَيُّ: وَسُبْحَانَ اللَّهِ أَنْ أَكُونَ أَدْعُو عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ!

وإِعْرَابُ «سُبْحَانَ» مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ عَامِلُهُ مُحَذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: أُسَبِّحُ.

قَوْلُهُ: «وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ» مَحَلُّهَا بِمَا قَبْلَهَا فِي الْمَعْنَى تَوْكِيدٌ؛ لِأَنَّ التَّوْحِيدَ مَعْنَاهُ نَهْيُ الشَّرِكِ.

[١] قَوْلُهُ: (أَيُّ: قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ): «بَعَثَ مُعَاذًا» أَيُّ: أَرْسَلَهُ، وَبَعَثَهُ عَلَى صِفَةِ الْمُعَلِّمِ وَالْحَاكِمِ

وَالدَّاعِي، وَبَعَثَهُ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ عَشْرِ مِنَ الْهِجْرَةِ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَبَعَثَهُ هُوَ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى صَنْعَاءَ وَمَا حَوْلَهَا، وَأَبَا مُوسَى إِلَى عَدَنَ وَمَا حَوْلَهَا، وَأَمَرَهُمَا: «أَنْ يَجْتَمِعَا وَتَطَاوَعَا وَلَا تَفَرَّقَا، وَيَسْرَا وَلَا تَعْسَرَا، وَيَشْرَا وَلَا تُفْرَا»^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ فَرْضِ الْخُمْسِ، بَابُ مَنْ لَمْ يَخْمَسِ الْأَسْلَابَ، وَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْمَسَ، وَحَكَمَ الْإِمَامُ فِيهِ، رَقْمُ (٣١٤٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ اسْتِحْقَاقِ الْقَاتِلِ سَلْبَ الْقَتِيلِ، رَقْمُ (١٧٥١)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ وَلَفْظُهُ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ؛ فَلَهُ سَلْبُهُ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ فَرْضِ الْخُمْسِ، بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْطِي الْمُؤَلَّفَةَ، رَقْمُ (٣١٤٧)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ إِعْطَاءِ الْمُؤَلَّفَةِ، رَقْمُ (١٠٥٩)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْوَصَايَا، بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنَ التَّنَازُعِ وَالْإِخْتِلَافِ فِي الْحَرْبِ، وَعَقُوبَةُ مَنْ عَصَى إِمَامَهُ، رَقْمُ (٣٠٣٨)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، بَابُ فِي الْأَمْرِ بِالتَّيْسِيرِ، وَتَرْكِ التَّفْعِيرِ، رَقْمُ (١٧٣٣)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ^[١]، فَلْيُكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ^[٢] شَهَادَةً أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^[٣]....

= قَوْلُهُ: «لَمَّا» إِغْرَابُهَا شَرْطِيَّةٌ، وَهِيَ حَرْفُ وُجُودٍ لَوُجُودٍ، وَ(لَوْ): حَرْفُ امْتِنَاعٍ لَامْتِنَاعٍ، وَ(لَوْ لَا): حَرْفُ امْتِنَاعٍ لَوُجُودٍ.

[١] قَوْلُهُ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ» قَالَ ذَلِكَ مُرْشِدًا لَهُ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى مَعْرِفَتِهِ ﷺ بِأَحْوَالِ النَّاسِ، وَمَا يَعْلَمُهُ مِنْ أَحْوَالِهِمْ، فَلَهُ طَرِيقَانِ:

١- الْوَحْيِ.

٢- الْعِلْمُ وَالتَّجَرُّبَةُ.

قَوْلُهُ: «مِّنْ» بَيَانِيَّةٌ، وَالْمُرَادُ بِالْكِتَابِ: التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِأَهْلِ الْكِتَابِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، وَهُمْ أَكْثَرُ أَهْلِ الْيَمَنِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْيَمَنِ مُشْرِكُونَ، لَكِنِ الْأَكْثَرُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؛ وَلِهَذَا اعْتَمَدَ الْأَكْثَرُ.

وَأَخْبَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ؛ لِأَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا بِأَحْوَالِ مَنْ يَدْعُو.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُسْتَعِدًّا لَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ، وَعِنْدَهُمْ عِلْمٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «فَلْيُكُنْ» الْفَاءُ لِلْاسْتِثْنَاءِ أَوْ عَاطِفَةً، وَاللَّامُ لِلْأَمْرِ، وَ«أَوَّلُ» اسْمٌ (يَكُنْ)، وَخَبَرُهَا «شَهَادَةً» وَقِيلَ الْعَكْسُ، يَعْنِي «أَوَّلُ» خَبَرٌ مُّقَدِّمٌ وَ«شَهَادَةً» اسْمٌ (يَكُنْ) مُؤَخَّرٌ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ أَوَّلَ مَا يَكُونُ هِيَ الشَّهَادَةُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ يَكُونُ «أَوَّلُ» مَرْفُوعًا عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ (يَكُنْ)، أَيُّ: أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

قَوْلُهُ: «شَهَادَةً» الشَّهَادَةُ هُنَا مِنَ الْعِلْمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، فَالشَّهَادَةُ هُنَا الْعِلْمُ وَالنُّطْقُ بِاللِّسَانِ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ مُحَرَّرٌ عَنْ عِلْمٍ، وَهَذَا الْمَقَامُ لَا يَكُونُ فِيهِ مُجَرَّدُ الْإِخْبَارِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ عِلْمٍ وَإِخْبَارٍ وَقَبُولٍ وَإِفْرَارٍ وَإِذْعَانٍ، أَيُّ: انْقِيَادٍ.

فَلَوْ اعْتَقَدَ بَقْلِيَّةً، وَلَمْ يَقُلْ بِلِسَانِهِ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّهُ لَيْسَ بِمُسْلِمٍ بِالْإِجْمَاعِ حَتَّى يَنْطِقَ بِهَا^(١)؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ أَشْهَدُ تَدُلُّ عَلَى الْإِخْبَارِ، وَالْإِخْبَارُ

(وفي رواية: إِلَى أَنْ يُوحِّدُوا اللَّهَ) فَإِنْ هُمْ أَطَاعُواكَ لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُواكَ لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تَوْخَدُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ فَرَدُّ عَلَى فَقَرَاءَتِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُواكَ لِذَلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَأَتَتْ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ. أخرجه^(١).

= مُتَّصِمِينَ لِلنُّطْقِ، فَلَا بُدَّ مِنَ النُّطْقِ، فَالْيَهُ فَقَطْ لَا تُجْزَى، وَلَا تَنْفَعُهُ عِنْدَ اللَّهِ حَتَّى يَنْطِقَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَالَ لَعَمْرِي أَبِي طَالِبٍ: «قُلْ»^(٢) وَلَمْ يَقُلْ: اعْتَقِدْ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

قَوْلُهُ: «لَا إِلَهَ» أَي: لَا مَعْبُودَ، فَإِلَهُ بِمَعْنَى مَالُوهُ، فَهُوَ فِعَالٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ. وَعِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ: إِلَهُ بِمَعْنَى إِلَهٍ، فَهُوَ اسْمٌ فَاعِلٍ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ مَعْنَى (لَا إِلَهَ)، أَي: لَا قَادِرَ عَلَى الْاِخْتِرَاعِ، وَهَذَا بَاطِلٌ^(٣)، وَلَوْ قِيلَ بِهَذَا الْمَعْنَى لَكَانَ الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ قَاتَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ مُوحِّدِينَ؛ لِأَنَّهُمْ يُقْرَوْنَ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ﴾ ﷻ [الزمر: ٣٨].

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يُقَالُ: لَا مَعْبُودَ إِلَّا اللَّهُ، وَالْمُشْرِكُونَ يَعْبُدُونَ أَصْنَامَهُمْ؟!

أَجِيبَ: بِأَنَّهُمْ يَعْبُدُونَهَا بِغَيْرِ حَقٍّ، فَهُمْ وَإِنْ سَمَّوْهَا إِلَهَةً فَأَلَوْهِيَّتُهَا بَاطِلَةٌ، وَلَيْسَتْ مَعْبُودَاتٍ بِحَقٍّ؛ وَلِذَلِكَ إِذَا مَسَّهُمُ الضَّرُّ لَجَأُوا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَأَخْلَصُوا لَهُ الدِّينَ، وَعَلَى هَذَا لَا تَسْتَحِقُّ أَنْ تُسَمَّى إِلَهَةً.

فَهُمْ يَعْبُدُونَهَا وَيَعْرِفُونَ بِأَنَّهُمْ لَا يَعْبُدُونَهَا إِلَّا لِأَجْلِ أَنْ تُقَرِّبَهُمْ إِلَى اللَّهِ فَقَطْ؛ فَجَعَلُوهَا وَسِيلَةً وَذَرِيعَةً، وَبِهَذَا التَّقْدِيرِ لَا يَرِدُ عَلَيْنَا إِشْكَالٌ فِي قَوْلِ الرُّسُلِ لِقَوْمِهِمْ: «اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ» [الأعراف: ٥٩]؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَعْبُودَاتِ لَا تَسْتَحِقُّ أَنْ تُعْبَدَ، بَلِ الْإِلَهَ الْمَعْبُودُ حَقًّا هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. وفي قَوْلِهِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» نَفْيُ الْأَلُوْهِيَّةِ لِعَنِ اللَّهِ، وَإِتْبَاعُهَا لِلَّهِ؛ وَلِهَذَا جَاءَتْ بِطَرِيقِ الْخَضِرِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن، رقم (٤٣٤٧)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين، رقم (١٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. ورواية: «فليوحدا» أخرجهما: البخاري كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته، رقم (٧٣٧٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا قال المشرك عند الموت: لا إله إلا الله، رقم (١٣٦٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت، رقم (٢٤)، من حديث المسيب بن حزن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: (ص: ٥٣).

وَلَهَا عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ حَبَرٍ: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ عَدَا رَجُلًا^١ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ^٢، يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ^٣»، فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ^٤ لَيْلَتَهُمْ أَيُّهُمْ يُعْطَاهَا، فَلَمَّا أَصْبَحُوا عَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَاهَا.

[١] قَوْلُهُ: «لَأُعْطِينَ» هَذِهِ جُمْلَةٌ مُؤَكَّدَةٌ بِثَلَاثِ مُؤَكَّدَاتٍ: الْقَسَمِ الْمُقَدَّرِ، وَاللَّامِ، وَالنُّونِ. وَالتَّقْدِيرُ: وَاللَّهُ لَأُعْطِينَ.

قَوْلُهُ: «الرَّايَةَ» الْعَلَمُ، وَسُمِّيَ رَايَةً؛ لِأَنَّهُ يُرَى، وَهُوَ مَا يَتَّخِذُهُ أَمِيرُ الْجَيْشِ لِلْعَلَامَةِ عَلَى مَكَانِهِ. وَاللَّوَاءُ قِيلَ: إِنَّهُ الرَّايَةُ، وَقِيلَ: مَا لَوِيَ أَعْلَاهُ، أَوْ لَوِيَ كُلُّهُ، فَيَكُونُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الرَّايَةَ مَفْلُولَةٌ لَا تَطْوَى، وَاللَّوَاءُ يَطْوَى إِمَّا أَعْلَاهُ أَوْ كُلُّهُ، وَالْمَقْصُودُ مِنْهَا الدَّلَالَةُ؛ وَلِهَذَا يُسَمَّى عَلَمًا. قَوْلُهُ: «عَدَا» يُرَادُ بِهِ مَا بَعْدَ الْيَوْمِ، وَالْأَمْسُ يُرَادُ بِهِ مَا قَبْلَهُ. وَالْأَصْلُ أَنَّهُ يُرَادُ بِالْعَدِ مَا يَلِي يَوْمَكَ، وَيُرَادُ بِالْأَمْسِ الَّذِي يَلِيهِ يَوْمُكَ، وَقَدْ يُرَادُ بِالْعَدِ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَتَنْظُرَنَّهُمْ مَا قَدَّمَتْ لِحَدِّ^٥﴾ [الحشر: ١٨] أَيُّ: يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَكَذَلِكَ بِالْأَمْسِ قَدْ يُرَادُ بِهِ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ، أَيُّ: مَا وَرَاءَ الْيَوْمِ الَّذِي يَلِيهِ يَوْمُكَ.

[٢] قَوْلُهُ: «يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ» أَثَبَّتَ الْمَحَبَّةَ لِلَّهِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، أَيُّ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ وَيُحِبُّ، وَقَدْ أَتَكَرَّ هَذَا أَهْلُ التَّعْطِيلِ، وَقَالُوا: الْمُرَادُ بِمَحَبَّةِ اللَّهِ لِلْعَبْدِ إِثَابَتُهُ أَوْ إِرَادَةُ إِثَابَتِهِ، وَالْمُرَادُ بِمَحَبَّةِ الْعَبْدِ لِلَّهِ حُبُّهُ نَوَابِهِ. وَهَذَا تَحْرِيفٌ لِلْكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ، مُخَالِفٌ لِإِجْمَاعِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَإِمَّةِ الْهُدَى مِنْ بَعْدِهِمْ.

وَحُبُّهُ اللَّهِ تَعَالَى ثَابِتٌ لَهُ حَقِيقَةً، وَهِيَ مِنْ صِفَاتِهِ الْفِعْلِيَّةِ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ يَكُونُ لَهُ سَبَبٌ فَهُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ، وَالْمَحَبَّةُ لَهَا سَبَبٌ؛ فَقَدْ يَنْغَضُّ اللَّهُ إِنْسَانًا فِي وَقْتٍ وَيُحِبُّهُ فِي وَقْتٍ لِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ.

[٣] قَوْلُهُ: «عَلَى يَدَيْهِ» أَيُّ: يَفْتَحُ اللَّهُ حَبَرٍ عَلَى يَدَيْهِ، وَفِي ذَلِكَ بَشَارَةٌ بِالنَّصْرِ.

[٤] قَوْلُهُ: «يَدُوكُونَ» أَيُّ: يَخُوضُونَ، وَجُمْلَةٌ يَدُوكُونَ خَبَرٌ (بَات).

[٥] قَوْلُهُ: «عَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ» أَيُّ: ذَهَبُوا إِلَيْهِ فِي الْغَدَاةِ مُبَكِّرِينَ، كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَاهَا؛ لِنَيْالِ حُبِّهِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

فَقَالَ: «أَيْنَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؟»^[١]، فَقِيلَ: هُوَ يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ^[٢]. فَأَرْسَلُوا إِلَيْهِ^[٣]، فَأَتَى بِهِ^[٤]، فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ، وَدَعَا لَهُ، فَبَرَأَ كَأَن لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ^[٥]، فَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ، فَقَالَ: «انْفُذْ عَلَى رَسُولِكَ^[٦] حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ^[٧] ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ^[٨]، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ^[٩]».....

[١] قَوْلُهُ: «فَقَالَ: أَيْنَ عَلِيٌّ؟» القائل: الرَّسُولُ ﷺ.

[٢] قَوْلُهُ: «يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ» أي: يَتَأَلَّمُ مِنْهَا، وَلَكِنَّهُ يَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ؛ لِأَنَّ عَيْنَيْهِ مَرِيضَةٌ.

[٣] وَقَوْلُهُ: «فَأَرْسَلُوا إِلَيْهِ» بِأَمْرِ الرَّسُولِ ﷺ.

[٤] قَوْلُهُ: «فَأَتَى بِهِ» كَأَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ عَمَمَ عَلَى عَيْنَيْهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «أَتَى بِهِ» يُقَادُّ.

[٥] وَقَوْلُهُ: «كَأَن لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ» أي: لَيْسَ بِهِمَا أَثَرُ حُمْرَةٍ وَلَا غَيْرِهَا.

قَوْلُهُ: «فَبَرَأَ» هَذَا مِنْ آيَاتِ اللَّهِ الدَّالَّةِ عَلَى قُدْرَتِهِ، وَصَدَقَ رَسُولُهُ ﷺ، وَهَذَا مِنْ مَنَاقِبِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؛ لِتَخْصِصِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ ذَلِكَ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الصَّحَابَةِ.

[٦] قَوْلُهُ: «انْفُذْ عَلَى رَسُولِكَ» أي: مَهْلِكَ، مَا خُوذُ مِنْ رِسْلِ النَّاقَةِ، أي: حَلِيبِهَا يُجْلَبُ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَالْمَعْنَى: امْشِ هَوْنًا هَوْنًا؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ خَطِيرٌ؛ لِأَنَّهُ يَخْشَى مِنْ كَمِينٍ، وَالْيَهُودُ خُبَنَاءُ، أَهْلُ غَدْرٍ.

[٧] قَوْلُهُ: «حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ» أي: مَا يَفْرُبُ مِنْهُمْ وَمَا حَوْلَهُمْ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ»^(١)، وَهَذَا إِذَا كُنَّا عَلَى الْوَصْفِ الَّذِي عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، أَمَّا إِذَا كُنَّا عَلَى وَصْفِ الْقَوْمِيَّةِ، فَإِنَّا لَوْ نَزَلْنَا فِي أَحْضَانِهِمْ فَمَنْ الْمُمَكِنِ أَنْ يَقُومُوا وَنَكُونَ فِي الْأَسْفَلِ.

[٨] قَوْلُهُ: «ثُمَّ ادْعُهُمْ» أي: أَهْلَ خَيْبَرَ «إِلَى الْإِسْلَامِ» أي: الْإِسْتِسْلَامِ لِلَّهِ.

[٩] قَوْلُهُ: «وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ» أي: فَلَا تَكْفِي الدَّعْوَةُ إِلَى الْإِسْلَامِ فَقَطْ، بَلْ يُخْبِرْهُمْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَا يَذْكُرُ فِي الْفَخْذِ، رَقْمُ (٣٧١)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ فَضِيلَةِ إِعْتِنَاكَ أُمَّتَهُ، ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا، رَقْمُ (١٣٦٥)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ.

فَوَاللهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ خُمْرِ النَّعَمِ^(١)، (يُدْوَكَونَ) أي: يَحْضُونُ.

= بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ فِيهِ حَتَّى يَقْتَنِعُوا بِهِ وَيَلْتَزِمُوا، لَكِنْ عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي فِي حَدِيثِ بَعْثِ مُعَاذٍ^(٢).

وهذه المسألة يَرَدُّدُ الْإِنْسَانُ فِيهَا: هَلْ يُخْبِرُهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللهِ فِي الْإِسْلَامِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا أَوْ بَعْدَهُ؟ فَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى ظَاهِرِ حَدِيثِ مُعَاذٍ وَحَدِيثِ سَهْلِ هَذَا فَإِنَّا نَقُولُ: الْأَوَّلَى أَنْ تَدْعُوهُ لِلْإِسْلَامِ، وَإِذَا أَسْلَمَ تُخْبِرُهُ. وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى وَاقِعِ النَّاسِ الْآنَ، وَأَتَمُّ لَأُسَلِّمُونَ عَنِ اقْتِنَاعِ - فَقَدْ يُسَلِّمُ، وَإِذَا أَخْبَرْتَهُ رُبَّمَا يَرْجِعُ - قُلْنَا: يُخْبِرُونَ أَوَّلًا بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللهِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُوا عَنِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ إِخْبَارِهِمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ، وَحِينَئِذٍ يَجِبُ قَتْلُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ مُرْتَدُّونَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: تُتْرَكُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لِلْوَاقِعِ وَمَا تَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحَةُ مِنْ تَقْدِيمِ هَذَا أَوْ هَذَا.

[١] قَوْلُهُ: «لَأَنْ يَهْدِيَ اللهُ الْإِسْلَامَ وَاقِعَةً فِي جَوَابِ الْقَسَمِ، وَ(أَنْ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ مُصَدَّرِيَّةٌ، وَ(يَهْدِي) مُؤَوَّلٌ بِالْمُصَدَّرِ مُبْتَدَأٌ، وَ«خَيْرٌ» خَبَرٌ، وَنَظِيرُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ» [البقرة: ١٨٤].

قَوْلُهُ: «خُمْرِ النَّعَمِ» بَسْمَكَيْنِ الْمِيمِ: جَمْعُ أَحْمَرٍ، وَبِالضَّمِّ: جَمْعُ حِمَارٍ، وَالْمُرَادُ الْأَوَّلُ. وَخُمْرُ النَّعَمِ: هِيَ الْإِبِلُ الْحُمْرَاءُ، وَذَكَرَهَا لِأَنَّهَا مَرْغُوبَةٌ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَهِيَ أَحْسَنُ وَأَنْفَسُ مَا يَكُونُ مِنَ الْإِبِلِ عِنْدَهُمْ.

وَقَوْلُهُ: «لَأَنْ يَهْدِيَ اللهُ بِكَ» وَلَمْ يَقُلْ: لَأَنْ يَهْدِيَ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَهْدِي هُوَ اللهُ. وَالْمُرَادُ بِالْهِدَايَةِ هُنَا هِدَايَةُ التَّوْفِيقِ وَالِدَّلَالَةِ، وَهِيَ الْمُرَادُ الْهِدَايَةُ مِنَ الْكُفْرِ إِلَى الْإِسْلَامِ أَوْ يُعْمَ كُلُّ هِدَايَةٍ؟ نَقُولُ: هُوَ مُوجَّهٌ إِلَى قَوْمٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ.

وَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ الْقَرِينَةَ الْحَالِيَةَ تَقْتَضِي التَّخْصِصَ، وَأَنَّ مَنْ اهْتَدَى عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ فِي مَسْأَلَةٍ فَرَعِيَّةٍ مِنْ مَسَائِلِ الدِّينِ لَا يَخْضُلُ لَهُ هَذَا الثَّوَابُ بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا مُوجَّهٌ إِلَى قَوْمٍ كُفَّارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ؟ يَحْتَمِلُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، رقم (٤٢١٠)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، باب من فضائل علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، رقم (٢٤٠٦)، من حديث سهل بن سعد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن، رقم (٤٣٤٧)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين، رقم (١٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. ورواية: «فليوحدا» أخرجهما: البخاري كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته، رقم (٧٣٧٢).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: أَنَّ الدَّعْوَةَ إِلَى اللَّهِ طَرِيقٌ مَنِ اتَّبَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ^[١].

الثانية: التَّنْبِيهُ عَلَى الْإِخْلَاصِ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَوْ دَعَا إِلَى الْحَقِّ، فَهُوَ يَدْعُو إِلَى نَفْسِهِ ^[٢].

الثالثة: أَنَّ الْبَصِيرَةَ مِنَ الْفَرَائِضِ ^[٣].

الرابعة: مِنْ دَلَائِلِ حُسْنِ التَّوْحِيدِ كَوْنُهُ تَنْزِيهَاً لِلَّهِ تَعَالَى عَنِ الْمَسَبَةِ ^[٤].

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: أَنَّ الدَّعْوَةَ إِلَى اللَّهِ طَرِيقٌ مَنِ اتَّبَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَتُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾، وَالْأَشْمَلُ مِنْ ذَلِكَ وَالْأَبْلَغُ فِي مُطَابَقَةِ الْآيَةِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الدَّعْوَةَ إِلَى اللَّهِ طَرِيقُ الرُّسُلِ وَاتِّبَاعِهِمْ.

[٢] الثانية: التَّنْبِيهُ عَلَى الْإِخْلَاصِ؛ وَتُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَدْعُو إِلَى اللَّهِ»؛ وَلِهَذَا قَالَ: «لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَوْ دَعَا إِلَى الْحَقِّ، فَهُوَ يَدْعُو إِلَى نَفْسِهِ» فَالَّذِي يَدْعُو إِلَى اللَّهِ هُوَ الَّذِي لَا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ يَقُومَ دِينَ اللَّهِ، وَالَّذِي يَدْعُو إِلَى نَفْسِهِ هُوَ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ هُوَ الْمَقْبُولُ، حَقًّا كَانَ أَمْ بِاطِلًا.

[٣] الثالثة: أَنَّ الْبَصِيرَةَ مِنَ الْفَرَائِضِ، وَتُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ» وَوَجْهُ كَوْنِ الْبَصِيرَةِ مِنَ الْفَرَائِضِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِلدَّاعِيَةِ مِنَ الْعِلْمِ بِمَا يَدْعُو إِلَيْهِ، وَالِدَّعْوَةُ فَرِيضَةٌ، فَيَكُونُ الْعِلْمُ بِذَلِكَ فَرِيضَةً.

[٤] الرابعة: مِنْ دَلَائِلِ حُسْنِ التَّوْحِيدِ كَوْنُهُ تَنْزِيهَاً لِلَّهِ عَنِ الْمَسَبَةِ، وَتُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ فَسُبْحَانَ اللَّهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ لِكَمَالِهِ.

وَمَعْنَى «عَنِ الْمَسَبَةِ» أَيُّ: وَعَنْ مُمَاثَلَةِ الْخَالِقِ لِلْمَخْلُوقِ؛ إِذْ تُمَثِّلُ الْكَامِلُ بِالنَّاقِصِ يَجْعَلُهُ نَاقِصًا. قَالَ الشَّاعِرُ:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ الْعَصَا ^(١)

(١) نسبته للثعالبي في يتيعة الدهر (٢٩٩/٥) لأبي درهم البندنجي، والمستعصمي في الدر الفريد (١٥٧/٤) للكميت بن زيد.

الْخَامِسَةُ: أَنَّ مِنْ قُبْحِ الشِّرْكِ كَوْنُهُ مَسَبَّةً لِلَّهِ^[١].

السَّادِسَةُ: وَهِيَ مِنْ أَهْمَّتِهَا: إِبْعَادُ الْمُسْلِمِ عَنِ الْمُشْرِكِينَ؛ لِئَلَّا يَصِيرَ مِنْهُمْ، وَلَوْ لَمْ يُشْرِكْ^[٢].
السَّابِعَةُ: كَوْنُ التَّوْحِيدِ أَوَّلَ وَاجِبٍ^[٣].

الثَّامِنَةُ: أَنَّهُ يُبْدَأُ بِهِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى الصَّلَاةِ^[٤].

التَّاسِعَةُ: أَنَّ مَعْنَى: «أَنْ يُوحَّدُوا اللَّهَ» مَعْنَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^[٥].

الْعَاشِرَةُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَهُوَ لَا يَعْرِفُهَا، أَوْ يَعْرِفُهَا وَلَا يَعْمَلُ
بِهَا^[٦].

[١] الْخَامِسَةُ: أَنَّ مِنْ قُبْحِ الشِّرْكِ كَوْنُهُ مَسَبَّةً لِلَّهِ، وَتُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿وَسَبَّحَنَ اللَّهَ﴾.

[٢] السَّادِسَةُ: وَهِيَ مِنْ أَهْمَّتِهَا: إِبْعَادُ الْمُسْلِمِ عَنِ الْمُشْرِكِينَ؛ لِئَلَّا يَصِيرَ مِنْهُمْ، وَلَوْ لَمْ يُشْرِكْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ وَلَمْ يَقُلْ: «وَمَا أَنَا مُشْرِكٌ»؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمْ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُشْرِكًا، فَهُوَ فِي ظَاهِرِهِ مِنْهُمْ؛ وَلِهَذَا لَمَّا قَالَ اللَّهُ لِلْمَلَائِكَةِ: ﴿اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ [البقرة: ٣٤] تَوَجَّهَ الْخِطَابُ لَهُ وَلَهُمْ.

[٣] السَّابِعَةُ: كَوْنُ التَّوْحِيدِ أَوَّلَ وَاجِبٍ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «فَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنْ يُوحَّدُوا اللَّهَ»، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: أَوَّلُ وَاجِبٍ النَّظَرُ، لَكِنِ الصَّوَابُ أَنَّ أَوَّلَ وَاجِبٍ هُوَ التَّوْحِيدُ؛ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ الْخَالِقِ دَلَّتْ عَلَيْهَا الْفِطْرَةُ.

[٤] الثَّامِنَةُ: أَنَّ يُبْدَأُ بِهِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَآخِرُهُمْ بِمَا يَحِبُّ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ».

[٥] التَّاسِعَةُ: أَنَّ مَعْنَى أَنْ يُوحَّدُوا اللَّهَ مَعْنَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ تُؤْخَذُ مِنْ تَغْيِيرِ الصَّحَابِيِّ حَيْثُ عَبَّرَ فِي رِوَايَةِ بَقُولِهِ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَفِي رِوَايَةٍ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ: «أَنْ يُوحَّدُوا اللَّهَ».

[٦] الْعَاشِرَةُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَهُوَ لَا يَعْرِفُهَا أَوْ يَعْرِفُهَا وَلَا يَعْمَلُ بِهَا، وَمَرَادُهُ بِقَوْلِهِ: «لَا يَعْرِفُهَا أَوْ يَعْرِفُهَا» شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَتُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» إِذْ لَوْ كَانُوا يَعْرِفُونَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيَعْمَلُونَ بِهَا مَا اخْتَبَجُوا إِلَى الدَّعْوَةِ إِلَيْهَا.

الحَادِيَّةَ عَشْرَةَ: التَّنْبِيهُ عَلَى التَّعْلِيمِ بِالتَّدْرِيجِ^[١].

الثَّانِيَّةَ عَشْرَةَ: الْبَدَاءَةُ بِالْأَهَمِّ فَالْأَهَمُّ^[٢].

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: مَصْرُفُ الزَّكَاةِ^[٣].

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كَشْفُ الْعَالِمِ الشُّبْهَةِ عَنِ الْمُتَعَلِّمِ^[٤].

الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: النَّهْيُ عَنْ كَرَائِمِ الْأَمْوَالِ^[٥].

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: اتِّقَاءُ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ^[٦].

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الْإِخْبَارُ بِأَثْمِهَا لَا تُحْجَبُ^[٧].

[١] الْحَادِيَّةَ عَشْرَةَ: التَّنْبِيهُ عَلَى التَّعْلِيمِ بِالتَّدْرِيجِ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ لِمُعَاذٍ: «اذْعُمُهُمْ إِلَى أَنْ يُوحِّدُوا اللَّهَ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ...»^(١) إلخ الحديث.

[٢] الثَّانِيَّةَ عَشْرَةَ: الْبَدَاءَةُ بِالْأَهَمِّ فَالْأَهَمُّ، تُؤْخَذُ مِنْ أَمْرِهِ ﷺ مُعَاذًا بِالتَّوْحِيدِ؛ لِيَدْعُوَ إِلَيْهِ أَوَّلًا، ثُمَّ الصَّلَاةَ، ثُمَّ الزَّكَاةَ.

[٣] الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: مَصْرُفُ الزَّكَاةِ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَتَرُدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ».

[٤] الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كَشْفُ الْعَالِمِ الشُّبْهَةِ عَنِ الْمُتَعَلِّمِ، الْمُرَادُ بِالشُّبْهَةِ هُنَا: شُبْهَةُ الْعِلْمِ، أَيُّ: يَكُونُ عِنْدَهُ جَهْلٌ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتَرُدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ».

فَيَنْ أَنْ هَذِهِ الصَّدَقَةُ تُؤْخَذُ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ، وَأَنْ مَصْرِفَهَا الْفُقَرَاءُ.

[٥] الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: النَّهْيُ عَنْ كَرَائِمِ الْأَمْوَالِ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «فِيَاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ» إِذْ (إِيَّاكَ) تَفِيدُ التَّحْذِيرَ، وَالتَّحْذِيرُ يَسْتَلْزِمُ النَّهْيَ.

[٦] السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: اتِّقَاءُ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ».

[٧] السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الْإِخْبَارُ بِأَثْمِهَا لَا تُحْجَبُ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن، رقم (٤٣٤٧)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين، رقم (١٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ورواية: «فليوحدوا» أخرجها: البخاري كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته، رقم (٧٣٧٢).

الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: مِنْ أَدِلَّةِ التَّوْحِيدِ مَا جَرَى عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وَسَادَاتِ الْأَوْلِيَاءِ مِنَ الْمَشَقَّةِ وَالْجُوعِ وَالْوَبَاءِ^(١).

التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ...» إلخ: عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ^(٢).

العِشْرُونَ: تَفَلُّهُ فِي عَيْنَيْهِ عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِهَا أَيْضًا^(٣).

الحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٤).

= حِجَابٌ «فَقَرَنَ التَّرغِيبَ أَوْ التَّرْهيبَ بِالْأَحْكَامِ، مِمَّا يَحُثُّ النَّفْسَ إِنْ كَانَ تَرْغِيئًا، وَيُبْعِدُهَا وَيَزُجُّهَا إِنْ كَانَ تَرْهِيئًا» لِقَوْلِهِ: «اتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ»، فَالنَّفْسُ قَدْ لَا تَقْبِي، لَكِنْ إِذَا قِيلَ: لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ، خَافَتْ وَتَفَرَّتْ مِنْ ذَلِكَ.

[١] الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: مِنْ أَدِلَّةِ التَّوْحِيدِ مَا جَرَى عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وَسَادَاتِ الْأَوْلِيَاءِ مِنَ الْمَشَقَّةِ وَالْجُوعِ وَالْوَبَاءِ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُؤَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ يُرِيدُ الْإِشَارَةَ إِلَى قِصَّةِ خَيْرٍ؛ إِذْ وَقَعَ فِيهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ جُوعٌ عَظِيمٌ، حَتَّى لَمْ يَكُنْ يَأْكُلُونَ الْحَمِيرَ وَالثُّومَ^(١). وَأَمَّا الْوَبَاءُ: فَهُوَ مَا وَقَعَ فِي عَهْدِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأَمَّا الْمَشَقَّةُ فَظَاهِرَةٌ.

وَوَجْهٌ كَوْنُ ذَلِكَ مِنْ أَدِلَّةِ التَّوْحِيدِ: أَنَّ الصَّبْرَ وَالتَّحَمُّلَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ يَدُلُّ عَلَى إِخْلَاصِ الْإِنْسَانِ فِي تَوْحِيدِهِ، وَأَنَّ قَصْدَهُ اللَّهُ؛ وَلِذَلِكَ صَبَرَ عَلَى الْبَلَاءِ.

[٢] التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ» عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ؛ لِأَنَّ هَذَا حَصَلَ، فَعَلِيَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ.

[٣] الْعِشْرُونَ: تَفَلُّهُ فِي عَيْنَيْهِ عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِهَا أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ بَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ، فَبَرَأَ كَأَن لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ.

[٤] الْحَادِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: فَضِيلَةُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهَذَا ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، رقم (٤١٩٦)، ومسلم: كتاب الجهاد، باب غزوة خيبر، رقم (١٨٠٢)، من حديث سلمة بن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأكل الثوم أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، رقم (٤٢١٥)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الثانية والعشرون: فَضَّلَ الصَّحَابَةِ فِي دَوْكِهِمْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ وَشَغْلِهِمْ عَنْ بَشَارَةِ الْفَتْحِ ^[١].

الثالثة والعشرون: الْإِبْيَانُ بِالْقَدَرِ لِحُضُورِهَا لِمَنْ لَمْ يَسَعْ لَهَا وَمَنْعِهَا عَمَّنْ سَعَى ^[٢].

الرابعة والعشرون: الْأَدَبُ فِي قَوْلِهِ: «عَلَى رِسْلِكَ» ^[٣].

الخامسة والعشرون: الدَّعْوَةُ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ الْقِتَالِ ^[٤].

السادسة والعشرون: أَنَّهُ مَشْرُوعٌ لِمَنْ دُعُوا قَبْلَ ذَلِكَ وَقُوتِلُوا ^[٥].

السابعة والعشرون: الدَّعْوَةُ بِالْحِكْمَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «أَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ» ^[٦].

الثامنة والعشرون: الْمَعْرِفَةُ بِحَقِّ اللَّهِ فِي الْإِسْلَامِ ^[٧].

[١] الثانية والعشرون: فَضَّلَ الصَّحَابَةِ فِي دَوْكِهِمْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ وَشَغْلِهِمْ عَنْ بَشَارَةِ الْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُمْ انْشَغَلُوا عَنْ بَشَارَةِ الْفَتْحِ بِالتَّاسِيسِ مَعْرِفَةً مَنْ يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَحُبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ.

[٢] الثالثة والعشرون: الْإِبْيَانُ بِالْقَدَرِ؛ لِحُضُورِهَا لِمَنْ لَمْ يَسَعْ لَهَا وَمَنْعِهَا عَمَّنْ سَعَى؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ عَدَدًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ مُبَكِّرِينَ، كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَاهَا وَلَمْ يُعْطَوْهَا، وَعَيْئٌ بَنُ أَبِي طَالِبٍ مَرِيضٌ وَلَمْ يَسَعْ لَهَا، وَمَعَ ذَلِكَ أُعْطِيَ الرَّايَةُ.

[٣] الرابعة والعشرون: الْأَدَبُ فِي قَوْلِهِ: «عَلَى رِسْلِكَ»، وَوَجْهُهُ: أَنَّهُ أَمَرَهُ بِالْتَّمَهْلِ وَعَدَمِ التَّسَرُّعِ.

[٤] الخامسة والعشرون: الدَّعْوَةُ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ الْقِتَالِ؛ لِقَوْلِهِ: «انْزِلْ بِسَاحَتِهِمْ ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ».

[٥] السادسة والعشرون: أَنَّهُ مَشْرُوعٌ لِمَنْ دُعُوا قَبْلَ ذَلِكَ وَقُوتِلُوا.

[٦] السابعة والعشرون: الدَّعْوَةُ بِالْحِكْمَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «أَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ مِنَ الْحِكْمَةِ أَنْ تَبَيِّنَ الدَّعْوَةَ، وَذَلِكَ بَأَن تَأْمُرَهُ بِالْإِسْلَامِ أَوَّلًا، ثُمَّ تُخْبِرُهُ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ حَقِّ اللَّهِ، وَلَا يَكْفِي أَنْ تَأْمُرَهُ بِالْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُطَبَّقُ هَذَا الْإِسْلَامَ الَّذِي أَمَرْتَهُ بِهِ وَقَدْ لَا يُطَبَّقُهُ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَعَاهِدِهِ حَتَّى لَا يَرْجِعَ إِلَى الْكُفْرِ.

[٧] الثامنة والعشرون: الْمَعْرِفَةُ بِحَقِّ اللَّهِ فِي الْإِسْلَامِ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ».

التَّاسِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: ثَوَابُ مَنْ اهْتَدَى عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ وَاحِدٌ^[١].
الثَّلَاثُونَ: الْحَلْفُ عَلَى الْفُتْيَا^[٢].

[١] التَّاسِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: ثَوَابُ مَنْ اهْتَدَى عَلَى يَدَيْهِ رَجُلٌ وَاحِدٌ؛ لِقَوْلِهِ: «لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ» أَي: خَيْرٌ لَكَ مِنْ كُلِّ مَا يُسْتَحْسَنُ فِي الدُّنْيَا، وَلَيْسَ الْمَعْنَى كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ: خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَتَصَدَّقَ بِنَعَمٍ حُمْرٍ.

[٢] الثَّلَاثُونَ: الْحَلْفُ عَلَى الْفُتْيَا؛ لِقَوْلِهِ: «فَوَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ...» إلخ، فَأَقْسَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ لَمْ يُسْتَقْسَمْ، وَالْفَائِدَةُ هِيَ حُثُّهُ عَلَى أَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِهِ، وَالتَّوَكُّيدُ عَلَيْهِ.

وَلَكِنْ لَا يَنْبَغِي الْحَلْفُ عَلَى الْفُتْيَا إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ وَفَائِدَةٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَفْهَمُ السَّامِعُ أَنَّ الْمُفْتِيَ لَمْ يَحْلِفْ إِلَّا لَشَكِّ عِنْدَهُ.

وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَحْيَانًا يَقُولُ فِي إِجَابَتِهِ: إِي وَاللَّهِ. وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ بِالْحَلْفِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ:

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسْتَلِیْوُنَا أَهَقُ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣].

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعْثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَّ﴾ [التغابن: ٧].

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِنَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبا: ٣].

فَإِذَا كَانَ فِي الْقَسَمِ مَصْلَحَةٌ ابْتِدَاءً، أَوْ جَوَابًا لِسُؤَالٍ، جَازَ، وَرُبَّمَا يَكُونُ مَطْلُوبًا.



بَابُ

تَفْسِيرُ التَّوْحِيدِ وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^[١]

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ الآية

[الإسراء: ٥٧].

[١] التفسير مغناه: الكشف والإيضاح، مأخوذ من قولهم: فسرت الثمرة قشرها. ومن قول الإنسان: فسرت ثوبي، فاتضح ما وراءه. ومنه تفسير القرآن الكريم.

والتوحيد تقدم تعريفه^(١)، والمراد به هنا اعتقاد أن الله واحد في ألوهيته.

وقوله: «وشهادة أن لا إله إلا الله» معطوف على التوحيد، أي: وتفسير شهادة أن لا إله إلا الله.

والعطف هنا من باب عطف المترادفين؛ لأن التوحيد حقيقة هو شهادة أن لا إله إلا الله.

وهذا الباب مهم؛ لأنه لما سبق الكلام على التوحيد وفضله والدعوة إليه، كأن النفس الآن اشرأبت إلى بيان ما هو هذا التوحيد الذي بوب له هذه الأبواب (وجوبه، وفضله، والدعوة إليه).

فيجاء بهذا الباب، وهو تفسير التوحيد، وقد ذكر المؤلف خمس آيات:

[٢] الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ﴾، أولاء: مبتدأ. ﴿الَّذِينَ﴾ اسم موصول بدل منه.

﴿يَدْعُونَ﴾ صلة الموصول. وجملة ﴿يَبْتَغُونَ﴾ خبر المبتدأ، أي: هؤلاء الذين يدعوهم هؤلاء هم أنفسهم يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب، فكيف تدعوتهم وهم محتاجون مفتقرُونَ؟! فهذا سعة في الحقيقة، وهذا ينطبق على كل من دعي، وهو داع، كعيسى ابن مريم، والملائكة، والأولياء، والصالحين، وأما الشجر والحجر فلا يدخل في الآية.

فهؤلاء الذين رعنتم أيهم أولياء من دون الله لا يملكون كشف الضر ولا تحويلة من مكان إلى مكان؛ لأنهم هم بأنفسهم يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب، وقد قال تعالى مبيناً حال هؤلاء المدعوين: ﴿وَالَّذِينَ نَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾^(١٣) إن تدعوه

وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٦٨﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾
الآيَةُ [الزخرف: ٢٦-٢٧] ^(١).

= لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بَشِرْكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكُمْ مِثْلُ خَيْرٍ ﴿٦٩﴾
[فاطر: ١٣-١٤].

قَوْلُهُ: ﴿يَدْعُونَ﴾ أي: دُعَاءَ مَسْأَلَةٍ، كَمَنْ يَدْعُو عَلِيًّا عِنْدَ وَقُوعِهِمْ فِي الشَّدَائِدِ، وَكَمَنْ
يَدْعُو النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ:

يَا أَكْرَمَ الْخَلْقِ مَا لِي مَنِ الْوُدِّ بِهِ
سِوَاكَ عِنْدَ حُلُولِ الْحَادِثِ الْعَمَمِ ^(٢)
وَقَدْ يَكُونُ دُعَاءَ عِبَادَةٍ، كَمَنْ يَتَذَلَّلُ لَهُمْ بِالتَّقَرُّبِ، وَالنَّدْرِ، وَالرُّكُوعِ، وَالشُّجُودِ.
قَوْلُهُ: ﴿يَبْتَغُونَ﴾ يَطْلُبُونَ.

قَوْلُهُ: ﴿الْوَسِيلَةَ﴾ أي: الشَّيْءَ الَّذِي يُوصِلُهُمْ إِلَى اللَّهِ، يَعْنِي: يَطْلُبُونَ مَا يَكُونُ وَسِيلَةً إِلَى
اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَسْمُهُمْ أَقْرَبُ إِلَى اللَّهِ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ.
وَجْهُ مُنَاسَبَةِ الْآيَةِ لِلْبَابِ (بَابُ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) أَنَّ التَّوْحِيدَ
يَتَضَمَّنُ الْبَرَاءَةَ مِنَ الشَّرْكِ، بَحِثْ لَا يَدْعُو مَعَ اللَّهِ أَحَدًا، لَا مَلَكًا مُقَرَّبًا، وَلَا نَبِيًّا مُرْسَلًا، وَهَؤُلَاءِ
الَّذِينَ يَدْعُونَ الْأَنْبِيَاءَ وَالْمَلَائِكَةَ لَمْ يَتَبَرَّؤُوا مِنَ الشَّرْكِ، بَلْ هُمْ وَاقِعُونَ فِيهِ. وَمِنَ الْعَجَبِ أَنَّهُمْ
يَدْعُونَ مَنْ هُمْ فِي حَاجَةٍ إِلَى مَا يُقَرِّبُهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَهُمْ غَيْرُ مُسْتَغْنِينَ عَنِ اللَّهِ بِأَنْفُسِهِمْ، فَكَيْفَ
يُغْنُونَ غَيْرَهُمْ؟!

[١] الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ وَالثَّلَاثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ...﴾ الْآيَتَيْنِ.

قَوْلُهُ: ﴿بَرَّةً﴾ عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ، وَهِيَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ مِنَ التَّبَرُّؤِ، وَهُوَ التَّخَلِّيُّ، أَي: إِنَّنِي مُتَخَلِّلٌ
غَايَةَ التَّخَلِّيِّ عَمَّا تَعْبُدُونَ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي، وَإِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوِيٌّ فِي ذَاتِ اللَّهِ، فَقَالَ ذَلِكَ
مُعْلِنًا بِهِ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ، وَأَبُوهُ هُوَ آرَزُ ^(٣).

قَوْلُهُ: ﴿تَعْبُدُونَ﴾ الْعِبَادَةُ هُنَا التَّذَلُّلُ وَالْخُضُوعُ؛ لِأَنَّ فِي قَوْمِهِ مَنْ يَعْبُدُ الْأَصْنَامَ، وَمِنْهُمْ مَنْ
يَعْبُدُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْكَوَاكِبَ.

(١) البردة للبوصيري (ص: ١٣١-١٣٢).

(٢) انظر: (ص: ٧٦).

وَقَوْلُهُ: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ الآية [التوبة: ٣١]^[١].

قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ جَمَعَ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، فَالنَّفْيُ: ﴿بَرَاءً يَمَّا تَعْبُدُونَ﴾، وَالْإِثْبَاتُ: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ التَّوْحِيدَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْكَفْرِ بِمَا سِوَى اللَّهِ وَالْإِيَّانِ بِاللَّهِ وَخُذَهُ ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وَهُؤُلَاءِ يَعْبُدُونَ اللَّهَ وَيَعْبُدُونَ غَيْرَهُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾، وَالْأَصْلُ فِي الْاسْتِثْنَاءِ الْإِثْبَاتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَمَعَ ذَلِكَ تَبَرَّأَ مِنْهُمْ.

وَكَذَا يُوجَدُ فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ مَنْ يُصَلِّي وَيُزَكِّي وَيَصُومُ وَيُحُجُّ، وَمَعَ ذَلِكَ يَذْهَبُونَ إِلَى الْقُبُورِ يَسْجُدُونَ لَهَا وَيَزْكُونَهَا، فَهُمْ كَفَّارٌ غَيْرُ مُوحِّدِينَ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ أَيُّ عَمَلٍ، وَهَذَا مِنْ أخطر مَا يَكُونُ عَلَى الشُّعُوبِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْكَفَرَ بِمَا سِوَى اللَّهِ عِنْدَهُمْ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَهَذَا جَهْلٌ مِنْهُمْ، وَتَقْرِيظٌ مِنْ عُلَمَائِهِمْ؛ لِأَنَّ الْعَامِّيَّ لَا يَأْخُذُ إِلَّا مِنْ عَالِمِهِ، لَكِنْ بَعْضُ النَّاسِ -وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ- عَالِمٌ دَوْلَةٍ لَا عَالِمٌ مِلَّةٍ.

وَفِي قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ وَلَمْ يَقُلْ: إِلَّا اللَّهُ. فَابْتَدَأَ:

الْأَوَّلَى: الْإِشَارَةُ إِلَى عِلَّةِ إِفْرَادِ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ؛ لِأَنَّهُ كَمَا أَنَّهُ مُفَرِّدٌ بِالْخَلْقِ، فَيَجِبُ أَنْ يُفَرَّدَ بِالْعِبَادَةِ.

الثَّانِيَةُ: الْإِشَارَةُ إِلَى بَطْلَانِ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ تَفْطُرْكُم حَتَّى تَعْبُدُوها، ففِيهَا تَعْلِيلٌ لِلتَّوْحِيدِ الْجَامِعِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَهَذِهِ مِنَ الْبَلَاغَةِ النَّامَةِ فِي تَعْبِيرِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

يُسْتَفَادُ مِنَ الْآيَةِ أَنَّ التَّوْحِيدَ لَا يَحْصُلُ بِعِبَادَةِ اللَّهِ مَعَ غَيْرِهِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِخْلَاصِهِ لِلَّهِ، وَالنَّاسُ فِي هَذَا الْمَقَامِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ:

■ قِسْمٌ يَعْبُدُ اللَّهَ وَخُذَهُ.

■ وَقِسْمٌ يَعْبُدُ غَيْرَهُ فَقَطْ.

■ وَقِسْمٌ يَعْبُدُ اللَّهَ وَغَيْرَهُ.

وَالْأَوَّلُ فَقَطْ هُوَ الْمُوَحِّدُ.

[١] الْآيَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ... ﴾

الآيَةُ.

قَوْلُهُ: ﴿أَحْبَارَهُمْ﴾ وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهَا الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ لـ «اتَّخَذُوا» وَالثَّانِي: «أَرْبَابًا» أَيُّ: هؤُلَاءِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى جَعَلُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ١٦٥]^(١).

= والأخبار: جمع خبر، وهو العالم، ويُقال للعالم أيضًا: بحر؛ لكثرة علمه. والخبرُ بفتح الحاء وكسر هاء، يُقال: خبرٌ، وخبرٌ. قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرَبُّهُمْ﴾ أي: عبادهم. وقَوْلُهُ: ﴿أَرْبَابًا﴾ جمع ربٍّ، أي: يجعلونهم أربابًا من دُونِ اللَّهِ؛ فجعلوا الأخبار أربابًا؛ لأنهم يأثمون بأمرهم في مخالفة أمر الله، فيطيعونهم في معصية الله. وجعلوا الرهبان أربابًا باتخاذهم أولياء يعبدونهم من دُونِ اللَّهِ. قَوْلُهُ: ﴿مِن دُونِ اللَّهِ﴾ أي: من غير الله. قَوْلُهُ: ﴿وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾ معطوف على ﴿أَحْبَارَهُمْ﴾ أي: اتَّخَذُوا الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ أيضًا ربًّا؛ حيث قالوا: إِنَّهُ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ. قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُوا﴾ أي: يتذللوا بالطاعة لله وحده، الَّذِي خَلَقَ الْمَسِيحَ وَالْأَخْبَارَ وَالرُّهْبَانَ وَالسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ. قَوْلُهُ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ أي: لا معبود حقَّ إِلَّا هُوَ. قَوْلُهُ: ﴿سُبْحَنَهُ﴾ تنزيه لله عما يُشْرِكُونَ. وجه كون هذه الآية تفسيرًا للتوحيد وشهادة أن لا إله إِلَّا الله: أن الله أنكر عليهم اتِّخَاذَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانَ أربابًا من دُونِ اللَّهِ، وهذه الآية سيأتي فيها ترجمة كاملة في كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، فهؤلاء جعلوا الأخبار شركاء في الطاعة، كُلُّهَا أَمَرُوا بِشَيْءٍ أَطَاعُوهُمْ، سِوَاءِ وَاقِفِ أَمْرِ اللَّهِ أَمْ لَا. إِذَا: فتفسير التوحيد أيضًا بـ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) يستلزم أن تكون طاعتك لله وحده؛ ولهذا على الرِّغْمِ مِنْ تَأْكِيدِ النَّبِيِّ ﷺ لَطَاعَةِ وَلَاَةِ الْأَمْرِ قَالَ: «إِتِمَّا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ»^(١). [١] الآية الخامسة: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ...﴾ الآية.

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب سرية عبد الله بن حذافة السهمي، رقم (٤٣٤٠)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، رقم (١٨٤٠)، من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ (مِنْ) لِلتَّبَعِيضِ، وَعَلَامَتُهَا أَنْ يَصِحَّ أَنْ يُحِلَّ حَمَلَهَا بَعْضُ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَيْرٍ مُقَدَّمٍ، وَ﴿مَنْ يَتَّخِذْ﴾ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ. أَيْ: مَنْ يَجْعَلُ لِلَّهِ أَنْدَادًا، وَمَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ «أَنْدَادًا» مُؤَخَّرًا، وَمَفْعُولُهَا الثَّانِي «مِنْ دُونِ اللَّهِ» مُقَدَّمًا.

وقَوْلُهُ: ﴿يَتَّخِذْ﴾ جَاءَتْ بِالْإِفْرَادِ؛ مُرَاعَاةً لِللَّفْظِ «مَنْ».

وقَوْلُهُ: ﴿يُحِبُّوهُمْ﴾ بِالْجَمْعِ؛ مُرَاعَاةً لِلْمَعْنَى.

وقَوْلُهُ: «أَنْدَادًا» جَمْعُ نِدٍّ، وَهُوَ الشَّيْءُ وَالنَّظِيرُ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَمَنْ قَالَ لَهُ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا؟! بَلَى مَا شَاءَ اللَّهُ وَخَدَهُ»^(١).

وقَوْلُهُ: ﴿يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ هَذَا وَجْهُ الْمِثَالَةِ، أَيْ: النَّدْبَةُ فِي الْمَحَبَّةِ، يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ. وَاخْتَلَفَ الْمَفْسِّرُونَ فِي قَوْلِهِ: ﴿كَحُبِّ اللَّهِ﴾.

فَقِيلَ: يَجْعَلُونَ حُبَّ الْأَصْنَامِ مُسَاوِيَةً لِحُبِّ اللَّهِ، فَيَكُونُ فِي قُلُوبِهِمْ حُبُّ اللَّهِ وَحُبُّهُ لِلْأَصْنَامِ، وَيَجْعَلُونَ حُبَّ الْأَصْنَامِ كَمَحَبَّةِ اللَّهِ، فَيَكُونُ الْمَصْدَرُ مُضَافًا إِلَى مَفْعُولِهِ. أَيْ: يُحِبُّونَ الْأَصْنَامَ كَحُبِّهِمْ اللَّهَ.

وقِيلَ: يُحِبُّونَ هَذِهِ الْأَصْنَامَ حُبًّا شَدِيدَةً كَمَحَبَّةِ الْمُؤْمِنِينَ لِلَّهِ.

وَسَيَأْتِي هَذِهِ الْآيَةُ يُؤَيِّدُ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ.

وقَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ عَلَى الرَّأْيِ الْأَوَّلِ يَكُونُ مَعْنَاهَا: وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ مِنْ هَؤُلَاءِ؛ لِأَنَّ حُبَّ الْمُؤْمِنِينَ خَالِصَةً، وَحُبُّ هَؤُلَاءِ فِيهَا شَرِكٌ بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ أَصْنَامِهِمْ.

وَعَلَى الرَّأْيِ الثَّانِي مَعْنَاهَا: وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ مِنْ هَؤُلَاءِ لِأَصْنَامِهِمْ؛ لِأَنَّ حُبَّ الْمُؤْمِنِينَ ثَابِتٌ فِي السَّرِّ وَالظَّاهِرِ عَلَى بُرْهَانٍ صَحِيحٍ، بِخِلَافِ الْمُشْرِكِينَ؛ فَإِنَّ مُحَبَّتَهُمْ لِأَصْنَامِهِمْ تَنْتَظَعُ إِذَا مَسَّهُمُ الضَّرُّ.

فَمَا بِالْكُفْرِ يُحِبُّ غَيْرَ اللَّهِ أَكْثَرَ مِنْ مُحَبَّتِهِ لِلَّهِ؟ وَمَا بِالْكُفْرِ يُحِبُّ غَيْرَ اللَّهِ وَلَا يُحِبُّ اللَّهَ؟! فَهَذَا أَفْبَحُ وَأَعْظَمُ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَسَيِّبِينَ لِلْإِسْلَامِ الْيَوْمَ؛ فَإِنَّهُمْ يُحِبُّونَ أَوْلِيَاءَهُمْ أَكْثَرَ مِمَّا

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢٨٣/١)، والنسائي في الكبرى، رقم (١٠٧٥٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بلفظ: «عدلا»

= يُحِبُّونَ اللَّهَ؛ وَلهَذَا لَوْ قِيلَ لَهُ: اخْلِفْ بِاللَّهِ. حَلَفَ صَادِقًا أَوْ كَاذِبًا، أَمَّا الْوَلِيُّ فَلَا يَخْلِفُ بِهِ إِلَّا صَادِقًا.

وَيَجِدُ كَثِيرًا مِنْهُمْ يَأْتُونَ إِلَى مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَيَرَوْنَ أَنَّ زِيَارَةَ قَبْرِ الرَّسُولِ ﷺ أَعْظَمُ مِنْ زِيَارَةِ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُمْ يَجِدُونَ فِي نَفْسِهِمْ حُبًّا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَحُبِّ اللَّهِ أَوْ أَعْظَمَ، وَهَذَا شِرْكٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ أَنَّنَا مَا أَحْبَبْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَّا لِحُبِّ اللَّهِ، وَلِأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، مَا أَحْبَبْنَاهُ لِأَنَّهُ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، لَكِنَّا أَحْبَبْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَنَحْنُ نُحِبُّهُ بِمَحَبَّةِ اللَّهِ، لَكِنْ هَؤُلَاءِ يَجْعَلُونَ مَحَبَّةَ اللَّهِ تَابِعَةً لِمَحَبَّةِ الرَّسُولِ ﷺ إِنْ أَحْبَبُوا اللَّهَ.

فَهَذِهِ الْآيَةُ فِيهَا مَحَبَّةٌ عَظِيمَةٌ لِكَثِيرٍ مِنْ قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ، الَّذِينَ يَجْعَلُونَ غَيْرَ اللَّهِ مِثْلَ اللَّهِ فِي الْمَحَبَّةِ. وَفِيهِ أَنْاسٌ أَيْضًا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ فِي مَحَبَّةِ غَيْرِهِ، لَا عَلَى وَجْهِ الْعِبَادَةِ الشَّرْعِيَّةِ، لَكِنْ عَلَى وَجْهِ الْعِبَادَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْحَدِيثِ^(١)، وَهِيَ مَحَبَّةُ الدَّرْهِمِ وَالْدِينَارِ وَالْحَقِيقَةِ وَالْحَقِيقَةِ، يُوجَدُ أَنْاسٌ لَوْ فَتَشَّتْ عَنْ قُلُوبِهِمْ لَوَجَدَتْ قُلُوبَهُمْ مَلَأَى مِنْ مَحَبَّةِ مَتَاعِ الدُّنْيَا، وَحَتَّى هَذَا الَّذِي جَاءَ يُصَلِّي هُوَ فِي الْمَسْجِدِ، لَكِنْ قَلْبُهُ مَشْغُولٌ بِمَا يَحِبُّهُ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا.

فَهَذَا نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَوْ حَاسَبَ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ لِمَاذَا خُلِقَ لَعَلِمَ أَنَّهُ خُلِقَ لِعِبَادَةِ اللَّهِ، وَأَيْضًا خُلِقَ لِلدَّارِ أُخْرَى لَيْسَتْ هَذِهِ الدَّارُ، فَهَذِهِ الدَّارُ بَحَارٌ يَجُورُ الْإِنْسَانُ مِنْهَا إِلَى الدَّارِ الْأُخْرَى، الدَّارُ الَّتِي خُلِقَ لَهَا، وَالَّتِي يَحِبُّ أَنْ يُعْنَى بِالْعَمَلِ لَهَا، يَا لَيْتَ شِعْرِي مَتَى يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ فَكَّرَ الْإِنْسَانُ مَاذَا عَمِلْتُ؟ وَكَمْ بَقِيَ لِي فِي هَذِهِ الدُّنْيَا؟ وَمَاذَا كَسَبْتُ؟ الْأَيَّامُ تَمْضِي وَلَا أَذْرِي هَلْ أَرَدْتُ قُرْبًا مِنَ اللَّهِ أَوْ بَعْدًا مِنَ اللَّهِ؟ هَلْ نَحَاسِبُ أَنْفُسَنَا عَنْ هَذَا الْأَمْرِ؟ فَلَا بُدَّ لِكُلِّ إِنْسَانٍ عَاقِلٍ مِنْ غَايَةٍ، فَمَا هِيَ غَايَتُهُ؟

نَحْنُ الْآنَ نَطْلُبُ الْعِلْمَ لِلتَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ بِطَلَبِهِ، وَإِعْلَامِ أَنْفُسِنَا، وَإِعْلَامِ غَيْرِنَا، فَهَلْ نَحْنُ كُنَّا عِلْمِنَا مَسْأَلَةً مِنَ الْمَسَائِلِ طَبَقْنَاهَا؟ نَحْنُ عَلَى كُلِّ حَالٍ نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا قُصُورًا كَثِيرًا وَتَقْصِيرًا.

وَهَلْ نَحْنُ إِذْ عِلْمِنَا مَسْأَلَةً نَدْعُو عِبَادَ اللَّهِ إِلَيْهَا؟ هَذَا أَمْرٌ يَخْتَاجُ إِلَى مُحَاسَبَةٍ؛ وَلِذَلِكَ؛ فَإِنَّ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ مَسْئُولِيَّةً لَيْسَتْ هَيْئَةً عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ زَكَاةِ الْمَالِ، فَيَجِبُ أَنْ يَعْمَلَ وَيَتَحَرَّكَ وَيَبْتَغِ الْعِلْمَ وَالْوَعْيَ فِي الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلَا أَنْحَرَفَتْ عَنْ شَرْعِ اللَّهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله، رقم (٢٨٨٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ: كُلُّ الْأُمُورِ تَسِيرُ بِالْمَحَبَّةِ، فَأَنْتَ مَثَلًا لَا تَتَحَرَّكُ لِنَفْسِكَ إِلَّا وَأَنْتَ مُحِبُّهُ، حَتَّى اللَّقْمَةُ مِنَ الطَّعَامِ لَا تَأْكُلُهَا إِلَّا لِمَحَبَّتِكَ لَهَا. وَلِهَذَا قِيلَ: إِنَّ جَمِيعَ الْحَرَكَاتِ مَبْنَاهَا عَلَى الْمَحَبَّةِ، فَالْمَحَبَّةُ أَسَاسُ الْعَمَلِ، فَالِإِشْرَاقُ فِي الْمَحَبَّةِ إِشْرَاقٌ بِاللَّهِ.

وَالْمَحَبَّةُ أَنْوَاءٌ:

الْأَوَّلُ: الْمَحَبَّةُ لِلَّهِ، وَهَذِهِ لَا تُنَافِي التَّوْحِيدَ، بَلْ هِيَ مِنْ كَمَالِهِ، فَأَوْتَقُ عُرَى الْإِيمَانِ: الْحُبُّ فِي اللَّهِ، وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ. وَالْمَحَبَّةُ لِلَّهِ هِيَ أَنْ نُحِبَّ هَذَا الشَّيْءَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يُحِبُّهُ، سَوَاءً كَانَ شَخْصًا أَوْ عَمَلًا، وَهَذَا مِنْ تَمَامِ التَّوْحِيدِ. قَالَ مَجْنُونٌ لَيْلًا:

أَمْرٌ عَلَى الدِّيَارِ دِيَارٍ لَيْلِي أَقْبَلُ ذَا الْجِدَارِ وَذَا الْجِدَارَا
وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبٌّ مِنْ سَكَنِ الدِّيَارَا ^(٢)

الثَّانِي: الْمَحَبَّةُ الطَّبِيعِيَّةُ الَّتِي لَا يُؤْثِرُهَا الْمَرُءُ عَلَى مَحَبَّةِ اللَّهِ، فَهَذِهِ لَا تُنَافِي مَحَبَّةَ اللَّهِ، كَمَحَبَّةِ الزَّوْجَةِ، وَالْوَلَدِ، وَالْمَالِ؛ وَلِهَذَا لَمَّا سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ أَحَبَّ النَّاسَ إِلَيْكَ؟ قَالَ: «عَائِشَةُ». قِيلَ: فَمِنْ الرِّجَالِ؟ قَالَ: «أَبُوهَا» ^(٣). وَمِنْ ذَلِكَ مَحَبَّةُ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَاللِّبَاسِ.

الثَّالِثُ: الْمَحَبَّةُ مَعَ اللَّهِ الَّتِي تُنَافِي مَحَبَّةَ اللَّهِ، وَهِيَ أَنْ تَكُونَ مَحَبَّةً غَيْرَ اللَّهِ كَمَحَبَّةِ اللَّهِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ مَحَبَّةِ اللَّهِ، بِحَيْثُ إِذَا تَعَارَضَتْ مَحَبَّةُ اللَّهِ وَمَحَبَّةُ غَيْرِهِ قَدَّمَ مَحَبَّةَ غَيْرِ اللَّهِ، وَذَلِكَ إِذَا جَعَلَ هَذِهِ الْمَحَبَّةَ نِدَاً لِمَحَبَّةِ اللَّهِ يُقَدِّمُهَا عَلَى مَحَبَّةِ اللَّهِ أَوْ يُسَاوِيهَا بِهَا ^(٤).

الشَّاهِدُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ: أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ سَاوَوْا مَحَبَّةَ اللَّهِ بِمَحَبَّةِ غَيْرِهِ مُشْرِكِينَ جَاعِلِينَ اللَّهَ أَندَادًا.

(١) روضة المحبين (ص: ٥٥).

(٢) الآيات نسبت للحارث بن زهير بن جذيمة في الدر الفريد (٤/ ٢٣٧-٢٣٨).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب من فضل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رقم (٣٦٦٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب من فضائل أبي بكر الصديق، رقم (٢٣٨٤)، من حديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) انظر: باب قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَنْبِيَاءِ مَنْ يَتَّبِعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا﴾ (ص: ٤٦٩).

وَفِي الصَّحِيحِ ^{١١} عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ^{١٢}، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ^{١٣}، حَرَّمَ مَالَهُ وَدَمُهُ، وَحَسَابُهُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» ^(١).

[١] قَوْلُهُ: «وَفِي الصَّحِيحِ» لَمْ يُفَصِّحِ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِمُرَادِهِ بِالصَّحِيحِ، أَمْ هُوَ «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»، أَمْ «صَحِيحُ مُسْلِمٍ»، أَمْ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ، سَوَاءٌ كَانَ فِي (الصَّحِيحَيْنِ) مَعًا، أَمْ فِي أَحَدِهِمَا، أَمْ فِي غَيْرِهِمَا، وَلَيْسَ لَهُ اضْطِلَاحٌ فِي ذَلِكَ يُحْتَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَعَلَى هَذَا يُبْحَثُ عَنِ الْحَدِيثِ فِي مِثَالِهِ، وَقَدْ وَرَدَ هَذَا التَّعْيِيرُ فِي سِيَاقِ الْمُؤَلِّفِ لِلْحَدِيثِ فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا «صَحِيحُ مُسْلِمٍ».

[٢] قَوْلُهُ: ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أَي: لَا مَعْبُودَ حَتَّى إِلَّا اللَّهُ، فَلَفْظُ الْجَلَالَةِ بَدَلٌ مِنَ الصَّيْرِ الْمُسْتَرِّ فِي الْحَقِيرِ، وَمَنْ يَرَى أَنَّ «لَا» تَعْمَلُ فِي الْمَعْرِفَةِ يَقُولُونَ: هُوَ الْحَقِيرُ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ» أَي: بِعِبَادَةِ مَنْ يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، قُلْنَا ذَلِكَ، لِأَنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ كَانَ يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَنَحْنُ نُؤْمِنُ بِهِ، لَكِنْ لَا نُؤْمِنُ بِعِبَادَتِهِ وَلَا بِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِلْعِبَادَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَإِئْتِي إِلَهُي مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَنَكَ مَا يَكُونُ لِي بِأَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ، تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَالِمُ الْغُيُوبِ ﴿١٧٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴿١٧٧﴾﴾ [المائدة: ١١٦-١١٧].

وَفِي قَوْلِهِ: «وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكْفِي مَجَرَّدُ التَّلَفُّظِ بِ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَكْفُرَ بِعِبَادَةِ مَنْ يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، بَلْ وَتَكْفُرَ أَيْضًا بِكُلِّ كُفْرٍ، فَمَنْ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَيَرَى أَنَّ النَّصَارَى وَالْيَهُودَ الْيَوْمَ عَلَى دِينٍ صَحِيحٍ، فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ، وَمَنْ يَرَى الْأَدْيَانَ أَفْكَارًا يُخْتَارُ مِنْهَا مَا يُرِيدُ، فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ، بَلِ الْأَدْيَانُ عَقَائِدُ مَفْرُوضَةٌ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، يَتَمَشَّى النَّاسُ عَلَيْهَا؛ وَلِهَذَا يُنَكِّرُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ فِي تَعْيِيرِهِ بِقَوْلِهِ: الْفِكْرُ الْإِسْلَامِيُّ. بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ يُقَالَ: الَّذِينَ الْإِسْلَامِيُّ أَوْ الْعَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ. وَلَا بَأْسَ بِقَوْلِ الْمَفَكِّرِ الْإِسْلَامِيِّ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَ لِلشَّخْصِ نَفْسَهُ لَا لِلدِّينِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، (رقم (٢٣))، من حديث طارق بن أشيم رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ.

وَسَرَحَ هَذِهِ التَّرْجَمَةَ مَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَبْوَابِ^[١].

فِيهِ مَسَائِلُ:

فِيهِ أَكْبَرُ الْمَسَائِلِ وَأَهْمُهَا، وَهِيَ تَفْسِيرُ التَّوْحِيدِ^[٢] وَتَفْسِيرُ الشَّهَادَةِ^[٣]، وَبَيْنَهَا بِأُمُورٍ وَاضِحَةٍ. مِنْهَا آيَةُ الْإِسْرَاءِ: بَيَّنَّ فِيهَا الرَّدَّ عَلَى الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَدْعُونَ الصَّالِحِينَ، فَفِيهَا بَيَانٌ أَنَّ هَذَا هُوَ الشِّرْكُ الْأَكْبَرُ^[٤].

[١] قَوْلُهُ: «وَسَرَحَ هَذِهِ التَّرْجَمَةَ» الْمُرَادُ بِالسَّرْحِ هُنَا: التَّفْصِيلُ، وَالتَّرْجَمَةُ: هِيَ التَّعْبِيرُ بِلُغَةٍ عَنْ لُغَةٍ أُخْرَى، وَلَكِنَّهَا تَطْلُقُ بِاصْطِلَاحِ الْمُؤَلِّفِينَ عَلَى الْعَنَاوِينَ وَالْأَبْوَابِ، يُقَالُ: تَرَجَّمَ عَلَى كَذَا، أَيْ: بَوَّبَ لَهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «فِيهِ أَكْبَرُ الْمَسَائِلِ وَأَهْمُهَا، وَهِيَ تَفْسِيرُ التَّوْحِيدِ» فَتَفْسِيرُ التَّوْحِيدِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ أَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ: نَفْيُ الْأَلُوْهِيَّةِ سِوَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

الثَّانِي: إِبْثَاتُ الْأَلُوْهِيَّةِ لِلَّهِ وَحْدَهُ، فَلَا بُدَّ مِنَ النَّفْيِ وَالْإِبْثَاتِ؛ لِتَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّ التَّوْحِيدَ جَعَلَ الشَّيْءَ وَاحِدًا بِالْعَقِيدَةِ وَالْعَمَلِ، وَهَذَا لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ النَّفْيِ وَالْإِبْثَاتِ. فَإِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ قَائِمٌ. أَثْبَتَ لَهُ الْقِيَامَ وَلَمْ تُوَحِّدْهُ، لَكِنْ إِذَا قُلْتَ: لَا قَائِمَ إِلَّا زَيْدٌ. أَثْبَتَ لَهُ الْقِيَامَ وَوَحَّدْتَهُ بِهِ.

وَإِذَا قُلْتَ: اللَّهُ إِلَهٌ. أَثْبَتَ لَهُ الْأَلُوْهِيَّةَ، لَكِنْ لَمْ تَنْفِهَا عَنْ غَيْرِهِ؛ فَالتَّوْحِيدُ لَمْ يَتِمَّ. وَإِذَا قُلْتَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. أَثْبَتَ الْأَلُوْهِيَّةَ لِلَّهِ وَنَفَيْتَهَا عَمَّا سِوَاهُ.

[٣] قَوْلُهُ: «تَفْسِيرُ الشَّهَادَةِ» الشَّهَادَةُ: هِيَ التَّعْبِيرُ عَمَّا تَبَيَّنَ الْإِنْسَانُ بَقَلْبِهِ، فَقَوْلُ: أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. أَيْ: أَطْلُقُ بِلِسَانِي مُعَبَّرًا عَمَّا يُكِنُّهُ قَلْبِي مِنَ الْيَقِينِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

[٤] قَوْلُهُ: «مِنْهَا آيَةُ الْإِسْرَاءِ» وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ...﴾ [الإسراء: ٥٧]

الْآيَةِ، فَبَيَّنَ فِيهَا الرَّدَّ عَلَى الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَدْعُونَ الصَّالِحِينَ، وَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا هُوَ الشِّرْكُ الْأَكْبَرُ؛ لِأَنَّ الدُّعَاءَ مِنَ الْعِبَادَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الدُّعَاءَ عِبَادَةٌ؛ لِأَنَّ آخِرَ الْكَلَامِ تَغْلِيلٌ لِلْأَوَّلِ، فَكُلُّ مَنْ دَعَا أَحَدًا غَيْرَ اللَّهِ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا فَهُوَ مُشْرِكٌ شَرِكًا أَكْبَرَ.

وَمِنْهَا آيَةٌ بَرَاءَةٌ: بَيَّنَّ فِيهَا أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ^(١).

وَبَيَّنَ أَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمَرُوا إِلَّا بِأَنْ يَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا، مَعَ أَنَّ تَفْسِيرَهَا الَّذِي لَا إِشْكَالَ فِيهِ طَاعَةُ الْعُلَمَاءِ وَالْعِبَادِ فِي الْمَعْصِيَةِ، لَا دُعَاؤُهُمْ إِيَّاهُمْ.

وَمِنْهَا قَوْلُ الْحَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْكَفَّارِ: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ ﴿٢٨﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي ﴿[الزخرف: ٢٦-٢٧]﴾. فَاسْتَشْنَى مِنَ الْمَعْبُودِينَ رَبَّهُ^(٢).

وَدُعَاءُ الْمَخْلُوقِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الأوَّلُ: جَائِزٌ، وَهُوَ أَنْ تَدْعُو مَخْلُوقًا بِأَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ يُذَرِّكَهَا بِأَشْيَاءَ مَحْسُوسَةٍ مَعْلُومَةٍ، فَهَذَا لَيْسَ مِنْ دُعَاءِ الْعِبَادَةِ، بَلْ هُوَ مِنَ الْأُمُورِ الْجَائِزَةِ، قَالَ ﷺ: «وَإِذَا دَعَاكَ فَاجِبُهُ»^(٣).

الثَّانِي: أَنْ تَدْعُو مَخْلُوقًا مُطْلَقًا، سِوَاءَ كَانَ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا فِيهَا لَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ، فَهَذَا شِرْكٌ أَكْبَرُ؛ لِأَنَّكَ جَعَلْتَهُ نِدَاءً فِيهَا لَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ، مِثْلُ: يَا فُلَانُ! اجْعَلْ مَا فِي بَطْنِي امْرَأَتِي ذَكَرًا.

الثَّالِثُ: أَنْ تَدْعُو مَخْلُوقًا مَيِّتًا لَا يُجِيبُ بِالْوَسَائِلِ الْحِسِّيَّةِ الْمَعْلُومَةِ، فَهَذَا شِرْكٌ أَكْبَرُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْعُو مَنْ كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ حَتَّى يَعْتَقِدَ أَنَّ لَهُ تَصَرُّفًا خَفِيًّا فِي الْكَوْنِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَمِنْهَا: آيَةٌ بَرَاءَةٌ: بَيَّنَّ فِيهَا أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ» وَهَذَا شِرْكٌ الطَّاعَةِ، وَهُوَ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ أَلْصَقُ مِنْ تَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ سَرْعِيًّا كَانَ أَوْ كَوْنِيًّا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَهُوَ مِنْ تَمَامِ رُبُوبِيَّتِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [الفصل: ٧٠].

وَالشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ جَعَلَ شِرْكُ الطَّاعَةِ مِنَ الْأَكْبَرِ، وَهَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي بَابِ مَنْ أَطَاعَ الْأَمْرَاءَ وَالْعُلَمَاءَ فِي تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ أَوْ بِالْعَكْسِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَمِنْهَا: قَوْلُ الْحَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْكَفَّارِ: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ ﴿٢٨﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ فَاسْتَشْنَى مِنَ الْمَعْبُودِينَ رَبَّهُ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ التَّوْحِيدَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ نَفْيِ وَإِثْبَاتِ: الْبَرَاءَةِ مِمَّا سِوَى اللَّهِ، وَإِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ وَحْدَهُ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب من حق المسلم للمسلم رد السلام، رقم (٢١٦٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَذَكَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ هَذِهِ الْبَرَاءَةَ وَهَذِهِ الْمَوَالَاةُ هِيَ تَفْسِيرُ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِيْدِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف: ٢٨] ^{١١}.

وَمِنْهَا آيَةُ الْبَقَرَةِ فِي الْكُفَّارِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ ^{١٢} [البقرة: ١٦٧] ذَكَرَ أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ أَنْذَادَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ يُحِبُّونَ اللَّهَ حُبًّا عَظِيمًا، وَلَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي الْإِسْلَامِ، فَكَيْفَ بِمَنْ أَحَبَّ النَّدَّ أَكْبَرَ مِنْ حُبِّ اللَّهِ؟! وَكَيْفَ بِمَنْ لَمْ يُحِبَّ إِلَّا النَّدَّ وَخَدَهُ وَلَمْ يُحِبَّ اللَّهَ؟! ^{١٣}

[١] وَذَكَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ هَذِهِ الْبَرَاءَةَ وَهَذِهِ الْمَوَالَاةُ هِيَ تَفْسِيرُ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِيْدِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ وَهِيَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَكَانَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ لِمَا تَعْبُدُونَ﴾ ^(١١) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي هُوَ مَعْنَى قَوْلٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَمِنْهَا: آيَةُ الْبَقَرَةِ فِي الْكُفَّارِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾» فَجَعَلَ اللَّهُ الْمَحَبَّةَ شَرْكًَا إِذَا أَحَبَّ شَيْئًا سِوَى اللَّهِ كَمَحَبَّتِهِ لِلَّهِ، فَيَكُونُ مُشْرِكًا مَعَ اللَّهِ فِي الْمَحَبَّةِ؛ وَلِهَذَا يُحِبُّ أَنْ تَكُونَ مَحَبَّةُ اللَّهِ خَالِصَةً لَا يُشَارِكُ فِيهَا أَحَدٌ حَتَّى مَحَبَّةُ الرَّسُولِ ﷺ، فَلَوْلَا أَنَّهُ رَسُولٌ مَا وَجِبَتْ طَاعَتُهُ وَلَا مَحَبَّتُهُ إِلَّا كَمَا نُحِبُّ أَيَّ مُؤْمِنٍ، وَلَا يُنْعَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ مَحَبَّةِ غَيْرِ اللَّهِ، بَلْ لَهُ أَنْ يُحِبَّ كُلَّ شَيْءٍ تَبَاحُ مَحَبَّتِهِ؛ كَالْوَلَدِ، وَالزَّوْجَةِ، وَلَكِنْ لَا يَجْعَلُ ذَلِكَ كَمَحَبَّةِ اللَّهِ.

[٣] قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «فَكَيْفَ بِمَنْ أَحَبَّ النَّدَّ أَكْبَرَ مِنْ حُبِّ اللَّهِ؟! وَكَيْفَ بِمَنْ لَمْ يُحِبَّ إِلَّا النَّدَّ وَخَدَهُ وَلَمْ يُحِبَّ اللَّهَ?!».

فَالْأَقْسَامُ أَرْبَعَةٌ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يُحِبَّ اللَّهُ حُبًّا أَشَدَّ مِنْ غَيْرِهِ، فَهَذَا هُوَ التَّوْحِيدُ.

الثَّانِي: أَنْ يُحِبَّ غَيْرَ اللَّهِ كَمَحَبَّةِ اللَّهِ، وَهَذَا شِرْكٌ.

الثَّالِثُ: أَنْ يُحِبَّ غَيْرَ اللَّهِ أَشَدَّ حُبًّا مِنَ اللَّهِ، وَهَذَا أَعْظَمُ مِمَّا قَبْلَهُ.

الرَّابِعُ: أَنْ يُحِبَّ غَيْرَ اللَّهِ وَلَيْسَ فِي قَلْبِهِ مَحَبَّةُ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا أَعْظَمُ وَأَظْمُ.

وَالْمَحَبَّةُ لَهَا أَسْبَابٌ وَمُتَعَلِّقَاتٌ، وَتُخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ مُتَعَلِّقَاتِهَا، كَمَا أَنَّ الْفَرْحَ يُخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ

مُتَعَلِّقَاتِهِ وَأَسْبَابِهِ، فَعِنْدَمَا يَفْرَحُ بِالطَّرَبِ فَلَيْسَ هَذَا كَفَرْحِهِ بِذِكْرِ اللَّهِ وَنَحْوِهِ.

حَتَّى تَنْوَعِ الْمَحَبَّةُ يُخْتَلِفُ، يُحِبُّ وَالِدَهُ وَيُحِبُّ وَلَدَهُ وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ، وَيُحِبُّ اللَّهَ وَيُحِبُّ وَلَدَهُ، وَلَكِنْ

وَمِنْهَا قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَرَّمَ مَالَهُ وَدَمُهُ، وَحَسَابُهُ عَلَى اللَّهِ»^[١].

وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ مَا يُبَيَّنُّ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ التَّلَفُّظُ بِهَا عَاصِيًا لِلدِّمِ وَالْمَالِ، بَلْ وَلَا مَعْرِفَةً مَعْنَاهَا مَعَ لَفْظِهَا، بَلْ وَلَا الْإِفْرَاقَ بِذَلِكَ، بَلْ وَلَا كَوْنَهُ لَا يَدْعُو إِلَّا اللَّهَ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، بَلْ لَا يَحْرُمُ مَالَهُ وَدَمُهُ حَتَّى يُصِيفَ إِلَى ذَلِكَ الْكُفْرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ. فَإِنْ شَكَّ أَوْ تَوَقَّفَ لَمْ يَحْرُمِ مَالَهُ وَلَا دَمُهُ. فَيَا لَهَا مِنْ مَسْأَلَةٍ مَا أَعْظَمَهَا وَأَجْلَهَا! وَيَا لَهُ مِنْ بَيَانٍ مَا أَوْضَحَهُ! وَحُجَّةٍ مَا أَقْطَعَهَا لِلْمُنَازَعِ!

= بَيَّنَّ الْمَحْبَبَتَيْنِ قَرُوءًا. فَجَمِيعُ الْأُمُورِ الْبَاطِنَةِ فِي الْمَحَبَّةِ وَالْفَرَحِ وَالْحُزَنِ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ مُتَعَلِّقِهَا، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِهَذَا الْبَحْثِ مَزِيدٌ تَفْصِيلٍ عِنْدَ تَفْسِيرِ الْمُؤَلِّفِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَرَّتِ النَّاسُ مِنْ يَدِجٍ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ١٦٥].

[١] قَوْلُهُ: «وَمِنْهَا: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ...» إلخ.

إِذَا: فَلَا بَدَّ مِنَ الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ وَالْإِيَابِ بِاللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦].

قَوْلُهُ: «وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ» أَيْ: كَفَرَ بِالْأَصْنَامِ، وَأَنْكَرَ أَنْ تَكُونَ عِبَادَتُهَا حَقًّا، فَلَا يَكْفِي أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا أَعْبُدُ صَنَمًا. بَلْ لَا بَدَّ أَنْ يَقُولَ: الْأَصْنَامُ الَّتِي تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَكْفَرُ بِهَا وَبِعِبَادَتِهَا.

فَمَثَلًا: لَا يَكْفِي أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا أَعْبُدُ اللَّاتَ. وَلَكِنْ لَا بَدَّ أَنْ يُكْفِرَ بِهَا، وَيَقُولَ: إِنَّ عِبَادَتَهَا لَيْسَتْ بِحَقٍّ. وَإِلَّا كَانَ مُبْعَرًا بِالْكَفْرِ؛ فَمَنْ رَضِيَ دِينَ النَّصَارَى دِينًا يَدِينُونَ اللَّهُ بِهِ فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَاوَى غَيْرَ دِينَ الْإِسْلَامِ مَعَ الْإِسْلَامِ فَقَدْ كَذَّبَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وَبِهَذَا يَكُونُ كَافِرًا، وَبِهَذَا نَعْرِفُ الْخَطَرَ الْعَظِيمَ الَّذِي أَصَابَ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ بِاخْتِلَاطِهِمْ مَعَ النَّصَارَى، وَالنَّصَارَى يَدْعُونَ إِلَى دِينِهِمْ صَبَاحًا وَمَسَاءً، وَالْمُسْلِمُونَ لَا يَتَحَرَّكُونَ، بَلْ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ مَا عَرَفُوا الْإِسْلَامَ حَقِيقَةً يَلْبِسُونَ لَهُوْلَاءَ ﴿وَدُّوا أَنْ يُدْخِلَ اللَّهُ فِي دِينِهِمُ الْفِتْنَةَ﴾ [القلم: ٩]، وَهَذَا مِنَ الْمِحْنَةِ الَّتِي أَصَابَتْ الْمُسْلِمِينَ الْآنَ، وَآلَتْ بِهِمْ إِلَى هَذَا الدَّلِّ الَّذِي صَارُوا فِيهِ.

بَابُ

مِنَ الشَّرْكِ لُبْسُ الْحَلَقَةِ وَالْخَيْطِ وَنَحْوَهُمَا لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ ^[١]

[١] قَوْلُهُ: «مِنَ الشَّرْكِ» مِنْ هُنَا لِلتَّبَعِيضِ، أَيُّ: أَنَّ هَذَا بَعْضُ الشَّرْكِ، وَلَيْسَ كُلُّ الشَّرْكِ، وَالشَّرْكُ: اسْمٌ جِنْسِي يَشْمَلُ الْأَصْغَرَ وَالْأَكْبَرَ، وَلُبْسُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ قَدْ يَكُونُ أَصْغَرُ وَقَدْ يَكُونُ أَكْبَرُ بِحَسَبِ اعْتِقَادِ لَابِسِهَا، وَكَانَ لُبْسُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنَ الشَّرْكِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ أَثَبَتْ سَبَبًا لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ سَبَبًا شَرْعِيًّا وَلَا قَدَرِيًّا، فَقَدْ جَعَلَ نَفْسَهُ شَرْيَكَاً مَعَ اللَّهِ.

فَمَثَلًا: قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ سَبَبٌ شَرْعِيٌّ لِلشِّفَاءِ، وَأَكْلُ الْمُسَهِّلِ سَبَبٌ حِسِّيٌّ لَانْطِلَاقِ الْبَطْنِ، وَهُوَ قَدَرِيٌّ؛ لِأَنَّهُ يُعْلَمُ بِالتَّجَارِبِ.

وَالنَّاسُ فِي الْأَسْبَابِ طَرَفَانِ وَوَسَطٌ:

الْأَوَّلُ: مَنْ يُنْكِرُ الْأَسْبَابَ، وَهُمْ كُلُّ مَنْ قَالَ بِنَفْيِ حِكْمَةِ اللَّهِ؛ كَالْجَزِيَّةِ، وَالْأَشْعَرِيَّةِ.

الثَّانِي: مَنْ يَغْلُو فِي إِنْثَابِ الْأَسْبَابِ حَتَّى يَجْعَلُوا مَا لَيْسَ بِسَبَبٍ سَبَبًا، وَهَؤُلَاءِ هُمْ عَامَّةُ الْخَاطِئِينَ مِنَ الصُّوفِيَّةِ وَنَحْوِهِمْ.

الثَّالِثُ: مَنْ يُؤْمِنُ بِالْأَسْبَابِ وَتَأْثِيرَاتِهَا، وَلَكِنَّهُمْ لَا يُثْبِتُونَ مِنَ الْأَسْبَابِ إِلَّا مَا أَثَبَتْهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَرَسُولُهُ، سِوَاكَ كَانَ سَبَبًا شَرْعِيًّا أَوْ كَوْنِيًّا.

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ إِيْمَانًا حَقِيقِيًّا، وَآمَنُوا بِحِكْمَتِهِ؛ حَيْثُ رَبَطُوا الْأَسْبَابَ بِمُسَبِّبَاتِهَا، وَالْعِلَلَ بِمَعْلُولَاتِهَا، وَهَذَا مِنْ تَمَامِ الْحِكْمَةِ.

وَلُبْسُ الْحَلَقَةِ وَنَحْوِهَا إِنْ اعْتَقَدَ لَابِسُهَا أَنَّهَا مُؤَثِّرَةٌ بِنَفْسِهَا دُونَ اللَّهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ شَرْكَاً أَكْبَرَ فِي تَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ خَالِقًا غَيْرَهُ.

وَإِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهَا سَبَبٌ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مُؤَثِّرًا بِنَفْسِهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ شَرْكَاً أَصْغَرَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اعْتَقَدَ أَنَّ مَا لَيْسَ بِسَبَبٍ سَبَبًا فَقَدْ شَارَكَ اللَّهَ تَعَالَى فِي الْحُكْمِ لِهَذَا الشَّيْءِ بِأَنَّهُ سَبَبٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلْهُ سَبَبًا.

وَطَرِيقُ الْعِلْمِ بِأَنَّ الشَّيْءَ سَبَبٌ:

إِمَّا عَنْ طَرِيقِ الشَّرْحِ، وَذَلِكَ كَالْعَسَلِ ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩]، وَكَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِيهَا

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَتُ ضُرِّيهِ﴾ [الآية [الزمر: ٢٨]^[١].

= شِفَاءُ النَّاسِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢].

وَأَمَّا عَنْ طَرِيقِ الْقَدَرِ، كَمَا إِذَا جَرَّبْنَا هَذَا الشَّيْءَ فَوَجَدْنَاهُ نَافِعًا فِي هَذَا الْإِلْمِ أَوْ الْمَرَضِ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَثَرُهُ ظَاهِرًا مُبَاشِرًا كَمَا لَوْ أَكْتَوَى بِالنَّارِ قَبْرًا بِذَلِكَ مَثَلًا، فَهَذَا سَبَبٌ ظَاهِرٌ بَيِّنٌ.

وَأَمَّا قُلْنَا هَذَا، لِئَلَّا يَقُولَ قَائِلٌ: أَنَا جَرَّبْتُ هَذَا وَانْتَفَعْتُ بِهِ. وَهُوَ لَمْ يَكُنْ مُبَاشِرًا؛ كَالْحَلْقَةِ، فَقَدْ يَلْبَسُهَا إِنْسَانٌ وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا نَافِعَةٌ، فَيَسْتَفِيعُ؛ لِأَنَّ لِلْإِنْفِعَالِ النَّفْسِيَّ لِلشَّيْءِ أَثَرًا بَيِّنًا، فَقَدْ يَقْرَأُ إِنْسَانٌ عَلَى مَرِيضٍ فَلَا يَزِنَاحُ لَهُ، ثُمَّ يَأْتِي آخَرَ يَعْتَقِدُ أَنَّ قِرَاءَتَهُ نَافِعَةٌ، فَيَقْرَأُ عَلَيْهِ الْآيَةَ نَفْسَهَا فَيَزِنَاحُ لَهُ، وَيَشْعُرُ بِخَفَةِ الْإِلْمِ. كَذَلِكَ الَّذِينَ يَلْبَسُونَ الْحَلَقَ وَيَزِنَاطُونَ الْحَيْوُطَ، قَدْ يُحْسِنُونَ بِخَفَةِ الْإِلْمِ أَوْ انْدِفَاعِهِ أَوْ ارْتِفَاعِهِ بِنَاءً عَلَى اعْتِقَادِهِمْ نَفْعَهَا.

وِخَفَةُ الْإِلْمِ لِمَنْ اعْتَقَدَ نَفْعَ تِلْكَ الْحَلْقَةِ مُجَرَّدُ شُعُورٍ نَفْسِيٍّ، وَالشُّعُورُ النَّفْسِيُّ لَيْسَ طَرِيقًا شَرْعِيًّا لِإِبْثَابِ الْأَسْبَابِ، كَمَا أَنَّ الْإِلَهَامَ لَيْسَ طَرِيقًا لِلتَّشْرِيعِ.

قَوْلُهُ: «لَبَسَ الْحَلْقَةَ وَالْحَيْوُطَ» الْحَلْقَةُ: مِنْ حَدِيدٍ أَوْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، وَالْحَيْوُطُ مَعْرُوفٌ.

قَوْلُهُ: «وَنَحْوُهُمَا» كَالْمُرَصَّعَاتِ، وَكَمَنْ يَصْنَعُ شَكْلًا مُعَيَّنًا مِنْ نُحَاسٍ أَوْ غَيْرِهِ لِدَفْعِ الْبَلَاءِ، أَوْ يُعَلِّقُ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا مِنْ أَجْزَاءِ الْحَيَوَانَاتِ. وَالنَّاسُ كَانُوا يُعَلِّقُونَ الْقِرْبَ الْبَالِيَةَ عَلَى السَّيَّارَاتِ وَنَحْوَهَا لِدَفْعِ الْعَيْنِ، حَتَّى إِذَا رَأَاهَا الشَّخْصُ نَفَرَتْ نَفْسُهُ فَلَا يَعِينُ.

قَوْلُهُ: «لِرَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ دَفْعِهِ» الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الرَّفْعَ بَعْدُ تَزُولِ الْبَلَاءِ، وَالدَّفْعُ قَبْلُ تَزُولِ الْبَلَاءِ. وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ لَا يُنْكِرُ السَّبَبَ الصَّحِيحَ لِلرَّفْعِ أَوْ الدَّفْعِ، وَإِنَّمَا يُنْكِرُ السَّبَبَ غَيْرَ الصَّحِيحِ.

[١] وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ أَئِنِّي أَخْبِرُونِي، وَهَذَا تَفْسِيرٌ بِاللَّازِمِ؛ لِأَنَّ مَنْ رَأَى أَخْبَرَ، وَإِلَّا فَهِيَ اسْتِفْهَامٌ عَنْ رُؤْيَةٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا﴾ [الماعون: ١٠] أَيْ: أَخْبِرْنِي مَا حَالُ مَنْ كَذَّبَ بِالْإِيمَانِ؟ وَهِيَ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، الْأَوَّلُ مُفْرَدٌ، وَالثَّانِي جُمْلَةٌ اسْتِفْهَامِيَّةٌ. وَقَوْلُهُ: ﴿مَا﴾ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ لِرَأْيَتِهِمْ، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي جُمْلَةٌ: «إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ».

= وَقَوْلُهُ: ﴿تَدْعُونَ﴾ الْمُرَادُ بِالْدُّعَاءِ دُعَاءُ الْعِبَادَةِ وَدُعَاءُ الْمَسْأَلَةِ، فَهُمْ يَدْعُونَ هَذِهِ الْأَصْنَامَ دُعَاءَ عِبَادَةٍ، فَيَعْبُدُونَ لَهَا بِالنَّذْرِ وَالذَّبْحِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَيَدْعُوْنَهَا دُعَاءَ مَسْأَلَةٍ؛ لِدَفْعِ الضَّرَرِ أَوْ جَلْبِ النَّفْعِ.

فَاللهُ سُبْحَانَهُ إِذَا أَرَادَ بَعْدَهُ ضَرًّا لَا تَسْتَطِيعُ الْأَصْنَامُ أَنْ تَكْشِفَهُ، وَإِنْ أَرَادَهُ بِرَحْمَةٍ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُنْسِكَ الرَّحْمَةَ عَنْهُ، فَهِيَ لَا تَكْشِفُ الضَّرَّ وَلَا تَمْنَعُ النَّفْعَ، فَلِمَاذَا تُعْبَدُ؟! وَقَوْلُهُ: ﴿كَشِفْتُ﴾ يَشْمَلُ الدَّفْعَ وَالرَّفْعَ، فَهِيَ لَا تَكْشِفُ الضَّرَّ بِدَفْعِهِ وَإِبَاعِدِهِ، وَلَا تَكْشِفُهُ بِرَفْعِهِ وَإِزَالَتِهِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ أَيُّ: كَافِيَنِي، وَالْحَسْبُ: الْكَفَايَةُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿جَزَاءٌ مِّن رَّبِّكَ عَطَاءٌ حِسَابًا﴾ [النَّبَأُ: ٣٦] مِنَ الْحَسْبِ، وَهُوَ الْكَفَايَةُ، وَحَسْبِي: مُبْتَدَأٌ، وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ: خَبَرٌ، وَهَذَا أَبْلَغُ. وَقِيلَ الْعَكْسُ، وَالرَّاجِعُ الْأَوَّلُ؛ لَوَجْهِينِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ.

الثَّانِي: أَنَّ قَوْلَكَ: حَسْبِيَ اللَّهُ. فِيهِ حَضَرُ الْحَسْبِ فِي اللَّهِ، أَيُّ: حَسْبِيَ اللَّهُ لَا غَيْرُهُ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ: لَا حَسْبَ لِي إِلَّا اللَّهُ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ: اللَّهُ حَسْبِي. فَلَيْسَ فِيهِ الْحَضَرُ الْمَذْكُورُ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى حَضَرِ الْحَسْبِ فِي اللَّهِ.

قَوْلُهُ: ﴿عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ قَدَّمَ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ لِإِفَادَةِ الْحَضَرِ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ مَا حَقُّهُ التَّأْخِيرُ يُفِيدُ الْحَضَرَ، وَالْمَعْنَى أَنَّ الْمُتَوَكِّلَ حَقِيقَةُ هُوَ الْمُتَوَكِّلُ عَلَى اللَّهِ، أَمَّا الَّذِي يَتَوَكَّلُ عَلَى الْأَصْنَامِ وَالْأَوْلِيَاءِ وَالْأَضْرِحَةِ فَلَيْسَ بِمُتَوَكِّلٍ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَهَذَا لَا يُنَافِي أَنْ يُوَكَّلَ الْإِنْسَانُ إِنْسَانًا فِي شَيْءٍ وَيَعْتَمِدَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ التَّوَكَّلِ عَلَى الْإِنْسَانِ الَّذِي يَفْعَلُ لَكَ شَيْئًا بِأَمْرِكَ، وَبَيْنَ تَوَكُّلِكَ عَلَى اللَّهِ؛ لِأَنَّ تَوَكُّلَكَ عَلَى اللَّهِ اعْتِقَادُكَ أَنَّ بِيَدِهِ النَّفْعَ وَالضَّرَّ، وَأَنَّكَ مُتَدَلِّلٌ، مُعْتَمِدٌ عَلَيْهِ، مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ، مُتَوَضِّعٌ أَمْرَكَ إِلَيْهِ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ: أَنَّ هَذِهِ الْأَصْنَامَ لَا تَنْفَعُ أَصْحَابَهَا لَا بِجَلْبِ نَفْعٍ وَلَا بِدَفْعِ ضَرٍّ، فَلَيْسَتْ أَسْبَابًا لِلذِّكْرِ، فَيُقَاسُ عَلَيْهَا كُلُّ مَا لَيْسَ بِسَبَبٍ شَرْعِيٍّ أَوْ قَدَرِيٍّ، فَيُعْتَبَرُ اتِّخَاذُهُ سَبَبًا إِشْرَاكَ بِاللَّهِ.

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ حَلَقَةً مِنْ صُفْرِ، فَقَالَ: «مَا هَذِهِ؟» قَالَ: مِنَ الْوَاهِنَةِ. فَقَالَ: «انْزِعْهَا؛ فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا، فَإِنَّكَ لَوُثْتُ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا». رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ ^(١).

وهَذَا يَدُلُّ عَلَى حِذْقِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقُوَّةِ اسْتِنْبَاطِهِ، وَإِلَّا فَلَا يَتَبَيَّنُ بَلَا شَكٍّ فِي الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ الَّذِي تُعْبَدُ فِيهِ الْأَصْنَامُ، وَلَكِنِ الْقِيَاسُ وَاضِحٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَصْنَامَ لَيْسَتْ أَسْبَابًا تَنْفَعُ، فَيُقَاسُ عَلَيْهَا كُلُّ مَا لَيْسَ بِسَبَبٍ، فَيُعْتَبَرُ إِشْرَاكَ بِاللَّهِ.

وَهُنَاكَ شَاهِدٌ آخَرٌ فِي قَوْلِهِ: «حَسْبِيَ اللَّهُ» فَإِنَّ فِيهِ تَقْوِيضَ الْكِفَايَةِ إِلَى اللَّهِ دُونَ الْأَسْبَابِ الْوُهْمِيَّةِ، وَأَمَّا الْأَسْبَابُ الْحَقِيقِيَّةُ فَلَا يُنَافِي تَعَاطِيهَا تَوَكُّلُ الْعَبْدِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَتَقْوِيضُ الْأَمْرِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ عِنْدِهِ.

[١] قَوْلُهُ: فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ: «رَأَى رَجُلًا» لَمْ يَبَيَّنْ اسْمَهُ؛ لِأَنَّ الْمُهَمَّ بَيَانُ الْقَضِيَّةِ وَحُكْمِهَا، لَكِنْ وَرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عِمْرَانُ نَفْسُهُ، لَكِنَّهُ أَبْهَمَ نَفْسَهُ، وَالْحَلَقَةُ وَالصُّفْرُ مَعْرُوفَانِ، وَأَمَّا الْوَاهِنَةُ فَوُجِعَ فِي الذَّرَاعِ أَوْ الْعَصْدِ.

«مَا أَفْلَحْتَ» الْفَلَاحُ هُوَ النِّجَاةُ مِنَ الْمَرْهُوبِ وَحُصُولُ الْمَطْلُوبِ.

هَذَا الْحَدِيثُ مُنَاسِبٌ لِلْبَابِ مُنَاسَبَةً تَامَّةً؛ لِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَيْسَ حَلَقَةً مِنْ صُفْرِ، إِمَّا لِدَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ لِرَفْعِهِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لِرَفْعِهِ؛ لِقَوْلِهِ: «لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا» وَالزِّيَادَةُ تَكُونُ مَبْنِيَّةً عَلَى أَصْلٍ. فَبِهِ هَذَا الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى عِدَّةِ فَوَائِدَ:

١ - أَنَّهُ يَنْبَغِي لِمَنْ أَرَادَ إِنْكَارَ الْمُتَكَبِّرِ أَنْ يَسْأَلَ أَوَّلًا عَنِ الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَظُنُّ مَا لَيْسَ بِمُتَكَبِّرٍ مُتَكَبِّرًا، وَدَلِيلُهُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «مَا هَذِهِ؟»، وَالْإِسْتِفْهَامُ هُنَا لِلِاسْتِعْلَامِ فِيمَا يَظْهَرُ وَلَيْسَ لِلْإِنْكَارِ.

وَقَوْلُ الرَّجُلِ: «مِنَ الْوَاهِنَةِ» (مِنْ) لِلْسَبَبِيَّةِ، أَيْ: لَبَسْتُهَا بِسَبَبِ الْوَاهِنَةِ، وَهِيَ مَرَضٌ يُوهِنُ الْإِنْسَانَ وَيُضْعِفُهُ، قَدْ يَكُونُ فِي الْجِسْمِ كُلِّهِ، وَقَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِ الْأَعْضَاءِ كَمَا سَبَقَ.

(١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الطب، باب تعليق التائم، رقم (٣٥٣١)، وأحمد (٤/ ٤٤٥)، من حديث عمران بن الحصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وفي الزوائد: إسناده حسن؛ لأن مبارك هذا هو ابن فضالة. وأخرجه ابن حبان أيضا، رقم (٦٠٨٥) بلفظ: «فإنك إن تمت وهي عليك وكلت إليها». ومن طريق أبي عامر الخراز، عن الحسن، عن عمران بنحوه، أخرجه ابن حبان، رقم (٦٠٨٨)، والحاكم، رقم (٧٥٠٢). وصححه ووافقه الذهبي.

وَلَهُ عَنْ عُثْبَةَ بْنِ عَامِرٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ نَمِيمَةً^(١) فَلَا أَتَمَّ اللَّهُ لَهُ^(٢)».....

٢- وَجُوبُ إِزَالَةِ الْمُتَكَبِّرِ؛ لِقَوْلِهِ: «انزِعْهَا» فَأَمَرَهُ بِتَرْعُهَا؛ لِأَنَّهُ لُبْسُهَا مُتَكَبِّرٌ، وَإِذْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «إِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهَنًا»، أَيْ: وَهَنًا فِي النَّفْسِ لَا فِي الْجِسْمِ، وَرُبَّمَا تَزِيدُهُ وَهَنًا فِي الْجِسْمِ.

أَمَّا وَهْنُ النَّفْسِ؛ فَلَأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَعَلَّقَتْ نَفْسُهُ بِهَذِهِ الْأُمُورِ ضَعُفَتْ وَاعْتَمَدَتْ عَلَيْهَا، وَنَسِيَتْ الْاعْتِمَادَ عَلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَالْإِنْفِعَالَ النَّفْسِيُّ لَهُ أَثَرٌ كَبِيرٌ فِي إِضْعَافِ الْإِنْسَانِ؛ فَأَحْيَانًا يَتَوَهَّمُ الصَّحِيحُ أَنَّهُ مَرِيضٌ فَيَمْرُضُ، وَأَحْيَانًا يَتَنَاسَى الْإِنْسَانُ الْمَرَضَ وَهُوَ مَرِيضٌ فَيُصْبِحُ صَحِيحًا، فَاِنْفِعَالُ النَّفْسِ بِالشَّيْءِ لَهُ أَثَرٌ بَالِغٌ، وَلِهَذَا يُجَدُّ بَعْضُ الَّذِينَ يُصَابُونَ بِالْأَمْرَاضِ النَّفْسِيَّةِ يَكُونُ أَصْلُ إِصَابَتِهِمْ ضَعْفُ النَّفْسِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ، حَتَّى يَظُنَّ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ مَرِيضٌ بِكَذَا أَوْ بِكَذَا، فَيَزْدَادُ عَلَيْهِ الْوَهْمُ حَتَّى يُصْبِحَ الْمَوْهُومُ حَقِيقَةً.

فَهَذَا الَّذِي لَبَسَ الْحَلَقَةَ مِنَ الْوَاهِنَةِ لَا تَزِيدُهُ إِلَّا وَهَنًا؛ لِأَنَّهُ سَوْفَ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا مَا دَامَتْ عَلَيْهِ فَهُوَ سَالِمٌ، فَإِذَا تَرَعَهَا عَادَ إِلَيْهِ الْوَهْنُ، وَهَذَا بَلَاءٌ شَكٌّ ضَعْفٌ فِي النَّفْسِ.

٣- أَنَّ الْأَسْبَابَ الَّتِي لَا أَثَرَ لَهَا بِمُقْتَضَى الشَّرْعِ أَوِ الْعَادَةِ أَوِ التَّجَرِبَةِ لَا يَنْتَفِعُ بِهَا الْإِنْسَانُ.

٤- أَنَّ لُبْسَ الْحَلَقَةِ وَشَبْهَهَا لِدَفْعِ الْبَلَاءِ أَوْ رَفْعِهِ مِنَ الشَّرْكِ؛ لِقَوْلِهِ: «لَوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا»^(١)، وَانْتِفَاءُ الْفَلَاحِ دَلِيلٌ عَلَى الْحَيَاةِ وَالْخُسْرَانِ.

ولكن هل هذا شرك أكبر أو أصغر؟ سبق لنا عند التَّرجِمَةِ أَنَّهُ يَحْتَلِفُ بِحَسَبِ اعْتِقَادِ صَاحِبِهِ.

٥- أَنَّ الْأَعْمَالَ بِالْخَوَاتِيمِ؛ لِقَوْلِهِ: «لَوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ» فَعُرِفَ أَنَّهُ لَوْ أَفْلَحَ عَنْهَا قَبْلَ الْمَوْتِ لَمْ تَضُرَّهُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَابَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ صَارَ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ.

[١] قَوْلُهُ: «مَنْ تَعَلَّقَ نَمِيمَةً» أَيْ: عَلَّقَ بِهَا قَلْبَهُ وَاعْتَمَدَ عَلَيْهَا فِي جَلْبِ النَّفْعِ وَدَفْعِ الضَّرَرِ، وَالتَّمِيمَةُ شَيْءٌ يُعَلَّقُ عَلَى الْأَوْلَادِ مِنْ خَرَزٍ أَوْ غَيْرِهِ يَتَّقُونَ بِهِ الْعَيْنَ.

[٢] وَقَوْلُهُ: «فَلَا أَتَمَّ اللَّهُ لَهُ» الْجُمْلَةُ خَيْرِيَّةٌ بِمَعْنَى الدَّعَاءِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ خَيْرِيَّةً مُخَصَّصَةً، وَكَيْلًا لِاخْتِلَافِ دَالٍّ عَلَى أَنَّ التَّمِيمَةَ مُحَرَّمَةٌ، سِوَاءِ نَفَى الرَّسُولِ ﷺ أَنْ يُسَمَّيَ اللَّهُ لَهُ أَوْ دَعَا بِأَنْ لَا يُسَمَّ

(١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الطب، باب تعليق التامم، رقم (٣٥٣١)، وأحمد (٤/ ٤٤٥)، من حديث عمران بن الحصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي الزوائد: إسناده حسن؛ لأن مبارك هذا هو ابن فضالة. وأخرجه ابن حبان أيضا، رقم (٦٠٨٥) بلفظ: «فإنك إن تمت وهي عليك وكلت إليها». ومن طريق أبي عامر الخراز، عن الحسن، عن عمران بنحوه، أخرجه ابن حبان، رقم (٦٠٨٨)، والحاكم، رقم (٧٥٠٢). وصححه ووافقه الذهبي.

وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ»^(١).

وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ»^(٢).

وَلَابِن أَبِي حَاتِمٍ عَنْ حُدَيْفَةَ: «أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ خَيْطٌ مِنَ الْحُمَى، فَقَطَعَهُ، وَتَلَا قَوْلَهُ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]^(٣).

= اللَّهُ لَهُ؛ فَإِنْ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ أَرَادَ بِهِ الْخَبَرَ فَإِنَّا نُنْخِرُ بِمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَإِلَّا فَإِنَّا نَدْعُو بِمَا دَعَا بِهِ الرَّسُولُ ﷺ.

[١] وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ» وَالْوَدَعَةُ: وَاحِدَةُ الْوَدَعِ، وَهِيَ أَحْجَارٌ تُؤْخَذُ مِنَ الْبَحْرِ يُعْلَقُونَهَا لِدَفْعِ الْعَيْنِ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَلَّقَى هَذِهِ الْوَدَعَةَ لَمْ تُصِبْهُ الْعَيْنُ، أَوْ لَا يُصِيبُهُ الْجُنُّ.

قَوْلُهُ: «لَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ» أَيُّ: لَا تَرَكَهُ اللَّهُ فِي دَعَةٍ وَسُكُونٍ، وَضِدُّ الدَّعَةِ وَالسُّكُونِ الْقَلْقُ وَالْأَلَمُ. وَقِيلَ: لَا تَرَكَ اللَّهُ لَهُ خَيْرًا، فَعُومِلَ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ.

[٢] وَقَوْلُهُ: «فَقَدْ أَشْرَكَ» هَذَا الشَّرْكُ يَكُونُ أَكْبَرَ إِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهَا تَرْفَعُ أَوْ تَدْفَعُ بَدَائِهَا دُونَ أَمْرِ اللَّهِ، وَإِلَّا فَهَوَ أَصْغَرُ.

[٣] قَوْلُهُ: «مِنَ الْحُمَى» «مِنَ» هُنَا لِلْسَّبَبِيَّةِ، أَيُّ: فِي يَدِهِ خَيْطٌ لَبَسَهُ مِنْ أَجْلِ الْحُمَى؛ لِتَبَرُّدِ عَلَيْهِ أَوْ يُشْفَى مِنْهَا.

قَوْلُهُ: «فَقَطَعَهُ» أَيُّ: قَطَعَ الْخَيْطَ، وَفَعَلَهُ هَذَا مِنْ تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ بِالْيَدِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى غَيْرَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ وَقُوَّتِهِمْ فِي تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ بِالْيَدِ وَغَيْرِهَا.

وَقَوْلُهُ: وَتَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ أَيُّ: وَتَلَا حُدَيْفَةُ هَذِهِ الْأَيَّةَ، وَالْمُرَادُ بِهَا الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِتَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ وَيَكْفُرُونَ بِتَوْحِيدِ الْأَلُوْهِيَّةِ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحَدٌ فِي الْمُسْنَدِ (٤/١٥٤)، وَالطُّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَنَاءِ (٤/٣٢٥)، وَالْحَاكِمُ، رَقْمُ (٧٥٠١)، وَصَحَّحَهُ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ. وَفِيهِ: خَالِدُ بْنُ عَبِيدِ الْمَعَارِفِيِّ، لَمْ يُوَثِّقْهُ غَيْرُ ابْنِ حِبَانَ؛ كَمَا فِي التَّعْجِيلِ (ص: ١١٤)، وَقَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي التَّرْغِيبِ (٤/٣٠٦): إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (٥/١٠٣): رَجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَقَالَ الْحَافِظُ فِي التَّعْجِيلِ (ص: ١١٤): وَرَجَالُهُ مُوثِقُونَ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحَدٌ (٤/١٥٦)، وَالْحَاكِمُ، رَقْمُ (٧٥١٦)، مِنْ حَدِيثِ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي التَّرْغِيبِ (٥/٣٠٧) وَالْهَيْثَمِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (٥/١٠٣): وَرَوَاهُ أَحَدُ ثِقَاتٍ.

(٣) تَفْسِيرُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ ٧/٢٢٠٨ رَقْمُ (١٢٠٤٠).

فِيهِ مَسَائِلُ^[١]:

الأولى: التَّغْلِيظُ فِي لُبْسِ الْحَلَقَةِ وَالْخِطِّ وَنَحْوِهِمَا لِئَلَّا يَكُنْ ذَلِكَ^[٢].

الثانية: أَنَّ الصَّحَابِيَّ لَوْ مَاتَ وَهِيَ عَلَيْهِ مَا أَفْلَحَ. فِيهِ شَاهِدٌ لِكَلَامِ الصَّحَابَةِ: أَنَّ الشَّرْكَ الْأَصْغَرَ أَكْبَرُ مِنَ الْكِبَائِرِ^[٣].

الثالثة: أَنَّهُ لَمْ يُعْذَرْ بِالْجَهَالَةِ^[٤].

وقوله: «وَهُمْ مُشْرِكُونَ» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ (أَكْثَرُ) أَي: وَهُمْ مُتَبَلِّسُونَ بِالشَّرْكِ، وَكَلَامٌ حَذِيقَةٌ فِي رَجُلٍ مُسْلِمٍ لَيْسَ خَطِيئًا لِتَرْيِيدِ الْحَمَى أَوْ الشِّفَاءِ مِنْهَا، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَجْتَمِعُ فِيهِ إِيْمَانٌ وَشِرْكٌ، وَلَكِنْ لَيْسَ الشَّرْكُ الْأَكْبَرُ؛ لِأَنَّ الشَّرْكَ الْأَكْبَرَ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ الْإِيْمَانِ، وَلَكِنْ الْمُرَادُ هُنَا الشَّرْكُ الْأَصْغَرُ، وَهَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ.

[١] قَوْلُهُ: «فِيهِ مَسَائِلُ» أَي: فِي هَذَا الْبَابِ مَسَائِلُ:

[٢] الأولى: التَّغْلِيظُ فِي لُبْسِ الْحَلَقَةِ وَالْخِطِّ وَنَحْوِهِمَا لِئَلَّا يَكُنْ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «انْزِعْهَا - لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا - لَوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا» وَهَذَا تَغْلِيظٌ عَظِيمٌ فِي لُبْسِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَالتَّعَلُّقِ بِهَا.

[٣] الثانية: أَنَّ الصَّحَابِيَّ لَوْ مَاتَ وَهِيَ عَلَيْهِ مَا أَفْلَحَ: هَذَا وَهُوَ صَحَابِيٌّ، فَكَيْفَ بَمَنْ دُونَ الصَّحَابِيِّ؟ فَهُوَ أَبْعَدُ عَنِ الْفَلَاحِ.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «فِيهِ شَاهِدٌ لِكَلَامِ الصَّحَابَةِ: أَنَّ الشَّرْكَ الْأَصْغَرَ أَكْبَرُ مِنَ الْكِبَائِرِ».

قَوْلُهُ: «لِكَلَامِ الصَّحَابَةِ» أَي: لِقَوْلِهِمْ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ فَالشَّرْكُ الْأَصْغَرُ أَكْبَرُ مِنَ الْكِبَائِرِ، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَأَنَّ أَحْلَفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بَعْيَرِهِ صَادِقًا»^(١)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ سَيِّئَةَ الشَّرْكِ أَعْظَمُ مِنْ سَيِّئَةِ الْكِبِيرَةِ؛ لِأَنَّ الشَّرْكَ لَا يُغْفَرُ وَلَوْ كَانَ أَصْغَرَ، بِخِلَافِ الْكِبَائِرِ فَإِنَّهَا تَحْتَ الْمَسِيئَةِ.

[٤] الثالثة: أَنَّهُ لَمْ يُعْذَرْ بِالْجَهَالَةِ.

هَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «لَوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا» لَيْسَ بِصَرِيحٍ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٨/ ٤٦٩) رقم (١٢٢٨١)، والطبراني في الكبير رقم (٨٩٠٢). قال المنذري في الترغيب (٣/ ٦٠٧) والمهيمني في مجمع الزوائد (٤/ ١٧٧): رواه رواة الصحيح.

الرَّابِعَةُ: أَتَمَّا لَا تَنْفَعُ فِي الْعَاجِلَةِ، بَلْ تَضُرُّ؛ لِقَوْلِهِ: «لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهَنًا»^[١].

= قَبْلَ الْعِلْمِ، بَلْ ظَاهِرُهُ: «لَوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا»، أَيْ: بَعْدَ أَنْ عَلِمْتَ وَأَمِرْتَ بِتَرْعَاهَا.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ، فَنَقُولُ:

الْجَهْلُ نَوْعَانِ: جَهْلٌ يُعَذِّرُ فِيهِ الْإِنْسَانُ، وَجَهْلٌ لَا يُعَذِّرُ فِيهِ، فَمَا كَانَ نَاشِئًا عَنْ تَقْرِيطٍ وَاهْمَالٍ مَعَ قِيَامِ الْمُقْتَضِيِّ لِلتَّعَلُّمِ فَإِنَّهُ لَا يُعَذِّرُ فِيهِ، سَوَاءٌ فِي الْكُفْرِ أَوْ فِي الْمَعَاصِي، وَمَا كَانَ نَاشِئًا عَنْ خِلَافِ ذَلِكَ، أَيْ: أَنَّهُ لَمْ يُمْجَلْ وَلَمْ يُفَرِّطْ وَلَمْ يَقُمْ الْمُقْتَضِي لِلتَّعَلُّمِ بَأَن كَانَ لَمْ يَطْرَأَ عَلَى بَالِهِ أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ حَرَامٌ - فَإِنَّهُ يُعَذِّرُ فِيهِ، فَإِنْ كَانَ مُتَسَبِّبًا إِلَى الْإِسْلَامِ لَمْ يَضُرَّهُ، وَإِنْ كَانَ مُتَسَبِّبًا إِلَى الْكُفْرِ فَهُوَ كَافِرٌ فِي الدُّنْيَا، لَكِنْ فِي الْآخِرَةِ أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ، يُمْتَحَنُ، فَإِنْ أَطَاعَ دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَإِنْ عَصَى دَخَلَ النَّارَ.

فَعَلَى هَذَا مَنْ نَشَأَ بِبَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ لَيْسَ عِنْدَهُ عُلَمَاءُ، وَلَمْ يَحْطُرْ بِبَالِهِ أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ حَرَامٌ، أَوْ أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ وَاجِبٌ، فَهَذَا يُعَذِّرُ، وَلَهُ امْتِلَاءٌ:

مَنْهَا: رَجُلٌ بَلَغَ وَهُوَ صَغِيرٌ، وَهُوَ فِي بَادِيَةٍ لَيْسَ عِنْدَهُ عَالِمٌ، وَلَمْ يَسْمَعْ عَنِ الْعِلْمِ شَيْئًا، وَيَظُنُّ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا تَحِبُّ عَلَيْهِ الْعِبَادَاتُ إِلَّا إِذَا بَلَغَ خَمْسَ عَشْرَةِ سَنَةٍ، فَيَقِي بَعْدَ بُلُوغِهِ حَتَّى تَمَّ لَهُ خَمْسَ عَشْرَةِ سَنَةٍ وَهُوَ لَا يَصُومُ وَلَا يُصَلِّي وَلَا يَتَطَهَّرُ مِنْ جَنَابَةٍ - فَهَذَا لَا نَأْمُرُهُ بِالْقَضَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ بِجَهْلِهِ الَّذِي لَمْ يُفَرِّطْ فِيهِ بِالتَّعَلُّمِ وَلَمْ يَطْرَأْ لَهُ عَلَى بَالٍ.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ أُنْتَى آتَاهَا الْخَيْضُ وَهِيَ صَغِيرَةٌ، وَلَيْسَ عِنْدَهَا مَنْ تَسْأَلُ وَلَمْ يَطْرَأَ عَلَى بَالِهَا أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ وَاجِبٌ إِلَّا إِذَا تَمَّ لَهَا خَمْسَ عَشْرَةِ سَنَةٍ - فَإِنَّهَا تُعَذِّرُ إِذَا كَانَتْ لَا تَصُومُ وَلَا تُصَلِّي.

وَأَمَّا مَنْ كَانَ بِالْعَكْسِ كَالسَّائِكِينَ فِي الْمَدِينِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْأَلَ، لَكِنْ عِنْدَهُ تَهَاوُنٌ وَغَفْلَةٌ، فَهَذَا لَا يُعَذِّرُ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْمَدِينِ أَنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ لَا تَخْفَى عَلَيْهِ، وَيُوجَدُ فِيهَا عُلَمَاءُ، يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُمْ بِكُلِّ سَهُولَةٍ، فَهُوَ مُفَرِّطٌ، فَيَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ وَلَا يُعَذِّرُ بِالْجَهْلِ.

[١] الرَّابِعَةُ: أَتَمَّا لَا تَنْفَعُ فِي الْعَاجِلَةِ، بَلْ تَضُرُّ؛ لِقَوْلِهِ: «لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهَنًا» وَالْمَوْلُفُ اسْتَبْطَأَ الْمَسْأَلَةَ وَأَتَى بِوَجْهِ اسْتِبْطَائِهَا.

الخامسة: الإنكار بالتغليظ على مَنْ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ^(١).

السادسة: التصريح بأنَّ مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وَكِلَإٍ إِلَيْهِ^(٢).

السابعة: التصريح بأنَّ مَنْ تَعَلَّقَ نَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ^(٣).

الثامنة: أنَّ تَغْلِيظَ الْخَيْطِ مِنَ الْحَمَى مِنْ ذَلِكَ^(٤).

التاسعة: تِلَاوَةُ حُدَيْفَةِ الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ يَسْتَدِلُّونَ بِالآيَاتِ الَّتِي فِي الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ عَلَى الْأَصْغَرِ، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي آيَةِ الْبَقَرَةِ^(٥).

[١] الخامسة: الإنكار بالتغليظ على مَنْ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ. أي: يَنْبَغِي أَنْ يُنْكَرَ إِنْكَارًا مُغْلَظًا عَلَى مَنْ فَعَلَ مِثْلَ هَذَا، وَوَجْهُ ذَلِكَ سِيَاقُ الْحَدِيثِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ، وَأَيْضًا قَوْلُهُ: «مَنْ تَعَلَّقَ نَمِيمَةً فَلَا أَتَمَّ اللَّهُ لَهُ».

[٢] السادسة: التصريح بأنَّ مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وَكِلَإٍ إِلَيْهِ: تُوْخِذُ مِنْ قَوْلِهِ: «مَنْ تَعَلَّقَ نَمِيمَةً فَلَا أَتَمَّ اللَّهُ لَهُ» إِذَا جَعَلْنَا الْجُمْلَةَ خَبَرِيَّةً، وَأَنَّ مَنْ تَعَلَّقَ نَمِيمَةً فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُتِمُّ لَهُ، فَيَكُونُ مُؤْكَلًا إِلَى هَذِهِ النَّمِيمَةِ، وَمَنْ وَكِلَإٍ إِلَى مَخْلُوقٍ فَقَدْ خَذَلَ، وَلَكِنَّهَا فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ صَرِيحَةٌ «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وَكِلَإٍ إِلَيْهِ»^(٦).

[٣] السابعة: التصريح بأنَّ مَنْ تَعَلَّقَ نَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ: وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَائِيْنِ فِي حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ.

[٤] الثامنة: أنَّ تَغْلِيظَ الْخَيْطِ مِنَ الْحَمَى مِنْ ذَلِكَ: يُؤْخَذُ مِنْ فِعْلِ حُدَيْفَةِ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا فِي يَدِهِ خَيْطٌ مِنَ الْحَمَى فَقَطَعَهُ، وَتَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾.

[٥] التاسعة: تِلَاوَةُ حُدَيْفَةِ الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ يَسْتَدِلُّونَ بِالآيَاتِ الَّتِي فِي الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ عَلَى الْأَصْغَرِ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي آيَةِ الْبَقَرَةِ^(٧): «أَيُّ أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ فِي الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ، لَكِنَّهُمْ يَسْتَدِلُّونَ بِالآيَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ عَلَى الْأَصْغَرِ؛

(١) أخرجه الترمذي: أبواب الطب، باب ما جاء في كراهة التعليق، رقم (٢٠٧٢) قال: حديث عبد الله بن عكيم إنما نعرفه من حديث ابن أبي ليلى، وأحمد (٤/ ٣١٠)، والحاكم، رقم (٧٥٠٣)، من حديث عبد الله بن عكيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وسكت عنه هو والذهبي، وقال ابن البنا في الفتح الرباني (١٧/ ١٨٨): قلت: هذا الحديث لا تقل درجته عن الحسن لا سيما وله شواهد تؤيده.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١٣/ ٣٧٥).

العاشرة: أَنَّ تَعْلِيْقَ الْوَدَعِ مِنَ الْعَيْنِ مِنْ ذَلِكَ^(١).

الحادية عشرة: الدُّعَاءُ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً أَنَّ اللَّهَ لَا يُثِمُّ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ، أَيْ: تَرَكَ اللَّهُ لَهُ^(٢).

= لِأَنَّ الْأَصْغَرَ شَرَكٌ فِي الْحَقِيقَةِ وَإِنْ كَانَ لَا يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: الشَّرْكُ نَوْعَانِ: أَصْغَرُ وَأَكْبَرُ. وَقَوْلُهُ: «كَمَا ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي آيَةِ الْبَقَرَةِ» وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَبْخُذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] الْآيَةِ، فَجَعَلَ الْمَحَبَّةَ الَّتِي تَكُونُ كَمَحَبَّةِ اللَّهِ مِنْ اتِّخَاذِ النَّدِّ لِلَّهِ عَرَضًا.

[١] العاشرة: أَنَّ تَعْلِيْقَ الْوَدَعِ مِنَ الْعَيْنِ مِنْ ذَلِكَ. وَقَوْلُهُ: «مِنْ ذَلِكَ» أَيْ: مِنْ تَعْلِيْقِ الثَّمَانِ الشَّرِكِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لَهَا ثَابِتٌ شَرْعًا وَلَا قَدْرًا.

[٢] الحادية عشرة: الدُّعَاءُ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً أَنَّ اللَّهَ لَا يُثِمُّ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ، أَيْ: تَرَكَ اللَّهُ لَهُ. تُؤْخَذُ مِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى هَؤُلَاءِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا ثَمَانًا وَوَدَعًا، وَلَيْسَ هَذَا بَغَرِيبٍ أَنْ نُوَمِّرَ بِالْدُّعَاءِ عَلَى مَنْ خَالَفَ وَعَصَى؛ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمْ مَنْ يَنْشُدُ الضَّالَّةَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقُولُوا: لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ»^(١)، «وَإِذَا سَمِعْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَتَنَاعَى فِي الْمَسْجِدِ، فَقُولُوا: لَا أَرْبَحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ»^(٢).

فَهَذَا أَيْضًا تَقُولُ لَهُ: لَا أَتَمُّ اللَّهُ لَكَ. وَلَكِنْ الْحَدِيثُ إِنَّمَا قَالَهُ الرَّسُولُ ﷺ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ؛ فَلَا نُخَاطِبُ هَذَا بِالتَّصْرِيحِ وَنَقُولُ لِمَنْ خَصَّ رَأَيْنَا عَلَيْهِ تَمِيمَةً: لَا أَتَمُّ اللَّهُ لَكَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مُحَاطَبَتَنَا الْفَاعِلَ بِالتَّصْرِيحِ وَالتَّعْيِينَ سَوْفَ يَكُونُ سَبَبًا لِنُفُورِهِ، وَلَكِنْ نَقُولُ: دَعِ الثَّمَانِ أَوْ الْوَدَعَ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً فَلَا أَتَمُّ اللَّهُ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ»^(٣).



- (١) أخرجه مسلم: في المساجد، باب النهي عن نشد الضالة في المسجد، رقم (٥٦٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
 (٢) أخرجه الترمذي: أبواب البيوع، باب النهي عن البيع في المسجد، رقم (١٣٢١)، والنسائي: في عمل اليوم والليلة، رقم (١٧٦)، والدارمي رقم (١٤٤١)، وابن حبان، رقم (١٦٥٠)، والحاكم (٥٦٢/٢)، والبيهقي (٤٤٧/٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وحسنه الترمذي، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.
 (٣) أخرجه أحمد في المسند (١٥٤/٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٥/٤)، والحاكم، رقم (٧٥٠١)، وصححه ووافقه الذهبي. وفيه: خالد بن عبيد المعافري، لم يوثقه غير ابن حبان؛ كما في التعجيل (ص: ١١٤)، وقال المنذري في الترغيب (٣٠٦/٤): إسناده جيد، وقال الهيثمي في المجمع (١٠٣/٥): رجاله ثقات، وقال الحافظ في التعجيل (ص: ١١٤): رجاله موثقون.

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّقَى وَالتَّمانيمِ^(١)

فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ^(٢)، فَأَرْسَلَ رَسُولًا: «أَنْ لَا يَنْقَبَنَّ فِي رَقَبَةِ بَعِيرٍ قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ أَوْ قِلَادَةٌ^(٣) إِلَّا قُطِعَتْ»^(٤).

[١] قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّقَى وَالتَّمانيمِ.

لَمْ يَذْكُرِ الْمُؤَلِّفُ أَنَّ هَذَا الْبَابَ مِنَ الشَّرِكِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ فِيهِ يَخْتَلِفُ عَنْ حُكْمِ لُبْسِ الْحَلَقَةِ وَالْحَبِيطِ؛ وَلِهَذَا جَزَمَ الْمُؤَلِّفُ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ أَنَّهَا مِنَ الشَّرِكِ بِدُونِ اسْتِثْنَاءٍ، أَمَّا هَذَا الْبَابُ فَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهَا شَرِكٌ؛ لِأَنَّ مِنَ الرُّقَى مَا لَيْسَ بِشَرِكٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّقَى وَالتَّمانيمِ».

قَوْلُهُ: «الرُّقَى» جُمِعَ رُقِيَّةً، وَهِيَ الْقِرَاءَةُ، فَيُقَالُ: رَقَى عَلَيْهِ - بِالْأَلْفِ - مِنَ الْقِرَاءَةِ، وَرَقَى عَلَيْهِ - بِالْيَاءِ - مِنَ الصُّعُودِ.

قَوْلُهُ: «التَّمانيمِ» جُمِعَ تَمِيمَةً، وَسُمِّيَتْ تَمِيمَةً؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّهُ يَتِمُّ بِهَا دَفْعُ الْعَيْنِ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَسْفَارِهِ» السَّفَرُ: مُفَارَقَةُ مَحَلِّ الْإِقَامَةِ، وَسُمِّيَ سَفَرًا؛ لِأَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ: حِسِّيٌّ، وَهُوَ أَنَّهُ يُسْفَرُ وَيُظْهَرُ عَنْ بَلَدِهِ لِخُرُوجِهِ مِنَ الْبَنِيَانِ.

الثَّانِي: مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ أَنَّهُ يُسْفَرُ عَنْ أَخْلَاقِ الرِّجَالِ، أَيْ: يَكْشِفُ عَنْهَا، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ لَا تَعْرِفُ أَخْلَاقَهُمْ وَعَادَاتِهِمْ وَطَبَاعَهُمْ إِلَّا بِالْأَسْفَارِ.

[٣] قَوْلُهُ: «قِلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ، أَوْ قِلَادَةٌ» شَكٌّ مِنَ الرَّائِي، وَالْأَوَّلَى أَرْجَحُ؛ لِأَنَّ الْقِلَادَةَ كَانَتْ تُتَّخَذُ مِنَ الْأَوْتَارِ، وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ ذَلِكَ يَدْفَعُ الْعَيْنَ عَنِ الْبَعِيرِ، وَهَذَا اعْتِقَادٌ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِمَا لَيْسَ بِسَبَبٍ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ التَّعَلُّقَ بِمَا لَيْسَ بِسَبَبٍ شَرْعِيٌّ أَوْ حِسِّيٌّ شَرِكٌ؛ لِأَنَّهُ بَتَعْلُقِهِ اثْبَتَ لِلأَشْيَاءِ سَبَبًا لَمْ يُثْبِتْهُ اللَّهُ لَا بِشَرْعِهِ وَلَا بِقَدَرِهِ؛ وَلِهَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُقَطَعَ هَذِهِ الْقِلَادَةُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب ما قيل في الجرس ونحوه في أعناق الإبل، رقم (٣٠٠٥)، ومسلم: كتاب اللباس، باب كراهة الكلب والجرس في السفر، رقم (٢١١٥)، من حديث أبي بشير الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الرُّقَى».....^[١]

أَمَّا إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْقِلَادَةُ مِنْ غَيْرِ وَتَرٍ، وَإِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ لِلْقِيَادَةِ كَالزَّمامِ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لَعَدَمِ الِاعْتِقَادِ الْفَاسِدِ، وَكَانَ النَّاسُ يَعْمَلُونَ ذَلِكَ كَثِيرًا مِنَ الصُّوفِ أَوْ غَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: «فِي رَقِيَّةٍ بَعِيرٍ» ذَكَرَ الْبَعِيرَ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي كَانَ مُشْتَرَا حِينْ ذَاكَ، فَهَذَا الْقَيْدُ بِنَاءً عَلَى الْوَاقِعِ عِنْدَهُمْ، فَيَكُونُ كَالْتَمَثِيلِ، وَلَيْسَ بِمُخَصَّصٍ.

يُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١- أَنَّهُ يَنْبَغِي لَكَبِيرِ الْقَوْمِ أَنْ يَكُونَ مُرَاعِيًا لِأَخَوَالِهِمْ، فَيَتَقَفَّدُهُمْ وَيَنْظُرُ فِي أَحْوَالِهِمْ.

٢- أَنَّهُ يَحِبُّ عَلَيْهِ رِعَايَتَهُمْ بِمَا تَقْتَضِيهِ الشَّرِيعَةُ، فَإِذَا فَعَلُوا مُحَرَّمًا مَنَعَهُمْ مِنْهُ، وَإِنْ تَهَاوَنُوا فِي وَاجِبٍ حَثَّهُمْ عَلَيْهِ.

٣- أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُعَلَّقَ فِي أَغْنَاقِ الْإِبِلِ أَشْيَاءٌ تُجْعَلُ سَبَبًا فِي جَلْبِ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ، وَهِيَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ لَا شَرْعًا وَلَا قَدَرًا؛ لِأَنَّهُ شِرْكٌ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ الْقِلَادَةُ فِي الرَّقِيَّةِ، بَلْ لَوْ جُعِلَتْ فِي الْيَدِ أَوْ الرَّجْلِ فَلَهَا حُكْمُ الرَّقِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ هَذِهِ الْقِلَادَةُ، وَلَيْسَ مَكَانَ وَضْعِهَا؛ فَالْمَكَانُ لَا يُؤَثِّرُ.

٤- أَنَّهُ يَحِبُّ عَلَى مَنْ يَسْتَطِيعُ تَغْيِيرَ الْمُتَكَبِّرِ بِالْيَدِ أَنْ يُغَيِّرَهُ بِيَدِهِ.

[١] قَوْلُهُ: «إِنَّ الرُّقَى» جَمْعُ رُقِيَّةٍ، وَهَذِهِ لَيْسَتْ عَلَى عُمُومِهَا، بَلْ هِيَ عَامٌّ أُرِيدَ بِهِ خَاصٌّ، وَهُوَ الرُّقَى بَعِيرٍ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ، أَمَّا مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ فَلَيْسَتْ مِنَ الشَّرْكِ، قَالَ ﷺ فِي الْفَاتِحَةِ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَتُنْهَى رُقِيَّةً؟!»^(١). وَهَلِ الْمُرَادُ بِالرُّقَى فِي الْحَدِيثِ مَا لَمْ يَرَدْ بِهِ الشَّرْعُ وَلَوْ كَانَتْ مُبَاحَةً، أَوِ الْمُرَادُ مَا كَانَ فِيهِ شِرْكٌ؟

الْجَوَابُ: الثَّانِي؛ لِأَنَّ كَلَامَ النَّبِيِّ ﷺ لَا يُنَاقِضُ بَعْضُهُ بَعْضًا؛ فَالرُّقَى الْمَشْرُوعَةُ الَّتِي وَرَدَ بِهَا الشَّرْعُ جَائِزَةٌ. وَكَذَا الرُّقَى الْمُبَاحَةُ الَّتِي يُرْقَى بِهَا الْإِنْسَانُ الْمَرِيضُ بِدُعَاءٍ مَنْ عِنْدَهُ لَيْسَ فِيهِ شِرْكٌ جَائِزَةٌ أَيْضًا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية، رقم (٢٢٧٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية، رقم (٢٢٠١)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَالْتَّائِمُ^(١) وَالتَّوَلَّةُ^(٢)

[١] قَوْلُهُ: «التَّائِمُ» فَسَرَهَا الْمُؤَلِّفُ بِقَوْلِهِ: «شَيْءٌ يُعْلَقُ عَلَى الْأَوْلَادِ يَتَّقُونَ بِهِ الْعَيْنَ» وَهِيَ مِنَ الشَّرِكِ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَجْعَلْهَا سَبَبًا تُتَّقَى بِهِ الْعَيْنُ.

وَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ يُلبَسُ أَثْنَاءَهُ مَلَابِسَ رَثَّةٍ وَبَالِيَةً خَوْفًا مِنَ الْعَيْنِ، فَهَلْ هَذَا جَائِزٌ؟ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا، وَإِنَّمَا تَرَكَ شَيْئًا، وَهُوَ التَّخْسِينُ وَالتَّجْمِيلُ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (زَادِ الْمَعَادِ) أَنَّ عُمَانَ رَأَى صَبِيًّا مَلِيحًا، فَقَالَ: دَسَّمُوا نُوثَتَهُ، وَالنُّوثَةُ: هِيَ الَّتِي تُخْرُجُ فِي الْوَجْهِ عِنْدَمَا يَضْحَكُ الصَّبِيُّ كَالثَّقَرَةِ، وَمَعْنَى دَسَّمُوا، أَيُّ: سَوَّدُوا^(٣).

وَأَمَّا الْحَقُّ: وَهِيَ أَوْرَاقٌ مِنَ الْقُرْآنِ تُجْمَعُ وَتُوضَعُ فِي جِلْدٍ وَيُحَاطُ عَلَيْهَا، وَيَلْبَسُهَا الطِّفْلُ عَلَى يَدِهِ أَوْ رَقَبَتِهِ، ففِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

وِظَاهِرُ الْحَدِيثِ: أَنَّهَا مَتْنُوعَةٌ، وَلَا تَحْجُوزُ. وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَكْتُبُ الْقُرْآنَ كُلَّهُ بِحُرُوفٍ صَغِيرَةٍ فِي أَوْرَاقٍ صَغِيرَةٍ، وَيَضَعُهَا فِي صُنْدُوقٍ صَغِيرٍ، وَيُعْلِقُهَا عَلَى الصَّبِيِّ، وَهَذَا مَعَ أَنَّهُ مُحَدَّثٌ فَهُوَ إِهَانَةٌ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ لِأَنَّ هَذَا الصَّبِيَّ سَوْفَ يَسِيلُ عَلَيْهِ لُعَابُهُ، وَرُبَّمَا يَتَلَوَّثُ بِالنَّجَاسَةِ، وَيَدْخُلُ بِهِ الْحَمَامُ وَالْأَمَاكِينُ الْقَذِرَةَ، وَهَذَا كُلُّهُ إِهَانَةٌ لِلْقُرْآنِ.

وَمَعَ الْأَسَفِ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ اتَّخَذُوا مِنَ الْعِبَادَاتِ نَوْعًا مِنَ التَّبَرُّكِ فَقَطُّ، مِثْلُ مَا يُشَاهَدُ مِنْ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَمْسَحُ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ، وَيَمْسَحُ بِهِ وَجْهَ الطِّفْلِ وَصَدْرَهُ، وَهَذَا مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ جَعَلُوا مَسْحَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ مِنْ بَابِ التَّبَرُّكِ لَا التَّعَبُّدِ، وَهَذَا جَهْلٌ، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ فِي الْحَجَرِ: «إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَنْصُرُ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَلْتُكَ»^(٤).

[٢] قَوْلُهُ: «التَّوَلَّةُ» شَيْءٌ يُعْلَقُونَهُ عَلَى الزَّوْجِ، يَزْعُمُونَ أَنَّهُ مُجِيبُ الزَّوْجَةِ إِلَى زَوْجِهَا وَالزَّوْجِ إِلَى امْرَأَتِهِ، وَهَذَا شَرِكٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِسَبَبٍ شَرْعِيِّ وَلَا قَدَرِيٍّ لِلْمَحَبَّةِ. وَمِثْلُ ذَلِكَ الدُّبْلَةُ.

وَالدُّبْلَةُ: خَاتَمٌ يُشْتَرَى عِنْدَ الزَّوْاجِ يُوضَعُ فِي يَدِ الزَّوْجِ، وَإِذَا أَلْقَاهُ الزَّوْجُ قَالَتِ الْمَرْأَةُ: إِنَّهُ لَا يُحِبُّهَا. فَهُمْ يَعْتَقِدُونَ فِيهِ النَّفْعَ وَالضَّرَرَ، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ مَا دَامَ فِي يَدِ الزَّوْجِ فَإِنَّهُ يَغْنِي عَنْ الْعِلَاقَةِ

(١) زاد المعاد (٤/١٥٩)، الطب النبوي (ص: ١٢٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب ما ذكر في الحجر الأسود، رقم (١٥٩٧)، ومسلم: كتاب الحج، باب استحباب

تقبيل الحجر الأسود في الطواف، رقم (١٢٧٠)، من حديث عمر رضي الله عنه.

شرك^(١). رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ^(٢).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَكِيمٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا^(٣) وَكَلَّ إِلَيْهِ^(٤)». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ^(٥).
«التَّائِمُ» شَيْءٌ يُعَلَّقُ عَلَى الْأَوْلَادِ يَتَّقُونَ بِهِ الْعَيْنَ.

= بَيْنَهُمَا ثَابِتَةٌ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ، فَإِذَا وَجِدَتْ هَذِهِ النِّتَّةُ فَإِنَّهُ مِنَ الشَّرِكِ الْأَصْغَرِ، وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ هَذِهِ النِّتَّةَ - وَهِيَ بَعِيدَةٌ أَلَّا تَصْحَبَهَا - فَبِهِ تَشَبَّهُ بِالنَّصَارَى؛ فَإِنَّهَا مَأْخُودَةٌ مِنْهُمْ.

وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الذَّهَبِ فَهِيَ بِالنِّسْبَةِ لِلرَّجُلِ فِيهَا مَحْذُورٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ بُئْسَ الذَّهَبِ. فَهِيَ إِمَّا مِنَ الشَّرِكِ، أَوْ مُضَاهَاةُ النَّصَارَى، أَوْ تَحْرِيمُ النَّوعِ إِنْ كَانَتْ لِلرِّجَالِ، فَإِنْ خَلَّتْ مِنْ ذَلِكَ فَهِيَ جَائِزَةٌ؛ لِأَنَّهَا خَاتَمٌ مِنَ الْخَوَاتِمِ.

[١] وَقَوْلُهُ: «شِرْكٌ» هَلْ هِيَ شِرْكٌ أَصْغَرُ أَوْ أَكْبَرُ؟ نَقُولُ: بِحَسَبِ مَا يُرِيدُ الْإِنْسَانُ مِنْهَا، إِنْ اتَّخَذَهَا مُعْتَقِدًا أَنَّ الْمُسَبَّبَ لِلْمَحَبَّةِ هُوَ اللَّهُ فَهِيَ شِرْكٌ أَصْغَرُ، وَإِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهَا تَفْعُلُ بِنَفْسِهَا فَهِيَ شِرْكٌ أَكْبَرُ.

[٢] قَوْلُهُ: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا» أَيِ: اعْتَمَدَ عَلَيْهِ وَجَعَلَهُ هَمَّةً وَمَبْلَغَ عَلَيْهِ، وَصَارَ يُعَلِّقُ رَجَاءَهُ بِهِ وَرَوَالَ خَوْفِهِ بِهِ. وَشَيْئًا: تَكْرَرًا فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ، فَتَعَمُّ جَمِيعَ الْأَشْيَاءِ، فَمَنْ تَعَلَّقَ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَجَعَلَ رَغْبَتَهُ وَرَجَاءَهُ فِيهِ وَخَوْفَهُ مِنْهُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: «وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ» [الطلاق: ٣]؛ أَيِ: كَافِيهِ، وَلِهَذَا كَانَ مِنْ دُعَاءِ الرُّسُلِ وَأَتْبَاعِهِمْ عِنْدَ الْمَصَائِبِ وَالشَّدَائِدِ: «حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ» قَالَهَا إِبْرَاهِيمُ حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَقَالَهَا مُحَمَّدٌ وَأَصْحَابُهُ حِينَ قِيلَ لَهُمْ: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ» [آل عمران: ١٧٣]^(٦).

[٣] قَوْلُهُ: «وَكَلَّ إِلَيْهِ» أَيِ: أَسْنَدَ إِلَيْهِ، وَقَوَّصَ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الطب، باب في تعليق التائم، رقم (٣٨٨٣)، وابن ماجه: كتاب الطب، باب تعليق التائم، رقم (٣٥٣٠)، وأحمد (٣٨١/١)، والحاكم كتاب الطب (٧٥٠٤، ٧٥٠٥، ٨٢٩٠)، وابن حبان، رقم (٦٠٩٠)، والطبراني في الكبير (١٠/٢١٣) رقم (١٠٥٠٣). وقال الحاكم: صحيح الإسناد على شرط الشيخين، وأقره الذهبي.
(٢) أخرجه الترمذي: أبواب الطب، باب ما جاء في كراهة التعليق، رقم (٢٠٧٢) قال: حديث عبد الله بن عكيم إنما نعرفه من حديث ابن أبي ليلى، وأحمد (٤/٣١٠)، والحاكم، رقم (٧٥٠٣)، من حديث عبد الله بن عكيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وسكت عنه هو والذهبي، وقال ابن البنا في الفتح الرباني (١٧/١٨٨): قلت: هذا الحديث لا تقل درجته عن الحسن لا سيما وله شواهد تؤيده.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب «الَّذِينَ قَالُوا لَهُمْ أَلَّنَّ الْفُلَّ»، رقم (٤٥٦٣)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

لَكِنْ إِذَا كَانَ الْمُعْلَقُ مِنَ الْقُرْآنِ^{١١} فَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ السَّلَفِ، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَرْخُصْ فِيهِ، وَيَجْعَلُهُ مِنَ الْمَنَهِيِّ عَنْهُ، مِنْهُمْ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَفْسَامُ التَّعْلُقِ بِغَيْرِ اللَّهِ:

الْأَوَّلُ: مَا يُنَافِي التَّوْحِيدَ مِنْ أَصْلِهِ، وَهُوَ أَنْ يَتَعْلَقَ بِشَيْءٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ تَأْثِيرٌ، وَيَعْتَمِدَ عَلَيْهِ اعْتِمَادًا مُعْرِضًا عَنِ اللَّهِ، مِثْلَ تَعْلُقِ عِبَادِ الْقُبُورِ بِمَنْ فِيهَا عِنْدَ حُلُولِ الْمَصَائِبِ؛ وَلِهَذَا إِذَا مَسَّنَّهُمُ الصَّرَاءُ الشَّدِيدَةُ يَقُولُونَ: يَا فُلَانُ! أَنْقِذْنَا. فَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ شِرْكٌ أَكْبَرُ يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ.

الثَّانِي: مَا يُنَافِي كِمَالَ التَّوْحِيدِ، وَهُوَ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى سَبَبٍ شَرْعِيٍّ صَحِيحٍ مَعَ الْغَفْلَةِ عَنِ الْمُسَبَّبِ، وَهُوَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، وَعَدَمَ صَرْفِ قَلْبِهِ إِلَيْهِ، فَهَذَا نَوْعٌ مِنَ الشَّرْكِ، وَلَا نَقُولُ: شِرْكٌ أَكْبَرُ؛ لِأَنَّ هَذَا السَّبَبَ جَعَلَهُ اللَّهُ سَبَبًا.

الثَّلَاثُ: أَنْ يَتَعْلَقَ بِالسَّبَبِ تَعْلُقًا مُجَرَّدًا لِكُونِهِ سَبَبًا فَقَطْ، مَعَ اعْتِمَادِهِ الْأَصْلِيَّ عَلَى اللَّهِ، فَيَعْتَقِدُ أَنَّ هَذَا السَّبَبَ مِنَ اللَّهِ، وَأَنَّ اللَّهَ لَوْ شَاءَ لَأَبْطَلَ أَثَرَهُ، وَلَوْ شَاءَ لَأَبْقَاهُ، وَأَنَّهُ لَا أَثَرَ لِسَبَبٍ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، فَهَذَا لَا يُنَافِي التَّوْحِيدَ لَا كِمَالًا وَلَا أَصْلًا، وَعَلَى هَذَا لَا إِثْمَ فِيهِ.

ومَعَ وجودِ الأسبابِ الشَّرْعِيَّةِ الصَّحِيحَةِ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ لَا يَتَعْلَقَ نَفْسُهُ بِالسَّبَبِ، بَلْ يَتَعْلَقُهَا بِاللَّهِ. فَاَلْمَوْظَفُ الَّذِي يَتَعْلَقُ قَلْبُهُ بِمَرْتَبَةِ تَعْلُقًا كَامِلًا، مَعَ الْغَفْلَةِ عَنِ الْمُسَبَّبِ، وَهُوَ اللَّهُ، قَدْ وَقَعَ فِي نَوْعٍ مِنَ الشَّرْكِ، أَمَّا إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ الْمُرْتَبَ سَبَبٌ، وَالْمُسَبَّبُ هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَجَعَلَ الْاعْتِمَادَ عَلَى اللَّهِ، وَهُوَ يَشْعُرُ أَنَّ الْمُرْتَبَ سَبَبٌ - فَهَذَا لَا يُنَافِي التَّوَكُّلَ. وَقَدْ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَأْخُذُ بِالْأَسْبَابِ مَعَ اعْتِمَادِهِ عَلَى الْمُسَبَّبِ، وَهُوَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ.

وجاء في الحديث: «مَنْ تَعَلَّقَ» ولم يقل: مَنْ عَلَّقَ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَلِّقَ بِالشَّيْءِ يَتَعْلَقُ بِهِ بِقَلْبِهِ وَنَفْسِهِ، بِحَيْثُ يُنْزِلُ خَوْفَهُ وَرَجَاءَهُ وَأَمَلَهُ بِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَنْ عَلَّقَ.

[١] قَوْلُهُ: «إِذَا كَانَ الْمُعْلَقُ مِنَ الْقُرْآنِ...» إلخ: إِذَا كَانَ الْمُعْلَقُ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ الْأُذُنِ الْمُبَاحَةِ وَالْأَذْكَارِ الْوَارِدَةِ، فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ اخْتَلَفَ فِيهَا السَّلَفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فَمِنْهُمْ مَنْ رَخَّصَ فِي ذَلِكَ، لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنُزِّلَ مِنَ الْفُرْقَانِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]، وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَسِيلَةَ الَّتِي تَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى الْإِشْتِفَاءِ هَذَا الْقُرْآنِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ كُلَّ وَسِيلَةٍ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى ذَلِكَ فَهِيَ جَائِزَةٌ، كَمَا لَوْ كَانَ الْقُرْآنُ دَوَاءً حَسْبًا.

و«الرقي» هي التي تُسمى العزائم^(١)، وَخَصَّ مِنْهَا الدَّلِيلُ مَا خَلَا مِنَ الشَّرِكِ^(٢).....

وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ وَقَالَ: لَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُ الْقُرْآنِ لِلإِسْتِشْفَاءِ بِهِ؛ لِأَنَّ الإِسْتِشْفَاءَ بِالْقُرْآنِ وَرَدَّ عَلَى صِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَهِيَ الْقِرَاءَةُ بِهِ، بِمَعْنَى أَنَّكَ تَقْرَأُ عَلَى الْمَرِيضِ بِهِ، فَلَا تَتَجَاوَزُهَا، فَلَوْ جَعَلْنَا الإِسْتِشْفَاءَ بِالْقُرْآنِ عَلَى صِفَةٍ لَمْ تَرُدَّ، فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّا فَعَلْنَا سَبَبًا لَيْسَ مَشْرُوعًا، وَقَدْ نَقَلَهُ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَوْ لَا الشُّعُورُ النَّفْسِيُّ بِأَنَّ تَعْلِيْقَ الْقُرْآنِ سَبَبٌ لِلشِّفَاءِ لَكَانَ انْتِفَاءُ السَّبَبِ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ أَمْرًا ظَاهِرًا، فَإِنَّ التَّعْلِيْقَ لَيْسَ لَهُ عِلَاقَةٌ بِالْمَرَضِ، بِخِلَافِ النَّفْثِ عَلَى مَكَانِ الْإِلْمِ؛ فَإِنَّهُ يَتَأَثَّرُ بِذَلِكَ. وَلِهَذَا نَقُولُ: الْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ تُعْلَقَ الْآيَاتُ لِلإِسْتِشْفَاءِ بِهَا، لَا سَبَبًا وَأَنَّ هَذَا الْمُعْلَقَ قَدْ يَفْعَلُ أَشْيَاءَ تُنَافِي قُدْسِيَّةَ الْقُرْآنِ، كَالْغِيْبَةِ مَثَلًا، وَدُخُولِ بَيْتِ الْحَلَاءِ، وَأَيْضًا إِذَا عَلِقَ وَسَعَرَ أَنْ يَبْهَ شِفَاءً اسْتَعْنَى بِهِ عَنِ الْقِرَاءَةِ الْمَشْرُوعَةِ.

فَمَثَلًا: عَلِقَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ عَلَى صَدْرِهِ، وَقَالَ: مَا دَامَ أَنَّ آيَةَ الْكُرْسِيِّ عَلَى صَدْرِي فَلَنْ أَقْرَأَهَا. فَيَسْتَعْنِي بِغَيْرِ الْمَشْرُوعِ عَنِ الْمَشْرُوعِ، وَقَدْ يَشْعُرُ بِالاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْقِرَاءَةِ الْمَشْرُوعَةِ إِذَا كَانَ الْقُرْآنُ عَلَى صَدْرِهِ.

وَأِنْ كَانَ صَبِيًّا فُرْبًا بِالَ وَوَصَلَتِ الرُّطُوبَةُ إِلَى هَذَا الْمُعْلَقِ، وَأَيْضًا لَمْ يَرُدَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ شَيْءٌ. فَلَا اقْتِرَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَا يَفْعَلُ، أَمَّا أَنْ يَصِلَ إِلَى دَرَجَةِ التَّحْرِيمِ فَأَنَا أَتَوَقَّفُ فِيهِ، لَكِنْ إِذَا تَضَمَّنَ مَحْظُورًا فَإِنَّهُ يَكُونُ مُحَرَّمًا بِسَبَبِ ذَلِكَ الْمَحْظُورِ.

[١] قَوْلُهُ: «الَّتِي تُسَمَّى الْعَزَائِمُ» أَيِ: فِي عُرْفِ النَّاسِ. وَعَزَمَ عَلَيْهِ، أَيِ: قَرَأَ عَلَيْهِ، وَهَذِهِ عَزِيمَةٌ، أَيِ: قِرَاءَةٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَخَصَّ مِنْهَا الدَّلِيلُ مَا خَلَا مِنَ الشَّرِكِ» أَيِ: الْأَشْيَاءَ الْخَالِيَةَ مِنَ الشَّرِكِ، فِيهِ جَائِزَةٌ، سَوَاءٌ كَانَ مِمَّا وَرَدَ بِلَفْظِهِ مَثَلُ: «اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ! أَذْهِبِ الْبَاسَ، أَشْفِ أَنْتَ الشَّافِي...»^(١)، أَوْ لَمْ يَرُدَّ بِلَفْظِهِ مَثَلُ: «اللَّهُمَّ عَافِهِ، اللَّهُمَّ اشْفِهِ»، وَإِنْ كَانَ فِيهَا شَرِكٌ فَإِنَّهَا غَيْرُ جَائِزَةٍ، مَثَلُ: «يَا جَنِّي! أَتَقِذُّهُ، وَيَا فَلَانُ -الْمَيْتَ- اشْفِهِ» وَنَحْوُ ذَلِكَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب مسح الراقي الوجود بيده اليمنى، رقم (٥٧٥٠)، ومسلم: كتاب السلام، باب استحباب رقية المريض، رقم (٢١٩٢)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فَقَدْ رَخَّصَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحِمَةِ^(١).

[١] قَوْلُهُ: «مِنَ الْعَيْنِ وَالْحِمَةِ» سَبَقَ تَعْرِيفُهَا فِي بَابٍ مِّنْ حَقَّقِ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ.

وظاهر كلام المؤلف: أنَّ الدليلَ لَمْ يُرَخَّصْ بِجَوَازِ الْوَرَاءَةِ إِلَّا فِي هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ: «الْعَيْنِ وَالْحِمَةِ»، لكنَّ وَرَدَ بَعْضُهُمَا؛ فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْفُخُ عَلَى يَدَيْهِ عِنْدَ مَنَامِهِ بِالْمُعَوَّذَاتِ، وَيَمْسَحُ بِهِمَا مَا اسْتَطَاعَ مِنْ جَسَدِهِ^(٢)، وَهَذَا مِنَ الرُّقْيَةِ، وَلَيْسَ عَيْنًا وَلَا حِمَةً؛ وَلِهَذَا يَرَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ التَّرْخِصَ فِي الرُّقْيَةِ مِنَ الْقُرْآنِ لِلْعَيْنِ وَالْحِمَةِ وَغَيْرِهِمَا عَامٌّ، وَيَقُولُ: إِنَّ مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا رُقْيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حِمَةٍ» أَيُّ: لَا اسْتِرْقَاءَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حِمَةٍ.

وَالْإِسْتِرْقَاءُ: طَلَبُ الرُّقْيَةِ، فَالْمُصِيبُ بِالْعَيْنِ - وَهُوَ «الْعَائِنُ» - يُطَلِّبُ مِنْهُ أَنْ يَقْرَأَ عَلَى الْمَعْيُونِ. وَكَذَلِكَ الْحِمَةُ يُطَلِّبُ الْإِنْسَانُ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَقْرَأَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُفِيدٌ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ فِي قِصَّةِ السَّرِيَّةِ^(٣).

* شُرُوطُ جَوَازِ الرُّقْيَةِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ لَا يَعْتَقِدَ أَنَّهَا تَنْفَعُ بِذَاتِهَا دُونَ اللَّهِ، فَإِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهَا تَنْفَعُ بِذَاتِهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَهُوَ مُحَرَّمٌ، بَلْ شِرْكٌ، بَلْ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا سَبَبٌ لَا تَنْفَعُ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ.

الثَّانِي: أَنْ لَا تَكُونَ مِمَّا يُجَالِفُ الشَّرْعَ، كَمَا إِذَا كَانَتْ مُتَضَمِّنَةً دُعَاءَ غَيْرِ اللَّهِ، أَوْ اسْتِغَاثَةً بِالْجِنِّ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ، بَلْ شِرْكٌ.

الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ مَفْهُومَةً مَعْلُومَةً، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِنْسِ الطَّلَاسِمِ وَالشَّعْوَذَةِ؛ فَإِنَّهَا لَا تَجُوزُ. أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلتَّائِمِ: فَإِنْ كَانَتْ مِنْ أَمْرِ مُحَرَّمٍ، أَوْ اعْتَقَدَ أَنَّهَا نَافِعَةٌ لِذَاتِهَا، أَوْ كَانَتْ بِكِتَابَةٍ لَا تُفْهَمُ - فَإِنَّهَا لَا تَجُوزُ بِكُلِّ حَالٍ.

وَلِنْ تَمَّتْ فِيهَا الشُّرُوطُ الثَّلَاثَةُ السَّابِقَةُ فِي الرُّقْيَةِ فَإِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ اخْتَلَفُوا فِيهَا كَمَا سَبَقَ^(٤).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من أكتوى أو كوى غيره، رقم (٥٧٠٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على

دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب، رقم (٢٢٠)، من حديث بريدة بن الحصيص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب فضل المعوذات، رقم (٥٠١٧)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية، رقم (٢٢٧٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب جواز أخذ

الأجرة على الرقية، رقم (٢٢٠١)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) انظر: (ص: ١٤١-١٤٢).

و «التَّوَلَّه» هِيَ سَيِّءُ يَصْنَعُونَهُ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يُحِبُّ الْمَرْأَةَ إِلَى رَوْحِهَا وَالرَّجُلَ إِلَى أَمْرَاتِهِ.
وَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ رُوَيْفِعٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا رُوَيْفِعُ! لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ
بِكَ، فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّ مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ^(١)، أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا^(٢)، أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ^(٣) أَوْ عَظْمٍ^(٤)،
فَإِنَّ مُحَمَّدًا بَرِيءٌ مِنْهُ»^(٥).

[١] قَوْلُهُ: «مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ» اللَّحْيَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ كَانَتْ لَا تَقْصُ وَلَا تَحُلُقُ، كَمَا أَنَّ ذَلِكَ هُوَ
السُّنَّةُ، لَكِنَّهُمْ كَانُوا يَعْقِدُونَ لِحَاهُمْ لِأَسْبَابٍ:
مِنْهَا: الْإِفْخَاؤُ وَالْعَظَمَةُ، فَتَجِدُ أَحَدَهُمْ يَعْقِدُ أَطْرَافَهَا، أَوْ يَعْقِدُهَا مِنَ الرَّسْطِ عُقْدَةً وَاحِدَةً؛
لِيُعْلَمَ أَنَّهُ رَجُلٌ عَظِيمٌ، وَأَنَّهُ سَيِّدٌ فِي قَوْمِهِ.
الثَّانِي: الْحَزَفُ مِنَ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ حَسَنَةً وَجِيلَةً ثُمَّ عُقِدَتْ أَصْبَحَتْ قَبِيحَةً، فَمَنْ
عَقَدَهَا لِذَلِكَ؛ فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ بَرِيءٌ مِنْهُ.

وَبَعْضُ الْعَامَّةِ إِذَا جَاءَهُمْ طَعَامٌ مِنَ السُّوقِ أَخَذُوا شَيْئًا مِنْهُ يَزْعُمُونَ فِي الْأَرْضِ؛ دَفْعًا لِلْعَيْنِ،
وَهَذَا اعْتِقَادٌ فَاسِدٌ وَمُخَالَفٌ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا سَقَطَتْ لُقْمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيُحِطْ مَا بَهَا مِنَ الْأَذَى،
وَلْيَأْكُلْهَا»^(٦).

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا» الْوَتَرُ: سِلْكٌ مِنَ الْعَصَبِ يُؤْخَذُ مِنَ الشَّاةِ، وَتَتَّخِذُ لِلْقَوْسِ وَتَرًا،
وَيَسْتَعْمِلُونَهَا فِي أَغْنَاقِ إِبِلِهِمْ أَوْ خَيْلِهِمْ، أَوْ فِي أَغْنَاقِهِمْ، يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يَمْنَعُ الْعَيْنَ، وَهَذَا مِنَ
الشَّرِكِ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَوْ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ» الْاسْتِنْجَاءُ: مَا أَخُوذُ مِنَ النَّجْوِ، وَهُوَ إِرَالَةُ أَثَرِ الْخَارِجِ
مِنَ السَّبِيلَيْنِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي يَتَمَسَّحُ بَعْدَ الْخَلَاءِ يُزِيلُ أَثَرَهُ. وَرَجِيعُ الدَّابَّةِ: هُوَ رَوْثُهَا.

[٤] قَوْلُهُ: «أَوْ عَظْمٍ» الْعَظْمُ مَعْرُوفٌ.

وَالْمَا تَبَرَّأَ النَّبِيُّ ﷺ مِمَّنْ اسْتَنْجَى بِهِمَا؛ لِأَنَّ الرُّوثَ عَلَفَ بِهِائِمِ الْجِنِّ، وَالْعَظْمَ طَعَامُهُمْ،

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب ما ينهى عنه أن يستنجى به، رقم (٣٦) وسكت عنه، والنسائي: كتاب الزينة،
باب عقد اللحية، رقم (٥٠٦٧)، وأحمد (١٠٨/٤، ١٠٩)، والطبراني في الكبير رقم (٤٤٩١).

وإسناده صحيح؛ كما في النهج السديد (ص: ٦٢).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الأشربة، باب استحباب لعق الأيدي والقصة، رقم (٢٠٣٤)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ^[١]، قَالَ: «مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً مِنْ إِنْسَانٍ كَانَ كَعَدْلِ رَقَبَةٍ^[٢]»^(١). رَوَاهُ وَكِيعٌ.

وَلَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «كَانُوا يَكْرَهُونَ التَّمَائِمَ كُلَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ وَغَيْرِ الْقُرْآنِ^[٣]»^(٢).

= يَجِدُونَهُ أَوْفَرَ مَا يَكُونُ لَحْمًا. وَكُلُّ ذَنْبٍ قِرْنٌ بِالْبَرَاءَةِ مِنْ فَاعِلِهِ فَهُوَ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «مَنْ تَقَلَّدَ وَتَرَا».

[١] قَوْلُهُ: وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: «مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً...» الْحَدِيثُ.

[٢] قَوْلُهُ: «كَعَدْلِ رَقَبَةٍ» بَفَتْحِ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ وَالْمُعَادِلُ مِنَ الْجِنْسِ بِكَسْرِ الْعَيْنِ.

وَجْهُ الْمِثَالَةِ بَيْنَ قَطْعِ التَّمِيمَةِ وَعِنَقِ الرَّقَبَةِ: أَنَّهُ إِذَا قَطَعَ التَّمِيمَةَ مِنْ إِنْسَانٍ فَكَأَنَّهُ أَعْتَقَهُ مِنَ الشَّرِكِ، فَفَكَهُ مِنَ النَّارِ، وَلَكِنْ يَقْطَعُهَا بِأَلْتِي هِيَ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ الْعُنْفَ يُوَدِّي إِلَى الْمُسَاحَنَةِ وَالشَّقَاقِ، إِلَّا إِنْ كَانَ ذَا شَأْنٍ؛ كَالْأَمِيرِ، وَالْقَاضِي، وَنَحْوِهِ مِمَّنْ لَهُ سُلْطَةٌ، فَلَهُ أَنْ يَقْطَعَهَا مُبَاشَرَةً.

[٣] قَوْلُهُ: «كَانُوا يَكْرَهُونَ التَّمَائِمَ كُلَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ وَغَيْرِ الْقُرْآنِ» وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ هَذَا رَأْيُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَصْحَابُهُ يَرَوْنَ مَا يَرَاهُ.

قَوْلُهُ: «وَلَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ» وَهُوَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ.

قَوْلُهُ: «كَانُوا» الضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ لِأَنَّهُمْ هُمْ قُرْنَاؤُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ.

قَوْلُهُ: «التَّمَائِمُ» هِيَ مَا يُعْلَقُ عَلَى الْمَرِيضِ أَوْ الصَّحِيحِ، سِوَاءٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ غَيْرِهِ لِلِاسْتِشْفَاءِ أَوْ لِاتَّقَاءِ الْعَيْنِ، أَوْ مَا يُعْلَقُ عَلَى الْحَيَوَانَاتِ.

وَفِي هَذَا الْوَقْتِ أَصْبَحَ تَغْلِيقُ الْقُرْآنِ لَا لِلِاسْتِشْفَاءِ، بَلْ لِمُجَرَّدِ التَّبَرُّكِ وَالزَّيْنَةِ، كَالْقَلَالِيدِ الذَّهَبِيِّ، أَوْ الْحِجْلِ الَّتِي يُكْتَبُ عَلَيْهَا لَفْظُ الْجَلَالَةِ، أَوْ آيَةُ الْكُرْسِيِّ، أَوْ الْقُرْآنُ كَامِلًا؛ فَهَذَا كُلُّهُ مِنَ الْبِدْعِ. فَالْقُرْآنُ مَا نَزَلَ لِيُسْتَشْفَى بِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، إِنَّمَا يُسْتَشْفَى بِهِ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الشَّرْعُ.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٤٣/١٢) رقم ٢٣٩٣٩.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٤٢/١٢) رقم ٢٣٩٣٣.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ الرُّقَى وَالتَّهَائِمِ^[١].

الثانية: تَفْسِيرُ التَّوَلَّ^[٢].

الثالثة: أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ كُلُّهَا مِنَ الشَّرْكِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ^[٣].

الرابعة: أَنَّ الرُّقِيَّةَ بِالْكَلامِ الْحَقِّ مِنَ الْعَيْنِ وَالْحِمَّةَ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ^[٤].

الخامسة: أَنَّ التَّمِيمَةَ إِذَا كَانَتْ مِنَ الْقُرْآنِ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ هِيَ مِنْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟^[٥]

قَوْلُهُ: فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: تَفْسِيرُ الرُّقَى وَالتَّهَائِمِ. وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ.

[٢] الثانية: تَفْسِيرُ التَّوَلَّ. وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ. وَعِنْدِي أَنَّ مِنْهَا مَا يُسَمَّى بِالذُّبْلَةِ إِنْ اعْتَقَدُوا

أَنَّهَا صِلَةٌ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجَتِهِ.

[٣] الثالثة: أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ كُلُّهَا مِنَ الشَّرْكِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ: ظَاهِرٌ كَلَامِهِ حَتَّى الرُّقَى، وَهَذَا

فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الرُّقَى تَبَتَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يَرْقِي وَيُرْقَى^(١)، وَلَكِنَّهُ لَا يَسْتَرْقِي، أَيْ: لَا يَطْلُبُ الرُّقِيَّةَ،

فإِطْلَاقُهَا بِالنِّسْبَةِ لِلرُّقَى فِيهِ نَظَرٌ. وَقَدْ سَبَقَ لِلْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الدَّلِيلَ خَصَّ مِنْهَا مَا خَلَا مِنَ الشَّرْكِ.

وَبالنِّسْبَةِ لِلتَّهَائِمِ، فَعَلَى رَأْيِ الْجُمْهُورِ فِيهِ نَظَرٌ أَيْضًا. وَأَمَّا عَلَى رَأْيِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَصَحِيحٌ.

وَبالنِّسْبَةِ لِلتَّوَلَّ فَهِيَ شَرْكٌ بَدُونِ اسْتِثْنَاءٍ.

[٤] الرَّابِعَةُ: أَنَّ الرُّقِيَّةَ بِالْكَلامِ الْحَقِّ مِنَ الْعَيْنِ أَوْ الْحِمَّةَ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «الْكَلَامُ الْحَقُّ» صِدْقُهُ الْبَاطِلُ، وَكَذَا الْمَجْهُولُ الَّذِي لَا يُعْلَمُ أَنَّهُ حَقٌّ أَوْ بَاطِلٌ.

وَالْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى خَصَّصَ الْعَيْنَ أَوْ الْحِمَّةَ فَقَطَّ اسْتِثْنَاءًا لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «لَا رُقِيَّةَ

إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حِمَّةٍ»^(٢)، وَلَكِنْ الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَسْمَلُ غَيْرَهُمَا، كَالسَّحْرِ.

[٥] الْخَامِسَةُ: أَنَّ التَّمِيمَةَ إِذَا كَانَتْ مِنَ الْقُرْآنِ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ هِيَ مِنْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

قَوْلُهُ: «ذَلِكَ» الْمُشَارُ إِلَيْهِ: التَّهَائِمُ الْمُحَرَّمَةُ. وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ هَذَا الْخِلَافِ^(٣)، وَالْأَخَوَاتُ مَذْهَبُ

(١) (ص: ٨١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره، رقم (٥٧٠٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على

دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب، رقم (٢٢٠)، من حديث بريدة بن الحصيب رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

(٣) انظر: (ص: ٧٨).

السَّادِسَةُ: أَنَّ تَغْلِيْقَ الْأَوْتَارِ عَلَى الدَّوَابِّ عَنِ الْعَيْنِ مِنْ ذَلِكَ ^[١].

السَّابِعَةُ: الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ وَتَرَا ^[٢].

الثَّامِنَةُ: فَضْلُ ثَوَابٍ مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً مِنْ إِنْسَانٍ ^[٣].

= ابْنِ مَسْعُودٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَشْرُوعِيَّةِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ ذَلِكَ مِنَ السَّنَةِ.

[١] السَّادِسَةُ: أَنَّ تَغْلِيْقَ الْأَوْتَارِ عَلَى الدَّوَابِّ عَنِ الْعَيْنِ مِنْ ذَلِكَ: أَيْ: مِنَ الشَّرْكِ.

تَنْبِيْهُ: ظَهَرَ فِي الْأَسْوَاقِ فِي الْأَوْتَةِ الْأَخِيرَةِ حَلَقَةٌ مِنَ النُّحَاسِ يَقُولُونَ: إِنَّمَا تَنْفَعُ مِنَ الرُّومَاتِيْزِمِ، يَزْعُمُونَ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا وَضَعَهَا عَلَى عَصْدِهِ وَفِيهِ رُومَاتِيْزِمٌ نَفَعَتْهُ مِنْ هَذَا الرُّومَاتِيْزِمِ، وَلَا نَدْرِي هَلْ هَذَا صَحِيْحٌ أَمْ لَا؟ لَكِنْ الْأَصْلُ أَنَّهُ لَيْسَ بِصَحِيْحٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَنَا ذَلِيلٌ شَرْعِيٌّ وَلَا حِسِّيٌّ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَهِيَ لَا تُؤَثِّرُ عَلَى الْجِسْمِ، فَلَيْسَ فِيهَا مَادَّةٌ ذُهْنِيَّةٌ حَتَّى نَقُولَ: إِنَّ الْجِسْمَ يَشْرَبُ هَذِهِ الْمَادَّةَ وَيَتَفَعَّلُ بِهَا. فَالْأَصْلُ أَنَّهَا مَتْنُوعَةٌ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَنَا بِدَلِيلٍ صَحِيْحٍ صَرِيْحٍ وَاضِحٍ أَنَّ لَهَا اتِّصَالًا مُبَاشِرًا بِهَذَا الرُّومَاتِيْزِمِ حَتَّى يَنْفَعَهُ بِهَا.

[٢] السَّابِعَةُ: الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ عَلَى مَنْ تَعَلَّقَ وَتَرَا: وَذَلِكَ لِبَرَاءَةِ الرَّسُولِ ﷺ بِمَنْ تَعَلَّقَ وَتَرَا، بَلْ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ كُفِّرَ مُخْرَجٌ مِنَ الْمِلَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، لَكِنْ قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: إِنَّ الْبَرَاءَةَ هُنَا بَرَاءَةٌ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ عَشَنَّا فَلَيْسَ مِنَّا» ^(١).

[٣] الثَّامِنَةُ: فَضْلُ ثَوَابٍ مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً مِنْ إِنْسَانٍ؛ لِقَوْلِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: «كَانَ كَعْدُلٍ رَقِيَّةٍ» وَلَكِنْ هَلْ قَوْلُهُ حُجَّةٌ أَمْ لَا؟ إِنْ قِيلَ: لَيْسَ بِحُجَّةٍ. فَكَيْفَ يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: فَضْلُ ثَوَابٍ مَنْ قَطَعَ تَمِيمَةً مِنْ إِنْسَانٍ؟!

فَيُقَالُ: إِنَّهُ إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنْفَادُهُ لَمْ يَنْفُذْ مِنْ رَقِّ الشَّرْكِ، فَهُوَ كَمَنْ أَعْتَقَهُ، بَلْ أُبْلَغُ. فَهُوَ مِنْ بَابِ الْقِيَاسِ، فَكَيْفَ أَنْفَذَ نَفْسًا مِنَ الشَّرْكِ فَهُوَ كَمَنْ أَنْفَذَهَا مِنَ الرَّقِّ؛ لِأَنَّهُ أَنْفَذَهُ مِنْ رَقِّ الشَّيْطَانِ وَالْهَوَى.

* فَائِدَةٌ: إِذَا قَالَ التَّابِعِيُّ: مِنَ السَّنَةِ كَذَا. فَهَلْ يُعْتَبَرُ مُوقُوفًا مُتَّصِلًا وَيَكُونُ الْمُرَادُ مِنَ السَّنَةِ أَيْ سَنَةُ الصَّحَابَةِ، أَوْ يَكُونُ مَرْفُوعًا مَرْسَلًا؟

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «من عشنا فليس منا»، رقم (١٠١) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

التَّاسِعَةُ: أَنَّ كَلَامَ إِبْرَاهِيمَ لَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُ أَصْحَابُ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ^(١).

= اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا، فَبَعْضُهُمْ قَالَ: إِنَّهُ يَكُونُ مَوْقُوفًا. وَبَعْضُهُمْ قَالَ: يَكُونُ مَرْفُوعًا
مُرْسَلًا.

وَتَقَدَّمَ لَنَا أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُفَصَّلَ فِي هَذَا، وَأَنَّ التَّابِعِيَّ إِذَا قَالَهُ مُحْتَجًّا بِهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَرْفُوعًا
مُرْسَلًا، أَمَّا إِذَا قَالَهُ فِي سِيَاقٍ غَيْرِ الْاِخْتِجَاجِ فَهَذَا قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ مِنْ بَابِ الْمَوْقُوفِ الَّذِي يُنْسَبُ إِلَى
الصَّحَابِيِّ.

[١] التَّاسِعَةُ: أَنَّ كَلَامَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ لَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُ أَصْحَابُ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: وَلَيْسَ مُرَادُهُ الصَّحَابَةُ، وَلَا التَّابِعِينَ عُمُومًا.



بَابُ

مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ وَنَحْوِهِمَا^(١)

[١] قَوْلُهُ: «تَبَرَّكَ» تَفَعَّلَ مِنَ الْبَرَكَةِ، وَالْبَرَكَةُ: هِيَ كَثْرَةُ الْخَيْرِ وَثُبُوتُهُ، وَهِيَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْبَرَكَةِ بِالْكَسْرِ، وَالْبَرَكَةُ: جَمْعُ الْمَاءِ، وَجَمْعُ الْمَاءِ يَتَمَيَّزُ عَنْ مَجْرَى الْمَاءِ بِأَمْرَيْنِ:

١- الْكَثْرَةُ.

٢- الثَّبُوتُ.

والتَّبَرُّكُ: طَلَبُ الْبَرَكَةِ، وَطَلَبُ الْبَرَكَةِ لَا يَخْلُو مِنْ أَمْرَيْنِ:

١- أَنْ يَكُونَ التَّبَرُّكُ بِأَمْرِ شَرْعِيٍّ مَعْلُومٍ، مِثْلُ الْقُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ﴾

[ص: ٢٩].

فَمِنْ بَرَكَتِهِ أَنْ مَنْ أَحَدَ بِهِ حَصَلَ لَهُ الْفَتْحُ، فَانْقَدَ اللَّهُ بِذَلِكَ أَمَّا كَثِيرَةٌ مِنَ الشُّرَكَاءِ. وَمِنْ بَرَكَتِهِ أَنْ الْحَرْفَ الْوَاحِدَ بَعَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَهَذَا يُوفَّرُ لِلْإِنْسَانِ الْوَقْتَ وَالْجُهْدَ.

... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ بَرَكَاتِهِ الْكَثِيرَةِ.

٢- أَنْ يَكُونَ بِأَمْرِ حِسِّيٍّ مَعْلُومٍ، مِثْلُ: التَّغْلِيمِ، وَالِدُعَاءِ، وَنَحْوِهِ، فَهَذَا الرَّجُلُ يُتَبَرَّكُ بِعِلْمِهِ وَدَعْوَتِهِ إِلَى الْخَيْرِ، فَيَكُونُ هَذَا بَرَكَةً؛ لِأَنَّا نَلْنَا مِنْهُ خَيْرًا كَثِيرًا.

وَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ: «مَا هَذِهِ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ»^(١)، فَإِنَّ اللَّهَ يُجْرِي عَلَى بَعْضِ النَّاسِ مِنْ أُمُورِ الْخَيْرِ مَا لَا يُجْرِيهِ عَلَى الْآخَرِ.

وَهُنَاكَ بَرَكَاتٌ مَوْهُومَةٌ بَاطِلَةٌ، مِثْلُ مَا يَزْعُمُهُ الدَّجَالُونَ: أَنَّ فُلَانًا الْمَيِّتَ الَّذِي يَزْعُمُونَ أَنَّهُ وَلِيُّ أَنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ بَرَكَتِهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذِهِ بَرَكَةٌ بَاطِلَةٌ، لَا أَثَرَ لَهَا، وَقَدْ يَكُونُ لِلشَّيْطَانِ أَثَرٌ فِي هَذَا الْأَمْرِ، لَكِنَّهَا لَا تَعْدُو أَنْ تَكُونَ أَثَارًا حِسِّيَّةً، بَحِثُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يُخْذِمُ هَذَا الشَّيْخَ، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ فِتْنَةٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التيمم، رقم (٣٣٤)، ومسلم: كتاب الحوض، باب التيمم، رقم (٣٦٧)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

أَمَّا كَيْفِيَّةُ مَعْرِفَةِ هَلْ هَذِهِ مِنَ الْبَرَكَاتِ الْبَاطِلَةِ أَوِ الصَّحِيحَةِ، فَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِحَالِ الشَّخْصِ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ الْمُتَّقِينَ الْمُتَّبِعِينَ لِلسُّنَّةِ الْمُتَّبَعِينَ عَنِ الْبِدْعَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ يَجْعَلُ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الْخَيْرِ وَالْبَرَكَاتِ مَا لَا يَحْصُلُ لغيرِهِ. وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَعَلَ اللَّهُ عَلَى يَدِ سَيِّخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ مِنَ الْبَرَكَاتِ الَّتِي انْتَفَعَ بِهَا النَّاسُ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ.

أَمَّا إِنْ كَانَ مُحَالِفًا لِلكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَوْ يَدْعُو إِلَى بَاطِلٍ فَإِنَّ بَرَكَتَهُ مَوْهُومَةٌ، وَقَدْ تَصْعَقُهَا الشَّيَاطِينُ لَهُ؛ مُسَاعِدَةً عَلَى بَاطِلِهِ، وَذَلِكَ مِثْلُ مَا يَحْصُلُ لِبَعْضِهِمْ أَنَّهُ يَقِفُ مَعَ النَّاسِ فِي عَرَفَةٍ، ثُمَّ يَأْتِي إِلَى بَلَدِهِ وَيُضْحِّي مَعَ أَهْلِ بَلَدِهِ.

قَالَ سَيِّخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: إِنَّ الشَّيَاطِينَ تَحْمِلُهُمْ؛ لَكِنِّي يَغْتَرِّ بِهِمُ النَّاسُ، وَهَؤُلَاءِ وَقَعَ مِنْهُمْ مُحَالَفَاتٌ، مِنْهَا: عَدَمُ إِتِمَامِ الْحُجِّ، وَمِنْهَا أَنَّهُمْ يَمُرُّونَ بِالْمِيقَاتِ وَلَا يُحْرِمُونَ مِنْهَا^(١).

قَوْلُهُ: «شَجَرٍ» اسْمُ جَنْسٍ، فَيَشْمَلُ أَيَّ شَجَرَةٍ تَكُونُ، وَمِنْ حَسَنَاتِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمَّا رَأَى النَّاسَ يَتَنَابُونَ الشَّجَرَةَ الَّتِي وَقَعَتْ تَحْتَهَا بَيْعَةُ الرُّضْوَانِ أَمَرَ بِقَطْعِهَا^(٢).

قَوْلُهُ: «وَحَجَرٍ» اسْمُ جَنْسٍ يَشْمَلُ أَيَّ حَجَرٍ كَانَ حَتَّى الصَّخْرَةَ الَّتِي فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَلَا يُتَبَرَّكُ بِهَا، وَكَذَا الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ لَا يُتَبَرَّكُ بِهِ، وَإِنَّمَا يَتَعَبَّدُ لِلَّهِ بِمَسْجِدِهِ وَتَقْبِيلِهِ؛ اتِّبَاعًا لِلرُّسُولِ ﷺ وَبِذَلِكَ تَحْصُلُ بَرَكََةُ الثَّوَابِ؛ وَلِهَذَا قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَصُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ»^(٣)، فَتَقْبِيلُهُ عِبَادَةً مُخَصَّةً، خِلَافًا لِلْعَامَّةِ، يَظُنُّونَ أَنَّ بِهِ بَرَكَةً حَسْبِيَّةً؛ وَلِذَلِكَ إِذَا اسْتَلَمَهُ بَعْضُ هَؤُلَاءِ مَسَحَ عَلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ تَبَرُّكًا بِذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «وَنَحْوَهُمَا» أَيِ: مِنَ الْبُيُوتِ، وَالْقِبَابِ، وَالْحَجَرِ، حَتَّى حُجْرَةِ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا يُتَمَسَّحُ بِهَا تَبَرُّكًا، لَكِنِ لَوْ مَسَحَ الْحَدِيدُ لَيَنْظُرَ هَلْ هُوَ أَمْلَسُ أَوْ لَا فَلَا بَأْسَ، إِلَّا إِنْ خَشِيَ أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِ، فَلَا يَمْسَحُهُ.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٨٣).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ١٥٠ رقم ٧٥٤٥).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب ما ذكر في الحجر الأسود، رقم (١٥٩٧)، ومسلم: كتاب الحج، باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف، رقم (١٢٧٠)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩] الْآيَاتِ ^[١].

[١] قَوْلُهُ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّىٰ﴾ لَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ الْمِعْرَاجَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ ^(١) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا عَوَىٰ﴾ [النجم: ١-٢] قَالَ: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ﴾ [النجم: ١٨] أَيْ: رَأَى النَّبِيُّ ﷺ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ الْكُبْرَى. وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي قَوْلِهِ: ﴿الْكُبْرَىٰ﴾ هَلْ هِيَ مَفْعُولٌ لـ ﴿رَأَىٰ﴾ أَوْ صِفَةٌ لـ ﴿آيَاتِ﴾؟

وَقَوْلُهُ: ﴿الْكُبْرَىٰ﴾ قِيلَ: إِنَّهَا مَفْعُولٌ لـ ﴿رَأَىٰ﴾، وَالتَّقْدِيرُ: لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ الْكُبْرَى. فَعَلَى الْأَوَّلِ: يَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّهُ رَأَى الْكُبْرَى مِنَ الْآيَاتِ.

وَعَلَى الثَّانِي: يَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّهُ رَأَى بَعْضَ الْآيَاتِ الْكُبْرَى، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، أَنَّ الْكُبْرَى صِفَةٌ لـ ﴿آيَاتِ﴾ وَلَيْسَتْ مَفْعُولًا لـ ﴿رَأَىٰ﴾ إِذْ إِنْ مَا رَأَاهُ لَيْسَ أَكْبَرَ آيَاتِ اللَّهِ.

وَبَعْدَ أَنْ ذَكَرَ اللَّهُ مَا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ قَالَ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّىٰ﴾ ^(٢) وَمَنْعَةُ الْثَالِثَةِ الْآخِرَةِ ﴿أَيْ: أَخْبَرُونِي مَا شَأْنُهَا؟! وَمَا حَالُهَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى هَذِهِ الْآيَاتِ الْعَظِيمَةِ؟! إِنَّهَا لَيْسَتْ بَشَيْءٍ. وَالْأَسْتِفْهَامُ: لِلْأَسْتِخْفَافِ وَالْأَسْتِهْجَانِ بِهَذِهِ الْأَصْنَامِ.

قَوْلُهُ: ﴿اللَّتَّ﴾ تُقْرَأُ بِتَشْدِيدِ التَّاءِ وَتُخَفِّفُهَا، وَالتَّشْدِيدُ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَعَلَى قِرَاءَةِ التَّشْدِيدِ تَكُونُ اسْمٌ فَاعِلٌ مِنَ اللَّتِّ، وَكَانَ هَذَا الصَّنَمُ أَضْلُهُ رَجُلٌ يَلْتُ السَّوِيقَ لِلْحَجَّاجِ، أَيْ: يَجْعَلُ فِيهِ السَّمْنَ، وَيُطْعِمُهُ الْحَجَّاجِ، فَلَمَّا مَاتَ عَكَفُوا عَلَى قَبْرِهِ وَجَعَلُوهُ صَنَمًا.

وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ التَّخْفِيفِ، فَإِنَّ اللَّاتَ مُسْتَقَّةٌ مِنَ اللَّهِ، أَوْ مِنَ الْإِلَهِ، فَهُمْ اسْتَقَوْا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ اسْمًا لِهَذَا الصَّنَمِ، وَسَمَوْهُ اللَّاتَ، وَهِيَ لِأَهْلِ الطَّائِفِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْعَرَبِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَالْعُزَّىٰ﴾ مُؤَنَّثٌ أَعَزُّ، وَهُوَ صَنَمٌ يَعْبُدُهُ قُرَيْشٌ وَبَنُو كِنَانَةَ، مُسْتَقٌّ مِنْ اسْمِ اللَّهِ الْعَزِيزِ، كَانَ بِنَخْلَةٍ بَيْنَ مَكَّةَ وَالطَّائِفِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَمَنْعَةُ﴾ قِيلَ: مُسْتَقَّةٌ مِنَ الْمَنَانِ، وَقِيلَ: مِنْ مَنَى؛ لِكَثْرَةِ مَا يُمْنَى عَنْهُ مِنَ الدَّمَاءِ بِمَعْنَى: يُرَاقُ، وَمِنْهُ سُمِّيَتْ مَنَى؛ لِكَثْرَةِ مَا يُرَاقُ فِيهَا مِنَ الدَّمَاءِ.

وَكَانَ هَذَا الصَّنَمُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ هَذِلِيلٍ وَخُرَاعَةَ، وَكَانَ الْأَوْسُ وَالخَزْرَجُ يُعْظَمُونَهَا وَيُهْلُونَ مِنْهَا لِلْحَجِّ.

قَوْلُهُ: ﴿الثَّالِثَةُ الْآخَرَى﴾ إشارة إلى أَنَّ الَّتِي تُعْظَمُونَهَا، وَتَدْبَحُونَ عِنْدَهَا، وَتَكْتُمُ إِرَاقَةَ الدِّمَاءِ حَوْلَهَا: أَنَّهَا أُخْرَى بِمَعْنَى مُتَّخِرَةٍ، أَيْ: دَمِيمَةٌ حَقِيرَةٌ، مَأْخُودَةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: فَلَانْ أُخِرْ، أَيْ: دَمِيمٌ، حَقِيرٌ، مُتَّخِرٌ. فَهَذِهِ الْأَصْنَامُ الثَّلَاثَةُ الْمَعْبُودَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ مَا حَالُهَا بِالنِّسْبَةِ لِمَا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ؟ لَا شَيْءَ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ هَذِهِ الْأَصْنَامَ الثَّلَاثَةَ؛ لِأَنَّهَا أَشْهُرُ الْأَصْنَامِ وَأَعْظَمُهَا عِنْدَ الْعَرَبِ. قَوْلُهُ: «الْآيَاتِ» أَيْ: أَكْمِلِ الْآيَاتِ بَعْدَهَا.

قَوْلُهُ: ﴿الَّذِينَ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَى﴾ هَذَا أَيْضًا اسْتِفْهَامٌ إِنْكَارِيٌّ عَلَى الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ وَلَهُمُ الْبَنِينَ، فَإِذَا وَلِدَ لَهُمُ الْوَلَدُ الذَّكَرُ فَرُحُوا وَاسْتَبَشَرُوا بِهِ، وَإِذَا وَلِدَتِ الْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُ الْإِنْسَانِ مِنْهُمْ مُسَوِّدًا، وَهُوَ كَظِيمٌ، وَمَعَ ذَلِكَ يَقُولُونَ: الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ، فَيَجْعَلُونَ الْبَنَاتِ لِلَّهِ - وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ - وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ.

قَوْلُهُ: ﴿يَلِكُ إِذَا قَسَمْتُ ضِرْبَةَ﴾ ضِرْبَى: جَائِزَةٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَى الْأَقْلِ إِذَا أَرَدْتُمْ الْقِسْمَةَ، فَاجْعَلُوا لَكُمْ مِنَ الْبَنَاتِ نَصِيبًا، وَاجْعَلُوا لِلَّهِ مِنَ الْبَنِينَ نَصِيبًا، أَمَّا أَنْ تَجْعَلُوا مَا تَخْتَارُونَهُ لِأَنْفُسِكُمْ، وَهُمْ الْبَنُونَ، وَتَجْعَلُونَ مَا تَكْرَهُونَ لِلَّهِ - فَهَذِهِ قِسْمَةُ جَائِزَةٌ.

قَوْلُهُ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَتَمَّ وَمَا أَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ الضَّمِيرُ فِي «هِيَ» يَعُودُ إِلَى الْأَصْنَامِ، أَيْ: هَذِهِ الْأَصْنَامُ (اللَّاتُ وَالْعُزَّى، وَمَنَاةُ) الَّتِي سَمَّيْتُمُوهَا آلِهَةً وَاتَّخَذْتُمُوهَا آلِهَةً تَعْبُدُونَهَا هِيَ مُجَرَّدُ أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا، وَلَكِنْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ، أَيْ: مِنْ حُجَّةٍ وَدَلِيلٍ.

بَلْ أَبْطَلَهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ يَأْتِي اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتَ مَا يَكْفُرُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنْتَ اللَّهُ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢].

وَأَصْلُ السُّلْطَانِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: مَا بِهِ سُلْطَةٌ، فَإِنْ كَانَ فِي مَقَامِ الْعِلْمِ فَهُوَ الْعِلْمُ، وَإِنْ كَانَ فِي مَقَامِ الْقُدْرَةِ فَهُوَ الْقُدْرَةُ، وَإِنْ كَانَ فِي مَقَامِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فَهُوَ مَنْ لَهُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ.

فَمَثَلًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَفْعُدُونَ إِلَّا يَسُلْطَنِي﴾ [الرحمن: ٢٣] أَيْ: بِقُدْرَةٍ وَقُوَّةٍ. وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [النجم: ٢٣] أَيْ: مِنْ حُجَّةٍ وَبُرْهَانٍ. وَفِي الْحَدِيثِ: «السُّلْطَانُ وَلِيُّ

وَعَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.....

= مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ»^(١) أَي: مَنْ لَهُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ.

قَوْلُهُ: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ ﴿إِنْ﴾ هُنَا بِمَعْنَى (مَا)، وَعَلَامَةٌ (إِنْ) الَّتِي بِمَعْنَى (مَا) أَنْ تَأْتِيَ بَعْدَهَا (إِلَّا)، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١]، يَعْنِي: مَا هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] أَي: مَا هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [النجم: ٢٣] أَي: مَا يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ. وَالظَّنُّ الَّذِي يَتَّبِعُونَهُ هُوَ أَتَمُّهَا إِلَهَةٌ، وَأَنَّ اللَّهَ الْبَنَاتِ وَلَهُمُ الْبَنُونَ، وَالظَّنُّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي آيَةِ أُخْرَى.

قَوْلُهُ: ﴿وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ كَذَلِكَ أَيْضًا يَتَّبِعُونَ مَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ، وَهَذَا أَضْرُّ شَيْءٍ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَتَّبِعَ مَا يَهْوَى، فَالْإِنْسَانُ الَّذِي يَعْبُدُ اللَّهَ بِالْهَوَى فَإِنَّهُ لَا يَعْبُدُ اللَّهَ حَقًّا، إِنَّمَا يَعْبُدُ عَقْلَهُ وَهَوَاهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ﴾ [الجنابة: ٢٣]، لَكِنَّ الَّذِي يَعْبُدُ اللَّهَ بِالْهَوَى لَا بِالْهَوَى هُوَ الَّذِي عَلَى الْحَقِّ.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْكَذِبُ﴾ أَي: عَلَى يَدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ الْأَجْدَرُ بِهِمْ أَنْ يَتَّبِعُوا الْهُدَى دُونَ الْهَوَى.

مُنَاسِبَةُ الْآيَةِ لِلتَّرْجُمَةِ:

أَتَاهُمْ يَتَّبِعُونَ أَنَّ هَذِهِ الْأَصْنَامَ تَنْفَعُهُمْ وَتَضُرُّهُمْ؛ وَلِهَذَا يَأْتُونَ إِلَيْهَا؛ يَدْعُونَهَا، وَيَذْبَحُونَ لَهَا، وَيَتَقَرَّبُونَ إِلَيْهَا، وَقَدْ يَنْتَبِلِي اللَّهُ الْمَرْءَ فَيَحْصُلُ لَهُ مَا يُرِيدُ مِنْ انْدِفَاعِ ضُرٍّ أَوْ جَلْبِ نَفْعٍ بِهَذَا الشَّرْكَ؛ ابْتِلَاءً مِنَ اللَّهِ وَامْتِحَانًا، وَهَذَا قَدْ تَقَدَّمَ لَنَا لَهُ نَظَائِرُ أَنَّ اللَّهَ يَنْتَبِلِي الْمَرْءَ بِتَسْيِيرِ أَسْبَابِ الْمَعْصِيَةِ لَهُ؛ حَتَّى يَعْلَمَ سُبْحَانَهُ مَنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ.

[١] قَوْلُهُ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» أَي: بَعْدَ غَزْوَةِ الْفَتْحِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَتَحَ مَكَّةَ تَجَمَّعَتْ لَهُ ثَقِيفٌ وَهَوَازِنٌ بِجَنَعٍ عَظِيمٍ كَثِيرٍ جَدًّا، فَقَصَدَهُمْ ﷺ وَمَعَهُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا: أَلْفَانِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، وَعَشْرَةُ آلَافٍ جَاءَ بِهِمْ مِنَ الْمَدِينَةِ، فَلَمَّا تَوَجَّهُوا بِهِذِهِ الْكُثْرَةِ الْعَظِيمَةِ قَالُوا: لَنْ نُغْلِبَ

(١) أخرجه أبو داود: كتاب النكاح، باب في الولي، رقم (٢٠٨٣) وسكت عنه، والترمذي: أبواب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، رقم (١١٠٢) وقال: حديث حسن، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، رقم (١٨٨٠)، وأحمد (٤٧/٦، ٦٦، ١٦٦، ٢٦٠)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

إِلَىٰ حُتَيْنَ، وَنَحْنُ حُدَنَاءُ^{١١} عَهْدٍ يَكْفُرُ، وَلِلْمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا^{١٢} وَيَنْوُطُونَ^{١٣} بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ، يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ^{١٤}. فَمَرَزْنَا بِسِدْرَةٍ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُ أَكْبَرُ! إِنَّمَا السَّنَنُ! قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ يَجْهَلُونَ»^{١٥} [الأعراف: ١٣٨]،

= الْيَوْمَ مِنْ قَلِيلَةٍ. فَأَعْجِبُوا بِكَثْرَتِهِمْ، وَلَكِنْ بَيَّنَّ اللَّهُ أَنَّ النَّصْرَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَلَيْسَ بِالْكَثَرَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُتَيْنَ إِذْ أَعْجَبْتَكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ...﴾ [التوبة: ٢٥-٢٦] الْآيَتِينَ.

ثُمَّ لَمَّا انْحَدَرُوا مِنْ وَادِي حُتَيْنَ وَجَدُوا أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَدْ كَمَتُوا لَهُمْ فِي الْوَادِي، فَحَصَلَ مَا حَصَلَ، وَتَفَرَّقَ الْمُسْلِمُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَبْقَ مَعَهُ إِلَّا نَحْوُ مِئَةِ رَجُلٍ، وَفِي آخِرِ الْأَمْرِ كَانَ النَّصْرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

[١] قَوْلُهُ: «حُدَنَاءُ» جَمْعُ حَدِيثٍ، أَيُّ: أَنَّا قَرِيبُ عَهْدٍ يَكْفُرُ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلْإِعْتِدَارِ لَطَلَبِهِمْ وَسُؤَالِهِمْ، وَلَوْ وَقَرَّ الْإِيْبَانُ فِي قُلُوبِهِمْ لَمْ يَسْأَلُوا هَذَا السُّؤَالَ.

[٢] قَوْلُهُ: «يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا» أَيُّ: يُقِيمُونَ عَلَيْهَا، وَالْعُكُوفُ: مُلَازِمَةُ الشَّيْءِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ» [البقرة: ١٨٧].

[٣] قَوْلُهُ: «يَنْوُطُونَ» أَيُّ: يُعْلَقُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ تَبَرُّكًا.

[٤] قَوْلُهُ: «يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ» أَيُّ: إِنَّمَا تُلْقَبُ بِهَذَا اللَّقَبِ؛ لِأَنَّهُ تَنَاطُطُ فِيهَا الْأَسْلِحَةُ، وَتُعْلَقُ عَلَيْهَا رِجَاءَ بَرَكَتِهَا، فَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: «اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ» أَيُّ: سِدْرَةٌ تَعْلَقُ أَسْلِحَتُنَا عَلَيْهَا تَبَرُّكًا بِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُ أَكْبَرُ» كَبَّرَ تَعْظِيمًا لِهَذَا الطَّلَبِ، أَيُّ: اسْتِعْظَامًا لَهُ، وَتَعْجَبًا لَا قَرَحًا بِهِ، كَيْفَ يَقُولُونَ هَذَا الْقَوْلَ وَهُمْ آمَنُوا بِأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟! لَكِنْ: «إِنَّمَا السَّنَنُ» أَيُّ: الطَّرِيقُ الَّتِي يَسْلُكُهَا الْعِبَادُ.

[٥] قَوْلُهُ: «قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾» أَيُّ: إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَاسَ مَا قَالَهُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى مَا قَالَهُ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى حِينَ قَالُوا: اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ، فَانْتُمْ طَلَبْتُمْ ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا أَنَّ لَهُوْلَاءِ الْمُشْرِكِينَ ذَاتَ أَنْوَاطٍ.

لَتَرْكِبَنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ^(١). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ^(٢).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ النَّجْمِ^(٣).

الثانية: مَعْرِفَةُ صُورَةِ الْأَمْرِ الَّذِي طَلَبُوا^(٤).

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» الْمُرَادُ أَنَّ نَفْسَهُ بِيَدِ اللَّهِ، لَا مِنْ جِهَةٍ إِمَاتِيهَا وَإِحْيَائِيهَا فَحَسْبُ، بَلْ مِنْ جِهَةٍ تَذِيرِيهَا وَتَنْصِرِيهَا أَيْضًا، مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

[١] قَوْلُهُ: «لَتَرْكِبَنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» أَي: لَتَفْعَلَنَّ مِثْلَ فِعْلِهِمْ، وَلَتَقُولَنَّ مِثْلَ قَوْلِهِمْ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ لَا يُرَادُ بِهَا الْإِقْرَارُ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهَا التَّحْذِيرُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا مِمَّا جَرَى تَشْبِيهُهُ سُنَنَ ضَالَّةٍ؛ حَيْثُ طَلَبُوا إِلَهَةً مَعَ اللَّهِ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يُحَذِّرَ أُمَّتَهُ أَنْ تَرْكَبَ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَهَا مِنَ الضَّلَالِ وَالْغَيِّ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُمْ: «اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ»، فَانْتَكَرَ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٢] الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ النَّجْمِ، أَي: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ۖ (١) وَمَنْزَةَ الْعَالَاتِ (٢) الْآخَرَىٰ (٣) أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ (٤) تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ (٥) إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ...﴾ الْآيَةِ، وَسَبَقَ تَفْسِيرُهَا، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْكَرَ عَلَى هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ، وَآتَى بِصِغَةِ الْاسْتِفْهَامِ الدَّلَالََةَ عَلَى التَّخْفِيرِ وَالتَّصْغِيرِ لِهَذِهِ الْأَصْنَامِ.

[٣] الثانية: مَعْرِفَةُ صُورَةِ الْأَمْرِ الَّذِي طَلَبُوا: وَهُوَ أَنَّهُمْ طَلَبُوا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا أَنَّ لِلْمُشْرِكِينَ ذَاتَ أَنْوَاطٍ، وَهُمْ إِنَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَتَبَرَّكُوا بِهَذِهِ الشَّجَرَةِ لَا أَنْ يَعْبُدُوهَا،

(١) أخرجه الترمذي: أبواب الفتن، باب ما جاء: «لتركن سنن من كان قبلكم»، رقم (٢١٨٠) وقال: حسن صحيح، وأحمد في المسند (٢١٨/٥)، وابن أبي عاصم في السنة رقم (٧٦)، وابن حبان، رقم (٦٧٠٢)، والطبراني في الكبير رقم (٣٢٩٠)، والبيهقي في المعرفة (١٨٦/١) رقم (٣٢٩)، من حديث أبي واقد الليثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الترمذي: أبواب الفتن، باب ما جاء: «لتركن سنن من كان قبلكم»، رقم (٢١٨٠) وقال: حسن صحيح، وأحمد في المسند (٢١٨/٥)، وابن أبي عاصم في السنة رقم (٧٦)، وابن حبان، رقم (٦٧٠٢)، والطبراني في الكبير رقم (٣٢٩٠)، والبيهقي في المعرفة (١٨٦/١) رقم (٣٢٩)، من حديث أبي واقد الليثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثالثة: كَوْنُهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا^[١].

الرابعة: كَوْنُهُمْ قَصَدُوا التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ بِذَلِكَ؛ لظَنِّهِمْ أَنَّهُ مُجِئُهُ^[٢].

الخامسة: أَنَّهُمْ إِذَا جَهِلُوا هَذَا فَعَيَّرَهُمْ أَوْلَى بِالْجَهْلِ^[٣].

السادسة: أَنَّ لَهُمْ مِنَ الْحَسَنَاتِ وَالْوَعْدِ بِالْمَغْفِرَةِ مَا لَيْسَ لغيرِهِمْ^[٤].

السابعة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعْذِرْهُمْ، بَلْ رَدَّ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ! إِنَّمَا السُّنَنُ! لَتَتَّبِعَنَّ

سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» فَعَلَّظَ الْأَمْرَ بِهَذِهِ الثَّلَاثِ^[٥].

= فدل ذلك على أَنَّ التَّبَرُّكَ بالأشجار مَنُوعٌ، وَأَنَّ هَذَا مِنْ سُنَنِ الضَّالِّينَ السَّابِقِينَ مِنَ الْأُمَمِ.

[١] الثالثة: كَوْنُهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا: أَيُّ: لَمْ يُعَلِّقُوا أَنْوَاطًا عَلَى الشَّجَرَةِ، وَيَطْلُبُوا مِنَ الرَّسُولِ

ﷺ أَنْ يُعْرِضَهُمْ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ، بَلْ طَلَبُوا مِنَ الرَّسُولِ ﷺ أَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ ذَلِكَ.

[٢] الرابعة: كَوْنُهُمْ قَصَدُوا التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ بِذَلِكَ لظَنِّهِمْ أَنَّهُ مُجِئُهُ.

«بِذَلِكَ» أَيُّ: بِتَغْلِيْقِ الْأَسْلِحَةِ وَنَحْوِهَا عَلَى الشَّجَرَةِ الَّتِي يُعِيْنُهَا الرَّسُولُ ﷺ؛ وَلِهَذَا طَلَبُوا

ذَلِكَ مِنَ الرَّسُولِ لِكِتَابَةِ هَذَا مَعْنَى الْعِبَادَةِ.

[٣] الخامسة: أَنَّهُمْ إِذَا جَهِلُوا هَذَا فَعَيَّرَهُمْ أَوْلَى بِالْجَهْلِ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ لَا شَكَّ أَعْلَمَ النَّاسِ

بِدِينِ اللَّهِ، فَإِذَا كَانَ الصَّحَابَةُ يَجْهَلُونَ أَنَّ التَّبَرُّكَ بِهَذَا نَوْعٌ مِنَ اتِّخَاذِهَا إِمَّا فَعَيَّرَهُمْ مِنْ بَابِ أَوْلَى.

وَقَصَدَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذَا أَنْ لَا نَغْتَرَّ بِعَمَلِ النَّاسِ؛ لِأَنَّ عَمَلَ النَّاسِ قَدْ يَكُونُ عَنْ جَهْلِ،

فَالْعِبْرَةُ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الشَّرْعُ لَا بِعَمَلِ النَّاسِ.

[٤] السادسة: أَنَّ لَهُمْ مِنَ الْحَسَنَاتِ وَالْوَعْدِ بِالْمَغْفِرَةِ مَا لَيْسَ لغيرِهِمْ، وَهَذَا مَعْلُومٌ مِنَ

الآيَاتِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلًا أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ

أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى﴾ [الحديد: ١٠]، فَالصَّحَابَةُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ لَهُمْ مِنَ الْحَسَنَاتِ

وَالْوَعْدِ بِالْمَغْفِرَةِ وَأَسْبَابِ الْمَغْفِرَةِ مَا لَيْسَ لغيرِهِمْ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَعْذِرْهُمْ النَّبِيُّ ﷺ بِهَذَا الطَّلَبِ.

[٥] السابعة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعْذِرْهُمْ، بَلْ رَدَّ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ! إِنَّمَا السُّنَنُ، لَتَتَّبِعَنَّ

سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» فَعَلَّظَ الْأَمْرَ بِهَذِهِ الثَّلَاثِ. وَهِيَ قَوْلُهُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، وَقَوْلُهُ: «إِنَّمَا السُّنَنُ»،

وَقَوْلُهُ: «لَتَرْكَبَنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» فَعَلَّظَ الْأَمْرَ بِهَذَا؛ لِأَنَّ التَّكْبِيرَ اسْتِعْظَامًا لِلأَمْرِ الَّذِي طَلَبُوهُ،

وَ«إِنَّمَا السُّنَنُ» تَحْذِيرٌ، وَ«لَتَرْكَبَنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» كَذَلِكَ أَيْضًا تَحْذِيرٌ.

الثَّامِنَةُ: الأَمْرُ الْكَبِيرُ - وَهُوَ الْمَقْصُودُ - أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ طَلَبَهُمْ كَطَلَبِ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمَّا قَالُوا لِمُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا﴾ [الأعراف: ١٣٨] ^[١].

التَّاسِعَةُ: أَنَّ نَفْيَ هَذَا مِنْ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) مَعَ دَقِّقِهِ وَخَفَائِهِ عَلَى أَوْلَيْكَ ^[٢].
 العَاشِرَةُ: أَنَّهُ حَلَفَ عَلَى الْفُتْيَا، وَهُوَ لَا يَخْلِفُ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ ^[٣].
 الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ: أَنَّ الشَّرْكَ فِيهِ أَصْغَرُ وَأَكْبَرُ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَزِدُوا هَذَا ^[٤].

[١] الثَّامِنَةُ: الأَمْرُ الْكَبِيرُ وَهُوَ الْمَقْصُودُ أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ طَلَبَهُمْ كَطَلَبِ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمَّا قَالُوا لِمُوسَى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾، فَهَؤُلَاءِ طَلَبُوا سِدْرَةَ يَتَبَرَّكُونَ بِهَا كَمَا يَتَبَرَّكُ الْمُشْرِكُونَ بِهَا، وَأَوْلَيْكَ طَلَبُوا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ، فَيَكُونُ فِي كِلَا الطَّلَبَيْنِ مُنَافَاةٌ لِلتَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّ التَّبَرُّكَ بِالشَّجَرِ نَوْعٌ مِنَ الشَّرْكِ، وَاتِّخَاذُهُ إِلَهًا شِرْكٌ وَاضِحٌ.

[٢] التَّاسِعَةُ: أَنَّ نَفْيَ هَذَا مِنْ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) مَعَ دَقِّقِهِ وَخَفَائِهِ عَلَى أَوْلَيْكَ.

أَيُّ: أَنَّ نَفْيَ التَّبَرُّكِ بِالشَّجَرِ وَنَحْوِهَا مِنْ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فَإِنَّ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) تَنْفِي كُلِّ إِلَهٍ سِوَى اللَّهِ، وَتَنْفِي الْأَلُوْهِيَّةِ عَمَّا سِوَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ، فَكَذَلِكَ الْبَرَكَةُ لَا تَكُونُ مِنْ غَيْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

[٣] العَاشِرَةُ: أَنَّهُ حَلَفَ عَلَى الْفُتْيَا وَهُوَ لَا يَخْلِفُ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ.

أَيُّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَلَفَ عَلَى الْفُتْيَا فِي قَوْلِهِ: «قُلْتُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، كَمَا قَالَتْ...» وَالنَّبِيُّ ﷺ لَا يَخْلِفُ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ، أَوْ دَفَعَ مَضَرَّةً وَمَفْسَدَةً، فَلَيْسَ عَمَّنْ يَخْلِفُ عَلَى أَيِّ سَبَبٍ يَكُونُ، كَمَا هِيَ عَادَةٌ بَعْضِ النَّاسِ.

[٤] الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ: أَنَّ الشَّرْكَ فِيهِ أَصْغَرُ وَأَكْبَرُ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَزِدُوا هَذَا؛ حَيْثُ لَمْ يَطْلُبُوا جَعْلَ ذَاتِ الْأَنْوَاطِ لِعِبَادَتِهَا، بَلْ لِلتَّبَرُّكِ بِهَا، وَالشَّرْكَ فِيهِ أَصْغَرُ وَأَكْبَرُ، وَفِيهِ خَفِيٌّ وَجَلِيٌّ.

فَالشَّرْكَ الْأَكْبَرُ: مَا يُخْرِجُ الْإِنْسَانَ مِنَ الْمِلَّةِ.

وَالشَّرْكَ الْأَصْغَرُ: مَا دُونَ ذَلِكَ.

لَكِنْ كَلِمَةُ (مَا دُونَ ذَلِكَ) لَيْسَتْ مِيزَانًا وَاضِحًا؛ وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ضَابِطِ الشَّرْكِ الْأَصْغَرِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: إِنَّ الشِّرْكَ الْأَضْعَرُ كُلُّ شَيْءٍ أَطْلَقَ الشَّارِعُ عَلَيْهِ أَنَّهُ شِرْكٌ، وَدَلَّتِ النُّصُوصُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأَكْبَرِ، مِثْلُ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»^(١)، فَالشِّرْكُ هُنَا أَضْعَرٌ؛ لِأَنَّهُ دَلَّتِ النُّصُوصُ عَلَى أَنَّ مَجْرَدَ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ لَا يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: إِنَّ الشِّرْكَ الْأَضْعَرُ مَا كَانَ وَسِيلَةً لِلْأَكْبَرِ، وَإِنْ لَمْ يُطْلَقِ الشَّرْعُ عَلَيْهِ اسْمُ الشِّرْكَ، مِثْلُ: أَنْ يَعْتَمِدَ الْإِنْسَانُ عَلَى شَيْءٍ كَاغْتِنَاذِهِ عَلَى اللَّهِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَتَّخِذْهُ إِلَهًا، فَهَذَا شِرْكٌ أَضْعَرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الْاِعْتِمَادَ الَّذِي يَكُونُ كَاغْتِنَاذِهِ عَلَى اللَّهِ يُؤَدِّي بِهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَى الشِّرْكَ الْأَكْبَرِ.

وهَذَا التَّعْرِيفُ أَوْسَعُ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَمْنَعُ أَنْ تُطْلَقَ عَلَى شَيْءٍ أَنَّهُ شِرْكٌ إِلَّا إِذَا كَانَ لَدَيْكَ دَلِيلٌ. وَالثَّانِي يَجْعَلُ كُلَّ مَا كَانَ وَسِيلَةً لِلشِّرْكَ فَهُوَ شِرْكٌ. وَرُبَّمَا نَقُولُ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ: إِنَّ الْمَعَاصِيَ كُلَّهَا شِرْكٌ أَضْعَرٌ؛ لِأَنَّ الْحَامِلَ عَلَيْهَا الْهَوَى، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: «أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ» [الجاثية: ٢٣]؛ وَلِهَذَا أَطْلَقَ النَّبِيُّ ﷺ الشِّرْكَ عَلَى تَارِكِ الصَّلَاةِ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُشْرِكْ، فَقَالَ: «بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكَ وَالْكُفْرِ: تَرْكُ الصَّلَاةِ»^(٢).

فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُؤَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: إِنَّ الشِّرْكَ فِيهِ أَكْبَرٌ وَأَضْعَرٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَرْتَدُّوا بِهَذَا، وَسَبَقَ وَجْهُ ذَلِكَ.

الْحَقِيقِيُّ وَالْحَقِيقِيُّ: فَبَعْضُهُمْ قَالَ: إِنَّ الْحَقِيقِيَّ وَالْحَقِيقِيَّ هُمَا الْأَكْبَرُ وَالْأَضْعَرُ، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: الْحَقِيقِيُّ مَا ظَهَرَ لِلنَّاسِ مِنْ أَضْعَرٍ أَوْ أَكْبَرٍ، كَالْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَالسُّجُودِ لِلصَّنَمِ. وَالْحَقِيقِيُّ: مَا لَا يَعْلَمُهُ النَّاسُ مِنْ أَضْعَرٍ أَوْ أَكْبَرٍ، كَالرِّيَاءِ، وَاعْتِقَادِ أَنَّ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ.

وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْحَقِيقِيَّ مَا انْجَلَى أَمْرُهُ وَظَهَرَ كَوْنُهُ شِرْكًا، وَلَوْ كَانَ أَضْعَرًا، وَالْحَقِيقِيُّ: مَا سَوَى ذَلِكَ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الأيمان والنذور، باب في كراهية الحلف بالآباء، رقم (٣٢٥١) وسكت عنه، والترمذي: النذور، باب كراهية الحلف بغير الله تعالى، رقم (١٥٣٥) وحسنه، وأحمد (٢/ ٣٤، ٦٩)، والطبراني، رقم (٢٠٠٨)، وابن حبان، رقم (٤٣٥٨)، والحاكم (١/ ٦٥-٦٦، ١١٧، ٤/ ٣٣٠) وصححه على شرطهما، وأقره الذهبي، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، رقم (٨٢)، من حديث جابر رضي الله عنه.

الثانية عشرة: قَوْلُهُ: «وَنَحْنُ حَدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ» فِيهِ أَنَّ غَيْرَهُمْ لَا يَجْهَلُ ذَلِكَ^(١).

الثالثة عشرة: التَّكْبِيرُ عِنْدَ التَّعَجُّبِ، خِلَافًا لِمَنْ كَرِهَهُ^(٢).

وَأَيُّهَا الَّذِي لَا يُغْفَرُ؟ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ الشِّرْكَ لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ وَلَوْ كَانَ أَصْغَرَ^(٣)؛ لَعُمُومُ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ١١٦]، و﴿أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ مُؤَوَّلٌ بِمَصْدَرٍ، تَقْدِيرُهُ: شُرْكَاءُ بِهِ، وَهُوَ تَكْرَرٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَيُقِيدُ الْعُمُومَ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ الشِّرْكَ الْأَصْغَرَ دَاخِلٌ تَحْتَ الْمَشِيشَةِ، وَإِنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ الشِّرْكَ الْأَكْبَرَ، وَأَمَّا الشِّرْكَ الْأَصْغَرُ فَإِنَّهُ يُغْفَرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ، وَكُلُّ ذَنْبٍ لَا يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ فَإِنَّهُ تَحْتَ الْمَشِيشَةِ.

وَعَلَى كُلِّ: فَصَاحِبُ الشِّرْكَ الْأَصْغَرِ عَلَى خَطَرٍ، وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَأَنْ أَحْلِفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بَعْرَهُ صَادِقًا»^(٤).

[١] الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ: قَوْلُهُ: «وَنَحْنُ حَدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ...» مَعْنَاهُ: أَنَّهُ يَعْتَذِرُ عَمَّا طَلَبُوا؛ حَيْثُ طَلَبُوا أَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ ذَاتَ أَنْوَاطٍ، فَهُمْ يَعْتَذِرُونَ لِجَهْلِهِمْ بِكُفْرِهِمْ حَدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ، وَأَمَّا غَيْرُهُمْ يَمْنُ سَبْقِ إِسْلَامِهِمْ فَلَا يَجْهَلُ ذَلِكَ.

وَعَلَى هَذَا فنَقُولُ: إِنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُقَدِّمَ الْعُذْرَ عَنْ قَوْلِهِ أَوْ فِعْلِهِ حَتَّى لَا يَعْرِضَ نَفْسَهُ إِلَى الْقَوْلِ أَوْ الظَّنِّ بِمَا لَيْسَ فِيهِ، وَيَدُلُّ لذلِكَ حَدِيثُ صَفِيَّةَ حِينَ شَبَّعَهَا الرَّسُولُ ﷺ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ، فَمَرَّ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُجَيٍّ»^(٥).

[٢] الثَّالِثَةِ عَشْرَةَ: التَّكْبِيرُ عِنْدَ التَّعَجُّبِ... إلخ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ» أَيِ: اللَّهُ أَكْبَرُ وَأَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ»^(٦) أَيِ: تَنْزِيهَاً لِلَّهِ عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِهِ.

(١) انظر: الرد على البكري (ص: ٣٠٠-٣٠١).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٨/ ٤٦٩ رقم ١٢٢٨١)، والطبراني في الكبير رقم (٨٩٠٢). قال المنذري في الترغيب (٣/ ٦٠٧) والهيشمي في مجمع الزوائد (٤/ ١٧٧): رواه رواية الصحيح.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب: هل يخرج المعتكف لحوادثه إلى باب المسجد، رقم (٢٠٣٥) ومسلم: كتاب السلام، باب بيان أنه يستحب لمن رفي خاليا بأمره وكانت زوجته أو محرما له أن يقول هذه فلاة ليُدْفَع ظن السوء به، رقم (٢١٧٥)، من حديث صَفِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) أخرجه الترمذي: أبواب الفتن، باب ما جاء لتركن سنن من كان قبلكم، رقم (٢١٨٠)، من حديث أبي واقد الليثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الرابعة عشرة: سدّ الذرائع^(١).

الخامسة عشرة: النهي عن التشبه بأهل الجاهلية^(٢).

السادسة عشرة: الغضب عند التعليم^(٣).

السابعة عشرة: القاعدة الكلية لقوله: «إنها السنن»^(٤).

[١] الرابعة عشرة: سدّ الذرائع. الذرائع: الطرق الموصلة إلى الشيء، وذرائع الشيء: وسائله وطرقه.

والذرائع نوعان:

أ- ذرائع إلى أمور مطلوبة، فهذه لا تُسدّ، بل تُفتح وتُطلب.

ب- ذرائع إلى أمور مذمومة، فهذه تُسدّ، وهو مراد المؤلف رحمه الله تعالى.

وذاات الأنواط وسيلة إلى الشرك الأكبر، فإذا وصعوا عليها أسلحتهم وبركوا بها يتدرج بهم الشيطان إلى عبادتها وسؤالهم حوائجهم منها مباشرة؛ فلهذا سدّ النبي ﷺ الذرائع.

[٢] الخامسة عشرة: النهي عن التشبه بأهل الجاهلية. تؤخذ من قوله: «قلتم كما قالت بنو إسرائيل» فأنكر عليهم، وهذا نعرف أن الجاهلية لا تختص بمن كان قبل زمن النبي ﷺ بل كل من جهل الحق وعمل عمل الجاهلين فهو من أهل الجاهلية.

[٣] السادسة عشرة: الغضب عند التعليم. والحديث ليس بصريح في ذلك، وربما يؤخذ من قرائن قوله: «الله أكبر! إنها السنن...»؛ لأن قوة هذا الكلام تُفيد الغضب.

[٤] السابعة عشرة: القاعدة الكلية لقوله: «إنها السنن» أي: الطرق، وأن هذه الأمة ستبج طرُق من كان قبلها، وهذا لا يعني الحِلَّ والإباحة، ولكنه التحذير؛ كما قال الرسول ﷺ: «ستفترق هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة»^(١)، وقال: «ليكونن من أمتي أفوام يستحلون الحر والحرير...»^(٢) الحديث. وقال: «إن الظعينة تذهب من كذا إلى كذا

(١) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب شرح السنة، رقم (٤٥٩٦)، والترمذي: أبواب الإيمان، ما جاء في افتراق هذه الأمة، رقم (٢٦٤٠)، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، رقم (٣٩٩١)، وأحمد (٣٣٢/٢)، وابن أبي عاصم، رقم (٦٦)، وابن حبان، رقم (٣٩٩١)؛ من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الترمذي والحاكم، رقم (٤٤١).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم: كتاب الأشربة، باب فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه، رقم (٥٥٩٠)، من حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ هَذَا عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ؛ لِكُونِهِ وَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ^(١).
التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ كُلَّ مَا دَمَّ اللَّهُ بِهِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُ لَنَا^(٢).

= لَا تَخْشَى إِلَّا اللَّهَ^(٣)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ وُقُوعِهَا مَعَ تَحْرِيمِهَا.
[١] الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ هَذَا عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ؛ لِكُونِهِ وَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ. يَعْني: اتَّبَاعُ سُنَنِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ خَطَبَ النَّاسَ بِعَرَفَةَ، وَقَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَيْسَ أَنْ يَعْبُدَهُ الْمُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»^(٤)، فَكَيْفَ تَقَعُ عِبَادَتُهُ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ إِبْخَارَ النَّبِيِّ ﷺ بِيَأْسِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ، عَلَى خِلَافِ مَا تَوَقَّعَهُ الشَّيْطَانُ؛ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ لَمَّا حَصَلَتْ الْفُتُوحَاتُ، وَقَوِيَ الْإِسْلَامُ، وَدَخَلَ النَّاسُ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا، يَتَسَنَّوْنَ أَنْ يُعْبَدَ سِوَى اللَّهِ فِي هَذِهِ الْجَزِيرَةِ، وَلَكِنْ حِكْمَةُ اللَّهِ تَأْتِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ، وَهَذَا نَقُولُهُ وَلَا بُدَّ؛ لِئَلَّا يُقَالَ: إِنَّ جَمِيعَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَقَعُ فِي الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ شِرْكًَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ جَدَّدَ التَّوْحِيدَ فِي الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَنَّ النَّاسَ كَانُوا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فِيهِمُ الْمُشْرِكُ وَغَيْرُ الْمُشْرِكِ.

فَالْحَدِيثُ أَخْبَرَ عَمَّا وَقَعَ فِي نَفْسِ الشَّيْطَانِ ذَلِكَ الْوَقْتُ، وَلَكِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ، وَهَذَا الرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «لَتَرْكَبَنَّ سُنَنٌ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»، وَهُوَ يُخَاطَبُ الصَّحَابَةَ وَهُمْ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ.

[٢] التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ كُلَّ مَا دَمَّ اللَّهُ بِهِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُ لَنَا: هَذَا لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَظَاهِرِهِ، بَلْ يُحْمَلُ قَوْلُهُ: «لَنَا» أَيْ: لِبَعْضِنَا، وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ الْمَجْمُوعُ لَا الْجَمِيعُ، كَمَا قَالَ الْعُلَمَاءُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَمْتَعَتِرَ الْيَمِينَ وَالْأَيْسَى أَنَّهُ بِأَيْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، وَالرُّسُلُ كَانُوا مِنَ الْإِنْسِ فَقَطْ.

فَإِذَا وَقَعَ تَشَبُّهُ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فَإِنَّ الدَّمَ الَّذِي يَكُونُ لَهُمْ يَكُونُ لَنَا، وَمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٥٩٥)، من حديث عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس وأن مع كل إنسان

قرينا، رقم (٢٨١٢)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

العشرون: أَنَّهُ مُتَقَرَّرٌ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْعِبَادَاتِ مَبْنَاهَا عَلَى الْأَمْرِ، فَصَارَ فِيهِ التَّنْبِيهُ عَلَى مَسَائِلِ الْقَبْرِ: أَمَّا «مَنْ رَبُّكَ» فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا «مَنْ نَبِيِّكَ؟» فَمِنْ إِنْخَابَرِهِ بِأَنْبَاءِ الْغَيْبِ، وَأَمَّا «مَا دِينُكَ؟» فَمِنْ قَوْلِهِمْ: «اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا...» إِلَى آخِرِهِ^(١).

النَّاسِ غَالِبًا إِلَّا فِيهِ شَبَهٌ بِالْيَهُودِ أَوْ النَّصَارَى، فَالَّذِي يَعْصِي اللَّهَ عَلَى بَصِيرَةٍ فِيهِ شَبَهٌ مِنَ الْيَهُودِ، وَالَّذِي يَعْْبُدُ اللَّهَ عَلَى ضَلَالَةٍ فِيهِ شَبَهٌ مِنَ النَّصَارَى، وَالَّذِي يَحْسُدُ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فِيهِ شَبَهٌ مِنَ الْيَهُودِ، وَهَلُمَّ جَرًّا.

وَلِنْ كَانَ يَنْقُصُ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي الْأُمَّةِ حَاصِلَةٌ فَهَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ وَظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّهُ قُلٌّ مَنْ يَسْلَمُ. وَلِنْ أَرَادَ أَنْ كُلُّ مَا دُمَّ بِهِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فَهُوَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ، فَلَا. [١] الْعِشْرُونَ: أَنَّهُ مُتَقَرَّرٌ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْعِبَادَاتِ مَبْنَاهَا عَلَى الْأَمْرِ... إلخ. وَهَذَا وَاضِحٌ، فَالْعِبَادَاتُ مَبْنَاهَا عَلَى الْأَمْرِ، فَمَا لَمْ يَتَّبَتْ فِيهِ أَمْرَ الشَّارِعِ، فَهُوَ بِدْعَةٌ، قَالَ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢)، وَقَالَ: «إِنَّا كُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنْ كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(٣).

فَمَنْ تَعَبَّدَ بِعِبَادَةٍ طُولَبَ بِالذَّلِيلِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعِبَادَاتِ الْحَظَرُ وَالْمَنْعُ، إِلَّا إِذَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا. وَأَمَّا الْأَكْثَلُ وَالْمُعَامَلَاتُ وَالْأَدَابُ وَاللَّبَاسُ وَغَيْرُهَا فَلَا أَصْلَ فِيهَا إِلَّا بِحَاجَةٍ، إِلَّا مَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى تَحْرِيمِهِ.

وَقَوْلُهُ: «مَسَائِلُ الْقَبْرِ الَّتِي يُسْأَلُ فِيهَا الْإِنْسَانُ فِي قَبْرِهِ: مَنْ رَبُّكَ؟ مَنْ نَبِيُّكَ؟ مَا دِينُكَ؟» فِيهِ هَذِهِ الْقِصَّةُ ذَلِيلٌ عَلَى مَسَائِلِ الْقَبْرِ الثَّلَاثِ، وَلَيْسَ مُرَادُهُ أَنَّ فِيهَا ذَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يُسْأَلُ فِي قَبْرِهِ، بَلْ فِيهَا ذَلِيلٌ عَلَى إِبْثَاتِ الرُّبُوبِيَّةِ وَالنَّبُوءَةِ وَالْعِبَادَةِ.

أَمَّا «مَنْ رَبُّكَ» فَوَاضِحٌ، يَعْنِي أَنَّهُ لَا رَبَّ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى. وَأَمَّا «مَنْ نَبِيُّكَ» فَمِنْ إِنْخَابَرِهِ بِالْغَيْبِ قَالَ ﷺ: «لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْوِ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ»^(٤) فَوَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ. أَمَّا «مَا دِينُكَ» فَمِنْ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وعلقه البخاري: كتاب البيوع، باب النجش، ومن قال: «لا يجوز ذلك البيع».

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي: العلم، باب الأخذ بالسنة، رقم (٢٦٧٨) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه: في المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء، رقم (٤٢)، من حديث العرياض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه الترمذي: أبواب الفتن، باب ما جاء: «لتركبن سنن من كان قبلكم»، رقم (٢١٨٠) وقال: حسن صحيح، وأحمد في المسند (٢١٨/٥)، وابن أبي عاصم في السنة رقم (٧٦)، وابن حبان، رقم (٦٧٠٢)، والطبراني في الكبير رقم (٣٢٩٠)، والبيهقي في المعرفة (١٨٦/١) رقم (٣٢٩)، من حديث أبي واقد الليثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الحادية والعشرون: أَنَّ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَذْمُومَةٌ كَسُنَّةِ الْمُشْرِكِينَ^[١].
 الثانية والعشرون: أَنَّ الْمُتَّقِلَ مِنَ الْبَاطِلِ الَّذِي اعْتَادَهُ قَلْبُهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ فِي قَلْبِهِ
 بَقِيَّةٌ مِنْ تِلْكَ الْعَادَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَنَحْنُ حُدَنَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ»^[٢].

= قَوْلُهُمْ: «أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا» أَي: مَالُوهَا مَعْبُودًا، وَالْعِبَادَةُ هِيَ الدِّينُ.
 وَالْمَوْلَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ فَهَمُّهُ دَقِيقٌ جَدًّا لِمَعَانِي النُّصُوصِ، فَأَخْيَانًا يَصْعُبُ
 عَلَى الْإِنْسَانِ بَيَانُ وَجْهِ اسْتِنْبَاطِ الْمَسْأَلَةِ مِنَ الدَّلِيلِ.
 [١] الحادية والعشرون: أَنَّ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَذْمُومَةٌ كَسُنَّةِ الْمُشْرِكِينَ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ:
 «كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى».

[٢] الثانية والعشرون: أَنَّ الْمُتَّقِلَ مِنَ الْبَاطِلِ الَّذِي اعْتَادَهُ قَلْبُهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ فِي قَلْبِهِ
 بَقِيَّةٌ مِنْ تِلْكَ الْعَادَةِ. وَهَذَا صَحِيحٌ؛ فَإِلْنَسَانُ الْمُتَّقِلُ مِنْ شَيْءٍ - سَوَاءٌ كَانَ بَاطِلًا أَوْ لَا - لَا يُؤْمَنُ
 أَنْ يَكُونَ فِي قَلْبِهِ بَقِيَّةٌ مِنْهُ، وَهَذِهِ الْبَقِيَّةُ لَا تَزُولُ إِلَّا بَعْدَ مُدَّةٍ؛ لِقَوْلِهِ: «وَنَحْنُ حُدَنَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ»
 فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: مَا سَأَلْنَاهُ إِلَّا لِأَنَّ عِنْدَنَا بَقِيَّةً مِنْ بَقَايَا الْجَاهِلِيَّةِ؛ وَلِهَذَا كَانَ مِنَ الْحِكْمَةِ تَغْرِيبُ الزَّائِي
 بَعْدَ جَلْدِهِ عَنْ مَكَانِ الْجَزِيمَةِ؛ لِئَلَّا يَعُودَ إِلَيْهَا. فَإِلْنَسَانُ يَنْبَغِي أَنْ يَتَّعِدَ عَنْ مَوَاطِنِ الْكُفْرِ وَالشَّرِّ
 وَالْفُسُوقِ؛ حَتَّى لَا يَقَعَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنْهَا.



بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّنْبِ لِغَيْرِ اللَّهِ

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ﴾
[الأنعام: ١٦٢-١٦٣] ^[١].

[١] قَوْلُهُ: «فِي الذَّنْبِ» أَي: ذَنْبِ الْبَهَائِمِ.

وَقَوْلُهُ: «لِغَيْرِ اللَّهِ» اللَّامُ لِلتَّعْلِيلِ وَالْقَصْدُ، أَي: قَاصِدًا بِذَنْبِهِ غَيْرَ اللَّهِ، وَالذَّنْبُ لِغَيْرِ اللَّهِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

١- أَنْ يَذْنِبَ لِغَيْرِ اللَّهِ تَقَرُّبًا وَتَعْظِيمًا، فَهَذَا شِرْكٌ أَكْبَرُ يُخْرِجُ عَنِ الْمِلَّةِ.

٢- أَنْ يَذْنِبَ لِغَيْرِ اللَّهِ قَرَحًا وَإِكْرَامًا، فَهَذَا لَا يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ، بَلْ هُوَ مِنَ الْأُمُورِ الْعَادِيَةِ الَّتِي قَدْ تَكُونُ مَطْلُوبَةً أَحْيَانًا وَغَيْرَ مَطْلُوبَةٍ أَحْيَانًا، فَالْأَصْلُ أَنَّهَا مُبَاحَةٌ.
وَمُرَادُ الْمُؤَلِّفِ هُنَا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ.

فَلَوْ قَدِمَ السُّلْطَانُ إِلَى بَلَدٍ، فَذَبَحْنَا لَهُ، فَإِنْ كَانَ تَقَرُّبًا وَتَعْظِيمًا، فَإِنَّهُ شِرْكٌ أَكْبَرُ، وَتَحْرُمُ هَذِهِ الذَّبَائِحُ، وَعَلَامَةُ ذَلِكَ: أَنَّنا نَذْبَحُهَا فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ نَدْعُهَا. أَمَّا لَوْ ذَبَحْنَاهَا لَهُ إِكْرَامًا وَضِيافَةً، وَطَبَخَتْ، وَأَكَلَتْ، فَهَذَا مِنْ بَابِ الْإِكْرَامِ، وَلَيْسَ بِشِرْكٍ.

وَقَوْلُهُ: «لِغَيْرِ اللَّهِ» يَشْمَلُ الْأَنْبِيَاءَ، وَالْمَلَائِكَةَ، وَالْأَوْلِيَاءَ، وَغَيْرُهُمْ، فَكُلُّ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ تَقَرُّبًا وَتَعْظِيمًا فَإِنَّهُ دَاخِلٌ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ.

وَقَوْلُهُ فِي التَّرْجِمَةِ: «بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّنْبِ لِغَيْرِ اللَّهِ» أَشَارَ إِلَى الدَّلِيلِ دُونَ الْحُكْمِ، وَمِثْلُ هَذِهِ التَّرْجِمَةِ يَتَرَجَّمُ بِهَا الْعُلَمَاءُ لِلأُمُورِ الَّتِي لَا يُخْرِجُونَ بِحُكْمِهَا، أَوِ الَّتِي فِيهَا تَفْصِيلٌ، وَأَمَّا الْأُمُورُ الَّتِي يُخْرِجُونَ بِهَا فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَهَا بِالْجَزْمِ، مِثْلُ: بَابُ وَجُوبِ الصَّلَاةِ، وَبَابُ تَحْرِيمِ الْغِيْبَةِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَالْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا شَكَّ أَنَّهُ يَرَى تَحْرِيمَ الذَّنْبِ لِغَيْرِ اللَّهِ عَلَى سَبِيلِ التَّقَرُّبِ وَالتَّعْظِيمِ، وَأَنَّهُ شِرْكٌ أَكْبَرُ، لَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُمَرَّنَ الطَّالِبَ عَلَى اخْتِذِ الْحُكْمِ مِنَ الدَّلِيلِ، وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ التَّرْبِيَةِ الْعِلْمِيَّةِ، فَإِنَّ الْمُعَلِّمَ أَوِ الْمُؤَلِّفَ يَدْعُ الْحُكْمَ مَفْتُوحًا، ثُمَّ يَأْتِي بِالْأَدِلَّةِ لِأَجْلِ أَنْ يَكِلَ الْحُكْمَ إِلَى

= الطَّالِبِ، فَيَحْكُمُ بِهِ عَلَى حَسَبِ مَا سَبَقَ لَهُ مِنْ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ فِي هَذَا الْبَابِ ثَلَاثَ آيَاتٍ:

الأولى: قَوْلُهُ: ﴿قُلْ﴾ الْخِطَابُ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَيْ قُلْ لَهُوْلَاءِ الْمُشْرِكِينَ مُغَلِّبًا لَهُمْ قِيَامَكَ بِالتَّوْحِيدِ الْخَالِصِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ مَكِّيَّةٌ.

قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ صَلَاتِي﴾ الصَّلَاةُ فِي اللُّغَةِ: الدُّعَاءُ، وَفِي الشَّرْعِ: عِبَادَةُ اللَّهِ ذَاتُ أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ مَعْلُومَةٌ، مُفْتَتِحَةٌ بِالتَّكْبِيرِ، مُخْتَمَةٌ بِالتَّسْلِيمِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَشَيْءٍ﴾ النُّسْكُ لُغَةً: الْعِبَادَةُ، وَفِي الشَّرْعِ: ذَبْحُ الْقُرْبَانِ.

فَهَلْ تُحْمَلُ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيِّ أَوْ عَلَى الْمَعْنَى الشَّرْعِيِّ؟

سَبَقَ أَنَّ مَا جَاءَ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ يُحْمَلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ، كَمَا أَنَّ مَا جَاءَ فِي لِسَانِ الْعُرْفِ فَهُوَ مُحْمُولٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ الْعُرْفِيَّةِ، وَفِي لِسَانِ الْعَرَبِ عَلَى الْحَقِيقَةِ اللَّغَوِيَّةِ.

فَعِنْدَمَا أَقُولُ لِشَخْصٍ: عِنْدَكَ شَاةٌ؟ يَفْهَمُ الْأُنْتَى مِنَ الضَّأْنِ، لَكِنْ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الشَّاةُ تُطْلَقُ عَلَى الْوَاحِدَةِ مِنَ الضَّأْنِ وَالْمَعَزِ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْتَى، وَعَلَى هَذَا فَيَحْمَلُ النُّسْكُ فِي الْآيَةِ عَلَى الْمَعْنَى الشَّرْعِيِّ.

وَقِيلَ: تُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيِّ؛ لِأَنَّهُ أَعَمُّ، فَالنُّسْكُ الْعِبَادَةُ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: أَنَا لَا أَذْعُو إِلَّا لِلَّهِ، وَلَا أَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ، وَهَذَا عَامٌّ لِلدُّعَاءِ وَالتَّعْبُدِ.

وَإِذَا جُمِلَتْ عَلَى الْمَعْنَى الشَّرْعِيِّ صَارَتْ خَاصَّةً فِي نَوْعٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ، وَهِيَ: الصَّلَاةُ، وَالنُّسْكُ، وَيَكُونُ هَذَا كِمِثَالٍ؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ أَعْلَى الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ، وَالدَّبْحَ أَعْلَى الْعِبَادَاتِ الْمَالِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ التَّعْظِيمِ، لَا يَتَّبَعُ إِلَّا قُرْبَةً، هَكَذَا قَرَّرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَيُحْتَاجُ إِلَى مُنَاقَشَةٍ فِي مَسْأَلَةِ أَنَّ الْقُرْبَانَ أَعْلَى أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ الْمَالِيَّةِ؛ فَإِنَّ الزَّكَاةَ لَا شَكَّ أَنَّهَا أَعْظَمُ، وَهِيَ عِبَادَةٌ مَالِيَّةٌ.

وَهُنَاكَ رَأْيٌ ثَالِثٌ يَقُولُ: إِنَّ الصَّلَاةَ هِيَ الصَّلَاةُ الْمَعْرُوفَةُ شَرْعًا، وَالنُّسْكُ: الْعِبَادَةُ مُطْلَقًا، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ.

قَوْلُهُ: ﴿وَحَيَّاي وَمَآفٍ﴾ أَي: حَيَاتِي وَمَوْتِي، أَي: التَّصَرُّفُ فِي وَتَدْبِيرُ أَمْرِي حَيًّا وَمَيِّتًا لِلَّهِ. =
وَفِي قَوْلِهِ: ﴿صَلَائِي وَشُكْرِي﴾ إثباتُ تَوْحِيدِ الْعِبَادَةِ. وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَحَيَّاي وَمَآفٍ﴾ إثباتُ تَوْحِيدِ
الرُّبُوبِيَّةِ.

قَوْلُهُ: ﴿لِلَّهِ﴾ خَبَرٌ إِنَّ، وَاللَّهُ: عَلَّمَ عَلَى الذَّاتِ الْإِلَهِيَّةِ، وَأَصْلُهُ: الْإِلَهِ، فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ؛ لَكثْرَةُ
الاسْتِعْمَالِ تَخْفِيفًا. وَهُوَ بِمَعْنَى مَالُوهُ، فَهُوَ فِعَالٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، مِثْلُ غَرَّاسٍ بِمَعْنَى مَغْرُوسٍ،
وَفِرَّاسٍ بِمَعْنَى مَفْرُوشٍ، وَالْمَالُوءُ: الْمُحْبَبُ الْمُعْظَمُ.

قَوْلُهُ: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الْمُرَادُ بِالْعَالَمِينَ مَا سِوَى اللَّهِ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَلَّمَ عَلَى خَالِقِهِ.
قَالَ الشَّاعِرُ:

فَوَاعَجَبًا كَيْفَ يُعْصَى الْإِلَهُ أَمْ كَيْفَ يَنْجَحُّدُهُ الْجَاحِدُ
وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ^(١)

وَهِيَ تُطْلَقُ عَلَى الْعَالَمِينَ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَتُطْلَقُ عَلَى الْعَالَمِينَ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧] يَعْني: عَالَمِي زَمَانِهِمْ.
وَالرَّبُّ هُنَا: الْمَالِكُ الْمُتَصَرِّفُ، وَهَذِهِ رُبُوبِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ.

الآيَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُ: ﴿لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ الْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿لِلَّهِ﴾ أَي: حَالُ كَوْنِهِ لَا شَرِيكَ
لَهُ، وَاللَّهُ -سُبْحَانَهُ- لَا شَرِيكَ لَهُ فِي عِبَادَتِهِ وَلَا فِي رُبُوبِيَّتِهِ وَلَا أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى:
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وَقَدْ ضَلَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ لِلَّهِ شُرَكَاءَ كَمَنْ عَبْدَ الْأَضْنَامِ أَوْ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ،
وَكَذَلِكَ بَعْضُ غَلَاةِ الشُّعْرَاءِ الَّذِينَ جَعَلُوا الْمَخْلُوقَ بِمَنْزِلَةِ الْخَالِقِ، كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ يُخَاطَبُ مَدْمُوحًا
لَهُ:

فَكُنْ كَمَنْ شِئْتَ يَا مَنْ لَا شَيْبَةَ لَهُ وَكَيْفَ شِئْتَ فَمَا خَلَقَ يُدَانِيكَ^(٢)

(١) الأبيات لأبي العتاهية في ديوانه (ص: ١٢٢).

(٢) البيت للمتنبي في ديوانه (ص: ٦١).

وَكَقُولِ الْبُوصِيرِيِّ فِي قَصِيدَتِهِ فِي مَدْحِ الرَّسُولِ ﷺ:

=

يَا أَكْرَمَ الْخَلْقِ مَا لِي مَنْ أَلُوذُ بِهِ سِوَاكَ عِنْدَ خُلُولِ الْحَادِثِ الْعَمَمِ
إِنْ لَمْ تَكُنْ آخِذًا يَوْمَ الْمَعَادِ بِيَدِي فَضْلًا وَإِلَّا فَقُلْ يَا زَلَّةَ الْقَدَمِ
فَإِنَّ مِنْ جُودِكَ الدُّنْيَا وَضَرَّتْهَا وَمِنْ عُلُومِكَ عِلْمَ اللُّوحِ وَالْقَلَمِ^(١)

وهذا من أعظم الشُّرك؛ لأنه جعل الدنيا والآخرة من جود الرسول، ومقتضاه أن الله جل ذكره ليس له فيها شيء.

وقال: إن «من عُلُومِكَ عِلْمَ اللُّوحِ وَالْقَلَمِ» يعني: وليس ذلك كلُّ عُلُومِكَ، فما بقي لله عِلْمٌ ولا تدبيرٌ والعياذُ بالله.

قوله: ﴿وَبِذَلِكَ﴾ الجار والمجرور متعلق بـ ﴿أُثِرْتُ﴾ فيكون دالًّا على الحضر والتخصيص، وإنما خصَّ بذلك؛ لأنه أعظم المأمورات، وهو الإخلاص لله تعالى ونفي الشُّرك، فكانه ما أمر إلا بهذا، ومعلوم أن من أخلص لله تعالى فسيقوم بعبادة الله سبحانه وتعالى في جميع الأمور.

قوله: ﴿أُثِرْتُ﴾ إيهام الفاعل هنا من باب التعظيم والتفخيم، وإلا فيكون المعلوم أن الأمر هو الله تعالى.

قوله: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُتَّبِعِينَ﴾ يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ الْأَوَّلِيَّةَ الزَّمَنِيَّةَ، فَيَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ أَوَّلِيَّةً إِضَافِيَّةً، وَيَكُونُ الْمُرَادُ: أَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ لَأَنَّهُ سَبَقَهُ فِي الزَّمَنِ مَنْ أَسْلَمُوا.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ الْأَوَّلِيَّةَ الْمَعْنَوِيَّةَ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ إِسْلَامًا وَأَتَمَّهُمْ انْقِيَادًا هُوَ الرَّسُولُ ﷺ، فَتَكُونُ الْأَوَّلِيَّةُ أَوَّلِيَّةً مُطْلَقَةً.

ومثل هذا التعبير يقع كثيرًا أن تقع الأوليَّةُ أَوَّلِيَّةً مَعْنَوِيَّةً، مثل أن تقول: أَنَا أَوَّلُ مَنْ يُصَدِّقُ هَذَا الشَّيْءَ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُكَ قَدْ صَدَّقَ قَبْلَكَ، لَكِنْ تُرِيدُ أَنَّكَ أَسْبَقْتَ النَّاسَ تَصَدِّيقًا بِذَلِكَ، وَلَنْ يَكُونَ عِنْدَكَ إِنكَارٌ أَبَدًا، ومثل قوله ﷺ: «نَحْنُ أَوَّلَى بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ حِينَ قَالَ: رَبِّ ارْنِي كَيْفَ

وَقَوْلُهُ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾ [الكوثر: ١].

= تُحْيِي أَلَمَوَيَّْ ﴿البقرة: ٢٦٠﴾^(١) فَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ شَاكٌّ، لَكِنْ إِنْ قُدِّرَ أَنْ يَحْصُلَ شَكٌّ فَتَحْنُ أَوَّلِيَّ بِالْشَّكِّ مِنْهُ، وَإِلَّا فَلَسْنَا نَحْنُ شَاكِّينَ، وَكَذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ لَيْسَ شَاكًّا.

قَوْلُهُ: ﴿الْمُسْلِمِينَ﴾ الْإِسْلَامُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يَشْمَلُ الْإِيمَانَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْإِسْتِسْلَامَ لِلَّهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَيَدُلُّ لَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بِكُلِّ مَنَ اسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١١٢]، وَهَذَا إِسْلَامُ الْبَاطِنِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ هَذَا إِسْلَامُ الظَّاهِرِ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] يَشْمَلُ الْإِسْلَامَ الْبَاطِنَ وَالظَّاهِرَ، وَإِذَا ذُكِرَ الْإِيمَانُ دَخَلَ فِيهِ الْإِسْلَامُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ٧٢]، وَمَتَى وَجَدَ الْإِيمَانُ حَقًّا لَزِمَ مِنْ وُجُودِهِ الْإِسْلَامُ.

وَأَمَّا إِذَا قُرِنَا جَمِيعًا صَارَ الْإِسْلَامُ فِي الظَّاهِرِ وَالْإِيمَانُ فِي الْبَاطِنِ، مِثْلُ حَدِيثِ جَبْرِيلَ، وَفِيهِ: «أَخْبَرَنِي عَنِ الْإِسْلَامِ»، فَأَخْبَرَهُ عَنْ أَعْمَالٍ ظَاهِرَةٍ، «وَأَخْبَرَنِي عَنِ الْإِيمَانِ»، فَأَخْبَرَهُ عَنْ أَعْمَالٍ بَاطِنَةٍ^(٢).

وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

وَالشَّاهِدُ مِنَ الْآيَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ: أَنَّ الدَّنْبَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ خَالِصًا لِلَّهِ.

[١] الْآيَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: ﴿فَصَلِّ الْغَاءَ لِلْسَّبِيَةِ عَاطِفَةَ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] أَيْ: بِسَبَبِ إِعْطَانِنَا لَكَ ذَلِكَ صَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ؛ شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى هَذِهِ النُّعْمَةِ. وَالْمُرَادُ بِالصَّلَاةِ هُنَا الصَّلَاةُ الْمَعْرُوفَةُ شَرْعًا.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَنحَرْ﴾ الْمُرَادُ بِالنَّحْرِ: الدَّنْبُ، أَيْ: اجْعَلْ نَحْرَكَ لِلَّهِ كَمَا أَنَّ صَلَاتَكَ لَهُ، فَأَفَادَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ أَنَّ النَّحْرَ مِنَ الْعِبَادَةِ؛ وَلِهَذَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَقَرَنَهُ بِالصَّلَاةِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، بَابُ قَوْلِهِ عَزَّجَلَّ: ﴿وَيَتَنَبَّهُمْ عَنْ سَيِّئِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [١] إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ [الحجر: ٥٢]، رَقْمُ (٣٣٧٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ زِيَادَةِ طَمَآنِيَةِ الْقَلْبِ بِظَاهَرِ الْأَدْلَةِ، رَقْمُ (١٥١)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ مَعْرِفَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْقَدَرِ وَعِلَامَةِ السَّاعَةِ، رَقْمُ (٨)، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «حَدَّثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، لَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، لَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُحِدًا، لَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَازِلَ الْأَرْضِ» رواه مُسْلِمٌ^(١).

= وَقَوْلُهُ: «وَأُخْرَ» مُطْلَقٌ، فَيَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ مَا ثَبَتَ فِي الشَّرْعِ مَشْرُوعِيَّتُهُ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءٍ: الْأَصْحَابِيُّ، وَالْهَدَايَا، وَالْعَقَائِقُ، فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ يُطْلَبُ مِنَ الْإِنْسَانِ أَنْ يَفْعَلَهَا.

أَمَّا الْهَدَايَا: فَمِنْهَا وَاجِبٌ، وَمِنْهَا مُسْتَحَبٌّ، فَالوَاجِبُ كَمَا فِي التَّمَتُّعِ: «فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ» [البقرة: ١٩٦]، وَكَمَا فِي الْمُحْصِرِ: «فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ» [البقرة: ١٩٦]، وَكَمَا فِي حَلَقِ الرَّأْسِ: «فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَاءٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ» [البقرة: ١٩٦]، هَذَا إِنْ صَحَّ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهَا هَدْيٌ. وَلَكِنْ الْأَوَّلَى أَنْ نُسَمِّيَهَا فِدْيَةً كَمَا سَمَّاها اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْكَفَّارَةِ.

وَأَمَّا الْأَصْحَابِيُّ فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا وَاجِبَةٌ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ. وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ، وَأَنَّهُ يُكْرَهُ لِلْقَادِرِ تَرْكُهَا. وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى الْقَادِرِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ.

وَالْأَصْحَابِيُّ لَيْسَتْ عَنِ الْأَمْوَاتِ كَمَا يَنْهَهُمُ الْعَوَامُّ، بَلْ هِيَ لِلْأَحْيَاءِ، وَأَمَّا الْأَمْوَاتُ فَلَيْسَ مِنَ الْمَشْرُوعِ أَنْ يَصْحَى لَهُمْ اسْتِغْلَالًا، إِلَّا إِنْ أَوْصَوْا بِهِ، فَعَلَى مَا أَوْصَوْا بِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَرِدْ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ.

وَأَمَّا الْعَقِيقَةُ: وَهِيَ الَّتِي تُذْبَحُ عَنِ الْمَوْلُودِ فِي يَوْمِ سَابِعِهِ إِنْ كَانَ ذَكَرًا فَائْتِسَانٍ، وَإِنْ كَانَ أُنْثَى فَوَاحِدَةً، وَتُحْزَرُ الْوَاحِدَةُ مَعَ الْإِعْسَارِ فِي الذُّكُورِ. وَهِيَ سُنَّةٌ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّهَا وَاجِبَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ غُلَامٍ مُزَنَّنٌ بِعَقِيقَتِهِ»^(٢).

[١] قَوْلُهُ: «كَلِمَاتٍ» جَمْعُ كَلِمَةٍ، وَالكَلِمَةُ فِي اصْطِلَاحِ النُّحَوِيِّينَ: الْقَوْلُ الْمُفْرَدُ. أَمَّا فِي اللُّغَةِ: فَهِيَ كُلُّ قَوْلٍ مُفِيدٍ؛ قَالَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ

(١) كتاب الأضاحي، باب تحريم الذبح لغير الله تعالى ولعن فاعله، رقم (١٩٦٨)، من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الأضاحي، باب في العقيقة، رقم (٢٨٣٧)، والترمذي: الأضحية، باب من العقيقة، رقم (١٥٢٢) وقال: حديث حسن صحيح، والنسائي: كتاب العقيقة، باب متى يعق، رقم (٤٢٢٠)، وابن ماجه: كتاب الذبائح، باب في العقيقة، رقم (٣١٦٥)، وأحمد في المسند (٧/٥، ٨، ١٢، ١٧، ٢٢)، والدارمي كتاب الأضاحي، باب السنة في العقيقة، رقم (٢٠١٢)، من حديث سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= «بَاطِلٌ»^(١)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾^(٢) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴿[المؤمنون: ٩٩-١٠٠].

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام: لَا تُطْلَقُ الْكَلِمَةُ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَّا عَلَى الْجُمْلَةِ الْمُفِيدَةِ.
قَوْلُهُ: «لَعَنَ اللَّهُ» اللَّعْنُ مِنَ اللَّهِ: الطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ عَنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، فَإِذَا قِيلَ: لَعَنَهُ اللَّهُ، فَالْمَعْنَى: طَرَدَهُ وَأَبْعَدَهُ عَنْ رَحْمَتِهِ، وَإِذَا قِيلَ: اللَّهُمَّ الْعَنِ فَلَانًا فَالْمَعْنَى: أَبْعِدْهُ عَنْ رَحْمَتِكَ وَاطْرُدْهُ عَنْهَا.
قَوْلُهُ: «مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ» عَامٌّ يَشْمَلُ مَنْ ذَبَحَ بَعِيرًا، أَوْ بَقَرَةً، أَوْ دَجَاجَةً، أَوْ غَيْرَهَا.
قَوْلُهُ: «لِغَيْرِ اللَّهِ» يَشْمَلُ كُلَّ مَنْ سِوَى اللَّهِ حَتَّى لَوْ ذَبَحَ لِنَبِيِّ، أَوْ مَلِكٍ، أَوْ جَنِّيٍّ، أَوْ غَيْرِهِمْ.
وَقَوْلُهُ: «لَعَنَ» يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ خَيْرِيَّةً، وَأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يُخْبِرُ أَنَّ اللَّهَ لَعَنَ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ إِنشَائِيَّةً بِلَفْظِ الْحَيَرِ؛ أَيِ: اللَّهُمَّ الْعَنِ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَالْحَبَرُ أَبْلَغُ؛ لِأَنَّ الدُّعَاءَ قَدْ يُسْتَجَابُ وَقَدْ لَا يُسْتَجَابُ.

قَوْلُهُ: «وَالِدَيْهِ» يَشْمَلُ الْأَبَ وَالْأُمَّ، وَمَنْ قَوْفَهَا؛ لِأَنَّ الْجَدَّ أَبٌ، كَمَا أَنَّ أَوْلَادَ الْإِبْنِ وَالْبِنْتِ أَبْنَاءٌ فِي وُجُوبِ الْإِحْتِرَامِ لِأَصُولِهِمْ. وَالْمَسْأَلَةُ هُنَا لَيْسَتْ مَالِيَّةً، بَلْ هِيَ مِنَ الْحُقُوقِ، وَلَعَنَ الْأَذْنَى أَشَدُّ مِنْ لَعَنِ الْأَعْلَى؛ لِأَنَّهُ أَوْلَى بِالْبِرِّ، وَلَعْنُهُ يُنَافِي الْبِرَّ.

قَوْلُهُ: «مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ» أَيِ: سَبَّهَا وَسَتَمَهَا، فَاللَّعْنُ مِنَ الْإِنْسَانِ السَّبُّ وَالسَّتْمُ، فَإِذَا سَبَّتَ إِنْسَانًا أَوْ سَتَمْتَهُ فَهَذَا لَعْنُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ: كَيْفَ يَلْعَنُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ قَالَ: «يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ أُمَّهُ»^(٣). وَأَخَذَ الْفُقَهَاءُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَاعِدَةً، وَهِيَ: أَنَّ السَّبَّ بِمَنْزِلَةِ الْمُبَاشَرَةِ فِي الْإِنِّمِ وَإِنْ كَانَ يُخَالِفُهُ فِي الضَّاهِ عَلَى تَفْصِيلٍ فِي ذَلِكَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قَوْلُهُ: «مَنْ أَوَى مُخِدَّنًا» أَيِ: صَمَهُ إِلَيْهِ وَحَمَاهُ، وَالْإِحْدَاثُ: يَشْمَلُ الْإِحْدَاثَ فِي الدِّينِ، كَالْبِدْعِ الَّتِي أَحْدَثَهَا الْجَهْمِيَّةُ وَالْمُعْتَزِّلَةُ، وَغَيْرُهُمْ. وَالْإِحْدَاثُ فِي الْأَمْرِ: أَيِ فِي شُؤُونِ الْأُمَّةِ، كَالْجَرَائِمِ وَشِبْهِهَا،

(١) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية، رقم (٣٨٤١)، ومسلم: كتاب الشعر، رقم (٢٢٥٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب لا يسب الرجل والديه، رقم (٥٩٧٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٩٠)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ^[١].....

= فَمَنْ آوَى مُحَدِّثًا فَهُوَ مَلْعُونٌ، وَكَذَا مَنْ نَاصَرَهُمْ؛ لِأَنَّ الْإِيوَاءَ أَنْ تُؤْوِيَهُ لَكَفِّ الْأَذَى عَنْهُ، فَمَنْ نَاصَرَهُ فَهُوَ أَشَدُّ وَأَعْظَمُ.

وَالْمُحَدِّثُ أَشَدُّ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ إِيوَاؤُهُ سَبَبًا لِلْعَنَةِ فَإِنَّ نَفْسَ فِعْلِهِ جُرْمٌ أَعْظَمُ. فِيهِهِ التَّحْذِيرُ مِنَ الْبِدْعِ وَالْإِحْدَاثِ فِي الدِّينِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّا كُمْ وَمُحَدِّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(١)، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ: وَلَوْ كَانَ أَمْرًا يَسِيرًا.

قَوْلُهُ: «مَنَارُ الْأَرْضِ» أَيُّ: عَلَامَاتِهَا وَمَرَاسِمِهَا الَّتِي تُحَدِّدُ بَيْنَ الْجِيرَانِ، فَمَنْ غَيَّرَهَا ظَلَمًا، فَهُوَ مَلْعُونٌ، وَمَا أَكْثَرَ الَّذِينَ يُغَيِّرُونَ مَنَارَ الْأَرْضِ! لَا سِيَّما إِذَا زَادَتْ قِيَمَتُهَا، وَمَا عَلِمُوا أَنَّ الرُّسُولَ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اقْطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طَوَّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»^(٢)، فَالْأَمْرُ عَظِيمٌ، مَعَ أَنَّ هَذَا الَّذِي يَقْتَطِعُ مِنَ الْأَرْضِ، وَيُغَيِّرُ الْمَنَارَ، وَيَأْخُذُ مَا لَا يَسْتَحِقُّ لَا يَذَرِي: قَدْ يَسْتَعِيدُ مِنْهَا فِي دُنْيَاهُ، وَقَدْ يَمُوتُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَقَدْ يُسَلِّطُ عَلَيْهِ أَقَفَةٌ تَأْخُذُ مَا أَخَذَ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ تَغْيِيرَ مَنَارِ الْأَرْضِ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ؛ وَلِهَذَا قَرَنَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالشِّرْكِ وَالْعُقُوقِ وَبِالْإِحْدَاثِ، بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَمْرَهُ عَظِيمٌ، وَأَنَّهُ يَحِبُّ عَلَى الْمَرْءِ أَنْ يَحْذَرُ مِنْهُ، وَأَنْ يَخَافَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ حَتَّى لَا يَقَعَ فِيهِ.

[١] قَوْلُهُ: «عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ» فِي الْحَدِيثِ عِلَّتَانِ:

الْأُولَى: أَنَّ طَارِقَ بْنَ شِهَابٍ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَاخْتَلَفُوا فِي صُحْبَتِهِ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ صَحَابِيٌّ. لَكِنْ إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ صَحَابِيٌّ، فَلَا يَضُرُّ عَدَمَ سَمَاعِهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ مُرْسَلَ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ صَحَابِيٍّ فَإِنَّهُ مُرْسَلٌ غَيْرَ صَحَابِيٍّ، وَهُوَ مِنْ أَقْسَامِ الضَّعِيفِ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ الْحَدِيثَ مُعْتَنٍ مِنْ قِبَلِ الْأَعْمَشِ، وَهُوَ مِنَ الْمُدَلِّسِينَ، وَهَذِهِ أَقَفَةٌ فِي الْحَدِيثِ، فَالْحَدِيثُ فِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْ أَجْلِ هَاتَيْنِ الْعِلَّتَيْنِ. ثُمَّ لِلْحَدِيثِ عِلَّةٌ ثَالِثَةٌ، وَهِيَ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ السَّنَةِ، بَابُ فِي لُزُومِ السَّنَةِ، رَقْمُ (٤٦٠٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ: الْعِلْمُ، بَابُ الْأَخْذِ بِالسَّنَةِ، رَقْمُ (٢٦٧٨) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَابْنُ مَاجَهَ: فِي الْمَقْدِمَةِ، بَابُ اتِّبَاعِ سَنَةِ الْخُلَفَاءِ، رَقْمُ (٤٢)، مِنْ حَدِيثِ الْعَرَبِيَّاتِ بِنِ سَارِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْمَظَالِمِ، بَابُ إِثْمٍ مِنْ ظَلَمَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ، رَقْمُ (٢٤٥٢، ٢٤٥٣)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ، بَابُ تَحْرِيمِ الظُّلْمِ وَغَضَبِ الْأَرْضِ وَغَيْرِهَا، رَقْمُ (١٦١٠)، مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «دَخَلَ الْجَنَّةَ رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ^[١] وَدَخَلَ النَّارَ^[٢] رَجُلٌ فِي ذُبَابٍ». قَالُوا: وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَرَّ رَجُلَانِ عَلَى قَوْمٍ لَهُمْ صَنْمٌ لَا يَجُوزُهُ أَحَدٌ حَتَّى يُقَرَّبَ لَهُ شَيْئًا، فَقَالُوا لِأَحَدِهِمَا: قَرِّبْ. قَالَ: لَيْسَ عِنْدِي شَيْءٌ أَقْرَبُهُ. قَالُوا لَهُ: قَرِّبْ وَلَوْ ذُبَابًا. فَقَرَّبَ ذُبَابًا، فَخَلَّوْا سَبِيلَهُ، فَدَخَلَ النَّارَ. وَقَالُوا لِلْآخَرِ: قَرِّبْ. فَقَالَ: مَا كُنْتُ لِأَقْرَبَ لِأَحَدٍ شَيْئًا دُونَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ. فَضَرَبُوا عُنُقَهُ، فَدَخَلَ الْجَنَّةَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ^(١).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾^[٣].

الثانية: تَفْسِيرُ ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْسِرْ﴾^[٤].

الثالثة: الْبَدَاءَةُ بِلَعْنَةِ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ^[٥].

= رَوَاهُ عَنْ طَارِقٍ عَنْ سَلْمَانَ مَوْفُوفًا مِنْ قَوْلِهِ، وَكَذَا أَبُو نُعَيْمٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، فَيُحْتَمَلُ أَنَّ سَلْمَانَ أَخَذَهُ عَنْ نَبِيِّ إِسْرَائِيلَ.

[١] قَوْلُهُ: «فِي ذُبَابٍ» (فِي) لِلْسَّبَبِيَّةِ، وَلَيْسَتْ لِلظَّرْفِيَّةِ، أَيْ: بِسَبَبِ ذُبَابٍ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «دَخَلَتِ النَّارُ امْرَأَةً فِي هَرَّةٍ حَبَسَتْهَا...»^(٢) الْحَدِيثُ، أَيْ: بِسَبَبِ هَرَّةٍ.

[٢] قَوْلُهُ: «فَدَخَلَ النَّارَ» مَعَ أَنَّهُ ذَبَحَ شَيْئًا حَقِيرًا لَا يُؤْكَلُ، لَكِنْ لَمَّا نَوَى التَّقَرُّبَ بِهِ إِلَى هَذَا الصَّنَمِ، صَارَ مُشْرِكًا، فَدَخَلَ النَّارَ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٣] الأولى: تَفْسِيرُ ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ.

[٤] الثانية: تَفْسِيرُ ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْسِرْ﴾ وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ.

[٥] الثالثة: الْبَدَاءَةُ بِلَعْنَةِ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ: بَدَأَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الشَّرِّكَ، وَاللَّهُ إِذَا ذَكَرَ الْحَقُوقَ يَبْدَأُ أَوَّلًا بِالتَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّ حَقَّ اللَّهِ أَعْظَمُ الْحَقُوقِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الزَّهْدِ، رَقْم (٨٤)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي الْحِلْيَةِ (٢٠٣/١)، مِنْ حَدِيثِ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْفُوفًا.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ: كِتَابُ الْمَسَافَةِ، بَابُ فَضْلِ سَقِيِّ الْمَاءِ، رَقْم (٢٣٦٥)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْأَدَابِ، بَابُ تَحْرِيمِ قَتْلِ الْهَرَّةِ، رَقْم (٢٢٤٢)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الرَّابِعَةُ: لَعْنُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَمِنْهُ أَنْ تَلْعَنَ وَالِدَيَّ الرَّجُلُ فَيَلْعَنَ وَالِدَيْكَ^[١].
الخَامِسَةُ: لَعْنُ مَنْ أَوَى مُحَدَّثًا، وَهُوَ الرَّجُلُ يُحَدِّثُ شَيْئًا يَجِبُ فِيهِ حَقُّ اللَّهِ، فَيَلْتَجِئُ إِلَى مَنْ يُجِيرُهُ مِنْ ذَلِكَ^[٢].

السَّادِسَةُ: لَعْنُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ، وَهِيَ الْمَرَاثِمُ الَّتِي تُفَرِّقُ بَيْنَ حَقِّكَ وَحَقِّ جَارِكَ مِنَ الْأَرْضِ، فَتُغَيَّرُهَا بِتَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ^[٣].
السَّابِعَةُ: الْفَرَقُ بَيْنَ لَعْنِ الْمُعَيَّنِّ وَلَعْنِ أَهْلِ الْمَعَاصِي عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ^[٤].

= لِحَسَنًا ﴿النساء: ٣٦﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وَيَنْبَغِي أَنْ يُبْدَأَ فِي الْمَنَاهِي وَالْعُقُوبَاتِ بِالشَّرِّكَ وَعُقُوبَتِهِ.

[١] الرَّابِعَةُ: لَعْنُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ: وَلَعْنُ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ لَهُ مَعْنِيَانِ:

الْأَوَّلُ: الدُّعَاءُ عَلَيْهِ بِاللَّعْنِ.

الثَّانِي: سَبُّهُ وَسَتْمُهُ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ: «يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ أُمَّهُ»^(١).

[٢] الْخَامِسَةُ: لَعْنُ مَنْ أَوَى مُحَدَّثًا: وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ يَشْمَلُ الْإِحْدَاثَ فِي الدِّينِ وَالْجَرَائِمِ، فَمَنْ أَوَى مُحَدَّثًا بِبِدْعَةٍ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي ذَلِكَ، وَمَنْ أَوَى مُحَدَّثًا بِجَرِيْمَةٍ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي ذَلِكَ.

[٣] السَّادِسَةُ: لَعْنُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ...: وَسَوَاءٌ كَانَتْ بَيْنَكَ وَبَيْنَ جَارِكَ، أَوْ بَيْنَكَ وَبَيْنَ السُّوقِ مَثَلًا؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ عَامٌّ.

[٤] السَّابِعَةُ: الْفَرَقُ بَيْنَ لَعْنِ الْمُعَيَّنِّ وَلَعْنِ أَهْلِ الْمَعَاصِي عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ: فَالْأَوَّلُ مَخْتُومٌ، وَالثَّانِي جَائِزٌ، فَإِذَا رَأَيْتَ مَنْ أَوَى مُحَدَّثًا، فَلَا تَقُلْ: لَعَنَكَ اللَّهُ. بَلْ قُلْ: لَعَنَ اللَّهُ مَنْ أَوَى مُحَدَّثًا. عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا صَارَ يَلْعَنُ أَنْاسًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ بِقَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ! لَعْنُ فُلَانًا وَفُلَانًا وَفُلَانًا» نَهَى عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨]^(٢)، فَالْمُعَيَّنُّ لَيْسَ لَكَ أَنْ تَلْعَنَهُ، وَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب لا يسب الرجل والديه، رقم (٥٩٧٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٩٠)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) انظر: (ص: ٢٢١).

الثَّامِنَةُ: هَذِهِ الْقِصَّةُ الْعَظِيمَةُ، وَهِيَ قِصَّةُ الذُّبَابِ^(١).

التَّاسِعَةُ: كَوْنُهُ دَخَلَ النَّارَ بِسَبَبِ ذَلِكَ الذُّبَابِ الَّذِي لَمْ يَقْصِدْهُ، بَلْ فَعَلَهُ تَخَلُّصًا مِنْ شَرِّهِمْ^(٢).

= صَارَ عَلَى وَصْفٍ يَسْتَحِقُّ بِهِ اللَّعْنَةُ ثُمَّ تَابَ فَتَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ!

إِذَنْ: يُؤْخَذُ هَذَا مِنْ دَلِيلٍ مُتَفَصِّلٍ، وَكَأَنَّ الْمُؤَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: الْأَصْلُ عَدَمُ جَوَازِ إِطْلَاقِ اللَّعْنِ، فَجَاءَ هَذَا الْحَدِيثَ لَاعْنًا لِلْعُمُومِ، فَيَتَقَيَّ الْخُصُوصُ عَلَى أَصْلِهِ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ لَيْسَ بِالطَّعَّانِ وَلَا بِاللَّعَّانِ، وَالرَّسُولُ ﷺ لَيْسَ طَعَّانًا وَلَا لَعَّانًا، وَلَعَلَّ هَذَا وَجْهٌ أَخَذَ الْحُكْمَ مِنَ الْحَدِيثِ، وَإِلَّا فَالْحَدِيثُ لَا تَفْرِيقَ فِيهِ.

[١] الثَّامِنَةُ: هَذِهِ الْقِصَّةُ الْعَظِيمَةُ وَهِيَ قِصَّةُ الذُّبَابِ: كَانَ الْمُؤَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ يُصَحِّحُ الْحَدِيثَ؛ وَلِهَذَا بَنَى عَلَيْهِ حُكْمًا، وَالْحُكْمُ الْمَأْخُودُ مِنْ دَلِيلٍ فَرَعَ عَنْ صَحَّتِهِ، وَالْقِصَّةُ مَعْرُوفَةٌ.

[٢] التَّاسِعَةُ: كَوْنُهُ دَخَلَ النَّارَ بِسَبَبِ ذَلِكَ الذُّبَابِ الَّذِي لَمْ يَقْصِدْهُ، بَلْ فَعَلَهُ تَخَلُّصًا مِنْ شَرِّهِمْ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ مُسَلَّمَةً، فَإِنَّ قَوْلَهُ: (قَرَّبَ وَلَوْ ذُبَابًا) يَقْتَضِي أَنَّهُ فَعَلَهُ فَاصِدًا التَّقَرُّبَ، أَمَّا لَوْ فَعَلَهُ تَخَلُّصًا مِنْ شَرِّهِمْ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكْفُرُ لِعَدَمِ قَصْدِ التَّقَرُّبِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْفُقَهَاءُ: لَوْ أَكْرَهَ عَلَى طَلَاقِ امْرَأَتِهِ فَطَلَّقَ تَبَعًا لِقَوْلِ الْمُكْرَهِ - لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ نَوَى الطَّلَاقُ فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ، وَإِنْ طَلَّقَ دَفْعًا لِلْإِكْرَاهِ لَمْ يَقَعُ، وَهَذَا حَقٌّ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(١).

وظاهر القصة أن الرجل ذبح بنية التقرب؛ لأن الأصل أن الفعل المني على طلب يكون موافقاً لهذا الطلب. ونحن نرى خلاف ما يرى المؤلف رحمه الله، أي أنه لو فعله بقصد التخلص ولم ينو التقرب لهذا الصنم لا يكفر؛ لعموم قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلُوبُهُ مَظْمُونَةٌ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل: ١٠٦]، وهذا الذي فعل ما يوجب الكفر تخلصاً مطمئناً قلبه بالإيمان.

والصواب أيضاً: أنه لا فرق بين القول المكروه عليه والفعل، وإن كان بنقض العلماء يُقَرَّقُ ويقول: إذا أكره على القول لم يكفر، وإذا أكره على الفعل كفر، ويستدل بقصة الذباب، وقصة الذباب

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

العاشرة: معرفة قدر الشرك في قلوب المؤمنين، كيف صبر ذلك على القتل ولم يوافقهم على طلبهم مع كونهم لم يطلبوا إلا العمل الظاهر؟^{١١}

= فيها نظر من حيث صحتها، وفيها نظر من حيث الدلالة؛ لما سبق أن الفعل المبني على طلب يكون موافقاً لهذا الطلب.

ولو فرض أن الرجل تقرب بالذباب تخلصاً من شرهم فإن لدينا نصاً محكماً في الموضوع، وهو قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ...﴾ [النحل: ١٠٦] الآية، ولم يقل: بالقول، فما دام عندنا نص قرآني صريح فإنه لو وردت السنة صحيحة على وجه مشتبه، فلانها تحمل على النص المحكم. الخلاصة: أن من أكره على الكفر لم يكن كافراً ما دام قلبه مطمئناً بالإيمان ولم يشرخ بالكفر صدراً.

[١] العاشرة: معرفة قدر الشرك في قلوب المؤمنين... إلخ: وقد بينها المؤلف رحمه الله تعالى. مسألة: هل الأولى للإنسان إذا أكره على الكفر أن يصبر ولو قُتل، أو يوافق ظاهراً ويتأول؟ هذه المسألة فيها تفصيل:

أولاً: أن يوافق ظاهراً وباطناً، وهذا لا يجوز؛ لأنه ردة.

ثانياً: أن يوافق ظاهراً لا باطناً، ولكن بقصد التخلص من الإكراه؛ فهذا جائز.

ثالثاً: أن لا يوافق لا ظاهراً ولا باطناً ويُقتل، وهذا جائز، وهو من الصبر.

لكن أيهما أولى أن يصبر ولو قُتل، أو أن يوافق ظاهراً؟

فيه تفصيل: إذا كان موافقة الإكراه لا يترتب عليه ضرر في الدين للعامة فإن الأولى أن يوافق ظاهراً لا باطناً، لا سيما إذا كان بقاؤه فيه مصلحة للناس. مثل صاحب المال الباذل فيما ينفع، أو العلم النافع، وما أشبه ذلك، حتى وإن لم يكن فيه مصلحة، ففي بقائه على الإسلام زيادة عمل، وهو خير، وهو قد رخص له أن يكفر ظاهراً عند الإكراه؛ فالأولى أن يتأول، ويوافق ظاهراً لا باطناً.

أمّا إذا كان في موافقته وعدم صبره ضرر على الإسلام، فإنه يصبر، وقد يجب الصبر؛ لأنه من باب الصبر على الجهاد في سبيل الله، وليس من باب إبقاء النفس؛ ولهذا لما شك أصحابه للنبي ﷺ

الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ: أَنَّ الَّذِي دَخَلَ النَّارَ مُسْلِمًا؛ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَافِرًا لَمْ يَقُلْ: «دَخَلَ النَّارَ فِي دُبَابٍ»^(١).

الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ: فِيهِ شَاهِدٌ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ، وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ»^(٢)^(١).

= مَا يَجِدُونَهُ مِنْ مُضَاهَاةٍ الْمُشْرِكِينَ قَصَّ عَلَيْهِمْ قِصَّةَ الرَّجُلِ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَنَا بَأَنَّ الْإِنْسَانَ كَانَ يُمَشِّطُ مَا بَيْنَ لَحْمِهِ وَجِلْدِهِ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ^(٣) وَيَضْرِبُ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ لَهُمْ: اضْرِبُوا عَلَى الْأَذَى.

وَلَوْ حَصَلَ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مُوَافَقَةٌ لِلْمُشْرِكِينَ وَهُمْ قَلَّةٌ لَحَصَلَ بِذَلِكَ ضَرَرٌ عَظِيمٌ عَلَى الْإِسْلَامِ.

وَالِإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمِخْنَةِ الْمَشْهُورَةِ لَوْ وَافَقَهُمْ ظَاهِرًا لَحَصَلَ فِي ذَلِكَ مَضَرَّةٌ عَلَى الْإِسْلَامِ.

[١] الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ: أَنَّ الَّذِي دَخَلَ النَّارَ مُسْلِمًا؛ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَافِرًا لَمْ يَقُلْ: «دَخَلَ النَّارَ فِي دُبَابٍ»، وَهَذَا صَحِيحٌ، أَيْ أَنَّهُ كَانَ مُسْلِمًا ثُمَّ كَفَرَ بِتَقْرِيبِهِ لِلصَّنَمِ، فَكَانَ تَقْرِيبُهُ هُوَ السَّبَبُ فِي دُخُولِهِ النَّارِ. وَلَوْ كَانَ كَافِرًا قَبْلَ أَنْ يَقْرُبَ الدُّبَابَ لَكَانَ دُخُولُهُ النَّارَ لَكُفْرِهِ أَوَّلَى، لَا بِتَقْرِيبِهِ الدُّبَابَ.

[٢] الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ: فِيهِ شَاهِدٌ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ، وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ» وَالْغَرَضُ مِنْ هَذَا: التَّرْغِيبُ وَالتَّرْهِيْبُ: فَإِذَا عَلِمَ أَنَّ الْجَنَّةَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ شِرَاكِ النَّعْلِ فَإِنَّهُ يَنْشِطُ عَلَى السَّعْيِ، فَيَقُولُ: لَيْسَتْ بَعِيدَةً. كَقَوْلِهِ ﷺ لَمَّا سُئِلَ عَمَّا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ وَيُبَاعِدُ مِنَ النَّارِ، فَقَالَ: «لَقَدْ سَأَلْتُ عَنْ عَظِيمٍ، وَإِنَّهُ لَيَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسِرَ اللَّهُ عَلَيْهِ»^(٤).

وَالنَّارُ إِذَا قِيلَ لَهُ: إِنَّهَا أَقْرَبُ مِنْ شِرَاكِ النَّعْلِ يَخَافُ، وَيَتَوَقَّى فِي مَشْيِهِ لِئَلَّا يَزِلَّ فِيهِلِكَ، وَرُبَّ كَلِمَةٍ تُوَصِّلُ الْإِنْسَانَ إِلَى أَعْلَى عِلِّيَّينَ، وَكَلِمَةٍ أُخْرَى تُوَصِّلُهُ إِلَى أَسْفَلِ سَافِلِينَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب: «الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله، والنار مثل ذلك»، رقم (٦٤٨٨)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة، رقم (٣٦١٢)، من حديث خباب بن الأرت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه الترمذي: الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، رقم (٢٦١٦) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، رقم (٣٩٧٣)، وأحمد (٥/٢٣١)، والسنائي في الكبرى (١١/٣٣٠) رقم (١٠٣٣٠)، من حديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثالثة عشرة: مَعْرِفَةُ أَنَّ عَمَلَ الْقَلْبِ هُوَ الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ، حَتَّى عِنْدَ عَبْدَةِ الْأَوْثَانِ^(١).

[١] الثالثة عشرة: مَعْرِفَةُ أَنَّ عَمَلَ الْقَلْبِ هُوَ الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ حَتَّى عِنْدَ عَبْدَةِ الْأَوْثَانِ: وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مَعَ التَّاسِعَةِ فِيهَا شُبُهَةٌ تَنَاقُضُ؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَحَالَ الْحُكْمَ عَلَى عَمَلِ الْقَلْبِ، وَفِي التَّاسِعَةِ أَحَالَهُ عَلَى الظَّاهِرِ، فَقَالَ: بِسَبَبِ ذَلِكَ الذَّبَابِ الَّذِي لَمْ يَقْصِدْهُ، بَلْ فَعَلَهُ تَخَلُّصًا مِنْ شَرِّهِمْ، وَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ بَاطِنَهُ سَلِيمٌ، وَهَذَا يَقُولُ: إِنَّ الْعَمَلَ بِعَمَلِ الْقَلْبِ. وَلَا شَكَّ أَنَّ مَا قَالَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ حَقٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْقَلْبِ.

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ الْعَمَلَ مُرَكَّبٌ عَلَى الْقَلْبِ، وَالنَّاسُ يَخْتَلِفُونَ فِي أَعْمَالِ الْقُلُوبِ أَكْثَرَ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ فِي أَعْمَالِ الْأَبْدَانِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمْ قَصْدًا وَذُلًّا أُعْظِمَ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ أَعْمَالِهِمُ الْبَدَنِيَّةِ؛ لِأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ لَكِنْ عِنْدَهُ مِنَ الْاسْتِكْبَارِ مَا لَا يَذُلُّ مَعَهُ وَلَا يَذْعُنْ لِكُلِّ حَقٍّ، وَبَعْضُهُمْ يَكُونُ عِنْدَهُ ذُلٌّ لِلْحَقِّ، لَكِنْ عِنْدَهُ نَقْصٌ فِي الْقَصْدِ، فَتَجِدُ عِنْدَهُ نَوْعًا مِنَ الرِّيَاءِ مَثَلًا.

فَأَعْمَالُ الْقَلْبِ وَأَقْوَالُهُ لَهَا أَهْمِيَّةٌ عَظِيمَةٌ، فَعَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يُخْلِصَهَا لِلَّهِ. وَأَقْوَالُ الْقَلْبِ هِيَ اعْتِقَادَاتُهُ، كَالِإِيمَانِ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ. وَأَعْمَالُهُ هِيَ تَحَرُّكَاتُهُ، كَالْحُبِّ، وَالْخَوْفِ، وَالرَّجَاءِ، وَالتَّوَكُّلِ، وَالِاسْتِعَانَةِ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

وَالدَّوَاءُ لِذَلِكَ: الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ، وَالرُّجُوعُ إِلَى سِيرَةِ الرَّسُولِ ﷺ بِمَعْرِفَةِ أَحْوَالِهِ وَأَقْوَالِهِ وَجِهَادِهِ وَدَعْوَتِهِ، هَذَا يَمَّا يَبِينُ عَلَى جِهَادِ الْقَلْبِ. وَمِنْ أَسْبَابِ صَلَاحِ الْقَلْبِ أَنْ لَا تَشْغَلَ قَلْبَكَ بِالْذُّنُوبِ.



بَابُ

لَا يُذْبِحُ لِلَّهِ بِمَكَانٍ يُذْبِحُ فِيهِ لِغَيْرِ اللَّهِ^[١]

— — — — —

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْعُدُوا فِيهِ أَبَدًا﴾ [الآية: التوبة: ١٠٨]^[٢].

[١] هَذَا الْإِنْتِقَالُ مِنَ الْمُؤَلَّفِ مِنْ أَحْسَنِ مَا يَكُونُ؛ فِيهِ الْبَابُ السَّابِقُ ذَكَرَ الذَّبْحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، فَنَفَسَ الْفِعْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ. وَفِي هَذَا الْبَابِ ذَكَرَ الذَّبْحَ لِلَّهِ، وَلَكِنَّهُ فِي مَكَانٍ يُذْبِحُ فِيهِ لِغَيْرِهِ، كَمَنْ يُرِيدُ أَنْ يُصْحِيَ اللَّهَ فِي مَكَانٍ يُذْبِحُ فِيهِ لِلْأَصْنَامِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَذْبَحَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مُوَافَقَةٌ لِلْمُشْرِكِينَ فِي ظَاهِرِ الْحَالِ، وَرُبَّمَا أَذْخَلَ الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِكَ نِيَّةَ سَيِّئَةٍ، فَتَعْتَقِدُ أَنَّ الذَّبْحَ فِي هَذَا الْمَكَانِ أَفْضَلُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَهَذَا خَطَرٌ.

[٢] قَوْلُهُ: ﴿لَا تَقْعُدُوا فِيهِ﴾ صَمِيرُ الْغَيْبَةِ يَعُودُ إِلَى مَسْجِدِ الضَّرَارِ؛ حَيْثُ بُنِيَ عَلَى نِيَّةٍ فَاسِدَةٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة: ١٠٧]، وَاتَّخَذُوا هُمْ الْمُنَافِقُونَ، وَعَرَضَهُمْ مِنْ ذَلِكَ:

١- مُضَارَّةُ مَسْجِدِ قُبَاءَ؛ وَلِهَذَا يُسَمَّى مَسْجِدَ الضَّرَارِ.

٢- الْكُفْرُ بِاللَّهِ؛ لِأَنَّهُ يَقَرَّرُ فِيهِ الْكُفْرَ - وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ -؛ لِأَنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوهُ هُمْ الْمُنَافِقُونَ.

٣- التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَبَدَلًا مِنْ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِ قُبَاءَ صَفٌّ أَوْ صَفَّانِ يُصَلِّيَ فِيهِ نِصْفُ صَفٍّ، وَالباقُونَ فِي الْمَسْجِدِ الْآخَرِ، وَالشَّرْعُ لَهُ نَظَرٌ فِي اجْتِمَاعِ الْمُؤْمِنِينَ.

٤- الْإِرْصَادُ لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، يُقَالُ: إِنَّ رَجُلًا ذَهَبَ إِلَى الشَّامِ، وَهُوَ أَبُو عَامِرٍ الْفَاسِقُ، وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْمَسْجِدَ مُرَاسِلَاتٍ، فَاتَّخَذُوا هَذَا الْمَسْجِدَ بَتَوَجِيهَاتٍ مِنْهُ، فَيَجْتَمِعُونَ فِيهِ لِتَقْرِيرِ مَا يُرِيدُونَهُ مِنَ الْمَكْرِ وَالْحَدِيدَةِ لِلرَّسُولِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلِيَخْلِفَنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا آلَ الْحُسَيْنِ﴾ [التوبة: ١٠٧]، فَهَذِهِ سُنَّةُ الْمُنَافِقِينَ: الْإِيْمَانُ الْكَاذِبَةُ.

﴿إِنْ﴾ نَافِيَةٌ، بِدَلِيلِ وَقُوعِ الْإِسْتِثْنَاءِ بَعْدَهَا، أَيُّ: مَا أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسَيْنِي، وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [التوبة: ١٠٧].

فَشَهِدَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى كَذِبِهِمْ؛ لَأَنَّ مَا يُبَيِّرُونَهُ فِي قُلُوبِهِمْ، وَلَا يَعْلَمُ مَا فِي الْقُلُوبِ إِلَّا عَلَّامُ الْغُيُوبِ، فَكَانَ هَذَا الْمُضْمَرُ فِي قُلُوبِهِمْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ أَمْرٌ مُشْهُودٌ يُرَى بِالْعَيْنِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمُنَافِقِينَ: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

وَقَوْلُهُ: ﴿لَا تَقْعُدُوا فِيهِ أَبَدًا﴾ (لَا): نَاهِيَّةٌ، وَتَقْعُدُ: تَجْزُمُ بِ(لَا) النَّاهِيَّةِ وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ، وَحُذِفَتِ الْوَاوُ؛ لِأَنَّهُ سَكَنَ آخِرُهُ، وَالْوَاوُ سَاكِنَةٌ، فَحُذِفَتْ تَخْلُصًا مِنَ التِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

قَوْلُهُ: ﴿أَبَدًا﴾ إِمَارَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا الْمَسْجِدَ سَيَبْقَى مَسْجِدَ نِفَاقٍ.

قَوْلُهُ: ﴿لَتَمْسُجِدَ أُنْسٌ عَلَى اتَّقَوَى﴾ اللّامُ: لِلانْتِدَاءِ، وَمَسْجِدٌ: مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ: ﴿أَلْحَقْ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾، وَفِي هَذَا التَّنْكِيرِ تَعْظِيمٌ لِلْمَسْجِدِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿أُنْسٌ عَلَى اتَّقَوَى﴾ [التوبة: ١٠٨] أُنْيُ: جُعِلَتِ اتَّقَوَى أَسَاسًا لَهُ، فَقَامَ عَلَيْهِ.

وَهَذِهِ الْأَحْقِيَّةُ لَيْسَتْ عَلَى بَابِهَا، وَهُوَ أَنَّ اسْمَ التَّفْضِيلِ يَدُلُّ عَلَى مُفْضَلٍ وَمُفْضَلٍ عَلَيْهِ اشْتَرَكَا فِي أَصْلِ الْوَصْفِ؛ لِأَنَّهُ هُنَا لَا حَقَّ لِمَسْجِدِ الضَّرَارِ أَنْ يُقَامَ فِيهِ، وَهَذَا (أُعْيِي): كَوْنِ الطَّرَفِ الْمُفْضَلِ عَلَيْهِ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَصْلِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ التَّفْضِيلُ (مَوْجُودٌ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرًا؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤].

قَوْلُهُ: ﴿فِيهِ﴾ أُنْيُ: فِي هَذَا الْمَسْجِدِ الْمَوْسَسِ عَلَى اتَّقَوَى.

قَوْلُهُ: ﴿يُحْتَبَرُ أَنْ يَنْظَهَرُوا﴾ بِخِلَافِ مَنْ كَانَ فِي مَسْجِدِ الضَّرَارِ؛ فَإِنَّهُمْ رَجَسُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْمُنَافِقِينَ: ﴿سَيَحْلُقُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتَعْرِضُوا عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رِجْسٌ﴾ [التوبة: ٩٥].

قَوْلُهُ: ﴿يَنْظَهَرُوا﴾ يَشْمَلُ طَهَارَةَ الْقَلْبِ مِنَ النَّقَاقِ وَالْحَسَدِ وَالْغِلِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَطَهَارَةَ الْبَدَنِ مِنَ الْأَقْدَارِ وَالنَّجَاسَاتِ وَالْأَحْدَاثِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ هَذِهِ حَبَّةٌ حَقِيقِيَّةٌ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ، تَلِيْقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ، وَلَا تُمَازِلُ حَبَّةَ الْمَخْلُوقِينَ، وَأَهْلُ التَّعْطِيلِ يَقُولُونَ: الْمُرَادُ بِالْحَبَّةِ: الثَّوَابُ أَوْ إِرَادَتُهُ، فَيُفْسَرُ وَهَذَا إِمَّا بِالْفِعْلِ أَوْ إِرَادَتِهِ، وَهَذَا خَطَأٌ.

وَقَوْلُهُ: ﴿الْمُطَهَّرِينَ﴾ أَصْلُهُ الْمُطَهَّرِينَ، وَأُدْغِمَتِ النَّاءُ بِالطَّاءِ؛ لِغِلَّةِ تَضْرِيْفِيَّةٍ مَعْرُوفَةٍ.

وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الصَّحَّالِكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَذَرُ^(١) رَجُلٌ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا^(٢) بِبَوَانَةٍ^(٣)، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ؟

وَجْهَ الْمُنَاسَبَةِ مِنَ الْآيَةِ:

أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَسْجِدُ الضَّرَارِ مِمَّا اتَّخَذَ لِلْمَعَاصِي ضَرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ، نَهَى اللَّهُ رَسُولَهُ أَنْ يَقُومَ فِيهِ، مَعَ أَنَّ صَلَاتَهُ فِيهِ لِلَّهِ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَكَانٍ يُعَصَى اللَّهُ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَقَامُ فِيهِ، فَهَذَا الْمَسْجِدُ مَتَّخَذٌ لِلصَّلَاةِ، لَكِنَّهُ مُحَلٌّ مَعْصِيَةٍ، فَلَا يَقَامُ فِيهِ الصَّلَاةُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ أَرَادَ إِنْسَانٌ أَنْ يَذْبَحَ فِي مَكَانٍ يُذْبَحُ فِيهِ لِغَيْرِ اللَّهِ كَانَ حَرَامًا؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدِ الضَّرَارِ. وَقَرِيبٌ مِنْ ذَلِكَ التَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا؛ لِأَنَّهَا وَقْتَانِ يَسْجُدُ فِيهِمَا الْكُفَّارُ لِلشَّمْسِ، فَهَذَا بِاعْتِبَارِ الزَّمَنِ وَالْوَقْتِ، وَالْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلَّفُ بِاعْتِبَارِ الْمَكَانِ.

[١] قَوْلُهُ: «نَذَرُ» النَّذْرُ فِي اللُّغَةِ: الْإِذْرَامُ وَالْعَهْدُ. وَاصْطِلَاحًا: الْإِزَامُ الْمَكْلَفُ نَفْسَهُ لِلَّهِ شَيْئًا غَيْرَ وَاجِبٍ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَحْتَاجُ أَنْ تُقَيَّدَ بِغَيْرِ وَاجِبٍ، وَأَنَّهُ إِذَا نَذَرَ الْوَاجِبَ صَحَّ النَّذْرُ، وَصَارَ الْمُنْذُورُ وَاجِبًا مِنْ وَجْهَيْنِ: مِنْ جِهَةِ النَّذْرِ، وَمِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ، وَيَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ وَجُوبُ الْكُفَّارَةِ إِذَا لَمْ يَحْصُلِ الْوَفَاءُ.

وَالنَّذْرُ فِي الْأَصْلِ مَكْرُوهٌ، بَلْ إِنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَمِيلُ إِلَى تَحْرِيمِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُ، وَقَالَ: «لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ»^(١)؛ وَلِأَنَّهُ إِزَامٌ لِنَفْسِ الْإِنْسَانِ بِمَا جَعَلَهُ اللَّهُ فِي حِلٍّ مِنْهُ، وَفِي ذَلِكَ زِيَادَةٌ تَكْلِيفٌ عَلَى نَفْسِهِ؛ وَلِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الَّذِي يَنْذِرُ يَنْذُرُ، وَتَحْدَهُ يَسْأَلُ الْعُلَمَاءُ يَمِينًا وَيَسْأَلُ أَيْرِيدُ الْخُلَاصَ مِمَّا نَذَرَ؛ لِثِقَلِهِ وَمَشَقَّتِهِ عَلَيْهِ، وَلَا سِيَّيَا مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْعَامَّةِ إِذَا مَرَضَ، أَوْ تَأَخَّرَ لَهُ حَاجَةٌ يُرِيدُهَا، تَحْدَهُ يَنْذِرُ كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُنْعِمُ عَلَيْهِ بِجَلْبِ خَيْرٍ أَوْ دَفْعِ الضَّرَرِ إِلَّا بِهَذَا النَّذْرِ.

[٢] قَوْلُهُ: «إِبِلًا» اسْمُ جَمْعٍ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، لَكِنْ لَهُ وَاحِدٌ مِنْ مَعْنَاهُ، وَهُوَ الْبَعِيرُ.

[٣] قَوْلُهُ: «بِبَوَانَةٍ» الْبَاءُ بِمَعْنَى (فِي)، وَهِيَ لِلظَّرْفِيَّةِ، وَالْمَعْنَى: بِمَكَانٍ يُسَمَّى بَوَانَةً.

(١) أخرجه البخاري: كتاب القدر، باب إلقاء النذر العبد إلى القدر، رقم (٦٦٠٨)، ومسلم: كتاب النذر، باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئاً، رقم (١٦٣٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَقَالَ: «هَلْ كَانَ فِيهَا وَثْنٌ^[١] مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ^[٢] يُعْبَدُ؟^[٣]». قَالُوا: لَا^[٤]. قَالَ: «فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيْدٌ^[٥] مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟». قَالُوا: لَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْفَ بِنَدْرِكَ^[٦].....»

[١] قَوْلُهُ: «هَلْ كَانَ فِيهَا وَثْنٌ؟» الْوَثْنُ: كُلُّ مَا عُيِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ؛ مِنْ شَجَرٍ، أَوْ حَجَرٍ، سِوَاءِ نُحْتٍ أَوْ لَمْ يُنْحَتْ. وَالصَّنَمُ يُخْتَصُّ بِمَا صَنَعَهُ الْإِنْسَانُ.

[٢] قَوْلُهُ: «الْجَاهِلِيَّةُ» نِسْبَةٌ إِلَى مَا كَانَ قَبْلَ الرِّسَالَةِ، وَسَمِيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى جَهْلِ عَظِيمٍ.

[٣] قَوْلُهُ: «يُعْبَدُ» صِفَةُ لِقَوْلِهِ: «وَثْنٌ» وَهُوَ بَيَانٌ لِلْوَقْعِ؛ لِأَنَّ الْأَوْثَانَ هِيَ الَّتِي تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ.

[٤] قَوْلُهُ: «قَالُوا: لَا» السَّائِلُ وَاحِدٌ، لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ عَنْدهُ نَاسٌ أَجَابُوا النَّبِيَّ ﷺ، وَلَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ الْمُجِيبُ غَيْرَ الْمَسْئُولِ.

[٥] قَوْلُهُ: «عِيْدٌ» الْعِيْدُ: اسْمٌ لِمَا يَعُودُ أَوْ يَتَكَرَّرُ، وَالْعَوْدُ بِمَعْنَى الرَّجُوعِ، أَيُّ: هَلْ اعْتَادَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ يَأْتُوا إِلَى هَذَا الْمَكَانِ وَيَتَّخِذُوا هَذَا الْيَوْمَ عِيْدًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ وَثْنٌ؟ قَالُوا: لَا. فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَمْرَيْنِ: عَنِ الشَّرْكِ، وَوَسَائِلِهِ. فَالشَّرْكُ: هَلْ كَانَ فِيهَا وَثْنٌ؟ وَوَسَائِلُهُ: هَلْ كَانَ فِيهَا عِيْدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟

[٦] قَوْلُهُ: «أَوْفَ بِنَدْرِكَ» فَعِلُ أَمْرٍ مَبْنِيٍّ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ الْبَاءِ، وَالْكَسْرَةُ دَلِيلٌ عَلَيْهَا. وَهَلِ الْمُرَادُ بِهِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةُ أَوِ الْمُرَادُ بِهِ الْإِبَاحَةُ؟

الْجَوَابُ: يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْإِبَاحَةُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةُ، فَبِالنِّسْبَةِ لِنَحْرِ الْإِبِلِ الْمُرَادُ بِهِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةُ. وَبِالنِّسْبَةِ لِلْمَكَانِ الْمُرَادُ بِهِ الْإِبَاحَةُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَذْبَحَهَا فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ؛ إِذْ لَا هُوَ لَا يَتَعَيَّنُ أَيُّ مَكَانٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَا تَمَيَّزَ بِفَضْلٍ، وَالتَّمَيُّزُ بِفَضْلِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ؛ فَلَا مَرُءَ هُنَا بِالنِّسْبَةِ لِنَحْرِ الْإِبِلِ مِنْ حَيْثُ هُوَ نَحْرٌ وَاجِبٌ.

وَبِالنِّسْبَةِ لِلْمَكَانِ: فَلَا مَرُءَ لِلْإِبَاحَةِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ سَأَلَ هَذَيْنِ السُّؤَالَيْنِ، فَلَوْ أُجِيبَ بِنَعْمٍ، لَقَالَ: لَا تُؤْفَ. فَإِذَا كَانَ الْمَقَامُ يُحْتَمَلُ النِّهْيُ وَالتَّرْخِيصُ، فَلَا مَرُءَ لِلْإِبَاحَةِ.

وَقَوْلُهُ: «أَوْفَ بِنَدْرِكَ» عَلَّلَ ﷺ ذَلِكَ بَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ، فَقَالَ: «فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَدْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ».

فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ^(١) فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ^(٢)، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِهَا^(٣).

[١] قَوْلُهُ: «لَا وَفَاءَ» (لَا): نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ، (وَفَاءَ): اسْمُهَا، «لِنَذْرِ»: خَبَرُهَا.

[٢] قَوْلُهُ: «فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ» صِفَةٌ لِنَذْرِ، أَي: لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُوفِيَ بِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ بِمَعْصِيَتِهِ، وَلَيْسَتْ الْمَعْصِيَةُ مُبَاحَةً حَتَّى يُقَالَ: أَفْعَلَهَا.

[٣] أَفْسَامُ النَّذْرِ:

الْأَوَّلُ: مَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ، وَهُوَ نَذْرُ الطَّاعَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ»^(١).

الثَّانِي: مَا يَجُزُّ الْوَفَاءُ بِهِ، وَهُوَ نَذْرُ الْمَعْصِيَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعِصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعِصِهِ»^(٢)، وَقَوْلُهُ: «فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ».

الثَّلَاثُ: مَا يَجْزِي مَجْزَى الْيَمِينِ، وَهُوَ نَذْرُ الْمُبَاحِ، فُخِّجَ بَيْنَ فَعْلِهِ وَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ، مِثْلُ لَوْ نَذَرَ أَنْ يَلْبَسَ هَذَا الثَّوبَ، فَإِنْ شَاءَ لَبَسَهُ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَلْبَسْهُ، وَكَفَّرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ.

الرَّابِعُ: نَذْرُ اللَّجَاجِ وَالْغَضَبِ، وَسُمِّيَ بِهَذَا الْاسْمِ؛ لِأَنَّ اللَّجَاجَ وَالْغَضَبَ يَحْمِلَانِ عَلَيْهِ غَالِبًا، وَلَيْسَ بِلَازِمٍ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ لَجَاجٌ وَغَضَبٌ، وَهُوَ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ مَعْنَى الْيَمِينِ، الْحَثُّ، أَوْ الْمَنَعُ، أَوْ التَّصْدِيقُ، أَوْ التَّكْذِيبُ.

مِثْلُ لَوْ قَالَ: حَصَلَ الْيَوْمَ كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ الْآخَرُ: لَمْ يَحْضُلْ. فَقَالَ: إِنْ كَانَ حَاصِلًا فَعَلَى اللَّهِ نَذْرٌ أَنْ أَصُومَ سَنَةً. فَالْعَرَضُ مِنْ هَذَا النَّذْرِ التَّكْذِيبُ، فَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَاصِلٌ، فَالْإِثْرُ مُحِيرٌ بَيْنَ أَنْ يَصُومَ سَنَةً، وَبَيْنَ أَنْ يَكْفُرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ صَامَ فَقَدْ وَفَى بِنَذْرِهِ وَإِنْ لَمْ يَصُمْ حَنِثَ، وَالْحَانِثُ فِي الْيَمِينِ يَكْفُرُ كَفَّارَةَ يَمِينٍ.

الخَامِسُ: نَذْرُ الْمَكْرُوهِ، فَيُكْرَهُ الْوَفَاءُ بِهِ، وَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الأيمان والنذور، باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر، رقم (٣٣١٣) وسكت عنه، والطبراني الكبير (٢/ ٧٥ رقم ١٣٤١)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١٤٢)، من حديث ثابت بن الضحاک رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وصححه ابن حجر في التلخيص (٤/ ١٨٠)، وأصله في الصحيحين.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب النذر في الطاعة، رقم (٦٩٦٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) انظر التخریج السابق.

السادس: النَّذْرُ الْمُطْلَقُ، وَهُوَ الَّذِي ذُكِرَ فِيهِ صِبْغَةُ النَّذْرِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ. فَهَذَا كَفَّارَتُهُ كَفَّارَةٌ بَيِّنٌ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ كَفَّارَةٌ بَيِّنٌ»^(١).
مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَنْعَقِدُ نَذْرُ الْمَعْصِيَةِ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، يَنْعَقِدُ؛ وَلِهَذَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ»^(٢). وَلَوْ قَالَ: مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا نَذْرَ لَهُ؛ لَكَانَ لَا يَنْعَقِدُ، فَفِي قَوْلِهِ: «فَلَا يَعْصِيهِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْعَقِدُ، لَكِنْ لَا يُنْفَذُ.

وَإِذَا انْعَقَدَ: هَلْ تَلَزُمُهُ كَفَّارَةٌ أَوْ لَا؟ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَفِيهَا رَوَاتَانِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: فَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ لَا تَلَزُمُهُ الْكَفَّارَةُ، وَاسْتَدْلُوا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ»^(٣)، وَبِقَوْلِهِ ﷺ: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ»، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّبِيُّ ﷺ كَفَّارَةً، وَلَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَذَكَرَهَا.

الْقَوْلُ الثَّانِي: تَحِبُّ الْكَفَّارَةُ. وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ ذَكَرَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ غَيْرَ الْحَدِيثَيْنِ أَنَّ كَفَّارَتَهُ كَفَّارَةٌ بَيِّنٌ^(٤)، وَكَوْنُ الْأَمْرِ لَا يُذَكِّرُ فِي حَدِيثٍ لَا يَقْتَضِي عَدَمَهُ، فَعَدَمُ الذِّكْرِ لَيْسَ ذِكْرًا لِلْعَدَمِ.

نَعَمْ، لَوْ قَالَ الرَّسُولُ: لَا كَفَّارَةَ. صَارَ فِي الْحَدِيثَيْنِ تَعَارُضٌ، وَحَيْثُ نَطَلَبُ التَّرْجِيحِ، لَكِنْ الرَّسُولُ لَمْ يَنْفِ الْكَفَّارَةَ، بَلْ سَكَتَ، وَالسُّكُوتُ لَا يُنَافِي الْمُنْطَوِّقَ، فَالسُّكُوتُ وَعَدَمُ الذِّكْرِ يَكُونُ اعْتِمَادًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ، فَإِنْ كَانَ الرَّسُولُ قَالَهُ قَبْلَ أَنْ يَنْهَى هَذَا الرَّجُلَ، فَاعْتِمَادًا عَلَيْهِ لَمْ يَقُلْهُ؛ لِأَنَّهُ

(١) أخرجه الترمذي: أبواب النذور والأيمان، باب ما جاء في كفارة النذر إذا لم يسم، رقم (١٥٢٨) وصححه، وابن ماجه: كتاب الكفارات، باب من نذر نذرا ولم يسمه، رقم (٢١٢٧)، وأصله في مسلم: كتاب النذر، باب في كفارة النذر، رقم (١٦٤٥)، من حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب النذر في الطاعة، رقم (٦٦٩٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
(٣) أخرجه مسلم: كتاب النذر، باب لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك العبد، رقم (١٦٤١)، من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه الترمذي: أبواب النذور والأيمان، باب ما جاء في كفارة النذر إذا لم يسم، رقم (١٥٢٨) وصححه، وابن ماجه: كتاب الكفارات، باب من نذر نذرا ولم يسمه، رقم (٢١٢٧)، وأصله في مسلم: كتاب النذر، باب في كفارة النذر، رقم (١٦٤٥)، من حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿لَا نَقُتُّ فِيهِ أَبَدًا﴾^[١].

= لَيْسَ بِلَازِمٍ أَنْ كُلَّ مَسْأَلَةٍ فِيهَا قَيْدٌ أَوْ تَخْصِصٌ يَذْكُرُهَا الرَّسُولُ عِنْدَ كُلِّ عُمُومٍ، فَلَوْ كَانَ يَلْزَمُ هَذَا لَكَانَتْ تَطَوُّلُ السَّنَةِ. لَكِنِ الرَّسُولُ ﷺ إِذَا ذَكَرَ حَدِيثًا عَامًّا وَلَهُ مَا يُخَصِّصُهُ فِي مَكَانٍ آخَرَ مُحَلٍّ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ حِينَ تَكَلَّمَ بِالْعُمُومِ.

وَأَيْضًا مِنْ حَيْثُ الْقِيَاسُ لَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ أَقْسَمَ لَيَفْعَلَنَّ مُحَرَّمًا، وَقَالَ: وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ هَذَا الشَّيْءَ. وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَلَا يَفْعَلُهُ، وَيُكْفَرُ كَفَارَةً يَمِينٍ، مَعَ أَنَّهُ أَقْسَمَ عَلَى فِعْلِ مُحَرَّمٍ، وَالنَّذْرُ شَبِيهُ بِالْقَسَمِ، وَعَلَى هَذَا فَكَفَارَتُهُ كَفَارَةُ يَمِينٍ، وَهَذَا الْقَوْلُ أَصَحُّ.

وقَوْلُهُ: «وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ» الَّذِي لَا يَمْلِكُهُ ابْنُ آدَمَ يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ:

الأول: مَا لَا يَمْلِكُ فِعْلُهُ شَرْعًا، كَمَا لَوْ قَالَ: اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَعْتِقَ عَبْدًا فَلَانِ. فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِعْتَاقَهُ.

الثاني: مَا لَا يَمْلِكُ فِعْلُهُ قَدَرًا، كَمَا لَوْ قَالَ: اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ أَطِيرَ بِيَدَيَّ. فَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ. وَالْفَقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يُمَثِّلُونَ بِمِثْلِ هَذَا لِلْمُسْتَحِيلِ.

وَيُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَا يُذْبَحُ بِمَكَانٍ يُذْبَحُ فِيهِ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَهُوَ مَا سَاقَهُ الْمُؤَلِّفُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ مَا يَلِي:

الأول: أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّشَبُّهِ بِالْكَفَّارِ.

الثاني: أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْإِغْتِرَارِ بِهَذَا الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ مَنْ رَأَى تَذْبَحَ بِمَكَانٍ يُذْبَحُ فِيهِ الْمَشْرُكُونَ ظَنَّ أَنَّ فِعْلَ الْمَشْرِكِينَ جَائِزٌ.

الثالث: أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمَشْرِكِينَ سَوْفَ يَقْوُونَ عَلَى فِعْلِهِمْ إِذَا رَأَوْا مَنْ يَفْعَلُ مِثْلَهُمْ، وَلَا شَكَّ أَنَّ تَقْوِيَةَ الْمَشْرِكِينَ مِنَ الْأُمُورِ الْمَخْطُورَةِ، وَإِعَاظَتُهُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَطْشُرُكَ مُوْطَأًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُوكَ مِنْ عَدُوٍّ نِيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾ [التوبة: ١٢٠].

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا نَقُتُّ فِيهِ أَبَدًا﴾ وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ.

- الثانية: أَنَّ الْمَعْصِيَةَ قَدْ تُؤْتَرُ فِي الْأَرْضِ، وَكَذَلِكَ الطَّاعَةُ^[١].
 الثالثة: رَدُّ الْمَسْأَلَةِ الْمُشْكِلَةِ إِلَى الْمَسْأَلَةِ الْبَيِّنَةِ؛ لِيُزَوَلَ الْإِشْكَالُ^[٢].
 الرابعة: اسْتِفْصَالُ الْمُفْتِي إِذَا احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ^[٣].
 الخامسة: أَنَّ تَخْصِيصَ الْبُقْعَةِ بِالنَّذْرِ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا خَلَا مِنَ الْمَوَانِعِ^[٤].

[١] الثانية: أَنَّ الْمَعْصِيَةَ قَدْ تُؤْتَرُ فِي الْأَرْضِ، وَكَذَلِكَ الطَّاعَةُ: أَيُّ: لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأَرْضُ مَكَانَ شِرْكٍ حَرَّمَ أَنْ يَعْمَلَ الْإِنْسَانُ مَا يُشْبِهُ الشَّرْكَ فِيهَا؛ لِمِثَابَةِ الْمُشْرِكِينَ. أَمَّا بِالنَّسَبِ لِلصَّلَاةِ فِي الْكَنِيسَةِ فَإِنَّ الصَّلَاةَ تُخَالِفُ صَلَاةَ أَهْلِ الْكَنِيسَةِ، لَا يَكُونُ الْإِنْسَانُ مُتَشَبِّهًا بِهَذَا الْعَمَلِ، بخلاف الذَّبْحِ فِي مَكَانٍ يُذْبَحُ فِيهِ لغيرِ الله، فَإِنَّ الْفِعْلَ وَاحِدٌ بِنَوْعِهِ وَجِنْسِهِ؛ وَلِهَذَا لَوْ أَرَادَ إِنْسَانٌ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَكَانٍ يُذْبَحُ فِيهِ لغيرِ الله لَجَازَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ نَوْعِ الْعِبَادَةِ الَّتِي يَفْعَلُهَا الْمُشْرِكُونَ فِي هَذَا الْمَكَانِ. وَكَذَا الطَّاعَةُ تُؤْتَرُ فِي الْأَرْضِ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ أَفْضَلُ مِنَ الْأَسْوَاقِ، وَالْقَدِيمُ مِنْهَا أَفْضَلُ مِنَ الْجَدِيدِ.

[٢] الثالثة: رَدُّ الْمَسْأَلَةِ الْمُشْكِلَةِ إِلَى الْمَسْأَلَةِ الْبَيِّنَةِ لِيُزَوَلَ الْإِشْكَالُ: فَاغْنِ عَنْ الذَّبْحِ فِي هَذَا الْمَكَانِ أَمْرٌ مُشْكِلٌ، لَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ بَيَّنَّ ذَلِكَ بِالِاسْتِفْصَالِ.

[٣] الرابعة: اسْتِفْصَالُ الْمُفْتِي إِذَا احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَفْصَلَ، لَكِنَّ هَلَّ يَجِبُ الْاسْتِفْصَالُ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَوْ إِذَا وَجَدَ الْإِخْتِمَالَ؟

الْجَوَابُ: لَا يَجِبُ إِلَّا إِذَا وَجَدَ الْإِخْتِمَالَ؛ لِأَنَّا لَوْ اسْتَفْصَلْنَا فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ لَطَالَ الْأَمْرُ. فَمِثْلًا: لَوْ سَأَلْنَا سَائِلٌ عَنْ عَقْدِ بَيْعٍ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ نَسْتَفْصِلَ عَنِ الثَّمَنِ: هَلَّ هُوَ مَعْلُومٌ؟ وَعَنِ الثَّمَنِ: هَلَّ هُوَ مَعْلُومٌ؟ وَهَلَّ وَقَعَ الْبَيْعُ مُعَلَّقًا أَوْ غَيْرَ مُعَلَّقٍ؟ وَهَلَّ كَانَ مِلْكًا لِلْبَائِعِ؟ وَكَيْفَ مِلْكُهُ؟ وَهَلَّ انْتَفَتَ مَوَانِعُهُ أَوْ لَا؟

أَمَّا إِذَا وَجَدَ الْإِخْتِمَالَ فَيَجِبُ الْاسْتِفْصَالُ، مِثْلُ: أَنْ يُسْأَلَ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ عَنْ بِنْتٍ وَأَخٍ وَعَمٍّ شَقِيقٍ، فَيَجِبُ الْاسْتِفْصَالُ عَنِ الْأَخِ: هَلَّ هُوَ شَقِيقٌ أَوْ لَأَمٌ؟ فَإِنْ كَانَ لَأَمًّ سَقَطَ، وَأَخَذَ الْبَاقِيَّ الْعَمَّ، وَإِلَّا سَقَطَ الْعَمُّ، وَأَخَذَ الْبَاقِيَّ الْأَخَ.

[٤] الخامسة: أَنَّ تَخْصِيصَ الْبُقْعَةِ بِالنَّذْرِ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا خَلَا مِنَ الْمَوَانِعِ.

السَّادِسَةُ: الْمَنَعُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِيهِ وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَوْ بَعْدَ زَوَالِهِ^[١].

السَّابِعَةُ: الْمَنَعُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِيهِ عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ، وَلَوْ بَعْدَ زَوَالِهِ^[٢].

الثَّامِنَةُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِمَا نَذَرَ فِي تِلْكَ الْبُقْعَةِ؛ لِأَنَّهُ نَذَرُ مَعْصِيَةٍ^[٣].

التَّاسِعَةُ: الْحَذَرُ مِنْ مُشَابَهَةِ الْمُشْرِكِينَ فِي أَعْيَادِهِمْ، وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ^[٤].

الْعَاشِرَةُ: لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ^[٥].

لَقَوْلِهِ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ» وَسَوَاءٌ كَانَتْ هَذِهِ الْمَوَانِعُ وَاقِعَةً أَوْ مُتَوَقَّعَةً. فَالْوَاقِعَةُ: أَنْ يَكُونَ فِيهَا وَثْنٌ أَوْ عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِ الْجَاهِلِيَّةِ. وَالْمُتَوَقَّعَةُ: أَنْ يُحْشَى مِنَ الذَّنْحِ فِي هَذَا الْمَكَانِ تَغْظِيمُهُ، فَإِذَا خُشِيَ كَانَ تَمَنُّوعًا، مِثْلُ: لَوْ أَرَادَ أَنْ يَذْبَحَ عِنْدَ جَبَلٍ، فَلَا ضِلَّ أَنَّهُ جَائِزٌ، لَكِنْ لَوْ خُشِيَ أَنَّ الْعَوَامَّ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ فِي هَذَا الْمَكَانِ مَزِيَّةً، كَانَ تَمَنُّوعًا.

[١] السَّادِسَةُ: الْمَنَعُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِيهِ وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَوْ بَعْدَ زَوَالِهِ؛ لَقَوْلِهِ: «هَلْ كَانَ فِيهَا وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ؟» لِأَنَّ «كَانَ» فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْمَحْظُورُ بَعْدَ زَوَالِ الْوَثَنِ بَاقٍ؛ لِأَنَّهُ رَبًّا يَعَادُ.

[٢] السَّابِعَةُ: الْمَنَعُ مِنْهُ إِذَا كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ، وَلَوْ بَعْدَ زَوَالِهِ؛ لَقَوْلِهِ: «فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟».

[٣] الثَّامِنَةُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِمَا نَذَرَ فِي تِلْكَ الْبُقْعَةِ؛ لِأَنَّهُ نَذَرُ مَعْصِيَةٍ؛ لَقَوْلِهِ: «إِنِّي لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ».

[٤] التَّاسِعَةُ: الْحَذَرُ مِنْ مُشَابَهَةِ الْمُشْرِكِينَ فِي أَعْيَادِهِمْ وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ؛ وَقَدْ نَصَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ عَلَى أَنَّ حُصُولَ التَّشْبِيهِ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ الْقَصْدُ، فَإِنَّهُ يُنَمَّعُ مِنْهُ وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ^(١)، لَكِنْ مَعَ الْقَصْدِ يَكُونُ أَشَدَّ إِثْمًا؛ وَلِهَذَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ: وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ.

[٥] الْعَاشِرَةُ: لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ؛ هَكَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ، وَلَفْظُ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ: «لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ» وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ. فَإِذَا قِيلَ: لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ. فَالْمَعْنَى أَنَّ النَّذَرَ لَا يَنْعَقِدُ، وَإِذَا قِيلَ: لَا وَفَاءَ. فَالْمَعْنَى أَنَّ النَّذَرَ يَنْعَقِدُ، لَكِنْ لَا يُؤْفَى، وَقَدْ وَرَدَتِ السُّنَّةُ بِهِذَا وَبِهَذَا. لَكِنْ: «لَا نَذَرَ» يُحْتَمَلُ عَلَى أَنَّ

الحَادِيَةِ عَشْرَةَ: لَا تَذَرُ لَابْنَ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ^(١).

= الْمُرَادُ لَا وَفَاءَ لَتَذَرِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «وَمَنْ تَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ»^(١).

[١] الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ: لَا تَذَرُ لَابْنَ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ: يُقَالُ فِيهِ مَا قِيلَ فِي: لَا تَذَرِ فِي مَعْصِيَةِ.

وَالْمَعْنَى: لَا وَفَاءَ لَتَذَرِ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ، وَيَشْتَمِلُ مَا لَا يَمْلِكُهُ شَرْعًا، وَمَا لَا يَمْلِكُهُ قَدْرًا.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب النذر في الطاعة، رقم (٦٦٩٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

بَابُ مِنَ الشَّرْكِ النَّذْرُ لغيرِ اللَّهِ^(١)

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يُؤْتُونَ بِالنَّذْرِ﴾ [الإنسان: ٢٧].

[١] النَّذْرُ لغيرِ اللَّهِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: لِفُلَانٍ عَلَيَّ نَذْرٌ، أَوْ لِهَذَا الْقَبْرِ عَلَيَّ نَذْرٌ، أَوْ لِحَزِينٍ عَلَيَّ نَذْرٌ. يُرِيدُ بِذَلِكَ التَّقَرُّبَ إِلَيْهِمْ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَذْرِ الْمَعْصِيَةِ: أَنَّ النَّذْرَ لغيرِ اللَّهِ لَيْسَ اللَّهُ أَصْلًا، وَنَذْرُ الْمَعْصِيَةِ لِلَّهِ، وَلَكِنَّهُ عَلَى مَعْصِيَةٍ مِنْ مَعَاصِيهِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا مِنْ مَعَاصِي اللَّهِ. فَيَكُونُ النَّذْرُ لِلَّهِ وَالْمَنْذُورُ مَعْصِيَةً، وَتَطْيِيرُ هَذَا الْحَلْفِ بِاللَّهِ عَلَى شَيْءٍ مُحَرَّمٍ، وَالْحَلْفُ بغيرِ اللَّهِ؛ فَالْحَلْفُ بغيرِ اللَّهِ مِثْلُ: وَالنَّبِيِّ، لِأَفْعَلَنَّ كَذَا وَكَذَا. وَتَطْيِيرُ النَّذْرِ لغيرِ اللَّهِ، وَالْحَلْفُ بِاللَّهِ عَلَى مُحَرَّمٍ، مِثْلُ: وَاللَّهِ، لِأَسْرِقَنَّ. وَتَطْيِيرُ نَذْرِ الْمَعْصِيَةِ.

وَحُكْمُ النَّذْرِ لغيرِ اللَّهِ شَرْكٌ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ لِلْمَنْذُورِ لَهُ، وَإِذَا كَانَ عِبَادَةً فَقَدْ صَرَفَهَا لغيرِ اللَّهِ، فَيَكُونُ مُشْرِكًا، وَهَذَا النَّذْرُ لغيرِ اللَّهِ لَا يَنْعَقِدُ إِطْلَاقًا، وَلَا نَحْبٌ فِيهِ كَفَّارَةٌ، بَلْ هُوَ شَرْكٌ نَحْبُ التَّوْبَةِ مِنْهُ، كَالْحَلْفِ بغيرِ اللَّهِ، فَلَا يَنْعَقِدُ، وَلَيْسَ فِيهِ كَفَّارَةٌ. وَأَمَّا نَذْرُ الْمَعْصِيَةِ فَيَنْعَقِدُ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهِ، وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ، كَالْحَلْفِ بِاللَّهِ عَلَى الْمُحَرَّمِ يَنْعَقِدُ، وَفِيهِ كَفَّارَةٌ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِي هَذَا الْبَابِ آيَتَيْنِ:

[٢] الْأُولَى: قَوْلُهُ: ﴿يُؤْتُونَ بِالنَّذْرِ﴾ هَذِهِ آيَةُ سَقَتْ لِمَدْحِ الْأَبْرَارِ ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرُتُونَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مِرْاثَهَا كَافُورًا﴾ [الإنسان: ٥]، وَمَذْحُهُمْ بِهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ عِبَادَةً؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُمَدِّحُ وَلَا يَسْتَحِقُّ دُخُولَ الْجَنَّةِ إِلَّا بِفِعْلِ شَيْءٍ يَكُونُ عِبَادَةً. وَلَوْ أَغْصَبَ الْمُؤَلِّفُ هَذِهِ آيَةَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيُؤْفِكُوا نَذْرَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] لَكَانَ أَوْضَحَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَلْيُؤْفِكُوا نَذْرَهُمْ﴾ أَمْرٌ، وَالْأَمْرُ بِوَفَائِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عِبَادَةٌ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ مَا أُمِرَ بِهِ شَرْعًا.

وَجْهٌ اسْتِدْلَالِ الْمُؤَلِّفِ بِالآيَةِ عَلَى أَنَّ النَّذْرَ لغيرِ اللَّهِ مِنَ الشَّرْكِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَتَى عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ، وَجَعَلَهُ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي بِهَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، وَلَا يَكُونُ سَبَبًا يَدْخُلُونَ بِهِ الْجَنَّةَ إِلَّا وَهُوَ عِبَادَةٌ، فَيَقْتَضِي أَنْ صَرَفَهُ لغيرِ اللَّهِ شَرْكٌ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ [البقرة: ٢٧٠]^[١].
وَفِي الصَّحِيحِ^[٢] عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ^[٣] أَنْ
يُطِيعَ اللَّهَ^[٤] فَلْيُطِيعْهُ^[٥]».....

[١] الآية الثانية: قَوْلُهُ: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ﴾ (مَا): شَرْطِيَّةٌ، وَ﴿أَنْفَقْتُمْ﴾ فِعْلُ الشَّرْطِ، وَجَوَابُهُ:
﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾.

قَوْلُهُ: ﴿مَنْ نَذَرَ﴾ بَيَانٌ لـ (مَا) فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ﴾ وَالنَّفَقَةُ: بَذْلُ الْمَالِ، وَقَدْ يَكُونُ فِي
الْحَتَرِ، وَقَدْ يَكُونُ فِي غَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿أَوْ نَذَرْتُمْ﴾ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ﴾.

قَوْلُهُ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ تَغْلِيْقُ الشَّيْءِ بِعِلْمِ اللَّهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ حَكْمٌ جَزَاءٍ؛ إِذْ لَا تَعْلَمُ فَائِدَةُ
لِهَذَا الْإِنْخَارِ بِالْعِلْمِ إِلَّا لَتَرْتَبِ الْجَزَاءُ عَلَيْهِ، وَتَرْتَبِ الْجَزَاءُ عَلَيْهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْعِبَادَةِ الَّتِي يُجَازَى
الْإِنْسَانُ عَلَيْهَا، وَهَذَا وَجْهُ اسْتِدْلَالِ الْمُؤَلِّفِ بِهَذِهِ الْآيَةِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَفِي الصَّحِيحِ» سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى مِثْلِ هَذَا التَّعْيِيرِ فِي بَابِ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ
(ص: ١٢٢).

[٣] قَوْلُهُ: «مَنْ نَذَرَ» جَمْلَةٌ شَرْطِيَّةٌ تُفِيدُ الْعُمُومَ، وَهَلْ تَشْمَلُ الصَّغِيرَ؟ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ:
تَشْمَلُهُ، فَيَنْعَقِدُ النَّذْرُ مِنْهُ. وَقِيلَ: لَا تَشْمَلُهُ؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَ لَيْسَ أَهْلًا لِلْإِثْرَامِ وَلَا لِلْإِثْرَامِ، وَبِنَاءٍ عَلَى
هَذَا يَخْرُجُ الصَّغِيرُ مِنْ هَذَا الْعُمُومِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِلْإِثْرَامِ وَلَا لِلْإِثْرَامِ.

[٤] قَوْلُهُ: «أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ» الطَّاعَةُ: هِيَ مُوَافَقَةُ الْأَمْرِ، أَيْ: أَنْ تُوَافِقَ اللَّهَ فِيمَا يُرِيدُ مِنْكَ إِنْ أَمَرَكَ؛
فَالطَّاعَةُ فِعْلُ الْمَامُورِ بِهِ، وَإِنْ نَهَاكَ؛ فَالطَّاعَةُ تَرْكُ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، هَذَا مَعْنَى الطَّاعَةِ إِذَا جَاءَتْ مُفْرَدَةً.
أَمَّا إِذَا قِيلَ: طَاعَةٌ وَمَعْصِيَةٌ. فَالطَّاعَةُ لِفِعْلِ الْأَوَامِرِ، وَالْمَعْصِيَةُ لِفِعْلِ النَّوَاهِي.

[٥] قَوْلُهُ: «فَلْيُطِيعْهُ» الْفَاءُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّ الْجَمْلَةَ إِنشَائِيَّةً طَلِبِيَّةً، وَاللَّامُ لَامُ
الْأَمْرِ. وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ: يَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَتْ الطَّاعَةُ الْمُنْذُورَةُ جِنْسُهَا وَاجِبٌ، كَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ
وغيرِهِمَا، أَوْ غَيْرِ وَاجِبٍ، كَتَغْلِيمِ الْعِلْمِ وَغَيْرِهِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِالنَّذْرِ إِلَّا إِذَا كَانَ جِنْسَ الطَّاعَةِ وَاجِبًا، وَعُمُومُ
الْحَدِيثِ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ.

وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ»^(١).

وظاهر الحديث أيضًا يشتمل من نَذَرَ طاعةً نَذَرًا مُطلقًا لَيْسَ لَهُ سَبَبٌ، مثل: «للهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»، وَمَنْ نَذَرَ نَذَرًا مُعَلَّقًا، مثل: «إِنْ نَجَحْتُ فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ». وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ عَامٌّ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ النَّذَرَ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ وَلَوْ كَانَ نَذَرُ طَاعَةٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ؛ وَلِهَذَا نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يُجَرِّمُهُ، وَإِلَيْهِ يَمِيلُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ لِلنَّهْيِ عَنْهُ^(٢)؛ وَلَئِنْكَ تَلَزِمُ نَفْسُكَ بِأَمْرِ أَنْتَ فِي عَافِيَةٍ مِنْهُ، وَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ نَذَرَ وَأَخِيرًا أَدَمَ، وَرُبَّمَا لَمْ يَفْعَلْ!

وَيَدُلُّ لِقَاؤُهُ الْقَوْلَ بِتَحْرِيمِ النَّذَرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ» [النور: ٥٣] فَهَذَا التَّرَامُ مُؤَكَّدٌ بِالْقَسَمِ، فَيُشَبِّهُ النَّذَرَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «قُلْ لَا تَقْسِمُوا طَاعَةً مَعْرُوفَةً» [النور: ٥٣] أَيْ: عَلَيْكُمْ طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ بِدُونِ يَمِينٍ، وَالْإِنْسَانُ الَّذِي لَا يَفْعَلُ الطَّاعَةَ إِلَّا بِنَذَرٍ، أَوْ حَلِيفٍ عَلَى نَفْسِهِ، يَعْنِي أَنَّ الطَّاعَةَ ثَقِيلَةً عَلَيْهِ.

وَمَا يَدُلُّ عَلَى قُوَّةِ الْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ أَيْضًا خُصُوصًا النَّذَرَ الْمُعَلَّقَ: أَنَّ النَّاذِرَ كَأَنَّهُ غَيْرُ وَائِقٍ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ، فَكَأَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ لَا يُعْطِيهِ الشِّفَاءَ إِلَّا إِذَا أَعْطَاهُ مُقَابِلَهُ؛ وَلِهَذَا إِذَا أَيْسَأَ مِنَ الْبَرَاءِ ذَهَبُوا بِنَذَرِهِمْ، وَفِي هَذَا سُوءُ ظَنٍّ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ. وَالْقَوْلُ بِالتَّحْرِيمِ قَوْلٌ وَجِيهٌ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تُحَرِّمُونَ مَا أَتَى اللَّهُ عَلَى مَنْ وَفَى بِهِ؟

فَالْجَوَابُ: أَتْنَا لَا نَقُولُ: إِنَّ الْوَفَاءَ هُوَ الْمُحَرَّمُ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّمَا هَذَا مِنَ النَّصِّ. إِنَّمَا نَقُولُ: الْمُحَرَّمُ أَوْ الْمَكْرُوهُ كَرَاهَةً شَدِيدَةً هُوَ عَقْدُ النَّذَرِ، وَفَرَقَ بَيْنَ عَقْدِهِ وَوَفَائِهِ، فَالْعَقْدُ ابْتِدَائِيٌّ، وَالْوَفَاءُ فِي ثَانِي الْحَالِ تَنْفِيدٌ لِمَا نَذَرَ.

[١] قَوْلُهُ: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ» (لَا): نَاهِيَةٌ، وَالنَّهْيُ بِحَسَبِ الْمَعْصِيَةِ، فَإِنْ كَانَتْ الْمَعْصِيَةُ حَرَامًا فَالْوَفَاءُ بِالنَّذَرِ حَرَامٌ، وَإِنْ كَانَتْ الْمَعْصِيَةُ مَكْرُوهَةً فَالْوَفَاءُ بِالنَّذَرِ مَكْرُوهٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ الْوُقُوعُ فِيهَا مَهْيُ عَنْهُ، وَالْمَنْهْيُ عَنْهُ يَنْقَسِمُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى قِسْمَيْنِ: مَنِهْيٌ عَنْهُ مَهْيٌ تَحْرِيمٌ، وَمَنِهْيٌ عَنْهُ مَهْيٌ تَنْزِيهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب النذر في الطاعة، رقم (٦٦٩٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) قال بالتحريم في القواعد النورانية (ص: ٢٠٧-٢٠٨)، وبالكراهة في حقوق آل البيت (ص: ٦٤).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: وَجُوبُ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ^(١).

الثانية: إِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ عِبَادَةً لِلَّهِ فَصَرَفُهُ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ شُرْكٌ^(٢).

الثالثة: أَنَّ نَذَرَ الْمَعْصِيَةِ لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهِ^(٣).

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: وَجُوبُ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ: يعني: نَذَرَ الطَّاعَةِ فَقَطْ؛ لِقَوْلِهِ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ»^(١)؛ وَلِقَوْلِ الْمُؤَلِّفِ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّالِثَةِ: إِنَّ نَذَرَ الْمَعْصِيَةِ لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهِ.

[٢] الثانية: إِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ عِبَادَةً لِلَّهِ فَصَرَفُهُ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ شُرْكٌ: وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ فِي تَوْحِيدِ الْعِبَادَةِ، فَأَيُّ فِعْلٍ كَانَ عِبَادَةً فَصَرَفُهُ لَغَيْرِ اللَّهِ شُرْكٌ.

[٣] الثالثة: أَنَّ نَذَرَ الْمَعْصِيَةِ لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ».

— ❦ —

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب النذر في الطاعة، رقم (٦٦٩٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

بَابُ

مِنْ الشَّرْكِ الِاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ^(١)

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦].^(٢)

[١] قَوْلُهُ: «مِنْ الشَّرْكِ» (مِنْ): لِلتَّبَعِيضِ، وَهَذِهِ التَّرْجُمَةُ لَيْسَتْ عَلَى إِطْلَاقِهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَعَاذَ بِشَخْصٍ مِمَّا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ، كَالِاسْتِعَاذَةِ.

[٢] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ﴾ الْوَائِي: حَرْفُ عَطْفٍ، وَ(أَنَّ): فُتِيحَتْ هَمْزُهَا بِسَبَبِ عَطْفِهَا عَلَى قَوْلِهِ: ﴿أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: ١].

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

وَهَمْزُ إِنَّ افْتَحَ لِسَدِّ مَضَدِرٍ مَسَدَّهَا وَفِي سَوَى ذَاكَ اكْتِسِرَ^(٣)

فَيُؤَوَّلُ بِمَضَدِرٍ، أَيْ: قُلْ أَوْجِي إِلَى اسْتِغَاثَةِ نَفَرٍ وَكَوْنِ رِجَالٍ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ.

قَوْلُهُ: ﴿مِنْ الْإِنْسِ﴾ صِفَةٌ لِرِجَالٍ؛ لِأَنَّ (رِجَالٍ) نَكِرَةٌ، وَمَا بَعْدَ النِّكَرَةِ صِفَةٌ لَهَا.

قَوْلُهُ: ﴿يَعُوذُونَ﴾ الْجُمْلَةُ خَبَرٌ (كَانَ)، وَيُقَالُ: عَاذَ بِهِ وَلَاذَ بِهِ، فَالْعِيَاذُ مِمَّا يُخَافُ، وَاللِّيَاذُ فِيمَا يُؤْمَلُ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ يُخَاطِبُ مَمْدُوحَهُ، وَلَا يَصْلُحُ مَا قَالَهُ إِلَّا اللَّهُ:

يَا مَنْ أَلُوذُ بِهِ فِيمَا أُوْمَلُّهُ وَمَنْ أَعُوذُ بِهِ مِمَّا أَحَازُهُ

لَا يُجْبِرُ النَّاسَ عَظْمًا أَنْتَ كَاسِرُهُ وَلَا يَهَيِّضُونَ عَظْمًا أَنْتَ جَابِرُهُ^(٤)

قَوْلُهُ: ﴿يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ﴾ أَيْ: يَلْتَجِئُونَ إِلَيْهِمْ مِمَّا يُخَازِرُونَهُ، يَطْنُونَ أَتَمُّهُمْ يُعِيدُونَهُمْ، وَلَكِنْ زَادُوهُمْ رَهَقًا، أَيْ: خَوْفًا وَدُعْرًا، وَكَانَتِ الْعَرَبُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا نَزَلُوا فِي وَادٍ نَادَوْا بِأَعْلَى أَصْوَاتِهِمْ: أَعُوذُ بِسَيِّدِ هَذَا الْوَادِي مِنْ سُفْهَاءِ قَوْمِهِ.

(١) ألفية ابن مالك (ص: ٢١).

(٢) البيتان للممتني في ديوانه (ص: ٤٣).

وَعَنْ حَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا^[١]، فَقَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ^[٢].....

قَوْلُهُ: ﴿رَهَقًا﴾ أَيُّ: دُعَا وَخَوْفًا، بَلِ الرَّهَقُ أَشَدُّ مِنْ مُجَرَّدِ الدُّعْرِ وَالْخَوْفِ، فَكَأَنَّهُمْ مَعَ دُعَرِهِمْ وَخَوْفِهِمْ أَزْهَقَهُمْ وَأَضَعَفَهُمْ شَيْءٌ، فَالذُّعْرُ وَالْخَوْفُ فِي الْقُلُوبِ، وَالرَّهَقُ فِي الْأَبْدَانِ.

وَهَذِهِ الْآيَةُ تَذُلُّ عَلَى أَنَّ الاسْتِعَاذَةَ بِالْجِنِّ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهَا لَا تُفِيدُ الْمُسْتَعِذَ، بَلْ تَزِيدُهُ رَهَقًا، فَعُوقِبَ بِبَقِيضِ قُضْدِهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ، فَتَكُونُ الْوَاوُ ضَمِيرُ الْجِنِّ وَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْإِنْسِ. وَقِيلَ: إِنَّ الْإِنْسَ زَادُوا الْجِنَّ رَهَقًا، أَيُّ: اسْتِكْبَارًا وَعُتُوءًا. وَلَكِنْ الصَّحِيحُ الْأَوَّلُ.

قَوْلُهُ: ﴿يُرِيَالِي مِنَ الْجِنِّ﴾ يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ لِلْجِنِّ رِجَالًا، وَلَهُمْ إِنَاثٌ، وَرُبَّمَا يُجَامِعُ الرَّجُلُ مِنَ الْجِنِّ الْأُنْثَى مِنْ نَبِيِّ آدَمَ، وَكَذَلِكَ الْعَكْسُ الرَّجُلُ مِنْ نَبِيِّ آدَمَ قَدْ يُجَامِعُ الْأُنْثَى مِنَ الْجِنِّ، وَقَدْ ذَكَرَ الْفُقَهَاءُ الْخِلَافَ فِي وَجُوبِ الْغُسْلِ بِهَذَا الْجَمَاعِ.

وَالْفُقَهَاءُ يَقُولُونَ فِي بَابِ الْغُسْلِ: لَوْ قَالَتْ: إِنَّ بَيْنَا جِنِّيًّا يُجَامِعُهَا كَالرَّجُلِ وَجَبَ عَلَيْهَا الْغُسْلُ، وَأَمَّا أَنَّ الرَّجُلَ يُجَامِعُ الْأُنْثَى مِنَ الْجِنِّ فَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ، لَكِنْ لَمْ أَزُهِ فِي كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا أُسَاطِيرُ تُقَالُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَكِنْ عَلَيْنَا أَنْ نَصَدِّقَ بِوُجُودِهِمْ، وَأَنَّهُمْ مُكَلَّفُونَ، وَبِأَنَّ مِنْهُمْ الصَّالِحِينَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ، وَبِأَنَّ مِنْهُمْ الْمُسْلِمِينَ وَالْقَاسِطِينَ، وَبِأَنَّ مِنْهُمْ رِجَالًا وَنِسَاءً.

وَجِهُ الاسْتِشْهَادِ بِالْآيَةِ: دَمُ الْمُسْتَعِذِينَ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَالْمُسْتَعِذُ بِالشَّيْءِ لَا شَكَّ أَنَّهُ قَدْ عَلَّقَ رَجَاءَهُ بِهِ، وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِ، وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ الشَّرِكِ.

[١] وَقَوْلُهُ: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا» يَشْمَلُ مَنْ نَزَلَهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِقَامَةِ الدَّائِمَةِ، أَوِ الطَّارِقَةِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ نِكَاحٌ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ، وَالنِّكَاحُ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ يُفِيدُ الْعُمُومَ.

[٢] وَقَوْلُهُ: «أَعُوذُ» بِمَعْنَى: أَلْتَجِئُ وَأَعْتَصِمُ.

قَوْلُهُ: «كَلِمَاتٍ» مِنْ جُمُوعِ الْقَلَّةِ؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ مُؤَنَّثٍ سَالِمٍ، وَجُمُوعُ الْقَلَّةِ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ، وَالْكَثْرَةُ مَا فَوْقَ ذَلِكَ. وَقِيلَ: جُمُوعُ الْكَثْرَةِ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ، فَيَكُونُ جَمْعُ الْقَلَّةِ وَالْكَثْرَةِ يَتَّفِقَانِ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَيَخْتَلِفَانِ فِي الْانْتِهَاءِ.

مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ^[١].....

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فَعَلَهُ نُمَتَ أَفْعَالُ جُجُوعٌ قَلَّهْ

وَبَعْضُ ذِي بَكْتَرَةٍ وَضِعًا يَفِي كَأَزْجِلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصَّفِي^(١)

وَالرَّاجِعُ: أَنَّ جُجُوعَ الْقَلَّةِ تَدُلُّ عَلَى الْكَثْرَةِ بِالذَّلِيلِ.

فـ «كَلِمَاتٍ» جَمْعُ قَلَّةٍ دَالٌّ عَلَى الْكَثْرَةِ لَوْجُودِ الدَّلِيلِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكُنْتُ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَفِدَ كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، وَأَبْلَغُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ آبْحَارٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، وَالْمُرَادُ بِالْكَلِمَاتِ هُنَا: الْكَلِمَاتُ الْكُونِيَّةُ وَالشَّرْعِيَّةُ.

قَوْلُهُ: «النَّامَاتِ» تَمَامُ الْكَلَامِ بِأَمْرَيْنِ:

١- الصَّدْقُ فِي الْأَخْبَارِ.

٢- الْعَدْلُ فِي الْأَحْكَامِ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَتَّ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥].

[١] قَوْلُهُ: «مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ» أَيُّ: مِنْ شَرِّ الَّذِي خَلَقَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ: الْحَيِّزَ وَالشَّرَّ،

وَلَكِنَّ الشَّرَّ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ خَلَقَ الشَّرَّ لِحِكْمَةٍ، فَعَادَ بِهِذِهِ الْحِكْمَةِ خَيْرًا، فَكَانَ خَيْرًا.

وَعَلَى هَذَا نَقُولُ: الشَّرُّ لَيْسَ فِي فِعْلِ اللَّهِ، بَلْ فِي مَفْعُولَاتِهِ، أَيُّ: مَخْلُوقَاتِهِ. وَعَلَى هَذَا تَكُونُ «مَا» مَوْصُولَةً لَا غَيْرَ، أَيُّ: مِنْ شَرِّ الَّذِي خَلَقَ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَوْلَيْتَهَا إِلَى الْمَصْدَرِيَّةِ وَقُلْتَ: مِنْ شَرِّ خَلْقِكَ. لَكَانَ الْخَلْقُ هُنَا مَصْدَرًا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْفِعْلُ، وَيَجُوزُ أَيْضًا الْمَفْعُولُ، لَكِنْ لَوْ جَعَلْتَهَا اسْمًا مَوْصُولًا تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا الْمَفْعُولُ، وَهُوَ الْمَخْلُوقُ.

وَلَيْسَ كُلُّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِيهِ شَرٌّ، لَكِنْ تَسْتَعِيدُ مِنْ شَرِّهِ إِنْ كَانَ فِيهِ شَرٌّ؛ لِأَنَّ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ

تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ هِيَ:

لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْحَلَ مِنْ مَنَزِلِهِ ذَلِكَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١).

١- شَرَّ مُحَضٍّ: كَالنَّارِ وَإِلَيْسَ بِاعْتِبَارِ ذَاتَيْهَا، أَمَّا بِاعْتِبَارِ الْحِكْمَةِ الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ مِنْ أَجْلِهَا فِيهِ خَيْرٌ.

٢- خَيْرٌ مُحَضٍّ: كَالجَنَّةِ، وَالرُّسُلِ، وَالْمَلَائِكَةِ.

٣- فِيهِ شَرٌّ وَخَيْرٌ: كَالْإِنْسِ، وَالْجِنِّ، وَالْحَيَوَانِ. وَأَنْتَ إِنَّمَا تَسْتَعِيدُ مِنْ شَرِّ مَا فِيهِ شَرٌّ.

[١] قَوْلُهُ: «لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ» نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فُتْمِدُ الْعُمُومَ مِنْ شَرِّ كُلِّ ذِي شَرٍّ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَغَيْرِهِمْ، وَالظَّاهِرُ وَالْحَقِيقِيُّ حَتَّى يَرْحَلَ مِنْ مَنَزِلِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا خَيْرٌ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَخَلَّفَ مُحْبَرُهُ؛ لِأَنَّهُ كَلَامُ الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ، لَكِنْ إِنْ تَخَلَّفَ فَهُوَ لَوْجُودِ مَانِعٍ لَا لِقُصُورِ السَّبَبِ أَوْ تَخَلُّفِ الْحَبَرِ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ كُلُّ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْأَسْبَابِ الشَّرْعِيَّةِ إِذَا فُعِلَتْ وَلَمْ يَحْضُرِ الْمُسَبَّبُ، فَلَيْسَ ذَلِكَ لِحُلُلٍ فِي السَّبَبِ، وَلَكِنْ لَوْجُودِ مَانِعٍ، مِثْلُ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ عَلَى الْمَرْضَى شِفَاءً^(٢)، وَيَقْرُؤُهَا بَعْضُ النَّاسِ وَلَا يَشْفَى الْمَرِيضُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ قُصُورًا فِي السَّبَبِ، بَلْ لَوْجُودِ مَانِعٍ بَيْنَ السَّبَبِ وَآثَرِهِ. وَمَنْهُ: التَّسْمِيَةُ عِنْدَ الْجَمَاعِ؛ فَإِنَّمَا تَمْنَعُ صَرَرَ الشَّيْطَانِ لِلْوَلَدِ^(٣)، وَقَدْ تَوَجَّدُ التَّسْمِيَةُ وَيَضُرُّ الشَّيْطَانُ الْوَلَدَ؛ لَوْجُودِ مَانِعٍ يَمْنَعُ مِنْ حُصُولِ أَثَرِ هَذَا السَّبَبِ، فَعَلَيْكَ أَنْ تَقْتَنَسَ مَا هُوَ الْمَانِعُ حَتَّى تُزِيلَهُ، فَيَحْضُرَ لَكَ أَثَرُ السَّبَبِ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَقَدْ جَرَّبْتُ ذَلِكَ، حَتَّى إِنِّي نَسِيتُ ذَاتَ يَوْمٍ، فَدَخَلْتُ مَنَزِلِي وَلَمْ أَقُلْ ذَلِكَ، فَلَدَغَتْني عَقْرَبٌ^(٤).

(١) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره، رقم (٢٧٠٨)، من حديث خولة بنت حكيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية، رقم (٢٢٧٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية، رقم (٢٢٠١)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب التسمية على كل حال وعند الوقاء، رقم (١٤١)، ومسلم: كتاب النكاح، باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع، رقم (١٤٣٤)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٤٦٩/٩).

وَالشَّاهِدُ مِنَ الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ»، وَالْمَوْلُفُ يَقُولُ فِي التَّرْجَمَةِ: الْاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ. وَهُنَا اسْتِعَاذَةٌ بِالْكَلِمَاتِ، وَلَمْ يَسْتَعِذْ بِاللَّهِ، فَلِمَ إِذَا؟

أَجِبَ: أَنَّ كَلِمَاتِ اللَّهِ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ؛ وَلِهَذَا اسْتَدَلَّ الْعُلَمَاءُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ مِنْ صِفَاتِهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ لِأَنَّ الْاسْتِعَاذَةَ بِالْمَخْلُوقِ لَا تَحْجُوزُ فِي مِثْلِ هَذَا الْأَمْرِ، وَلَوْ كَانَتْ الْكَلِمَاتُ مَخْلُوقَةً مَا أَرْسَدَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْاسْتِعَاذَةِ بِهَا؛ وَلِهَذَا كَانَ الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِ الْمَوْلَفِ: الْاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ، أَيْ: أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ.

وَفِي الْحَدِيثِ: «أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأُحَازِرُ»^(١)، وَهُنَا اسْتِعَاذَةٌ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ، وَلَمْ يَسْتَعِذْ بِاللَّهِ، وَالْعِزَّةُ وَالْقُدْرَةُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، وَهِيَ لَيْسَتْ مَخْلُوقَةً؛ وَلِهَذَا يَحْجُوزُ الْقَسْمُ بِاللَّهِ وَبِصِفَاتِهِ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ.

أَمَّا الْقَسْمُ بِالْآيَاتِ، فَإِنْ أَرَادَ الْآيَاتِ الشَّرْعِيَّةَ فَجَائِزٌ، وَإِنْ أَرَادَ الْآيَاتِ الْكُونِيَّةَ فَغَيْرُ جَائِزٍ. أَمَّا الْاسْتِعَاذَةُ بِالْمَخْلُوقِ فِيهَا تَفْصِيلٌ، فَإِنْ كَانَ الْمَخْلُوقُ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَبِهِ مِنَ الشَّرِّكَ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «لَا يَحْجُوزُ الْاسْتِعَاذَةُ بِالْمَخْلُوقِ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْأُئِمَّةِ»^(٢)، وَهَذَا لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ مُرَادُهُمْ بِمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْصِمُكَ مِنَ الشَّرِّ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ سِوَى اللَّهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا الْاسْتِعَاذَةُ بِأَصْحَابِ الْقُبُورِ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَنْفَعُونَ وَلَا يَضُرُّونَ، فَالْاسْتِعَاذَةُ بِهِمْ شَرْكَ أَكْبَرُ، سِوَاكَ كَانَ عِنْدَ قُبُورِهِمْ أَمْ بَعِيدًا عَنْهُمْ.

أَمَّا الْاسْتِعَاذَةُ بِمَخْلُوقٍ فِيمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَهِيَ جَائِزَةٌ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّارِحُ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ فِي (تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ)^(٣)، وَهُوَ مُقْتَضَى الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) لَمَّا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْفِتْنَ، قَالَ: «فَمَنْ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ مَلْجَأً، فَلْيَعِذْ بِهِ»^(٤)، وَكَذَلِكَ قِصَّةُ الْمَرْأَةِ الَّتِي عَادَتْ

(١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب استحباب وضع يده على موضع الألف، رقم (٢٢٠٢)، من حديث عثمان بن أبي العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣٢٣)، مجموع الفتاوى (١/ ١١٢).

(٣) تيسير العزيز الحميد (ص: ١٧٢).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٦٠١)، ومسلم: كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب نزول الفتن كمواقع القطر، رقم (٢٨٨٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْجِنِّ^(١).

الثانية: كَوْنُهُ مِنَ الشَّرْكِ^(٢).

الثالثة: الاستِدْلَالُ عَلَى ذَلِكَ بِالْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ يَسْتَدِلُّونَ بِهِ عَلَى أَنَّ كَلِمَاتِ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، قَالُوا: لِأَنَّ الاسْتِعَاذَةَ بِالْمَخْلُوقِ شِرْكٌ^(٣).

= بِأَمِّ سَلَمَةَ^(١)، وَالْغُلَامِ الَّذِي عَادَ النَّبِيَّ ﷺ^(٢)، وَكَذَلِكَ فِي قِصَّةِ الَّذِينَ يَسْتَعِينُونَ بِالْحَرَمِ وَالْكَعْبَةِ^(٣)، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

وَهَذَا هُوَ مُقْتَضَى النَّظَرِ، فَإِذَا اعْتَرَضَنِي قُطَاعُ طَرِيقٍ، فَعُدْتُ بِإِنْسَانٍ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُخَلِّصَنِي مِنْهُمْ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ. لَكِنْ تَغْلِيْقُ الْقَلْبِ بِالْمَخْلُوقِ لَا شَكَّ أَنَّهُ مِنَ الشَّرْكِ، فَإِذَا عَلَّقْتَ قَلْبَكَ وَرَجَأَكَ وَخَوْفَكَ وَجَمِيعَ أُمُورِكَ بِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ، وَجَعَلْتَهُ مَلْجَأً؛ فَهَذَا شِرْكٌ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ.

وَعَلَى هَذَا فِكَلَامُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّ الْأَئِمَّةَ لَا يُجَوِّزُونَ الاسْتِعَاذَةَ بِمَخْلُوقٍ»^(٤) مُقْبِدًا لَا يَاقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ، وَلَوْلَا أَنَّ النُّصُوصَ وَرَدَتْ بِالتَّفْصِيلِ لِأَخْذِنَا الْكَلَامَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، وَقُلْنَا: لَا يُجَوِّزُ الاسْتِعَاذَةَ بِغَيْرِ اللَّهِ مُطْلَقًا.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْجِنِّ: وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ.

[٢] الثانية: كَوْنُهُ مِنَ الشَّرْكِ، أَيْ: الاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَقَدْ سَبَقَ التَّفْصِيلُ فِي ذَلِكَ.

[٣] الثالثة: الاستِدْلَالُ عَلَى ذَلِكَ بِالْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ يَسْتَدِلُّونَ بِهِ عَلَى أَنَّ كَلِمَاتِ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ؛ لِأَنَّ الاسْتِعَاذَةَ بِالْمَخْلُوقِ شِرْكٌ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود، رقم (١٦٨٩)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الأيمان، باب صحبة المالك، وكفارة من لطم عبده، رقم (١٦٥٩)، من حديث أبي مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب الحسف بالجيش الذي يوم البيت، رقم (٢٨٨٢)، من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) سبق (ص: ١٩٦).

الرَّابِعَةُ: فَضِيلَةُ هَذَا الدَّعَاءِ مَعَ اخْتِصَارِهِ^(١).

الخَامِسَةُ: أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ يَحْصُلُ بِهِ مَنَفَعَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ، مِنْ كَفِّ شَرٍّ، أَوْ جَلْبِ نَفْعٍ، لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الشَّرِّكَ^(٢).

= وَجْهُ الِاسْتِشْهَادِ: أَنَّ الِاسْتِعَاذَةَ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ لَا تَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهَا اسْتِعَاذَةً بِاللَّهِ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ.

[١] الرَّابِعَةُ: فَضِيلَةُ هَذَا الدَّعَاءِ مَعَ اخْتِصَارِهِ: أَيُّ: فَائِدَتِهِ، وَهِيَ أَنَّهُ لَا يَصْرُكُ شَيْءٌ مَا دُمْتَ فِي هَذَا الْمَنْزِلِ.

[٢] الخَامِسَةُ: أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ يَحْصُلُ بِهِ مَنَفَعَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ مِنْ كَفِّ شَرٍّ أَوْ جَلْبِ نَفْعٍ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الشَّرِّكَ. وَمَعْنَى كَلَامِهِ: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ مِنَ الشَّرِّكَ، وَلَوْ حَصَلَ لَكَ فِيهِ مَنَفَعَةٌ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ حُصُولِ النَّفْعِ أَنْ يَنْتَفِي الشَّرُّ؛ فَإِلَّا إِنْسَانٌ قَدْ يَنْتَفِعُ بِمَا هُوَ شَرٌّ. مِثَالُ ذَلِكَ: الْجِنُّ، فَقَدْ يُعِيدُونَكَ، وَهَذَا شَرٌّ مَعَ أَنَّ فِيهِ مَنَفَعَةً.

مِثَالُ آخَرَ: قَدْ يَسْجُدُ إِنْسَانٌ لِلْمَلِكِ، فِيهِبُهُ أَمْوَالًا وَقُصُورًا، وَهَذَا شَرٌّ مَعَ أَنَّ فِيهِ مَنَفَعَةً، وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَحْصُلُ لِعُلَاةِ الْمَدَاحِينَ لِلْمُؤَكِّمِينَ لِأَجْلِ الْعَطَاءِ، فَلَا يُخْرِجُهُمْ ذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِمْ مُشْرِكِينَ.

قَالَ بَعْضُهُمْ:

فَكُنْ كَمَا شِئْتَ يَا مَنْ لَا نَظِيرَ لَهُ وَكَيْفَ شِئْتَ فَمَا خَلَقَ يُدَانِيكَ^(١)

وَفِي الْحَدِيثِ فَائِدَةٌ، وَهِيَ: أَنَّ الشَّرْعَ لَا يُبْطَلُ أَمْرًا مِنْ أُمُورِ الْجَاهِلِيَّةِ إِلَّا ذَكَرَ مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ؛ فَفِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَسْتَعِيدُونَ بِالْجِنِّ، فَأُبْدِلَ بِهِذِهِ الْكَلِمَاتِ، وَهِيَ: أَنْ يَسْتَعِيدَ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ.

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ هِيَ الطَّرِيقَةُ السَّلِيمَةُ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهَا الدَّاعِيَةُ، أَنَّهُ إِذَا سَدَّ عَنِ النَّاسِ بَابَ الشَّرِّ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَفْتَحَ لَهُمْ بَابَ الْحَيْرِ، وَلَا يَقُولُ: حَرَامٌ. وَيَسْكُتُ، بَلْ يَقُولُ: هَذَا حَرَامٌ، وَافْعَلْ كَذَا وَكَذَا مِنَ الْمُبَاحِ بَدَلًا عَنْهُ. وَهَذَا لَهُ أُمُثْلَةٌ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.

= فَمِنْ الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَعَيْنَا وَقُولُوا أَنْظَرْنَا﴾ [البقرة: ١٠٤]، فَلَمَّا تَهَاوَمَ عَنْ قَوْلِ: ﴿رَعَيْنَا﴾ ذَكَرَ لَهُمْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ، وَهُوَ ﴿أَنْظَرْنَا﴾. وَمِنْ السُّنَنِ قَوْلُهُ ﷺ لَمَنْ تَهَاوَى عَنْ بَيْعِ الصَّاعِ مِنَ التَّمْرِ الطَّيِّبِ بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ: «يَبِيعُ الْجَمْعُ بِالْدَّرَاهِمِ، وَاشْتَرَى بِالدَّرَاهِمِ جَنِيًّا»^(١)، فَلَمَّا مَنَعَهُ مِنَ الْمَحْذُورِ فَتَحَ لَهُ الْبَابَ السَّلِيمَ الَّذِي لَا مَحْذُورَ فِيهِ.



(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه، رقم (٢٢٠١)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلاً بمثل، رقم (١٥٩٣)، من حديث أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

بَابُ

مِنَ الشِّرْكِ أَنْ يَسْتَعِيثَ بِغَيْرِ اللَّهِ أَوْ يَدْعُو غَيْرَهُ^(١)

[١] قَوْلُهُ: «مِنَ الشِّرْكِ» (مِنْ): لِلتَّبَعِيضِ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشِّرْكَ لَيْسَ مُحْتَصًا بِهَذَا الْأَمْرِ. وَالِاسْتِعَاثَةُ: طَلَبُ الْعَوْثِ، وَهُوَ إِزَالَةُ الشَّدَّةِ.

وَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ يُقَيَّدُ بِمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْمُسْتَغَاثُ بِهِ، إِمَّا لَكُونِهِ مَيِّتًا، أَوْ غَائِبًا، أَوْ يَكُونُ الشَّيْءُ مِمَّا لَا يَقْدِرُ عَلَى إِزَالَتِهِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، فَلَوْ اسْتَغَاثَ بِمَيِّتٍ لِدَفْعِ عَنْهُ أَوْ بِغَائِبٍ أَوْ بِحَيٍّ حَاضِرٍ لِنَزُولِ الْمَطَرِ؛ فَهَذَا كُلُّهُ مِنَ الشِّرْكِ، وَلَوْ اسْتَغَاثَ بِحَيٍّ حَاضِرٍ فِيمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ كَانَ جَائِزًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْءِ الَّذِي تَخَوَّيْتَ مِنَ اللَّهِ﴾ [الفصل: ١٥].

وَإِذَا طَلَبْتَ مِنْ أَحَدِ الْعَوْتِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ تَصْحِيحًا لِتَوْحِيدِكَ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّهُ مُجَرَّدُ سَبَبٍ، وَأَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لَهُ بِذَاتِهِ فِي إِزَالَةِ الشَّدَّةِ؛ لِأَنَّكَ رَبَّمَا تَعْتَمِدُ عَلَيْهِ وَتَنْسَى خَالِقَ السَّبَبِ، وَهَذَا قَادِحٌ فِي كِمَالِ التَّوْحِيدِ.

قَوْلُهُ: «أَوْ يَدْعُو غَيْرَهُ» مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «أَنْ يَسْتَعِيثَ» فَيَكُونُ الْمَعْنَى: مِنَ الشِّرْكِ أَنْ يَدْعُو غَيْرَ اللَّهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الدُّعَاءَ مِنَ الْعِبَادَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠] «عِبَادَتِي» أَي: دُعَائِي، فَسَمَّى اللَّهُ الدُّعَاءَ عِبَادَةً. وَقَالَ ﷺ: «إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ»^(١).

وَالدُّعَاءُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

١ - مَا يَقَعُ عِبَادَةً، وَهَذَا صَرْفُهُ لِعَبْرِ اللَّهِ شِرْكَ، وَهُوَ الْمَقْرُونُ بِالرَّهْبَةِ وَالرَّغْبَةِ، وَالْحُبِّ،

وَالنَّضْرُوعِ.

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: أَبْوَابَ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَابُ: وَمِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، رَقْمُ (٢٩٦٩) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَأَبُو دَاوُدَ: بَابُ تَفْرِيعِ أَبْوَابِ الْوُتْرِ، بَابُ الدُّعَاءِ، رَقْمُ (١٤٧٩)، وَابْنُ مَاجَةَ: كِتَابُ الدُّعَاءِ، بَابُ فَضْلِ الدُّعَاءِ، رَقْمُ (٣٨٢٨)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٢٦٧/٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ، رَقْمُ (١٠٤١)، وَالْحَاكِمُ، رَقْمُ (١٨٠٢) وَصَحَّحَهُ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، مِنْ حَدِيثِ عَقِبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ (٤٩/١): إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنْ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦].^(١)

٢- مَا لَا يَنْفَعُ عِبَادَةً، فَهَذَا يَجُوزُ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى الْمَخْلُوقِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ»^(٢)، وَقَالَ: «إِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ»^(٣).

وَعَلَى هَذَا فَمَرَأُ الْمُؤَلَّفِ بِقَوْلِهِ: «أَوْ يَدْعُو غَيْرَهُ» دُعَاءُ الْعِبَادَةِ أَوْ دُعَاءُ الْمَسْأَلَةِ فَبِهَا لَا يُمَكِّنُ لِلْمَسْئُولِ إِبْجَابَتَهُ.

قَوْلُهُ: «أَنْ يَسْتَعِثَّ» (أَنْ) وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ، مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَخَبَرُهَا مُقَدَّمٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: مِنَ الشَّرْكِ، وَالتَّقْدِيرُ: مِنَ الشَّرْكِ الْإِسْتِعَاثَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَالمُبْتَدَأُ يَكُونُ صَرِيحًا وَمُؤَوَّلًا.

فالمُبْتَدَأُ الصَّرِيحُ مِثْلُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالْمُؤَوَّلُ مِثْلُ: «وَأَنْ تَصُومُوا حَيْرٌ لَكُمْ» [البقرة: ١٨٤] أَيْ: وَصَوْمُكُمْ حَيْرٌ لَكُمْ.

وقَوْلُهُ: «أَوْ يَدْعُو» هَذَا مِنْ بَابِ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِعَاثَةَ دُعَاءٌ بِإِزَالَةِ الشَّدَةِ فَقَطْ، وَالدُّعَاءُ عَامٌّ؛ لَكُنْزِهِ لِحُلْبِ مَنْفَعَةٍ، أَوْ لِدَفْعِ مَضَرَّةٍ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ عِدَّةَ آيَاتٍ:

[١] الْآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ ظَاهِرُ سِيَاقِ الْآيَةِ أَنَّ الْخِطَابَ لِلرَّسُولِ ﷺ وَسِوَاهُ كَانَ خَاصًّا بِهِ أَوْ عَامًّا لَهُ وَلِغَيْرِهِ، فَإِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ قَالَ: لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ لِلرَّسُولِ ﷺ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ ذَلِكَ، وَالْآيَةُ عَلَى تَقْدِيرٍ: قُلْ، وَهَذَا ضَعِيفٌ جِدًّا، وَإِخْرَاجُ لِلآيَاتِ عَنْ سِيَاقِهَا.

وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ إِمَّا خَاصٌّ بِالرَّسُولِ ﷺ وَالْحُكْمُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، وَإِمَّا عَامٌّ لِكُلِّ مَنْ يَصْخُ خَطَابُهُ، وَيَدْخُلُ فِيهِ الرَّسُولُ ﷺ.

وَكَوْنُهُ يُوجَّهُ إِلَيْهِ مِثْلُ هَذَا الْخِطَابِ لَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُمَكِّنًا مِنْهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الزكاة، باب عطية من سأل بالله، رقم (١٦٧٢)، والنسائي: كتاب الزكاة، باب من سأل بالله، رقم (٢٥٦٧)، وأحمد (٢٨/٢)، والحاكم (٤١٢/١)، والبيهقي (٩٩/٤). وصححه الحاكم والحافظ في تحريج الأذكار؛ كما في الفتوحات (٢٥٠/٥).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب من حق المسلم للمسلم رد السلام، رقم (٢١٦٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَتَيْتَ لِيَحْطَلَ عَلَيْكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٦٥﴾ [الزمر: ٦٥]، فالخطابُ لَهُ وَلِجَمِيعِ الرُّسُلِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ بِاعْتِبَارِ حَالِهِ لَا بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ إِنْسَانًا وَبَشَرًا.

إِذَا: فَالْحِكْمَةُ مِنَ النَّهْيِ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ مُتَأَسِّيًا بِهِ، فَإِذَا كَانَ النَّهْيُ مُوجَّهًا إِلَى مَنْ لَا يُمَكِّنُ مِنْهُ بِاعْتِبَارِ حَالِهِ فَهُوَ إِلَى مَنْ يُمَكِّنُ مِنْهُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ الدُّعَاءُ: طَلَبُ مَا يَنْفَعُ، أَوْ طَلَبُ دَفْعِ مَا يَضُرُّ، وَهُوَ تَوَعَّانٍ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ:

الأوَّلُ: دُعَاءُ عِبَادَةٍ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ قَائِمًا بِأَمْرِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْقَائِمَ بِأَمْرِ اللَّهِ - كَالْمُصَلِّيِّ، وَالصَّائِمِ، وَالْمُزَكِّي - يُرِيدُ بِذَلِكَ الثَّوَابَ وَالنَّجَاةَ مِنَ الْعِقَابِ، ففِعْلُهُ مُتَضَمِّنٌ لِلدُّعَاءِ بِلِسَانِ الْحَالِ، وَقَدْ يَصْحَبُ فِعْلُهُ هَذَا دُعَاءُ بِلِسَانِ الْمَقَالِ.

الثَّانِي: دُعَاءُ مَسْأَلَةٍ، وَهُوَ طَلَبُ مَا يَنْفَعُ، أَوْ طَلَبُ دَفْعِ مَا يَضُرُّهُ.

فَالأَوَّلُ لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ لغيرِ اللَّهِ، وَالثَّانِي فِيهِ تَفْصِيلٌ سَبَقَ.

قَوْلُهُ: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أَيُّ: سِوَى اللَّهِ.

قَوْلُهُ: ﴿مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ ﴿مَا لَا يَنْفَعُكَ﴾ أَيُّ: مَا لَا يَحْتَلِبُ لَكَ النِّفْعَ لَوْ عَدَيْتَهُ.

﴿وَلَا يَضُرُّكَ﴾ قِيلَ: لَا يَدْفَعُ عَنْكَ الضَّرَّ، وَقِيلَ: لَوْ تَرَكْتَ عِبَادَتَهُ لَا يَضُرُّكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ

الانْتِقَامَ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنَ اللَّفْظِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ أَيُّ: لِأَنَّهُ لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ، وَهَذَا

الْقَيْدُ لَيْسَ شَرْطًا بَحِثْ يَكُونُ لَهُ مَفْهُومٌ؛ فَيَكُونُ لَكَ أَنْ تَدْعُوَ مِنْ يَنْفَعُكَ وَيَضُرُّكَ، بَلْ هُوَ لِبَيَانِ

الْوَاقِعِ؛ لِأَنَّ الْمَدْعُوَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَحْضُلُ مِنْهُ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ

يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ إِلَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا خِشِيَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ

أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ ﴿٦﴾ [الأحقاف: ٥-٦].

وَمِنَ الْقَيْدِ الَّذِي لَيْسَ بِشَرْطٍ، بَلْ هُوَ لِبَيَانِ الْوَاقِعِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ

الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ لِبَيَانِ الْوَاقِعِ؛

إِذْ لَيْسَ هُنَاكَ رَبٌّ تَائِدٌ لَمْ يَخْلُقْنَا وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا.

﴿وَإِنْ يَسْتَسْكِ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ الآية [يونس: ١٠٧]^(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَبِّبْكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، فهذا بيان للواقع الأغلب. ومنه قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]، فهذا بيان للواقع؛ إذ دعاء الرسول ﷺ إيانا كله لما يُحيينا.

وكل قيد يراد به بيان الواقع فإنه كالعليل للحكم؛ فمثلاً قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ أي: اعبدوه؛ لأنه خلقكم.

وقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ أي: لأنه لا يدعوكم إلا لما يُحييكم، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ أي: لأنه لا ينفَعُكَ ولا يضرُّكَ، فعلى هذا لا يكون هذا القيد شرطاً، وهذه يُسميها بغض الناس صفة كاشفة.

قوله: ﴿فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ أي: إن دعوت من دُونِ اللَّهِ ما لا ينفَعُكَ ولا يضرُّكَ. والخطاب للرَّسُولِ ﷺ. و(إن): شرطية، وجواب الشرط جملة: ﴿فَإِنَّكَ إِذَا﴾. و﴿إِذَا﴾ أي: حال فعلك من الظالمين، وهو قيد؛ لأن ﴿إِذَا﴾ للظرف الحاضر، أي: فإنك حال فعله من الظالمين. لكن قد تتوب منه فيزول عنك وصف الظلم؛ فالإنسان قبل الفعل ليس بظالم، وبعد التوبة ليس بظالم، لكن حين فعل المعصية يكون ظالماً كما قال ﷺ: «لَا يَزْنِي الرَّأْيِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ»^(١)، فنفى الإيمان عنه حال الفعل.

ونوع الظلم هنا ظلم شرك، قال الله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ﴾ [لقمان: ١٣]، وعبر الله بقوله: ﴿مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ ولم يقل: مِنَ الْمُشْرِكِينَ؛ لأجل أن يبين أن الشرك ظلم؛ لأن كون الداعي لغير الله مشركاً أمراً يبيّن، لكن كونه ظالماً قد لا يكون بيّناً من الآية.

[١] الآية الثانية: قوله: ﴿وَإِنْ يَسْتَسْكِ اللَّهُ بِضُرٍّ﴾ أي: يُصَبِّك بضر؛ كالمريض، والفقر، ونحوه.

قوله: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ (لَا): نافية للجنس، واسمها: ﴿كَاشِفٌ﴾ وخبرها: ﴿لَهُ﴾ و﴿إِلَّا هُوَ﴾ بذل، وإن قلنا بجواز خبرها معرفة صار ﴿هُوَ﴾ الخبر، أي: ما أحد يكشفه.

(١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب النهي بغير إذن صاحبه، رقم (٢٤٧٥) ومسلم: كتاب الإيمان، باب نقصان الإيمان بالمعاصي، رقم (٥٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= أبدأ إذا مَسَكَ اللهُ بَصْرًا إِلَّا اللهُ، وَهَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «وَأَعْلَمَنَّ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بَشِيئَةً لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بَشِيئَةً قَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَكَ»^(١).

قَوْلُهُ: «وَأَبْ يَرْذُكَ بِخَيْرٍ» هُنَا قَالَ: «يَرْذُكَ» وَفِي الضَّرِّ قَالَ: «يَمَسِّنُكَ» فَهَلْ هَذَا مِنْ بَابِ تَنْوِيعِ الْعِبَارَةِ، أَوْ هُنَاكَ فَرْقٌ مَعْنَوِيٌّ؟

الْجَوَابُ: هُنَاكَ فَرْقٌ مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ أَنَّ الْأَشْيَاءَ الْمَكْرُوهَةَ لَا تُنْسَبُ إِلَى إِرَادَةِ اللهِ، بَلْ تُنْسَبُ إِلَى فِعْلِهِ، أَيْ: مَفْعُولِهِ. فَالْمَسُّ مِنْ فِعْلِ اللهِ، وَالضَّرُّ مِنْ مَفْعُولَاتِهِ، فَاللهُ لَا يُرِيدُ الضَّرَّ لِذَاتِهِ، بَلْ يُرِيدُهُ لغيرِهِ؛ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْخَيْرِ، وَلِمَا وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْحُكْمِ الْبَالِغَةِ، وَفِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «إِنْ مِنْ عِبَادِي مَنْ لَوْ أَغْنَيْتُهُ أَفْسَدَهُ الْغِنَى»^(٢).

أَمَّا الْخَيْرُ: فَهُوَ مُرَادُ اللهِ لِذَاتِهِ، وَمَفْعُولٌ لَهُ، وَيَقْرُبُ مِنْ هَذَا مَا فِي سُورَةِ الْجِنِّ: «وَأَنَّا لَا تَدْرِي أَشَرُّ أُرِيدَ يَمِنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا» [الجن: ١٠].

فَإِذَا أُصِيبَ الْإِنْسَانُ بِمَرَضٍ فَاللهُ لَمْ يُرِدْ بِهِ الضَّرَرَ لِذَاتِهِ، بَلْ أَرَادَ الْمَرَضَ، وَهُوَ يَضُرُّهُ، لَكِنْ لَمْ يُرِدْ ضَرَرَهُ، بَلْ أَرَادَ خَيْرًا مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ، وَقَدْ تَكُونُ الْحُكْمَةُ ظَاهِرَةً فِي نَفْسِ الْمَصَابِ، وَقَدْ تَكُونُ ظَاهِرَةً فِي غَيْرِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «وَأَتَّقُوا فَتَنَةَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَعَلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَكِيدُ الْعِقَابِ» [الأنفال: ٢٥].

فَالْمُهْمُ أَنَّهُ لَيْسَ لَنَا أَنْ تَنْحَجَرَ حِكْمَةُ اللهِ؛ لِأَنَّهَا أَوْسَعُ مِنْ عُقُولِنَا، لَكِنَّا نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ اللَّهَ لَا يُرِيدُ الضَّرَرَ لِأَنَّهُ ضَرَرٌ، فَالضَّرَرُ عِنْدَ اللهِ لَيْسَ مُرَادًا لِذَاتِهِ، بَلْ لغيرِهِ، وَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ إِلَّا الْخَيْرُ. أَمَّا الْخَيْرُ فَهُوَ مُرَادُ اللهِ لِذَاتِهِ، وَمَفْعُولٌ لَهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ بِكَلَامِهِ، لَكِنْ هَذَا الَّذِي يَتَّبِعُ لِي.

قَوْلُهُ: «فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ» أَيْ: لَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَرُدَّ فَضْلَ اللهِ أَبَدًا، وَلَوْ اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى ذَلِكَ، وَفِي الْحَدِيثِ: «اللَّهُمَّ! لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ»^(٣).

(١) أخرجه الترمذي: أبواب صفة القيامة والرفائق والورع عن رسول الله ﷺ، رقم (٢٥١٦) وقال: حديث حسن صحيح، وأحمد في المسند (٢٩٣/١)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣١٨/٨-٣١٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات، رقم (٢٣١)، من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة، رقم (٨٤٤)، وأخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب استحباب الذكر بعد الصلاة، رقم (٥٩٣)، من حديث المغيرة بن شعبه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿فَاقْبَلُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾ [العنكبوت: ١٧].^[١]

وعليه: فتَعَمِدُ عَلَى اللَّهِ فِي جَلْبِ الْمَنَافِعِ، وَدَفْعِ الْمَضَارِّ، وَبِقَاءِ مَا أَنْعَمَ عَلَيْنَا بِهِ، وَتَعْلَمُ أَنَّ الْأَمَّةَ مَهْمَا بَلَغَتْ مِنَ الْمَكْرِ وَالْكَيْدِ وَالْحِيلِ لَتَمْنَعَ فَضْلَ اللَّهِ، فَإِنَّهَا لَا تَسْتَطِيعُ.

قَوْلُهُ: ﴿يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ الصَّيْمِرُ إِمَّا أَنْ يَعُودَ إِلَى الْفَضْلِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ، أَوْ إِلَى الْخَيْرِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يُتَحَدَّثُ عَنْهُ، وَلَا يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى بِذَلِكَ.

قَوْلُهُ: ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ كُلُّ فِعْلٍ مُقَدِّدٍ بِالْمَشِيئَةِ فَإِنَّهُ مُقَدِّدٌ بِالْحِكْمَةِ؛ لِأَنَّ مَشِيئَةَ اللَّهِ كَيْسَتْ مُجَرَّدَةٌ، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ لِحَرَدِ أَنَّهُ يَفْعَلُهُ فَقَطْ؛ لِأَنَّ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ الْحِكْمَةَ، وَمِنْ أَسْمَائِهِ الْحَكِيمُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠].

قَوْلُهُ: ﴿مِنْ عِبَادِهِ﴾ الْعِبُودِيَّةُ هُنَا عَامَّةٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَيَخِيرُ﴾ يَشْمَلُ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَخَيْرَ الدُّنْيَا يُصِيبُ الْكُفَّارَ.

قَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ أَيِ: ذُو الْمَغْفِرَةِ، وَالْمَغْفِرَةِ: سَرُّ الذَّنْبِ وَالتَّجَاوُزُ عَنْهُ، مَأْخُودَةٌ مِنَ الْمَغْفَرِ، وَهُوَ مَا يَنْتَقِي بِهِ السَّهَامُ، وَالْمَغْفَرُ فِيهِ سَرٌّ وَوَقَايَةٌ. وَالرَّحِيمُ، أَيِ: ذُو الرَّحْمَةِ، وَهِيَ صِفَةٌ تَلِيْقُ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ، تَقْتَضِي الْإِحْسَانَ وَالْإِنْعَامَ.

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ فِي الْآيَةِ الْأُولَى؛ فَقَدْ نَبَّهَ اللَّهُ نَبِيَّهُ أَنَّ مَنْ يَدْعُو أَحَدًا مِنْ دُونِ اللَّهِ (أَيِ: مِنْ سِوَاهُ) لَا يَنْفَعُهُ وَلَا يَضُرُّهُ. وَقَوْلُهُ فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ: ﴿وَأِنْ يَسْتَسْكِنَ اللَّهُ يَضُرَّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ الْآيَةُ.

[١] الْآيَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: ﴿فَاقْبَلُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾ لَوْ آتَى الْمُؤَلَّفُ بِأَوَّلِ الْآيَةِ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ تَعَبُّدًا مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَتَلَكَّوْتُ لَكُمْ رِزْقًا لَكَانَ أَوَّلَى؛ فَهُمْ يَعْبُدُونَ هَذِهِ الْأَوْثَانَ مِنْ سَجَرٍ وَحَجَرٍ وَغَيْرِهَا، وَهِيَ لَا تَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا أَبَدًا، لَوْ دَعَوْهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا أَحْصَرَتْ لَهُمْ وَلَا حَبَّةَ بُرٍّ، وَلَا دَفَعَتْ عَنْهُمْ أَدْنَى مَرَضٍ أَوْ فَقْرٍ، فَإِذَا كَانَتْ لَا تَمْلِكُ الرِّزْقَ، فَالَّذِي يَمْلِكُهُ هُوَ اللَّهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿فَاقْبَلُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾ أَيِ: اطْلُبُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ؛ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي لَا يَنْقُضِي مَا عِنْدَهُ مَا عِنْدَكُمْ يَفِدُّ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ [النحل: ٩٦]، وَالرِّزْقُ هُوَ الْعَطَاءُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾

وقوله: ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾ عند الله: حال من الرزق، وقدّم الحال مع أن موضعها التأخير عن صاحبها لإفادة الحصر؛ إذ إن تقديم ما حقه التأخير يُفيد الحصر، أي: فابتغوا الرزق حال كونه عند الله لا عند غيره.

قوله: ﴿وَأَعْبُدُوهُ﴾ أي: تدلّلوا له بالطاعة؛ لأن العبادة مأخوذة من التعبد، وهو التدليل، ومنه قوتهم؛ طريق مُعَبَّد. أي: مُدَلَّل للسالكين، قد أُزيل عنه الأحجار والأشجار المؤذية؛ لأنكم إذا تدلّلتم له بالطاعة فهو من أسباب الرزق، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢-٣]، فأمر أن تطلب الرزق عنده، ثم أعقبه بقوله: ﴿وَأَعْبُدُوهُ﴾ إشارة إلى أن تحقيق العبادة من طلب الرزق؛ لأن العابد ما دام يؤمن أن من يتق الله يجعل له مخرجًا ويرزقه من حيث لا يحتسب فعبادته تنضمّن طلب الرزق بلسان الحال.

قوله: ﴿وَأَشْكُرُوا لَهُ﴾ إذا أضاف الله الشكر له مُعَدِّيًا باللام فهو إشارة إلى الإخلاص، أي: واشكروا نعمة الله، فاللأم هنا لإفادة الإخلاص؛ لأن الشاكر قد يشكر الله لبقاء النعمة، وهذا لا بأس به، ولكن كونه يشكر لله وتأتي إرادته بقاء النعمة تبعًا، هذا هو الأكمل والأفضل. والشكر فسروه بأنّه: القيام بطاعة المنعم، وقالوا: إنه يكون في ثلاثة مواضع:

١- في القلب، وهو أن يعترف بقلبه أن هذه النعمة من الله، فيرى الله فضلًا عليه بها، قال تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ يَّمَنَةٍ فِيمَنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، وأعظم نعمة هي نعمة الإسلام، قال تعالى: ﴿يَسْتَوُونَ عَلَيْكَ أَن أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمْتَنُوا عَلَىٰ إِسْلَمِكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَن هَدَيْتُمُ لِلْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: ١٧]، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ؕ مَا يَتَّبِعُونَ...﴾ الآية [آل عمران: ١٦٤].

٢- اللسان، وهو أن يتحدث بها على وجه الشاء على الله والاعتراف وعدم الجحود، لا على سبيل الفخر والخيلاء والترفع على عباد الله، فيتحدث بالغي لا ليُكسِر خاطر الفقير، بل لأجل الشاء على الله، وهذا جائز كما في قصة الأعمى من بني إسرائيل لما ذكره الملك بنعمة الله، قال: «نعم، كنت أعمى، فرد الله عليّ بصري، وكنت فقيرًا فأعطاني الله المال»^(١)، فهذا من باب التحدث

(١) يأتي في باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ أَذَقْتُهُ رَحْمَةً مِنِّي﴾ [نصحت: ٥٠].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْفَيْسَةِ﴾ الآية [الأحقاف: ٥]^(١).

= بِنِعْمَةِ اللَّهِ. وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحَدَّثَ بِنِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ بِالسِّيَادَةِ الْمُطْلَقَةِ، فَقَالَ: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

٣- الجوارح، وَهُوَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا بِطَاعَةِ الْمُنْعِمِ، وَعَلَى حَسَبِ مَا يَخْتَصُّ بِهِذِهِ النِّعْمَةُ. فَمَثَلًا: شَكَرُ اللَّهِ عَلَى نِعْمَةِ الْعِلْمِ: أَنْ تَعْمَلَ بِهِ، وَتُعَلِّمَهُ النَّاسَ، وَشَكَرُ اللَّهِ عَلَى نِعْمَةِ الْمَالِ: أَنْ تَصْرِفَهُ بِطَاعَةِ اللَّهِ، وَتَنْفَعِ النَّاسَ بِهِ، وَشَكَرُ اللَّهِ عَلَى نِعْمَةِ الطَّعَامِ: أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ فِيمَا خُلِقَ لَهُ، وَهُوَ تَغْذِيَةُ الْبَدَنِ، فَلَا تَبْنِي مِنَ الْعَجِينِ قَصْرًا مَثَلًا؛ فَهُوَ لَمْ يُخْلَقْ لِهَذَا الشَّيْءِ. قَوْلُهُ: ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِ﴿تُرْجَعُونَ﴾، وَتَقْدِيمُهُ دَلٌّ عَلَى الْحَضَرِ، أَيْ: أَنَّ رُجُوعَنَا إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَهُوَ الَّذِي سَيُحَاسِبُنَا عَلَى مَا حَمَلْنَا إِيَّاهُ مِنَ الْأَمْرِ بِالْعِبَادَةِ، وَالْأَمْرِ بِالشُّكْرِ، وَطَلَبِ الرِّزْقِ مِنْهُ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾ [العنكبوت: ١٧]، فَالْفَقِيرُ يَسْتَغِيثُ بِاللَّهِ لِكَيْ يُنَجِّيه مِنَ الْفَقْرِ، وَاللَّهُ هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ الشُّكْرَ، وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَضْنَامُ لَا تَمْلِكُ الرِّزْقَ، فَكَيْفَ تَسْتَغِيثُ بِهَا؟!

[١] الْآيَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ﴾ (مَنْ): اسْمُ اسْتِفْهَامٍ مُبْتَدَأٌ، وَ﴿أَضَلُّ﴾ خَبَرُهُ، وَالِاسْتِفْهَامُ يُرَادُ بِهِ هُنَا النَّفْيُ، أَيْ: لَا أَحَدٌ أَضَلُّ. وَ﴿أَضَلُّ﴾ اسْمُ تَفْضِيلٍ، أَيْ: لَا أَحَدٌ أَضَلُّ مِنْ هَذَا. وَالضَّلَالُ: أَنْ يَتَّبِعَ الْإِنْسَانُ عَنِ الطَّرِيقِ الصَّحِيحِ. وَإِذَا كَانَ الْاسْتِفْهَامُ مُرَادًا بِهِ النَّفْيُ كَانَ أَبْلَغَ مِنَ النَّفْيِ الْمَجْرَدِ؛ لِأَنَّهُ يُحَوِّلُهُ مِنْ نَفْيٍ إِلَى تَحَدٍّ، أَيْ: بَيِّنْ لِي عَنْ أَحَدٍ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ؟ فَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِلتَّحَدِّيِّ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو»؛ لِأَنَّ هَذَا نَفْيٌ مُجَرَّدٌ، وَذَلِكَ نَفْيٌ مُشْرَبٌ مَعْنَى التَّحَدِّيِّ.

قَوْلُهُ: ﴿وَمِمَّنْ يَدْعُوا﴾ مُتَعَلِّقٌ بِ﴿أَضَلُّ﴾، وَيُرَادُ بِالْدُّعَاءِ هُنَا دُعَاءُ الْمَسْأَلَةِ وَدُعَاءُ الْعِبَادَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أَيْ: سِوَاهُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾، رَقْمُ (٣٣٤٠)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنَزَلَةً فِيهَا، رَقْمُ (١٩٤)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَّا يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ ﴿مَنْ﴾ مَقْعُولٌ (يَدْعُو)، أَي: لَوْ بَقِيَ كُلُّ عُمْرِ الدُّنْيَا يَدْعُو مَا اسْتَجَابَ لَهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بَشْرِكُكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]، وَالْحَقُّ هُنَا عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَنْفَعُكَ مِنْهُ خَيْرٌ﴾ [فاطر: ١٤] يَغْنِي نَفْسَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وقَوْلُهُ: ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ﴾ أَتَى بِـ ﴿مَنْ﴾ وَهِيَ لِلْعَاقِلِ، مَعَ أَنَّهُمْ يُعْبُدُونَ الْأَصْنَامَ وَالْأَنْجَارَ وَالْأَشْجَارَ، وَهِيَ غَيْرُ عَاقِلَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا عَبَدُوهَا نَزَلُوهَا مَنَزِلَةَ الْعَاقِلِ، فَخَوِطُوا بِمُقْتَضَى مَا يَدْعُونَ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ فِي أَنَّهُمْ يَدْعُونَ مَنْ يَرَوْنَهُمْ عُقْلَاءَ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ، وَهَذَا مِنْ بِلَاغَةِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ خَاطَبُهُمْ بِمَا تَقْتَضِيهِ حَالُهُمْ؛ لِيَقِيمَ الْحُجَّةَ عَلَيْهِمْ؛ إِذْ لَوْ قِيلَ: مَا لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ. لَقَالُوا: هُنَاكَ عُدْرٌ فِي عَدَمِ الْاسْتِجَابَةِ؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ عُقْلَاءَ.

قَوْلُهُ: ﴿وَهُمْ عَنِ دُعَائِهِمْ﴾ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: (هُمْ) يَعُودُ عَلَى ﴿مَنْ﴾ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُمْ جَمَاعَةٌ، وَضَمِيرُ (يَسْتَجِيبُ) يَعُودُ عَلَى ﴿مَنْ﴾ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ، فَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ بِاعْتِبَارِ لَفْظِ ﴿مَنْ﴾، وَجَمَعَهُ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ ﴿مَنْ﴾ تَعُودُ عَلَى الْأَصْنَامِ، وَهِيَ جَمَاعَةٌ، وَ﴿مَنْ﴾ قَدْ يَرَاعَى لَفْظُهَا وَمَعْنَاهَا فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَجْعَلْ لَهُ اللَّهُ مَخْرَجًا مِمَّا يُخْرِجُ مِنَ الْأَمْثَرِ خَلِيدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١]، هُنَا رَاعَى اللَّفْظَ، ثُمَّ الْمَعْنَى، ثُمَّ اللَّفْظَ.

قَوْلُهُ: ﴿عَنِ دُعَائِهِمْ﴾ الضَّمِيرُ فِي دُعَائِهِمْ يَعُودُ إِلَى الْمَدْعُودِينَ، وَهَلِ الْمَعْنَى: ﴿وَهُمْ﴾ أَي: الْأَصْنَامُ ﴿عَنِ دُعَائِهِمْ﴾ أَي: دُعَاءِ الدَّاعِينَ إِلَيْهَا، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ؟ أَوْ الْمَعْنَى: ﴿وَهُمْ﴾ عَنِ دُعَاءِ الْعَابِدِينَ لَهُمْ، فَيَكُونُ «دُعَاءٌ» مُضَافًا إِلَى فَاعِلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ؟

الْأَوَّلُ أَبْلَغُ، أَي: عَنِ دُعَاءِ الْعَابِدِينَ إِلَيْهَا، أَبْلَغُ مِنْ دُعَاءِ الْعَابِدِينَ عَلَى سَبِيلِ الْإِطْلَاقِ، فَإِذَا قُلْتُ: ﴿عَنِ دُعَائِهِمْ﴾ أَي: عَنِ دُعَاءِ الْعَابِدِينَ إِلَيْهَا، وَجَعَلْتُ الضَّمِيرَ هُنَا يَعُودُ عَلَى الْمَدْعُودِينَ - صَارَ الْمَعْنَى أَنَّ هَذِهِ الْأَصْنَامَ غَافِلَةٌ عَنِ دَعْوَةِ هَؤُلَاءِ إِلَيْهَا، وَيَكُونُ هَذَا أَبْلَغُ فِي أَنَّ هَذِهِ الْأَصْنَامَ لَا تُفِيدُهُمْ شَيْئًا فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ﴾ أَي: يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴿كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءُ﴾ [الأحقاف: ٦]، هَلِ الْمَعْنَى: كَانَ الْعَابِدُونَ لِلْمَعْبُودِينَ أَعْدَاءَ، أَوْ كَانَ الْمَعْبُودُونَ لِلْعَابِدِينَ أَعْدَاءَ؟

وَقَوْلُهُ: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾ [النمل: ٦٢]^[١].

الْجَوَابُ: يَشْمَلُ الْمَعْنَيْنِ، وَهَذَا مِنْ بِلَاغَةِ الْقُرْآنِ.

الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ: ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَّا يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ إِذَا كَانَ مَنْ سِوَى اللَّهِ لَا يَسْتَجِيبُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَكَيْفَ يَلِيقُ بِكَ أَنْ تَسْتَغِيثَ بِهِ دُونَ اللَّهِ! فَبَطَلَ تَعَلُّقُ هَؤُلَاءِ الْعَابِدِينَ بِمَعْبُودَاتِهِمْ. فَالَّذِي يَأْتِي لِلْبَدْوِيِّ أَوْ لِلدُّسُوقِيِّ فِي مِصْرَ، فَيَقُولُ: الْمَدَدُ الْمَدَدُ! أَوْ: اغْنِنِي - لَا يَغْنِي عَنْهُ شَيْئًا، وَلَكِنْ قَدْ يَبْتَغِي الْمَدَدَ عِنْدَ حُصُولِ هَذَا الشَّيْءِ لَا هَذَا الشَّيْءِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ مَا يَأْتِي بِالشَّيْءِ وَمَا يَأْتِي عِنْدَ الشَّيْءِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: امْرَأَةٌ دَعَتْ الْبَدْوِيَّ أَنْ يَحْمِلَ، فَلَمَّا جَاءَهَا زَوْجُهَا حَمَلَتْ، وَكَانَتْ سَابِقًا لَا تَحْمِلُ، فَنَقُولُ هُنَا: إِنَّ الْحَمْلَ لَمْ يَحْصُلْ بِدُعَاءِ الْبَدْوِيِّ، وَإِنَّمَا حَصَلَ عِنْدَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَّا يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾.

أَوْ يَأْتِي لِلْجِيلَانِي فِي الْعِرَاقِ، أَوْ ابْنِ عَرَبِيٍّ فِي سُورِيَا، فَيَسْتَغِيثُ بِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ، وَلَوْ بَقِيَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ يَدْعُو مَا أَجَابَهُ أَحَدٌ.

وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ فِي الْعِرَاقِ يَقُولُونَ: عِنْدَنَا الْحُسَيْنُ. فَيَطُوفُونَ بِقَبْرِهِ وَيَسْأَلُونَهُ، وَفِي مِصْرَ كَذَلِكَ، وَفِي سُورِيَا كَذَلِكَ، وَهَذَا سَقَاةٌ فِي الْعُقُولِ، وَضَلَالٌ فِي الدِّينِ، وَالْعَامَّةُ قَدْ لَا يَلَامُونَ فِي الْوَاقِعِ، لَكِنِ الَّذِي يَلَامُ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَمِنْ غَيْرِ الْعُلَمَاءِ.

[١] الْآيَةُ الْخَامِسَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمَّنْ﴾ أَمْ: مُنْقَطِعَةٌ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُنْقَطِعَةِ وَالْمُتَّصِلَةِ مَا يَلِي:

١- الْمُنْقَطِعَةُ بِمَعْنَى (بَل)، وَالْمُتَّصِلَةُ بِمَعْنَى (أَوْ).

٢- الْمُتَّصِلَةُ لَا بَدْ فِيهَا مِنْ ذِكْرِ الْمَعَادِلِ، وَالْمُنْقَطِعَةُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا ذِكْرُ الْمَعَادِلِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو؟ فَهَذِهِ مُتَّصِلَةٌ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِئُونَ﴾ [الطور: ٣٥] مُتَّصِلَةٌ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ مُنْقَطِعَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ لَهَا مُعَادِلٌ، فَهِيَ بِمَعْنَى (بَل) وَالْهَمْزَةُ.

قَوْلُهُ: ﴿الْمُضْطَرَّ﴾ أَصْلُهَا: الْمُضْطَرُّ، أَيِ: الَّذِي أَصَابَهُ الضَّرُّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْتَ بَكَّاؤُكَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ: أِنِّي مَسَّحَى الضَّرُّ وَأَنْتَ أَزْهَمَ الرَّجِيعَ﴾ (٨٢) فَاسْتَجَبْنَا لَهُ. [الأنبياء: ٨٣-٨٤] فَلَا يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِلَّا اللَّهُ، لَكِنْ قَيْدُهُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِذَا دَعَا﴾، أَمَّا إِذَا لَمْ يَدْعُهُ فَقَدْ يَكْشِفُ اللَّهُ ضَرَّهُ، وَقَدْ لَا يَكْشِفُهُ.

قَوْلُهُ: ﴿وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾ أي: يُزِيلُ السُّوءَ، والسُّوءُ: مَا يَسُوءُ الْمَرْءَ، وَهُوَ دُونَ الضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُسَاءُ بِمَا لَا يَصُرُّهُ، لَكِنْ كُلُّ ضَرُورَةٍ سُوءٌ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾ هَلْ هِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَا قَبْلَهَا فِي الْمَعْنَى، وَأَنَّهُ إِذَا أَجَابَهُ كَشَفَ سُوءَهُ، أَوْ هِيَ مُسْتَقِلَّةٌ حَيِّبُ الْمُضْطَرِّ إِذَا دَعَاهُ، ثُمَّ أَمْرٌ آخَرُ يَكْشِفُ السُّوءَ؟

الْجَوَابُ: الْمَعْنَى الْأَخِيرُ أَعْمٌ؛ لِأَنَّهُمَا تَشْمَلُ كَشَفَ سُوءِ الْمُضْطَرِّ وَغَيْرِهِ، وَمَنْ دَعَا اللَّهَ وَمَنْ لَمْ يَدْعُهُ، وَعَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ تَكُونُ خَاصَّةً بِكَشْفِ سُوءِ الْمُضْطَرِّ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ كُلَّمَا كَانَ الْمَعْنَى أَعْمَ كَانَ أَوَّلَى، وَيُؤَيِّدُ الْعُمُومَ قَوْلُهُ: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ﴾.

قَوْلُهُ: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ﴾ الَّذِينَ يَجْعَلُهُمُ اللَّهُ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ هُمْ عِبَادُ اللَّهِ الصَّالِحُونَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الْأَبْنَاءَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ [النور: ٥٥].

قَوْلُهُ: ﴿إِنَّهُ مَعَ اللَّهِ﴾ الِاسْتِفْهَامُ لِلْإِنْكَارِ، أَوْ بِمَعْنَى النَّفْيِ، وَهُمَا مُتَقَارِبَانِ، أَيْ: هَلْ أَحَدٌ مَعَ اللَّهِ يَفْعَلُ ذَلِكَ؟!

الْجَوَابُ: لَا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَيَجِبُ أَنْ تُصَرَّفَ الْعِبَادَةُ لِلَّهِ وَخَدُّهُ، وَكَذَلِكَ الدُّعَاءُ؛ فَالْوَاجِبُ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يُوجِّهَ السُّؤَالَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَطْلُبُ مِنْ أَحَدٍ أَنْ يُزِيلَ ضَرُورَتَهُ وَيَكْشِفَ سُوءَهُ وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ.

إِشْكَالٌ وَجَوَابُهُ: وَهُوَ أَنَّ الْإِنْسَانَ الْمُضْطَرَّ يَسْأَلُ غَيْرَ اللَّهِ وَيُسْتَجَابُ لَهُ، كَمَا اضْطُرَّ إِلَى طَعَامٍ وَطَلَبَ مِنْ صَاحِبِ الطَّعَامِ أَنْ يُعْطِيَهُ فَأَعْطَاهُ، فَهَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

الْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا جَائِزٌ، لَكِنْ يَجِبُ أَنْ نَعْتَقِدَ أَنَّ هَذَا مُجَرَّدُ سَبَبٍ لَا أَنَّهُ مُسْتَقِيلٌ، فَاللَّهُ جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا، فَيُمْكِنُ أَنْ يَصْرِفَ اللَّهُ قَلْبَهُ فَلَا يُعْطِيكَ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَأْكُلَ وَلَا تَشْبَعَ، فَلَا تَزُولُ ضَرُورَتُكَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُسَخِّرَهُ اللَّهُ وَيُعْطِيكَ.

رَوَى الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادِهِ^(١): «أَنَّكَ كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُنَافِقٌ^[٧] يُؤْذِي الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ^[٨]: قُومُوا بِنَا نَسْتَعِثُ^[٩] بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ^[١٠]. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهُ لَا يُسْتَعَاثُ بِي^[١١]، وَإِنَّمَا يُسْتَعَاثُ بِاللَّهِ».

[١] قَوْلُهُ: «بِإِسْنَادِهِ» يُشِيرُ إِلَى أَنَّ هَذَا الْإِسْنَادَ لَيْسَ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ، أَوِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ بَيْنَ النَّاسِ، بَلْ هُوَ إِسْنَادُهُ الْخَاصُّ، وَعَلَيْهِ فَيَجِبُ أَنْ يُرَاجَعَ هَذَا الْإِسْنَادُ، فَلَيْسَ كُلُّ إِسْنَادٍ مُحَدَّثٍ قَدْ تَمَّتْ فِيهِ شُرُوطُ الْقَبُولِ.

وَذَكَرَ الْهَيْثَمِيُّ فِي (مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ): «أَنَّ رِجَالَهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ، غَيْرُ ابْنِ هَبِيعَةَ، وَهُوَ حَسَنُ الْحَدِيثِ، وَابْنُ هَبِيعَةَ خَطَأٌ فِي آخِرِ عُمُرِهِ لَا خَرَقَاقَ كُتِبَ»، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُؤَلَّفُ الصَّحَابِيَّ، وَفِي الشَّرْحِ هُوَ عِبَادَةُ بَنِ الصَّامِتِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

[٢] قَوْلُهُ: «فِي زَمَنِ النَّبِيِّ» أَيُّ: عَهْدِهِ، وَكَانَ الْكَافِرُ أَوْ لَا يُعْلِنُ كُفْرَهُ وَلَا يُبَالِي، وَلَمَّا قَوِيَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَ غَزْوَةِ بَدْرٍ خَافَ الْكُفَّارُ، فَصَارُوا يُظْهِرُونَ الْإِسْلَامَ وَيُخْفُونَ الْكُفْرَ.

[٣] قَوْلُهُ: «مُنَافِقٌ» الْمُنَافِقُ: هُوَ الَّذِي يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ وَيُخْفِي الْكُفْرَ، وَهُوَ لَا يَظْهَرُ بَعْدَ غَزْوَةِ بَدْرٍ. وَلَمْ يُسَمَّ الْمُنَافِقُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي؛ لِأَنَّهُ مَشْهُورٌ بِإِدَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَيُحْتَمَلُ غَيْرُهُ، وَاعْلَمْ أَنَّ أَذْيَةَ الْمُنَافِقِينَ لِلْمُسْلِمِينَ لَيْسَتْ بِالضَّرْبِ أَوْ الْقَتْلِ؛ لِأَنَّهُمْ يَنْظَاهِرُونَ بِمَحَبَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَكِنْ بِالْقَوْلِ وَالتَّعْرِيزِ كَمَا صَنَعُوا فِي قِصَّةِ الْإِفْكِ.

[٤] قَوْلُهُ: «فَقَالَ بَعْضُهُمْ» أَيُّ: الصَّحَابَةِ.

[٥] قَوْلُهُ: «نَسْتَعِثُ» أَيُّ: نَطْلُبُ الْعَوْتَ وَهُوَ إِزَالَةُ الشَّدَةِ.

[٦] قَوْلُهُ: «مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ» إِمَّا بِزَجْرِهِ، أَوْ تَعْزِيرِهِ، أَوْ بِمَا يُنَاسِبُ الْمَقَامَ.

وَفِي الْحَدِيثِ إِجْمَازٌ خَذَفَ دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ، أَيُّ: فَقَامُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نَسْتَعِثُ بِكَ مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ.

[٧] قَوْلُهُ: «إِنَّهُ لَا يُسْتَعَاثُ بِي»، ظَاهِرُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ النَّفْيُ مُطْلَقًا، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ: لَا يُسْتَعَاثُ

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ كَمَا فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ (١٠٩/١٠) عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ: وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ؛ غَيْرُ ابْنِ هَبِيعَةَ، وَهُوَ حَسَنُ الْحَدِيثِ. وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٣١٧/٥)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ (٣٨٧/١)؛ عَنْ عِبَادَةَ بَلَفْظًا: «إِنَّهُ لَا يَقَامُ لِي بَلْ يَقَامُ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى». وَفِيهِ ابْنُ هَبِيعَةَ، وَرَجُلٌ لَمْ يَسْمَ: انْظُرْ: الْمَجْمَعُ (٤٠/٨).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: أَنَّ عَطَفَ الدُّعَاءِ عَلَى الاستِغَاثَةِ مِنْ عَطَفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ^[١].

الثانية: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾^[٢].

= بِهِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ الْمُعَيَّنَةِ. فَعَلَى الْأَوَّلِ: يَكُونُ نَفْيُ الاستِغَاثَةِ مِنْ بَابِ سَدِّ الدَّرَائِعِ وَالتَّأْدِبِ فِي اللَّفْظِ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْحُكْمِ بِالْعُمُومِ؛ لِأَنَّ نَفْيَ الاستِغَاثَةِ بِالرَّسُولِ ﷺ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ تَجُوزُ الاستِغَاثَةُ بِهِ فِيمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ.

أَمَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ النَّفْيَ عَائِدٌ إِلَى الْقَضِيَّةِ الْمُعَيَّنَةِ الَّتِي اسْتَعَاثُوا بِالنَّبِيِّ ﷺ مِنْهَا فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، أَيُّ: عَلَى النَّفْيِ الْحَقِيقِيِّ، أَيُّ: لَا يُسْتَعَاثُ بِهِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعَامِلُ الْمُنَافِقِينَ مُعَامَلَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يُمَكِّنُهُ حَسَبَ الْحُكْمِ الظَّاهِرِ لِلْمُنَافِقِينَ أَنْ يَنْتَقِمَ مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ انْتِقَامًا ظَاهِرًا؛ إِذْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يَسْتَعْرِضُونَ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يُسْتَعَاثُ لِلتَّخَلُّصِ مِنَ الْمُنَافِقِ إِلَّا بِاللَّهِ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: أَنَّ عَطَفَ الدُّعَاءِ عَلَى الاستِغَاثَةِ مِنْ عَطَفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ. يَعْنِي: حَيْثُ قَالَ فِي التَّرْجَمَةِ: بَابٌ مِنَ الشَّرْكِ أَنْ يَسْتَعِيثَ بِغَيْرِ اللَّهِ أَوْ يَدْعُوَ غَيْرَهُ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الاستِغَاثَةَ طَلَبُ إِزَالَةِ الشَّدَّةِ، وَالدُّعَاءُ طَلَبُ ذَلِكَ وَغَيْرِهِ، إِذَا: الاستِغَاثَةُ نَوْعٌ مِنَ الدُّعَاءِ، وَالدُّعَاءُ أَعَمُّ، فَهُوَ مِنْ بَابِ عَطَفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ، وَهَذَا سَائِعٌ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ [الحج: ٧٧].

[٢] الثانية: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ الْخِطَابُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، بِدَلِيلِ الْآيَاتِ الَّتِي قَبْلُهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يونس: ١٠٥].

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَنْهَاهُ اللَّهُ عَنْ أَمْرٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ شَرُّعًا؟

أُجِيبُ: إِنَّ الْغَرَضَ هُوَ التَّنْذِيرُ بِمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: لَا تَسْلُكْ هَذَا الطَّرِيقَ الَّتِي سَلَكَهَا أَهْلُ الضَّلَالِ، وَإِنْ كَانَ الرَّسُولُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ ذَلِكَ شَرُّعًا.

الثالثة: أَنَّ هَذَا هُوَ الشَّرْكُ الْأَكْبَرُ^[١].

الرابعة: أَنَّ أَصْلَحَ النَّاسِ لَوْ فَعَلَهُ إِزْوَاءَ لغيرِهِ صَارَ مِنَ الظَّالِمِينَ^[٢].

الخامسة: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الَّتِي بَعْدَهَا^[٣].

السادسة: كَوْنُ ذَلِكَ لَا يَنْفَعُ فِي الدُّنْيَا مَعَ كَوْنِهِ كُفْرًا^[٤].

السابعة: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الثَّالِثَةِ^[٥].

الثامنة: أَنَّ طَلَبَ الرِّزْقِ لَا يَنْبَغِي إِلَّا مِنَ اللَّهِ، كَمَا أَنَّ الْجَنَّةَ لَا تُطْلَبُ إِلَّا مِنْهُ^[٦].

[١] الثالثة: أَنَّ هَذَا هُوَ الشَّرْكُ الْأَكْبَرُ: يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾

مُضَافًا إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

[٢] الرابعة: أَنَّ أَصْلَحَ النَّاسِ لَوْ فَعَلَهُ إِزْوَاءَ لغيرِهِ صَارَ مِنَ الظَّالِمِينَ: تُؤْخَذُ مِنْ كَوْنِ الْخِطَابِ

لِلرَّسُولِ ﷺ وَهُوَ أَصْلَحُ النَّاسِ، فَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ إِزْوَاءَ لغيرِهِ صَارَ مِنَ الظَّالِمِينَ، حَتَّى وَلَوْ فَعَلَهُ مُجَافَةً لِإِنْسَانٍ مُشْرِكٍ، فِدْعَا صَاحِبِ قَبْرِ إِزْوَاءَ لِدَلَالَةِ الْمُشْرِكِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُشْرِكًا؛ إِذْ لَا تَجُوزُ الْمُحَابَاةُ فِي دِينِ اللَّهِ.

[٣] الخامسة: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الَّتِي بَعْدَهَا، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ

لَهُ إِلَّا هُوَ...﴾ [الأنعام: ١٧] الْآيَةِ، فَإِذَا كَانَ لَا يَكْشِفُ الضَّرَّ إِلَّا اللَّهُ، وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الْعِبَادَةُ لَهُ وَحْدَهُ، وَالِاسْتِغَاثَةُ بِهِ وَحْدَهُ.

[٤] السادسة: كَوْنُ ذَلِكَ لَا يَنْفَعُ فِي الدُّنْيَا مَعَ كَوْنِهِ كُفْرًا. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ

يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ فَلَمْ يَنْتَفِعْ مِنْ دُعَائِهِ هَذَا، فَخَسِرَ الدُّنْيَا بِذَلِكَ، وَالْآخِرَةُ بِكُفْرِهِ.

[٥] السابعة: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الثَّالِثَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾.

وقَوْلُهُ: ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾ حَالٌ مِنَ الرِّزْقِ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ ابْتِغَاءُ الرِّزْقِ عِنْدَ اللَّهِ وَحْدَهُ.

[٦] الثامنة: أَنَّ طَلَبَ الرِّزْقِ لَا يَنْبَغِي إِلَّا مِنَ اللَّهِ، كَمَا أَنَّ الْجَنَّةَ لَا تُطْلَبُ إِلَّا مِنْهُ، تُؤْخَذُ مِنْ

قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ﴾ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ سَبَبٌ لِلدُّخُولِ الْجَنَّةِ، وَقَدْ أَشَارَ اللَّهُ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

التَّاسِعَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الرَّابِعَةِ^[١].

الْعَاشِرَةُ: أَنَّهُ لَا أَضْلَ مَنْ دَعَا غَيْرَ اللَّهِ^[٢].

الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ: أَنَّهُ غَافِلٌ عَنِ دُعَاءِ الدَّاعِي لَا يَذَرِي عَنْهُ^[٣].

الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ: أَنَّ تِلْكَ الدَّعْوَةَ سَبَبٌ لِبُغْضِ الْمَدْعُوِّ لِلدَّاعِي وَعَدَاوَتِهِ لَهُ^[٤].

الثَّالِثَةِ عَشْرَةَ: تَسْمِيَةُ تِلْكَ الدَّعْوَةِ عِبَادَةً لِلْمَدْعُوِّ^[٥].

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كُفْرُ الْمَدْعُوِّ بِتِلْكَ الْعِبَادَةِ^[٦].

الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: هِيَ سَبَبٌ كَوْنِهِ أَضْلَ النَّاسِ^[٧].

[١] التَّاسِعَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الرَّابِعَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾.

[٢] الْعَاشِرَةُ: أَنَّهُ لَا أَضْلَ مَنْ دَعَا غَيْرَ اللَّهِ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [الأحقاف: ٥]؛ لِأَنَّ الْأَسْتِفْهَامَ هُنَا بِمَعْنَى النَّفْيِ.

[٣] الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ: أَنَّهُ غَافِلٌ عَنِ دُعَاءِ الدَّاعِي لَا يَذَرِي عَنْهُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾.

﴿وَهُمْ﴾ أَيُّ: الْمَدْعُودُونَ ﴿عَنِ دُعَائِهِمْ﴾ أَيُّ: دُعَاءِ الدَّاعِينَ، أَوْ عَنْ دُعَاءِ الدَّاعِينَ إِنِّيَاهُمْ، فَالْاِخْتِيَالُ فِي الضَّمِيرِ الثَّانِي، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿عَنِ دُعَائِهِمْ﴾، أَمَّا الضَّمِيرُ الْأَوَّلُ فَإِنَّهُ يَعُودُ إِلَى الْمَدْعُودِينَ لَا رَبِّ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ بِالتَّفْصِيلِ.

[٤] الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ: أَنَّ تِلْكَ الدَّعْوَةَ سَبَبٌ لِبُغْضِ الْمَدْعُوِّ لِلدَّاعِي وَعَدَاوَتِهِ لَهُ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا خِشِيَ النَّاسُ كَاثُلُوا لَهُمْ أَعْدَاءَ وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾.

[٥] الثَّالِثَةِ عَشْرَةَ: تَسْمِيَةُ تِلْكَ الدَّعْوَةِ عِبَادَةً لِلْمَدْعُوِّ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾.

[٦] الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كُفْرُ الْمَدْعُوِّ بِتِلْكَ الْعِبَادَةِ. مَعْنَى كُفْرِ الْمَدْعُوِّ: رَدُّهُ وَإِنْكَارُهُ، فَإِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَبَرَّأَ مِنْهُ وَانْكَرَهُ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾.

[٧] الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: هِيَ سَبَبٌ كَوْنِهِ أَضْلَ النَّاسِ؛ وَذَلِكَ لِأُمُورٍ، هِيَ:

السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الْخَامِسَةِ^[١].

السَّابِعَةُ عَشْرَةَ: الْأَمْرُ الْعَجِيبُ، وَهُوَ إِقْرَارُ عَبْدَةِ الْأَوْثَانِ أَنَّهُ لَا يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا جُلْ هَذَا يَدْعُوهُ فِي الشَّدَائِدِ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ^[٢].

الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: حِمَاةُ الْمُضْطَفَى ﷺ حَمَى التَّوْحِيدِ، وَالتَّادِبُ مَعَ اللَّهِ^[٣].

١ - أَنَّهُ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ.

٢ - أَنَّ الْمَدْعُوِينَ غَافِلُونَ عَنْ دُعَائِهِمْ.

٣ - أَنَّهُ إِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُ أَعْدَاءً.

٤ - أَنَّهُ كَافِرٌ بِعِبَادَتِهِمْ.

[١] السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الْخَامِسَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ.

[٢] السَّابِعَةُ عَشْرَةَ: الْأَمْرُ الْعَجِيبُ، وَهُوَ إِقْرَارُ عَبْدَةِ الْأَوْثَانِ أَنَّهُ لَا يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِلَّا اللَّهُ... إلخ: وَهُوَ كَمَا قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا مَوْجُودُ الْآنَ؛ فَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَسْجُدُ لِلْأَصْنَامِ الَّتِي صَنَعُوهَا بِأَنْفُسِهِمْ تَعْظِيمًا، فَإِذَا وَقَعُوا فِي الشَّدَّةِ دَعَا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ، وَكَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَلْجَأُوا لِلْأَصْنَامِ لَوْ كَانَتْ عِبَادَتُهَا حَقًّا، إِلَّا أَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ الْيَوْمَ مَنْ هُوَ أَشَدُّ شُرْكًَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ السَّابِقِينَ، فَإِذَا وَقَعُوا فِي الشَّدَّةِ دَعَا أَوْلِيَاءَهُمْ، كَعَلِيِّ وَالْحُسَيْنِ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ سَهْلًا دَعَا اللَّهَ، وَإِذَا حَلَفُوا حَلَفًا هُمْ فِيهِ صَادِقُونَ حَلَفُوا بِعَلِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ أَوْلِيَائِهِمْ، وَإِذَا حَلَفُوا حَلَفًا هُمْ فِيهِ كَاذِبُونَ حَلَفُوا بِاللَّهِ وَلَمْ يُبَالُوا.

[٣] الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ: حِمَاةُ الْمُضْطَفَى حَمَى التَّوْحِيدِ، وَالتَّادِبُ مَعَ اللَّهِ: اخْتَارَ الْمُؤَلَّفُ أَنْ قَوْلُهُ: «لَا يُسْتَعَاثُ بِى» مِنْ بَابِ التَّادِبِ بِالْأَلْفَاظِ، وَالبُعْدُ عَنِ التَّعَلُّقِ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَأَنْ يَكُونَ تَعَلُّقُ الْإِنْسَانِ دَائِمًا بِاللَّهِ وَخَدُّهُ، فَهُوَ يَعْلَمُ الْأُمَّةَ أَنْ تَلْجَأَ إِلَى اللَّهِ وَخَدُّهُ إِذَا وَقَعَتْ فِي الشَّدَائِدِ، وَلَا تَسْتَغِيثَ إِلَّا بِهِ وَخَدُّهُ.



بَاب ١٢

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ﴾ (١١)
وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهَا نَصْرًا ﴿الْآيَةُ [الأعراف: ١٩١-١٩٢] ١٢﴾

[١] مُنَاسِبَةُ الْبَابِ لَهَا قَبْلُهُ:

لَمَّا ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْإِسْتِعَاذَةَ وَالِاسْتِغَاثَةَ بِغَيْرِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ ذَكَرَ الْبَرَاهِينَ الدَّالَّةَ عَلَى بُطْلَانِ عِبَادَةِ مَا سِوَى اللَّهِ؛ وَلِهَذَا جَعَلَ التَّرْجِمَةَ لِهَذَا الْبَابِ نَفْسَ الدَّلِيلِ، وَذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ ثَلَاثَ آيَاتٍ:
[٢] الْآيَةُ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ: ﴿أَشْرِكُونَ﴾ الْإِسْتِفْهَامُ لِلْإِنْكَارِ وَالتَّوْبِيخِ، أَيْ: يُشْرِكُونَهُ مَعَ اللَّهِ.

قَوْلُهُ: ﴿مَا لَا يَخْلُقُ﴾ هُنَا عَبَّرَ بِ﴿مَا﴾ دُونَ (مَنْ) وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾ [الأحقاف: ٥] عَبَّرَ بِ(مَنْ).

وَالْمُنَاسِبَةُ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ الدَّاعِينَ هُنَاكَ نَزَّلُوهُمْ مِثْلَ الْعَاقِلِ، أَمَّا هُنَا فَاَلْمَدْعُوُّ جَاهِدٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَلَا يَصْنَعُهُ جَاهِدٌ لَا يُفِيدُ.

قَوْلُهُ: ﴿شَيْئًا﴾ نَكْرَةً فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَتُعِيدُ الْعُمُومَ.

قَوْلُهُ: ﴿وَهُمْ يُخْلِقُونَ﴾ وَضَفَّ هَذِهِ الْأَصْنَامَ بِالْعَجْزِ وَالنَّقْصِ. وَالرَّبُّ الْمَعْبُودُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَخْلُوقًا، بَلْ هُوَ الْخَالِقُ، فَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخُذُوثُ وَلَا الْفَنَاءُ. وَالْمَخْلُوقُ: حَادِثٌ، وَالْحَادِثُ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْعَدَمُ؛ لِأَنَّ مَا جَارَ انْعِدَامُهُ أَوْ لَا جَارَ عَقْلًا انْعِدَامُهُ آخَرًا، فَكَيْفَ يُعْبَدُ هُوَ لَا مِنْ دُونِ اللَّهِ؛ إِذِ الْمَخْلُوقُ هُوَ بِنَفْسِهِ مُفْتَقِرٌ إِلَى خَالِقِهِ، وَهُوَ حَادِثٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، فَهُوَ نَاقِصٌ فِي إِيجَادِهِ وَبَقَائِهِ؟!

إشْكَالٌ وَجَوَابُهُ: قَوْلُهُ: ﴿مَا لَا يَخْلُقُ﴾ الضَّمِيرُ بِالْإِفْرَادِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُمْ يُخْلِقُونَ﴾ الضَّمِيرُ بِالْجَمْعِ،

فَمَا الْجَوَابُ؟

أُجِيبَ: بَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿مَا لَا يَخْلُقُ﴾ عَادَ الضَّمِيرُ عَلَى ﴿مَا﴾ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ ﴿مَا﴾ اسْمٌ مُؤْصُولٌ، لَفْظُهَا مُفْرَدٌ، لَكِنْ مَعْنَاهَا الْجَمْعُ، فِيهِ صَالِحَةٌ بَلْفِظِهَا لِلْمُفْرَدِ، وَبِمَعْنَاهَا لِلْجَمْعِ، كَقَوْلِهِ: ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ الآية [فاطر: ١٣].^[١]

وقوله: ﴿وَمَنْ يَخْلُقُونَ﴾ عَادَ الصَّمِيرُ عَلَى ﴿مَا﴾ باختيار المعنى، كقوله: ﴿وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَفِلُونَ﴾. وقوله: ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا﴾ أي: لَا يَقْدِرُونَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَوْ هَاجَهُمْ عَدُوٌّ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُعْبُودِينَ قَاصِرُونَ.

وَالنَّصْرُ: الدَّفْعُ عَنِ الْمَخْذُولِ بَحِثُ يَنْتَصِرُ عَلَى عَدُوِّهِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَا أَنْفُسُهُمْ يَنْصُرُونَ﴾ بِنَصْبِ (أَنْفُسُهُمْ) عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْأَشْيَعَالِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ لَمْ يَسْتَغْلِ بِصَمِيرِ السَّابِقِ. أَي: زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ هُمْ عَاجِزُونَ عَنِ الْإِنْتِصَارِ لَأَنْفُسِهِمْ، فَكَيْفَ يَنْصُرُونَ غَيْرَهُمْ؟! ١

فَبَيَّنَ اللَّهُ عَجْزَ هَذِهِ الْأَصْنَامِ، وَأَنَّهَا لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ مَعْبُودَةً مِنْ أَرْبَعَةِ وَجُوهِ، هِيَ:

١ - أَنَّهَا لَا تَخْلُقُ، وَمَنْ لَا يَخْلُقُ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ.

٢ - أَنَّهُمْ يَخْلُقُونَ مِنَ الْعَدَمِ؛ فَهُمْ مُفْتَقِرُونَ إِلَى غَيْرِهِمْ ابْتِدَاءً وَدَوَامًا.

٣ - أَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ الدَّاعِينَ لَهُمْ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِهِ: لَا يَنْصُرُوهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: (لَا يَنْصُرُوهُمْ) فَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: لَكِنَّهُمْ يَسْتَطِيعُونَ، لَكِنْ لَمَّا قَالَ: ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا﴾ كَانَ أَبْلَغَ لظُهُورِ عَجْزِهِمْ.

٤ - أَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنْفُسِهِمْ.

[١] الْآيَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ يَشْمَلُ دُعَاءَ الْمَسْأَلَةِ، وَدُعَاءَ الْعِبَادَةِ، وَ﴿مِنْ دُونِهِ﴾ أَي: سِوَى اللَّهِ.

قَوْلُهُ: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ ﴿مَا﴾ نَافِيَةٌ ﴿مِنْ﴾ حَرْفُ جَرٍّ زَائِدٌ لَفْظًا، وَقِيلَ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: حَرْفُ جَرٍّ زَائِدٌ فِي الْقُرْآنِ، بَلْ يُقَالُ: (مِنْ): حَرْفُ صِلَةٍ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ الزَّائِدَةَ لَهَا مَعْنَى، وَهُوَ التَّوَكُّيدُ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: زَائِدٌ مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابُ، وَجُمْلَةُ: ﴿مَا يَمْلِكُونَ﴾ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (الَّذِينَ).

وقوله: ﴿مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ الْقِطْمِيرُ: سَلْبُ نَوَاةِ التَّمْرَةِ.

وَفِي النَّوَاةِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ، ذَكَرَهَا اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ؛ لِبَيَانِ حَقَارَةِ الشَّيْءِ:

الْقَطْمِيرُ: وَهُوَ اللَّفَافَةُ الرَّقِيقَةُ الَّتِي عَلَى النَّوَاةِ.

الْفَتِيلُ: وَهُوَ سَلَكٌ يَكُونُ فِي الشَّقِّ الَّذِي فِي النَّوَاةِ.

النَّقِيرُ: وَهِيَ النَّقْرَةُ الَّتِي تَكُونُ عَلَى ظَهْرِ النَّوَاةِ.

فَهَؤُلَاءِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْ قَطْمِيرٍ، فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ الْإِنْسَانُ يَمْلِكُ النَّخْلَ كُلَّهُ كَامِلًا؟

أَجِبَ: إِنَّهُ يَمْلِكُهُ، وَلَكِنَّهُ مَلِكٌ نَاقِصٌ لَيْسَ حَقِيقِيًّا، فَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ إِلَّا عَلَى حَسَبِ مَا جَاءَ بِهِ الشَّرْعُ، فَلَا يَمْلِكُ مَثَلًا إِخْرَاقَهُ لِلنَّهْيِ عَنِ إِضَاعَةِ الْمَالِ.

قَوْلُهُ: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ﴾ جُمْلَةٌ شَرْطِيَّةٌ، (تَدْعُو): فِعْلٌ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ بِحَذْفِ النُّونِ، وَالْوَاوُ فَاعِلٌ، وَأَصْلُهَا: تَدْعُوهُمْ.

قَوْلُهُ: ﴿لَا يَسْمَعُوا دَعَاكَ﴾ جَوَابُ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ بِحَذْفِ النُّونِ، وَالْوَاوُ فَاعِلٌ.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكَ﴾ أَيْ: إِنَّ هَذِهِ الْأَصْنَامَ لَوْ دَعَوْنَهَا مَا سَمِعَتْ، وَلَوْ فُرِضَ أَنَّهَا سَمِعَتْ مَا اسْتَجَابَتْ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ، وَلِهَذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَبِيهِ: ﴿يَتَأْتَى لِمَ تَقْدُمُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يَبْصُرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢]، فَإِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ، فَأَيُّ شَيْءٍ يَدْعُو إِلَى أَنْ تَدْعَى مِنْ دُونِ اللَّهِ؟ بَلْ هَذَا سَفَهٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠].

قَوْلُهُ: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بَشِرْكُمْ﴾ وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا خِشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٦]، فَهَؤُلَاءِ الْمَعْبُودُونَ إِنْ كَانُوا يُبْعَثُونَ وَيُخْشَرُونَ، فَكُفَّرُهُمْ بِشِرْكِهِمْ ظَاهِرٌ كَمَنْ يَعْْبُدُ عَزِيرًا وَالْمَسِيحَ، وَإِنْ كَانُوا أَحْجَارًا وَأَشْجَارًا وَنَحْوَهَا فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَشْمَلَهَا ظَاهِرُ الْآيَةِ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِهَذِهِ الْأَحْجَارِ وَنَحْوَهَا، فَتَكْفُرُ بِشِرْكٍ مِنْ بَشِرْكَهَا، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، وَمَا ثَبَتَ فِي (الصَّحِيحَيْنِ) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ اللَّهَ عِنْدَ بَعْثِ النَّاسِ يُقَالُ لِكُلِّ أُمَّةٍ لِيَتَّبِعَ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ»^(١)، فَالْحَجَرُ يَكُونُ أَمَامَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَكُونُ لَهُ كَلَامٌ يَنْطِقُ بِهِ، وَيَكْفُرُ بِشِرْكِهِمْ، فَإِذَا كَانَتْ الْمَعْبُودَاتُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ شَيْئًا دَرَجَةً﴾ [النساء: ٤٠]، رقم (٤٥٨١)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٣)، من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= تَحْضُرُ وَتُحْصَبُ فِي النَّارِ إِهَانَةً لِعَابِدِيهَا، وَتُحْضَرُ لَتَتَّبِعَ إِلَى النَّارِ - فَلَا غَرْوَ أَنْ تَكْفُرَ بِعَابِدِيهَا إِذَا أُحْضِرَتْ.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَنْبِتُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤] هَذَا مِثَالٌ يُضْرَبُ لِمَنْ أَخْبَرَ بِخَيْرٍ وَرَأَى شَكًّا عِنْدَ مَنْ خَاطَبَهُ بِهِ، فَيَقُولُ: وَلَا يَنْبِتُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ. وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا يُخْبِرُكَ بِالْخَيْرِ مِثْلُ خَبِيرٍ بِهِ، وَهُوَ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا اللَّهُ، وَخَبَرُهُ خَبَرٌ صَدِيقٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، وَالْخَبِيرُ: الْعَالِمُ بِبَوَاطِنِ الْأُمُورِ.

مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَسْمَعُ الْأَمْوَاتُ السَّلَامَ وَيُرْثَوْنَ عَلَى مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ؟
اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ عَلَى قَوْلَيْنِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْأَمْوَاتَ لَا يَسْمَعُونَ السَّلَامَ، وَأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ زِيَارَةِ الْقُبُورِ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ» دُعَاءٌ لَا يُفْصَدُ بِهِ الْمُخَاطَبَةُ، ثُمَّ عَلَى فَرَضِ أَنَّهُمْ يَسْمَعُونَ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي صَحَّحَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(١) وَأَقَرَّهُ ابْنُ الْقَيِّمِ^(٢): «ب أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا سَلَّمَ عَلَى شَخْصٍ يَعْرِفُهُ فِي الدُّنْيَا رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ رُوحَهُ فَرَدَّ السَّلَامَ»^(٣)، وَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ إِذَا كَانُوا يَسْمَعُونَ السَّلَامَ وَيُرْثَوْنَ، فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَسْمَعُوا كُلَّ شَيْءٍ، ثُمَّ لَوْ فَرَضَ أَنَّهُمْ يَسْمَعُونَ غَيْرَ السَّلَامِ فَإِنَّ اللَّهَ صَرَّحَ بِأَنَّ الْمَدْعُومِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَسْمَعُونَ دُعَاءَ مَنْ يَدْعُوهُمْ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُمْ يَسْمَعُونَ دُعَاءَ مَنْ يَدْعُوهُمْ؛ لِأَنَّ هَذَا كُفْرٌ بِالْقُرْآنِ، فَتَبَيَّنَ بِهِذَا أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ»^(٤) وَبَيْنَ هَذِهِ الْآيَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا﴾ فَمَعْنَاهُ: لَوْ سَمِعُوا فَرَضًا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: إِنَّ الْأَمْوَاتَ يَسْمَعُونَ. وَاشْتَدَّلُوا عَلَى ذَلِكَ بِالْخُطَابِ الْوَاقِعِ فِي سَلَامِ الزَّائِرِ لَهُمْ

(١) الاستذكار (١/ ١٨٥).

(٢) الروح (ص: ٥).

(٣) أخرجه تمام في فوائده، رقم (١٣٩)، والصيداوي في معجم شيوخه (ص: ٣٥٠)، والبيهقي في شعب الإيمان، رقم (١٧٨٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، رقم (٩٧٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَفِي الصَّحِيحِ ^(١) عَنْ أَنَسٍ قَالَ: شُجَّ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ ^(٢)، وَكُسِرَتْ رَبَاعِيَّتُهُ ^(٣) فَقَالَ:

= بِالْمَقْبَرَةِ، وَبِمَا ثَبَتَ فِي (الصَّحِيحِ) مِنْ أَنَّ الْمَشِيعِينَ إِذَا انْصَرَفُوا سَمِعَ الْمُسَيِّعُ قَرْعَ نَعَالِهِمْ ^(٤).

وَالْحَوَابُ عَنْ هَذَيْنِ الدَّلِيلَيْنِ:

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَإِنَّهُ لَا يَلْزُمُ مِنَ السَّلَامِ عَلَيْهِمْ أَنْ يَسْمَعُوا؛ وَلِهَذَا كَانَ الْمُسْلِمُونَ يُسَلِّمُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي حَيَاتِهِ فِي الشَّهَدِ ^(٥)، وَهُوَ لَا يَسْمَعُهُمْ قَطْعًا.

أَمَّا الثَّانِي: فَهُوَ وَارِدٌ فِي وَقْتٍ خَاصٍّ، وَهُوَ انْصِرَافُ الْمَشِيعِينَ بَعْدَ الدَّفْنِ.

وَعَلَى كُلِّ: فَالْقَوْلَانِ مُتَكَافِئَانِ، وَاللهُ أَعْلَمُ بِالْحَالِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَفِي الصَّحِيحِ» سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى مِثْلِ هَذَا التَّعْيِيرِ فِي بَابِ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «أُحُدٍ» جَبَلٌ مَعْرُوفٌ شِمَالِي الْمَدِينَةِ، وَلَا يُقَالُ: الْمُنَوَّرَةُ؛ لِأَنَّ كُلَّ بَلَدٍ دَخَلَهُ الْإِسْلَامُ فَهُوَ مُنَوَّرٌ بِالْإِسْلَامِ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا عِنْدَ السَّلَفِ، وَكَذَلِكَ جَاءَ اسْمُهَا فِي الْقُرْآنِ بِالْمَدِينَةِ فَقَطْ، لَكِنْ لَوْ قِيلَ: الْمَدِينَةُ النَّبَوِيَّةُ؛ لِحَاجَةِ تَمْيِيزِهَا، فَلَا بَأْسَ، وَهَذَا الْجَبَلُ حَصَلَتْ فِيهِ وَقْعَةُ فِي السَّنَةِ الثَّالِثَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ فِي سُؤَالٍ، هُزِمَ فِيهَا الْمُسْلِمُونَ بِسَبَبِ مَا حَصَلَ مِنْهُمْ مِنْ مُخَالَفَةِ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا أَشَارَ اللهُ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلَكُمْ مَا تُحِبُّونَ﴾ ﴿آل عمران: ١٥٢﴾.

وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْدُوفٌ تَقْدِيرُهُ: حَصَلَ لَكُمْ مَا تَكْرَهُونَ. وَقَدْ حَصَلَتْ هَزِيمَةُ الْمُسْلِمِينَ لِمَعْصِيَةِ وَاحِدَةٍ، وَنَحْنُ الْآنَ نُرِيدُ الْإِنْتِصَارَ وَالْمَعَاصِي كَثِيرَةً عِنْدَنَا؛ وَلِهَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَفْرَحَ بِنَصْرِ مَا دُمْنَا عَلَى هَذِهِ الْحَالِ، إِلَّا أَنْ يَرْفُقَ اللهُ بِنَا وَيُصْلِحَنَا جَمِيعًا.

قَوْلُهُ: «شُجَّ» الشَّجَّةُ: الْجُرْحُ فِي الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ خَاصَّةً.

[٣] قَوْلُهُ: «وَكُسِرَتْ رَبَاعِيَّتُهُ» السَّنَانُ الْمُتَوَسِّطَانِ يُسَمَّيَانِ ثَنَائًا، وَمَا يَلِيهِمَا يُسَمَّيَانِ رَبَاعِيَّتَيْنِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب الميت يسمع خفق النعال، رقم (١٣٣٨)، ومسلم: كتاب الجنة، باب عرض مقعد الميت من الجنة والنار، رقم (٢٨٧٠)، من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب السلام اسم من أسماء الله تعالى، رقم (٦٢٣٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٤٠٢)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

«كَيْفَ يُفْلِحَ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ؟!»^(١) فَتَرَكْتُ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]^(٢).

[١] قَوْلُهُ: «فَقَالَ: كَيْفَ يُفْلِحَ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ؟!» الاستفهام يُرَادُ بِهِ الاستِيعَادُ، أَي: بَعِيدُ أَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ ﷺ.

قَوْلُهُ: «يُفْلِحُ» مِنَ الْفَلَاحِ، وَهُوَ الْقَوْرُ بِالْمَطْلُوبِ، وَالنَّجَاةُ مِنَ الْمَرْهُوبِ.

[٢] قَوْلُهُ: «فَتَرَكْتُ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾» أَي: تَرَكْتُ هَذِهِ الْآيَةَ، وَالخِطَابُ فِيهَا لِلرَّسُولِ ﷺ. وَ«شَيْءٌ» نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَتَعُمُّ.

قَوْلُهُ: «الْأَمْرُ» أَي: الشَّانُ، وَالْمَرَادُ: شَأْنُ الْخَلْقِ، فَشَأْنُ الْخَلْقِ إِلَى خَالِقِهِمْ، حَتَّى النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ لَهُ فِيهِمْ شَيْءٌ، فِيهِ الْآيَةُ خِطَابٌ لِلرَّسُولِ ﷺ وَقَدْ شَجَّ وَجْهَهُ، وَكَبِرَتْ رِبَاعِيَّتُهُ، وَمَعَ ذَلِكَ مَا عَذَرَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ: «كَيْفَ يُفْلِحَ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ؟!».

فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَمَا بَالُكَ بِمَنْ سِوَاهُ؟! فَلَيْسَ لَهُمْ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ؛ كَالْأَصْنَامِ، وَالْأَوْثَانِ، وَالْأَوْلِيَاءِ، وَالْأَنْبِيَاءِ، فَالْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، كَمَا أَنَّهُ الْخَالِقُ وَحْدَهُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْ أَمْرَنَا إِلَى أَحَدٍ سِوَاهُ؛ لِأَنَّ الْمَخْلُوقَ لَا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا، فَكَيْفَ يَمْلِكُ لغيرِهِ؟!

وَتَسْتَفِيدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَحِبُّ الْحَذَرُ مِنْ إِبْطَالِ اللِّسَانِ فِيمَا إِذَا رَأَى الْإِنْسَانُ مُتَمَلِّئًا بِالْمَعَاصِي، فَلَا تَسْتَبْعِدُ رَحْمَةُ اللَّهِ مِنْهُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ يَتُوبُ عَلَيْهِ. فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ لَمَّا اسْتَبَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَاحَهُمْ، قِيلَ لَهُ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ﴾.

وَالرَّجُلُ الْمُطِيعُ الَّذِي يَمُرُّ بِالْعَاصِي مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَيَقُولُ: «وَاللَّهِ! لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لِفُلَانٍ. قَالَ اللَّهُ لَهُ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ؟! قَدْ عَفَرْتُ لَهُ وَأَخْبَطْتُ عَمَلَكَ»^(٣)، فَيَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يُمْسِكَ اللِّسَانَ؛ لِأَنَّ رَأْيَهُ عَظِيمَةٌ.

ثُمَّ إِنَّمَا تُشَاهِدُ أَوْ تَسْمَعُ قَوْمًا كَانُوا مِنْ أَكْثَرِ عِبَادِ اللَّهِ وَأَشَدَّهُمْ عَدَاوَةً انْقَلَبُوا أَوْلِيَاءَ اللَّهِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَمَّا اسْتَبْعِدَ رَحْمَةُ اللَّهِ مِنْ قَوْمٍ كَانُوا عِتَاءَةً؟! وَمَا دَامَ الْإِنْسَانُ لَمْ يَمُتْ فَكُلُّ شَيْءٍ مُمَكِّنٌ، كَمَا أَنَّ الْمُسْلِمَ -تَسْأَلُ اللَّهُ الْحَيَاةَ- قَدْ يَزِيغُ قَلْبُهُ؛ لِمَا كَانَ فِيهِ مِنْ سَرِيرَةٍ فَاسِدَةٍ.

(١) أخرجه البخاري: معلقا بصيغة الجزم كتاب المغازي، باب ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾، قبل حديث رقم (٤٠٦٩)، ومسلم: موصولاً كتاب الجهاد، باب غزوة أحد، رقم (١٧٩١)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب النهي عن تقطيع الإنسان من رحمة الله، رقم (٢٦٢١)، من حديث جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَفِيهِ^(١) عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنَ الْفَجْرِ^(٢): «اللَّهُمَّ الْعَنِ فُلَانًا وَفُلَانًا»^(٣) بَعْدَمَا يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»^(٤) فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ﴾^(٥)!

فَالْمُهِمُّ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يَجِبُ أَنْ يَتَّخَذَ عِبْرَةً لِلْمُعْتَرِ فِي أَنَّكَ لَا تَسْتَبِيدُ رَحْمَةَ اللَّهِ مِنْ أَيِّ إِنْسَانٍ كَانَ عَاصِيًا.

قَوْلُهُ: «فَنَزَلَتْ» الْفَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ سَبَبُ نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ هَذَا الْكَلَامَ: «كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ سَجَّحُوا وَجْهَ نَبِيِّهِمْ؟».

[١] قَوْلُهُ: «وَفِيهِ» أَيِ: الصَّحِيحِ.

[٢] قَوْلُهُ: «إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنَ الْفَجْرِ» قَيَّدَ مَكَانَ الدُّعَاءِ مِنَ الصَّلَوَاتِ بِالْفَجْرِ، وَمَكَانَهُ مِنَ الرُّكْعَاتِ بِالْآخِرَةِ، وَمَكَانَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ بِمَا بَعْدَ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ.

[٣] قَوْلُهُ: «يَقُولُ: اللَّهُمَّ الْعَنِ فُلَانًا وَفُلَانًا» اللَّعْنُ: الطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ عَنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، أَيِ: أَبْعَدَهُمْ عَنْ رَحْمَتِكَ، وَاطْرُدْهُمْ مِنْهَا.

و «فُلَانًا وَفُلَانًا» بَيَّنَّ فِي الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ أَنَّهُمْ: صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ، وَسُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو، وَالْحَارِثُ بْنُ هِشَامٍ^(٦).

[٤] قَوْلُهُ: «بَعْدَمَا يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» أَيِ: يَقُولُ ذَلِكَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ وَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ.

[٥] قَوْلُهُ: «فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ﴾» هُنَا قَالَ: «فَأَنْزَلَ»، وَفِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ قَالَ: «فَنَزَلَتْ» وَكُلُّهَا بِالْفَاءِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ سَبَبُ نُزُولِ الْآيَةِ دَعْوَةُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى هَؤُلَاءِ، وَقَوْلُهُ: «كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ سَجَّحُوا نَبِيِّهِمْ؟!» وَلَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ لِنُزُولِ الْآيَةِ سَبَبَانِ.

وَقَدْ أَسْلَمَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ وَحَسُنَ إِسْلَامُهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَتَأَمَّلِ الْآنَ أَنَّ الْعَدَاوَةَ قَدْ تَنَقَّلَتْ وَلايَةً؛ لِأَنَّ الْقُلُوبَ بِيَدِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَلَوْ أَنَّ الْأَمْرَ كَانَ عَلَى ظَنِّ النَّبِيِّ ﷺ لَبَقِيَ هَؤُلَاءِ عَلَى الْكُفْرِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾، رقم (٤٠٦٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرج هذه الرواية البخاري: كتاب المغازي، باب ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، رقم (٤٠٧١)، من

حديث سالم بن عبد الله بن عمر.

وَفِي رَوَايَةٍ: «يَدْعُو عَلَى صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ وَسَهْلِ بْنِ عَمْرِو وَالْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، فَتَرَلَّتْ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾»^(١).

وَفِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَامَ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ^(٢): ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]^(٣).....

= حَتَّى الْمَوْتِ؛ إِذْ لَوْ قُبِلَتْ الدَّعْوَةُ عَلَيْهِمْ، وَطُرِدُوا عَنِ الرَّحْمَةِ - لَمْ يَبْقَ إِلَّا الْعَذَابُ. وَلَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَيْسَ لَهُ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ، فَلَا أَمْرَ كُلُّهُ لِلَّهِ؛ وَلِهَذَا هَدَى اللَّهُ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ، وَصَارُوا مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ الدَّائِبِينَ عَنْ دِينِهِ، بَعْدَ أَنْ كَانُوا مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ الْقَائِمِينَ ضِدَّهُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ.

وَلَيْسَ بَعِيدًا مِنْ ذَلِكَ قِصَّةُ أَصْنَمِ بْنِ عَبْدِ الْأَشْهَلِ^(٤) الْإِثْصَارِيِّ، حَيْثُ كَانَ مَعْرُوفًا بِالْعَدَاوَةِ لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ فَلَمَّا جَاءَتْ وَقَعَةُ أُخِيذَ أَلْقَى اللَّهُ الْإِسْلَامَ فِي قَلْبِهِ دُونَ أَنْ يَعْلَمَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ أَحَدٌ مِنْ قَوْمِهِ، وَخَرَجَ لِلجِّهَادِ وَقُتِلَ شَهِيدًا، فَلَمَّا انْتَهَتِ الْمَعْرَكَةُ جَعَلَ النَّاسُ يَتَفَقَّدُونَ قَتْلَهُمْ، فَإِذَا هُوَ فِي آخِرِ رَمَقٍ، فَقَالُوا: مَا جَاءَ بِكَ يَا فُلَانُ؟ أَحَدَبَ عَلَى قَوْمِكَ أَمْ رَغْبَةً فِي الْإِسْلَامِ؟ قَالَ: بَلْ رَغْبَةً فِي الْإِسْلَامِ، وَإِنِّي أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَأُخْبِرُوا عَنِّي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

فَأُخْبِرُوهُ، فَقَالَ: «هُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»، فَهَذَا الرَّجُلُ لَمْ يُصَلِّ لِلَّهِ رَكْعَةً وَاحِدَةً، وَمَعَ هَذَا جَعَلَهُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَاللَّهُ حَكِيمٌ، يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ لِحُكْمَةٍ، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ لِحُكْمَةٍ، فَالْمُهْمُ أَنَّنَا لَا نَسْتَبِيدُ رَحْمَةَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ أَيِّ إِنْسَانٍ.

[١] قَوْلُهُ: «قَامَ» أَيُّ: حَظِييًا.

[٢] قَوْلُهُ: «أُنْزِلَ عَلَيْهِ» أَيُّ: أُنْزِلَ عَلَيْهِ بِوَاسِطَةِ جِبْرِيلَ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ﴾.

[٣] قَوْلُهُ: ﴿وَأَنْذِرْ﴾ أَيُّ: حَذَّرَ وَخَوَّفَ، وَالْإِنْذَارُ: الْإِعْلَامُ الْمَقْرُونُ بِتَخْوِيفٍ.

(١) أخرجه: البخاري كتاب المغازي، باب ليس لك من الأمر شيء، رقم (٤٠٦٩) وهي رسالة عن سالم بن عبد الله، وقد وصلها أحمد؛ كما في المسند (٩٣/٢)، والترمذي: أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة آل عمران، رقم (٣٠٠٤)، وابن جرير في تفسيره (٤٧/٦)؛ من طريق عمر بن حمزة، عن سالم، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وعمر ضعيف؛ كما في التقريب (٥٣/٢).

(٢) أخرجه ابن هشام (٩٠/٢)، وأحمد في المسند (٤٢٨/٥)، وفي حاشية زاد المعاد (٢٠١/٣): وسنده قوي.

فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ^[١] (أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا)^[٢] اشْتَرَوْا أَنْفُسَكُمْ^[٣]؛ لَا أَغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا^[٤]. يَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ^[٥].....

قَوْلُهُ: «عَشِيرَتَكَ» الْعَشِيرَةُ: قَبِيلَةُ الرَّجُلِ مِنَ الْجَدِّ الرَّابِعِ فَمَا دُونَ.

قَوْلُهُ: «الْأَقْرَبِينَ» أَيِ: الْأَقْرَبِ فَلَا اقْرَبَ، فَأَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ فِي عَشِيرَةِ الرَّجُلِ أَوْلَادُهُ، ثُمَّ آبَاؤُهُ، ثُمَّ إِخْوَانُهُ، ثُمَّ أَعْمَامُهُ، وَهَكَذَا. وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْأَقْرَبَ فَلَا اقْرَبَ أَوْلَى بِالْإِنْذَارِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ الْمُعْلَقَ عَلَى وَصْفٍ يَقْوَى بِقُوَّةِ هَذَا الْوَصْفِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْوَصْفَ الْمَوْجِبَ لِلْحُكْمِ كُلَّمَا كَانَ أَظْهَرَ وَأَبْيَنَ كَانَ الْحُكْمُ فِيهِ أَظْهَرَ وَأَبْيَنَ.

[١] وَقَوْلُهُ: «حِينَ أَنْزَلَ عَلَيْهِ» يُفِيدُ أَنَّهُ لَمْ يَتَأَخَّرَ ﷺ بَلْ قَامَ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ!» أَيِ: يَا جَمَاعَةَ قُرَيْشٍ. وَقُرَيْشٌ: هُوَ فَهْرُ بْنُ النَّضْرِ بْنِ مَالِكٍ، أَحَدُ أَجْدَادِ الرَّسُولِ ﷺ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا» أَيِ: أَوْ قَالَ كَلِمَةً نَحْوَهَا، أَيِ شِبْهَهَا، وَهَذَا مِنْ اخْتِرَازِ الرُّوَاةِ أَنَّهُمْ إِذَا سَكُّوا أَذْنَى شَكَّ قَالُوا: أَوْ كَمَا قَالَ، أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا. وَمَا أَشَبَّ ذَلِكَ! وَعَلَيْهِ (أَوْ): لِلشَّكِّ وَالْتَرَدِّ.

[٣] قَوْلُهُ: «اشْتَرَوْا أَنْفُسَكُمْ» أَيِ: أَنْقِذُوهَا؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَ نَفْسَهُ كَأَنَّهُ أَنْقَذَهَا مِنْ هَلَاكِ، وَالْمُشْتَرِيَ رَاغِبٌ؛ وَلِهَذَا عَبَّرَ بِالِاشْتِرَاءِ كَأَنَّهُ يَقُولُ: اشْتَرَوْا أَنْفُسَكُمْ رَاغِبِينَ. وَفِي قَوْلِهِ: «اشْتَرَوْا أَنْفُسَكُمْ» مِنَ الْحِصِّ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ مَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَ يَكُونُ رَاغِبًا.

[٤] قَوْلُهُ: «لَا أَغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا» هَذَا هُوَ الشَّاهِدُ، أَيِ: لَا أَذْفَعُ أَوْ لَا أَنْفَعُ، أَيِ: لَا أَنْفَعُكُمْ بِدَفْعِ شَيْءٍ عَنْكُمْ دُونَ اللَّهِ، وَلَا أَمْنَعُكُمْ مِنْ شَيْءٍ أَرَادَهُ اللَّهُ لَكُمْ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِيَدِ اللَّهِ؛ وَلِهَذَا أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهَ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ صَرًّا وَلَا رِسْدًا» ﴿٦٠﴾ قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا» [الجن: ٢١-٢٢].

قَوْلُهُ: «شَيْئًا» نَكِيرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَتَعْمُ أَيُّ شَيْءٍ.

[٥] قَوْلُهُ: «يَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» هُوَ عَمُّ النَّبِيِّ ﷺ وَعَبْدُ الْمُطَّلِبِ جَدُّ النَّبِيِّ ﷺ (وَعَبَّاسٌ بِالضَّمِّ؛ لِأَنَّ الْمُنَادَى إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، وَنَعْتُهُ إِذَا كَانَ مُضَافًا يُنْصَبُ، وَهُنَا (ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ) مُضَافٌ؛ وَلِهَذَا نُصِبَ.

لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا^(١). يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ! لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا. وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ! سَلِّينِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتِ؛ لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا^(٢).

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: (عَبْدُ الْمُطَّلِبِ) مَعَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ (عَبْدٌ) إِلَّا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَالْجَوَابُ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِإِنْشَاءٍ، بَلْ هُوَ خَبَرٌ، فَاسْمُهُ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ، وَلَمْ يُسَمِّهِ النَّبِيُّ ﷺ لَكِنْ اشْتَهَرَ بِعَبْدِ الْمُطَّلِبِ؛ وَلِهَذَا انْتَمَى إِلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ فَقَالَ:

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ^(٣)

فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ لَكَ أَبَا يُسَمَّى عَبْدَ الْمُطَّلِبِ، أَوْ عَبْدَ الْعُزَّى، فَإِنَّكَ تَنْتَسِبُ إِلَيْهِ، وَلَا يُعَدُّ هَذَا إِفْرَازًا، وَلَكِنَّهُ خَبَرٌ عَنْ أَمْرٍ وَّاقِعٍ، كَمَا لَوْ قُلْتَ: كَفَرُ فُلَانٌ، وَنَافَقُ فُلَانٌ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ مَوْجُودًا غَيْرَنَا اسْمُهُ إِذَا كَانَ لَا يَجُوزُ.

[١] قَوْلُهُ: «لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا» أَيُّ: لَا أَنْفَعُكَ بِشَيْءٍ دُونَ اللَّهِ، وَلَا أَمْنَعُكَ مِنْ شَيْءٍ أَرَادَهُ اللَّهُ لَكَ، فَالْنَبِيُّ ﷺ لَا يُغْنِي عَنْ أَحَدٍ شَيْئًا حَتَّى عَنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ!» يُقَالُ فِي إِعْرَابِهَا كَمَا قِيلَ فِي (عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ).

[٣] قَوْلُهُ: «يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ! سَلِّينِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتِ» أَيُّ: اطْلُبِينِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتِ، فَلَنْ أَمْنَعَكَ؛ لِأَنَّهُ ﷺ مَالِكٌ لِمَالِهِ، وَلَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِحَقِّ اللَّهِ قَالَ: «لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا».

فَهَذَا كَلَامُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَقَارِبِهِ الْأَقْرَبِينَ: عَمَّةٍ، وَعَمَّتَيْهِ، وَابْنَتَيْهِ، فَمَا بِالْكَ بَمَنْ هُمْ أَبْعَدُ؟ فَعَدَمُ إِغْنَائِهِ عَنْهُمْ شَيْئًا مِنْ بَابِ أَوَّلَى؛ فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَتَعَلَّقُونَ بِالرَّسُولِ ﷺ وَيَلْوَدُّونَ بِهِ وَيَسْتَجِيرُونَ بِهِ الْمَوْجُودُونَ فِي هَذَا الزَّمَنِ وَقَبْلَهُ قَدْ غَرَّهُمُ الشَّيْطَانُ، وَاجْتَاهَهُمْ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ؛ لِأَنَّهُمْ تَعَلَّقُوا بِمَا لَيْسَ بِمُتَعَلِّقٍ؛ إِذِ الَّذِي يَنْفَعُ بِالنِّسْبَةِ لِلرَّسُولِ ﷺ هُوَ الْإِيمَانُ بِهِ وَاتِّبَاعُهُ.

أَمَّا دَعَاؤُهُ وَالتَّعَلُّقُ بِهِ وَرَجَاؤُهُ فِيمَا يُؤْمَلُ، وَخَشْيَتُهُ فِيمَا يُخَافُ مِنْهُ - فَهَذَا شِرْكٌ بِاللَّهِ، وَهُوَ مِمَّا يَبْعُدُ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ وَعَنِ النَّجَاةِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾، رقم (٤٧٧١)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾، رقم (٢٠٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب من صف أصحابه عند الهريمة، رقم (٢٩٣٠)، ومسلم: كتاب الجهاد، باب غزوة حنين، رقم (١٧٧٦)، من حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فيه مسائل:

الأولى: تَفْسِيرُ الْآيَتَيْنِ^[١].

الثانية: قِصَّةُ أَحَدٍ^[٢].

الثالثة: قُتِلَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ وَخَلَفَهُ سَادَاتُ الْأَوْلِيَاءِ يُؤْمِنُونَ فِي الصَّلَاةِ^[٣].

الرابعة: أَنَّ الْمَدْعُوَّ عَلَيْهِمْ كُفَّارٌ^[٤].

فِي الْحَدِيثِ امْتِثَالُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَمْرِ رَبِّهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، فَإِنَّهُ قَامَ بِهَذَا الْأَمْرِ أَتَمَّ الْقِيَامِ؛ فَدَعَا وَعَمَّ وَخَصَّصَ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُ لَا يُنَجِّي أَحَدًا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ إِلَّا بِسَبِيلِهِ، بَلِ الَّذِي يُنَجِّي هُوَ الْإِيمَانُ بِهِ وَاتِّبَاعُ مَا جَاءَ بِهِ.

وَإِذَا كَانَ الْقُرْبُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لَا يُغْنِي عَنِ الْقَرِيبِ شَيْئًا دَلَّ ذَلِكَ عَلَى مَنَعِ التَّوَسُّلِ بِجَاهِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّ جَاهَ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ؛ وَلِهَذَا كَانَ أَصَحُّ قَوْلِي أَهْلُ الْعِلْمِ تَحْرِيمُ التَّوَسُّلِ بِجَاهِ النَّبِيِّ ﷺ.

فيه مسائل:

[١] الأولى: تَفْسِيرُ الْآيَتَيْنِ: وَهُمَا آيَتَا الْأَعْرَافِ، وَسَبَقَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ، وَالِاسْتِفْهَامُ فِيهِمَا لِلتَّوْبِيخِ وَالْإِنْكَارِ، وَكَذَلِكَ سَبَقَ تَفْسِيرُ الْآيَةِ الثَّالِثَةِ آيَةِ فَاطِمَةَ.

[٢] الثانية: قِصَّةُ أَحَدٍ، يَعْنِي: حَيْثُ شُجَّ النَّبِيُّ ﷺ ... الْحَدِيثَ.

[٣] الثالثة: قُتِلَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ ... إلخ. أَرَادَ الْمُؤَلِّفُ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ، وَأَصْحَابُهُ سَادَاتُ الْأَوْلِيَاءِ، وَمَعَ هَذَا مَا أَنْقَذُوا أَنْفُسَهُمْ، فَكَيْفَ يُنْقَذُونَ غَيْرُهُمْ؟ وَلَيْسَ مُرَادُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ مُجَرَّدَ إِنْثَابِ الْقُنُوتِ وَالتَّأْمِينِ عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا جَاءَتِ الْعِبَارَاتُ بِسَيِّدٍ وَسَادَاتٍ، فَلَا أَحَدَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَقْرَبَ إِلَى اللَّهِ مِنَ الرُّسُولِ وَأَصْحَابِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ يُلْجَأُونَ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ فِي كَشْفِ الْكُرْبَاتِ، وَمَنْ كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ فَكَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ يُلْجَأَ إِلَيْهِ فِي كَشْفِ الْكُرْبَاتِ؟ فَلَيْسَ مُرَادُ الْمُؤَلِّفِ إِنْثَابُ مَسْأَلَةِ فَفَقِيهِهِ.

[٤] الرابعة: أَنَّ الْمَدْعُوَّ عَلَيْهِمْ كُفَّارٌ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ الْآنَ لَيْسُوا عَلَى حَالٍ مَرْضِيَّةٍ وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ وَسُهَيْلَ بْنَ عَمْرٍو وَالْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ وَفَتَّ الدَّعَاءِ عَلَيْهِمْ كَانُوا كُفَّارًا.

الْخَامِسَةُ: أَتَيْتُمْ فَعَلُوا أَشْيَاءَ مَا فَعَلَهَا غَالِبُ الْكُفَّارِ، مِنْهَا: شَجُّهُمْ بَنِيَّهِمْ، وَحِرْصُهُمْ عَلَى قَتْلِهِ، وَمِنْهَا التَّمْثِيلُ بِالْقَتْلِ مَعَ أَتَيْتُمْ بَنُو عَمِّهِمْ^[١].

السَّادِسَةُ: أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾^[٢].

السَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: ﴿ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ ﴾ فَتَابَ عَلَيْهِمْ، فَأَمَّنُوا^[٣].

الثَّامِنَةُ: الْقُنُوتُ فِي النِّوَازِلِ^[٤].

وهذه المسألة - أي أن المدعو عليهم كفار - ترمي إلى أن الرسول ﷺ وإن كان يرى أنه دعا عليهم بحق، فقد قطع الله سبحانه وتعالى أن يكون له من الأمر شيء؛ لأنه قد يقول قائل: إذا كانوا كفاراً أليس يملك الرسول ﷺ أن يدعو عليهم؟

نقول: حتى في هذه الحال لا يملك من أمرهم شيئاً، هذا وجه قول المؤلف: إن المدعو عليهم كفار. وليس مراده الإعلام بكفرهم؛ لأن هذا معلوم لا يستحق أن يُعنون له، بل المراد في هذه الحال الذي كان هؤلاء كفاراً لم يملك النبي ﷺ شيئاً بالنسبة إليهم.

[١] الخَامِسَةُ: أَتَيْتُمْ فَعَلُوا أَشْيَاءَ مَا فَعَلَهَا غَالِبُ الْكُفَّارِ... أي: أَتَيْتُمْ مَعَ كُفْرِهِمْ كَانُوا مُعْتَدِينَ، وَمَعَ ذَلِكَ قِيلَ لَهُ فِي حَقِّهِمْ: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾، وَإِلَّا فَهُمْ شَجُّوا النَّبِيَّ ﷺ وَمَثَلُوا بِالْقَتْلِ مِثْلَ حِمْرَةِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَكَذَلِكَ أَيْضاً حَرَّصُوا عَلَى قَتْلِ النَّبِيِّ ﷺ، مَعَ أَنَّ كُلَّ هَؤُلَاءِ فِيهِمْ مِنْ بَنِي عَمِّهِمْ، وَفِيهِمْ مِنَ الْأَنْصَارِ.

[٢] السَّادِسَةُ: أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ أي: مَعَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ لِلنَّبِيِّ ﷺ حَقٌّ بِأَنْ يَدْعُو عَلَيْهِمْ أَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾، فَلَا مَرُءَ لِلَّهِ وَخَدَهُ، فَإِذَا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ قَدْ قُطِعَ عَنْهُ هَذَا الشَّيْءُ، فَغَيَّرَهُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

[٣] السَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: ﴿ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ ﴾ فَتَابَ عَلَيْهِمْ، فَأَمَّنُوا، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى كَمَالِ سُلْطَانِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ؛ فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ جَرَى مِنْهُمْ مَا جَرَى تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَأَمَّنُوا؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ بِيَدِهِ سُبْحَانَهُ، وَهُوَ الَّذِي يُدِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيُعِزُّ مَنْ يَشَاءُ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَرَى مِنْ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ إِسْلَامِهِ مِنَ الْعَدَاوَةِ الظَّاهِرَةِ لِلْإِسْلَامِ، وَمَا جَرَى مِنْهُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ مِنَ الْوِلَايَةِ وَالنُّصْرَةِ لِدِينِ اللَّهِ تَعَالَى، فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ دُونَهُ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَغَيِّرُوا شَيْئاً مِنْ أَمْرِ اللَّهِ.

[٤] الثَّامِنَةُ: الْقُنُوتُ فِي النِّوَازِلِ: وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ الْفَقْهِيَّةُ، فَإِذَا نَزَلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَارٌ لَهُ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي

التَّاسِعَةُ: تَسْمِيَةُ الْمَدْعُو عَلَيْهِمْ فِي الصَّلَاةِ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ^(١).

= أن يُدعى لَهُمْ حَتَّى تَنْكَشِفَ، وَهَذَا الْقُنُوتُ مَشْرُوعٌ فِي كُلِّ الصَّلَوَاتِ، كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ^(٢)، إِلَّا أَنَّ الْفُقَهَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ اسْتَبْنَوْا الطَّاعُونَ، وَقَالُوا: لَا يُقْنَتُ لَهُ؛ لِعَدَمِ وُزُودِ ذَلِكَ، وَقَدْ وَقَعَ فِي عَهْدِ عُمَرَ^(٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَمْ يُقْنَتْ، وَلِأَنَّهُ شَهَادَةٌ، فَلَا يَنْبَغِي الدُّعَاءُ بِرَفْعِ سَبَبِ الشَّهَادَةِ.

وظَاهِرُ السُّنَّةِ أَنَّ الْقُنُوتَ إِنَّمَا يُشْرَعُ فِي النَّوَازِلِ الَّتِي تَكُونُ مِنْ غَيْرِ اللَّهِ، مِثْلَ: إِذْيَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَالتَّضْيِيقِ عَلَيْهِمْ، أَمَّا مَا كَانَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يُشْرَعُ لَهُ مَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، مِثْلُ الْكُسُوفِ، فَيُشْرَعُ لَهُ صَلَاةُ الْكُسُوفِ، وَالزَّلَازِلُ شَرَعَ لَهَا صَلَاةُ الْكُسُوفِ، كَمَا فَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَالَ: هَذِهِ صَلَاةُ الْآيَاتِ. وَالْجَذْبُ يُشْرَعُ لَهُ الْاسْتِسْقَاءُ، وَهَكَذَا.

وَمَا عَلِمْتُ لِسَاعَتِي هَذِهِ أَنَّ الْقُنُوتَ شَرَعَ لِأَمْرِ نَزَلَ مِنَ اللَّهِ، بَلْ يَدْعَى لَهُ بِالْأَذْيَةِ الْوَارِدَةِ الْخَاصَّةِ، لَكِنْ إِذَا ضَيَّقَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَأَوْدُوا وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُقْنَتُ؛ اتِّبَاعًا لِلْسُّنَّةِ فِي هَذَا الْأَمْرِ. ثُمَّ مِنَ الَّذِي يُقْنَتُ: الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ، أَوْ إِمَامُ كُلِّ مَسْجِدٍ، أَوْ كُلُّ مُصَلٍّ؟

الْمَذْهَبُ^(٤): أَنَّ الَّذِي يُقْنَتُ هُوَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ فَقَطْ، الَّذِي هُوَ الرَّئِيسُ الْأَعْلَى لِلدَّوْلَةِ. وَقِيلَ: يُقْنَتُ كُلُّ إِمَامٍ مَسْجِدٍ. وَقِيلَ: يُقْنَتُ كُلُّ مُصَلٍّ. وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^(٥)، وَهَذَا يَتَنَاوَلُ قُنُوتَهُ ﷺ عِنْدَ النَّوَازِلِ.

[١] التَّاسِعَةُ: تَسْمِيَةُ الْمَدْعُو عَلَيْهِمْ فِي الصَّلَاةِ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ: وَهُمْ: صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ، وَشَهْبِيلُ بْنُ عَمْرٍو، وَالْحَارِثُ بْنُ هِشَامٍ؛ فَسَمَّاهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ، لَكِنْ هَلْ هَذَا مَشْرُوعٌ أَوْ جَائِزٌ؟

الْجَوَابُ: هَذَا جَائِزٌ، وَعَلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ فِي تَسْمِيَةِ الْمَدْعُو عَلَيْهِمْ مَصْلَحَةٌ كَانَتْ التَّسْمِيَةُ أَوْلى،

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب القنوت في الصلاة، رقم (١٤٤٣) وسكت عنه، وأحمد في المسند (١/٣٠١)، والحاكم (١/٢٥٥). وصححه ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون، رقم (٥٧٢٩)، ومسلم: كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة، رقم (٢٢١٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) انظر: شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٢/٧٧)، المبدع (٢/١٦).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الأذان للمسافرين، رقم (٦٣١)، من حديث مالك بن الحويرث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= وَلَوْ دَعَا إِنْسَانٌ لَأَنَاسٍ مُّعَيَّنِينَ فِي الصَّلَاةِ جَاوِزًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، بَلْ هُوَ دُعَاءٌ، وَالدُّعَاءُ مُحَاطَبَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ»^(١).

مَسْأَلَةٌ: هَلِ الَّذِي يُهَيَّ عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ الدُّعَاءُ أَوْ لَعْنُ الْمُعَيَّنِينَ؟

الجواب: الْمُنْهَيُّ عَنْهُ هُوَ لَعْنُ الْكُفَّارِ فِي الدُّعَاءِ عَلَى وَجْهِ التَّعْيِينِ، أَمَّا لَعْنُهُمْ عُمُومًا فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقْنُتُ وَيَلْعَنُ الْكُفْرَةَ^(٢) عُمُومًا، وَلَا بَأْسَ بِدُعَائِنَا عَلَى الْكَافِرِ بِقَوْلِنَا: اللَّهُمَّ! أَرْحِ الْمُسْلِمِينَ مِنْهُ، وَانْكُفِهِمْ شَرَّهُ، وَاجْعَلْ شَرَّهُ فِي نَحْرِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

أَمَّا الدُّعَاءُ بِالْهَلَاكِ لِعُمُومِ الْكُفَّارِ؛ فَإِنَّهُ مُحَلٌّ نَظَرٍ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَدْعُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قُرَيْشٍ بِالْهَلَاكِ، بَلْ قَالَ: «اللَّهُمَّ! عَلَيكَ بِهِمْ، اللَّهُمَّ! اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِي يُونُسَ»^(٣)، وَهَذَا دُعَاءٌ عَلَيْهِمْ بِالتَّضْيِيقِ، وَالتَّضْيِيقُ قَدْ يَكُونُ مِنْ مَصْلَحَةِ الظَّالِمِ بَحِثٌ يَرْجِعُ إِلَى اللَّهِ عَنْ ظُلْمِهِ.

فَالْمُهْمُّ أَنَّ الدُّعَاءَ بِالْهَلَاكِ لِجَمِيعِ الْكُفَّارِ عِنْدِي تَرُدُّ فِيهِ، وَقَدْ يُسْتَدَلُّ بِدُعَاءِ حُبَيْبٍ؛ حَيْثُ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَحْصِهِمْ عَدَدًا، وَلَا تَبْقِ مِنْهُمْ أَحَدًا»^(٤) عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ؛ وَلِأَنَّ الْأَمْرَ وَقَعَ كَمَا دَعَا؛ فَإِنَّهُ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ أَحَدٌ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ، وَلَمْ يُنْكِرِ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ، وَلَا أُنْكِرُهُ النَّبِيُّ ﷺ، بَلْ إِنَّ إِبَابَةَ اللَّهِ دُعَاءَهُ يَدُلُّ عَلَى رِضَاهُ بِهِ وَإِقْرَارِهِ عَلَيْهِ.

فَهَذَا قَدْ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى جَوَازِ الدُّعَاءِ عَلَى الْكُفَّارِ بِالْهَلَاكِ، لَكِنْ يُحْتَاجُ أَنْ يُنْظَرَ فِي الْقِصَّةِ؛ فَقَدْ يَكُونُ لَهَا أَسْبَابٌ خَاصَّةٌ لَا تَنَاقِي فِي كُلِّ شَيْءٍ، ثُمَّ إِنَّ حُبَيْبًا دَعَا بِالْهَلَاكِ لِفَتْنَةٍ مُحْضُورَةٍ مِنَ الْكُفَّارِ لَا لِجَمِيعِ الْكُفَّارِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: في الأذان، باب فضل اللهم ربنا ولك الحمد، رقم (٧٩٧)، ومسلم: في المساجد، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، رقم (٦٧٦)، ولفظ ما ورد عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: «لَأَقْرِبَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقْنُتُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُخْرَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَصَلَاةِ الْعِشَاءِ وَصَلَاةِ الصُّبْحِ بَعْدَمَا يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ؛ فَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَلْعَنُ الْكُفَّارَ».

(٣) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب سورة حم الدخان، رقم (٤٨٢٠)، ومسلم: كتاب صفات المنافقين، باب الدخان، رقم (٢٧٩٨)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة الرجيع ورغل وذكوان وبثر معونة وحديث عضل والقارة وعاصم بن ثابت وخبيب وأصحابه، رقم (٤٠٨٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

العاشرة: لَعْنُ الْمُعَيَّنِ فِي الْقُنُوتِ ^(١).

الحادية عشرة: قَصَّتُهُ ﷺ لَمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ ^(٢).

الثانية عشرة: جَدُّهُ ﷺ فِي هَذَا الْأَمْرِ، بِحَيْثُ فَعَلَ مَا نُسِبَ بِسَبِّهِ إِلَى الْجُنُونِ، وَكَذَلِكَ لَوْ يَفْعَلُهُ مُسْلِمٌ الْآنَ ^(٣).

الثالثة عشرة: قَوْلُهُ لِلْأَبْعَدِ وَالْأَقْرَبِ: «لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا» حَتَّى قَالَ: «يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ! لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا»، فَإِذَا صَرَّحَ وَهُوَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ بِأَنَّهُ لَا يُغْنِي شَيْئًا عَنْ سَيِّدَةِ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ، وَآمَنَ الْإِنْسَانُ بِأَنَّهُ لَا يَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ،.....

= وفيه أيضًا إِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ: دَعَاؤُهُ عَلَى عُتْبَةَ بْنِ أَبِي لَهَبٍ: «اللَّهُمَّ! سَلِّطْ عَلَيْهِ كَلْبًا مِنْ كِلَابِكَ» ^(٤) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الدُّعَاءِ بِالْهَلَاكِ، لَكِنْ هَذَا عَلَى شَخْصٍ مُعَيَّنٍ لَا عَلَى جَمِيعِ الْكُفَّارِ.

[١] العاشرة: لَعْنُ الْمُعَيَّنِ فِي الْقُنُوتِ. هَذَا غَرِيبٌ، فَإِنْ أَرَادَ الْمُؤَلِّفُ رَحْمَةَ اللَّهِ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ وَقَعَ، ثُمَّ نُهِى عَنْهُ، فَلَا إِشْكَالَ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا جَوَازُ لَعْنِ الْمُعَيَّنِ فِي الْقُنُوتِ أَبَدًا فَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نُهِى عَنْ ذَلِكَ.

[٢] الحادية عشرة: قَصَّتُهُ ﷺ لَمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ وَهِيَ أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ نَادَى قُرَيْشًا، فَعَمَّ، ثُمَّ خَصَّ، فَاثْتَمَلَ أَمْرُ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

[٣] الثانية عشرة: جَدُّهُ ﷺ فِي هَذَا الْأَمْرِ، بِحَيْثُ فَعَلَ مَا نُسِبَ بِسَبِّهِ إِلَى الْجُنُونِ. أَيِ: اجْتِهَادُهُ ﷺ فِي هَذَا الْأَمْرِ، بِحَيْثُ قَالُوا: إِنَّ مُحَمَّدًا جُنٌّ، كَيْفَ يَجْمَعُنَا وَيُنَادِينَا هَذَا النَّدَاءَ!

وقوله: «وَكَذَلِكَ لَوْ يَفْعَلُهُ مُسْلِمٌ الْآنَ» أَيِ: لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا جَمَعَ النَّاسَ، ثُمَّ قَامَ يُحَذِّرُهُمْ كَتَحْذِيرِ النَّبِيِّ ﷺ لَقَالُوا: يَجُنُّونَ. إِلَّا إِذَا كَانَ مُعْتَادًا عِنْدَ النَّاسِ، قَالَ تَعَالَى: «وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَدَاؤُهَا بَيْنَ النَّاسِ» [آل عمران: ١٤٠]، وَقَالَ تَعَالَى: «يَقْلِبُ اللَّهُ الْكَلِمَ وَاللَّيْلَ وَالنَّهَارَ» [النور: ٤٤]، فَهَذَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْبِلَادِ وَالزَّمَانِ، ثُمَّ إِنَّهُ يُجِبُّ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَنْذِلَّ جُهْدَهُ وَاجْتِهَادَهُ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَالنَّبِيِّ ﷺ قَامَ بِهَذَا الْأَمْرِ وَلَمْ يُبَالِ بِمَا رُمِيَ بِهِ مِنَ الْجُنُونِ.

(١) أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده كما في بغية الباحث، رقم (٥١١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، رقم (٦٠٥٠)، والحاكم في المستدرک (٥٨٨/٢)، وقال: صحيح الإسناد. ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، والبيهقي في دلائل النبوة (٣٣٨/٢)، وحسنه ابن حجر في فتح الباري (٣٩/٤).

ثُمَّ نَظَرَ فِيمَا وَقَعَ فِي قُلُوبِ خَوَاصِّ النَّاسِ الْيَوْمَ - تَبَيَّنَ لَهُ تَرْكُ التَّوْحِيدِ وَغُرْبَةُ الدِّينِ^(١).

[١] الثالثة عشرة: قَوْلُهُ لِلْأَبْعَدِ وَالْأَقْرَبِ: «لَا أَغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا»...: صَدَقَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَا قَالَ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ هَذَا الْقَائِلُ سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ، وَقَالَهُ لَسَيِّدَةِ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ، ثُمَّ نَحْنُ نُؤْمِنُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَا يَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ، وَأَنَّهُ لَا يُغْنِي عَنِ ابْنَتِهِ شَيْئًا - تَبَيَّنَ لَنَا الْآنَ أَنَّ مَا يَفْعَلُهُ خَوَاصُّ النَّاسِ تَرْكُ لِلتَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّهُ يُوجَدُ أَنَا خَوَاصُّ يَرُونَ أَنْفُسَهُمْ عُلَمَاءَ، وَيَرَاهُمْ مَنْ حَوْكُهُمْ عُلَمَاءَ وَأَهْلًا لِلتَّقْلِيدِ، يَدْعُونَ الرَّسُولَ ﷺ لِكَشْفِ الضَّرِّ وَجَلْبِ النِّعَةِ دَعْوَةً صَرِيحَةً، وَيُرَدِّدُونَ:

يَا أَكْرَمَ الْخَلْقِ مَا لِي مِّنَ الْوُدِّ بِهِ سِوَاكَ عِنْدَ حُلُولِ الْحَادِثِ الْعَمَمِ^(١)

وغير ذلك من الشرك، وإذا أنكر عليهم ذلك ردوا على المنكر بأنه لا يعرف حق الرسول ﷺ ومقامه عند الله، وأنه سيّد الكون، وما خلقت الجن والإنس إلا من أجله، وأنه خلق من نور العرش، ويلبسون بذلك على العامة، فيصدّقهم البعض لجهلهم، ولو جاءهم من يدعوهم إلى التوحيد لم يستجيبوا له؛ لأن سيّدتهم وعالمهم على خلاف التوحيد، ﴿وَلَيْنَ اتَّبَعَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِيلَتَكَ﴾ [البقرة: ١٤٥].

ثُمَّ إِنَّ الْمُؤْمِنَ عَاطِفَتُهُ وَمِثْلُهُ لِلرَّسُولِ ﷺ أَمْرٌ لَا يُنْكِرُ، لَكِنِ الْإِنْسَانُ لَا يُنْبَغِي لَهُ أَنْ يُحْكَمَ الْعَاطِفَةُ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّبِعَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَأَيْدِي الْعَقْلِ الصَّرِيحِ السَّالِمِ مِنَ الشُّبُهَاتِ وَالشَّهَوَاتِ.

وَلِهَذَا نَعَى اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى الْكُفَّارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مَا أَفْقَا عَلَيْهِ آبَاءُهُمْ بِأَنَّهُمْ لَا يَعْقِلُونَ، وَكَلَامَ الْمُؤَلِّفِ حَقٌّ؛ فَإِنَّ مَنْ تَأَمَّلَ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ الْيَوْمَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ - تَبَيَّنَ لَهُ تَرْكُ التَّوْحِيدِ وَغُرْبَةُ الدِّينِ.

— ❦ —

بَابُ^(١)

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ
قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبا: ٢٣]^(١)

[١] مُنَاسِبَةُ التَّرْجُمَةِ: أَنَّ هَذَا مِنَ الْبَرَاهِينِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ أَحَدٌ أَنْ يَكُونَ شَرِيكًا مَعَ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ وَهُمْ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ مِنَ الْخَلْقِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ - مَا عَدَا خَوَاصَّ بَنِي آدَمَ - يَخْضَعُونَ لَهُمْ عِنْدَ كَلَامِ اللَّهِ سُحْنَاءَ الْفَرْعِ.

[٢] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ قَالَ ذَلِكَ وَلَمْ يَقُلْ: «فَزَعَتْ قُلُوبُهُمْ» إِذْ «عَنْ» تُفِيدُ الْمَجَاوِزَةَ، وَالْمَعْنَى: جَاوَزَ الْفَرْعُ قُلُوبَهُمْ، أَيُّ: أَزِيلَ الْفَرْعُ عَنْ قُلُوبِهِمْ. وَالْفَرْعُ: الْخَوْفُ الْمُفَاجِئُ؛ لِأَنَّ الْخَوْفَ الْمُسْتَمِرَّ لَا يُسَمَّى فَرْعًا، وَأَصْلُهُ: النُّهُوضُ مِنَ الْخَوْفِ.

وَقَوْلُهُ: «عَنْ قُلُوبِهِمْ» أَيُّ: قُلُوبِ الْمَلَائِكَةِ؛ لِأَنَّ الصُّمِيرَ يَعُودُ عَلَيْهِمْ بِدَلِيلِ مَا سَيَأْتِي مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَا أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ أَعْلَمُ بِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ جَوَابُ الشَّرْطِ، وَالْمَعْنَى: قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي الْكَلَامِ قَائِلًا وَمَقُولًا لَهُ، فَلَوْ جَعَلْنَا الصُّمِيرَ فِي (قَالُوا) عَائِدًا عَلَى الْجَمِيعِ فَأَيُّ الْمَقُولِ لَهُ؟ وَالْمَعْنَى: أَيُّ شَيْءٍ قَالَ رَبُّكُمْ؟

وَأَعْرَابُ (مَاذَا) عَلَى أَوْجُو:

١ - (مَا): اسْمُ اسْتِفْهَامٍ مُبْتَدَأٌ، وَ(ذَا): اسْمُ مَوْصُولٍ خَبَرٌ، أَيُّ: مَا الَّذِي.

٢ - (مَاذَا): اسْمُ اسْتِفْهَامٍ مُرَكَّبٌ مِنْ (مَا) وَ(ذَا).

٣ - (مَا): اسْمُ اسْتِفْهَامٍ، وَ(ذَا) زَائِدَةٌ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

وَمِثْلُ مَاذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ^(١)

وَقَوْلُهُ: ﴿قَالُوا الْحَقُّ﴾ أَيُّ: قَالَ الْمَسْئُولُونَ. وَالْحَقُّ: صِفَةُ لِمُصَدِّرٍ مَخْذُوفٍ مَعَ عَامِلِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: قَالَ الْقَوْلُ الْحَقُّ.

وَالْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَالَ الْقَوْلَ الْحَقَّ؛ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الْحَقُّ، وَلَا يَصُدُّ عَنْهُ إِلَّا الْحَقُّ، وَلَا يَقُولُ وَلَا يَفْعَلُ إِلَّا الْحَقَّ، وَالْحَقُّ فِي الْكَلَامِ هُوَ الصِّدْقُ فِي الْأَخْبَارِ، وَالْعَدْلُ فِي الْأَحْكَامِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥].

وَلَا يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿قَالُوا الْحَقَّ﴾ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ قَوْلُهُ بَاطِلًا، بَلْ هُوَ بَيَانٌ لِلْوَاقِعِ. فَإِنْ قِيلَ: مَا دَامَ بَيَانًا لِلْوَاقِعِ وَمَعْرُوفًا عِنْدَ الْمَلَائِكَةِ أَنَّهُ لَا يَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ، فَلِمَاذَا الاسْتِفْهَامُ؟ أُجِيبَ: أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الشَّاءِ عَلَى اللَّهِ بِمَا قَالَ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ الْكَبِيرِ﴾ أَيِ: الْعَلِيِّ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، وَالْكَبِيرِ: ذُو الْكِبَرِيَاءِ، وَهِيَ الْعِظَمَةُ الَّتِي لَا يُدَانِيهَا شَيْءٌ، أَيِ الْعَظِيمِ الَّذِي لَا أَعْظَمُ مِنْهُ.

مُنَاسَبَةُ الْآيَةِ لِلتَّوْحِيدِ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُنْفَرِدًا فِي الْعِظَمَةِ وَالْكِبَرِيَاءِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُنْفَرِدًا فِي الْعِبَادَةِ.

وَالْعُلُوُّ قِسْمَانِ:

الْأَوَّلُ: عُلُوُّ الصِّفَاتِ، وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَيْهِ كُلُّ مَنْ يَنْتَسِبُ لِلْإِسْلَامِ حَتَّى الْجَهْمِيَّةُ وَنَحْوُهُمْ. الثَّانِي: عُلُوُّ الذَّاتِ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَنَسِّبِينَ لِلْإِسْلَامِ، مِثْلُ الْجَهْمِيَّةِ وَبَعْضِ الْأَشَاعِرَةِ غَيْرِ الْمُحَقِّقِينَ مِنْهُمْ؛ فَإِنَّ الْمُحَقِّقِينَ مِنْهُمْ أَثْبَتُوا عُلُوَّ الذَّاتِ. وَعُلُوُّهُ لَا يُبَانِي كَوْنَهُ مَعَ الْخَلْقِ يَعْلَمُهُمْ وَيَسْمَعُهُمْ وَيَرَاهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ.

وَفِي الْآيَةِ فَوَائِدُ:

١- أَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَخَافُونَ اللَّهَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ قُوَّتِهِ﴾ [النحل: ٥٠].

٢- إِبْثَاتُ الْقُلُوبِ لِلْمَلَائِكَةِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿حَقَّ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾.

٣- إِبْثَاتُ أَنَّهُمْ أَجْسَامٌ وَلَيْسُوا أَرْوَاحًا مُجَرَّدَةً مِنَ الْجِسْمِيَّةِ، وَهُوَ أَمْرٌ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا أُولَى أَجْنَحٍ﴾ [فاطر: ١]، وَقَدْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ جِبْرِيلَ لَهُ سِتُّ مِائَةٍ جَنَاحٍ قَدْ سَدَّ الْأَفُقَ^(١). فَالْقَوْلُ بِأَنَّهُمْ أَرْوَاحٌ فَقَطْ إِنْكَارٌ لَهُمْ فِي الْوَاقِعِ، وَهُوَ قَوْلٌ بَاطِلٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم آمين، رقم (٣٢٣٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب معنى قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾، رقم (١٧٧)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَفِي الصَّحِيحِ ^{١١} عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ ^{١٢}

لَكِنَّهُمْ لَا يَأْكُلُونَ وَلَا يَشْرَبُونَ، وَإِنَّمَا أَكَلَهُمْ وَشَرَبَهُمُ التَّسْبِيحُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُسَبِّحُونَ آتِلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]، فَبَيَّنَّا هَذَا دَلِيلًا عَلَى أَنَّ لَيْلَهُمْ وَنَهَارَهُمْ مَمْلُوءَانِ بِذَلِكَ؛ وَلِهَذَا جَاءَ: ﴿يُسَبِّحُونَ آتِلَ﴾ وَلَمْ يَقُلْ: يُسَبِّحُونَ فِي اللَّيْلِ، أَيْ: أَنَّ تَسْبِيحَهُمْ دَائِمٌ، وَالتَّسْبِيحُ تَنْزِيهِ اللَّهِ عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِهِ.

٤- أَنَّ لَهُمْ عُقُولًا؛ إِذْ إِنَّ الْقُلُوبَ هِيَ حَمَلُ الْعُقُولِ، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّهُمْ لَا يَعْقِلُونَ، وَلَئِنْهُمْ يُسَبِّحُونَ اللَّهَ، وَيَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ.

٥- إِبْثَابُ الْقَوْلِ لِلَّهِ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى، وَأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَشِيئَتِهِ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ بِالشَّرْطِ: ﴿إِذَا فُرِعَ﴾ (وَإِذَا) الشَّرْطِيَّةُ تَدُلُّ عَلَى حُدُوثِ الشَّرْطِ وَالْمَشْرُوطِ، خِلَافًا لِلْأَشَاعِرَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَةٍ، وَإِنَّمَا كَلَامُهُ هُوَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ، فَهُوَ قَائِمٌ بِاللَّهِ أَزَلِيٌّ أَبَدِيٌّ، كَقِيَامِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ، وَأَنَّ حَقِيقَتَهُ إِنْكَارُ كَلَامِ اللَّهِ؛ وَلِهَذَا يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامِ نَفْسِي أَزَلِيٍّ أَبَدِيٍّ، كَمَا يَقُولُونَ: هَذَا الْكَلَامُ الَّذِي سَمِعَهُ مُوسَى، وَسَمِعَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَنَزَلَ بِهِ جِبْرِيلُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ مِمَّنْ مَخْلُوقٌ لِلتَّبَعِيرِ عَنْ كَلَامِ اللَّهِ الْقَائِمِ بِنَفْسِهِ.

وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ قَوْلُ الْجَهْمِيَّةِ، كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ: لَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْجَهْمِيَّةِ فَرْقٌ، فَإِنَّمَا ائْتَفَقْنَا عَلَى أَنَّ هَذَا الَّذِي بَيْنَ دَفْتِي الْمُصْحَفِ مَخْلُوقٌ، لَكِنْ نَحْنُ قُلْنَا: عِبَارَةٌ عَنْ كَلَامِ اللَّهِ. وَهُمْ قَالُوا: هُوَ كَلَامُ اللَّهِ. فَالْجَهْمِيَّةُ خَيْرٌ مِنْهُمْ فِي أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: هَذَا كَلَامُ اللَّهِ، لَكِنَّهُمْ شَرُّ مِنْهُمْ فِي كَوْنِهِمْ يُصَرِّحُونَ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ مَخْلُوقٌ.

٦- إِبْثَابُ أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ حَقٌّ، وَهَذَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤]، وَقَالَ: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ [ص: ٨٤]، فَاللَّهُ تَعَالَى لَا يَقُولُ إِلَّا حَقًّا؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْحَقُّ، وَلَا يَصْدُرُ عَنِ الْحَقِّ إِلَّا الْحَقُّ.

[١] قَوْلُهُ: «وَفِي الصَّحِيحِ» سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا.

[٢] قَوْلُهُ: «قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ» الْمُرَادُ بِالْأَمْرِ الشَّأْنُ، وَيَكُونُ الْقَضَاءُ بِالْقَوْلِ؛ لِقَوْلِهِ

تَعَالَى: «إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ» [آل عمران: ٤٧].

صَرَبَتِ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنَحِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ^[١]، كَأَنَّهُ^[٢] سَلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ^[٣]، يَنْفُذُهُمْ ذَلِكَ^[٤] ﴿حَقَّ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبا: ٢٣]»^[٥].

[١] قَوْلُهُ: «خُضْعَانًا» أَي: خُضُوعًا «لِقَوْلِهِ».

[٢] قَوْلُهُ: «كَأَنَّهُ» أَي: صَوْتُ الْقَوْلِ فِي وَقْعِهِ عَلَى قُلُوبِهِمْ.

[٣] قَوْلُهُ: «صَفْوَانٍ» هُوَ الْحَجَرُ الْأَمْلَسُ الصُّلْبُ، وَالسَّلْسِلَةُ عَلَيْهِ يَكُونُ لَهَا صَوْتُ عَظِيمٌ.

وَلَيْسَ الْمُرَادُ تَنْشِيَةِ صَوْتِ اللَّهِ تَعَالَى بِهَذَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، بَلِ الْمُرَادُ تَنْشِيَةِ مَا يَحْضُلُ لَهُمْ مِنَ الْفَرْعِ عِنْدَمَا يَسْمَعُونَ كَلَامَهُ يَفْزِعُ مَنْ يَسْمَعُ سَلْسِلَةً عَلَى صَفْوَانٍ.

[٤] قَوْلُهُ: «يَنْفُذُهُمْ ذَلِكَ» التَّفُودُ: هُوَ الدُّخُولُ فِي الشَّيْءِ، وَمِنْهُ: نَفَذَ السَّهْمَ فِي الرِّمِيَّةِ، أَي: دَخَلَ فِيهَا، وَالْمَعْنَى: إِنَّ هَذَا الصَّوْتَ يَبْلُغُ مِنْهُمْ كُلَّ مَبْلَغٍ.

[٥] قَوْلُهُ: ﴿حَقَّ إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ أَي: أُزِيلَ عَنْهَا الْفَرْعُ.

قَوْلُهُ: ﴿قَالُوا﴾ أَي: قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ.

قَوْلُهُ: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ﴾ أَي: قَالُوا: قَالَ الْحَقُّ. أَي: قَالَ الْقَوْلُ الْحَقُّ، فَ(الْحَقُّ) صِفَةُ لِمُصَدِّرٍ مَحْذُوفٍ مَعَ عَامِلِهِ، تَقْدِيرُهُ: قَالَ الْقَوْلُ الْحَقُّ.

وَهَذَا الْجَوَابُ الَّذِي يَقُولُونَهُ هَلْ هُمْ يَقُولُونَهُ لِأَنَّهُمْ سَمِعُوا مَا قَالَ وَعَلِمُوا أَنَّهُ حَقٌّ، أَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَا يَقُولُ إِلَّا الْحَقُّ؟ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونُوا قَدْ عَلِمُوا مَا قَالَ، وَقَالُوا: إِنَّهُ الْحَقُّ. فَيَكُونُ هَذَا عَائِدًا إِلَى الْوَحْيِ الَّذِي تَكَلَّمَ اللَّهُ بِهِ. وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ لِعِلْمِهِمْ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ لَا يَقُولُ إِلَّا الْحَقُّ؛ فَلِذَلِكَ قَالُوا هَذَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ صِفَتُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَهَذَا الْحَدِيثُ مُطَابِقٌ لِلآيَةِ تَمَامًا، وَعَلَى هَذَا يَحِبُّ أَنْ يَكُونَ هَذَا تَفْسِيرَ الْآيَةِ، وَلَا يَقْبَلُ لِأَيِّ قَائِلٍ أَنْ يُفْسَرَهَا بِغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ إِذَا كَانَ بِالْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ فَإِنَّهُ نَصٌّ لَا يُمَكِّنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَجَاوَزَهُ.

وَأَمَّا تَفْسِيرُ الصَّحَابِيِّ: فَإِنَّهُ حُجَّةٌ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ.

وَأَمَّا النَّابِعِينَ فَإِنَّ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ إِلَّا مَنْ اخْتَصَّ مِنْهُمْ بِشَيْءٍ؛ كَمُجَاهِدٍ؛ فَإِنَّهُ عَرَضَ الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَشْرِينَ مَرَّةً أَوْ أَكْثَرَ، يَقِفُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ، وَيَسْأَلُهُ عَنْ مَعْنَاهَا.

فَيَسْمَعُهَا مُسْتَرَقَّ السَّمْعِ^(١)، وَمُسْتَرَقَّ السَّمْعِ هَكَذَا بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ.....

= وَأَمَّا مَنْ بَعْدَ التَّابِعِينَ فَلَيْسَ تَفْسِيرُهُ حُجَّةٌ عَلَى غَيْرِهِ، لَكِنْ إِنْ أَيْدَهُ سِيَاقُ الْقُرْآنِ كَانَ الْعُمْدَةُ سِيَاقُ الْقُرْآنِ.

فَلَا يَقْبَلُ أَنْ يُقَالَ: إِذَا فُرِعَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. بَلْ نَقُولُ: الرَّسُولُ ﷺ فَسَّرَ الْآيَةَ بِتَفْسِيرٍ غَيْبِيٍّ لَا مَجَالَ لِلْاجْتِهَادِ فِيهِ، وَمَا كَانَ غَيْبِيًّا وَجَاءَ بِهِ النَّصُّ فَالْوَاجِبُ عَلَيْنَا قَبُولُهُ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ فِي مَسْأَلَةٍ مَا يُعَذَّرُ فِيهِ بِالْاجْتِهَادِ وَمَا لَا يُعَذَّرُ: إِنَّهُ لَيْسَ عَائِدًا عَلَى أَنَّ هَذَا مِنَ الْأُصُولِ وَهَذَا مِنَ الْفُرُوعِ، كَمَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: الْأُصُولُ لَا مَجَالَ لِلْاجْتِهَادِ فِيهَا، وَيُخْطِئُ الْمُخَالِفُ مُطْلَقًا، بِخِلَافِ الْفُرُوعِ.

لَكِنْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ أَتَكَرَّرَ تَفْسِيمَ الدِّينِ إِلَى أُصُولٍ وَفُرُوعٍ، وَيَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ هَذَا التَّفْسِيمِ: أَنَّ الصَّلَاةَ عِنْدَ الَّذِينَ يُقَسَّمُونَ مِنَ الْفُرُوعِ مَعَ أَنَّهَا مِنْ أَجْلِ الْأُصُولِ.

وَالصَّوَابُ: أَنَّ مَدَارَ الْإِنْكَارِ عَلَى مَا لِلْاجْتِهَادِ فِيهِ مَجَالٌ وَمَا لَا مَجَالَ فِيهِ، فَالْأُمُورُ الْغَيْبِيَّةُ يُتَكَرَّرُ عَلَى الْمُخَالِفِ فِيهَا وَلَا يُعَذَّرُ، سِوَاهُ كَانَتْ تَتَعَلَّقُ بِصِفَاتِ اللَّهِ أَوْ الْيَوْمِ الْآخِرِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا مَجَالَ لِلْاجْتِهَادِ فِيهَا.

أَمَّا الْأُمُورُ الْعَمَلِيَّةُ الَّتِي لِلْاجْتِهَادِ فِيهَا مَجَالٌ فَلَا يُتَكَرَّرُ عَلَى الْمُخَالِفِ فِيهَا إِلَّا إِذَا خَالَفَ نَصًّا صَرِيحًا، وَإِنْ كَانَ يَصِحُّ تَضْلِيلُهُ بِهِذِهِ الْمُخَالَفَةِ، كَقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي بِنْتِ وَبْنَتِ ابْنِ وَأُخْتِ: «لِلْبِنْتِ النَّصْفُ، وَلِابْنَةِ الْابْنِ السُّدُسُ، تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ»، وَذَكَرَ لَهُ قِسْمَةُ أَبِي مُوسَى: «لِلْأُبْنَةِ النَّصْفُ، وَلِلْأُخْتِ النَّصْفُ» وَقَوْلُهُ: «إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ فَسَيَتَابِعُنِي» فَأُخِيرَ ابْنُ مَسْعُودٍ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «قَدْ ضَلَلْتُ إِذَنْ، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَهَدِّينَ»^(١).

[١] قَوْلُهُ: «فَيَسْمَعُهَا مُسْتَرَقَّ السَّمْعِ» أَيُّ: هَذِهِ الْكَلِمَةُ الَّتِي تَكَلَّمْتَ بِهَا الْمَلَائِكَةُ.

و«مُسْتَرَقَّ» مُفْرَدٌ مُصَافٍ، فَيَعُمُّ جَمِيعَ الْمُسْتَرَقِّينَ.

وَتَأْمَلُ كَلِمَةَ «مُسْتَرَقَّ» فِيهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُبَادَرُ، فَكَأَنَّهُ يُخْتَلِسُهَا اخْتِلَاسًا بِسُرْعَةٍ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا مَنْ خِطَفَ الْخَطْفَةَ فَاتَّبَعُهُ، شَهَابٌ قَافٍ﴾ [الصفات: ١٠].

[٢] قَوْلُهُ: «وَمُسْتَرَقَّ السَّمْعِ هَكَذَا بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ كَلَامِهِ ﷺ أَوْ مِنْ كَلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ مِنْ كَلَامِ سُفْيَانَ.

وَصَفَهُ سُفْيَانُ بِكَفِّهِ^[١]، فَحَرَّفَهَا وَبَدَّدَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، فَيَسْمَعُ الْكَلِمَةَ، فَيُلْقِيهَا إِلَى مَنْ تَحْتَهُ^[٢].

ثُمَّ يُلْقِيهَا الْآخَرُ إِلَى مَنْ تَحْتَهُ^[٣].....

[١] قَوْلُهُ: «وَصَفَهُ سُفْيَانُ بِكَفِّهِ» أَي: أَنَّهَا وَاحِدٌ فَوْقَ الثَّانِي، أَي: الْأَصَابِعُ، فَالْجَنُ يُتَرَاكَبُونَ وَاحِدًا فَوْقَ الْآخَرِ، إِلَى أَنْ يَصِلُوا إِلَى السَّيِّءِ، فَيَقْعُدُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مَقْعَدًا خَاصًّا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعَدًا لِّلسَّمْعِ فَمَن يَسْمَعُ آلَانَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَّصَدًا﴾ [الجن: ٩].

[٢] قَوْلُهُ: «فَيَسْمَعُ الْكَلِمَةَ، فَيُلْقِيهَا إِلَى مَنْ تَحْتَهُ» أَي: يَسْمَعُ أَعْلَى الْمُسْتَقْبِلِ الْكَلِمَةَ، فَيُلْقِيهَا إِلَى مَنْ تَحْتَهُ، أَي: يُخْبِرُهَا، وَ«مَنْ» اسْمٌ مُّوْضُولٌ، وَقَوْلُهُ: «تَحْتَهُ» شُبْهٌ جُمْلَةٌ صِلَةُ الْمَوْضُولِ؛ لِأَنَّهُ ظَرَفٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «ثُمَّ يُلْقِيهَا الْآخَرُ إِلَى مَنْ تَحْتَهُ حَتَّى يُلْقِيَهَا» أَي: يُلْقِي الْكَلِمَةَ آخِرُهُمُ الَّذِي فِي الْأَرْضِ عَلَى لِسَانِ السَّاحِرِ أَوِ الْكَاهِنِ. وَالسَّحَرُ: عَزَائِمٌ وَرُتِي وَتَعَوَّذَاتٌ تُؤْتَرُ فِي بَدَنِ الْمَسْحُورِ وَقَلْبِهِ وَعَقْلِهِ وَتَفْكِيرِهِ.

وَالكَاهِنُ: هُوَ الَّذِي يُخْبِرُ عَنِ الْمُغَيَّبَاتِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَقَدْ التَّبَسَّ عَلَى بَعْضِ طَلَبَةِ الْعِلْمِ، فَظَنُّوا أَنَّهُ كُلُّ مَنْ يُخْبِرُ عَنِ الْغَيْبِ وَلَوْ فِيمَا مَضَى فَهُوَ كَاهِنٌ، لَكِنْ مَا مَضَى يَمَّا يَقَعُ فِي الْأَرْضِ لَيْسَ غَيْبًا مُّطْلَقًا، بَلْ هُوَ غَيْبٌ نِّسْبِيٌّ، مِثْلُ مَا يَقَعُ فِي الْمَسْجِدِ يُعَدُّ غَيْبًا بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ فِي الشَّارِعِ، وَلَيْسَ غَيْبًا بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ فِي الْمَسْجِدِ.

وَقَدْ يَتَّصِلُ الْإِنْسَانُ بِجَنِّيٍّ، فَيُخْبِرُهُ عَمَّا حَدَثَ فِي الْأَرْضِ وَلَوْ كَانَ بَعِيدًا، فَيَسْتَخْدِمُ الْجِنَّ، لَكِنْ لَيْسَ عَلَى وَجْهِ مُحَرَّمٍ، فَلَا يُسَمَّى كَاهِنًا؛ لِأَنَّ الْكَاهِنَ مَنْ يُخْبِرُ عَنِ الْمُغَيَّبَاتِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

وَقِيلَ: الَّذِي يُخْبِرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْكِهَانَةِ فِي الْوَاقِعِ، إِذَا لَمْ يَسْتَنْدِ إِلَى فِرَاسَةٍ ثَاقِبَةٍ، أَمَّا إِذَا كَانَ يُخْبِرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ اسْتِنَادًا إِلَى فِرَاسَةٍ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْكِهَانَةِ فِي شَيْءٍ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ يَفْهَمُ مَا فِي الْإِنْسَانِ اعْتِمَادًا عَلَى أَسَارِيرِ وَجْهِهِ وَلَمَحَاتِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُهُ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ، لَكِنْ يَعْلَمُهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ.

فَمَنْ يُخْبِرُ عَمَّا وَقَعَ فِي الْأَرْضِ لَيْسَ مِنَ الْكُهَّانِ، وَلَكِنْ يُنْظَرُ فِي حَالِهِ، فَإِذَا كَانَ غَيْرَ مَوْثُوقٍ فِي دِينِهِ فَإِنَّا لَا نَصُدِّقُهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَتَّبِعُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنْهُ﴾ [الحجرات: ٦]، وَإِنْ كَانَ مَوْثُوقًا فِي دِينِهِ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى ذَلِكَ بِمُحَرَّمٍ مِنْ شِرْكٍ أَوْ غَيْرِهِ - فَإِنَّا لَا نَدْخُلُهُ فِي

حَتَّى يُلْقِيَهَا عَلَى لِسَانِ السَّاحِرِ أَوْ الْكَاهِنِ، فَرُبَّمَا أَذْرَكَهُ الشَّهَابُ قَبْلَ أَنْ يُلْقِيَهَا، وَرُبَّمَا أَلْقَاهَا قَبْلَ أَنْ يُذْرِكَهَا^[١]، فَيَكْذِبُ مَعَهَا مِثْلَ كَذِبِ^[٢].

= الْكُفَّانِ الَّذِينَ يَحْزُمُ الرَّجُوعُ إِلَى قَوْلِهِمْ، وَمَنْ يُخْرِ بِأَشْيَاءَ وَقَعَتْ فِي مَكَانٍ وَلَمْ يَطْلُعْ عَلَيْهَا أَحَدٌ دُونَ أَنْ يَكُونَ مُوجُودًا فِيهِ فَلَا يُسَمَّى كَاهِنًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِ عَنْ مُغَيَّبٍ مُسْتَقْبَلٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ عَنْدهُ جَنِّيٌ يُخْرِهُ، وَالْجَنِّيُّ قَدْ يُخْذَمُ بَنِي آدَمَ بَعْدَ الْمُحَرِّمِ، إِمَّا حَبَّةَ لَلَّهِ عَزَّجَلَّ، أَوْ لَعْلِمٍ يُحْصَلُهُ مِنْهُ، أَوْ لَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْأَغْرَاضِ الْمُبَاحَةِ.

وَالسَّحَرَةُ قَدْ يَكُونُ لَهُمْ مِنَ الْجِنِّ مَنْ يَسْرِقُ لَهُمُ السَّمْعَ. وَلَا يَصِلُ هَؤُلَاءِ الْمُسْتَرْقُونَ إِلَّا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾ [الأنبياء: ٣٢]، فَلَا يُمْكِنُ نَقُودُهُ إِلَى مَا فَوْقَ.

[١] قَوْلُهُ: «فَرُبَّمَا أَذْرَكَهُ الشَّهَابُ...» إلخ. الشَّهَابُ: جُزْءٌ مُنْفَصِلٌ مِنَ النُّجُومِ، ثَاقِبٌ، قَوِيٌّ، يَنْفُذُ فِيهَا يَصْطَلِمُ بِهِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْنُوعٍ وَجَعَلْنَاهَا دُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ﴾ [الملك: ٥] أَيْ: جَعَلْنَاهَا شَهَابَاتٍ الَّتِي يَنْطَلِقُ مِنْهَا، فَهَذَا مِنْ بَابِ عَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَى الْجُزْءِ لَا إِلَى الْكُلِّ. فَالشُّهُبُ: نِيَازُكَ تَنْطَلِقُ مِنَ النُّجُومِ. وَهِيَ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْفَلَكَ: تَنْزِلُ إِلَى الْأَرْضِ، وَقَدْ تُحْدِثُ تَصَدُّعًا فِيهَا. أَمَّا النُّجُومُ، فَلَوْ وَصَلَ إِلَى الْأَرْضِ لَأَخْرَقَهَا.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلِ الْمُسْتَرْقُونَ انْقَطَعُوا عَنِ الْاِسْتِرَاقِ بَعْدَ بَعَثَةِ الرَّسُولِ ﷺ إِلَى الْأَبَدِ، أَوْ انْقَطَعُوا فِي وَقْتِهِ فَقَطْ؟ وَالثَّانِي هُوَ الْأَقْرَبُ: أَنَّهُمْ انْقَطَعُوا فِي وَقْتِ الْبَعَثَةِ فَقَطْ، حَتَّى لَا يَلْتَسِسَ كَلَامُ الْكُفَّانِ بِالْوَخِيِّ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ زَالَ السَّبَبُ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ انْقَطَعُوا.

[٢] قَوْلُهُ: «فَيَكْذِبُ مَعَهَا مِثْلَ كَذِبِ» هَلْ هَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّحْدِيدِ، أَوِ الْمُرَادُ الْمُبَالَغَةُ، أَيْ أَنَّهُ يَكْذِبُ مَعَهَا كِذْبَاتٍ كَثِيرَةً؟ الثَّانِي هُوَ الْأَقْرَبُ، وَقَدْ تَزِيدُ عَنْ ذَلِكَ وَقَدْ تَنْقُصُ، فَيَعَالُ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ لَنَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا؟ كَذَا وَكَذَا؟

وَالنَّاسُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ الْغَرِيبَةِ عَلَى حَسَبِ مَا أَخْبَرَ بِهِ الْمُخْبِرُ، يَأْخُذُونَ كُلَّ مَا يَقُولُهُ صِدْقًا، فَإِذَا أَخْبَرَ بِشَيْءٍ فَوْقَ، ثُمَّ أَخْبَرَ بِشَيْءٍ ثَانٍ؛ قَالُوا: إِذَنْ لَا بُدَّ أَنْ يَصْدُقَ.

فَيَقَالُ: «أَلَيْسَ قَدْ قَالَ لَنَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا: كَذَا وَكَذَا؟ فَيَصَدَّقُ بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ الَّتِي سَمِعَتْ مِنَ السَّمَاءِ»^(١).

[١] فوائد الحديث:

١- إثبات القول لله عز وجل.

٢- عظمة الله سبحانه وتعالى.

٣- إثبات الأجنحة للملائكة.

٤- خوف الملائكة من الله عز وجل وخضوعهم له.

٥- أن الملائكة يتكلمون ويعقلون.

٦- أنه لا يصدُر عن الله إلا الحق.

٧- أن الله سبحانه يُمكن هؤلاء الجن من الوصول إلى السماء فتنة للناس، وهي ما يُلقونهُ على الكهان، فيحصل بذلك فتنة، والله عز وجل حكيم.

وقد يوجد الله أشياء تكون ضللاً لبغض الناس، لكنها لبغضهم هدى؛ امتحاناً وإيتلاء.

٨- كثرة الجن؛ لأنهم يَرادفون إلى السماء، ومعنى ذلك أنهم كثيرون جداً، وأجسامهم خفيفة يطيرون طيِّراً.

ودَكَرَ ذَلِكَ عَنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ^(٢) فِي السَّحَرَةِ الَّذِينَ يَسْتَخْدِمُونَ الْجِنَّ وَتَطِيرُ بِهِمْ: أَنَّهُمْ يُضَيِّحُونَ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي بِلَادِهِمْ وَيَقْفُونَ مَعَ النَّاسِ فِي عَرَفَةَ، وَهَذَا مُمَكِّنٌ الْآنَ فِي الطَّائِرَاتِ، لَكِنْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَيْسَ هُنَاكَ طَائِرَاتٌ، فَتَحْمِلُهُمُ الشَّيَاطِينُ، وَيَجْعَلُونَ لِلنَّاسِ الْمَكَانِسَ الَّتِي تُكْنَسُ بِهَا الْبُيُوتُ^(٣)، وَيَقُولُ: أَنَا أَزْكَبُ الْمِكْنَسَةَ وَأَطِيرُ بِهَا إِلَى مَكَّةَ. فَيَفْعَلُونَ هَذَا.

وشَيْخُ الْإِسْلَامِ يَقُولُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ كَذِبَةٌ، وَمُسْتَخْدِمُونَ لِلشَّيَاطِينِ، وَيُسَيِّئُونَ حَتَّى مِنَ النَّاحِيَةِ الْعَمَلِيَّةِ؛ لَأَنَّهُمْ يَمُرُّونَ الْمِيقَاتَ وَلَا يُحْرِمُونَ مِنْهُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب ﴿إِنَّمَا مَنِ اسْتَرْقَ السَّحَرُ﴾، رقم (٤٧٠١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (ص: ١٧١).

(٣) النبوت (١/ ١٤٤-١٤٥).

وَعَنِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُوحِيَ بِالْأَمْرِ^(٢) تَكَلَّمَ بِالْوَحْيِ^(٣)، أَخَذَتْ السَّمَوَاتُ مِنْهُ رَجْفَةً^(٤).....

٩- أَنَّ الْكُفَّانَ مِنَ أَكْذَابِ النَّاسِ؛ وَلِهَذَا يُضَيِّقُونَ إِلَى مَا سَمِعُوا كَذِبَاتٍ كَثِيرَةً يُضَلِّلُونَ بِهَا النَّاسَ، وَيَتَوَصَّلُونَ بِهَا إِلَى بَاطِلِهِمْ تَارَةً بِالْتَرْهيبِ وَتَارَةً بِالْتَرْغِيبِ، كَأَنْ يَقُولُوا: سَتَقُومُ الْقِيَامَةُ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، وَسَيَجْرِي عَلَيْكَ كَذَا مِنْ مَوْتٍ أَوْ سَرَقَةٍ مَالٍ. وَنَحْوَ ذَلِكَ.

١٠- أَنَّ السَّاجِرَ يُصَوِّرُ لِلْمَسْحُورِ غَيْرَ الْوَاقِعِ، وَفِي هَذَا تَحْذِيرٌ مِنْ أَهْلِ التَّمْيِيزِ وَالتَّلْبِيسِ، وَأَنْتُمْ إِنْ صَدَقُوا فِي شَيْءٍ، فَيَجِبُ الْحَذَرُ مِنْهُمْ بِكُلِّ حَالٍ.

[١] قَوْلُهُ: «وَعَنِ النَّوَاسِ...» هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يُخَرِّجْهُ الْمُؤَلِّفُ، لَكِنْ قَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَذَكَرَ فِيهِ عِلَّةٌ، وَهِيَ أَنَّ فِي سَنَدِهِ الْوَلِيدَ بْنَ مُسْلِمٍ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ شَيْخِهِ بِالْعَنْعَنَةِ، فَيَكُونُ فِي الْحَدِيثِ ضَعْفٌ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ رَوَى مُسْلِمٌ^(١) وَأَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثًا قَدْ يَكُونُ شَاهِدًا لَهُ؛ حَيْثُ أَخْبَرَ أَنَّ اللَّهَ إِذَا تَكَلَّمَ بِالْوَحْيِ سَمِعَهُ حَمَلَةُ الْعَرْشِ، فَسَبَّحُوا، ثُمَّ سَمِعَهُ أَهْلُ كُلِّ سَمَاءٍ، فَيُسَبِّحُونَ كَمَا سَبَّحَ أَهْلُ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، حَتَّى يَصِلَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَتُخَطِّفُهُ الْجِنُّ أَوِ الشَّيَاطِينُ.

وهَذَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ذِكْرُ رَجْفَةِ السَّمَاءِ أَوْ السُّجُودِ لَكِنْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ أَصْلًا.

[٢] قَوْلُهُ: «إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوحِيَ بِالْأَمْرِ» أَيُّ: بِالشَّأْنِ.

[٣] قَوْلُهُ: «تَكَلَّمَ بِالْوَحْيِ» مُجْمَلٌ شَرْطِيَّةٌ تَقْتَضِي تَأَخُّرَ الْمَشْرُوطِ عَنِ الشَّرْطِ، فَإِلِرَادَةُ سَابِقَةٍ، وَالْكَلَامُ لَاحِقٌ، فَيَكُونُ فِيهِ رَدٌّ عَلَى الْأَشَاعِرَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَتَكَلَّمُ بِإِرَادَةٍ، وَإِنَّ كَلَامَهُ أَرْبَلِيٌّ، كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، فَبِهِ إِثْبَاتُ الْكَلَامِ الْحَادِثِ، وَلَا يَنْقُصُ كِمَالُ اللَّهِ إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِمَا شَاءَ، كَيْفَ شَاءَ، مَتَى شَاءَ، بَلْ هَذَا صِفَةٌ كِمَالٍ، لَكِنْ التَّقْصُصُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ، إِنَّمَا الْكَلَامُ مَعْنَى قَائِمٌ بِنَفْسِهِ.

[٤] قَوْلُهُ: «أَخَذَتْ السَّمَوَاتُ مِنْهُ رَجْفَةً» السَّمَوَاتُ: مَفْعُولٌ بِهِ، جَمْعُ مُؤَنَّثٍ سَالِمٍ، أَوْ مُلْحَقٌ بِهِ، فَيَكُونُ مَنْصُوبًا بِالْكَسْرِ.

وَرَجْفَةٌ: فَاعِلٌ.

(أَوْ قَالَ: رَعْدَةٌ شَدِيدَةٌ)^[١] خَوْفًا مِّنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

فَإِذَا سَمِعَ ذَلِكَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ صَعِقُوا، وَخَرُوا لِلَّهِ سُجَّدًا^[٢]، فَيَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ جِبْرِيلُ^[٣]، فَيَكَلِّمُهُ اللَّهُ مِنْ وَحْيِهِ بِمَا أَرَادَ^[٤]، ثُمَّ يَمُرُّ جِبْرِيلُ عَلَى الْمَلَائِكَةِ^[٥]، كُلَّمَا مَرَّ بِسَمَاءٍ، سَأَلَهُ مَلَائِكَتُهَا: مَاذَا قَالَ رَبُّنَا يَا جِبْرِيلُ؟

فَيَقُولُ: قَالَ الْحَقُّ، وَهُوَ الْعِلِيُّ الْكَبِيرُ^[٦]. فَيَقُولُونَ كُلُّهُمْ مِثْلَ مَا قَالَ جِبْرِيلُ^[٧]، فَيَنْتَهِي جِبْرِيلُ بِالْوَحْيِ.....

[١] قَوْلُهُ: «أَوْ قَالَ: رَعْدَةٌ شَدِيدَةٌ» شَكٌّ مِنَ الرَّأْيِ، وَإِنَّمَا تَأْخُذُ السَّمَوَاتُ الرَّجْفَةَ أَوِ الرَّعْدَةَ؛ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ عَظِيمٌ، يَخَافُهُ كُلُّ شَيْءٍ، حَتَّى السَّمَوَاتُ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا رُوحٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «فَإِذَا سَمِعَ ذَلِكَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ صَعِقُوا وَخَرُوا لِلَّهِ سُجَّدًا» فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ يُصَعِّقُوا وَيَخْرُوا سُجَّدًا؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الصَّعَقَ هُنَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - يَكُونُ قَبْلَ السُّجُودِ، فَإِذَا أَفَاقُوا سَجَدُوا.

[٣] قَوْلُهُ: «فَيَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ جِبْرِيلُ» (أَوَّلَ): بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهَا خَبَرٌ مُّقَدَّمٌ، وَجِبْرِيلُ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ (يَكُونُ) مُؤَخَّرًا.

[٤] قَوْلُهُ: «بِمَا أَرَادَ» أَيُّ: بِمَا شَاءَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَةٍ.

[٥] قَوْلُهُ: «ثُمَّ يَمُرُّ جِبْرِيلُ عَلَى الْمَلَائِكَةِ»؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ التَّزَوُّلَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِلَى حَيْثُ أَمَرَهُ اللَّهُ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَيْهِ بِالْوَحْيِ.

[٦] قَوْلُهُ: «قَالَ الْحَقُّ وَهُوَ الْعِلِيُّ الْكَبِيرُ» سَبَقَ فِي تَفْسِيرِ ذَلِكَ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ قَالَ الْحَقُّ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ الْمُعَيَّنَةِ، أَوْ قَالَ الْحَقُّ؛ لِأَنَّ مِنْ عَادَتِهِ سُبْحَانَهُ أَلَّا يَقُولَ إِلَّا الْحَقَّ، وَأَيًّا كَانَ فَإِنَّ جِبْرِيلَ لَا يُخْبِرُ الْمَلَائِكَةَ بِمَا أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ، بَلْ يَقُولُ: قَالَ الْحَقُّ مُبَهِّمًا؛ وَلِهَذَا سُمِّيَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْأَمِينِ، وَالْأَمِينُ: هُوَ الَّذِي لَا يَبْخُلُ بِالسِّرِّ.

قَوْلُهُ: «وَهُوَ الْعِلِيُّ الْكَبِيرُ» تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

[٧] قَوْلُهُ: «فَيَقُولُونَ كُلُّهُمْ مِثْلَ مَا قَالَ جِبْرِيلُ» أَيُّ: قَالَ الْحَقُّ وَهُوَ الْعِلِيُّ الْكَبِيرُ.

إِلَى حَيْثُ أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ»^(١).

[١] قَوْلُهُ: «فَيَنْتَهِي جَرِيدُ الْوَحْيِ إِلَى حَيْثُ أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ» أَي: يَصِلُ بِالْوَحْيِ إِلَى حَيْثُ أَمَرَهُ اللَّهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ.
مِنْ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ:

١ - إِبْثَاتُ الْإِرَادَةِ لِقَوْلِهِ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ» وَهِيَ قِسْمَانِ: شَرْعِيَّةٌ وَكَوْنِيَّةٌ.
وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا:

أَوَّلًا: مِنْ حَيْثُ الْمُتَعَلِّقُ: فَالْإِرَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ تَتَعَلَّقُ بِمَا يُحِبُّهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، سَوَاءٌ وَقَعَ أَوْ لَمْ يَقَعْ، وَأَمَّا الْكَوْنِيَّةُ فَتَتَعَلَّقُ بِمَا يَقَعُ، سَوَاءٌ كَانَ مِمَّا يُحِبُّهُ اللَّهُ أَوْ مِمَّا لَا يُحِبُّهُ.

ثَانِيًا: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ، أَي: حُصُولُ الْمُرَادِ، فَالشَّرْعِيَّةُ لَا يُلْزَمُ مِنْهَا وَقُوعُ الْمُرَادِ، أَمَّا الْكَوْنِيَّةُ فَيُلْزَمُ مِنْهَا وَقُوعُ الْمُرَادِ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧] هَذِهِ إِرَادَةٌ شَرْعِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَوْنِيَّةً لَنَابَ عَلَى كُلِّ النَّاسِ، وَأَيْضًا مُتَعَلِّقَةً فِيمَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَهُوَ التَّوْبَةُ. وَقَوْلُهُ: ﴿إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [هود: ٣٤] هَذِهِ كَوْنِيَّةٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يُرِيدُ الْإِغْوَاءَ شَرْعًا، أَمَّا كَوْنًا وَقَدَرًا فَقَدْ يُرِيدُهُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ الَّذِي فِيكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٦] هَذِهِ كَوْنِيَّةٌ، لِكَتْمِهَا فِي الْأَصْلِ شَرْعِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْفِتْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْفُسْكَ﴾ [البقرة: ١٨٥] هَذِهِ شَرْعِيَّةٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْفُسْكَ﴾ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ كَوْنِيَّةٌ؛ إِذْ إِنَّ الْعُسْرَ يَقَعُ، وَلَوْ كَانَ اللَّهُ لَا يُرِيدُهُ قَدَرًا وَكَوْنًا لَمْ يَقَعْ.

٢ - أَنَّ الْمَخْلُوقَاتِ وَإِنْ كَانَتْ جَمَادًا تُحْسُ بِعَظَمَةِ الْخَالِقِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤].

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي السَّنَةِ، رَقْم (٥١٥)، وَالطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ (٦٣/٢٢)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ كَمَا فِي تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ (٥٣٧/٣)، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي التَّوْحِيدِ (ص: ١٤٤)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ (ص: ٢٠٢)، وَالبُخَارِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ (٥/٢٩٠). وَالحَدِيثُ فِي إِسْنَادِهِ نَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (١٠/٤٥٨). وَالْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَتْنَاهُ. انْظُرْ: تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (٢/٣٣٦).

- ٣- إِبْنَاتُ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَتَكَلَّمُونَ وَيَقْهَمُونَ وَيَعْقِلُونَ؛ لَأَنَّهُمْ يَسْأَلُونَ: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ وَيُجَابُونَ: قَالَ: ﴿الْحَقَّ﴾ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّهُمْ لَا يُوصَفُونَ بِذَلِكَ. فَيَلْزَمُ مِنْ قَوْلِهِمْ هَذَا أَنَّا تَلَقَيْنَا الشَّرِيعَةَ بِمَنْ لَا عُقُولَ لَهُمْ، وَهَذَا قَدْ حُجِّجَ فِي الشَّرِيعَةِ بِلَا رَبِّ.
- ٤- إِبْنَاتُ تَعَدُّدِ السَّمَوَاتِ؛ لِقَوْلِهِ: «كَلَّمَا مَرَّ بِسَاءٍ».
- ٥- أَنَّ لِكُلِّ سَاءٍ مَلَائِكَةً مُخَصَّصِينَ؛ لِقَوْلِهِ: «سَأَلَهُ مَلَائِكَتُهَا».
- ٦- فَضِيلَةُ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ حَيْثُ إِنَّهُ الْمَعْرُوفُ بِأَمَانَةِ الْوَحْيِ؛ وَلِهَذَا قَالَ وَرَقَةُ بْنُ تَوْفَلٍ: «هَذَا هُوَ النَّامُوسُ الَّذِي كَانَ يَأْتِي مُوسَى^(١)، وَالنَّامُوسُ بِالْعِبْرِيَّةِ بِمَعْنَى صَاحِبِ السِّرِّ.
- ٧- أَمَانَةُ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ حَيْثُ يَنْتَهِي بِالْوَحْيِ إِلَى حَيْثُ أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ، فَيَكُونُ فِيهِ رَدٌّ عَلَى الرَّافِضَةِ الْكَفَرَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ أَنَّ جَبْرِيلَ أَمَرَ أَنْ يُوحِيَ إِلَى عَلِيٍّ فَأُوْحِيَ إِلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَقُولُونَ:

خَانَ الْأَمِينَ فَصَدَّهَا عَنْ حَيْدَرِهِ

وَحَيْدَرُهُ لَقَبُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرٍ:

أَنَا الَّذِي سَمَّنِي أُمِّي حَيْدَرَهُ^(٢)

وَفِي هَذَا تَنَاقُضٌ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ وَصْفَهُ بِالْأَمَانَةِ يَفْتَضِي عَدَمَ الْخِيَانَةِ.

٨- إِبْنَاتُ الْعِزَّةِ وَالْجَلَالِ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ؛ لِقَوْلِهِ: «عَزَّجَلَّ»، وَالْعِزَّةُ بِمَعْنَى الْعَلِيَّةِ وَالْقُوَّةِ، وَلِلْعَزِيرِ

ثَلَاثَةُ مَعَانٍ:

١- عَزِيرٌ: بِمَعْنَى مُتَمَتِّعٍ أَنْ يَنَالَهُ أَحَدٌ بِسُوءٍ.

٢- عَزِيرٌ: بِمَعْنَى ذِي قَدَرٍ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ.

٣- عَزِيرٌ: بِمَعْنَى غَالِبٍ قَاهِرٍ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: بِدَعِ الْوَحْيِ، بَابُ كَيْفَ كَانَ بِدَعِ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟، رَقْمُ (٣)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ

بِدَعِ الْوَحْيِ، رَقْمُ (١٦٠)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ غَزْوَةِ ذِي قُودٍ، رَقْمُ (١٨٠٧)، مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ الْآيَةِ^(١).

الثَّانِيَةُ: مَا فِيهَا مِنْ الْحُجَّةِ عَلَى إِبْطَالِ الشَّرْكِ، خُصُوصًا مَنْ تَعَلَّقَ عَلَى الصَّالِحِينَ، وَهِيَ الْآيَةُ الَّتِي قِيلَ: إِنَّهَا تَقْطَعُ عُرُوقَ شَجَرَةِ الشَّرْكِ مِنَ الْقَلْبِ^(٢).
الثَّالِثَةُ: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ أَلَعَلِّ الْكَبِيرُ﴾^(٣).

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي النُّونِيَّةِ:

وَهُوَ الْعَزِيزُ فَلَنْ يُرَامَ جَنَابُهُ أَنْى يُرَامَ جَنَابُ ذِي السُّلْطَانِ
وَهُوَ الْعَزِيزُ الْقَاهِرُ الْغَلَّابُ لَمْ يَغْلِبْهُ شَيْءٌ هَذِهِ صِفَتَانِ
وَهُوَ الْعَزِيزُ بِقُوَّةٍ هِيَ وَضْفُهُ فَالْعَزُ حِينَئِذٍ ثَلَاثُ مَعَانٍ^(١)
وَأَمَّا «جَلَّ» فَالْجَلَالُ بِمَعْنَى الْعِظَمَةِ الَّتِي لَيْسَ فَوْقَهَا عِظَمَةٌ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: تَفْسِيرُ الْآيَةِ: أَي: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَقٌّ إِذَا فُرِجَ عَنْ قُلُوبِهِمْ...﴾ الْآيَةُ، وَقَدْ سَبَقَ

تَفْسِيرُهَا.

[٢] الثَّانِيَةُ: مَا فِيهَا مِنْ الْحُجَّةِ عَلَى إِبْطَالِ الشَّرْكِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ وَهُمْ مَنْ هُمْ فِي الْقُوَّةِ وَالْعِظَمَةِ يُضْعِفُونَ وَيَفْزِعُونَ مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ، فَكَيْفَ بِالْأَصْنَامِ الَّتِي تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهِيَ أَقْلُ مِنْهُمْ بكَثِيرٍ، فَكَيْفَ يَتَعَلَّقُ الْإِنْسَانُ بِهَا؟!

وَلِذَلِكَ قِيلَ: إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ هِيَ الَّتِي تَقْطَعُ عُرُوقَ الشَّرْكِ مِنَ الْقَلْبِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَرَفَ عِظَمَةَ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ حَيْثُ تَرْتَفِعُ السَّمَوَاتُ، وَيُضْعَفُ أَهْلُهَا بِمُجَرَّدِ تَكْلِيمِهِ بِالْوَحْيِ - فَكَيْفَ يُمَكِّنُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا خُلُقًا رَبًّا يَصْنَعُهُ بِيَدِهِ، حَتَّى كَانَ جُهَالُ الْعَرَبِ يَصْنَعُونَ آلِهَةً مِنْ التَّمْرِ إِذَا جَاعَ أَحَدُهُمْ أَكَلَهَا؟! وَيَنْزِلُ أَحَدُهُمْ بِالْوَادِي فَيَأْخُذُ أَرْبَعَةَ أَحْجَارٍ: ثَلَاثَةً يَجْعَلُهَا تَحْتَ الْقَدْرِ، وَالرَّابِعَ - وَهُوَ أَحْسَنُهَا - يَجْعَلُهَا إِلَهًا لَهُ.

[٣] الثَّالِثَةُ: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ أَلَعَلِّ الْكَبِيرُ﴾ وَسَبَقَ تَفْسِيرُهَا.

الرَّابِعَةُ: سَبَبُ سُؤْلِهِمْ عَنِ ذَلِكَ^[١].

الخَامِسَةُ: أَنَّ جِرِيلَ يُجِيبُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «قَالَ كَذَا وَكَذَا»^[٢].

السَّادِسَةُ: ذِكْرُ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ جِرِيلُ^[٣].

السَّابِعَةُ: أَنَّهُ يَقُولُ لِأَهْلِ السَّمَوَاتِ كُلِّهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْأَلُونَهُ^[٤].

الثَّامِنَةُ: أَنَّ الْغَنِيِّ يَعُمُّ أَهْلَ السَّمَوَاتِ كُلَّهُمْ^[٥].

التَّاسِعَةُ: ازْتِجَافُ السَّمَوَاتِ لِكَلَامِ اللَّهِ^[٦].

الْعَاشِرَةُ: أَنَّ جِرِيلَ هُوَ الَّذِي يَنْتَهِي بِالْوَحْيِ إِلَى حَيْثُ أَمَرَهُ اللَّهُ^[٧].

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: ذِكْرُ اسْتِرَاقِ الشَّيَاطِينِ^[٨].

[١] الرَّابِعَةُ: سَبَبُ سُؤْلِهِمْ عَنِ ذَلِكَ. فَالسُّؤَالُ: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ وَسَبَبُهُ شِدَّةُ خَوْفِهِمْ مِنْهُ، وَفَزَعُهُمْ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدْ قَالَ فِيهِمْ مَا لَا يُطِيقُونَهُ مِنَ التَّعْذِيبِ.

[٢] الخَامِسَةُ: أَنَّ جِرِيلَ يُجِيبُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: قَالَ كَذَا وَكَذَا. أَيْ: يَقُولُ: قَالَ الْحَقُّ.

[٣] السَّادِسَةُ: ذِكْرُ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ جِرِيلُ؛ لِحَدِيثِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ، وَفِيهِ فَضِيلَةٌ جِرِيلَ.

[٤] السَّابِعَةُ: أَنَّهُ يَقُولُ لِأَهْلِ السَّمَوَاتِ كُلِّهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْأَلُونَهُ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى عَظَمَتِهِ بَيْنَهُمْ.

[٥] الثَّامِنَةُ: أَنَّ الْغَنِيِّ يَعُمُّ أَهْلَ السَّمَوَاتِ كُلَّهُمْ: تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَإِذَا سَمِعَ ذَلِكَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ صَبَعُوا وَخَرُوا سُجَّدًا».

[٦] التَّاسِعَةُ: ازْتِجَافُ السَّمَوَاتِ لِكَلَامِ اللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ: «أَخَذَتِ السَّمَوَاتُ مِنْهُ رَجْفَةً» أَيْ: لِاجْتِلَافِهِ تَعْظِيمًا لِلَّهِ.

[٧] الْعَاشِرَةُ: أَنَّ جِرِيلَ هُوَ الَّذِي يَنْتَهِي بِالْوَحْيِ إِلَى حَيْثُ أَمَرَهُ. أَيْ: لَا أَحَدَ يَتَوَلَّى إِصَالَ الْوَحْيِ غَيْرَ جِرِيلَ حَتَّى يُوَصِّلَهُ إِلَى حَيْثُ أَمَرَهُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ الْأَمِينُ عَلَى الْوَحْيِ.

[٨] الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: ذِكْرُ اسْتِرَاقِ الشَّيَاطِينِ: أَيْ: الَّذِينَ يَسْتَرْقُونَ مَا يُسْمَعُ فِي السَّمَوَاتِ، فَيُلْقُونَهُ عَلَى الْكُهَّانِ، فَيَزِيدُ فِيهِ الْكُهَّانُ وَيَنْقُصُونَ.

الثانية عشرة: صِفَةُ رُكُوبِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا^[١].

الثالثة عشرة: إِزْسَالُ الشَّهْبِ^[٢].

الرابعة عشرة: أَنَّهُ تَارَةً يُدْرِكُهُ الشَّهَابُ قَبْلَ أَنْ يُلْقِيَهَا، وَتَارَةً يُلْقِيَهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ مِنَ الْإِنْسِ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُ^[٣].

الخامسة عشرة: كَوْنُ الْكَاهِنِ يَصْدُقُ بَعْضَ الْأَحْيَانِ^[٤].

السادسة عشرة: كَوْنُهُ يَكْذِبُ مَعَهَا مِثَّةً كَذِبِيَّةً^[٥].

[١] الثانية عشرة: صِفَةُ رُكُوبِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا: وَصَفَهَا سُفْيَانُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَنْ حَرَفَ يَدَهُ وَبَدَّدَ

بَيْنَ أَصَابِعِهِ.

[٢] الثالثة عشرة: إِزْسَالُ الشَّهْبِ، يَعْنِي: الَّتِي تُحْرِقُ مُسْتَرِقِي السَّمْعِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ

أَسْرَقَ أَسْمَعَ فَاتَّبَعَهُ شَهَابٌ مُبِينٌ﴾ [الحجر: ١٨].

[٣] الرابعة عشرة: أَنَّهُ تَارَةً يُدْرِكُهُ الشَّهَابُ قَبْلَ أَنْ يُلْقِيَهَا، وَتَارَةً يُلْقِيَهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ مِنَ

الْإِنْسِ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُ.

[٤] الخامسة عشرة: كَوْنُ الْكَاهِنِ يَصْدُقُ بَعْضَ الْأَحْيَانِ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي بِمَا سَمِعَ مِنَ السَّمَاءِ

وَيَزِيدُ عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ مَا فِي السَّمَاءِ صَارَ صَادِقًا.

اغْتِرَاضُ وَجَوَائِهِ: كَيْفَ يَسْمَعُ الْمُسْتَرِقُونَ الْكَلِمَةَ وَعِنْدَمَا يَسْأَلُ الْمَلَائِكَةُ جَبْرِيلَ يُجَابُونَ

بِـ(قَالَ الْحَقُّ) فَقَطْ؟

وَالْجَوَابُ: إِنَّ الْوَحْيَ لَا يَعْلَمُهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، بَلْ هُوَ مِنَ اللَّهِ إِلَى جَبْرِيلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. أَمَّا الْأُمُورُ

الْقَدَرِيَّةُ الَّتِي يَتَكَلَّمُ اللَّهُ بِهَا فَلَيْسَتْ خَاصَّةً بِجَبْرِيلَ، بَلْ رَبُّهَا يَعْلَمُهَا أَهْلُ السَّمَاءِ مُفَصَّلَةً، ثُمَّ يَسْمَعُهَا

مُسْتَرِقُو السَّمْعِ.

[٥] السادسة عشرة: كَوْنُهُ يَكْذِبُ مَعَهَا مِثَّةً كَذِبِيَّةً: أَيُّ: يَكْذِبُ مَعَ الْكَلِمَةِ الَّتِي تَلْقَاهَا مِنَ

الْمُسْتَرِقِ.

وَقَوْلُهُ: «مِثَّةً كَذِبِيَّةً» هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ - كَمَا سَبَقَ - وَلَيْسَ عَلَى سَبِيلِ التَّحْدِيدِ.

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّهُ لَمْ يُصَدَّقْ كَذِبُهُ إِلَّا بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ الَّتِي سُمِعَتْ مِنَ السَّمَاءِ^[١].
 الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: قَبُولُ النَّفْسِ لِلْبَاطِلِ! كَيْفَ يَتَعَلَّقُونَ بِوَاحِدَةٍ وَلَا يَغْتَبِرُونَ بِمِثَّةٍ؟^[٢]
 التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: كَوْنُهُمْ يَتَلَقَّى بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ تِلْكَ الْكَلِمَةَ وَيَحْفَظُونَهَا وَيَسْتَدِلُّونَ بِهَا^[٣].
 الْعِشْرُونَ: إِنْثَابُ الصِّفَاتِ خِلَافًا لِلأَشْعَرِيَّةِ الْمُعْطَلَةِ^[٤].

[١] السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّهُ لَمْ يُصَدَّقْ إِلَّا بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ الَّتِي سُمِعَتْ مِنَ السَّمَاءِ. وَأَمَّا مَا قَالَهُ مِنْ عِنْدِهِ فَهُوَ تَخَرُّصٌ، فَالْكَلِمَةُ الَّتِي سَمِعَهَا تُصَدَّقُ، وَالَّذِي يُضِيفُهُ كُلُّهُ كَذِبٌ يُمَوِّهُ بِهِ عَلَى النَّاسِ.
 [٢] الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: قَبُولُ النَّفْسِ لِلْبَاطِلِ، كَيْفَ يَتَعَلَّقُونَ بِوَاحِدَةٍ وَلَا يَغْتَبِرُونَ بِمِثَّةٍ؟! وَهَذَا صَحِيحٌ، وَلَيْسَ صِفَةً عَامَّةً لِعَامَّةِ النَّاسِ، بَلْ لِأَهْلِ الْجَهْلِ وَالسَّفَهَةِ، فَهُمْ يَتَعَلَّقُونَ بِالكَاهِنِ مِنْ أَجْلِ صِدْقِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَأَمَّا مِثَّةٌ كَذِبِيَّةٌ فَلَا يَغْتَبِرُونَ بِهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ بَعْضَ الشُّقَّاهِ يَغْتَرُونَ بِالصَّلَاحِ الْمَغْمُورِ بِالْمَفَاسِدِ، وَلَكِنْ لَا يَغْتَرُّ بِهِ أَهْلُ الْعَقْلِ وَالْإِيمَانِ؛ وَلِهَذَا لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنْ أَخْمَرٍ وَأَلْمَسٍ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩] تَرَكْنَاهُمَا كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ؛ اعْتِبَارًا بِالمُؤَاذَنَةِ، وَالْعَاقِلُ لَا يُمَكِّنُ إِذَا وَازَنَ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ أَنْ يُرَجِّحَ جَانِبَ الْمَفْسَدَةِ، فَهُوَ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ الشَّرْعُ بِالتَّعْيِينِ يَعْرِفُ وَيُمَيِّزُ بَيْنَ الْمَضَارِّ وَالْمَنَافِعِ.
 [٣] التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: كَوْنُهُمْ يَتَلَقَّى بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ تِلْكَ الْكَلِمَةَ وَيَحْفَظُونَهَا... إلخ. الْكَلِمَةُ: هِيَ الصَّدَقُ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تُرَوِّجُ بَضَاعَتَهُمْ، وَلَوْ كَانَتْ بَضَاعَتُهُمْ كُلُّهَا كَذِبًا مَا رَاجَتْ بَيْنَ النَّاسِ.
 [٤] الْعِشْرُونَ: إِنْثَابُ الصِّفَاتِ خِلَافًا لِلأَشْعَرِيَّةِ الْمُعْطَلَةِ. الْأَشْعَرِيَّةُ: هُمُ الَّذِينَ يَنْتَسِبُونَ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، وَسُمُّوا مُعْطَلَةً؛ لِأَنَّهُمْ يُعْطَلُونَ النُّصُوصَ عَنِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ بِهَا، وَيُعْطَلُونَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ.

وَالْمُرَادُ تَعْطِيلُ أَكْثَرِ ذَلِكَ فَإِنَّهُمْ يُعْطَلُونَ أَكْثَرَ الصِّفَاتِ وَلَا يُعْطَلُونَ جَمِيعَهَا، بِخِلَافِ الْمُعْتَزَلَةِ؛ فَالْمُعْتَزَلَةُ تُنْكِرُونَ الصِّفَاتِ وَيُؤْمِنُونَ بِالْأَسْمَاءِ، هَؤُلَاءِ عَامَتُهُمْ، وَإِلَّا فَعَلَانَهُمْ يُنْكِرُونَ حَتَّى الْأَسْمَاءَ.

وَأَمَّا الْأَشَاعِرَةُ: فَهُمْ مُعْطَلَةٌ اعْتِبَارًا بِالْأَكْثَرِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُثْبِتُونَ مِنَ الصِّفَاتِ إِلَّا سَبْعًا. وَصِفَاتُهُ تَعَالَى لَا تُحْصَى، وَإِنْثَابُهُمْ لِهَذِهِ السَّبْعِ لَيْسَ كإِنْثَابِ السَّلَفِ. فَمَثَلًا: الْكَلَامُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ اللَّهَ يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ بِصَوْتٍ وَخَرَفٍ. وَالْأَشَاعِرَةُ قَالُوا: الْكَلَامُ لَا زِمَ لِدَائِهِ كَلْزُومِ الْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ، وَلَا يَتَكَلَّمُ

الحادية والعشرون: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ تِلْكَ الرَّجْفَةَ وَالْعَنِيَّ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ^[١].
 الثانية والعشرون: أَنَّهُمْ يَخْرُونَ لِلَّهِ سُجَّدًا^[٢].

= بِمَشِيئَةٍ، وَهَذَا الَّذِي يُسَمَّعُ عِبَارَةً عَنِ كَلَامِ اللَّهِ وَلَيْسَ كَلَامَ اللَّهِ، بَلْ هُوَ مَخْلُوقٌ.

فَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُمْ لَمْ يُنَبِّتُوا الْكَلَامَ؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُعْتَزَلَةِ فِي كَلَامِ اللَّهِ؛ لِأَنَّا أَجْمَعًا عَلَى أَنَّ مَا بَيْنَ دَفْتِي الْمُصْحَفِ مَخْلُوقٌ، وَحُجَّتُهُمْ فِي إِبْتَاتِ الصِّفَاتِ السَّبْعِ: أَنَّ الْعَقْلَ دَلٌّ عَلَيْهَا. وَشُبْهَتُهُمْ فِي إِنْكَارِ الْبَقِيَّةِ: زَعَمُوا أَنَّ الْعَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا. وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ بِمَا يَلِي:

١- أَنَّ كَوْنَ الْعَقْلِ يَدُلُّ عَلَى الصِّفَاتِ السَّبْعِ لَا يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ مَا سِوَاهَا؛ فَإِنَّ انْتِفَاءَ الدَّلِيلِ الْمُعَيَّنِ لَا يَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَ الْمَذْلُولِ، فَهَبْ أَنَّ الْعَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى بَقِيَّةِ الصِّفَاتِ، لَكِنْ السَّمْعُ دَلٌّ عَلَيْهَا، فَشُبْهَتُهَا بِالْدَّلِيلِ السَّمْعِيِّ.

٢- أَنَّهَا ثَابِتَةٌ بِالْدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ بِنَظَرٍ مَا أَتَيْتُمْ هَذِهِ السَّنْعَ؛ فَمَثَلًا: الْإِرَادَةُ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ عِنْدَهُمْ بِدَلِيلِ التَّخْصِصِ؛ حَيْثُ إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ الشَّمْسَ شَمْسًا وَالْقَمَرَ قَمَرًا وَالسَّيَّءَ سَيَّئًا وَالْأَرْضَ أَرْضًا، وَكَوْنُهُ يُمَيِّزُ بَيْنَ ذَلِكَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُرِيدُ؛ إِذْ لَوْ لَا الْإِرَادَةُ لَكَانَتِ الدُّنْيَا كُلُّهَا سَوَاءً، فَأَثْبَتُوهَا؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ دَلٌّ عَلَيْهَا.

فَنَقُولُ لَهُمْ: الرَّحْمَةُ لَا تَخْفِي لِحَظَةً عَلَى الْخَلْقِ إِلَّا وَهُمْ فِي نِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ، فَهَذِهِ النِّعَمُ الْعَظِيمَةُ مِنَ اللَّهِ تَدُلُّ عَلَى رَحْمَتِهِ لَخَلْقِهِ أَدَلٌّ مِنَ التَّخْصِصِ عَلَى الْإِرَادَةِ.

وَالِانْتِقَامُ مِنَ الْعُصَاةِ يَدُلُّ عَلَى بُغْضِهِ لَهُمْ، وَإِثَابَةُ الطَّائِعِينَ وَرَفْعُ دَرَجَاتِهِمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ يَدُلُّ عَلَى مَحَبَّتِهِ لَهُمْ أَدَلٌّ عَلَى التَّخْصِصِ مِنَ الْإِرَادَةِ، وَعَلَى هَذَا فَيَقْسُ.

فَالْمَوْلُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا كَانَ الْأَشْعَرِيَّةُ لَا يُثْبِتُونَ إِلَّا سَبْعَ صِفَاتٍ عَلَى خِلَافٍ فِي إِثْبَاتِهَا مَعَ أَهْلِ السُّنَّةِ جَعَلَهُمْ مُعْطَلَةً عَلَى سَبِيلِ الْإِطْلَاقِ، وَإِلَّا فَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُمْ لَيْسُوا مُعْطَلَةً عَلَى سَبِيلِ الْإِطْلَاقِ.

[١] الحادية والعشرون: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ تِلْكَ الرَّجْفَةَ وَالْعَنِيَّ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: فَيَدُلُّ عَلَى عَظَمَةِ الْخَالِقِ جَلَّ وَعَلَا، حَيْثُ بَلَغَ خَوْفُ الْمَلَائِكَةِ مِنْهُ هَذَا الْمَبْلَغَ.

[٢] الثانية والعشرون: أَنَّهُمْ يَخْرُونَ لِلَّهِ سُجَّدًا: أَيُّ: تَعْظِيمًا لِلَّهِ وَاتِّقَاءً لِمَا يُخْشَوْنَهُ، فَتُعْظِيمُ

اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ كَالَّتِي قَبْلَهَا.

بَابُ الشَّفَاعَةِ^(١)

[١] ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الشَّفَاعَةَ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ الْأَصْنَامَ يَقُولُونَ: إِنَّهَا شُفَعَاءُ لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ، وَهُمْ يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِيهَا بِالْدُّعَاءِ وَالِاسْتِغَاثَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَهُمْ بِذَلِكَ يَطْنُونَ أَنَّهُمْ مُعْظَمُونَ لِلَّهِ، وَلَكِنَّهُمْ مُتَقَصِّصُونَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِمْ بِكُلِّ شَيْءٍ، وَلَهُ الْحُكْمُ النَّامُ الْمَطْلُوقُ وَالْقُدْرَةُ النَّامَةُ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى شَفَاعَةٍ.

وَيَقُولُونَ: إِنَّا نَعْبُدُهُمْ؛ لِيَكُونُوا شُفَعَاءَ لَنَا عِنْدَ اللَّهِ، فَيَقْرُبُونَا إِلَى اللَّهِ، وَهُمْ ضَالُّونَ فِي ذَلِكَ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ عَلَيْهِمْ وَقَدِيرٌ وَدُو سُلْطَانٍ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَفَاعَةٍ.

وَالْمَلُوكُ فِي الدُّنْيَا يَحْتَاجُونَ إِلَى شَفَاعَةٍ؛ إِمَّا لِقُصُورِ عِلْمِهِمْ، أَوْ لِنَقْصِ قُدْرَتِهِمْ، فَيُسَاعِدُهُمُ الشَّفَعَاءُ فِي ذَلِكَ، أَوْ لِقُصُورِ سُلْطَانِهِمْ، فَيَتَجَرَّأُ عَلَيْهِمُ الشَّفَعَاءُ، فَيَشْفَعُونَ بَدُونِ اسْتِثْنَاءٍ، وَلَكِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ كَامِلُ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالسُّلْطَانِ، فَلَا يَحْتَاجُ لِأَحَدٍ أَنْ يَشْفَعَ عِنْدَهُ؛ وَلِهَذَا لَا تَكُونُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ سُبْحَانَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ لِكَمَالِ سُلْطَانِهِ وَعَظَمَتِهِ.

ثُمَّ الشَّفَاعَةُ لَا يَرَاهَا مَعُونَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فِي شَيْءٍ يَمَّا شَفَعَ فِيهِ؛ فَهَذَا مُتَمَنِّعٌ كَمَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢)، وَلَكِنْ يَقْصِدُ بِهَا أَمْرَانِ، هُمَا:

١- إِكْرَامُ الشَّافِعِ.

٢- نَفْعُ الْمَشْفُوعِ لَهُ.

وَالشَّفَاعَةُ لَعَنَةُ: اسْمٌ مِنْ شَفَعَ يَشْفَعُ، إِذَا جَعَلَ الشَّيْءَ اثْنَيْنِ، وَالشَّفَعُ ضِدُّ الْوَتْرِ، قَالَ تَعَالَى:

﴿وَالشَّفَعِ وَالْوَتْرِ﴾ [الفجر: ٣].

وَاضْطِلَاحًا: التَّوَسُّطُ لِلغَيْرِ بِجَلْبِ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ.

مِثَالُ جَلْبِ الْمَنْفَعَةِ: شَفَاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ بِدُخُولِهَا^(٣).

(١) الإيمان (٢/ ٩٧).

(٢) ورد التصريح بهذه الشفاعة في حديث الصور، أخرجه ابن جرير في الجامع (١٦/ ٤٤٧)، والطبراني في الأحاديث الطوال، رقم (٣٦). وأورده السيوطي في الدر المنثور (٥/ ٣٣٩)، ونسبه إلى أبي يعلى وابن المنذر وغيرهم، وضعفه ابن كثير في تفسيره (٢/ ١٤٦). وفي صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب في قول النبي ﷺ: «أنا أول الناس يشفع في الجنة وأنا أكثر الأنبياء تبعاً»، رقم (١٩٦)، من حديث أنس: «أنا أول شفيع في الجنة».

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا سَفِيحٌ﴾ [الأنعام: ٥١].^{١١}

وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤].^{١٢}

مثال دفع المصرة: شفاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ لِيَنِ اسْتَحَقَّ النَّارَ أَنْ لَا يَدْخُلَهَا^(١٣).

وَذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ عِدَّةَ آيَاتٍ:

[١] الْآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ﴾ [الإنذار]: هُوَ الْإِعْلَامُ الْمُتَّصِنُ لِلتَّخْوِيفِ، أَمَّا مُجَرَّدُ

الْحَثْرِ فَلَيْسَ بِإِنْذَارٍ، وَالْخَطَابُ لِلنَّبِيِّ ﷺ.

وَالضَّمِيرُ فِي ﴿بِهِ﴾ يَعُودُ لِلْقُرْآنِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّنُنْذِرَ أُمَّ

الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الشورى: ٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لِنُنْذِرَ بِهِ وَذِكْرُنِي لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ٢].

وَقَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا سَفِيحٌ﴾ أَي: يَخَافُونَ يَمَّا يَقَعُ لَهُمْ مِنْ سُوءِ الْعَذَابِ فِي

ذَلِكَ الْحَشْرِ. وَالْحَشْرُ: الْجَمْعُ، وَقَدْ ضُمِّنَ هُنَا مَعْنَى الضَّمِّ وَالْإِنْتِهَاءِ، فَمَعْنَى يُحْشَرُونَ، أَي: يُجْمَعُونَ حَتَّى يَنْتَهُوا إِلَى اللَّهِ.

قَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا سَفِيحٌ﴾ أَي: نَاصِرٌ يَنْصُرُهُمْ. ﴿وَلَا سَفِيحٌ﴾ أَي:

شَافِعٌ يَتَوَسَّطُ لَهُمْ، وَهَذَا مَحَلُّ الشَّاهِدِ.

فَفِي هَذِهِ الْآيَةِ نَفْيُ الشَّفَاعَةِ مِنْ دُونِ اللَّهِ، أَي: مِنْ دُونِ إِذْنِهِ، وَمَقْهُومُهَا: أَنَّهَا ثَابِتَةٌ بِإِذْنِهِ،

وَهَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ، الشَّفَاعَةُ مِنْ دُونِهِ مُسْتَحِيلَةٌ، وَإِذْنُهُ جَائِزَةٌ وَمُكِنَّةٌ. أَمَّا عِنْدَ الْمُلُوكِ فَجَائِزَةٌ بِإِذْنِهِمْ

وَبَعْدَ إِذْنِهِمْ، فَيُمْكِنُ لِمَنْ كَانَ قَرِيبًا مِنَ السُّلْطَانِ أَنْ يَشْفَعَ بَدُونِ أَنْ يَسْتَأْذِنَ. وَيُقِيدُ قَوْلُهُ: ﴿مِنْ دُونِهِ﴾

أَنْ لَهُمْ بِإِذْنِهِ وَلِيًّا وَشَفِيعًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا وَكَلْنَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [المائدة: ٥٥].

[٢] الْآيَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّهِ الشَّفَعَةُ﴾ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وَقَدْ مَّ الْحَبْرُ لِلْحَضَرِ، وَالْمَعْنَى: لِلَّهِ

وَحْدَهُ الشَّفَاعَةُ كُلُّهَا، لَا يُوجَدُ شَيْءٌ مِنْهَا خَارِجٌ عَنْ إِذْنِ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ. فَأَفَادَتِ الْآيَةُ فِي قَوْلِهِ: ﴿جَمِيعًا﴾

أَنْ هُنَاكَ أَنْوَاعًا لِلشَّفَاعَةِ.

وَقَدْ قَسَمَ أَهْلُ الْعِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ الشَّفَاعَةَ إِلَى قِسْمَيْنِ رَئِيسِيَّيْنِ، هُمَا:

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، رقم (٦٥٦٦)، من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

القِسْمُ الْأَوَّلُ: الشَّفَاعَةُ الْخَاصَّةُ بِالرَّسُولِ ﷺ وَهِيَ أَنْوَاعٌ:

النَّوعُ الْأَوَّلُ: الشَّفَاعَةُ الْعُظْمَى، وَهِيَ مِنَ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ الَّذِي وَعَدَهُ اللَّهُ؛ فَإِنَّ النَّاسَ يُلْحَقُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي ذَلِكَ الْمَوْقِفِ الْعَظِيمِ مِنَ الْعَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَهُ، فَيَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: اطْلُبُوا مَنْ يَشْفَعُ لَنَا عِنْدَ اللَّهِ، فَيَذْهَبُونَ إِلَى آدَمَ أَبِي الْبَشَرِ، فَيَذْكُرُونَ مِنْ أَوْصَافِهِ الَّتِي مَيَّزَهُ اللَّهُ بِهَا: أَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ بِيَدِهِ، وَأَسَجَدَ لَهُ مَلَائِكَتُهُ، وَعَلَّمَهُ أَشْيَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، فَيَقُولُونَ: اشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟! فَيَعْتَذِرُ؛ لِأَنَّهُ عَصَى اللَّهَ بِأَكْلِهِ مِنَ الشَّجَرَةِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّافِعَ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ يُخْدِشُ كَرَامَتَهُ عِنْدَ الْمَشْفُوعِ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَشْفَعُ لِحَاجَتِهِ مِنْ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ، فَغَوَى﴾ (١٣١) ثُمَّ تَجَنَّبَهُ رَبُّهُ، فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَاهُ. [طه: ١٢١-١٢٢]، لَكِنْ لِقُوَّةِ حَيَاتِهِ مِنَ اللَّهِ اعْتَذَرَ.

ثُمَّ يَذْهَبُونَ إِلَى نُوحٍ، وَيَذْكُرُونَ مِنْ أَوْصَافِهِ الَّتِي ائْتَمَرَتْ بِهَا بَأَنَّهُ أَوَّلُ رَسُولٍ أَرْسَلَهُ اللَّهُ إِلَى الْأَرْضِ، فَيَعْتَذِرُ بَأَنَّهُ سَأَلَ اللَّهَ مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ حِينَ قَالَ: ﴿رَبِّ إِنِّي آتَيْتُ مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ أَلْحَقٌ وَأَنْتَ أَكْبَرُ الْحَاكِمِينَ﴾ [هود: ٤٥].

ثُمَّ يَذْهَبُونَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَيَذْكُرُونَ مِنْ صِفَاتِهِ، ثُمَّ يَعْتَذِرُ بَأَنَّهُ كَذَبَ ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ، لَكِنَّهَا حَقٌّ حَسَبَ مُرَادِهِ. ثُمَّ يَذْهَبُونَ إِلَى مُوسَى ﷺ فَيَذْكُرُونَ مِنْ أَوْصَافِهِ مَا يَقْتَضِي أَنْ يَشْفَعَ، لَكِنَّهُ يَعْتَذِرُ بِقَتْلِ نَفْسٍ لَمْ يُؤْمَرْ بِقَتْلِهَا، وَهِيَ نَفْسُ الْقَبْطِيِّ حِينَ اسْتَعَانَهُ الْإِسْرَائِيلِيُّ، فَوَكَّرَ مُوسَى الْقَبْطِيَّ فَقَتَلَهُ، فَقَضَى عَلَيْهِ.

ثُمَّ يَذْهَبُونَ إِلَى عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَيَذْكُرُونَ مِنْ أَوْصَافِهِ مَا يَقْتَضِي أَنْ يَشْفَعَ، فَلَا يَعْتَذِرُ بِشَيْءٍ، لَكِنْ يُحِيلُ إِلَى مَنْ هُوَ أَعْلَى مَقَامًا، فَيَقُولُ: اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ، عَبْدٌ غَيْرُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ. فَيُحِيلُهُمْ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ دُونَ أَنْ يَذْكُرَ عُذْرًا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّفَاعَةِ^(١)، فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا ﷺ فَيَشْفَعُ إِلَى اللَّهِ؛ لِزَيْجِ أَهْلِ الْمَوْقِفِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب ﴿ذُرِّيَّةٌ مِمَّنْ كَفَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾، رقم (٤٧١٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة، رقم (١٩٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثاني: شفاعته في أهل الجنة أن يدخلوها^(١)؛ لأنهم إذا عبروا الصراط وصلوا إليها وجدوها مغلفة، فطلبون من يشفع لهم، فيشفع النبي ﷺ إلى الله في فتح أبواب الجنة لأهلها، ويشير إلى ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]، فقال: ﴿وَفُتِحَتْ﴾ فهناك شيء محذوف، أي: وحصل ما حصل من الشفاعة، وفتحت الأبواب. أمّا النار فقال فيها: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧١] الآية.

الثالث: شفاعته ﷺ في عبه أبي طالب أن يخفف عنه العذاب^(٢)، وهذه مستثناة من قوله تعالى: ﴿فَمَا تَعْمَهُمْ سَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الْكَرِيمُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]، وذلك لما كان لأبي طالب من نصرة للنبي ﷺ ودفاع عنه، وهو لم يخرج من النار، لكن خفف عنه حتى صار -والعباد بالله- في صحصح من نار، وعليه نعلان منها يغلي منها دماغه، وهذه الشفاعة خاصة بالرسول ﷺ، لا أحد يشفع في كافر أبداً إلا النبي ﷺ ومع ذلك لم تقبل الشفاعة كاملة، وإنما هي تخفيف فقط.

القسم الثاني: الشفاعة العامة له ﷺ ولجميع المؤمنين، وهي أنواع:

النوع الأول: الشفاعة فيمن استحق النار أن لا يدخلها، وهذه قد يستدل لها بقول الرسول ﷺ: «ما من مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً إلا شفّعهم الله فيه»^(٣)، فإن هذه شفاعته قبل أن يدخل النار، فيشفّعهم الله في ذلك.

النوع الثاني: الشفاعة فيمن دخل النار أن يخرج منها، وقد توارث بها الأحاديث، واجمعت عليها الصحابة، واتفق عليها أهل الملّة ما عدا طائفتين، وهما: المعتزلة والخوارج؛ فإنهم ينكرون الشفاعة في أهل المعاصي مطلقاً؛ لأنهم يرون أن فاعل الكبيرة مخلد في النار، ومن استحق الخلود

(١) ورد التصريح بهذه الشفاعة في حديث الصور، أخرجه ابن جرير في الجامع (٤٤٧/١٦)، والطبراني في الأحاديث الطوال، رقم (٣٦). وأورده السيوطي في الدر المنثور (٣٣٩/٥)، ونسبه إلى أبي يعلى وابن المنذر وغيرهم، وضعفه ابن كثير في تفسيره (١٤٦/٢). وفي صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب في قول النبي ﷺ: «أنا أول الناس يشفع في الجنة» وأنا أكثر الأنبياء تبعاً، رقم (١٩٦)، من حديث أنس: «أنا أول شافع في الجنة».

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الفضائل، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب شفاعته النبي ﷺ لأبي طالب، رقم (٢٠٩)، من حديث العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب من صلى عليه أربعون، رقم (٩٤٨)، من حديث ابن عباس رضى الله عنهما.

وَقَوْلُهُ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]^(١).

= فَلَا تَنْفَعُ فِيهِ الشَّفَاعَةُ، فَهُمْ يُكْرِوْنَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْ غَيْرُهُ يَشْفَعُ فِي أَهْلِ الْكِبَائِرِ أَنْ لَا يَدْخُلُوا النَّارَ، أَوْ إِذَا دَخَلُوهَا أَنْ يُخْرِجُوا مِنْهَا، لَكِنْ قَوْلُهُمْ هَذَا بَاطِلٌ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ.

النَّوْعُ الثَّلَاثُ: الشَّفَاعَةُ فِي رَفْعِ دَرَجَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَهَذِهِ تُؤْخَذُ مِنْ دُعَاءِ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ كَمَا قَالَ ﷺ فِي أَبِي سَلَمَةَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَأَبِي سَلَمَةَ، وَارْقِعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ، وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ، وَاخْلُقْهُ فِي عَقِبِهِ»^(٢)، وَالدُّعَاءُ شَفَاعَةٌ كَمَا قَالَ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ، فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يَشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا شَفَعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ»^(٣).

إِشْكَالٌ وَجَوَابُهُ: فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الشَّفَاعَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِإِذْنِهِ سُبْحَانَهُ، فَكَيْفَ يُسَمَّى دُعَاءُ الْإِنْسَانِ لِأَخِيهِ شَفَاعَةً وَهُوَ لَمْ يَسْتَأْذِنْ مِنْ رَبِّهِ؟

وَالْجَوَابُ: أَنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِأَنْ يَدْعُوَ الْإِنْسَانُ لِأَخِيهِ الْمَيِّتِ، وَأَمَرَهُ بِالدُّعَاءِ إِذْنٌ وَزِيَادَةٌ. وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ الْمَوْهُومَةُ الَّتِي يَظُنُّهَا عِبَادُ الْأَصْنَامِ مِنْ مَعْبُودِيهِمْ فِيهِ شَفَاعَةٌ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يَأْذَنُ لِأَحَدٍ بِالشَّفَاعَةِ إِلَّا مَنْ ارْتَضَاهُ مِنَ الشُّفَعَاءِ وَالْمَشْفُوعِ لَهُمْ. إِذَا قَوْلُهُ: «لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا» يُفِيدُ أَنَّ الشَّفَاعَةَ مُتَعَدِّدَةٌ كَمَا سَبَقَ^(٤).

[١] الْآيَةُ الثَّلَاثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي﴾ ﴿مَنْ﴾ اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ بِمَعْنَى النَّفْيِ، أَيُّ: لَا يَشْفَعُ أَحَدٌ عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ. ﴿ذَا﴾ هَلْ تُجْعَلُ (ذَا) اسْمًا مَوْصُولًا كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي (الْأَلْفِيَّةِ)، أَوْ لَا تَصِحُّ أَنْ تَكُونَ اسْمًا مَوْصُولًا هُنَا؛ لَوْجُودِ الْاسْمِ الْمَوْصُولِ ﴿الَّذِي﴾؟ النَّاتِي هُوَ الْأَقْرَبُ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْمُعَرِّبِينَ قَالَ: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ﴿الَّذِي﴾ تَوْكِيدًا لَهَا.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ ﴿ذَا﴾ هُنَا إِمَّا مُرَكَّبَةٌ مَعَ ﴿مَنْ﴾ أَوْ زَائِدَةٌ لِلتَّوْكِيدِ، وَأَيًّا كَانَ الْإِعْرَابُ فَالْمَعْنَى: أَنَّهُ لَا أَحَدٌ يَشْفَعُ عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ.

وَسَبَقَ أَنَّ النَّفْيَ إِذَا جَاءَ فِي سِيَاقِ الْاسْتِفْهَامِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُضْمَنًا مَعْنَى التَّحْدِيدِ، أَيُّ: إِذَا كَانَ أَحَدٌ يَشْفَعُ بغيرِ إِذْنِ اللَّهِ فَأَبَتْ بِهِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب في إغاض الميت والدعاء له إذا حضر، رقم (٩٢٠)، من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب من صلى عليه أربعون شفَعوا فيه، رقم (٩٤٨)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) انظر (ص: ٢٥٠، وما بعدها).

وَقَوْلُهُ: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦] ^(١).

قَوْلُهُ: ﴿عِنْدَهُ﴾ ظَرَفَ مَكَانٍ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ فِي الْعُلُوِّ، فَلَا يَشْفَعُ أَحَدٌ عِنْدَهُ وَلَوْ كَانَ مُقَرَّبًا، كَالْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ، إِلَّا بِإِذْنِهِ الْكَوْنِيِّ، وَالْإِذْنُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الرِّضَا.

وَأَفَادَتِ الْآيَةُ: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِلشَّفَاعَةِ إِذْنُ اللَّهِ فِيهَا لِكَمَالِ سُلْطَانِهِ جَلَّ وَعَلَا، فَإِنَّهُ كَلَّمَا كَمَلَ سُلْطَانُ الْمَلِكِ فَإِنَّهُ لَا أَحَدَ يَتَكَلَّمُ عِنْدَهُ وَلَوْ كَانَ بَخِيرٍ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِهِ، وَلِذَلِكَ يُعْتَبَرُ اللَّغْطُ فِي مَجْلِسِ الْكِبَرِ إِهَانَةً لَهُ، وَدَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كَبِيرًا فِي نَفْسٍ مِنْ عِنْدِهِ، كَانَ الصَّحَابَةُ مَعَ الرَّسُولِ ﷺ كَانُوا عَلَى رُؤُوسِهِمُ الطَّيْرَ مِنَ الْوَقَارِ وَعَدَمِ الْكَلَامِ، إِلَّا إِذَا فُتِحَ الْكَلَامُ فَإِنَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ.

[١] الْآيَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ﴾ (كَمْ): خَبَرِيَّةٌ لِلتَّكْثِيرِ، وَالْمَعْنَى: مَا أَكْثَرَ الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ فِي السَّمَاءِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللَّهِ وَرِضَاةٍ!

قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ فَلِلشَّفَاعَةِ شَرَطَانِ، هُمَا:

١- الْإِذْنُ مِنَ اللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ﴾.

٢- رِضَاةُ عَنِ الشَّافِعِ وَالْمَشْفُوعِ لَهُ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَيَرْضَى﴾ وَكَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]، فَلَا بُدَّ مِنْ إِذْنِهِ تَعَالَى وَرِضَاةِ عَنِ الشَّافِعِ وَالْمَشْفُوعِ لَهُ إِلَّا فِي التَّخْفِيفِ عَنْ أَبِي طَالِبٍ، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ ^(١).

وَهَذِهِ الْآيَةُ فِي سِيَاقِ بَيَانِ بُطْلَانِ الْوَهْيَةِ اللَّائِيَّةِ وَالْعُزَى، قَالَ تَعَالَى بَعْدَ ذِكْرِ الْمِعْرَاجِ وَمَا حَصَلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِيهِ: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [النجم: ١٨]، أَيِ: الْعَلَامَاتِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ عَزَّجَلْ، فَكَيْفَ بِهِ سُبْحَانَهُ؟ فَهُوَ أَكْبَرُ وَأَعْظَمُ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ (١٩) وَمَنْزِلَةَ الثَّالِثَةِ الْآخِرَةِ ﴿[النجم: ١٩-٢٠]، وَهَذَا اسْتِفْهَامٌ لِلتَّحْقِيرِ، فَبَعْدَ أَنْ ذَكَرَ اللَّهُ هَذِهِ الْعِظَمَةَ قَالَ: أَخْبِرُونِي عَنْ هَذِهِ اللَّاتِ وَالْعُزَّى مَا عَظَمْتُمَهُمَا؟ وَهَذَا غَايَةٌ فِي التَّحْقِيرِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿الَّذِينَ الذَّكَّرُوا لَهُ الْأَنْثَى﴾ (٢٠) تِلْكَ إِذَا فَتَسَمَّيْتُمْ صِبْرَتَهُ (٢١) إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَتَمَّ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَبْعَثُوكَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى (٢٢)

(١) أخرجه البخاري: كتاب الفضائل، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب شفاعَةِ النبي ﷺ لأبي طالب، رقم (٢٠٩)، من حديث العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْقَالَ ذَرَقٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ... ﴾ [الآيتين: ٢٢-٢٣] ^{١١}.

= أَمْ لِلْإِنْسَانِ مَا تَمَنَّى ﴿ فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى ﴿ ٥٠ ﴾ ﴿ وَكَرَّ مِنْ مَلَكٍ ... ﴾ [الآية: النجم: ٢١-٢٦].

فَإِذَا كَانَتْ الْمَلَائِكَةُ وَهِيَ فِي السَّمَوَاتِ فِي الْعُلُوِّ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِهِ تَعَالَى وَرِضَاهُ، فَكَيْفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَى وَهِيَ فِي الْأَرْضِ؟ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿ وَكَرَّ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ مَعَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَكُونُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ، وَلَكِنْ أَرَادَ الْمَلَائِكَةَ الَّتِي فِي السَّمَوَاتِ الْعُلَى، وَهِيَ عِنْدَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، فَحَتَّى الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ حَمَلَةُ الْعَرْشِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى.

[١] الْآيَةُ الْخَامِسَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ قُلِ ادْعُوا ﴾ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ ادْعُوا ﴾ لِلتَّحْدِي والتَّعْجِيزِ، وَقَوْلُهُ: ﴿ ادْعُوا ﴾ يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ، هُمَا:

١- أَحْضَرُوهُمْ.

٢- ادْعُوهُمْ دُعَاءَ مَسْأَلَةٍ.

فَلَوْ دَعَوْهُمْ دُعَاءَ مَسْأَلَةٍ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بَشْرِكِكُمْ ﴾ وَلَا يَنْتَكِرُ مِثْلَ خَيْرٍ ﴿ [فاطر: ١٤].

يَكْفُرُونَ: يَتَبَرَّؤُونَ، وَمَعَ هَذِهِ الْآيَاتِ الْعَظِيمَةِ يَذْهَبُ بَعْضُ النَّاسِ يُشْرِكُ بِاللَّهِ وَيَسْتَنْجِدُ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ دَعَوْهُمْ دُعَاءَ حُضُورٍ لَمْ يَحْضُرُوا، وَلَوْ حَضَرُوا مَا انْتَفَعُوا بِحُضُورِهِمْ.

قَوْلُهُ: ﴿ لَا يَمْلِكُونَ مِنْقَالَ ذَرَقٍ ﴾ وَاحِدَةُ الذَّرَقِ: وَهِيَ صِغَارُ النَّمْلِ، وَيُضْرَبُ بِهَا الْمَثَلُ فِي الْقِلَّةِ.

قَوْلُهُ: ﴿ مِنْقَالَ ذَرَقٍ ﴾ وَكَذَلِكَ مَا دُونَ الذَّرَقِ لَا يَمْلِكُونَهُ، وَالْمَقْصُودُ بِذِكْرِ الذَّرَقِ الْمُبَالِغَةُ، وَإِذَا قُصِدَ الْمُبَالِغَةُ بِالشَّيْءِ قِلَّةٌ أَوْ كَثَرَةٌ فَلَا مَفْهُومَ لَهُ، فَالْمُرَادُ الْحُكْمُ الْعَامُّ، فَمَثَلًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنْ سَأَلْتُمْ لَكُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٨٠] أَيْ: مَهْمَا بَالِغَتْ فِي الْاسْتِغْفَارِ.

وَلَا يَرِدُ عَلَى هَذَا أَنَّ اللَّهَ أَنْبَتَ مُلْكًا لِلْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّ مُلْكَ الْإِنْسَانِ قَاصِرٌ وَغَيْرُ شَامِلٍ، وَمُتَجَدِّدٌ وَزَائِلٌ، وَلَيْسَ كَمُلْكِ اللَّهِ.

قَوْلُهُ: ﴿ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شَرِكٍ ﴾ أَيْ: مَا لَهُوْلَاءِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ.

﴿ فِيهِمَا ﴾ أَيْ: فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ.

﴿بِشْرِكٍ﴾ أَي: مُشَارَكَةٍ، أَي لَا يَمْلِكُونَهُ انْفِرَادًا وَلَا مُشَارَكَةً.

وقوله: ﴿بِشْرِكٍ﴾ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ دَخَلَتْ عَلَيْهِ ﴿مِنْ﴾ الرَّائِدَةُ لَفْظًا، لَكِنَّهَا لِلتَّوَكُّيدِ مَعْنًى. وَكُلُّ زِيَادَةٍ لَفْظِيَّةٍ فِي الْقُرْآنِ فِيهِ زِيَادَةٌ فِي الْمَعْنَى. وَأَتَتْ ﴿مِنْ﴾ لِلْمُبَالَغَةِ فِي النَّفْيِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ شِرْكٌ لَا قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ.

قوله: ﴿وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِّنْ ظَهِيرٍ﴾ الصَّمِيرُ فِي ﴿وَمَا لَهُ﴾ يُمَوِّدُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَفِي ﴿مِنْهُمْ﴾ يُمَوِّدُ إِلَى الْأَصْنَامِ، أَي: مَا لَهُ تَعَالَى مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَامِ ظَهِيرٌ. وَ﴿مِنْ﴾ حَرْفُ جَرٍّ زَائِدٌ، وَ﴿ظَهِيرٍ﴾ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ بِمَعْنَى مُعِينٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَحْبَبْتَ الْإِنْسَ وَالْجِنَّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ. وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨] أَي: مُعِينًا، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْمَلَكُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحریم: ٤] أَي: مُعِينٌ. أَي: لَيْسَ لِلَّهِ مُعِينٌ يُعِينُهُ فِي أَعْمَالِهِ، وَبِذَلِكَ يَنْتَفِي عَنْ هَذِهِ الْأَصْنَامِ كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعَابِدُونَ، فِيهِ لَا تَمْلِكُ شَيْئًا عَلَى سَبِيلِ الْانْفِرَادِ وَلَا الْمُشَارَكَةِ وَلَا الْإِعَانَةِ؛ لِأَنَّ مِنْ يُعِينُكَ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ شَرِيكَ لَكَ يَكُونُ لَهُ مِثَّةٌ عَلَيْكَ، فَرُبَّمَا تُحَاجِبِيهِ فِي إعْطَائِهِ مَا يَرِيدُ.

فَإِذَا انْتَفَتَ هَذِهِ الْأُمُورُ الثَّلَاثَةُ لَمْ يَبْقَ إِلَّا الشَّفَاعَةُ، وَقَدْ أَبْطَلَهَا اللَّهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبا: ٢٣]، فَلَا تَنْفَعُ عِنْدَ اللَّهِ الشَّفَاعَةُ لَهُؤُلَاءِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَصْنَامَ لَا يَأْذَنُ اللَّهُ لَهَا، فَانْقَطَعَتْ كُلُّ الْوَسَائِلِ وَالْأَسْبَابِ لِلْمُشْرِكِينَ، وَهَذَا مِنْ أَكْثَرِ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى بَطْلَانِ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا تَنْفَعُ عَابِدِيهَا، لَا اسْتِقْلَالًا وَلَا مُشَارَكَةً وَلَا مُسَاعَدَةً وَلَا شَفَاعَةً، فَتَكُونُ عِبَادَتُهَا بَاطِلَةً، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [الأحقاف: ٥] حَتَّى وَلَوْ كَانَ الْمَدْعُو عَاقِلًا؛ لِقَوْلِهِ: ﴿مَنْ﴾ وَلَمْ يَقُلْ: «مَا».

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾ ٥ وَإِذَا خِشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٥-٦] وَكُلُّ هَذِهِ الْآيَاتِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُحِبُّ عَلَى الْإِنْسَانِ قَطْعَ جَمِيعِ تَعَلُّقَاتِهِ إِلَّا بِاللَّهِ عِبَادَةً وَخَوْفًا وَرَجَاءً وَاسْتِعَانَةً وَحُبَّةً وَتَعْظِيمًا؛ حَتَّى يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ حَقِيقَةً، يَكُونُ هَوَاهُ وَإِرَادَتُهُ وَحُبُّهُ وَبُغْضُهُ وَوِلَاؤُهُ وَمُعَادَاتُهُ لِلَّهِ وَفِي اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ لِلْعِبَادَةِ فَقَطْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، أَي: لَا تَأْمُرُكُمْ وَلَا نَهَاكُمْ؛ إِذْ لَوْ خَلَقْنَاكُمْ فَقَطْ لِلْأَمَلِ وَالشُّرْبِ وَالنَّكَاحِ، لَكَانَ ذَلِكَ عَيْنَ الْعَبَثِ، وَلَكِنْ هُنَاكَ شَيْءٌ وَرَاءَ ذَلِكَ، وَهُوَ عِبَادَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا.

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ^[١]: «نَفَى اللَّهُ عَمَّا سِوَاهُ كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْمُشْرِكُونَ، فَنفَى أَنْ يَكُونَ لغيرِهِ مُلْكٌ^[٢] أَوْ قِسْطٌ مِنْهُ^[٣]، أَوْ يَكُونَ عَوْنًا لِلَّهِ^[٤]، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الشَّفَاعَةُ^[٥]، فَبَيَّنَ أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ إِلَّا لِمَنْ أذنَ لَهُ الرَّبُّ، كَمَا قَالَ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨].
فَهَذِهِ الشَّفَاعَةُ الَّتِي يَطْنُهَا الْمُشْرِكُونَ هِيَ مُتَنَفِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا نَفَاهَا الْقُرْآنُ^[٦]،

= وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّا لَا تُرْجَعُونَ﴾ أَي: وَحَسِبْتُمْ أَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ فُجَازِيَكُمْ، إِذَا كَانَ هَذَا هُوَ حُسْبَانُكُمْ فَهُوَ حُسْبَانٌ بَاطِلٌ.

[١] قَوْلُهُ: «قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ» هُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ تَقِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَكْنَى بِذَلِكَ، وَلَمْ يَتَزَوَّجْ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَشْغُولًا بِالْعِلْمِ وَالْجِهَادِ، وَلَيْسَ زَاهِدًا فِي السُّنَّةِ، مَاتَ سَنَةَ ٧٢٨ هـ، وَلَهُ ٦٧ سَنَةً وَ ١٠ أَشْهُرٍ.

[٢] قَوْلُهُ: «لِغَيْرِهِ مُلْكٌ» أَي: لِغَيْرِ اللَّهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا دَرَجَةً فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾.

[٣] قَوْلُهُ: «أَوْ قِسْطٌ مِنْهُ» فِي قَوْلِهِ: «وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شَرِكٍ».

[٤] قَوْلُهُ: «أَوْ يَكُونَ عَوْنًا لِلَّهِ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ بِدُونِ اسْتِثْنَاءٍ.

[٥] قَوْلُهُ: «وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الشَّفَاعَةُ» فَبَيَّنَ أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ إِلَّا مَنْ أذنَ لَهُ الرَّبُّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾، وَقَالَ: «مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ» [البقرة: ٢٥٥]، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَرْضَى هَذِهِ الْأَصْنَافَ؛ لِأَنَّهَا بَاطِلَةٌ، وَحِينَئِذٍ فَتَكُونُ شَفَاعَتُهَا مُتَنَفِيَّةً.

وَاعْلَمْ أَنَّ شَرِكَ الْمُشْرِكِينَ فِي السَّابِقِ كَانَ فِي عِبَادَةِ الْأَصْنَافِ، أَمَّا الْآنَ فَهُوَ فِي طَاعَةِ الْمَخْلُوقِ فِي الْمَعْصِيَةِ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ يَقْدُسُونَ رُعَاءَهُمْ أَكْثَرَ مِنْ تَقْدِيسِ اللَّهِ إِنْ أَقْرَأُوا بِهِ، فَيَقَالُ لَهُمْ: إِنَّهُمْ بَسَرُوا بِمِثْلِكُمْ، خَرَجُوا مِنْ مَحْرَجِ الْبَوْلِ وَالْحَنْصِ، وَلَيْسَ لَهُمْ شَرِكٌ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ، وَلَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ لَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ. إِذَا: فَكَيْفَ تَتَعَلَّقُونَ بِهِمْ؟! حَتَّى إِنْ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ يَرْكَعُ لِرَأْسِهِ أَوْ يَسْجُدُ لَهُ كَمَا يَسْجُدُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالْوَاجِبُ عَلَيْنَا نَحْوُ وَلَاةِ الْأُمُورِ طَاعَتُهُمْ، وَطَاعَتُهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ، وَلَيْسَتْ اسْتِقْلَالًا، أَمَّا عِبَادَتُهُمْ كِعِبَادَةِ اللَّهِ فَهَذِهِ جَاهِلِيَّةٌ وَكُفْرٌ.

[٦] قَوْلُهُ: «فَهَذِهِ الشَّفَاعَةُ الَّتِي يَطْنُهَا الْمُشْرِكُونَ هِيَ مُتَنَفِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا نَفَاهَا الْقُرْآنُ» فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى نَفَى أَنْ تَنْفَعَهُمْ أَصْنَافُهُمْ، بَلْ قَالَ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبٌ

وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنَّهُ يَأْتِي فَيَسْجُدُ لِرَبِّهِ وَيَحْمَدُهُ - لَا يَبْدَأُ بِالشَّفَاعَةِ أَوْلًا-^(١) ثُمَّ يَقَالَ لَهُ: ازْفَعْ رَأْسَكَ^(٢)، وَقُلْ يُسْمِعُ^(٣)، وَسَلْ تُعْطَى^(٤)، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ^(٥)».

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ لَهُ ﷺ: مَنْ أَسْعَدَ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ؟^(٦) قَالَ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ^(٧)»^(٨).

= جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُّونَ ﷻ لَوْ كَانَتْ هَذِلَاءَ إِلَهَةً مَا وَرَدُّوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿[الأنبياء: ٩٨-٩٩] حَتَّى الْأَصْنَامُ لَا تَنْفَعُ نَفْسَهَا وَلَا يَنْفَعُ لَهَا، فَكَيْفَ تَكُونُ شَافِعَةً؟! بَلْ هِيَ فِي النَّارِ وَعَابِدُوهَا.

[١] قَوْلُهُ: «وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ يَأْتِي فَيَسْجُدُ لِرَبِّهِ» أَيْ: وَكَمَا أَخْبَرَ، فَالْوَاوُ عَاطِفَةٌ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اسْتِثْنَاءً، فَإِذَا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ وَهُوَ أَعْظَمُ النَّاسِ جَاهًا عِنْدَ اللَّهِ لَا يَشْفَعُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ وَيُثْنِيَ عَلَيْهِ، فَيَحْمَدُ اللَّهَ بِمَحَامِدِ عَظِيمَةٍ يَفْتَحُهَا اللَّهُ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهَا مِنْ قَبْلُ، وَيَطُولُ سُجُودُهُ، فَكَيْفَ يَهْدِيهِ الْأَصْنَامُ، هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ تُشْفَعَ لِأَصْحَابِهَا؟
[٢] قَوْلُهُ: «ازْفَعْ رَأْسَكَ» أَيْ: مِنْ السُّجُودِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَقُلْ يُسْمِعُ» السَّامِعُ هُوَ اللَّهُ، وَ«يُسْمِعُ» جَوَابُ الْأَمْرِ، يَجْزُؤُ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَسَلْ تُعْطَى» أَيْ: سَلْ مَا بَدَأَ لَكَ تُعْطَى إِيَّاهُ، وَ(تُعْطَى): يَجْزُؤُ بِحَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ جَوَابًا لـ(سَلْ).

[٥] قَوْلُهُ: «وَاشْفَعْ تُشْفَعُ» وَحِينَئِذٍ يَشْفَعُ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْخَلَائِقِ أَنْ يَقْضَى بَيْنَهُمْ.

[٦] قَوْلُهُ: «وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ لَهُ ﷺ: مَنْ أَسْعَدَ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ؟» هَذَا السُّؤَالُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ كُنْتُ أَظُنُّ أَنْ لَا يَسْأَلَنِي أَحَدٌ غَيْرَكَ عَنْهُ؛ لِمَا أَرَى مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْعِلْمِ»، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مِنْ وَسَائِلِ تَحْصِيلِ الْعِلْمِ السُّؤَالُ.

[٧] قَوْلُهُ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ» عَلَيْهِ: فَالْمُشْرِكُونَ لَيْسَ لَهُمْ حَظٌّ مِنَ الشَّفَاعَةِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب «ذَرِيعَةُ مَنْ حَكَمْنَا مَعَ نَوْجٍ إِنَّهُ كَانَتْ عَيْنًا شَكُورًا»، رقم (٤٧١٢)، ومسلم:

كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة، رقم (١٩٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، رقم (٩٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَتِلْكَ الشَّفَاعَةُ لِأَهْلِ الْإِخْلَاصِ بِإِذْنِ اللَّهِ^(١)، وَلَا تَكُونُ لِمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ.

= وَيَقُولُونَ أَيُّنَا لَتَارِكُوا إِلَهَيْنَا لِشَايِعِ تَجْنُونُ ﴿[الصافات: ٣٥-٣٦]، وَقَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْهُمْ: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَجِدًا إِنْ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴿[ص: ٥].

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ صَنِيعَهُمْ هُوَ الْعُجَابُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿[الصافات: ١٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَلَمْ يَأْتِ خَلْقِي حَرِيدًا ﴿[الرعد: ٥].

وقوله: «خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ» خَرَجَ بِذَلِكَ مَنْ قَالَهَا نِفَاقًا؛ فَإِنَّهُ لَا حَظَّ لَهُ فِي الشَّفَاعَةِ، فَإِنَّ الْمُنَافِقَ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. لَكِنِ اللَّهُ عَزَّجَلْ قَابِلُ شَهَادَتِهِمْ هَذِهِ بِشَهَادَتِهِ عَلَى كَذِبِهِمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَفِيقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴿[المنافقون: ١]، أَيْ: فِي شَهَادَتِهِمْ، فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ. فَهُمْ كَاذِبُونَ فِي شَهَادَتِهِمْ وَفِي قَوْلِهِمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ شَهِدُوا بِذَلِكَ حَقًّا مَا تَأَقَّفُوا، وَلَا أَبْطَنُوا الْكُفْرَ.

قوله: «خَالِصًا» أَيْ: سَالًا مِنْ كُلِّ شَوْبٍ، فَلَا يَشُوِبُهَا رِيَاءٌ وَلَا سُمْعَةٌ، بَلْ هِيَ شَهَادَةٌ يَقِين. وقوله: «مِنْ قَلْبِهِ»؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْقَلْبِ، وَهُوَ لَيْسَ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي، بَلْ هُوَ مُضْغَةٌ فِي صُدُورِ النَّاسِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّمَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الْأُصْدُورِ ﴿[الحج: ٤٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَنْكُونُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا ﴿[الحج: ٤٦]، وَقَالَ ﷺ: «أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ»^(٢).

وَهَذَا يَبْطُلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْعَقْلَ فِي الدِّمَاغِ، وَلَا يُنْكَرُ أَنَّ لِلدِّمَاغِ تَأْثِيرًا فِي الْفَهْمِ وَالْعَقْلِ، لَكِنِ الْعَقْلُ فِي الْقَلْبِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «الْعَقْلُ فِي الْقَلْبِ، وَلَهُ اتِّصَالٌ فِي الدِّمَاغِ»^(٣)، وَمَنْ قَالَ كَلِمَةَ الْإِخْلَاصِ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَطْلُبَ هَذَا الْمَعْبُودَ بِسُلُوكِ الطَّرِيقِ الْمُوَصِّلَةِ إِلَيْهِ، فَيَقُومُ بِأَمْرِ اللَّهِ وَيَدْعُو تَيْبَةً.

[١] قوله: «فَتِلْكَ الشَّفَاعَةُ لِأَهْلِ الْإِخْلَاصِ» لِأَنَّ مَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ قَالَ اللَّهُ فِيهِ: ﴿فَمَا نَعْمُهُمْ

شَفَعَةُ الشَّفِيعِينَ ﴿[المدثر: ٤٨].

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم (١٥٩٩)، من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣٠٣/٩)، والبيان في أقسام القرآن لابن القيم (ص: ٤٠٤).

وَحَقِيقَتُهُ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي يَتَفَضَّلُ عَلَى أَهْلِ الْإِخْلَاصِ، فَيَغْفِرُ لَهُمْ بِوَاسِطَةِ دُعَاءِ مَنْ أُذِنَ لَهُ أَنْ يَشْفَعَ^{١١}؛ لِيُكْرِمَهُ، وَيَنَالَ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ^{١٢}.

فَالشَّفَاعَةُ الَّتِي نَهَاها الْقُرْآنُ مَا كَانَ فِيهَا شِرْكٌ^{١٣}، وَلِهَذَا أَثْبَتَ الشَّفَاعَةَ بِإِذْنِهِ فِي مَوَاضِعَ^{١٤}،

[١] قَوْلُهُ: «وَحَقِيقَتُهُ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي يَتَفَضَّلُ عَلَى أَهْلِ الْإِخْلَاصِ، فَيَغْفِرُ لَهُمْ بِوَاسِطَةِ دُعَاءِ مَنْ أُذِنَ لَهُ أَنْ يَشْفَعَ» وَحَقِيقَتُهُ، أَيُّ: حَقِيقَةُ أَمْرِ الشَّفَاعَةِ، أَيُّ: الْفَائِدَةُ مِنْهَا: أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَرَادَ أَنْ يَغْفِرَ لِلْمَشْفُوعِ لَهُ، وَلَكِنْ بِوَاسِطَةِ هَذِهِ الشَّفَاعَةِ.

وَالْحِكْمَةُ مِنْ هَذِهِ الْوَاسِطَةِ بَيِّنُهَا بِقَوْلِهِ: «لِيُكْرِمَهُ وَيَنَالَ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ»، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَغَفَرَ لَهُمْ بَلَا شَفَاعَةٍ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ بَيَانَ فَضْلِ هَذَا الشَّافِعِ وَإِكْرَامِهِ أَمَامَ النَّاسِ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَنْ قَبِلَ اللَّهُ شَفَاعَتَهُ، فَهُوَ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ عَالِيَةٍ، فَيَكُونُ فِي هَذَا إِكْرَامٌ لِلشَّافِعِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: إِكْرَامُ الشَّافِعِ بِقَبُولِ شَفَاعَتِهِ.

الثَّانِي: ظُهُورُ جَاهِهِ وَشَرَفِهِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

[٢] قَوْلُهُ: «الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ» أَيُّ: الْمَقَامَ الَّذِي يُحْمَدُ عَلَيْهِ، وَأَعْظَمُ النَّاسِ فِي ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّ اللَّهَ وَعَدَهُ أَنْ يَبْعَثَهُ مَقَامًا مَحْمُودًا، وَمِنْ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ: أَنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ شَفَاعَتَهُ بَعْدَ أَنْ يَرْتَجِعَ الْأَنْبِيَاءُ أَوَّلُو الْعَزْمِ عَنْهَا. وَمَنْ يَشْفَعُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلَهُ مَقَامٌ يُحْمَدُ عَلَيْهِ عَلَى قَدْرِ شَفَاعَتِهِ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَالشَّفَاعَةُ الَّتِي نَهَاها الْقُرْآنُ مَا كَانَ فِيهَا شِرْكٌ» هَذَا مِنْ كَلَامِ سَيِّخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١).

«مَا» اسْمٌ مُوَصُولٌ، أَيُّ: الَّتِي كَانَ فِيهَا شِرْكٌ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَقَدْ أَثْبَتَ الشَّفَاعَةَ بِإِذْنِهِ فِي مَوَاضِعَ»، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا نَنْفَعُ الشَّفِيعَةَ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٣]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦].

وَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا لِأَهْلِ الْإِخْلَاصِ وَالتَّوْحِيدِ^[١]. انْتَهَى كَلَامُهُ.
فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ الْآيَاتِ^[٢].

الثانية: صِفَةُ الشَّفَاعَةِ الْمُنْفِيَةِ^[٣].

الثالثة: صِفَةُ الشَّفَاعَةِ الْمُثْبِتَةِ^[٤].

الرابعة: ذِكْرُ الشَّفَاعَةِ الْكُبْرَى وَهِيَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ^[٥].

الخامسة: صِفَةُ مَا يَفْعَلُهُ ﷺ أَنَّهُ لَا يَبْدَأُ بِالشَّفَاعَةِ، بَلْ يَسْجُدُ، فَإِذَا أُذِنَ لَهُ، شَفَعَ^[٦].

[١] قَوْلُهُ: «وَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا لِأَهْلِ الْإِخْلَاصِ وَالتَّوْحِيدِ» أَمَّا أَهْلُ الشَّرْكَ فَإِنَّ الشَّفَاعَةَ لَا تَكُونُ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ شُفَعَاءُ هُمْ هِيَ الْأَصْنَامُ، وَهِيَ بَاطِلَةٌ.

وَجْهٌ إِذْ خَالَ بَابِ الشَّفَاعَةِ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ: أَنَّ الشَّفَاعَةَ الشَّرَكِيَّةَ تُنَافِي التَّوْحِيدَ، وَالْبَرَاءَةُ مِنْهَا هُوَ حَقِيقَةُ التَّوْحِيدِ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٢] الأولى: تَفْسِيرُ الْآيَاتِ: وَهِيَ خَمْسٌ، وَسَبَقَ تَفْسِيرُهَا فِي مَحَالِّهَا.

[٣] الثانية: صِفَةُ الشَّفَاعَةِ الْمُنْفِيَةِ: وَهِيَ مَا كَانَ فِيهَا شِرْكٌ، فَكُلُّ شَفَاعَةٍ فِيهَا شِرْكٌ؛ فَإِنَّهَا مَنُفِيَّةٌ.

[٤] الثالثة: صِفَةُ الشَّفَاعَةِ الْمُثْبِتَةِ: وَهِيَ شَفَاعَةُ أَهْلِ التَّوْحِيدِ بِشَرْطِ إِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَرِضَاهُ عَنِ الشَّافِعِ وَالْمَشْفُوعِ لَهُ.

[٥] الرابعة: ذِكْرُ الشَّفَاعَةِ الْكُبْرَى، وَهِيَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ: وَهِيَ الشَّفَاعَةُ فِي أَهْلِ الْمَوْقِفِ أَنْ يُقْضَى بَيْنَهُمْ، وَقَوْلُ الشَّيْخِ: «وَهِيَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ» أَيُّ مِنْهُ^(١).

[٦] الخامسة: صِفَةُ مَا يَفْعَلُهُ ﷺ وَأَنَّهُ لَا يَبْدَأُ بِالشَّفَاعَةِ، بَلْ يَسْجُدُ، فَإِذَا أُذِنَ لَهُ، شَفَعَ. كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى عَظَمَةِ الرَّبِّ، وَكَمَالِ أَدَبِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب «ذُرِّيَّةٌ مِّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا سَكُورًا»، رقم (٤٧١٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة، رقم (١٩٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

السَّادِسَةُ: مَنْ أَسْعَدَ النَّاسَ بِهَا^[١]؟
 السَّابِعَةُ: أَتَهَا لَا تَكُونُ لِمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ^[٢].
 الثَّامِنَةُ: بَيَانُ حَقِيقَتِهَا^[٣].

[١] السَّادِسَةُ: مَنْ أَسْعَدَ النَّاسَ بِهَا؟ هُمْ أَهْلُ التَّوْحِيدِ وَالْإِخْلَاصِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَعْنَاهُ: لَا مَعْبُودَ حَقٌّ إِلَّا اللَّهُ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى: لَا مَعْبُودَ إِلَّا اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ الْوَاقِعُ يُكَذِّبُ هَذَا، إِذْ إِنَّ هُنَاكَ مَعْبُودَاتٍ مِنْ دُونِ اللَّهِ تُعْبَدُ وَتُسَمَّى آلِهَةً، وَلَكِنَّهَا بَاطِلَةٌ، وَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ لَا إِلَهَ حَقٌّ إِلَّا اللَّهُ.

وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَنْصَحُنْ نَفِيًا وَإِثْبَاتًا، هَذَا هُوَ التَّوْحِيدُ؛ لِأَنَّ الْإِثْبَاتَ الْمَجْرَدَ لَا يَمْنَعُ الْمُشَارَكَةَ، وَالنَّفْيَ الْمَجْرَدَ تَعْطِيلٌ مُحْضٌ، فَلَوْ قُلْتُ: (لَا إِلَهَ) مَعْنَاهُ عَطَّلْتُ كُلَّ إِلَهٍ، وَلَوْ قُلْتُ: (اللَّهُ إِلَهٌ) مَا وَحَدْتُ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الصِّغَةِ لَا تَمْنَعُ الْمُشَارَكَةَ؛ وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُمَّ اكْفُرْ لِأَنَّهُ وَحْدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣] لَمَّا جَاءَ الْإِثْبَاتُ فَقَطَّ أَكَّدَهُ بِقَوْلِهِ: وَاحِدٌ.

[٢] السَّابِعَةُ: أَتَهَا لَا تَكُونُ لِمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]، وَغَيْرِ ذَلِكَ بِمَا نَفَى اللَّهُ فِيهِ الشَّفَاعَةَ لِلْمُشْرِكِينَ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ».

[٣] الثَّامِنَةُ: بَيَانُ حَقِيقَتِهَا، وَحَقِيقَتُهَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَتَفَضَّلُ عَلَى أَهْلِ الْإِخْلَاصِ، فَيَغْفِرُ لَهُمْ بِوَاسِطَةِ مَنْ أَذِنَ لَهُ أَنْ يَشْفَعَ؛ لِكُرْمِهِ وَيَنَالَ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ.



بَاب ١٣

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [الأنعام: ١٠٦]

[١] مُنَاسِبَةٌ هَذَا الْبَابِ لِأَيْ قَبْلَهُ:

مُنَاسِبَةٌ أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ، فَإِذَا كَانَ لَا أَحَدٌ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْفَعُ أَحَدًا بِالشَّفَاعَةِ وَالْخَلَّاصِ مِنَ الْعَذَابِ، كَذَلِكَ لَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَهْدِيَ أَحَدًا، فَيَقُومُ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ.

[٢] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ الْخِطَابُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ يُحِبُّ هِدَايَةَ عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ أَوْ مَنْ هُوَ أَعَمُّ. فَأَنْتَ يَا مُحَمَّدُ الْمُخَاطَبُ بِكَافِ الْخِطَابِ، وَلَهُ الْمَنْزِلَةُ الرَّفِيعَةُ عِنْدَ اللَّهِ، لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَهْدِيَ مَنْ أَحْبَبْتَ هِدَايَتَهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا أَحَبَّ هِدَايَتَهُ فَسَوْفَ يَخْرُصُ عَلَيْهِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَتِمَّ كُنْ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ بِيَدِ اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ [هود: ١٢٣]، فَأَنْتَ بِ(أَلِ) الدَّلَالَةِ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ؛ لِأَنَّ (أَلِ) فِي قَوْلِهِ: «الْأَمْرُ» لِلْاسْتِغْرَاقِ، فِيهِ نَائِبَةٌ مِنْ أَلِ كُلِّ، أَيْ: وَإِلَيْهِ يَرْجَعُ كُلُّ الْأَمْرِ، ثُمَّ جَاءَتْ مُؤَكَّدَةً بِكُلِّ، وَذَلِكَ تَوْكِيدَانِ.

وَالْهِدَايَةُ الَّتِي نَفَاهَا اللَّهُ عَنْ رَسُولِهِ ﷺ هِدَايَةُ التَّوْفِيقِ، وَالَّتِي أَتْبَعَهَا لَهُ هِدَايَةُ الدَّلَالَةِ وَالْإِزْشَادِ؛ وَلِهَذَا أَتَتْ مُطْلَقَةً؛ لِبَيَانِ أَنَّ الَّذِي بِيَدِهِ هُوَ هِدَايَةُ الدَّلَالَةِ فَقَطْ، لَا أَنْ يَجْعَلَهُ مُهْتَدِيًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، فَلَمْ يُخَصَّصْ سُبْحَانَهُ فَلَانًا وَفُلَانًا لِيُبَيَّنَ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّكَ تَهْدِي هِدَايَةَ دَلَالَةٍ، فَأَنْتَ تَفْتَحُ الطَّرِيقَ أَمَامَ النَّاسِ فَقَطْ وَتُبَيِّنُ لَهُمْ وَتُرْشِدُهُمْ، وَأَمَّا إِذْخَالُ النَّاسِ فِي الْهِدَايَةِ فَهَذَا أَمْرٌ لَيْسَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ، إِنَّمَا هُوَ بِمَا تَقَرَّرَدَ اللَّهُ بِهِ سُبْحَانَهُ، فَنَحْنُ عَلَيْنَا أَنْ نُبَيِّنَ وَنُدْعُو، وَأَمَّا هِدَايَةُ التَّوْفِيقِ (أَيْ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَهْتَدِي) فَهَذَا إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَهَذَا هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْآيَتَيْنِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ ظَاهِرُهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُحِبُّ أَبَا طَالِبٍ، فَكَيْفَ يُؤَوَّلُ ذَلِكَ؟ وَالْجَوَابُ: إِمَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الْمَفْعُولَ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: مَنْ أَحْبَبْتَ هِدَايَتَهُ لَا مَنْ أَحْبَبْتَهُ هُوَ. أَوْ يُقَالَ: إِنَّهُ أَحَبَّ عَمَّهُ حَبَّةً طَبِيعِيَّةً كَمَحَبَّةِ الْإِبْنِ أَبَاهُ وَلَوْ كَانَ كَافِرًا. أَوْ يُقَالَ: إِنَّ ذَلِكَ قَبْلَ النَّهْيِ عَنْ مَحَبَّةِ الْمُشْرِكِينَ.

وَفِي (الصَّحِيحِ) ^{١١}عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ ^{١٢}، جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ وَأَبُو جَهْلٍ، فَقَالَ لَهُ: «يَا عَمُّ قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ^{١٣}». كَلِمَةً ^{١٤}أَحَاجُّ ^{١٥}.....

= والاولُ اقربُ، أي: مَنْ أَحَبَّتْ هِدَايَتَهُ لَا عَيْنَهُ، وَهَذَا عَامٌّ لِأَبِي طَالِبٍ وَغَيْرِهِ. وَيَجُوزُ أَنْ يُجِبَهُ مَحَبَّةَ قَرَابَةٍ، وَلَا يُنَافِي هَذَا الْمَحَبَّةَ الشَّرْعِيَّةَ، وَقَدْ أُحِبُّ أَنْ يَهْتَدِيَ هَذَا الْإِنْسَانُ، وَإِنْ كُنْتُ أَبْغِضُهُ شَخْصِيًّا لِكُفْرِهِ، وَلَكِنْ لِأَنِّي أُحِبُّ أَنْ النَّاسَ يَسْلُكُونَ دِينَ اللَّهِ.

[١] قَوْلُهُ: «فِي الصَّحِيحِ» سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي بَابِ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَبَا» بِالْأَلِفِ: مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ بِالْأَلِفِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحَمْسَةِ، وَالْوَفَاةُ يَغْنِي: الْمَوْتَ، فَاعِلٌ (حَضَرَتْ).

[٣] قَوْلُهُ: «فَقَالَ: يَا عَمُّ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أَتَى ﷺ بِهَذِهِ الْكُنْيَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْعَطْفِ؛ لِأَنَّ الْعَمَّ صُنُّ الْأَبِ، أَيْ: كَالْغَضَنِ مَعَهُ. وَالصَّنُّ: الْغَضَنُ الَّذِي أَصْلُهُ وَاحِدٌ، فَكَانَتْ مَعَهُ كَالْغَضَنِ.

قَوْلُهُ: «يَا عَمُّ» فِيهَا وَجْهَانِ: (يَا عَمُّ) بِكَسْرِ الْمِيمِ، عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهَا مُضَافَةٌ إِلَى الْبَاءِ. وَ(يَا عَمُّ) بِضَمِّ الْمِيمِ: عَلَى تَقْدِيرِ قَطْعِهَا عَنِ الْإِضَافَةِ.

قَوْلُهُ: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» يَجُوزُ أَنَّهُ قَالَهُ عَلَى سَبِيلِ الْأَمْرِ وَالْإِلْزَامِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَأْمُرَ كُلُّ أَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَيَجُوزُ أَنَّهُ قَالَهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِشْرَادِ وَالتَّوْجِيهِ. وَيَجُوزُ أَنَّهُ قَالَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّرْجِيهِ وَالتَّلَطُّفِ مَعَهُ، وَأَبُو طَالِبٍ وَالَّذِينَ عَنْدَهُ يَعْرِفُونَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ وَيَعْرِفُونَ مَعْنَاهَا؛ وَلِهَذَا بَادَرَ بِالْإِنْكَارِ.

[٤] قَوْلُهُ: «كَلِمَةً» مَنْصُوبَةٌ؛ لِأَنَّهَا بَدَلُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَيَجُوزُ إِذَا لَمْ تَكُنِ الرَّوَاةُ بِالنَّصْبِ أَنْ تَكُونَ بِالرَّفْعِ، أَيْ: هِيَ كَلِمَةٌ، وَلَكِنْ النَّصْبُ أَوْضَحُ.

[٥] قَوْلُهُ: «أَحَاجُّ» بِضَمِّ الْحِيمِ وَفَتْحِهَا: فَعَلَى ضَمِّ الْحِيمِ فِيهِ صِفَةٌ لـ (كَلِمَةً)، وَإِذَا كَانَتْ بِالْفَتْحِ فِيهِ مَجْزُومَةٌ جَوَابًا لِلْأَمْرِ: «قُلْ» أَيْ: قُلْ أَحَاجُّ. وَقَالَ بَعْضُ الْمُعَرِّبِينَ: إِنَّهَا جَوَابٌ لَشَرْطٍ مُقَدَّرٍ، أَيْ: إِنْ تَقُلْ: أَحَاجُّ. وَالْأَوَّلُ أَسْهَلُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّقْدِيرِ.

لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ». فَقَالَ لَهُ: أَتَرَعُبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟^(١) فَأَعَادَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَأَعَادَ^(٢)، فَكَانَ آخِرُ مَا قَالَ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا سَتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أَنَّهُ عَنْكَ»^(٣).

فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَى قُرْبَىٰ﴾ [التوبة: ١١٣]^(٤).

وَالْمَعْنَى: أَذْكُرُهَا حُجَّةً لَكَ عِنْدَ اللَّهِ، وَلَيْسَ أَحَاصِمٌ وَأُجَادِلُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ: إِنَّ مَعْنَاهَا أُجَادِلُ اللَّهَ بِهَا، وَلَكِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْمَعْنَى: أُحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ، أَيْ: أَذْكُرُهَا حُجَّةً لَكَ كَمَا جَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: «أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ»^(٥).

[١] قَوْلُهُ: «فَقَالَ لَهُ: أَتَرَعُبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟» الْقَاتِلَانِ هُمَا: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ، وَأَبُو جَهْلٍ، وَالِاسْتِفْهَامُ لِلإِنْكَارِ عَلَيْهِ، لِأَنَّهَا عَرَفَا أَنَّهُ إِذَا قَالَهَا - أَيْ: كَلِمَةَ الإِخْلَاصِ - وَحَدَّ، وَمِلَّةَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ الشَّرْكَ، وَذَكَرَا لَهُ مَا تَهَيَّجَ بِهِ نَعْرَتُهُ، وَهِيَ مِلَّةَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ حَتَّى لَا يَخْرُجَ عَنْ مِلَّةِ آبَائِهِ. وَقَدْ مَاتَ أَبُو جَهْلٍ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، أَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ وَالْمُسَيَّبُ الَّذِي رَوَى الْحَدِيثَ، فَاسْلَمَا، فَاسْلَمَ مِنْ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ رَجُلَانِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قَوْلُهُ: «مِلَّةَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» أَيْ: دِينَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ.

[٢] قَوْلُهُ: «فَأَعَادَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ» أَيْ: قَوْلُهُ: قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. كَلِمَةً أُحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَأَعَادَ» عَلَيْهِ، أَيْ: قَوْلُهَا: أَتَرَعُبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ.

[٤] قَوْلُهُ: «فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا سَتَغْفِرَنَّ لَكَ...» إلخ: جُمْلَةُ «لَا سَتَغْفِرَنَّ لَكَ» مُؤَكَّدَةٌ بِنِثَاثِ مُؤَكَّدَاتٍ: الْقَسَمِ، وَاللَّامِ، وَتَوْنِ التَّوَكُّيدِ الثَّقِيلَةِ. وَالِاسْتِغْفَارُ: طَلَبُ الْمَغْفِرَةِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي نَفْسِهِ شَيْءٌ مِنَ الْقَلْقِ، حَيْثُ قَالَ: «مَا لَمْ أَنَّهُ عَنْكَ» فَوْقَ الْأَمْرِ كَمَا تَوَقَّعَ وَبَيَّنَّ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: «مَا لَمْ أَنَّهُ عَنْكَ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَالنَّاهِي عَنْهُ هُوَ اللَّهُ.

[٥] قَوْلُهُ: ﴿مَا كَانَتْ﴾ مَا: نَافِيَةٌ، وَ(كَانَ): فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ.

قَوْلُهُ: ﴿أَنْ يَسْتَغْفِرُوا﴾ (أَنْ) وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مُضَدِّرٍ، اسْمٌ (كَانَ) مُؤَخَّرٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا قال المشرك عند الموت: لا إله إلا الله، رقم (١٣٦٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت، رقم (٢٤)، من حديث المسيب بن حزن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي أَبِي طَالِبٍ^(١): ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾
[القصص: ٥٦: (١) (٢)].

قَوْلُهُ: ﴿لِلنَّبِيِّ﴾ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، أَيْ: مَا كَانَ اسْتِغْفَارُهُ. وَاعْلَمْ أَنَّ (مَا كَانَ) أَوْ (مَا يَنْبَغِي) أَوْ (لَا يَنْبَغِي) وَنَحْوَهَا إِذَا جَاءَتْ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، فَاَلْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ مُتَنَعٌ غَايَةُ الِامْتِنَاعِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَخْذَ مِنْ وَلَدٍ﴾ [مريم: ٣٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَخْذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ﴾ [يس: ٤٠]، وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ»^(٣). وَقَوْلُهُ: ﴿أَنْ يَسْتَغْفِرُوا﴾ أَيْ: يَطْلُبُوا الْمَغْفِرَةَ لِلْمُشْرِكِينَ.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ كَانُوا أَوْلَى قُرْبَى﴾ أَيْ: حَتَّى وَلَوْ كَانُوا أَقَارِبَ لَهُمْ؛ وَلِهَذَا لَمَّا اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَرَّ بِقَبْرِ أُمِّهِ اسْتَأْذَنَ اللَّهَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَهَا قَبْرًا أَذِنَ اللَّهُ لَهُ، فَاسْتَأْذَنَهُ أَنْ يَزُورَ قَبْرَهَا فَأَذِنَ لَهُ، فَزَارَهُ لِلْإِعْتِبَارِ، وَبَكَى وَابْكَى مِنْ حَوْلِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ^(٤).

فَاللهُ مَنَعَهُ مِنْ طَلَبِ الْمَغْفِرَةِ لِلْمُشْرِكِينَ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ لَيْسُوا أَهْلًا لِلْمَغْفِرَةِ، إِذَا دَعَوْتَ اللَّهَ أَنْ يَفْعَلَ مَا لَا يَلِيقُ فَهُوَ اعْتِدَاءٌ فِي الدُّعَاءِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي أَبِي طَالِبٍ» أَيْ: فِي شَأْنِهِ.

[٢] قَوْلُهُ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ الْحِطَابُ لِلرَّسُولِ ﷺ أَيْ: لَا تُوفِّقُ مَنْ أَحْبَبْتَ لِلْهِدَايَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ أَيْ: يَهْدِي هِدَايَةَ التَّوْفِيقِ مَنْ يَشَاءُ، وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يُضَافُ إِلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ مَقْرُونٌ بِالْحِكْمَةِ، أَيْ: مَنْ اقْتَضَتْ حِكْمَتُهُ أَنْ يَهْدِيَهُ فَإِنَّهُ يَهْدِي، وَمَنْ اقْتَضَتْ حِكْمَتُهُ أَنْ يُضِلَّهُ أَضَلَّهُ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ يَقْطَعُ وَسَائِلَ الشَّرِكِ بِالرَّسُولِ وَغَيْرِهِ؛ فَالَّذِينَ يَلْحَقُونَ إِلَيْهِ ﷺ وَيَسْتَنْجِدُونَ بِهِ مُشْرِكُونَ، فَلَا يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لِعَمَلِهِ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ قَامَ مَعَهُ قِيَامًا عَظِيمًا، نَاصِرَهُ وَآزَرَهُ فِي دَعْوَتِهِ، فَكَيْفَ بَعْدَهُ مَنْ يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ؟!

(١) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت، رقم (٢٤)، من حديث المسيب بن حزن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ»، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عَزَّ وَجَلَّ زيارة أمه، رقم (٩٧٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الإشكالات الواردة في الحديث:

الإشكال الأول: الإثبات والنفي في الهداية، وقد سبق بيان ذلك ^(١).

الإشكال الثاني: «قوله: لما حَضَرَتْ أبا طالب الوفاة» يُشكّل مع قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْفَنَ﴾ [النساء: ١٨]، وظاهر الحديث قبول توبته.

والجواب عن ذلك من أحد وجهين:

الأول: أن يقال: لما حَضَرَتْ أبا طالب الوفاة، أي: ظهر عليه علامات الموت ولم ينزل به، ولكن عُرِفَ موته لا حاله، وعلى هذا فالوصف لا يُبني الآية.

الثاني: أن هذا خاصٌ بأبي طالب مع النبي ﷺ، ويُستدل لذلك بوجهين:

أ- أنه قال: «كَلِمَةً أَحَاجُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ» ولم يَزِمْ بِنُفْعِهَا لَهُ، ولم يَقُلْ: كَلِمَةً تُخْرِجُكَ مِنَ النَّارِ.

ب- أنه سبحانه أذن للنبي ﷺ بالشفاعة لعمه مع كفره، وهذا لا يستقيم إلا له، والشفاعة له ليخفف عنه العذاب.

ويُصَعَّفُ الوجه الأول - أن المعنى ظهرت عليه علامات الموت -: بأن قوله: «لما حَضَرَتْ أبا طالب الوفاة» مطابقاً تماماً لقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ﴾، وعلى هذا يكون الأوضح في الجواب أن هذا خاصٌ بالنبي ﷺ مع أبي طالب نفسه.

الإشكال الثالث: أن قوله تعالى: ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ في سورة التوبة، وهي متأخرة مَدِينِيَّةٌ، وقصة أبي طالب مَكِّيَّةٌ، وهذا يدل على تأخير النهي عن الاستغفار للمُشْرِكِينَ؛ ولهذا استأذن النبي ﷺ للاستغفار لأمه ^(٢) وهو ذاهب للعمرة. ولا يُمكن أن يستأذن بعد نزول النهي، فدل على تأخير الآية، وأن المراد بيان دخولها في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾، وليس المعنى أنها نزلت في ذلك الوقت.

(١) انظر (ص: ٢٦٣).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل زيارة أمه، رقم (٩٧٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ الآية^[١].

الثانية: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ...﴾ الآية^[٢].

الثالثة: وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ الْكَبِيرَةُ، تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: «قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» بِخِلَافِ مَا عَلَيْهِ مَنْ يَدَّعِي الْعِلْمَ^[٣].

وقيل: إِنَّ سَبَبَ نُزُولِ الْآيَةِ هُوَ اسْتِثْنَانُهُ رَبَّهُ فِي الْاسْتِغْفَارِ لِأُمَّهِ، وَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِلآيَةِ سَبَبَانِ.

الإشْكَالُ الرَّابِعُ: أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ قَالُوا: يُسَنُّ تَلْقِينَ الْمُخْتَصِرِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، لَكِنْ بَدُونِ قَوْلِ: قُلْ؛ لِأَنَّهُ رَبِّمَا مَعَ الصَّجَرِ يَقُولُ: لَا؛ لِصِيقِ صَدْرِهِ مَعَ نُزُولِ الْمَوْتِ، أَوْ يَكْرَهُ هَذِهِ الْكَلِمَةَ أَوْ مَعْنَاهَا، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: «قُلْ».

وَالْجَوَابُ: أَنَّ أَبَا طَالِبٍ كَانَ كَافِرًا، فَإِذَا قِيلَ لَهُ: «قُلْ» وَأَبَى، فَهُوَ بَاقٍ عَلَى كُفْرِهِ، لَمْ يَضُرَّهُ التَّلْقِينُ بِهِذَا، فَإِنَّمَا أَنْ يَبْقَى عَلَى كُفْرِهِ وَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ بِهِذَا التَّلْقِينِ، وَإِنَّمَا أَنْ يَهْدِيَهُ اللَّهُ، بِخِلَافِ الْمُسْلِمِ، فَهُوَ عَلَى خَطَرٍ؛ لِأَنَّهُ رَبِّمَا يَضُرُّهُ التَّلْقِينُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ أَي: مَنْ أَحْبَبْتَ هِدَايَتَهُ، وَسَبَقَ تَفْسِيرُهَا، وَبَيَّنَّا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ إِذَا كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَهْدِيَ أَحَدًا وَهُوَ حَيٌّ، فَكَيْفَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَهْدِيَ أَحَدًا وَهُوَ مَيِّتٌ؟ وَأَنَّهُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي حَقِّهِ: ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [الجن: ٢١].

[٢] الثانية: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ...﴾ الآية، وَقَدْ سَبَقَ تَفْسِيرُهَا وَبَيَانُ تَحْرِيمِ اسْتِغْفَارِ الْمُسْلِمِينَ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أَوْلَى قُرْبَى، وَالْخَطَرُ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ لِبَعْضِ زُعَمَاءِ الْكُفْرِ إِذَا مَاتَ: الْمَرْحُومُ، فَإِنَّهُ حَرَامٌ؛ لِأَنَّ هَذَا مُضَادَّةٌ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَكَذَلِكَ يَحْزُمُ إِظْهَارُ الْجَرَخِ وَالْحَزْنَ عَلَى مَوْتِهِمْ بِالْإِخْدَادِ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَفْرَحُونَ بِمَوْتِهِمْ، بَلْ لَوْ كَانَ عَنْدهُمْ الْقُدْرَةُ وَالْقُوَّةُ لَقَاتَلُوهُمْ حَتَّى يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ.

[٣] الثالثة: وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ الْكَبِيرَةُ: أَي: الْكَبِيرَةُ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَقَوْلُهُ (أَي: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ)

الرَّابِعَةُ: أَنَّ أَبَا جَهْلٍ وَمَنْ مَعَهُ يَعْرِفُونَ مُرَادَ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا قَالَ لِلرَّجُلِ: قُلْ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، فَقَبَّحَ اللَّهُ مَنْ أَبُو جَهْلٍ أَعْلَمَ مِنْهُ بِأَصْلِ الْإِسْلَامِ^{١١}.
الخَامِسَةُ: جِدَّهُ ﷺ وَمُبَالَغَتُهُ فِي إِسْلَامِ عَمِّهِ^{١٢}.

= لَعَنَهُ: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَعَمَّهُ عَرَفَ الْمَعْنَى أَنَّهُ التَّبَرُّؤُ مِنْ كُلِّ إِلَهٍ سِوَى اللَّهِ؛ وَلِهَذَا أَبَى أَنْ يَقُولَهَا؛ لِأَنَّهُ يَعْرِفُ مَعْنَاهَا وَمُقْتَضَاهَا وَمَلْزُومَاتِهَا.

وقوله: «بخلاف ما عليه من يدعي العلم» كأنه يشير إلى تفسير المتكلمين لمعنى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؛ حَيْثُ يَقُولُونَ: إِنَّ الْإِلَهَ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ، وَإِنَّهُ لَا قَادِرَ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ وَالْإِبْدَاعِ وَالْإِبْدَاعِ إِلَّا اللَّهُ، وَهَذَا تَفْسِيرٌ بَاطِلٌ.

نَعَمْ، هُوَ حَقٌّ لَا قَادِرَ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ إِلَّا اللَّهُ، لَكِنْ لَيْسَ هَذَا مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَلَكِنْ الْمَعْنَى: لَا مَعْبُودَ حَقٌّ إِلَّا اللَّهُ؛ لِأَنَّا لَوْ قُلْنَا: إِنَّ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ): لَا قَادِرَ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ إِلَّا اللَّهُ. صَارَ الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ قَاتَلَهُمُ الرَّسُولُ ﷺ وَاسْتَبَاحَ نِسَاءَهُمْ وَذَرَبَتْهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ مُسْلِمِينَ. فَالظَاهِرُ مِنْ كَلَامِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ أَرَادَ أَهْلَ الْكَلَامِ الَّذِينَ يُفَسِّرُونَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ الرُّسُولَ وَالْأَوْلِيَاءَ وَيَقُولُونَ: نَحْنُ نَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

[١] الرَّابِعَةُ: أَنَّ أَبَا جَهْلٍ وَمَنْ مَعَهُ يَعْرِفُونَ مُرَادَ النَّبِيِّ ﷺ: أَبُو جَهْلٍ وَمَنْ مَعَهُ يَعْرِفُونَ مُرَادَ النَّبِيِّ ﷺ بِقَوْلِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ وَلِذَا تَارَوْا وَقَالُوا لَهُ: «أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟» وَهُوَ أَيْضًا أَبَى أَنْ يَقُولَهَا؛ لِأَنَّهُ يَعْرِفُ مُرَادَ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (٣٥) وَيَقُولُونَ إِنَّا لَنَارِكُوكُمْ إِلَهَيْنَا لِيَسَاعِرَ نَحْنُكُمْ ﴿[الصافات: ٣٥-٣٦].

فَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ أَنَّ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، أَيْ: لَا قَادِرَ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ إِلَّا هُوَ، أَوْ يَقُولُونَهَا وَهُمْ يَعْبُدُونَ غَيْرَهُ كَالْأَوْلِيَاءِ هُمْ أَجْهَلُ مِنْ أَبِي جَهْلٍ. وَاخْتَرَعَ الْمُؤَلِّفُ فِي عَدَمِ ذِكْرِ مَنْ مَعَ أَبِي جَهْلٍ؛ لِأَنَّهُمْ أَسْلَمُوا، وَبِذَلِكَ صَارُوا أَعْلَمَ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ، خَاصَّةً مِنْ هُمْ فِي الْعُصُورِ الْمُتَأَخِّرَةِ فِي زَمَنِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

[٢] الخَامِسَةُ: جِدَّهُ وَمُبَالَغَتُهُ فِي إِسْلَامِ عَمِّهِ: حِرْصُهُ ﷺ وَكَوْنُهُ يَتَحَمَّلُ أَنْ يُجَاجَ بِالْكَلِمَةِ عِنْدَ اللَّهِ وَاضِحٌ مِنْ نَصِّ الْحَدِيثِ؛ لَسَبِّينَ هُمَا:

السَّادِسَةُ: الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ إِسْلَامَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَأَسْلَافِهِ^(١).
 السَّابِعَةُ: كَوْنُهُ ﷺ اسْتَغْفَرَ لَهُ فَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ، بَلْ مُبَيَّنٌّ عَنْ ذَلِكَ^(٢).
 الثَّامِنَةُ: مَصْرَةُ أَصْحَابِ الشُّوءِ عَلَى الْإِنْسَانِ^(٣).

٢- لِمَا أَسَدَى لِلرَّسُولِ وَالْإِسْلَامِ مِنَ الْمَعْرُوفِ؛ فَهُوَ عَلَى هَذَا مَشْكُورٌ، وَإِنْ كَانَ عَلَى كُفْرِهِ مَا زُورًا وَفِي النَّارِ، وَمِنْ مُنَاصَرَةِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ هَجَرَ قَوْمَهُ مِنْ أَجْلِ مُعَاوَضَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَمُنَاصَرَتِهِ، وَكَانَ يُغَلِّبُ عَلَى الْمَلَأِ صِدْقَهُ، وَيَقُولُ قَصَائِدَ فِي ذَلِكَ وَيَمْدَحُهُ، وَيَصْبِرُ عَلَى الْأَذَى مِنْ أَجْلِهِ، وَهَذَا جَدِيدٌ بَأَن يَخْرُصَ عَلَى هِدَايَتِهِ، لَكِنِ الْأَمْرُ بِيَدِ مُقَلِّبِ الْقُلُوبِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ»، ثُمَّ قَالَ ﷺ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ: «اللَّهُمَّ! مُصَرِّفِ الْقُلُوبِ! صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ»^(٤).

[١] السَّادِسَةُ: الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ إِسْلَامَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمَا: «أَتَرَعُبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟!» حِينَ أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَذَلَّ عَلَى أَنَّ مِلَّةَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ الْكُفْرُ وَالشِّرْكُ.

وَفِي الْحَدِيثِ رَدُّ عَلَى مَنْ قَالَ بِإِسْلَامِ أَبِي طَالِبٍ أَوْ نُبُوَّتِهِ كَمَا تَزَعُمُهُ الرَّافِضَةُ، قَبَحَهُمُ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُمْ أَخَرُوا مَا قَالَ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

[٢] السَّابِعَةُ: كَوْنُهُ ﷺ اسْتَغْفَرَ لَهُ فَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ. الرَّسُولُ ﷺ أَقْرَبُ النَّاسِ أَنْ يُجِيبَ اللَّهَ دُعَاءَهُ، وَمَعَ ذَلِكَ اقْتَضَتْ حِكْمَةُ اللَّهِ أَنْ لَا يُجِيبَ دُعَاءَهُ لَعَمْرُ أَبِي طَالِبٍ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِيَدِ اللَّهِ لَا بِيَدِ الرَّسُولِ وَلَا غَيْرِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ الْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهِ يُرِجِعُ الْأَمْرَ كُلَّهُ﴾ [هود: ١٢٣]، لَيْسَ لِأَحَدٍ تَصَرُّفٌ فِي هَذَا الْكَوْنِ إِلَّا رَبُّ الْكَوْنِ.

وَكَذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ فِي الْاسْتِغْفَارِ لَهَا، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْكُفْرِ لَيْسُوا أَهْلًا لِلْمَغْفِرَةِ بِأَيِّ حَالٍ، وَلَا يُجَابُ لَنَا فِيهِمْ، وَلَا يَحِلُّ الدُّعَاءُ لَهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ، وَإِنَّمَا يُدْعَى لَهُمْ بِالْهِدَايَةِ وَهُمْ أَحْيَاءُ.

[٣] الثَّامِنَةُ: مَصْرَةُ أَصْحَابِ الشُّوءِ عَلَى الْإِنْسَانِ: الْمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ لَا هَذَانِ الرَّجُلَانِ لَرُبَّمَا وَفَّقَ أَبُو طَالِبٍ إِلَى قَبُولِ مَا عَرَضَهُ النَّبِيُّ ﷺ، لَكِنِ هَؤُلَاءِ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- ذَكَرَاهُ نَعْرَةً الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَصْرَةُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى للقلوب كيف يشاء، رقم (٢٦٥٤)، من حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

التَّاسِعَةُ: مَضَرَّةُ تَعْظِيمِ الْأَسْلَافِ وَالْأَكَابِرِ^(١).

= رُفْقَاءِ الشُّوْءِ لَيْسَ خَاصًّا بِالشَّرِّكَ، وَلَكِنْ فِي جَمِيعِ سُلُوكِ الْإِنْسَانِ، وَقَدْ شَبَّهَ النَّبِيُّ ﷺ جَلِيسَ الشُّوْءِ بِنَافِخِ الْكِرِيِّ: إِمَّا أَنْ يُخْرِقَ ثِيَابَكَ، أَوْ يَجِدَ مِنْهُ رَائِحَةً كَرِيهَةً^(٢)، وَقَالَ ﷺ: «فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجَّسِنَانِهِ»^(٣)، وَذَلِكَ لِأَنَّ بَيْنَهُمَا مِنَ الصُّحْبَةِ وَالِاخْتِلَاطِ، وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِسَنَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ: «الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ؛ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ»^(٤).

فَالْمُهْمُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ الْعَاقِلِ أَنْ يَتَفَكَّرَ فِي أَصْحَابِهِ: هَلْ هُمْ أَصْحَابُ سُوءٍ؟ فَلْيَتَعَذَّ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ أَشَدُّ عِدَاءً مِنَ الْجَرَبِ، أَوْ هُمْ أَصْحَابُ، خَيْرٍ يَأْمُرُونَهُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَهُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَيَقْتَحُونَ لَهُ أَبْوَابَ الْحَيْرِ، فَعَلَيْهِ بِهِمْ.

[١] التَّاسِعَةُ: مَضَرَّةُ تَعْظِيمِ الْأَسْلَافِ وَالْأَكَابِرِ؛ لِأَنَّ أَبَا طَالِبٍ اخْتَارَ أَنْ يَكُونَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ حِينَ ذَكَرُوهُ بِأَسْلَافِهِ مَعَ مُحَالَفَتِهِ لِشَرِيعَةِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهَذَا لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، فَتَعْظِيمُهُمْ إِنْ كَانُوا أَهْلًا لَذَلِكَ فَلَا يَضُرُّ، بَلْ هُوَ خَيْرٌ؛ فَأَسْلَافُنَا مِنْ صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ لَا شَكَّ أَنَّ تَعْظِيمَهُمْ وَإِنْزَالَهُمْ مَنَازِلَهُمْ خَيْرٌ لَا ضَرَرَ فِيهِ.

وَأِنْ كَانَ تَعْظِيمُ الْأَكَابِرِ لِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالسَّنِّ، فَلَيْسَ فِيهِ مَضَرَّةٌ، وَإِنْ كَانَ تَعْظِيمُهُمْ لِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْبَاطِلِ فَهُوَ ضَرَرٌ عَظِيمٌ عَلَى دِينِ الْمَرْءِ.

فَمَثَلًا: مَنْ يُعَظِّمُ أَبَا جَهْلٍ؛ لِأَنَّهُ سَيِّدُ أَهْلِ الْوَادِي، وَكَذَلِكَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ وَغَيْرُهُ - فَهُوَ ضَرَرٌ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرَى الْإِنْسَانُ فِي نَفْسِهِ لَهْوَ لَاءٍ أَيْ قَدَرٍ؛ لِأَنَّهُمْ أَعْدَاءُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَكَذَلِكَ لَا يُعَظِّمُ الرُّؤَسَاءُ مِنَ الْكُفَّارِ فِي زَمَانِهِ؛ فَإِنْ فِيهِ مَضَرَّةٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُوْرِثُ مَا يُضَادُّ الْإِسْلَامَ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّعْظِيمُ حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ الْأَدَلَّةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الذبائح، باب المسك، رقم (٥٥٣٤)، ومسلم: كتاب البر، باب استحباب مجالسة الصالحين، رقم (٢٦٢٨)، من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فإت هل يصلى عليه، وهل يعرض على الصبي الإسلام، رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم (٢٦٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب من يؤمر أن يجالس، رقم (٤٨٣٣)، والترمذي: أبواب الزهد، رقم (٢٣٧٨) وقال: حسن غريب، وأحمد (٣٠٣/٢)، رقم (٣٣٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

العاشرَةُ: الشُّبْهَةُ لِلْمُبْطِلِينَ فِي ذَلِكَ، لَا سِتْدَالَ لِأَبِي جَهْلٍ بِذَلِكَ^[١].

الحَادِيَةِ عَشْرَةَ: الشَّاهِدُ لِكَوْنِ الْأَعْمَالِ بِالْحَوَاتِيمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَهَا لَنَفَعَتْهُ^[٢].

الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ: التَّأَمُّلُ فِي كِبَرِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ فِي قُلُوبِ الضَّالِّينَ؛ لِأَنِّ فِي الْقِصَّةِ أَنَّهُمْ لَمْ يُجَادِلُوهُ إِلَّا بِهَا، مَعَ مُبَالَغَتِهِ ﷺ وَتَكْرِيرِهِ؛ فَلَأَجْلِ عَظَمَتِهَا وَوُضُوحِهَا عِنْدَهُمْ اقْتَصَرُوا عَلَيْهَا^[٣].

[١] العَاشِرَةُ: الشُّبْهَةُ لِلْمُبْطِلِينَ فِي ذَلِكَ لَا سِتْدَالَ لِأَبِي جَهْلٍ بِذَلِكَ: شُبْهَةُ الْمُبْطِلِينَ فِي تَعْظِيمِ الْأَسْلَافِ هِيَ اسْتِدْلَالُ أَبِي جَهْلٍ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «أَتَرَعَبَ عَنْ مَلَّةٍ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟» وَهَذِهِ الشُّبْهَةُ ذَكَرَهَا اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ مِثْلِ الَّذِي هُمْ مُقْتَدُونَ» [الزخرف: ٢٣].

فَالْمُبْطِلُونَ يَقُولُونَ فِي شُبْهَتِهِمْ: إِنَّ أَسْلَافَهُمْ عَلَى الْحَقِّ، وَسَيَقْتَدُونَ بِهِمْ، وَيَقُولُونَ: كَيْفَ نُسَفِّهُ أَخْلَاقَهُمْ، وَنُضَلِّلُ مَا هُمْ عَلَيْهِ؟ وَهَذَا يُوْجِدُ فِي الْمُتَعَصِّبِينَ لِشَايِخِهِمْ وَكِبَرَائِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمْ؛ حَيْثُ لَا يَقْبَلُونَ قُرْآنًا وَلَا سُنَّةً فِي مَعَارِضَةِ الشَّيْخِ أَوْ الْإِمَامِ، حَتَّىٰ إِنْ بَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُمْ مَعْصُومِينَ؛ كَالرَّافِضَةِ، وَالتَّيْجَانِيَّةِ، وَالْقَادِيَانِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ، فَهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ إِمَامَهُمْ لَا يَخْطِئُ، وَالكِتَابُ وَالسُّنَّةُ يُمْكِنُ أَنْ يَخْطِئَا.

وَالوَاجِبُ عَلَى الْمَرْءِ أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَأَمَّا مَنْ خَالَفَهُ مِنَ الْكُفَرَاءِ وَالْأَيْمَةِ فَإِنَّهُمْ لَا يُخْتَجُّ بِهِمْ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لَكِنْ يُعْتَذَرُ لَهُمْ عَنْ مُحَالَفَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِنْ كَانُوا أَهْلًا لِلْإِعْتِدَارِ، بِحَيْثُ لَمْ يُعْرِفْ عَنْهُمْ مَعَارِضَةً لِلنُّصُوصِ، فَيُعْتَذَرُ لَهُمْ بِمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَمِنْ أَحْسَنِ مَا أُلْفَ كِتَابُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ: «رَفَعُ الْمَلَامِ عَنِ الْأَيْمَةِ الْأَعْلَامِ»، أَمَّا مَنْ يُعْرِفُ بِمَعَارِضَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَلَا يُعْتَذَرُ لَهُ.

[٢] الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ: الشَّاهِدُ لِكَوْنِ الْأَعْمَالِ بِالْحَوَاتِيمِ. وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ مَعْنَى «حَضَرَتَهُ الْوَفَاةُ» أَيْ: ظَهَرَتْ عَلَيْهِ عَلَامَاتُهَا وَلَمْ يَنْزِلْ بِهِ كَمَا سَبَقَ.

[٣] الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ: التَّأَمُّلُ فِي كِبَرِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ فِي قُلُوبِ الضَّالِّينَ... إلخ: وَهَذِهِ الشُّبْهَةُ هِيَ

تَعْظِيمُ الْأَسْلَافِ وَالْأَكَابِرِ.



بَابُ

مَا جَاءَ أَنَّ سَبَبَ كُفْرِ بَنِي آدَمَ ^[١] وَتَرْكِهِمْ ^[٢] دِينَهُمْ ^[٣]
هُوَ الْغُلُوُّ ^[٤] فِي الصَّالِحِينَ ^[٥]

[١] قَوْلُهُ: «سَبَبَ كُفْرِ بَنِي آدَمَ» السَّبَبُ فِي اللُّغَةِ: مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى غَيْرِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَلْيَسْتَدْذِِبْ سَبَبَ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ» [الحج: ١٥] أَي: بِشَيْءٍ يُوصِلُهُ إِلَى السَّمَاءِ. وَمِنْهُ أَيْضًا سُمِّيَ الْحَبْلُ سَبَبًا؛ لِأَنَّهُ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى اسْتِسْقَاءِ الْمَاءِ مِنَ الْبَيْرِ.

وَأَمَّا فِي الاصْطِلَاحِ عِنْدَ أَهْلِ الْأَصُولِ: فَهُوَ الَّذِي يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الْوُجُودُ وَمِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ. أَي: إِذَا وَجَدَ السَّبَبُ وَجَدَ الْمُسَبَّبُ، وَإِذَا عُدِمَ السَّبَبُ عُدِمَ الْمُسَبَّبُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ سَبَبٌ آخَرُ يُثَبَّتُ بِهِ الْمُسَبَّبُ.

قَوْلُهُ: «بَنِي آدَمَ» يَشْمَلُ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ: بَنُو فُلَانٍ. وَهُمْ قَبِيلَةٌ، شَمِلَ ذُكُورَهُمْ وَإِنَاثَهُمْ، أَمَّا إِذَا قِيلَ: بَنُو فُلَانٍ، أَي: رَجُلٍ مُعَيَّنٍ، فَلَمَّا ذُكِرَ بِهِمُ الذُّكُورُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَتَرْكِهِمْ» يَعْنِي: وَسَبَبَ تَرْكِهِمْ.

[٣] قَوْلُهُ: «دِينَهُمْ» مَفْعُولُ (تَرَكَ)؛ لِأَنَّ (تَرَكَ) مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ، وَ«دِينَهُمْ» يَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ.

[٤] قَوْلُهُ: «هُوَ الْغُلُوُّ» هَذَا الصَّمِيرُ يُسَمَّى صَمِيرَ الْفَضْلِ، وَهُوَ مِنْ أَدْوَابِ التَّوَكُّيدِ، وَالْغُلُوُّ: خَبَرٌ لـ «أَنَّ» صَمِيرُ الْفَضْلِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ لَيْسَ لَهُ مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ. وَالْغُلُوُّ: هُوَ مُجَاوِزَةُ الْحَدِّ فِي الثَّنَاءِ مَدْحًا أَوْ قَدْحًا. وَالْقَدْحُ: يُسَمَّى ثَنَاءً، وَمِنْهُ الْجِنَازَةُ الَّتِي مَرَّتْ فَاتُّنُوا عَلَيْهَا شَرًّا ^(١). وَالْغُلُوُّ هُنَا: مُجَاوِزَةُ الْحَدِّ فِي الثَّنَاءِ مَدْحًا.

[٥] قَوْلُهُ: «الصَّالِحِينَ» الصَّالِحُ: هُوَ الَّذِي قَامَ بِحَقِّ اللَّهِ وَحَقِّ الْعِبَادِ، وَفِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِضَافَةٌ الشَّيْءِ إِلَى سَبَبِهِ بِدُونِ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى اللَّهِ بِقَوْلِهِ: «أَنَّ سَبَبَ كُفْرِ بَنِي آدَمَ وَتَرْكِهِمْ دِينَهُمْ هُوَ الْغُلُوُّ فِي

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجَنَازَةِ، بَابُ ثَنَاءِ النَّاسِ عَلَى الْمَيِّتِ، رَقْمُ (١٣٦٧)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْجَنَازَةِ، بَابُ فِيمَنْ يَنْتَبِ عَلَيْهِ خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ، رَقْمُ (٩٤٩)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّجَلُ^(١): ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]^[١٧].

الصَّالِحِينَ، وَهَذَا جَائِزٌ إِذَا كَانَ السَّبَبُ حَقِيقَةً وَصَحِيحًا، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ السَّبَبُ قَدْ ثَبَتَ مِنْ قِبَلِ الشَّرْعِ أَوْ الْحِسِّ أَوْ الْوَاقِعِ.

وَقَدْ قَالَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدُّرُكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»^(١)، يَعْنِي: عَمَّهُ أَبَا طَالِبٍ.

[١] قَوْلُهُ: «وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّجَلُ» يَعْنِي: وَبَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّجَلُ.

[٢] قَوْلُهُ: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ نِدَاءٌ، وَهُمْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى: وَالكِتَابُ: التَّوْرَةُ لِلْيَهُودِ، وَالْإِنْجِيلُ لِلنَّصَارَى.

قَوْلُهُ: ﴿لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ أَيُّ: لَا تَتَجَاوَزُوا الْحَدَّ مَدْحًا أَوْ قَدْحًا، وَالْأَمْرُ وَاقِعٌ كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِأَهْلِ الْكِتَابِ عُمُومًا، فَإِنَّهُمْ غَلَوْا فِي عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَدْحًا وَقَدْحًا، حَيْثُ قَالَ النَّصَارَى: إِنَّهُ ابْنُ اللَّهِ. وَجَعَلُوهُ ثَالِثَ ثَلَاثَةٍ. وَالْيَهُودُ غَلَوْا فِيهِ قَدْحًا، وَقَالُوا: إِنَّ أُمَّهُ زَانِيَةٌ، وَإِنَّهُ وَلَدُ زَنَى. قَاتَلَهُمُ اللَّهُ، فَكُلٌّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ غَلَا فِي دِينِهِ وَتَجَاوَزَ الْحَدَّ بَيْنَ إِفْرَاطٍ أَوْ تَفَرُّيطٍ.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ وَهُوَ مَا قَالَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ نَفْسِهِ بَأَنَّهُ: إِلَهٌ وَاحِدٌ، أَحَدٌ، صَمَدٌ، لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا.

قَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ هَذِهِ صِبْغَةُ خَضِرٍ، وَطَرِيقُهُ ﴿إِنَّمَا﴾ فَيَكُونُ الْمَعْنَى: مَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَضَافَهُ إِلَى أُمِّهِ لِيَقْطَعَ قَوْلَ النَّصَارَى الَّذِي يَضِفُونَهُ إِلَى اللَّهِ. وَفِي قَوْلِهِ: ﴿رَسُولُ اللَّهِ﴾ إِبْطَالٌ لِقَوْلِ الْيَهُودِ: إِنَّهُ كَذَّابٌ. وَلِقَوْلِ النَّصَارَى: إِنَّهُ إِلَهٌ. وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَكَلِمَتُهُ﴾ إِبْطَالٌ لِقَوْلِ الْيَهُودِ: إِنَّهُ ابْنُ زَنَى.

وَكَلِمَتُهُ الَّتِي «أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ» أَنْ قَالَ لَهُ: كُنْ. فَكَانَ.

قَوْلُهُ: ﴿وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ أَيُّ: إِنَّهُ عَزَّجَلَّ جَعَلَ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَعَبْدِهِ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ جَسَدٍ وَرُوحٍ، وَأَضَافَ رُوحَهُ إِلَيْهِ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي آدَمَ: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [ص: ٧٢] فَهَذَا لِلتَّشْرِيفِ وَالتَّكْرِيمِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الفضائل، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب، رقم (٢٠٩)، من حديث العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: ﴿فَتَأْمُرُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ الْخِطَابُ لِأَهْلِ الْكِتَابِ، وَمِنْ رُسُلِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ الَّذِي هُوَ آخِرُهُمْ وَخَاتَمُهُمْ وَأَفْضَلُهُمْ.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾ أَي: إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ.

قَوْلُهُ: ﴿أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ «خَيْرًا» خَيْرٌ لـ (يَكُنِ) الْمَحْدُوفَةُ، أَي: أَنْتَهُوا يَكُنْ خَيْرًا لَكُمْ.

قَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ أَي: تَنْزِيهَا لَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ؛ لِأَنَّهُ مَالِكٌ لِمَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ، وَمِنْ جُمْلَتِهِمْ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَمْلُوكِينَ الْمَرْبُوبِينَ، فَكَيْفَ يَكُونُ إِلَهًا مَعَ اللَّهِ أَوْ وَلَدًا لَهُ؟! نَبِيَّةٌ لَمْ يُبَيِّنِ الْمَوْلَفُ رَحْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى إِكْمَالِ الْآيَةِ، وَتَرْجُو أَنْ يَكُونَ فِي إِكْمَالِنَا لَهَا فَائِدَةٌ.

قَوْلُهُ: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ أَي: كَفَى اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ حَفِيطًا عَلَى عِبَادِهِ، مُدَبِّرًا لِأَحْوَالِهِمْ، عَالِمًا بِأَعْمَالِهِمْ.

وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُهُ: ﴿لَا تَقُولُوا فِي دِينِكُمْ﴾ فَهِيَ عَنِ الْغُلُوِّ فِي الدِّينِ؛ لِأَنَّهُ يَنْتَظِمُنْ مَفَاسِدَ كَثِيرَةً، مِنْهَا:

١- أَنَّهُ تَنْزِيلٌ لِلْمَغْلُوبِ فِيهِ فَوْقَ مَنْزِلَتِهِ إِنْ كَانَ مَدْحًا، وَتَحْتَهَا إِنْ كَانَ قَذْحًا.

٢- أَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى عِبَادَةِ هَذَا الْمَغْلُوبِ فِيهِ كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ مِنْ أَهْلِ الْغُلُوِّ.

٣- أَنَّهُ يَصُدُّ عَنِ تَعْظِيمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ لِأَنَّ النَّفْسَ إِمَّا أَنْ تَنْشَغَلَ بِالْبَاطِلِ أَوْ بِالْحَقِّ، فَإِذَا انْشَغَلَتْ بِالْغُلُوِّ بِهَذَا الْمَخْلُوقِ وَإِطْرَائِهِ وَتَعْظِيمِهِ - تَعَلَّقَتْ بِهِ وَنَسِيَتْ مَا يَحِبُّ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ حُقُوقِ.

٤- أَنَّ الْمَغْلُوبَ فِيهِ إِنْ كَانَ مَوْجُودًا فَإِنَّهُ يَزْهُو بِنَفْسِهِ، وَيَتَعَاطَمُ وَيُعْجَبُ بِهَا، وَهَذِهِ مَفْسَدَةٌ تُفْسِدُ الْمَغْلُوبَ فِيهِ إِنْ كَانَتْ مَدْحًا، وَتُوجِبُ الْعَدَاوَةَ وَالبَغْضَاءَ وَقيامَ الْحُرُوبِ وَالبَلَاءِ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا إِنْ كَانَتْ قَذْحًا.

قَوْلُهُ: ﴿فِي دِينِكُمْ﴾ الدِّينُ يُطْلَقُ عَلَى الْعَمَلِ وَالْجِزَاءِ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا: الْعَمَلُ. وَالْمَعْنَى: لَا تَجْعَلُوا عِبَادَتَكُمْ غُلُوًّا فِي الْمَخْلُوقِينَ وَغَيْرِهِمْ.

وَهَلْ يَدْخُلُ فِي هَذَا الْغُلُوِّ فِي الْعِبَادَاتِ؟

وَفِي الصَّحِيحِ^(١) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣].^(٢)

الجواب: نعم، يَدْخُلُ الْعُلُوُّ فِي الْعِبَادَاتِ، مِثْلُ أَنْ يُرْهَقَ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ بِالْعِبَادَةِ وَيُتَعَبَّهَا؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ذَلِكَ^(٣)، وَمِثْلُ أَنْ يَزِيدَ عَنِ الْمَشْرُوعِ، كَأَنْ يَزِمِيَ بِجَمَرَاتٍ كَبِيرَةٍ، أَوْ يَأْتِيَ بِأَذْكَارٍ زَائِدَةٍ عَنِ الْمَشْرُوعِ أَذْبَارَ الصَّلَوَاتِ تَكْمِيلًا لِلوَارِدِ، أَوْ غَيْرُ هَذَا. فَالْتَّهْمُ عَنِ الْعُلُوِّ فِي الدِّينِ يَعْمُ الْعُلُوُّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَفِي الصَّحِيحِ» أَيُّ: (صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ)، وَهَذَا الْأَثَرُ اخْتَصَرَهُ الْمُصَنِّفُ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي بَابِ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

[٢] قَوْلُهُ: ﴿وَقَالُوا﴾ أَيُّ: قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ.

قَوْلُهُ: «لَا تَذَرُنَّ» أَيُّ: لَا تَدَعْنِ وَتَتْرُكْنِ، وَهَذَا نَهْيٌ مُؤَكَّدٌ بِالنُّونِ.

قَوْلُهُ: «آلِهَتَكُمْ» هَلِ الْمُرَادُ: لَا تَذَرُوا عِبَادَتَهَا أَوْ تُتَكِنُوا أَحَدًا مِنْ إِهَاتِيهَا؟

الجواب: الْمُغْنِيَانِ؛ أَيُّ: انْتَصِرُوا لِأَهْلِيكُمْ، وَلَا تُتَكِنُوا أَحَدًا مِنْ إِهَاتِيهَا، وَلَا تَدْعُوهَا لِلنَّاسِ، وَلَا تَدْعُوا عِبَادَتَهَا أَيْضًا، بَلِ اخْرِصُوا عَلَيْهَا، وَهَذَا مِنَ التَّوَاصِي بِالْبَاطِلِ، عَكْسُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَتَوَاصَوْنَ بِالْحَقِّ.

قَوْلُهُ: «وَلَا سُوَاعًا» (لَا): زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ، وَمِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا الْمَكَائِلَ﴾ [الفاتحة: ٧]، وَفَائِدَتُهَا أَنَّهُمْ جَعَلُوا مَدْخُولَهَا كَالْمُسْتَقِلِّ، بِخِلَافِ يَعُوقَ وَنَسْرَ، فَهِيَ ذَوْنُ مَرْتَبَةٍ مِنْ سَبَقِهَا.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ هَذِهِ الْخَمْسَةُ كَأَنَّ لَهَا مَرَّةً عَلَى غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «آلِهَتَكُمْ» عَامٌّ يَشْمَلُ كُلَّ مَا يَعْبُدُونَ، وَكَأَنَّهَا كِبَارُ أَهْلِهِمْ؛ فَخَصَّوْهَا بِالذِّكْرِ.

وَالْآلِهَةُ: جَمْعُ إِلَهٍ، وَهُوَ كُلُّ مَا عُبِدَ، سِوَاءٍ بِحَقٍّ أَوْ بِبَاطِلٍ، لَكِنْ إِذَا كَانَ الْمَعْبُودُ هُوَ اللَّهُ فَهُوَ حَقٌّ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ: «هَذِهِ أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ».

وَفِي هَذَا التَّفْسِيرِ إِشْكَالٌ؛ حَيْثُ قَالَ: «هَذِهِ أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ» وَظَاهِرُ الْقُرْآنِ أَنَّهَا قَبْلَ نُوحٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنِّي مَعْصُونٌ وَأَتَّبِعُ مَا لَكَ، وَلَوْلَاكَ لَإِلْخَسَارٌ﴾ [نوح: ٢١]،

(١) مثل ما أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب الدين يسر، رقم (٣٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ: «هَذِهِ أَسْمَاءُ رِجَالٍ صَالِحِينَ مِنْ قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا أَوْحَى الشَّيْطَانُ^[١] إِلَى قَوْمِهِمْ: أَنْ انصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمْ^[٢] الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ فِيهَا أَنْصَابًا، وَسَمُّوْهَا بِأَسْمَائِهِمْ^[٣]، فَفَعَلُوا، وَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أَوْلَيْكَ، وَنَسِيَ الْعِلْمُ، عُبِدَتْ^[٤]»^(١).

= «وَقَالُوا لَا نَذَرُ الْهَيْكُلَ» [نوح: ٢٣] ظَاهِرُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: أَنَّ قَوْمَ نُوحٍ كَانُوا يَعْبُدُونَهَا، ثُمَّ نَهَاهُمْ نُوحٌ عَنْ عِبَادَتِهَا، وَأَمَرَهُمْ بِعِبَادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ، وَلَكِنَّهُمْ أَبَوْا وَقَالُوا: «لَا نَذَرُ الْهَيْكُلَ». وَهَذَا (أَعْنِي: الْقَوْلَ بِأَنَّهُمْ قَبْلَ نُوحٍ) قَوْلُ مُحَمَّدٍ بْنِ كَعْبٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، وَهُوَ الرَّاجِحُ؛ لِمُوَافَقَتِهِ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ. وَيُحْتَمَلُ - وَهُوَ بَعِيدٌ - أَنَّ هَذَا فِي أَوَّلِ رِسَالَةِ نُوحٍ، وَأَنَّهُ اسْتَجَابَ لَهُ هَؤُلَاءِ الرِّجَالُ وَأَمَنُوا بِهِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَاتُوا قَبْلَ نُوحٍ ثُمَّ عَبَدُوهُمْ، لَكِنْ هَذَا بَعِيدٌ حَتَّى مِنْ سِيَاقِ الْأَثَرِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. فَالْمُهِمُّ أَنَّ تَفْسِيرَ الْآيَةِ أَنْ يُقَالَ: هَذِهِ أَصْنَامٌ فِي قَوْمِ نُوحٍ كَانُوا رِجَالًا صَالِحِينَ، فَطَالَ عَلَى قَوْمِهِمُ الْأَمَدُ، فَعَبَدُوهُمْ.

[١] قَوْلُهُ: «أَوْحَى الشَّيْطَانُ» أَي: وَخِي وَسُوسَةٍ، وَلَيْسَ وَخِي إِلَهُامٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَنْ انصِبُوا إِلَى مَجَالِسِهِمْ» الْأَنْصَابُ: جَمْعُ نَصَبٍ، وَهُوَ كُلُّ مَا يُنْصَبُ مِنْ عَصَا أَوْ حَجَرٍ أَوْ غَيْرِهِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَسَمُّوْهَا بِأَسْمَائِهِمْ» أَي: ضَعُوا أَنْصَابًا فِي مَجَالِسِهِمْ، وَقُولُوا: هَذَا وَدٌّ، وَهَذَا سُوعٌ، وَهَذَا يَعْوُثٌ، وَهَذَا يَعُوقُ، وَهَذَا سَرٌّ؛ لِأَجْلِ إِذَا رَأَيْتُمُوهُمْ تَذَكَّرُوا عِبَادَتَهُمْ فَتَنَشَّطُوا عَلَيْهَا، هَكَذَا زَيْنُ لَهُمُ الشَّيْطَانُ، وَهَذَا غُرُورٌ وَسُوسَةٌ مِمَّنِ الشَّيْطَانُ كَمَا قَالَ لَادَمَ: «هَلْ أَذُكَ عَلَى شَجَرَةٍ الْخُلْدِ وَمَلِكٌ لَا يَبَلَى» [طه: ١٢٠]، وَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ لَا يَتَذَكَّرُ عِبَادَةَ اللَّهِ إِلَّا بِرُؤْيَا أَشْبَاحِ هَؤُلَاءِ فَهَذِهِ عِبَادَةٌ قَاصِرَةٌ أَوْ مُعَدُّومَةٌ.

[٤] قَوْلُهُ: «فَفَعَلُوا وَلَمْ تُعْبَدْ، حَتَّى إِذَا هَلَكَ أَوْلَيْكَ وَنَسِيَ الْعِلْمُ، عُبِدَتْ» ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ بَيْنَ آدَمَ وَنُوحٍ عَشْرَةُ قُرُونٍ، وَالْقُرْنُ مِثْلُ سَنَةٍ، حَتَّى إِذَا طَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ حَصَلَ الزَّاعُ وَالْتَفَرَّقُوا، فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيَّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ» [البقرة: ٢١٣] الْآيَةَ.

هَذَا هُوَ تَفْسِيرُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِلآيَةِ. وَهَلْ تَفْسِيرُهُ حُجَّةٌ؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب «وَدًّا وَلَا سُلَوكًا وَلَا يَعْوُثُ»، رقم (٤٩٢٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: «قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ: لَمَّا مَاتُوا عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِمْ، ثُمَّ صَوَّرُوا تَمَائِلَهُمْ، ثُمَّ طَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ^(١) فَعَبَدُوهُمْ»^(٢).

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُظَرُونِي»^(٣).....

الجواب: يُرْجَعُ فِي التَّفْسِيرِ أَوَّلًا إِلَى الْقُرْآنِ؛ فَالْقُرْآنُ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا أَدْرَاكَ مَا هَيْةٌ» تَفْسِيرُهَا: «نَارُ حَامِيَةٍ» [الْقَارِعَةُ: ١٠-١١]، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي الْقُرْآنِ فَلِإِى سُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَلِإِى تَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ، وَتَفْسِيرِ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ بِلَا شَكٍّ؛ لِأَنَّهُمْ أَدْرَى بِالْقُرْآنِ؛ حَيْثُ نَزَلَ بِعَصْرِهِمْ وَبُلُغَتِهِمْ، وَبِعُرْفُونِ عَنْهُ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِمْ، حَتَّى قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ تَفْسِيرَ الصَّحَابِيِّ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ، وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لَكِنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّهُ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ، فَإِنْ اخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ فِي التَّفْسِيرِ أَخَذْنَا بِمَا يُرْجَحُهُ سِيَاقُ الْآيَةِ، وَالْآيَةُ تَذَلُّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، إِلَّا أَنَّ ظَاهِرَ السِّيَاقِ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ الصَّالِحِينَ كَانُوا قَبْلَ نُوحٍ ﷺ وَقَدْ عَرَفَتْ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ.

[١] قَوْلُهُ: «الْأَمَدُ الزَّمَنُ». وَهَذَا كَتَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: «إِنَّهُمْ جَعَلُوا الْأَنْصَابَ فِي مَجَالِسِهِمْ» وَهَذَا يَقُولُ: «عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِمْ»، وَلَا يَبْدُو أَنَّهُمْ فَعَلُوا هَذَا وَهَذَا، أَوْ أَنَّهُمْ قُبُرُوا فِي مَجَالِسِهِمْ؛ فَتَكُونُ هِيَ مَحَلُّ الْقُبُورِ.

وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: «ثُمَّ طَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ، فَعَبَدُوهُمْ» فَسَبَبَ الْعِبَادَةَ إِذَا الْغُلُوفُ فِي هَؤُلَاءِ الصَّالِحِينَ حَتَّى عَبَدُوهُمْ.

[٢] قَوْلُهُ: «لَا تُظَرُونِي» الْإِطْرَاءُ: الْمُبَالِغَةُ فِي الْمَدْحِ.

وَهَذَا النَّهْيُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مُنْصَبٌّ عَلَى هَذَا التَّنْشِيهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «كَمَا أَطَرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ» حَيْثُ جَعَلُوهُ إِيَّاهَا أَوْ ابْنًا لِلَّهِ، وَهَذَا يُوجِي قَوْلَ الْبُوصَيْرِيِّ:

دَعَا مَا ادَّعَاهُ النَّصَارَى فِي نَبِيِّهِمْ وَاحْكُمْ بِمَا شِئْتَ مَدْحًا فِيهِ وَاحْتِكِمْ^(٤)

أَيُّ: دَعَا مَا قَالَهُ النَّصَارَى أَنَّ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ابْنُ اللَّهِ أَوْ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، وَالبَاقِي امْتِلَاءٌ قَمَكٌ فِي مَدْحِهِ وَلَوْ بِمَا لَا يُرْضِيهِ. وَيُحْتَمَلُ أَنَّ النَّهْيَ عَامٌّ، فَيَشْمَلُ مَا يُشَابَهُ غُلُوفَ النَّصَارَى فِي عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَمَا دُونَهُ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: «كَمَا أَطَرَتِ» لِمُطْلَقِ التَّنْشِيهِ لَا لِلتَّنْشِيهِ الْمُطْلَقِ؛ لِأَنَّ إِطْرَاءَ النَّصَارَى

(١) إغائة اللفهان (١/ ١٨٣).

(٢) البردة (ص: ٦٠).

كَمَا أَطَرَّتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ^(١)، فَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ^(٢)». أَخْرَجَاهُ^(٣).

= عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ سَبَّهَ الْغُلُوَّ فِي هَذَا الرَّسُولِ الْكَرِيمِ ﷺ، حَيْثُ جَعَلُوهُ ابْنًا لِلَّهِ وَثَالِثَ ثَلَاثَةٍ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنْ الْمُرَادَ هَذَا قَوْلُهُ: «إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ».

[١] قَوْلُهُ: «إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ» أَيُّ: لَيْسَ لِي حَقٌّ مِنَ الرُّبُوبِيَّةِ، وَلَا مِمَّا يَخْتَصُّ بِهِ اللَّهُ عَزَّجَلْ أَبَدًا.

[٢] قَوْلُهُ: «فَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ» هَذَانِ الْوَصَفَانِ أَصْدَقُ وَضَفٌ وَأَشْرَفُ فِي الرَّسُولِ ﷺ فَأَشْرَفَ وَضَفٌ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَمَنَّا لِعِبَادِنَا الْأَنْبِيَاءِ﴾ [الصافات: ١٧١]، فَوَضَفَهُمُ اللَّهُ بِالْعُبُودِيَّةِ قَبْلَ الرِّسَالَةِ مَعَ أَنَّ الرِّسَالََةَ شَرَفٌ عَظِيمٌ، لَكِنْ كَوْنُهُمْ عِبَادًا لِلَّهِ عَزَّجَلْ أَشْرَفُ وَأَعْظَمُ، وَأَشْرَفَ وَضَفٌ لَهُ وَأَحَقُّ وَضَفٍ بِهِ؛ وَلِهَذَا يَقُولُ الشَّاعِرُ فِي مَحَبَّتِيهِ:

لَا تَدْعُنِي إِلَّا بِمَا عَبْدُهَا فَإِنَّهُ أَشْرَفُ أَهْلِي^(٤)

أَيُّ: أَنْتَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَكَلِّمَنِي قُلْ: يَا عَبْدُ فَلَانَةٍ؛ لِأَنَّهُ أَشْرَفُ أَهْلِي وَأَبْلَغُ فِي الذَّلِّ. فَمُحَمَّدٌ ﷺ عَبْدٌ لَا يُعْبَدُ، وَرَسُولٌ لَا يُكَذَّبُ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ فِي صَلَاتِنَا عِنْدَمَا نُسَلِّمُ عَلَيْهِ وَنَشْهَدُ لَهُ بِالرِّسَالَةِ: «وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»^(٥)، فَهَذَا أَفْضَلُ وَضَفٌ اخْتَارَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِنَفْسِهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَقُوقَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ، وَهِيَ:

الْأَوَّلُ: حَقُّ اللَّهِ لَا يُشْرِكُ فِيهِ غَيْرُهُ: لَا مَلِكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَهُوَ مَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنَ الرُّبُوبِيَّةِ وَالْأُلُوهِيَّةِ وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

الثَّانِي: حَقٌّ خَاصٌّ لِلرُّسُلِ، وَهُوَ إِعَانَتُهُمْ وَتَوْفِيرُهُمْ وَتَبَجِيلُهُمْ بِمَا يَسْتَحِقُّونَ.

الثَّالِثُ: حَقٌّ مُشْتَرَكٌ، وَهُوَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ، وَهَذِهِ الْحَقُوقُ مَوْجُودَةٌ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، فَهَذَا حَقٌّ مُشْتَرَكٌ ﴿وَتُعْزِزُوهُ وَتُؤْفِقُوهُ﴾ هَذَا خَاصٌّ بِالرَّسُولِ ﷺ ﴿وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٩] هَذَا خَاصٌّ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ: «وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّخَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا» [مريم: ١٦]، رَقْمُ (٣٤٤٥)، وَلَمْ أَلْقِهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ.

(٢) انْظُرْ: لَطَائِفُ الْإِشَارَاتِ (٤٩/١)، الدَّرُ الْفَرِيدُ (١٤٣/١)، عُرُوسُ الْأَفْرَاحِ (٢٠٠/١)، نَفْحُ الطَّيِّبِ (١٩٣/٢).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْإِسْتِزْنَانِ، بَابُ السَّلَامِ اسْمُ مَنْ أَسَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، رَقْمُ (٦٢٣٠)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ التَّشْهَدِ فِي الصَّلَاةِ، رَقْمُ (٤٠٢)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ^(١) وَالْغُلُوَّ^(٢)».....

وَالَّذِينَ يَغْلُونَ فِي الرَّسُولِ ﷺ يَجْعَلُونَ حَقَّ اللَّهِ لَهُ، فيَقُولُونَ: «وَسَيَحُوهُ» أَيِ: الرَّسُولِ، فيُسَبِّحُونَ الرَّسُولَ كَمَا يَسُبُّونَ اللَّهَ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ شِرْكٌ؛ لِأَنَّ التَّسْبِيحَ مِنْ حَقُوقِ اللَّهِ الْخَاصَّةِ بِهِ، بخلاف الإيمان، فَهُوَ مِنَ الْحَقُوقِ الْمَشْرُوكَةِ بَيْنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

وَنَهَى عَنِ الْإِطْرَاءِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كَمَا أَطَرَّتِ النَّصَارَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ»؛ لِأَنَّ الْإِطْرَاءَ وَالْغُلُوَّ يُوَدِّي إِلَى عِبَادَتِهِ كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ الْآنَ، فيُوجَدُ عِنْدَ قَبْرِهِ فِي الْمَدِينَةِ مَنْ يَسْأَلُهُ، فيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الْمَدَدُ، الْمَدَدُ! يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَغْنِنَا! يَا رَسُولَ اللَّهِ! بِلَادُنَا يَا بَاسَةً! وَهَكَذَا. وَرَأَيْتُ بَعْضَ رَجُلًا يَدْعُو اللَّهَ تَحْتَ مِزَابِ الْكَعْبَةِ مُوَلِّيًا ظَهْرَهُ الْبَيْتَ مُسْتَقْبِلًا الْمَدِينَةَ؛ لِأَنَّ اسْتِقْبَالَ الْقَرَنِ عِنْدَهُ أَشْرَفُ مِنْ اسْتِقْبَالِ الْكَعْبَةِ، وَالْعِبَادَةِ بِاللَّهِ.

ويقول بعضُ المُعَالِينَ: الْكَعْبَةُ أَفْضَلُ مِنَ الْحَجَرَةِ، فَأَمَّا وَالنَّبِيِّ ﷺ فِيهَا، فَلَا وَاللَّهِ، وَلَا الْكَعْبَةُ، وَلَا الْعَرْشُ وَحَمَلَتُهُ، وَلَا الْجَنَّةُ. فَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَفْضَلَ الْحَجَرَةَ عَلَى الْكَعْبَةِ وَعَلَى الْعَرْشِ وَحَمَلَتِهِ وَعَلَى الْجَنَّةِ، وَهَذِهِ مُبَالِغَةٌ لَا يَرْضَاهَا النَّبِيُّ ﷺ لَنَا وَلَا لِنَفْسِهِ. وَصَحِيحٌ أَنَّ جَسَدَهُ ﷺ أَفْضَلُ، وَلَكِنْ كَوْنُهُ يَقُولُ: إِنَّ الْحَجَرَةَ أَفْضَلُ مِنَ الْكَعْبَةِ وَالْعَرْشِ وَالْجَنَّةِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ فِيهَا. هَذَا خَطَأٌ عَظِيمٌ، نَسَأَلَ اللَّهُ السَّلَامَةَ مِنْ ذَلِكَ.

[١] قَوْلُهُ: «إِيَّاكُمْ» لِلتَّخْدِيرِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَالْغُلُوَّ» مَعْطُوفٌ عَلَى (إِيَّاكُمْ)، وَقَدْ اضْطَرَبَ فِيهِ الْمُعَرَّبُونَ اضْطِرَابًا كَثِيرًا، وَأَقْرَبُ مَا قِيلَ لِلصَّوَابِ وَأَقْلَهُ تَكَلُّفًا: أَنَّ (إِيَّا) مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلِ أَمْرِ مُقَدَّرٍ تَقْدِيرُهُ إِيَّاكَ أَحْذَرُ، أَيِ: أَحْذَرُ نَفْسِكَ أَنْ تَغْرُكَ، وَالْغُلُوَّ مَعْطُوفٌ عَلَى (إِيَّاكَ)، أَيِ: وَاحْذَرِ الْغُلُوَّ.

وَالْغُلُوُّ كَمَا سَبَقَ: هُوَ مُجَاوَزَةُ الْحَدِّ مَذْحًا أَوْ دَمًا، وَقَدْ يَنْشَمَلُ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا، فيُقَالُ: مُجَاوَزَةُ الْحَدِّ فِي الشَّيْءِ فِي التَّعْبِيدِ وَفِي الْعَمَلِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَرَدَّ فِي رَمِي الْجَمْرَاتِ، حَيْثُ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عِدَاةُ الْعَقَبَةِ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ: «الْقُطْ لِي حَصَى. فَلَقَطْتُ لَهُ سَبْعَ حَصَيَاتٍ مِنْ حَصَى الْحَدَفِ، فَجَعَلَ يَنْفُضُهُنَّ فِي كَفِّهِ، وَيَقُولُ: أُمَثَالُ هَؤُلَاءِ فَارْمُوا، وَإِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ؛ فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُوَّ فِي الدِّينِ» هَذَا لَقَطُ ابْنِ مَاجَهَ^(١). (وَالْغُلُوُّ): فَاعِلٌ (أَهْلَكَ).

(١) كتاب المناسك، باب قدر حصي الرمي، رقم (٣٠٢٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَاتِمَّا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُوُّ^(١)»^(٢).

[١] قَوْلُهُ: «مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ.

قَوْلُهُ: «وَإِنَّمَا أَذَاءُ حَضِرٍ، وَالْحَضَرُ: إِبْنَاتُ الْحَكَمِ لِلْمَذْكُورِ وَنَفِيهِ عَمَّا عَدَاهُ.

قَوْلُهُ: «أَهْلَكَ» يَخْتَمِلُ مَعْنَيْنِ:

الأول: أَنَّ الْمَرَادَ هَلَاكُ الدِّينِ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ الْهَلَاكُ وَإِعْمَا مُبَاشَرَةً مِنَ الْغُلُوِّ؛ لِأَنَّ جَرَدَ الْغُلُوِّ هَلَاكٌ.

الثَّانِي: أَنَّهُ هَلَاكُ الْأَجْسَامِ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ الْغُلُوُّ سَبَبًا لِلْهَلَاكِ، أَيْ: إِذَا غَلَوْنَا خَرَجْنَا عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ فَأَهْلَكَهُمُ اللَّهُ.

وهلِ الْحَضَرُ فِي قَوْلِهِ: «فَاتِمَّا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُوُّ» حَقِيقِيٌّ أَوْ إِضَافِيٌّ؟

الجواب: إِنْ قِيلَ: إِنَّهُ حَقِيقِيٌّ، حَصَلَ إِشْكَالٌ، وَهُوَ أَنَّ هُنَاكَ أَحَادِيثَ أَضَافَ النَّبِيُّ ﷺ الْهَلَاكَ فِيهَا إِلَى أَعْمَالٍ غَيْرِ الْغُلُوِّ، مِثْلَ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ»^(٣)، فَهَذَا حَضَرَانِ مُتَقَابِلَانِ، فَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ حَقِيقِيٌّ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا هَلَاكَ إِلَّا بِهَذَا حَقِيقَةً - صَارَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ تَنَاقُضٌ.

وَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْحَضَرَ إِضَافِيٌّ، أَيْ: بِاعْتِبَارِ عَمَلٍ مُعَيَّنٍ، فَإِنَّهُ لَا يَحْضُلُ تَنَاقُضٌ بِحَيْثُ يُحْمَلُ كُلُّ مِثْمَا عَلَى جِهَةٍ لَا تُعَارِضُ الْحَدِيثَ الْآخَرَ؛ لِئَلَّا يَكُونَ فِي حَدِيثِهِ ﷺ تَنَاقُضٌ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْحَضَرُ إِضَافِيًّا، فَيُقَالُ: «أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُوُّ» هَذَا الْحَضَرُ بِاعْتِبَارِ الْغُلُوِّ فِي التَّعَدُّ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ. وَفِي الْآخَرِ يُقَالُ: أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاعْتِبَارِ الْحَكَمِ، فَيَهْلِكُ النَّاسُ إِذَا أَقَامُوا الْحَدَّ عَلَى الضَّعِيفِ دُونَ الشَّرِيفِ.

(١) أخرجه والنسائي في الصغرى: كتاب مناسك الحج، باب التقاط الحصى، رقم (٣٠٥٧)، وابن ماجه: كتاب المناسك، باب قدر الحصى، رقم (٣٠٢٩)، وأحمد في المسند (٢١٥/١)، (٣٤٧)، وابن أبي عاصم في السنة رقم (٩٨)، وابن حبان، رقم (٣٨٧١)، والطبراني في الكبير (١٢/١٥٦، رقم ١٢٧٤٧)، والحاكم (١/٦٣٧)، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وقال النووي في المجموع (٨/١٣٧): إسناده صحيح على شرط مسلم، وكذا قال شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم (ص: ١٠٦).

(٢) أخرجه البخاري: في أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم (٣٤٧٥)، ومسلم: كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود، رقم (١٦٨٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وفي هذا الحديث يُحذّر الرّسول ﷺ أُمَّتَهُ مِنَ الْغُلُوِّ، وَيُزَيِّنُ عَلَى أَنَّ الْغُلُوَّ سَبَبٌ لِلْهَلَاكِ؛ لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلشَّرْعِ وَإِلَهْلَاكِهِ لِلأُمَمِ السَّابِقَةِ؛ فَيُسْتَفَادُ مِنْهُ تَحْرِيمُ الْغُلُوِّ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: تَحْذِيرُهُ ﷺ وَالتَّحْذِيرُ بِهِ وَزِيَادَةُ.

الوجه الثاني: أَنَّهُ سَبَبٌ لِإِهْلَاكِ الْأُمَمِ كَمَا أَهْلَكَ مَنْ قَبْلَنَا، وَمَا كَانَ سَبَبًا لِلْهَلَاكِ كَانَ مُحَرَّمًا. أَقْسَامُ النَّاسِ فِي الْعِبَادَةِ: وَالنَّاسُ فِي الْعِبَادَةِ طَرَفَانِ وَوَسْطٌ؛ فَمِنْهُمْ الْمُفْرِطُ، وَمِنْهُمْ الْمُفَرِّطُ، وَمِنْهُمْ الْمُتَوَسِّطُ. فَيَدِينُ اللَّهُ بَيْنَ الْعَالِي فِيهِ وَالْجَانِي عَنْهُ، وَكَوْنُ الْإِنْسَانِ مُعْتَدِلًا لَا يَمِيلُ إِلَى هَذَا وَلَا إِلَى هَذَا، هَذَا هُوَ الْوَاجِبُ، فَلَا يَجُوزُ التَّشَدُّدُ فِي الدِّينِ وَالْمُبَالَغَةُ، وَلَا التَّهَاقُوتُ وَعَدَمُ الْمُبَالَغَةِ، بَلْ كُنْ وَسْطًا بَيْنَ هَذَا وَهَذَا.

وَالْغُلُوُّ لَهُ أَقْسَامٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: الْغُلُوُّ فِي الْعَقِيدَةِ، وَمِنْهَا: الْغُلُوُّ فِي الْعِبَادَةِ، وَمِنْهَا: الْغُلُوُّ فِي الْمَعَامَلَةِ، وَمِنْهَا: الْغُلُوُّ فِي الْعَادَاتِ. وَالْأَمْثِلَةُ عَلَيْهَا كَمَا يَلِي:

أَمَّا الْغُلُوُّ فِي الْعَقِيدَةِ: فَمِثْلُ مَا تَشَدَّقَ فِيهِ أَهْلُ الْكَلَامِ بِالنَّسَبِ لِإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ، فَإِنَّ أَهْلَ الْكَلَامِ تَشَدَّقُوا وَتَعَمَّقُوا حَتَّى وَصَلُوا إِلَى الْهَلَاكِ قَطْعًا، حَتَّى آدَى بِهِمْ هَذَا التَّعَمُّقُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ أَمْرَيْنِ: إِمَّا التَّمْثِيلِ أَوْ التَّعْطِيلِ. إِمَّا أَتَتْهُمْ مَثَلُوا اللَّهَ بِخَلْقِهِ، فَقَالُوا: هَذَا مَعْنَى إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ، فَعَلُّوا فِي الْإِثْبَاتِ حَتَّى أَثْبَتُوا مَا نَفَى اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ عَطَلُوهُ وَقَالُوا: هَذَا مَعْنَى تَنْزِيهِهِ عَنْ مُشَابَهَةِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَزَعَمُوا أَنَّ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ تَشْبِيهٌ، فَتَفَوُّا مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ.

لَكِنِ الْأُمَّةُ الْوَسْطُ اقْتَصَدَتْ فِي ذَلِكَ، فَلَمْ تَتَعَمَّقْ فِي الْإِثْبَاتِ وَلَا فِي النَّفْيِ وَالتَّنْزِيهِ، فَأَخَذُوا بِظَوَاهِرِ اللَّفْظِ، وَقَالُوا: لَيْسَ لَنَا أَنْ نَزِيدَ عَلَى ذَلِكَ، فَلَمْ يَهْلِكُوا، بَلْ كَانُوا عَلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَلَمَّا دَخَلَ هَوْلَاءِ الْفُرْسُ وَالرُّومُ وَغَيْرُهُمْ فِي الدِّينِ، صَارُوا يَتَعَمَّقُونَ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ، وَيُجَادِلُونَ مُجَادَلَاتٍ وَمُنَاطَرَاتٍ لَا تَنْتَهِي أَبَدًا، حَتَّى صَاعَوْا، نَسَأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ. وَكُلُّ الْإِيرَادَاتِ الَّتِي أَوْزَدَهَا الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى النَّصُوصِ لَمْ يُوْرِدْهَا الصَّحَابَةُ الَّذِينَ هُمْ الْأُمَّةُ الْوَسْطُ.

أَمَّا الْغُلُوُّ فِي الْعِبَادَاتِ: فَهُوَ التَّشَدُّدُ فِيهَا، بِحَيْثُ يَرَى أَنَّ الْإِخْلَالَ بِشَيْءٍ مِنْهَا كُفْرٌ وَخُرُوجٌ عَنِ الْإِسْلَامِ، كَعُلُوِّ الْحَوَارِجِ وَالْمُعْتَزَلَةِ، حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ مَنْ فَعَلَ كَبِيرَةً مِنَ الْكِبَايِرِ فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَحَلَّ دَمُهُ وَمَالُهُ، وَأَبَاحُوا الْخُرُوجَ عَلَى الْأَئِمَّةِ وَسَفَكَ الدِّمَاءِ، وَكَذَا الْمُعْتَزَلَةُ؛ حَيْثُ قَالُوا: مَنْ فَعَلَ كَبِيرَةً فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمَرْتَكِبَيْنِ: الْإِيمَانَ وَالْكَفْرَ، فَهَذَا تَشَدُّدٌ آدَى إِلَى الْهَلَاكِ، وَهَذَا التَّشَدُّدُ

= قَابَلَهُ تَسَاهُلُ الْمُرْجِيَةِ، فَقَالُوا: إِنَّ الْقَتْلَ وَالزَّانَا وَالسَّرِقَةَ وَمُزَبَّ الْحُمْرِ وَنَحْوَهَا مِنَ الْكِبَائِرِ لَا تُخْرِجُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَا تَنْقُصُ مِنَ الْإِيمَانِ شَيْئًا، وَإِنَّهُ يَكْفِي فِي الْإِيمَانِ الْإِقْرَارُ، وَإِنَّ إِيْمَانَ فَاعِلِ الْكَبِيرَةِ كإِيْمَانِ جَبْرِيلَ وَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِي الْإِيمَانِ حَتَّى إِهْمَّ لِقَوْلُون: إِنَّ إِبْلِيسَ مُؤْمِنٌ؛ لِأَنَّهُ مُقِرٌّ، وَإِذَا قِيلَ: إِنَّ اللَّهَ كَفَرَهُ. قَالُوا: إِذْنِ إِقْرَارُهُ لَيْسَ بِصَادِقٍ، بَلْ هُوَ كَاذِبٌ.

وهؤلاء في الحقيقة يصلحون لكثير من الناس في هذا الزمان، ولا شك أن هذا تطرّف بالتساهل، والأوّل تطرّف بالتشدّد، ومذهب أهل السنة أن الإيمان يزيد وينقص، وفاعل المعصية ناقص الإيمان بقدر معصيته، ولا يخرج من الإيمان إلا بما برهنّت النصوص على أنه كفر.

وأما الغلو في المعاملات: فهو التشدّد في الأمور بتخريم كل شيء حتى ولو كان وسيلة، وأنه لا يجوز للإنسان أن يزيد عن واجبات حياته الضرورية، وهذا مسلك سلكه الصوفيّة، حيث قالوا: من اشتغل بالدنيا فهو غير مُريد للأخيرة. وقالوا: لا يجوز أن تشتري ما زاد على حاجتك الضرورية، وما أشبه ذلك.

وقابل هذا التشدّد تساهل من قال بحل كل شيء يُنمي المال ويُقوي الاقتصاد، حتى الرِّبَا والغش وغير ذلك. فهوؤلاء -والعياد بالله- مُطَرَفُونَ بالتساهل، فنجده يكذب في نَمِيهَا، وفي وصفها، وفي كل شيء لأجل أن يكسب فلساً أو فلسين، وهذا لا شك أنه تطرّف.

والتوسط أن يقال: تحل المعاملات وفق ما جاءت به النصوص ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فليس كل شيء حراماً، فالنبي ﷺ باع واشترى، والصحابه رضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يبيعون ويشترُونَ، والنبي ﷺ يقرهم.

وأما الغلو في العادات: فإذا كانت هذه العادة يُحسَى أن الإنسان إذا تحوّل عنها انتقل من التحوّل في العادة إلى التحوّل في العبادة، فهذا لا حرج أن الإنسان يتمسك بها، ولا يتحوّل إلى عادة جديدة، أما إذا كان الغلو في العادة يمتنعك من التحوّل إلى عادة جديدة مفيدة أفيد من الأولى؛ فهذا من الغلو المنهي عنه، فلو أن أحداً تمسك بعادته في أمر حدث أحسن من عادته التي هو عليها نقول: هذا في الحقيقة غالٍ ومُطرّف في هذه العادة. وأما إن كانت العادات متساوية المصالح، لكنه يُحسَى أن يتقل الناس من هذه العادة إلى التوسع في العادات التي قد تحل بالشرف أو الدين، فلا يتحوّل إلى العادة الجديدة.

وَلِمُسْلِمٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ»^(١). قَالَهَا ثَلَاثًا. فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: أَنَّ مَنْ فَهِمَ هَذَا الْبَابَ وَبَيَّنَّ بَعْدَهُ تَبَيَّنَ لَهُ غُرْبَةُ الْإِسْلَامِ، وَرَأَى مِنْ قُدْرَةِ اللَّهِ وَتَقْلِيلِهِ لِلْقُلُوبِ الْعَجَبَ^(٢).

[١] قَوْلُهُ: «الْمُتَنَطِّعُونَ» الْمُتَنَطِّعُ: هُوَ الْمُتَعَمِّقُ الْمُتَفَعِّرُ الْمُتَشَدِّقُ، سَوَاءٌ كَانَ فِي الْكَلَامِ أَوْ فِي الْأَفْعَالِ، فَهُوَ هَالِكٌ، حَتَّى وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي الْأَقْوَالِ الْمُعْتَادَةِ، فَبَعْضُ النَّاسِ يَكُونُ بِهَذِهِ الْحَالِ، حَتَّى إِنَّهُ رَبًّا يَقْتَرِنُ بِعَمِّيهِ وَتَنْطُحُهُ الْإِعْجَابُ بِالنَّفْسِ فِي الْغَالِبِ، وَرَبًّا يَقْتَرِنُ بِهِ فَتَجِدُهُ إِذَا تَكَلَّمَ يَتَكَلَّمُ بِأَنفِهِ، فَتُسَلِّمُ عَلَيْهِ فَتَسْمَعُ الرَّدَّ مِنَ الْأَنْفِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْوَالِ.

وَالْتَنَطُّعُ بِالْأَفْعَالِ كَذَلِكَ أَيْضًا قَدْ يُؤَدِّي إِلَى الْإِعْجَابِ أَوْ إِلَى الْكِبَرِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ»، وَالتَّنَطُّعُ أَيْضًا فِي الْمَسَائِلِ الدِّينِيَّةِ يُشْبِهُ الْعُلُوَّ فِيهَا، فَهُوَ أَيْضًا مِنْ أَسْبَابِ الْهَلَاكِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنَ التَّنَطُّعِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَالتَّفَعُّرِ فِيهَا؛ حَيْثُ يَسْأَلُونَ عَمَّا لَمْ يَسْأَلْ عَنْهُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ الصَّحَابَةَ خَيْرٌ مِنْهُمْ، وَأَشَدُّ حِرْصًا عَلَى الْعِلْمِ، وَفِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَهُ مِنَ الْإِجَابَةِ عَلَى الْأَسْئَلَةِ مَا لَيْسَ عِنْدَ غَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ مَهْمَا بَلَغَ عِلْمُهُمْ.

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةُ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الْعُلُوِّ، وَأَنَّهُ سَبَبٌ لِلْهَلَاكِ، وَأَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ يَسِيرَ الْعَبْدُ إِلَى اللَّهِ بَيْنَ طَرَفَيْ تَقْيِضِ الْوَسْطِ، فَكَمَا أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ هِيَ الْوَسْطُ وَدِينُهَا هُوَ الْوَسْطُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ سَبِيلُهَا فِي دِينِهَا عَلَى الطَّرِيقِ الْوَسْطِ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٢] الأولى: أَنَّ مَنْ فَهِمَ هَذَا الْبَابَ - أَيْ: بِمَا مَرَّ مِنْ تَفْسِيرِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: ﴿وَقَالُوا لَا نَذَرُنَّ الْهَنَكَ﴾ - وَبَيَّنَّ بَعْدَهُ تَبَيَّنَ لَهُ غُرْبَةُ الْإِسْلَامِ.

وهَذَا حَقٌّ؛ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ الْمُنْبَيَّ عَلَى التَّوْحِيدِ الْخَالِصِ غَرِيبٌ، فَكَثِيرٌ مِنَ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ تَجِدُ فِيهَا الْعُلُوَّ فِي الصَّالِحِينَ فِي قُبُورِهِمْ، فَلَا تَجِدُ بَلَدًا مُسْلِمًا إِلَّا وَفِيهِ عُلوٌّ فِي قُبُورِ الصَّالِحِينَ، وَقَدْ يَكُونُ لَيْسَ قَبْرُ رَجُلٍ صَالِحٍ، قَدْ يَكُونُ وَهْمًا، مِثْلَ قَبْرِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ فَأَهْلُ الْعِرَاقِ يَقُولُونَ:

الثانية: معرفة أول شرك حدث في الأرض كان بشبهة الصالحين^[١].

الثالثة: معرفة أول شيء غير به دين الأنبياء، وما سبب ذلك، مع معرفة أن الله أرسلهم^[٢].

الرابعة: قبول البدع مع كون الشرائع والفطر تردّها^[٣].

= هو عندنا. وأهل الشام يقولون: عندنا. وأهل مصر يقولون: عندنا. وبعضهم يقول: هو في المغرب. فصار الحسين إما أنه أزيعة رجال، أو مقطّع أوصالاً، وهذا كله ليس بصحيح. فالهمم أنه كما قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب: تبين لك غربة الإسلام، أي: في المسلمين.

وكذلك الجزيرة العربية قبل دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب فيها قبور وقباب تعبد من دون الله، ويحج إليها، وتقصّد، ولكن بتوفيق الله سبحانه وتعالى أنه أعان هذا الرجل مع الإمام محمد بن سعود حتى قضى عليها وهدمها، وصارت البلاد - والله الحمد - على التوحيد الخالص.

[١] الثانية: معرفة أول شرك حدث في الأرض.

وجه ذلك: أن هذه الأصنام التي عبدها قوم نوح كانوا أقواماً صالحين، فحدث الغلو فيهم، ثم عبدوا من دون الله. ففيه الحذر من الغلو في الصالحين.

[٢] الثالثة: معرفة أول شيء غير به دين الأنبياء، وما سبب ذلك، مع معرفة أن الله أرسلهم: أول شيء غير به دين الأنبياء هو الشرك، وسببه هو الغلو في الصالحين، وقوله: «مع معرفة أن الله أرسلهم» قال الله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [البقرة: ٢١٣] أي: كانوا أمة واحدة على التوحيد، فاختلّفوا، فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين، وأنزل معهم الكتاب ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه. فهذا أول ما حدث من الشرك في بني آدم.

[٣] الرابعة: قبول البدع مع كون الشرائع والفطر تردّها.

قوله: «قبول البدع» أي: أن النفوس تقبلها لا لأنها مشروعة، بل إن الشرائع تردّها، وكذلك الفطر السليمة تردّها؛ لأن الفطر السليمة جبلت على عبادة الله وحده لا شريك له، كما قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]، فالفطر السليمة لا تقبل تشريعاً إلا بمن يملك ذلك.

الْخَامِسَةُ: أَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ كُلِّهِ مَزْجُ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ: فَالْأَوَّلُ مَحَبَّةُ الصَّالِحِينَ، وَالثَّانِي فِعْلُ أَنَاسٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالِدِّينِ شَيْئًا أَرَادُوا بِهِ خَيْرًا فَظَنُّ مَنْ بَعْدَهُمْ أَنَّهُمْ أَرَادُوا بِهِ غَيْرَهُ^(١).

[١] الْخَامِسَةُ: أَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ كُلِّهِ مَزْجُ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ: أَرَادَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ مَزْجَ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ حَصَلَ بِأَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ: مَحَبَّةُ الصَّالِحِينَ؛ وَلِهَذَا صَوَّرُوا تَمَثُّلَهُمْ؛ مَحَبَّةً لَهُمْ، وَرَغْبَةً فِي مُشَاهَدَةِ أَشْبَاحِهِمْ.

الثَّانِي: أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ وَالِدِّينَ أَرَادُوا بِذَلِكَ خَيْرًا، وَهُوَ أَنْ يَنْشَطُوا عَلَى الْعِبَادَةِ، وَلَكِنْ مَنْ بَعْدَهُمْ أَرَادُوا غَيْرَ الْخَيْرِ الَّذِي أَرَادَهُ أُولَئِكَ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ: أَنَّ مَنْ أَرَادَ تَقْوِيَةَ دِينِهِ بِبِدْعَةٍ فَإِنَّ ضَرَرَهَا أَكْثَرُ مِنْ نَفْعِهَا.

مِثَالُ ذَلِكَ: أُولَئِكَ الَّذِينَ يَغْلَوْنَ فِي الرَّسُولِ ﷺ، وَيَجْعَلُونَ لَهُ الْمَوَالِدَ هُمْ يُرِيدُونَ بِذَلِكَ خَيْرًا، لَكِنْ أَرَادُوا خَيْرًا بِهَذِهِ الْبِدْعَةِ فَصَارَ ضَرَرُهَا أَكْثَرَ مِنْ نَفْعِهَا؛ لِأَنَّهَا تُعْطِي الْإِنْسَانَ تَشَاطُطًا غَيْرَ مَشْرُوعٍ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ، ثُمَّ يَنْقُصُهُ فَتَوَرَّ غَيْرُ مَشْرُوعٍ فِي بَقِيَّةِ الْعَامِ.

وَلِهَذَا نَحْدُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَغْلَوْنَ فِي هَذِهِ الْبِدْعِ قَاتِرِينَ فِي الْأُمُورِ الْمَشْرُوعَةِ الْوَاضِحَةِ، لَيْسُوا كَنَشَاطِ غَيْرِهِمْ، وَهَذَا يَمَّا يَدُلُّ عَلَى تَأْثِيرِ الْبِدْعِ فِي الْقُلُوبِ، وَأَنَّهَا مَهْمَا زَيْنَتْهَا أَصْحَابُهَا فَلَا تَزِيدُ الْإِنْسَانَ إِلَّا ضَلَالًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(٢).

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ لِلْاِخْتِفَالِ بِمَوْلِدِهِ ﷺ أَضْلًا مِنَ السُّنَّةِ، وَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سِئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ، فَقَالَ: «ذَلِكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ، وَوُعِثْتُ فِيهِ، أَوْ أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ»^(٣)، وَكَانَ ﷺ يَصُومُهُ مَعَ الْحَمِيسِ وَيَقُولُ: «إِنَّهُمَا يَوْمَانِ تُعْرَضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ عَلَى اللَّهِ، فَأَحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ»^(٤).

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٧)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر، رقم (١٦٦٢)، من حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه الترمذي: كتاب الصوم، باب ما جاء في صوم الاثنين والخميس، رقم (٧٤٧)، وقال: حديث حسن غريب، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن الشحناء والتهاجر، رقم (٢٥٦٥)، دون ذكر الصيام، ولفظه: «تعرض الأعمال في كل خميس واثنين؛ فيغفر الله عَرَبَكَلَّ لكل امرئ لا يشرك بالله شيئاً... الحديث. وأخرج أيضاً: أبو داود: كتاب الصوم، باب في صوم الاثنين والخميس، رقم (٢٤٣٦)، من حديث أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نحوه. وحسنه المنذري في مختصره. وأخرجه ابن ماجه: كتاب الصيام، باب صيام يوم الاثنين والخميس، رقم (١٧٣٩)، والنسائي: كتاب الصيام، صوم النبي ﷺ بأبي هو وأمي، وذكر اختلاف الناقلين للخبر في ذلك، رقم (٢٣٦٠)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نحوه.

فالجواب على ذلك من وجوه:

الأول: أن الصوم ليس اختفالا بمولده كاختفال هؤلاء، وإنما هو صوم وإمساك، أما هؤلاء الذين يجعلون له الموالد فاختفالهم على العكس من ذلك.

فالمعنى: أن هذا اليوم إذا صامه الإنسان فهو يوم مبارك، حصل فيه هذا الشيء، وليس المعنى أننا نحتفل بهذا اليوم.

الثاني: أنه على فرض أن يكون هذا أصلا فإنه يجب أن يقتصر فيه على ما ورد؛ لأن العبادات توقيفية، ولو كان الاختفال المعهود عند الناس اليوم مشروعا لبيته النبي ﷺ إماما بقوله، أو فعله، أو إقراره.

الثالث: أن هؤلاء الذين يحتفلون بمولد النبي ﷺ لا يقيدونه بيوم الاثنين، بل في اليوم الذي رَعِمُوا مولده فيه، وهو اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الأول، مع أن ذلك لم يثبت من الناحية التاريخية، وقد حقق بعض الفلكيين المتأخرين ذلك، فكان في اليوم التاسع لا في اليوم الثاني عشر.

الرابع: أن الاختفال بمولده على الوجه المعروف بدعة ظاهرة؛ لأنه لم يكن معروفا على عهد النبي ﷺ وأصحابه، مع قيام المقتضي له وعدم المانع منه.

* مسألة: حكم الاختفال بعيد ميلاد الأطفال:

فائدة: كل شيء يتخذ عيداً يتكرر كل أسبوع، أو كل عام، وليس مشروعا - فهو من البدع، والدليل على ذلك: أن الشارع جعل للمولود العقيقة، ولم يجعل شيئا بعد ذلك. واتخاذهم هذه الأعياد تتكرر كل أسبوع أو كل عام مغناه أنهم شبهوها بالأعياد الإسلامية، وهذا حرام لا يجوز، وليس في الإسلام شيء من الأعياد إلا الأعياد الشرعية الثلاثة: عيد الفطر، وعيد الأضحى، وعيد الأسبوع، وهو يوم الجمعة. وليس هذا من باب العادات لأنه يتكرر؛ ولهذا لما قدم النبي ﷺ فوجد للأنصار عيدين يحتفلون بهما قال: «إن الله أبدلكما بخير منهما: عيد الأضحى، وعيد الفطر»^(١)، مع أن هذا من الأمور العادية عندهم.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب صلاة العيدين، رقم (١١٣٤)، والنسائي: كتاب صلاة العيدين، رقم (١٥٥٦)، وأحمد في المسند (٣/١٠٣)، والحاكم (١/٤٣٤)، والبيهقي (٣/٢٧٧)، من حديث أنس رضي الله عنه. وإسناده صحيح؛ كما في تخريج أحاديث العيدين (ص: ٥٢).

السَّادِسَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الَّتِي فِي سُورَةِ نُوحٍ^[١].
السَّابِعَةُ: جِلَّةُ الْآدَمِيِّ فِي كَوْنِ الْحَقِّ يَنْقُصُ فِي قَلْبِهِ وَالْبَاطِلُ يَزِيدُ^[٢].
الثَّامِنَةُ: فِيهِ شَاهِدٌ لِمَا نُقِلَ عَنِ السَّلَفِ أَنَّ الْبِدْعَ سَبَبُ الْكُفْرِ^[٣].

[١] السَّادِسَةُ: تَفْسِيرُ الْآيَةِ الَّتِي فِي سُورَةِ نُوحٍ، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ وَبَيَانُ أَنَّهُمْ يَتَوَاصُونَ بِالْبَاطِلِ، وَهَذَا خِلَافَ طَرِيقِ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَتَوَاصُونَ بِالْحَقِّ وَالصِّرِّ وَالْمَرْحَةِ، وَيُشِيهِهُمْ أَهْلُ الْبَاطِلِ وَالضَّلَالِ الَّذِينَ يَتَوَاصُونَ بِمَا هُمْ عَلَيْهِ، سَوَاءٌ كَانُوا رُؤَسَاءَ سِيَاسِيَّينَ أَوْ رُؤَسَاءَ دِينِيَّينَ يَنْتَسِبُونَ إِلَى الدِّينِ، فَتَجِدُ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ لَا يَمُوتُ إِلَّا وَقَدْ وَضَعَ لَهُ رَكِيزَةً مِنْ بَعْدِهِ، يَنْمِي هَذَا الْأَمْرَ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ.

[٢] السَّابِعَةُ: جِلَّةُ الْآدَمِيِّ فِي كَوْنِ الْحَقِّ يَنْقُصُ فِي قَلْبِهِ وَالْبَاطِلُ يَزِيدُ: هَذِهِ الْعِبَارَةُ تُقِيدُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ آدَمِيًّا، بَقْطَعِ النَّظَرِ عَلَى مَنْ يَمُنُّ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ تَرْكِهِ النَّفْسِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَقْنَاهَا﴾ (١) وَقَدْ غَابَ مَنْ دَسَّهَا ﴿الشمس: ٩-١٠﴾.

قَوْلُهُ: «جِلَّةٌ» عَلَى وَزْنِ فِعْلَةٍ، وَهُوَ مَا يُجِبِلُ الْمَرْءَ عَلَيْهِ، أَيْ: يُخْلِقُ عَلَيْهِ وَيُطْبِعُ وَيُبْدِعُ، بِمَعْنَى الطَّبِيعَةِ الَّتِي عَلَيْهَا الْإِنْسَانُ مِنْ حَيْثُ هُوَ إِنْسَانٌ، بَقْطَعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِهِ زَكِيٌّ نَفْسُهُ أَوْ دَسَّاهَا.

فَالْإِنْسَانُ مِنْ حَيْثُ هُوَ إِنْسَانٌ وَصَفَهُ اللَّهُ بِوَضْعَيْنِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَلْأَسَنَ لَطْلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ (١) ثُمَّ رَدَّدَتْهُ أَسْفَلَ سَفَلَيْنِ (٢) إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴿[التين: ٤-٦]، فَاَلْإِنْسَانُ الَّذِي يَمُنُّ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْهُدَى فَإِنَّ الْبَاطِلَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ يَتَنَاقُصُ وَرُبَّمَا يَزُولُ بِالْكُلِّيَّةِ، كَعَمَرِ بْنِ الْحَطَّابِ، وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَعُكْرِمَةَ بْنِ أَبِي جَهْلٍ، وَغَيْرِهِمْ.

وكَذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ: كَأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، كَانَ مُعْتَرِئًا، ثُمَّ كَلَّابًا، ثُمَّ سَنِيًّا. وَابْنُ الْقَيِّمِ كَانَ صُوفِيًّا، ثُمَّ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ بِصُحْبَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، فَهَدَاهُ اللَّهُ عَلَى يَدِهِ حَتَّى كَانَ رَبَّانِيًّا.

[٣] الثَّامِنَةُ: فِيهِ شَاهِدٌ لِمَا نُقِلَ عَنِ السَّلَفِ أَنَّ الْبِدْعَ سَبَبُ الْكُفْرِ:

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: إِنَّ الْكُفْرَ لَهُ أَسْبَابٌ مُتَعَدِّدَةٌ، وَلَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ أَسْبَابٌ مُتَعَدِّدَةٌ، وَمِنْ ذَلِكَ الْكُفْرُ، ذَكَرُوا مِنْ أَسْبَابِهِ الْبِدْعَةَ، وَقَالُوا: إِنَّ الْبِدْعَةَ لَا تَزَالُ فِي الْقَلْبِ، يُظْلِمُ

= مِنْهَا شَيْئًا فَشَيْئًا، حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْكُفْرِ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ ﷺ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»^(١).

وَقَالُوا أَيْضًا: «إِنَّ الْمَعَاصِيَ بَرِيدُ الْكُفْرِ»، وَبَرِيدُ الشَّيْءِ مَا يُوصِلُ إِلَى الْغَايَةِ. وَالْمَعَاصِيَ كَمَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ تَتَرَاكُمُ عَلَى الْقَلْبِ، فَتَنَكُّتُ فِيهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءٌ، فَإِنْ تَابَ صُقِلَ قَلْبُهُ وَابْيَضَّ^(٢)، وَإِلَّا فَلَا تَرَالُ هَذِهِ النُّكْتَةُ السَّوْدَاءُ تَتَزَايِدُ حَتَّى يُصْبِحَ مُظْلِمًا.

وَكَذَلِكَ حَدَرٌ مِنْ مُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ، وَصَرَبَ لَهَا مَثَلًا بِقَوْمٍ نَزَلُوا أَرْضًا، فَأَرَادُوا أَنْ يَطْبُخُوا، فَذَهَبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَاتَى بَعُودٍ، فَاتَى هَذَا بَعُودٍ وَهَذَا بَعُودٍ، فَجَمَعُوها، فَأَضْرَمُوا نَارًا كَبِيرَةً^(٣)، وَهَكَذَا الْمَعَاصِيَ.

فَالْمَعَاصِيَ لَهَا تَأْثِيرٌ قَوِيٌّ عَلَى الْقَلْبِ، وَأَشَدُّهَا تَأْثِيرًا الشَّهْوَةُ فَهِيَ أَشَدُّ مِنَ الشَّبْهَةِ؛ لِأَنَّ الشَّبْهَةَ أَيْسَرُ زَوَالًا عَلَى مَنْ يَسَّرَهَا اللَّهُ عَلَيْهِ؛ إِذْ إِنَّ مَصْدَرَهَا الْجَهْلُ، وَهُوَ يَزُولُ بِالتَّعَلُّمِ.

أَمَّا الشَّهْوَةُ، وَهِيَ إِرَادَةُ الْإِنْسَانِ الْبَاطِلِ، فَهِيَ الْبَلَاءُ الَّذِي يُقْتَلُ بِهِ الْعَالِمُ وَالْجَاهِلُ؛ وَلِذَا كَانَتْ مَعْصِيَةُ الْيَهُودِ أَكْبَرَ مِنْ مَعْصِيَةِ النَّصَارَى؛ لِأَنَّ مَعْصِيَةَ الْيَهُودِ سَبَبُهَا الشَّهْوَةُ وَإِرَادَةُ الشُّؤْمِ وَالْبَاطِلِ، وَالنَّصَارَى سَبَبُهَا الشَّبْهَةُ؛ وَلِهَذَا كَانَتْ الْبِدْعُ غَالِبِيهَا شَبْهَةً، وَلَكِنْ كَثِيرًا مِنْهَا سَبَبُ الشَّهْوَةِ؛ وَلِهَذَا يُبَيِّنُ الْحَقُّ لِأَهْلِ الشَّهْوَةِ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، فَيُصِرُّونَ عَلَيْهَا، وَغَالِبُهُمْ يَقْصِدُ بِذَلِكَ بَقَاءَ جَاهِهِ وَرِقَاسَتِهِ بَيْنَ النَّاسِ دُونَ صَلَاحِ الْخَلْقِ، وَيَطْنُ فِي نَفْسِهِ وَيُغْلِي عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ أَنَّهُ لَوْ رَجَعَ عَنْ بِدْعَتِهِ لَنَقَصَتْ مَنَزِلَتُهُ بَيْنَ النَّاسِ، وَقَالُوا: هَذَا رَجُلٌ مُتَقَلِّبٌ وَلَيْسَ عِنْدَهُ عِلْمٌ.

لَكِنْ الْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ، فَابْنُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ مُضَرَّبُ الْمَثَلِ فِي هَذَا الْبَابِ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ لَمْ يَكُنْ إِمَامًا، وَلَمَّا رَجَعَ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ صَارَ إِمَامًا. فَكُلُّ مَنْ رَجَعَ إِلَى الْحَقِّ أَزْدَادَتْ مَنَزِلَتُهُ عِنْدَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، ثُمَّ عِنْدَ خَلْقِهِ.

(١) أخرجه النسائي: كتاب صلاة العيدين، باب كيف الخطبة، رقم (١٥٧٩)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب التفسير، باب «يُزِيلُ لِلْمُطْفِقِينَ»، رقم (٣٣٣٤) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه: كتاب الزهد، باب ذكر الذنوب، رقم (٤٢٤٤)، وأحمد (٢/٢٩٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٥/٣٣١)، من حديث سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/١٩٠): رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح.

التَّاسِعَةُ: مَعْرِفَةُ الشَّيْطَانِ بِمَا تَوَوَّلَ إِلَيْهِ الْبِدْعَةُ، وَلَوْ حَسَنَ قَصْدُ الْفَاعِلِ^(١).

وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ الْبِدْعَةَ سَبَبٌ لِلْكُفْرِ، وَلَا يَرُدُّ عَلَى هَذَا قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الْمَعَاصِيَ بَرِيدُ الْكُفْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ تَعَدُّدِ الْأَسْبَابِ.

[١] التَّاسِعَةُ: مَعْرِفَةُ الشَّيْطَانِ بِمَا تَوَوَّلَ إِلَيْهِ الْبِدْعَةُ وَلَوْ حَسَنَ قَصْدُ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ هُوَ الَّذِي سَوَّلَ لَهُوْلَاءِ الْمُشْرِكِينَ أَنْ يَصُورُوا هَذِهِ التَّهَائِيلَ وَالتَّصَاوِيرَ؛ لِأَنَّهُ يَعْرِفُ أَنَّ هَذِهِ الْبِدْعَةُ تَوَوَّلُ إِلَى الشِّرْكِ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَوْ حَسَنَ قَصْدُ الْفَاعِلِ» أَيُّ: إِنَّ الْبِدْعَةَ شَرٌّ وَلَوْ حَسَنَ قَصْدُ فَاعِلِهَا، وَيَأْتُمُّ إِنْ كَانَ عَالِمًا أَنَّهَا بِدْعَةٌ وَلَوْ حَسَنَ قَصْدُهُ؛ لِأَنَّهُ أَقْدَمَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، كَمَنْ يُخَيِّرُ الْكَذِبَ وَالْغَشَّ وَيَدَّعِي أَنَّهُ مُصْلِحَةٌ، أَمَا لَوْ كَانَ جَاهِلًا فَإِنَّهُ لَا يَأْتُمُّ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْمَعَاصِي لَا يَأْتُمُّ بِهَا إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ، وَقَدْ يَثَابُ عَلَى حُسْنِ قَصْدِهِ.

وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي كِتَابِهِ «افْتِصَاءُ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ»، فَيُثَابُ عَلَى نِيَّتِهِ دُونَ عَمَلِهِ، فَعَمَلُهُ هَذَا غَيْرُ صَالِحٍ وَلَا مَقْبُولٍ عِنْدَ اللَّهِ وَلَا مُرْضِيٍّ، لَكِنْ لِحُسْنِ نِيَّتِهِ مَعَ الْجَهْلِ يَكُونُ لَهُ أَجْرٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ ﷺ لِلرَّجُلِ الَّذِي صَلَّى وَأَعَادَ الْوُضُوءَ بَعْدَ مَا وَجَدَ الْمَاءَ وَصَلَّى ثَانِيَةً: «لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ»^(٢)؛ لِحُسْنِ قَصْدِهِ، وَلَأَنَّ عَمَلَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ فِي الْأَصْلِ، لَكِنْ لَوْ أَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَعْمَلَ الْعَمَلَ مَرَّتَيْنِ مَعَ عَلَيْهِ أَنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرٌ؛ لِأَنَّ عَمَلَهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ لِكَوْنِهِ خِلَافَ السُّنَّةِ؛ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ: «أَصَبْتَ السُّنَّةَ»^(٣).

فَإِنْ قَالَ: إِنِّي أُرِيدُ بِهِذِهِ الْبِدْعَةَ إِخْيَاءَ الْهَيْمِ، وَالتَّنْشِيطَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

أَجِيبْ: بِأَنَّ هَذِهِ الْإِرَادَةَ طُعْنٌ فِي رِسَالَةِ الرَّسُولِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ اتِّهَامٌ لَهُ بِالْتَّقْصِيرِ أَوْ الْقُصُورِ، أَيُّ:

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ فِي التِّيمِيمِ بَعْدَ الْمَاءِ بَعْدَ مَا يَصِلُ فِي الْوَقْتِ، رَقْمُ (٣٣٨)، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ الْغُسْلِ وَالتِّيمِيمِ، بَابُ التِّيمِيمِ لِمَنْ يَجِدُ الْمَاءَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، رَقْمُ (٤٣٣)، وَالدَّارِمِيُّ، رَقْمُ (٧٧١)، وَالدَّرَقُطْنِيُّ، رَقْمُ (٧٢٧)، وَالحَاكِمُ (٢٨٦/١)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ. وَانْظُرْ: التَّلْخِصُ الْجَبْرِ (١/١٥٥).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ فِي التِّيمِيمِ بَعْدَ الْمَاءِ بَعْدَ مَا يَصِلُ فِي الْوَقْتِ، رَقْمُ (٣٣٨)، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ الْغُسْلِ وَالتِّيمِيمِ، بَابُ التِّيمِيمِ لِمَنْ يَجِدُ الْمَاءَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، رَقْمُ (٤٣٣)، وَالدَّارِمِيُّ، رَقْمُ (٧٧١)، وَالدَّرَقُطْنِيُّ، رَقْمُ (٧٢٧)، وَالحَاكِمُ (٢٨٦/١)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

وَانْظُرْ: التَّلْخِصُ الْجَبْرِ (١/١٥٥).

العاشرة: معرفة القاعدة الكلية، وهي النهي عن الغلو، ومعرفة ما يؤول إليه^(١).

الحادية عشرة: مصرة العكوف على القبر لأجل عمل صالح^(٢).

الثانية عشرة: معرفة النهي عن التماثيل والحكمة في إزالتها^(٣).

= مُقَصَّرٌ فِي الْإِنْخِبَارِ عَنْ ذَلِكَ أَوْ قَاصِرٌ فِي الْعِلْمِ، وَهَذَا أَمْرٌ عَظِيمٌ وَخَطَرٌ جَسِيمٌ، وَلَأنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ وَلَا خُلَفَاؤُهُ الرَّاشِدُونَ. أَمَّا إِذَا كَانَ حَسَنَ الْقَصْدِ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ هَذَا بِدْعَةٌ فَإِنَّهُ يَثَابُ عَلَى نَبِيِّهِ، وَلَا يَثَابُ عَلَى عَمَلِهِ؛ لِأَنَّ عَمَلَهُ شَرٌّ حَاطِطٌ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١).

وَأَمَّا الْعَامَّةُ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ، وَقَدْ لُبَسَ عَلَيْهِمْ هَذِهِ الْبِدْعَةُ، وَغَيْرُهَا، تَقُولُ: مَا دَامُوا قَاصِدِينَ لِلْحَقِّ وَلَا عِلْمُوا بِهِ - فَإِثْمُهُمْ عَلَى مَنْ أَقْنَاهُمْ وَمَنْ أَصْلَاهُمْ؛ وَلِهَذَا يُوجَدُ فِي جَاهِلِ أَفْرَاقِيَا وَغَيْرِهَا مَنْ لَا يَعْرِفُونَ عَنِ الْإِسْلَامِ شَيْئًا، فَلَوْ مَاتُوا لَا تَقُولُ: إِنَّهُمْ مُسْلِمُونَ. وَنُصِّلِي عَلَيْهِمْ، وَتَرَحَّمْ عَلَيْهِمْ، مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِمْ الْحُجَّةُ، لَكِنَّا نُعَامِلُهُمْ فِي الدُّنْيَا بِالظَّاهِرِ، أَمَّا فِي الْآخِرَةِ فَأَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ.

[١] العاشرة: معرفة القاعدة الكلية، وهي النهي عن الغلو ومعرفة ما يؤول إليه: هذا ما حذر منه النبي ﷺ؛ لِأَنَّ الْغُلُوَّ مُجَاوِزَةُ الْحَدِّ، وَهُوَ كَمَا يَكُونُ فِي الْعِبَادَاتِ يَكُونُ فِي غَيْرِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقْرَبُوا بِأَنفُسِكُمْ إِلَى اللَّهِ يَخْتَرِكُمْ أَصْفَادُ ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأعراف: ٣١]، وَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ [الفرقان: ٦٧]، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ.

[٢] الحادية عشرة: مصرة العكوف على القبر لأجل عمل صالح:

الْمَصْرَةُ الْحَاصِلَةُ: هِيَ أَنَّهُ تُوَصَّلُ إِلَى عِبَادَتِهِمْ. وَمِثْلُ ذَلِكَ: مَا لَوْ قَرِئَ الْقُرْآنُ عِنْدَ قَبْرِ رَجُلٍ صَالِحٍ، أَوْ تُصَدَّقَ عِنْدَ هَذَا الْقَبْرِ، يُعْتَقَدُ أَنَّ لَذَلِكَ مَزِيَّةً عَلَى غَيْرِهِ - فَإِنَّ هَذَا مِنَ الْبِدْعِ، وَهَذِهِ الْبِدْعَةُ قَدْ تَوَدَّيْ بِصَاحِبِهَا إِلَى عِبَادَةِ هَذَا الْقَبْرِ.

[٣] الثانية عشرة: معرفة النهي عن التماثيل والحكمة في إزالتها:

التَّمَاثِيلُ: هِيَ الصُّوَرُ عَلَى مِثَالِ رَجُلٍ، أَوْ حَيَوَانٍ، أَوْ حَجَرٍ، وَالْغَالِبُ أَنَّهُ تُطْلَقُ عَلَى مَا صُنِعَ لِيُعْبَدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ. وَالْحِكْمَةُ فِي إِزَالَتِهَا سَدُّ ذُرَائِعِ الشِّرْكِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وعلقه البخاري: كتاب البيوع، باب النجش، ومن قال: «لا يجوز ذلك البيع».

الثالثة عشرة: معرفة عظم شأن هذه القصة وشدة الحاجة إليها مع الغفلة عنها^(١).

الرابعة عشرة: وهي أعجب العجب: قراءتهم إياها في كتب التفسير والحديث، ومعرفة فهم بمعنى الكلام، وكون الله حال بينهم وبين قلوبهم حتى اعتقدوا أن فعل قوم نوح هو أفضل العبادات، واعتقدوا أن ما نهى الله ورسله عنه فهو الكفر المبيح للدم والمال^(٢).

[١] الثالثة عشرة: معرفة عظم شأن هذه القصة:

أي: قصة هؤلاء الذين علوا في الصالحين وغير الصالحين، لكن اعتقدوا فيهم الصلاح، حتى تدرج بهم الأمر إلى عبادتهم من دون الله. فتجب معرفة هذه القصة، وأن أمر الغلو عظيم، ونتائجه وخيمة، فالحاجة شديدة إلى ذلك، والغفلة عنها كثيرة. والناس لو تدبرت أحوالهم وسبرت قلوبهم وجدت أنهم في غفلة عن هذا الأمر، وهذا موجود في البلاد الإسلامية.

[٢] الرابعة عشرة - وهي أعجب العجب -: قراءتهم إياها في كتب التفسير والحديث.

قوله: «أعجب» أي: أكثر عجباً وأشد، والعجب نوعان:

الأول: بمعنى الاستحسان، وهو ما إذا تعلق بمحمود، كقول عائشة في الحديث: «كان النبي ﷺ يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره، وفي شأنه كله»^(١).

الثاني: بمعنى الإنكار، وذلك فيما إذا تعلق بمذموم، قال تعالى: ﴿وَلَن تَجِبَ فَعَاجَبٌ قَوْمُهُمْ إِذَا كُنَّا تُرَبًّا أَوْ أَنَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥].

وكلام المؤلف هنا من باب الإنكار، وكلام المؤلف هنا عما كان في رمته؛ حيث غفلوا عن هذه القصة مع قراءتهم لها في كتب التفسير والحديث، واعتقدوا أن فعل قوم نوح أفضل العبادات، وهذا من أضر ما يكون على المرء أن يعتقد الشيء حسناً، قال تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَاهُ حَسَنًا فَإِن لَّمْ يَضِلِّ مِن شَأْنِهِ يَهْدَىٰ مَن يَشَأْ﴾ [فاطر: ٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الزمر: ١٠٣-١٠٤].

قوله: «واعتقدوا أن ما نهى الله ورسله عنه فهو الكفر المبيح للدم والمال» أي: من اعتقد أن الشرك والكفر من أفضل العبادات، وأنه مقرب إلى الله - فهذا كفر مبيح لدمه وماله. هذا ما أراد

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب التيمن، رقم (١٦٨)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب التيمن في الطهور وغيره، رقم (٢٦٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا إِلَّا الشَّفَاعَةَ^[١].

السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: ظَنُّهُمْ أَنَّ الْعُلَمَاءَ الَّذِينَ صَوَّرُوا الصُّورَ أَرَادُوا ذَلِكَ^[٢].

السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الْبَيَانُ الْعَظِيمُ فِي قَوْلِهِ: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطَرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ»^(١) فَصَلَّوْا تُاللهِ وَسَلَامُهُ عَلَى مَنْ بَلَغَ الْبَلَاحُ الْمُبِينُ^[٣].

الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: نَصِيحَتُهُ إِيَّانَا بِهَلَاكِ الْمُتَنَطِّعِينَ^[٤].

التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهَا لَمْ تُعْبَدْ حَتَّى نُسِي الْعِلْمُ، فَيَهِيَ بَيَانُ مَعْرِفَةِ قَدْرِ وَجُودِهِ وَمَضَرَّةِ فَقْدِهِ^[٥].

= الْمُؤَلَّفُ، وَإِنْ كَانَ لَا يُسَعِّفُهُ ظَاهِرُ كَلَامِهِ، ثُمَّ بَدَأَ بِمَا لَعَلَّهُ الْمُرَادُ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْغَالِينَ اعْتَقَدُوا أَنَّ الْمُنْهَيَّ عَنْهُ هُوَ الْكُفْرُ الْمُبِيحُ لِلدِّمِ وَالْمَالِ، وَأَمَّا مَا دُونَهُ مِنَ الْغُلُوِّ فَلَا تَهَيَّ فِيهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] الخَامِسَةَ عَشْرَةَ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا إِلَّا الشَّفَاعَةَ. أَيْ: مَا أَرَادُوا إِلَّا الشَّفَاعَةَ، وَمَعَ ذَلِكَ وَقَعُوا فِي الشَّرْكِ.

[٢] السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: ظَنُّهُمْ أَنَّ الْعُلَمَاءَ الَّذِينَ صَوَّرُوا الصُّورَ أَرَادُوا ذَلِكَ. أَيْ: أَرَادُوا أَنْ تَشْفَعَ لَهُمْ، بَلْ ظَنُّوا أَنَّهَا تُشْطِطُهُمْ عَلَى الْعِبَادَةِ، وَهَذَا ظَنٌّ فَاسِدٌ كَمَا سَبَقَ^(٢).

[٣] السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: الْبَيَانُ الْعَظِيمُ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «لَا تُطْرُونِي...» الْحَدِيثُ: مَعْنَى الْإِطْرَاءِ: الْغُلُوُّ فِي الْمَدْحِ، وَالْمُبَالَغَةُ فِيهِ. وَهَذَا الَّذِي تَهَيَّ عَنْهُ ﷺ وَقَعَ فِيهِ بَعْضُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، بَلْ أَشَدُّ، حَتَّى جَعَلُوا النَّبِيَّ ﷺ الْمَرْجِعَ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَهَذَا أَعْظَمُ مِنْ قَوْلِ النَّصَارَى: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ، وَثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ. وَمَعْنَى: «بَلَغَ» أَيْ: أَوْصَلَ وَيَتَنَ.

[٤] الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: نَصِيحَتُهُ إِيَّانَا بِهَلَاكِ الْمُتَنَطِّعِينَ، وَذَلِكَ بِقَوْلِهِ ﷺ: «هَلَكُ الْمُتَنَطِّعُونَ»^(٣)، فَلَمْ يَرِدْ مُجَرَّدَ الْحَرِّ، وَلَكِنْ التَّحْذِيرَ مِنَ التَّنَطُّعِ.

[٥] التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهَا لَمْ تُعْبَدْ حَتَّى نُسِي الْعِلْمُ. أَيْ: لَمْ تُعْبَدْ هَذِهِ التَّمَاثِيلُ إِلَّا بَعْدَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: «وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَبَتْ مِنْ أَهْلِهَا» [مریم: ١٦]، رقم (٣٤٤٥).

(٢) لما أخرجه مسلم: كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، رقم (٢٦٧٠)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: التخریج السابق.

العشرون: أَنَّ سَبَبَ فَقْدِ الْعِلْمِ مَوْتُ الْعُلَمَاءِ^{١١}.

= أَنَّ نُسْيَ الْعِلْمِ وَاضْمَحَلَّ. فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَعْرِفَةِ قَدْرِ وُجُودِهِ، أَيِ: الْعِلْمِ، وَأَنَّ وُجُودَهُ أَمْرٌ صَرُورِيٌّ لِلْأُمَّةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قُفِدَ الْعِلْمُ حَلَّ الْجَهْلُ مَحَلَّهُ، وَإِذَا حَلَّ الْجَهْلُ فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حَالِ النَّاسِ، فَسَوْفَ لَا يَعْرِفُونَ كَيْفَ يَعْبُدُونَ اللَّهَ، وَلَا كَيْفَ يَتَقَرَّبُونَ إِلَيْهِ.

[١] [العشرون: أَنَّ سَبَبَ فَقْدِ الْعِلْمِ مَوْتُ الْعُلَمَاءِ: فَهَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْأَسْبَابِ لِفَقْدِ الْعِلْمِ، فَإِذَا مَاتَ الْعُلَمَاءُ لَمْ يَبْقَ إِلَّا جُهَاَلُ الْخَلْقِ، يُفْتَوْنَ بِغَيْرِ عِلْمٍ.

وَمِنْ أَسْبَابِ فَقْدِهِ أَيْضًا: الْغَفْلَةُ وَالْإِعْرَاضُ عَنْهُ، وَالتَّشَاغُلُ بِأُمُورِ الدُّنْيَا، وَعَدَمُ الْمُبَالَغَةِ بِهِ. ثُمَّ إِنَّ الْعِلْمَ قَدْ يَكُونُ مَوْجُودًا وَهُوَ مَعْدُومٌ، وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَثُرَ الْقَرَاءُ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْعِلْمَ وَلَا يَعْمَلُونَ بِهِ، وَقُلُّ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ بِهِ، فَبِهَذَا يُصْبِحُ الْعِلْمُ عَدِيمَ الْفَائِدَةِ، وَوُجُودُهُ كَعَدَمِهِ، بَلْ إِنَّ فِي وُجُودِهِ ضَرَرًا عَلَى الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّ الْعَامَّةَ إِذَا رَأَوْا مَنْ يَنْسَبُ إِلَيْهِ سَاكِتًا غَيْرَ عَامِلٍ بِمَا عِلْمٌ، ظَنُّوا أَنَّ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ حَقٌّ. فَضَرَرُ الْعِلْمِ الَّذِي لَا يَنْفَعُ أَشَدُّ مِنْ ضَرَرِ الْجَهْلِ، وَإِذَا وَجِدَ الْجَهْلُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ وَيَتَلَمَّسُونَهُ.

الخلاصة للباب: بَيَانُ أَنَّ الْعُلُوَّ فِي الصَّالِحِينَ مِنْ أَسْبَابِ الْكُفْرِ، وَلَيْسَ هُوَ السَّبَبُ الْوَحِيدَ لِلْكُفْرِ، وَأَنَّ خَطَرَ الْعُلُوِّ عَظِيمٌ، وَنَتَاجِجُهُ وَخِيَمَةٌ، فَالوَاجِبُ تَنْزِيلُ الصَّالِحِينَ مَنَازِلَهُمْ، فَلَا يَسْتَوِي الصَّالِحُ وَالْفَاسِدُ، بَلْ يَنْزَلُ كُلُّ مَنْزِلَتِهِ، وَلَكِنْ لَا تَنْجَاوُزُ بِهِ الْمَنْزِلَةُ فَتَعْلُو فِيهِ، فِدِينُ اللَّهِ وَسَطٌ لَا يُعْطَى الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ مِمَّا يَسْتَحِقُّ، وَلَا يَسْلُبُهُ مَا يَسْتَحِقُّ، وَهَذَا هُوَ الْعَدْلُ.

س ١: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ التَّنَطُّعِ وَالْعُلُوِّ وَالْاجْتِهَادِ؟

الجواب: الْعُلُوُّ مُجَاوِزَةُ الْحَدِّ. وَالتَّنَطُّعُ مَعْنَاهُ: التَّشَدُّقُ بِالسَّيِّئِ وَالتَّعَمُّقُ فِيهِ، وَهُوَ مِنْ أَنْوَاعِ الْعُلُوِّ.

أَمَّا الْاجْتِهَادُ: فَإِنَّهُ بَذْلُ الْجُهْدِ لِإِذْرَاكِ الْحَقِّ، وَلَيْسَ فِيهِ غُلُوٌّ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ بِالْاجْتِهَادِ كَثْرَةُ الطَّاعَةِ غَيْرِ الْمَشْرِوعَةِ، فَقَدْ تَوَدَّى إِلَى الْعُلُوِّ، فَلَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ مَثَلًا أَرَادَ أَنْ يَقُومَ اللَّيْلَ وَلَا يَنَامَ، وَأَنْ يَصُومَ النَّهَارَ وَلَا يَفْطِرَ، وَأَنْ يَعْزَلَ مَلَاذَّ الدُّنْيَا كُلِّهَا، فَلَا يَتَزَوَّجَ وَلَا يَأْكُلَ اللَّحْمَ وَلَا الْفَاكِهَةَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ - فَإِنَّ هَذَا مِنَ الْعُلُوِّ، وَإِنْ كَانَ الْحَامِلَ عَلَى ذَلِكَ الْاجْتِهَادُ وَالْبِرُّ، وَلَكِنْ هَذَا خِلَافُ هَذِي النَّبِيِّ ﷺ.

س ٢: مَا حُكِّمَ الذَّهَابُ إِلَى قُبُورِ الصَّالِحِينَ لِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ؟

=

الجواب: هَذَا مِنَ الْبِدْعِ، وَسَوَاءٌ قُلْنَا: يَصِلُ الثَّوَابُ أَوْ لَا يَصِلُ. فَكَوْنُكَ تَتَّخِذُ الْقِرَاءَةَ عِنْدَ الْقَبْرِ خَاصَّةً هَذَا مِنَ الْبِدْعِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِيهَا إِذَا قُرِئَتِ الْفَاتِحَةُ عِنْدَ الْمَيِّتِ بَعْدَ دَفْنِهِ مُبَاشَرَةً أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْقُرْآنِ، وَالصَّحِيحُ أَيْضًا أَنَّهُ لَيْسَ بِسُنَّةٍ، وَالسُّنَّةُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُ وَتَسْأَلَ لَهُ التَّثْبِيتَ.



بَابُ

مَا جَاءَ فِي التَّغْلِيظِ^[١] فِيمَنْ عَبْدَ اللَّهِ عِنْدَ قَبْرِ رَجُلٍ صَالِحٍ^[٢]

فَكَيْفَ إِذَا عَبْدُهُ؟^[٣]

فِي الصَّحِيحِ^[٤] عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ^[٥] ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَنِيسَةً رَأَتْهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، وَمَا فِيهَا مِنَ الصُّورِ^[٦]، فَقَالَ: «أُولَئِكَ»^[٧].....

[١] قَوْلُهُ: «التَّغْلِيظُ» التَّشْدِيدُ.

[٢] قَوْلُهُ: «مَنْ عَبْدَ اللَّهِ عِنْدَ قَبْرِ رَجُلٍ صَالِحٍ» أَيُّ: عَمِلَ عَمَلًا تَعَبَّدَ بِهِ مِنْ قِرَاءَةٍ أَوْ صَلَاةٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَكَيْفَ إِذَا عَبْدُهُ؟» أَيُّ: يَكُونُ أَشَدَّ وَأَعْظَمَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقَابِرَ وَالْقُبُورَ لِلصَّالِحِينَ أَوْ مِنْ دُونِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَهْلُهَا بِحَاجَةٍ إِلَى الدُّعَاءِ، فَهُمْ يَزَارُونَ؛ لِيَتَفَعَّلُوا لَا لِيَتَفَعَّلَ بِهِمْ، إِلَّا بِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ فِي زِيَارَةِ الْمَقَابِرِ، وَالتَّوَابِ الْحَاصِلِ بِذَلِكَ، لَكِنْ هَذَا لَيْسَ اتِّفَاعًا بِأَشْخَاصِهِمْ، بَلْ اتِّفَاعٌ بِعَمَلِ الْإِنْسَانِ نَفْسِهِ بِمَا أَتَى بِهِ مِنَ السُّنَّةِ. فَالزِّيَارَةُ الَّتِي يُقْصَدُ مِنْهَا الْإِتِّفَاعُ بِالْأَمْوَاتِ زِيَارَةٌ بِدُعِيَّةٍ، وَالزِّيَارَةُ الَّتِي يُقْصَدُ بِهَا نَفْعُ الْأَمْوَاتِ وَالْإِعْتِبَارُ بِحَالِهِمْ زِيَارَةٌ شَرْعِيَّةٌ.

[٤] قَوْلُهُ: «فِي الصَّحِيحِ» أَيُّ: «الصَّحِيحَيْنِ» وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي بَابِ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (ص: ١٢٢).

[٥] قَوْلُهُ: «أُمُّ سَلَمَةَ» كَانَتْ يَمُنُّ هَاجَرَ مَعَ زَوْجِهَا إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ، وَلَمَّا تُوُفِّيَ زَوْجُهَا أَبُو سَلَمَةَ تَرَوَّجَهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَأَخْبَرَتْهُ وَهُوَ فِي مَرَضٍ مُوْتِهِ بِمَا رَأَتْ، كَمَا فِي (الصَّحِيحِ).

[٦] قَوْلُهَا: «مِنَ الصُّورِ» الظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الصُّورَ صُورَ مَجَسَّمَةٍ وَتَمَاثِيلَ مَنْصُوبَةٍ.

[٧] قَوْلُهُ: «أُولَئِكَ» الْمُشَارُ إِلَيْهِمْ نَصَارَى الْحَبَشَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ مَنْ فَعَلُوا هَذِهِ الْأَفْعَالَ أَيًّا كَانُوا.

وَقَوْلُهُ: «أُولَئِكَ» يَجُوزُ فِي الْكَافِ الْكُسْرُ إِذَا كَانَ الْخِطَابُ لَأُمِّ سَلَمَةَ، وَالْفَتْحُ إِذَا كَانَ الْخِطَابُ بِاعْتِبَارِ الْحُسْنِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ فِي كَافِ الْخِطَابِ الْمُتَّصِلِ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ:

إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ أَوِ الْعَبْدُ الصَّالِحُ^(١) بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ^(٢) مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ^(٣)، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ^(٤)»^(١).

فَهُؤُلَاءِ جَمْعُوا بَيْنَ الْفِتْنَتَيْنِ^(٥): فِتْنَةُ الْقُبُورِ، وَفِتْنَةُ التَّمَاثِيلِ^(٦).

الوجه الأول: أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِلْمَخَاطَبِ، الْمُرَدُّ لِلْمُفْرَدِ وَالْمُثَنَّى لِلْمُثَنَّى وَالْجَمْعُ لِلْجَمْعِ، مُذَكَّرًا كَانَ أَمْ مَوْثَرًا.

الوجه الثاني: الْفَتْحُ مُطْلَقًا.

الوجه الثالث: الْكُسْرُ لِلْمَوْثَرِ مُطْلَقًا، وَالْفَتْحُ لِلْمُذَكَّرِ مُطْلَقًا.

وأشهرهما: أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِلْمَخَاطَبِ، ثُمَّ الْفَتْحُ مُطْلَقًا، ثُمَّ الْفَتْحُ لِلْمُذَكَّرِ، وَالْكَسْرُ لِلْمَوْثَرِ.

[١] قَوْلُهُ: «الرَّجُلُ الصَّالِحُ أَوِ الْعَبْدُ الصَّالِحُ» أَوْ: شَكٌّ مِنَ الرَّايِ.

[٢] قَوْلُهُ: «بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ» أَي: قَبْرَ ذَلِكَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ.

[٣] قَوْلُهُ: «صَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ» أَي: الَّتِي رَأَتْ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّهَا صُورَةُ ذَلِكَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ، وَرُبَّمَا أَتَتْهُمْ يُضَيِّفُونَ إِلَى صُورَتِهِ صُورَةَ بَعْضِ الصَّالِحِينَ، وَرُبَّمَا تَكُونُ الصُّورُ عَلَى أَحْجَامٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَتَجْتَمِعُ مِنْهَا صُورٌ كَثِيرَةٌ.

[٤] قَوْلُهُ: «أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ»؛ لِأَنَّ عَمَلَهُمْ هَذَا وَسِيلَةٌ إِلَى الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ، وَهَذَا أَعْظَمُ الظُّلْمِ وَأَشَدُّهُ، فَمَا كَانَ وَسِيلَةً إِلَيْهِ فَإِنَّ صَاحِبَهُ جَدِيرٌ بِأَنْ يَكُونَ مِنْ شِرَارِ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

[٥] قَوْلُهُ: «فَهُؤُلَاءِ جَمْعُوا بَيْنَ الْفِتْنَتَيْنِ: فِتْنَةُ الْقُبُورِ، وَفِتْنَةُ التَّمَاثِيلِ» هَذَا مِنْ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

قَوْلُهُ: «فِتْنَةُ الْقُبُورِ»؛ لِأَنَّهُمْ بَنَوْا الْمَسَاجِدَ عَلَيْهَا.

قَوْلُهُ: «فِتْنَةُ التَّمَاثِيلِ»؛ لِأَنَّهُمْ صَوَّرُوا، فَجَمَعُوا بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ ذَلِكَ فِتْنَةً؛ لِأَنَّهَا سَبَبٌ لَصَدِّ النَّاسِ عَنْ دِينِهِمْ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ مِنَ الْفِتْنَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَحْصِبِ النَّاسُ أَنْ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية، رقم (٤٢٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، رقم (٥٢٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) وفي نسخة: «فتنتين».

وَلَهَا عَنْهَا^[١] قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَفِقَ^[٢] يَطْرَحُ حِمِيصَةً^[٣] لَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا اغْتَمَّ بِهَا^[٤] كَشَفَهَا، فَقَالَ وَهُوَ كَذَلِكَ^[٥]: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ^[٦]»^(١).

= يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿العنكبوت: ١-٢﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [البروج: ١٠]، أَي: صَدُّوهُمْ، أَوْ فَعَلُوا مَا يَصْدُوهُمْ بِهِ عَنْ دِينِ اللَّهِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَلَهَا عَنْهَا» الصَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ لَهَا ذِكْرٌ، لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ ذَلِكَ مُضْطَلَحًا مَعْرُوفًا صَحَّ أَنْ يَعُودَ الصَّمِيرُ عَلَيْهَا وَهَذَا لَمْ يَذْكُرْ، اِغْتِيَاذًا عَلَى الْمَعْرُوفِ الْمَعْهُودِ.

وَقَوْلُهُ: «عَنْهَا» أَي: عَنْ عَائِشَةَ.

[٢] قَالَتْ: «لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ» أَي: نَزَلَ بِهِ مَلَكُ الْمَوْتِ لِقَبْضِ رُوحِهِ.

[٣] قَوْلُهُ: «طَفِقَ» مِنْ أَفْعَالِ الشَّرُوعِ، وَاسْمُهَا مُسْتَرْتَرٌ، وَجُمْلَةُ «يَطْرَحُ» خَبَرُهَا.

[٤] قَوْلُهُ: «حِمِيصَةً» هِيَ كِسَاءٌ مُرَبَّعٌ لَهُ أَعْلَامٌ كَانَ يَطْرَحُهَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى وَجْهِهِ.

[٥] قَوْلُهُ: «فَإِذَا اغْتَمَّ بِهَا» أَي: أَصَابَهُ الْعَمَّ بِسَبَبِهَا، وَقَدْ اخْتَصَرَ ﷺ.

[٦] قَوْلُهُ: «وَهُوَ كَذَلِكَ» أَي: وَهُوَ فِي هَذِهِ الْحَالِ عِنْدَ الْاِخْتِصَارِ.

[٧] قَوْلُهُ: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ^(٢)» يَقُولُ هَذَا فِي

سِيَاقِ الْمَوْتِ، وَ«لَعْنَةُ اللَّهِ» أَي: طَرَدُهُ وَإِبْعَادُهُ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ يُرَادُ بِهَا ظَاهِرُ اللَّفْظِ، أَي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُخْبِرُ بِأَنَّ اللَّهَ لَعَنَهُمْ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهَا الدُّعَاءُ، فَتَكُونُ خَرِيَّةً لَفْظًا إِنشَائِيَّةً مَعْنَى، وَالْمَعْنَى عَلَى هَذَا الْاِحْتِمَالِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا عَلَيْهِمْ وَهُوَ فِي سِيَاقِ الْمَوْتِ بِسَبَبِ هَذَا الْفِعْلِ.

قَوْلُهُ: «اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» الْجُمْلَةُ هَذِهِ تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى» كَانَ قَائِلًا يَقُولُ: لِمَاذَا لَعَنَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ؟ فَكَانَ الْجَوَابُ: أَنَّهُمْ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، أَي: أَمَكِنَهُ لِلسُّجُودِ، سِوَاءَ بَنَوْا مَسَاجِدَ أَمْ لَا، يُصَلُّونَ وَيَعْبُدُونَ اللَّهَ تَعَالَى فِيهَا، مَعَ أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْقُبُورِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد، رقم (٥٣٢)، من حديث جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر التخریج السابق.

يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا^(١)، وَلَوْلَا ذَلِكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ^(٢)، غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا^(٣).
أَخْرَجَاهُ^(٤).

[١] قَوْلُهُ: «يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا» أَي: أَنَّهُ ﷺ قَالَ ذَلِكَ فِي سِيَاقِ الْمَوْتِ؛ تَحْذِيرًا لِأُمَّتِهِ مِمَّا صَنَعَ هَؤُلَاءِ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ سَيَمُوتُ، وَأَنَّهُ رَبَّنَا يَحْصُلُ هَذَا وَلَوْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ الْبَعِيدِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَوْلَا ذَلِكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ» أُبْرِزَ، أَي: أَخْرَجَ مِنْ بَيْنِهِ؛ لِأَنَّ الْبُرُوزَ مَعْنَاهُ الظُّهُورُ، أَي: لَوْلَا التَّحْذِيرُ وَخَوْفُ أَنْ يُتَّخَذَ قَبْرُهُ مَسْجِدًا لِأَخْرَاجِهِ وَدُفْنِهِ فِي الْبَقِيعِ مِثْلًا، لَكُنْهُ فِي بَيْنِهِ أَصَوْنٌ لَهُ، وَأَبْعَدُ عَنِ اتِّخَاذِهِ مَسْجِدًا؛ فَلِهَذَا لَمْ يُبْرِزْ قَبْرُهُ، وَهَذَا أَحَدُ الْأَسْبَابِ الَّتِي أَوْجَبَتْ أَنْ لَا يُبْرِزَ مَكَانَ قَبْرِهِ ﷺ.

وَمِنْ أَسْبَابِ ذَلِكَ: إِنْخِبَارُهُ ﷺ أَنَّهُ مَا قُبِضَ نَبِيٌّ إِلَّا دُفِنَ حَيْثُ قُبِضَ^(٥). وَلَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ لِلْحَكَمِ الْوَاحِدِ سَبَابِنَ فَاكْثَرُ، كَمَا أَنَّ السَّبَبَ الْوَاحِدَ قَدْ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمَانِ أَوْ أَكْثَرُ، كَتُرُوبِ الشَّمْسِ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ جَوَازُ إِفْطَارِ الصَّائِمِ، وَصَلَاةِ الْمَغْرِبِ.

[٣] قَوْلُهُ: «غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا» خَشِيَ فِيهَا رَوَايَتَانِ: خُشْيَ، وَخَشِيَ^(٦). فَعَلَى رَوَايَةِ (خُشِيَ) يَكُونُ الَّذِي وَقَعَتْ مِنْهُمْ الْحَشْيَةُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَعَلَى رَوَايَةِ (خَشِيَ) يَكُونُ الَّذِي وَقَعَتْ مِنْهُ الْحَشْيَةُ النَّبِيُّ ﷺ.

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ حَاصِلٌ، فَالرَّسُولُ ﷺ أَخْبَرَ بَأَنَّهُ مَا قُبِضَ نَبِيٌّ إِلَّا دُفِنَ حَيْثُ قُبِضَ، وَلَعَنَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؛ لِأَنَّهُمْ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ؛ خَوْفًا مِنْ اتِّخَاذِ قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يُدْفَنَ ﷺ فِي بَيْنِهِ بَعْدَ تَشَاوُرِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ خَشَوْا ذَلِكَ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُمْ أَشَارَ بِأَنْ يُدْفَنَ فِي بَيْنِهِ وَلَيْسَ فِي ذَهْنِهِ إِلَّا هَذِهِ الْحَشْيَةُ، وَبَعْضُهُمْ أَشَارَ أَنْ يُدْفَنَ فِي بَيْنِهِ وَعِنْدَهُ عَلِمَ بَأَنَّهُ ﷺ قَالَ: «مَا قُبِضَ نَبِيٌّ إِلَّا دُفِنَ حَيْثُ قُبِضَ» وَخَوْفًا مِنْ اتِّخَاذِهِ مَسْجِدًا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رَقْمُ (١٣٩٠)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ، بَابُ النَّهْيِ عَنِ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ، رَقْمُ (٥٢٩)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي دَفْنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَيْثُ قُبِضَ، رَقْمُ (١٠١٨)، وَابْنُ مَاجَةَ: نَحْوَهُ كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ مَا ذَكَرَ فِي وَفَاتِهِ وَدَفْنِهِ ﷺ، رَقْمُ (١٦٢٨)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٧/١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الشَّيْئَانِ رَقْمُ (٣٩٠)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ (٥٢٩/١): إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ لَكِنَّهُ مَوْقُوفٌ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، رَقْمُ (١٣٩٠)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعُ الصَّلَاةِ، بَابُ النَّهْيِ عَنِ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ، عَلَى الْقُبُورِ وَاتِّخَاذِ الصُّورِ فِيهَا وَالنَّهْيِ عَنِ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ، رَقْمُ (٥٢٩)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

في هَذَا الْحَدِيثِ وَالْحَدِيثِ السَّابِقِ: التَّخْذِيرُ مِنْ اتِّخَاذِ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ مَسَاجِدَ، وَهُمْ أَفْضَلُ الصَّالِحِينَ؛ لِأَنَّ مَرْتَبَةَ النَّبِيِّ هِيَ الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى مِنَ الْمَرَاتِبِ الْأَرْبَعِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

اغْتَرَضَ وَجُوبَهُ:

إِذَا قَالَ قَائِلٌ: نَحْنُ الْآنَ وَإِقْعُونَ فِي مُشْكِلَةٍ بِالنِّسْبَةِ لَقَبْرِ الرَّسُولِ ﷺ الْآنَ فَإِنَّهُ فِي وَسْطِ الْمَسْجِدِ. فَمَا هُوَ الْجَوَابُ؟

قُلْنَا: الْجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ وَجْهٍ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمَسْجِدَ لَمْ يُبْنَ عَلَى الْقَبْرِ، بَلْ بُنِيَ الْمَسْجِدُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُدْفَنَ فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ هَذَا مِنْ دَفْنِ الصَّالِحِينَ فِي الْمَسْجِدِ، بَلْ دُفِنَ فِي بَيْتِهِ.

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنَّ إِدْخَالَ بُيُوتِ الرَّسُولِ ﷺ وَمِنْهَا بَيْتُ عَائِشَةَ مَعَ الْمَسْجِدِ لَيْسَ بِاتِّفَاقٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، بَلْ بَعْدَ أَنْ انْقَرَضَ أَكْثَرُهُمْ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ إِلَّا الْقَلِيلُ، وَذَلِكَ عَامَ ٩٤ هـ تَقَرُّبًا، فَلَيْسَ مِمَّا أَجَازَهُ الصَّحَابَةُ أَوْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، مَعَ أَنَّ بَعْضَهُمْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ، وَمَنْ خَالَفَ أَيْضًا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مِنَ التَّابِعِينَ، فَلَمْ يَرْضَ بِهَذَا الْعَمَلِ.

الْوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنَّ الْقَبْرَ لَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ، حَتَّى بَعْدَ إِدْخَالِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي حُجْرَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ عَنِ الْمَسْجِدِ، فَلَيْسَ الْمَسْجِدُ مَبْنًى عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا جُعِلَ هَذَا الْمَكَانُ مُحْفُوظًا وَمَحْظُوطًا بِثَلَاثَةِ جُذُرَانِ، وَجُعِلَ الْجِدَارُ فِي رَاوِيَةٍ مُنْحَرَفَةٍ عَنِ الْقِبْلَةِ، أَيْ: مُثَلَّثٌ، وَالرُّكْنُ فِي الرَّاوِيَةِ الشَّامِلِيَّةِ، بَحِثُ لَا يَسْتَقْبِلُهُ الْإِنْسَانُ إِذَا صَلَّى؛ لِأَنَّهُ مُنْحَرَفٌ.

فِهَذَا كُلُّهُ يَرُودُ الْإِشْكَالَ الَّذِي يَخْتَجُّ بِهِ أَهْلُ الْقُبُورِ، وَيَقُولُونَ: هَذَا مِنْذُ عَهْدِ التَّابِعِينَ إِلَى الْيَوْمِ، وَالْمُسْلِمُونَ قَدْ أَفْرَوْهُ وَلَمْ يُكْرَوْهُ.

فَنَقُولُ: إِنَّ الْإِنْكَارَ قَدْ وَجَدَ حَتَّى فِي زَمَنِ التَّابِعِينَ، وَلَيْسَ مَحَلَّ إِنْجَاعٍ، وَعَلَى فَرَضِ أَنَّهُ إِنْجَاعٌ فَقَدْ تَبَيَّنَ الْفَرْقُ مِنَ الْوُجُوهِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

وَلْيُسَلِّمْ عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ^(١) وَهُوَ يَقُولُ: «إِنِّي أَبْرَأُ^(٢) إِلَى اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ^(٣)، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا^(٤)، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا^(٥).....

[١] قَوْلُهُ: «بِخَمْسٍ» أَيُّ: خَمْسٍ لَيَالٍ، لَكِنِ الْعَرَبُ تُطْلِقُهَا عَلَى الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي.

[٢] قَوْلُهُ: «أَبْرَأُ» الْبَرَاءَةُ: هِيَ التَّخَلِّي، أَيُّ: اتَّخَلَّى أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «خَلِيلٌ» هُوَ الَّذِي يَبْلُغُ فِي الْحُبِّ غَايَتَهُ؛ لِأَنَّ حُبَّهُ يَكُونُ قَدْ تَخَلَّلَ الْجِسْمَ كُلَّهُ، قَالَ

الشَّاعِرُ مُجَاهِدٌ مَحْبُوبَتُهُ:

قَدْ تَخَلَّلَتْ مَسْلَكَ الرُّوحِ مِنِّي وَبَدَا سُمِّيَ الْخَلِيلُ خَلِيلًا^(١)

وَالْحُلَّةُ أَعْظَمُ أَنْوَاعِ الْمَحَبَّةِ وَأَعْلَاهَا، وَلَمْ يُثَبِّتْهَا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ فِيمَا نَعْلَمُ إِلَّا لاثْنَيْنِ مِنْ خَلْقِهِ، وَهُمَا: إِبْرَاهِيمُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا» [النساء: ١٢٥]، وَمُحَمَّدٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا»^(٢).

وَهَذَا تَعْرِفُ الْجَهْلُ الْعَظِيمُ الَّذِي يَقُولُهُ الْعَامَّةُ: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلُ اللَّهِ، وَمُحَمَّدًا حَبِيبُ اللَّهِ. وَهَذَا تَنْقُصُ فِي حَقِّ الرَّسُولِ ﷺ؛ لِأَنَّهُمْ بِهِذِهِ الْمَقَالَةِ جَعَلُوا مَرْتَبَةَ النَّبِيِّ ﷺ دُونَ مَرْتَبَةِ إِبْرَاهِيمَ؛ وَلَا تَنْقُصُ إِذَا جَعَلُوهُ حَبِيبُ اللَّهِ لَمْ يَمُرُقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ وَالصَّابِرِينَ، وَغَيْرَهُمْ مِمَّنْ عَلَّقَ اللَّهُ بِفِعْلِهِمُ الْمَحَبَّةَ، فَعَلَى رَأْيِهِمْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الرَّسُولِ ﷺ وَغَيْرِهِ، لَكِنِ الْحُلَّةُ مَا ذَكَرَهَا اللَّهُ إِلَّا لِإِبْرَاهِيمَ، وَالنَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ اللَّهَ اتَّخَذَهُ خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا.

فَالْمُهِمُّ: أَنَّ الْعَامَّةَ مُشْكِلُ أَمْرِهِمْ، دَائِمًا يَصِفُونَ الرَّسُولَ ﷺ بِأَنَّهُ حَبِيبُ اللَّهِ، فنَقُولُ: أَخْطَأْتُمْ وَتَنْقُصْتُمْ نَبِيَّكُمْ؛ فَالرَّسُولُ خَلِيلُ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا وَصَفْتُمُوهُ بِالْمَحَبَّةِ أَنْزَلْتُمُوهُ عَنْ بُلُوغِ غَايَتِهَا.

[٤] قَوْلُهُ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا» هَذَا تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: «إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى

اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ»، فَالنَّبِيُّ ﷺ لَيْسَ فِي قَلْبِهِ حُلَّةٌ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

[٥] قَوْلُهُ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا»^(٣)، وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ

(١) نسبه الماوردي في أدب الدين والدنيا (ص: ١٦١)، والقرطبي في التفسير (٥/ ٤٠٠)، لبشار بن برد وهو في ملحقات ديوانه (٤/ ١٣٩).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد، رقم (٥٣٢)، من حديث جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: التخریج السابق.

أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ^(١) كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ^(٢)؛ فَإِنِّي أَنهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ^(٣)»^(١).

= عَلَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَفْضَلُ مِنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي هَذَا رَدُّ عَلَى الرَّافِضَةِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ عَلِيًّا أَفْضَلُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ.

وَقَوْلُهُ: «لَوْ» حَرْفُ امْتِنَاعٍ لَا مَمْنَعٍ، فَيَمْتَنِعُ الْجَوَابُ لَا مَمْنَعٍ الشَّرْطِ، وَعَلَى هَذَا امْتَنَعَ ﷺ مِنْ اتِّخَاذِ أَبِي بَكْرٍ خَلِيلًا؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ أُمَّتِهِ خَلِيلًا.

[١] قَوْلُهُ: «أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» «أَلَا» لِلتَّنْبِيهِ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي أَثْنَاءِ الْحَدِيثِ، لَكِنَّهُ ابْتَدَأَهَا بِالتَّنْبِيهِ لِأَهْمِيَّةِ الْمَقَامِ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا» هَذَا تَنْبِيهُ آخَرُ لِلنَّهْيِ عَنِ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ، وَهَذَا عَامٌّ يَشْمَلُ قَبْرَهُ وَقَبْرَ غَيْرِهِ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَإِنِّي أَنهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ» هَذَا تَنْبِيٌّ بِاللَّفْظِ دُونَ الْأَدَاةِ؛ تَأْكِيدًا لِهَذَا النَّهْيِ لِأَهْمِيَّةِ الْمَقَامِ. مِنْ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ:

- ١- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَبَرَّأَ مِنْ أَنْ يَتَّخِذَ أَحَدًا خَلِيلًا؛ لِأَنَّ قَلْبَهُ مَمْلُوءٌ بِمَحَبَّةِ اللَّهِ تَعَالَى.
- ٢- أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى اتَّخَذَهُ خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، فَفِيهِ فَضِيلَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
- ٣- فَضِيلَةُ إِبْرَاهِيمَ ﷺ بِاتِّخَاذِهِ خَلِيلًا.
- ٤- فَضِيلَةُ أَبِي بَكْرٍ، وَأَنَّهُ أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَحَبُّ الصَّحَابَةِ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ.

٥- التَّحْذِيرُ مِنْ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ فِي قَوْلِهِ: «أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ»، وَقَوْلِهِ: «فَإِنِّي أَنهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ».

- ٦- أَنَّ مَنْ دَفَنَ شَخْصًا فِي مَسْجِدٍ وَجَبَ عَلَيْهِ نَبْشُهُ وَإِخْرَاجُهُ مِنَ الْمَسْجِدِ.
- ٧- جِزْءُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أُمَّتِهِ فِي إِنْعَادِهِمْ عَنِ الشِّرْكِ وَأَنْسَابِهِ؛ لِأَنَّ اتِّخَاذَ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ مِنْ وَسَائِلِ الشِّرْكِ وَذُرَائِعِهِ؛ وَلِهَذَا حَرَصَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى تَحْذِيرِ أُمَّتِهِ مِنْهُ، وَهَذَا مِنْ كِمَالِ رَأْفَتِهِ وَرَحْمَتِهِ بِالْأُمَّةِ.
- ٨- أَنَّ مَنْ بَنَى مَسْجِدًا عَلَى قَبْرِ وَجَبَ عَلَيْهِ هَدْمُهُ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد، رقم (٥٣٢)، من حديث جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَقَدْ نَهَى عَنْهُ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ^[١]، ثُمَّ إِنَّهُ لَعَنَ - وَهُوَ فِي السَّيَاقِ - مَنْ فَعَلَهُ^[٢].
وَالصَّلَاةُ عِنْدَهَا مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ مَسْجِدًا^[٣].

وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهَا: «خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا» فَإِنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَكُونُوا لَيَسُبُّوا حَوْلَ قَبْرِهِ مَسْجِدًا^[٤]، وَكُلُّ مُؤْضِعٍ قُصِدَتْ الصَّلَاةُ فِيهِ فَقَدْ اتَّخَذَ مَسْجِدًا^[٥]،.....

[١] قَوْلُهُ: «فَقَدْ نَهَى عَنْهُ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ...» هَذَا مِنْ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ^(١).
وَقَوْلُهُ: «فَقَدْ نَهَى عَنْهُ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ» الصَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالْمَنْهَى عَنْهُ هُوَ اتِّخَاذُ الْقُبُورِ
مَسَاجِدَ.

[٢] قَوْلُهُ: «ثُمَّ إِنَّهُ لَعَنَ - وَهُوَ فِي السَّيَاقِ - مَنْ فَعَلَهُ» فَالنَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ عِنْدَ فِرَاقِ الدُّنْيَا لَعَنَ
مَنِ اتَّخَذَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَالصَّلَاةُ عِنْدَهَا مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ مَسْجِدًا» «عِنْدَهَا» أَيِ: الْقُبُورِ، وَقَوْلُهُ:
«مِنْ ذَلِكَ» أَيِ: مِنْ اتِّخَاذِهَا مَسَاجِدَ، وَعَلَى هَذَا فَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عِنْدَ الْقُبُورِ؛ وَلِهَذَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ
كَمَا فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ أَنْ يُصَلَّى إِلَى الْقُبُورِ، فَقَالَ: «لَا تَصَلُّوا إِلَى
الْقُبُورِ»^(٢).

[٤] قَوْلُهُ: «وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهَا: خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا» الصَّمِيرُ فِي (قَوْلِهَا) يَرْجِعُ إِلَى
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

[٥] قَوْلُهُ: «فَإِنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يَكُونُوا لَيَسُبُّوا حَوْلَ قَبْرِهِ مَسْجِدًا» هَذَا مِنْ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ
ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى^(٣).

قَدْ يُقَالُ: «خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا» مَعْنَاهُ: خَشِيَ أَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ مَسْجِدٌ، لَكِنْ يُبْعِدُهُ أَنْ
الصَّحَابَةَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَبْنُوا حَوْلَ قَبْرِهِ مَسْجِدًا؛ لِأَنَّ مَسْجِدَهُ مُجَاوِرٌ لَبَيْتِهِ، فَكَيْفَ يَبْنُونَ مَسْجِدًا
آخَرَ؟! هَذَا شَيْءٌ مُسْتَحِيلٌ بِحَسَبِ الْعَادَةِ، فَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهَا: «خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا»، أَيِ:
مَكَانًا يُصَلَّى فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ الْمَسْجِدَ.

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٨٥).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر، رقم (٩٧٢)، من حديث أبي مرثد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٨٩).

بَلْ كُلُّ مَوْضِعٍ يُصَلَّى فِيهِ يُسَمَّى مَسْجِدًا^(١)، كَمَا قَالَ ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»^(٢).

وَلَا رَيْبَ أَنَّ أَضْلَّ تَحْرِيمٍ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ أَنَّ الْمَسَاجِدَ مَكَانَ الصَّلَاةِ، وَالنَّاسُ يَأْتُونَ إِلَيْهَا لِلصَّلَاةِ فِيهَا، فَإِذَا صَلَّى النَّاسُ فِي مَسْجِدٍ بُنِيَ عَلَى قَبْرِ فَكَأَنَّهُمْ صَلَّوْا عِنْدَ الْقَبْرِ، وَالْمَحْذُورُ الَّذِي يُوجَدُ فِي بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ يُوجَدُ فِيهَا إِذَا اتَّخَذَ هَذَا الْمَكَانَ لِلصَّلَاةِ، وَإِنْ لَمْ يُبْنِ مَسْجِدٌ. فَتَبَيَّنَ بِهِذَا أَنَّ اتِّخَاذَ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ لَهُ مَعْنِيَانِ:

الأول: أَنْ تُبْنَى عَلَيْهَا مَسَاجِدٌ.

الثاني: أَنْ تُتَّخَذَ مَكَانًا لِلصَّلَاةِ عِنْدَهَا وَإِنْ لَمْ يُبْنِ الْمَسْجِدُ، فَإِذَا كَانَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ مَثَلًا يَذْهَبُونَ إِلَى هَذَا الْقَبْرِ وَيُصَلُّونَ عِنْدَهُ وَيَتَّخِذُونَهُ مُصَلًّى - فَإِنَّ هَذَا بِمَعْنَى بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَيْهَا، وَهُوَ أَيْضًا مِنْ اتِّخَاذِهَا مَسَاجِدَ.

[١] قَوْلُهُ: «وَكُلُّ مَوْضِعٍ قُصِدَتِ الصَّلَاةُ فِيهِ فَقَدْ اتَّخَذَ مَسْجِدًا» وَهَذَا يَشْهَدُ لَهُ الْعُرْفُ؛ فَإِنَّ النَّاسَ الَّذِينَ لَهُمْ مَسَاجِدٌ فِي مَكَانٍ أَعْمَالُهُمْ كَالزَّوَارِثِ وَالْإِدَارَاتِ لَوْ سَأَلْتَ وَاحِدًا مِنْهُمْ أَيْنَ الْمَسْجِدُ؟ لِأَشَارَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي اتَّخَذُوهُ مُصَلًّى يُصَلُّونَ فِيهِ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُبْنِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَتِ الصَّلَاةُ تُقْصَدُ فِيهِ صَارَ يُسَمَّى مَسْجِدًا.

قَوْلُهُ: «وَكُلُّ مَوْضِعٍ قُصِدَتِ الصَّلَاةُ فِيهِ فَقَدْ اتَّخَذَ مَسْجِدًا» فَقَوْلُهُ: «مَسْجِدًا» أَيْ: مَكَانًا لِلسُّجُودِ، وَهَذَا مَعْنَى ثَالِثٍ زَائِدٍ عَلَى الْمَعْنِيَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ شَيْءٍ تُصَلَّى فِيهِ فَإِنَّهُ مَسْجِدٌ مَا دُمْتَ تُصَلِّي فِيهِ، كَمَا يُقَالَ لِلسَّجَادَةِ الَّتِي تُصَلَّى عَلَيْهَا: مَسْجِدٌ أَوْ مُصَلًّى. وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهَا اسْمُ مُصَلًّى.

الْخُلَاصَةُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِنَاءُ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ؛ لِأَنَّهَا وَسِيلَةٌ إِلَى الشَّرِّكَ، وَهُوَ عِبَادَةُ صَاحِبِ الْقَبْرِ، وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تُقْصَدَ الْقُبُورُ لِلصَّلَاةِ عِنْدَهَا، وَهَذَا مِنْ اتِّخَاذِهَا مَسَاجِدَ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ مِنْ اتِّخَاذِهَا مَسَاجِدَ مَوْجُودَةٌ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَهَا.

فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ رَجُلًا يَذْهَبُ إِلَى الْمَقْبَرَةِ وَيُصَلِّي عِنْدَ قَبْرِ وَلِيِّ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى رَعْمِهِ، قُلْنَا: إِنَّكَ اتَّخَذْتَ هَذَا الْقَبْرَ مَسْجِدًا، وَإِنَّكَ مُسْتَحِقٌّ لِمَا اسْتَحَقَّهُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مِنَ اللَّعْنَةِ. وَفِي كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ تَسْمِيَةِ كُلِّ شَيْءٍ يُصَلَّى فِيهِ مَسْجِدًا بِالْمَعْنَى الْعَامَّةِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التيمم، رقم (٣٣٥)، ومسلم: كتاب المساجد، باب جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، رقم

(٥٢١)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَلَا حَمْدَ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا^(١): «إِنَّ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ مَنْ تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءٌ، وَالَّذِينَ يَتَخَذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ^(٢)» وَرَوَاهُ أَبُو حَاتِمٍ فِي (صَحِيحِهِ)^(٣).

[١] قَوْلُهُ: «مَرْفُوعًا» الْمَرْفُوعُ: مَا أُسْنَدَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

[٢] قَوْلُهُ: «إِنَّ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ» (مِنْ): لِلتَّبَعِضِ، وَ«شِرَارٍ»: جَمْعُ شَرٍّ، مِثْلُ صَحَابٍ جَمَعَ صَحْبٍ، وَالْمَعْنَى: أَصْحَابُ الشَّرِّ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّاسَ يَتَفَاوَتُونَ فِي الشَّرِّ، وَأَنَّ بَعْضَهُمْ أَشَدُّ مِنْ بَعْضٍ.

قَوْلُهُ: «مَنْ تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ» (مَنْ): اسْمٌ مُضَوَّلٌ اسْمُ (إِنَّ)، وَالسَّاعَةُ، أَيُّ: يَوْمُ الْقِيَامَةِ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا دَاهِيَةٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ دَاهِيَةٍ عَظِيمَةٍ يُسَمَّى سَاعَةً، كَمَا يُقَالُ: (هَذِهِ سَاعَتُكَ) فِي الْأُمُورِ الدَّاهِيَةِ الَّتِي تُصِيبُ الْإِنْسَانَ.

قَوْلُهُ: «وَهُمْ أَحْيَاءٌ» الْجُمْلَةُ حَالٌ مِنَ الْهَاءِ فِي «تُدْرِكُهُمْ».

وَفِي قَوْلِهِ: «تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءٌ» إِنْشَاكًا، وَهُوَ أَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَوْلُهُ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ»^(٤)، وَفِي رَوَايَةٍ: «حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»^(٥)، فَكَيْفَ نُوَفِّقُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ الَّذِي سَاقَهُ الْمُؤَلِّفُ أَنَّ كُلَّ مَنْ تُدْرِكُهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءٌ فَهُمْ مِنْ شِرَارِ الْخَلْقِ؟

وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: «حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ» أَيُّ: إِلَى قُرْبِ قِيَامِ السَّاعَةِ، وَلَيْسَ إِلَى قِيَامِهَا بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقُومُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ الْخَلْقِ، فَاللَّهُ يُرْسِلُ رِيحًا تَقْبِضُ نَفْسَ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَلَا يَبْقَى إِلَّا شِرَارُ الْخَلْقِ، وَعَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ.

(١) صحيح ابن حبان، رقم (٢٣٢٥).

وأخرجه أيضا الإمام أحمد في المسند (١/٤٠٥)، وابن أبي شيبة في المصنف (٧/٣٧١ رقم ١١٩٣٨)، وابن خزيمة، رقم (٧٨٩)، والطبراني في الكبير (١٠/١٨٨ رقم ١٠٤١٣). وقال شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم (ص: ٣٣٠):

إسناده جيد، وقال الهيثمي في المجمع بعد عزوه للطبراني (٢/٢٧): إسناده حسن. وشرطه الأول في البخاري معلق:

كتاب الفتن، باب هور الفتن، رقم (٧٠٦٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، رقم (٣٦٤٠)، ومسلم: كتاب الإمامة، باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي»، رقم (١٩٢١)، من حديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بنحوه.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الإمامة، باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم»، رقم (١٩٢٢)، من حديث ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: «الَّذِينَ يَتَخَذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ» فُهُمْ مِنْ شِرَارِ الْخَلْقِ، وَإِنْ لَمْ يُشْرِكُوا؛ لِأَنَّهُمْ فَعَلُوا وَسِيلَةً مِنْ وَسَائِلِ الشَّرِكِ، وَالْوَسَائِلُ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ، وَإِنْ كَانَتْ دُونَ مَرْبَبَتِهَا، لَكِنَّهَا تُعْطَى حُكْمُهَا بِالْمَعْنَى الْعَامِّ، فَإِنْ كَانَتْ وَسِيلَةً لَوَاجِبٍ صَارَتْ وَاجِبَةً، وَإِنْ كَانَتْ وَسِيلَةً لِمُحَرَّمٍ فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ.

فَسَّرَ النَّاسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ يَنْقَسِمُونَ إِلَى صِنْفَيْنِ:

الْأَوَّلُ: الَّذِينَ تُذَرِّكُهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءُ.

الثَّانِي: الَّذِينَ يَتَخَذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ.

وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّاسَ يَتَفَاوَتُونَ فِي الشَّرِّ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ أَشَدُّ مِنْ بَعْضٍ فِيهِ، كَمَا أَنَّهُمْ يَتَفَاوَتُونَ فِي الْخَيْرِ أَيْضًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٣]، وَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ الْكَمِّيَّةُ، فَمَنْ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ فَلَيْسَ كَمَنْ صَلَّى أَرْبَعًا، وَمِنْ حَيْثُ الْكَيفِيَّةُ، فَمَنْ صَلَّى وَهُوَ قَانِتٌ خَاشِعٌ حَاضِرُ الْقَلْبِ لَيْسَ كَمَنْ صَلَّى وَهُوَ غَافِلٌ، وَمِنْ حَيْثُ التَّوَعُّيَّةُ، فَالْفَرَضُ أَفْضَلُ مِنَ النَّفْلِ، وَجِنْسُ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ مِنْ جِنْسِ الصَّدَقَةِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الْبَدَنِيَّةِ.

وَهَذَا الَّذِي تَذُلُّ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةُ هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَهُوَ التَّفَاضُلُ فِي الْأَعْمَالِ، حَتَّى فِي الْإِيمَانِ الَّذِي هُوَ فِي الْقَلْبِ يَتَفَاضَلُ النَّاسُ فِيهِ، بَلْ إِنَّ الْإِنْسَانَ يُحْسِنُ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ يَجِدُ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْإِيمَانِ مَا لَا يَجِدُهُ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ، فَكَيْفَ بَيْنَ شَخْصٍ وَشَخْصٍ؟ فَهُوَ يَتَفَاضَلُ أَكْثَرُ.

وُخْلَاصَةُ الْبَابِ: أَنَّهُ يَجِبُ الْبُعْدُ عَنِ الشَّرِكِ وَوَسَائِلِهِ، وَيُعْلَظُ عَلَى مَنْ عَبَدَ اللَّهَ عِنْدَ قَلِيلٍ رَجُلٍ صَالِحٍ. وَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ: «فَيَمْنُ عَبْدُ اللَّهِ» يَشْمَلُ الصَّلَاةَ وَغَيْرَهَا، وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي سَاقَهَا فِي الصَّلَاةِ، لَكِنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ كَأَنَّهُ قَاسَ غَيْرَهَا عَلَيْهَا، فَمَنْ رَعَمَ أَنَّ الصَّدَقَةَ عِنْدَ هَذَا الْقَبْرِ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ فَهُوَ سَبِيهُ مَنْ اتَّخَذَهُ مَسْجِدًا؛ لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّ لِهَذِهِ الْبُقْعَةِ أَوْ لِمَنْ فِيهَا شَأْنًا يُفْضَلُ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ. فَالشَّيْخُ عَمَّمَ، وَالِدَّلِيلُ خَاصٌّ.

فَإِنْ قِيلَ: لَا يُسْتَدَلُّ بِالِدَّلِيلِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ؟

أَجِيبَ: إِنَّ الشَّيْخَ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ الْعَلَّةَ هِيَ تَعْظِيمُ هَذَا الْمَكَانِ؛ لَكُونِهِ قَبْرًا، وَهَذَا كَمَا يُوجَدُ فِي الصَّلَاةِ

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: مَا ذَكَرَ الرَّسُولُ ﷺ فِيمَنْ بَنَى مَسْجِدًا يُعْبُدُ اللَّهَ فِيهِ عِنْدَ قَبْرِ رَجُلٍ صَالِحٍ، وَلَوْ صَحَّتْ نِيَّةُ الْفَاعِلِ^(١).

الثانية: النَّهْيُ عَنِ التَّمَائِيلِ وَغِلْظِ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ^(٢).

= يُوجَدُ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ، فَيَكُونُ التَّعْمِيمُ مِنْ بَابِ الْقِيَاسِ لَا مِنْ بَابِ شُمُولِ النَّصِّ لَهُ لَفْظًا. فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: مَا ذَكَرَ الرَّسُولُ ﷺ فِيمَنْ بَنَى مَسْجِدًا يُعْبُدُ اللَّهَ فِيهِ عِنْدَ قَبْرِ رَجُلٍ صَالِحٍ، وَلَوْ صَحَّتْ نِيَّةُ الْفَاعِلِ: تُوْخَذُ مِنْ لَعْنِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِينَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ.

قَوْلُهُ: «لَوْ صَحَّتْ نِيَّةُ الْفَاعِلِ»؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ عَلَّقَ عَلَى مُجَرَّدِ صُورَتِهِ، فَهَذَا الْعَمَلُ لَا يَخْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُ مُعَلَّقٌ بِمُجَرَّدِ الْفِعْلِ. فَالنِّيَّةُ تَوَثِّرُ فِي الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَتَضْحِيحُهَا، وَتَوَثِّرُ فِي الْأَعْمَالِ الْبَاطِلَةِ لَا يَفْقِدُ عَلَيْهَا فَيُعْطَى أَجْرُهَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، بِخِلَافِ مَا عَلَّقَ عَلَى فِعْلِ مُجَرَّدٍ، فَلَا حَاجَةَ فِيهِ إِلَى النِّيَّةِ. أَيْ: وَلَوْ كَانَ يُعْبَدُ اللَّهُ، وَلَوْ كَانَ يُرِيدُ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ بِنَاءِ هَذَا الْمَسْجِدِ، اعْتِبَارًا بِمَا يُؤُولُ إِلَيْهِ الْأَمْرُ، وَبِالْتَّيَجَةِ السَّيِّئَةِ الَّتِي تَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ.

وَهَذِهِ النُّقْطَةُ تَنْدَرِجُ مِنْهَا إِلَى نُقْطَةٍ أُخْرَى، وَهِيَ التَّحْذِيرُ مِنْ مُشَابَهَةِ الْمُشْرِكِينَ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْإِنْسَانُ الْمُشَابَهَةَ، وَهَذِهِ قَدْ تَخَفَى عَلَى بَعْضِ النَّاسِ؛ حَيْثُ يَظُنُّ أَنَّ التَّشْبِيهَ إِنَّمَا يَحْرُمُ إِذَا قُصِدَتِ الْمُشَابَهَةُ، وَالشَّرْعُ إِنَّمَا عَلَّقَ الْحُكْمَ بِالتَّشْبِيهِ، أَيْ: بِأَنْ يَفْعَلَ مَا يُشَبِّهُ فِعْلَهُمْ، سَوَاءً قَصَدَ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ فِي مَسْأَلَةِ التَّشْبِيهِ: وَإِنْ لَمْ يَنْوَ ذَلِكَ، فَإِنَّ التَّشْبِيهَ يَحْصُلُ بِمُطْلَقِ الصُّورَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» هَلْ تَعَارَضَ مَا ذَكَرْنَا؟

الْجَوَابُ: لَا تَعَارِضُهُ؛ لِأَنَّ مَا عَلَّقَ بِالْعَمَلِ ثَبَتَ لَهُ حُكْمُهُ وَإِنْ لَمْ يَنْوَ الْفِعْلَ، كَالْأَشْيَاءِ الْمُحَرَّمَةِ، كَالظَّهَارِ وَالزَّوْنِ، وَمَا أَشَبَّهَا.

[٢] الثانية: النَّهْيُ عَنِ التَّمَائِيلِ وَغِلْظِ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ.

تُوْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَصُورُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ»^(١) وَلَا سِيَمًا إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الصُّورُ مُعْظَمَةً عَادَةً،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية، رقم (٤٢٧)، ومسلم: كتاب المساجد، باب الهي عن بناء المساجد على القبور، رقم (٥٢٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الثالثة: العبرة في مُبَالَغَتِهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، كَيْفَ بَيَّنَ لَهُمْ هَذَا أَوَّلًا، ثُمَّ قَبَلَ مَوْتَهُ بِخَمْسٍ قَالَ مَا قَال، ثُمَّ لَمَّا كَانَ فِي السِّيَاقِ لَمْ يَكْتَفِ بِمَا تَقَدَّمَ^(١).

= كالرؤساء، والزعماء، والأب، والأخ، والعم، أو سرعًا، مثل: الأولياء، والصالحين، والأنبياء، وما أشبه ذلك.

[١] الثالثة: العبرة في مُبَالَغَتِهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، كَيْفَ بَيَّنَ لَهُمْ هَذَا أَوَّلًا، ثُمَّ قَبَلَ مَوْتَهُ بِخَمْسٍ قَالَ مَا قَال؟ ثُمَّ لَمَّا كَانَ فِي السِّيَاقِ لَمْ يَكْتَفِ بِمَا تَقَدَّمَ.

وهذا مما يدل على حرص النبي ﷺ على حماية جانب التوحيد؛ لأنه خلاصه دعوة الرسل، ولأن التوحيد أعظم الطاعات؛ فالمعاصي ولو كبرت أهون من الشرك، حتى قال ابن مسعود: «لأن أحلف بالله كاذبًا أحب إلي من أن أحلف بغيره صادقًا»^(٢)؛ لأن الحلف بغيره نوع من الشرك، والحلف بالله كاذبًا معصية، وهي أهون من الشرك.

فالشرك أمره عظيم جدًّا، ونحن نَحْذَرُ إخواننا المسلمين مما هم عليه الآن من الانكباب العظيم على الدنيا حتى غفلوا عما خلقوا له، واشتغلوا بما خلق لهم؛ فعامَّة الناس الآن تجدهم مُشْتَغِلِينَ بالدُّنْيَا، لَيْسَ فِي أَفْكَارِهِمْ إِلَّا الدُّنْيَا، قَائِمِينَ وقَاعِيدِينَ ونَائِمِينَ ومُسْتَقِظِينَ، وهذا في الحقيقة نوع من الشرك؛ لأنه يوجب الغفلة عن الله عزَّ وجلَّ؛ ولهذا سَمَّى النَّبِيُّ ﷺ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَبْدًا لِمَا تَعَبَّدَ لَهُ، فَقَالَ: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعَسَّ عَبْدُ الدَّرْهَمِ، تَعَسَّ عَبْدُ الْخَمْصَةِ، تَعَسَّ عَبْدُ الْخَمِيلَةِ»^(٣).

ولو أقبل العبد على الله بقلبه وجوارحه لحصل ما قُدِّرَ لَهُ مِنَ الدُّنْيَا؛ فالدُّنْيَا وَسِيلَةٌ وَلَيْسَتْ غَايَةً، وَتَعَسَّ مَنْ جَعَلَهَا غَايَةً، كَيْفَ تَجْعَلُهَا غَايَةً وَأَنْتَ لَا تَدْرِي مَقَامَكَ فِيهَا؟! وَكَيْفَ تَجْعَلُهَا غَايَةً وَسُرُورُهَا مَضْحُوبٌ بِالْأَحْزَانِ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُّ^(٤)

فالحاصل: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بُعِثَ لِتَحْقِيقِ عِبَادَةِ اللَّهِ؛ وَلِهَذَا كَانَ حَرِيصًا عَلَى سَدِّ كُلِّ الْأَبْوَابِ الَّتِي تُؤَدِّي إِلَى الشَّرْكِ، فَالرُّسُولُ ﷺ حَذَرَ مِنَ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ:

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤٦٩/٨) رقم (١٢٢٨١)، والطبراني في الكبير رقم (٨٩٠٢). قال المنذري في الترغيب (٦٠٧/٣) والميشمي في مجمع الزوائد (١٧٧/٤): رواه رواية الصحيح.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله، رقم (٢٨٨٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) البيت للنمر بن تولب في ديوانه (ص: ٦٥).

- الرَّابِعَةُ: نَهَيْهُ عَنْ فِعْلِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ قَبْلَ أَنْ يُوجَدَ الْقَبْرُ^[١].
 الْخَامِسَةُ: أَنَّهُ مِنْ سُنَنِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي قُبُورِ أَنْبِيَائِهِمْ^[٢].
 السَّادِسَةُ: لَعْنُهُ إِيَّاهُمْ عَلَى ذَلِكَ^[٣].
 السَّابِعَةُ: أَنَّ مُرَادَهُ ﷺ تَحْذِيرُهُ إِيَّانَا عَنْ قَبْرِهِ^[٤].
 الثَّامِنَةُ: الْعَلَّةُ فِي عَدَمِ إِبْرَازِ قَبْرِهِ^[٥].

الأولى: في سائر حياته.

والثانية: قبل موته بخمس.

والثالثة: وهو في السياق.

[١] الرَّابِعَةُ: نَهَيْهُ عَنْ فِعْلِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ قَبْلَ أَنْ يُوجَدَ الْقَبْرُ:

تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَلَا فَلَا تَتَخَذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ»^(١) فَإِنَّ قَبْرَهُ دَاخِلٌ فِي ذَلِكَ بَلَا شَكٍّ، بَلْ أَوْلَى مَا يَدْخُلُ فِيهِ.

[٢] الْخَامِسَةُ: أَنَّهُ مِنْ سُنَنِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي قُبُورِ أَنْبِيَائِهِمْ:

تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» وَبِشَسْ رَجُلًا جَعَلَ إِمَامَهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، وَتَشَبَّهَ بِهِمْ فِي قَبِيحِ أَعْمَالِهِمْ.

[٣] السَّادِسَةُ: لَعْنُهُ إِيَّاهُمْ عَلَى ذَلِكَ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى»^(٢).

[٤] السَّابِعَةُ: أَنَّ مُرَادَهُ ﷺ تَحْذِيرُهُ إِيَّانَا عَنْ قَبْرِهِ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ عَائِشَةَ: «يُحْذَرُ مَا صَنَعُوا»^(٣)

أَيُّ: مَا صَنَعَهُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فِي قُبُورِ أَنْبِيَائِهِمْ.

[٥] الثَّامِنَةُ: الْعَلَّةُ فِي عَدَمِ إِبْرَازِ قَبْرِهِ: تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ عَائِشَةَ: «وَلَوْ لَا ذَلِكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ، غَيْرَ

أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يَتَّخَذَ مَسْجِدًا»^(٤).

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد، رقم (٥٣٢)، من حديث جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر التخریج السابق.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رقم (١٣٩٠)، ومسلم:

كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، رقم (٥٢٩)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) انظر التخریج السابق.

التَّاسِعَةُ: فِي مَعْنَى اتِّخَاذِهَا مَسْجِدًا^(١).

الْعَاشِرَةُ: أَنَّهُ قَرَنَ بَيْنَ اتِّخَاذِهَا مَسْجِدًا وَبَيْنَ تَقْوَمَ عَلَيْهِمُ السَّاعَةُ، فَذَكَرَ الذَّرِيعَةَ إِلَى الشِّرْكِ قَبْلَ وَقُوعِهِ مَعَ خَاتِمَتِهِ^(٢).

الْحَادِيَةُ عَشْرَةٌ: ذَكَرَهُ فِي خُطْبَتِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسِ الرَّدِّ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ اللَّتَيْنِ هُمَا أَشْرُ أَهْلِ الْبَدْعِ، بَلْ أَخْرَجَهُمْ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الثَّنَيْنِ وَالسَّبْعِينَ فِرْقَةً، وَهُمْ الرَّافِضَةُ وَالْجَهْمِيَّةُ، وَبَسَبَبِ الرَّافِضَةِ حَدَثَ الشِّرْكَ وَعِبَادَةُ الْقُبُورِ، وَهُمْ أَوَّلُ مَنْ بَنَى عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ^(٣).

هُنَاكَ عِلَّةٌ أُخْرَى، وَهِيَ: إِخْبَارُهُ بِأَنَّهُ مَا مِنْ نَبِيٍّ يَمُوتُ إِلَّا دُفِنَ حَيْثُ يَمُوتُ^(٤). وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لِلْحُكْمِ عِلَّتَانِ، كَمَا لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لِلْعِلَّةِ حُكْمَانِ.

[١] التَّاسِعَةُ: فِي مَعْنَى اتِّخَاذِهَا مَسْجِدًا.

سَبَقَ أَنْ ذَكَرْنَا أَنَّ لَهَا مَعْنَيْنِ:

١ - بِنَاءُ الْمَسَاجِدِ عَلَيْهَا.

٢ - اتِّخَاذُهَا مَكَانًا لِلصَّلَاةِ، تُقْصَدُ فَيُصَلَّى عِنْدَهَا، بَلْ إِنَّ مَنْ صَلَّى عِنْدَهَا وَلَمْ يَتَّخِذْهَا لِلصَّلَاةِ فَقَدْ اتَّخَذَهَا مَسْجِدًا بِالْمَعْنَى الْعَامِّ.

[٢] الْعَاشِرَةُ: أَنَّهُ قَرَنَ بَيْنَ اتِّخَاذِهَا مَسْجِدًا وَبَيْنَ تَقْوَمَ عَلَيْهِ السَّاعَةُ، فَذَكَرَ الذَّرِيعَةَ إِلَى الشِّرْكِ قَبْلَ وَقُوعِهِ مَعَ خَاتِمَتِهِ. وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ ذَكَرَ التَّحْذِيرَ مِنَ الشِّرْكِ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ.

وَقَوْلُهُ: «مَعَ خَاتِمَتِهِ» وَهِيَ: أَنَّ مَنْ تَقَوَّمَ عَلَيْهِمْ شِرَارُ الْخَلْقِ، وَالَّذِينَ تَقَوَّمَ عَلَيْهِمُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءُ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ، وَالَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ هَؤُلَاءِ فَعَلُوا أَسْبَابَ الشِّرْكِ وَالْكَفْرِ.

[٣] الْحَادِيَةُ عَشْرَةٌ: ذَكَرَهُ فِي خُطْبَتِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسِ الرَّدِّ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ اللَّتَيْنِ هُمَا أَشْرُ أَهْلِ الْبَدْعِ.

قَوْلُهُ: «قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسِ» أَيُّ: خَمْسِ لَيَالٍ، وَالْعَرَبُ يُعَبَّرُونَ عَنِ الْأَيَّامِ بِاللَّيَالِيِ وَبِالْعَكْسِ.

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الجنائز، باب ما جاء في دفن النبي ﷺ حيث قبض، رقم (١٠١٨)، وابن ماجه: نحوه كتاب الجنائز، باب ما ذكر في وفاته ودفنه ﷺ، رقم (١٦٢٨)، وأحد في المسند (٧/١)، والترمذي في الشائل رقم (٣٩٠)، من حديث أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال الحافظ في الفتح (٥٢٩/١): إسناده صحيح لكنه موقوف.

قَوْلُهُ: «أَشْرُ أَهْلِ الْبِدْعِ» يُقَالُ: أَشْرُ، وَيُقَالُ: شَرٌّ - بِحَذْفِ الهمزة - وَهُوَ الْأَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا. وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ حَالِ الرَّافِضَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَحُكْمِهِمَا قَبْلَ ذِكْرِ اسْمَيْهِمَا؛ مِنْ أَجْلِ تَبْيِيحِ النَّفْسِ عَلَى مَعْرِفَتِهِمَا وَالْإِطْلَاعِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا ذُكِرَ لَهُ الْحُكْمُ وَالْوَصْفُ قَبْلَ ذِكْرِ الْمَوْصُوفِ وَالْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، صَارَتْ نَفْسُهُ تَتَطَلَّعُ وَتَتَشَوَّقُ إِلَى هَذَا، فَلَوْ قَالَ مِنْ أَوَّلِ الْكَلَامِ: الرَّدُّ عَلَى الرَّافِضَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ فَلَا يَكُونُ لِلْإِنْسَانِ التَّشَوُّقُ مِثْلَ مَا لَوْ تَكَلَّمَ عَنْ حَالِهِمَا وَحُكْمِهِمَا أَوَّلًا. وَحَالُهُمَا: أَنَّهَا أَشْرُ أَهْلِ الْبِدْعِ. وَحُكْمُهُمَا: أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَخْرَجَهُمْ مِنَ الثَّنَتَيْنِ وَالسَّبْعِينَ فِرْقَةً.

وَالرَّافِضَةُ: اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ رَضَّ الشَّيْءَ إِذَا اسْتَبَعَدَهُ، وَسُمُوا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ رَفَضُوا زَيْدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ حِينَ سَأَلُوهُ: مَا تَقُولُ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ؟ فَأَنَّى عَلَيْهِمَا، وَقَالَ: هُمَا وَزِيرَا جَدِّي. فَرَفَضُوهُ وَتَرَكُوهُ، وَكَانُوا فِي السَّابِقِ مَعَهُ، لَكِنْ لَمَّا قَالَ الْحَقُّ الْمُخَالِفَ لَاهْوَائِهِمْ نَفَرُوا مِنْهُ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، فُسِمُوا رَافِضَةً.

وَأَصْلُ مَذْهَبِهِمْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّأٍ، وَهُوَ يَهُودِيٌّ تَلَبَّسَ بِالْإِسْلَامِ، فَأَظْهَرَ التَّشْيِيعَ لآلِ الْبَيْتِ وَالْعُلُوَّ فِيهِمْ؛ لِيَسْغَلَ النَّاسَ عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ وَيُفْسِدَهُ، كَمَا أَفْسَدَ بُولَكُصُ دِينَ النَّصَارَى عِنْدَمَا تَلَبَّسَ بِالنَّصْرَانِيَّةِ.

وَأَوَّلُ مَا أَظْهَرَ ابْنُ سَيِّأٍ بِدْعَتَهُ فِي عَهْدِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، حَتَّى إِنَّهُ جَاءَهُ وَقَالَ: أَنْتَ اللَّهُ حَقًّا. وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، فَأَمَرَ عَلِيٌّ بِالْأَخْذِودِ فَخَفِرَتْ، وَأَمَرَ بِالْحَطَبِ فَجُمِعَ، وَبِالنَّارِ فَأُوقِدَتْ، ثُمَّ أَحْرَقَهُمْ بِهَا^(١). إِلَّا أَنَّهُ يُقَالُ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَيِّأٍ هَرَبَ وَذَهَبَ إِلَى مِصْرَ وَنَشَرَ بِدْعَتَهُ. فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَالْمِثُّ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأَى أَمْرًا لَمْ يَحْتَمِلْهُ؛ حَيْثُ ادَّعَا فِيهِ الْأُلُوهِيَّةَ، فَأَخْرَجَهُمْ بِالنَّارِ إِحْرَاقًا، ثُمَّ بَدَأَتْ هَذِهِ الْفِرْقَةُ الْحَبِيشَةُ تَتَكَاثَرُ؛ لِأَنَّ شِعَارَهَا فِي الْحَقِيقَةِ التَّفَاقُّ الَّذِي يُسَمُّوهُ النِّقَّةَ؛ وَلِهَذَا كَانَتْ هَذِهِ الْفِرْقَةُ أخطرَ مَا يَكُونُ عَلَى الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُمَا تَتَظَاهَرُ بِالْإِسْلَامِ وَالِدَّعْوَةَ إِلَيْهِ، وَتُقِيمُ شَعَائِرَهُ الظَّاهِرَةَ، كَتَحْرِيمِ الْحُمُورِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَكِنَّمَا تُنَاقِضُهُ فِي الْبَاطِنِ؛ فَهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ مَنَّهُمْ آلَ اللَّهِ يُدِيرُ الْكَوْنَ، وَأَنَّهُمْ أَفْضَلُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْأَوْلِيَاءِ، وَأَنَّهُمْ فِي مَرْتَبَةِ لَا يَنَالُهَا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ.

(١) أخرجه ابن الأعرابي في معجمه أرقام (٦٧، ١٥٥٣)، والأجري في الشريعة (٥/ ٢٥٢٠-٢٥٢١).

وهؤلاء كيف يصح أن تُقبل منهم دعوى الإسلام؛ ولذلك يقول عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كثير من كتبه قولاً إذا اطلع عليه الإنسان عرف حالهم: «إنهم أشد الناس ضرراً على الإسلام، وإنهم هجروا المساجد وعمروا المشاهد»^(١)، فهم يقولون: لا نصلي جماعة إلا خلف إمام معصوم ولا معصوم الآن، وهم أول من بنى المشاهد على القبور كما قال الشيخ هنا، ورموا أفضل أتباع الرسول على الإطلاق - وهما أبو بكر وعمر - بالنفاق، وأنها مانا على ذلك، كعبد الله بن أبي ابن سلول وأشباهه، والعياذ بالله، فانظر بماذا تحكمم على هؤلاء بعد معرفة معتقديهم ومنهجهم؟!

وأما الجهمية: فهم أتباع الجهم بن صفوان، وأول بدعته أنه أنكر صفات الله، وقال: إن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً. فأنكر المحبة والكلام، ثم بدأت هذه البدعة تنتشر وتنتسح، فاعتنقها طوائف غير الجهمية، كالمعتزلة ومتأخري الرافضة؛ لأن الرافضة كانوا بالأول مشبهة؛ ولهذا قال أهل العلم: أول من عرف بالتشبيه هشام بن الحكم الرافضي، ثم تحولوا من التشبيه إلى التعطيل، وصاروا يُنكرون الصفات.

والجهم بن صفوان أخذ بدعته عن الجعد بن دزهم، والجعد أخذ بدعته عن أبان بن سمعان، وأبان أخذها عن طألوت، الذي أخذها عن كبيد بن الأعصم اليهودي الذي سحر النبي ﷺ، فتكون بدعة التعطيل أصلها من اليهود.

ثم إن الجهم بن صفوان نشأ في بلاد خراسان، وفيها كثير من الصابئة وعباد الكواكب والفلاسفة، فأخذ منهم أيضاً ما أخذ، فصارت هذه البدعة مركبة من اليهودية والصابئة والمشرية. وانتشرت هذه البدعة في الأمة الإسلامية، وهؤلاء الجهمية معطلة في الصفات، يُنكرون الصفات، ومنهم من أنكر الأسماء مع الصفات، وهذه الأسماء التي يضيفها الله سبحانه إلى نفسه جعلوها إضافات وليست حقيقة، أو أنها أسماء لبعض مخلوقاته، فالسميع عندهم بمعنى من خلق السمع في غيره، والبصير كذلك، وهكذا.

ومنهم من أنكر أن يكون الله متصفاً بالإنبات أو العدم، فقالوا: لا يجوز أن تُنسب لله صفة أو نفي عنه صفة، حتى قالوا: لا يجوز أن نقول عنه: إنه موجود ولا إنه معدوم؛ لأننا إن قلنا بأنه

= مَوْجُودٌ شَبَهَانَهُ بِالْمَوْجُودَاتِ، وَإِنْ قُلْنَا بَأَنَّهُ مَعْدُومٌ شَبَهَانَهُ بِالْمَعْدُومَاتِ، فَقُولُ: لَا مَوْجُودٌ وَلَا مَعْدُومٌ؛ فَكَابَرُوا الْمَعْقُولَ، وَكَذَبُوا الْمَقُولَ، وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ؛ لِأَنَّ تَقَابُلَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ مِنْ تَقَابُلِ النَّقِیْضَيْنِ اللَّذَيْنِ لَا يُمَكِّنُ اِزْتِفَاعُهُمَا وَلَا اجْتِنَاعُهُمَا، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُوْجَدَ أَحَدُهُمَا، فَوُصِفَ اللَّهُ بِذَلِكَ تَشْبِيهُ لَهُ بِالْمُمْتَنَعَاتِ عَلَى قَاعِدَتِهِمْ.

ومَذْهَبُهُمْ فِي الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ: الْجَبَرُ، فَيَقُولُونَ: إِنَّ الْإِنْسَانَ مُجْبَرٌ عَلَى عَمَلِهِ، يَعْمَلُ بِدُونِ اخْتِيَارِهِ، إِنْ صَلَّى فَهُوَ مُجْبَرٌ، وَإِنْ قَتَلَ فَهُوَ مُجْبَرٌ، وَهَكَذَا. فَعَطَّلُوا بِذَلِكَ حِكْمَةَ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ كُلُّ عَامِلٍ مُجْبَرًا عَلَى عَمَلِهِ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ حِكْمَةٌ فِي الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، بَلْ بِمُجَرَّدِ الْمَشِيئَةِ يُعَاقَبُ هَذَا وَيُثِيبُ هَذَا، وَبِذَلِكَ عَطَّلُوا عَنِ الْفَاعِلِينَ أَوْصَافَ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَمْدَحَ إِنْسَانًا أَوْ تَذْمَهُ؛ لِأَنَّ الْعَاصِيَ مُجْبَرٌ وَالْمُطِيعُ مُجْبَرٌ.

وَيُقَالُ لَهُمْ: إِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ ذَلِكَ أَتَيْتُمْ أَنَّ اللَّهَ أَظْلَمُ الظَّالِمِينَ؛ لِأَنَّهُ كَيْفَ يُعَاقَبُ الْعَاصِيَ وَهُوَ مُجْبَرٌ عَلَى الْمَعْصِيَةِ؟ وَيُثِيبُ الطَّائِعَ وَهُوَ مُجْبَرٌ عَلَى طَاعَتِهِ؟ فَيَكُونُ أُعْطِيَ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ، وَعَاقَبَ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ، وَهَذَا ظُلْمٌ.

فَقَالُوا: هَذَا لَيْسَ بِظُلْمٍ؛ لِأَنَّ الظُّلْمَ تَصَرَّفُ الْمَالِكِ فِي غَيْرِ مُلْكِهِ، وَهَذَا تَصَرَّفُ مَنْ الْمَالِكِ فِي مُلْكِهِ، يَفْعَلُ بِهِ مَا يَشَاءُ.

وَأُجِيبَ: بَأَنَّهُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ إِذَا كَانَ مُتَّصِفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ لَنْ يُخْلِفَ وَعْدَهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَمْلِكْ مِنَ الصَّلَاحِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، فَلَوْ أَخْلَفَ هَذَا الْوَعْدَ لَكَانَ تَقْصَا فِي حَقِّهِ وَظُلْمًا لِحَقِّهِ؛ حَيْثُ وَعَدَهُمْ فَأَخْلَفَهُمْ.

ومَذْهَبُهُمْ فِي أََسْمَاءِ الْإِيمَانِ وَالَّذِينَ الْإِزْجَاءُ، فَيَقُولُونَ: إِنَّ الْإِيمَانَ مُجَرَّدُ اعْتِرَافِ الْإِنْسَانِ بِالْخَالِقِ عَلَى الْوَصْفِ الْمُعْطَلِ عَنِ الصِّفَاتِ حَسَبِ طَرِيقَتِهِمْ، وَأَنَّ الْأَقْوَالَ وَالْأَعْمَالَ لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي الْإِيمَانِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ. وَمِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ قَالُوا: إِنَّ أَفْسَقَ وَأَعْدَلَ عِبَادِ اللَّهِ فِي الْإِيمَانِ سَوَاءٌ، بَلْ قَالُوا: إِنَّ فِرْعَوْنَ مُؤْمِنٌ كَامِلُ الْإِيمَانِ، وَجِرِيلَ مُؤْمِنٌ كَامِلُ الْإِيمَانِ، لَكِنْ فِرْعَوْنٌ كَفَرَ؛ لِأَنَّهُ ادَّعَى الرُّبُوبِيَّةَ لِنَفْسِهِ فَقَطُّ، فَصَارَ بِذَلِكَ كَافِرًا.

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُمْ:

الثانية عشرة: مَا يُلِي بِهِ ﷺ مِنْ شِدَّةِ النَّزْعِ^(١).

وَالنَّاسُ فِي الْإِيمَانِ شَيْءٌ وَاحِدٌ كَالْمَشْطِ عِنْدَ تَمَائِلِ الْأَسْتَانِ^(٢)
فَمَذْهَبُهُمْ مِنْ أَحَبِّ الْمَذَاهِبِ إِنْ لَمْ تَقُلْ: أَحَبُّهَا.

لكن أَحَبُّ مِنْهُ مَذْهَبُ الرَّافِضَةِ، حَتَّى قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّ جَمِيعَ الْبِدْعِ أَصْلُهَا مِنَ الرَّافِضَةِ»، فَهُمْ أَصْلُ الْبِلَّةِ فِي الْإِسْلَامِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «أَخْرَجَهُمْ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الثُّنَيْنِ وَالسَّبْعِينَ فِرْقَةً» وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مِنَ الثَّلَاثِ وَالسَّبْعِينَ فِرْقَةً، أَوْ أَنَّ الصَّوَابَ أَخْرَجَهُمْ إِلَى الثُّنَيْنِ وَالسَّبْعِينَ، أَيْ: أَخْرَجَهُمْ مِنَ الثَّالِثَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا الرَّسُولُ ﷺ وَأَصْحَابِهِ؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ مَنْ كَانَتْ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ.

وَصَدَقَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ عَنْ هَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ الرَّافِضَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ: «شَرُّ أَهْلِ الْبِدْعِ»، وَقَدْ قَتَلَ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ سَلَمَةَ بْنَ أَحْوَزَ صَاحِبَ شُرْطَةِ نَصْرِ بْنِ سَيَّارٍ؛ لِأَنَّهُ أَظْهَرَ هَذَا الْمَذْهَبَ وَنَشَرَهُ.
وَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: «وَبِسَبَبِ الرَّافِضَةِ حَدَثَ الشَّرُّ، وَعِبَادَةُ الْقُبُورِ، وَهُمْ أَوَّلُ مَنْ بَنَى عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ؛ وَلِهَذَا يَحِبُّ الْحَذَرُ مِنْ بَدْعَتِهِمْ وَبِدْعَةِ الْجَهْمِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْبِدْعَ دَرَكَاتُ بَعْضُهَا أَسْفَلُ مِنْ بَعْضٍ، فَعَلَى الْمَرْءِ الْحَذَرُ مِنَ الْبِدْعِ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَّبِعًا لِمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي هَذَا الْبَابِ وَفِي غَيْرِهِ.

[١] الثانية عشرة: مَا يُلِي بِهِ ﷺ مِنْ شِدَّةِ النَّزْعِ:

تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهَا: «طَفِقَ يَطْرُحُ حِمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا اغْتَمَّ بِهَا كَشَفَهَا» فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى شِدَّةِ نَزْعِهِ، وَهَكَذَا كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَمْرُضُ وَيُوْعَكُ كَمَا يُوْعَكُ الرَّجُلَانِ^(٣) مِنَ النَّاسِ، وَهَذَا مِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَهُوَ ﷺ شَدَّدَ عَلَيْهِ الْبَلَاءُ فِي مُقَابَلَةِ دَعْوَتِهِ وَأُوذِيَ إِذْدَاءً عَظِيمًا، وَكَذَلِكَ أَيْضًا فِيمَا يُصِيبُهُ مِنَ الْأَمْرَاضِ يُضَاعَفُ عَلَيْهِ، وَالْحِكْمَةُ مِنْ ذَلِكَ لِأَجْلِ أَنْ يَنَالَ أَعْلَى دَرَجَاتِ الصَّبْرِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا ابْتُلِيَ بِالشَّرِّ وَصَبَرَ كَانَ ذَلِكَ أَزْفَعَ لِدَرَجَتِهِ.

(١) نونية ابن القيم (ص: ٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب أشد الناس بلاء الأنبياء، رقم (٥٦٤٨)، ومسلم: في البر والصلة، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن، رقم (٢٥٧١)، عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثالثة عشرة: مَا أُكْرِمَ بِهِ مِنَ الْخَلَّةِ^(١).

الرابعة عشرة: التَّضَرُّيْحُ بِأَنَّهَا أَعْلَى مِنَ الْمَحَبَّةِ^(٢).

الخامسة عشرة: التَّضَرُّيْحُ بِأَنَّ الصَّدِّيقَ أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ^(٣).

والصَّبْرُ دَرَجَةٌ عَالِيَةٌ لَا تَنَالُ إِلَّا بِوُجُودِ أَسْبَابِهَا، وَمِنْهَا الْإِتْلَاءُ؛ فَيَصْبِرُ وَيُحْتَسِبُ حَتَّى يَنَالَ دَرَجَةَ الصَّابِرِينَ.

[١] الثالثة عشرة: مَا أُكْرِمَ بِهِ مِنَ الْخَلَّةِ:

وَيَذَلُّ عَلَيْهَا قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا»^(١)، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الْكَرَامَةَ عَظِيمَةٌ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا نَالَ هَذِهِ الْمَرْتَبَةَ إِلَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَإِبْرَاهِيمَ ﷺ.

[٢] الرابعة عشرة: التَّضَرُّيْحُ بِأَنَّهَا أَعْلَى مِنَ الْمَحَبَّةِ:

ودليل ذلك أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُحِبُّ أَبَا بَكْرٍ، وَكَانَ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيْهِ، فَأُثْبِتَ لَهُ الْمَحَبَّةُ، وَنَفَى عَنْهُ الْخَلَّةُ، فَذَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهَا أَعْلَى مِنَ الْمَحَبَّةِ، وَالتَّضَرُّيْحُ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَطْ، بَلْ بِضَمِّهِ إِلَى غَيْرِهِ؛ فَقَدْ وَرَدَ مِنْ حَدِيثٍ آخَرَ أَنَّهُ صَرَّحَ: «بَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَحَبُّ الرَّجَالِ إِلَيْهِ»^(٢)، ثُمَّ قَالَ هُنَا: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَأَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا»^(٣)، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْخَلَّةَ أَعْلَى مِنَ الْمَحَبَّةِ.

[٣] الخامسة عشرة: التَّضَرُّيْحُ بِأَنَّ الصَّدِّيقَ أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ:

تَوْخِذُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَأَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا»، فَلَوْ كَانَ غَيْرُهُ أَفْضَلَ مِنْهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ لَكَانَ أَحَقَّ بِذَلِكَ.

وَمِنْ الْمَسَائِلِ الْهَامَّةِ أَيْضًا: أَنَّ الْأَفْضَلِيَّةَ فِي الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ قَوْفُ الْأَفْضَلِيَّةِ بِالنَّسَبِ؛ لِأَنَّا لَوْ رَاعَيْنَا الْأَفْضَلِيَّةَ بِالنَّسَبِ لَكَانَ حَمْرَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَالْعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَحَقَّ مِنْ أَبِي بَكْرٍ فِي ذَلِكَ، وَمِنْ ثَمَّ قَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَغَيْرِهِ مِنْ آلِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد، رقم (٥٣٢)، من حديث جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذًا خليلًا»، رقم (٣٦٦٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب فضائل أبي بكر، رقم (٢٣٨٤)، من حديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد، رقم (٥٣٢)، من حديث جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: الْإِشَارَةُ إِلَى خِلَافَتِهِ^(١).

[١] السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: الْإِشَارَةُ إِلَى خِلَافَتِهِ:

لَمْ يَقُلِ: التَّضَرُّعُ، وَإِنَّمَا قَالَ: الْإِشَارَةُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقُلْ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ هُوَ الْخَلِيفَةُ مِنْ بَعْدِهِ، لَكِنْ لَمَّا قَالَ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا، لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا» عَلِمَ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْلَى النَّاسِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَكُونُ أَحَقُّ النَّاسِ بِخِلَافَتِهِ.



بَابُ^(١)مَا جَاءَ أَنَّ الْغُلُوفِي قُبُورِ الصَّالِحِينَ^(٢) يُصَيِّرُهَا أَوْثَانًا^(٣)تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ^(٤)

[١] هذا الباب له صلة بما قبله، وهو أنَّ الغلوفي قبور الصالحين يصيرها أوثاناً تعبد من دون الله. أي: يؤول الأمر بالغالين إلى أن يعبدوا هذه القبور أو أصحابها. والغلوف: مجاوزة الحد مدحاً أو دماً، والمراد هنا مدحاً.

والقبور لها حق علينا من وجهين:

١- أن لا نفرط فيما يجب لها من الاحترام؛ فلا تجوز إهانتها، ولا الجلوس عليها، وما أشبه ذلك.

٢- أن لا نغلوف فيها فتجاوز الحد.

وفي (صحيح مسلم) قال علي بن أبي طالب لأبي الهيثج الأسدي: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سوتته»^(١)، وفي رواية: «ولا صورة إلا طمسناها»^(٢)، والقبر المشرف: هو الذي يتميز عن سائر القبور؛ فلا بد أن يسوى ليساويها؛ لتلا يظن أن لصاحب هذا القبر خصوصية ولو بعد زمن؛ إذ هو وسيلة إلى الغلوف فيه.

[٢] قوله: «الصالحين» يشمل الأنبياء والأولياء، بل ومن دونهم.

[٣] قوله: «أوثاناً» جمع وثن، وهو كل ما نصب للعبادة، وقد يقال له: صنم. والصنم: تمثال ممثّل، فيكون الوثن أعم.

ولكن ظاهر كلام المؤلف أن كل ما يعبد من دون الله يسمى وثناً، وإن لم يكن على تمثال نصب؛ لأن القبور قد لا يكون لها تمثال ينصب على القبر فيعبد.

[٤] قوله: «تعبد من دون الله» أي: من غيره، وهو شامل لما إذا عبدت وخذها أو عبدت

(١) كتاب الجنائز، باب الأمر بتسوية القبر، رقم (٩٦٩).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الأمر بتسوية القبر، رقم (٩٦٩)، من حديث علي رضي الله عنه.

رَوَى مَالِكٌ فِي (المَوْطَأِ) ^[١] أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ ^[٢] لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَتَنَا يُعْبَدُ ^[٣]، اسْتَدَّ ^[٤] غَضَبُ اللَّهِ ^[٥].....

مَعَ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ إِفْرَادُهَا فِيهَا، فَإِذَا قُرْنَ بِهَا غَيْرُهُ صَارَتْ عِبَادَةً لْغَيْرِ اللَّهِ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءَ عَنِ الشُّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكُهُ» ^(١).

[١] قَوْلُهُ: «فِي الْمَوْطَأِ» كِتَابٌ مَشْهُورٌ، مِنْ أَصْحَ الْكُتُبِ؛ لِأَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَحَرَّى فِيهِ صَحَّةَ السَّنَدِ، وَسَنَدُهُ أَعْلَى مِنْ سَنَدِ الْبُخَارِيِّ؛ لِقُرْبِهِ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، وَكَلِمَا كَانَ السَّنَدُ أَعْلَى كَانَ إِلَى الصَّحَّةِ أَقْرَبَ، وَفِيهِ مَعَ الْأَحَادِيثِ آثَارٌ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَفِيهِ أَيْضًا كَلَامٌ وَبَحْثٌ لِلْإِمَامِ مَالِكٍ نَفْسِهِ. وَقَدْ شَرَحَهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ^(٢)، وَمِنْ أَوْسَعِ شُرُوحِهِ وَأَحْسَنِهَا فِي الرَّوَايَةِ وَالْدَّرَايَةِ: «التَّمْهِيدُ» لابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَهَذَا -أُعْنِي- «التَّمْهِيدُ» - فِيهِ عِلْمٌ كَثِيرٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ أَصْلُهَا: يَا اللَّهُ! فَحُذِفَتْ (يَا) النَّدَاءُ لِأَجْلِ الْبَدَاةِ بِاسْمِ اللَّهِ، وَعَوَّضَ عَنْهَا الْمِيَمُ الدَّالَّةُ عَلَى الْجَمْعِ، فَكَانَ الدَّاعِي جَمَعَ قَلْبَهُ عَلَى اللَّهِ، وَكَانَتْ الْمِيَمُ فِي الْآخِرِ لِأَجْلِ الْبَدَاةِ بِاسْمِ اللَّهِ.

[٣] قَوْلُهُ: «لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَتَنَا يُعْبَدُ» لَا: لِلدَّعَاءِ؛ لِأَنَّهُا طَلَبٌ مِنَ اللَّهِ، وَ(تَجْعَلُ): تَصْبِيرٌ، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ لَهَا: «قَبْرِي» وَالثَّانِي: «وَتَنَا».

وَقَوْلُهُ: «يُعْبَدُ» صِفَةٌ لَوَتْنٍ، وَهِيَ صِفَةٌ كَاشِفَةٌ؛ لِأَنَّ الْوَتْنَ هُوَ الَّذِي يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ لِأَنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا جَعَلُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، وَعَبَدُوا صَالِحِيهِمْ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ رَبَّهُ أَنْ لَا يَجْعَلَ قَبْرَهُ وَتَنَا يُعْبَدُ؛ لِأَنَّ دَعْوَتَهُ كُلَّهَا بِالتَّوْحِيدِ وَتَحَارِيَةِ الشُّرْكِ.

[٤] قَوْلُهُ: «اسْتَدَّ أَيْ: عَظُمَ».

[٥] قَوْلُهُ: «غَضَبُ اللَّهِ» صِفَةٌ حَقِيقَةٌ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ، لَا تَمَائِلُ غَضَبِ الْمَخْلُوقِينَ لَا فِي الْحَقِيقَةِ وَلَا فِي الْأَثَرِ. وَقَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ: غَضَبُ اللَّهِ هُوَ الْإِنْتِقَامُ بِمَنْ عَصَاهُ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِرَادَةُ الْإِنْتِقَامِ بِمَنْ عَصَاهُ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزهد، باب من أشرك في عمله غير الله، رقم (٢٩٨٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ومنها: المتقي لأبي الوليد الباجي، وشرح موطأ مالك للزرقاني، وأوجز المسالك إلى موطأ مالك للكندهلوي، وتنوير الحوالك للسيوطي.

وهذا تحريف للكلام عن مواضعه؛ لأن النبي ﷺ لم يقل: انتقم الله، وإنما قال: اشتد غضب الله، وهو ﷺ يعرف كيف يعبر، ويعرف الفرق بين غضب الله وبين الانتقام، وهو أنصَح الخلق وأعلم الخلق بربه، فلا يمكن أن يأتي بكلام وهو يريد خلافه؛ لأنه لو أتى بذلك لكان ملبساً، وحاشاه أن يكون كذلك، فالحضب غير الانتقام وغير إرادة الانتقام؛ فالحضب صفة حقيقة ثابتة لله، تليق بجلاله، لا تماثل غضب المخلوق، لا في الحقيقة ولا في الأثر.

وهناك فروق بين غضب المخلوق وغضب الخالق، منها:

١- غضب المخلوق حقيقة هو: عليان دم القلب، وجرمة يلقبها الشيطان في قلب ابن آدم حتى يفور، أما غضب الخالق فإنه صفة لا تماثل هذا، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

٢- أن غضب آدمي يؤثر آثاراً غير محمودة؛ فالآدمي إذا غضب قد يحصل منه ما لا يحمده، فيقتل المغضوب عليه، وربما يطلق زوجته، أو يكسر الإناء، ونحو ذلك، أما غضب الله فلا يترتب عليه إلا آثار حميدة؛ لأنه حكيم، فلا يمكن أن يترتب على غضبه إلا تمام الفعل المناسب الواقع في محله.

فغضب الله ليس كغضب المخلوقين، لا في الحقيقة ولا في الآثار، وإذا قلنا ذلك فلا نكون وصفنا الله بما يماثل صفات المخلوقين، بل وصفناه بصفة تدل على القوة وتمام السلطان؛ لأن الغضب يدل على قدرة الغاضب على الانتقام وتمام سلطانه، فهو بالنسبة للخالق صفة كمال، وبالنسبة للمخلوق صفة نقص.

ويدل على بطلان تأويل الغضب بالانتقام قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ءَاسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥]، فإن معنى ﴿ءَاسَفُونَا﴾: أغضبونا، فجعل الانتقام غير الغضب، بل أثراً مترتباً عليه، فدل هذا على بطلان تفسير الغضب بالانتقام.

واعلم أن كل من حرف نصوص الصفات عن حقيقتها وعمّا أراد الله بها ورسوله فلا بد أن يقع في زلة ومهلكة؛ فالواجب علينا أن نسلّم لما جاء به الكتاب والسنة من صفات الله تعالى على ما ورد إنباتاً بلا تمثيل وتنزيهاً بلا تعطيل.

عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ^(١) .
وَلِإِبْنِ جَرِيرٍ^(٢)

[١] قَوْلُهُ: «اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(٣) أَي: جَعَلُوهَا مَسَاجِدَ؛ إمَّا بِالْبِنَاءِ عَلَيْهَا، أَوْ بِالصَّلَاةِ عِنْدَهَا، فَالصَّلَاةُ عِنْدَ الْقُبُورِ مِنَ اتَّخَاذِهَا مَسَاجِدَ، وَالبِنَاءُ عَلَيْهَا مِنَ اتَّخَاذِهَا مَسَاجِدَ. وَهُنَا نَسْأَلُ: هَلِ اسْتَجَابَ اللَّهُ دَعْوَةَ نَبِيِّهِ ﷺ بِأَنْ لَا يَجْعَلَ قَبْرَهُ وَتَنَّا يُعْبَدُ، أَمْ افْتَضَتْ حِكْمَتُهُ غَيْرَ ذَلِكَ؟

الجواب: يَقُولُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ اللَّهَ اسْتَجَابَ لَهُ، فَلَمْ يُذَكَّرْ أَنَّ قَبْرَهُ ﷺ جُعِلَ وَتَنَّا، بَلْ إِنَّهُ حُجِّي بِنِثْلَةِ جُذْرَانِ، فَلَا أَحَدَ يَصِلُ إِلَيْهِ حَتَّى يَجْعَلَهُ وَتَنَّا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَلَمْ يُسْمَعْ فِي التَّارِيخِ أَنَّهُ جُعِلَ وَتَنَّا.

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (التَّوْنِيَّةِ):

فَأَجَابَ رَبُّ الْعَالَمِينَ دُعَاءَهُ وَأَحَاطَ بِهِ بِثَلَاثَةِ الْجُذْرَانِ^(٤)

صَحِيحٌ أَنَّهُ يُوجَدُ أَنَاثُ يَغْلُونَ فِيهِ، وَلَكِنْ لَمْ يَصِلُوا إِلَى جَعْلِ قَبْرِهِ وَتَنَّا، وَلَكِنْ قَدْ يُعْبَدُونَ الرَّسُولَ ﷺ وَلَوْ فِي مَكَانٍ بَعِيدٍ، فَإِنْ وَجِدَ مَنْ يَتَوَجَّهُ لَهُ ﷺ بِدُعَائِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ فَيَكُونُ قَدِ اتَّخَذَهُ وَتَنَّا، لَكِنَّ الْقَبْرَ نَفْسُهُ لَمْ يَجْعَلْ وَتَنَّا.

[٢] قَوْلُهُ: «وَلِإِبْنِ جَرِيرٍ» هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ بْنِ يَزِيدَ الطَّبْرِيِّ، الْإِمَامُ الْمَشْهُورُ فِي التَّفْسِيرِ، تُوُوِّي سَنَةَ (٣١٠هـ)، وَتَفْسِيرُهُ: هُوَ أَضَلُّ التَّفْسِيرِ بِالْأَثَرِ، وَمَرْجِعُ لَجْمِيعِ الْمُفَسِّرِينَ بِالْأَثَرِ، وَلَا يَخْلُو مِنْ بَعْضِ الْأَثَارِ الصَّعِيقَةِ، وَكَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَجْمَعَ مَا رَوَى عَنِ السَّلَفِ مِنَ الْآثَارِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَيَدْعُ لِلْقَارِئِ الْحَكْمَ عَلَيْهَا بِالصَّحَّةِ أَوْ الضَّعْفِ بِحَسَبِ تَبَعِ رِجَالِ السَّنَدِ، وَهِيَ طَرِيقَةٌ جَيِّدَةٌ مِنْ وَجْهِ، وَلَيْسَتْ جَيِّدَةً مِنْ وَجْهِ آخَرَ.

(١) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (١/١٧٢)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، رَقْم (١٥٨٧)، وَالْحَمِيدِي، رَقْم (١٠٥٥)، وَوَصَلَهُ أَحْمَدُ (٢/٢٤٦)، وَالْبَزَارُ، رَقْم (٩٠٨٦)، وَأَبُو يَعْلَى، رَقْم (٦٦٨١)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيقَةِ (٦/٢٨٣، ٧/٣١٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٧/٣٧٢) رَقْم (١١٩٤١) عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ مَرْسَلًا. وَابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ (٢/٢٤٠) عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ مَرْسَلًا.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ، بَابُ النَّهْيِ عَنْ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ، رَقْم (٥٣٢)، مِنْ حَدِيثِ جَنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) نَوْنِيَةُ ابْنِ الْقَيِّمِ (ص: ٢٥٢).

بِسَنَدِهِ، عَنْ سُفْيَانَ^[١]، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ^[٢]: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩].^[٣]

فَجِدَّةٌ مِنْ جِهَةٍ أَتَاهَا تَجْمَعُ الْأَنَارُ الْوَارِدَةُ؛ حَتَّى لَا تَضْمَعَ، وَرُبَّمَا تَكُونُ طُرُقُهَا ضَعِيفَةً وَيَشْهَدُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ، وَلَيْسَتْ جِدَّةٌ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْقَاصِرَ بِالْعِلْمِ رَبِّمَا يَحْلُطُ الْغَثُّ بِالسَّيْمِ، وَيَأْخُذُ بِهَذَا وَهَذَا، لَكِنْ مَنْ عَرَفَ طَرِيقَةَ السَّنَدِ، وَرَاجَعَ رِجَالَ السَّنَدِ، وَنَظَرَ إِلَى أَحْوَالِهِمْ وَكَلَامِ الْعُلَمَاءِ فِيهِمْ - عِلِمَ ذَلِكَ.

وَقَدْ أَضَافَ إِلَى تَفْسِيرِهِ بِالْأَثَرِ: التَّفْسِيرَ بِالنَّظَرِ، وَلَا سِيَّامَا يَعُودُ إِلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ وَلِهَذَا دَائِمًا يُرْجَعُ الرَّأْيُ، وَيُسْتَدِلُّ لَهُ بِالشَّوَاهِدِ الْوَارِدَةِ فِي الْقُرْآنِ وَعَنِ الْعَرَبِ.

وَمِنْ النَّاحِيَةِ الْفِقْهِيَّةِ: فَالطَّرِيقُ مُجْتَهِدٌ، لَكِنَّهُ سَلَكَ طَرِيقَةً خَالَفَ غَيْرُهُ فِيهَا بِالنَّسْبَةِ لِلِإِجْمَاعِ؛ فَلَا يَعْتَبَرُ خِلَافَ الرَّجُلِ وَالرَّجُلَيْنِ، وَيَنْقُلُ الْإِجْمَاعَ وَلَوْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ، وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ تُوْخَذُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ جَمِيعِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُعْتَبَرِينَ فِي الْإِجْمَاعِ، وَقَدْ يَكُونُ الْحَقُّ مَعَ هَذَا الْوَاحِدِ الْمُخَالَفِ.

وَالْعَجِيبُ أَنِّي رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ يُحَذِّرُونَ الطَّلَبَةَ مِنْ تَفْسِيرِهِ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوءٌ - عَلَى زَعْمِهِمْ - بِالْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، وَيَقُولُونَ: عَلَيْكُمْ بِ(تَفْسِيرِ الْكُشَافِ) لِلزَّمَخْشَرِيِّ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَهَؤُلَاءِ مُخْطِئُونَ؛ لِأَنَّهُمْ لِحُجْلِهِمْ بِفَضْلِ التَّفْسِيرِ بِالْأَثَارِ عَنِ السَّلَفِ، وَاعْتَزَّازِهِمْ بَأَنْفُسِهِمْ، وَإِعْجَابِهِمْ بِأَرَائِهِمْ - صَارُوا يَقُولُونَ هَذَا.

[١] قَوْلُهُ: «عَنْ سُفْيَانَ» إِمَّا: سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، أَوْ ابْنَ عُيَيْنَةَ، وَهَذَا مِنْهُمْ، وَالْمُبْهَمُ يُمَكِّنُ مَعْرِفَتَهُ بِمَعْرِفَةِ شُيُوخِهِ وَتَلَامِيذِهِ، وَفِي الشَّرْحِ - أَغْنِي (تَبْسِيرَ الْعَرَبِزِ الْحَمِيدِ) - يَقُولُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ الثَّوْرِيُّ.

[٢] قَوْلُهُ: «عَنْ مُجَاهِدٍ» هُوَ مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ الْمَكِّيُّ، إِمَامُ الْمُفَسِّرِينَ مِنَ التَّابِعِينَ، ذُكِرَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «عَرَّضْتُ الْمُصْحَفَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ، فَمَا تَجَاوَزْتُ آيَةً إِلَّا وَقَفْتُ عِنْدَهَا أَسْأَلُهُ عَنْ تَفْسِيرِهَا».

[٣] قَوْلُهُ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ﴾ الْهَمْزَةُ: لِلْاسْتِفْهَامِ، وَالْمُرَادُ بِهِ التَّخْقِيرُ، وَالْخِطَابُ لِعَابِدِي هَذِهِ الْأَصْنَامِ اللَّاتِ وَالْعُزَّى... إلخ.

لَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى قِصَّةَ الْمِعْرَاجِ وَمَا حَصَلَ فِيهِ مِنَ الْآيَاتِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي قَالَ عَنْهَا: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ

قَالَ: «كَانَ يَلْتُمُ السَّوِيْقَ، فَمَاتَ، فَعَكَفُوا عَلَى قَبْرِهِ»^(١).
وَكَذَا قَالَ أَبُو الْجَوْرَاءِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «كَانَ يَلْتُمُ السَّوِيْقَ لِلْحَاجِّ»^(٢).

= مَا يَتَرَبَّهَ الْكَثْرَةُ قَالَ: ﴿أَفَرَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعَزَى﴾ أَي: مَا نَسَبُهُ هَذِهِ الْأَصْنَامُ لِلآيَاتِ الْكَبِيرَةِ الَّتِي رَأَاهَا النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ.

قَوْلُهُ: ﴿اللَّتَّ﴾ «كَانَ يَلْتُمُ لَهُمْ...» إلخ: عَلَى قِرَاءَةِ التَّشْدِيدِ: مِنْ لَتَ يَلْتُ، فَهُوَ لَا ت. أَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ التَّخْفِيفِ، فَوَجْهَهَا أَنَّهَا خُفِّفَتْ لِتَسْهِيلِ الْكَلَامِ، أَي: حُذِفَ مِنْهَا التَّضْعِيفُ تَخْفِيفًا.

وَقَدْ سَبَقَ أَتَاهُمْ قَالُوا: إِنَّ اللَّاتَ مِنَ الْإِلَهِ. وَأَصْلُهُ: رَجُلٌ كَانَ يَلْتُمُ السَّوِيْقَ لِلْحُجَّاجِ، فَلَمَّا مَاتَ عَظَّمُوهُ، وَعَكَفُوا عَلَى قَبْرِهِ، ثُمَّ جَعَلُوهُ إِلَهًا، وَجَعَلُوا التَّسْمِيَةَ الْأُولَى مُقْتَرَنَةً بِالتَّسْمِيَةِ الْآخِرَةِ، فَيَكُونُ أَصْلُهُ مِنْ لَتَ السَّوِيْقِ، ثُمَّ جَعَلُوهُ مِنَ الْإِلَهِ، وَهَذِهِ عَلَى قِرَاءَةِ التَّخْفِيفِ أَظْهَرُ مِنَ التَّشْدِيدِ، فَالتَّخْفِيفُ يُرْجَحُ أَنَّهُ مِنَ الْإِلَهِ، وَالتَّشْدِيدُ يُرْجَحُ أَنَّ أَصْلَهُ رَجُلٌ يَلْتُمُ السَّوِيْقَ. وَغَلُّوا فِي قَبْرِهِ، وَقَالُوا: هَذَا الرَّجُلُ الْمُحْسِنُ الَّذِي يَلْتُمُ السَّوِيْقَ لِلْحُجَّاجِ يُطْعِمُهُمْ إِيَّاهُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ عَبْدُوهُ، فَصَارَ الْغُلُّ فِي الْقُبُورِ يُصَبِّرُهَا أَوْثَانًا تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ.

وَفِي هَذَا: التَّحْذِيرُ مِنَ الْغُلُوِّ فِي الْقُبُورِ؛ وَلِهَذَا تُبَيِّنُ عَنْ تَجْهِيصِهَا وَابْنَاءِ عَلَيْهَا وَكِتَابَةِ عَلَيْهَا؛ خَوْفًا مِنْ هَذَا الْمَخْطُورِ الْعَظِيمِ الَّذِي يَجْعَلُهَا تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَكَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَأْمُرُ إِذَا بَعَثَ بَعْثًا: بَأَنْ لَا يَدْعُوا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّاهُ^(٣)؛ لَعَلَّهِ أَنَّهُ مَعَ طُولِ الزَّمَانِ سَيَقَالُ: لَوْلَا أَنَّ لَهُ مَزِيَّةً مَا اخْتَلَفَ عَنِ الْقُبُورِ. فَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْقُبُورُ مُتَسَاوِيَةً لَا مِيزَةَ لَوَاحِدٍ مِنْهَا عَنِ الْبَقِيَّةِ.

[١] قَوْلُهُ: «السَّوِيْقَ» هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الشَّعِيرِ يَحْمَصُ، ثُمَّ يُطْحَنُ، ثُمَّ يُخْلَطُ بِتَمْرٍ أَوْ شَبِهِهِ، ثُمَّ يُؤْكَلُ.

وَقَوْلُهُ: «كَانَ يَلْتُمُ السَّوِيْقَ، فَمَاتَ، فَعَكَفُوا عَلَى قَبْرِهِ» يَعْنِي: ثُمَّ عَبْدُوهُ وَجَعَلُوهُ إِلَهًا مَعَ اللَّهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَكَذَا قَالَ أَبُو الْجَوْرَاءِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: كَانَ يَلْتُمُ السَّوِيْقَ لِلْحَاجِّ»، وَالْغَرِيبُ أَنَّ النَّاسَ فِي جَاهِلِيَّتِهِمْ يَكْرُمُونَ حُجَّاجَ بَيْتِ اللَّهِ، وَيَلْتُمُونَ لَهُمُ السَّوِيْقَ، وَكَانَ الْعَبَّاسُ أَيْضًا يَسْقِي لَهُمُ

(١) تفسير الطبري (٢٢/٤٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿أَفَرَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعَزَى﴾، رقم (٤٨٥٩).

(٣) كما أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب تسوية القبر، رقم (٩٦٩)، من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَعَنَ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ^(٢)، وَالتَّخْذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ^(٣).....

= مِنْ زَمَرَمَ، وَرُبَّمَا يَجْعَلُ فِي زَمَرَمَ نَبِيذًا يَحْلِيهِ رَبِيبًا أَوْ نَحْوَهُ، وَفِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ صَارَ النَّاسُ بِالْعَكْسِ يَسْتَعْلُونَ الْحُجَّاجَ غَايَةَ الْاسْتِغْلَالِ وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ؛ حَتَّى يَبْعُثُوا عَلَيْهِمْ مَا يُسَاوِي رِبَالًا بَرِيالَيْنِ وَأَكْثَرَ، حَسَبَ مَا يَسَّرُ لَهُمْ، وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ خَطَأٌ عَظِيمٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَاكِمٍ بِطُلُمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥]، فَكَيْفَ بِمَنْ يَفْعَلُ الْإِلْحَادَ؟!

[١] قَوْلُهُ: «لَعَنَ» اللَّعْنُ: هُوَ الطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ عَنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَمَعْنَى «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» أَيُّ دَعَا عَلَيْهِمُ بِاللَّعْنَةِ.

[٢] قَوْلُهُ: «زَائِرَاتِ الْقُبُورِ» زَائِرَاتٍ: جَمْعُ زَائِرَةٍ، وَالزَّيَارَةُ هُنَا مَعْنَاهَا: الْخُرُوجُ إِلَى الْمَقَابِرِ، وَهِيَ أَنْوَاعٌ:

مِنْهَا مَا هُوَ سُنَّةٌ، وَهِيَ زِيَارَةُ الرِّجَالِ لِلتَّلَاعُظِ وَالِدُّعَاءِ لِلْمَوْتَى.
وَمِنْهَا مَا هُوَ بِدْعَةٌ، وَهِيَ زِيَارَتُهُمْ لِلدُّعَاءِ عِنْدَهُمْ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.
وَمِنْهَا مَا هُوَ شِرْكٌ، وَهِيَ زِيَارَتُهُمْ لِدُعَاءِ الْأَمْوَاتِ، وَالِاسْتِنْجَادِ بِهِمْ، وَالِاسْتِغَاثَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وزائِرٌ: اسْمٌ فاعِلٍ يَصْدُقُ بِالْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ^(١) بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ، وَهِيَ صِغَةُ مُبَالَغَةٍ تَدُلُّ عَلَى الْكَثْرَةِ، أَيُّ: كَثْرَةُ الزَّيَارَةِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَالْتَّخْذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ» هَذَا الشَّاهِدُ مِنَ الْحَدِيثِ، أَيُّ: الَّذِينَ يَضْعُونَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ اتِّخَاذَ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ لَهُ صَوْرَتَانِ:

١- أَنْ يَتَّخِذَهَا مُصَلًّى يُصَلِّي عَنْدَهَا.

٢- بِنَاءُ الْمَسَاجِدِ عَلَيْهَا.

(١) أخرجه الترمذي: الجنائز، باب ما جاء في كراهة زيارة القبور للنساء، رقم (١٠٥٦) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور، رقم (١٥٧٦)، الإمام أحمد (٣٣٧/٢)، (٣٥٦)، وابن حبان، رقم (٣١٧٨)، والبيهقي (١٣٠/٤).

وَالشَّرْحُ^(١) رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَالشَّرْحُ» جَمْعُ سِرَاجٍ، تُوقَدُ عَلَيْهَا الشَّرْجُ لَيْلًا وَنَهَارًا؛ تَعْظِيمًا وَغُلُوفًا فِيهَا. وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ زِيَارَةِ النِّسَاءِ لِلْقُبُورِ، بَلْ عَلَى أَنَّهُ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ؛ لِأَنَّ اللَّعْنَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى كَبِيرَةٍ، وَيَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ اتِّخَاذِ الْمَسَاجِدِ وَالشَّرْجِ عَلَيْهَا، وَهُوَ كَبِيرَةٌ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ لِلْعَنِ فَاعِلِهِ.

الْمُنَاسِبَةُ لِلْبَابِ:

أَنَّ اتِّخَاذَ الْمَسَاجِدِ عَلَيْهَا وَإِسْرَاحَهَا غُلُوفًا فِيهَا، فَيُؤَدِّي بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى عِبَادَتِهَا. مَسْأَلَةٌ: مَا هِيَ الصَّلَاةُ بَيْنَ الْجُمْلَةِ الْأُولَى: «زَائِرَاتِ الْقُبُورِ» وَالْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ «الْمُتَخَذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالشَّرْجَ»؟ الصَّلَاةُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرَةٌ: هِيَ أَنَّ الْمَرْأَةَ لِرَقَّةٍ عَاطِفَتِهَا، وَقَلَّةٍ تَمَيِّزُهَا، وَضَعْفٍ صَرِيحًا - رُبَّمَا تَعْبُدُ أَصْحَابَ الْقُبُورِ؛ تَعَطُّفًا عَلَى صَاحِبِ الْقَبْرِ، فَلِهَذَا قَرَّبَهَا بِالْمُتَخَذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالشَّرْجَ.

وَهَلْ يَدْخُلُ فِي اتِّخَاذِ الشَّرْجِ عَلَى الْمَقَابِرِ مَا لَوْ وُضِعَ فِيهَا مَصَابِيحُ كَهْرَبَاءَ لِإِنَارَتِهَا؟ الْجَوَابُ: أَمَّا فِي الْمَوَاطِنِ الَّتِي لَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهَا، كَمَا لَوْ كَانَتْ الْمَقْبَرَةُ وَاسِعَةً وَفِيهَا مَوْضِعٌ قَدِ انْتَهَى النَّاسُ مِنَ الدَّفْنِ فِيهِ - فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِسْرَاحِهِ، فَلَا يَسْرُجُ. أَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي يُقْبَرُ فِيهِ فَيُسْرَجُ مَا حَوْلَهُ فَقَدْ يُقَالُ بِجَوَازِهِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسْرَجُ إِلَّا بِاللَّيْلِ، فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يَدُلُّ عَلَى تَعْظِيمِ الْقَبْرِ، بَلِ اتِّخَاذُ الْإِسْرَاجِ لِلْحَاجَةِ.

وَلَكِنِ الَّذِي نَرَى أَنَّهُ يَنْبَغِي الْمَنْعُ مُطْلَقًا لِلْأَسْبَابِ الْآتِيَةِ:
١ - أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ ضَرُورَةٌ.

٢ - أَنَّ النَّاسَ إِذَا وَجَدُوا ضَرُورَةَ لِذَلِكَ فَعِنْدَهُمْ سَيَّارَاتٌ، يُمَكِّنُ أَنْ يُوقِدُوا الْآتُورَ الَّتِي فِيهَا وَيَتَبَيَّنَ لَهُمُ الْأَمْرُ، وَيُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَحْمِلُوا سِرَاجًا مَعَهُمْ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور، رقم (٣٢٣٦)، والترمذي: الصلاة، باب كراهة أن يتخذ على القبر مسجداً، رقم (٣٢٠) وقال: حديث حسن، والنسائي: كتاب الجنائز، باب التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، رقم (٢٠٤٣)، وابن ماجه مختصراً: كتاب الجنائز، باب النهي عن زيارة القبور، رقم (١٥٧٥)، الطيالسي، رقم (٢٨٥٦)، وابن أبي شيبة (١٥١/٢) رقم (٧٥٤٩)، وأحمد (١/٢٢٩، ٢٨٧، ٣٢٤، ٣٣٧)، وابن حبان، رقم (٣١٧٩)، والطبراني في الكبير (١٢/١٤٨ رقم ١٢٧٢٥)، والحاكم، رقم (١٣٨٤)، والبيهقي (٤/١٣٠).

٣- أَنَّهُ إِذَا فُتِحَ هَذَا الْبَابُ فَإِنَّ الشَّرَّ سَيَتَسِعُ فِي قُلُوبِ النَّاسِ، وَلَا يُمَكِّنُ ضَبْطُهُ فِيمَا بَعْدُ، فَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّهُمْ جَعَلُوا الْإِضَاءَةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَدَفَنُوا الْمَيِّتَ، فَمَنِ الَّذِي يَتَوَلَّى قَتْلَ هَذِهِ الْإِضَاءَةِ؟ الْجَوَابُ: قَدْ تَرَكْتُ، ثُمَّ يَبْقَى كَأَنَّهُ مَتَّخِذٌ عَلَيْهَا الشَّرْجَ.

فَالَّذِي تَرَى أَنَّهُ يُنْتَعَنُ نَهَائِيًّا. أَمَّا إِذَا كَانَ فِي الْمَقْبَرَةِ حُجْرَةٌ يُوَضَّعُ فِيهَا اللَّبِنُ وَنَحْوُهُ، فَلَا بَأْسَ بِإِضَاءَتِهَا؛ لِأَنَّهَا بَعِيدَةٌ عَنِ الْقُبُورِ، وَالْإِضَاءَةُ دَاخِلَةٌ لَا تُشَاهَدُ، فَهَذَا تَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ.

وَالْمُهِّمُ أَنَّ وَسَائِلَ الشَّرِّ يَحِبُّ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَتَّبِعَ عَنْهَا ابْتِعَادًا عَظِيمًا، وَلَا يُقَدَّرُ لِلزَّمَنِ الَّذِي هُوَ فِيهِ الْآنَ، بَلْ يُقَدَّرُ لِلْأَزْمَانِ الْبَعِيدَةِ، فَاَلْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ هَيْئَةً.

وَفِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ زِيَارَةِ النِّسَاءِ لِلْقُبُورِ، وَأَنَّهَا مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، وَالْعُلَمَاءُ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: تَحْرِيمُ زِيَارَةِ النِّسَاءِ لِلْقُبُورِ، بَلْ إِنَّهَا مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ؛ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: كَرَاهَةُ زِيَارَةِ النِّسَاءِ لِلْقُبُورِ، كَرَاهَةٌ لَا تَصِلُ إِلَى التَّحْرِيمِ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ عَنْ أَصْحَابِهِ^(١)؛ لِحَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةَ: «نُهِنَا عَنِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا»^(٢).

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: إِنَّهَا تَحْجُوزُ زِيَارَةَ النِّسَاءِ لِلْقُبُورِ؛ لِحَدِيثِ الْمَرْأَةِ الَّتِي مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِهَا وَهِيَ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرِ، فَقَالَ لَهَا: «اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي»، فَقَالَتْ لَهُ: إِلَيْكَ عَنِّي؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَبِّ بِمِثْلِ مُصِيبَتِي. فَانْصَرَفَ الرَّسُولُ ﷺ عَنْهَا، فَقِيلَ لَهَا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَتْ إِلَيْهِ تَعْتَذِرُ، فَلَمْ يَقْبَلْ عُذْرَهَا، وَقَالَ: «إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى»^(٣).

فَالنَّبِيُّ ﷺ شَاهَدَهَا عِنْدَ الْقَبْرِ وَلَمْ يَنْهَها عَنِ الزِّيَارَةِ، وَإِنَّمَا أَمَرَهَا أَنْ تَتَّقِيَ اللَّهَ وَتَصْبِرَ؛ وَلِمَا بَيَّنَّ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ)^(٤) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ الطَّوِيلِ، وَفِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى أَهْلِ الْبَيْعِ فِي اللَّيْلِ،

(١) انظر: المغني (٤/ ٥٢٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب اتباع النساء للجنائز، رقم (١٢٧٨)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب نهي النساء عن اتباع الجنائز، رقم (٩٣٨)، من حديث أم عطية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب زيارة القبور، رقم (١٢٨٣)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب في الصبر على المصيبة عند الصدمة الأولى، رقم (٩٢٦)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور، رقم (٩٧٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

= واستغفرَ لَهُمْ ودَعَا لَهُمْ، وَأَنَّ جَزِيلَ أَتَاهُ فِي اللَّيْلِ وَأَمَرَهُ، فَخَرَجَ ﷺ مُحْتَفِيًا عَنْ عَائِشَةَ، وَزَارَ وَدَعَا وَرَجَعَ، ثُمَّ أَخْبَرَهَا الْحَبَرُ، فَقَالَتْ: مَا أَقُولُ لَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «قُولِي: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ...» إلخ. قَالُوا: فَعَلِمَهَا النَّبِيُّ ﷺ دُعَاءَ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، وَتَعْلِيمُهُ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى الْجَوَازِ.

ورَأَيْتُ قَوْلًا رَابِعًا: أَنَّ زِيَارَةَ النِّسَاءِ لِلْقُبُورِ سُنَّةٌ كَالرِّجَالِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «كُنْتُ مَهَيِّئُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَرُزُّوْهَا؛ فَإِنَّمَا تَذَكَّرُكُمْ الْآخِرَةُ»^(١)، وَهَذَا عَامٌّ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ؛ وَلَأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَارَتْ قَبْرَ أَخِيهَا، فَقَالَ لَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ نَهَى عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ؟ قَالَتْ: إِنَّهُ أَمَرَ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ^(٢). وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ.

وَالصَّحِيحُ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ، وَيُجَابُ عَنْ أدْلَةِ الْأَقْوَالِ الْأُخْرَى: بِأَنَّ الصَّرِيحَ مِنْهَا غَيْرُ صَحِيحٍ، وَالصَّحِيحُ غَيْرُ صَرِيحٍ، فَمِنْ ذَلِكَ:

أَوَّلًا: دَعْوَى النَّسَخِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ لِأَنَّهَا لَا تُقْبَلُ إِلَّا بِشَرَطَيْنِ:

١- تَعَدُّرُ الْجَمْعِ بَيْنَ النَّصِّينَ، وَالْجَمْعُ هُنَا سَهْلٌ وَلَيْسَ بِمُتَعَدِّرٍ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْخُطَابَ فِي قَوْلِهِ: «كُنْتُ مَهَيِّئُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَرُزُّوْهَا»^(٣)، لِلرِّجَالِ، وَالْعُلَمَاءِ اخْتَلَفُوا فِيْمَا إِذَا خُوطِبَ الرِّجَالُ بِحُكْمٍ: هَلْ يَدْخُلُ فِيهِ النِّسَاءُ أَوْ لَا؟ وَإِذَا قُلْنَا بِالذُّخُولِ -وَهُوَ الصَّحِيحُ- فَإِنَّ دُخُولَهُنَّ فِي هَذَا الْخُطَابِ مِنْ بَابِ دُخُولِ أَفْرَادِ الْعَامِّ فِي الْعُمُومِ، وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يُخَصَّصَ بَعْضُ أَفْرَادِ الْعَامِّ بِحُكْمِ مُجَالِفِ الْعَامِّ.

وَهُنَا نَقُولُ: قَدْ خَصَّ النَّبِيُّ ﷺ النِّسَاءَ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ، فَأَمَرُهُمُ بِالزِّيَارَةِ لِلرِّجَالِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ أَخْرَجْنَ بِالتَّخْصِيسِ مِنْ هَذَا الْعُمُومِ بِلَعْنِ الزَّائِرَاتِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عَزَّجَلَّ في زيارة قبر أمه، رقم (٩٧٧)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة القبور، رقم (٣٢٣٥) واللفظ له، من حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الحاكم (٥٣٢/١)، والبيهقي (٧٨/٤). وصححه الذهبي، وقال العراقي في تخریج الإحياء (٤/٤١٨): أخرجه ابن أبي الدنيا في القبور -ولم أجده في المطبوع من القبور- والحاكم بإسناد جيد.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عَزَّجَلَّ في زيارة قبر أمه، رقم (٩٧٧)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة القبور، رقم (٣٢٣٥) واللفظ له، من حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأيضا مما يَبْطُلُ النَّسْخُ قَوْلُهُ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ وَالتَّخْذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالشُّرُجَ»^(١)، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ قَوْلَهُ: «وَالْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالشُّرُجَ» لَا أَحَدٌ يَدَّعِي أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَالْحَدِيثُ وَاحِدٌ، فَادْعَاءُ النَّسْخِ فِي جَانِبٍ مِنْهُ دُونَ آخَرَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْحَدِيثُ مُحْكَمًا غَيْرَ مَنْسُوخٍ.

٢- الْعِلْمُ بِالتَّارِيخِ، وَهُنَا لَمْ نَعْلَمْ التَّارِيخَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقُلْ: كُنْتُ لَعْنْتُ مَنْ زَارَ الْقُبُورَ، بَلْ قَالَ: «كُنْتُ مَهْيُتُكُمْ» وَالنَّهْيُ دُونَ اللَّعْنِ. وَأَيْضًا فَإِنَّ قَوْلَهُ: «كُنْتُ مَهْيُتُكُمْ» خِطَابٌ لِلرِّجَالِ، وَلَعَنَ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ خِطَابٌ لِلنِّسَاءِ، فَلَا يُمَكِّنُ حَمْلُ خِطَابِ الرِّجَالِ عَلَى خِطَابِ النِّسَاءِ. إِذَا: فَالْحَدِيثُ لَا يَصِحُّ فِيهِ دَعْوَى النَّسْخِ.

وثانیا: الْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ الْمَرْأَةِ وَحَدِيثِ عَائِشَةَ: أَنَّ الْمَرْأَةَ لَمْ تَخْرُجْ لِلزَّيَارَةِ قَطْعًا، لَكِنَّهَا أَصِيبَتْ، وَمِنْ عَظَمِ الْمُصِيبَةِ عَلَيْهَا لَمْ تَمْلِكْ نَفْسَهَا لَتَبَقَى فِي بَيْتِهَا، وَلِذَلِكَ خَرَجَتْ وَجَعَلَتْ تَبْكِي عِنْدَ الْقَبْرِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِي قَلْبِهَا شَيْئًا عَظِيمًا لَمْ تَتَحَمَّلْهُ حَتَّى دَهَبَتْ إِلَى ابْنِهَا، وَجَعَلَتْ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرِهِ، وَلِهَذَا أَمَرَهَا ﷺ أَنْ تَصْرِحَ؛ لِأَنَّهُ عِلْمٌ أَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ لِلزَّيَارَةِ، بَلْ خَرَجَتْ لِمَا فِي قَلْبِهَا مِنْ عَدَمِ تَحَمُّلِ هَذِهِ الصَّدْمَةِ الْكَبِيرَةِ. فَالْحَدِيثُ لَيْسَ صَرِيحًا بِأَنَّهَا خَرَجَتْ لِلزَّيَارَةِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ صَرِيحًا فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعَارِضَ الشَّيْءُ الصَّرِيحُ بِشَيْءٍ غَيْرِ صَرِيحٍ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ فَإِنَّهَا قَالَتْ لِلرَّسُولِ ﷺ: مَاذَا أَقُولُ؟ فَقَالَ: «قُولِي: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ» فَهَلِ الْمُرَادُ أَتَيْنَاهَا تَقُولُ ذَلِكَ إِذَا مَرَّتْ، أَوْ إِذَا خَرَجَتْ زَائِرَةً؟ فَهُوَ مُحْتَمَلٌ، فَلَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّهَا إِذَا خَرَجَتْ زَائِرَةً؛ إِذْ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يُرَادَ بِهِ إِذَا مَرَّتْ بِهَا مِنْ غَيْرِ خُرُوجٍ لِلزَّيَارَةِ، وَإِذَا كَانَ لَيْسَ صَرِيحًا فَلَا يُعَارِضُ الصَّرِيحَ.

وَأَمَّا فِعْلُهَا مَعَ أَحِبِّهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَإِنَّ فِعْلَهَا مَعَ أَحِبِّهَا لَمْ يَسْتَدِلَّ عَلَيْهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور، رقم (٣٢٣٦)، والترمذي: الصلاة، باب كراهة أن يتخذ على القبر مسجداً، رقم (٣٢٠) وقال: حديث حسن، والنسائي: كتاب الجنائز، باب التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، رقم (٢٠٤٣)، وابن ماجه: مختصر كتاب الجنائز، باب النهي عن زيارة القبور، رقم (١٥٧٥)، الطيالسي، رقم (٢٨٥٦)، وابن أبي شيبة (١٥١/٢) رقم (٧٥٤٩)، وأحمد (١/٢٢٩، ٢٨٧، ٣٢٤، ٣٣٧)، وابن حبان، رقم (٣١٧٩)، والطبراني في الكبير (١٤٨/١٢) رقم (١٢٧٢٥)، والحاكم، رقم (١٣٨٤)، والبيهقي (٤/١٣٠).

= بَلَعْنِ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ، وَإِنَّا اسْتَدَلَّ عَلَيْهَا بِالنَّهْيِ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ اسْتَدَلَّ عَلَيْهَا بِالنَّهْيِ عَنْ زِيَارَةِ النِّسَاءِ لِلْقُبُورِ أَوْ بَلَعْنِ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ لَكُنَّا نَنْظُرُ بِإِدَا سُنْحِيَّةً.
فَهُوَ اسْتَدَلَّ عَلَيْهَا بِالنَّهْيِ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ النَّهْيَ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ كَانَ عَامًّا؛ وَلِهَذَا أَجَابَتْهُ بِالنَّسْخِ الْعَامِّ، وَقَالَتْ: إِنَّهُ قَدْ أَمَرَ بِذَلِكَ.

وَنَحْنُ وَإِن كُنَّا نَقُولُ: إِنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اسْتَدَلَّتْ بِلَفْظِ الْعُمُومِ فِيهِ كَعَبْرَهَا مِنَ الْعُلَمَاءِ لَا يُعَارِضُ بِقَوْلِهَا قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى أَنَّهُ رُوِيَ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: «لَوْ شَهِدْتُكَ مَا زُرْتُكَ»^(١)، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا خَرَجَتْ لِتَدْعُو لَهُ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَشْهَدْ جِنَازَتَهُ.

لَكِنْ هَذِهِ الرَّوَايَةُ طَعَنَ فِيهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَقَالَ: إِنَّمَا لَا تَصِحُّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. لَكِنَّا نَبْقَى عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى الصَّحِيحَةِ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ نَسَخَهُ، وَإِذَا فَهِمْتَ هِيَ فَلَا يُعَارِضُ بِقَوْلِهَا قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ:

فِي قَوْلِهِ: «زَوَارَاتِ الْقُبُورِ» أَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحْمَلَ النَّهْيُ عَلَى تَكَرُّرِ الزِّيَارَةِ؛ لِأَنَّ «زَوَارَاتٍ» صِبْغَةٌ مُبَالِغَةٌ؟

الْجَوَابُ: هَذَا مُمَكِّنٌ، لَكِنَّا إِذَا حَمَلْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّا أَضَعْنَا دَلَالََةَ الْمُطْلَقِ «زَائِرَاتٍ».

والتَّضْعِيفُ قَدْ يُحْمَلُ عَلَى كَثْرَةِ الْفَاعِلِينَ لَا عَلَى كَثْرَةِ الْفِعْلِ؛ فَ«زَوَارَاتٍ» يَعْنِي: النِّسَاءَ إِذَا كُنَّ مِثْلَهُ كَانَ فِعْلُهُنَّ كَثِيرًا، وَالتَّضْعِيفُ بِاعْتِبَارِ الْفَاعِلِ مَوْجُودٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿جَنَّتْ عَدْنِي مَفْنَعَةً لِّمُ الْآبُوبِ﴾ [ص: ٥٠]، فَلَمَّا كَانَتْ الْأَبْوَابُ كَثِيرَةً كَانَ فِيهَا التَّضْعِيفُ؛ إِذِ الْبَابُ لَا يُفْتَحُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، وَأَيْضًا قِرَاءَةُ: ﴿حَقَّةً إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ﴾ [الزمر: ٧٣] فِيهِ مِثْلُهَا.

فَالرَّاجِحُ تَحْرِيمُ زِيَارَةِ النِّسَاءِ لِلْمَقَابِرِ، وَأَنَّهَا مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ. وَانْظُرْ كَلَامَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى) (ص ٣٤٣/ج ٢٤).

(١) أخرجه الترمذي: الجنائز، باب زيارة النساء القبور، رقم (١٠٥٥)، وابن أبي شيبة (٧/٣٦٨ رقم ١١٩٣٣). وفيه عن عنة ابن جريج، وهو مدلس؛ كما في الجنائز للألباني (ص: ١٨٢)، وذكر ابن القيم في تهذيب السنن (٤/٣٥٠): إنه هو المحفوظ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ الْأَوْثَانِ^[١].

الثانية: تَفْسِيرُ الْعِبَادَةِ^[٢].

الثالثة: أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْتَعِذْ إِلَّا مِمَّا يُخَافُ وَقُوعَهُ^[٣].

الرابعة: قَرْنُهُ هَذَا اتِّخَاذَ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ مَسَاجِدَ^[٤].

الخامسة: ذِكْرُ شِدَّةِ الْغَضَبِ مِنَ اللَّهِ^[٥].

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: تَفْسِيرُ الْأَوْثَانِ. وهي: كُلُّ مَا عُبدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ، سَوَاءٌ كَانَ صَنْعًا أَوْ قَبْرًا أَوْ غَيْرَهُ.

[٢] الثانية: تَفْسِيرُ الْعِبَادَةِ. وهي: التَّدَلُّلُ وَالْخُضُوعُ لِلْمَعْبُودِ؛ خَوْفًا وَرَجَاءً وَحُبَّةً وَتَعْظِيمًا؛

لِقَوْلِهِ: «لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَتَنَّا يُعْبَدُ»^(١).

[٣] الثالثة: أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْتَعِذْ إِلَّا مِمَّا يُخَافُ مِنْ وَقُوعِهِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي

وَتَنَّا يُعْبَدُ».

[٤] الرابعة: قَرْنُهُ هَذَا اتِّخَاذَ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ مَسَاجِدَ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى

قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(٢).

[٥] الخامسة: ذِكْرُ شِدَّةِ الْغَضَبِ مِنَ اللَّهِ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ».

وفيه: إِبْثَاتُ الْغَضَبِ مِنَ اللَّهِ حَقِيقَةً، لَكِنَّهُ كَعَبْرَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ الَّتِي نَعْرِفُ مَعْنَاهَا

وَلَا نَعْرِفُ كَيْفِيَّتَهَا.

وفيه أَنَّهُ يَتَفَاوَتْ كَمَا بَيَّنَّ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ: «إِنَّ رَبِّي غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا

لَمْ يَغْضَبْ مِثْلَهُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ»^(٣).

(١) أخرجه مالك في الموطأ (١/١٧٢)، وعبد الرزاق، رقم (١٥٨٧)، والحميدي، رقم (١٠٥٥)، ووصله أحمد (٢/٢٤٦)،

والبزار، رقم (٩٠٨٦)، وأبو يعلى، رقم (٦٦٨١)، وأبو نعيم في الحلية (٦/٢٨٣، ٧/٣١٧) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٧/٣٧٢) رقم (١١٩٤١) عن زيد بن أسلم مرسلًا. وابن سعد في الطبقات (٢/٢٤٠) عن عطاء

ابن يسار مرسلًا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد، رقم (٥٣٢)، من حديث جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب «ذُرِّيَّةٌ مِّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا»، رقم (٤٧١٢)، ومسلم:

كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة، رقم (١٩٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

- السَّادِسَةُ: وَهِيَ مِنْ أَهْمَتِهَا: مَعْرِفَةُ صِفَةِ عِبَادَةِ اللَّاتِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَكْبَرِ الْأَوْثَانِ^[١].
 السَّابِعَةُ: مَعْرِفَةُ أَنَّهُ قَبْرُ رَجُلٍ صَالِحٍ^[٢].
 الثَّامِنَةُ: أَنَّهُ اسْمُ صَاحِبِ الْقَبْرِ، وَذِكْرُ مَعْنَى التَّسْمِيَةِ^[٣].
 التَّاسِعَةُ: لَعْنَةُ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ^[٤].
 العَاشِرَةُ: لَعْنَةُ مَنْ أَسْرَجَهَا^[٥].

[١] السَّادِسَةُ - وَهِيَ مِنْ أَهْمَتِهَا - مَعْرِفَةُ صِفَةِ عِبَادَةِ اللَّاتِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَكْبَرِ الْأَوْثَانِ. وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «فَاتِ، فَعَكَّفُوا عَلَى قَبْرِهِ».

[٢] السَّابِعَةُ: مَعْرِفَةُ أَنَّهُ قَبْرُ رَجُلٍ صَالِحٍ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «كَانَ يَلْتُ لَهُمُ السَّوِيقَ» أَيِ: لِلْحُبَّاجِ؛ لِأَنَّهُ مُعْظَمُ عِنْدَهُمْ، وَالْغَالِبُ لَا يَكُونُ مُعْظَمًا إِلَّا صَاحِبُ دِينٍ.

[٣] الثَّامِنَةُ: أَنَّهُ اسْمُ صَاحِبِ الْقَبْرِ، وَذِكْرُ مَعْنَى التَّسْمِيَةِ. وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ يَلْتُ السَّوِيقَ.

[٤] التَّاسِعَةُ: لَعْنَةُ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ. أَيِ: النَّبِيِّ ﷺ وَذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَفْظًا: «زَوَارَاتِ الْقُبُورِ» مُرَاعَاةً لِلْفَظِّ الْآخَرِ.

[٥] العَاشِرَةُ: لَعْنَةُ مَنْ أَسْرَجَهَا. وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «وَالْمُتَخَذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالشُّرُجَ»^(١).

وَهُنَا مَسْأَلَةٌ مِثْمَةٌ لَمْ تُذَكَّرْ، وَهِيَ: أَنَّ الْعُلُوَّ فِي قُبُورِ الصَّالِحِينَ يُصَيِّرُهَا أَوْثَانًا كَمَا فِي قَبْرِ اللَّاتِ، وَهَذِهِ مِنْ أَهَمِّ الْوَسَائِلِ، وَلَمْ يُذَكَّرْهَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَعَلَّهُ اكْتَفَى بِالزَّجْحَةِ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِمَا حَصَلَ لِلَّاتِ، فَإِذَا قِيلَ بِذَلِكَ فَلَهُ وَجْهٌ.

مَسْأَلَةٌ: الْمَرْأَةُ إِذَا ذَهَبَتْ لِلرَّوَضَةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ لِتُصَلِّيَ فِيهَا، فَالْقَبْرُ قَرِيبٌ مِنْهَا، فَتَقِفُ وَتُسَلِّمُ، وَلَا مَانِعَ فِيهِ. وَالْأَحْسَنُ الْبُعْدُ عَنِ الرَّحَامِ وَمُحَالَّةُ الرِّجَالِ، وَلَيْتَلَا يَظُنَّ مَنْ يُشَاهِدُهَا أَنَّ الْمَرْأَةَ يَجُوزُ لَهَا قَصْدُ الزِّيَارَةِ، فَيَقْعُ الْإِنْسَانُ فِي مَخْذُورٍ، وَتُسَلِّمُ الْمَرْءَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِلَعْنَةٍ حَيْثُ كَانَ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ فِي زِيَارَةِ النِّسَاءِ الْقُبُورِ، رَقْمُ (٣٢٣٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ: الصَّلَاةُ، بَابُ كِرَاهَةِ أَنْ يَتَخَذَ عَلَى الْقَبْرِ مَسْجِدًا، رَقْمُ (٣٢٠) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ التَّغْلِيطِ فِي اتِّخَاذِ السَّرَجِ عَلَى الْقُبُورِ، رَقْمُ (٢٠٤٣)، وَابْنُ مَاجَةَ: مَخْتَصَرُ كِتَابِ الْجَنَائِزِ، بَابُ النَّهْيِ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، رَقْمُ (١٥٧٥)، الطَّيَالِسِيُّ، رَقْمُ (٢٨٥٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٥١/٢) رَقْمُ (٧٥٤٩)، وَأَحْمَدُ (١/٢٢٩، ٢٢٤، ٣٢٤، ٣٣٧)، وَابْنُ حِبَانَ، رَقْمُ (٣١٧٩)، وَالتُّرْبَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (١٢/١٤٨ رَقْمُ ١٢٧٢٥)، وَالحَاكِمُ، رَقْمُ (١٣٨٤)، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٤/١٣٠).

بَابُ

مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ الْمُصْطَفَى ﷺ جَنَابَ التَّوْحِيدِ
وَسَدِّ كُلِّ طَرِيقٍ يُوَصِّلُ إِلَى الشَّرْكِ^(١)

[١] قَوْلُهُ: «الْمُصْطَفَى» أَصْلُهَا: الْمُصْتَفَى، مِنَ الصَّفْوَةِ، وَهُوَ خِيَارُ الشَّيْءِ، فَالنَّبِيُّ ﷺ أَفْضَلُ الْمُصْطَفَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ أُولَى الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ، وَالرُّسُلُ هُمُ الْمُصْطَفَوْنَ. وَالْمُرَادُ بِهِ: مُحَمَّدٌ ﷺ. وَالْأَصْطِفَاءُ عَلَى دَرَجَاتٍ، أَغْلَاهَا أَصْطِفَاءُ أُولَى الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ، ثُمَّ أَصْطِفَاءُ الرُّسُلِ، ثُمَّ أَصْطِفَاءُ الْأَنْبِيَاءِ، ثُمَّ أَصْطِفَاءُ الصَّدِّيقِينَ، ثُمَّ أَصْطِفَاءُ الشُّهَدَاءِ، ثُمَّ أَصْطِفَاءُ الصَّالِحِينَ. قَوْلُهُ: «حِمَايَةِ» مِنْ حَمَى الشَّيْءَ إِذَا جَعَلَ لَهُ مَانِعًا يَمْنَعُ مَنْ يَقْرُبُ حَوْلَهُ، وَمِنْهُ حِمَايَةُ الْأَرْضِ عَنِ الرِّعْيِ فِيهَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «جَنَابَ» بِمَعْنَى جَانِبٍ، وَالتَّوْحِيدُ: تَفْعِيلٌ مِنَ الْوَحْدَةِ، وَهُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا يَحِبُّ لَهُ مِنَ الرُّبُوبِيَّةِ وَالْأُلُوهِيَّةِ وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ. قَوْلُهُ: «وَسَدِّ كُلِّ طَرِيقٍ» أَيُّ: مَعَ الْحِمَايَةِ لَمْ يَدْعِ الْأَبْوَابَ مَفْتُوحَةً يَلِجُ إِلَيْهَا مَنْ شَاءَ، وَلَكِنَّهُ سَدَّ كُلَّ طَرِيقٍ يُوَصِّلُ إِلَى الشَّرْكِ؛ لِأَنَّ الشَّرْكَ أَعْظَمُ الذُّنُوبِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ^(١): الشَّرْكُ الْأَصْغَرُ لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ؛ لَعُمُومِ قَوْلِهِ: ﴿أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ وَعَلَى هَذَا فَجَمِيعُ الذُّنُوبِ دُونُهُ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، فَيَشْمَلُ كِبَائِرَ الذُّنُوبِ وَصَغَائِرَهَا. فَالشَّرْكُ لَيْسَ بِالْأَمْرِ الْهَيِّنِ الَّذِي يَتَهَاوَنُ بِهِ، فَالشَّرْكُ يُفْسِدُ الْقَلْبَ وَالْقَصْدَ، وَإِذَا فَسَدَ الْقَصْدُ فَسَدَ الْعَمَلُ؛ إِذِ الْعَمَلُ مَبْنَاهُ عَلَى الْقَصْدِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِيَ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾^(٢) أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَكِبَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٥-١٦]، وَقَالَ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(٣).

(١) انظر: الرد على البكري (ص: ٣٠٠-٣٠١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة،

باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُمْ﴾
الآية [التوبة: ١٢٨]^[١].

إِذَا: فَالرَّسُولُ ﷺ حَمَى جَانِبَ التَّوْحِيدِ حِمَايَةً مُحْكَمَةً، وَسَدَّ كُلَّ طَرِيقٍ يُوصِلُ إِلَى الشِّرْكِ وَلَوْ مِنْ بَعِيدٍ؛ لِأَنَّ مَنْ سَارَ عَلَى الدَّرَبِ وَصَلَ، وَالشَّيْطَانُ يَزِينُ لِلْإِنْسَانِ أَعْمَالَ السُّوءِ شَيْئًا فَشَيْئًا حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْغَايَةِ.

[١] قَوْلُهُ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ الْجُمْلَةُ مُؤَكَّدَةٌ بِثَلَاثَةِ مُؤَكَّدَاتٍ: الْقَسَمِ، وَاللَّامِ، وَ(قَدْ)، وَهِيَ مُؤَكَّدَةٌ لِجَمِيعِ مَذْخُولِهَا بِأَنَّهُ رَسُولٌ، وَأَنَّهُ مِنْ أَنفُسِهِمْ، وَأَنَّهُ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا يُشَقُّ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ. فَالْقَسَمُ مُنْصَبٌّ عَلَى كُلِّ هَذِهِ الْأَوْصَافِ الْأَرْبَعَةِ.

وَالْخِطَابُ فِي قَوْلِهِ: ﴿جَاءَكُمْ﴾ قِيلَ: لِلْعَرَبِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ فَالرَّسُولُ ﷺ مِنَ الْعَرَبِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيَّةِ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢]، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَامًّا لِلأُمَّةِ كُلِّهَا، وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالنَّفْسِ هُنَا الْجِنْسُ، أَي: لَيْسَ مِنَ الْإِنِّ وَلَا الْمَلَائِكَةِ، بَلْ هُوَ مِنْ جِنْسِكُمْ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٩].

وَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ فِيهِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بُعِثَ إِلَى جَمِيعِ النَّاسِ مِنَ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ. وَلَكِنْ يُقَالُ فِي الْجَوَابِ: إِنَّهُ خُوطِبَ الْعَرَبُ بِهَذَا؛ لِأَنَّ مِنْهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِهِ أَعْظَمُ مِنْ غَيْرِهِمْ؛ حَيْثُ كَانَ مِنْهُمْ، وَفِي هَذَا تَشْرِيفٌ لَهُمْ بِلَا رَيْبٍ.

وَالْإِحْتِمَالُ الثَّانِي أَوَّلَى؛ لِلْعُمُومِ، وَلِقَوْلِهِ: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، وَلَمَّا كَانَ الْمُرَادُ الْعَرَبَ، قَالَ: ﴿مِنْهُمْ﴾ لَا «مِنْ أَنفُسِهِمْ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيَّةِ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾، وَقَالَ تَعَالَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٩].

وَعَلَى هَذَا: فَإِذَا جَاءَتْ «مِنْ أَنفُسِهِمْ» فَلِلْمُرَادِ: عُمُومُ الْأُمَّةِ، وَإِذَا جَاءَتْ «مِنْهُمْ» فَلِلْمُرَادِ: الْعَرَبُ، فَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي لَا إِشْكَالَ فِي الْآيَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿رَسُولٌ﴾ أَي: مِنَ اللَّهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿رَسُولٌ مِّنْ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾ [البينة: ٢]، وَفَعُولٌ هُنَا بِمَعْنَى مُفْعَلٍ، أَي: مُرْسَلٌ.

وَمِنْ أَنفُسِكُمْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِيهَا.

قَوْلُهُ: ﴿عَزِيزٌ﴾ أَيُّ: صَعْبٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَادَّةَ -الْعَيْنَ وَالزَّايَ- فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ تَدُلُّ عَلَى الصَّلَابَةِ، وَمِنْهُ: «أَرْضٌ عَزَازٌ» أَيُّ: صُلْبَةٌ قَوِيَّةٌ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ يَصْعَبُ عَلَيْهِ مَا يَشُقُّ عَلَيْهِمْ؛ وَلِهَذَا بُعِثَ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ، وَمَا خَيْرَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِنَّمَا، وَهَذَا مِنَ التَّبْسِيرِ الَّذِي بُعِثَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ.

قَوْلُهُ: ﴿مَا عَنِتُّ﴾ ﴿مَا﴾ مَصْدَرِيَّةٌ، وَلَيْسَتْ مُؤْصَلَةً، أَيُّ: عَسَيْتُكُمْ، أَيُّ: مَشَقَّتُكُمْ؛ لِأَنَّ الْعَنِتَّ بِمَعْنَى الْمَشَقَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ حَشَى الْعَنِتَّ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٥] أَيُّ: الْمَشَقَّةِ. وَالْفِعْلُ بَعْدَ ﴿مَا﴾ يُؤْوَلُ إِلَى مَصْدَرٍ مَرْفُوعٍ، لَكِنْ بِمَاذَا هُوَ مَرْفُوعٌ؟

يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ ﴿عَزِيزٌ﴾ إِذَا قُلْنَا: بَأَنَّ ﴿عَزِيزٌ﴾ صِفَةٌ لـ (رَسُولٍ). صَارَ الْمَصْدَرُ الْمَوْوَلُ فَاعِلًا بِهِ، أَيُّ: عَزِيزٌ عَلَيْهِ عَسَيْتُكُمْ، وَإِنْ قُلْنَا: عَزِيزٌ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ صَارَ (عَسَيْتُكُمْ) مُبْتَدَأً، وَالْجُمْلَةُ حِينَئِذٍ تَكُونُ كُلُّهَا صِفَةً لـ (رَسُولٍ). أَوْ يُقَالُ: (عَزِيزٌ) مُبْتَدَأٌ، وَ(عَسَيْتُكُمْ) فاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ، الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ:

وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: فَائِزٌ أَوَّلُو الرِّشْدَ^(١)

قَوْلُهُ: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾ الْحَرِصُ: بَذَلُ الْجُهْدِ لِإِذْرَاكِ أَمْرٍ مَقْصُودٍ، وَالْمَعْنَى: بِإِذْلِ غَايَةِ جُهِدِهِ فِي مَصْلَحَتِكُمْ، فَهُوَ جَامِعٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ: دَفْعِ الْمَكْرُوهِ الَّذِي أَفَادَهُ قَوْلُهُ: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّ﴾، وَحُصُولِ الْمَحْبُوبِ الَّذِي أَفَادَهُ قَوْلُهُ: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ جَامِعًا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ، وَهَذَا مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى الرَّسُولِ ﷺ أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذَا الْخُلُقِ الْعَظِيمِ الْمُثَلَّلُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

قَوْلُهُ: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ(رَءُوفٌ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَ(رَحِيمٌ) مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَتَقْدِيمُ الْخَبَرِ يُفِيدُ الْحَضَرَ، وَالرَّأْفَةُ: أَسَدُ الرَّحْمَةِ وَأَرْقُهَا، وَالرَّحْمَةُ: رِقَّةٌ بِالْقَلْبِ تَنْتَضِمُنُ الْخَوْفَ عَلَى الْمَرْحُومِ وَالْعَطْفَ عَلَيْهِ بِجَلْبِ الْخَبَرِ لَهُ وَدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْهُ.

وَقَوْلُنَا: (رِقَّةٌ فِي الْقَلْبِ) هَذَا بِاعْتِبَارِ الْمَخْلُوقِ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ تَعَالَى فَلَا تَفْسَرُهَا بِهَذَا التَّفْسِيرِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ رَحْمَةِ الْمَخْلُوقِ، لَا تَدَانِيهَا رَحْمَةُ الْمَخْلُوقِ وَلَا تَمِثُلُهَا؛

= فَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ مِمَّنْ رَحْمَةٌ وَضَعَ مِنْهَا رَحْمَةً وَاحِدَةً يَتَرَا حَمَّ بِهَا الْخَلْقُ مُنْذُ خُلِقُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، حَتَّى إِنْ الدَّابَّةُ لَتَرْفَعُ حَافِرَهَا عَنْ وَلَدِهَا خَشْيَةً أَنْ تُصِيبَهُ»^(١).

فَمَنْ يُخْصِي هَذِهِ الرَّحْمَةَ الَّتِي فِي الْخَلَائِقِ مُنْذُ خُلِقُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كَمِّيَّةً؟ وَمَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُقَدِّرَهَا كَيْفِيَّةً؟ لَا أَحَدٌ يَسْتَطِيعُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الَّذِي خَلَقَهَا، فَهَذِهِ رَحْمَةٌ وَاحِدَةٌ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ رَحِمَ الْخَلْقَ يَتَسَعِ وَتَسْعِينَ رَحْمَةً بِالْإِضَافَةِ إِلَى الرَّحْمَةِ الْأُولَى.

وَهَلْ هَذِهِ الرَّحْمَةُ تُدَانِيهَا رَحْمَةُ الْمَخْلُوقِ؟

الْجَوَابُ: أَيْدًا، لَا تُدَانِيهَا، وَالْقَدَرُ الْمَشْتَرَكُ بَيْنَ رَحْمَةِ الْخَالِقِ وَرَحْمَةِ الْمَخْلُوقِ أَنَّهَا صِفَةٌ تَقْضِي الْإِحْسَانَ إِلَى الْمَرْحُومِ، وَرَحْمَةُ الْخَالِقِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ؛ لِأَنَّهَا مِنْ صِفَاتِهِ، وَرَحْمَةُ الْمَخْلُوقِ مَخْلُوقَةٌ؛ لِأَنَّهَا مِنْ صِفَاتِهِ؛ فَصِفَاتُ الْخَالِقِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَنْفَصَلَ عَنْهُ إِلَى مَخْلُوقٍ؛ لِأَنَّا لَوْ قُلْنَا بِذَلِكَ لَقُلْنَا بِحُلُولِ صِفَاتِ الْخَالِقِ بِالْمَخْلُوقِ، وَهَذَا أَمْرٌ لَا يُمَكِّنُ؛ لِأَنَّ صِفَاتِ الْخَالِقِ يَتَّصِفُ بِهَا وَخَدَهُ، وَصِفَاتِ الْمَخْلُوقِ يَتَّصِفُ بِهَا وَخَدَهُ، لَكِنْ صِفَاتُ الْخَالِقِ لَهَا آثَارٌ تَظْهَرُ فِي الْمَخْلُوقِ، وَهَذِهِ الْآثَارُ هِيَ الرَّحْمَةُ الَّتِي تَتَرَا حَمَّ بِهَا.

قَوْلُهُ: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَوْفٌ رَحِيمٌ﴾ أَيُّ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ لَيْسَ رَوْفًا وَلَا رَحِيمًا، بَلْ هُوَ شَدِيدٌ عَلَيْهِمْ كَمَا وَصَفَهُ اللَّهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩].

قَوْلُهُ: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ أَيُّ: أَعْرَضُوا مَعَ هَذَا الْبَيَانِ الْوَاضِحِ بِوَصْفِ الرَّسُولِ ﷺ، وَهَذَا التَّفَاتٍ مِنَ الْخِطَابِ إِلَى الْعَبِيَّةِ؛ لِأَنَّ التَّوَلَّى مَعَ هَذَا الْبَيَانِ مَكْرُوهٌ؛ وَلِهَذَا لَمْ يُخَاطَبُوا بِهِ، فَلَمْ يَقُلْ: فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ. وَالبَلَاغِيُّونَ يُسَمُّوهُ التَّفَاتًا، وَلَوْ قِيلَ: إِنَّهُ انْتَقَالَ. لَكَانَ أَحْسَنَ.

قَوْلُهُ: ﴿فَقَدْ حَسِبَى اللَّهِ﴾ الْخِطَابُ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَيُّ: قُلْ ذَلِكَ مُعْتَمِدًا عَلَى اللَّهِ، مُتَوَكِّلًا عَلَيْهِ، مُعْتَصِمًا بِهِ: حَسْبِيَ اللَّهُ، وَارْتِبَاطُ الْجَوَابِ بِالشَّرْطِ وَاضِحٌ، أَيُّ: فَإِنْ أَعْرَضُوا فَلَا يَمِئْتُكَ إِعْرَاضُهُمْ، بَلْ قُلْ بِلِسَانِكَ وَقَلْبِكَ: حَسْبِيَ اللَّهُ. وَ﴿حَسْبِيَ﴾ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَيَجُوزُ

(١) أخرجه البخاري كتاب الأدب، باب جعل الله الرحمة في مئة جزء، رقم (٦٠٠٠)، ومسلم: كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله، رقم (٢٧٥٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= العَكْسُ بِأَنْ نَجْعَلَ: ﴿حَسْبُكَ﴾ مُبْتَدَأً، وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ خَبَرًا، لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ (حَسْبُ) نَكِيرَةً لَا تَعْرِفُ بِالْإِضَافَةِ كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ نَجْعَلَهَا هِيَ الْخَبَرَ.

قَوْلُهُ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ أَيْ: لَا مَعْبُودَ حَقَّ حَقِيقٍ بِالْعِبَادَةِ سِوَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

قَوْلُهُ: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ (عَلَيْهِ): جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ(تَوَكَّلْتُ)، وَقُدِّمَ لِلْحَضَرِ، وَالتَّوَكَّلُ: هُوَ الْاعْتِمَادُ عَلَى اللَّهِ فِي جَلْبِ الْمَنَافِعِ وَدَفْعِ الْمَضَارِّ مَعَ الثَّقَةِ بِهِ، وَفِعْلُ الْأَسْبَابِ النَّافِعَةِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ مَعَ قَوْلِهِ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ فِيهَا جَمْعٌ بَيْنَ تَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ وَالْعُبُودِيَّةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَجْمَعُ بَيْنَ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ كَثِيرًا ﴿إِنَّكَ تَعْبُدُ وَإِنَّكَ نَسْتَعِثُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣].

قَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ.

و﴿رَبُّ الْعَرْشِ﴾ أَيْ: خَالِقُهُ، وَإِضَافَةُ الرَّبُّوبِيَّةِ إِلَى الْعَرْشِ -وإنْ كَانَتْ رُبُوبِيَّةُ اللَّهِ عَامَّةً- تَشْرِيفًا لِلْعَرْشِ وَتَعْظِيمًا لَهُ، وَمُنَاسَبَةً لِلتَّوَكُّلِ لِقَوْلِهِ: ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا شَيْءَ فَوْقَهُ فَإِنَّهُ لَا أَحَدَ يَغْلِبُهُ، فَهُوَ جَدِيرٌ بِأَنْ يَتَوَكَّلَ عَلَيْهِ وَخَدَهُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿الْعَرْشِ﴾ فَسَّرَهُ بَعْضُ النَّاسِ بِالْكُرْسِيِّ، ثُمَّ فَسَّرُوا الْكُرْسِيَّ بِالْعِلْمِ، وَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ هُنَاكَ كُرْسِيٌّ وَلَا عَرْشٌ، وَهَذَا التَّفْسِيرُ بَاطِلٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْعَرْشَ غَيْرَ الْكُرْسِيِّ، وَأَنَّ الْكُرْسِيَّ غَيْرُ الْعِلْمِ، وَلَا يَصِحُّ تَفْسِيرُهُ بِالْعِلْمِ، بَلِ الْكُرْسِيُّ مِنْ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ الْعَظِيمَةِ الَّذِي وَسِعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَالْعَرْشُ أَعْظَمُ وَأَعْظَمُ؛ وَلِهَذَا وَصَفَهُ بِأَنَّهُ عَظِيمٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [النوبة: ١٢٩]، وَبِأَنَّهُ جَمِيدٌ بِقَوْلِهِ: ﴿وَدُ الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥] عَلَى قِرَاءَةِ كَسْرِ الدَّالِ، وَبِأَنَّهُ كَرِيمٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٦]؛ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ الْمَخْلُوقَاتِ الَّتِي بَلَّغْنَا عِلْمَهَا وَأَعْلَاهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ اسْتَوَى عَلَيْهِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ (العظيم) يُوصَفُ بِهَا الْمَخْلُوقُ؛ لِأَنَّ الْعَرْشَ مَخْلُوقٌ، وَكَذَلِكَ (الرَّحِيمُ، وَالرَّؤُوفُ، وَالْحَكِيمُ).

وَلَا يَلْزَمُ مِنَ اتِّفَاقِ الْأَسْمَاءِ اتِّفَاقُ الْمُسَمَّيْنَ، فَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ رُؤُوفًا فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْخَالِقِ، فَلَا تَقُلْ: إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ سَمِيعًا بَصِيرًا عَلِيمًا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْخَالِقِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ عَلِيمٌ، كَمَا أَنَّ وُجُودَ الْبَارِي سُبْحَانَهُ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ تَكُونَ ذَاتُهُ كَذَوَاتِ الْخَلْقِ فَإِنَّ أَسْمَاءَهُ كَذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ تَكُونَ كَأَسْمَاءِ الْخَلْقِ، وَهُنَاكَ فَرْقٌ عَظِيمٌ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا»^(١).....

وقوله: «نَقَلَ حَسْبُ اللَّهِ» أي: كافيني، وهكذا يجب أن يُغْلَبَ الْمُؤْمِنُ اعْتِمَادُهُ عَلَى رَبِّهِ، وَلَا سِيَّامَا فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ الَّذِي يَتَخَلَّى النَّاسُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «إِنْ تَوَلَّوْا».

وهذه الكلمة -كَلِمَةُ الْحَسْبِ- تُقَالُ فِي الشَّدَائِدِ، قَالَهَا إِبْرَاهِيمُ حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ حِينَ قِيلَ لَهُمْ: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَعَلُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَرَادَهُمْ إِيْمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ» [آل عمران: ١٧٣].

تَنْبِيْهُ: فِي سِيَاقِنَا لِلآيَةِ الثَّانِيَةِ فَوَائِدُ نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَ بِهَا.

[١] قوله: «لَا تَجْعَلُوا» الْجُمْلَةُ هُنَا تَهْيِي، فَ(لَا) نَاهِيَّةٌ، وَالْفِعْلُ مَجْزُومٌ وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ، وَالْوَاوُ فَاعِلٌ.

[٢] قوله: «بُيُوتَكُمْ» جَمْعُ بَيْتٍ، وَهُوَ مَقَرُّ الْإِنْسَانِ وَسَكْنُهُ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ طِينٍ أَوْ حِجَارَةٍ أَوْ خِيْمَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَغَالِبُ مَا يُرَادُ بِهِ الطِّينُ وَالْحِجَارَةُ.

[٣] قوله: «قُبُورًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ(تَجْعَلُوا)، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ اخْتَلَفَ فِي مَعْنَاهَا، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا تَجْعَلُوهَا قُبُورًا، أَيْ: لَا تَدْفِنُوا فِيهَا. وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ ظَاهِرُ اللَّفْظِ، وَلَكِنْ أُوْرِدَ عَلَى ذَلِكَ دَفْنُ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيْتِهِ، وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ مِنْ خِصَائِصِهِ ﷺ، فَالِنَّبِيُّ ﷺ دُفِنَ فِي بَيْتِهِ لِسَبَبَيْنِ:

١- مَا رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ يَمُوتُ إِلَّا دُفِنَ حَيْثُ قُبِضَ»^(١)، وَهَذَا ضَعْفُهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ.

٢- مَا رَوَتْهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا»^(٢).

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: الْمُرَادُ بـ«لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا»، أَيْ: لَا تَجْعَلُوهَا مِثْلَ الْقُبُورِ، أَيْ: الْمَقْبَرَةِ، لَا تُصَلُّونَ فِيهَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنَ الْمُتَقَرَّرِ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْمَقَابِرَ لَا يُصَلَّى فِيهَا، وَإِدْوَاهَا هَذَا التَّفْسِيرُ بِأَنَّهُ سَبَقَهَا جُمْلَةٌ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ: «اجْعَلُوا مِنْ صَلَاتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ، وَلَا تَجْعَلُوهَا قُبُورًا»، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: لَا تَدْعُوا الصَّلَاةَ فِيهَا.

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الجنائز، باب ما جاء في دفن النبي ﷺ حيث قبض، رقم (١٠١٨)، وابن ماجه: نحوه كتاب الجنائز، باب ما ذكر في وفاته ودفنه ﷺ، رقم (١٦٢٨)، وأحمد في المسند (٧/١)، والترمذي في الشمائل رقم (٣٩٠)، من حديث أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال الحافظ في الفتح (٥٢٩/١): إسناده صحيح لكنه موقوف.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (١٣٩٠)، ومسلم: كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، رقم (٥٢٩)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وكلا المعنيين صحيح؛ فلا يجوز أن يُدفن الإنسان في بيته، بل يُدفن مع المسلمين؛ لأن هذه هي العادة المتبعة منذ عهد النبي ﷺ إلى اليوم، ولأنه إذا دفن في بيته فإنه ربما يكون وسيلة إلى الشرك، فربما يعظم هذا المكان، ولأنه يُحرم من دعوات المسلمين الذين يدعون بالمغفرة لأموال المسلمين عند زيارتهم للمقابر، ولأنه يُصَيِّق على الورثة من بعده فيسأمون منه، وربما يستوحشون منه، وإذا باعوه لا يساوي إلا شيئاً قليلاً، ولأنه قد يحدث عنه من الصخب واللعب واللغو والأفعال المحرمة ما يتنافى مع مقصود الشارع؛ فإن الرسول ﷺ يقول: «زوروا القبور؛ فإنها تذكركم الآخرة»^(١).

وأما أن المعنى: لا تجعلوها قبوراً، أي: مثل القبور في عدم الصلاة فيها، فهو دليل على أنه ينبغي -إن لم نقل- يحب -أن يجعل الإنسان من صلاته في بيته ولا يجليها من الصلاة. وفيه أيضاً: أنه من المتقرر عندهم أن المقبرة لا يُصلى فيها.

إذاً: فيكون هذا النهي عن ترك الصلاة في البيوت؛ لثلاث تشبه المقابر، فيكون فيه دليل واضح على أن المقابر ليست محللاً للصلاة، وهذا هو الشاهد من الحديث للباب؛ لأن اتخاذ المقابر مساجد سبب قريب جداً للشرك.

واتخاذها مساجد سبق أن له مرتبتين:

الأولى: أن يبنى عليها مسجدًا.

الثانية: أن يتخذها مصلً يقصدها ليُصلى عندها.

والحديث يدل على أن الأفضل: أن المرء يجعل من صلاته في بيته، وذلك جميع النوافل؛ لقوله ﷺ: «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»^(٢)، إلا ما ورد الشرع أن يفعل في المسجد، مثل: صلاة الكسوف، وقيام الليل في رمضان، حتى ولو كُنْتُ في المدينة النبوية؛ لأن النبي ﷺ قال ذلك وهو في المدينة، وتكون المضاعفة بالنسبة للفرائض أو النوافل التي تُسنُّ لها الجماعة.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ به عزيمته في زيارة قبر أمه، رقم (٩٧٧)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة القبور، رقم (٣٢٣٥) واللفظ له، من حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب صلاة الليل، رقم (٧٣١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، رقم (٧٨١)، من حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا^(١)، وَصَلُّوا عَلَيَّ^(٢).....

[١] قَوْلُهُ: «عِيدًا» العِيدُ: اسْمٌ لِمَا يُعْتَادُ فِعْلُهُ، أَوِ التَّرَدُّدُ إِلَيْهِ، فَإِذَا اعْتَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلًا كَمَا لَوْ كَانَ كُلَّمَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ صَنَعَ طَعَامًا وَدَعَا النَّاسَ، فَهَذَا يُسَمَّى عِيدًا؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ يَوْمًا وَيَتَكَرَّرُ، وَكَذَلِكَ مِنَ الْعِيدِ: أَنْ تُعْتَادَ شَيْئًا فَتَتَرَدَّدَ إِلَيْهِ، مِثْلُ: مَا يَفْعَلُ بَعْضُ الْجَهْلَةِ فِي شَهْرِ رَجَبٍ وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِالزِّيَارَةِ الرَّجَبِيَّةِ، حَيْثُ يَذْهَبُونَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَيَزُورُونَ كَمَا رَعَمُوا قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِذَا أَقْبَلُوا عَلَى الْمَدِينَةِ تَسْمَعُ لَهُمْ صِيَاحًا، وَكَانُوا سَابِقًا يَذْهَبُونَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ عَلَى الْحَمِيرِ خَاصَّةً، وَلَمَّا جَاءَتِ السَّيَّارَاتُ صَارُوا يَذْهَبُونَ عَلَى السَّيَّارَاتِ.

وَأَمَّا الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ: الْأَوَّلُ، أَيِ: الْعَمَلِ الَّذِي يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْعَامِ، أَوِ التَّرَدُّدِ إِلَى الْمَكَانِ؟

الظَّاهِرُ الثَّانِي، أَيِ: لَا تَتَرَدَّدُوا عَلَى قَبْرِي وَتَعْتَادُوا ذَلِكَ، سِوَاءَ قِيَدُوهُ بِالسَّيَّةِ أَوْ بِالشَّهْرِ أَوْ بِالْأُسْبُوعِ؛ فَإِنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْ ذَلِكَ، وَلَمَّا يُزَارُ لِسَبَبٍ، كَمَا لَوْ قَدِمَ الْإِنْسَانُ مِنْ سَفَرٍ، فَذَهَبَ إِلَى قَبْرِهِ فَرَزَّاهُ، أَوْ زَارَهُ؛ لِتَذَكُّرِ الْآخِرَةِ كَغَيْرِهِ مِنَ الْقُبُورِ.

وَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ فِي الْمَدِينَةِ كُلَّمَا صَلَّى الْفَجْرَ ذَهَبَ إِلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَجْلِ السَّلَامِ عَلَيْهِ، فَيُعْتَادُ هَذَا كُلَّ فَجْرٍ، يَظُنُّونَ أَنَّ هَذَا مِثْلُ زِيَارَتِهِ فِي حَيَاتِهِ - فَهَذَا مِنَ الْجَهْلِ، وَمَا عَلِمُوا أَنَّهُمْ إِذَا سَلَّمُوا عَلَيْهِ فِي أَيِّ مَكَانٍ فَإِنَّ تَسْلِيمَهُمْ يَبْلُغُهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَصَلُّوا عَلَيَّ» هَذَا أَمْرٌ، أَيِ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

وَفَضَّلَ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَعْرُوفٌ، وَمِنْهُ أَنَّ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا^(١). وَالصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ لَيْسَ مَعْنَاهَا كَمَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الصَّلَاةَ مِنَ اللَّهِ الرَّحْمَةُ، وَمِنَ الْمَلَائِكَةِ الْاسْتِغْفَارُ، وَمِنَ الْأَدَمِيِّينَ الدُّعَاءُ. فَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلْ إِنَّ صَلَاةَ اللَّهِ عَلَى الْمُرَّةِ تَنَاوُهُ عَلَيْهِ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى، كَمَا قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ^(٢) وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب القول مثل قول المؤذن، رقم (٣٨٤)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) علقه البخاري: كتاب التفسير، تفسير سورة الأحزاب قبل حديث رقم (٤٧٩٧)، ووصله ابن أبي حاتم في تفسيره، كما ذكره الحافظ في الفتح (٥٣٣/٨).

فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ^(١)»^(٢).

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ وَرَوَاتُهُ ثَقَاتٌ^(٣).

وَيَذُلُّ عَلَى بُطْلَانِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]، فَعَطَفَ الرَّحْمَةَ عَلَى الصَّلَوَاتِ، وَالْأَصْلُ فِي الْعَطْفِ الْمُغَايَرَةُ، وَلَأنَّ الرَّحْمَةَ تَكُونُ لِكُلِّ أَحَدٍ؛ وَلِهَذَا أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: فَلَانِ رَحْمَةُ اللَّهِ. وَخْتَلَفُوا: هَلْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: فَلَانِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ؟ فَمَنْ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ مَرَّةً أَثْنَى اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى عَشْرَ مَرَّاتٍ، وَهَذِهِ نِعْمَةٌ كَبِيرَةٌ. [١] قَوْلُهُ: «فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ» (حَيْثُ): ظَرَفٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الصَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَيُقَالُ فِيهَا: حَيْثُ، وَحَوْثُ، وَحَاثٌ، لَكِنَّهَا قَلِيلَةٌ.

كَيْفَ تَبْلُغُهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ؟

الْجَوَابُ: نَقُولُ: إِذَا جَاءَ مِثْلُ هَذَا النَّصِّ وَهُوَ مِنْ أُمُورِ الْغَيْبِ؛ فَالْوَاجِبُ أَنْ يُقَالَ: الْكَيْفُ مَجْهُولٌ، لَا نَعْلَمُ بِأَيِّ وَسِيلَةٍ تَبْلُغُهُ، لَكِنْ وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةً سَيَّاحِينَ فِي الْأَرْضِ يُبْلِغُونِي مِنْ أُمَّتِي السَّلَامَ»^(٤)، فَإِنْ صَحَّ فَهَذِهِ هِيَ الْكَيْفِيَّةُ.

[٢] قَوْلُهُ: «رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ وَرَوَاتُهُ ثَقَاتٌ» هَذَا التَّعْيِيرُ مِنَ النَّاحِيَةِ الْإِصْطِلَاحِيَّةِ، ظَاهِرُهُ أَنَّ بَيْنَهُمَا اخْتِلَافًا، وَلَكِنَّا نَعْرِفُ أَنَّ الْحَسَنَ: هُوَ أَنْ يَكُونَ الرَّاوي حَافِيفَ الضُّبْطِ؛ فَمَعْنَاهُ أَنَّ فِيهِ نَوْعًا مِنَ الثَّقَةِ، فَيُجْمَعُ بَيْنَ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَبَيْنَ مَا ذَكَرَهُ عَنْ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالثَّقَةِ لَيْسَ غَايَةُ الثَّقَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ بَلَغَ إِلَى حَدِّ الثَّقَةِ الْغَايَةِ لَكَانَ صَحِيحًا؛ لِأَنَّ ثَقَّةَ الرَّاوي تَعُوذُ عَلَى تَحَقُّقِ الْوَصْفَيْنِ فِيهِ، وَهُمَا: الْعَدَالَةُ وَالضُّبْطُ، فَإِذَا خَفَ الضُّبْطُ خَفَّتِ الثَّقَةُ، كَمَا إِذَا خَفَّتِ الْعَدَالَةُ أَيْضًا خَفَّتِ الثَّقَةُ فِيهِ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب زيارة القبور، رقم (٢٠٤٢)، وأحد (٣٦٧/٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد، رقم (٧٨٠)، بلفظ: «لا تجعلوا بيوتكم مقابر».

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب زيارة القبور، رقم (٢٠٤٢) وسكت عنه، وأحد (٣٦٧/٢). وصححه النووي في الأذكار (ص: ٩٣)، وقال شيخ الإسلام في الإقضاء (١٧٠/٢): إسناده حسن، ورواته ثقات مشاهير، لكن عبد الله بن نافع الصائغ الفقيه صاحب مالك فيه لين، لا يقدح في حديثه. وحسنه ابن حجر في نتائج الأفكار (٤/ ٢١-٢٢).

(٣) أخرجه النسائي: كتاب السهو، باب السلام على النبي ﷺ، رقم (١٢٨٢)، وأحد (٣٨٧/١)، وغيرهما من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال ابن القيم في جلاء الأفهام (ص: ٢٣): وهذا إسناد صحيح.

وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَجِيءُ إِلَى فُرْجَةٍ ^(٢) كَانَتْ عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ فَيَدْخُلُ فِيهَا، فَيَدْعُو، فَتَنَاهَا ^(٣)، وَقَالَ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا ^(٤) سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي عَنْ جَدِّي ^(٥).....

فَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: مُطْلَقُ الثَّقَةِ، وَلَكِنَّهُ لَا شَكَّ فِيهَا أَنَّهُ إِذَا أَعْقَبَ قَوْلُهُ: «حَسَنٌ» بِقَوْلِهِ: «رُوَاهُ ثِقَاتٌ» أَنَّهُ أَعْلَى مِمَّا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى لَفْظِ: «حَسَنٌ».

وَمِثْلُ هَذَا مَا يُعْبَرُ بِهِ ابْنُ حَجَرٍ فِي (تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ) بِقَوْلِهِ: «صَدُوقٌ بِهِمْ» وَأَخْيَانًا يَقُولُ: «صَدُوقٌ»، وَ(صَدُوقٌ) أَقْوَى، فَيَكُونُ تَوْثِيقُ الرَّجُلِ الْمُوصُوفِ بـ(صَدُوقٍ) أَشَدَّ مِنْ تَوْثِيقِ الرَّجُلِ الَّذِي يُوصَفُ بِأَنَّهُ بِهِمْ.

لَا يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ كَلِمَةَ (بِهِمْ) لَا تَزِيدُهُ صَعْفًا؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ إِنْسَانٍ إِلَّا وَبِهِمْ. فَنَقُولُ: هَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ: (بِهِمْ) لَا يَعْنُونَ بِهِ الْوَهْمَ الَّذِي لَا يَخْلُو مِنْهُ أَحَدٌ، وَلَوْلَا أَنَّ هُنَاكَ غَلَبَةً فِي أَوْهَامِهِ مَا وَصَفُوهُ بِهَا.

[١] قَوْلُهُ: «وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ» هُوَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، يُسَمَّى بَزِينِ الْعَابِدِينَ، مِنْ أَفْضَلِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَمًا وَرُفْهًا وَفَقْهًا، وَالْحُسَيْنُ مَعْرُوفٌ: ابْنُ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَأَبُوهُ: عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «يَجِيءُ إِلَى فُرْجَةٍ» هَذَا الرَّجُلُ لَا شَكَّ أَنَّهُ لَمْ يَتَكَرَّرْ جِيئُهُ إِلَى هَذِهِ الْفُرْجَةِ إِلَّا لِاعْتِقَادِهِ أَنَّ فِيهَا فَضْلًا وَمَزِيَّةً، وَكَوْنُهُ يَظُنُّ أَنَّ الدَّعَاءَ عِنْدَ الْقَبْرِ لَهُ مَزِيَّةٌ فَتُفْتَحُ بَابٌ وَوَسِيلَةٌ إِلَى الشَّرِكِ، بَلْ جَمِيعِ الْعِبَادَاتِ إِذَا كَانَتْ عِنْدَ الْقَبْرِ فَلَا يَحْجُوزُ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ لَهَا مَزِيَّةً، سِوَاءَ كَانَتْ صَلَاةً أَوْ دُعَاءً أَوْ قِرَاءَةً؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: تَكَرَّرَ الْقِرَاءَةُ عِنْدَ الْقَبْرِ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ يُعْتَقِدُ أَنَّ الْقِرَاءَةَ عِنْدَ الْقَبْرِ أَفْضَلُ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَتَنَاهَا» أَيُّ: طَلَبَ مِنْهُ الْكَفَّ

[٤] قَوْلُهُ: «أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا» قَالَ: أُحَدِّثُكُمْ وَالرَّجُلُ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ يُحَدِّثُهُمْ، فَجَاءَ هَذَا الرَّجُلُ إِلَى الْفُرْجَةِ. وَ(أَلَا): أَدَاءُ عَرَضٍ، أَيُّ: أَعْرِضْ عَلَيْكُمْ أَنْ أُحَدِّثُكُمْ. وَفَائِدَتُهَا: تَنْبِيهُ الْمُخَاطَبِ إِلَى مَا يُرِيدُ أَنْ يُحَدِّثَهُ بِهِ.

[٥] قَوْلُهُ: «عَنْ أَبِي عَنْ جَدِّي» أَبُوهُ: الْحُسَيْنُ، وَجَدُّهُ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ.

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^[١] قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا^[٢]، وَلَا بَيُوتَكُمْ قُبُورًا^[٣]، وَصَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَبْلُغُنِي أَيْنَ كُنتُمْ^[٤]». رَوَاهُ فِي (الْمُخْتَارَةِ) ^(١).

[١] قَوْلُهُ: «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» السَّنَدُ مُتَّصِلٌ، وَفِيهِ عَنَّةٌ، لَكِنَّهَا لَا تَضُرُّ؛ لِأَنَّهَا مِنْ غَيْرِ مُدَلِّسٍ، فَتُحْمَلُ عَلَى السَّمَاعِ.

[٢] قَوْلُهُ: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا» يُقَالُ فِيهِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ: أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَتَّخَذَ قَبْرُهُ عِيدًا يُعْتَادُ وَيُتَكَرَّرُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَى الشَّرِكِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَلَا بَيُوتَكُمْ قُبُورًا» سَبَقَ مَعْنَاهُ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَصَلُّوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَبْلُغُنِي أَيْنَ كُنتُمْ» اللَّفْظُ هَكَذَا، وَأَشْكُ فِي صِحَّتِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «صَلُّوا عَلَيَّ» يَقْضِي أَنْ يُقَالَ: فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي. إِلَّا أَنْ يُقَالَ: هَذَا مِنْ بَابِ الطَّيِّ وَالنَّشْرِ.

وَالْمَعْنَى: صَلُّوا عَلَيَّ وَسَلِّمُوا؛ فَإِنَّ تَسْلِيمَكُمْ وَصَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي، وَكَأَنَّهُ ذَكَرَ الْفَعْلَيْنِ وَالْعِلَّتَيْنِ، لَكِنْ حَذَفَ مِنَ الْأَوَّلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الثَّانِيَّةُ، وَمِنَ الثَّانِيَّةِ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَوَّلَى.

وَقَوْلُهُ: «وَصَلُّوا عَلَيَّ» سَبَقَ مَعْنَاهَا، وَالْمُرَادُ: صَلُّوا عَلَيَّ فِي أَيِّ مَكَانٍ كُنتُمْ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ تَأْتُوا إِلَى الْقَبْرِ وَسَلِّمُوا عَلَيَّ وَتُصَلُّوا عَلَيَّ عِنْدَهُ.

قَوْلُهُ: «يَبْلُغُنِي» تَقَدَّمَ كَيْفَ يَبْلُغُهُ ﷺ.

قَوْلُهُ: «رَوَاهُ فِي الْمُخْتَارَةِ» الْفَاعِلُ مُؤَلَّفُ الْمُخْتَارَةِ، وَالْمُخْتَارَةُ: اسْمٌ لِلْكِتَابِ؛ أَيِ: الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ. وَالْمُؤَلَّفُ هُوَ الضَّيَاءُ الْقُدْسِيُّ، مِنَ الْخِتَابَةِ، وَمَا أَقَلَّ الْحَدِيثِ فِي الْخِتَابَةِ! يَعْنِي الْمُحَدِّثِينَ، وَهَذَا مِنْ أَغْرَبِ مَا يَكُونُ، يَعْنِي: أَصْحَابُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَقَلَّ النَّاسِ تَحْدِيثًا بِالنِّسْبَةِ لِلشَّافِعِيَّةِ.

فَالْخِتَابَةُ غَلَبَ عَلَيْهِمْ رَحْمَةُ اللَّهِ الْفَقْهُ مَعَ الْحَدِيثِ، فَصَارُوا مُحَدِّثِينَ وَفُقَهَاءَ، وَلَكِنَّهُمْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ بَسْرًا، فَإِذَا أَخَذَ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ صَارَ ذَلِكَ زِحَامًا لِلْعِلْمِ الْآخِرِ.

أَمَّا الْأَخْخَافُ فَأَتَتْهُمْ أَخَذُوا بِالْفَقْهِ، لَكِنْ قَلَّتْ بِضَاعَتُهُمْ فِي الْحَدِيثِ؛ وَلِهَذَا يُسَمَّوْنَ أَصْحَابَ الرَّأْيِ (يَعْنِي: الْعَقْلَ وَالْقِيَاسَ)؛ لِقَلَّةِ الْحَدِيثِ عِنْدَهُمْ.

(١) الْأَحَادِيثُ الْمُخْتَارَةُ لِلضَّيَاءِ الْقُدْسِيِّ، رَقْم (٤٢٨)، مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الْبُخَارِيُّ: فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ (١٨٦/٢)، وَأَبُو يَعْلَى، رَقْم (٤٦٩). وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ: وَفِيهِ جَعْفَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْجَعْفَرِيُّ، ذَكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَرَحًا، وَبَقِيَّةُ رَجَالِهِ ثِقَاتٌ. وَفِيهِ أَيْضًا عَلِيُّ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْحُسَيْنِ، مُسْتَوْرٌ؛ كَمَا فِي التَّقْرِيبِ (٤١/٢).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ ﴿بِرَّاءَةٌ﴾^[١].

الثانية: إِبْعَادُهُ أُمَّتَهُ عَنْ هَذَا الْحِمَى غَايَةَ الْبُعْدِ^[٢].

الثالثة: ذِكْرُ حِرْصِهِ عَلَيْنَا وَرَأْفَتِهِ وَرَحْمَتِهِ^[٣].

الرابعة: تَهْنِئَةُ عَنْ زِيَارَةِ قَبْرِهِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ مَعَ أَنَّ زِيَارَتَهُ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ^[٤].

الخامسة: تَهْنِئَةُ عَنِ الْإِكْتَارِ مِنَ الزِّيَارَةِ^[٥].

وَالشَّافِعِيَّةُ أَكْثَرُ النَّاسِ عِنَايَةً بِالْحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ، وَالْمَالِكِيَّةُ كَذَلِكَ، ثُمَّ الْحَنَابِلَةُ وَسَطٌ، وَأَقْلَهُهُمْ فِي ذَلِكَ الْأَخْنَفُ، مَعَ أَنَّ لَهُمْ كُتُبًا فِي الْحَدِيثِ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ (بِرَّاءَةٌ). وَسَبَقَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ.

[٢] الثانية: إِبْعَادُهُ ﷺ أُمَّتَهُ عَنْ هَذَا الْحِمَى غَايَةَ الْبُعْدِ. تَوَخَّذْ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَلَا تَجْعَلُوا قُبُورِي عِيدًا»^(١).

[٣] الثالثة: ذِكْرُ حِرْصِهِ عَلَيْنَا وَرَأْفَتِهِ وَرَحْمَتِهِ. وَهَذَا مَذْكُورٌ فِي آيَةِ (بِرَّاءَةٌ).

[٤] الرابعة: تَهْنِئَةُ عَنْ زِيَارَةِ قَبْرِهِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ. تَوَخَّذْ مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَا تَجْعَلُوا قُبُورِي عِيدًا» فَقَوْلُهُ: «عِيدًا» هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الْمَخْصُوصُ.

وَزِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ مِنْ جَنْسِهَا، فَزِيَارَتُهُ فِيهَا سَلَامٌ عَلَيْهِ، وَحَقُّهُ ﷺ أَعْظَمُ مِنْ غَيْرِهِ.

وَأَمَّا مَنْ حَيْثُ التَّذَكُّيرُ بِالْآخِرَةِ: فَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَبْرِهِ وَقَبْرِ غَيْرِهِ.

[٥] الخامسة: تَهْنِئَةُ عَنِ الْإِكْتَارِ مِنَ الزِّيَارَةِ. تَوَخَّذْ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا تَجْعَلُوا قُبُورِي عِيدًا»، لَكِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْإِكْتَارُ، لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَأْتِي إِلَّا بَعْدَ سَنَةٍ، وَيَكُونُ قَدْ اتَّخَذَهُ عِيدًا، فَإِنَّ فِيهِ نَوْعًا مِنَ الْإِكْتَارِ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب زيارة القبور، رقم (٢٠٤٢)، وأحمد (٣٦٧/٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد، رقم (٧٨٠)، بلفظ: «لا تجعلوا بيوتكم مقابر».

السَّادِسَةُ: حُتُّهُ عَلَى النَّافِلَةِ فِي الْبَيْتِ^[١].

السَّابِعَةُ: أَنَّهُ مُتَقَرَّرٌ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي فِي الْمَقْبَرَةِ^[٢].

الثَّامِنَةُ: تَعْلِيلُ ذَلِكَ بِأَنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ وَسَلَامَهُ عَلَيْهِ يَبْلُغُهُ وَإِنْ بَعُدَ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى مَا يَتَوَهَّمُهُ مَنْ أَرَادَ الْقُرْبَ^[٣].

التَّاسِعَةُ: كَوْنُهُ ﷺ فِي الْبَرْزَخِ تُعْرَضُ أَعْمَالُ أُمَّتِهِ فِي الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ^[٤].

[١] السَّادِسَةُ: حُتُّهُ عَلَى النَّافِلَةِ فِي الْبَيْتِ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا»، وَسَبَقَ

أَنَّ فِيهَا مَعْنَيْنِ:

الْمَعْنَى الْأَوَّلُ: أَنْ لَا يُقْبَرَ فِي الْبَيْتِ، وَهَذَا ظَاهِرُ الْجُمْلَةِ.

وَالثَّانِي: الَّذِي هُوَ مِنْ لَازِمِ الْمَعْنَى أَنْ لَا تُتْرَكَ الصَّلَاةُ فِيهَا.

[٢] السَّابِعَةُ: أَنَّهُ مُتَقَرَّرٌ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي فِي الْمَقْبَرَةِ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ

قُبُورًا»؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: لَا تَجْعَلُوهَا قُبُورًا، أَيْ: لَا تُتْرَكُوا الصَّلَاةُ فِيهَا عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، فَكَأَنَّهُ مِنْ الْمُتَقَرَّرِ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْمَقَابِرَ لَا يُصَلَّى فِيهَا.

[٣] الثَّامِنَةُ: تَعْلِيلُ ذَلِكَ بِأَنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ وَسَلَامَهُ عَلَيْهِ يَبْلُغُهُ وَإِنْ بَعُدَ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى مَا

يَتَوَهَّمُهُ مَنْ أَرَادَ الْقُرْبَ. أَيْ: كَوْنُهُ ﷺ أَنْ يُجْعَلَ قَبْرُهُ عِيدًا، الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الصَّلَاةَ تَبْلُغُهُ حَيْثُ كَانَ الْإِنْسَانُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ إِلَى قَبْرِهِ؛ وَلِهَذَا نُسَلِّمُ وَنُصَلِّي عَلَيْهِ فِي أَيْ مَكَانٍ، فَيَبْلُغُهُ السَّلَامُ وَالصَّلَاةُ؛ وَلِهَذَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ: «مَا أَنتَ وَمَنْ فِي الْأَنْدَلُسِ إِلَّا سَوَاءٌ».

[٤] التَّاسِعَةُ: كَوْنُهُ ﷺ فِي الْبَرْزَخِ تُعْرَضُ أَعْمَالُ أُمَّتِهِ فِي الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ. أَيْ: فَقَطْ، فَكُلُّ

مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ أَوْ سَلَّمَ عَرِضَتْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ وَتَسْلِيمُهُ، وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَإِنْ تَسْلِيمُكُمْ يَبْلُغُنِي أَيْنَ كُنْتُمْ».

بَاب

مَا جَاءَ أَنَّ بَعْضَ الْأُمَّةِ يَعْبُدُ الْأَوْثَانَ^(١)

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ
وَالطَّلُوتِ﴾ [النساء: ٥١]^(٢).

[١] سَبَبُ مَجِيءِ الْمُؤَلَّفِ بِهَذَا الْبَابِ لِدَخْصِ حُجَّةٍ مِّنْ يَقُولُ: إِنَّ الشِّرْكَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ فِي
هَذِهِ الْأُمَّةِ. وَأَنْكَرُوا أَنْ تَكُونَ عِبَادَةُ الْقُبُورِ وَالْأَوَّلِيَاءِ مِنَ الشِّرْكِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ مَعْصُومَةٌ مِنْهُ؛
لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ أَيْسَ أَنْ يَعْبُدَهُ الْمُصَلِّونَ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَلَكِنْ فِي التَّحْرِيشِ بَيْنَهُمْ»^(٣).
وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا سَبَقَ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ الثَّامِنَةِ عَشْرَةَ مِنْ مَسَائِلِ بَابٍ مِّنْ تَبَرَّكَ
بَشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ وَنَحْوِهِمَا.

قَوْلُهُ: «أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَيُّ: لَا كُلَّهَا؛ لِأَنَّ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ طَائِفَةً لَا تَرَأَى مَنْصُورَةً عَلَى الْحَقِّ
إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، لَكِنَّهُ سَيَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ رِيحٌ تَقْبِضُ رُوحَ كُلِّ مُسْلِمٍ، فَلَا يَبْقَى إِلَّا شِرَارُ النَّاسِ.
وَقَوْلُهُ: «تَعْبُدُ» بَفَتْحِ التَّاءِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: «يَعْبُدُ» بَفَتْحِ الْبَاءِ الْمُثَنَّى مِنْ تَحْتٍ: فَعَلَى قِرَاءَةِ:
«يَعْبُدُ» لَا إِشْكَالَ فِيهَا؛ لِأَنَّ «بَعْضُ» مُذَكَّرٌ. وَعَلَى قِرَاءَةِ: «تَعْبُدُ» فَإِنَّهُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ:
وَرُبَّمَا أَكْتَسَبَ ثَانٍ أَوْ لَا تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذْفِ مُوْهَلًا^(٤)

وَمَثَلُوا لِلذَّكَاءِ بِقَوْلِهِمْ: قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ، فَالتَّأْنِيثُ هُنَا مِنْ أَجْلِ أَصَابِعِهِ لَا مِنْ أَجْلِ
(بَعْضُ)، فَإِذَا صَحَّتِ النُّسخَةُ «تَعْبُدُ» فَهَذَا التَّأْنِيثُ أَكْتَسَبَهُ الْمُضَافُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.
قَوْلُهُ: «الْأَوْثَانُ» جَمْعٌ وَثَنٍ، وَهُوَ: كُلُّ مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ.

ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ فِي هَذَا الْبَابِ عِدَّةَ آيَاتٍ:

[٢] الْآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ الْاِسْتِفْهَامُ هُنَا لِلتَّفْخِيرِ وَالتَّعْجِيبِ، وَالرُّؤْيَةُ بَصَرِيَّةٌ

(١) أخرجه مسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس وأن مع كل إنسان

قريناً، رقم (٢٨١٢)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ألفية ابن مالك (ص: ٣٦).

= بدليل أنها عُدِّيت بـ(إلى)، وإذا عُدِّيت بـ(إلى) صارت بمعنى النظر. والخطابُ إمَّا للنبي ﷺ أو لكلِّ مَنْ يَصِحُّ تَوْجِيهُ الخطابِ إليه، أي: ألم تر أنها المخاطب؟

قوله: ﴿إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا﴾ أي: أعطوا، ولم يُعْطُوا كُلُّ الْكِتَابِ، لأنهم حُرِّمُوا بِسَبَبِ مَعْصِيَتِهِمْ؛ فَلَيْسَ عَنْدهُمْ الْعِلْمُ الْكَامِلُ بِهَا فِي الْكِتَابِ.

قوله: ﴿نَصِيحًا مِنَ الْكِتَابِ﴾ الْمُرَادُ بِالْكِتَابِ: التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ. وَقَدْ ذَكَرُوا لَدَيْكَ مَثَلًا، وَهُوَ كَعَبُ بْنُ الْأَشْرَفِ حِينَ جَاءَ إِلَى مَكَّةَ، فَاجْتَمَعَ إِلَيْهِ الْمُشْرِكُونَ، وَقَالُوا: مَا تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ (أي: النَّبِيِّ ﷺ) الَّذِي سَفَّهَ أَخْلَامَنَا وَرَأَى أَنَّهُ خَيْرٌ مِنَّا؟ فَقَالَ لَهُمْ: أَنْتُمْ خَيْرٌ مِنْ مُحَمَّدٍ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي آخِرِ الْآيَةِ: ﴿وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَتَوْلَاءَ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا﴾ [النساء: ٥١].

قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ أي: يُصَدِّقُونَ بِهِمَا، وَيُقِرُّوهُمَا لَا يُنْكِرُوهُمَا، إِذَا أَقَرَّ الْإِنْسَانُ هَذِهِ الْأَوْثَانَ فَقَدْ آمَنَ بِهِمَا. وَالْجِبْتُ: قِيلَ: السَّحَرُ. وَقِيلَ: هُوَ الصَّنَمُ. وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ عَامٌّ لِكُلِّ صَنَمٍ أَوْ سِحْرِ أَوْ كِهَانَةٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالطَّاغُوتُ: مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حَدَّهُ مِنْ مَعْبُودٍ أَوْ مَتَّبُوعٍ أَوْ مُطَاعٍ. فَالْمَعْبُودُ كَالْأَصْنَامِ، وَالْمَتَّبُوعُ كَعُلَمَاءِ الضَّلَالِ، وَالْمُطَاعُ كَالْأَمْرَاءِ، فَطَاعَتُهُمْ فِي تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ أَوْ تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ تُعَدُّ مِنْ عِبَادَتِهِمْ.

وَالْمُرَادُ مَنْ كَانَ رَاضِيًا بِعِبَادَتِهِمْ إِيَّاهُ، أَوْ يُقَالُ: هُوَ طَاغُوتٌ بِاِغْتِيَارِ عَابِدِيهِ؛ لِأَنَّهُمْ تَجَاوَزُوا بِهِ حَدَّهُ؛ حَيْثُ نَزَّلُوهُ فَوْقَ مَنْزِلَتِهِ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ لَهُ، فَتَكُونُ عِبَادَتُهُمْ لِهَذَا الْمَعْبُودِ طُغْيَانًا؛ لِمَجَاوَزَتِهِمُ الْحَدَّ بِذَلِكَ.

وَالطَّاغُوتُ: مَا أُخِذَ مِنَ الطُّغْيَانِ، فَكُلُّ شَيْءٍ يَتَعَدَّى بِهِ الْإِنْسَانُ حَدَّهُ يُعْتَبَرُ طَاغُوتًا.

وَجِهُ الْمُنَاسَبَةِ فِي الْآيَةِ لِلْبَابِ لَا يَتَبَيَّنُ إِلَّا بِالْحَدِيثِ، وَهُوَ: «لَتَرْكَبَنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»^(١)، إِذَا كَانَ الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ، وَأَنَّ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ يَرْتَكِبُ

(١) أخرجه الترمذي: أبواب الفتن، باب ما جاء: «لتركن سنن من كان قبلكم»، رقم (٢١٨٠) وقال: حسن صحيح، وأحد في المسند (٢١٨/٥)، وابن أبي عاصم في السنة رقم (٧٦)، وابن حبان، رقم (٦٧٠٢)، والطبراني في الكبير رقم (٣٢٩٠)، والبيهقي في المعرفة (١٨٦/١) رقم (٣٢٩)، من حديث أبي واقد الليثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَيْءٍ مِّنْ ذَلِكَ مَثُوبَةٍ عِنْدَ اللَّهِ مَن لَعَنَهُ اللَّهُ وَعَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْفِرَّةَ وَالْمَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠].^(١)

= سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ يُؤْمِنُ بِالْحَبِيبِ وَالطَّاغُوتِ، فَتَكُونُ الْآيَةُ مُطَابِقَةً لِلتَّرْجَمَةِ تَمَامًا.

[١] الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ﴾ الْخِطَابُ لِلنَّبِيِّ ﷺ رَدًّا عَلَى هَؤُلَاءِ الْيَهُودِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَ الْإِسْلَامِ هُزُورًا وَلَعِبًا.

وَقَوْلُهُ: ﴿أُنَبِّئُكُمْ﴾ أَي: أَخْبِرْكُمْ، وَالْإِسْتِفْهَامُ هُنَا لِلتَّقْرِيرِ وَالتَّشْوِيقِ، أَي: سَأَقْرُرُ عَلَيْكُمْ هَذَا الْحَبَرَ.

قَوْلُهُ: ﴿بِشَيْءٍ مِّنْ ذَلِكَ﴾ (شَرٌّ): هُنَا اسْمُ تَفْضِيلٍ، وَأَصْلُهَا (أَشَرٌّ) لَكِنَّ حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ تَخْفِيفًا؛ لِكثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَمِثْلُهَا كَلِمَةُ (خَيْرٍ)، مُحَقَّقَةٌ مِنْ (أَخِيرٍ)، وَ(النَّاسُ) مُحَقَّقَةٌ مِنْ (الْأَنَاسِ)، وَكَذَا كَلِمَةُ (اللَّهُ) مُحَقَّقَةٌ مِنْ (الْإِلَهِ).

وَقَوْلُهُ: ﴿ذَلِكَ﴾ الْمَشَارُ إِلَيْهِ مَا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ وَأَصْحَابُهُ؛ فَإِنَّ الْيَهُودَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ عَلَى الْحَقِّ، وَأَنَّهُمْ خَيْرٌ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ، وَأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ وَأَصْحَابَهُ لَيْسُوا عَلَى الْحَقِّ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ﴾.

قَوْلُهُ: ﴿مَثُوبَةٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾ (مَثُوبَةٌ): تَمَيِّزٌ لـ (شَرٍّ)؛ لِأَنَّ (شَرًّا) اسْمُ تَفْضِيلٍ، وَمَا جَاءَ بَعْدَ أَفْعَلٍ التَّفْضِيلُ مَبْنًى لَهُ يَكُونُ مَنْصُوبًا عَلَى التَّمْيِيزِ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٍ نَكْرَةً
يُنْصَبُ تَمَيِّزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ
إِلَى أَنْ قَالَ:

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى أَنْصَبَ بِأَفْعَلًا
مُفَضَّلًا كَأَنَّكَ أَغْلَى مَنْزِلًا^(٢)

وَالْمَثُوبَةُ: مِنْ ثَابِتٍ يَثُوبُ إِذَا رَجَعَ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْجَزَاءِ، أَي: بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ جَزَاءً عِنْدَ اللَّهِ.

قَوْلُهُ: ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾ أَي: فِي عِلْمِهِ وَجَزَائِهِ عُقُوبَةٌ أَوْ نَوَابَأُ.

قَوْلُهُ: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ (مَنْ): اسْمٌ مَوْصُولٌ خَبَرٌ لِيُنْتَدَى مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: هُوَ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّ الْاِسْتِفْهَامَ انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿مُتَوَبِّعٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾، وَجَوَابُ الْاِسْتِفْهَامِ: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾، وَلَعَنَهُ، أَي: طَرَدَهُ وَأَبْعَدَهُ عَنْ رَحْمَتِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَعَصِبَ عَلَيْهِ﴾ أَي: أَحَلَّ عَلَيْهِ غَضَبَهُ، وَالْغَضَبُ: صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ الْحَقِيقِيَّةِ، تَقْتَضِي الْاِنتِقَامَ مِنَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِ، وَلَا يَصِحُّ تَحْرِيفُهُ إِلَى مَعْنَى الْاِنتِقَامِ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ (ص: ٢٦٩).

وَالْقَاعِدَةُ الْعَامَّةُ عِنْدَ أَهْلِ الشُّنَّةِ: أَنَّ آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَحَادِيثَهَا تُجْرَى عَلَى ظَاهِرِهَا اللَّاتِقِ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ، فَلَا تُجْعَلُ مِنْ جِنْسِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا تُحَرَّفُ فَتَنْفَى عَنِ اللَّهِ، فَلَا تَغْلُو فِي الْإِتْبَاتِ وَلَا فِي النِّفْيِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْفِرْدَةَ وَالْخَنَازِيرَ﴾ الْفِرْدَةُ: جَمْعُ فَرْدٍ، وَهُوَ حَيَوَانٌ مَعْرُوفٌ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ شَبَهاً بِالْإِنْسَانِ، وَالْخَنَازِيرُ: جَمْعُ خِنْزِيرٍ، وَهُوَ ذَلِكَ الْحَيَوَانُ الْحَبِيثُ الْمَعْرُوفُ الَّذِي وَصَفَهُ اللَّهُ بِأَنَّهُ رِجْسٌ. وَالْإِشَارَةُ هُنَا إِلَى الْيَهُودِ؛ فَإِنَّهُمْ لَعَنُوا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ...﴾ [المائدة: ٧٨] الْآيَةِ، وَجُعِلُوا فِرْدَةً بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُونُوا فِرْدَةً حَاسِبِينَ﴾ [البقرة: ٦٥]، وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿بَاءُوا وَغَضِبَ عَلَى غَضَبٍ﴾ [البقرة: ٩٠].

قَوْلُهُ: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ فِيهَا قِرَاءَتَانِ فِي «وَعَبَدَ» وَفِي «الطَّاغُوتَ»

الْأُولَى: بِضَمِّ الْبَاءِ «وَعَبَدَ» وَعَلَيْهَا تُكْسَرُ التَّاءُ فِي «الطَّاغُوتِ»؛ لِأَنَّهُ مُجْرُورٌ بِالِإِصَافَةِ.

الثَّانِيَةِ: بِفَتْحِ الْبَاءِ «وَعَبَدَ» عَلَى أَنَّهُ فَعْلٌ مَاضٍ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ صَلَتهُ الْمَوْصُولِ، أَي: وَمَنْ عَبَدَ الطَّاغُوتَ، وَلَمْ يُعَذِّبْ «مَنْ» مَعَ طَوْلِ الْفَضْلِ؛ لِأَنَّ هَذَا يَنْطَبِقُ عَلَى مَوْصُوفٍ وَاحِدٍ، فَلَوْ أُعِيدَتْ «مَنْ» لَأَوْهَمَ أَنَّهُمْ جَمَاعَةٌ آخَرُونَ وَهُمْ جَمَاعَةٌ وَاحِدَةٌ؛ فَعِلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ يَكُونُ «وَعَبَدَ» فِعْلاً مَاضِيًّا، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ، يَعُودُ عَلَى «مَنْ» فِي قَوْلِهِ: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾، وَ«الطَّاغُوتَ» بِفَتْحِ التَّاءِ مَفْعُولًا بِهِ. وَهَذَا نَعَرَفَ اخْتِلَافَ الْفَاعِلِ فِي صَلَهِ الْمَوْصُولِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ فِي صَلَهِ الْمَوْصُولِ هُوَ «اللَّهُ»، وَالْفَاعِلُ فِي «عَبَدَ» يَعُودُ عَلَى «مَنْ».

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ [الكهف: ٢١].^[١]

وَعَلَىٰ كُلِّ حَالٍ: فَاَلْمَرَادُ بِهَا عَابِدُ الطَّاغُوتِ، فَالْفَرْقُ بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ بِالْبَاءِ فَقَطْ، فَعَلَىٰ قِرَاءَةِ الْفِعْلِ مَفْتُوحَةً، وَعَلَىٰ قِرَاءَةِ الْاسْمِ مَضْمُومَةً، وَالطَّاغُوتُ عَلَىٰ قِرَاءَةِ الْفِعْلِ فِي ﴿وَعَبَدَ﴾ تَكُونُ مَفْتُوحَةً ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾، وَعَلَىٰ قِرَاءَةِ الْاسْمِ تَكُونُ مَكْسُورَةً بِالْإِضَافَةِ ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ﴾، وَذِكْرُ فِي تَرْكِيبِ ﴿وَعَبَدَ﴾ مَعَ ﴿الطَّاغُوتَ﴾ أَزْبَعَ وَعِشْرُونَ قِرَاءَةً، وَلَكِنَّهَا قِرَاءَاتٌ شَادَّةٌ غَيْرُ الْقِرَاءَتَيْنِ السَّبْعِيَّتَيْنِ ﴿وَعَبَدَ﴾ وَ﴿وَعَبَدَ﴾.

[١] الْآيَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ هَذِهِ الْآيَةُ فِي سِيَاقِ قِصَّةِ أَصْحَابِ الْكَهْفِ، وَقِصَّتُهُمْ عَجِيبَةٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْرٌ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ ءَايَتِنَا عَجَبًا﴾ [الكهف: ٩]، وَهُمْ فِتْنَةٌ آمَنُوا بِاللَّهِ وَكَانُوا فِي بِلَادِ شَرْكَ، فَخَرَجُوا مِنْهَا إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، فَيَسِّرَ اللَّهُ لَهُمْ غَارًا، فَدَخَلُوا فِيهِ، وَنَامُوا فِيهِ نَوْمَةً طَوِيلَةً، بَلَغَتْ ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تَسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥]، وَهُمْ نَائِمُونَ لَا يَخْتَاجُونَ إِلَى أَكْلِ وَشُرْبٍ، وَمِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ أَنَّ اللَّهَ يُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ حَتَّى لَا يَتَرَسَّبَ الدَّمُ فِي أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ، وَلَمَّا خَرَجُوا نَعَثُوا بِأَحْدِهِمْ إِلَى الْمَدِينَةِ لِيَشْتَرِيَ لَهُمْ طَعَامًا، وَآخِرُ الْأَمْرِ أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَطْلَعُوا عَلَى أَمْرِهِمْ، وَقَالُوا: لَا بُدَّ أَنْ نُنْبِيَّ عَلَى قُبُورِهِمْ مَسْجِدًا.

وَقَوْلُهُ: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ﴾ الْمَرَادُ بِهِمْ: الْحَكَّامُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، قَالُوا مُفْسِدِينَ مُؤَكَّدِينَ: ﴿لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾، وَبَنَاءُ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ مِنْ وَسَائِلِ الشَّرِّ كَمَا سَبَقَ.

فَوَائِدُ الْآيَاتِ السَّابِقَةِ:

مِنْ فَوَائِدِ الْآيَةِ الْأُولَى مَا يَلِي:

- ١- أَنَّ مِنَ الْعَجَبِ أَنْ يُعْطَى الْإِنْسَانُ نَصِيحًا مِنَ الْكِتَابِ ثُمَّ يُؤْمِنُ بِالْجَنِبِ وَالطَّاغُوتِ.
- ٢- أَنَّ الْعِلْمَ قَدْ لَا يَعْصِمُ صَاحِبَهُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ؛ لِأَنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمَنُوا بِالْكَفْرِ، وَالَّذِي يُؤْمِنُ بِالْكَفْرِ يُؤْمِنُ بِهَا دُونَهُ مِنَ الْمَعَاصِي.
- ٣- وَجُوبُ إِنْكَارِ الْجَنِبِ وَالطَّاغُوتِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَاقِ الْإِيْيَانَ بِهَا مَسَاقِ الْعَجَبِ وَالذَّمِّ، فَلَا يَجُوزُ إِقْرَارُ الْجَنِبِ وَالطَّاغُوتِ.
- ٤- مَا سَاقَهَا الْمُؤَلِّفُ مِنْ أَجْلِهِ أَنْ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ يُؤْمِنُ بِالْجَنِبِ وَالطَّاغُوتِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ:

= «لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»^(١)، فإذا وُجِدَ في بني إسرائيل مَنْ يُؤْمِنُ بِالْجَنِبِ وَالطَّاغُوتِ فَإِنَّهُ سِوَجُدٍ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ أَيْضًا مَنْ يُؤْمِنُ بِالْجَنِبِ وَالطَّاغُوتِ.
وَمِنْ قَوَائِدِ الْآيَةِ الثَّانِيَةِ مَا يَلِي:

١- تَقْرِيرُ الْخَصْمِ وَالْاِخْتِجَاجِ عَلَيْهِ بِمَا لَا يَسْتَطِيعُ انْكَارَهُ، بِمَعْنَى أَنَّكَ تَحْتِجُّ عَلَى خَصْمِكَ بِأَمْرِ لَا يَسْتَطِيعُ انْكَارَهُ؛ فَإِنَّ الْيَهُودَ يَعْرِفُونَ أَنَّ فِيهِمْ قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْحَتَّازِيرَ، فَإِذَا كَانُوا يَقْرُونَ بِذَلِكَ وَهُمْ يَسْتَهْزِئُونَ بِالْمُسْلِمِينَ فَقُولُ لَهُمْ: أَيْنَ مَحَلُّ الاسْتِهْزَاءِ: الَّذِينَ حَلَّتْ عَلَيْهِمْ هَذِهِ الْعُقُوبَاتُ أَمْ الَّذِينَ سَلِمُوا مِنْهَا؟
وَالْجَوَابُ: الَّذِينَ حَلَّتْ بِهِمُ الْعُقُوبَةُ أَحَقُّ بِالْاسْتِهْزَاءِ.

٢- اخْتِلَافُ النَّاسِ بِالْمُزَلَّةِ عِنْدَ اللَّهِ؛ لَقَوْلِهِ: ﴿بَشِّرْ مَنْ ذَلِكَ مَثُوبَةٌ عِنْدَ اللَّهِ﴾، وَلَا شَكَّ أَنَّ النَّاسَ يَحْتَلِفُونَ بِزِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنَقْصِهِ وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْجَزَاءِ.

٣- سُوءُ حَالِ الْيَهُودِ الَّذِينَ حَلَّتْ بِهِمُ هَذِهِ الْعُقُوبَاتُ مِنَ اللَّعْنِ وَالْغَضَبِ وَالْمَسْخِ وَعِبَادَةِ الطَّاغُوتِ.

٤- إِبْثَابُ أَفْعَالِ اللَّهِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَقْعُلُ مَا يَشَاءُ؛ لَقَوْلِهِ: ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾، فَإِنَّ اللَّعْنَ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ.

٥- إِبْثَابُ الْغَضَبِ لِلَّهِ؛ لَقَوْلِهِ: ﴿وَعَصِبَ عَلَيْهِ﴾.

٦- إِبْثَابُ الْقُدْرَةِ لِلَّهِ؛ لَقَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْحَتَّازِيرَ﴾.

وهل المراد بالقرودة والحنازير هذه الموجدوة؟

الجواب: لا؛ لِمَا ثَبَتَ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ كُلَّ أُمَّةٍ مُسِحَّتٌ لَا يَبْقَى لَهَا نَسْلٌ»^(٢)؛ وَلَأنَّ الْقِرَدَةَ وَالْحَتَّازِيرَ كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا فَلَيْسَ هَذَا الْمَوْجُودُ مِنَ الْقِرَدَةِ وَالْحَتَّازِيرِ هُوَ بَقِيَّةُ أُولَئِكَ الْمَمْسُوحِينَ.

(١) أخرجه الترمذي: أبواب الفتن، باب ما جاء: «لتركن سنن من كان قبلكم»، رقم (٢١٨٠) وقال: حسن صحيح، وأحمد في المسند (٢١٨/٥)، وابن أبي عاصم في السنة رقم (٧٦)، وابن حبان، رقم (٦٧٠٢)، والطبراني في الكبير رقم (٣٢٩٠)، والبيهقي في المعرفة (١٨٦/١) رقم (٣٢٩)، من حديث أبي واقد الليثي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب بيان أن الآجال والأرزاق وغيرها لا تزيد ولا تنقص عما سبق به القدر، رقم (٢٦٦٣)، من حديث ابن مسعود رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

٧- أَنَّ الْعُقُوبَاتِ مِنْ جَنْسِ الْعَمَلِ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ مُسِخُوا قِرْدَةً - وَالْقِرْدُ أَشْبَهُ مَا يَكُونُ شَبَهَا بِالْإِنْسَانِ - فَعَلُوا فِعْلًا ظَاهِرُهُ الْإِبَاحَةُ وَالْحِلُّ وَهُوَ مُحَرَّمٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ حُرِّمَ عَلَيْهِمُ الصِّدْقُ يَوْمَ السَّبْتِ؛ إِبْتِلَاءً مِنَ اللَّهِ، فَإِذَا جَاءَ يَوْمُ السَّبْتِ امْتَلَكَ الْبَحْرُ بِالْحَيَاتِنِ، وَظَهَرَتْ عَلَى سَطْحِ الْمَاءِ، وَفِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَيَّامِ تَحْتَفِي وَلَا يَأْتِي مِنْهَا شَيْءٌ، فَلَمَّا طَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ صَنَعُوا شِبَاكًا، فَصَارُوا يَنْصُبُونَهَا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَيَدْعُونَ الْحَيَاتِنَ تَدْخُلُ فِيهَا يَوْمَ السَّبْتِ، فَإِذَا أَتَى يَوْمُ الْأَحَدِ أَخَذُوهَا، وَهَذِهِ حِيلَةٌ ظَاهِرُهَا الْحِلُّ، وَلَكِنْ حَقِيقَتُهَا وَمَعْنَاهَا الْوُقُوعُ فِي الْإِثْمِ تَمَامًا؛ وَلِهَذَا مُسِخُوا إِلَى حَيَوَانٍ يُشَبُّهُ الْإِنْسَانُ وَلَيْسَ بِإِنْسَانٍ، وَهُوَ الْقِرْدُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥]، وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جَنْسِ الْعَمَلِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ صَرَاحَةٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٠].

٨- أَنَّ هَؤُلَاءِ الْيَهُودَ صَارُوا يَعْبُدُونَ الطَّاغُوتَ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾، وَلَا شَكَّ أَنَّهُمْ حَتَّى الْآنَ يَعْبُدُونَهُ؛ لِأَنَّهُمْ عَبَدُوا الشَّيْطَانَ وَأَطَاعُوهُ، وَعَصَوْا اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

وَفِي الْآيَةِ نُكْتَةٌ نَحْوِيَّةٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿عَلَيْهِ﴾ و﴿مِنْهُمْ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرْدَ وَالْخَنَازِيرَ﴾ فَالضَّمِيرُ فِي «لَعَنَهُ» الْهَاءُ، و﴿وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ مُفْرَدٌ، و﴿مِنْهُمْ﴾ جَمْعٌ، مَعَ أَنَّ الْمَرْجِعَ وَاحِدٌ، وَهُوَ: «مَنْ».

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ رُوعِيَ فِي الْإِفْرَادِ اللَّفْظُ، وَفِي الْجَمْعِ الْمَعْنَى، وَذَلِكَ أَنَّ «مَنْ» اسْمٌ مُؤْصُولٌ صَالِحٌ لِلْمُفْرَدِ وَغَيْرِهِ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ^(١):

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرَ

لَمَّا ذَكَرَ الْأَسْمَاءَ الْمَرْصُولَةَ مِنَ الْمُفْرَدِ وَالْمُتَنَّى وَالْجَمْعِ مِنْ مُذَكَّرٍ وَمُؤَنَّثٍ قَالَ: وَمَنْ وَمَا... إلخ. وَقَالَ: «مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرْدَةَ» وَلَمْ يَقُلْ: وَجَعَلَهُمْ قِرْدَةً؛ لِأَنَّ اللَّعْنَ وَالْغَضَبَ عَامٌّ لَهُمْ جَمِيعًا، وَالْعُقُوبَةُ بِمَسْخِهِمْ إِلَى قِرْدَةٍ وَخَنَازِيرٍ خَاصٌّ بِبَعْضِهِمْ، وَلَيْسَ شَامِلًا لِنَبِيِّ إِسْرَائِيلَ.

وَمِنْ قَوَائِدِ الْآيَةِ الثَّالِثَةِ مَا يَلِي:

١- مَا تَضَمَّنَ سِيَاقَ هَذِهِ الْآيَةِ مِنَ الْقِصَّةِ الْعَجِيبَةِ فِي أَصْحَابِ الْكَهْفِ، وَمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ

(١) ألفية ابن مالك (ص: ١٥).

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَتَسِعَنَّ^(١) سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ.....

= الْآيَاتِ الدَّالَّةُ عَلَى كَمَالِ قُدْرَةِ اللَّهِ وَحِكْمَتِهِ.

٢- أَنْ مِنْ أَسْبَابِ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ الْغُلُوفِ فِي أَصْحَابِ الْقُبُورِ؛ لِأَنَّ الَّذِينَ عَلَبُوا عَلَى أَمْرِهِمْ بَنَوْا عَلَيْهِمُ الْمَسَاجِدَ؛ لِأَنَّهُمْ صَارُوا عِنْدَهُمْ مَحَلَّ الْإِحْتِرَامِ وَالْإِكْرَامِ، فَعَلَوْا فِيهِمْ.

٣- أَنَّ الْغُلُوفَ فِي الْقُبُورِ وَإِنْ قَلَّ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيٍّ حِينَ بَعَثَهُ: «أَلَا تَدْعُ صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ»^(١).

[١] قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «لَتَسِعَنَّ» اللَّامُ مَوْطِئَةٌ لِلْقَسَمِ، وَالنُّونُ لِلتَّوَكِيدِ؛ فَالْكَلَامُ مُؤَكَّدٌ بِثَلَاثَةِ مُؤَكَّدَاتٍ: الْقَسَمِ الْمَقْدَرِ، وَاللَّامِ، وَالنُّونِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَاللَّهُ لَتَسِعَنَّ.

قَوْلُهُ: «سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» فِيهَا رَوَاتَانِ: «سَنَنَ» وَ«سُنَنَ»، أَمَّا «سُنَنَ» بِضَمِّ السِّينِ: جَمْعُ سُنَّةٍ، وَهِيَ الطَّرِيقَةُ، وَأَمَّا «سَنَنَ» بِالْفَتْحِ: فَهِيَ مُفْرَدٌ بِمَعْنَى الطَّرِيقِ. وَ(فَعَلَ) تَأْتِي مُفْرَدَةً مِثْلُ: فَتَنُّ جَمْعُهَا أَفْنَانٌ، وَسَبَبُ جَمْعِهَا أَسْبَابٌ.

وَقَوْلُهُ: «مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» أَيُّ: مِنَ الْأُمَمِ.

وَقَوْلُهُ: «لَتَسِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ، بَلْ هُوَ عَامٌّ مَخْصُوصٌ؛ لِأَنَّا لَوْ أَخَذْنَا بِظَاهِرِهِ كَانَتْ جَمِيعُ هَذِهِ الْأُمَمِ تَتَّبِعُ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَهَا، لَكِنَّا نَقُولُ: إِنَّهُ عَامٌّ مَخْصُوصٌ؛ لِأَنَّ فِي هَذِهِ الْأُمَمِ مَنْ لَا يَتَّبِعُ تِلْكَ السَّنَنَ، كَمَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ لَا تَرَالُ طَائِفَةٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَمِ عَلَى الْحَقِّ.

وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْحَدِيثَ عَلَى عُمُومِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ تَتَّبِعَ هَذِهِ الْأُمَمُ الْأُمَمَ السَّابِقَةَ فِي جَمِيعِ سَنَنِهَا، بَلْ بَعْضُ الْأُمَمِ يَتَّبِعُهَا فِي شَيْءٍ وَبَعْضُ الْأُمَمِ يَتَّبِعُهَا فِي شَيْءٍ آخَرَ، وَحِينَئِذٍ لَا يَفْتَضِي خُرُوجَ هَذِهِ الْأُمَمِ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَهَذَا أَوَّلَى لِبَقَاءِ الْحَدِيثِ عَلَى عُمُومِهِ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مِنْ طَرِيقٍ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا مَا لَا يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ، مِثْلُ: أَكْلِ الرِّبَا، وَالْحَسَدِ، وَالْبَغْيِ، وَالْكَذِبِ. وَمِنْهُ مَا يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ: كِعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ.

السُّنَنُ: هِيَ الطَّرَائِقُ، وَهِيَ مُتَنَوِّعَةٌ، مِنْهَا مَا هُوَ اعْتِدَاءٌ عَلَى حَقِّ الْخَالِقِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ اعْتِدَاءٌ عَلَى حَقِّ الْمَخْلُوقِ، وَلَنُتَسَعَّرِضَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ السُّنَنِ:

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الأمر بتسوية القبر، رقم (٩٦٩).

فَمِنْ هَذِهِ السَّنَةِ: عِبَادَةُ الْقُبُورِ وَالصَّالِحِينَ؛ فَإِنَّهَا مَوْجُودَةٌ فِي الْأُمَمِ السَّابِقَةِ، وَقَدْ وُجِدَتْ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، قَالَ تَعَالَى عَنْ قَوْمِ نُوحٍ: ﴿وَقَالُوا لَا نَذَرُ إِلَّا الْهَتَكَ وَلَا نَذَرُ وَدَا وَلَا سَوَاعَا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣].

وَمِنْ ذَلِكَ: الْعُلُوفُ فِي الصَّالِحِينَ، كَمَا وَجِدَ فِي الْأُمَمِ السَّابِقَةِ وَجِدَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ. وَمِنْهَا: دُعَاءُ غَيْرِ اللَّهِ، وَقَدْ وَجِدَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ.

وَمِنْهَا: بِنَاءُ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ، مَوْجُودٌ فِي السَّابِقِينَ، وَقَدْ وَجِدَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ.

وَمِنْهَا: وَصَفُ اللَّهِ بِالنَّقَائِصِ وَالْعُيُوبِ؛ فَقَدْ قَالَتِ الْيَهُودُ: ﴿يَدُ اللَّهِ مَقْلُوبَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وَقَالُوا: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَعِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ تَعَبَ مِنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ.

وَقَدْ وَجِدَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ أَوْ أَشَدَّ مِنْهُ؛ فَقَدْ وَجِدَ مَنْ قَالَ: لَيْسَ لَهُ يَدٌ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَفْعَلَ مَا يُرِيدُ، فَلَمْ يَسْتَوِ عَلَى الْعَرْشِ، وَلَا يَنْزِلَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَلَا يَتَكَلَّمُ. بَلْ وَجِدَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ يَقُولُ بَأَنَّهُ لَيْسَ دَاخِلًا فِي الْعَالَمِ، وَلَيْسَ خَارِجًا عَنْهُ وَلَا مُتَّصِلًا بِهِ وَلَا مُفَصَّلًا عَنْهُ، فَوَصَفُوهُ بِمَا لَا يُمْكِنُ وُجُودُهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا تَجُوزُ الْإِشَارَةُ الْحِسِّيَّةُ إِلَيْهِ، وَلَا يَفْعَلُ، وَلَا يَغْضَبُ، وَلَا يَرْضَى، وَلَا يُحِبُّ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَشَاعِرَةِ.

وَمِنْهَا: أَكْلُ الشَّحْبِ؛ فَقَدْ وَجِدَ فِي الْأُمَمِ السَّابِقَةِ وَوُجِدَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ. وَمِنْهَا: أَكْلُ الرِّبَا؛ فَقَدْ وَجِدَ فِي الْأُمَمِ السَّابِقَةِ وَوُجِدَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ. وَمِنْهَا: التَّحِيلُ عَلَى حِمَارِ اللَّهِ؛ فَقَدْ وَجِدَ فِي الْأُمَمِ السَّابِقَةِ وَوُجِدَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ. وَمِنْهَا: إِقَامَةُ الْحُدُودِ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَرَفْعُهَا عَنِ الشُّرَفَاءِ؛ فَقَدْ وَجِدَ فِي الْأُمَمِ السَّابِقَةِ وَوُجِدَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ.

وَمِنْهَا: تَحْرِيفُ كَلَامِ اللَّهِ عَنْ مَوَاضِعِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى؛ كَالْيَهُودِ حِينَ قِيلَ لَهُمْ: ﴿وَاذْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨] فَدَخَلُوا عَلَى قَعَاهُمْ، وَقَالُوا: حِنْطَةٌ. وَلَمْ يَقُولُوا: حِطَّةٌ. وَوُجِدَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ فَعَلَ كَذَلِكَ، فَحَرَّفَ لَفْظَ الْاِسْتِواءِ إِلَى الْاِسْتِيلاءِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وَقَالُوا لَهُمُ: الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: إِنَّ اللَّامَ فِي اسْتَوَى مَزِيدَةٌ، زَادَهَا أَهْلُ التَّحْرِيفِ كَمَا زَادَ الْيَهُودُ الثُّونَ فِي (حِطَّةً) فَقَالُوا: (حِنْطَةٌ).

= نُؤْنُ الْيَهُودَ وَلَا مَجْهِي هُما
 أَمْرُ الْيَهُودِ بِأَنْ يَقُولُوا حِطَّةً
 وَكَذَلِكَ الْجَهْمِيُّ قِيلَ لَهُ اسْتَوَى
 فِي وَخِي رَبِّ الْعَرْشِ زَائِدَتَانِ
 فَأَبَوْا وَقَالُوا حِطَّةً لِهَوَانِ
 فَلَبَّى وَزَادَ الْحَرْفَ لِلتَّقْصَانِ^(١)

وَوُجِدَ فِي الْأُمَمِ السَّابِقَةِ مَنِ اتَّخَذُوا أَخْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَوُجِدَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ يُعَارِضُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ بِقَوْلِ شَيْخِهِ.

فَإِذَا تَأَمَّلْتَ كَلَامَ النَّبِيِّ ﷺ وَجَدْتَهُ مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»، وَلَكِنْ يَنْقُي النَّظَرُ: هَلْ هَذَا الْحَدِيثُ لِلتَّحْذِيرِ أَوْ لِلإِفْرَارِ؟

الْجَوَابُ: لَا شَكَّ أَنَّهُ لِلتَّحْذِيرِ وَلَيْسَ لِلإِفْرَارِ؛ فَلَا يَقُولُ أَحَدٌ: سَأَحْسُدُ وَسَأَكُلُ الرِّبَا، وَسَأَعْتَدِي عَلَى الْخَلْقِ؛ لِأَنَّ الرُّسُولَ ﷺ قَالَ ذَلِكَ، فَمَنْ قَالَ ذَلِكَ فَإِنَّا نَقُولُ لَهُ: أَخْطَأْتَ؛ لِأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ لَا شَكَّ أَنَّهُ لِلتَّحْذِيرِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الصَّحَابَةُ: «الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: فَمَنْ؟».

ثُمَّ يَقُولُ لَهُمْ أَيْضًا: إِنَّ الرُّسُولَ ﷺ أَخْبَرَ بِأَشْيَاءَ سَتَقَعُ، وَمَعَ ذَلِكَ أَخْبَرَ بِأَنَّهَا حَرَامٌ بَنَصِّ الْقُرْآنِ. فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ الرَّجُلَ يُكْرِمُ زَوْجَتَهُ وَيَعْقُ أُمَّهُ، وَأَخْبَرَ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَعْصِي أَبَاهُ وَيُذْنِي صَدِيقَهُ^(٢)، وَهَذَا لَيْسَ بِجَائِزٍ بَنَصِّ الْقُرْآنِ، لَكِنْ قَصَدَ التَّحْذِيرَ مِنْ هَذَا الْعَمَلِ.

وَوُجِدَ فِي الْأُمَمِ السَّابِقَةِ مَنْ يَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ لَضَالُّونَ. وَوُجِدَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ يَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ لَرَجْعِيُونَ. فَالْمَعَاصِي لَهَا أَضَلُّ فِي الْأُمَمِ عَلَى حَسَبِ مَا سَبَقَ، وَلَكِنْ مَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ لِلْهَدَايَةِ اهْتَدَى.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّكَ لَا تَكَادُ تَجِدُ مَعْصِيَةً فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا وَجَدْتَ لَهَا أَضَلًّا فِي الْأُمَمِ السَّابِقَةِ، وَلَا تَجِدُ مَعْصِيَةً فِي الْأُمَمِ السَّابِقَةِ إِلَّا وَجَدْتَ لَهَا وَارِثًا فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ.

أَمَّا مُنَاسَبَةُ الْحَدِيثِ لِلْبَابِ: فَلِأَنَّهُ لَمَّا عِبَدَتِ الْأُمَمُ السَّابِقَةُ الْأَصْنَامَ وَالْأَوْثَانَ فَسَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ يُعْبُدُ الْأَصْنَامَ وَالْأَوْثَانَ.

(١) نونية ابن القيم (ص: ١٢١) والبيت الأول متأخر عن البيتين التاليين له.

(٢) أخرجه الترمذي: أبواب الفتن، باب ما جاء في علامة حلول المسخ والحسف، رقم (٢٢١١)، وقال: وهذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

حَذَوِ الْقُدَّةَ بِالْقُدَّةِ^(١)، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحَرَ صَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ^(٢)»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «فَمَنْ؟»^(٣) «أَخْرَجَاهُ^(٤)».

[١] قَوْلُهُ: «حَذَوِ الْقُدَّةَ بِالْقُدَّةِ» (حَذَوَ) بِمَعْنَى: مُحَاذَا، وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَاعِلٍ (تَتَبَعْنَ)، أَيْ: حَالُ كَوْنِكُمْ مُحَاذِينَ لَهُمْ حَذَوِ الْقُدَّةَ بِالْقُدَّةِ. وَالْقُدَّةُ: هِيَ رِيشَةُ السَّهْمِ، وَالسَّهْمُ لَهُ رِيشٌ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُتَسَاوِيَةً تَمَامًا، وَإِلَّا صَارَ الرَّمْيُ بِهِ مُخْتَلًّا.

[٢] قَوْلُهُ: «حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحَرَ صَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ» هَذِهِ الْجُمْلَةُ تَأْكِيدٌ مِنْهُ ﷺ لِلْمُتَابَعَةِ، وَجُحَرَ الصَّبِّ مِنْ أَصْغَرِ الْجُحُورِ، وَلَوْ دَخَلُوا جُحَرَ أَسَدٍ مِنْ بَابِ أَوَّلَى أَنْ نَدْخُلَهُ؛ فَالنَّبِيُّ ﷺ قَالَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ اقْطَعَ شَبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا طَوَّقَهُ اللَّهُ بِهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»^(٥)، وَمَنْ اقْطَعَ ذِرَاعًا فَمِنْ بَابِ أَوَّلَى.

[٣] قَوْلُهُ: «قَالُوا: الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟» يَجُوزُ فِيهَا وَجْهَانِ:

الأَوَّلُ: نَصَبُ «الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى» عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مُحَذَوِ تَقْدِيرُهُ: أَتَغْنِي الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟

الثَّانِي: الرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمُتَدِّ مُحَذَوِ، تَقْدِيرُهُ: أَهْمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟

وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَالْجُمْلَةُ إِنشَائِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْأَلُونَ النَّبِيَّ ﷺ، فِيهِ اسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَالِاسْتِفْهَامُ مِنْ بَابِ الْإِنْشَاءِ.

وَالْيَهُودُ: أَتْبَاعُ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَسُمُّوا يَهُودًا نِسْبَةً إِلَى يَهُوذَا مِنْ أَخْفَادِ إِسْحَاقَ، أَوْ لِأَنَّهُمْ هَادُوا إِلَى اللَّهِ، أَيْ: رَجَعُوا إِلَيْهِ بِالتَّوْبَةِ مِنْ عِبَادَةِ الْعِجْلِ.

وَالنَّصَارَى: هُمْ أَتْبَاعُ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَسُمُّوا بِذَلِكَ نِسْبَةً إِلَى بَلَدَةٍ تُسَمَّى النَّاصِرَةَ، وَقِيلَ: مِنَ النَّصْرَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ» [الصف: ١٤].

[٤] قَوْلُهُ: «قَالَ: فَمَنْ؟» (مَنْ) هُنَا: اسْمُ اسْتِفْهَامٍ، وَالْمُرَادُ بِهِ التَّقْرِيرُ، أَيْ: فَمَنْ أَغْنِي عَنِّي غَيْرَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم (٣٤٥٦)، ومسلم: كتاب العلم، باب

اتباع سنن اليهود والنصارى، رقم (٢٦٦٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب إثم من ظلم شيئًا من الأرض، رقم (٢٤٥٢، ٢٤٥٣)، ومسلم: كتاب المساقاة،

باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها، رقم (١٦١٠)، من حديث سعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= هَؤُلَاءِ، أَوْ فَمَنْ هُمْ غَيْرُ هَؤُلَاءِ؟ فَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمَّا حَدَّثَهُمْ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ كَأَنَّهُ حَصَلَ فِي نَفْسِهِمْ بَعْضُ الْعَرَابِيَّةِ، فَلَمَّا سَأَلُوا قَرَّرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى.
مِنْ قَوَائِدِ الْحَدِيثِ:

١- مَا أَرَادَهُ الْمُؤَلِّفُ بِسِيَاقِهِ، وَهُوَ أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَعْبُدُ الْأَوْثَانَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ سَنَنِ مَنْ قَبْلَنَا، وَقَدْ أَخْبَرَ ﷺ أَنَّنَا سَتَتِعَهُمْ.

٢- وَيُسْتَفَادُ أَيْضًا مِنْ فَحْوَى الْكَلَامِ التَّحْذِيرُ مِنْ مُتَابَعَةِ مَنْ قَبْلَنَا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ.

٣- أَنَّهُ يَنْبَغِي مَعْرِفَةُ مَا كَانَ عَلَيْهِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا مِمَّا يَحِبُّ الْحَذَرُ مِنْهُ؛ لِنَحْذَرُهُ، وَغَالِبُ ذَلِكَ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- مَوْجُودٌ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.

٤- اسْتِعْظَامُ هَذَا الْأَمْرِ عِنْدَ الصَّحَابَةِ؛ لِقَوْلِهِمْ: «الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟» فَإِنَّ الْاسْتِعْظَامَ لِلْاسْتِعْظَامِ، أَيْ: اسْتِعْظَامِ الْأَمْرِ أَنْ تَتَّبِعَ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا بَعْدَ أَنْ جَاءَنَا الْهُدَى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ.

٥- أَنَّهُ كَلَّمَا طَالَ الْعَهْدُ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَبَيْنَ الرِّسَالَةِ فَإِنَّهُ يَكُونُ أَبْعَدَ مِنَ الْحَقِّ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ مُسْتَقْبَلٍ وَلَمْ يُخْبِرْ عَنِ الْحَاضِرِ، وَلَئِنْ مِنْ سَنَنِ مَنْ قَبْلَنَا أَنَّهُ لَمَّا طَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ لَا يَلِدِينَ أَمْوًا أَنْ تَحْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلَ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد: ١٦].

فَإِذَا كَانَ طَوَّلُ الْأَمَدِ سَبَبًا لِقَسْوَةِ الْقَلْبِ فَيَمْنُ قَبْلَنَا فَسَيَكُونُ فِينَا، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ مَا جَاءَ فِي (الْبُخَارِيِّ) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا وَمَا بَعْدَهُ أَشْرُ مِنْهُ، حَتَّى تَلْقَوْا رَبَّكُمْ»^(١).

وَمَنْ تَتَّبَعَ أَحْوَالَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَجَدَ الْأَمْرَ كَذَلِكَ، لَكِنْ يَحِبُّ أَنْ نَعْرِفَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْجُمْلَةِ وَالْأَفْرَادِ؛ فَحَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ سَنَدًا وَمَتْنًا؛ فَالْمَنْ لَيْسَ فِيهِ شُدُودٌ، وَالسَّنَدُ فِي (الْبُخَارِيِّ)، وَالْمُرَادُ بِهِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ، وَلِذَلِكَ يُوجَدُ فِي أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ التَّابِعِينَ؛ فَلَا تَيَاسُؤُوا، فَتَقُولُوا: إِذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوجَدَ فِي زَمَانِنَا هَذَا مِثْلُ مَنْ سَبَقَ، لَأَنَّنَا نَقُولُ: إِنَّ مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ يُرَادُ بِهِ الْجُمْلَةُ، وَإِذَا شِئْتُمْ أَنْ يَتَّضِحَ الْأَمْرُ فَانظُرُوا إِلَى جِنْسِ الرِّجَالِ وَجِنْسِ النِّسَاءِ، أَيُّهُمَا خَيْرٌ؟

وَمُسْلِمٌ^(١) عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ رَوَى لِي الْأَرْضَ^(٢)،
فَرَأَيْتُ^(٣).....

الجواب: جنس الرجال خير، قال تعالى: ﴿وَالرِّجَالُ عَلَىٰ نِجْمٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، لكن يوجد في النساء من هي خير من كثير من الرجال، فيجب أن نعرف الفرق بين الجملة والأفراد.

فإذا نظرنا إلى مجموع القرن كله نجد أن ما بعد القرن شر منه، لا باعتبار الأفراد ولا باعتبار مكان دون مكان، فقد تكون أمة في بعض الجهات يرتفع الناس فيها من حسن إلى أحسن، كما لو نشأ فيها علماء نفع الله بهم؛ فإنهم يكونون أحسن ممن سبقهم. أما الصحابة فلا أحد يساويهم في فضل الصحبة، حتى أفرادهم لا يمكن لأحد من التابعين أن يساويهم فيها مهما بلغ من الفضل؛ لأنه لم يدر لك الصحبة.

مسألة: ما هي الحكمة من ابتلاء الأمة بهذا الأمر: «لتبين سنن...» إلخ، وأن يكون فيها من كل مساوي من سبقها؟

الجواب: الحكمة لتبين بذلك كمال الدين؛ فإن الدين يعارض كل هذه الأخلاق، فإذا كان يعارضها دل هذا على أن كل نقص في الأمم السابقة فإن هذه الشريعة جاءت بتكميله؛ لأن الأشياء لا تتبين إلا بضدها، كما قيل: وبضدها تتبين الأشياء.

(تنبيه): قوله: «حدو القذة بالقذة» لم أجده في مظانه في (الصحيحين) فليحزر^(٢).

[١] قوله: «رَوَى لِي» بمعنى جمع وضم، أي: جمع له الأرض وضمها.

[٢] قوله: «فَرَأَيْتُ» أي: بعيني، فهي رؤية عينية، ويحتمل أن تكون رؤية منامية.

قوله: «مشارقتها ومغاربها» وهذا ليس على الله بعزیز؛ لأنه على كل شيء قدير، فمن قدرته أن يجمع الأرض حتى يشاهد النبي ﷺ ما سيبلغ ملك أمته منها.

وهل المراد بالرؤي هنا أن الأرض جمعت، أو أن الرسول ﷺ قوي نظره حتى رأى البعيد؟ الأقرب إلى ظاهر اللفظ: أن الأرض جمعت، لا أن بصره قوي حتى رأى البعيد.

(١) كتاب الفتن، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، رقم (٢٨٨٩).

(٢) جملة: «حدو القذة بالقذة» ليست في الصحيحين، وهي في المسند (١٢٥/٤)، من حديث شداد بن أوس بلفظ: «ليحملن شرار هذه الأمة على سنن الذين خلوا من قبلكم أهل الكتاب حدو القذة بالقذة».

مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا^[١]، وَإِنْ أُمْنِي سَيَلُّغُ مُلْكُهَا مَا رُؤِيَ لِي مِنْهَا^[٢]، وَأُعْطِيتُ الْكَنْزَيْنِ: الْأَخْمَرَ وَالْأَبْيَضَ^[٣].....

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: الْمُرَادُ قُوَّةُ بَصَرِ النَّبِيِّ ﷺ، أَيْ: أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاهُ قُوَّةَ بَصَرٍ حَتَّى أَبْصَرَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا، لَكِنِ الْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ.

وَنَحْنُ إِذَا أَرَدْنَا تَقْرِيبَ هَذَا الْأَمْرِ نَجِدُ أَنَّ صُورَةَ الْكُرَّةِ الْأَرْضِيَّةِ الْآنَ مَجْمُوعَةٌ يُشَاهِدُ الْإِنْسَانُ فِيهَا مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا، فَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَجْمَعَ لَهُ ﷺ الْأَرْضَ حَتَّى تَكُونَ صَغِيرَةً فَيُدْرِكُهَا مِنْ مَشَارِقِهَا إِلَى مَغَارِبِهَا.

اغْتِرَاضٌ وَجَوَابُهُ: فَإِنْ قِيلَ: هَذَا إِنْ جُمِلَ عَلَى الْوَاقِعِ فَلَيْسَ بِمُوَافِقٍ لِلوَاقِعِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حُصِرَتْ الْأَرْضُ بِحَيْثُ يُدْرِكُهَا بَصَرُ النَّبِيِّ ﷺ الْمُحَرَّدُ، فَأَيُّ يَذْهَبَ النَّاسُ وَالْبَحَارُ وَالْجِبَالُ وَالصَّحَارَى؟ الْجَوَابُ: بَأَنَّ هَذَا مِنَ الْأُمُورِ الْغَيْبِيَّةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ أَنْ تُورَدَ عَلَيْهَا كَيْفٌ وَلَمْ يَلَمْ نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ؛ إِذْ قُوَّةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ أَعْظَمُ مِنْ قُوَّتِنَا وَأَعْظَمُ مِنْ أَنْ نُحِيطَ بِهَا؛ وَلِهَذَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ^(١)، فَلَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: كَيْفَ يَجْرِي مَجْرَى الدَّمِ؟ فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ.

وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ الَّتِي لَا نُدْرِكُهَا يَحِبُّ التَّسْلِيمُ الْمَحْضُ لَهَا؛ وَلِهَذَا نَقُولُ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ: نَجْرَى عَلَى ظَاهِرِهَا مَعَ التَّنْزِيهِ عَنِ التَّكْيِيفِ وَالتَّمْثِيلِ، وَهَذَا مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

[١] وَقَوْلُهُ: «فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا» أَيْ: أَمَا كُنِ الشَّرْقَ وَالْغَرْبَ مِنْهَا.

[٢] قَوْلُهُ: «وَإِنْ أُمْنِي سَيَلُّغُ مُلْكُهَا مَا رُؤِيَ لِي مِنْهَا» وَالْمُرَادُ: أُمَّةُ الْإِجَابَةِ الَّتِي آمَنَتْ بِالرَّسُولِ ﷺ سَيَلُّغُ مُلْكُهَا مَا رُؤِيَ لِلرَّسُولِ ﷺ مِنْهَا، وَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ؛ فَإِنَّ مُلْكَ هَذِهِ الْأُمَّةِ اتَّسَعَ مِنَ الْمَشْرِقِ وَمِنَ الْمَغْرِبِ اتِّسَاعًا بِالْغَا، لَكِنَّهُ مِنَ الشَّمَالِ وَالْجَنُوبِ أَقَلُّ بِكَثِيرٍ، وَالْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَصَلَتْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى السَّنْدِ وَالْهِنْدِ وَمَا وَرَاءَ ذَلِكَ، وَمِنَ الْمَغْرِبِ إِلَى مَا وَرَاءَ الْمُحِيطِ، وَهَذَا يُحَقِّقُ مَا رَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَأُعْطِيتُ الْكَنْزَيْنِ: الْأَخْمَرَ وَالْأَبْيَضَ» الَّذِي أَعْطَاهُ هُوَ اللَّهُ، وَالْكَنْزَانِ: هُمَا الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ كُنُوزٌ كَسَرَى وَقِيَصَرَ، فَالذَّهَبُ عِنْدَ قِيَصَرٍ، وَالْفِضَّةُ عِنْدَ كِسَرَى، وَكُلُّ مِنْهَا عِنْدَهُ ذَهَبٌ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه، رقم (٢٠٣٨)، ومسلم: كتاب السلام، باب يستحب لمن روي خالبا بامراة، رقم (٢١٧٥)، من حديث صفية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لَأَمْتِي أَنْ لَا يَهْلِكَهَا بَسَنَةٌ بَعَامَةٌ^(١)، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، فَيَسْتَبِيحَ بَيِّضَتَهُمْ^(٢)، وَإِنَّ رَبِّي قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِنِّي إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءَ فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ^(٣)،

= وَفِضَةٌ، لَكِنِ الْأَغْلَبُ عَلَى كُنُوزِ قَيْصَرَ الذَّهَبِ، وَعَلَى كُنُوزِ كِسْرَى الْفِضَّةِ.

وَقَوْلُهُ: «أُعْطِيتُ» هَلِ النَّبِيُّ ﷺ أُعْطِيَهَا فِي حَيَاتِهِ أَمْ بَعْدَ مَوْتِهِ؟

الْجَوَابُ: بَعْدَ مَوْتِهِ أُعْطِيتُ أُمَّتُهُ ذَلِكَ، لَكِنْ مَا أُعْطِيتُ أُمَّتُهُ فَهُوَ كَالْمُعْطَى لَهُ؛ لِأَنَّ امْتِنَادَ مُلْكِ الْأُمَّةِ لَا لِأُمَّةٍ أُمَّةً عَرَبِيَّةً كَمَا يَقُولُهُ الْجَهْلَاءُ، بَلْ لِأُمَّةٍ أُمَّةً إِسْلَامِيَّةً أَخَذَتْ بِهَا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ.

[١] قَوْلُهُ: «وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لَأَمْتِي أَنْ لَا يَهْلِكَهَا بَسَنَةٌ بَعَامَةٌ» هَكَذَا فِي الْأَصْلِ: «بَعَامَةٌ»، وَالْمَعْنَى بِمَهْلَكَةٍ عَامَّةٍ، وَفِي رِوَايَةٍ فِي بَعْضِ النُّسخِ: «بَسَنَةٌ عَامَّةٌ».

السَّنَةُ: الْحَذْبُ وَالْقَحْطُ، وَهُوَ يَهْلِكُ وَيُدْمَرُ، قَالَ ﷺ: «اللَّهُمَّ! اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِي يُوسُفَ»^(١)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٠]، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى بَعَامٍ وَاحِدٍ، فَتَكُونُ الْبَاءُ لِلظَّرْفِيَّةِ. (وَعَامَّةٍ)، أَيْ: عُمُومًا تَعْمُهُمْ. هَذِهِ دَعْوَةٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَبِيحَ بَيِّضَتَهُمْ» أَيْ: لَا يُسَلِّطْ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا، وَالْعَدُوُّ: ضِدُّ الْوَلِيِّ، وَهُوَ: الْمُعَادِي الْمُبْغِضُ الْحَاقِدُ، وَأَعْدَاءُ الْمُسْلِمِينَ هُنَا: هُمُ الْكُفَّارُ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ»، وَمَعْنَى: «يَسْتَبِيحُ» يَسْتَحِلُّ، وَالْبَيِّضَةُ: مَا يُجْعَلُ عَلَى الرَّأْسِ وَقَايَةً مِنْ السَّهَامِ، وَالْمُرَادُ: يَظْهَرُ عَلَيْهِمْ وَيَغْلِبُهُمْ.

[٣] قَوْلُهُ: «إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءَ فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ» اعْلَمْ أَنَّ قَضَاءَ اللَّهِ نَوْعَانِ:

١- قَضَاءٌ شَّرْعِيٌّ قَدْ يُرَدُّ؛ فَقَدْ يُرِيدُهُ اللَّهُ وَلَا يَقْبَلُونَهُ.

٢- قَضَاءٌ كَوْنِيٌّ لَا يُرَدُّ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَنْفُذَ.

وَكَذَا الْقَضَاءَيْنِ قَضَاءٌ بِالْحَقِّ، وَقَدْ جَمَعَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ [غافر: ٢٠].

وَمِثَالُ الْقَضَاءِ الشَّرْعِيِّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَوْنِيًّا لَكَانَ كُلُّ النَّاسِ لَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب سورة حم الدخان، رقم (٤٨٢٠)، ومسلم: كتاب صفات المنافقين، باب الدخان، رقم (٢٧٩٨)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= ومثال القضاء الكوني قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٤]؛ لأن الله تعالى لا يقضي شرعاً بالفساد، لكنه يقضي به كوناً، وإن كان يكرهه سبحانه؛ فإن الله لا يحب الفساد ولا المفسدين، لكنه يقضي بذلك لحكمة بالغة، كما قسم خلقه إلى مؤمن وكافر؛ لما يترتب على ذلك من المصالح العظيمة.

والمراد بالقضاء في هذا الحديث: القضاء الكوني، فلا أحد يستطيع رده مهما كان من الكفر والفسوق، فقضاء الله نافذ على أكثر الناس عتواً واستكباراً، فقد نفذ على فرعون وأغرق بالماء الذي كان يفتخر به، وعلى طواغيت بني آدم فاهلكهم الله ودمرهم.

وفي قوله: «إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ» من كمال سلطان الله وقدرته ورؤيته ما هو ظاهر؛ لأنه ما من ملك سوى الله إلا يمكن أن يرد ما قضى به، أما قضاء الله فلا يمكن رده.

واعلم أن قضاء الله الكوني (كمشيئته لا يكون إلا لحكمة كقضائه الشرعي)، فهو لا يقضي قضاءً إلا والحكمة تقتضيه، كما لا يشاء شيئاً إلا والحكمة تقتضيه، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠]، فيتبين أنه لا يشاء شيئاً إلا عن علم وحكمة، وليس لمجرد المشيئة.

خلافاً لمن أنكر حكمه الله من الجهمية وغيرهم، فقالوا: إنه لا يفعل الأشياء إلا لمجرد المشيئة، فجعلوا - على رعيهم - المخلوقين أكمل تصرفاً من الله؛ لأن كل عاقل من المخلوقين لا يتصرف إلا لحكمة؛ ولهذا كان الذي يتصرف بسفه ينجبر عليه، قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْثِرُوا أَمْوَالَكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥].

فنحن نقول: إن الله جل وعلا لا يفعل شيئاً ولا يحكم بشيء إلا لحكمة، ولكن هل يلزم من الحكمة أن نحيط بها علماً؟

الجواب: لا يلزم؛ لأننا أقصر من أن نحيط علماً بحكم الله كلها، صحيح أن بعض الأشياء نعرف حكمها، لكن بعض الأشياء نعجز العقول عن إدراكها.

والمقصود من قوله: «إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ» بيان أن من الأشياء التي سألها النبي ﷺ ما لم يعطها؛ لأن الله قضى بعلمه وحكمته ذلك، ولا يمكن أن يرد ما قضاه الله عز وجل، والقضاء

وَإِنِّي أَعْطَيْتُكَ لَأُمْتِكَ أَنْ لَا أَهْلِكَهُمْ بِسِنَةِ بَعَامَةٍ^(١)، وَأَنْ لَا أَسْلُطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَبِيحَ بَعْضُهُمْ، وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بِأَقْطَارِهَا، حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يَهْلِكُ بَعْضًا، وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا^(٢)».

= قَدْ يَتَوَقَّفُ عَلَى الدُّعَاءِ، بَلْ إِنَّ كُلَّ الْقَضَاءِ أَوْ أَكْثَرَ الْقَضَاءِ لَهُ أَشْبَابٌ، إِمَّا مَعْلُومَةٌ أَوْ مَجْهُولَةٌ، فَدُخُولُ الْجَنَّةِ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِسَبَبٍ يَتَرْتَّبُ دُخُولُ الْجَنَّةِ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْإِيمَانُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ.

كَذَلِكَ حُصُولُ الْمَطْلُوبِ: قَدْ يَكُونُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ مَنَعُهُ حَتَّى نَسْأَلَ، لَكِنْ مِنَ الْأَشْيَاءِ مَا لَا تَقْتَضِي الْحِكْمَةَ وَجُودَهُ، وَحِينَئِذٍ يُجَارَى الدَّاعِي بِمَا هُوَ أَكْمَلُ، أَوْ يُؤَخَّرُ لَهُ وَيُدْخَرُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، أَوْ يُصَرَّفُ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مَا هُوَ أَعْظَمُ، والدُّعَاءُ إِذَا تَمَّتْ فِيهِ شُرُوطُ الْقَبُولِ وَلَمْ يُجِبْ فَإِنَّا نَجْزِمُ بِأَنَّهُ أُدْخِرَ لَهُ.

[١] قَوْلُهُ: «وَإِنِّي أَعْطَيْتُكَ لَأُمْتِكَ أَنْ لَا أَهْلِكَهُمْ بِسِنَةِ بَعَامَةٍ» هَذِهِ وَاحِدَةٌ.

[٢] وَالثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ: «أَنْ لَا أَسْلُطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، فَيَسْتَبِيحَ بَعْضُهُمْ، وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بِأَقْطَارِهَا حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يَهْلِكُ بَعْضًا، وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا»، وَهَذِهِ الْإِجَابَةُ قُدِّمَتْ بِقَوْلِهِ: «حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يَهْلِكُ بَعْضًا وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا» إِذَا وَقَعَ ذَلِكَ مِنْهُمْ فَقَدْ يَسْلُطُ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، فَيَسْتَبِيحَ بَعْضُهُمْ.

فَكَانَ إِجَابَةُ اللَّهِ لِرَسُولِهِ ﷺ فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى بِدُونِ اسْتِثْنَاءٍ، وَفِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ بِاسْتِثْنَاءٍ «حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ...»، وَهَذِهِ هِيَ الْحِكْمَةُ مِنْ تَقْدِيمِ قَوْلِهِ: «إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ»، فَصَارَتْ إِجَابَةُ اللَّهِ لِرَسُولِهِ ﷺ مُقَدِّدَةً.

وَمِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ لَنْ تَهْلِكَ بِسِنَةِ بَعَامَةٍ أَبَدًا، فَكُلُّ مَنْ يَدِينُ بِدِينِ الرَّسُولِ ﷺ فَإِنَّهُ لَنْ يَهْلِكَ، وَإِنْ هَلَكَ قَوْمٌ فِي جَهَنَّمَ بِسِنَةِ فَإِنَّهُ لَا يَهْلِكُ الْآخَرُونَ، فَإِذَا صَارَ بَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا؛ فَإِنَّهُ يَسْلُطُ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، وَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ.

فَالْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ حِينَ كَانَتْ أُمَّةً وَاحِدَةً عَوْنَا فِي الْحَقِّ ضِدَّ الْبَاطِلِ كَانَتْ أُمَّةً مَهِيَّةً، وَلَمَّا تَفَرَّقَتْ وَصَارَ بَعْضُهُمْ يَهْلِكُ بَعْضًا وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا - سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، وَأَعْظَمَ مِنْ سُلْطَانِهِمْ فِيمَا أَعْلَمَ النَّاسُ، فَقَدْ سَلَّطُوا عَلَى الْمُسْلِمِينَ تَسْلِيطًا لَا نَظِيرَ لَهُ؛ فَيَقَالُ: إِنَّهُمْ قَتَلُوا فِي بَغْدَادَ وَحَدَّاهَا أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِمِائَةِ عَالِمٍ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ. وَهَذَا شَيْءٌ عَظِيمٌ، وَقَتَلُوا الْخَلِيفَةَ، وَجَعَلُوا الْكُتُبَ الْإِسْلَامِيَّةَ جِسْرًا عَلَى نَهْرٍ دَجَلَةٍ يَطُوقُهَا بِأَفْدَانِهِمْ وَيُفْسِدُونَهَا، وَكَانُوا يَأْتُونَ إِلَى الْحَوَامِلِ وَيَبْقَرُونَ بُطُونَهُنَّ وَيُخْرِجُونَ أَوْلَادَهُنَّ يَتَحَرَّكُونَ أَمَامَهُمْ فَيَقْتُلُونَهُنَّ، وَهِيَ حَيَّةٌ تَسَاهِدُ ثُمَّ تَمُوتُ.

وَرَوَاهُ الْبَرْقَانِيُّ فِي (صَحِيحِهِ) وَزَادَ: «وَأَنَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَئِمَّةِ الْمُضِلِّينَ^(١)، وَإِذَا وَقَعَ عَلَيْهِمُ السَّيْفُ لَمْ يُرْفَعْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ^(٢)».....

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي (الكَامِلِ): «لَقَدْ بَقِيَتْ عِدَّةٌ سِنِينَ مُعْرِضًا عَنْ ذِكْرِ هَذِهِ الْحَادِثَةِ؛ اسْتِعْظَامًا لَهَا، كَارِهًا لِذِكْرِهَا، فَأَنَا أَقْدَمُ رَجُلًا وَأَوْخَرُ أُخْرَى، فَمَنْ الَّذِي يَسْهَلُ عَلَيْهِ نَعْيُ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ؟! وَمَنْ الَّذِي يَهُونُ عَلَيْهِ ذِكْرُ ذَلِكَ؟! فَيَا لَيْتَ أُمِّي لَمْ تَلِدْنِي! وَيَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًا مَنْسِيًّا! إِلَّا أَنِّي حَتَّيْتُ جَمَاعَةً مِنَ الْأَصْدِقَاءِ عَلَى تَسْطِيرِهَا وَأَنَا مُتَوَقِّفٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُجِدِّي...»^(٣) وَذَكَرَ كَلَامًا طَوِيلًا وَوَقَائِعَ مُفْجَعَةً، وَمَنْ أَرَادَ مَزِيدًا مِنْ ذَلِكَ فَلْيَرْجِعْ إِلَى حَوَادِثِ سَنَةِ ٦١٧ مِنَ الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْقِتَالِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِهْلَاكِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَسَبِي بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونُوا أُمَّةً وَاحِدَةً حَتَّى تَبْقَى هَيْبَتُهُمْ بَيْنَ النَّاسِ وَتَحْشَاهُمْ الْأُمَمُ.

[١] قَوْلُهُ: «إِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَئِمَّةِ الْمُضِلِّينَ» بَيْنَ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّهُ لَا يَخَافُ عَلَى الْأُمَّةِ إِلَّا الْأَئِمَّةَ الْمُضِلِّينَ، وَالْأَئِمَّةُ: جَمْعُ إِمَامٍ، وَالْإِمَامُ قَدْ يَكُونُ إِمَامًا فِي الْحَقِّ أَوْ الشَّرِّ، قَالَ تَعَالَى فِي أَيْمَةِ الْحَقِّ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِعَايِنَتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]، وَقَالَ تَعَالَى عَنْ آلِ فِرْعَوْنَ أَيْمَةً: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَكْتُمُونَ إِلَى الْكَاذِبِ وَبِمِ الْفَيْكَةِ لَا يَبْصُرُونَ﴾ [القصص: ٤١].

وَالَّذِي فِي حَدِيثِ الْبَابِ: «الْأَئِمَّةُ الْمُضِلِّينَ» أَيْمَةُ الشَّرِّ، وَصَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ أَعْظَمَ مَا يُخَافُ عَلَى الْأُمَّةِ الْأَئِمَّةُ الْمُضِلُّونَ، كَرُوسَاءِ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمُ الَّذِينَ تَفَرَّقَتِ الْأُمَّةُ بِسَبَبِهِمْ. وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «الْأَئِمَّةُ الْمُضِلِّينَ» الَّذِينَ يَقُودُونَ النَّاسَ بِاسْمِ الشَّرِّ، وَالَّذِينَ يَأْخُذُونَ النَّاسَ بِالْقَهْرِ وَالسُّلْطَانِ، فَيَسْتَمِلُّ الْحُكَّامُ الْفَاسِدِينَ، وَالْعُلَمَاءُ الْمُضِلِّينَ، الَّذِينَ يَدْعُونَ أَنَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ شَرُّ اللَّهِ، وَهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ عِدَاوَةً لَهُ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَوْ كَانَ لِي دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ لَصَرَفْتُهَا لِلسُّلْطَانِ؛ فَإِنَّ بَصْلَاحِهِ صَلَاحُ الْأُمَّةِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَإِذَا وَقَعَ عَلَيْهِمُ السَّيْفُ...» إلخ: هَذَا مِنْ آيَاتِ النَّبِيِّ ﷺ وَهَذَا حَقٌّ وَقِيعٌ؛ فَإِنَّهُ

وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَلْحَقَ حَيٌّ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ^[١]، وَحَتَّى تَعْبُدَ فِتْنَامُ مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانَ^[٢]،
وَلِإِنَّهُ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي كَذَابُونَ ثَلَاثُونَ^[٣]، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ^[٤].....

= لَمَّا وَقَعَ السَّيْفُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ لَمْ يُرْفَعْ، فَمَا زَالَ بَيْنَهُمُ الْقِتَالُ مُنْذُ قَتَلَ الْحَلِيفَةُ الثَّالِثُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،
وَصَارَتِ الْأُمَّةُ يَقْتُلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَيَسْبِي بَعْضُهَا بَعْضًا.

[١] قَوْلُهُ: «وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَلْحَقَ حَيٌّ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ» الْحَيُّ: بِمَعْنَى الْقَبِيلَةِ،
وَهَلِ الْمُرَادُ بِاللُّحُوقِ هُنَا اللَّحُوقُ الْبَدَنِيُّ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَذْهَبُ هَذَا الْحَيُّ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَيَدْخُلُونَ فِيهِمْ،
أَوْ اللَّحُوقُ الْحُكْمِيُّ، بِمَعْنَى أَنْ يَعْمَلُوا بِعَمَلِ الْمُشْرِكِينَ، أَوْ الْأَمْرَانِ مَعًا؟ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ جَمِيعُ
ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْحَيُّ: فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْجِنْسُ، وَلَيْسَ وَاحِدَ الْأَحْيَاءِ، وَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْمُرَادَ وَاحِدَ
الْأَحْيَاءِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لِهَذَا الْحَيِّ أَثَرُهُ وَفِيْمَتُهُ فِي الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، بَحِثٌ يَتَبَيَّنُ وَيُظْهَرُ، وَرُبَّمَا يَكُونُ
لِهَذَا الْحَيِّ إِمَامٌ يَزِيغُ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- وَيُفْسِدُ، فَيَتَّبِعُهُ كُلُّ الْحَيِّ، وَيَتَّبِعُ وَيُظْهَرُ أَمْرُهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَحَتَّى تَعْبُدَ فِتْنَامُ مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانَ» الْفِتْنَامُ؛ أَيِ: الْجَمَاعَاتُ، وَهَذَا وَقَعَ، فَقَبِي كُلِّ
جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِ الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَعْبُدُونَ الْقُبُورَ، وَيُعْظَمُونَ أَصْحَابَهَا وَيَسْأَلُونَهُمُ الْحَاجَاتِ وَالرَّغَائِبِ،
وَيَلْتَجِئُونَ إِلَيْهِمْ، (وَفِتْنَامُ)، أَيِ: لَيْسُوا أَحْيَاءَ، فَقَدْ يَكُونُ بَعْضُهُمْ مِنْ قَبِيلَةٍ، وَالبَعْضُ الْآخَرُ مِنْ
قَبِيلَةٍ، فَيَجْتَمِعُونَ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَلِإِنَّهُ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي كَذَابُونَ ثَلَاثُونَ» حَصَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَهُ، وَكُلُّهُمْ يَزْعُمُ
أَنَّهُ نَبِيٌّ أَوْحِيَ إِلَيْهِ، وَهُمْ كَذَابُونَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَلَا نَبِيَّ بَعْدَهُ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ نَبِيٌّ بَعْدَ
الرَّسُولِ ﷺ فَهُوَ كَاذِبٌ كَاذِبٌ حَلَالُ الدِّمِّ وَالْمَالِ، وَمَنْ صَدَّقَهُ فِي ذَلِكَ فَهُوَ كَاذِبٌ حَلَالُ الدِّمِّ وَالْمَالِ،
وَلَيْسَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ مُحَمَّدٍ، وَأَنَّهُ يَتَلَقَّى مِنَ اللَّهِ مُبَاشَرَةً،
وَمُحَمَّدٌ ﷺ يَتَلَقَّى مِنْهُ بِوِاسْطَةِ الْمَلِكِ - فَهُوَ كَاذِبٌ كَاذِبٌ حَلَالُ الدِّمِّ وَالْمَالِ.

وَقَوْلُهُ: «كَذَابُونَ ثَلَاثُونَ» هَلْ ظَهَرُوا أَمْ لَا؟

الْجَوَابُ: ظَهَرَ بَعْضُهُمْ، وَبَعْضُهُمْ يُنْتَظَرُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَحْضُرْهُمْ فِي زَمَنِ مُعَيَّنٍ، وَمَا دَامَتْ
السَّاعَةُ لَمْ تَقُمْ فَهُمْ يُنْتَظَرُونَ.

[٤] قَوْلُهُ: «كُلُّهُمْ يَزْعُمُ» أَيِ: يَدَّعِي.

أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، لَا نَبِيَّ بَعْدِي^(١)، وَلَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ مَنْصُورَةٌ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٢)»^(٣).

[١] قَوْلُهُ: «وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ» أَي: آخِرُهُمْ، وَأَكَّدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «لَا نَبِيَّ بَعْدِي».

فَإِنْ قِيلَ: مَا الْجَوَابُ عَمَّا ثَبَتَ فِي نَزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، مَعَ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَيَضَعُ الْحِزْيَةَ، وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا الْإِسْلَامَ؟

فَالْجَوَابُ: إِنَّ ثُبُوتَهُ سَابِقَةً لِنُبُوءَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَأَمَّا كَوْنُهُ يَضَعُ الْحِزْيَةَ وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا الْإِسْلَامَ فَلَيْسَ تَشْرِيعًا جَدِيدًا يَنْسَخُ قَبُولَ الْحِزْيَةِ، بَلْ هُوَ تَشْرِيعٌ مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ، لِأَنَّهُ أَخْبَرَ بِهِ مُقَرَّرًا لَهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ مَنْصُورَةٌ» الْمَعْنَى: أَنَّهُمْ يَتَّقُونَ إِلَى آخِرِ وُجُودِهِمْ مَنْصُورِينَ.

هَذَا مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ، فَلَمَّا ذَكَرَ أَنَّ حَيًّا مِنَ الْأَخْيَاءِ يَلْتَحِقُونَ بِالْمُشْرِكِينَ، وَأَنَّ فِتْنًا مَعْدُونَةً الْأَصْنَامَ، وَأَنَّ أَنْاسًا يَدْعُونَ النُّبُوَّةَ، فَيَكُونُ هُنَا الْإِخْلَالُ بِالشَّهَادَتَيْنِ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بِالشَّرْكِ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ بِادِّعَاءِ النُّبُوَّةِ، وَذَلِكَ أَصْلُ التَّوْحِيدِ، بَلْ أَصْلُ الْإِسْلَامِ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. فَلَمَّا بَيَّنَّ ذَلِكَ لَمْ يَجْعَلِ النَّاسَ يَتَأَسَّوْنَ، فَقَالَ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ مَنْصُورَةٌ»، وَالطَّائِفَةُ: الْجَمَاعَةُ.

وَقَوْلُهُ: «عَلَى الْحَقِّ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ خَبَرٌ (تَزَالُ).

قَوْلُهُ: «مَنْصُورَةٌ» خَبَرٌ ثَانٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا، وَالْمَعْنَى: لَا تَزَالُ عَلَى الْحَقِّ، وَهِيَ كَذَلِكَ أَيْضًا مَنْصُورَةٌ.

قَوْلُهُ: «لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ» (خَذَلَهُمْ) أَي: لَمْ يَنْصُرْهُمْ وَيُؤَافِقْهُمْ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ سَيُوجَدُ مَنْ يَخْذِلُهُمْ، لَكِنَّهُ لَا يَضُرُّهُمْ؛ لِأَنَّ الْأُمُورَ بِيَدِ اللَّهِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضْرُوكَ بَشِيءَ لَمْ يَضْرُوكْ إِلَّا بَشِيءَ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ

(١) هذه الزيادة أخرجه: أبو داود: كتاب الفتن، باب ذكر الفتن، رقم (٤٢٥٢) وسكت عنها، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب ما يكون من الفتن، رقم (٣٩٥٢)، وأحمد في المسند (٢٧٨/٥)، وأبو نعيم في الحلية (٢٨٩/٢)، وفي الدلائل، رقم (٤٦٤)، والحاكم في المستدرک (٤٩٦/٤) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي. وفي النهج السديد (ص: ١٢٩): صحيح على شرط مسلم.

= عَلَيْكَ^(١)، وكذلك لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ مَنْصُورُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ؛ فَاللَّهُ عَزَّجَلَّ إِذَا نَصَرَ أَحَدًا فَلَنْ يَسْتَطِيعَ أَحَدٌ أَنْ يُدْلَهُ.

قَوْلُهُ: «حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ» أَي: الْكَوْنِيُّ، وَذَلِكَ عِنْدَ قِيَامِ السَّاعَةِ عِنْدَمَا يَأْتِي أَمْرُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِأَنْ تُقْبَضَ نَفْسُ كُلِّ مُؤْمِنٍ، حَتَّى لَا يَبْقَى إِلَّا شِرَارُ الْخَلْقِ، فَعَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ.

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ الْبَرْقَانِيِّ: «حَتَّى يَلْحَقَ حَيٌّ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ، وَيَعْبُدَ فِتْنًا مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانِ».

وقَوْلُهُ: «لَا تَرَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ مَنْصُورَةٌ» هَذِهِ لَمْ يُجَدِّدْ مَكَائِلَهَا، فَتَشْمَلُ جَمِيعَ بَقَاعِ الْأَرْضِ فِي الْحَرَمَيْنِ وَالْعِرَاقِ وَغَيْرِهِمَا.

فَالْمُهِمُّ أَنَّ هَذِهِ الطَّائِفَةَ مَعَهَا نَأَتْ بِهِمُ الدِّيَارُ فِيهِ طَائِفَةٌ وَاحِدَةٌ مَنْصُورَةٌ، عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَدَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ.

مَسْأَلَةٌ: قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: إِنَّ الطَّائِفَةَ الْمَنْصُورَةَ هُمْ أَهْلُ الْحَدِيثِ؛ فَمَا مَدَى صِحَّةِ هَذَا الْقَوْلِ؟

الْجَوَابُ: هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ التَّفْصِيلِ، فَإِنْ أُريدَ بِذَلِكَ أَهْلُ الْحَدِيثِ الْمُصْطَلَحِ عَلَيْهِ، الَّذِينَ يَأْخُذُونَ الْحَدِيثَ رِوَايَةً وَدِرَايَةً وَأُخْرِجَ مِنْهُمْ الْفُقَهَاءُ وَعُلَمَاءُ التَّفْسِيرِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ - فَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ عُلَمَاءَ التَّفْسِيرِ وَالْفُقَهَاءَ الَّذِينَ يَتَحَرَّوْنَ الْبِنَاءَ عَلَى الدَّلِيلِ هُمْ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَخْتَصُّ بِأَهْلِ الْحَدِيثِ صِنَاعَةٌ؛ لِأَنَّ الْعُلُومَ الشَّرْعِيَّةَ: تَفْسِيرٌ، وَحَدِيثٌ، وَفَقْهٌ... إلخ.

فَالْمَقْصُودُ: أَنَّ كُلَّ مَنْ تَحَاكَمَ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى الْعَامَّةِ، وَأَهْلُ الْحَدِيثِ هُمْ: كُلُّ مَنْ يَتَحَرَّى الْعَمَلَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَشْمَلُ الْفُقَهَاءَ الَّذِينَ يَتَحَرَّوْنَ الْعَمَلَ بِالسُّنَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ اصْطِلَاحًا.

فَسَيُخِ الْإِسْلَامُ ابْنَ تَيْمِيَّةً مَثَلًا لَا يُعْتَبَرُ اصْطِلَاحًا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ رَافِعٌ لِرَايَةِ الْحَدِيثِ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَنَارَعَهُ طَائِفَتَانِ: أَهْلُ الْفِقْهِ، قَالُوا: إِنَّهُ قَصِيَةٌ. وَأَهْلُ الْحَدِيثِ قَالُوا:

(١) أخرجه الترمذي: كتاب صفة القيامة، باب «ولكن يا حنظلة ساعة وساعة»، رقم (٢٥١٦) وقال: حسن صحيح، وأحمد في المسند (١/٢٩٣، ٣٠٧)، وعبد بن حميد في المنتخب، رقم (٦٣٦)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ النَّسَاءِ^[١].

الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ الْمَائِدَةِ^[٢].

الثالثة: تَفْسِيرُ آيَةِ الْكَهْفِ^[٣].

الرَّابِعَةُ: وَهِيَ أَهْمُهَا: مَا مَعْنَى الْإِيمَانِ بِالْجَنِبِ وَالطَّاغُوتِ؟ هَلْ هُوَ اعْتِقَادُ قَلْبٍ؟
أَوْ مُوَافَقَةُ أَصْحَابِهَا مَعَ بُغْضِهَا وَمَعْرِفَةُ بُطْلَانِهَا؟^[٤]

= إِنَّهُ مُحَدَّثٌ. وَهُوَ إِمَامٌ فِي الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ أَقْرَبَ النَّاسِ عُمُكًا بِالْحَدِيثِ هُمُ
الَّذِينَ يَعْتَنُونَ بِهِ.

وَيُخَشَى مِنَ التَّعْبِيرِ أَنَّ الطَّاغُوتَ الْمَنْصُورَةَ هُمُ أَهْلُ الْحَدِيثِ أَنْ يُظَنَّ أَنَّهُمْ أَهْلُ الْحَدِيثِ الَّذِينَ
يَعْتَنُونَ بِهِ اضْطِلَاحًا، فَيُخْرِجُ غَيْرَهُمْ. فَإِذَا قِيلَ: أَهْلُ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَ الَّذِينَ يَأْخُذُونَ بِالْحَدِيثِ،
سِوَاءِ انْتَسَبُوا إِلَيْهِ اضْطِلَاحًا وَاعْتَنَوْا بِهِ أَوْ لَمْ يَعْتَنُوا، لَكِنَّهُمْ أَخَذُوا بِهِ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ صَحِيحًا.
فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ النَّسَاءِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نُصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ
يُؤْمِنُونَ بِالْجَنِبِ وَالطَّاغُوتِ﴾، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ.

[٢] الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ الْمَائِدَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَن
لَعَنَ اللَّهُ وَعَظِمَ عَلَيْهِ وَحَمَلَ مِنْهُمْ الْقُرْدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ﴾ وَقَدْ سَبَقَ تَفْسِيرُهَا، وَالشَّاهِدُ مِنْهَا
هُنَا قَوْلُهُ: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ﴾.

[٣] الثالثة: تَفْسِيرُ آيَةِ الْكَهْفِ، بِغْنِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ الَّذِينَ عَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَ
عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ مَعْنَاهَا.

[٤] الرَّابِعَةُ - وَهِيَ أَهْمُهَا -: مَا مَعْنَى الْإِيمَانِ بِالْجَنِبِ وَالطَّاغُوتِ؟ هَلْ هُوَ اعْتِقَادُ الْقَلْبِ؟
أَوْ مُوَافَقَةُ أَصْحَابِهَا مَعَ بُغْضِهَا وَمَعْرِفَةُ بُطْلَانِهَا؟ أَمَّا إِيْمَانُ الْقَلْبِ وَاعْتِقَادُهُ فَهَذَا لَا شَكَّ فِي دُخُولِهِ
فِي الْآيَةِ، وَأَمَّا مُوَافَقَةُ أَصْحَابِهَا فِي الْعَمَلِ مَعَ بُغْضِهَا وَمَعْرِفَةُ بُطْلَانِهَا فَهَذَا يَخْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ، فَإِنْ
كَانَ وَاقِفٌ أَصْحَابَهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا صَحِيحَةٌ فَهَذَا كُفْرٌ، وَإِنْ كَانَ وَاقِفٌ أَصْحَابَهَا وَلَا يَعْتَقِدُ أَنَّهَا صَحِيحَةٌ
فَإِنَّهُ لَا يَكْفُرُ، لَكِنَّهُ لَا شَكَّ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ، يُخَشَى أَنْ يُؤَدِّيَ بِهِ الْحَالُ إِلَى الْكُفْرِ وَالْعِبَادَةِ بِاللَّهِ.

الخَامِسَةُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْكُفَّارَ الَّذِينَ يَعْرِفُونَ كُفْرَهُمْ أَهْدَى سَبِيلًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ^[١].

السَّادِسَةُ: وَهِيَ الْمَقْصُودُ بِالترَّجِمَةِ: أَنَّ هَذَا لَا بُدَّ أَنْ يُوْجَدَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ^[٢].

السَّابِعَةُ: تَصْرِيحُهُ بِوُقُوعِهَا، أَغْنَى: عِبَادَةُ الْأَوْثَانِ^[٣].

الثَّامِنَةُ: الْعَجَبُ الْعُجَابُ: خُرُوجُ مَنْ يَدَّعِي النُّبُوَّةَ، مِثْلَ الْمُخْتَارِ، مَعَ تَكْلِيمِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَتَصْرِيحِهِ بِأَنَّهُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَأَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ حَقٌّ، وَفِيهِ أَنَّ مُحَمَّدًا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، وَمَعَ هَذَا يُصَدَّقُ فِي هَذَا كُلِّهِ، مَعَ التَّضَادِّ الْوَاضِحِ، وَقَدْ خَرَجَ الْمُخْتَارُ فِي آخِرِ عَهْدِ الصَّحَابَةِ، وَتَبِعَهُ فِتْنَامُ كَثِيرَةٌ^[٤].

[١] الخَامِسَةُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْكُفَّارَ الَّذِينَ يَعْرِفُونَ كُفْرَهُمْ أَهْدَى سَبِيلًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ. يَعْنِي: إِنَّ هَذَا الْقَوْلَ كُفْرٌ وَرِدَّةٌ؛ لِأَنَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْكُفَّارَ الَّذِينَ يَعْرِفُ كُفْرَهُمْ أَهْدَى سَبِيلًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ - فَإِنَّهُ كَافِرٌ؛ لِتَقْدِيمِهِ الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ.

[٢] السَّادِسَةُ - وَهِيَ الْمَقْصُودَةُ بِالترَّجِمَةِ - : أَنَّ هَذَا لَا بُدَّ أَنْ يُوْجَدَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ.

[٣] السَّابِعَةُ: تَصْرِيحُهُ بِوُقُوعِهَا، أَغْنَى: عِبَادَةُ الْأَوْثَانِ. وَالتَّرْجِمَةُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا رَحِمَهُ اللَّهُ هِيَ قَوْلُهُ: «بَابٌ: مَا جَاءَ أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَعْبُدُ الْأَوْثَانَ»، وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ هُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْوِ الْقُلْدَةِ بِالْقُدَّةِ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: «فَمَنْ؟» أَخْرَجَاهُ، وَهَذَا يَتَضَمَّنُ التَّخْذِيرَ مِنْ أَنْ تَقَعَ هَذِهِ الْأُمَّةُ فِي مِثْلِ مَا وَقَعَ فِيهِ مَنْ سَبَقَهَا.

[٤] الثَّامِنَةُ: الْعَجَبُ الْعُجَابُ: خُرُوجُ مَنْ يَدَّعِي النُّبُوَّةَ، مِثْلَ الْمُخْتَارِ مَعَ تَكْلِيمِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَتَصْرِيحِهِ بِأَنَّهُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَأَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ حَقٌّ، وَفِيهِ أَنَّ مُحَمَّدًا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، وَمَعَ هَذَا يُصَدَّقُ فِي هَذَا كُلِّهِ، مَعَ التَّضَادِّ الْوَاضِحِ، وَقَدْ خَرَجَ الْمُخْتَارُ فِي آخِرِ عَهْدِ الصَّحَابَةِ، وَتَبِعَهُ فِتْنَامُ كَثِيرَةٌ: وَالْمُخْتَارُ هُوَ ابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ الثَّقَفِيُّ، خَرَجَ وَغَلَبَ عَلَى الْكُوفَةِ فِي أَوَّلِ خِلَافَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَأُظْهِرَ حُبَّهُ آلَ الْبَيْتِ، وَدَعَا النَّاسَ إِلَى الثَّأْرِ مِنْ قَتْلَةِ الْحُسَيْنِ، فَتَبِعَهُمْ، وَقَتَلَ كَثِيرًا مِنْ بَاشَرِ ذَلِكَ أَوْ أَعَانَ عَلَيْهِ، فَاِنْخَدَعَ بِهِ الْعَامَّةُ، ثُمَّ ادَّعَى النُّبُوَّةَ، وَزَعَمَ أَنَّ جَبْرِيلَ يَأْتِيهِ.

التَّاسِعَةُ: الْبَشَارَةُ بِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَزُولُ بِالْكُلِّيَّةِ كَمَا زَالَ فِيمَا مَضَى، بَلْ لَا تَزَالُ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ^[١].
 العَاشِرَةُ: الْآيَةُ الْعُظْمَى: أَنَّهُمْ مَعَ قَلْتِهِمْ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ^[٢].
 الْحَادِيَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ ذَلِكَ الشَّرْطَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ^[٣].

الثَّانِيَةُ عَشْرَةَ: مَا فِيهِ مِنَ الْآيَاتِ الْعَظِيمَةِ: مِنْهَا إِنْخِبَارُهُ بِأَنَّ اللَّهَ رَوَى لَهُ الْمَشَارِقَ وَالْمَغَارِبَ، وَأَخْبَرَ بِمَعْنَى ذَلِكَ فَوَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ، بِخِلَافِ الْجَنُوبِ وَالشَّمَالِ. وَإِنْخِبَارُهُ بِأَنَّهُ أُعْطِيَ الْكَتْرَيْنِ. وَإِنْخِبَارُهُ بِإِجَابَةِ دَعْوَتِهِ لِأُمَّتِهِ فِي الْاِئْتِنَانِ. وَإِنْخِبَارُهُ بِأَنَّهُ مُنِعَ الثَّلَاثَةَ. وَإِنْخِبَارُهُ بِوُقُوعِ السَّيْفِ، وَأَنَّهُ لَا يُرْفَعُ إِذَا وَقَعَ. وَإِنْخِبَارُهُ بِإِهْلَاكِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَسَبْيِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا. وَخَوْفُهُ عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ الْإِثْمَةِ الْمُضْلِيَّةِ. وَإِنْخِبَارُهُ بِظُهُورِ الْمُتَنَبِّئِينَ فِي هَذِهِ الْأَمَّةِ. وَإِنْخِبَارُهُ بِبَقَاءِ الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ. وَكُلُّ هَذَا وَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ، مَعَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا أَبْعَدُ مَا يَكُونُ فِي الْعُقُولِ^[٤].

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنَ الْعَجَبِ الْعُجَابِ أَنْ يَدَّعِي النَّبُوءَ وَهُوَ يُؤْمِنُ أَنَّ الْقُرْآنَ حَقٌّ، وَفِي الْقُرْآنِ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ خَاتَمَ النَّبِيِّينَ، فَكَيْفَ يَكُونُ صَادِقًا، وَكَيْفَ يُصَدِّقُ مَعَ هَذَا التَّنَاقُضِ؟! وَلَكِنْ مَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ.

[١] التَّاسِعَةُ: الْبَشَارَةُ بِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَزُولُ بِالْكُلِّيَّةِ كَمَا زَالَ فِيمَا مَضَى، بَلْ لَا تَزَالُ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ -يعني: مِنْ هَذِهِ الْأَمَّةِ- مَنْصُورَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. يُؤْخَذُ هَذَا مِنْ آخِرِ الْحَدِيثِ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ مَنْصُورَةٌ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى».

[٢] العَاشِرَةُ: الْآيَةُ الْعُظْمَى: أَنَّهُمْ مَعَ قَلْتِهِمْ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ. وَهَذِهِ آيَةٌ عُظْمَى: أَنَّ الْكَثْرَةَ الْكَاثِرَةَ مِنْ بَنِي آدَمَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَضُرُّوهُمْمْ ﴿كَمْ مِنْ فَتْنَةٍ فَلَاسَ عِلَّةَ غَلَبَتْ فِتْنَةُ كَثِيرَةٍ يُلْذِنُ اللَّهُ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

[٣] الْحَادِيَةُ عَشْرَةَ: أَنَّ ذَلِكَ الشَّرْطَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ. وَقَدْ سَبَقَ.

[٤] الثَّانِيَةُ عَشْرَةَ: مَا فِيهِ مِنَ الْآيَاتِ الْعَظِيمَةِ. أَيْ: مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْآيَاتِ الْعَظِيمَةِ، وَالْآيَاتِ: جَمْعُ آيَةٍ، وَهِيَ الْعَلَامَةُ، وَالْآيَاتُ الَّتِي يُؤَيِّدُ اللَّهُ بِهَا رُسُلَهُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هِيَ الْعَلَامَاتُ الدَّالَّةُ عَلَى صِدْقِهِمْ.

فَوَيْفَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِنْخِبَارُهُ بِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى رَوَى لَهُ الْمَشَارِقَ وَالْمَغَارِبَ، وَأَخْبَرَ بِمَعْنَى ذَلِكَ، فَوَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ، بِخِلَافِ الْجَنُوبِ وَالشَّمَالِ؛ فَإِنَّ رِسَالَاتِ النَّبِيِّ ﷺ اِمْتَدَّتْ نَحْوَ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ

= أَكْثَرَ مِنْ امْتِدَادِهَا نَحْوَ الْجَنُوبِ وَالشَّامِ، وَهَذَا مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ الَّذِي أَطْلَعَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ عَلَيْهِ. وَمِنْهَا: إِنْخَابُهُ أَنَّهُ ﷺ أُعْطِيَ الْكَثْرَيْنِ، وَهُمَا كَثَرَا كِمَسْرَى وَقِصْرَ.

ومنها: إِنْخَابُهُ بِإِجَابَةِ دَعْوَتِهِ لِأُمَّتِهِ فِي الْاِثْنَيْنِ، وَهُمَا: الْأَيْهْلُكَهَا بَسَنَةً بَعَامَّةً، وَالْأَيْسَلَطُ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَسِيحَ بِيَضَّتِهِمْ حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُهْلِكُ بَعْضًا... إلخ، وَمُنْعَ الثَّالِثَةِ، وَهِيَ الْأَيْجَعَلُ بِأَسْ هَذِهِ الْأُمَّةُ بَيْنَهَا؛ فَإِنَّ هَذَا سَوْفَ يَكُونُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ حَدِيثُ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْبَلَ ذَاتَ يَوْمٍ مِنَ الْعَالِيَةِ، حَتَّى إِذَا مَرَّ بِمَسْجِدِ بَنِي مُعَاوِيَةَ دَخَلَ، فَكَعَفَ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ وَصَلَّيْنَا مَعَهُ، وَدَعَا دُعَاءَ طَوِيلًا، وَأَنْصَرَفَ إِلَيْنَا فَقَالَ: «سَأَلْتُ رَبِّي ثَلَاثًا فَأَعْطَانِي اِثْنَيْنِ وَمَنْعَنِي وَاحِدَةً: سَأَلْتُ رَبِّي أَلَّا يُهْلِكَ أُمَّتِي بِالسَّيَةِ، فَأَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُهُ أَلَّا يُهْلِكَ أُمَّتِي بِالْغَرَقِ، فَأَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُهُ أَلَّا يُجْعَلَ بِأَسْهُمْ بَيْنَهُمْ فَمَنْعَنِيهَا»^(١)، أَيْ: مَنْعَنِي إِيَّاهَا.

وَمِنْ الْآيَاتِ الَّتِي تَصَمَّنَهَا هَذَا الْحَدِيثُ:

إِنْخَابُهُ بِوُقُوعِ السَّيْفِ فِي أُمَّتِهِ، وَأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فَإِنَّهُ لَا يُرْفَعُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، وَقَدْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ مُنْذُ سَلَّتِ السُّيُوفُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ بَقِيَ هَذَا إِلَى يَوْمِنَا هَذَا.

ومنها: إِنْخَابُهُ بِإِهْلَاكِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَسَبِي بَعْضِهِمْ بَعْضًا، هَذَا أَيْضًا وَاقِعٌ.

ومنها: خَوْفُهُ عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ الْاِثْمَةِ الْمُضِلِّينَ، وَالْاِثْمَةِ: جَمْعُ إِمَامٍ، وَالْإِمَامُ: هُوَ مَنْ يُقْتَدَى بِهِ؛ إِمَامًا لِعَلْمِهِ، وَإِمَامًا لِسُلْطَتِهِ، وَإِمَامًا لِعِبَادَتِهِ.

ومنها: إِنْخَابُهُ بِظُهُورِ الْمُتَنَبِّئِينَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَأَتَمُّهُمْ ثَلَاثُونَ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ^(٢): «هَذَا الْحَضَرُ بِالثَّلَاثِينَ لَا يَغْنِي انْحِصَارَ الْمُتَنَبِّئِينَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ».

قُلْتُ: فَيَكُونُ ذَكَرُ الثَّلَاثِينَ لِيَبَانَ الْحَدُّ الْأَدْنَى؛ أَيْ أَنَّهُمْ لَا يَنْقُصُونَ عَنْ ذَلِكَ الْعَدَدِ، وَإِنَّمَا عَدَلْنَا عَنْ ظَاهِرِ اللَّفْظِ لِلْأَمْرِ الْوَاقِعِ، وَهَذَا -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- هُوَ السَّرُّ فِي تَرْكِ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ الْعَدَدَ فِي مَسَائِلِ الْبَابِ مَعَ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي الْحَدِيثِ.

ومنها: إِنْخَابُهُ بِبَقَاءِ الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ، وَهَذَا كُلُّهُ وَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَعَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا أَبْعَدُ مَا يَكُونُ فِي الْعُقُولِ».

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب هلاك هذه الأمة بعضهم بعضا، رقم (٢٨٩٠) عن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) فتح الباري (٦/٦١٧).

الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: حَضَرَ الْخَوْفَ عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ الْأُيُمَّةِ الْمُضِلِّينَ^[١].

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: التَّنْبِيهُ عَلَى مَعْنَى عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ^[٢].

[١] الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ: حَضَرَ الْخَوْفَ عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ الْأُيُمَّةِ الْمُضِلِّينَ. وَوَجْهٌ هَذَا الْحَضَرِ أَنَّ الْأُيُمَّةَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: أُمَرَاءُ وَعُلَمَاءُ وَعِبَادٌ؛ فَهُمْ الَّذِينَ يُخْشَى مِنْ إِضْلَالِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ مَتَّبِعُونَ؛ فَالْأُمَرَاءُ لَهُمُ السُّلْطَةُ وَالتَّنْفِيدُ، وَالْعُلَمَاءُ لَهُمُ التَّوْحِيدُ وَالْإِزْشَادُ، وَالْعِبَادُ لَهُمْ تَغْرِيرُ النَّاسِ وَخِدَاعُهُمْ بِأَحْوَالِهِمْ؛ فَهَؤُلَاءِ يُطَاعُونَ وَيُقْتَدَى بِهِمْ، فَيُخَافُ عَلَى الْأُمَّةِ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا مُضِلِّينَ ضَلَّ بِهِمْ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، وَإِذَا كَانُوا هَادِينَ اهْتَدَى بِهِمْ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ.

[٢] الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: التَّنْبِيهُ عَلَى مَعْنَى عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ. يَعْنِي أَنَّ عِبَادَةَ الْأَوْثَانِ لَا تَخْتَصُّ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ لَهَا، بَلْ تَشْمَلُ اتِّبَاعَ الْمُضِلِّينَ الَّذِينَ يُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيَحِلُّهُ النَّاسُ، وَيُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ فَيُحَرِّمُهُ النَّاسُ.



بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّحْرِ^[١]

[١] السَّحْرُ لُغَةً: مَا خَفِيَ وَلَطَفَ سَبَبُهُ، وَمِنْهُ سُمِّيَ السَّحَرُ لِأَجْرِ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ الَّتِي تَقَعُ فِيهِ تَكُونُ خَفِيَّةً، وَكَذَلِكَ سُمِّيَ السَّحُورُ لِمَا يُؤْكَلُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ خَفِيًّا، فَكُلُّ شَيْءٍ خَفِيَ سَبَبُهُ يُسَمَّى سَحْرًا.

وَأَمَّا فِي الشَّرْعِ فَإِنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الْأَوَّلُ: عَقْدٌ وَرُقَى، أَيْ: قِرَاءَاتٌ وَطَلَاسِمٌ يَتَوَصَّلُ بِهَا السَّاحِرُ إِلَى اسْتِخْدَامِ الشَّيَاطِينِ فِيمَا يُرِيدُ بِهِ صَرَرَ الْمَسْحُورِ، لَكِنْ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَآرِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢].

الثَّانِي: أَذَوِيَّةٌ وَعَقَاقِيرُ تُؤَثِّرُ عَلَى بَدَنِ الْمَسْحُورِ وَعَقْلِهِ وَإِرَادَتِهِ وَمِثْلِهِ، فَتَجِدُهُ يَنْصَرِفُ وَيَمِيلُ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى عِنْدَهُمْ بِالْصَّرَفِ وَالْعَطْفِ، فَيَجْعَلُونَ الْإِنْسَانَ يَنْعَطِفُ عَلَى زَوْجَتِهِ أَوْ امْرَأَةٍ أُخْرَى، حَتَّى يَكُونَ كَالْبَهِيمَةِ تَقْوَدُهُ كَمَا تَشَاءُ، وَالصَّرَفُ بِالْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ فَيُؤَثِّرُ فِي بَدَنِ الْمَسْحُورِ بِإِضَاعِهِ شَيْئًا فَنَشِئًا حَتَّى يَهْلِكَ، وَفِي تَصَوُّرِهِ أَنْ يَتَحَيَّلَ الْأَشْيَاءُ عَلَى خِلَافِ مَا هِيَ عَلَيْهِ، وَفِي عَقْلِهِ فُرْبًا يَصِلُ إِلَى الْجُنُونِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ.

فَالسَّحْرُ قِسْمَانِ:

أ- شَرِكٌ، وَهُوَ الْأَوَّلُ الَّذِي يَكُونُ بِوَاسِطَةِ الشَّيَاطِينِ؛ يَعْبُدُهُمْ وَيَتَقَرَّبُ إِلَيْهِمْ؛ لِيُسَلِّطَهُمْ عَلَى الْمَسْحُورِ.

ب- عُدْوَانٌ وَفَسْقٌ، وَهُوَ الثَّانِي الَّذِي يَكُونُ بِوَاسِطَةِ الْأَذَوِيَّةِ وَالْعَقَاقِيرِ وَنَحْوِهَا.

وَبِهَذَا التَّقْسِيمِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ تَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى مَسْأَلَةِ مُهِمَّةٍ، وَهِيَ: هَلْ يَكْفُرُ السَّاحِرُ أَوْ لَا يَكْفُرُ؟ اخْتَلَفَ فِي هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَكْفُرُ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَكْفُرُ.

وَلَكِنْ التَّقْسِيمُ السَّابِقُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يَتَبَيَّنُ بِهِ حُكْمُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَمَنْ كَانَ سِحْرُهُ بِوَاسِطَةِ الشَّيَاطِينِ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأَتَى ذَلِكَ إِلَّا بِالشَّرِكِ غَالِبًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢] ^(١).

= مُلْكٍ سُلَيْمَنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِإِذْنِ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا هُمْ بِصَاحِبِينَ يَدِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وَمَنْ كَانَ سِحْرُهُ بِالْأَدْوِيَةِ وَالْعَقَاقِيرِ وَنَحْوِهَا فَلَا يَكْفُرُ، وَلَكِنْ يُعْتَبَرُ عَاصِيًا مُعْتَدِيًا.

وَأَمَّا قَتْلُ السَّاحِرِ: فَإِنْ كَانَ سِحْرُهُ كُفْرًا قُتِلَ قَتْلَ رِدَّةٍ، إِلَّا أَنْ يَتُوبَ عَلَى الْقَوْلِ بِقَبُولِ تَوْبَتِهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ. وَإِنْ كَانَ سِحْرُهُ دُونَ الْكُفْرِ قُتِلَ قَتْلَ الصَّائِلِ، أَيْ: قُتِلَ لِدَفْعِ أَذَاهُ وَفَسَادِهِ فِي الْأَرْضِ، وَعَلَى هَذَا يُرْجَعُ فِي قَتْلِهِ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ، وَظَاهِرُ النُّصُوصِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ أَنَّهُ يُقْتَلُ بِكُلِّ حَالٍ.

فَالْمِهِمُ: أَنَّ السَّحَرَ يُؤَثِّرُ بِلَا شَكٍّ، لَكِنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ بِقَلْبِ الْأَعْيَانِ إِلَى أَعْيَانٍ أُخْرَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، وَإِنَّمَا يُحِيلُ إِلَى الْمَسْحُورِ أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ انْقَلَبَ، وَهَذَا الشَّيْءَ تَحَرَّكَ أَوْ مَسَى، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، كَمَا جَرَى لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَامَ سَحَرَةِ آلِ فِرْعَوْنَ، حَيْثُ كَانَ يُحِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَتَمَّا تَسْعَى.

إِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا وَجْهُ إِدْخَالِ بَابِ السَّحْرِ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ؟

نَقُولُ: مُنَاسَبَةُ الْبَابِ لِكِتَابِ التَّوْحِيدِ: لِأَنَّ مِنْ أَقْسَامِ السَّحْرِ مَا لَا يَتَأْتِي غَالِبًا إِلَّا بِالشَّرِّ، فَالشَّيَاطِينُ لَا تَحْدُمُ الْإِنْسَانَ غَالِبًا إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَصْلَحَةَ الشَّيْطَانِ أَنْ يُغْوِيَ بَنِي آدَمَ فَيُدْخِلَهُمْ فِي الشَّرِّ وَالْمَعَاصِي.

وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِي الْبَابِ آيَتَيْنِ:

[١] الْآيَةُ الْأُولَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ صَمِيرُ الْفَاعِلِ يَعُودُ عَلَى مُتَعَلِّمِي السَّحْرِ، وَالْجُمْلَةُ مُؤَكَّدَةٌ بِالْقَسَمِ الْمُقَدَّرِ وَاللَّامِ (قَدْ)، وَمَعْنَى ﴿اشْتَرَاهُ﴾ أَيْ: تَعَلَّمَهُ.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾ أَيْ: مَا لَهُ مِنْ نَصِيبٍ، وَكُلُّ مَنْ لَيْسَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ فَمُقْتَضَاهُ

وَقَوْلُهُ: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّلُوتِ﴾ [النساء: ٥١]^(١).

= أَنَّ عَمَلَهُ حَاطِبٌ بَاطِلٌ، لَكِنْ إِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ النَّصِيبُ انْتِفَاءً كُلِّيًّا، فَيَكُونُ الْعَمَلُ كُفْرًا، أَوْ يَنْتَهِيَ كَمَا لَ النَّصِيبِ فَيَكُونُ فِسْقًا.

[١] الْآيَةُ الثَّانِيَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ أَيِ: الْيَهُودِ. ﴿بِالْجِبْتِ﴾ أَيِ: السَّحْرِ، كَمَا فَسَّرَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَالْيَهُودُ كَانُوا مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ تَعَلُّمًا لِلْسَّحْرِ وَمُمَارَسَةً لَهُ، وَيَدْعُونَ أَنَّ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَّمَهُمْ إِيَّاهُ، وَقَدْ اعْتَدُوا؛ فَسَحَرُوا النَّبِيَّ ﷺ.

قَوْلُهُ: ﴿وَالطَّلُوتِ﴾ أَجْمَعَ مَا قِيلَ فِيهِ: هُوَ مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حَدَّهُ؛ مِنْ مَعْبُودٍ، أَوْ مَتَّبِعٍ، أَوْ مُطَاعٍ. وَمَعْنَى «مِنْ مَعْبُودٍ» أَيِ: بِعِلْمِهِ وَرِضَاهُ، هَكَذَا قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَدْ سَبَقَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ التَّعْلِيلُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿وَأَجْتَنِبُوا الطَّلُوتَ﴾^(١).

الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ: ﴿بِالْجِبْتِ﴾ حَيْثُ فَسَّرَهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنَّهَا السَّحَرُ. وَأَمَّا تَفْسِيرُهُ الطَّاغُوتَ بِالشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ مِنْ بَابِ التَّفْسِيرِ بِالْمِثَالِ.

وَالسَّلَفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يُفَسِّرُونَ الْآيَةَ أَحْيَانًا بِمِثَالٍ يُخْتَدَى عَلَيْهِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا آلَكَاتِ الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللَّهُ﴾ [فاطر: ٣٢].

قَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ: الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ: الَّذِي لَا يُصَلِّي إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ، وَالْمُقْتَصِدُ: الَّذِي يُصَلِّي فِي آخِرِ الْوَقْتِ، وَالسَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ: الَّذِي يُصَلِّي فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ. وَهَذَا مِثَالٌ مِنَ الْأَمْثِلَةِ، وَلَيْسَ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الْآيَةُ عَلَى وَجْهِ الشُّمُولِ؛ وَلِهَذَا فَسَّرَهَا بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الظَّالِمَ لِنَفْسِهِ الَّذِي لَا يُخْرِجُ الزَّكَاةَ، وَالْمُقْتَصِدُ مَنْ يُخْرِجُ الزَّكَاةَ وَلَا يَتَصَدَّقُ، وَالسَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ مَنْ يُخْرِجُ الزَّكَاةَ وَيَتَصَدَّقُ.

فَتَفْسِيرُ عُمَرَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ لِلطَّاغُوتِ بِالشَّيْطَانِ تَفْسِيرٌ بِالْمِثَالِ؛ لِأَنَّ الطَّاغُوتَ أَعَمُّ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَلَا ضَرَامَ تُعْتَبَرُ مِنَ الطَّاغُوتِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ﴾ [المائدة: ٦٠]، وَالْعُلَمَاءُ وَالْأَمْرَاءُ الَّذِينَ يُضِلُّونَ النَّاسَ يُعْتَبَرُونَ طَوَاغِيتَ؛ لِأَنَّهُمْ طَعَوْا وَزَادُوا وَفَعَلُوا مَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ حَقٌّ.

(١) إعلام الموقعين (١/ ٤٠)، وتقدم في: (ص: ١٩).

قَالَ عُمَرُ: «الْجَبْتُ: السَّحْرُ، وَالطَّاعُوثُ: الشَّيْطَانُ»^(١).

وَقَالَ جَابِرٌ: «الطَّوَاعِيتُ كُفَّانَ كَانَ يَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، فِي كُلِّ حَيٍّ وَاحِدٌ»^(٢)^(١).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ»^(٢).

[١] قَوْلُهُ: «الطَّوَاعِيتُ كُفَّانَ كَانَ يَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، فِي كُلِّ حَيٍّ وَاحِدٌ» هَذَا أَيْضًا مِنْ بَابِ التَّفْسِيرِ بِالْمِثَالِ؛ حَيْثُ إِنَّهُ جَعَلَ مِنْ جُمْلَةِ الطَّوَاعِيتِ الْكُفَّانَ. وَالكَاهِنُ قِيلَ: هُوَ الَّذِي يُجْبِرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ. وَقِيلَ: الَّذِي يُجْبِرُ عَنِ الْمُغَيَّبَاتِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

وَكَانَ هَؤُلَاءِ الْكُفَّانَ تَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الشَّيَاطِينُ بِمَا اسْتَرْقَوْا مِنَ السَّمْعِ مِنَ السَّمَاءِ، وَكَانَ كُلُّ حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ لَهُمْ كَاهِنٌ يَسْتَعِذُّ مِنَ الشَّيَاطِينِ، فَتَسْرِقُ لَهُ السَّمْعُ، فَتَأْتِي بِخَيْرِ السَّمَاءِ إِلَيْهِ، وَكَانُوا يَتَحَكَّمُونَ إِلَيْهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

وَالطَّوَاعِيتُ لَيْسُوا مَحْضُورِينَ فِي هَؤُلَاءِ، فَتَفْسِيرُ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَفْسِيرٌ بِالْمِثَالِ كَتَفْسِيرِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ» النَّبِيُّ ﷺ أَنْصَحَ الْخَلْقَ لِلْخَلْقِ، فَكُلُّ شَيْءٍ يَضُرُّ النَّاسَ فِي دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ يُحَذِّرُهُمْ مِنْهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «اجْتَنِبُوا» وَهِيَ أَلْبَغُ مِنْ قَوْلِهِ: «اتْرُكُوا» لِأَنَّ الْاجْتِنَابَ مَعْنَاهُ أَنْ تَكُونَ فِي جَانِبٍ وَهِيَ فِي جَانِبٍ آخَرَ، وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ الْبُعْدَ عَنْهَا.

و«اجْتَنِبُوا» أَي: اتْرُكُوا، بَلْ أَشَدُّ مِنْ مُجَرَّدِ التَّرْكِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَتْرُكُ الشَّيْءَ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ، فَإِذَا قِيلَ: اجْتَنِبْهُ، يَعْنِي: اتْرُكْهُ مَعَ الْبُعْدِ.

وَقَوْلُهُ: «السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ» هَذَا لَا يَقْتَضِي الْحَضَرَ؛ فَإِنَّ هُنَاكَ مُوبِقَاتٍ أُخْرَى، وَلَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَحْضُرُ أحيانًا بَعْضُ الْأَنْوَاعِ وَالْأَجْنَاسِ، وَلَا يَعْنِي بِذَلِكَ عَدَمُ وَجُودِ غَيْرِهَا.

(١) علقه البخاري بصيغة الجزم: كتاب التفسير، باب قوله: «وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَّهً أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَسَدٌ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَزِيغُ فَاغْلُظْ»، (٤٥/٦)، ووصله ابن جرير في «تفسيره» (١٣/٣، ٨٣/٥). وقال ابن حجر في «الفتح» (٢٥٢/٨): «وصله عبد بن حميد في «تفسيره» ومسدد في «مسنده» وعبد الرحمن بن رسته في «كتاب الإيمان» كلهم من طريق أبي إسحاق، عن حسان بن فاقد، عن عمر مثله، وإسناده قوي...». ووصله أيضًا ابن أبي حاتم وأبو القاسم البغوي، كما في «تفسير ابن كثير» (٣١١/١).

(٢) علقه البخاري بصيغة الجزم: كتاب التفسير، باب قوله: «وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَّهً أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَسَدٌ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَزِيغُ فَاغْلُظْ»، (٤٥/٦). وقال ابن حجر في «الفتح» (٢٥٢/٨): «وصله ابن أبي حاتم من طريق وهب بن منبه» ووصله أيضًا ابن جرير في «تفسيره» (١٣/٣).

=

ومن ذلك حديث السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله^(١)، فهناك غيرهم. ومثله: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة»^(٢)، وأمثلة هذا كثيرة، وإن قلنا بدلالة حديث أبي هريرة في الباب على الحضر؛ لكونه وقع بـ(أل) المعرفة فإنه حصرها؛ لأن هذه أعظم الكبائر. قوله: «قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا هُنَّ؟» كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أحرص الناس على العلم، والنبي ﷺ إذا ألقى إليهم الشيء مبهما طلبوا تفسيره وتبيينه، فلما حذرهم النبي ﷺ من السبع الموبقات قالوا ذلك لأجل أن يتجنبوه، فأخبرهم، وعلى هذه القاعدة أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أحرص الناس على العلم، لكن ما كانت الحكمة في إخفاؤه فإن النبي ﷺ لا يخبرهم، كقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٣)، ولم يرد تبينها عن النبي ﷺ في حديث صحيح.

وقد حاول بعض الناس أن يصحح حديث سرد الأسماء التسعة والتسعين^(٤)، ولم يصب،

(١) حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل، وشاب نشأ في عبادة الله عز وجل، ورجل قلبه معلق بالمساجد، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه، ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال، فقال: إني أخاف الله، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها؛ حتى لا تعلم شاله ما تنفق يمينه، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه».

أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، رقم (٦٦٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١).

(٢) حديث أبي ذر: أن النبي ﷺ قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكهم، وهم عذاب أليم». قال: فقراها رسول الله ﷺ ثلاث مرات. قال أبو ذر: خابوا وخسروا، من هم يا رسول الله؟ قال: «المسبل، والمنان، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب».

أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان غلط تحريم إسبال الإزار، رقم (١٠٦).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب إن لله مائة اسم إلا واحدا، رقم (٧٣٩٢)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها (٢٦٧٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، رقم (٣٥٠٧) - وقال: «غريب» - وابن حبان (٢٣٨٤) والحاكم (١٦/١) والبيهقي في «السنن» (٢٧/١٠) وفي «الأسماء والصفات» (ص: ٥) والبخاري في «شرح السنة» (٣٣، ٣٢/٥).

قال البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص: ٨): «ويحتمل أن يكون التفسير -أي: تفسير الأسماء- وقع من بعض الرواة، وكذلك في الحديث الوليد بن مسلم، ولهذا الاحتمال ترك البخاري ومسلم إخراج حديث الوليد في الصحيح».

وقال شيخ الإسلام (٣٨٢/٢٢): «وحفاظ أهل الحديث يقولون: هذه الزيادة مما جمعه الوليد بن مسلم عن شيوخه من أهل الحديث، وفيها حديث أضعف من هذا رواه ابن ماجه».

= بَلْ نَقَلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ اتِّفَاقَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ فِي الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ عَدَّهَا وَسَرَدَهَا لَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَدَقَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِدَلِيلِ الْاِخْتِلَافِ الْكَبِيرِ فِيهَا.

فَمَنْ حَاوَلَ تَصْحِيحَ هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: إِنَّ الثَّوَابَ عَظِيمٌ «مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ» فَلَا يُمَكِّنُ لِلصَّاحِبَةِ أَنْ يُفَوِّتَهُ، فَلَا يَسْأَلُوا عَنْ تَعْيِينِهَا، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهَا قَدْ عُيِّنَتْ مِنْ قِبَلِ النَّبِيِّ ﷺ.

لكن مُجَابٌ عَنْ ذَلِكَ بَأَنَّهُ لَيْسَ بِإِلَازِمٍ، وَلَوْ عَيَّنَهَا النَّبِيُّ ﷺ لَكَانَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ التَّسْعُ وَالْتَّسْعُونَ مَعْلُومَةً لِلْعَالَمِ أَشَدَّ مِنْ عِلْمِ الشَّمْسِ، وَلَقُلْتُ فِي (الصَّحِيحَيْنِ) وَغَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، وَتُلْجُ بِحِفْظِهِ وَالْعَنَاءِ بِهِ. فَكَيْفَ لَا يَأْتِي إِلَّا عَنْ طُرُقٍ وَاهِيَةٍ وَعَلَى صُورٍ مُخْتَلِفَةٍ؟! فَالنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يُبَيِّنْهَا لِحُكْمَةِ الْبَلْعَةِ، وَهِيَ أَنْ يُطْلَبَهَا النَّاسُ وَيَتَحَرَّوْهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يُعْلَمَ الْحَرِيفُ مِنَ غَيْرِ الْحَرِيفِ.

كَمَا لَمْ يُبَيِّنِ النَّبِيُّ ﷺ سَاعَةَ الْإِجَابَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالْعُلَمَاءُ اخْتَلَفُوا فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الَّذِي فِي مُسْلِمٍ؛ حَيْثُ قَالَ فِيهِ: «هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ تَخْرُجَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ»^(١)، فَإِنْ بَعْضُهُمْ صَحَّحَهُ وَبَعْضُهُمْ ضَعَّفَهُ، لَكِنْ هُوَ عِنْدِي صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ عِلَّةَ التَّضْعِيفِ فِيهِ وَاهِيَةٌ، وَالْحَالُ تَوْيْدُ صِحَّتِهِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ مُجْتَمِعُونَ أَكْثَرَ اجْتِمَاعٍ فِي الْبَلَدِ عَلَى صَلَاةٍ مَفْرُوضَةٍ؛ فَيَكُونُ هَذَا الْوَقْتُ فِي هَذِهِ الْحَالِ حَرِيًّا بِإِجَابَةِ الدُّعَاءِ.

وكَذَلِكَ كَلِيلَةُ الْقَدْرِ لَمْ يُبَيِّنْهَا النَّبِيُّ ﷺ مَعَ أَنَّهَا مِنْ أَهَمِّ مَا يَكُونُ.

وقال ابن حزم في «المحلى» (٣١/٨): «وقد جاءت أحاديث في إحصاء التسعة والتسعين اسمًا مضطربة لا يصح منها شيء أصلاً؛ فإنما تؤخذ من نص القرآن، وبما صحَّ عن النبي ﷺ».

وانظر: «تفسير ابن كثير» (٢/٢٦٩) و«فتح الباري» (١١/٢١٥).

وأخرجه أيضاً: ابن ماجه بزيادة ونقصان في الأسماء والصفات: كتاب الدعاء، باب أسماء الله عزَّ وجلَّ، رقم (٣٨٦١). وقال البوصيري في «الزوائد»: «إسناد طريق ابن ماجه ضعيف؛ لضعف عبد الملك الصنعاني».

وأخرجه أيضاً: الحاكم (١٧/١) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص: ٧). وضعفه الذهبي، وكذا البيهقي بعد العزيز بن الحصين بن الترمذان، وكذا ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤/١٧٢).

(١) حديث أبي بردة بن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَسْمَعْتُ أَبَاكَ يَحْدُثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَأْنِ سَاعَةِ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ». أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب في الساعة التي في يوم الجمعة، رقم (٨٥٣). وانظر: «فتح الباري» (٢/٤١٧-٤٢٢، ١١/١٩٩).

قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا هُنَّ؟^[١] قَالَ: «الشِّرْكُ بِاللَّهِ»^[٢].....

وقوله: «المُوبِقَاتِ» أي: المهلكات، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ مَوْبِقًا﴾ [الكهف: ٥٢] أي: مكان هلاك.

[١] وقوله: «قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا هُنَّ؟» سَأَلُوا عَنْ تَبَيُّنِهَا، وَبِهِ تَبَيَّنَ الْفَائِدَةُ مِنَ الْإِجْمَالِ، وَهِيَ أَنَّ يَتَطَلَّعَ الْمُخَاطَبُ لِبَيَانِ هَذَا الْمُجْمَلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَاءَ مُبَيَّنًا مِنْ أَوَّلٍ وَهَلَكَ لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّلَقِّي وَالْقَبُولُ كَمَا إِذَا أُجْمِلَ ثُمَّ بَيَّنَّ.

وقوله: «وَمَا هُنَّ؟» «مَا» اسْمُ اسْتِفْهَامٍ، مُبْتَدَأٌ، وَ«هُنَّ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ. وَقِيلَ: بِالْعَكْسِ، «مَا» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ وَجُوبًا؛ لِأَنَّ الْاسْتِفْهَامَ لَهُ الصَّدَارَةُ، وَ«هُنَّ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ؛ لِأَنَّ «هُنَّ» صَمِيرٌ مَعْرِفَةٌ، وَ(مَا) نِكْرَةٌ، وَالْقَاعِدَةُ الْمُتَّبَعَةُ أَنَّهُ يُخْبَرُ بِالنِّكَرَةِ عَنِ الْمَعْرِفَةِ وَلَا عَكْسَ.

[٢] قوله: «قَالَ: الشِّرْكُ بِاللَّهِ» قَدَّمَهُ؛ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ الْمُوبِقَاتِ؛ فَإِنَّ أَعْظَمَ الذُّنُوبِ أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلْقَكَ. وَالشِّرْكُ بِاللَّهِ يَتَنَاوَلُ الشِّرْكَ بِرُبُوبِيَّتِهِ أَوْ أُلُوهِيَّتِهِ أَوْ أَسْمَائِهِ أَوْ صِفَاتِهِ.

فَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ خَالِقًا أَوْ مُعِينًا فَهُوَ مُشْرِكٌ، أَوْ أَنَّ أَحَدًا سِوَى اللَّهِ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ فَهُوَ مُشْرِكٌ وَإِنْ لَمْ يَعْبُدْهُ، فَإِنْ عَبَدَهُ فَهُوَ أَعْظَمُ، أَوْ أَنَّ لِلَّهِ مِثِيلًا فِي أَسْمَائِهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ، أَوْ أَنَّ اللَّهَ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ كَاسْتِوَاءِ الْمَلِكِ عَلَى عَرْشٍ مَلَكَتِيهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ، أَوْ أَنَّ اللَّهَ نَزَلَ إِلَى السَّاءِ الدُّنْيَا كَنَزُولِ الْإِنْسَانِ إِلَى أَسْفَلِ بَيْتِهِ مِنْ أَعْلَى فَهُوَ مُشْرِكٌ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ أَنْ يُّشْرَكَ بِهِ وَيَعْرِفُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُّشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢].

وَيَبَيَّنَ ﷺ أَنَّ الشِّرْكَ أَعْظَمُ مَا يَكُونُ مِنَ الْجِنَايَةِ وَالْجُرْمِ بِقَوْلِهِ حِينَ سُئِلَ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ»^(١)، فَالَّذِي خَلَقَكَ وَأَوْجَدَكَ وَأَمَدَكَ وَأَعَدَكَ وَرَزَقَكَ كَيْفَ تَجْعَلُ لَهُ نِدًّا؟! فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ أَحْسَنَ إِلَيْكَ بِمَا دُونَ ذَلِكَ فَجَعَلْتَ لَهُ نَظِيرًا لَكَانَ هَذَا الْأَمْرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ كُفْرًا وَجُحُودًا.

(١) حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ... الْحَدِيثُ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ التَّفْسِيرِ، بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾، (رقم ٤٤٧٧)، ومسلم: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ كَوْنِ الشِّرْكَ أَفْحَى الذُّنُوبِ وَبَيَانُ أَعْظَمِهَا بَعْدَهُ، (رقم ٨٦).

وَالسَّحَرُ^[١]، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ^[٢]،

[١] قَوْلُهُ: «وَالسَّحَرُ» أَي: مِنَ الْمَوَبَقَاتِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِوَاسِطَةِ الشَّيَاطِينِ أَوْ بِوَاسِطَةِ الْأَدْوِيَةِ وَالْعَقَاقِرِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ بِوَاسِطَةِ الشَّيَاطِينِ فَالَّذِي لَا يَأْتِي إِلَّا بِالْإِشْرَافِ بِهِمْ هُوَ دَاخِلٌ فِي الشَّرْكَ بِاللَّهِ.

وَإِنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَهُوَ أَيْضًا جُرْمٌ عَظِيمٌ؛ لِأَنَّ السَّحَرَ مِنْ أَعْظَمِ مَا يَكُونُ فِي الْجَنَائِيَةِ عَلَى بَنِي آدَمَ، فَهُوَ يُفْسِدُ عَلَى الْمُسْحُورِ أَمْرَ دِينِهِ وَدُنْيَاهُ، وَيُقْلِقُهُ فَيُضَيِّعُ كَالْبَهَائِمِ، بَلْ أَسْوَأُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْبَهِيمَةَ خُلِقَتْ هَكَذَا عَلَى طَبِيعَتِهَا، أَمَّا الْآدَمِيُّ فَإِنَّهُ إِذَا صُرِفَ عَنْ طَبِيعَتِهِ وَفُطْرَتِهِ لَحَقَهُ مِنَ الضَّيْقِ وَالْقَلْقِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا رَبُّ الْعِبَادِ؛ وَلِهَذَا كَانَ السَّحَرُ يَلِي الشَّرْكَ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ» الْقَتْلُ: إِزْهَاقُ الرُّوحِ، وَالْمُرَادُ بِالنَّفْسِ: الْبَدَنُ الَّذِي فِيهِ الرُّوحُ، وَالْمُرَادُ بِالنَّفْسِ هُنَا: نَفْسُ الْآدَمِيِّ، وَلَيْسَ نَفْسُ الْبَعِيرِ وَالْحِمَارِ وَمَا أَشَبَّهَهَا. وَقَوْلُهُ: «الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ» مَفْعُولٌ «حَرَّمَ» مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: حَرَّمَ قَتْلَهَا، فَالْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ مَحْذُوفٌ.

وَقَوْلُهُ: «إِلَّا بِالْحَقِّ» أَي: بِالْعَدْلِ؛ لِأَنَّ هَذَا حُكْمٌ، وَالْحَقُّ إِذَا ذُكِرَ بِإِزَاءِ الْأَحْكَامِ فَالْمُرَادُ بِهِ الْعَدْلُ، وَإِنْ ذُكِرَ بِإِزَاءِ الْأَخْبَارِ فَالْمُرَادُ بِهِ الصِّدْقُ، وَالْعَدْلُ: هُوَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ [النحل: ٩٠].

وَالنَّفْسُ الْمَحْرَمَةُ أَرْبَعَةٌ أَنْفُسٌ، هِيَ: نَفْسُ الْمُؤْمِنِ، وَالذَّمِّيُّ، وَالْمُعَاهِدُ، وَالْمُسْتَأْمِنُ -بَكْسَرِ الْمِيمِ- طَالِبِ الْأَمَانِ. فَالْمُؤْمِنُ لِإِيْمَانِهِ، وَالذَّمِّيُّ لِذِمَّتِهِ، وَالْمُعَاهِدُ لِعَهْدِهِ، وَالْمُسْتَأْمِنُ لِتَأْمِينِهِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ -الذَّمِّيِّ، وَالْمُعَاهِدِ، وَالْمُسْتَأْمِنِ-: أَنَّ الذَّمِّيَّ هُوَ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ ذِمَّةٌ -أَي: عَهْدٌ- عَلَى أَنْ يُقِيمَ فِي بِلَادِنَا مَعْصُومًا مَعَ بَذْلِ الْجُزْيَةِ. وَأَمَّا الْمُعَاهِدُ فَيُقِيمُ فِي بِلَادِهِ، لَكِنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ عَهْدٌ أَنْ لَا يَحَارِبَنَا وَلَا نَحَارِبُهُ.

وَأَمَّا الْمُسْتَأْمِنُ: فَهُوَ الَّذِي لَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ ذِمَّةٌ وَلَا عَهْدٌ، لَكِنَّا أَمْنَاهُ فِي وَقْتِ مُحَدَّدٍ، كَرَجُلٍ حَزَبِيٍّ دَخَلَ إِلَيْنَا بِأَمَانٍ لِلتَّجَارَةِ وَنَحْوِهَا، أَوْ لِيَفْهَمَ الْإِسْلَامَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّبِعْهُ بِأَمْنِهِ﴾ [التوبة: ٦].

وَهُنَاكَ فَرْقٌ آخَرٌ: وَهُوَ أَنَّ الْعَهْدَ يَجُوزُ مِنْ جَمِيعِ الْكُفَّارِ، وَالذَّمَّةُ لَا تَجُوزُ إِلَّا مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ دُونَ بَقِيَّةِ الْكُفَّارِ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهَا تَجُوزُ مِنْ جَمِيعِ الْكُفَّارِ.

وَأَكُلَ الرِّبَا^(١)،

فَهَذِهِ الْأَنْفُسُ الْأَرْبَعُ قَتَلُهَا حَرَامٌ، لَكِنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ فِي التَّحْرِيمِ، فَتَنْفُسُ الْمُؤْمِنِ
أَعْظَمُ، ثُمَّ الدَّمِيُّ، ثُمَّ الْمُعَاهِدُ، ثُمَّ الْمُسْتَأْمِنُ.
وَهَلِ الْمُسْتَأْمِنُ مِثْلُ الْمُعَاهِدِ أَوْ أَعْلَى؟

أَشَكُّ فِي ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْمُسْتَأْمِنَ مَنْ لَهُ عَهْدٌ خَاصٌّ، بِخِلَافِ الْمُعَاهِدِينَ؛ فَالْمُعَاهِدُونَ يَتَوَلَّى
العَهْدَ أَهْلُ الْحُلِّ والعَقْدِ مِنْهُمْ، فَلَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ عُقُودُ تَأْمِينَاتٍ خَاصَّةٌ. وَإِنَّمَا كَانَ فَالْحَدِيثُ عَامٌّ،
وَكُلُّ مِنْهُمْ مَعْصُومٌ الدَّمِ والمَالِ.

وقوله: «إِلَّا بِالْحَقِّ» أَي: مِمَّا يُوجِبُ الْقَتْلَ، مِثْلُ النَّيْبِ الرَّانِي، وَالتَّنَفُّسِ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكِ
لِدِينِهِ الْمُفَارِقِ لِلْجَمَاعَةِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَأَكُلَ الرِّبَا» الرِّبَا فِي اللُّغَةِ: الزِّيَادَةُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ
أَغْرَزَتْ وَرَبَّتْ﴾ [الحج: ٥]؛ بِعَيْنِي: زَادَتْ. وَفِي الشَّرْعِ: تَفَاضُلٌ فِي عَقْدٍ بَيْنَ أَشْيَاءَ يَحِبُّ فِيهَا التَّسَاوِي،
وَسَاءً فِي عَقْدٍ بَيْنَ أَشْيَاءَ يَحِبُّ فِيهَا التَّفَاضُلُ.

وَالرِّبَا: رَبَا فَضُلًا، أَي: زِيَادَةً، وَرَبَا نَيْسِيَةً، أَي: تَأْخِيرًا، وَهُوَ يَجْرِي فِي سِتَّةِ أَمْوَالٍ بَيْنَهَا الرُّسُولُ
ﷺ فِي قَوْلِهِ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ،
وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ»^(١)، فَهَذِهِ هِيَ الْأَمْوَالُ الرَّبَوِيَّةُ بَنَصِّ الْحَدِيثِ وَإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ.

وَهَذِهِ الْأَصْنَافُ السَّتَّةُ إِنْ بَعْتَ مِنْهَا جِنْسًا بِمِثْلِهِ جَرَى فِيهِ رَبَا الْفَضْلِ وَرَبَا النَّيْسِيَّةِ، فَلَوْ زِدْتَ
وَاحِدًا عَلَى آخَرَ فَهُوَ رَبَا فَضْلًا، أَوْ سَوَيْتَهُ لَكِنْ أَخَّرْتَ الْقَبْضَ فَهُوَ رَبَا نَيْسِيَةً، وَرَبْمَا يَجْتَمِعُ النَّوعَانِ
كَمَا لَوْ بَعْتَ ذَهَبًا بِذَهَبٍ مُتَفَاضِلًا وَالْقَبْضُ مُتَأَخَّرًا؛ فَقَدْ اجْتَمَعَ فِي هَذَا الْعَقْدِ رَبَا الْفَضْلِ وَرَبَا النَّيْسِيَّةِ،
وَعَلَى هَذَا فَإِذَا بَعْتَ جِنْسًا بِجِنْسِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَمْرَيْنِ: التَّسَاوِي، وَالتَّفَاضُلُ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ.

وَإِذَا اخْتَلَفَتِ الْأَجْنَاسُ وَاتَّفَقَتِ الْعِلَّةُ -أَي: اتَّفَقَ الْمَقْصُودُ فِي الْعَوَظَيْنِ- فَإِنَّهُ يَجْرِي رَبَا
النَّيْسِيَّةِ دُونَ رَبَا الْفَضْلِ، فَذَهَبٌ بِفِضَّةٍ مُتَفَاضِلًا مَعَ الْقَبْضِ جَائِزٌ، وَذَهَبٌ بِفِضَّةٍ مُتَسَاوِيًا مَعَ التَّأْخِيرِ
رَبَا؛ لِتَأْخِيرِ الْقَبْضِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا، رقم (١٥٨٧)، من حديث عبادة بن الصامت
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال ﷺ: «فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ»^(١).

وقولنا: «اتَّفَقًا فِي الْغَرَضِ» والمَقْصُودُ: اخْتِرَازًا يَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ الْغَرَضُ مِنْهَا. فَالذَّهَبُ مَثَلًا تَمَثَّلَ لِلْأَشْيَاءِ، وَالْفِضَّةُ تَمَثَّلُ لِلْأَشْيَاءِ، وَالْبُرُّ قُوَّةٌ. وَعَلَى هَذَا يُجَوِّزُ بَيْعَ صَاعٍ مِنَ الْبُرِّ بِدِينَارٍ مِنَ الذَّهَبِ مَعَ التَّفَرُّقِ وَعَدَمِ التَّسَاوِي لِاخْتِلَافِ الْقَصْدِ؛ لِأَنَّ هَذَا يُقْصَدُ بِهِ النِّقْدُ وَالشَّمِيَّةُ، وَهَذَا يُقْصَدُ بِهِ الْقُوَّةُ.

فَإِنْ قِيلَ: الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْقَبْضِ. فَمَا هُوَ الْجَوَابُ؟

نَقُولُ: حَقِيقَةُ إِنْ هَذَا مُقْتَضَى الْحَدِيثِ أَنَّكَ إِذَا بَعْتَ ذَهَبًا بِبُرٍّ وَجَبَ التَّقَابُضُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ»^(٢).

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا أَنْ نَقُولَ: قَدْ دَلَّتِ السُّنَّةُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَلَى أَنَّ الْقَبْضَ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِيهَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا تَمَنَّا، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثَّارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»^(٣).

وَعَلَى هَذَا: فَحَدِيثُ: «فَبِعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ» لَا عُمُومٌ لِفَهْمِهِ؛ فَلَا يُشْتَرَطُ الْقَبْضُ فِي كُلِّ صُورَةٍ مِنْ صُورِ الْمُخَالَفَةِ، وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ الْقَبْضُ فِيهَا إِذَا اتَّفَقَا فِي الْغَرَضِ، كَذَهَبٍ بِفِضَّةٍ، أَوْ بُرٍّ بِسَعِيرٍ، وَأَمَّا ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ بِسَعِيرٍ وَنَحْوِهِ فَلَا يُشْتَرَطُ الْقَبْضُ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا عِدَا هَذِهِ الْأَصْنَافِ السَّنَةِ؛ فَالظَاهِرِيَّةُ قَالُوا: لَا يَجْرِي الرِّبَا إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَصْنَافِ السَّنَةِ^(٤)؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ الْقِيَاسَ، فَيُقْتَصَرُّ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ النَّصُّ، فَيَجُوزُ عَنْدهُمْ مُبَادَلَةُ أَرْزٍ بِذَرَّةٍ مُتَفَاضِلًا مَعَ تَأَخُّرِ الْقَبْضِ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَدْخُلَانِ فِي الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا، رقم (١٥٨٧)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا، رقم (١٥٨٧)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم، رقم (٢٢٤٠)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب السلم، رقم (١٦٠٤)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) انظر: المحلى لابن حزم (٤٦٨/٨).

وَأَكُلَ مَالِ الْيَتِيمِ^(١)،

وَأَمَّا أَهْلُ الْقِيَاسِ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ فَإِنَّهُمْ عَدَّوْا الْحُكْمَ إِلَى غَيْرِهَا^(٢)؛ إِلَّا أَنْ بَعْضًا مِنْهُمْ لَمْ يَعُدَّ الْحُكْمَ إِلَى غَيْرِهَا، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْقِيَاسِ، مِثْلُ ابْنِ عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنَّهُ قَالَ^(٣): لَا يَجْرِي الرِّبَا إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَصْنَافِ السَّتَةِ، لَا لِأَنَّهُ لَا قِيَاسَ، وَلَكِنْ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا وَاضْطَرُّوا فِي الْعِلَّةِ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا كَانَ الرِّبَا، فَلَمَّا اضْطَرُّوا فِي الْعِلَّةِ أَلْعَيْنَا جَمِيعَ هَذِهِ الْعِلَلِ، وَابْتَفَيْنَا النَّصَّ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَصْرِ فِي الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الرِّبَا يَجْرِي فِي غَيْرِ الْأَصْنَافِ السَّتَةِ، وَأَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ الْكَثْلُ وَالادِّخَارُ مَعَ الطَّعْمِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ قُوَّتًا مَذْخَرًا، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْبُرِّ وَالشَّعِيرِ.

وَبالنِّسْبَةِ لِلذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ: الْعِلَّةُ هِيَ الْجِنْسُ وَالتَّمَيُّنَةُ، فَقَوْلُنَا: «الْجِنْسُ» لِأَجْلِ أَنْ يَسْمَلَ الْحَلِيَّ إِذَا بَاعَ بَعْضُهُ بَبَعْضٍ، فَيَجْرِي فِيهِ الرِّبَا، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَالتَّمَيُّنَةُ مِثْلُ الدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ وَالْأَوْرَاقِ النَّقْدِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ؛ فَإِنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ. أَوْ يُقَالُ: الْعِلَّةُ التَّمَيُّنَةُ فَقَطْ، وَالْحَلِيَّ خَارِجٌ عَنِ التَّمَيُّنَةِ خُرُوجًا طَارِئًا؛ لِأَنَّ التَّحْلِيَّ طَارِئٌ، وَالْأَصْلُ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ التَّمَيُّنَةُ؛ لِأَنَّهَا تَمَنُّ الْأَشْيَاءَ.

وَأَمَّا الْمِلْحُ: فَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: إِنَّهُ يَصْلُحُ بِهِ الْقُوَّتُ^(٤)، أَيُّ: فَهُوَ تَابِعٌ لَهُ، فَالْعِلَّةُ لَيْسَ أَنَّهُ قُوَّتٌ، لَكِنَّهُ مِنْ صَرُورِيَّاتِهِ؛ وَلِهَذَا لَوْ طَحَنَتْ بُرًّا وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ مِلْحٌ لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَيَّامًا يَسِيرَةً، فَيَفْسُدُ، فَإِذَا كَانَ فِيهِ الْمِلْحُ مَنَعَهُ مِنَ الْفَسَادِ، فَيَقُولُ: لَمَّا كَانَ يَصْلُحُ بِهِ الْقُوَّتُ جُعِلَ لَهُ حُكْمُهُ.

وَقَوْلُهُ: «وَأَكُلَ الرِّبَا» ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْأَكْلَ؛ لِأَنَّهُ أَعَمُّ وَجُوهُ الِانْتِفَاعِ، هَكَذَا قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ: ﴿وَأَخَذَهُمْ آيَاتُوا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ﴾ [النساء: ١٦١]، وَلَمْ يَقُلْ: (أَكْلِهِمْ). وَالْأَخْذُ أَعَمُّ مِنَ الْأَكْلِ، فَأَكَلَ الرِّبَا مَعْنَاهُ أَخَذَهُ، سَوَاءً اسْتَعْمَلَهُ فِي الْأَكْلِ أَوْ الْقَرْشِ أَوْ الْبِنَاءِ أَوْ الْمَسْكَنِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

[١] قَوْلُهُ: «وَأَكُلَ مَالِ الْيَتِيمِ» الْيَتِيمُ: هُوَ الَّذِي مَاتَ أَبُوهُ قَبْلَ بُلُوغِهِ، سَوَاءً كَانَ ذَكَرًا أَمْ أُنْثَى، أَمَّا مَنْ مَاتَتْ أُمُّهُ قَبْلَ بُلُوغِهِ فَلَيْسَ يَتِيمًا لَا شَرْعًا وَلَا لُغَةً؛ لِأَنَّ الْيَتِيمَ مَأْخُوذٌ مِنَ الْيَتَمِ، وَهُوَ الْإِنْفَرَادُ،

(١) انظر: بداية المجتهد لابن رشد (٣/١٤٩-١٥٠)، والمغني لابن قدامة (٦/٥٣).

(٢) انظر: شرح الزركشي (٣/٤١٣)، والإنصاف للمرداوي (١٢/١٧).

(٣) انظر: كشف القناع للبهوتي (٥/١٧٣)، ومطالب أولي النهى (٥/٢٤١).

والتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ^[١]،

= أي: انفرد عن الكاسب له؛ لأنَّ أباهُ هو الذي يَكْسِبُ له.

وُحْصَ النَّيِّمُ؛ لَأَنَّهُ لَا أَحَدٌ يُدْفِعُ عَنْهُ؛ وَلَأَنَّهُ أَوَّلَى أَنْ يُرْحَمَ؛ وَلِهَذَا جَعَلَ اللَّهُ لَهُ حَقًّا فِي الْفَيْءِ، وَإِذَا كَانَ أَحَقُّ أَنْ يُرْحَمَ فَكَيْفَ يَسْطُو هَذَا الرَّجُلُ الظَّالِمُ عَلَى مَالِهِ فَيَأْكُلُهُ؟

وَيُقَالُ فِي أَكْلِ مَالِ النَّيِّمِ مَا قِيلَ فِي أَكْلِ الرَّبَا، فَلَيْسَ خَاصًّا بِالْأَكْلِ، بَلْ حَتَّى لَوْ اسْتَعْمَلَهُ فِي السَّكَنِ أَوْ الْفَرْشِ أَوْ الْكُتْبِ أَوْ غَيْرِهَا، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي ذَلِكَ.

وَأَكْلُ مَالِ غَيْرِ النَّيِّمِ لَيْسَ مِنَ الْكِبَائِرِ؛ لَأَنَّ النَّيِّمَ لَهُ شَأْنٌ خَاصٌّ؛ وَلِهَذَا تَوَعَّدَ اللَّهُ مَنْ يَأْكُلُ أَمْوَالَ الْيَتَامَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠].

[١] قَوْلُهُ: «والتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ» التَّوَلَّى: بِمَعْنَى الْإِذْبَارِ وَالْإِعْرَاضِ، وَيَوْمَ الرَّحْفِ، أَي: يَوْمٌ تَلَاَحُمَ الصَّفَقَيْنِ فِي الْقِتَالِ مَعَ الْكُفَّارِ، وَسُمِّيَ يَوْمَ الرَّحْفِ؛ لَأَنَّ الْجُمُوعَ إِذَا تَقَابَلَتْ نَحَدًا أَنْ بَعْضُهَا يَرْحَفُ إِلَى بَعْضٍ، كَالَّذِي يَمْشِي رَحْفًا، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَهَابُ الْآخَرَ، فَيَمْشِي رُوْنِدًا رُوْنِدًا.

والتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ؛ لَأَنَّهُ يَنْتَضِمُّ الْإِعْرَاضُ عَنِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَكَسَرَ قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ، وَتَقَوَّيَ أَعْدَاءُ اللَّهِ، وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى هَزِيمَةِ الْمُسْلِمِينَ. لَكِنْ هَذَا الْحَدِيثُ خَصَّصَتْهُ الْآيَةُ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُولِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَيْ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَكَءَ بِعَضْبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٦].

فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ اسْتَشْنَى حَالَيْنِ:

الأوَّلَى: أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ، أَي: مُتَهَيِّئًا لَهُ، كَمَنْ يَنْصَرِفُ لِيُصْلِحَ مِنْ شَأْنِهِ، أَوْ يُهَيِّئَ الْأَسْلِحَةَ وَيُعِدَّهَا، وَمِنْهُ الْإِنْحِرَافُ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ يَأْتِي الْعَدُوُّ مِنْ جِهَتِهِ؛ فَهَذَا لَا يُعَدُّ مُتَوَلِّيًا، إِنَّمَا يُعَدُّ مُتَهَيِّئًا.

الثَّانِيَةُ: الْمُتَحَيِّزُ إِلَى فِتْنَةٍ كَمَا إِذَا حُصِرَتْ سَرِيَّةٌ لِلْمُسْلِمِينَ يُمَكِّنُ أَنْ يَقْضِيَ عَلَيْهَا الْعَدُوُّ، فَاَنْصَرَفَ مِنْ هَؤُلَاءِ لِيُقْدَلَهَا؛ فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ لِدَعَاءِ الصُّرُورَةِ إِلَيْهِ، بِسَرِّطٍ أَلَّا يَكُونَ عَلَى الْجَيْشِ ضَرَرٌ، فَإِنْ كَانَ عَلَى الْجَيْشِ ضَرَرٌ وَدَهَبَتْ طَائِفَةٌ كَبِيرَةٌ إِلَى هَذِهِ السَّرِيَّةِ بَحِثُ تَوْهِنِ قُوَّةِ الْجَيْشِ وَتَكْثِيرِ أَمَامِ الْعَدُوِّ - فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لَأَنَّ الضَّرَرَ هُنَا مُتَحَقِّقٌ، وَإِنْقَاذُ السَّرِيَّةِ غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ، فَلَا يَجُوزُ؛

وَقَذَفَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ^(١)»^(٢).

= لَأَنَّ الْمَقْصُودَ إِظْهَارَ دِينِ اللَّهِ، وَفِي هَذَا إِذْلالَ لِدِينِ اللَّهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْكُفَّاءُ أَكْثَرَ مِنْ مِثْلِ الْمُسْلِمِينَ، فَيَجُوزُ الْفِرَارُ حِينَئِذٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ خَفَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّكُمْ فِيكُمْ صَعَقًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦].

أَوْ كَانَ عِنْدَهُمْ عُدَّةٌ لَا يُمْكِنُ لِلْمُسْلِمِينَ مُقَاوَمَتُهَا، كَالطَّائِرَاتِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الصَّوَارِيخِ مَا يَذَعُهَا، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّ الصُّمُودَ يَسْتَلْزِمُ الْهَلَكَ وَالْقَضَاءَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا؛ لِأَنَّ مُقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَعْزُرُونَ بَأَنْفُسِهِمْ.

وَفِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ تَخْصِصُ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَمِنْ تَخْصِصِ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ أَنَّ مِنَ الشُّرُوطِ الَّتِي بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَالْمُشْرِكِينَ فِي الْحَذِيثَةِ أَنَّ مَنْ جَاءَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مُسْلِمًا يَرُدُّ إِلَيْهِمْ^(٣)، وَهَذَا الشَّرْطُ عَامٌّ يَشْمَلُ الذِّكْرَ وَالْأُنْثَى، فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِالْإِيمَانِ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠].

[١] قَوْلُهُ: «وَقَذَفَ الْمُحْصَنَاتِ الْقَذَفُ: بِمَعْنَى الرَّمْيِ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الرَّمْيُ بِالزَّنَا، وَالْمُحْصَنَاتُ هُنَا الْحَرَائِرُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَقِيلَ: الْعَفِيفَاتُ عَنِ الزَّنَا. وَالْغَافِلَاتُ: وَهُنَّ الْعَفِيفَاتُ عَنِ الزَّنَا الْبَعِيدَاتُ عَنْهُ، اللَّائِي لَا يَخْطُرُ عَلَى بَالِهِنَّ هَذَا الْأَمْرُ.

وَالْمُؤْمِنَاتُ اخْتِرَاً مِنَ الْكَافِرَاتِ، فَمَنْ قَذَفَ امْرَأَةً هَذِهِ صِفَاتُهَا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ الْمَوْقِفَاتِ، وَمَعَ ذَلِكَ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ - ثَمَانُونَ جَلْدَةً - وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَيَكُونُ فَاسِقًا، فَجَعَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ أُمُورٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ يَزْنُونَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةٌ أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤]، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا﴾ [النور: ٥].

وَهَذَا الْأَسْتِثْنَاءُ لَا يَشْمَلُ أَوَّلَ الْجُمْلَةِ بِالْإِتِّفَاقِ، وَيَشْمَلُ آخِرَ الْجُمْلَةِ بِالْإِتِّفَاقِ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةٌ أَبَدًا﴾ فَقِيلَ: إِنَّهُ يَعُودُ إِلَيْهَا، وَقِيلَ: لَا يَعُودُ. وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ إِذَا تَابَ الْقَافِذُ: هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَمْ لَا؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهَتِنِمْ ظُلْمًا﴾، رقم (٢٧٦٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الكاثر وأكبرها، رقم (٨٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، رقم (٢٧٣١)، من حديث المسور بن مخرمة، ومروان بن الحكم.

وَعَنْ جُنْدَبٍ^{١١} مَرْفُوعًا^{١٢}: «حَدَّثَ السَّاحِرُ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ»^{١٣}.....

الجَوَابُ: اِخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَبَدًا وَلَوْ تَابَ، وَآيَدُوا قَوْلَهُمْ بِأَنَّ اللَّهَ أَبَدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤]، وَفَائِدَةُ هَذَا التَّأْيِيدُ أَنَّ الْحُكْمَ لَا يَرْتَفِعُ عَنْهُمْ مُطْلَقًا.

وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ تُقْبَلُ؛ لِأَنَّ مَبْنَى قَبُولِ الشَّهَادَةِ وَرَدُّهَا عَلَى الْفِسْقِ، فَإِذَا زَالَ -وَهُوَ الْمَانِعُ مِنْ قَبُولِ الشَّهَادَةِ- زَالَ مَا يَرْتَبُّ عَلَيْهِ.

وَيَنْبَغِي فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى نَظَرِ الْحَاكِمِ، فَإِذَا رَأَى مِنَ الْمَصْلَحَةِ عَدَمَ قَبُولِ الشَّهَادَةِ لِرُدِّعِ النَّاسِ عَنِ التَّهَاوُنِ بِأَعْرَاضِ الْمُسْلِمِينَ فَلْيَفْعَلْ. وَإِلَّا فَلَا ضَلَّ أَنَّهُ إِذَا زَالَ الْفِسْقُ وَجَبَ قَبُولُ الشَّهَادَةِ.

وَهَلْ قَذَفَ الْمُحْصِنِينَ الْعَافِينَ الْمُؤْمِنِينَ كَقَذْفِ الْمُحْصَنَاتِ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ؟

الجَوَابُ: الَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ قَذْفَ الرَّجُلِ كَقَذْفِ الْمَرْأَةِ، وَإِنَّمَا خَصَّ بِذَلِكَ الْمَرْأَةَ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْقَذْفَ يَكُونُ لِلنِّسَاءِ أَكْثَرُ؛ إِذِ الْبَغَايَا كَثِيرَاتٌ قَبْلَ الْإِسْلَامِ، وَقَذْفُ الْمَرْأَةِ أَشَدُّ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ الشُّكَّ فِي نَسَبِ أَوْلَادِهَا مِنْ زَوْجِهَا، فَيُلْحِقُ بَيْنَ الْقَذْفِ ضَرَرًا أَكْثَرَ، فَتَخْصِيصُهُ مِنْ بَابِ التَّخْصِيصِ بِالْغَالِبِ، وَالْقَيْدُ الْأَغْلَبِيُّ لَا مَفْهُومَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لِيَبَانَ الْوَاقِعُ. وَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «السَّحَرُ».

[١] قَوْلُهُ: «وَعَنْ جُنْدَبٍ» لَيْسَ هُوَ جُنْدَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَحْلِيُّ، بَلْ جُنْدَبُ الْحَتِيرِ، الْمَعْرُوفُ بِقَاتِلِ السَّاحِرِ.

[٢] قَوْلُهُ: «مَرْفُوعًا» أَيُّ: إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَيَكُونُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لَكِنْ نَقَلَ الْمُؤَلِّفُ عَنِ التِّرْمِذِيِّ قَوْلَهُ: وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ. أَيُّ: مِنْ قَوْلِ جُنْدَبٍ.

[٣] قَوْلُهُ: «حَدَّثَ السَّاحِرُ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ» حُدُّهُ يَعْنِي: عُقُوبَتُهُ الْمُحْدَدَّةُ شَرْعًا.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ؛ لِأَنَّ الْحُدُودَ تُطَهَّرُ الْمُحْدُودَ مِنَ الْإِثْمِ، وَالْكَافِرُ إِذَا قُتِلَ عَلَى رِدَّتِهِ فَالْقَتْلُ لَا يُطَهِّرُهُ، وَهَذَا مُحْمُولٌ عَلَى مَا سَبَقَ: أَنَّ مِنْ أَقْسَامِ السَّحَرِ مَا لَا يُخْرِجُ الْإِنْسَانَ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ مَا كَانَ بِالْأَذْوِيَةِ وَالْعَقَاقِيرِ الَّتِي تُوجِبُ الصَّرْفَ وَالْعَطْفَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: «الصَّحِيحُ أَنَّهُ مُوقُوفٌ»^(١).

وَفِي (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ)^(١) عَنْ بَجَالَةَ بْنِ عَبْدِ قَالَ: «كَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنْ أَقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ». قَالَ: «فَقَتَلْنَا ثَلَاثَ سَوَاحِرَ»^{(٢) (٣)}.

قَوْلُهُ: «ضَرْبَةُ بِالسَّيْفِ» رُويَ بِالثَّاءِ بَعْدَ الْبَاءِ، وَرُويَ بِالْهَاءِ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، لَكِنْ الْأَوَّلَى أَبْلَغُ؛ لِأَنَّ التَّنْكِيرَ وَصِيعَةً الْوَحْدَةِ يَدُلُّانِ عَلَى أَنَّهَا ضَرْبَةٌ قَوِيَّةٌ قَاضِيَةٌ، هَذَا كِنَايَةٌ عَنِ الْقَتْلِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنْ يُضْرَبَ بِالسَّيْفِ مَعَ ظَهْرِهِ مُصَفَّحًا.

[١] قَوْلُهُ: «وَفِي (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ) ذَكَرَ فِي الشَّرْحِ أَغْنِي «تَبْسِيرَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَيْسَ فِي (الْبُخَارِيِّ)، وَالَّذِي فِي (الْبُخَارِيِّ) أَنَّهُ: «أَمَرَ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ كُلِّ ذِي مُحَرَمٍ مِنَ الْمَجُوسِ»^(٣)؛ لِأَنَّهُمْ يُجَوِّزُونَ نِكَاحَ الْمُحَارِمِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ؛ فَأَمَرَ عُمَرُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ ذَوِي الرَّحِمِ وَرَحِمِهِ، لَكِنْ ذَكَرَ الشَّارِحُ صَاحِبُ «تَبْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» أَنَّ الْقَطِيعِيَّ رَوَاهُ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي مِنْ «فَوَائِدِهِ»، وَفِيهِ: «ثُمَّ أَقْتُلُوا كُلَّ كَاهِنٍ وَسَاحِرٍ»، وَقَالَ (أَيُّ الشَّارِحِ): إِسْنَادُهُ حَسَنٌ. قَالَ: وَعَلَى هَذَا فَعَزَّوُ الْمُصَنِّفِ إِلَى الْبُخَارِيِّ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَصْلَهُ لَا لَفْظَهُ^(٤). اهـ.

[٢] وَهَذَا الْقَتْلُ هَلْ هُوَ حَدٌّ أَمْ قَتْلُهُ لَكُفْرِهِ؟ يُحْتَمَلُ هَذَا وَهَذَا، بِنَاءً عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ^(٥) فِي كُفْرِ السَّاحِرِ، وَلَكِنْ بِنَاءً عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ التَّفْصِيلِ نَقُولُ: مَنْ خَرَجَ بِهِ السَّحَرُ إِلَى الْكُفْرِ فَقَتْلُهُ قَتْلٌ رِدْوً، وَمَنْ لَمْ يَخْرُجْ بِهِ السَّحَرُ إِلَى الْكُفْرِ فَقَتْلُهُ مِنْ بَابِ دَفْعِ الصَّائِلِ، يَجِبُ تَنْفِيذُهُ حَيْثُ رَأَاهُ الْإِمَامُ.

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّاحِرِ، رَقْمُ (١٤٦٠)، وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا؛ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ يَضَعُ فِي الْحَدِيثِ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْعَدَوِيُّ الْبَصْرِيُّ قَالَ وَكَيْفَ: هُوَ ثَقَّةٌ، وَيُرْوَى عَنِ الْحَسَنِ أَيْضًا، وَالصَّحِيحُ عَنْ جَنْدَبٍ مُوقُوفٌ». وَالحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَيْضًا: الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (رَقْمُ ١٦٦٥) وَالدَّارِقُطْنِيُّ (١١٤/٣) وَالحَاكِمُ (٣٦٠/٤). وَصَحَّحَهُ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ (١٣٦/٨). وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْحَسَنِ مَرْسَلًا: عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٨٤/١٠) وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّ» (٣٩٦/١١). وَالحَدِيثُ ضَعْفُهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٢٣٦/١٠) وَرَجَّحَ الذَّهَبِيُّ فِي «الْكَبَائِرِ» وَقَفَّه (ص: ٤٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ؛ كَمَا فِي «بِدَائِعِ الْمَنَنِ» (١٥٣٢) وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٧٩/١٠) وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٩٠/١)، (١٩١) وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْخُرَاجِ، بَابُ أَخْذِ الْجُزْيَةِ مِنَ الْمَجُوسِ، رَقْمُ (٣٠٤٣)، وَالبَيْهَقِيُّ (١٣٦/٨) وَابْنُ حَزْمٍ (٣٩٧/١١) وَصَحَّحَهُ.

(٣) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ»: كِتَابُ الْجُزْيَةِ، بَابُ الْجُزْيَةِ وَالْمَوَادَعَةِ، رَقْمُ (٣١٥٦).

(٤) تَبْسِيرُ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ (ص: ٣٣٣) طَبْعُ الْمَكْتَبِ الْإِسْلَامِيِّ.

(٥) (ص: ٣٧١).

وَصَحَّ عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّهَا أَمَرَتْ بِقَتْلِ جَارِيَةٍ لَهَا سَحَرَتْهَا، فَقُتِلَتْ»^(١)، وَكَذَلِكَ
 صَحَّ عَنْ جُنْدَبٍ^(٢)، قَالَ أَحْمَدُ: عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.
 فِيهِ مَسَائِلُ:
 الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْبَقَرَةِ^(٣).

والحاصل: أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ تُقْتَلَ السَّحَرَةُ، سَوَاءٌ قُلْنَا بِكُفْرِهِمْ أَمْ لَمْ نُقُلْ؛ لِأَنَّهُمْ يُمْرِضُونَ وَيُقْتَلُونَ،
 وَيُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَرَوْحِهِ، وَكَذَلِكَ بِالْعَكْسِ؛ فَقَدْ يَعْطِفُونَ فَيُؤَلَّفُونَ بَيْنَ الْأَعْدَاءِ، وَيَتَوَصَّلُونَ إِلَى
 أَعْرَاضِهِمْ؛ فَإِنْ بَعْضُهُمْ قَدْ يَسْحَرُ أَحَدًا لِيُعْطِفَهُ إِلَيْهِ وَيَنَالَ مَأْرَبَهُ مِنْهُ، كَمَا لَوْ سَحَرُ امْرَأَةً لِيُسْخِيَ بِهَا،
 وَلَا يَنْتَهِي عَنْهُمْ أَنْ يَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا، فَكَانَ وَاجِبًا عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ قَتْلُهُمْ بِدُونِ اسْتِثْنَاءٍ مَا دَامَ أَنَّهُ
 لَدَفَعَ ضَرَرَهُمْ وَقَطَاعَةَ أَمْرِهِمْ، فَإِنَّ الْحَدَّ لَا يُسْتَتَابُ صَاحِبُهُ، مَتَى قُبِضَ عَلَيْهِ وَجَبَ أَنْ يُنْفَذَ فِيهِ
 الْحَدُّ.

[١] قَوْلُهُ: «قَالَ أَحْمَدُ عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ» وَهُمْ: عُمَرُ، وَحَفْصَةُ، وَجُنْدَبُ
 الْحَذِرِ، أَيْ: صَحَّ قَتْلُ السَّاحِرِ عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَالْقَوْلُ بِقَتْلِهِمْ مُوَافِقٌ لِلْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا، وَفَسَادُهُمْ مِنْ
 أَظْهَمِ الْفَسَادِ، فَقَتْلُهُمْ وَاجِبٌ عَلَى الْإِمَامِ، وَلَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَتَخَلَّفَ عَنْ قَتْلِهِمْ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَؤُلَاءِ
 إِذَا تَرَكُوا وَسَأَتْهُمْ أَنْتَشَرَ فَسَادُهُمْ فِي أَرْضِهِمْ وَفِي أَرْضِ غَيْرِهِمْ، وَإِذَا قَتَلُوا سَلِمَ النَّاسُ مِنْ شَرِّهِمْ،
 وَازْتَدَعَ النَّاسُ عَنْ تَعَاطِي السَّحْرِ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٢] الْأُولَى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْبَقَرَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي
 الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ» [البقرة: ١٠٢]، أَيْ: نَصِيبٌ، وَمَنْ لَا خَلْقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ فَإِنَّهُ كَافِرٌ؛ إِذْ كُلُّ مَنْ
 لَهُ نَصِيبٌ فِي الْآخِرَةِ فَإِنَّ مَالَهُ إِلَى الْجَنَّةِ.

(١) أخرجه مالك في «الموطأ»: كتاب العقول، باب ما جاء في الغيلة والسحر (٨٧/٢) عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد
 بلاغًا. ووصله عبد الله بن الإمام في «مسائل أبيه» (ص: ٤٢٧) والبيهقي (١٣٦/٨) بسند صحيح، كما صححه الإمام
 محمد بن عبد الوهاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقوله: «وضح عن حفصة...».

(٢) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/٢٢٢) والبيهقي (١٣٦/٨).

وسنده صحيح؛ كما صححه الإمام محمد بن عبد الوهاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ النَّسَاءِ^[١].

الثالثة: تَفْسِيرُ الْجَبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا^[٢].

الرابعة: أَنَّ الطَّاغُوتَ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْجِنِّ وَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْإِنْسِ^[٣].

الخامسة: مَعْرِفَةُ السَّيِّعِ الْمُؤَبَّاتِ الْمُخْصُوصَاتِ بِالنَّهْيِ^[٤].

السادسة: أَنَّ السَّاحِرَ يَكْفُرُ^[٥].

السابعة: أَنَّهُ يُقْتَلُ وَلَا يُسْتَتَابُ^[٦].

[١] الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ النَّسَاءِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجَبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]، وَفَسَّرَ عُمَرُ الْجَبْتُ بِالسَّحَرِ وَالطَّاغُوتُ بِالشَّيْطَانِ، وَفُسِّرَ بَأَنَّ الْجَبْتُ: كُلُّ مَا لَا خَيْرَ فِيهِ مِنَ السَّحَرِ وَغَيْرِهِ. وَأَمَّا الطَّاغُوتُ فَهُوَ: كُلُّ مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْإِنْسَانُ حَدَّهُ مِنْ مَعْبُودٍ أَوْ مَتَّبِعٍ أَوْ مُطَاعٍ.

[٢] الثالثة: تَفْسِيرُ الْجَبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى تَفْسِيرِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[٣] الرَّابِعَةُ: أَنَّ الطَّاغُوتَ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْجِنِّ، وَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْإِنْسِ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ جَابِرٍ: الطَّوَاغِيتُ كُفَّاهُنَّ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ عُمَرَ: الطَّاغُوتُ الشَّيْطَانُ، فَإِنَّ الطَّاغُوتَ إِذَا أُطْلِقَ فَلَمْرَأَةٌ بِهِنَّ شَيْطَانُ الْجِنِّ، وَالْكُفَّاهُنَّ شَيَاطِينُ الْإِنْسِ.

[٤] الْخَامِسَةُ: مَعْرِفَةُ السَّيِّعِ الْمُؤَبَّاتِ الْمُخْصُوصَاتِ بِالنَّهْيِ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهَا.

[٥] السَّادِسَةُ: أَنَّ السَّاحِرَ يَكْفُرُ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَقِّ يَقُولَا إِلَّا مَخَنُ فَتَنَةً فَلَا تَكْفُرُ﴾ [البقرة: ١٠٢].

[٦] السَّابِعَةُ: أَنَّهُ يُقْتَلُ وَلَا يُسْتَتَابُ. يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبُهُ بِالسَّيْفِ»^(١)، وَالْحَدُّ إِذَا بَلَغَ الْإِمَامَ لَا يُسْتَتَابُ صَاحِبُهُ، بَلْ يُقْتَلُ بِكُلِّ حَالٍ.

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الحدود، باب ما جاء في الساحر، رقم (١٤٦٠)، وقال: «هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً؛ إلا من هذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث، وإسماعيل بن مسلم العدوي البصري قال وكيع: هو ثقة، ويروي عن الحسن أيضاً، والصحيح عن جندب موقوف». والحديث أخرجه أيضاً: الطبراني في «الكبير» (رقم ١٦٦٥) والدارقطني (١١٤/٣) والحاكم (٣٦٠/٤). (وصححه ووافقه الذهبي) والبيهقي (١٣٦/٨). وأخرجه من طريق إسماعيل عن الحسن مرسلاً: عبد الرزاق (١٨٤/١٠) وابن حزم في «المحلّى» (٣٩٦/١١). والحديث ضعفه ابن حجر في «الفتح» (٢٣٦/١٠) ورجح الذهبي في «الكبائر» وقفه (ص: ٤٢).

الثَّامِنَةُ: وَجُودُ هَذَا فِي الْمُسْلِمِينَ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ، فَكَيْفَ فِيهَا بَعْدَهُ؟^[١]

أَمَّا الْكُفْرُ: فَإِنَّهُ يُسْتَتَابُ صَاحِبُهُ، وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْحَدِّ وَبَيْنَ عُقُوبَةِ الْكُفْرِ، وَبِهَذَا نَعْرِفُ خَطَأَ مَنْ أَدْخَلَ حُكْمَ الْمُرْتَدِّ فِي الْحُدُودِ، وَذَكَرُوا مِنَ الْحُدُودِ قَتْلَ الرَّدَّةِ. فَقَتْلُ الْمُرْتَدِّ لَيْسَ مِنَ الْحُدُودِ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَتَابُ، فَإِذَا تَابَ ارْتَفَعَ عَنْهُ الْقَتْلُ، وَأَمَّا الْحُدُودُ فَلَا تَرْتَفِعُ بِالتَّوْبَةِ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنَّ الْحُدُودَ كَفَّارَةٌ لِصَاحِبِهَا وَلَيْسَ بِكَافِرٍ، وَالْقَتْلُ بِالرَّدَّةِ لَيْسَ كَفَّارَةً وَصَاحِبُهَا كَافِرٌ، لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ، وَلَا يُغَسَّلُ، وَلَا يُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ.

[١] الثَّامِنَةُ: وَجُودُ هَذَا فِي الْمُسْلِمِينَ فِي عَهْدِ عُمَرَ، فَكَيْفَ فِيهَا بَعْدَهُ؟

تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «كَتَبَ عُمَرُ: أَنْ أَقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ»، فَهَذَا إِذَا كَانَ فِي زَمَنِ الْحَلِيفَةِ الثَّانِي فِي الْقُرُونِ الْمَفْضَلَةِ، بَلْ أَفْضَلُهَا؛ فَكَيْفَ بَعْدَهُ مِنَ الْعُصُورِ الَّتِي بَعُدَتْ عَنْ وَقْتِ النَّبِيِّ ﷺ وَخُلَفَائِهِ وَأَصْحَابِهِ؟ فَهُوَ أَكْثَرُ انْتِشَارًا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَكَلَّمَا بَعُدَ النَّاسُ عَنْ زَمَنِ الرِّسَالَةِ اسْتَوْلَتْ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ وَالْجَهَالَةُ.

فَالضَّلَالَةُ: ازْتِكَابُ الْخَطَا عَنْ جَهْلِ. وَالْجَهَالَةُ: ازْتِكَابُ الْخَطَا عَنْ عَمْدٍ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: مَنْ عَمِلَ سُوءًا بِجَهَالَةٍ فَهُوَ آتِمٌ، وَمَنْ عَمِلَ سُوءًا بِجَهْلِ فَلَيْسَ بِآتِمٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ﴾ [النساء: ١٧]، الْآيَةُ، وَالْمُرَادُ بِالْجَهَالَةِ هُنَا لَيْسَتْ ضِدُّ الْعِلْمِ، بَلْ ضِدُّ الرُّشْدِ، وَهِيَ السَّفَهَةُ.



بَابُ بَيَانِ شَيْءٍ مِنْ أَنْوَاعِ السَّحْرِ^(١)

قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ حَيَّانَ بْنِ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا قَطْرُ بْنُ قَبِيصَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعِيَافَةَ^(٢).....

[١] قَوْلُهُ: «بَابُ: بَيَانِ شَيْءٍ مِنْ أَنْوَاعِ السَّحْرِ» أَيُّ: بَيَانِ حَقَائِقِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مَعَ حُكْمِهَا. وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ السَّحَرَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: كُفْرٍ، وَفُسْقٍ^(١)؛ فَإِنْ كَانَ بِاسْتِخْدَامِ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ فَهُوَ كُفْرٌ، وَكَذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ هُنَا مِنْ أَنْوَاعِ السَّحْرِ: مِنْهَا مَا هُوَ كُفْرٌ، وَمِنْهَا مَا هُوَ فُسْقٌ حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ.

وَالْأَنْوَاعُ: جَمْعُ نَوْعٍ، وَالنَّوْعُ أَحْصُ مِنَ الْجِنْسِ؛ لِأَنَّ الْجِنْسَ اسْمٌ يَدْخُلُ تَحْتَهُ أَنْوَاعٌ، وَالنَّوْعُ يَدْخُلُ تَحْتَهُ أَفْرَادٌ، وَقَدْ يَكُونُ الْجِنْسُ نَوْعًا بِاعْتِبَارِ مَا فَوْقَهُ، وَالنَّوْعُ جِنْسًا بِاعْتِبَارِ مَا تَحْتَهُ. فَالْإِنْسَانُ نَوْعٌ بِاعْتِبَارِ الْحَيَوَانَ، وَالْحَيَوَانُ بِاعْتِبَارِ الْإِنْسَانِ جِنْسٌ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ الْإِنْسَانُ وَالْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ، وَالْحَيَوَانُ بِاعْتِبَارِ الْجِسْمِ نَوْعٌ؛ لِأَنَّ الْجِسْمَ يَشْمَلُ الْحَيَوَانَ وَالْجَمَادَ. وَ«أَنْوَاعٌ» هُنَا بِاعْتِبَارِ الْجِنْسِ الْعَامِّ.

وَسَبَقَ أَنَّ السَّحَرَ فِي اللُّغَةِ: كُلُّ مَا كَانَ خَفِيِّ السَّبَبِ، دَقِيقًا فِي إِذْرَاكِهِ حَتَّى عَدَّ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ مِنْ مُجْمَلَةِ أَنْوَاعِ السَّحْرِ السَّاعَاتِ، وَهِيَ فِي الْقَدِيمِ عِبَارَةٌ عَنْ آلَاتٍ مُرَكَّبَةٍ، فَكَيْفَ بِالسَّاعَاتِ الْإِلِكْتَرُونِيَّةِ الْيَوْمَ؟!

[٢] قَوْلُهُ: «الْعِيَافَةُ» مُضَدُّ عَافٍ يَعْيفُ عِيَافَةً، وَهِيَ: زَجَرُ الطَّيْرِ لِلتَّشَاوُمِ أَوْ التَّفَاوُلِ، فَعِنْدَ الْعَرَبِ قَوَاعِدُ فِي هَذَا الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ زَجَرَ الطَّيْرِ لَهُ أَقْسَامٌ:

فَتَارَةٌ يَزْجُرُهَا لِلصَّيْدِ، كَمَا قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي بَابِ الصَّيْدِ: إِنَّ تَغْلِيمَ الطَّيْرِ بِأَنْ يَنْزَجِرَ إِذَا زَجِرَ، فَهَذَا لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ.

وَالطَّرْقُ^(١) وَالطَّيْرَةُ^(٢)

= وَتَارَةً يَزْجُرُ الطَّيْرُ لِلتَّشَاوُمِ أَوْ التَّنَاوُلِ، فَإِذَا رَجَرَ الطَّائِرُ وَذَهَبَ شَيْئًا لَا تَشَاءَمُ، وَإِذَا ذَهَبَ يَمِينًا تَقَاعَلْ، وَإِنْ ذَهَبَ أَمَامًا فَلَا أَذْرِي أَيْتَوَقَّفُونَ أَمْ يُعِيدُونَ الرَّجَرَ؟ فَهَذَا مِنَ الْجِبْتِ.

[١] قَوْلُهُ: «الطَّرْقُ» فَسَّرَهُ عَوْفٌ: بِأَنَّهُ الْحَطُّ يُحْطُّ فِي الْأَرْضِ، وَكَأَنَّهُ مِنَ الطَّرِيقِ، مِنْ طَرَقَ الْأَرْضَ يَطْرُقُهَا إِذَا سَارَ عَلَيْهَا، وَتَحْطِيطُهَا مِثْلُ الْمَشْيِ عَلَيْهَا يَكُونُ لَهُ أَثَرٌ فِي الْأَرْضِ كَأَثَرِ السَّيْرِ عَلَيْهَا. وَمَعْنَى الْحَطِّ بِالْأَرْضِ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُمْ، يَضْرِبُونَ بِهِ عَلَى الرَّمْلِ عَلَى سَبِيلِ السَّحْرِ وَالْكِهَانَةِ، وَيَفْعَلُهُ النِّسَاءُ غَالِيًا، وَلَا أَذْرِي كَيْفَ يَتَوَصَّلُونَ إِلَى مَقْصُودِهِمْ وَمَا يَزْعُمُونَهُ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ، وَأَنَّهُ سَيَحْصُلُ كَذَا عَلَى مَا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُمْ؟! وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ السَّحْرِ. أَمَّا حَطُّ الْأَرْضِ لِيَكُونَ سُتْرَةً فِي الصَّلَاةِ، أَوْ لِيَبَانَ حُدُودُهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلَيْسَ دَاخِلًا فِي الْحَدِيثِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ صَحَّ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يُحْطُّ. وَقَالَ: «مَنْ وَافَقَ خَطَّهُ فَذَاكَ»^(١). قُلْنَا: يُجَابُ عَنْهُ بِجَوَابَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ عَلَّقَهُ بِأَمْرِ لَا يَتَحَقَّقُ الْوُصُولُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «فَمَنْ وَافَقَ خَطَّهُ فَذَاكَ». وَمَا يُذَرِّبُنَا هَلْ وَافَقَ خَطَّهُ أَمْ لَا؟

الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْحَطُّ بِالْوَحْيِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا فِي حَالِ هَذَا النَّبِيِّ فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ لَهُ عَلَامَةً يُنْزِلُ الْوَحْيَ بِهَا بِخُطُوطٍ يُعَلِّمُهُ إِيَّاهَا. أَمَّا هَذِهِ الْخُطُوطُ السَّحَرِيَّةُ فَهِيَ مِنَ الْوَحْيِ الشَّيْطَانِيِّ.

فَإِنْ قِيلَ: طَرِيقَةُ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّهُ يَسُدُّ الْأَبْوَابَ جَمِيعًا خَاصَّةً فِي مَوْضُوعِ الشُّرْكِ. فَلِمَ إِذَا لَمْ يَقْطَعْ وَيَسُدُّ هَذَا الْبَابَ؟

فَالْجَوَابُ: كَانَ هَذَا -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- أَمْرٌ مَعْلُومٌ، وَهُوَ أَنَّ فِيهِ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يُحْطُّ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُجِيبَ عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ.

[٢] قَوْلُهُ: «الطَّيْرَةُ» أَيُّ: مِنَ الْجِبْتِ، عَلَى وَزْنِ فَعْلَةٍ، وَهِيَ اسْمُ مَصْدَرٍ تَطِيرُ، وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ تَطِيرٌ، وَهِيَ التَّشَاوُمُ بِمَرْتَبِيٍّ أَوْ مَسْمُوعٍ، وَقِيلَ: التَّشَاوُمُ بِمَعْلُومٍ مَرْتَبًا كَانَ أَوْ مَسْمُوعًا، زَمَانًا كَانَ

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، وفي: كتاب السلام، باب تحريم الكهانة، رقم (١٢١/٥٣٧)، من حديث معاوية بن الحكم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= أَوْ مَكَانًا، وَهَذَا أَشْمَلُ، فَيَشْمَلُ مَا لَا يَرَى وَلَا يَسْمَعُ، كَالطَّيْرِ بِالزَّمَانِ.
وَأَصْلُ الطَّيْرِ: التَّشَاوُمُ، لَكِنْ أُضِيفَتْ إِلَى الطَّيْرِ؛ لِأَنَّ غَالِبَ التَّشَاوُمِ عِنْدَ الْعَرَبِ بِالطَّيْرِ،
فَعُلِّقَتْ بِهِ، وَإِلَّا فَإِنَّ تَعْرِيفَهَا الْعَامَّ: التَّشَاوُمُ بِمَرْتَبَتِيٍّ أَوْ مَسْمُوعٍ أَوْ مَعْلُومٍ.
وَكَانَ الْعَرَبُ يَتَشَاءُمُونَ بِالطَّيْرِ وَبِالزَّمَانِ وَبِالْمَكَانِ وَبِالْأَشْخَاصِ، وَهَذَا مِنَ الشَّرْكِ كَمَا قَالَ
النَّبِيُّ ﷺ^(١).

وَالْإِنْسَانُ إِذَا فَتَحَ عَلَى نَفْسِهِ بَابَ التَّشَاوُمِ ضَاقَتْ عَلَيْهِ الدُّنْيَا، وَصَارَ يَتَحَيَّلُ كُلَّ شَيْءٍ أَنَّهُ
شُوْمٌ، حَتَّى إِنَّهُ يُوجَدُ أَنْاسٌ إِذَا أَصْبَحَ وَخَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ثُمَّ قَابَلَهُ رَجُلٌ لَيْسَ لَهُ إِلَّا عَيْنٌ وَاحِدَةٌ
تَشَاءَمَ، وَقَالَ: الْيَوْمَ يَوْمٌ سُوءٍ. وَأَغْلَقَ دُكَّانَهُ، وَلَمْ يَبِعْ وَلَمْ يَشْتَرِ، وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ.
وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَتَشَاءَمُ بِيَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ، وَيَقُولُ: إِنَّهُ يَوْمٌ نَحْسٍ وَشُوْمٍ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَشَاءَمُ
بَشَهْرِ شَوَالٍ، وَلَا سِيَّاهُ فِي النِّكَاحِ، وَقَدْ تَقَضَّتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هَذَا التَّشَاوُمَ، بَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَقَدَ
عَلَيْهَا فِي شَوَالٍ، وَبَنَى بِهَا فِي شَوَالٍ، فَكَانَتْ تَقُولُ: «أَيُّكُنَّ كَانَ أَخْطَى عِنْدَهُ مِنِّي؟!»^(٢) وَالْجَوَابُ:
لَا أَحَدَ.

فَالْمِثْلُ أَنَّ التَّشَاوُمَ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ لَا يَطْرَأَ لَهُ عَلَى بَالٍ؛ لِأَنَّهُ يُنْكَدُ عَلَيْهِ عَيْشُهُ، فَالْوَاجِبُ
الْإِفْتِدَاءُ بِالنَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ كَانَ يُعْجِبُهُ الْقَالَ^(٣)؛ فَيَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَفَاعَلَ بِالْحَقِيرِ وَلَا يَتَشَاءَمَ،
وَكَذَلِكَ بَعْضُ النَّاسِ إِذَا حَاوَلَ الْأَمْرَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى تَشَاءَمَ بَأَنَّهُ لَنْ يَنْجَحَ فِيهِ فَيَتْرُكُهُ، وَهَذَا خَطَأٌ؛
فَكُلُّ شَيْءٍ تَرَى فِيهِ الْمَصْلَحَةَ فَلَا تَتَفَاعَسْ عَنْهُ فِي أَوَّلِ مُحَاوَلَةٍ، وَحَاوَلَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى حَتَّى يَفْتَحَ
اللَّهُ عَلَيْكَ.

(١) أخرجه البزار في المسند (٥٢/٩)، رقم (٣٥٧٨)، من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَطَيَّرَ أَوْ تَطَيَّرَ
لَهُ». وقال المنذري في «الترغيب» (٢٣/٤): «إسناده جيد» وقال الهيثمي في المجمع (١١٧/٥): «ورجاله رجال
الصحيح؛ خلا إسحاق بن الربيع، وهو ثقة».

(٢) أخرجه مسلم: كتاب النكاح، باب استحباب التزوج والتزويج في شوال، رقم (١٤٢٣).

(٣) أخرجه أحمد (١٢٩/٦)، وابن ماجه: كتاب الطب، باب من كان يعجبه القال ويكره الطيرة، رقم (٣٥٣٦)، من
حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

مِنَ الْجِبْتِ^(١)»، قَالَ عَوْفٌ: الْعِيَافَةُ: رَجْرُ الطَّيْرِ، وَالطَّرْقُ: الْحَطُّ يُحَطُّ بِالْأَرْضِ^(٢)، وَالْجِبْتُ: قَالَ الْحَسَنُ: رَنَّةُ الشَّيْطَانِ^(٣).....

[١] قَوْلُهُ: «مِنَ الْجِبْتِ» سَبَقَ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْجِبْتَ السَّحْرُ، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ «مِنْ» لِلتَّبْعِيضِ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَيْسَتْ لِلْيَبَانِ، فَاَلْمَعْنَى أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ (الْعِيَافَةُ وَالطَّرْقُ وَالطَّيْرَةُ) مِنَ الْجِبْتِ.

[٢] وَأَمَّا قَوْلُ الْحَسَنِ: «الْجِبْتُ: رَنَّةُ الشَّيْطَانِ» فَقَالَ صَاحِبُ «تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ»^(٤): لَمْ أَجِدْ فِيهِ كَلَامًا. وَالظَّاهِرُ أَنَّ رَنَّةَ الشَّيْطَانِ، أَيْ: وَحْيَ الشَّيْطَانِ، فَهَذِهِ مِنْ وَحْيِ الشَّيْطَانِ وَإِمْلَائِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الَّذِي يَتَلَقَّى أَمْرَهُ مِنْ وَحْيِ الشَّيْطَانِ أَنَّهُ أَتَى نَوْعًا مِنَ الْكُفْرِ. وَقَوْلُ الْحَسَنِ جَاءَ فِي (تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ) بِاللَّفْظِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ^(٥)، وَجَاءَ فِي (الْمُسْنَدِ) (٦٠ / ٥) بِلَفْظٍ: إِنَّهُ الشَّيْطَانُ.

وَوَجْهُ كَوْنِ الْعِيَافَةِ مِنَ السَّحْرِ أَنَّ الْعِيَافَةَ يَسْتَنِدُ فِيهَا الْإِنْسَانُ إِلَى أَمْرِ لَا حَقِيقَةَ لَهُ، فإِذَا يَغْنِي كَوْنُ الطَّائِرِ يَذْهَبُ بَيِّنًا أَوْ شَالًا أَوْ أَمَامًا أَوْ خَلْفًا؟ فَهَذَا لَا أَصْلَ لَهُ، وَلَيْسَ بِسَبَبٍ شَرْعِيٍّ وَلَا حِسِّيٍّ، فإِذَا اعْتَمَدَ الْإِنْسَانُ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ اعْتَمَدَ عَلَى أَمْرِ خَفِيِّ لَا حَقِيقَةَ لَهُ، وَهَذَا سِحْرٌ كَمَا سَبَقَ تَعْرِيفُ السَّحْرِ فِي اللَّغَةِ^(٦).

وَكَذَلِكَ الطَّرْقُ مِنَ السَّحْرِ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَهُ فِي السَّحْرِ، وَيَتَوَصَّلُونَ بِهِ إِلَيْهِ. وَالطَّيْرَةُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا مِثْلُ الْعِيَافَةِ تَمَامًا، تَسْتَنِدُ إِلَى أَمْرِ خَفِيِّ لَا يَصِحُّ الِاعْتِدَادُ عَلَيْهِ، وَسَيَأْتِي فِي بَابِ الطَّيْرَةِ مَا يُسْتَنْتَى مِنْهُ^(٦).

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٠/٤٠٣)، وأحمد في «مسنده» (٣/٤٧٧، ٥/٦٠)، وابن سعد في «الطبقات» (٧/٣٥)، وأبو داود: كتاب الطب، باب في الخط وجر الطير، رقم (٣٩٠٧) - وسكت عنه - والنسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» (٨/٢٧٥)، وابن حبان (١٤٢٦) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٣١٢) والبيهقي (٨/١٣٩) والبخاري في «شرح السنة» (١٢/١٧٧). وقال النووي في «رياض الصالحين»: «رواه أبو داود بإسناد حسن» وفي «دليل الفالحين» (ص: ٨٠٢): «وهو حديث حسن».

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الطب، باب في الخط وجر الطير، رقم (٣٩٠٨).

(٣) انظر: «تيسير العزيز الحميد» (ص: ٣٩٨).

(٤) تفسير ابن كثير (٢/٣٣٤).

(٥) سبق (ص: ٣٧٠).

(٦) سيأتي (ص: ٤٣٠).

إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ^[١]. وَلَا يَبْدُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيَّ وَابْنَ جَبَانَ فِي (صَحِيحِهِ) لَهُمْ الْمُسْنَدُ مِنْهُ.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ [١٧] اقْتَبَسَ [١٢] شُعْبَةً [١٠] مِنَ النُّجُومِ

[١] قَوْلُهُ: «إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ» قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَعِنْدِي أَنَّهُ أَقْلٌ مِنَ الْجَيِّدِ فِي الْوَاقِعِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مُتَابِعَاتٌ، وَكَانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْحَدِيثَ إِذَا صَحَّ مَتْنُهُ، وَكَانَ مُوَافِقًا لِلْأُصُولِ فَإِنَّهُ يَتَسَاهَلُ فِي سَنَدِهِ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ، إِذَا كَانَ مُحَالِفًا لِلْأُصُولِ فَإِنَّهُ لَا يُبَالِي بِالسَّنَدِ، وَهَذَا مَسْلُكُ جَيِّدٍ بِالنَّسْبَةِ لِأَخِذِ الْحُكْمِ مِنَ الْحَدِيثِ، لَكِنْ بِالنَّسْبَةِ لِلْحُكْمِ عَلَى السَّنَدِ بَأَنَّهُ جَيِّدٌ بِمُجَرَّدِ شَهَادَةِ الْأُصُولِ لِهَذَا الْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ فَهَذَا مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنَّهُ لَوْ جَاءَنَا هَذَا السَّنَدُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ حَكَمْنَا بِأَنَّهُ جَيِّدٌ.

فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّ السَّنَدَ فِيهِ ضَعْفٌ، وَلَكِنْ الْمَتْنُ صَحِيحٌ. فَأَنَا أَرَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُحْكَمُ لَهُ بِالْجَوْدَةِ؛ إِذْ جَيِّدٌ أَرْقَى مِنْ حَسَنٍ، ثُمَّ الْحُكْمُ بِالْحُسْنِ فِي مِثْلِ هَذَا السَّنَدِ فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَحَرَّى فِي الْحَدِيثِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ إِلَّا أَنْ الَّذِي يُخَفِّفُ الْأَمْرَ هُوَ صَحَّةُ الْمَتْنِ.

وَأَيُّهَا أَهْمُ: السَّنَدُ أَمْ الْمَتْنُ؟

الْجَوَابُ: كِلَاهُمَا مُهِمَّانِ، لَكِنْ الْمَتْنُ إِذَا كَانَ صَحِيحًا تَشْهَدُ لَهُ الْأُصُولُ قَدْ تَسْتَغْنِي عَنْهُ بِمَا تَشْهَدُ بِهِ الْأُصُولُ. أَمَّا السَّنَدُ فَلَا بُدَّ مِنْهُ، يَقُولُ ابْنُ الْمُبَارَكِ: «لَوْ لَا السَّنَدُ لَقَالَ كُلُّ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ»^(١).

[٢] قَوْلُهُ: «مَنْ» شَرْطِيَّةٌ، وَفَعْلُ الشَّرْطِ: «اقْتَبَسَ» وَجَوَابُهُ: «فَقَدْ اقْتَبَسَ».

[٣] قَوْلُهُ: «اقْتَبَسَ» أَيُّ: تَعَلَّمَ؛ لِأَنَّ التَّعَلَّمَ - وَهُوَ أَخَذُ الطَّالِبِ مِنَ الْعَالِمِ شَيْئًا مِنْ عِلْمِهِ - بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ يَفْتَنِسُ مِنْ صَاحِبِ النَّارِ شُعْلَةً.

[٤] قَوْلُهُ: «شُعْبَةً» أَيُّ: طَائِفَةً، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ﴾ [الحجرات: ١٣]

أَيُّ: طَوَائِفَ وَقَبَائِلَ.

[٥] قَوْلُهُ: «مِنَ النُّجُومِ» الْمُرَادُ: عِلْمُ النُّجُومِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ النُّجُومُ أَنْفُسُهَا؛ لِأَنَّ النُّجُومَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُفْتَنَسَ وَتُتَعَلَّمَ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا عِلْمُ النُّجُومِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْحَوَادِثِ الْأَرْضِيَّةِ، فَيُسْتَدَلُّ مِثْلًا بِافْتِرَاقِ النَّجْمِ الْفَلَائِيِّ بِالنَّجْمِ الْفَلَائِيِّ عَلَى أَنَّهُ سَيَحْدُثُ كَذَا وَكَذَا.

وَيُسْتَدَلُّ بِوِلَادَةِ إِنْسَانٍ فِي هَذَا النَّجْمِ عَلَى أَنَّهُ سَيَكُونُ سَعِيدًا، وَفِي النَّجْمِ الْآخَرِ عَلَى أَنَّهُ سَيَكُونُ شَقِيًّا، فَيَسْتَدِلُّونَ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِ النُّجُومِ عَلَى اخْتِلَافِ الْحَوَادِثِ الْأَرْضِيَّةِ، وَالْحَوَادِثِ الْأَرْضِيَّةِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، قَدْ تَكُونُ أَسْبَابُهَا مَعْلُومَةً لَنَا، وَقَدْ تَكُونُ مَجْهُولَةً، لَكِنْ لَيْسَ لِلنُّجُومِ بِهَا عِلَاقَةٌ.

وَلِهَذَا جَاءَ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ فِي عَزْوَةِ الْحَدِيثِيَّةِ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ذَاتَ لَيْلَةٍ عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ، فَمَنْ قَالَ: مُطْرِنَا بِنَوْءٍ كَذَا وَكَذَا - بِنَوْءٍ يَعْنِي: بِنَجْمٍ، وَالبَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ، يَعْنِي: هَذَا الْمَطَرُ مِنَ النَّجْمِ - فَإِنَّهُ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكُوكَبِ، وَمَنْ قَالَ: مُطْرِنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ. فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكُوكَبِ»^(١).

فَالنُّجُومُ لَا تَأْتِي بِالْمَطَرِ، وَلَا تَأْتِي بِالرِّيَّاحِ أَيْضًا، وَمِنْهُ نَأْخُذُ خَطَأَ الْعَوَامِّ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِذَا هَبَّتِ الرِّيْحُ طَلَعَ النَّجْمُ الْفُلَانِي؛ لِأَنَّ النُّجُومَ لَا تَأْتِي لَهَا بِالرِّيَّاحِ، صَحِيحٌ أَنْ بَعْضُ الْأَوْقَاتِ وَالْفُصُولِ يَكُونُ فِيهَا رِيحٌ وَمَطَرٌ، فَهِيَ ظَرْفٌ لِهَئِمَّا، وَلَيْسَتْ سَبَبًا لِلرِّيْحِ أَوْ الْمَطَرِ.

وَعِلْمُ النُّجُومِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الْأَوَّلُ: عِلْمُ التَّأْثِيرِ، وَهُوَ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِالْأَحْوَالِ الْفَلَكَيَّةِ عَلَى الْحَوَادِثِ الْأَرْضِيَّةِ، فَهَذَا مُحَرَّمٌ بَاطِلٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ النُّجُومِ فَقَدْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحْرِ»^(٢)، وَقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ: «مَنْ قَالَ: مُطْرِنَا بِنَوْءٍ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكُوكَبِ»^(٣)؛ وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ: «إِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا حَيَاتِهِ»^(٤)، فَالْأَحْوَالُ الْفَلَكَيَّةُ لَا عِلَاقَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَوَادِثِ الْأَرْضِيَّةِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، رقم (٨٤٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، رقم (٧١)، من حديث زيد بن خالد الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١/٢٢٧، ٣١١) وأبو داود: كتاب الطب، باب في النجوم، رقم (٣٩٠٥) - وسكت عنه - وابن ماجه: كتاب الأدب، باب تعلم النجوم، رقم (٣٧٢٦)، والطبراني في «الكبير» (١١٢٧٨) والبيهقي (١٣٨/٨) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. والحديث صححه النووي في «الرياض» والعراقي في «تخريج الإحياء» (١١٧/٤) والذهبي؛ كما في «فيض القدير» (٨٠/٦).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، رقم (٨٤٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، رقم (٧١)، من حديث زيد بن خالد الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الكسوف، باب خطبة الإمام في الكسوف، رقم (١٠٤٦)، ومسلم: كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، رقم (٩٠١)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فَقَدْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحَرِ، زَادَ مَا زَادَ^(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ^(٢).

وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ عَقَدَ عُقْدَةً^(٣)، ثُمَّ نَفَثَ فِيهَا فَقَدْ سَحَرَ.....»

الثَّانِي: عِلْمُ التَّسْيِيرِ، وَهُوَ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْجِهَاتِ وَالْأَوْقَاتِ، فَهَذَا جَائِزٌ، وَقَدْ يَكُونُ وَاجِبًا أحيانًا، كَمَا قَالَ الْفُقَهَاءُ: إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَتَعَلَّمَ عِلَامَاتِ الْقِبْلَةِ مِنَ النُّجُومِ وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْقُرْآنُ فِي الْأَرْضِ رَوًى أَنْ يَبَيِّنَ لَكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّكُمْ بَشِيرٌ﴾ [النحل: ١٥]، فَلَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ الْعِلَامَاتِ الْأَرْضِيَّةَ انْتَقَلَ إِلَى الْعِلَامَاتِ السَّمَاوِيَّةِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمَكُمُ الْقُرْآنَ وَيَأْتِجُكُمْ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦]، فَلَا سِتْدَالَ بِهَذِهِ النُّجُومِ عَلَى الْأَزْمَانِ لَا بَأْسَ بِهِ، مِثْلُ أَنْ يَقَالَ: إِذَا طَلَعَ النُّجْمُ الْفُلَانِيُّ دَخَلَ وَقْتُ السَّيْلِ، وَدَخَلَ وَقْتُ الرَّبِيعِ، وَكَذَلِكَ عَلَى الْأَمَاكِينِ: كَالْقِبْلَةِ، وَالشَّمَالِ، وَالْجَنُوبِ.

[١] قَوْلُهُ: «فَقَدْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحَرِ زَادَ مَا زَادَ» الْمُرَادُ بِالسَّحَرِ هُنَا: مَا هُوَ أَعْمُ مِنَ السَّحَرِ الْمَعْرُوفِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنَ الْاِسْتِدْلَالِ بِالْأُمُورِ الْحَقِيقَةِ الَّتِي لَا حَقِيقَةَ لَهَا، كَمَا أَنَّ السَّحَرَ لَا حَقِيقَةَ لَهُ، وَلَا يَقْلِبُ الْأَشْيَاءَ، لَكِنَّهُ يُمَوِّهُ، فَهَكَذَا اخْتِلَافُ النُّجُومِ لَا تَتَغَيَّرُ بِهَا الْأَحْوَالُ. وَقَوْلُهُ: «زَادَ مَا زَادَ» أَيُّ: كُلَّمَا زَادَ شُعْبَةً مِنْ تَعَلُّمِ النُّجُومِ إِذَا زَادَ شُعْبَةً مِنَ السَّحَرِ. وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ مِنَ الشَّيْءِ فَإِنَّهُ يَزْدَادُ بِزِيَادَتِهِ.

وَجْهُ مُنَاسَبَةِ الْحَدِيثِ لَتَرْجُمَةِ الْمُؤَلِّفِ: أَنَّ مِنْ أَنْوَاعِ السَّحَرِ: تَعَلُّمُ النُّجُومِ؛ لِيُسْتَدَلَّ بِهَا عَلَى الْحَوَادِثِ الْأَرْضِيَّةِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفَ السَّنَدِ لَكِنْ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى صَحِيحٌ تَشْهَدُ لَهُ النُّصُوصُ الْأُخْرَى.

[٢] قَوْلُهُ: «مَنْ عَقَدَ عُقْدَةً» «مَنْ» شَرْطِيَّةٌ، وَالْعَقْدُ مَعْرُوفٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «ثُمَّ نَفَثَ فِيهَا» النَّفْثُ: النَّفْخُ بِرِيْقٍ خَفِيفٍ، وَالْمُرَادُ هُنَا النَّفْثُ مِنْ أَجْلِ السَّحَرِ. أَمَّا لَوْ عَقَدَ عُقْدَةً، ثُمَّ نَفَثَ فِيهَا مِنْ أَجْلِ أَنْ تَحْتَكِمَ بِالرُّطُوبَةِ فَلَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي الْحَدِيثِ، وَالنَّفْثُ مِنْ أَجْلِ السَّحَرِ يَفْعَلُونَهُ بَعْضُ الْأَخْيَانِ لِلصَّرَفِ، فَيَضِرُّوْنَ بِهِ الرَّجُلَ عَنِ زَوْجَتِهِ، وَلَا سِيَّامَا

(١) أَخْرَجَهُ أَحَدٌ فِي «الْمُسْنَدِ» (١/٢٢٧، ٣١١) وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الطَّبِّ، بَابُ فِي النُّجُومِ، رَقْمُ (٣٩٠٥) - وَسَكَتَ عَنْهُ - وَابْنُ مَاجَةَ: كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ تَعَلُّمِ النُّجُومِ، رَقْمُ (٣٧٢٦)، وَطَبْرَانِي فِي «الْكَبِيرِ» (١١٢٧٨) وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (١٣٨/٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَالْحَدِيثُ صَحِيحُ النَّوَوِيِّ فِي «الرِّيَاضِ» وَالْعِرَاقِيِّ فِي «تَخْرِيجِ الْإِحْيَاءِ» (١١٧/٤) وَالدَّهْلِيِّ: كَمَا فِي «فَيْضِ الْقَدِيرِ» (٨٠/٦).

وَمَنْ سَحَرَ فَقَدْ أَشْرَكَ^(١)، وَمَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وَكِلَإِلَيْهِ^(٢)»^(٣).

= عِنْدَ عَقْدِ النَّكَاحِ؛ فَيَبْعُدُ الرَّجُلُ عَنِ زَوْجَتِهِ، فَلَا يَقْوَى عَلَى جَمَاعِهَا، فَمَنْ عَقَدَ هَذِهِ الْعُقْدَةَ فَقَدْ وَقَعَ فِي السَّحْرِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَثَاتِ فِي أَلْفَيْهِ﴾ [الفلق: ٤].

[١] قَوْلُهُ: «وَمَنْ سَحَرَ فَقَدْ أَشْرَكَ» «مَنْ» هَذِهِ شَرْطِيَّةٌ، وَفِعْلُ الشَّرْطِ: «سَحَرَ» وَجَوَابُهُ: «فَقَدْ أَشْرَكَ».

وقَوْلُهُ: «فَقَدْ أَشْرَكَ» هَذَا لَا يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ السَّحْرِ، إِنَّمَا الْمُرَادُ مَنْ سَحَرَ بِالطَّرِيقِ الشَّيْطَانِيَّةِ. أَمَّا مَنْ سَحَرَ بِالْأَدْوِيَةِ وَالْعَقَاقِيرِ وَمَا أَشْبَهَهَا فَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُشْرِكًا^(٤)، لَكِنِ الَّذِي يَسَحَرُ بِوَاسِطَةِ طَاعَةِ الشَّيَاطِينِ وَاسْتِخْدَامِهِمْ فِيمَا يُرِيدُ - فَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ مُشْرِكٌ.

[٢] وقَوْلُهُ: «وَمَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وَكِلَإِلَيْهِ» «تَعَلَّقَ شَيْئًا» أَيِ: اسْتَمْسَكَ بِهِ، وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِ. «وَكِلَإِلَيْهِ» أَيِ: جَعَلَ هَذَا الشَّيْءَ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ عِمَادًا لَهُ، وَوَكَّلَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ، وَتَحَلَّى عَنْهُ. وَمُنَاسِبَةُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ لِلَّتِي قَبْلَهَا: أَنَّ النَّافِعَ فِي الْعُقْدِ يُرِيدُ أَنْ يَتَوَصَّلَ بِهَذَا الشَّيْءِ إِلَى حَاجَتِهِ وَمَآرِيهِ، فَيُوكِلُ إِلَى هَذَا الشَّيْءِ الْمُحَرَّمِ.

وَوَجْهُ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ إِذَا سَحَرَ عَنْ طَرِيقِ النَّفْخِ بِالْعُقْدِ ذَهَبَ إِلَى السَّحَرَةِ وَتَعَلَّقَ بِهِمْ، وَلَا يَذْهَبُ إِلَى الْقَرَاءِ وَالْأَدْوِيَةِ الْمُبَاحَةِ وَالْأَدْعِيَةِ الْمَشْرُوعَةِ، وَمَنْ تَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ كِفَاهًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ ﴿[الطلاق: ٣]، وَإِذَا كَانَ اللَّهُ حَسْبَكَ فَلَا بُدَّ أَنْ تَصِلَ إِلَى مَا تُرِيدُ.

لَكِنْ مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا مِنَ الْمَخْلُوقِينَ وَكِلَإِلَيْهِ، وَمَنْ وَكِلَإِلَى شَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ وَكِلَإِلَى صَغْفٍ وَعَجَزٍ وَعَوْرَةٍ، وَقَدْ يَشْمَلُ الْحَدِيثُ مَنْ اعْتَمَدَ عَلَى نَفْسِهِ وَصَارَ مُعْجَبًا بِهَا يَقُولُ وَيَفْعَلُ، فَإِنَّهُ يُوَكِّلُ إِلَى نَفْسِهِ، وَيُوَكِّلُ إِلَى صَغْفٍ وَعَجَزٍ وَعَوْرَةٍ؛ وَلِهَذَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ دَائِمًا مُتَعَلِّقًا بِاللَّهِ فِي كُلِّ أَعْمَالِكَ وَأَحْوَالِكَ، حَتَّى فِي أَهْوَنِ الْأُمُورِ.

(١) أخرجه النسائي: كتاب تحريم الدم، باب الحكم في السحرة، رقم (٤٠٧٩). وقال المنذري في «الترغيب» (٣٢/٤): «رواه النسائي من رواية الحسن عن أبي هريرة، ولم يسمع منه عند الجمهور». وقال الذهبي في «الميزان» (٣٧٨/٢): «هذا الحديث لا يصلح للين عبادة وانقطاعه». وحسنه ابن مفلح في «الأدب» (٧٨/٣) وأخرجه عبد الرزاق عن الحسن مرسلًا في «المصنف» (١٧/١١). قال في «النهج السديد» (ص: ١٣٥): «ثبت أن أصل الحديث مرسل، لكن عبادة أخطأ فوصله».

(٢) (ص: ٣٧١).

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا هَلْ أَنْبَيْتُكُمْ مَا الْعِصَةُ؟».....

وَنَقُولُ لِلْإِنْسَانِ: اعْتَمِدْ عَلَى نَفْسِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلنَّاسِ، فَلَا تَسْأَلْهُمْ وَلَا تَسْتَدِلَّ أَمَامَهُمْ، وَاسْتَغْنِ عَنْهُمْ مَا اسْتَطَعْتَ. أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ فَلَا تَسْتَغْنِ عَنْهُ، بَلْ كُنْ دَائِمًا مُعْتَمِدًا عَلَى رَبِّكَ؛ حَتَّى تَتَسَيَّرَ لَكَ الْأُمُورُ.

وَمِنْ هَذَا النَّوعِ مَنْ يَتَعَلَّقُونَ بِبَعْضِ الْأَحْزَانِ يُعَلِّقُونَهَا؛ فَإِنَّهُمْ يُوَكِّلُونَ إِلَى هَذَا، وَلَا يَحْصُلُ لَهُمْ مَقْصُودُهُمْ، لَكِنَّهُمْ لَوْ اعْتَمَدُوا عَلَى اللَّهِ، وَسَلَكُوا السَّبِيلَ الشَّرِيعَةَ - حَصَلَ لَهُمْ مَا يُرِيدُونَ. وَمِنْ هَذَا النَّوعِ أَيْضًا مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا مِنَ الْقُبُورِ، وَجَعَلَهَا مَلْجَأً وَمُعِيْنَةً عِنْدَ طَلَبِ الْأُمُورِ، فَإِنَّهُ يُوَكِّلُ إِلَيْهِ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يُفْتَنُ وَيَحْصُلُ لَهُ الْمَطْلُوبُ بِدُعَاءِ هَؤُلَاءِ، وَلَكِنْ هَذَا الْمَطْلُوبُ الَّذِي حَصَلَ حَصَلَ عِنْدَ دُعَائِهِمْ لَا بِدُعَائِهِمْ، وَالآيَةُ صَرِيحَةٌ فِي ذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأحقاف: ٥]، لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ يَفْتِنُ مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ.

مُنَاسَبَةُ الْحَدِيثِ: أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَتَعَلَّقُونَ بِالسَّحْرِ، وَيَجْعَلُونَهُ صِنَاعَةً يَصِلُونَ بِهَا إِلَى مَا رِيَهُمْ يُوَكِّلُونَ إِلَى ذَلِكَ، وَآخِرُ أَمْرِهِمُ الْخَسَارَةُ وَالنَّدَمُ.

[١] قَوْلُهُ: «أَلَا أَدَاةُ اسْتِفْتَاكِ، وَالْعَرَضُ تَنْبِيهُ الْمَخَاطِبِ، وَالْإِعْنَاءُ بِمَا يُلْقَى إِلَيْهِ؛ لِأَهَمِّيَّتِهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «هَلْ أَنْبَيْتُكُمْ مَا الْعِصَةُ؟» الِاسْتِفْهَامُ لِلتَّشْوِيقِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ

أَدْلَكُوا عَلَى يَحْزَنُوا تُجِيبُكَ مِنْ عَدَائِكَ إِلَيْهِ﴾ [الصف: ١٠].

لَأَنَّ الْإِنْسَانَ مُشْتَاقٌ إِلَى الْعُلُومِ يُحِبُّ أَنْ يَعْلَمَ، وَقَدْ يَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ التَّنْبِيهُ؛ لِأَنَّ الْمَوْجَهَ إِلَيْهِ الْخِطَابُ يَنْبَغِي أَنْ يَنْتَبِهَ لِيَعْلَمَ، وَهِيَ تَصْلُحُ لِلْجَمِيعِ.

وَمَعْنَى أَنْبَيْتُكُمْ: أَخْبَرْتُكُمْ، وَهِيَ مُرَادِفَةٌ لِلْخَبَرِ فِي اضْطِلَاحِ الْمُحَدِّثِينَ. وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ نَاحِيَةِ اللُّغَةِ لَا الْاضْطِلَاحِ: إِنَّ الْإِنْبَاءَ لَعَنَ يَكُونُ فِي الْأُمُورِ الْهَامَّةِ، وَالْإِنْخَارَ أَعْمُ مِنْهُ يَكُونُ فِي الْهَامَّةِ وَغَيْرِ الْهَامَّةِ.

قَوْلُهُ: «الْعِصَةُ» عَلَى وَزْنِ الْحَبْلِ وَالصَّمْتِ وَالْوَعْدِ، بِمَعْنَى الْقَطْعِ، وَأَمَّا رِوَايَةُ: (الْعِصَةُ) عَلَى وَزْنِ عِدَةٍ، فَإِنَّهَا بِمَعْنَى التَّفْرِيقِ، وَأَيًّا كَانَ فَإِنَّهَا تَنْتَضِمُنْ قِطْعًا وَتَفْرِيقًا.

هِيَ النَّيْمَةُ، الْقَالَةُ بَيْنَ النَّاسِ ^(١)».

[١] قَوْلُهُ: «هِيَ النَّيْمَةُ» فِعْلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ، وَهِيَ مِنْ نَمَّ الْحَدِيثَ إِلَى غَيْرِهِ، أَيْ: نَقَلَهُ، وَالنَّيْمَةُ فَسَّرَهَا بِقَوْلِهِ: «الْقَالَةُ بَيْنَ النَّاسِ» أَيْ: نَقَلَ الْقَوْلَ بَيْنَ النَّاسِ، فَيَنْقُلُ مِنْ هَذَا إِلَى هَذَا، فَيَأْتِي لِفُلَانٍ وَيَقُولُ: فُلَانٌ يَسُبُّكَ، فَهُوَ نَمَّ إِلَيْهِ الْحَدِيثَ وَنَقَلَهُ، وَسَوَاءٌ كَانَ صَادِقًا أَوْ كَاذِبًا، فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَهُوَ بُهْتٌ وَنَيْمَةٌ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَهُوَ نَيْمَةٌ.

وَالنَّيْمَةُ كَمَا أَخْبَرَ الرَّسُولُ ﷺ تَقَطُّعُ الصَّلَاةِ، وَتَفَرُّقُ بَيْنَ النَّاسِ ^(٢)، فَتَجِدُ هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ صَدِيقَيْنِ، فَيَأْتِي هَذَا النَّيْمُ، فَيَقُولُ لِأَحَدِهِمَا: صَاحِبُكَ يَسُبُّكَ. فَتَقْلِبُ هَذِهِ الْمَوَدَّةَ إِلَى عَدَاوَةٍ، فَيَحْصُلُ التَّفَرُّقُ، وَهَذَا يُشَبِّهُ السَّحْرَ بِالتَّفَرُّقِ؛ لِأَنَّ السَّحْرَ فِيهِ تَفَرُّقٌ، قَالَ تَعَالَى: «فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ» [البقرة: ١٠٢].

وَالنَّيْمَةُ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، وَهِيَ سَبَبٌ لِعَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ أَسْبَابِ حِرْمَانِ دُخُولِ الْجَنَّةِ، قَالَ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ» ^(٣) أَيْ: نَيْمٌ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُتَّقِ عَلَيْهِ: أَنَّهُ ﷺ «مَرَّ بِقَبْرَيْنِ يُعَذَّبَانِ، أَحَدُهُمَا كَانَ يَمْشِي بِالنَّيْمَةِ» ^(٤).

وَالنَّيْمَةُ كَمَا هِيَ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ فَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ خُلُقٌ ذَمِيمٌ، وَلَا يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يُطِيعَ النَّيْمَ مَهْمَا كَانَتْ حَالُهُ، قَالَ تَعَالَى: «وَلَا تُطِيعْ كُلَّ حُلَافٍ مِثْلِهِ ^(٥) هَازِئٌ مَثَلٌ بِسِيرِهِ» [القلم: ١٠-١١]، وَاعْلَمْ أَنَّ مَنْ نَمَّ إِلَيْكَ تَمَّ فِيكَ أَوْ مِنْكَ، فَاحْذَرُهُ.

وَهِيَ أَيْضًا سَبَبٌ مِنْ أَسْبَابِ فَسَادِ الْمُجْتَمَعِ؛ لِأَنَّ هَذَا النَّيْمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَدِيَ عَلَى كُلِّ صَدِيقَيْنِ مُتَحَابِّينِ، وَتَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِنَيْمَتِهِ فَسَدَ الْمُجْتَمَعُ؛ لِأَنَّ الْمُجْتَمَعَ مُكُونٌ مِنْ أَفْرَادٍ، فَإِذَا تَفَرَّقَتْ صَارَ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَلَا تَنْزَعُوا أَنْفُسَكُمْ فَيُفْسَدُوا وَيَنْهَكُوا» [الأنفال: ٤٦]، وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُجْتَمَعُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب تحريم النيمة، رقم (٢٦٠٦).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٤/٢٢٧، ٦/٤٥٩) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧/٤٩٤).

وأورده الهيثمي في «المجمع» (٨/٩٣) وقال: «رواه أحمد، وفيه شهر بن حوشب، وقد وثقه غير واحد، وبقي رجال أحمد أسانيدهم رجال الصحيح».

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يكره من النيمة، رقم (٦٠٥٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان غلط تحريم النيمة، رقم (١٠٥)، من حديث حذيفة رضي الله عنه، ولفظ مسلم: «لا يدخل الجنة نيام».

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله، رقم (٢١٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم (٢٩٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وَلَهُمَا عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا»^(١).

= كإنسانٍ واحدٍ فإنه لا يُمكن أن يكونَ مُجمَعًا، فهو أفرادٌ مُتَنَائِرَةٌ، والأفرادُ المُتَنَائِرَةُ ليسَ لها قُوَّةٌ؛ ولهذا قالَ الشَّاعِرُ:

لَا تُخَاصِمُ بِوَاحِدٍ أَهْلَ بَيْتٍ فَضَّضِعِفَانِ يَغْلِيَانِ قَوِيًّا^(٢)
وقال الآخر:

تَأْبَى الرَّمَاحُ إِذَا اجْتَمَعْنَ تَكَسَّرًا فَإِذَا افْتَرَقْنَ تَكَسَّرَتْ أَفْرَادًا
ونحن لو تأملنا النصوص الشرعية لوجدناها مُحَرَّمٌ كُلُّ مَا يَكُونُ سَبَبًا لِلتَّفَرُّقِ وَالْقَطِيعَةِ، قَالَ ﷺ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ»^(٣)، وَقَالَ: «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ»^(٤)، وَكُلُّ هَذَا لِدَفْعِ مَا يُوجِبُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ بَيْنَ النَّاسِ.

[١] قَوْلُهُ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ» «إِنَّ» حَرْفُ تَوْكِيدٍ، يَنْصَبُ الْأِسْمَ وَيَرْفَعُ الْحَبَرَ، وَ«مِنْ» يُخْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّبْعِيضِ، وَيُخْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِبَيَانِ الْجِنْسِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ الْمَعْنَى: إِنَّ بَعْضَ الْبَيَانِ سِحْرٌ وَبَعْضُهُ لَيْسَ بِسِحْرٍ، وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ الْمَعْنَى: إِنَّ جِنْسَ الْبَيَانِ كُلُّهُ سِحْرٌ.
قَوْلُهُ: «لِسِحْرًا» اللَّامُ لِلتَّوْكِيدِ، وَ«سِحْرًا» اسْمٌ (إِنَّ).

وَالْبَيَانُ: هُوَ الْفَصَاحَةُ وَالْبَلَاغَةُ، وَهُوَ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَى الْإِنْسَانِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾^(٥) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴿الرَّحْمَنُ: ٣-٤﴾.

وَالْبَيَانُ نَوْعَانِ:

الأَوَّلُ: بَيَانٌ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَهَذَا يَشْتَرِكُ فِيهِ جَمِيعُ النَّاسِ، فَكُلُّ إِنْسَانٍ إِذَا جَاعَ قَالَ: إِنِّي جُعْتُ. وَإِذَا عَطِشَ قَالَ: إِنِّي عَطِشْتُ. وَهَكَذَا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الخطبة، رقم (٥١٤٦)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ومسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٩)، من حديث عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظره في الدر الغريد لابن أديم (١١/ ١٤٠) غير منسوب.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب لا يبيع على بيع أخيه، رقم (٢١٣٩)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه، رقم (١٤١٢)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب لا يبيع على بيع أخيه، رقم (٢١٤٠)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه، رقم (١٤١٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فيه مسائل^(١):

النَّاسِ: بَيَانٌ بِمَعْنَى الْفَصَاحَةِ التَّامَّةِ الَّتِي تَسْبِي الْعُقُولَ وَتُغَيِّرُ الْأَفْكَارَ، وَهِيَ الَّتِي قَالَ فِيهَا الرَّسُولُ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا».

وَعَلَى هَذَا التَّقْسِيمِ تَكُونُ «مِنْ» لِلتَّبْعِيضِ، أَيْ: بَعْضُ الْبَيَانِ - وَهُوَ الْبَيَانُ الْكَامِلُ الَّذِي هُوَ الْفَصَاحَةُ - سِحْرٌ. أَمَّا إِذَا جَعَلْنَا الْبَيَانُ بِمَعْنَى الْفَصَاحَةِ فَقَطْ صَارَتْ «مِنْ» لِبَيَانِ الْخِنْسِ.

وَوَجْهٌ كَوْنِ الْبَيَانِ سِحْرًا: أَنَّهُ يَأْخُذُ بِلُبِّ السَّامِعِ، فَيَضْرِبُهُ أَوْ يَعْطِفُهُ، فَيُظَنُّ السَّامِعُ أَنَّ الْبَاطِلَ حَقٌّ، لِقُوَّةِ تَأْثِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، فَيَنْصَرِفُ إِلَيْهِ؛ وَلِهَذَا إِذَا أَتَى إِنْسَانٌ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ مَعْنَاهُ بَاطِلٌ، لَكِنْ لِقُوَّةِ فَصَاحَتِهِ وَبَيَانِهِ يَسْحَرُ السَّامِعُ حَقًّا، فَيَنْصَرِفُ إِلَيْهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ إِنْسَانٌ بِلُغَةٍ يُحْذَرُ مِنْ حَقِّ، وَلِفَصَاحَتِهِ وَبَيَانِهِ يَظُنُّ السَّامِعُ أَنَّ هَذَا الْحَقُّ بَاطِلٌ، فَيَنْصَرِفُ عَنْهُ، وَهَذَا مِنْ جِنْسِ السَّحْرِ الَّذِي يُسَمُّوهُ الْعَطْفَ وَالضَّرْفَ، وَالْبَيَانُ يَحْصُلُ بِهِ عَطْفٌ وَضَرْفٌ؛ فَالْبَيَانُ فِي الْحَقِيقَةِ بِمَعْنَى الْفَصَاحَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُمَا تَفْعَلُ فِعْلَ السَّحْرِ، وَابْنُ الْقَيْمِ يَقُولُ عَنِ الْحَوَرِ: حَدِيثُهَا السَّحْرُ الْحَلَالُ.

وَقَوْلُهُ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا» هَلْ هَذَا عَلَى سَبِيلِ الذَّمِّ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْمَدْحِ، أَوْ لِبَيَانِ الْوَاقِعِ ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى أَثَرِهِ؟

الْجَوَابُ: الْأَخِيرُ هُوَ الْمُرَادُ، فَالْبَيَانُ مِنْ حَيْثُ هُوَ بَيَانٌ لَا يُمَدِّحُ عَلَيْهِ وَلَا يُذَمُّ، وَلَكِنْ يُنْظَرُ إِلَى أَثَرِهِ، وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ، فَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ رَدُّ الْحَقِّ وَإِثْبَاتُ الْبَاطِلِ، فَهُوَ مَذْمُومٌ؛ لِأَنَّهُ اسْتِعْمَالُ لِنِعْمَةِ اللَّهِ فِي مَعْصِيَتِهِ، وَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ إِثْبَاتُ الْحَقِّ وَإِبْطَالُ الْبَاطِلِ، فَهُوَ مَدْحُوحٌ.

وَإِذَا كَانَ الْبَيَانُ يُسْتَعْمَلُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَفِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ مِنَ الْعِيِّ، لَكِنْ إِذَا ابْتُلِيَ الْإِنْسَانُ بِبَيَانٍ لِيَصُدَّ النَّاسُ عَنْ دِينِ اللَّهِ فَهَذَا لَا خَيْرَ فِيهِ، وَالْعِيُّ خَيْرٌ مِنْهُ، وَالْبَيَانُ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا شَكَّ أَنَّهُ نِعْمَةٌ؛ وَلِهَذَا امْتَنَّ اللَّهُ بِهِ عَلَى الْإِنْسَانِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ٤].

وَجْهٌ مُنَاسِبٌ لِلْحَدِيثِ لِلْبَابِ: الْمُؤَلَّفُ كَانَ حَكِيمًا فِي تَغْيِيرِهِ بِالرَّزْجَةِ، حَيْثُ قَالَ: بَابٌ: بَيَانُ شَيْءٍ مِنْ أَنْوَاعِ السَّحْرِ، وَلَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ مِنْهَا مَا هُوَ شَرٌّ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، وَمِنْهَا دُونَ ذَلِكَ، وَمِنْهَا مَا هُوَ جَائِزٌ عَلَى حَسَبِ مَا يُقْصَدُ بِهِ وَعَلَى حَسَبِ تَأْثِيرِهِ وَأَثَرِهِ.

[١] قَالَ: «فِيهِ مَسَائِلُ» أَيْ: فِي هَذَا الْبَابِ وَمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ مَسَائِلُ:

الأولى: أَنَّ الْعِيَافَةَ وَالطَّرْقَ وَالطَّيْرَةَ مِنَ الْجِبْتِ^[١].

الثانية: تَفْسِيرُ الْعِيَافَةِ وَالطَّرْقِ^[٢].

الثالثة: أَنَّ عِلْمَ النُّجُومِ نَوْعٌ مِنَ السَّحْرِ^[٣].

الرابعة: الْعَقْدُ مَعَ النَّفْثِ مِنْ ذَلِكَ^[٤].

الخامسة: أَنَّ النَّمِيمَةَ مِنْ ذَلِكَ^[٥].

السادسة: أَنَّ مِنْ ذَلِكَ بَعْضُ الْفَصَاحَةِ^[٦].

[١] الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: أَنَّ الْعِيَافَةَ وَالطَّرْقَ وَالطَّيْرَةَ مِنَ الْجِبْتِ. وَقَدْ سَبَقَ تَفْسِيرُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ

وَتَفْسِيرُ الْجِبْتِ.

[٢] الثَّانِيَةُ: تَفْسِيرُ الْعِيَافَةِ وَالطَّرْقِ. وَقَدْ بَيَّنَّتْ فِي الْبَابِ أَيْضًا وَشَرَحَتْ.

[٣] الثَّالِثَةُ: أَنَّ عِلْمَ النُّجُومِ نَوْعٌ مِنَ السَّحْرِ؛ لِقَوْلِهِ: «مَنْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ النُّجُومِ فَقَدْ اقْتَبَسَ

شُعْبَةً مِنَ السَّحْرِ» وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا أَيْضًا.

[٤] الرَّابِعَةُ: الْعَقْدُ مَعَ النَّفْثِ مِنْ ذَلِكَ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ عَقَدَ عُقْدَةً ثُمَّ نَفَثَ فِيهَا

فَقَدْ سَحَرَ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ.

[٥] الْخَامِسَةُ: أَنَّ النَّمِيمَةَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَلَا هَلْ أُنَبِّئُكُمْ مَا الْعَصَةُ؟ هِيَ

النَّمِيمَةُ» وَهِيَ مِنَ السَّحْرِ؛ لِأَنَّهَا تَفْعَلُ مَا يَفْعَلُ السَّاحِرُ مِنَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ النَّاسِ وَالتَّحْرِيشِ بَيْنَهُمْ،

وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ.

[٦] السَّادِسَةُ: أَنَّ مِنْ ذَلِكَ بَعْضُ الْفَصَاحَةِ. أَيُّ: مِنَ السَّحْرِ بَعْضُ الْفَصَاحَةِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ

ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسَحْرًا»، وَالْمَوْلُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: بَعْضُ الْفَصَاحَةِ. اسْتِدْلَالًا بِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ مِنَ

الْبَيَانِ»؛ لِأَنَّ «مِنْ» هُنَا عِنْدَ الْمَوْلُفِ لِلتَّبْعِيضِ، وَوَجْهُ كَوْنِ ذَلِكَ مِنَ السَّحْرِ أَنَّ لِسَانَ الْبَلِغِ ذِي الْبَيَانِ

قَدْ يَصْرِفُ الْهِمَمَ، وَقَدْ يُلْهِبُ الْهِمَمَ بِمَا عِنْدَهُ مِنَ الْفَصَاحَةِ.



بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكُهَّانِ وَنَحْوِهِمْ^[١]

[١] «الْكُهَّانُ» جَمْعُ كَاهِنٍ، وَالْكَهَنَةُ أَيْضًا جَمْعُ كَاهِنٍ، وَهُمْ قَوْمٌ يَكُونُونَ فِي أَحْيَاءِ الْعَرَبِ يَتَحَاكَمُ النَّاسُ إِلَيْهِمْ، وَتَتَّصِلُ بِهِمُ الشَّيَاطِينُ، وَتُخْبِرُهُمْ عَمَّا كَانَ فِي السَّمَاءِ، تَسْتَرْقُ السَّمْعَ مِنَ السَّمَاءِ، وَتُخْبِرُ الْكَاهِنَ بِهِ، ثُمَّ الْكَاهِنُ يُضِيفُ إِلَى هَذَا الْحَقِيرِ مَا يُضِيفُ مِنَ الْأَخْبَارِ الْكَادِيَةِ، وَتُخْبِرُ النَّاسَ، فَإِذَا وَقَعَ بِمَا أُخْبِرَ بِهِ شَيْءٌ اعْتَقَدَهُ النَّاسُ عَالِمًا بِالْغَيْبِ، فَصَارُوا يَتَحَاكَمُونَ إِلَيْهِمْ، فَهُمْ مَرْجِعٌ لِلنَّاسِ فِي الْحُكْمِ؛ وَلِهَذَا يُسَمَّوْنَ الْكَهَنَةَ؛ إِذْ هُمْ يُخْبِرُونَ عَنِ الْأُمُورِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، يَقُولُونَ: سَيَقَعُ كَذَا وَسَيَقَعُ كَذَا.

وَلَيْسَ مِنَ الْكِهَانَةِ فِي شَيْءٍ مَن يُخْبِرُ عَنِ أُمُورٍ تُدْرِكُ بِالْحِسَابِ؛ فَإِنَّ الْأُمُورَ الَّتِي تُدْرِكُ بِالْحِسَابِ لَيْسَتْ مِنَ الْكِهَانَةِ فِي شَيْءٍ، كَمَا لَوْ أُخْبِرَ عَنْ كُسُوفِ الشَّمْسِ أَوْ خُسُوفِ الْقَمَرِ، فَهَذَا لَيْسَ مِنَ الْكِهَانَةِ؛ لِأَنَّهُ يُدْرِكُ بِالْحِسَابِ، وَكَمَا لَوْ أُخْبِرَ أَنَّ الشَّمْسَ تَغْرُبُ فِي ٢٠ مِنْ بُرْجِ الْمِيزَانِ مَثَلًا فِي السَّاعَةِ كَذَا وَكَذَا، فَهَذَا لَيْسَ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ، وَكَمَا يَقُولُونَ: إِنَّهُ سَيَخْرُجُ فِي أَوَّلِ الْعَامِ أَوْ الْعَامِ الَّذِي بَعْدَهُ مُذَنْبٌ (هَالِي)، وَهُوَ نَجْمٌ لَهُ ذَنْبٌ طَوِيلٌ - فَهَذَا لَيْسَ مِنَ الْكِهَانَةِ فِي شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تُدْرِكُ بِالْحِسَابِ، فَكُلُّ شَيْءٍ يُدْرِكُ بِالْحِسَابِ فَإِنَّ الْإِنْخَبَارَ عَنْهُ وَلَوْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا لَا يُعْتَبَرُ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ، وَلَا مِنَ الْكِهَانَةِ.

وَهَلْ مِنَ الْكِهَانَةِ مَا يُخْبِرُ بِهِ الْآنَ مِنْ أَحْوَالِ الطُّقُسِ فِي خِلَالِ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ سَاعَةً، أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّهُ أَيْضًا يَسْتَدِلُّ إِلَى أُمُورٍ حَسِّيَّةٍ، وَهِيَ تَكْثُفُ الْجَوِّ؛ لِأَنَّ الْجَوَّ يَتَكَثَّفُ عَلَى صِفَةِ مُعَيَّنَةٍ تُعْرَفُ بِالْمَوَازِينِ الدَّقِيقَةِ عِنْدَهُمْ؛ فَيَكُونُ صَالِحًا لِأَنَّهُ يُمَطَّرُ، أَوْ لَا يُمَطَّرُ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ فِي الْعِلْمِ الْبَدَائِيِّ إِذَا رَأَيْنَا تَجَمُّعَ الْغَيْمِ وَالرَّعْدَ وَالْبَرْقَ وَثَقَلَ السَّحَابُ، نَقُولُ: يُوشِكُ أَنْ يَنْزِلَ الْمَطَرُ.

فَالْهُمُّ: أَنَّ مَا اسْتَدَلَّ إِلَى شَيْءٍ مَحْسُوسٍ فَلَيْسَ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْعَامَّةِ يَظُنُّونَ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ التَّصْدِيقَ بِهَا تَصْدِيقٌ بِالْكِهَانَةِ.

رَوَى مُسْلِمٌ فِي (صَحِيحِهِ) عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ^(١) أَتَى عَرَّافًا^(٢) فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا»^(٣).

وَالشَّيْءُ الَّذِي يُذْرَكُ بِالْحِسِّ إِنْكَارُهُ قَبِيحٌ، كَمَا قَالَ السَّفَّارِيُّ:

فَكُلُّ مَعْلُومٍ بِحِسٍّ أَوْ حِجَا فَنُكْرُهُ جَهْلٌ قَبِيحٌ بِالْهَجَا^(٤)

فَالَّذِي يُعْلَمُ بِالْحِسِّ لَا يُمَكِّنُ إِنْكَارُهُ، وَلَوْ أَنَّ أَحَدًا أَنْكَرَهُ مُسْتَنِدًا بِذَلِكَ إِلَى الشَّرْعِ، لَكَانَ ذَلِكَ طَعْنًا بِالشَّرْعِ.

[١] قَوْلُهُ: «مَنْ» شَرْطِيَّةٌ، فِيهِىَ لِلْعُمُومِ.

[٢] وَالْعَرَّافُ: صِبْغَةٌ مُبَالِغَةٌ مِنَ الْعَارِفِ، أَوْ نِسْبَةٌ، أَيْ: مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى الْعَرَافَةِ.

وَالْعَرَّافُ قِيلَ: هُوَ الْكَاهِنُ، وَهُوَ الَّذِي يُخْبِرُ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ. وَقِيلَ: هُوَ اسْمٌ عَامٌّ لِلْكَاهِنِ وَالْمُنَجِّمِ وَالرَّمَالِ وَنَحْوِهِمْ مِمَّنْ يَسْتَدِلُّ عَلَى مَعْرِفَةِ الْغَيْبِ بِمُقَدَّمَاتٍ يَسْتَعْمِلُهَا، وَهَذَا الْمَعْنَى أَعَمُّ، وَيَذُلُّ عَلَيْهِ الْاِسْتِيقَاقُ؛ إِذْ هُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، فَيَشْمَلُ كُلَّ مَنْ تَعَاطَى هَذِهِ الْأُمُورَ وَادَّعَى بِهَا الْمَعْرِفَةَ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ فَصَدَّقَهُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا» ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ مَجْرَدَ سُؤَالِهِ يُوجِبُ عَدَمَ قَبُولِ صَلَاتِهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، فَسُؤَالُ الْعَرَّافِ وَنَحْوِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَسْأَلَهُ سُؤَالَ مَجْرَدًا، فَهَذَا حَرَامٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا...»^(٥)، فَأَثْبَاتُ الْعُقُوبَةِ عَلَى سُؤَالِهِ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِهِ؛ إِذْ لَا عُقُوبَةَ إِلَّا عَلَى فِعْلٍ حَرَمٍ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يَسْأَلَهُ فَيُصَدِّقَهُ، وَيَعْتَرِ قَوْلُهُ، فَهَذَا كُفْرٌ؛ لِأَنَّهُ تَصْدِيقُهُ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ تَكْذِيبٌ لِلْقُرْآنِ؛ حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَسْأَلَهُ لِيَخْتَبِرَهُ: هَلْ هُوَ صَادِقٌ أَوْ كَاذِبٌ، لَا لِأَجْلِ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِهِ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الْحَدِيثِ. وَقَدْ سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ صَيَّادٍ، فَقَالَ: «مَاذَا خَبَأْتُ لَكَ؟» قَالَ:

(١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، رقم (٢٢٣٠)، دون قوله: «فصدقه». وقد أخرج هذه الزيادة الإمام أحمد في «مسنده» (٤/ ٦٨، ٥/ ٣٨٠).

(٢) العقيدة السفارينية (ص: ٩٨).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، رقم (٢٢٣٠).

= الدُّخ. فَقَالَ: «اِخْسَأْ؛ فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ»^(١)، فَالْنَّبِيُّ ﷺ سَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ أَضْمَرَهُ لَهُ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَخْتَرَهُ، فَأَخْبَرَهُ بِهِ.

الْقِسْمُ الرَّابِعُ: أَنْ يَسْأَلَ لِيُظْهِرَ عَجْزَهُ وَكَذِبَهُ، فَيَمْتَحِنَهُ فِي أُمُورٍ يَتَبَيَّنُ بِهَا كَذِبُهُ وَعَجْزُهُ، وَهَذَا مَطْلُوبٌ، وَقَدْ يَكُونُ وَاجِبًا. وَإِبْطَالُ قَوْلِ الْكَهَنَةِ لَا شَكَّ أَنَّهُ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ، وَقَدْ يَكُونُ وَاجِبًا، فَصَارَ السُّؤَالُ هُنَا لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ يُفَصِّلُ فِيهِ هَذَا التَّفْصِيلُ عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرْتُ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ الْأُخْرَى.

وَقَدْ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢) أَنَّ الْجِنَّ يَخْدُمُونَ الْإِنْسَ فِي أُمُورٍ، وَالْكُهَّانَ يَسْتَخْدِمُونَ الْجِنَّ لِتَأْتِيَهُمْ بِخَبَرِ السَّمَاءِ، فَيُضِيفُونَ إِلَيْهِ مِنَ الْكَذِبِ مَا يُضِيفُونَ، وَخِدْمَةُ الْجِنَّ لِلْإِنْسِ لَيْسَتْ مُحَرَّمَةً عَلَى كُلِّ حَالٍ، بَلْ هِيَ عَلَى حَسَبِ الْحَالِ.

فَالْجِنِّيُّ يَخْدُمُ الْإِنْسَ فِي أُمُورٍ لِمَصْلَحَةِ الْإِنْسِ، وَقَدْ يَكُونُ لِلْجِنِّ فِيهَا مَصْلَحَةٌ، وَقَدْ لَا يَكُونُ لَهُ فِيهَا مَصْلَحَةٌ، بَلْ لِأَنَّهُ مُجِبُّهُ فِي اللَّهِ وَاللَّهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مِنَ الْجِنَّ مُؤْمِنِينَ مُجِبُّونَ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْإِنْسِ؛ لِأَنَّهُ يَجْمَعُهُمُ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ.

وَقَدْ يَخْدُمُونَهُمْ لَطَاعَةِ الْإِنْسِ لَهُمْ فِيمَا لَا يَرْضِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؛ إِمَّا فِي الذَّبْحِ لَهُمْ، أَوْ فِي عِبَادَتِهِمْ، أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

وَالْأَعْرَبُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ رَبِّمَا يَخْدُمُونَ الْإِنْسَ لِأَمْرِ مُحَرَّمٍ مِنْ زِنَا أَوْ لَوَاطِ؛ لِأَنَّ الْجِنَّةَ قَدْ تَسْتَمِيعُ بِالْإِنْسِيِّ بِالْعَشْقِ وَالتَّلَذُّذِ بِالْإِتِّصَالِ بِهِ، أَوْ بِالْعَكْسِ، وَهَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ مَشْهُودٌ، حَتَّى رُبَّمَا كَانَ الْجِنِّيُّ الَّذِي فِي الْإِنْسَانِ يَنْطَلِقُ بِذَلِكَ، كَمَا يَعْلَمُ مِنَ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ عَلَى الْمُصَابِيحِ بِالْجِنِّ.

وَالْنَّبِيُّ ﷺ حَصَرَ إِلَيْهِ الْجِنَّ وَخَاطَبَهُمْ، وَأَرْشَدَهُمْ، وَوَعَدَهُمْ بِعَطَاءٍ لَا تَنْظِرُ لَهُ، فَقَالَ لَهُمْ: «كُلُّ عَظْمٍ ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ تَجِدُونَهُ أَوْفَرَ مَا يَكُونُ لَحْمًا، وَكُلُّ بَعْرَةٍ فِيهَا عِلْفٌ لِدَوَابِّكُمْ»^(٣).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب كيف يعرض الإسلام على الصبي، رقم (٣٠٥٥)، ومسلم: كتاب الفتن، باب ذكر ابن صباد، رقم (٢٩٣٠)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٨٢/١٣).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب الجهر بالقراءة في الصبح، رقم (٤٥٠)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَذُكِرَ أَنَّ فِي عَهْدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ امْرَأَةً لَهَا رَيْثٌ مِنَ الْجَنِّ، وَكَانَتْ تُوصِيهِ بِأَشْيَاءَ، حَتَّى إِنَّهُ تَأَخَّرَ عُمَرُ ذَاتَ يَوْمٍ، فَأَتَوْا إِلَيْهَا، فَقَالُوا: ابْحَثِي لَنَا عَنْهُ. فَذَهَبَ هَذَا الْجِنِّي الَّذِي فِيهَا، وَبَحَثَ وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهُ فِي مَكَانٍ كَذَا، وَأَنَّهُ يَسِمُ إِبِلَ الصَّدَقَةِ^(١).

وقوله: «فَصَدَقَهُ» لَيْسَتْ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ)، بَلِ الَّذِي فِي (مُسْلِمٍ): «فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً»، وَزِيَادَتُهَا فِي نَقْلِ الْمُؤَلِّفِ؛ إِمَّا لِأَنَّ النُّسَخَةَ الَّتِي نَقَلَ مِنْهَا هَذَا اللَّفْظُ: «فَصَدَقَهُ»، أَوْ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ عَزَاهُ إِلَى «مُسْلِمٍ» بِاعْتِبَارِ أَصْلِهِ، فَأَخَذَ مِنْ «مُسْلِمٍ» «فَسَأَلَهُ»، وَأَخَذَ مِنْ أَحْمَدَ: «فَصَدَقَهُ». وقوله: «لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً» نَفْيُ الْقَبُولِ هُنَا هَلْ يَلْزَمُ مِنْهُ نَفْيُ الصَّحَّةِ أَوْ لَا؟

نَقُولُ: نَفْيُ الْقَبُولِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِقَوَاتِ شَرْطٍ، أَوْ لَوْجُودِ مَانِعٍ؛ فَيَقِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ يَكُونُ نَفْيُ الْقَبُولِ نَفْيًا لِلصَّحَّةِ، كَمَا لَوْ قُلْتُ: مَنْ صَلَّى بغيرِ وُضوءٍ لَمْ يَقْبَلِ اللهُ صَلَاتَهُ، وَمَنْ صَلَّى فِي مَكَانٍ مَغْضُوبٍ لَمْ يَقْبَلِ اللهُ صَلَاتَهُ عِنْدَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ.

وَلِإِنْ كَانَ نَفْيُ الْقَبُولِ لَا يَتَعَلَّقُ بِقَوَاتِ شَرْطٍ وَلَا وَجُودِ مَانِعٍ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الْقَبُولِ نَفْيُ الصَّحَّةِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْمُرَادُ بِالْقَبُولِ النِّتْيَ: إِمَّا نَفْيُ الْقَبُولِ التَّامِّ، أَيْ: لَمْ تُقْبَلْ عَلَى وَجْهِ التَّامِّ الَّذِي يَحْتَضِرُ بِهِ تَمَامُ الرِّضَا وَتَمَامُ الْمُتَوَبَةِ.

وَلَمَّا أَنْ يُرَادُ بِهِ أَنَّ هَذِهِ السَّيِّئَةَ الَّتِي فَعَلَهَا تُقَابِلُ تِلْكَ الْحَسَنَةَ فِي الْمِيزَانِ، فَتُسْقِطُهَا، وَيَكُونُ وَزْرُهَا مُوَازِيًا لِأَجْرِ تِلْكَ الْحَسَنَةِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرٌ صَارَتْ كَأَنَّهَا غَيْرُ مَقْبُولَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ مُجَرَّئَةً وَمُتَرَبِّئَةً لِلذَّمِّ، لَكِنِ الثَّوَابُ الَّذِي حَصَلَ بِهَا قُوبِلَ بِالسَّيِّئَةِ فَاسْقَطَتْهُ.

ومثله قوله ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا»^(٢).

وقوله: «أَرْبَعِينَ يَوْمًا» تَحْصِيصُ هَذَا الْعَدَدِ لَا يُمَكِّنُنَا أَنْ نَعْلَمَهُ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ الْمَقْدَّرَ بَعْدَهُ لَا يَسْتَطِيعُ الْإِنْسَانُ غَالِبًا أَنْ يَعْرِفَ حِكْمَتَهُ، فَكَوْنُ الصَّلَاةِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ أَوْ خَمْسِينَ لَا نَعْلَمُ لِمَاذَا

(١) «أكام المرجان في أحكام الجان» (ص: ٣٨).

(٢) أخرجه أحمد (٣٥/٢) والترمذي: كتاب الأشربة، باب ما جاء في شارب الخمر، رقم (١٨٦٢) - وقال: «حديث حسن» - من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وأخرج الإمام أحمد في «مسنده» (١٧٦/٣)، (١٨٩، ١٩٧) وابن ماجه: كتاب الأشربة، باب من شرب الخمر لم تقبل له صلاة، رقم (٣٣٧٧)، نحوه من حديث عبد الله بن عمرو، وكذا أخرج أبو داود: كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر، رقم (٣٦٨٠)، نحوه من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ آمَنَ كَاهِنًا^[١] فَصَدَّقَهُ^[٢] بِمَا يَقُولُ^[٣] فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ»^[٤].

= خُصِّصَتْ بِذَلِكَ؛ فَهَذَا مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يُفْصَدُ بِهَا التَّعَبُّدُ لِلَّهِ، وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ بِمَا لَا تُعْرِفُ حِكْمَتُهُ أَبْلَغُ مِنَ التَّعَبُّدِ لَهُ بِمَا تُعْرِفُ حِكْمَتُهُ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي التَّدَلُّلِ، صَحِيحٌ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَرَفَ الْحِكْمَةَ أَطْمَأَنَّ نَفْسُهُ أَكْثَرَ، لَكِنْ كَوَّنَ الْإِنْسَانُ يَنْقَادَ لِمَا لَا يَعْرِفُ حِكْمَتَهُ دَلِيلٌ عَلَى كِبَالِ الْإِنْقِيَادِ وَالتَّعَبُّدِ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ، فَهُوَ مِنْ حَيْثُ الْعُبُودِيَّةُ أَبْلَغُ وَأَكْمَلُ. أَمَّا ذَاكَ: فَهُوَ مِنْ حَيْثُ الطَّمَأْنِينَةُ إِلَى الْحُكْمِ يَكُونُ أَبْلَغُ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ إِذَا عَلِمَتْ بِالْحِكْمَةِ فِي شَيْءٍ أَطْمَأَنَّتْ إِلَيْهِ بِلَا شَكٍّ، وَازْدَادَتْ أَخْذًا لَهُ وَقَبُولًا.

فَهُنَاكَ أَشْيَاءٌ بِمَا عَيْنُهُ الشَّرْعُ بَعْدَ أَوْ كَيْفِيَّةٍ لَا نَعْلَمُ مَا الْحِكْمَةُ فِيهِ، وَلَكِنْ سَبَّلْنَا أَنْ نَكُونَ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْمُؤْمِنِينَ: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ» [الأحزاب: ٣٦]، فَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ وَالْإِنْقِيَادُ وَتَقْوِيصُ الْأَمْرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَمُؤْخَذٌ مِنَ الْحَدِيثِ: تَحْرِيمُ إِيثَانِ الْعَرَّافِ وَسُؤَالِهِ، إِلَّا مَا اسْتَشْنَى، كَالْقِسْمِ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ؛ لِمَا فِي إِيثَانِهِمْ وَسُؤَالِهِمْ مِنَ الْمَافِسِدِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي تُرْتَّبُ عَلَى تَشْجِيعِهِمْ وَإِعْرَافِ النَّاسِ بِهِمْ، وَهُمْ فِي الْغَالِبِ يَأْتُونَ بِأَشْيَاءَ كُلُّهَا بَاطِلَةً.

[١] قَوْلُهُ: «مَنْ آمَنَ كَاهِنًا» تَقَدَّمَ مَعْنَى الْكُهَّانِ، وَأَتَمُّهُمْ كَانُوا رِجَالًا فِي أَحْيَاءِ الْعَرَبِ تَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الشَّيَاطِينُ، وَتُخْبِرُهُمْ بِمَا سَمِعَتْ مِنْ أَخْبَارِ السَّمَاءِ.

[٢] قَوْلُهُ: «فَصَدَّقَهُ» أَيُّ: نَسَبَهُ إِلَى الصِّدْقِ، وَقَالَ: إِنَّهُ صَادِقٌ، وَتَصْدِيقُ الْحَبَرِ يَعْنِي: تَثْبِيتَهُ وَتَحْقِيقَهُ، فَقَالَ: هَذَا حَقٌّ وَصَحِيحٌ وَثَابِتٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «بِمَا يَقُولُ» «مَا» عَامَّةٌ فِي كُلِّ مَا يَقُولُ، حَتَّى مَا يُحْتَمَلُ أَنَّهُ صِدْقٌ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَدَّقَهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِمُ الْكَذِبُ.

[٤] قَوْلُهُ: «فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ» أَيُّ: بِالَّذِي أَنْزَلَ، وَالَّذِي أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ الْقُرْآنَ، أَنْزَلَ إِلَيْهِ بِوَاسِطَةِ جِبْرِيلَ، قَالَ تَعَالَى: «وَلِلَّهِ لِنَزِيلِ رَبِّ الْمَلَائِكَةِ ﴿٣٧﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ» [الشعراء: ١٩٢-١٩٣]، وَقَالَ تَعَالَى: «فَلِ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ» [النحل: ١٠٢]، وَبِهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى مَعْنَى، وَأَمَّا لَفْظُهُ فَمِنْ الرُّسُولِ ﷺ، لَكِنَّهُ حِكَاةٌ عَنِ اللَّهِ؛ لِأَنَّا لَوْ لَمْ نَقُلْ بِذَلِكَ لَكَانَ الْحَدِيثُ الْقُدْسِيُّ أَرْفَعُ سَنَدًا مِنَ الْقُرْآنِ؛ حَيْثُ إِنَّ الرُّسُولَ ﷺ يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ مُبَاشَرَةً وَالْقُرْآنَ بِوَاسِطَةِ جِبْرِيلَ.

= ولأنه لو كان من كلام الله لفظاً لوجب أن ثبت له أحكام القرآن؛ لأن الشَّرع لا يُفرق بين المتماثلين، وقد عُلِمَ أن أحكام القرآن لا تنطبق على الحديث القدسي، فهو لا يعتدُّ بيلاوته، ولا يقرأ في الصلاة، ولا يُعجز لفظه، ولو كان من كلام الله لكان معجزاً؛ لأن كلام الله لا يُماثلُه كلام البشر. وأيضاً باتفاق أهل العلم فيما أعلم أنه لو جاء مُشرك يستجيرُ لِيَسْمَعَ كلام الله وأسمعناه الأحاديث القدسيّة - فلا يصحّ أن يُقال: إنّه سَمِعَ كلام الله.

فدلّ هذا على أنه ليس من كلام الله، وهذا هو الصحيح، وللعلماء في ذلك قولان: هذا أحدهما. والثاني: أنه من قول الله لفظاً.

فإن قال قائل: كيف تُصحّحون هذا والنبي ﷺ ينسب القول إلى الله، ويقول: قال الله تعالى، ومقول القول هو هذا الحديث المسوق؟

قلنا: هذا كما قال الله تعالى عن موسى وفرعون وإبراهيم: قال موسى، قال فرعون، قال إبراهيم... مع أننا نعلم أن هذا اللفظ ليس من كلامهم ولا قولهم؛ لأن لغتهم ليست اللغة العربيّة، وإنما نقل نقلًا عنهم، ويدلّ لهذا أن القصص في القرآن تختلف بال طول والقصر والألفاظ، بما يدلّ على أن الله سبحانه يُقلّبها بالمعنى، ومع ذلك ينسبها إليهم، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَأةٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٦٥﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٧]، وقال عن موسى: ﴿قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، وقال عن فرعون: ﴿قَالَ لِلْمَلَآئِكَةِ حَوْلِي إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾ [الشعراء: ٣٤].

وقوله: ﴿بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ﴾ ذكر أهل السنّة أن كلّ كلمة وُصف فيها القرآن بأنه منزل أو أنزل من الله، فهي دالة على علو الله سبحانه وتعالى بذاته، وعلى أن القرآن كلام الله؛ لأن النزول يكون من أعلى، والكلام لا يكون إلّا من متكلّم به.

وقوله: ﴿كَفَرُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ﴾ وجه ذلك: أن ما أنزل على محمد قال الله تعالى فيه: ﴿قُلْ لَا يَمْلِكُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وهذا من أقوى طرق الحصر؛ لأن فيه النفي والإثبات؛ فالذي يصدق الكاهن في علم الغيب وهو يعلم أنه لا يعلم الغيب إلا الله فهو كافر كُفراً أكبر محرّجاً عن الملة، وإن كان جاهلاً ولا يعتقد أن القرآن فيه كذب، فكفره كُفْرٌ دون كُفْرٍ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١).

وِلِلْأَرْبَعَةِ وَالْحَاكِمِ^(١) - وَقَالَ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهَا»^(٢).....

[١] قَوْلُهُ: «وِلِلْأَرْبَعَةِ وَالْحَاكِمِ» الْأَرْبَعَةُ هُمْ: أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَالْحَاكِمُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ «السَّنَنِ»، لَكِنْ لَهُ كِتَابٌ سَمِيَ «صَحِيحَ الْحَاكِمِ».

[٢] قَوْلُهُ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهَا» أَيُّ: شَرَطَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، لَكِنْ قَوْلُهُ: «عَلَى شَرْطِهَا» هَذَا عَلَى مَا يَعْتَقَدُ، وَإِلَّا فَقَدْ يَكُونُ الْأَمْرُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «عَلَى شَرْطِهَا» أَيُّ: أَنَّ رِجَالَهُ رِجَالُ «الصَّحِيحَيْنِ»، وَأَنَّ مَا اشْتَرَطَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مَوْجُودٌ فِيهِ. وَنَحْنُ لَا نُنْكَرُ أَنَّ هُنَاكَ أَحَادِيثَ صَحِيحَةً لَمْ يَذْكُرْهَا الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ؛ لِأَنَّهَا لَمْ يَسْتَوْعِبَا الصَّحِيحَ كُلَّهُ، وَهَذَا أَمْرٌ وَاقِعٌ، وَلَكِنْ يُنْظَرُ فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى شَرْطِهَا؛ فَقَدْ تَكُونُ فِيهِ عِلَّةٌ خَفِيَّةٌ خَفِيَّتْ عَلَى هَذَا الْقَائِلِ، وَيَكُونُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَلَيْهِمَا وَتَرَكََا الْحَدِيثَ مِنْ أَجْلِهَا.

وَقَوْلُهُ: «صَحِيحٌ» يَقُولُونَ: الْحَاكِمُ مِمَّنْ يَتَسَاهَلُ بِالتَّصْحِيحِ؛ وَلِهَذَا قَالُوا: لَا عِبْرَةَ بِتَّصْحِيحِ الْحَاكِمِ، وَلَا بِتَّوْبِيحِ ابْنِ حِبَّانَ، وَلَا بِوَضْعِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ، وَلَا بِإِجْمَاعِ ابْنِ الْمُنْذِرِ. وَهَذَا الْقَوْلُ فِيهِ مُجَازَفَةٌ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ (لَا عِبْرَةَ) أَيُّ: لَا تُلْتَفِتْ إِلَيْهِ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ مَقْبُولًا فِي كُلِّ حَالٍ، مَعَ أَنِّي تَدَبَّرْتُ كَلَامَ ابْنِ الْمُنْذِرِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَوَجَدْتُ أَنَّهُ دَائِمًا إِذَا نَقَلَ الْإِجْمَاعَ يَقُولُ: إِجْمَاعٌ مَنْ نَحْفَظُ قَوْلَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَهُوَ بِهَذَا قَدِ اخْتَفَظَ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَشَعَهَا.

وَلَكِنَّا مَعَ ذَلِكَ نَقُولُ: إِذَا كَانَ الرَّجُلُ ذَا أَطْلَاعٍ وَاسِعٍ فَقَدْ يَكُونُ هَذَا الْقَوْلُ إِجْمَاعًا، أَمَّا إِذَا كَانَ هَذَا الرَّجُلُ لَا يَعْرِفُ إِلَّا مَا حَوْلَهُ فَإِنَّ قَوْلَهُ هَذَا لَا يَكُونُ إِجْمَاعًا وَلَا يُوثَقُ بِهِ، وَلَا تَحْكُمُ بَأَنَّهُ إِجْمَاعٌ.

(١) أخرجه أحمد (٤٠٨/٢)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١٦/٣، ١٧) وأبو داود: كتاب الطب، باب في الكهان، رقم (٣٩٠٤)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب في كراهية إتيان الحائض، رقم (١٣٥)، وقال: «لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم، عن أبي نعيمه الهجيمي، عن أبي هريرة... وضعف محمد هذا الحديث من قبل إسناده». وأخرجه ابن ماجه: كتاب الطهارة، باب النهي عن إتيان الحائض، رقم (٦٣٩)، والدارمي (٢٥٩/١) وابن الجارود (٢٠٧) والعقيلي (٣١٨/١) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٤/٣) والبيهقي في «السنن» (١٩٨/٧) والحاكم (٨/١) وصححه على شرط الشيخين. والحديث صححه الألباني في «الإرواء» (٦٨/٧).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنًا^(١)، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^(٢).

وَلَا يَبِي يَعْلَى بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مِثْلَهُ مَوْفُوقًا^(٣).

وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ مَوْفُوعًا^(٤): «لَيْسَ مِنَّا^(٥) مَنْ تَطَيَّرَ أَوْ تُطَيِّرَ لَهُ^(٦)،.....

مِثَالُهُ: فَلَوْ قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَذْهَبْ إِلَّا الْمَذْهَبَ الْحَنِئِلِيَّ فِي مَسْأَلَةِ وَقَالَ هَذَا إِجْمَاعٌ مَنْ نَحْفَظُ قَوْلَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. فَإِنَّ قَوْلَهُ هَذَا لَا يُعْتَبَرُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْفَظْ إِلَّا قَوْلًا قَلِيلًا مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

[١] قَوْلُهُ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنًا» أَوْ: يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلشُّكِّ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّنَوُّعِ؛ فَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ بَلْفَظِ عَرَّافٍ، وَالثَّانِي بَلْفَظِ كَاهِنٍ، وَالثَّلَاثُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا، فَتَكُونُ «أَوْ» لِلتَّنَوُّعِ.

وَجَاءَ الْمُؤَلِّفُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَ وَالثَّانِي مُغْنِيَانِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ كَثْرَةَ الْأَدِلَّةِ جَمًّا يَقْوِي الْمَذْهَبَ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَخْبَرَكَ بِخَيْرٍ فَوُثِّقَتْ بِهِ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ وَأَخْبَرَكَ بِهِ أَزْدَدَتْ تَوْثُقًا وَقُوَّةً؛ وَلِهَذَا فَرَّقَ الشَّارِعُ بَيْنَ أَنْ يَأْتِيَ الْإِنْسَانُ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ أَوْ شَاهِدَيْنِ.

وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْمُؤَلِّفِ: أَنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنًا» أَنَّهُ مَوْفُوقٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، لَكِنَّهُ لَمَّا قَالَ فِي الَّذِي بَعْدَهُ: «مَوْفُوقًا» تَرَجَّحَ عِنْدَنَا أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي قَبْلَهُ مَوْفُوعٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «مَوْفُوعًا» أَي: إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

[٣] قَوْلُهُ: «لَيْسَ مِنَّا» تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَأَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى خُرُوجِ الْفَاعِلِ مِنَ الْإِسْلَامِ، بَلْ عَلَى حَسَبِ الْحَالِ.

[٤] قَوْلُهُ: «تَطَيَّرَ» التَّطَيَّرُ: هُوَ التَّشَاوُؤُ بِالْمَرْئِيِّ أَوْ الْمُسْمُوعِ أَوْ الْمَعْلُومِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَأَصْلُهُ مِنَ

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢/٤٢٩) وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (١/٨) - وَصَحَّحَهُ عَلَى شَرْطِهَا - وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (٨/١٣٥). وَقَالَ الشَّارِحُ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ فِي «تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» (ص: ٤٠٩): «قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي «أَمَالِيهِ»: حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: إِسْنَادُهُ قَوِي، وَعَلَى هَذَا؛ فَغَزَا الْمُصَنِّفُ إِلَى الْأَرْبَعَةِ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَأُظْهِرَ تَبَعٌ فِي ذَلِكَ الْحَافِظُ؛ فَإِنَّهُ عَزَاهُ فِي «الْفَتْحِ» إِلَى أَصْحَابِ السَّنَنِ وَالْحَاكِمِ؛ فَوَهْمٌ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ الَّذِي قَبْلَهُ». وَانْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» (١٠/٢١٧)، «فَيْضُ الْقَدِيرِ» (٦/٢٣).

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٠٠٥) وَالبزار؛ كَمَا فِي «كَشَفِ الْأَسْتَارِ عَنْ زَوَائِدِ الْبَزَارِ» (٢/٤٤٣). قَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي «الْتَرغِيبِ» (٤/٣٦): «رَوَاهُ الْبَزَارُ وَأَبُو يَعْلَى بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ مَوْفُوقًا» وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» (٥/١١٨): «وَرَجُلٌ «الْكَبِيرِ» وَالبزار ثِقَاتٌ» وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١٠/٢١٧): «إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ».

أَوْ تَكْهَنَ أَوْ تُكْهَنَ لَهُ^(١)، أَوْ سَحَرَ أَوْ سُحِرَ لَهُ^(٢)،

= الطَّيْرُ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يَنْشَاءُ مُونَ أَوْ يَنْفَعُونَ بِهَا، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ^(٣).

ومنه ما يحصل لبغض الناس إذا سُرِعَ في عمل، ثُمَّ حَصَلَ لَهُ فِي أَوَّلِهِ تَعَثُّرٌ تَرَكَهَ وَتَشَاءَمَ، فَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ، بَلْ يَعْتَمِدُ عَلَى اللَّهِ وَيَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ، وَمَا دُمْتَ أَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ فِي هَذَا الْأَمْرِ خَيْرًا، فغَايِزُ فِيهِ، وَلَا تَشَاءَمَ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُؤَفِّقْ فِيهِ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ، فَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ لَمْ يُؤَفِّقْ فِي الْعَمَلِ أَوَّلَ مَرَّةٍ، ثُمَّ وَفَّقَ فِي ثَانِي مَرَّةٍ أَوْ ثَالِثِ مَرَّةٍ!!

وَيُقَالُ: إِنَّ الْكِسَائِيَّ - إِمَامَ النَّحْوِ - طَلَبَ النَّحْوَ عِدَّةَ مَرَّاتٍ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُؤَفِّقْ، فَرَأَى نَمْلَةً تَحْمِلُ نَوَآةَ تَمْرٍ، فَتَضَعُهَا إِلَى الْجِدَارِ، فَتَسْقُطُ، حَتَّى كَرَّرَتْ ذَلِكَ عِدَّةَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ صَعِدَتْ بِهَا إِلَى الْجِدَارِ وَتَجَاوَزَتْهُ، فَقَالَ: شُبْحَانَ اللَّهِ! هَذِهِ النَّمْلَةُ تُكَابِدُ هَذِهِ النَوَاةَ حَتَّى نَجَحَتْ، إِذْنًا أَنَا سَاكِبِدُ عِلْمَ النَّحْوِ حَتَّى أَتَجَحَّ. فَكَابِدَ، فَصَارَ إِمَامَ أَهْلِ الْكُوفَةِ فِي النَّحْوِ.

قَوْلُهُ: «أَوْ تُطَيَّرَ لَهُ» بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَيُّ: أَمَرَ مَنْ يَطَيِّرُ لَهُ، مِثْلُ أَنْ يَأْتِيَ شَخْصٌ، وَيَقُولُ: سَاسِفِرْ إِلَى الْمَكَانِ الْفُلَانِي، وَأَنْتَ صَاحِبُ طَيْرٍ، وَأُرِيدُ أَنْ تَرْجُرَ طَيْرَكَ لِأَنْظُرَ: هَلْ هَذِهِ الْوِجْهَةُ مُبَارَكَةٌ أَمْ لَا. فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ تَبَرَّأَ مِنْهُ الرَّسُولُ ﷺ.

وقَوْلُهُ: «مَنْ تَطَيَّرَ» يَشْمَلُ مَنْ تَطَيَّرَ لِنَفْسِهِ، أَوْ تَطَيَّرَ لغيرِهِ.

[١] قَوْلُهُ: «أَوْ تَكْهَنَ أَوْ تُكْهَنَ لَهُ» سَبَقَ أَنَّ الْكِهَانَةَ ادَّعَاءُ عِلْمِ الْغَيْبِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ^(١). يَقُولُ: سَيَكُونُ كَذَا وَكَذَا، وَرُبَّمَا يَقَعُ، فَهَذَا مُتَكْهَنٌ.

وَمِنْ الْغَرِيبِ أَنَّهُ شَاعَ الْآنَ فِي أَسْلُوبِ النَّاسِ قَوْلُهُمْ: تَكْهَنَ بَأَنَّ فُلَانًا سَيَأْتِي. وَطُلُقُونَ هَذَا اللَّفْظَ الدَّالَّ عَلَى عَمَلٍ مُحَرَّمٍ عَلَى أَمْرِ مُبَاحٍ، وَهَذَا لَا يَنْبَغِي؛ لِأَنَّ الْعَامِّيَّ الَّذِي لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْأُمُورِ يَظُنُّ أَنَّ الْكِهَانَةَ كُلَّهَا مُبَاحَةٌ، بِدَلِيلِ إِطْلَاقِ هَذَا اللَّفْظِ عَلَى شَيْءٍ مُبَاحٍ مَعْلُومٍ بِابْحَثُهُ.

قَوْلُهُ: «أَوْ تُكْهَنَ لَهُ» أَيُّ: طَلَبَ مِنَ الْكَاهِنِ أَنْ يَتَكْهَنَ لَهُ، كَأَن يَقُولُ لِلْكَاهِنِ: مَاذَا يُصِيبُنِي غَدًا، أَوْ فِي الشَّهْرِ الْفُلَانِي، أَوْ فِي السَّنَةِ الْفُلَانِيَّةِ، وَهَذَا تَبَرَّأَ مِنْهُ الرَّسُولُ ﷺ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ سَحَرَ أَوْ سُحِرَ لَهُ» تَقَدَّمَ تَعْرِيفُ السَّحْرِ، وَتَقَدَّمَ بَيَانُ أَفْسَامِهِ^(٢).

(١) (ص: ٣٩٠).

(٢) (ص: ٤٠١).

(٣) (ص: ٣٧٠).

وَمَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ. رَوَاهُ الْبَزَارُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ^(١).

وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي (الْأَوْسَطِ) بِإِسْنَادٍ حَسَنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ دُونَ قَوْلِهِ: «وَمَنْ أَتَى... إِلَى آخِرِهِ»^(٢).

قَالَ الْبَغَوِيُّ: «الْعَرَّافُ: الَّذِي يَدَّعِي مَعْرِفَةَ الْأُمُورِ بِمُقَدَّمَاتٍ يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى الْمَسْرُوقِ وَمَكَانِ الضَّالَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ»^(٣).

وَقِيلَ: هُوَ الْكَاهِنُ. وَالْكَاهِنُ: هُوَ الَّذِي يُجْبِرُ عَنِ الْمَغْيِبَاتِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ^(٤).

قَوْلُهُ: «أَوْ سُحْرَ لَهُ» أَي: طَلَبَ مِنَ السَّاحِرِ أَنْ يَسْحَرَ لَهُ، وَمِنْهُ الشُّعْرَةُ عَنْ طَرِيقِ السَّحْرِ، فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِيهِ، وَكَانُوا يَسْتَعْمِلُونَهَا عَلَى وُجُوهِ مُتَنَوِّعَةٍ، مِنْهَا أَتَاهُمْ يَأْتُونَ بِطَسْتٍ فِيهِ مَاءٌ، وَيَصُبُّونَ فِيهِ رِصَاصًا، فَيَتَكَوَّنُ هَذَا الرِّصَاصُ بِوَجْهِ السَّاحِرِ، أَي: تَكُونُ صُورَةُ السَّاحِرِ فِي هَذَا الرِّصَاصِ، وَيُسَمُّوْنَهَا الْعَامَّةُ عِنْدَنَا «صَبَّ الرِّصَاصِ»، وَهَذَا مِنْ أَنْوَاعِ السَّحْرِ الْمُحَرَّمَ، وَقَدْ تَبَرَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ فَاعِلِهِ.

[١] الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ: «وَمَنْ أَتَى كَاهِنًا...» إلخ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي (الْأَوْسَطِ) بِإِسْنَادٍ حَسَنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ...» إلخ، فَيَكُونُ هَذَا مُقَوِّيًا لِلأَوَّلِ.

[٣] قَوْلُهُ: «قَالَ الْبَغَوِيُّ: الْعَرَّافُ الَّذِي يَدَّعِي مَعْرِفَةَ الْأُمُورِ بِمُقَدَّمَاتٍ...» الْعَرَّافُ: صِبْغَةُ مُبَالَغَةٍ فَإِذَا أَنْ يُرَادَ بِهَا الصِّبْغَةُ، وَإِنَّمَا أَنْ يُرَادَ بِهَا التَّسْبِيَةُ. وَهُوَ الَّذِي يَدَّعِي مَعْرِفَةَ الْأَشْيَاءِ، وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ يَدَّعِي مَعْرِفَةَ بَيْتٍ عَرَّافًا، لَكِنْ مَنْ يَدَّعِي مَعْرِفَةَ تَتَعَلَّقُ بِعِلْمِ الْغَيْبِ، فَيَدَّعِي مَعْرِفَةَ الْأُمُورِ بِمُقَدَّمَاتٍ يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى مَكَانِ الْمَسْرُوقِ وَالضَّالَّةِ وَنَحْوِهَا.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْبَغَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّهُ شَامِلٌ لِمَنْ ادَّعَى مَعْرِفَةَ الْمُسْتَقْبَلِ وَالْمَاضِي؛ لِأَنَّ مَكَانَ

(١) أخرجه البزار في المسند (٥٢/٩)، رقم (٣٥٧٨)، وقال المنذري في «الترغيب» (٣٣/٤): «إسناده جيد»، وقال الهيثمي في المجمع (١١٧/٥): «ورجاله رجال الصحيح؛ خلا إسحاق بن الربيع، وهو ثقة».

(٢) قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١١٧/٥): «رواه البزار والطبراني في «الأوسط» وفيه زعمة بن صالح، وهو ضعيف». وقال المنذري في «الترغيب» (٣٣/٤): «إسناده حسن».

(٣) شرح السنة للبغوي (١٨٢/١٢).

وَقِيلَ: الَّذِي يُخْبِرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ^(١).

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ^(٢):

= الْمُسْرُوقُ يُعْلَمُ بَعْدَ السَّرْقَةِ، وَكَذَلِكَ الصَّالَّةُ قَدْ حَصَلَ الضَّيَاعُ، وَلَكِنْ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ اتِّفَاقِيَّةً بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقِيلَ: هُوَ» - أَيِ: الْعَرَّافِ - «الكَاهِنُ». وَالكَاهِنُ: هُوَ الَّذِي يُخْبِرُ عَنِ الْمُغَيَّبَاتِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي يُخْبِرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ» أَيِ: أَنْ تُضْمِرَ شَيْئًا فَتَقُولَ: مَا أَضْمَرْتُ؟ فَيَقُولَ: أَضْمَرْتُ كَذَا وَكَذَا. أَوِ الْمُغَيَّبَاتِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، تَقُولَ: مَاذَا سَيَحْدُثُ فِي الشَّهْرِ الْفُلَانِيِّ فِي الْيَوْمِ الْفُلَانِيِّ؟ مَاذَا سَتِلِدُ امْرَأَتِي؟ مَتَى يَقْدَمُ وَلَدِي؟ وَهُوَ لَا يَدْرِي.

وَالْخِلَاصَةُ: أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي تَعْرِيفِ الْعَرَّافِ، فَقِيلَ:

هُوَ الَّذِي يَدَّعِي مَعْرِفَةَ الْأُمُورِ بِمُقَدَّمَاتٍ يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى مَكَانِ الْمُسْرُوقِ وَالصَّالَةِ وَنَحْوِهَا، فَيَكُونُ شَامِلًا لِمَنْ يُخْبِرُ عَنْ أُمُورٍ وَقَعَتْ. وَقِيلَ: الَّذِي يُخْبِرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ. وَقِيلَ: هُوَ الْكَاهِنُ. وَالكَاهِنُ: هُوَ الَّذِي يُخْبِرُ عَنِ الْمُغَيَّبَاتِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ» هُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، ابْنُ تَيْمِيَّةَ، يُكْنَى بِأَبِي الْعَبَّاسِ، وَلَمْ يَتَزَوَّجْ، وَلَمْ يَتْرُكْهُ مِنْ بَابِ الرَّهْبَانِيَّةِ، وَلَكِنَّهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - كَانَ مَشْغُولًا بِالْجِهَادِ الْعِلْمِيِّ مَعَ قَلَّةِ الشُّهُورَةِ، وَإِلَّا لَوْ كَانَ قَوِيَّ الشُّهُورَةِ لَتَزَوَّجَ، وَلَيْسَ كَمَا يَدَّعِي الْمُرُورُونَ أَنَّ لَهُ وَلَدًا مَدْفُونًا إِلَى جَانِبِهِ فِي دِمَشْقَ، فَإِنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ قَطْعًا.

وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ: أَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ جَزَمَ بِهَذَا، وَلَكِنْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ قَالَ: وَقِيلَ: الْعَرَّافُ. وَذَكَرَهُ بِ(قِيلَ)، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَا ذَكَرَ بِ(قِيلَ) لَيْسَ بِمَا يُجْزَمُ بِأَنَّ النَّاظِلَ يَقُولُ بِهِ، صَحِيحٌ أَنَّهُ إِذَا نَقَلَهُ وَلَمْ يَنْقُضْهُ وَيَقْدَهُ فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ ارْتَضَاهُ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَشَيْخُ الْإِسْلَامِ سَأَلَ هَذَا الْقَوْلَ وَارْتَضَاهُ، ثُمَّ قَالَ: وَلَوْ قِيلَ: إِنَّهُ اسْمٌ خَاصٌّ لِبَعْضِ هَؤُلَاءِ الرَّمَالِ وَالْمُنَجِّمِ وَنَحْوِهِمْ، فَإِنَّهُمْ يَدْخُلُونَ فِيهِ بِالْعُمُومِ الْمَعْنَوِيِّ؛ لِأَنَّ عِنْدَنَا عُمُومًا مَعْنَوِيًّا، وَهُوَ مَا ثَبَتَ عَنْ طَرِيقِ الْيَاسِ، وَعُمُومًا لَفْظِيًّا، وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ، بِحَيْثُ يَكُونُ اللَّفْظُ شَامِلًا لَهُ. وَقَدْ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ اسْتِخْدَامَ الْإِنْسِ لِلدِّجْنِ لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ^(٣):

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/٨٧)، والنبوات لابن تيمية (٢/١١٢).

الحال الأولى: أَنْ يَسْتَخْدِمَهُمْ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، كَأَنْ يَكُونَ لَهُ نَائِبًا فِي تَبْلِغِ الشَّرْعِ. فَمَثَلًا: إِذَا كَانَ لَهُ صَاحِبٌ مِنَ الْجِنِّ مُؤْمِنٌ يَأْخُذُ عَنْهُ الْعِلْمَ، وَيَتَلَقَّى مِنْهُ، وَهَذَا شَيْءٌ ثَبَتَ أَنَّ الْجِنَّ قَدْ يَتَعَلَّمُونَ مِنَ الْإِنْسِ، فَيَسْتَخْدِمُهُ فِي تَبْلِغِ الشَّرْعِ لِنُظَرَاتِهِ مِنَ الْجِنِّ، أَوْ فِي الْمَعُونَةِ عَلَى أُمُورٍ مَطْلُوبَةٍ شَرْعًا؛ فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، بَلْ إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ أَمْرًا مَحْمُودًا أَوْ مَطْلُوبًا، وَهُوَ مِنَ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَالْجِنُّ حَضَرُوا النَّبِيَّ ﷺ وَقَرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ، وَلَوْ إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ^(١)، وَالْجِنُّ فِيهِمُ الصُّلَحَاءُ وَالْعِبَادُ وَالزُّهَادُ وَالْعُلَمَاءُ؛ لِأَنَّ الْمُنْذِرَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَا يُنْذِرُ، عَابِدًا مُطِيعًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ فِي الْإِنْدَارِ.

الحال الثانية: أَنْ يَسْتَخْدِمَهُمْ فِي أُمُورٍ مُبَاحَةٍ، مِثْلَ أَنْ يَطْلُبَ مِنْهُمْ الْعَوْنَ عَلَى أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ الْمُبَاحَةِ، قَالَ: فَهَذَا جَائِزٌ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ الْوَسِيلَةُ مُبَاحَةً، فَإِنْ كَانَتْ مُحَرَّمَةً صَارَ حَرَامًا، كَمَا لَوْ كَانَ الْجِنِّي لَا يُسَاعِدُهُ فِي أُمُورِهِ إِلَّا إِذَا دَبِحَ لَهُ، أَوْ سَجَدَ لَهُ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

ثُمَّ ذَكَرَ مَا وَرَدَ أَنَّ عُمَرَ تَأَخَّرَ ذَاتَ مَرَّةٍ فِي سَفَرِهِ، فَاشْتَغَلَ فِكْرُ أَبِي مُوسَى، فَقَالُوا لَهُ: إِنَّ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَهَا صَاحِبٌ مِنَ الْجِنِّ، فَلَوْ أَمَرْتَهَا أَنْ تُرْسِلَ صَاحِبَهَا لِلْبَحْثِ عَنْ عُمَرَ، فَفَعَلَتْ، فَذَهَبَ الْجِنِّي، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَهُوَ يَسِمُ إِبِلَ الصَّدَقَةِ فِي الْمَكَانِ الْفُلَانِيِّ^(٢). فَهَذَا اسْتِخْدَامٌ فِي أَمْرٍ مُبَاحٍ.

الحال الثالثة: أَنْ يَسْتَخْدِمَهُمْ فِي أُمُورٍ مُحَرَّمَةٍ، كَنَهْبِ أَمْوَالِ النَّاسِ وَتَرْوِيعِهِمْ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا مُحَرَّمٌ.

ثُمَّ إِنْ كَانَتِ الْوَسِيلَةُ شَرْكَاءَ صَارَ شَرْكَاءَ، وَإِنْ كَانَتْ وَسِيلَتُهُ غَيْرَ شَرْكَاءَ صَارَ مَغْصِيَّةً، كَمَا لَوْ كَانَ هَذَا الْجِنِّي الْفَاسِقُ يَأْلَفُ هَذَا الْإِنْسِيَّ الْفَاسِقَ وَيَتَعَاوَنُ مَعَهُ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، فَهَذَا يَكُونُ إِثْمًا وَعُدْوَانًا، وَلَا يَصِلُ إِلَى حَدِّ الشَّرْكِ.

ثُمَّ قَالَ: إِنْ مَنْ يَسْأَلُ الْجِنَّ، أَوْ يَسْأَلُ مَنْ يَسْأَلُ الْجِنَّ، وَيُصَدِّقُهُمْ فِي كُلِّ مَا يَقُولُونَ - فَهَذَا مَغْصِيَّةٌ وَكُفْرٌ، وَالطَّرِيقُ لِلْحِفْظِ مِنَ الْجِنِّ هُوَ قِرَاءَةُ آيَةِ الْكُرْسِيِّ، فَمَنْ قَرَأَهَا فِي لَيْلَةٍ لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ مِنْ

(١) كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمُونَكَ الْغُرِّيَّةَ﴾ [الأحقاف: ٢٩].

(٢) ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٩/٦٣).

«الْعَرَّافُ اسْمٌ لِلْكَاهِنِ وَالْمُنَجِّمِ وَالرَّمَالِ وَنَحْوِهِمْ، يَمْنُ يَتَكَلَّمُ فِي مَعْرِفَةِ الْأُمُورِ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ»^(١).
وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْمٍ يَكْتُبُونَ (أَبَا جَادٍ) وَيَنْظُرُونَ فِي النُّجُومِ: «مَا أَرَى مَنْ فَعَلَ
ذَلِكَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ خَلْقٍ»^(٢).

= اللَّهُ حَافِظٌ، وَلَا يَقْرُبُهُ شَيْطَانٌ حَتَّى يُصْبِحَ، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْهُ ﷺ^(٣) وَهِيَ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَلَىٰ

[١] قَوْلُهُ: «يَكْتُبُونَ أَبَا جَادٍ وَيَنْظُرُونَ فِي النُّجُومِ» الْوَاوُ هُنَا لَيْسَتْ عَطْفًا، وَلَكِنَّهَا لِلْحَالِ،
يَعْنِي: وَالْحَالُ أَنَّهُمْ يَنْظُرُونَ، فَيَرْيَظُونَ مَا يَكْتُبُونَ بِسِرِّ النُّجُومِ وَحَرَكَتِهَا.
قَوْلُهُ: «مَا أَرَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ» وَيُجَوِّزُ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ بِمَعْنَى: أَعْلَمُ، وَبِالضَّمِّ بِمَعْنَى: مَا أَظُنُّ.
وَقَوْلُهُ: «أَبَا جَادٍ» هِيَ: أَبْجَدُ هُوَ حَظِي كَلِمَن سَعْفَصُ قَرَشَتْ تَخْذُ ضُطْغُ... وَتَعْلَمُ أَبَا جَادٍ
يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الْأَوَّلُ: تَعْلَمُ مُبَاحٌ بِأَنْ تَتَعَلَّمَهَا لِحِسَابِ الْجُمْلِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَمَا زَالَ
أَنَاسٌ يَسْتَعْمِلُونَهَا، حَتَّى الْعُلَمَاءُ يُؤَرِّخُونَ بِهَا، قَالَ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَارِيخِ
بَنَاءِ الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ الْقَدِيمِ:

جُذِيَ بِالرِّضَا وَاعْطِ الْمُنَى	مَنْ سَاعَدُوا فِي ذَا الْبِنَا
تَارِيخُهُ حِينَ انْتَهَى	قَوْلُ الْمُنِيبِ اغْفِرْ لَنَا
وَالشَّهْرُ فِي شَوَّالٍ يَا	رَبِّ تَقَبَّلْ سَاعِدَنَا

فَقَوْلُهُ: «اغْفِرْ لَنَا» لَوْ عَدَدْنَا هَا حَسَبَ الْجُمْلِ صَارَتْ ١٣٦٢ هـ.

وَقَدْ اعْتَنَى بِهَا الْعُلَمَاءُ فِي الْعُصُورِ الْوُسْطَى، حَتَّى فِي الْقَصَائِدِ الْفِقْهِيَّةِ وَالنَّحْوِيَّةِ وَغَيْرِهَا،
وَيُؤَرِّخُونَ بِهَا مَوَالِيدَ الْعُلَمَاءِ وَوَفَيَاتِهِمْ، وَلَمْ يَرِدْ ابْنُ عَبَّاسٍ هَذَا الْقِسْمَ.

(١) مختصر الفتاوى المصرية (ص: ١٥٢).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٦/١١) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٩/٨).

(٣) أخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم: كتاب الوكالة، باب إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئاً فأجازه الموكل (٢٣١١)،
من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثَّانِي: مُحَرَّمٌ، وَهُوَ كِتَابُهُ «أَبَا جَادٍ» كِتَابَةٌ مَرْبُوطَةٌ بِسِرِّ النُّجُومِ وَحَرَكَتِهَا وَطُلُوعِهَا وَغُرُوبِهَا، وَيَنْظُرُونَ فِي النُّجُومِ؛ لِيَسْتَدِلُّوا بِالْمُوَافَقَةِ أَوْ الْمُخَالَفَةِ عَلَى مَا سَيَحْدُثُ فِي الْأَرْضِ، إِمَّا عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ، كَالجَذْبِ وَالْمَرَضِ وَالْحَرْبِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْخُصُوصِ، كَأَن يَقُولَ لَشَخْصٍ: سَيَحْدُثُ لَكَ مَرَضٌ أَوْ فَقْرٌ أَوْ سَعَادَةٌ أَوْ نَحْسٌ فِي هَذَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهُمْ يَرِيطُونَ هَذِهِ بِهِدْهِ، وَلَيْسَ هُنَاكَ عِلَاقَةٌ بَيْنَ حَرَكَاتِ النُّجُومِ وَاخْتِلَافِ الْوَقَائِعِ فِي الْأَرْضِ.

وقوله: «مَا أَرَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ خِلَاقٍ».

قوله: «خِلَاقٍ» أَي: نَصِيبٍ.

ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ يَرَى كُفْرَهُمْ؛ لِأَنَّ الَّذِي لَيْسَ لَهُ نَصِيبٌ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ الْكَافِرُ؛ إِذْ لَا يُنْفَى النَّصِيبُ مُطْلَقًا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنْ كَانَ لَهُ ذُنُوبٌ عُدَّتْ بِقَدْرِ ذُنُوبِهِ، أَوْ تَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهَا، ثُمَّ صَارَ آخِرُ أَمْرِهِ إِلَى نَصِيبِهِ الَّذِي يَجِدُهُ عِنْدَ اللَّهِ.

وَلَمْ يُبَيِّنِ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ حُكْمَ الْكَاهِنِ وَالْمُنَجِّمِ وَالرَّمَالِ مِنْ حَيْثُ الْعُقُوبَةُ فِي الدُّنْيَا، وَذَلِكَ أَنَّنَا إِنْ حَكَمْنَا بِكُفْرِهِمْ، فَحُكْمُهُمْ فِي الدُّنْيَا أَنَّهُمْ يُسْتَتَابُونَ، فَإِنْ تَابُوا، وَإِلَّا قُتِلُوا كُفْرًا.

وَإِنْ حَكَمْنَا بَعْدَمَ كُفْرِهِمْ إِمَّا لَكُونِ السَّحْرِ لَا يَصِلُ إِلَى الْكُفْرِ، أَوْ قُلْنَا: إِنَّهُمْ لَا يَكْفُرُونَ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا خِلَافٌ - فَإِنَّهُ يَجِبُ قَتْلُهُمْ؛ لِدَفْعِ مَفْسَدَتِهِمْ وَمَصْرَعَتِهِمْ، حَتَّى وَإِنْ قُلْنَا بَعْدَمَ كُفْرِهِمْ؛ لِأَنَّ سَبَابَ الْقَتْلِ لَيْسَتْ مُحْتَضَةً بِالْكَفْرِ فَقَطْ، بَلْ لِلْقَتْلِ أَسْبَابٌ مُتَعَدِّدَةٌ وَمُتَنَوِّعَةٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣]، فَكُلُّ مَنْ أَفْسَدَ عَلَى النَّاسِ أُمُورَ دِينِهِمْ أَوْ دُنْيَاهُمْ فَإِنَّهُ يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ، وَلَا سِيَّيَا إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ تَصِلُ إِلَى الْإِخْرَاجِ مِنَ الْإِسْلَامِ.

وَالنَّظَرُ فِي النُّجُومِ يَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يُسْتَدَلَّ بِحَرَكَاتِهَا وَسِيرِهَا عَلَى الْخَوَادِثِ الْأَرْضِيَّةِ، سَوَاءً كَانَتْ عَامَّةً أَوْ خَاصَّةً، فَهُوَ شِرْكٌ إِنْ اعْتَقَدَ أَنَّ هَذِهِ النُّجُومَ هِيَ الْمُدَبَّرَةُ الْأُمُورَ، أَوْ أَنَّ لَهَا شِرْكَاءَ فَهُوَ كُفْرٌ مُخْرِجٌ عَنِ الْمِلَّةِ، وَإِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهَا سَبَبٌ فَقَطْ فَكُفْرٌ غَيْرُ مُخْرِجٍ عَنِ الْمِلَّةِ، وَلَكِنْ يُسَمَّى كُفْرًا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى إِثْرِ سَبَاءِ

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: لَا يَجْتَمِعُ تَصْدِيقُ الْكَاهِنِ مَعَ الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ^(١).

الثانية: التَّضَرُّيخُ بِأَنَّهُ كُفْرٌ^(٢).

الثالثة: ذِكْرُ مَنْ تُكْهَنُ لَهُ^(٣).

الرابعة: ذِكْرُ مَنْ تُطَيَّرُ لَهُ^(٤).

= كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ: «هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ فِي وَكَافِرٌ، أَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرَّنًا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ. فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ فِي كَافِرٍ بِالْكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرَّنًا بَنَوْءٍ كَذَا وَكَذَا. فَذَلِكَ كَافِرٌ فِي مُؤْمِنٍ بِالْكَوْكَبِ»^(١).

وَقَدْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ هَذَا الْكُفْرَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ بِحَسَبِ اعْتِقَادِ قَائِلِهِ^(٢).

الْقَائِلُ: أَنْ يَتَعَلَّمَ عِلْمَ النُّجُومِ لِيَسْتَدِلَّ بِحَرَكَاتِهَا وَسَبَرِهَا عَلَى الْفُصُولِ وَأَوْقَاتِ الْبَذْرِ وَالْحَصَادِ وَالْعَرَسِ، وَمَا أَشْبَهَهُ، فَهَذَا مِنَ الْأُمُورِ الْمُبَاحَةِ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَعَانُ بِذَلِكَ عَلَى أُمُورٍ دُنْيَوِيَّةٍ.

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: أَنْ يَتَعَلَّمَهَا لِمَعْرِفَةِ أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ وَجِهَاتِ الْقِبْلَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْمَشْرُوعَةِ، فَالْتَّعَلُّمُ هُنَا مَشْرُوعٌ، وَقَدْ يَكُونُ فَرَضٌ كِفَايَةً أَوْ فَرَضٌ عَيْنٍ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: لَا يَجْتَمِعُ تَصْدِيقُ الْكَاهِنِ مَعَ الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ. يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ»، وَوَجْهُهُ: أَنَّهُ كَذَّبَ بِالْقُرْآنِ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْكُفْرِ.

[٢] الثَّانِيَّةُ: التَّضَرُّيخُ بِأَنَّهُ كُفْرٌ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ».

[٣] الثَّالِثَةُ: ذِكْرُ مَنْ تُكْهَنُ لَهُ. تُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ؛ حَيْثُ قَالَ: «لَيْسَ مِنَّا» أَيُّ: إِنَّهُ كَالْكَاهِنِ فِي بَرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُ.

[٤] الرَّابِعَةُ: ذِكْرُ مَنْ تُطَيَّرُ لَهُ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَوْ تُطَيَّرُ لَهُ».

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، رقم (٨٤٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان

كفر من قال مطرنا بالنوء، رقم (٧١)، من حديث زيد بن خالد الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) (ص: ٣٩٣).

الخَامِسَةُ: ذَكَرُ مَنْ سَجَرَ لَهُ^[١].

السَّادِسَةُ: ذَكَرُ مَنْ تَعَلَّمَ أَبَا جَادٍ^[٢].

السَّابِعَةُ: ذَكَرُ الْفَرْقِي بَيْنَ الْكَاهِنِ وَالْعَرَّافِ^[٣].

[١] الخَامِسَةُ: ذَكَرُ مَنْ سَجَرَ لَهُ، تُوْخِذُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَوْ سَجَرَ لَهُ».

وَأَتَى الْمُؤَلَّفُ بِذَكَرٍ مَنْ تُكْهَنُ لَهُ، أَوْ سَجَرَ لَهُ، أَوْ تُطَيَّرُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُعَارِضُ فِيهِ مُعَارِضٌ، فَيَقُولُ هَذَا فِي الْكُهَّانِ، وَهَذَا فِي الْمُطَيَّرِينَ، وَهَذَا فِي السَّحَرَةِ، فَقَالَ: إِنَّ مَنْ طَلَبَ أَنْ يُفَعَلَ لَهُ ذَلِكَ فَهُوَ مِثْلُهُمْ فِي الْعُقُوبَةِ.

[٢] السَّادِسَةُ: ذَكَرُ مَنْ تَعَلَّمَ أَبَا جَادٍ. وَتَعَلَّمَ ذَلِكَ فِيهِ تَفْصِيلٌ لَا يُجْمَدُ وَلَا يُدْمُ، إِلَّا عَلَى حَسَبِ الْحَالِ الَّتِي تُنْزَلُ عَلَيْهَا، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ^(١).

[٣] السَّابِعَةُ: ذَكَرُ الْفَرْقِي بَيْنَ الْكَاهِنِ وَالْعَرَّافِ. وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْعَرَّافَ هُوَ الْكَاهِنُ، فَهُمَا مُتَرَادِفَانِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا.

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الْعَرَّافَ هُوَ الَّذِي يَسْتَدِلُّ عَلَى مَعْرِفَةِ الْأُمُورِ بِمُقَدَّمَاتٍ يُسْتَدَلُّ بِهَا؛ فَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْكَاهِنِ؛ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ الْكَاهِنَ وَغَيْرَهُ، فَهُمَا مِنْ بَابِ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ.

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: أَنَّ الْعَرَّافَ يُخْبِرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ، وَالْكَاهِنُ هُوَ الَّذِي يُخْبِرُ عَنِ الْمَغِيبَاتِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

فَالْعَرَّافُ أَعَمُّ، أَوْ أَنَّ الْعَرَّافَ يَخْتَصُّ بِالْمَاضِي، وَالْكَاهِنُ بِالْمُسْتَقْبَلِ، فَهُمَا مُتَبَايِنَانِ، وَالظَّاهِرُ أَنََّّهُمَا مُتَبَايِنَانِ؛ فَالْكَاهِنُ مَنْ يُخْبِرُ عَنِ الْمَغِيبَاتِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَالْعَرَّافُ مَنْ يَدْعِي مَعْرِفَةَ الْأُمُورِ بِمُقَدَّمَاتٍ يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى الْمَسْرُوقِ وَمَكَانِ الضَّالَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.



بَابُ مَا جَاءَ فِي النُّشْرَةِ^[١]

عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ النُّشْرَةِ؟^[٢].....

[١] تَعْرِيفُ النُّشْرَةِ:

فِي اللَّغَةِ بَضْمُ الثَّوْنِ، فُعْلَةٌ مِنَ النَّشْرِ، وَهُوَ التَّفْرِيقُ.

وَفِي الْأَصْطِلَاحِ: حَلُّ السَّحْرِ عَنِ الْمَسْحُورِ.

لَأَنَّ هَذَا الَّذِي يَحُلُّ السَّحَرَ عَنِ الْمَسْحُورِ: يَرْفَعُهُ، وَيُزِيلُهُ، وَيُفَرِّقُهُ.

أَمَّا حُكْمُهَا: فَهُوَ يَتَبَيَّنُ بِمَا قَالَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِ الْبَيَانَاتِ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ حَلَّ السَّحْرِ عَنِ الْمَسْحُورِ مِنْ بَابِ الدَّوَاءِ وَالْمُعَالَجَةِ، وَفِيهِ فَضْلٌ كَبِيرٌ لِّئِنْ ابْتَغَى بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، لَكُنْ فِي الْقِسْمِ الْمُبَاحِ مِنْهَا؛ لِأَنَّ السَّحَرَ لَهُ تَأْثِيرٌ عَلَى بَدَنِ الْمَسْحُورِ وَعَقْلِهِ وَنَفْسِهِ وَضَبِيقِ الصَّدْرِ؛ حَيْثُ لَا يَأْتُسُ إِلَّا بِمَنْ اسْتَعْظَفَ عَلَيْهِ.

وَأَحْيَانًا يَكُونُ أَمْرًا نَفْسِيًّا بِالْعَكْسِ، تُنْفَرُ هَذَا الْمَسْحُورَ عَمَّنْ تُنْفَرُ عَنْهُ مِنَ النَّاسِ، وَأَحْيَانًا يَكُونُ أَمْرًا عَقْلِيًّا، فَالسَّحَرَ لَهُ تَأْثِيرٌ إِمَّا عَلَى الْبَدَنِ، أَوِ الْعَقْلِ، أَوِ النَّفْسِ.

[٢] قَوْلُهُ: «عَنِ النُّشْرَةِ» (أَل) لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ، أَيِ: الْمَعْرُوفَةِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ الَّتِي كَانُوا يَسْتَعْمِلُونَهَا

فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَذَلِكَ طَرِيقٌ مِنْ طُرُقِ حَلِّ السَّحْرِ، وَهِيَ عَلَى تَوْعَيْنٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ بِاسْتِخْدَامِ الشَّيَاطِينِ، فَإِنْ كَانَ لَا يَصِلُ إِلَى حَاجَتِهِ مِنْهُمْ إِلَّا بِالشَّرِكِ كَانَتْ شِرْكًا، وَإِنْ كَانَ يَتَوَصَّلُ لَذَلِكَ بِمَعْصِيَةِ دُونِ الشَّرِكِ كَانَ لَهَا حُكْمُ تِلْكَ الْمَعْصِيَةِ.

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ بِالسَّحْرِ، كَالْأَدْوِيَةِ وَالرَّقَى وَالْعُقَدِ وَالتَّقَاتِ وَمَا أَشَبَّ ذَلِكَ، فَهَذَا لَهُ حُكْمُ السَّحْرِ عَلَى مَا سَبَقَ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ، أَنَّهُمْ يَضَعُونَ فَوْقَ رَأْسِ الْمَسْحُورِ طَسْتًا فِيهِ مَاءٌ، وَيَضُبُّونَ عَلَيْهِ رَصَاصًا وَيَزْعُمُونَ أَنَّ السَّاحِرَ يَظْهَرُ وَجْهُهُ فِي هَذَا الرِّصَاصِ، فَيُسْتَدَلُّ بِذَلِكَ عَلَى مَنْ سَحَرَهُ، وَقَدْ سُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنِ النُّشْرَةِ، فَقَالَ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ أَجَارَهَا، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ مَاءً فِي طَسْتٍ،

فَقَالَ: «هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ»^(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٢) وَقَالَ: «سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْهَا؟ فَقَالَ: ابْنُ مَسْعُودٍ يَكْرَهُ هَذَا كُلَّهُ»^(٣).

= وَإِنَّهُ يُعَوِّضُ فِيهِ، وَإِنَّهُ يَبْدُو وَجْهَهُ، فَتَقْصُ يَدَهُ وَقَالَ: مَا أَذْرِي مَا هَذَا؟ مَا أَذْرِي مَا هَذَا؟ فَكَانَتْ رَحْمَةُ اللَّهِ تَوَقَّفَ فِي الْأَمْرِ وَكَرِهَ الْخَوَاصَّ فِيهِ.

[١] قَوْلُهُ: «مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ» أَيُّ: مِنَ الْعَمَلِ الَّذِي يَأْمُرُ بِهِ الشَّيْطَانُ وَيُوجِي بِهِ؛ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَيُوجِي إِلَى أَزْوَاجِهِ بِالْمُنْكَرِ، وَهَذَا يُغْنِي عَنْ قَوْلِهِ: إِنَّهَا حَرَامٌ. بَلْ هُوَ أَشَدُّ؛ لِأَنَّ نِسْبَتَهَا لِلشَّيْطَانِ أُبْلَغَ فِي تَقْيِيسِهَا وَالتَّفْصِيلِ مِنْهَا، وَدَلَالَةُ النُّصُوصِ عَلَى التَّحْرِيمِ لَا تَنْحَصِرُ فِي لَفْظِ التَّحْرِيمِ أَوْ نَفْيِ الْجَوَازِ، بَلْ إِذَا رُبِّتِ الْمُقَوَّنَاتُ عَلَى الْفِعْلِ كَانَ دَلِيلًا عَلَى تَحْرِيمِهِ

[٢] قَوْلُهُ: «رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ وَأَبُو دَاوُدَ» سَنَدُ أَبِي دَاوُدَ إِلَى أَحْمَدَ مُتَّصِلٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَدَّثَهُ وَأَذْرَكَهُ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَقَالَ: ابْنُ مَسْعُودٍ يَكْرَهُ هَذَا كُلَّهُ» أَجَابَ رَحْمَةُ اللَّهِ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ، وَكَانَتْ لَيْسَ عَنْهُ أَثَرٌ صَحِيحٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ، وَإِلَّا لَاسْتَدَلَّ بِهِ.

وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: «يَكْرَهُ هَذَا كُلَّهُ» كُلُّ أَنْوَاعِ النُّشْرَةِ، وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ كَانَتْ عَلَى الْوَجْهِ الْمُبَاحِ عَلَى مَا يَأْتِي، لَكُنْتُ غَيْرَ مُرَادٍ؛ لِأَنَّ النُّشْرَةَ بِالْقُرْآنِ وَالتَّعَوُّذَاتِ الْمَشْرُوعَةِ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِكَرَاهَتِهِ، وَسَبَقَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَكْرَهُ تَغْلِيْقَ التَّائِمِ مِنَ الْقُرْآنِ وَغَيْرِ الْقُرْآنِ.

وَعَلَى هَذَا: فَالْكُلِّيَّةُ فِي قَوْلِ أَحْمَدَ: «يَكْرَهُ هَذَا كُلَّهُ» يُرَادُ بِهَا النُّشْرَةُ الَّتِي مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَهِيَ النُّشْرَةُ بِالسَّحَرِ وَالنُّشْرَةُ الَّتِي مِنَ التَّائِمِ.

وَقَوْلُهُ: «يَكْرَهُ» الْكَرَاهَةُ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ يُرَادُ بِهَا التَّحْرِيمُ غَالِبًا، وَلَا تَخْرُجُ عَنْهُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ، وَعِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ خِلَافُ الْأَوَّلَى، فَلَا تَطُنُّ أَنَّ لَفْظَ الْمَكْرُوهِ فِي عَرَبِ الْمُتَقَدِّمِينَ أَوْ كَلَامِهِمْ مِثْلُهُ فِي كَلَامِ الْمُتَأَخِّرِينَ، بَلْ هُوَ يَخْتَلِفُ، انْظُرْ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَقَصْنِ رَيْكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَيَا لَوْلَدَيْنِ إِحْسَنًا» [الإسراء: ٢٣] إِلَى أَنْ قَالَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَشْيَاءَ مُحَرَّمَةً: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨]، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَرَاهَةِ هُنَا التَّحْرِيمُ.

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢٩٤/٣) وأبو داود: كتاب الطب، باب في النشرة، رقم (٣٨٦٨)، وسكت عنه. وحسنه الحافظ في «الفتح» (١٠/٢٣٣)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/١٠٢): «رواه البزار والطبراني في «الأوسط» إلا أنه قال: «ذكروا أنها من عمل الشيطان» ورجال البزار رجال الصحيح».

وَفِي (الْبُخَارِيِّ) عَنْ قَتَادَةَ: «قُلْتُ لَابْنِ الْمُسَيَّبِ: رَجُلٌ بِهِ طَبٌّ^(١) أَوْ يُؤْخَذُ عَنِ امْرَأَتِهِ^(٢)، أَيْحُلُّ عَنْهُ أَوْ يُنْسَرُ؟^(٣) قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا يَرِيدُونَ بِهِ الْإِضْلَاحَ، فَأَمَّا مَا يَنْفَعُ فَلَمْ يَنْفَعْ عَنْهُ^(٤)»^(٥).

[١] قَوْلُهُ: «رَجُلٌ بِهِ طَبٌّ» أَي: سَحَرٌ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الطَّبَّ هُوَ عِلَاجُ الْمَرَضِ، لَكِنْ سُمِّيَ السَّحَرُ طَبًّا مِنْ بَابِ التَّفَاوُلِ، كَمَا سُمِّيَ اللَّدِيغُ سَلِيًّا وَالْكَبِيرُ جَبْرًا.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ يُؤْخَذُ عَنِ امْرَأَتِهِ» أَي: يُحْبَسُ عَنْ زَوْجَتِهِ، فَلَا يَتِمَكَّنُ مِنْ جَمَاعِهَا، وَهُوَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ السَّحَرِ.

وَالْعَجِيبُ أَنَّهُ مُشْتَهَرٌ عِنْدَ النَّاسِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ عِنْدَ الْعَقْدِ، وَعَقَدَ أَحَدٌ عَقْدَةً عِنْدَ الْعَقْدِ، فَإِنَّهُ يَحْضُلُ حَبْسُهُ عَنِ امْرَأَتِهِ، وَبَالِغَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: إِذَا سَبَكَ أَحَدُهُمْ بَيْنَ أَصَابِعِهِ عِنْدَ الْعَقْدِ حُبْسَ الزَّوْجِ عَنْ أَهْلِهِ. وَهَذَا لَا أَعْرِفُ لَهُ أَصْلًا، وَلَكِنْ كَثِيرًا مَا يَقَعُ حَبْسُ الزَّوْجِ عَنْ زَوْجِهِ وَيَطْلُبُونَ الْعِلَاجَ.

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ مِنَ الْعِلَاجِ أَنْ يُطْلَقَ هَا، ثُمَّ يُرَاجَعَهَا، فَيَنْفَكُ السَّحَرُ. لَكِنْ لَا أَذْرِي هَلْ هَذَا يَصِحُّ أَمْ لَا؟ فَإِذَا صَحَّ فَالطَّلَاقُ هُنَا جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ طَلَاقٌ لِلْإِسْتِيقَاءِ، فَيُطْلَقُ كَعِلَاجٍ، وَنَحْنُ لَا نُنْفِي بَشْيَءٍ مِنْ هَذَا، بَلْ نَقُولُ: لَا نَعْرِفُ عَنْهُ شَيْئًا.

و«أَوْ» فِي قَوْلِهِ: «أَوْ يُؤْخَذُ» يُحْتَمَلُ أَنَّهَا لِلشَّكِّ مِنَ الرَّائِي: هَلْ قَالَ قَتَادَةُ «بِهِ طَبٌّ» أَوْ قَالَ: «يُؤْخَذُ عَنِ امْرَأَتِهِ»؟ أَي: أَوْ قُلْتُ: يُؤْخَذُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّنْوِيعِ، أَي: أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ أَمْرَيْنِ: عَنِ الْمَسْحُورِ، وَعَنِ الَّذِي يُؤْخَذُ عَنِ امْرَأَتِهِ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَيْحُلُّ عَنْهُ أَوْ يُنْسَرُ» لَا شَكَّ أَنَّ «أَوْ» هُنَا لِلشَّكِّ؛ لِأَنَّ الْحَلَّ هُوَ النُّشْرَةُ.

[٤] قَوْلُهُ: «لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا يَرِيدُونَ بِهِ الْإِضْلَاحَ» كَانَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَسَمَ السَّحَرِ إِلَى قِسْمَيْنِ: صَارًا، وَنَافِعٍ.

فَالصَّارُ مُحَرَّمٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وَالنَّافِعُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ مَارُوي عَنْهُ، وَبِهَذَا أَخَذَ أَصْحَابُنَا الْفُقَهَاءُ، فَقَالُوا: يَجُوزُ حُلُّ السَّحَرِ بِالسَّحَرِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مَعْلَقًا بِصِيغَةِ الْجَزْمِ: كِتَابُ الطَّبِّ، بَابُ هَلْ يَسْتَخْرِجُ السَّحَرِ، (٧/ ١٣٧)، وَانْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» (١٠/ ٢٣٢).

وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يُحِلُّ السَّحْرَ إِلَّا سَاحِرٌ»^(١).

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: «النُّشْرَةُ: حُلُّ السَّحْرِ عَنِ الْمَسْحُورِ، وَهِيَ تَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا: حُلُّ يَسْخِرُ مِنْهُ، وَهُوَ الَّذِي مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ الْحَسَنِ، فَيَتَقَرَّبُ النَّاسِرُ وَالْمُنْتَسِرُ إِلَى الشَّيْطَانِ بِمَا يُحِبُّ، فَيَبْطُلُ عَمَلُهُ عَنِ الْمَسْحُورِ. وَالثَّانِي: النُّشْرَةُ بِالرُّفْيَةِ وَالتَّعَوُّدَاتِ وَالْأَدْوِيَةِ وَالِدَّعَوَاتِ الْمُبَاحَةِ، فَهَذَا جَائِزٌ»^(٢).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: النَّهْيُ عَنِ النُّشْرَةِ^(٣).

= لِلضَّرُورَةِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ حُلُّ السَّحْرِ بِالسَّحْرِ، وَحَمَلُوا مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ بَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا لَا يُعْلَمُ عَنْ حَالِهِ: هَلْ هُوَ سَاحِرٌ أَمْ غَيْرُ سَاحِرٍ؟ أَمَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ سَاحِرٌ فَلَا يُحِلُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَلَكِنْ عَلَى كُلِّ حَالٍ حَتَّى وَلَوْ كَانَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَمَنْ قَوْفَ ابْنِ الْمُسَيَّبِ مِمَّنْ لَيْسَ قَوْلُهُ حُجَّةً يَرَى أَنَّهُ جَائِزٌ - فَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ جَائِزًا فِي حُكْمِ اللَّهِ حَتَّى يُعْرَضَ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَقَدْ سِئِلَ الرَّسُولُ ﷺ عَنِ النُّشْرَةِ؟ فَقَالَ: «هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ»^(٤).

[١] قَوْلُهُ: «وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ: لَا يُحِلُّ السَّحْرَ إِلَّا سَاحِرٌ».

هَذَا الْأَثَرُ إِنْ صَحَّ فَمُرَادُ الْحَسَنِ الْحُلَّ الْمَعْرُوفُ غَالِبًا، وَأَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا مِنَ السَّحْرَةِ.

[٢] قَوْلُهُ: «قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: النُّشْرَةُ حُلُّ السَّحْرِ عَنِ الْمَسْحُورِ...» إلخ.

هَذَا الْكَلَامُ جَيِّدٌ وَلَا مَرِيدَ عَلَيْهِ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٣] الأولى: النَّهْيُ عَنِ النُّشْرَةِ. نُوْخِذُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ» وَهَذَا لَيْسَ فِيهِ صِبْغَةٌ نَهْيِيَّةٌ، لَكِنْ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى النَّهْيِ؛ لِأَنَّهُ طَرُقَ إِبْثَابَ النَّهْيِ لَيْسَتْ الصَّبْغَةُ فَقَطْ، بَلْ دُمَّ فَاعِلُهُ وَنَحْوُهُ، وَتَقْيِيحُ الشَّيْءِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى النَّهْيِ.

(١) انظر: إعلام الموقعين (٤/ ٣٠١).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٢٩٤) وأبو داود: كتاب الطب، باب في النشرة، رقم (٣٨٦٨)، وسكت عنه. وحسنه الحافظ

في «الفتح» (١٠/ ٢٣٣)، وقال الميمني في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٠٢): «رواه البزار والطبراني في «الأوسط» إلا أنه

قال: «ذكروا أنها من عمل الشيطان» ورجال البزار رجال الصحيح».

الثانية: الفرق بين المنهي عنه والمرخص فيه مما يزيل الإشكال^{١١}.

[١] الثانية: الفرق بين المنهي عنه والمرخص فيه. تؤخذ من كلام ابن القيم رحمه الله وتفصيله. إشكال وجوابه: ما الجمع بين قول الفقهاء رحمه الله: يجوز حل السحر بالسحر، وبين قولهم: يجب قتل الساحر؟

الجمع أن مرادهم بقتل الساحر من يضرب بسحره دون من ينفع، فلا يقتل، أو أن مرادهم بيان حكم حل السحر بالسحر للضرورة، وأما الإبقاء على الساحر فله نظر آخر. والله أعلم.



بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّطَيُّرِ^[١]

[١] تَعْرِيفُ التَّطَيُّرِ:

فِي اللَّعَةِ: مَصْدَرُ تَطَيَّرَ، وَأَصْلُهُ مَاخُذٌ مِنَ الطَّيْرِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ يَتَشَاءُمُونَ أَوْ يَتَفَاءَلُونَ بِالطُّيُورِ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْمَعْرُوفَةِ عِنْدَهُمْ بِزَجْرِ الطَّيْرِ، ثُمَّ يَنْظُرُ: هَلْ يَذْهَبُ يَمِينًا أَوْ شِمَالًا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِنْ ذَهَبَ إِلَى الْجِهَةِ الَّتِي فِيهَا التِّيَامُنُ أَقْدَمَ، أَوْ فِيهَا التَّشَاؤُمُ أَحْجَمَ.

أَمَّا فِي الْأَصْطِلَاحِ: فِيهِ التَّشَاؤُمُ بِمَرْتَبَتَيْنِ أَوْ مَسْمُوعٍ، وَهَذَا مِنَ الْأُمُورِ النَّادِرَةِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ اللَّعَةَ أَوْسَعُ مِنَ الْأَصْطِلَاحِ؛ لِأَنَّ الْأَصْطِلَاحَ يُدْخِلُ عَلَى الْأَلْفَاظِ قِيودًا تَحْصُهَا، مِثْلُ: الصَّلَاةُ لَعَةً: الدُّعَاءُ، وَفِي الْأَصْطِلَاحِ أَحْصَى مِنَ الدُّعَاءِ، وَكَذَلِكَ الزَّكَاةُ وَغَيْرُهَا.

وإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: التَّطَيُّرُ: هُوَ التَّشَاؤُمُ بِمَرْتَبَتَيْنِ أَوْ مَسْمُوعٍ أَوْ مَعْلُومٍ بِمَرْتَبَتَيْنِ مِثْلُ: لَوْ رَأَى طَيْرًا فَتَشَاءَمَ لَكُونَهُ مُوحِشًا.

أَوْ مَسْمُوعٍ مِثْلُ: مَنْ هَمَّ بِأَمْرٍ فَسَمِعَ أَحَدًا يَقُولُ لِآخَرٍ: يَا خَسِرَانُ، أَوْ يَا خَائِبُ. فَيَتَشَاءَمُ. أَوْ مَعْلُومٍ: كَالْتَّشَاؤُمِ بِنَعْصِ الْأَيَّامِ، أَوْ بِنَعْصِ الشُّهُورِ، أَوْ بِنَعْصِ السَّنَوَاتِ، فَهَذِهِ لَا تُرَى وَلَا تُسْمَعُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّطَيُّرَ يُنَافِي التَّوْحِيدَ، وَوَجْهُ مُنَافَاةِهِ لَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمُتَطَيِّرَ قَطَعَ تَوَكُّلَهُ عَلَى اللَّهِ، وَاعْتَمَدَ عَلَى غَيْرِ اللَّهِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ تَعَلَّقَ بِأَمْرٍ لَا حَقِيقَةَ لَهُ، بَلْ هُوَ وَهْمٌ وَخَيَالٌ، فَأَيُّ رَابِطَةٍ بَيْنَ هَذَا الْأَمْرِ، وَبَيْنَ مَا يَحْصُلُ لَهُ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ يُحِلُّ بِالتَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّ التَّوْحِيدَ عِبَادَةٌ وَاسْتِعَانَةٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُكَ وَنَسْتَعِينُكَ﴾ [الفاتحة: ٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣].

فَالطَّيْرَةُ مُحَرَّمَةٌ، وَهِيَ مُنَافِيَةٌ لِلتَّوْحِيدِ كَمَا سَبَقَ، وَالْمُتَطَيِّرُ لَا يَخْلُو مِنْ حَالَتَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يُجْتَنَبَ وَيَسْتَجِيبَ لِهَذِهِ الطَّيْرَةِ وَيَدَعِ الْعَمَلَ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ التَّطَيُّرِ وَالتَّشَاؤُمِ.

الثَّانِي: أَنْ يَمْضِيَ لَكِنْ فِي قَلْبِهِ وَهْمٌ وَغَمٌّ، يَحْشَى مِنْ تَأْثِيرِ هَذَا الْمُتَطَيِّرِ بِهِ، وَهَذَا أَهْوَنُ.

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَلَيْتُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنْ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٣١]^[١].
 وَقَوْلِهِ: ﴿قَالُوا طَلَيْتُكُمْ مَعَكُمْ﴾ [يس: ١٩]^[٢].

= وكلا الأمرين نَقَصُ فِي التَّوْحِيدِ، وَضَرَرٌ عَلَى الْعَبِيدِ، بَلِ انْطَلِقَ إِلَى مَا تُرِيدُ بِانْتِشَاحِ صَدْرٍ، وَتَبَسُّيرٍ، وَاعْتِدَادٍ عَلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلَا تُسَيِّ الظَّنَّ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.
 وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ آيَتَيْنِ:

[١] الْآيَةُ الْأُولَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَلَيْتُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ هَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي قَوْمِ مُوسَى كَمَا حَكَى اللَّهُ عَنْهُمْ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَمَّا تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١]، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَلَيْتُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾، وَمَعْنَى: ﴿يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ أَنَّهُ إِذَا جَاءَهُمُ الْبَلَاءُ وَالْجَذْبُ وَالْفَحْطُ قَالُوا: هَذَا مِنْ مُوسَى وَأَصْحَابِهِ، فَأَبْطَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْعَقِيدَةَ بِقَوْلِهِ: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَلَيْتُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾.

قَوْلُهُ: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَلَيْتُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ ﴿أَلَا﴾ آدَاءُ اسْتِفْتَاكِ نُفِيدِ التَّنْبِيهِ وَالتَّوَكِيدِ، وَ﴿إِنَّمَا﴾ آدَاءُ حَضَرٍ.

وَقَوْلُهُ: ﴿طَلَيْتُهُمْ﴾ مُبْتَدَأٌ، وَ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾ خَبَرٌ، وَالْمَعْنَى: أَنَّمَا يُصِيبُهُمْ مِنَ الْجَذْبِ وَالْفَحْطِ لَيْسَ مِنْ مُوسَى وَقَوْمِهِ، وَلَكِنَّهُ مِنَ اللَّهِ، فَهُوَ الَّذِي قَدَرَهُ وَلَا عَلاقَةَ لِمُوسَى وَقَوْمِهِ بِهِ، بَلْ إِنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي أَنَّ مُوسَى وَقَوْمَهُ سَبَبٌ لِلْبَرَكَةِ وَالْخَيْرِ، وَلَكِنْ هُوَ لَا - وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ - يُلَبِّسُونَ عَلَى الْعَوَامِّ وَيُوْهِمُونَ النَّاسَ خِلَافَ الْوَاقِعِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَكِنْ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ فَهُمْ فِي جَهْلٍ، فَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ هُنَاكَ إِلَهًا مُدَبِّرًا، وَأَنَّ مَا أَصَابَهُمْ مِنَ اللَّهِ وَلَيْسَ مِنْ مُوسَى وَقَوْمِهِ.

[٢] الْآيَةُ الثَّانِيَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا طَلَيْتُكُمْ مَعَكُمْ﴾ أَي: قَالَ الَّذِينَ أُرْسِلُوا إِلَى الْقَرْيَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾ [يس: ١٣] الْآيَاتِ.

فَقَالُوا ذَلِكَ رَدًّا عَلَى قَوْلِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ: ﴿إِنَّا نَطَّيَّرُكُمْ بِكُمْ﴾ [يس: ١٨] أَي: تَشَاءُ مِنَّا بِكُمْ، وَإِنَّمَا لَا نَرَى أَنَّكُمْ تَذَلُّونَنَا عَلَى الْخَيْرِ، بَلْ عَلَى الشَّرِّ وَمَا فِيهِ هَلَاكُنَا، فَأَجَابَهُمُ الرُّسُلُ بِقَوْلِهِمْ: ﴿طَلَيْتُكُمْ مَعَكُمْ﴾ أَي: مُصَاحِبٌ لَكُمْ، فَمَا يَخْصُلُ لَكُمْ فَإِنَّهُ مِنْكُمْ وَمِنْ أَعْمَالِكُمْ، فَأَنْتُمْ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا عَدْوَى^(١)، وَلَا طِيْرَةٌ^(٢).....

وَلَا مُنَافَاةٌ بَيْنَ هَذِهِ الْآيَةِ وَالَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ الْأُولَى تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُقَدَّرَ لِهَذَا الشَّيْءِ هُوَ اللَّهُ، وَالثَّانِيَةُ تُبَيِّنُ سَبَبَهُ، وَهُوَ أَنَّهُ مِنْهُمْ، فَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ طَائِرُهُمْ مَعَهُمْ (أَي: الشُّؤْمُ) الْحَاصِلُ عَلَيْهِمْ مَعَهُمْ مُلَازِمٌ لَهُمْ؛ لِأَنَّ أَعْمَالَهُمْ تَسْتَلْزِمُهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ (الروم: ٤١)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ مَأْمُونًا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦].

وَيُسْتَفَادُ مِنَ الْآيَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ فِي الْبَابِ: أَنَّ التَّطَيُّرَ كَانَ مَعْرُوفًا مِنْ قَبْلِ الْعَرَبِ وَفِي غَيْرِ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّ الْأُولَى فِي فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ، وَالثَّانِيَةُ فِي أَصْحَابِ الْقَرْيَةِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿إِن دُخِرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّشْرِقُونَ﴾ يَنْبَغِي أَنْ تَقِفَ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿دُخِرْتُمْ﴾؛ لِأَنَّهَا جُمْلَةٌ شَرْطِيَّةٌ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: إِنْ دُخِرْتُمْ تَطَيَّرْتُمْ، وَعَلَى هَذَا فَلَا تَصِلُهَا بِمَا بَعْدَهَا. وَقَوْلُهُ: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّشْرِقُونَ﴾ ﴿بَلْ﴾ هُنَا لِلْإِضْرَابِ الْإِنْبِطَالِيِّ، أَيْ: مَا أَصَابَكُمْ لَيْسَ مِنْهُمْ، بَلْ هُوَ مِنْ إِسْرَافِكُمْ.

وَقَوْلُهُ: ﴿مُشْرِقُونَ﴾ أَيْ: مُتَجَاوِزُونَ لِلْحَدِّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ تَكُونُوا عَلَيْهِ.

[١] قَوْلُهُ ﷺ: «لَا عَدْوَى» (لَا نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ، وَنَفْيُ الْجِنْسِ أَعْمٌ مِنْ نَفْيِ الْوَاحِدِ وَالْإِنْتِنِ وَالثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهُ نَفْيٌ لِلْجِنْسِ كُلِّهِ، فَنَفَى الرَّسُولُ ﷺ الْعَدْوَى كُلَّهَا.

وَالْعَدْوَى: انْتِفَالُ الْمَرَضِ مِنَ الْمَرِيضِ إِلَى الصَّحِيحِ، وَكَمَا يَكُونُ فِي الْأَمْرَاضِ الْحَسِّيَّةِ يَكُونُ أَيْضًا فِي الْأَمْرَاضِ الْمَعْنَوِيَّةِ الْخُلُقِيَّةِ؛ وَلِهَذَا أَخْبَرَ ﷺ أَنَّ جَلِيسَ السُّوءِ كَنَافِخِ الْكَيْرِ: إِمَّا أَنْ يُجْرَقَ ثِيَابُكَ، وَإِمَّا أَنْ تَحِدَّ مِنْهُ رَائِحَةٌ كَرِيهَةٌ^(٣).

فَقَوْلُهُ: «لَا عَدْوَى» يَشْمَلُ الْحَسِّيَّةَ وَالْمَعْنَوِيَّةَ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْحَسِّيَّةِ أَظْهَرَ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَا طِيْرَةٌ» اسْمُ مُصَدِّرٍ تَطَيَّرَ؛ لِأَنَّ الْمَصَدَرَ مِنْهُ تَطَيَّرَ، مِثْلُ الْخَيْرَةِ اسْمُ مُصَدِّرٍ اخْتَارَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، أَيْ: الْاِخْتِيَارَ، أَيْ: أَنْ يَخْتَارُوا خِلَافَ مَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنَ الْأَمْرِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الذبائح، باب المسك، رقم (٥٥٣٤)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب استحباب مجالسة الصالحين، رقم (٢٦٢٨)، من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَا هَامَةً^(١)، وَلَا صَفَرَ^(٢) أَخْرَجَاهُ^(٣).....

= واسم المصدَر يوافق المصدَر في المعنى؛ ولذلك تقول: كَلَّمْتُهُ كلامًا. بمعنى كَلَّمْتُهُ تَكْلِيمًا، وَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ سلامًا بمعنى سَلَّمْتُ عَلَيْهِ تَسْلِيمًا، لكن لما كَانَ مُخَالَفُ المصدَر في البناء سَمَوْهُ اسمَ مَصْدَرٍ، والطَّيْرَةُ تَقْدَمُ أَتَمَّا هِيَ التَّشَاوُؤُ بِمَرْنِيٍّ أَوْ مَسْمُوعٍ أَوْ مَعْلُومٍ^(٤).

[١] قَوْلُهُ: «وَلَا هَامَةً» الِهَامَةُ بِتَخْفِيفِ الميمِ قُسِّرَتْ بِتَفْسِيرَيْنِ:

الأوَّل: أَتَمَّا طَيْرٌ مَعْرُوفٌ يُشَبِّهُ البُومَةَ، أَوْ هِيَ البُومَةُ، تَزْعُمُ الْعَرَبُ أَنَّهُ إِذَا قُتِلَ الْقَتِيلُ صَارَتْ عِظَامُهُ هَامَةً تَطِيرُ، وَتَضْرُخُ حَتَّى يُؤْخَذَ بِثَأْرِهِ، وَرَبَّمَا اعْتَقَدَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا رُوحُهُ.

التَّفْسِيرُ الثَّانِي: أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ: الِهَامَةُ هِيَ الطَّيْرُ الْمَعْرُوفُ، لَكِنَّهُمْ يَتَشَاءُمُونَ بِهَا، فَإِذَا وَقَعَتْ عَلَى بَيْتٍ أَحَدِهِمْ وَنَعَقَتْ قَالُوا: إِنَّهَا تَنْعِقُ بِهِ لِيَمُوتَ، وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ هَذَا دَلِيلٌ قَرِبَ أَجَلِهِ، وَهَذَا كُلُّهُ -بَلَا شَكٍّ- عَقِيدَةٌ بَاطِلَةٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَا صَفَرَ» قِيلَ: إِنَّهُ شَهْرٌ صَفَرٍ، كَانَتْ الْعَرَبُ يَتَشَاءُمُونَ بِهِ وَلَا سِيَّامًا فِي النِّكَاحِ. وَقِيلَ: إِنَّهُ دَاءٌ فِي الْبَطْنِ يُصِيبُ الْإِبِلَ، وَيَتَقَلُّ مِنْ بَعِيرٍ إِلَى آخَرَ، وَعَلَى هَذَا: فَيَكُونُ عَطْفُهُ عَلَى الْعَدَوَى مِنْ بَابِ عَطَفٍ الْخَاصَّ عَلَى الْعَامِّ.

وقيل: إِنَّهُ نَهْيٌ عَنِ النَّسِيئَةِ، وَكَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يُنْسَتُونَ، فَإِذَا أَرَادُوا الْقِتَالَ فِي شَهْرِ الْمُحَرَّمِ اسْتَحْلَوْهُ، وَأَخْرَجُوا الْحَرَمَةَ إِلَى شَهْرِ صَفَرٍ، وَهَذِهِ النَّسِيئَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيحِلُّوا مَا حَكَمَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٧]، وَهَذَا الْقَوْلُ ضَعِيفٌ، وَيُضْعَفُهُ أَنَّ الْحَدِيثَ فِي سِيَاقِ التَّطِيرِ، وَلَيْسَ فِي سِيَاقِ التَّغْيِيرِ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّ صَفَرَ يَغْنِي الشَّهْرَ، وَأَنَّ الْمُرَادَ نَفْيَ كَوْنِهِ مَشْؤومًا، أَيْ: لَا شَوْؤَ فِيهِ، وَهُوَ كَعَبْرِهِ مِنَ الْأَزْمَانِ يُقَدَّرُ فِيهِ الْحَيْرُ وَيُقَدَّرُ فِيهِ الشَّرُّ.

وهذا النَّفْيُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةِ لَيْسَ نَفْيًا لِلْوُجُودِ؛ لِأَنَّهَا مَوْجُودَةٌ، وَلَكِنَّهُ نَفْيٌ لِلتَّأْثِيرِ، فَالْمُؤَثَّرُ هُوَ اللَّهُ، فَمَا كَانَ مِنْهَا سَبَبًا مَعْلُومًا فَهُوَ سَبَبٌ صَحِيحٌ، وَمَا كَانَ مِنْهَا سَبَبًا مَوْهُومًا فَهُوَ سَبَبٌ بَاطِلٌ، وَيَكُونُ نَفْيًا لِتَأْثِيرِهِ بِنَفْسِهِ إِنْ كَانَ صَحِيحًا، وَلَكُونَهُ سَبَبًا إِنْ كَانَ بَاطِلًا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب لا هامة، رقم (٥٧٥٧)، ومسلم: كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة، رقم

(٢٢٢٠).

(٢) (ص: ٤٢٢).

فَقَوْلُهُ: «لَا عَدَوَى» الْعَدَوَى مَوْجُودَةٌ، وَيَذُلُّ لِيُجَوِّدَهَا قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يُورَدُ مُمَرِّضٌ عَلَى مُصِحٍّ»^(١) أَي: لَا يُورَدُ صَاحِبُ الْإِبِلِ الْمَرِيضَةِ عَلَى صَاحِبِ الْإِبِلِ الصَّحِيحَةِ؛ لِثَلَا تَنْتَقِلَ الْعَدَوَى. وَقَوْلُهُ ﷺ: «فَرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ»^(٢)، وَالْجَدَامُ مَرَضٌ خَبِيثٌ مُعْدٍ بِسُرْعَةٍ، وَيُثْلَفُ صَاحِبُهُ، حَتَّى قِيلَ: إِنَّهُ الطَّاعُونُ، فَلَا مُرَّ بِالْفِرَارِ مِنَ الْمَجْدُومِ لَكِنِّي لَا تَقَعُ الْعَدَوَى مِنْهُ إِلَيْكَ، وَفِيهِ إِبْنَاتٌ لِتَأْثِيرِ الْعَدَوَى، لَكِن تَأْثِيرُهَا لَيْسَ أَمْرًا حَتْمِيًّا، بَحِثْ تَكُونُ عِلَّةً فَاعِلَةً.

وَأَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْفِرَارِ، وَأَنْ لَا يُورَدَ مُمَرِّضٌ عَلَى مُصِحٍّ مِنْ بَابِ تَجَنُّبِ الْأَسْبَابِ لَا مِنْ بَابِ تَأْثِيرِ الْأَسْبَابِ بِنَفْسِهَا، فَلَا سَبَابَ لَا تُؤَثِّرُ بِنَفْسِهَا، لَكِن يَنْبَغِي لَنَا أَنْ تَتَجَنَّبَ الْأَسْبَابُ الَّتِي تَكُونُ سَبَبًا لِلْبَلَاءِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الرُّسُولَ ﷺ يُنْكَرُ تَأْثِيرَ الْعَدَوَى؛ لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ يُبْطِلُهُ الْوَاقِعُ وَالْأَحَادِيثُ الْأُخْرَى.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الرُّسُولَ ﷺ لَمَّا قَالَ: «لَا عَدَوَى». قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الْإِبِلُ تَكُونُ صَحِيحَةً مِثْلَ الطَّيِّاءِ، فَيَدْخُلُهَا الْجَمَلُ الْأَجْرَبُ فَتَجْرُبُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَمَنْ أَغْدَى الْأَوَّلُ؟»^(٣)، يَعْني أَنَّ الْمَرَضَ نَزَلَ عَلَى الْأَوَّلِ بِدُونِ عَدَوَى، بَلْ نَزَلَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، فَكَذَلِكَ إِذَا انْتَقَلَ بِالْعَدَوَى فَقَدْ انْتَقَلَ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَالشَّيْءُ قَدْ يَكُونُ لَهُ سَبَبٌ مَعْلُومٌ وَقَدْ لَا يَكُونُ لَهُ سَبَبٌ مَعْلُومٌ، فَجَرَّبُ الْأَوَّلِ لَيْسَ سَبَبُهُ مَعْلُومًا، إِلَّا أَنَّهُ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَجَرَّبُ الَّذِي بَعْدَهُ لَهُ سَبَبٌ مَعْلُومٌ، لَكِن لَوْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَجْرَبْ؛ وَلِهَذَا أَحْيَانًا تُصَابُ الْإِبِلُ بِالْجَرَبِ، ثُمَّ يَرْتَقِعُ وَلَا تَمُوتُ، وَكَذَلِكَ الطَّاعُونُ وَالْكَوْلِيرُ أَمْرَاضٌ مُعْدِيَّةٌ، وَقَدْ تَدْخُلُ الْبَيْتَ فَتُصِيبُ الْبَعْضَ فَيَمُوتُونَ وَيَسْلَمُ آخَرُونَ وَلَا يُصَابُونَ.

فَعَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى اللَّهِ، وَيَتَوَكَّلَ عَلَيْهِ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ رَجُلٌ مُجْدُومٌ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب لا هامة، رقم (٥٧٧١)، ومسلم: كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، رقم (٢٢٢١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم: كتاب الطب، باب الجدَام، رقم (٥٧٠٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وانظر: «فتح الباري» (١٠/١٥٨).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب لا صفر، رقم (٥٧١٧)، ومسلم: كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة، رقم (٢٢٢٠/١٠١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= فَأَخَذَ بِيَدِهِ وَقَالَ لَهُ: «كُلْ» يَغْنِي مِنَ الطَّعَامِ الَّذِي كَانَ يَأْكُلُ مِنْهُ الرَّسُولُ ﷺ^(١)؛ لِقُوَّةِ تَوَكُّلِهِ ﷺ. فَهَذَا التَّوَكُّلُ مُقَاوِمٌ لِهَذَا السَّبَبِ الْمُغْدِي.

وهَذَا الْجَمْعُ الَّذِي أَشْرْنَا إِلَيْهِ هُوَ أَحْسَنُ مَا قِيلَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ، وَادَّعَى بَعْضُهُمُ النَّسْخَ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ النَّاسِخَ قَوْلُهُ: «لَا عُدْوَى»، وَالْمَنْسُوخَ قَوْلُهُ: «فَرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ»^(٢)، وَلَا يُورَدُ مُرَضٌّ عَلَى مُصَحِّحٍ^(٣)، وَبَعْضُهُمْ عَكَسَ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا نَسْخَ؛ لِأَنَّ مِنْ شُرُوطِ النَّسْخِ تَعَدُّرَ الْجَمْعِ، وَإِذَا أُمِنَّا الْجَمْعَ وَجَبَ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ فِي الْجَمْعِ إِعْمَالَ الدَّلِيلَيْنِ، وَفِي النَّسْخِ إِبْطَالُ أَحَدِهِمَا، وَإِعْمَالُهُمَا أَوَّلَى مِنْ إِبْطَالِ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّا اعْتَبَرْنَا هُمَا وَجَعَلْنَا هُمَا حُجَّةً، وَأَيْضًا الْوَاقِعُ يَشْهَدُ أَنَّهُ لَا نَسْخَ.

وقَوْلُهُ: «وَلَا صَفَرٌ» فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ سَبَقَتْ، وَيَبَانُ الرَّاجِحُ مِنْهَا^(٤).

وَالْأَزْمَنَةُ لَا دَخَلَ لَهَا فِي التَّأْثِيرِ، وَفِي تَقْدِيرِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، فَصَفَرٌ كَعَنِيهِ مِنَ الْأَزْمَنَةِ يُقَدَّرُ فِيهِ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ، وَبَعْضُ النَّاسِ إِذَا انْتَهَى مِنْ شَيْءٍ فِي صَفَرٍ أَرَخَ ذَلِكَ، وَقَالَ: انْتَهَى فِي صَفَرِ الْخَيْرِ، وَهَذَا مِنْ بَابِ مُدَاوَاةِ الْبِدْعَةِ بِبِدْعَةٍ، وَالْجَهْلُ بِالْجَهْلِ، فَهُوَ لَيْسَ شَهْرٌ خَيْرٌ وَلَا شَهْرٌ شَرٌّ.

أَمَّا شَهْرُ رَمَضَانَ، وَقَوْلُنَا: إِنَّهُ شَهْرٌ خَيْرٌ. فَلِمُرَادِ الْخَيْرِ الْعِبَادَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ شَهْرٌ خَيْرٌ. وَقَوْلُهُمْ: رَجَبُ الْمُعَظَّمِ. بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ؛ وَلِهَذَا أَنْكَرَ بَعْضُ السَّلَفِ عَلَى مَنْ إِذَا سَمِعَ الْبُؤْمَةَ تَنَعَّقَ قَالَ: خَيْرًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَلَا يَقَالُ: خَيْرٌ وَلَا شَرٌّ. بَلْ هِيَ تَنَعَّقُ كِبَيَّةِ الطُّيُورِ.

فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي نَفَاهَا الرَّسُولُ ﷺ تَبَيَّنَ وَجُوبُ التَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ، وَصِدْقُ الْعَزِيمَةِ، وَالْأَلَّا يَضَعُفُ الْمُسْلِمُ أَمَامَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَخْلُو مِنْ حَالَتَيْنِ:

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الطب، باب في الطيرة، رقم (٣٩٢٥) - وسكت عنه -، والترمذي: كتاب الأطعمة، باب في الأكل مع المجذوم، رقم (١٨١٧)، وقال: «غريب» -، وابن ماجه: كتاب الطب، باب الجذام، رقم (٣٥٤٢)، وابن جرير في «تهذيب الآثار» (٨٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣٠٩/٤)، وابن حبان (١٤٣٣)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٦٥)، والحاكم (١٣٦/٤) وصححه ووافقه الذهبي من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم: كتاب الطب، باب الجذام، رقم (٥٧٠٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وانظر: «فتح الباري» (١٥٨/١٠).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب لا هامة، رقم (٥٧٧١)، ومسلم: كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، رقم (٢٢٢١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) (ص: ٤٢٥).

وَرَادَ مُسْلِمٌ: «وَلَا نَوْءٌ»^١.....

إِمَّا أَنْ يَسْتَحِيبَ لَهَا بِأَنْ يَقْدِمَ أَوْ يُخْجِمَ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَيَكُونُ حَيْثُ قَدْ عَلَّقَ أَفْعَالَهُ بِهَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ وَلَا أَصْلَ لَهُ، وَهُوَ نَوْءٌ مِنَ الشَّرِكِ.

وَأَمَّا أَنْ لَا يَسْتَحِيبَ بِأَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ نَوْءٌ مِنَ التَّوَكُّلِ، وَيُقَدِّمُ وَلَا يُبَالِي، لَكِنْ يَنْقُي فِي نَفْسِهِ نَوْءٌ مِنَ الْهَمِّ أَوْ الْغَمِّ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ أَهْوَنَ مِنَ الْأَوَّلِ، لَكِنْ يَجِبُ أَلَّا يَسْتَحِيبَ لِدَاعِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي نَفَاهَا الرَّسُولُ ﷺ مُطْلَقًا، وَأَنْ يَكُونَ مُعْتَمِدًا عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَبَعْضُ النَّاسِ قَدْ يَفْتَحُ الْمُصْحَفَ لَطَلَبِ التَّفَاوُلِ، فَإِذَا نَظَرَ ذِكْرَ النَّارِ تَشَاءَمَ، وَإِذَا نَظَرَ ذِكْرَ الْجَنَّةِ قَالَ: هَذَا قَالَ طَيِّبٌ، فَهَذَا مِثْلُ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ الَّذِينَ يَسْتَفْسِمُونَ بِالْأَزْلَامِ.

فَالْحَاصِلُ أَنَّنَا نَقُولُ: لَا تَجْعَلْ عَلَى بَالِكَ مِثْلَ هَذِهِ الْأُمُورِ إِطْلَاقًا، فَالْأَسْبَابُ الْمَعْلُومَةُ الظَّاهِرَةُ تَقِيْ أَسْبَابَ الشَّرِّ، وَأَمَّا الْأَسْبَابُ الْمَوْهُومَةُ الَّتِي لَمْ يَجْعَلْهَا الشَّرْعُ سَبَبًا بَلْ نَفَاهَا فَلَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِهَا، بَلِ احْمَدِ اللَّهَ عَلَى الْعَافِيَةِ، وَقُلْ: رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا.

[١] قَوْلُهُ: «لَا نَوْءٌ» وَاحِدُ الْأَنْوَاءِ، وَالْأَنْوَاءُ: هِيَ مَنَازِلُ الْقَمَرِ، وَهِيَ ثَمَانٍ وَعِشْرُونَ مَنْزِلَةً، كُلُّ مَنْزِلَةٍ لَهَا نَجْمٌ تَدُورُ بِمَدَارِ السَّنَةِ، وَهَذِهِ النُّجُومُ بَعْضُهَا يُسَمَّى النُّجُومَ الشَّمَالِيَّةَ، وَهِيَ لِأَيَّامِ الصَّيْفِ، وَبَعْضُهَا يُسَمَّى النُّجُومَ الْجَنُوبِيَّةَ، وَهِيَ لِأَيَّامِ الشِّتَاءِ، وَأَجْرَى اللَّهُ الْعَادَةَ أَنَّ الْمَطَرَ فِي وَسْطِ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ يَكُونُ أَيَّامَ الشِّتَاءِ، أَمَّا أَيَّامُ الصَّيْفِ فَلَا مَطَرَ.

فَالْعَرَبُ كَانُوا يَتَشَاءَمُونَ بِالْأَنْوَاءِ، وَيَتَفَلَّحُونَ بِهَا، فَبَعْضُ النُّجُومِ يَقُولُونَ: هَذَا نَجْمٌ نَحْسٍ لَا خَيْرَ فِيهِ. وَبَعْضُهَا بِالْعَكْسِ يَتَفَلَّحُونَ بِهِ فَيَقُولُونَ: هَذَا نَجْمٌ سَعُودٍ وَخَيْرٍ؛ وَلِهَذَا أُمْطِرُوا قَالُوا: مُطْرِنَا بَنُو كَذَا. وَلَا يَقُولُونَ: مُطْرِنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا غَايَةُ الْجَهْلِ.

أَلَسْنَا أَذْرَكُنَا هَذَا النَّوءَ بَعِيْنِهِ فِي سَنَةٍ يَكُونُ فِيهِ مَطَرٌ وَفِي سَنَةٍ أُخْرَى لَا يَكُونُ فِيهِ مَطَرٌ؟ وَنَجِدُ السَّنَاتِ تَمُرُّ بِدُونِ مَطَرٍ مَعَ وُجُودِ النُّجُومِ الْمَوْسِمِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ كَثِيرًا مَا يَكُونُ فِي رَمَتِهَا الْأَمْطَارُ.

فَالنَّوءُ لَا تَأْثِيرَ لَهُ، فَقَوْلُنَا: طَلَعَ هَذَا النُّجْمُ، كَقَوْلُنَا: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا طُلُوعٌ وَغُرُوبٌ، وَالنَّوءُ وَفَتْ تَقْدِيرٌ، وَهُوَ يُدَلُّ عَلَى دُخُولِ الْفُصُولِ فَقَطُّ.

وَفِي عَصْرِنَا الْحَاضِرِ يُعَلَّقُ الْمَطَرُ بِالضَّغْطِ الْجَوِّيِّ وَالْمُنْخَفَظِ الْجَوِّيِّ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ قَدْ يَكُونُ سَبَبًا حَقِيقِيًّا، وَلَكِنْ لَا يَفْتَحُ هَذَا الْبَابَ لِلنَّاسِ، بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، هَذَا مِنْ

وَلَا غَوْلٌ^[١]»^(١).

وَلَهُمَا عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا عَدْوَى، وَلَا طَيْرَةٌ^٢».....

= فَضْلِهِ وَنِعَمِهِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزَيِّجُ سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ، ثُمَّ يُجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ.﴾ [النور: ٤٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسَفًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ.﴾ [الروم: ٤٨].

فَتَعْلِيْقُ الْمَطَرِ بِالْمُنْخَفَضَاتِ الْجَوِّيَّةِ مِنَ الْأُمُورِ الْجَاهِلِيَّةِ الَّتِي تَصْرِفُ الْإِنْسَانَ عَنْ تَعَلُّقِهِ بِرَبِّهِ.

فَذَهَبَتْ أُنُوَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ، وَجَاءَتِ الْمُنْخَفَضَاتُ الْجَوِّيَّةُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْوَالِ الَّتِي تَصْرِفُ الْإِنْسَانَ عَنْ رَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

نَعَمْ، الْمُنْخَفَضَاتُ الْجَوِّيَّةُ قَدْ تَكُونُ سَبَبًا لِلزُّوْلِ الْمَطَرِ، لَكِنْ لَيْسَتْ هِيَ الْمُؤَثِّرُ بِنَفْسِهَا، فَتَبَّهَ.
[١] قَوْلُهُ: «وَلَا غَوْلٌ» جَمْعُ غَوْلَةٍ أَوْ غَوْلَةٍ، وَنَحْنُ نُسَمِّيهَا بِاللُّغَةِ الْعَامِّيَّةِ: (الهُولَة) لِأَنَّهَا تَهْوِلُ الْإِنْسَانَ.

وَالْعَرَبُ كَانُوا إِذَا سَافَرُوا أَوْ ذَهَبُوا يَمِينًا أَوْ شِمَالًا تَلَوَّتْ لَهُمُ الشَّيَاطِينُ بِالْأَلْوَانِ مُنْزِعَةً مُحِيفَةً، فَتُدْخِلُ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ وَالْخَوْفَ، فَتَجِدُهُمْ يَكْتَبُونَ وَيَسْتَحْسِرُونَ عَنِ الذَّهَابِ إِلَى هَذَا الْوَجْهِ الَّذِي أَرَادُوا، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ يُضْعِفُ التَّوَكُّلَ عَلَى اللَّهِ، وَالشَّيْطَانُ حَرِيصٌ عَلَى إِدْخَالِ الْقَلْبِ وَالْحَزَنَ عَلَى الْإِنْسَانِ بِقَدْرِ مَا يَسْتَطِيعُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا التَّجَوُّي مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزُنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَيْسَ بِضَارِّهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [المجادلة: ١٠].

وَهَذَا الَّذِي نَفَاهُ الرَّسُولُ ﷺ هُوَ تَأْثِيرُهَا، وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ بِالنَّفْيِ نَفْيُ الْوُجُودِ، وَأَكْثَرُ مَا يُيْتَلَى الْإِنْسَانُ بِهَذِهِ الْأُمُورِ إِذَا كَانَ قَلْبُهُ مُعْلَقًا بِهَا، أَمَا إِنْ كَانَ مُعْتَمِدًا عَلَى اللَّهِ غَيْرَ مُبَالٍ بِهَا فَلَا تَضُرُّهُ وَلَا تَمْنَعُهُ عَنْ جِهَةِ قَصْدِهِ.

[٢] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ: «لَا عَدْوَى، وَلَا طَيْرَةٌ» تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة، رقم (١٠٦/٢٢٢٠)، فقد أخرج حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بزيادة: «ولا نوء» ومن حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رقم (٢٢٢٢) بزيادة: «ولا غول».

وَلَا تَرُدُّ مُسْلِمًا^[١]، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَكْرَهُ^[٢] فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ^[٣]، وَلَا يَدْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا أَنْتَ^[٤].....

[١] قَوْلُهُ: «وَلَا تَرُدُّ مُسْلِمًا» يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ رَدَّتْهُ الطَّيْرَةُ عَنْ حَاجَتِهِ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ.

[٢] قَوْلُهُ: «فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَكْرَهُ» فَحِينَئِذٍ قَدْ تَرَدَّدَ عَلَى قَلْبِهِ الطَّيْرَةُ، وَيَتَعَدَّى عَمَّا يُرِيدُ، وَلَا يُقَدِّمُ عَلَيْهِ، وَقَدْ ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ دَوَاءَ لَذَلِكَ وَقَالَ: «فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ...» إلخ.

[٣] قَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ» وَهَذَا هُوَ حَقِيقَةُ التَّوَكُّلِ، وَقَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ» يَغْنِي: يَا اللَّهُ؛ وَلِهَذَا بُيِّنَتْ عَلَى الصَّمِّ؛ لِأَنَّ الْمُنَادَى عَلَّمَ، بَلْ هُوَ أَعْلَمُ الْأَعْلَامِ وَأَعْرِفُ الْمَعَارِفِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَالْمِسْمُ عَوْضٌ عَنْ (يَا) الْمَحْذُوفَةِ، وَصَارَتْ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ تَبَرُّكًا بِالْإِتِّدَاءِ بِاسْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَصَارَتْ مِيمًا؛ لِأَنَّهَا تَذُلُّ عَلَى الْجَمْعِ، فَكَانَ الدَّاعِي جَمَعَ قَلْبُهُ عَلَى اللَّهِ.

قَوْلُهُ: «لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ» أَي: لَا يَقْدِرُهَا وَلَا يَخْلُقُهَا وَلَا يُوجِدُهَا لِلْعَبْدِ إِلَّا اللَّهُ وَخُدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَهَذَا لَا يُنَافِي أَنْ تَكُونَ الْحَسَنَاتُ بِأَسْبَابٍ؛ لِأَنَّ خَالِقَ هَذِهِ الْأَسْبَابِ هُوَ اللَّهُ، فَإِذَا وَجَدَتْ هَذِهِ الْحَسَنَاتُ بِأَسْبَابٍ خَلَقَهَا اللَّهُ صَارَ الْمَوْجِدُ حَقِيقَةً هُوَ اللَّهُ.

وَالْمُرَادُ بِالْحَسَنَاتِ: مَا يَسْتَحْسِنُ الْمَرْءُ وَقُوعَهُ، وَيَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ، وَيَشْمَلُ ذَلِكَ الْحَسَنَاتِ الشَّرْعِيَّةَ؛ كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَغَيْرَهَا؛ لِأَنَّهَا تَسُرُّ الْمُؤْمِنَ، وَيَشْمَلُ الْحَسَنَاتِ الدُّنْيَوِيَّةَ؛ كَالْمَالِ وَالْوَلَدِ وَنَحْوَهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ فَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرًا مِنْ قَبْلٍ وَكَتَبُوا لَهُمْ قَرُونَ﴾ [التوبة: ٥٠]، وَقَالَ تَعَالَى فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ فُسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبَكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾ [آل عمران: ١٢٠].

وَقَوْلُهُ: «إِلَّا أَنْتَ» فَاعِلٌ (يَأْتِي)؛ لِأَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ هُنَا مَفْرُغٌ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَلَا يَدْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا أَنْتَ» السَّيِّئَاتُ: مَا يَسُوءُ الْمَرْءَ وَقُوعُهُ وَيَنْفِرُ مِنْهُ حَالًا أَوْ مَالًا، وَلَا يَدْفَعُهَا إِلَّا اللَّهُ؛ وَلِهَذَا إِذَا أَصِيبَ الْإِنْسَانُ بِمُصِيبَةٍ النَّجَا إِلَى رَبِّهِ تَعَالَى، حَتَّى الْمَشْرُكُونَ إِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِّ، وَشَاهَدُوا الْغَرَقَ، دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ. وَلَا يُنَافِي هَذَا أَنْ يَكُونَ دَفْعُهَا بِأَسْبَابٍ.

فَمَثَلًا: لَوْ رَأَى رَجُلًا غَرِيقًا، فَأَنْقَذَهُ، فَإِنَّمَا أَنْقَذَهُ بِمُشِيئَةِ اللَّهِ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يُنْقِذْهُ، فَالسَّبَبُ

وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ^[١]»^(١).

وعن ابن مسعود مرفوعاً^[٢]: «الطِّيرَةُ شِرْكُ الطِّيرَةِ شِرْكُ»^[٣].....

فَعَقِيدَةُ كُلِّ مُسْلِمٍ أَنَّهُ لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يَذْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا اللَّهُ، وَبِمُقْتَضَى هَذِهِ الْعَقِيدَةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ لَا يَسْأَلَ الْمُسْلِمُ الْحَسَنَاتِ وَلَا يَسْأَلَ دَفْعَ السَّيِّئَاتِ إِلَّا مِنْ اللَّهِ؛ وَلِهَذَا كَانَ الرُّسُلُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ يَسْأَلُونَ اللَّهَ الْحَسَنَاتِ، وَيَسْأَلُونَ دَفْعَ السَّيِّئَاتِ، قَالَ تَعَالَى عَنْ زَكَرِيَّا: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً﴾ [آل عمران: ٣٨]، وَقَالَ تَعَالَى عَنْ أَيُّوبَ: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٣]، وَهَكَذَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُؤْمِنُ أَيْضًا.

[١] قَوْلُهُ: «وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ» فِي مَعْنَاهَا وَجْهَانِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا يُوجَدُ حَوْلٌ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ، فَالْبَاءُ بِمَعْنَى (فِي)، يَعْنِي: إِلَّا فِي اللَّهِ وَحْدَهُ، وَمَنْ سِوَاهُ لَيْسَ لَهُمْ حَوْلٌ وَلَا قُوَّةٌ، وَيَكُونُ الْحَوْلُ وَالْقُوَّةُ الْمُتَنَفِّيانِ عَنْ غَيْرِ اللَّهِ هُمَا الْحَوْلُ الْمُطْلَقُ وَالْقُوَّةُ الْمُطْلَقَةُ؛ لِأَنَّ غَيْرَ اللَّهِ فِيهِ حَوْلٌ وَقُوَّةٌ، لَكِنَّهَا نَسْبِيَّةٌ لَيْسَتْ بِكَامِلَةٍ، فَالْحَوْلُ الْكَامِلُ وَالْقُوَّةُ الْكَامِلَةُ فِي اللَّهِ وَحْدَهُ.

الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يُوجَدُ لَنَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ، فَالْبَاءُ لِلْإِسْتِعَانَةِ أَوْ لِلنَّسْبِيَّةِ، وَهَذَا الْمَعْنَى أَصَحُّ، وَهُوَ مُقْتَضَى زُرُودِهَا فِي مَوَاضِعِهَا؛ إِذْ إِنَّا لَا نَتَحَوَّلُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَلَا نَقْوِي عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ كِمَالُ التَّقْوِيصِ إِلَى اللَّهِ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ يَبْرَأُ مِنْ حَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ إِلَّا بِمَا أَعْطَاهُ اللَّهُ مِنَ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ.

فَإِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ فَالرُّسُولُ ﷺ أَرَشَدَنَا إِذَا رَأَيْنَا مَا نَحْزَرُهُ نِمَّا يَتَشَاءُمُ بِهِ الْمُتَشَائِمُ أَنْ نَقُولَ: «اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا يَذْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ».

[٢] قَوْلُهُ: «مَرْفُوعًا» أَيُّ: إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

[٣] قَوْلُهُ: «الطِّيرَةُ شِرْكُ، الطِّيرَةُ شِرْكُ» هَاتَانِ الْجُمْلَتَانِ يُوكِّدُ بَعْضُهُمَا بَعْضًا مِنْ بَابِ التَّوَكُّيدِ.

الْلَفْظِي.

(١) أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة رقم (٢٩٤)، من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه وأخرجه أبو داود: كتاب الطب، باب في الطيرة، رقم (٣٩١٩)، وسكت عنه، والبيهقي (٨/ ١٣٩)، من حديث عروة بن عامر، وقال النووي في «الربايع» كما في «دليل الفالحين» (ص: ٨٠٦): «رواه أبو داود بإسناد صحيح»، وقال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٥/ ٣٧٩): «عروة هذا قيل فيه: القرشي، وقيل فيه: الجهني، وقال أبو القاسم الدمشقي: ولا صحة له تصح. وذكر البخاري وغيره: أنه سمع من ابن عباس؛ فعلى هذا يكون الحديث مرسلًا».

وَمَا مِنَّا إِلَّا^(١)... وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ^(٢).....

= وَقَوْلُهُ: «شِرْكٌ» أَيُّ: أَتَمَّا مِنْ أَنْوَاعِ الشَّرْكِ، وَلَيْسَتْ الشَّرْكُ كُلُّهُ، وَإِلَّا لَقَالَ: الطَّيْرَةُ الشَّرْكُ. وهل المراد بالشَّرْكُ هُنَا الشَّرْكُ الْأَكْبَرُ الْمَخْرُجُ عَنِ الْمِلَّةِ، أَوْ أَتَمَّا نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الشَّرْكِ؟ نَقُولُ: هِيَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الشَّرْكِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «اِئْتَنَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ»^(٣)، أَيُّ: لَيْسَ الْكُفْرُ الْمَخْرُجُ عَنِ الْمِلَّةِ، وَإِلَّا لَقَالَ: «هُمَا بِهِمْ الْكُفْرُ»، بَلْ هُمَا نَوْعٌ مِنَ الْكُفْرِ.

لَكِنْ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ قَالَ: «بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشَّرْكِ وَالْكَفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ»^(٤)، فَقَالَ: «الْكَفْرُ» فَيَجِبُ أَنْ نَعْرِفَ الْفَرْقَ بَيْنَ (ال) الْمُعْرِفَةِ أَوْ الدَّلَالَةِ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ، وَبَيْنَ خُلُوعِ اللَّفْظِ مِنْهَا، فَإِذَا قِيلَ: هَذَا كُفْرٌ. فَاَلْمُرَادُ أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْكُفْرِ، لَا يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ، وَإِذَا قِيلَ: هَذَا الْكُفْرُ، فَهُوَ الْمَخْرُجُ مِنَ الْمِلَّةِ. فَإِذَا تَطَيَّرَ إِنْسَانٌ بِشَيْءٍ رَأَاهُ أَوْ سَمِعَهُ فَإِنَّهُ لَا يُعَدُّ مُشْرِكًا شِرْكًَا يُخْرِجُهُ مِنَ الْمِلَّةِ، لَكِنَّهُ أَشْرَكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى هَذَا السَّبَبِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ سَبَبًا، وَهَذَا يُضْعِفُ التَّوَكُّلَ عَلَى اللَّهِ وَيُوهِنُ الْعَرِيْمَةَ، وَبِذَلِكَ يُعْتَبَرُ شِرْكًَا مِنْ هَذِهِ النَاحِيَةِ، وَالْقَاعِدَةُ: «إِنْ كُلُّ إِنْسَانٍ اعْتَمَدَ عَلَى سَبَبٍ لَمْ يَجْعَلْهُ الشَّرْعُ سَبَبًا فَإِنَّهُ مُشْرِكٌ شِرْكًَا أَصْغَرَ».

وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ الْإِشْرَاقِ مَعَ اللَّهِ، إِمَّا فِي التَّشْرِيعِ إِنْ كَانَ هَذَا السَّبَبُ شَرْعِيًّا، وَإِمَّا فِي التَّقْدِيرِ إِنْ كَانَ هَذَا السَّبَبُ كَوْنِيًّا، لَكِنْ لَوْ اعْتَقَدَ هَذَا الْمُتَطَيِّرُ أَنَّ هَذَا فَاعِلٌ بِنَفْسِهِ دُونَ اللَّهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ شِرْكًَا أَكْبَرَ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ لِلَّهِ شَرِيكًَا فِي الْخَلْقِ وَالْإِيجَادِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَمَا مِنَّا» «مِنَّا» جَارٌّ وَجَرَّوْرٌ خَبَرٌ لِيَتَدَلَّى خُذُوفٌ، إِمَّا قَبْلَ (إِلَّا) إِنْ قَدَّرْتَ مَا بَعْدَ (إِلَّا) فِعْلًا، أَيُّ: وَمَا مِنَّا أَحَدٌ إِلَّا تَطَيَّرَ، أَوْ بَعْدَ (إِلَّا) أَيُّ: وَمَا مِنَّا إِلَّا مُتَطَيَّرٌ.

وَالْمَعْنَى: مَا مِنَّا إِنْسَانٌ يَسْلَمُ مِنَ التَّطَيَّرِ، فَإِلَّا إِنْسَانٌ يَسْمَعُ شَيْئًا فَيَتَشَاءَمُ، أَوْ يَبْدَأُ فِي فِعْلٍ فَيَجِدُ أَوَّلَهُ لَيْسَ بِالسَّهْلِ فَيَتَشَاءَمُ وَيَرْكُؤُهُ.

(١) أخرجه أحمد (١/٣٨٩، ٤٣٨، ٤٤٠) وأبو داود: كتاب الطب، باب في الطيرة، رقم (٣٩١٠)، -وسكت عنه- والترمذي: كتاب السير، باب ما جاء في الطيرة، رقم (١٦١٤)، -وقال: «حسن صحيح»- وابن ماجه: كتاب الطب، باب من كان يعجبه الفأل، رقم (٣٥٣٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٣١٢) وابن حبان (١٤٢٧) والحاكم (١٧/١) -وصححه ووافقه الذهبي- والبيهقي (٨/١٣٩) والبخاري في «شرح السنة» (١٢/١٧٧).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب، رقم (٦٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، رقم (٨٢)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَجَعَلَ آخِرَهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ ^(١) ^(٢).

وَلَا حَمْدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو: «مَنْ رَدَّتْهُ الطَّيْرَةُ عَنْ حَاجَتِهِ فَقَدْ أَشْرَكَ» ^(٣).....

والتَّوَكُّلُ: صِدْقُ الِاعْتِمَادِ عَلَى اللَّهِ فِي جَلْبِ الْمَنَافِعِ وَدَفْعِ الْمَضَارِّ مَعَ الثِّقَةِ بِاللَّهِ، وَفِعْلُ الْأَسْبَابِ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى أَسْبَابًا. فَلَا يَكْفِي صِدْقُ الِاعْتِمَادِ فَقَطْ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَتَّقَى بِهِ؛ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: «وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ» [الطلاق: ٣].

[١] قَوْلُهُ: «وَجَعَلَ آخِرَهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ» وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَمَا مِنَّا إِلَّا...» إلخ. وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مُوقُوفًا، وَهُوَ مُدْرَجٌ فِي الْحَدِيثِ، وَالْمُدْرَجُ: أَنْ يُدْخِلَ أَحَدُ الرُّوَاةِ كَلَامًا فِي الْحَدِيثِ مِنْ عِنْدِهِ بَدُونِ بَيَانٍ، وَيَكُونُ فِي الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ، وَلَكِنْ أَكْثَرُهُ فِي الْمَتْنِ، وَقَدْ يَكُونُ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ يَكُونُ فِي وَسْطِهِ، وَقَدْ يَكُونُ فِي آخِرِهِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ. مِثَالُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ: قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَسْبِعُوا الْوُضُوءَ، وَنِيلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» ^(٤) فَقَوْلُهُ: «أَسْبِعُوا الْوُضُوءَ» مِنْ كَلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَوْلُهُ: «وَنِيلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» مِنْ كَلَامِ الرَّسُولِ ﷺ.

وَمِثَالُ مَا كَانَ فِي وَسْطِهِ: قَوْلُ الزُّهْرِيِّ فِي حَدِيثِ بَدِءِ الْوَحْيِ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَحَنَّنُ فِي غَارِ حِرَاءٍ، وَالتَّحَنُّنُ: التَّعَبُّدُ» ^(٥).

وَمِثَالُ مَا كَانَ فِي آخِرِهِ: هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ، وَكَذَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَفِيهِ: «فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ» ^(٦)، فَهَذَا مِنْ كَلَامِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

[٢] قَوْلُهُ: «مَنْ رَدَّتْهُ الطَّيْرَةُ عَنْ حَاجَتِهِ» «مَنْ» شَرْطِيَّةٌ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ: «فَقَدْ أَشْرَكَ» وَافْتَرَنَ الْجَوَابَ بِالْفَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِمُتَاشَرَةِ الْأَدَاةِ، وَحَيْثُ يُجِبُ افْتِرَائُهُ بِالْفَاءِ، وَقَدْ جُمِعَ ذَلِكَ فِي

(١) قوله: «وما منّا...» إلخ هذه من كلام ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: «الترمذي» (٣٣٧/٥) و«الترغيب» (٦٤/٤) و«مفتاح دار السعادة» لابن القيم (٢/٢٣٤) و«موارد الظمان» (ص: ٣٤٥) و«فتح الباري» (١٠/٢١٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب غسل الأعقاب، رقم (١٦٥)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما، رقم (٢٤٢).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (٣)، ومسلم: كتاب: الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١٦٠).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب فضل الوضوء، رقم (١٣٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة، رقم (٢٤٦).

قَالُوا: فَمَا كَفَّارَةُ ذَلِكَ؟^(١) قَالَ: «أَنْ تَقُولُوا: اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ، وَلَا طَيْرٌ إِلَّا طَيْرُكَ»^(٢).....

= بَيَّنَّ شَيْعِرَ مَعْرُوفٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ:

اسْمِيَّةٌ طَلِيَّةٌ وَبِحَامِدٍ وَبِمَا وَقَدْ وَيَلَنُ وَبِالتَّنْفِيسِ^(٣)

وقوله: «عَنْ حَاجَتِهِ» الحاجة: كُلُّ مَا يَحْتَاجُهُ الْإِنْسَانُ بِمَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْكِمَالَاتُ، وَقَدْ تُطْلَقُ عَلَى الْأُمُورِ الصَّرُورِيَّةِ.

وقوله: «فَقَدْ أَشْرَكَ» أَي: شَرَكًا أَكْبَرَ إِنْ اعْتَقَدَ أَنَّ هَذَا الْمُتَشَاءَمَ بِهِ يَفْعَلُ وَيُجِدُّ الشَّرَّ بِنَفْسِهِ، وَإِنْ اعْتَقَدَهُ سَبَبًا فَقَطْ فَهُوَ أَضْعَفُ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ أَنْ ذَكَرْنَا قَاعِدَةَ مُفِيدَةً فِي هَذَا الْبَابِ، وَهِيَ: «إِنْ كُلُّ مَنْ اعْتَقَدَ فِي شَيْءٍ أَنَّهُ سَبَبٌ وَلَمْ يُثَبِّتْ أَنَّهُ سَبَبٌ لَا كَوْنًا وَلَا سَرْعًا فِشْرُكُهُ شَرَكٌ أَضْعَفُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَنَا أَنْ نُثَبِّتَ أَنَّ هَذَا سَبَبٌ إِلَّا إِذَا كَانَ اللَّهُ قَدْ جَعَلَهُ سَبَبًا كَوْنًا أَوْ سَرْعًا. فَالْشَّرْعِيُّ: الْقَارِعَةُ وَالِدَعَاءِ. وَالْكُوفِيُّ: كَالْأَذْوِيَةِ الَّتِي جُرِبَ نَفْعُهَا».

[١] وقوله: «فَمَا كَفَّارَةُ ذَلِكَ؟» أَي: مَا كَفَّارَةُ هَذَا الشَّرَكِ، أَوْ مَا هُوَ الدَّوَاءُ الَّذِي يُزِيلُ هَذَا الشَّرَكَ؟ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ قَدْ تُطْلَقُ عَلَى كَفَّارَةِ الشَّيْءِ بَعْدَ فِعْلِهِ، وَقَدْ تُطْلَقُ عَلَى الْكَفَّارَةِ قَبْلَ الْفِعْلِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَشْتِقَاقَ مَأْخُوذٌ مِنَ الْكُفْرِ، وَهُوَ السُّتْرُ، وَالسُّتْرُ وَاقٍ، فَكَفَّارَةُ ذَلِكَ إِنْ وَقَعَ وَكَفَّارَةُ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَقَعْ.

[٢] وقوله: «اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ، وَلَا طَيْرٌ إِلَّا طَيْرُكَ» يَعْنِي: فَانْتَ الَّذِي بِيَدِكَ الْخَيْرُ الْمُبَاشِّرُ، كَالطَّيْرِ وَالنَّبَاتِ، وَغَيْرِ الْمُبَاشِّرِ، كَالَّذِي يَكُونُ سَبَبُهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَلَى يَدِ مَخْلُوقٍ، مَثَلُ أَنْ يُعْطِيَكَ إِنْسَانٌ دَرَاهِمَ صَدَقَةٍ أَوْ هَدِيَّةً، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا الْخَيْرُ مِنَ اللَّهِ، لَكِنْ بِوِاسِطَةِ جَعَلَهَا اللَّهُ سَبَبًا، وَلَا فَكُلَّ الْخَيْرِ مِنَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

وقوله: «لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ» هَذَا الْحَضَرُ حَقِيقِيٌّ، فَالْخَيْرُ كُلُّهُ مِنَ اللَّهِ، سِوَاهُ كَانَ بِسَبَبٍ مَعْلُومٍ أَوْ بَعْدِهِ.

وقوله: «لَا طَيْرٌ إِلَّا طَيْرُكَ» أَي: الطَّيْرُ كُلُّهَا مِلْكُكَ، فَهِيَ لَا تَفْعَلُ شَيْئًا، وَإِنَّمَا هِيَ مُسَخَّرَةٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَائِلٌ وَيَقِضُنَّ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ﴾ [الملك: ١٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوْاسِمِهِنَّ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ

وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ^(١)».

= لَا يَكُنْ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿ [النحل: ٧٩]، فَاْلَهُمْ أَنَّ الطَّيْرَ مُسَخَّرَةٌ بِإِذْنِ اللَّهِ، فَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الَّذِي يُدَبِّرُهَا وَيُصَرِّفُهَا وَيُسَخِّرُهَا تَذَهَبُ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَلَا عَلاقَةَ لَهَا بِالْحَوَادِثِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالطَّيْرِ هُنَا مَا يَتَشَاءُ بِهِ الْإِنْسَانُ، فَكُلُّ مَا يَحْدُثُ لِلإِنْسَانِ مِنَ الشَّأْوِمِ وَالْحَوَادِثِ الْمَكْرُوهَةِ فَإِنَّهُ مِنَ اللَّهِ، كَمَا أَنَّ الْحَيَرَ مِنَ اللَّهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَلَرْتُمْهُم عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٣١].

لَكِنْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ الشَّرَّ فِي فِعْلِ اللَّهِ لَيْسَ بِوَاقِعٍ، بَلِ الشَّرُّ فِي الْمَفْعُولِ لَا فِي الْفِعْلِ، بَلْ فِعْلُهُ تَعَالَى كُلُّهُ خَيْرٌ، إِمَّا خَيْرٌ لِدَاتِهِ، وَإِمَّا لِمَا يَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي تَجْعَلُهُ خَيْرًا، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: «لَا طَيْرٌ إِلَّا طَيْرُكَ» مُقَابِلًا لِقَوْلِهِ: «وَلَا خَيْرٌ إِلَّا خَيْرُكَ».

[١] قَوْلُهُ: «وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ» «لَا» نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ، «وَالَّهِ» بِمَعْنَى: مَأْلُوهٌ، كِغْرَاسٍ بِمَعْنَى مَغْرُوسٍ، وَفِرَاشٍ بِمَعْنَى مَفْرُوشٍ، وَالْمَأْلُوهُ: هُوَ الْمَعْبُودُ مَحَبَّةً وَتَعْظِيمًا، يَتَأَلَّهُ إِلَيْهِ الْإِنْسَانُ مَحَبَّةً لَهُ وَتَعْظِيمًا لَهُ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ هُنَاكَ إِلَهَةً دُونَ اللَّهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [هود: ١٠١].

أُجِيبُ: أَنَّهُمَا وَإِنْ عُبِدَتْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَسُمِّيَتْ إِلَهَةً فَلَيْسَتْ إِلَهَةً حَقًّا؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَحِقُّ أَنْ تُعْبَدَ؛ فَلِهَذَا نَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. أَيْ: لَا إِلَهَ حَقٌّ إِلَّا اللَّهُ.

يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ:

١- أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلإِنْسَانِ أَنْ تَرُدَّهُ الطَّيْرَةُ عَنْ حَاجَتِهِ، وَإِنَّمَا يَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ وَلَا يُبَالِي بِمَا رَأَى أَوْ سَمِعَ أَوْ حَدَّثَ لَهُ عِنْدَ مُبَاشَرَتِهِ لِلْفِعْلِ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَإِنْ بَغَضَ النَّاسُ إِذَا حَصَلَ لَهُ مَا يَكْرَهُ فِي أَوَّلِ مُبَاشَرَتِهِ الْفِعْلَ تَشَاءَمَ، وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَتْ هُنَاكَ مَصْلَحَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ أَوْ دِينِيَّةٌ فَلَا تَهْتَمُّ بِمَا حَدَثَ.

٢- أَنَّ الطَّيْرَةَ تَوَخَّعَ مِنَ الشَّرِّ؛ لِقَوْلِهِ: «مَنْ رَدَّتْهُ الطَّيْرَةُ عَنْ حَاجَتِهِ فَقَدْ أَشْرَكَ».

(١) أخرجه أحمد في «المستند» (٢/ ٢٢٠) وابن وهب في «الجامع» (ص: ١١٠) والطبراني؛ كما في «المجمع» (١٠٥/ ٥) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٩٣). وقال الميمني في «مجمع الزوائد» (١٠٥/ ٥): «وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وبقي رجاله ثقات». وقال الشارح في «تيسير العزيز الحميد» (ص: ٤٣٩): «وفيه ابن لهيعة».

وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ: «إِنَّمَا الطَّيْرَةُ^(١) مَا أَمْضَاكَ أَوْ رَدَّكَ^(٢)».

٣- أَنْ مَنْ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ التَّطَيُّرُ وَلَمْ تَرُدَّهُ الطَّيْرَةُ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ كَمَا سَبَقَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «وَمَا مِنَّا إِلَّا... وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ»^(٣).

٤- أَنَّ الْأُمُورَ بِيَدِ اللَّهِ خَيْرُهَا وَشَرُّهَا.

٥- انْفِرَادُ اللَّهِ بِالْأَلُوْهِيَّةِ، كَمَا انْفَرَدَ بِالْحَلْقِ والتَّدْبِيرِ.

[١] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ الْفَضْلِ: «إِنَّمَا الطَّيْرَةُ» هَذِهِ الْجُمْلَةُ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ تُسَمَّى حَضْرًا، أَيْ: مَا الطَّيْرَةُ إِلَّا مَا أَمْضَاكَ أَوْ رَدَّكَ لَا مَا حَدَثَ فِي قَلْبِكَ وَلَمْ يَلْتَمِثْ إِلَيْهِ، وَلَا رَبِّ أَنْ السَّلَامَةَ مِنْهَا حَتَّى فِي تَفْكِيرِ الْإِنْسَانِ خَيْرٌ بَلَا شَكٍّ، لَكِنْ إِذَا وَقَعَتْ فِي الْقَلْبِ وَلَمْ تَرُدَّهُ وَلَمْ يَلْتَمِثْ لَهَا فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ، لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَسْتَسْلِمَ، بَلْ يُدَافِعْ؛ إِذِ الْأَمْرُ كُلُّهُ بِيَدِ اللَّهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «مَا أَمْضَاكَ أَوْ رَدَّكَ» أَمَّا «مَا رَدَّكَ» فَلَا شَكَّ أَنَّهُ مِنَ الطَّيْرَةِ؛ لِأَنَّ التَّطَيُّرَ يُوجِبُ التَّرْكَ وَالتَّرَاجُعَ. وَأَمَّا «مَا أَمْضَاكَ» فَلَا يَخْلُو مِنْ أَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ مِنْ جِنْسِ الطَّيْرِ، وَذَلِكَ بَأَنْ يَسْتَدِلَّ لِنَجَاحِهِ أَوْ عَدَمِ نَجَاحِهِ بِالتَّطَيُّرِ، كَمَا لَوْ قَالَ: سَازَجُرْ هَذَا الطَّيْرَ، فَإِذَا ذَهَبَ إِلَى الْيَمِينِ فَمَعْنَى ذَلِكَ الْيَمْنُ وَالْبَرَكَةُ، فَيَقْدِمُ، فَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ تَطَيُّرٌ؛ لِأَنَّ التَّفَاوُلَ يَمْتَلِئُ انْطِلَاقِ الطَّيْرِ عَنِ الْيَمِينِ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ؛ إِذِ الطَّيْرُ إِذَا طَارَ فَإِنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى الَّذِي يَرَى أَنَّهُ وَجْهَتُهُ، فَإِذَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ، فَقَدْ اعْتَمَدَ عَلَى سَبَبٍ لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ سَبَبًا، وَهُوَ حَرَكَةُ الطَّيْرِ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ سَبَبُ الْمُضِيِّ كَلَامًا سَمِعَهُ أَوْ شَيْئًا شَاهَدَهُ يَدُلُّ عَلَى تَبْسِيرِ هَذَا الْأَمْرِ لَهُ، فَإِنَّ هَذَا فَأَلٌّ، وَهُوَ الَّذِي يُعْجِبُ النَّبِيَّ ﷺ، لَكِنْ إِنْ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ وَكَانَ سَبَبًا لِإِفْقَادِهِ فَهَذَا حُكْمُهُ حُكْمُ الطَّيْرَةِ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَيْهِ وَلَكِنَّهُ فَرِحَ وَنَشِطَ وَازْدَادَ نَشَاطًا فِي طَلَبِهِ، فَهَذَا مِنَ الْفَالِ الْمَحْمُودِ. وَالْحَدِيثُ فِي سَنَدِهِ مَقَالٌ، لَكِنْ عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ هَذَا حُكْمُهُ.

(١) أخرجه أحمد (٢١٣/١). وقال ابن مفلح في «الآداب» (٣/٣٧٧): «رواه أحمد من رواية محمد بن عبد الله بن علاثة، وهو مختلف فيه، وفيه انقطاع» وقال الشيخ سليمان (ص: ٤٤٠): «وهكذا رواه أحمد، وفي إسناده نظر».

(٢) أخرجه أحمد (١/٣٨٩، ٤٤٠) وأبو داود: كتاب الطب، باب في الطيرة، رقم (٣٩١٠)، -وسكت عنه- والترمذي: كتاب السير، باب ما جاء في الطيرة، رقم (١٦١٤)، -وقال: «حسن صحيح»- وابن ماجه: كتاب الطب، باب من كان يعجبه الفأل، رقم (٣٥٣٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٣١٢) وابن حبان (١٤٢٧) والحاكم (١/١٧) -وصححه ووافقه الذهبي- والبيهقي (٨/١٣٩) والبخاري في «شرح السنة» (١٢/١٧٧).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: التَّنْبِيْهُ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَلَيْتُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٣١]، مَعَ قَوْلِهِ: ﴿طَلَيْتُكُمْ مَعَكُمْ﴾ [يس: ١٩] ^[١].

الثانية: نَفْيُ الْعَدْوَى ^[٢].

الثالثة: نَفْيُ الطَّيْرَةِ ^[٣].

الرابعة: نَفْيُ الْهَامَةِ ^[٤].

الخامسة: نَفْيُ الصَّفَرِ ^[٥].

السادسة: أَنَّ الْفَالَ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ مُسْتَحَبٌّ ^[٦].

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: التَّنْبِيْهُ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَلَيْتُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ مَعَ قَوْلِهِ: ﴿طَلَيْتُكُمْ مَعَكُمْ﴾ أَي: لَكَيَّ يَنْبَغِي الْإِنْسَانُ؛ فَإِنَّ ظَاهِرَ الْآيَتَيْنِ التَّعَارُضُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَالْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ لَا تَعَارِضُ بَيْنَهُمَا وَلَا تَعَارِضُ فِي دَاخِلِيَّاتِهِمَا، إِنَّمَا يَقَعُ التَّعَارُضُ حَسَبَ فَهْمِ الْمُخَاطَبِ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ الْجَمْعِ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَلَيْتُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُقَدِّرُ ذَلِكَ، وَلَيْسَ مُوسَى وَلَا غَيْرُهُ مِنَ الرُّسُلِ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿طَلَيْتُكُمْ مَعَكُمْ﴾ مِنْ بَابِ السَّبَبِ، أَي: أَنْتُمْ سَبَبُهُ.

[٢] الثانية: نَفْيُ الْعَدْوَى. وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الْمُرَادَ بِنَفْيِهَا نَفْيُ تَأْثِيرِهَا بِنَفْسِهَا لَا أَنَّهَا سَبَبٌ لِلتَّأْثِيرِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ بَعْضَ الْأَمْرَاضِ سَبَبًا لِلْعَدْوَى وَانْتَقَالَهَا.

[٣] الثالثة: نَفْيُ الطَّيْرَةِ. أَي: نَفْيُ التَّأْثِيرِ لَا نَفْيُ الْوُجُودِ.

[٤] الرابعة: نَفْيُ الْهَامَةِ. وَقَدْ سَبَقَ تَفْسِيرُهَا.

[٥] الخامسة: نَفْيُ الصَّفَرِ. وَسَبَقَ تَفْسِيرُهُ.

[٦] السادسة: أَنَّ الْفَالَ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ مُسْتَحَبٌّ. تَوَخَّذْ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُغْعِبُنِي

الْفَالُ» ^(١)، وَكُلُّ مَا أَعْجَبَ النَّبِيَّ ﷺ فَهُوَ حَسَنٌ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُغْعِبُهُ التَّيْمُنُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب الفأل، رقم (٥٧٥٦)، ومسلم: كتاب السلام، باب الطيرة والفأل، رقم (٢٢٢٤)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجاه أيضا من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، البخاري: رقم (٥٧٥٥)، ومسلم: رقم (٢٢٢٣/١١٣).

السَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الْقَالَ^[١].

الثَّامِنَةُ: أَنَّ الْوَاقِعَ فِي الْقُلُوبِ مِنْ ذَلِكَ مَعَ كَرَاهَتِهِ لَا يَضُرُّ، بَلْ يُذْهِبُهُ اللَّهُ بِالتَّوَكُّلِ^[٢].

التَّاسِعَةُ: ذَكَرُ مَا يَقُولُ مَنْ وَجَدَهُ^[٣].

الْعَاشِرَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ الطَّيْرَةَ شِرْكٌ^[٤].

الْحَادِيَةُ عَشْرَةَ: تَفْسِيرُ الطَّيْرَةِ الْمَذْمُومَةِ^[٥].

= فِي تَنْعَلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُحُورِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ^(١).

[١] السَّابِعَةُ: تَفْسِيرُ الْقَالَ. فَسَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنَّهُ: الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ، وَسَبَقَ أَنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ لَا عَلَى سَبِيلِ الْحَصْرِ؛ لِأَنَّ الْقَالَ كُلُّ مَا يُنْشِطُ الْإِنْسَانَ عَلَى شَيْءٍ مُحْمُودٍ: مِنْ قَوْلٍ، أَوْ فِعْلٍ مَرْنِيٍّ أَوْ مَسْمُوعٍ.

[٢] الثَّامِنَةُ: أَنَّ الْوَاقِعَ فِي الْقُلُوبِ مِنْ ذَلِكَ مَعَ كَرَاهَتِهِ لَا يَضُرُّ، بَلْ يُذْهِبُهُ اللَّهُ بِالتَّوَكُّلِ. أَيُّ: إِذَا وَقَعَ فِي قَلْبِكَ وَأَنْتَ كَارِهِ لَهُ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّكَ وَيُذْهِبُهُ اللَّهُ بِالتَّوَكُّلِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «وَمَا مِنَّا إِلَّا... وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ»^(٢).

[٣] التَّاسِعَةُ: ذَكَرُ مَا يَقُولُ مَنْ وَجَدَهُ. وَسَبَقَ أَنَّهُ سَنَبَّانِ:

أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ لَا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا يَدْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ» أَوْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ، وَلَا طَيْرَ إِلَّا طَيْرُكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ».

[٤] الْعَاشِرَةُ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّ الطَّيْرَةَ شِرْكٌ. وَسَبَقَ أَنَّ الطَّيْرَةَ شِرْكٌ، لَكِنْ بِتَفْصِيلٍ، فَإِنْ اعْتَقَدَ تَأْثِيرَهَا بِنَفْسِهَا فَهُوَ شِرْكٌ أَكْبَرُ، وَإِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهَا سَبَبٌ فَهُوَ شِرْكٌ أَصْغَرُ.

[٥] الْحَادِيَةُ عَشْرَةَ: تَفْسِيرُ الطَّيْرَةِ الْمَذْمُومَةِ. أَيُّ: مَا أَمْضَاكَ أَوْ رَدَّكَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب التيمن في الوضوء والغسل، رقم (١٦٨)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب التيمن في الطهور وغيره، رقم (٢٦٨).

(٢) أخرجه أحمد (١/٣٨٩، ٤٣٨، ٤٤٠) وأبو داود: كتاب الطب، باب في الطيرة، رقم (٣٩١٠)، -وسكت عنه- والترمذي: كتاب السير، باب ما جاء في الطيرة، رقم (١٦١٤)، -وقال: «حسن صحيح»- وابن ماجه: كتاب الطب، باب من كان يعجبه القال، رقم (٣٥٣٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/٣١٢) وابن حبان (١٤٢٧) والحاكم (١/١٧) -وصححه ووافقه الذهبي- والبيهقي (٨/١٣٩) والبخاري في «شرح السنة» (١٢/١٧٧).

بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّنْجِيمِ^(١)

[١] التَّنْجِيمُ: مَصْدَرٌ نَجَمَ بِتَشْدِيدِ الْجِيمِ، أَي: تَعَلَّمَ عِلْمَ النُّجُومِ، أَوْ اعْتَقَدَ تَأْثِيرَ النُّجُومِ.

وَعِلْمُ النُّجُومِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

١- عِلْمُ التَّأْثِيرِ.

٢- عِلْمُ التَّسْيِيرِ.

فَالأَوَّلُ: عِلْمُ التَّأْثِيرِ. وَهَذَا يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أ- أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ هَذِهِ النُّجُومَ مُؤَثِّرَةٌ فَاعِلَةٌ، بِمَعْنَى أَنَّهَا هِيَ الَّتِي تَخْلُقُ الْحَوَادِثَ وَالشُّرُورَ، فَهَذَا شِرْكٌ أَكْبَرُ؛ لِأَنَّ مَنْ ادَّعَى أَنَّ مَعَ اللَّهِ خَالِقًا فَهُوَ مُشْرِكٌ شِرْكًا أَكْبَرَ، فَهَذَا جَعَلَ الْمَخْلُوقَ الْمُسَخَّرَ خَالِقًا مُسَخِّرًا.

ب- أَنْ يَجْعَلَهَا سَبَبًا يَدَّعِي بِهِ عِلْمَ الْغَيْبِ، فَيَسْتَدِلُّ بِحَرَكَاتِهَا وَتَغْيَرَاتِهَا وَتَغْيَرَاتِهَا عَلَى أَنَّهُ سَيَكُونُ كَذَا وَكَذَا؛ لِأَنَّ النُّجْمَ الْفُلَانِيَّ صَارَ كَذَا وَكَذَا، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: هَذَا الْإِنْسَانُ سَتَكُونُ حَيَاتُهُ شَقَاءً؛ لِأَنَّهُ وُلِدَ فِي النُّجْمِ الْفُلَانِيَّ، وَهَذَا حَيَاتُهُ سَتَكُونُ سَعِيدَةً؛ لِأَنَّهُ وُلِدَ فِي النُّجْمِ الْفُلَانِيَّ. فَهَذَا اتَّخَذَ تَعَلُّمَ النُّجُومِ وَبَسِيلَةً لِادِّعَاءِ عِلْمِ الْغَيْبِ، وَدَعَاوَى عِلْمَ الْغَيْبِ كُفْرًا مُخْرِجًا عَنِ الْمِلَّةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وَهَذَا مِنْ أَقْوَى أَنْوَاعِ الْحَضَرِ؛ لِأَنَّهُ بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، فَإِذَا ادَّعَى أَحَدٌ عِلْمَ الْغَيْبِ فَقَدْ كَذَّبَ الْقُرْآنَ.

ج- أَنْ يَعْتَقِدَهَا سَبَبًا لِحُدُوثِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، أَي: أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ شَيْءٌ نَسَبَهُ إِلَى النُّجُومِ، وَلَا يُنْسَبُ إِلَى النُّجُومِ شَيْءٌ إِلَّا بَعْدَ وَقُوعِهِ، فَهَذَا شِرْكٌ أَصْغَرُ.

فَإِنْ قِيلَ: يُنْتَفَضُ هَذَا بِمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ فِي الْكُسُوفِ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ»^(١) فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُمَا عَلَامَةٌ إِذْذَارٍ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْكُسُوفِ، بَابُ الصَّدَقَةِ فِي الْكُسُوفِ، رَقْمُ (١٠٤٤)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْكُسُوفِ، بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ، رَقْمُ (٦/٩٠١)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

والجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأول: أَنَّهُ لَا يُسَلَّمُ أَنَّ لِلْكُسُوفِ تَأْثِيرًا فِي الْحَوَادِثِ وَالْعُقُوبَاتِ مِنَ الْجَذْبِ وَالْفَحْطِ وَالخُرُوبِ، وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهَا لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ»^(١)، لَا فِي مَا مَضَى وَلَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَإِنَّمَا يَخُوفُ اللَّهُ بِهَا الْعِبَادَ؛ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ، وَهَذَا أَقْرَبُ.

الثاني: أَنَّهُ لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ لَهُمَا تَأْثِيرًا فَإِنَّ النَّصَّ قَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ، وَمَا دَلَّ عَلَيْهِ النَّصُّ يَجِبُ الْقَوْلُ بِهِ، لَكِنْ يَكُونُ خَاصًّا بِهِ.

لَكِنْ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ هُوَ الْأَقْرَبُ: أَنَّنَا لَا نُسَلِّمُ أَضْلًا أَنَّ لَهُمَا تَأْثِيرًا فِي هَذَا؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ لَا يَقْتَضِيهِ، فَالْحَدِيثُ يَنْصُ عَلَى التَّخْوِيفِ، وَالْمُخَوِّفُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْمُخَوِّفُ عُقُوبَتُهُ، وَلَا أَثَرُ لِلْكُسُوفِ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَامَةٌ فَقَطْ.

الثاني: عِلْمُ التَّسْيِيرِ. وَهَذَا يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الأول: أَنْ يَسْتَدِلَّ بِسَرِّهَا عَلَى الْمَصَالِحِ الدِّينِيَّةِ، فَهَذَا مَطْلُوبٌ، وَإِذَا كَانَ يُعِينُ عَلَى مَصَالِحِ دِينِيَّةٍ وَاجِبَةٍ كَانَ تَعَلُّمُهَا وَاجِبًا، كَمَا لَوْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِالنُّجُومِ عَلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ، فَالنَّجْمُ الْفُلَانِيُّ يَكُونُ ثُلُثَ اللَّيْلِ قِبْلَةً، وَالنَّجْمُ الْفُلَانِيُّ يَكُونُ رُبْعَ اللَّيْلِ قِبْلَةً، فَهَذَا فِيهِ فَائِدَةٌ عَظِيمَةٌ.

الثاني: أَنْ يَسْتَدِلَّ بِسَرِّهَا عَلَى الْمَصَالِحِ الدُّنْيَوِيَّةِ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ تَوْعَانِ:

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهَا عَلَى الْجِهَاتِ، كَمَعْرِفَةِ أَنَّ الْقُطْبَ يَقَعُ شِمَالًا، وَالْجُذْيَ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ يَدُورُ حَوْلَهُ شِمَالًا، وَهَكَذَا، فَهَذَا جَائِزٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمَنَّا وَيَا لَنَجْمِ هُمْ يَسْتَدِينُونَ﴾ [النحل: ١٦].

النَّوْعُ الثَّانِي: أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهَا عَلَى الْفُضُولِ، وَهُوَ مَا يُعْرِفُ بِتَعَلُّمِ مَنَازِلِ الْقَمَرِ، فَهَذَا كَرِهَهُ بَعْضُ السَّلَفِ، وَأَبَاحَهُ آخَرُونَ.

وَالَّذِينَ كَرِهُوا قَالُوا: يُخْشَى إِذَا قِيلَ: طَلَعَ النَّجْمُ الْفُلَانِيُّ فَهُوَ وَقْتُ الشِّتَاءِ أَوِ الصَّيْفِ: أَنَّ بَعْضَ الْعَامَّةِ يَتَعَقَّدُ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَأْتِي بِالْبَرْدِ أَوْ بِالْحَرِّ أَوْ بِالرِّيَّاحِ. وَالصَّحِيحُ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٢).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الكسوف، باب خطبة الإمام في الكسوف، رقم (١٠٤٦)، ومسلم: كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، رقم (٩٠١)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) انظر: (ص: ٤٤٤).

قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي (صَحِيحِهِ): «قَالَ قَتَادَةُ: خَلَقَ اللَّهُ هَذِهِ النُّجُومَ لثَلَاثٍ^[١]: زِينَةً لِلسَّمَاءِ^[٢]، وَرُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ^[٣]،.....

[١] قَوْلُهُ فِي أَثَرِ قَتَادَةَ: «خَلَقَ اللَّهُ هَذِهِ النُّجُومَ لثَلَاثٍ» اللَّامُ لِلتَّلْغِيلِ، أَيْ: لِبَيَانِ الْعِلَّةِ وَالْحِكْمَةِ.

قَوْلُهُ: «لِثَلَاثٍ» وَيَجُوزُ لثَلَاثَةٍ، لَكِنَّ الثَّلَاثَ أَحْسَنُ، أَيْ: لِثَلَاثِ حِكَمٍ، لِهَذَا حَذَفَ تَاءَ التَّائِيثِ مِنَ الْعَدَدِ.

وَالثَّلَاثُ هِيَ:

[٢] الْأُولَى: «زِينَةً لِلسَّمَاءِ» قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ﴾ [الملك: ٥]؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا رَأَى السَّمَاءَ صَافِيَةً فِي لَيْلَةٍ غَيْرِ مُقْمَرَةٍ وَلَيْسَ فِيهَا كَهْرَبَاءٌ يَحْدُ لَهُذِهِ النُّجُومِ مِنَ الْجَمَالِ الْعَظِيمِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، فَتَكُونُ كَأَنَّهَا غَابَةٌ مُحَلَّاةٌ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الْفِضَّةِ اللَّامِعَةِ، هَذِهِ نَجْمَةٌ مُضِيئَةٌ كَبِيرَةٌ تَمِيلُ إِلَى الْحُمْرَةِ، وَهَذِهِ تَمِيلُ إِلَى الزَّرْقَةِ، وَهَذِهِ خَفِيفَةٌ، وَهَذِهِ مُتَوَسِّطَةٌ، وَهَذَا سَيِّءٌ مُشَاهَدٌ.

وَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ ظَاهِرَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَنَّ النُّجُومَ مُرْصَعَةٌ فِي السَّمَاءِ. أَوْ نَقُولُ: لَا يَلْزَمُ ذَلِكَ؟ الْجَوَابُ: لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ النُّجُومُ مُرْصَعَةٌ فِي السَّمَاءِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣] أَيْ: يَدُورُونَ، كُلُّ لُهُ فَلَكٌ. وَأَنَا شَاهِدْتُ بِعَيْنِي أَنَّ الْقَمَرَ خَسَفَ نَجْمَةً مِنَ النُّجُومِ، أَيْ غَطَّاهَا، وَهِيَ مِنَ النُّجُومِ اللَّامِعَةِ الْكَبِيرَةِ كَانَ يَقْرُبُ حَوْلَهَا فِي آخِرِ الشَّهْرِ، وَعِنْدَ قُرْبِ الْفَجْرِ غَطَّاهَا، فَكُنَّا لَا نَرَاهَا بِالْمَرَّةِ، وَذَلِكَ قَبْلَ عَامَيْنِ فِي آخِرِ رَمَضَانَ.

إِذَنْ: هِيَ أَفْلَاكٌ مُتَفَاوِتَةٌ فِي الِازْتِفَاعِ وَالنُّزُولِ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ مُرْصَعَةً فِي السَّمَاءِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾؟

قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَزْيِينِ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ أَنْ يَكُونَ مُلَاصِقًا لَهُ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا عَمَرَ قَصْرًا، وَجَعَلَ حَوْلَهُ ثُرَيَّاتٍ مِنَ الْكَهْرِبَاءِ كَبِيرَةٍ وَجَمِيلَةٍ، وَلَبَسَتْ عَلَى جُذْرَانِهِ، فَالْناظِرُ إِلَى الْقَصْرِ مِنْ بَعْدِ يَرَى أَنَّهَا زِينَةٌ لَهُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُلَاصِقَةً لَهُ.

[٣] الثَّانِيَّةُ: «رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ» أَيْ: لِلشَّيَاطِينِ الْجِنِّ، وَلَيْسُوا شَيَاطِينِ الْإِنْسِ؛ لِأَنَّ شَيَاطِينِ

وَعَلَامَاتٍ يُهْتَدَىٰ بِهَا^(١١)، فَمَنْ تَأَوَّلَ فِيهَا غَيْرَ ذَلِكَ أَخْطَأَ وَأَضَاعَ نَصِيئَهُ، وَتَكَلَّفَ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ^(١٢). انْتَهَى.

وَكِرِهَ قِتَادُهُ تَعَلَّمَ مَنَازِلَ الْقَمَرِ^(١٣).

= الْإِنْسِي لَمْ يَصْلُوهَا، لَكِنْ شَيَاطِينُ الْجِنِّ وَصَلُّوهَا؛ فَهُمْ أَقْدَرُ مِنْ شَيَاطِينِ الْإِنْسِي، وَلَهُمْ قُوَّةٌ عَظِيمَةٌ نَافِذَةٌ، قَالَ تَعَالَى عَنْ عَمَلِهِمُ الدَّالَّ عَلَى قُدْرَتِهِمْ: ﴿وَالشَّيْطَانُ كُلُّ بَنَائِهِ وَغَوَاصٍ﴾ [ص: ٣٧] أَيْ: سَخَّرْنَا لِسُلَيْمَانَ: ﴿وَأَخْرَيْنَا مَقْرَيْنَ فِي الْأَصْفَادِ﴾ [ص: ٣٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ. قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ﴾ [النمل: ٣٩]، أَيْ: مِنْ سَبِيلٍ إِلَى السَّمَاءِ، وَهُوَ عَرْشُ عَظِيمٍ لِلْكَلْبَةِ سَيِّئًا، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى قُوَّتِهِمْ وَسُرْعَتِهِمْ وَتَقْوَاهُمْ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعُودَ لِّلْسَمَعِ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا﴾ [الجن: ٩].

وَالرَّجْمُ: الرَّمْيُ.

[١] الثَّالِثَةُ: «عَلَامَاتٍ يُهْتَدَىٰ بِهَا» تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوْسًا أَنْ نَنْبِتَ بِكُمْ وَاتَّهَرَا وَشِبْلًا لَّعَلَّكُمْ يَهْتَدُونَ﴾ ١٥ ﴿وَعَلَّمْنَا وَابْنَجِمَ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٥-١٦]، فَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى تَوْعِينَ مِنَ الْعَلَامَاتِ الَّتِي يُهْتَدَىٰ بِهَا:

الْأَوَّلُ: أَرْضِيَّةٌ، وَتَشْمَلُ كُلَّ مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ مِنْ عِلَامَةٍ كَالْجِبَالِ، وَالْأَنْهَارِ، وَالطَّرِيقِ، وَالْأَوْدِيَةِ، وَنَحْوِهَا.

وَالثَّانِي: أَفْقِيَّةٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَابْنَجِمَ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾.

وَالنَّجْمُ: اسْمُ جَنْسٍ يَشْمَلُ كُلَّ مَا يُهْتَدَىٰ بِهِ، وَلَا يَخْتَصُّ بِنَجْمٍ مُّعَيَّنٍ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ طَرِيقَةً فِي الْاِسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ النُّجُومِ عَلَى الْجِهَاتِ، سِوَاءِ جِهَاتِ الْقِبْلَةِ أَوْ الْمَكَانِ، بَرًّا أَوْ بَحْرًا. وَهَذَا مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ أَنْ جَعَلَ عِلَامَاتٍ عُلُوبِيَّةً لَا يَحْجُبُ دُورَهَا شَيْءٌ، وَهِيَ النُّجُومُ؛ لِأَنَّكَ فِي اللَّيْلِ لَا تُشَاهِدُ جِبَالًا وَلَا أَوْدِيَةً، وَهَذَا مِنْ تَسْخِيرِ اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَسَخَّرْ لَكُمَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا بِإِذْنِهِ﴾ [الجن: ١٣].

[٢] قَوْلُهُ: «وَكِرِهَ قِتَادُهُ تَعَلَّمَ مَنَازِلَ الْقَمَرِ» أَيْ: كَرَاهَةً تَحْرِيمٍ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْكَرَاهَةَ فِي كَلَامِ السَّلَفِ يُرَادُ بِهَا التَّحْرِيمُ غَالِبًا.

وَلَمْ يُرَخِّصْ ابْنُ عُيَيْنَةَ فِيهِ ^[١]. ذَكَرَهُ حَرْبٌ عَنْهَا ^[٢].

وَرَخَّصَ فِي تَعَلُّمِ الْمَنَازِلِ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ ^[٣].

وَعَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ»: مُذْمِنُ الْحَمْرِ ^[٤]،...

وَقَوْلُهُ: «تَعَلَّمَ مَنَازِلَ الْقَمَرِ» يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَعْرِفَةُ مَنْزِلَةِ الْقَمَرِ، فَالْبَيْتَةُ يَكُونُ فِي الشَّرْطَيْنِ، وَيَكُونُ فِي الْإِكْلِيلِ، فَالْمُرَادُ مَعْرِفَةُ مَنَازِلِ الْقَمَرِ كُلِّ لَيْلَةٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ لَيْلَةٍ لَهُ مَنْزِلَةٌ حَتَّى يَمُتَ ثَمَانِيًا وَعِشْرِينَ، وَفِي تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِينَ لَا يَطْهَرُ فِي الْغَالِبِ.

الثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ تَعَلُّمُ مَنَازِلِ النُّجُومِ، أَيْ: يُخْرِجُ النَّجْمُ الْفُلَانِيَّ فِي الْيَوْمِ الْفُلَانِيِّ، وَهَذِهِ النُّجُومُ جَعَلَهَا اللَّهُ أَوْقَاتًا لِلْفُصُولِ؛ لِأَنَّهَا (٢٨) نَجْمًا، مِنْهَا (١٤) بَيَانِيَّةٌ وَ(١٤) شَمَالِيَّةٌ، فَإِذَا حَلَّتِ الشَّمْسُ فِي الْمَنَازِلِ الشَّمَالِيَّةِ صَارَ الْحَرُّ، وَإِذَا حَلَّتْ فِي الْجَنُوبِيَّةِ صَارَ الْبَرْدُ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ مِنْ عِلَامَةِ دُؤُو الْبَرْدِ خُرُوجُ سُهَيْلٍ، وَهُوَ مِنَ النُّجُومِ الْبَيَانِيَّةِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَلَمْ يُرَخِّصْ فِيهِ ابْنُ عُيَيْنَةَ» هُوَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ الْمَعْرُوفُ، وَهَذَا يُوَافِقُ قَوْلَ

قَتَادَةَ بِالْكَرَاهَةِ.

[٢] قَوْلُهُ: «ذَكَرَهُ حَرْبٌ» مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ، رَوَى عَنْهُ مَسَائِلَ كَثِيرَةٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «إِسْحَاقُ» هُوَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِتَعَلُّمِ مَنَازِلِ الْقَمَرِ؛ لِأَنَّهُ لَا شَرَكَ فِيهَا، إِلَّا إِنْ تَعَلَّمَهَا لِيُضِيفَ إِلَيْهَا نَزُولَ الْمَطَرِ وَخُصُوصَ الْبَرْدِ، وَأَنَّهَا هِيَ الْجَالِيَّةُ لِذَلِكَ، فَهَذَا نَوْعٌ مِنَ الشَّرِكِ، أَمَّا مُجَرَّدُ مَعْرِفَةِ الْوَقْتِ بِهَا: هَلْ هُوَ الرَّبِيعُ، أَوِ الْحَرِيفُ، أَوِ الشِّتَاءُ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ.

[٤] قَوْلُهُ: فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «الْجَنَّةُ» هِيَ الدَّارُ الَّتِي أَعَدَّهَا اللَّهُ لِأَوْلِيَائِهِ الْمُتَّقِينَ، وَسُمِّيَتْ

بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ أَشْجَارِهَا، لِأَنَّهَا تُجْنُ مَنْ فِيهَا، أَيْ: تَسْرُهُ.

[٥] قَوْلُهُ: «مُذْمِنُ خَمْرٍ» هُوَ الَّذِي يَشْرَبُ الْخَمْرَ كَثِيرًا، وَالْحَمْرُ حَدَّةُ الرَّسُولِ ﷺ يَقُولُهُ:

«كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ» ^(١)، وَمَعْنَى «أَسْكَرَ» أَيْ: عَطَى الْعَقْلَ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا عَطَى الْعَقْلَ فَهُوَ خَمْرٌ، فَالْبَيْجُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر، رقم (٢٠٠٣)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَقَاطِعُ الرَّحِمِ^(١)،

= مَثَلًا لَيْسَ بِخَمْرٍ، وَإِذَا شَرِبَ دُفَعْنَا فَأُغْمِيَ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِخَمْرٍ، وَإِنَّا الْخَمْرُ الَّذِي يُغْطِي الْعَقْلَ عَلَى وَجْهِ اللَّذَّةِ وَالطَّرِبِ، فَتَجِدُ الشَّارِبَ مُحِسًّا أَنَّهُ فِي مَنْزِلَةِ عَظِيمَةٍ وَسَعَادَةٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَشَرَرُهَا فَتَرَكْنَا مُلُوكًا وَأُسْدًا مَا يُنْهِنُهَا اللَّقَاءُ^(٢)

وَقَالَ حَزْرَةُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلِبِ -وَكَانَ قَدْ سَكِرَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ- لِلنَّبِيِّ ﷺ: «وَهَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَبِيدُ أَبِي»، فَالَّذِي يُغْطِي الْعَقْلَ عَلَى سَبِيلِ اللَّذَّةِ مُحَرَّمٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمَنْ اسْتَحَلَّهُ فَهُوَ كَافِرٌ، إِلَّا إِنْ كَانَ نَاشِئًا بِيَادِيَةِ بَعِيدَةٍ، أَوْ حَدِيثَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ، وَلَا يَعْلَمُ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ يُعْرِفُ وَلَا يُكْفَرُ بِمُجَرَّدِ انْكَارِهِ مُحْرِمَهُ.

[١] قَوْلُهُ: «قَاطِعُ الرَّحِمِ» الرَّحِمُ: هُمُ الْقَرَابَةُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَرْحَامُ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥]، وَلَيْسَ كَمَا يَظُنُّهُ الْعَامَّةُ أَنَّهُمْ أَقَارِبُ الزَّوْجَيْنِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ تَسْمِيَةٌ غَيْرُ شَرْعِيَّةٍ، وَالشَّرْعِيَّةُ فِي أَقَارِبِ الزَّوْجَيْنِ: أَنْ يُسَمَّوْا أَصْهَارًا.

وَمَعْنَى «قَاطِعُ الرَّحِمِ»: أَنْ لَا يَصِلَها، وَالصَّلَةُ جَاءَتْ مُطْلَقَةً فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ [الرعد: ٢١]، وَمِنْهُ الْأَرْحَامُ، وَمَا جَاءَ مُطْلَقًا غَيْرَ مُقَيَّدٍ فَإِنَّهُ يُسَبِّحُ فِيهِ الْعُرْفُ، كَمَا قِيلَ:

وَكُلُّ مَا أَتَى وَلَمْ يُجَدِّدْ بِالشَّرْعِ كَالْحِرْزِ فَبِالْعُرْفِ اخْتَدِ^(٣)

فَالصَّلَةُ فِي زَمَنِ الْجُوعِ وَالْفَقْرِ: أَنْ يُعْطِيَهُمْ وَيُلَاحِظَهُمْ بِالْكِسْوَةِ وَالطَّعَامِ دَائِمًا، وَفِي زَمَنِ الْغِنَى لَا يَلْزَمُ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ الْأَقَارِبُ يَنْقَسِمُونَ إِلَى قَرِيبٍ وَبَعِيدٍ، فَأَقْرَبُهُمْ يَجِبُ لَهُ مِنَ الصَّلَةِ أَكْثَرُ مِمَّا يَجِبُ لِلْبَعِيدِ. ثُمَّ الْأَقَارِبُ يَنْقَسِمُونَ إِلَى قِسْمَيْنِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى: قِسْمٌ مِنَ الْأَقَارِبِ يَرَى أَنَّ لِنَفْسِهِ حَقًّا

(١) البيت لحسان بن ثابت، انظر: ديوانه (ص: ١٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب فرض الخمس، باب فرض الخمس، رقم (٣٠٩١)، ومسلم: كتاب الأشربة، باب تحريم الخمر، رقم (١٩٧٩)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: منظومة أصول الفقه وقواعده، لفضيلة الشيخ الشارح رحمه الله تعالى (ص: ٣).

وَمُصَدِّقُ السَّخْرِ^(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ حِبَّانَ فِي (صَحِيحِهِ)^(٢).

= لَا بُدَّ مِنَ الْقِيَامِ بِهِ، وَرِيدُ أَنْ تَصِلَهُ دَائِبًا، وَقَسَمَ آخَرُ يُقَدَّرُ الظُّرُوفَ وَيُنَزِّلُ الْأَشْيَاءَ مَنَازِلَهَا، فَهَذَا لَهُ حُكْمٌ، وَذَلِكَ لَهُ حُكْمٌ.

وَالْقَطِيعَةُ يُرْجَعُ فِيهَا إِلَى الْعُرْفِ، إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ مَسْأَلَةٌ، وَهِيَ: مَا لَوْ كَانَ الْعُرْفُ عَدَمَ الصَّلَةِ مُطْلَقًا، بَأَنْ كُنَّا فِي أُمَّةٍ تَشَتَّتْ وَتَقَطَّعَتْ عُرَى صَلَتِهَا، كَمَا يُعْرَفُ الْآنَ فِي الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ، فَإِنَّهُ لَا يُعْمَلُ حِينَئِذٍ بِالْعُرْفِ، وَنَقُولُ: لَا بُدَّ مِنْ صَلَةٍ، فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ صَلَّةٌ فِي الْعُرْفِ اتَّبَعْنَاهَا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ صَلَّةٌ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ نُعْطَلَ هَذِهِ الشَّرِيعَةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا وَرَسُولُهُ.

وَالصَّلَةُ لَيْسَ مَعْنَاهَا أَنْ تَصِلَ مَنْ وَصَلَكَ؛ لَأَنَّ هَذَا مُكَافَأَةٌ، وَلَيْسَتْ صَلَّةٌ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَصِلُ أَبْعَدَ النَّاسِ عَنْهُ إِذَا وَصَلَهُ، إِنَّمَا الْوَاصِلُ كَمَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «مَنْ إِذَا قُطِعَتْ رَجْمُهُ وَصَلَهَا»^(٣)، هَذَا هُوَ الَّذِي يُرِيدُ وَجْهَ اللَّهِ وَالْدَّارَ الْآخِرَةَ.

وَهَلْ صَلَّةُ الرَّجْمِ حَقٌّ لِلَّهِ أَوْ لِلْآدَمِيِّ؟

الظَّاهِرُ أَنَّهُمَا حَقٌّ لِلْآدَمِيِّ، وَهِيَ حَقٌّ لِلَّهِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِهَا.

[١] قَوْلُهُ: «وَمُصَدِّقُ السَّخْرِ» هَذَا هُوَ شَاهِدُ الْبَابِ، وَوَجْهُهُ أَنَّ عِلْمَ التَّنَجِيمِ نَوْعٌ مِنَ السَّخْرِ، فَمَنْ صَدَّقَ بِهِ فَقَدْ صَدَّقَ بِنَوْعٍ مِنَ السَّخْرِ، فَقَدْ سَبَقَ: «أَنَّ مَنْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ النُّجُومِ فَقَدْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّخْرِ»^(٤).

وَالْمُصَدِّقُ بِهِ هُوَ الْمُصَدِّقُ بِمَا يُخْبِرُ بِهِ الْمُتَنَجِّمُونَ، فَإِذَا قَالَ الْمُتَنَجِّمُ: سَيَحْدُثُ كَذَا وَكَذَا. وَصَدَّقَ بِهِ فَإِنَّهُ لَا يَذْخُلُ الْجَنَّةَ؛ لِأَنَّهُ صَدَّقَ بِعِلْمِ الْغَيْبِ لغيرِ اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: «قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ» [النمل: ٦٥].

(١) أخرجه أحمد (٣٣٩/٤)، وابن حبان (١٣٨٠، ١٣٨١)، وأبو يعلى، والطبراني؛ كما في «المجمع» (٧٤/٥). قال الميشتي: «رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني، ورجال أحمد وأبي يعلى ثقات».

وأخرجه الحاكم أيضًا (١٤٦/٤) وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.
(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ليس الواصل بالكاف، رقم (٥٩٩١)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٢٧/١، ٣١١) وأبو داود: كتاب الطب، باب في النجوم، رقم (٣٩٠٥) -وسكت عنه- وابن ماجه: كتاب الأدب، باب تعلم النجوم، رقم (٣٧٢٦)، والطبراني في «الكبير» (١١٢٧٨) والبيهقي (١٣٨/٨) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. والحديث صححه النووي في «الرياض» والعراقي في «تخريج الإحياء» (١١٧/٤) والذهبي؛ كما في «فيض القدير» (٨٠/٦).

فإن قيل: لِمَاذَا لَا يُجْعَلُ السَّحَرُ هُنَا عَامًّا لِيَشْمَلَ التَّنْجِيمَ وَغَيْرَ التَّنْجِيمِ؟

أُجِبَ: إِنَّ الْمُصَدِّقَ بِمَا يُخْبِرُهُ بِهِ السَّحَرَةُ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ يَشْمَلُهُ الْوَعِيدُ هُنَا، وَأَمَّا الْمُصَدِّقُ بَأَنَّ لِلْسَّحَرِ تَأْثِيرًا فَلَا يَلْحَقُهُ هَذَا الْوَعِيدُ؛ إِذْ لَا شَكَّ أَنَّ لِلْسَّحَرِ تَأْثِيرًا، لَكِنْ تَأْثِيرُهُ تَحْيِيلٌ، مِثْلُ مَا وَقَعَ مِنْ سَحَرَةِ فِرْعَوْنَ؛ حَيْثُ سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ حَتَّى رَأَوْا الْحِبَالَ وَالْعِصْيَ كَأَنَّهَا حَيَاتٌ تَسْعَى، وَإِنْ كَانَ لَا حَقِيقَةَ لذلِكَ، وَقَدْ يَسْحَرُ السَّاحِرُ شَخْصًا فَيَجْعَلُهُ مُحِبًّا فَلَانًا وَيُبْغِضُ فَلَانًا - فَهُوَ مُؤَثِّرٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فَالتَّصْدِيقُ بِأَثَرِ السَّحَرِ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ لَا يَدْخُلُهُ الْوَعِيدُ؛ لِأَنَّهُ تَصْدِيقٌ بِأَمْرٍ وَاقِعٍ.

أَمَّا مَنْ صَدَّقَ بَأَنَّ السَّحَرِ يُؤَثِّرُ فِي قُلُوبِ الْأَعْيَانِ بِحَيْثُ يَجْعَلُ الْحَسَبَ ذَهَبًا أَوْ نَحْوَ ذلِكَ - فَلَا شَكَّ فِي دُخُولِهِ فِي الْوَعِيدِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

وَقَوْلُهُ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ» هَلِ الْمَرَادُ الْحَضَرُ وَأَنْ غَيْرُهُمْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ هُنَاكَ مَنْ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ سِوَى هَؤُلَاءِ، فَهَذَا الْحَدِيثُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْحَضَرِ. وَهَلِ هَؤُلَاءِ كُفَّارٌ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ كَافِرٌ؟

اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا يُشَبِّهُهُ مِنْ أَحَادِيثِ الْوَعِيدِ عَلَى أَقْوَالٍ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْحَوَارِجِ الَّذِينَ يَأْخُذُونَ بِنُصُوصِ الْوَعِيدِ، فَيَرَوْنَ الْخُرُوجَ مِنَ الْإِيمَانِ بِهَذِهِ الْمَعْصِيَةِ، لَكِنْ الْحَوَارِجُ يَقُولُونَ: هُوَ كَافِرٌ. وَالْمُعْتَزِلَةُ يَقُولُونَ: هُوَ فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ. وَتَتَوَقَّعُ الطَّائِفَتَانِ عَلَى أَنَّهُمْ مُكَلَّدُونَ فِي النَّارِ، فَيُخْرَجُونَ هَذَا الْحَدِيثَ وَنَحْوَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْأَحَادِيثِ الْأُخْرَى الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ مَنْ فِي قَلْبِهِ إِيمَانٌ وَإِنْ قَلَّ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: إِنَّ هَذَا الْوَعِيدَ فِيمَنْ اسْتَحَلَّ هَذَا الْفِعْلَ بِدَلِيلِ النُّصُوصِ الْكَثِيرَةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ مَنْ فِي قَلْبِهِ إِيمَانٌ وَإِنْ قَلَّ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَهَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ بِصَوَابٍ؛ لِأَنَّ مَنْ اسْتَحَلَّهُ كَافِرٌ وَلَوْ لَمْ يَفْعَلْهُ، فَمَنْ اسْتَحَلَّ قَطِيعَةَ الرَّحِمِ أَوْ شَرَبَ الْخَمْرَ مِثْلًا، فَهُوَ كَافِرٌ وَإِنْ لَمْ يَقْطَعْ الرَّحِمَ وَلَمْ يَشْرَبِ الْخَمْرَ.

الْقَوْلُ الثَّلَاثُ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ أَحَادِيثِ الْوَعِيدِ الَّتِي تَمُرُّ كَمَا جَاءَتْ وَلَا يَتَعَرَّضُ لِمَعْنَاهَا، بَلْ يُقَالُ: هَكَذَا قَالَ اللَّهُ وَقَالَ رَسُولُهُ. وَنُسِكتُ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: الْحِكْمَةُ فِي خَلْقِ النُّجُومِ^(١).

فَمَثَلًا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَتْهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣] هَذِهِ الْآيَةُ مِنْ نُصُوصِ الرَّعِيدِ، فَتُؤْمَنُ بِهَا، وَلَا تَتَعَرَّضُ لِعِنَايَاهَا وَمُعَارَضَتِهَا لِلنُّصُوصِ الْأُخْرَى، وَنَقُولُ: هَكَذَا قَالَ اللَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ. وَهَذَا مَذْهَبُ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ، كَمَا لِكَ وَغَيْرِهِ، وَهَذَا أُبْلَغُ فِي الرَّجْرِ.

الْقَوْلُ الرَّابِعُ: إِنَّ هَذَا نَفْيٌ مُطْلَقٌ، وَالنَّفْيُ الْمُطْلَقُ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ، فَيُقَالُ: لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ دُخُولًا مُطْلَقًا - يَعْنِي: لَا يَسْبِقُهُ عَذَابٌ - وَلَكِنَّهُمْ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ دُخُولًا يَسْبِقُهُ عَذَابٌ بِقَدْرِ ذُنُوبِهِمْ، ثُمَّ مَرَجَعُهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ نُصُوصَ الشَّرْعِ يُصَدِّقُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَيُلَازِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى الْقَوَاعِدِ وَأَيِّنُ حَتَّى لَا تَبْقَى دَلَالَةُ النُّصُوصِ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ، فَتُقَيَّدُ النُّصُوصُ بِبَعْضِهَا بِنَعْضٍ.

وَهُنَاكَ اخْتِمَالٌ: أَنَّ مَنْ كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ حَرِيًّا أَنْ يُحْتَمَّ لَهُ بِسُوءِ الْخَاتِمَةِ، فَيَمُوتَ كَافِرًا، فَيَكُونُ هَذَا الرَّعِيدُ بَاغْتِبَارِ مَا يُؤْوُلُ حَالُهُ إِلَيْهِ، وَحِينَئِذٍ لَا يَبْقَى فِي الْمَسْأَلَةِ إِشْكَالٌ، لِأَنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ فَلَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَهُوَ مُحْتَلَكٌ فِي النَّارِ، وَرَبُّهَا يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَزَالُ الْمَرْءُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصِيبْ دَمًا حَرَامًا»^(١)، فَيَكُونُ هَذَا قَوْلًا خَامِسًا.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: الْحِكْمَةُ فِي خَلْقِ النُّجُومِ، وَهِيَ ثَلَاثُ:

▪ أَلَهَا زِينَةُ السَّمَاءِ.

▪ وَرُجُومٌ لِلشَّيَاطِينِ.

▪ وَعَلَامَاتٌ يُهْتَدَى بِهَا.

وَرَبُّهَا يَكُونُ هُنَاكَ حِكْمٌ أُخْرَى لَا نَعْلَمُهَا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الديات، باب قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾، رقم (٦٨٦٢)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الثانية: الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ غَيْرَ ذَلِكَ^(١).

الثالثة: ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي تَعَلُّمِ الْمَنَازِلِ^(٢).

الرابعة: الْوَعِيدُ فِيمَنْ صَدَّقَ بِشَيْءٍ مِنَ السَّحْرِ وَلَوْ عَرَفَ أَنَّهُ بَاطِلٌ^(٣).

[١] الثانية: الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ غَيْرَ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِ قَتَادَةَ: «مَنْ تَأَوَّلَ فِيهَا غَيْرَ ذَلِكَ أَخْطَأَ، وَأَضَاعَ نَصِيْبَهُ، وَتَكَلَّفَ مَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ».

ومُرَادُ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ: «غَيْرَ ذَلِكَ» مَا زَعَمَهُ الْمُتَنَجِّمُونَ مِنَ الْاِسْتِدْلَالِ بِالْأَحْوَالِ الْفَلَكَيَّةِ عَلَى الْحَوَادِثِ الْأَرْضِيَّةِ، وَأَمَّا مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا مِنْ أُمُورٍ حَسِّيَّةٍ سِوَى الثَّلَاثِ السَّابِقَةِ فَلَا ضَلَالَ لِمَنْ تَأَوَّلَهُ.

[٢] الثالثة: ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي تَعَلُّمِ الْمَنَازِلِ. سَبَقَ ذَلِكَ^(١).

[٣] الرابعة: الْوَعِيدُ فِيمَنْ صَدَّقَ بِشَيْءٍ مِنَ السَّحْرِ وَلَوْ عَرَفَ أَنَّهُ بَاطِلٌ.

مَنْ صَدَّقَ بِشَيْءٍ مِنَ التَّنْجِيمِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ السَّحْرِ بِلِسَانِهِ، وَلَوْ اعْتَقَدَ بَطْلَانَهُ بَقَلْبِهِ - فَإِنَّ عَلَيْهِ هَذَا الْوَعِيدَ، كَيْفَ يُصَدَّقُ وَهُوَ يَعْرِفُ أَنَّهُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى إِغْرَاءِ النَّاسِ بِهِ وَبَتَعَلُّمِهِ وَبِمُارَسَتِهِ.



بَابُ مَا جَاءَ فِي الاستِسْقَاءِ بِالْأَنْوَاءِ^[١]

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢].^[١]

[١] الاستِسْقَاءُ: طَلَبُ السُّقْيَا، كَالِاسْتِغْفَارِ: طَلَبُ الْمَغْفِرَةِ، وَالِاسْتِعَانَةِ: طَلَبُ الْمَعُونَةِ، وَالِاسْتِعَاذَةِ: طَلَبُ الْعَوْذِ، وَالِاسْتِهْدَاءِ: طَلَبُ الْهِدَايَةِ؛ لِأَنَّ مَادَّةَ اسْتَفْعَلَ فِي الْغَالِبِ تَدُلُّ عَلَى الطَّلَبِ، وَقَدْ لَا تَدُلُّ عَلَى الطَّلَبِ، بَلْ تَدُلُّ عَلَى الْمُبَالِغَةِ فِي الْفِعْلِ، مِثْلُ: اسْتَكْبَرَ، أَيْ: بَلَغَ فِي الْكِبَرِ غَايَتَهُ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى طَلَبُ الْكِبَرِ.

وَالِاسْتِسْقَاءُ بِالْأَنْوَاءِ، أَيْ: أَنْ تَطْلُبَ مِنْهَا أَنْ تَسْقِيَكَ.

وَالِاسْتِسْقَاءُ بِالْأَنْوَاءِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: شِرْكُ أَكْبَرُ، وَلَهُ صُورَتَانِ:

الأولى: أَنْ يَدْعُو الْأَنْوَاءَ بِالسُّقْيَا، كَأَنْ يَقُولَ: يَا نَوْءُ كَذَا! اسْقِنَا أَوْ اعْثِنَا. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. فَهَذَا شِرْكُ أَكْبَرُ؛ لِأَنَّهُ دَعَا غَيْرَ اللَّهِ، وَدَعَاءُ غَيْرِ اللَّهِ مِنَ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: ١٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الْغَالِبِينَ﴾ [يونس: ١٠٦].

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الْكَثِيرَةِ الدَّالَّةِ عَلَى النَّهْيِ عَنْ دُعَاءِ غَيْرِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ مِنَ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ.

الثانية: أَنْ يَنْسَبَ حُصُولُ الْأَمْطَارِ إِلَى هَذِهِ الْأَنْوَاءِ عَلَى أَنَّهَا هِيَ الْفَاعِلَةُ بِنَفْسِهَا دُونَ اللَّهِ وَلَوْ لَمْ يَدْعُهَا، فَهَذَا شِرْكُ أَكْبَرُ فِي الرُّبُوبِيَّةِ، وَالْأَوَّلُ فِي الْعِبَادَةِ؛ لِأَنَّ الدُّعَاءَ مِنَ الْعِبَادَةِ، وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِلشَّرِكِ فِي الرُّبُوبِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْعُهَا إِلَّا وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا تَفْعَلُ وَتَقْضِي الْحَاجَةَ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: شِرْكُ أَصْغَرُ، وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ هَذِهِ الْأَنْوَاءَ سَبَبًا مَعَ اعْتِقَادِهِ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْخَالِقُ الْفَاعِلُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ جَعَلَ سَبَبًا لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ سَبَبًا لَا بُوْحِيهِ وَلَا بَقْدَرِهِ - فَهُوَ مُشْرِكٌ أَصْغَرُ.

[٢] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَجْعَلُونَ﴾ أَيْ: تُصَيِّرُونَ، وَهِيَ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ: الْأَوَّلُ: (رِزْقَ) وَالثَّانِي:

= (أَنَّ) وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ، مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ تَوَنُّبًا تُكْذِبُونَ أَوْ تُكْذِبُكُمْ. وَالْمَعْنَى: تُكْذِبُونَ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؛ حَيْثُ تُضَيِّفُونَ حُصُولَهُ إِلَى غَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿رِزْقَكُمْ﴾ الرِّزْقُ هُوَ الْعَطَاءُ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا: مَا هُوَ أَعْمٌ مِنَ الْمَطَرِ، فَيَشْمَلُ مَعْنِيَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ رِزْقُ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿فَلَا أَفْسِدُ يَمَوِّعَ الثُّجُومِ﴾ (٧٥) وَلِإِنَّهُ لَفَسَّرَ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ (٧٦) إِنَّهُ لَقَرَأَنَ كَرِيمٌ (٧٧) فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ (٧٨) لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ (٧٩) تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٨٠) أَفَبِهَذَا الْحَدِيثِ أَنْتُمْ مُذْهِبُونَ (٨١) وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ [الواقعة: ٧٥-٨٢] أَيْ: تَحَافُوتُهُمْ فَنَدَاهُمُوهُمْ، وَتَجْعَلُونَ شُكْرَ مَا رَزَقَكُمْ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْوَحْيِ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ بِهِ، وَهَذَا هُوَ ظَاهِرُ سِيَاقِ الْآيَةِ.

الثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ بِالرِّزْقِ الْمَطَرُ، وَقَدْ رُوِيَ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ (١) إِلَّا أَنَّهُ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالرِّزْقِ الْمَطَرُ، وَأَنَّ التَّكْذِيبَ بِهِ نِسْبَتُهُ إِلَى الْأَنْوَاءِ (٢). وَعَلَيْهِ يَكُونُ مَا سَأَقِ الْمُؤَلَّفُ الْآيَةَ مِنْ أَجْلِهِ مُنَاسِبًا لِلْبَابِ تَمَامًا.

وَالْقَاعِدَةُ فِي التَّفْسِيرِ أَنَّ الْآيَةَ إِذَا كَانَتْ تَحْتَمِلُ الْمَعْنِيَيْنِ جَمِيعًا بَدُونَ مُنَافَاةٍ تُحْمَلُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا، وَإِنْ حَصَلَ بَيْنَهُمَا مُنَافَاةٌ طُلِبَ الْمُرْجَحُّ.

وَمَعْنَى الْآيَةِ: أَنَّ اللَّهَ يُؤْتِي هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ شُكْرَ الرِّزْقِ التَّكْذِيبَ وَالِاسْتِكْبَارَ وَالْبُعْدَ؛ لِأَنَّ شُكْرَ الرِّزْقِ يَكُونُ بِالتَّصَدِيقِ وَالْقَبُولِ وَالْعَمَلِ بِطَاعَةِ الْمُتَنِعِمِ، وَالْفِطْرَةُ كَذَلِكَ لَا تَقْبَلُ أَنْ تَكْفُرَ بِمَنْ يُنْعِمُ عَلَيْكَ، فَالْفِطْرَةُ وَالْعَقْلُ وَالشَّرْعُ كُلُّ مِنْهَا يُوجِبُ أَنْ تَشْكُرَ مَنْ يُنْعِمُ عَلَيْكَ، سَوَاءٌ قُلْنَا: الْمُرَادُ بِالرِّزْقِ الْمَطَرُ الَّذِي بِهِ حَيَاةُ الْأَرْضِ، أَوْ قُلْنَا: إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْقُرْآنُ الَّذِي بِهِ حَيَاةُ الْقُلُوبِ؛ فَإِنَّ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الرِّزْقِ، فَكَيْفَ يَلِيقُ بِالْإِنْسَانِ أَنْ يُقَابَلَ هَذِهِ النِّعْمَةُ بِالتَّكْذِيبِ؟!

وَاعْلَمْ أَنَّ التَّكْذِيبَ تَوْعَانِ:

(١) أخرجه الإمام أحمد (١/٨٩، ١٠٨) والترمذي: كتاب التفسير، ومن سورة الواقعة، رقم (٣٢٩٥)، وقال: «حسن غريب، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث إسرائيل، وروى سفيان عن عبد الأعلى هذا الحديث بهذا الإسناد ولم يرفعه». وأخرجه أيضاً: ابن جرير (٢٧/٦٦٢) وابن أبي حاتم: كما في «تفسير ابن كثير» (٤/٣٠٠). وأورده في «الدر المنثور» (٦٣/١) وعزاه لابن منيع وابن المنذر وابن مردويه وغيرهم من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، رقم (٧٣).

وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي^(١) مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ^(٢).....

أَحَدُهُمَا: التَّكْذِيبُ بِلِسَانِ الْمَقَالِ، بِأَنْ يَقُولَ: هَذَا كَذِبٌ، أَوْ الْمَطْرُ مِنْ النَّوَاءِ. وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَالثَّانِي: التَّكْذِيبُ بِلِسَانِ الْحَالِ، بِأَنْ يُعْظَمَ الْأَنْوَاءُ وَالنُّجُومُ، مُعْتَقِدًا أَنَّهَا السَّبَبُ؛ وَلِهَذَا وَعَظَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ النَّاسَ يَوْمًا، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ! إِنْ كُنْتُمْ مُصْذِقِينَ، فَأَنْتُمْ حَقٌّ، وَإِنْ كُنْتُمْ مُكَذِّبِينَ فَأَنْتُمْ هَلَكَى»^(٣)، وَهَذَا صَحِيحٌ، فَالَّذِي يُصْذِقُ وَلَا يَعْمَلُ أَحَقُّ، وَالْمُكَذِّبُ هَالِكٌ؛ فَكُلُّ إِنْسَانٍ عَاصٍ نَقُولُ لَهُ الْآنَ: أَنْتَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْتَ مُصْذِقٌ بِمَا رُتِبَ عَلَى هَذِهِ الْمَعْصِيَةِ، أَوْ مُكَذِّبٌ، فَإِنْ كُنْتَ مُصْذِقًا فَأَنْتَ أَحَقُّ، كَيْفَ لَا تَخَافُ فَتَسْتَقِيمَ؟ وَإِنْ كُنْتَ غَيْرَ مُصْذِقٍ فَالْبَلَاءُ أَكْبَرُ، فَأَنْتَ هَالِكٌ كَافِرٌ. [١] قَوْلُهُ: فِي حَدِيثِ أَبِي مَالِكٍ: «أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي».

الْفَائِدَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَرْبَعٌ» لَيْسَ الْخَضَرُ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ أَشْيَاءَ تُشَارِكُهَا فِي الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ مِنْ بَابِ خَضِرِ الْعُلُومِ وَجَمْعِهَا بِالْتَّقْسِيمِ وَالْعَدَدِ؛ لِأَنَّهُ يُقَرَّبُ الْفَهْمُ، وَيُبَيَّنُ الْحِفْظُ. قَوْلُهُ: «أُمَّتِي» أَيُّ: أُمَّةِ الْإِسْلَامِ.

[٢] قَوْلُهُ: «مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ» (أَمْرٌ هُنَا بِمَعْنَى شَأْنٍ، أَيُّ: مِنْ شَأْنِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَهُوَ وَاحِدٌ الْأُمُورِ، وَلَيْسَ وَاحِدَ الْأُمُورِ؛ لِأَنَّ وَاحِدَ الْأُمُورِ طَلَبُ الْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ الِاسْتِعْلَاءِ. وَقَوْلُهُ: «مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ» إِصْافَتُهَا إِلَى الْجَاهِلِيَّةِ الْغَرَضُ مِنْهَا التَّنْفِيرُ؛ لِأَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ يُقَالُ: فَعَلْتُ الْجَاهِلِيَّةَ لَا شَكَّ أَنَّهُ يَغْضَبُ؛ إِذْ إِنَّهُ لَا أَحَدَ يَرْضَى أَنْ يُوصَفَ بِالْجَهْلِ، وَلَا بَأَنَّ فِعْلَهُ مِنْ أَفْعَالِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَالْغَرَضُ مِنَ الْإِضَافَةِ هُنَا أَمْرَانِ: ١ - التَّنْفِيرُ.

٢ - بَيَانُ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ كُلَّهَا جَهْلٌ وَحَقٌّ بِالْإِنْسَانِ؛ إِذْ لَيْسَتْ أَهْلًا بِأَنْ يُرَاعِيَهَا الْإِنْسَانُ أَوْ يَعْتَنِي بِهَا، فَالَّذِي يَعْتَنِي بِهَا جَاهِلٌ.

وَالْمُرَادُ بِالْجَاهِلِيَّةِ هُنَا: مَا قَبْلَ الْبُعْثَةِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى جَهْلٍ وَضَلَالٍ عَظِيمٍ حَتَّى إِنْ الْعَرَبَ كَانُوا أَجْهَلَ خَلَقِ اللَّهِ؛ وَلِهَذَا يُسَمَّوْنَ بِالْأُمِّيِّينَ، وَالْأُمِّيُّ هُوَ الَّذِي لَا يَقْرَأُ وَلَا يَكْتُبُ؛ نِسْبَةً إِلَى الْأُمِّ، كَأَنَّ أُمَّهُ وَلَدَتْهُ الْآنَ.

لَا يَتْرُكُونَهُنَّ^(١).....

لكن لَمَّا بُعِثَ فِيهِمْ هَذَا النَّبِيُّ الْكَرِيمُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، فَهَذِهِ مِنْهُ عَظِيمَةٌ أَنْ بُعِثَ فِيهِمْ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِهَذِهِ الْأُمُورِ السَّامِيَةِ:

١- يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِ اللَّهِ.

٢- وَيُزَكِّيهِمْ، فَيُطَهِّرُ أَخْلَاقَهُمْ وَعِبَادَتَهُمْ وَيُسَمِّيَهَا.

٣- وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ.

٤- وَالْحِكْمَةَ.

هَذِهِ فَوَائِدُ أَرْبَعٍ عَظِيمَةٍ لَوْ وَزَنَتِ الدُّنْيَا بَوَاحِدَةٍ مِنْهَا لَوَزَنَتْهَا عِنْدَ مَنْ يَعْرِفُ قَدْرَهَا، ثُمَّ بَيَّنَّ الْحَالُ مِنْ قَبْلُ، فَقَالَ: ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (وَأِنْ) هَذِهِ لَيْسَتْ نَافِيَةً، بَلْ مُؤَكِّدَةٌ، فِيهِ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، يَعْنِي: وَإِنَّهُمْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ.

إِذَنْ: الْمُرَادُ بِالْجَاهِلِيَّةِ مَا قَبْلَ الْبَعْثَةِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ كَانُوا فِيهَا عَلَى جَهْلٍ عَظِيمٍ، فَجَهْلُهُمْ شَامِلٌ لِلْجَهْلِ فِي حُقُوقِ اللَّهِ وَحُقُوقِ عِبَادِهِ، فَمِنْ جَهْلِهِمْ أَنَّهُمْ يَنْصُبُونَ النَّصَبَ وَيَعْبُدُونَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَيَقْتُلُ أَحَدُهُمْ ابْنَتَهُ؛ لَكِنِّي لَا يُعَيِّرُ بِهَا، وَيَقْتُلُ أَوْلَادَهُ مِنْ ذُكُورٍ وَإِنَاثٍ؛ خَشْيَةَ الْفَقْرِ.

[١] قَوْلُهُ: «لَا يَتْرُكُونَهُنَّ» الْمُرَادُ: لَا يَتْرُكُونَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِاعْتِبَارِ الْمَجْمُوعِ بِالْمَجْمُوعِ، بَأَنَّهُ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا عِنْدَ جَمَاعَةٍ، وَالثَّانِي عِنْدَ آخَرِينَ، وَالثَّالِثُ عِنْدَ آخَرِينَ، وَالرَّابِعُ عِنْدَ آخَرِينَ، وَقَدْ تَجَمَّعَ هَذِهِ الْأَقْسَامُ فِي قَبِيلَةٍ، وَقَدْ تَخَلَّوْا بَعْضُ الْقَبَائِلِ مِنْهَا جَمِيعًا، إِنَّمَا الْأُمَّةُ كَمَجْمُوعٍ لَا بُدَّ أَنْ يَوْجَدَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا خَبَرٌ مِنَ الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ ﷺ، وَالْمُرَادُ بِهَذَا الْخَبَرِ التَّنْفِيرُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ قَدْ نَجَّيْنَا بِأَشْيَاءٍ نَقَعَ وَلَيْسَ عَرَضُهُ أَنْ يُؤْخَذَ بِهَا، كَمَا قَالَ ﷺ: «لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»^(١) أَيْ: فَاحْذَرُوا، وَأَخْبَرَ ﷺ: «أَنَّ الطَّعْنَةَ تَحْرُجُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضَرَمَوْتَ لَا تَخْشَى إِلَّا اللَّهَ»^(٢) أَيْ:

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم (٣٤٥٦)، ومسلم: كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، رقم (٢٦٦٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة، رقم (٣٦١٢)، من حديث خباب بن الأرت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَفْظُهُ: «حَتَّى يَسِيرَ الرَّكَّابُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضَرَمَوْتَ لَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ».

الْفَخْرُ بِالْأَخْسَابِ^[١]،^(١) وَالطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ^[٢]، وَالْإِسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ^[٣]، وَالنِّيَاحَةُ^[٤]...».

= بِلَا حَرَمٍ، وَهَذَا خَبَرٌ عَنْ أَمْرِ وَاقِعٍ، وَلَيْسَ إِقْرَارًا لَهُ شَرْعًا.

[١] قَوْلُهُ: «الْفَخْرُ بِالْأَخْسَابِ» الْفَخْرُ: التَّعَالِي والتَّعَاطُفُ، وَالبَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ، أَيْ: يَفْخَرُ بِسَبَبِ الْحَسَبِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ.

وَالْحَسَبُ: مَا يَحْتَسِبُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ شَرَفٍ وَسُودَةٍ، كَأَنْ يَكُونَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ فَيَفْتَخِرُ بِذَلِكَ، أَوْ مِنْ آبَاءٍ وَأَجْدَادٍ مَشْهُورِينَ بِالشَّجَاعَةِ، فَيَفْتَخِرُ بِذَلِكَ، وَهَذَا مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْفَخْرَ فِي الْحَقِيقَةِ يَكُونُ بِتَقْوَى اللَّهِ الَّذِي يَمْنَعُ الْإِنْسَانَ مِنَ التَّعَالِي والتَّعَاطُفِ، وَالمُتَّقِي حَقِيقَةً هُوَ الَّذِي كُلَّمَا أَزْدَادَتْ نِعَمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَزْدَادَ تَوَاضَعًا لِلْحَقِّ وَلِلخَلْقِ.

وَإِذَا كَانَ الْفَخْرُ بِالْحَسَبِ مِنْ فِعْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَفْعَلَهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى لِنِسَاءِ نَبِيِّ ﷺ: «وَلَا تَبْرَحْنَ تَبْرِجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى» [الأحزاب: ٣٣]، وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَا يُنسَبُ إِلَى الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ مَذْمُومٌ وَمَنْهِيٌّ عَنْهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «الطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ» الطَّعْنُ: الْعَيْبُ؛ لِأَنَّهُ وَخَزٌ مَعْنَوِيٌّ كَوَخَزِ الطَّاعُونِ فِي الْجَسَدِ؛ وَلِهَذَا سُمِّيَ الْعَيْبُ طَعْنًا.

وَالْأَنْسَابُ: جَمْعُ نَسَبٍ، وَهُوَ أَصْلُ الْإِنْسَانِ وَقَرَابَتُهُ، فَيَطْعَنُ فِي نَسَبِهِ كَأَنْ يَقُولَ: أَنْتَ ابْنُ الدَّبَاغِ، أَوْ أَنْتَ ابْنُ مُقْطَعَةِ الْبُطُورِ. وَهِيَ سَيِّءٌ فِي فَرْجِ الْمَرْأَةِ يُقْطَعُ عِنْدَ خِتَانِ النِّسَاءِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَالْإِسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ» أَيْ: نِسْبَةُ الْمَطَرِ إِلَى النُّجُومِ، مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ الْفَاعِلَ هُوَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ، أَمَّا إِنْ اعْتَقَدَ أَنَّ النُّجُومَ هِيَ الَّتِي تَخْلُقُ الْمَطَرَ وَالسَّحَابَ أَوْ دَعَاهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ؛ لِتَنْزِيلِ الْمَطَرِ - فَهَذَا شِرْكٌ أَكْبَرُ مُخْرِجٌ عَنِ الْمِلَّةِ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَالنِّيَاحَةُ» هَذَا هُوَ الرَّابِعُ، وَالنِّيَاحَةُ: هِيَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ قَصْدًا، وَيَنْبَغِي أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ النُّوْحِ، كَنُوحِ الْحَمَامِ. وَالنَّدْبُ: تَعْدَادُ مُحَاسِنِ الْمَيِّتِ.

= وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ، رَقْم (٣٥٩٥): «فَإِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةُ لَتَرَيْنِ الظُّلُمَةَ تَرْمَلُ مِنَ الْخَيْرَةِ حَتَّى تَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ لَا تَخَافُ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ».

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ التَّشْدِيدِ فِي النِّيَاحَةِ، رَقْم (٩٣٤).

وَقَالَ: «النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتُبْ قَبْلَ مَوْتِهَا تُقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطِرَانٍ^(١) وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ^(٢)» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣).

وَالنَّيَّاحَةُ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ: إِنَّمَا مِنَ الْجَهْلِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْعِلْمِ، أَوْ مِنَ الْجَهَالَةِ الَّتِي هِيَ السَّفَهُ، وَهِيَ ضِدُّ الْحِكْمَةِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ كَذَلِكَ لِأُمُورٍ، هِيَ:

١- أَنَّهَا لَا تَزِيدُ النَّائِحَ إِلَّا شِدَّةَ وَحْزُنًا وَعَذَابًا.

٢- أَنَّهَا تَسْحُطُّ مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ، وَاعْتِرَاضٍ عَلَيْهِ.

٣- أَنَّهَا تُهَيِّجُ أَحْزَانَ غَيْرِهِ.

وَقَدْ ذَكَرَ عَنِ ابْنِ عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ - وَهُوَ مِنْ عُلَمَائِنَا الْحَنَابِلَةِ - أَنَّهُ خَرَجَ فِي جِنَازَةِ ابْنِهِ عَقِيلٍ وَكَانَ أَكْبَرَ أَوْلَادِهِ، وَطَالِبَ عِلْمٍ، فَلَمَّا كَانُوا فِي الْمَقْبَرَةِ صَرَخَ رَجُلٌ، وَقَالَ: ﴿يَتَأْتِيهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدًا مَعَكَ﴾^(٤) إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴿[يوسف: ٧٨]، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ الْقُرْآنَ إِنَّمَا نَزَلَ لِلتَّسْكِينِ الْأَحْزَانِ، وَلَيْسَ لَتَهْيِيجِ الْأَحْزَانِ.

٤- أَنَّهُ مَعَ هَذِهِ الْمَفَاسِدِ لَا يَزِيدُ الْقَضَاءُ، وَلَا يَرْفَعُ مَا نَزَلَ.

وَالنَّيَّاحَةُ تَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَتْ مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ، لَكِنِ الْغَالِبُ وَقُوعُهَا مِنَ النِّسَاءِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتُبْ قَبْلَ مَوْتِهَا» أَيُّ: إِنْ تَابَتْ قَبْلَ الْمَوْتِ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهَا، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ هَذَا الذَّنْبَ لَا تُكَفِّرُهُ إِلَّا التَّوْبَةُ، وَأَنَّ الْحَسَنَاتِ لَا تَمْحُوهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، وَالْكِبَائِرُ لَا تُمَحَّى بِالْحَسَنَاتِ، فَلَا يَمْحُوها إِلَّا التَّوْبَةُ.

[١] قَوْلُهُ: «تُقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطِرَانٍ» أَيُّ: تُقَامُ مِنْ قَبْرِهَا.

وَالسِّرْبَالُ: الثَّوْبُ السَّابِغُ كَالدَّرْعِ، وَالْقَطِرَانُ مَعْرُوفٌ، وَيُسَمَّى «الرَّفَتْ» وَقِيلَ: إِنَّهُ النَّحَاسُ الْمَذَابُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ» الْجَرَبُ: مَرَضٌ مَعْرُوفٌ يَكُونُ فِي الْجِلْدِ، يُورِثُ الْإِنْسَانَ، وَرُبَّمَا يَقْتُلُ الْحَيَّوَانَ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ كُلَّ جِلْدِيهَا يَكُونُ جَرَبًا بِمَنْزِلَةِ الدَّرْعِ، وَإِذَا اجْتَمَعَ قَطِرَانٌ وَجَرَبٌ زَادَ الْبَلَاءُ؛ لِأَنَّ الْجَرَبَ أَيُّ شَيْءٍ يَمَسُّهُ يَتَأَثَّرُ بِهِ، فَكَيْفَ وَمَعَهُ قَطِرَانٌ؟!

وَالْحِكْمَةُ أَنَّهُ لَمَّا لَمْ تُغَطَّ الْمُصِيبَةُ بِالصَّبْرِ عُطِّيتْ بِهَذَا الْغَطَاءِ «سِرْبَالٌ مِنْ قَطْرَانٍ وَدُرْعٌ مِنْ جَرَبٍ»، فَكَانَتْ الْعُقُوبَةُ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ.

وَيُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١- ثُبُوتُ رِسَالَتِهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ أَمْرِ مِنْ أُمُورِ الْغَيْبِ، فَوَقَعَ كَمَا أَخْبَرَ.

٢- التَّنْفِيرُ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْأَرْبَعَةِ: الْفَخْرُ بِالْأَحْسَابِ، وَالطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالِاسْتِشْقَاءُ بِالنُّجُومِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ.

٣- أَنَّ النِّيَاحَةَ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ؛ لِوُجُودِ الْوَعِيدِ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ، وَكُلُّ ذَنْبٍ عَلَيْهِ الْوَعِيدُ فِي الْآخِرَةِ فَهُوَ مِنَ الْكِبَائِرِ.

٤- أَنَّ كِبَائِرَ الذُّنُوبِ لَا تَكْتَفَرُ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ؛ لِقَوْلِهِ: «إِذَا لَمْ تُتَّبَقِ قَبْلَ مَوْتِهَا».

٥- أَنَّ مِنْ شُرُوطِ التَّوْبَةِ أَنْ تَكُونَ قَبْلَ الْمَوْتِ؛ لِقَوْلِهِ: «إِذَا لَمْ تُتَّبَقِ قَبْلَ مَوْتِهَا»؛ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَصَرَ أَحَدُهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ أَلْتَنَ﴾ [النساء: ١٨].

٦- أَنَّ الشَّرْكَ الْأَصْغَرَ لَا يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ، فَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ الْمِشْيَةِ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَّرَ لَهُ.

وَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِدَاخِلٍ تَحْتَ الْمِشْيَةِ، وَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُعَاقَبَ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ؛ لِإِطْلَاقِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ١١٦]، فَقَالَ: وَالشَّرْكَ لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ وَلَوْ كَانَ أَصْغَرَ^(١). وَهَذَا نَعَرَفُ عِظَمَ سَيِّئَةِ الشَّرْكِ، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَأَنْ أَحْلِفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بِغَيْرِهِ صَادِقًا»^(٢).

لَأَنَّ الْحَلْفَ بِغَيْرِ اللَّهِ مِنَ الشَّرْكِ، وَالْحَلْفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، وَسَيِّئَةِ الشَّرْكِ أَعْظَمُ مِنْ سَيِّئَةِ الذَّنْبِ.

(١) «الرد على البكري» (تلخيص «كتاب الاستغاثة») (ص: ١٤٦). وانظر أيضًا: «جامع الرسائل» (٢/ ٢٥٤).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٨/ ٤٦٩) والطبراني في «الكبير» (٨٩٠٢). قال المنذري في «الترغيب» (٦٠٧/ ٣) والهيتمي في «جمع الزوائد» (٤/ ١٧٧): «ورواه رواية الصحيح».

وَلَهُمَا عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّى لَنَا^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحُدَيْبِيَّةِ^(٢) عَلَى إِنْثِرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ^(٣)، فَلَمَّا انْصَرَفَ^(٤) أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟»^(٥).....

٧- ثُبُوتُ الْجَزَاءِ وَالْبَعْثِ.

٨- أَنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ.

[١] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ: «صَلَّى لَنَا» أَيُّ: إِمَامًا؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ يُصَلِّي لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ؛ وَلِهَذَا يُتَّبَعُهُ الْمُأْمُومُ، وَقِيلَ: إِنَّ اللَّامَ بِمَعْنَى الْبَاءِ. وَهَذَا قَرِيبٌ، وَقِيلَ: إِنَّ اللَّامَ لِلتَّلْغِيلِ، أَيُّ: صَلَّى لِأَجْلِنَا.

[٢] قَوْلُهُ: «صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحُدَيْبِيَّةِ» أَيُّ: صَلَاةَ الْفَجْرِ، وَالْحُدَيْبِيَّةُ فِيهَا لُغَتَانِ: التَّخْفِيفُ، وَهُوَ أَكْثَرُ، وَالتَّشْدِيدُ، وَهِيَ اسْمُ بَيْتٍ سُمِّيَ بِهَا الْمَكَانُ، وَقِيلَ: إِنَّ أَصْلَهَا شَجَرَةٌ حَدْبَاءُ تُسَمَّى حُدَيْبِيَّةً، وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهَا اسْمُ بَيْتٍ.

وَهَذَا الْمَكَانُ قَرِيبٌ مِنْ مَكَّةَ بَعْضُهُ فِي الْحِلِّ وَبَعْضُهُ فِي الْحَرَمِ، نَزَلَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ لَمَّا قَدِمَ مُعْتَمِرًا، فَصَدَّهُ الْمُشْرِكُونَ عَنِ الْبَيْتِ، وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ، إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ، وَيُسَمَّى الْآنَ الشَّمْسِي.

[٣] قَوْلُهُ: «عَلَى إِنْثِرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ» الْإِنْثِرُ مَعْنَاهُ الْعَقَبُ، وَالْإِنْثِرُ: مَا يَنْتَجِعُ عَنِ السَّرِيرِ.

قَوْلُهُ: «سَمَاءٍ» الْمُرَادُ بِهِ الْمَطَرُ.

قَوْلُهُ: «كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ» «مِنْ» لَا بَيِّنَةَ الْغَايَةِ، هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (فِي) لِلظَّرْفِيَّةِ.

[٤] قَوْلُهُ: «فَلَمَّا انْصَرَفَ» أَيُّ: مِنْ صَلَاتِهِ، وَلَيْسَ مِنْ مَكَانِهِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ».

[٥] قَوْلُهُ: «هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» الْاسْتِفْهَامُ يَرَادُ بِهِ التَّنْبِيهُ وَالتَّشْوِيقُ لِمَا سَيُلْقَى عَلَيْهِمْ، وَلَا فَالْرَّسُولُ ﷺ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ مَاذَا قَالَ اللَّهُ؛ لِأَنَّ الْوَحْيَ لَا يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «هَلْ تَذَرُونَ» أَيُّ: هَلْ تَعْلَمُونَ.

وَالْمُرَادُ بِالرُّبُوبِيَّةِ هُنَا الرُّبُوبِيَّةُ الْخَاصَّةُ؛ لِأَنَّ رُبُوبِيَّةَ اللَّهِ لِلْمُؤْمِنِ خَاصَّةٌ، كَمَا أَنَّ عِبَادِيَّةَ الْمُؤْمِنِ لَهُ خَاصَّةٌ، وَلَكِنْ الْخَاصَّةُ لَا تُنَافِي الْعَامَّةَ؛ لِأَنَّ الْعَامَّةَ تَشْمَلُ هَذَا وَهَذَا، وَالْخَاصَّةُ تَخْتَصُّ بِالْمُؤْمِنِ.

قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ^(١). قَالَ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ^(٢)»، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ^(٣).....

[١] قَوْلُهُ: «قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ» فِيهِ إِشْكَالٌ نَحْوِيٌّ؛ لِأَنَّ «أَعْلَمُ» خَبَرٌ عَنِ اثْنَيْنِ، وَهِيَ مُفْرَدٌ، فَيُقَالُ: إِنَّ اسْمَ التَّفْضِيلِ إِذَا نُويِّ بِهٍ مَعْنَى «مِنْ» وَكَانَ مُجَرَّدًا مِنْ (أَل) وَالِإِضَافَةِ لَزِمَ فِيهِ الْإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ.

وَفِيهِ أَيْضًا إِشْكَالٌ مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ بِالْوَاوِ، مَعَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمَّا قَالَ لَهُ الرَّجُلُ: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ». قَالَ: أَجَعَلْتَنِي اللَّهُ نِدًّا؟^(٤)، فَيُقَالُ: إِنَّ هَذَا أَمْرٌ شَرْعِيٌّ، وَقَدْ نَزَلَ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ. وَأَمَّا إِنْكَارُهُ عَلَى مَنْ قَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ؛ فَلأنَّهُ أَمْرٌ كَوْنِيٌّ، وَالرَّسُولُ ﷺ لَيْسَ لَهُ شَأْنٌ فِي الْأُمُورِ الْكَوْنِيَّةِ.

وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ» تَفْوِيضُ الْعِلْمِ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ» «مُؤْمِنٌ» صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ، أَيُّ عَبْدٌ مُؤْمِنٌ، وَعَبْدٌ كَافِرٌ.

و «أَصْبَحَ» مِنْ أَخَوَاتِ (كَانَ)، وَاسْمُهَا: «مُؤْمِنٌ» وَخَبَرُهَا: «مِنْ عِبَادِي». وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «أَصْبَحَ» فِعْلًا مَاضِيًا نَاقِصًا، وَاسْمُهَا صَمِيرَ الشَّانِ، أَيُّ: أَصْبَحَ الشَّانُ، فـ«مِنْ عِبَادِي» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ«مُؤْمِنٌ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، أَيُّ: أَصْبَحَ شَأْنُ النَّاسِ مِنْهُمْ مُؤْمِنٌ وَمِنْهُمْ كَافِرٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ» أَيُّ: قَالَ بِلِسَانِهِ وَقَلْبِهِ، وَالبَاءُ لِلْسَّبِيَّةِ، وَالْفَضْلُ: الْعَطَاءُ وَالزِّيَادَةُ.

وَالرَّحْمَةُ: صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، يَكُونُ بِهَا الْإِنْعَامُ وَالْإِحْسَانُ إِلَى الْخَلْقِ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحَدُ (١/٢١٤)، ٢٢٤، ٢٨٣، (٢٤٧) وَابْنُ خَالِيٍّ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» (٧٨٣) وَالنَّسَائِيُّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» كَمَا فِي «تَحْقِيقِ الْأَشْرَافِ» (٥/٢٦٩)، وَابْنُ مَاجَةَ بِنَحْوِهِ: كِتَابُ الْكُفَرَاتِ، بَابُ النَّهْيِ أَنْ يَقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، رَقْمُ (٢١١٧)، وَابْنُ السَّيْنِيِّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٦٧٢)، وَطُحَاوِيُّ فِي «الْمَشْكَلِ» (١/٩٠)، وَطَبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٣٠٠٥، ١٣٠٠٦) وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (٤/٩٩) وَابْنُ أَبِي حَتِمٍ فِي «الزُّوَانِدِ»: «فِي إِسْنَادِهِ الْأَجْلَحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ خَلِّفَ فِيهِ، ضَعَفَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو حَاتِمٍ وَالنَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ سَعْدٍ، وَثَبَتَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ وَالعَجَلِيُّ، وَبَاقِي الْإِسْنَادِ ثَقَاتٌ». وَقَالَ الشَّيْخُ سَلِيمَانُ فِي «التَّيْسِيرِ» (ص: ١٢٠): «فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَالَ لَهُ رَجُلٌ... الْحَدِيثُ.

فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ بِالْكُوكَبِ^(١)، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوءٍ كَذَا وَكَذَا. فَذَلِكَ كَافِرٌ بِمُؤْمِنٍ بِالْكُوكَبِ^(٢) ^(١).

[١] وَقَوْلُهُ: «فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ بِالْكُوكَبِ»؛ لِأَنَّهُ تَسَبَّحَ الْمَطَرُ إِلَى اللَّهِ وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى الْكُوكَبِ، وَلَمْ يَرَلَهُ تَأْثِيرًا فِي نَزُولِهِ، بَلْ نَزَلَ بِفَضْلِ اللَّهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوءٍ كَذَا وَكَذَا» الْبَاءُ لِلْسَّبَبِ «فَذَلِكَ كَافِرٌ بِمُؤْمِنٍ بِالْكُوكَبِ» وَصَارَ كَافِرًا بِاللَّهِ؛ لِأَنَّهُ أَنْكَرَ نِعْمَةَ اللَّهِ وَنَسَبَهَا إِلَى سَبَبٍ لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ سَبَبًا؛ فَتَعَلَّقَتْ نَفْسُهُ بِهَذَا السَّبَبِ، وَنَسِيَ نِعْمَةَ اللَّهِ، وَهَذَا الْكُفْرُ لَا يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ نِسْبَةَ الْمَطَرِ إِلَى النَّوءِ عَلَى أَنَّهُ سَبَبٌ وَلَيْسَ إِلَى النَّوءِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ.

لِأَنَّهُ قَالَ: «مُطِرْنَا بِنَوءٍ كَذَا» وَلَمْ يَقُلْ: أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَطَرُ نَوءٌ كَذَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ ذَلِكَ لَكَانَ نِسْبَةُ الْمَطَرِ إِلَى النَّوءِ نِسْبَةً إِيجَادٍ، وَبِهِ تَعْرِفُ خَطَأَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: «مُطِرْنَا بِنَوءٍ كَذَا» نِسْبَةَ الْمَطَرِ إِلَى النَّوءِ نِسْبَةً إِيجَادٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ هَذَا الْمُرَادَ لَقَالَ: أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَطَرُ نَوءٌ كَذَا. وَلَمْ يَقُلْ: مُطِرْنَا بِهِ.

فَعَلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ مَنْ أَقْرَبَ أَنَّ الَّذِي خَلَقَ الْمَطَرُ وَأَنْزَلَهُ هُوَ اللَّهُ، لَكِنِ النَّوءُ هُوَ السَّبَبُ، فَهُوَ كَافِرٌ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ مِنْ بَابِ الْكُفْرِ الْأَصْغَرِ الَّذِي لَا يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ.

وَالْمُرَادُ بِالْكُوكَبِ النَّجْمُ، وَكَانُوا يَنْسُبُونَ الْمَطَرَ إِلَيْهِ، وَيَقُولُونَ: إِذَا سَقَطَ النَّجْمُ الْفُلَانِي جَاءَ الْمَطَرُ، وَإِذَا طَلَعَ النَّجْمُ الْفُلَانِي جَاءَ الْمَطَرُ. وَلَيْسُوا يَنْسُبُونَهُ إِلَى هَذَا نِسْبَةً وَقْتٍ، وَإِنَّمَا نِسْبَةُ سَبَبٍ، فَنِسْبَةُ الْمَطَرِ إِلَى النَّوءِ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

١ - نِسْبَةُ إِيجَادٍ، وَهَذِهِ شِرْكٌ أَكْبَرُ.

٢ - نِسْبَةُ سَبَبٍ، وَهَذِهِ شِرْكٌ أَصْغَرُ.

٣ - نِسْبَةُ وَقْتٍ، وَهَذِهِ جَائِزَةٌ بِأَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ: مُطِرْنَا بِنَوءٍ كَذَا. أَيُّ: جَاءَنَا الْمَطَرُ فِي هَذَا النَّوءِ، أَيُّ: فِي وَقْتِهِ.

وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: يُحْرَمُ أَنْ يَقُولَ: مُطِرْنَا بِنَوءٍ كَذَا. وَيَجُوزُ: مُطِرْنَا فِي نَوءٍ كَذَا، وَقَرُّوْا بَيْنَهُمَا أَنَّ الْبَاءَ لِلْسَّبَبِ، وَ(فِي) لِلزَّمَنِ، وَمَنْ نَمَّ قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: إِنَّهُ إِذَا قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوءٍ كَذَا. وَجَعَلَ الْبَاءَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، رقم (٨٤٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، رقم (٧١)، من حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه.

وَلَهُمَا^(١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَعْنَاهُ، وَفِيهِ: «قَالَ بَعْضُهُمْ: لَقَدْ صَدَقَ نَوْءٌ كَذَا وَكَذَا^(٢). فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَاتِ^(٣): ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ^(٤) وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ^(٥) إِنَّهُ لَقَوْلُكَ كَرِيمٌ^(٦) فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ^(٧) لَا يَسْمَعُ إِلَّا الْمُسْمِعُونَ^(٨) نَزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ^(٩) أَفَبِهَذَا الْحَدِيثِ أَنْتُمْ مُذْهِبُونَ^(١٠) وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ^(١١) [الواقعة: ٧٥-٨٢]^(١٢).

= لِلظَّرْفِيَّةِ فَهَذَا جَائِزٌ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، لَكِنْ لَا وَجْهَ لَهُ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْحَدِيثِ: «مَنْ قَالَ: مُطَرْنَا بِنَوْءٍ كَذَا» وَالْبَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ أَظْهَرُ مِنْهَا لِلظَّرْفِيَّةِ، وَهِيَ وَإِنْ جَاءَتْ لِلظَّرْفِيَّةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكْفُرْ لَتَزُولَ عَلَيْهِمْ مَصِيبُهُنَ^(١٣) وَإِلَّالِ^(١٤) [الصفات: ١٣٧-١٣٨] لَكِنْ كَوْنُهَا لِلْسَّبَبِيَّةِ أَظْهَرُ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ، فَ(فِي) لِلظَّرْفِيَّةِ أَظْهَرُ مِنْهَا لِلْسَّبَبِيَّةِ وَإِنْ جَاءَتْ لِلْسَّبَبِيَّةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «دَخَلَتْ امْرَأَةُ النَّارِ فِي هِرَّةٍ^(١٥).

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَقْرَبَ الْمَنْعُ وَلَوْ قُصِدَ الظَّرْفِيَّةُ، لَكِنْ إِذَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ لَا يَعْرِفُ مِنَ الْبَاءِ إِلَّا الظَّرْفِيَّةَ مُطْلَقًا، وَلَا يَظُنُّ أَنَّهَا تَأْتِي سَبَبِيَّةً - فَهَذَا جَائِزٌ، وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَلَا أَوْلَى أَنْ يُقَالَ لَهُمْ: قُولُوا: فِي نَوْءٍ كَذَا.

[١] قَوْلُهُ: «وَلَهُمَا» الظَّاهِرُ أَنَّهُ سَبَقَ قَلَمٌ، وَإِلَّا فَالْحَدِيثُ فِي (مُسْلِمٍ)، وَلَيْسَ فِي (الصَّحِيحَيْنِ)^(١).
[٢] وَمَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ الْمَطَرُ نَسَبَهُ بَعْضُهُمْ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ وَبَعْضُهُمْ قَالَ: لَقَدْ صَدَقَ نَوْءٌ كَذَا وَكَذَا. فَكَانَتْ جَعَلَ النَّوْءَ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ الْمَطَرَ، أَوْ نَزَلَ بِسَبَبِهِ.

وَمِنْهُ مَا يُذَكِّرُ فِي بَعْضِ كُتُبِ التَّوْقِيتِ: «وَقُلَّ أَنْ يُخْلَفَ نَوْءُهُ» أَوْ: «هَذَا نَوْءُهُ صَادِقٌ» وَهَذَا لَا يَجُوزُ، وَهُوَ الَّذِي أَنْكَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى عِبَادِهِ، وَهَذَا شَرُّكَ أَصْغَرُ، وَلَوْ قَالَ: يَا ذَا اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ كُلَّ الْأَسْبَابِ مِنَ اللَّهِ، وَالنَّوْءُ لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ سَبَبًا.

[٣] قَوْلُهُ: «فَلَا أَقْسَمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ» اخْتَلَفَ فِي (لَا) فَقِيلَ: نَافِيَةٌ، وَالْمَنْفِيُّ مُحَذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: لَا صِحَّةَ لِمَا تَزْعُمُونَ مِنْ أَنَّ الْقُرْآنَ كَذِبٌ أَوْ سِحْرٌ وَشِعْرٌ وَكِهَانَةٌ، أَقْسَمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، رقم (٧٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسق، رقم (٣٣١٨)، ومسلم: كتاب الآداب، باب تحريم

قتل الهرة، رقم (٢٢٤٢)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) وأشار إليه الشيخ سليمان رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التيسير» (ص: ٤٦١).

فَأُقْسِمُ لَا عِلَاقَةَ لَهَا بِهِ (لَا) إِطْلَاقًا، وَهَذَا لَهُ بَعْضُ الرَّجْحِ.

وَقِيلَ: إِنَّ الْمُنْفِيَّ الْقَسَمِ، فِيهِ دَاخِلَةٌ عَلَى أَقْسَمُ، أَيْ: لَا أَقْسِمُ وَلَنْ أَقْسِمَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ قُرْآنٌ كَرِيمٌ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ أَبْيَنُ مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى قَسَمٍ، وَهَذَا ضَعِيفٌ جَدًّا.

وَقِيلَ: إِنَّ (لَا) لِلتَّنْبِيهِ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا مُثَبِّتَةٌ؛ لِأَنَّ (لَا) بِمَعْنَى ائْتَبِهْ، أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ... وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا الْفَائِدَةُ مِنْ إِقْسَامِهِ سُبْحَانَهُ مَعَ أَنَّهُ صَادِقٌ بِلَا قَسَمٍ؛ لِأَنَّ الْقَسَمَ إِنْ كَانَ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَيُصَدِّقُونَ كَلَامَهُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ لِقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ، فَلَا فَائِدَةَ مِنْهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ آتَيْنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ كُلًّا آيَاتٍ مَا تَعْبَهُوا فَلَنُكَلِّفَنَّ﴾ [البقرة: ١٤٥].

أُجِيبَ: أَنَّ فَائِدَةَ الْقَسَمِ مِنْ وَجْهِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا أَسْلُوبٌ عَرَبِيٌّ لِتَأْكِيدِ الْأَشْيَاءِ بِالْقَسَمِ، وَإِنْ كَانَتْ مَعْلُومَةٌ عِنْدَ الْجَمِيعِ، أَوْ كَانَتْ مُنْكَرَةً عِنْدَ الْمُخَاطَبِ، وَالْقُرْآنُ نَزَلَ بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ.

الثَّانِي: أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَزِدَادُ يَقِينًا مِنْ ذَلِكَ، وَلَا مَانِعَ مِنْ زِيَادَةِ الْمُؤَكَّدَاتِ الَّتِي تَزِيدُ فِي يَقِينِ الْعَبْدِ، قَالَ تَعَالَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولِمُ تَوَمَّنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠].

الثَّالِثُ: أَنَّ اللَّهَ يُقْسِمُ بِأُمُورٍ عَظِيمَةٍ دَالَّةٍ عَلَى كَمَالِ قُدْرَتِهِ وَعَظَمَتِهِ وَعِلْمِهِ، فَكَأَنَّهُ يُقْسِمُ فِي هَذَا الْمَقْسَمِ بِهِ الْبَرَاهِينَ عَلَى صِحَّةِ مَا أَقْسَمَ عَلَيْهِ بِوَاسِطَةِ عِظَمِ مَا أَقْسَمَ بِهِ.

الرَّابِعُ: التَّنْوِيهِ بِحَالِ الْمَقْسَمِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْسِمُ إِلَّا بِشَيْءٍ عَظِيمٍ، وَهَذَانِ الرَّجْهَانِ لَا يَعُودَانِ إِلَى تَصْدِيقِ الْحَقِّ، بَلْ إِلَى ذِكْرِ الْآيَاتِ الَّتِي أَقْسَمَ بِهَا تَنْوِيهَا لَهَا وَتَنْبِيْهَا عَلَى عَظَمَتِهَا.

الخَامِسُ: الْإِهْتِمَامُ بِالْمَقْسَمِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ جَدِيدٌ بِالْعَيْنَةِ وَالْإِثْبَاتِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾ اللَّهُ سُبْحَانَهُ يَتَحَدَّثُ عَنْ نَفْسِهِ بِصُمَيْرِ الْمُفْرَدِ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْإِنْفِرَادِ وَالتَّوْحِيدِ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَيَتَحَدَّثُ عَنْ نَفْسِهِ بِصُمَيْرِ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْعَظَمَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآخَّرَهُمْ﴾ [يس: ١٢]، وَالْآيَةُ، وَلَا يَتَحَدَّثُ عَنْ نَفْسِهِ بِالْمُثْنَى؛ لِأَنَّ الْمُثْنَى

= مَحْضُورٌ بَاثِنَيْنِ، والباءُ حَرْفُ قَسَمٍ، والمواقعُ جَمْعُ مَوْقِعٍ، واخْتَلَفَ فِي النُّجُومِ، فَقِيلَ: إِنَّهَا النُّجُومُ الْمَعْرُوفَةُ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِمَوَاقِعِهَا مَطَالِعَهَا وَمَغَارِبَهَا.

وَأَقْسَمَ اللَّهُ بِهَا؛ لِأَنَّ فِيهَا مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى كَمَالِ الْقُدْرَةِ فِي هَذَا الْإِنْتِظَامِ الْبَدِيعِ، وَمَا فِيهَا مِنْ مُنَاسَبَةِ الْمُقَسَمِ بِهِ وَالْمُقَسَمِ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْقُرْآنُ الْمَحْفُوظُ بِوَاسِطَةِ الشُّهُبِ؛ فَإِنَّ السَّمَاءَ عِنْدَ نَزُولِ الْوَحْيِ مِثْلَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا.

وَقِيلَ: إِنَّ الْمُرَادَ أَجَالَ نَزُولِ الْقُرْآنِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «نَزَلَ الْقُرْآنُ مُنَجَّجًا» وَقَوْلُ الْفُقَهَاءِ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَيْنِ الْمَكَاتِبِ مُوَجَّلًا بِنَجْمَيْنِ فَائْتَر، فَيَكُونُ اللَّهُ أَقْسَمَ بِمَوَاقِعِ نَزُولِ الْقُرْآنِ، وَقَدْ سَبَقَتْ لَنَا قَاعِدَةٌ مُفِيدَةٌ، وَهِيَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَعْنِيَانِ لَا يَتَنَافَيَانِ تَحْمُلُ الْآيَةُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا، وَإِلَّا طُلِبَ الْمُرْجُحُ. قَوْلُهُ: ﴿وَلَئِنَّهُ لَفَسَرْتُ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ «قَسَمٌ» خَبَرٌ (إِنَّ)، وَهَذَا الْقَسَمُ أَكَّدَ اللَّهُ عَظَمَتَهُ بِ(إِنَّ) وَاللَّامِ؛ تَنْوِيهَا بِالْمُقَسَمِ عَلَيْهِ وَتَعْظِيمِهِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾ مُؤَكَّدٌ ثَالِثٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمُوا هَذَا الْأَمْرَ وَلَا تَجْهَلُوهُ؛ فَهُوَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَجْهُولًا؛ فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى عِلْمٍ وَائْتِيَاءٍ، فَلَوْ تَعْلَمُونَ حَقَّ الْعِلْمِ لَعَرَفْتُمْ عَظَمَتَهُ، فَانْتَبَهُوا.

قَوْلُهُ: ﴿لَقُرْآنٌ﴾ مَضَدَرٌ، مِثْلُ الْغُفْرَانِ وَالشُّكْرَانِ، بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ، وَبِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ، فَعَلَ الْوَلَّيْ يَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّهُ جَامِعٌ لِلْمَعَانِي الَّتِي تَصَمَّتْهَا الْكُتُبُ السَّابِقَةُ مِنَ الْمَصَالِحِ وَالْمَنَافِعِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]، وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ بِمَعْنَى الْمَجْمُوعِ؛ لِأَنَّهُ مَجْمُوعٌ مَكْتُوبٌ.

قَوْلُهُ: ﴿كَرِيمٌ﴾ يُطْلَقُ عَلَى كَثِيرِ الْعَطَاءِ، وَهَذَا كَمَالٌ فِي الْعَطَاءِ مُتَعَدِّ لِلغَيْرِ، وَيُطْلَقُ عَلَى الشَّيْءِ الْبَهِيِّ الْحَسَنِ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّا كَرِيمٌ أَمْوَالِهِمْ»^(١)، أَيِ: الْبَهِيِّ مِنْهَا وَالْحَسَنِ، وَهَذَا كَمَالٌ فِي الذَّاتِ، وَهَذَانِ الْمَعْنِيَانِ مَوْجُودَانِ فِي الْقُرْآنِ، فَالْقُرْآنُ لَا أَحْسَنَ مِنْهُ بَدَاتِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥].

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء، رقم (١٤٩٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، رقم (١٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَالْقُرْآنُ يُعْطِي أَهْلَهُ مِنَ الْخَيْرَاتِ الدِّينِيَّةِ وَالْدُّنْيَوِيَّةِ وَالْجَسْمِيَّةِ وَالْقَلْبِيَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَطْعَمُ الْكَافِرِينَ﴾ وَحَبَّهَ اللَّهُ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا ﴿[الفرقان: ٥٢]، فَهُوَ سِلَاحٌ لِمَنْ تَمَسَّكَ بِهِ، وَلَكِنْ يَخْتِاجُ إِلَى أَنْ تَمَسَّكَ بِهِ بِالْقَوْلِ وَالْعَمَلِ وَالْعَقِيدَةِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُصَدِّقَ الْعَقِيدَةَ الْعَمَلُ، قَالَ ﷺ: «أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»^(١).

وَوَصَفَ اللَّهُ الْقُرْآنَ فِي آيَةٍ أُخْرَى بِأَنَّهُ مَحِيدٌ، وَالْمَجْدُ صِفَةُ الْعِظَمَةِ وَالْعِزَّةِ وَالْقُوَّةِ، وَالْقُرْآنُ جَامِعٌ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ: فِيهِ قُوَّةٌ وَعِظَمَةٌ، وَكَذَا خَيْرَاتٌ كَثِيرَةٌ وَإِحْسَانٌ لِمَنْ تَمَسَّكَ بِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ﴾ (كِتَابٌ) فِعَالٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، مِثْلُ: فَرَّاشٌ بِمَعْنَى مَفْرُوشٍ، وَغِرَاسٌ بِمَعْنَى مَغْرُوسٍ، وَكِتَابٌ بِمَعْنَى مَكْتُوبٍ.

وَالْمَكْنُونُ: الْمَحْفُوظُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَكْنُونٌ﴾ [الصافات: ٤٩].

وَاخْتَلَفَ الْمُفَسِّرُونَ فِي هَذَا الْكِتَابِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ اللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ الَّذِي كَتَبَ اللَّهُ فِيهِ كُلَّ شَيْءٍ.

الثَّانِي: وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ الْقَيِّمِ أَنَّهُ الصُّحُفُ الَّتِي فِي أَيْدِي الْمَلَائِكَةِ^(٢)، قَالَ تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِنَّمَا تَذَكَّرُ

﴿١١﴾ مِمَّا شَاءَ ذَكَرُ، ﴿١٢﴾ فِي صُحُفٍ مَكْرُمَةٍ ﴿١٣﴾ مَرْفُوعَةٍ مُطَهَّرَةٍ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِي سَرَفٍ ﴿[عبس: ١١-١٥]، فَقَوْلُهُ: ﴿بِأَيْدِي سَرَفٍ﴾ يُرْجَحُ أَنَّ الْمُرَادَ الْكُتُبَ الَّتِي فِي أَيْدِي الْمَلَائِكَةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ أَيِ: الْمَلَائِكَةِ، يُوزَنُ قَوْلُهُ: ﴿بِأَيْدِي سَرَفٍ﴾، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمُرَادُ بِالْكِتَابِ الْجِنْسُ لَا الْوَاحِدُ.

قَوْلُهُ: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ الضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى الْكِتَابِ الْمَكْنُونِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ شَيْءٍ، وَهُوَ بِالرَّفْعِ ﴿لَا يَمَسُّهُ﴾ بِاتِّفَاقِ الْقُرَّاءِ، وَإِنَّمَا تَبَيَّنَا عَلَى ذَلِكَ؛ لِدَفْعِ قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ خَبَرٌ بِمَعْنَى النَّهْيِ، وَالضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْقُرْآنِ، أَيْ: يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ، وَالْآيَةُ لَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ هِيَ ظَاهِرَةٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ اللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مَذْكُورٌ، وَلِأَنَّهُ خَبَرٌ، وَالْأَصْلُ فِي الْخَبَرِ أَنْ يَبْقَى عَلَى ظَاهِرِهِ خَبَرًا لَا أَمْرًا وَلَا نَهْيًا حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، وَلَمْ يَرِدْ مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال، رقم (١٥٩٩)، من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) انظر: «إعلام الموقعين» (١/ ٢٢٥-٢٢٦).

= ذَلِكَ، بَلِ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُرَادُ بِهِ إِلَّا ذَلِكَ، وَأَنَّهُ يَعُودُ إِلَى الْكِتَابِ الْمَكْنُونِ؛ وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ: ﴿إِلَّا أَنْطَهَّرُونَ﴾ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ، وَلَمْ يَقُلْ: إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ، وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ الْمُطَهَّرِينَ لَقَالَ ذَلِكَ، أَوْ قَالَ: إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وَالْمُطَهَّرُونَ: هُمُ الَّذِينَ طَهَّرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُمْ الْمَلَائِكَةُ، طَهَّرُوا مِنَ الذُّنُوبِ وَأَذْنَابِهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾ [التحریم: ٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْترُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ ﴿٦﴾ لَا يَسْئِفُونَهُ، بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦-٢٧].

وَفَرَّقَ بَيْنَ الْمُطَهَّرِ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَفْعَلَ الْكَمَالَ بِنَفْسِهِ، وَبَيْنَ الْمُطَهَّرِ الَّذِي كَمَلَهُ غَيْرُهُ وَهُمْ الْمَلَائِكَةُ، وَهَذَا يَمَّا يُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الْقَيِّمِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكِتَابِ الْكُتُبِ الَّتِي فِي أَيْدِي الْمَلَائِكَةِ، وَفِي الْآيَةِ إِشَارَةٌ عَلَى أَنَّ مَنْ طَهَّرَ قَلْبُهُ مِنَ الْمَعَاصِي كَانَ أَفْهَمَ لِلْقُرْآنِ، وَأَنَّ مَنْ تَنَجَّسَ قَلْبُهُ بِالْمَعَاصِي كَانَ أَبْعَدَ فَهْمًا عَنِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الصُّحُفُ الَّتِي فِي أَيْدِي الْمَلَائِكَةِ لَمْ يُمْكِنِ اللَّهُ مِنْ مَسَّهَا إِلَّا هَؤُلَاءِ الْمُطَهَّرِينَ، فَكَذَلِكَ مَعَانِي الْقُرْآنِ.

فَاسْتَنْبَطَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ: أَنَّ الْمَعَاصِيَ سَبَبٌ لِعَدَمِ فَهْمِ الْقُرْآنِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]، وَهُمْ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿إِذَا تَنَزَّلَ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا قَالُوا أَسْطُورٌ أَوَّلَ بَلَّ﴾ [القلم: ١٥]، فَهُمْ لَا يَصِلُونَ إِلَى مَعَانِيهَا وَأَسْرَارِهَا؛ لِأَنَّهُ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ.

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لِمَنْ اسْتَفْتِيَ أَنْ يَقْدِمَ بَيْنَ يَدَيِ الْفَتَاىِ الْأَسْتِغْفَارِ لِمَحْوِ أَثَرِ الذَّنْبِ مِنْ قَلْبِهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ، وَاسْتَنْبَطَهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا﴾ ﴿١٠﴾ وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّكَ اللَّهُ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥-١٠٦].

قَوْلُهُ: ﴿تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ خَبَرٌ ثَانٍ لِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَلِلَّهِ تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿تَنْزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿٢﴾ كُنْتُ فُصِّلَتْ ءَايَتُهُ﴾ [فصلت: ٢-٣]، فَهُوَ خَبَرٌ مُّكْرَرٌ مَعَ قَوْلِهِ: ﴿لَقُرْءَانٌ﴾.

وتَنْزِيلٌ، أي: مُنْزَلٌ، فِيهِ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ، مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَنْزَلَهُ اللَّهُ عَلَى قَلْبِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ حَقْلُ الْوَعْيِ وَالْحِفْظِ بِوَاسِطَةِ جَزِيلٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَهُ لَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ۝ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ۝﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٤].

وقوله: ﴿يَنْزِلُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۝﴾ أي: خَالِقِهِمْ، وَيُسْتَفَادُ مِنَ الْآيَةِ مَا يَلِي:

١- أَنَّ الْقُرْآنَ نَازِلٌ لِجَمِيعِ الْخَلْقِ، فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عُمُومِ رِسَالَةِ النَّبِيِّ ﷺ.

٢- أَنَّهُ نَازِلٌ مِنْ رَبِّهِمْ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ الْحَكْمُ بَيْنَهُمْ الْحَاكِمُ عَلَيْهِمْ.

٣- أَنَّ نَزُولَ الْقُرْآنِ مِنْ كِبَالِ رُبُوبِيَّةِ اللَّهِ، فَإِذَا أُضِيفَ إِلَى هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَنْزِيلٌ مِنْ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝﴾ كُنْتُ فَصَلْتُ بَيْنَهُمَا ۝ عَلِمَ أَنَّ الْقُرْآنَ رَحْمَةٌ لِلْعِبَادِ أَيْضًا، وَرُبُوبِيَّةُ اللَّهِ مُبَيَّنَةٌ عَلَى الرَّحْمَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿الْحَسْبُ لِلَّهِ نَبِّ الْمُتْلِمِينَ ۝﴾ [الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ] [الفاتحة: ٢-٣]، وَكُلُّ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ أَوْ نَهَاَهُمْ عَنْهُ فَهُوَ رَحْمَةٌ بِهِمْ.

٤- أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ اللَّهُ أَنْزَلَهُ، فَهُوَ كَلَامُهُ لَا كَلَامُ غَيْرِهِ، كَمَا قَالَه السَّلَفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَهُوَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ صِفَاتِ اللَّهِ حَتَّى الصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ لَيْسَتْ مَخْلُوقَةً.

وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ مُنْزَلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ كُلُّ مُنْزَلٍ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؟

قُلْنَا: لَا، لَكِنْ كُلُّ مُنْزَلٍ يَكُونُ وَصْفًا مُضَافًا إِلَى اللَّهِ فَهُوَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ كَالْكَلَامِ، وَإِلَّا فَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً وَهُوَ مَخْلُوقٌ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ ۝﴾ [الحديد: ٢٥] وَهُوَ مَخْلُوقٌ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمِينَةَ آدَمَ ۝﴾ [الزمر: ٦]، وَالْأَنْعَامُ مَخْلُوقَةٌ، فَإِذَا كَانَ الْمُنْزَلُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ صِفَةً لَا تَقُومُ بِذَاتِهَا وَإِنَّمَا تَقُومُ بِغَيْرِهَا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ.

قَوْلُهُ: ﴿أَفَبِهَذَا الْحَدِيثِ أَنْتُمْ مُذْهَبُونَ ۝﴾ الْإِسْتِفْهَامُ لِلْإِنْكَارِ وَالتَّوْبِيخِ، وَالْحَدِيثُ: الْقُرْآنُ، وَالْمُذْهَبُ: الْخَائِفُ مِنْ غَيْرِهِ الَّذِي يُجَابِيهِ بِقَوْلِهِ وَفِعْلِهِ.

وَالْمَعْنَى: أَتَذْهَبُونَ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَتَخَافُونَ وَتَسْتَحْفُونَ؟! لَا يَتَّبِعِي لَكُمْ هَذَا، بَلْ يَتَّبِعِي لِمَنْ مَعَهُ الْقُرْآنُ أَنْ يَصْدَعَ بِهِ، وَأَنْ يُبَيِّنَهُ وَمُجَاهِدٌ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا ۝﴾ [الفرقان: ٥٢].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْوَاقِعَةِ^[١].

الثانية: ذِكْرُ الْأَرْبَعِ الَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ^[٢].

قَوْلُهُ: ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ أَكْثَرُ الْمَفْسِّرِينَ عَلَى أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَيْ: أَتَجْعَلُونَ شُكْرَ رِزْقِكُمْ، أَيْ: مَا أَعْطَاكُمْ اللَّهُ مِنْ أَيْ شَيْءٍ مِنَ الْمَطَرِ وَمِنْ إِنْزَالِ الْقُرْآنِ، أَيْ: تَجْعَلُونَ شُكْرَ هَذِهِ النِّعْمَةِ الْعَظِيمَةِ أَنْ تُكَذِّبُوا بِهَا، وَالنَّبِيُّ ﷺ وَإِنْ كَانَ ذَكَرَهَا فِي الْمَطَرِ فَإِنَّهَا تَشْمَلُ الْمَطَرَ وَغَيْرَهُ. وَقِيلَ: إِنَّهُ لَيْسَ فِي الْآيَةِ حَذْفٌ، وَالْمَعْنَى: تَجْعَلُونَ شُكْرَكُمْ تَكْذِيبًا، وَقَالَ: إِنَّ الشُّكْرَ رِزْقٌ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، بَلْ هُوَ مِنْ أَكْثَرِ الْأَرْزَاقِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا كَانَ شُكْرِي نِعْمَةً اللَّهِ نِعْمَةً عَلَيَّ لَهُ فِي مِثْلِهَا يَجِبُ الشُّكْرُ
فَكَيْفَ بُلُوغُ الشُّكْرِ إِلَّا بِفَضْلِهِ وَإِنْ طَالَتِ الْأَيَّامُ وَاتَّصَلَ الْعُمُرُ^(١)

فَالنِّعْمَةُ تَحْتَاجُ إِلَى شُكْرٍ، ثُمَّ إِذَا شَكَرْتَهَا فِيهِ نِعْمَةٌ أُخْرَى تَحْتَاجُ إِلَى شُكْرٍ ثَانٍ، وَإِنْ شَكَرْتَ فِي الثَّانِيَةِ فِيهِ نِعْمَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى شُكْرٍ ثَالِثٍ، وَهَكَذَا أَبَدًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ تَعْدُوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصَوْهَا﴾ [النحل: ١٨].

قَوْلُهُ: ﴿أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ (أَنْ) وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مُضَدِّرٍ، مَفْعُولٌ (تَجْعَلُونَ) الثَّانِي، أَيْ: تُصَيِّرُونَ شُكْرَكُمْ تَكْذِيبًا، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مِنَ السَّفَةِ أَنْ يُقَابِلَ الْإِنْسَانَ نِعْمَةَ رَبِّهِ بِالتَّكْذِيبِ، إِنْ كَانَتْ وَحِيًّا كَذَبَ خَبْرَهُ وَلَمْ يَمَثِلْ أَمْرَهُ وَلَمْ يَجْتَنِبْ نَهْيَهُ، وَإِنْ كَانَتْ عَطَاءً تَنْمُو بِهِ الْأَجْسَامُ نَسَبَهُ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ، قَالَ: هَذَا مِنَ النَّوْءِ، أَوْ هَذَا مِنْ عَمَلِي. كَمَا قَالَ قَارُونُ: ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي﴾ [القصص: ٢٨].

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْوَاقِعَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾، وَقَدْ مَرَّ تَفْسِيرُهَا.

[٢] الثانية: ذِكْرُ الْأَرْبَعِ الَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَهِيَ: الطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالْفَخْرُ بِالْأَحْسَابِ، وَالِاسْتِسْقَاءُ بِالْأَنْوَاءِ، وَالنِّبَاحَةُ عَلَى الْمَيْتِ.

(١) البيتان لمحمود الوراق، انظر: الشكر لابن أبي الدنيا رقم (٨٣)، والصناعتين لأبي هلال العسكري (ص: ٢٣٢)، وشعب الإيمان للبيهقي رقم (٤٠٩٩).

الثالثة: ذُكِرَ الْكُفْرُ فِي بَعْضِهَا^[١].

الرابعة: أَنَّ مِنَ الْكُفْرِ مَا لَا يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ^[٢].

الخامسة: قَوْلُهُ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ» بِسَبَبِ نَزُولِ النِّعْمَةِ^[٣].

[١] الثالثة: ذُكِرَ الْكُفْرُ فِي بَعْضِهَا، وَهِيَ: الاستِسْقَاءُ بِالْأَنْوَاءِ، وَكَذَلِكَ الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّبَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ، كَمَا فِي حَدِيثٍ: «اِئْتَنَانِ فِي النَّاسِ هُمَا يَهُمُ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّبَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ»^(١).

[٢] الرَّابِعَةُ: أَنَّ مِنَ الْكُفْرِ مَا لَا يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ، وَهِيَ: أَنَّ الاستِسْقَاءَ بِالْأَنْوَاءِ بَعْضُهُ كُفْرٌ مُخْرِجٌ عَنِ الْمِلَّةِ وَبَعْضُهُ كُفْرٌ دُونَ ذَلِكَ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ.

[٣] الْخَامِسَةُ: قَوْلُهُ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ» بِسَبَبِ نَزُولِ النِّعْمَةِ: أَيُّ: إِنَّ النَّاسَ يَنْقَسِمُونَ عِنْدَ نَزُولِ النِّعْمَةِ إِلَى مُؤْمِنٍ بِاللَّهِ وَكَافِرٍ بِهِ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ حُكْمِ إِضَافَةِ نَزُولِ الْمَطَرِ إِلَى النَّوْءِ، وَالْوَاجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ إِذَا جَاءَتْهُ النِّعْمَةُ أَنْ لَا يُضَيِّفَهَا إِلَى أَسْبَابِهَا مُجَرَّدَةً عَنِ اللَّهِ، بَلْ يَعْتَقِدُ أَنَّ هَذَا سَبَبٌ مُحْضٌ إِنْ كَانَ هَذَا سَبَبًا.

مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ غَرِقَ فِي مَاءٍ، وَكَانَ عِنْدَهُ رَجُلٌ قَوِيٌّ، فَتَرَلَّ وَانْقَذَهُ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى هَذَا الَّذِي نَجَا أَنْ يَعْرِفَ نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَلَوْ لَا أَنَّ اللَّهَ أَمَرَ أَمْرًا قَدَرِيًّا وَأَمْرًا شَرْعِيًّا أَنْ يُنْقَذَ هَذَا الرَّجُلُ مَا حَصَلَ إِنْقَاضٌ، فَأَنْتَ تَعْتَقِدُ أَنَّ هَذَا سَبَبٌ مُحْضٌ.

أَمَّا إِنْ غَرِقَ وَسَرَّ اللَّهُ لَهُ، فَخَرَجَ، فَقَالَ: إِنَّ الْوَلِيَّ الْفُلَانِيَّ أَنْقَذَنِي. فَهَذَا شِرْكٌ أَكْبَرُ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ غَيْرُ صَحِيحٍ، ثُمَّ إِنْ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ لَا يَظْهَرُ مِنْهَا أَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّهُ سَبَبٌ، بَلْ يُرِيدُ أَنَّهُ مُنْقَذٌ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ اعْتِقَادَ أَنَّهُ سَبَبٌ وَهُوَ فِي قَبْرِهِ غَيْرٌ وَارِدٍ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ أَصْحَابُ الْأَوَّلِيَاءِ إِذَا تَرَكَتْ بِهِمْ شِدَّةٌ يَسْأَلُونَ الْأَوَّلِيَاءَ دُونَ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَقْعُونَ فِي الشَّرِّ الْكَثِيرِ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ أَوْ مِنْ حَيْثُ يَعْلَمُونَ، ثُمَّ قَدْ يُفْتَنُونَ، فَيَحْصُلُ لَهُمْ مَا يُرِيدُونَ عِنْدَ دُعَاءِ الْأَوَّلِيَاءِ لَا بِهِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْأَوَّلِيَاءِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ أَسْأَلْ وَمَنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [الأحقاف: ٥].

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب، رقم (٦٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

السَّادِسَةُ: التَّفَطُّنُ لِلإِيْيَانِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ^[١].

السَّابِعَةُ: التَّفَطُّنُ لِلْكَفْرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ^[٢].

الثَّامِنَةُ: التَّفَطُّنُ لِقَوْلِهِ: «لَقَدْ صَدَقَ نَوْءٌ كَذًا وَكَذَا»^[٣].

التَّاسِعَةُ: إِخْرَاجُ الْعَالِمِ لِلْمُتَعَلِّمِ الْمَسْأَلَةَ بِالِاسْتِفْهَامِ عَنْهَا؛ لِقَوْلِهِ: «أَتَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟»^[٤].

الْعَاشِرَةُ: وَعِيدُ النَّائِحَةِ^[٥].

[١] السَّادِسَةُ: التَّفَطُّنُ لِلإِيْيَانِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَهُوَ نِسْبَةُ الْمَطَرِ إِلَى فَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ.

[٢] السَّابِعَةُ: التَّفَطُّنُ لِلْكَفْرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَهُوَ نِسْبَةُ الْمَطَرِ إِلَى النَّوْءِ، فَيُقَالُ: هَذَا بِسَبَبِ النَّوْءِ الْفُلَانِيَّ. وَمَا أَشَبَهَ ذَلِكَ.

[٣] الثَّامِنَةُ: التَّفَطُّنُ لِقَوْلِهِ: «لَقَدْ صَدَقَ نَوْءٌ كَذًا وَكَذَا» وَهَذَا قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِهِ: «مُطِرْنَا بِنَوْءٍ كَذًا»؛ لِأَنَّ الثَّنَاءَ بِالصِّدْقِ عَلَى النَّوْءِ مُقْتَضَاهُ أَنَّ هَذَا الْمَطَرَ بَوْعْدِهِ، ثُمَّ بِتَنْفِيذِ وَعْدِهِ.

[٤] التَّاسِعَةُ: إِخْرَاجُ الْعَالِمِ لِلْمُتَعَلِّمِ الْمَسْأَلَةَ بِالِاسْتِفْهَامِ عَنْهَا؛ لِقَوْلِهِ: «أَتَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» وَذَلِكَ أَنْ يُلْقِيَ الْعَالِمُ عَلَى الْمُتَعَلِّمِ السُّؤَالَ لِأَجْلِ أَنْ يَنْتَبِهَ لَهُ، وَإِلَّا فَالرَّسُولُ ﷺ يَعْلَمُ أَنَّ الصَّحَابَةَ لَا يَعْلَمُونَ مَاذَا قَالَ اللَّهُ، لَكِنْ أَرَادَ أَنْ يُنَبِّهَهُمْ لِهَذَا الْأَمْرِ، فَقَالَ: «أَتَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» وَهَذَا يُوجِبُ اسْتِحْضَارَ قُلُوبِهِمْ.

[٥] الْعَاشِرَةُ: وَعِيدُ النَّائِحَةِ، وَذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «إِذَا لَمْ تَتُبْ قَبْلَ مَوْتِكَ تُقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطِرَانٍ وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ» وَهَذَا وَعِيدٌ عَظِيمٌ.



بَابُ

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]^(١)

[١] قَوْلُهُ: بَابُ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا﴾ جَعَلَ الْمُؤَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْإِكْيَةَ هِيَ التَّرَجُّمَةُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُعْنَى بِهَذِهِ التَّرَجُّمَةِ: بَابُ الْمَحَبَّةِ. وَأَصْلُ الْأَعْمَالِ كُلُّهَا هُوَ الْمَحَبَّةُ، فَلِإِنْسَانٍ لَا يَعْمَلُ إِلَّا لِمَا يُحِبُّ؛ إِمَّا لِحُلْبِ مَنَفَعَةٍ، أَوْ لِدَفْعِ مَضَرَّةٍ، فَإِذَا عَمِلَ سَيِّئًا؛ فَلَأَنَّهُ يُحِبُّهُ إِمَّا لِذَاتِهِ كَالطَّعَامِ، أَوْ لِعَزِّهِ كَالدَّوَاءِ.

وَعِبَادَةُ اللَّهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمَحَبَّةِ، بَلْ هِيَ حَقِيقَةُ الْعِبَادَةِ؛ إِذْ لَوْ تَعَدَّتْ بِدُونِ مَحَبَّةٍ صَارَتْ عِبَادَتَكَ قُسْرًا لَا رُوحَ فِيهَا، فَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ فِي قَلْبِهِ مَحَبَّةً لِلَّهِ وَلِلْوُصُولِ إِلَى جَنَّتِهِ، فَسَوْفَ يَسْلُكُ الطَّرِيقَ الْمُوَصِّلَ إِلَى ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا لَمَّا أَحَبَّ الْمُشْرِكُونَ أَهْلَهُمْ تَوَصَّلَتْ بِهِمْ هَذِهِ الْمَحَبَّةُ إِلَى أَنْ عَبْدُوهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْ مَعَ اللَّهِ.

وَالْمَحَبَّةُ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَحَبَّةُ عِبَادَةٍ، وَهِيَ الَّتِي تُوجِبُ التَّذَلُّلَ وَالتَّعَظِيمَ، وَأَنْ يَقُومَ بِقَلْبِ الْإِنْسَانِ مِنْ إِجْلَالِ الْمُحْبُوبِ وَتَعْظِيمِهِ مَا يَقْتَضِي أَنْ يَمْتَثِلَ أَمْرُهُ وَيَحْتَنِبَ نَهْيُهُ، وَهَذِهِ خَاصَّةٌ بِاللَّهِ، فَمَنْ أَحَبَّ مَعَ اللَّهِ غَيْرَهُ مَحَبَّةً عِبَادَةً فَهُوَ مُشْرِكٌ شَرِكًا أَكْبَرَ، وَيُعَبِّرُ الْعُلَمَاءُ عَنْهَا بِالْمَحَبَّةِ الْخَاصَّةِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: مَحَبَّةٌ لَيْسَتْ بِعِبَادَةٍ فِي ذَاتِهَا، وَهَذِهِ أَنْوَاعُ:

النُّوعُ الْأَوَّلُ: الْمَحَبَّةُ لِلَّهِ وَفِي اللَّهِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ الْجَالِبُ لَهَا مَحَبَّةً لِلَّهِ، أَيْ: كَوْنِ الشَّيْءِ مُحَبُّوبًا لِلَّهِ تَعَالَى مِنْ:

أَشْخَاصٍ: كَالْأَنْبِيَاءِ، وَالرُّسُلِ، وَالصَّدِّيقِينَ، وَالشُّهَدَاءِ، وَالصَّالِحِينَ.

أَوْ أَعْمَالٍ: كَالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَأَعْمَالِ الْحَيْرِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. وَهَذَا النَّوعُ نَائِبٌ لِلْقِسْمِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ مَحَبَّةُ اللَّهِ.

النُّوعُ الثَّانِي: مَحَبَّةُ إِشْفَاقٍ وَرَحْمَةٍ، وَذَلِكَ كَمَحَبَّةِ الْوَلَدِ، وَالصَّغَارِ، وَالضُّعْفَاءِ، وَالْمَرَضَى.

النَّوْعُ الثَّالِثُ: مَحَبَّةُ إِجْلَالٍ وَتَعْظِيمٍ لَا عِبَادَةٍ، كَمَحَبَّةِ الْإِنْسَانِ لَوَالِدِهِ، وَلِمُعَلِّمِهِ، وَلِكَبِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْحَيَرِ.

النَّوْعُ الرَّابِعُ: مَحَبَّةٌ طَبِيعِيَّةٌ، كَمَحَبَّةِ الطَّعَامِ، وَالشَّرَابِ، وَالْمَلْبَسِ، وَالْمَرْكَبِ، وَالْمَسْكَنِ. وَأَشْرَفُ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ النَّوْعُ الْأَوَّلُ، وَالْبَقِيَّةُ مِنْ قِسْمِ الْمُبَاحِ؛ إِلَّا إِذَا افْتَرَنَ بِهَا مَا يَقْتَضِي التَّعَبُّدَ صَارَتْ عِبَادَةً، فَإِلَّا نَسَانُ يُحِبُّ وَالِدَهُ مَحَبَّةَ إِجْلَالٍ وَتَعْظِيمٍ، وَإِذَا افْتَرَنَ بِهَا أَنْ يَتَعَبَّدَ لِلَّهِ بِهَذَا الْحُبِّ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَقُومَ بِرٌّ وَإِلَيْهِ صَارَتْ عِبَادَةً، وَكَذَلِكَ يُحِبُّ وَلَدَهُ مَحَبَّةَ شَفَقَةٍ، وَإِذَا افْتَرَنَ بِهَا مَا يَقْتَضِي أَنْ يَقُومَ بِأَمْرِ اللَّهِ بِإِصْلَاحِ هَذَا الْوَلَدِ صَارَتْ عِبَادَةً.

وَكَذَلِكَ الْمَحَبَّةُ الطَّبِيعِيَّةُ: كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْمَلْبَسِ وَالْمَسْكَنِ إِذَا قُصِدَ بِهَا الْاِسْتِعَانَةُ عَلَى عِبَادَةِ صَارَتْ عِبَادَةً؛ وَلِهَذَا «حُبُّ لِلنَّبِيِّ ﷺ النِّسَاءِ وَالطَّيِّبِ» ^(١) مِنْ هَذِهِ الدُّنْيَا، فَجُبِّبَ إِلَيْهِ النِّسَاءُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُقْتَضَى الطَّبِيعَةِ، وَلِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَظِيمَةِ، وَحُبِّبَ إِلَيْهِ الطَّيِّبُ؛ لِأَنَّهُ يُسْطِطُ النَّفْسَ، وَيُرِيحُهَا، وَيَسْرَحُ الصَّدْرَ، وَلِأَنَّ الطَّيِّبَاتِ لِلطَّيِّبِينَ، وَاللَّهُ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا.

فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ إِذَا اتَّخَذَهَا الْإِنْسَانُ بِقَصْدِ الْعِبَادَةِ صَارَتْ عِبَادَةً، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» ^(٢)، وَقَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ مَا لَا يَنْتَمِ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ، وَقَالُوا: الْوَسَائِلُ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ. وَهَذَا أَمْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ آيَتَيْنِ:

* الْأُولَى الَّتِي تَرَجَّمَ بِهَا وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ (مِنْ) تَبْعِيضِيَّةٌ، هِيَ وَجَرُّوْهَا خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ﴿مَنْ يَتَّخِذْ﴾ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ.

قَوْلُهُ: ﴿أَنْدَادًا﴾ جَمْعُ نَدٍّ، وَهُوَ الشَّيْءُ وَالنَّظِيرُ.

قَوْلُهُ: ﴿يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ أَيُّ: فِي كَيْفِيَّتِهِ وَنَوْعِهِ؛ فَالنَّوْعُ أَنْ يُحِبَّ غَيْرَ اللَّهِ مَحَبَّةَ عِبَادَةٍ.

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣/ ١٢٨، ١٩٩، ٢٨٥)، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ عَشْرِ النِّسَاءِ، بَابُ حُبِّ النِّسَاءِ، رَقْمُ (٣٩٣٩)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَعْلِيْقِهِ عَلَى الْمَشْكَاةِ» (٣/ ١٤٤٨): «إِسْنَادُهُ حَسَنٌ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ بَدَأِ الْوَحْيِ، بَابُ كَيْفِ كَانَ بَدَأَ الْوَحْيِ، رَقْمُ (١)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِمَارَةِ، بَابُ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، رَقْمُ (١٩٠٧)، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= والكيفية: أن محبة كـمـحبة الله أو أشد، حتى إن بعضهم يعظم محبته ويعار له أكثر مما يعظم الله ويعار له، فلو قيل: أخلف بالله. لحلف، وهو كاذب وكـمـيـال، ولو قيل: أخلف بالنـد. لم يخلف وهو كاذب، وهذا شرك أكبر.

وقوله: ﴿كُحِبَّ اللَّهُ﴾ للمفسرين فيها قولان:

الأول: أنها على ظاهرها، وأنها مضافة إلى مفعولها، أي: محبوبهم كحبهم الله، والمعنى محبوب هذه الأنداد كـمـحبة الله، فيجعلونها شركاء لله في المحبة، لكن الذين آمنوا أشد حبا لله من هؤلاء، وهذا هو الصواب.

الثاني: أن المعنى كحب الله الصادر من المؤمنين. أي: كحب المؤمنين الله، فيحبون هذه الأنداد كما يحب المؤمنون الله عز وجل، وهذا وإن احتمله اللفظ، لكن السياق يابأه؛ لأنه لو كان المعنى ذلك لكان مناقضا لقوله تعالى فيما بعد: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾.

وكانت محبة المؤمنين لله أشد؛ لأنها محبة خالصة ليس فيها شرك، فمحبة المؤمنين أشد من حب هؤلاء الله.

فإن قيل: قد ينقدح في ذهن الإنسان أن المؤمنين يحبون هذه الأنداد نظرا لقوله: ﴿أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ فما الجواب؟

أجيب: أن اللغة العربية تجري فيها التفضيل بين شئتين وأحدهما حال منه تماما، ومنه قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤]، مع أن مستقر أهل النار ليس فيه خير، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]، والطرف الآخر ليس فيه شيء من هذه الموازنة، ولكنها من باب مخاطبة الخصم بحسب اعتقاده.

مناسبة الآية لباب المحبة: منع الإنسان أن يحب أحدا كـمـحبة الله؛ لأن هذا من الشرك الأكبر المخرج عن الملة، وهذا يوجد في بعض العباد وبعض الخدم، فبعض العباد يعظمون ويحبون بعض القبور أو الأولياء كـمـحبة الله أو أشد، وكذلك بعض الخدم يحدهم يحبون هؤلاء الرؤساء أكثر مما يحبون الله، ويعظمونهم أكثر مما يعظمون الله، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا فَأَصْلَحْنَا إِلَيْهِمْ﴾ [٧] رَبَّنَا إِنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا فِي سَكِينَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَتُمْ لِمَنَّا كَيْدًا﴾ [الأحزاب: ٦٧-٦٨].

وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ﴾ [التوبة: ٢٤]^(١).

[١] الآية الثانية قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ ﴿ءَابَاؤُكُمْ﴾ اسْمُ (كَانَ)، وباقي الآية مَرْفُوعٌ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَخَبَرٌ (كَانَ) ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ وَالْخَطَابُ فِي قَوْلِهِ: ﴿قُلْ﴾ لِلرَّسُولِ ﷺ وَالْمُخَاطَبُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ءَابَاؤُكُمْ﴾ الْأُمَّةُ.

وَالْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَتَرَبَّصُوا﴾ يُرَادُ بِهِ التَّهْدِيدُ، أَيِ: انتَظِرُوا عِقَابَ اللَّهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ﴾ بِإِهْلَاكِ هَؤُلَاءِ الْمُؤَثِّرِينَ لِحَبَّةِ هَؤُلَاءِ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ عَلَى حَبَّةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ.

فَذَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ حَبَّةَ هَؤُلَاءِ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِ حَبَّةِ الْعِبَادَةِ إِذَا فُضِّلَتْ عَلَى حَبَّةِ اللَّهِ صَارَتْ سَبَبًا لِلْعُقُوبَةِ. وَمِنْ هُنَا نَعْرِفُ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ يُهْجُلُ أَوْامِرَ اللَّهِ لِأَوْامِرِ الْوَالِدِ فَهُوَ يُحِبُّ أَبَاهُ أَكْثَرَ مِنْ رَبِّهِ.

وَمَا فِي الْقُلُوبِ وَإِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، لَكِنْ لَهُ شَاهِدٌ فِي الْجَوَارِحِ؛ وَلِذَا يُرَوَى عَنْ الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَا أَسْرَّ أَحَدٌ سَرِيرَةً إِلَّا أَظْهَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى صَفَحَاتٍ وَجْهِهِ وَفَلَتَاتِ لِسَانِهِ»، فَالْجَوَارِحُ مِرَاةُ الْقَلْبِ.

فَإِنْ قِيلَ: الْمَحَبَّةُ فِي الْقَلْبِ وَلَا يَسْتَطِيعُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَمْلِكَهَا؛ وَلِهَذَا يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلْنِي فِيمَا لَا أَمْلِكُ»^(٢)، وَكَيْفَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُحِبَّ شَيْئًا وَهُوَ يَبْغُضُهُ؟! وَهَلْ هَذَا إِلَّا مِنْ مُحَاوَلَاتِ جَعْلِ الْمُتَنَبِّعِ مُمَكِّنًا؟!.

أُجِيبُ: أَنَّ هَذَا إِيْرَادُ لَيْسَ بِوَارِدٍ، فَإِلَّا نَسْنَأُ قَدْ تَنَقَّلْتُ حَبَّةً لَتْنِي كَرَاهَةً وَبِالْعَكْسِ، إِمَّا لِسَبَبٍ ظَاهِرٍ أَوْ لِإِرَادَةِ صَادِقَةٍ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٤/٦) وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ فِي الْقِسْمِ بَيْنَ النِّسَاءِ، رَقْمُ (٢١٣٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، رَقْمُ (١١٤٠)، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ عَشْرَةِ النِّسَاءِ، بَابُ مِيلِ الرَّجُلِ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ دُونَ بَعْضٍ، رَقْمُ (٣٩٤٣)، وَابْنُ مَاجَةَ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ الْقِسْمَةِ بَيْنَ النِّسَاءِ، رَقْمُ (١٩٧١)، وَالدَّارِمِيُّ (٦٧/٢)، وَابْنُ جِبَانَ رَقْمُ (٤١٩٢)، وَالْحَاكِمُ (١٨٧/٢) وَصَحَّحَهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَوَفَّقَهُ الدِّهْلِيُّ، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَرَجَّحَ التِّرْمِذِيُّ إِرْسَالَهُ؛ فَقَالَ: «رَوَايَةُ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ مَرْسَلًا أَصَحُّ». وَانْظُرْ: «تَحْقِيقُ الْأَشْرَافِ» (٤٧١/١١) رَقْمُ (١٦٢٩٠) وَ«جَامِعُ الْأَصُولِ» (٥١٤/١١) وَ«نَبِيلُ الْأَوْطَارِ» (٣٧٢/٦).

عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ^(١) أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ^(٢) وَوَالِدِهِ^(٢) وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ^(٤)» أَخْرَجَاهُ^(١).

فَمَثَلًا: لَكَ صَدِيقٌ تُحِبُّهُ فَيَسْرِقُ مِنْكَ وَيَنْتَهِكُ حُرْمَتَكَ، فَتَكْرَهُهُ لِهَذَا السَّبَبِ، أَوْ لِإِرَادَةِ صَادِقَةٍ، كَرَجُلٍ يُحِبُّ شُرْبَ الدُّخَانِ، فَصَارَ عِنْدَهُ إِرَادَةُ صَادِقَةٍ وَعَزِيمَةٌ ثَابِتَةٌ، فَكَرِهَ الدُّخَانَ، فَأَقْلَعَ عَنْهُ.

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّكَ لَأَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ نَفْسِي. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ حَتَّىٰ أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ». قَالَ: الْآنَ وَاللَّهِ لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الآنَ يَا عُمَرُ»^(٢)، فَقَدْ أَزَادَتْ مَحَبَّةُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَأَقْرَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَنْ الْحُبَّ قَدْ يَتَغَيَّرُ.

وَرُبَّمَا تَسْمَعُ عَنْ شَخْصٍ كَلَامًا وَأَنْتَ تُحِبُّهُ فَتَكْرَهُهُ، ثُمَّ يَتَبَيَّنُ لَكَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ كَذِبٌ، فَتَعُودُ مَحَبَّتَكَ إِلَيْهِ.

[١] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ: «لَا يُؤْمِنُ» هَذَا نَفْيٌ لِلإِيَانِ، وَنَفْيُ الإِيَانِ تَارَةٌ يُرَادُ بِهِ نَفْيُ الْكِبَالِ الْوَاجِبِ، وَتَارَةٌ يُرَادُ بِهِ نَفْيُ الْوُجُودِ، أَيْ: نَفْيُ الْأَصْلِ، وَالْمُنْفِي فِي هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ كِبَالُ الإِيَانِ الْوَاجِبِ، إِلَّا إِذَا خَلَا الْقَلْبُ مِنْ مَحَبَّةِ الرَّسُولِ ﷺ إِطْلَاقًا، فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا نَفْيٌ لِأَصْلِ الإِيَانِ.

[٢] قَوْلُهُ: «مِنْ وَلَدِهِ» يَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى، وَيَدَّأ بِمَحَبَّةِ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَ الْقَلْبِ بِهِ أَشَدُّ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِأَبِيهِ عَالِيًا.

[٣] قَوْلُهُ: «وَوَالِدِهِ» يَشْمَلُ أَبَاهُ، وَجَدَّهُ وَإِنْ عَلَا، وَأُمَّهُ، وَجَدَّتَهُ وَإِنْ عَلَتْ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» يَشْمَلُ إِخْوَتَهُ وَأَعْمَامَهُ وَأَبْنَاءَهُمْ وَأَصْحَابَهُ وَنَفْسَهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ النَّاسِ؛ فَلَا يَتِمُّ الإِيَانُ حَتَّىٰ يَكُونَ الرَّسُولُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ جَمِيعِ الْمَخْلُوقِينَ.

وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي مَحَبَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَيْفَ بِمَحَبَّةِ اللَّهِ تَعَالَى!!؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب حب الرسول ﷺ من الإيمان، رقم (١٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب وجوب محبة رسول الله ﷺ، رقم (٤٤)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ، رقم (٦٦٣٢)، من حديث عبد الله بن هشام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَحَبَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَكُونُ لَأُمُورٍ:

الأول: أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَإِذَا كَانَ اللَّهُ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ فَرَسُولُهُ أَحَبُّ إِلَيْكَ مِنْ كُلِّ مَخْلُوقٍ.

الثاني: لِمَا قَامَ بِهِ مِنْ عِبَادَةِ اللَّهِ وَتَبْلِيغِ رِسَالَتِهِ.

الثالث: لِمَا آتَاهُ اللَّهُ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَمَحَاسِنِ الْأَعْمَالِ.

الرابع: أَنَّهُ سَبَبُ هِدَايَتِكَ وَتَعْلِيمِكَ وَتَوْجِيهِكَ.

الخامس: لَصْنِهِ عَلَى الْأَذَى فِي تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ.

السادس: لِبَذْلِ جُهِدِهِ بِالْمَالِ وَالنَّفْسِ لِإِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ مَا يَلِي:

١- وَجُوبُ تَقْدِيمِ حَبَّةِ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى حَبَّةِ النَّفْسِ.

٢- فِدَاءُ الرَّسُولِ ﷺ بِالنَّفْسِ وَالْمَالِ؛ لِأَنَّهُ يَحِبُّ أَنْ تَقَدَّمَ حَبَّتُهُ عَلَى نَفْسِكَ وَمَالِكَ.

٣- أَنَّهُ يَحِبُّ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يُنْصَرَ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَبْذُلَ لَذَلِكَ نَفْسَهُ وَمَالَهُ وَكُلَّ طَاقَتِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ كِبَالِ حَبَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّكَ شَابِنُكَ هُوَ الْأَبْنَرُ﴾ [الكوثر: ٣] أَي: مُنْغَصِّكَ، قَالُوا: وَكَذَلِكَ مَنْ أَبْغَضَ شَرِيعَتَهُ ﷺ فَهُوَ مَقْطُوعٌ لَا خَيْرَ فِيهِ.

٤- جَوَازُ الْمَحَبَّةِ الَّتِي لِلشَّفَقَةِ وَالْإِكْرَامِ وَالتَّعْظِيمِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ...» فَابْتَدَأَ أَصْلَ الْمَحَبَّةِ، وَهَذَا أَمْرٌ طَبِيعِيٌّ لَا يُنْكِرُهُ أَحَدٌ.

٥- وَجُوبُ تَقْدِيمِ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى قَوْلِ كُلِّ النَّاسِ؛ لِأَنَّ مِنْ لَزِمَ كَوْنَهُ أَحَبَّ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ مُقَدِّمًا عَلَى كُلِّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، حَتَّى عَلَى نَفْسِكَ.

فَمَثَلًا: أَنْتَ تَقُولُ شَيْئًا وَتَهْوَاهُ وَتَفْعَلُهُ، فَيَأْتِي إِلَيْكَ رَجُلٌ وَيَقُولُ لَكَ: هَذَا يُجَالِفُ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ. فَإِذَا كَانَ الرَّسُولُ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ، فَأَنْتَ تَنْتَصِرُ لِلرَّسُولِ أَكْثَرًا مِمَّا تَنْتَصِرُ لِنَفْسِكَ، وَتَرُدُّ عَلَى نَفْسِكَ بِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ فَتَدْعُ مَا تَهْوَاهُ مِنْ أَجْلِ طَاعَةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَهَذَا عُنَاؤُ تَقْدِيمِ حَبَّتِهِ عَلَى حَبَّةِ النَّفْسِ؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ:

تَعْصِي إِلَهَ وَأَنْتَ تَزْعُمُ حُبَّهُ هَذَا لَعَمْرِي فِي الْقِيَاسِ بَدِيعٌ
لَوْ كَانَ حُبُّكَ صَادِقًا لَأَطَعْتَهُ إِنَّ الْمَحِبَّ لِمَنْ يُحِبُّ مُطِيعٌ^(١)

إِذَا: يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَجُوبُ تَقْدِيمِ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى قَوْلِ كُلِّ النَّاسِ حَتَّى عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، وَعَلَى قَوْلِ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

لَكِنْ إِذَا وَجَدْنَا حَدِيثًا يُخَالِفُ الْأَحَادِيثَ الْأُخْرَى الصَّحِيحَةَ أَوْ مُحَالِفًا لِقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَجُمْهُورِ الْأُمَّةِ - فَالْوَجِبُ التَّثَبُّتُ وَالتَّائِي فِي الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ اتِّبَاعَ الشُّذُودِ يُؤَدِّي إِلَى الشُّذُودِ؛ وَلِهَذَا إِذَا رَأَيْتَ حَدِيثًا يُخَالِفُ مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأُمَّةِ أَوْ يُخَالِفُ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ الَّتِي كَالْجِبَالِ فِي رُسُومِهَا، فَلَا تَتَعَجَّلْ فِي قَبُولِهِ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُرَاجِعَ وَتُطَالِعَ فِي سَنَدِهِ؛ حَتَّى يَبَيَّنَ لَكَ الْأَمْرُ، فَإِذَا بَيَّنَّ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُخَصَّصَ الْأَقْوَى بِأُضْعَفَ مِنْهُ إِذَا كَانَ حُجَّةً.

فَالْمُهْمُ: التَّثَبُّتُ فِي الْأَمْرِ، وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ تَنْفَعُكَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَقْوَالِ الَّتِي ظَهَرَتْ أَحْيَرًا، وَتَرَكَّهَا الْأَفْئِدُومُونَ، وَصَارَتْ مُحَلًّا لِنَقَاشِ بَيْنَ النَّاسِ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ اتِّبَاعُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ، وَيُقَالُ: أَتَيْنَ النَّاسَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ؟ وَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ مِنْ شَرِيعَةِ اللَّهِ لَكَانَتْ مَنفُوقَةً بَاقِيَةً مَعْلُومَةً.

مِثْلُ مَا ذُكِرَ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا لَمْ يَطُفْ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ يَوْمَ الْعِيدِ، فَإِنَّهُ يَعُودُ مُحَرَّمًا. فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ^(٢) وَإِنْ كَانَ ظَاهِرٌ سَنَدِهِ الصَّحَّةَ لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ وَشَاذٌ؛ وَلِهَذَا لَمْ يُذَكَّرْ أَنَّهُ عَمِلَ بِهِ إِلَّا رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ مِنَ التَّابِعِينَ، وَإِلَّا فَالْأُمَّةُ عَلَى خِلَافِهِ. فَمِثْلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ يَجِبُ أَنْ يَتَحَرَّى الْإِنْسَانُ فِيهَا وَيَتَثَبَّتَ، وَلَا تَقُولَ: إِنَّهَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ صَحِيحَةً.

مُنَاسَبَةُ هَذَا الْحَدِيثِ لِلْبَابِ: مُنَاسَبَةٌ هَذَا الْحَدِيثِ ظَاهِرَةٌ؛ إِذْ مَحَبَّةُ الرَّسُولِ ﷺ مِنْ مَحَبَّةِ اللَّهِ،

(١) اختلف في قائلها؛ فنسبها المبرد في الكامل (٤/٢)، والثعالبي في الإعجاز والإيجاز (ص: ١٦٣)، لمحمود الوراق، ونسبها المغزالي في الإحياء (٤/٣٣١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٦٩/٣٢) لابن المبارك. وتنسب أيضا للشافعي، انظر: ديوانه (ص: ٧٦٠). ولذي الرمة، انظر: ديوانه بشرح الباهلي (٣/١٨٧٧).

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الحج، باب الإفاضة في الحج، رقم (١٩٩٩)، من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وقال المنذري في «مختصر السنن» (٢/٤٢٨): «في إسناده محمد بن إسحاق، وقد تقدم الكلام عليه».

وانظر: «تهذيب السنن» لابن القيم (٢/٤٢٧).

وَلَهُمَا عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ^(١) وَجَدَ بِهِنَّ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ^(٢): أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا^(٣)،.....

= وَلَائُهُ إِذَا كَانَ لَا يَكْمُلُ الْإِيمَانُ حَتَّى يَكُونَ الرَّسُولُ ﷺ أَحَبَّ إِلَى الْإِنْسَانِ مِنْ نَفْسِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ - فَمَحَبَّةُ اللَّهِ أَوْلَى وَأَعْظَمُ.

[١] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ الثَّانِي: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ» أَي: ثَلَاثٌ خِصَالٍ، وَ«كُنَّ» بِمَعْنَى وَجَدَنَّ فِيهِ.

وَإِعْرَابُ «ثَلَاثٌ» مُبْتَدَأٌ، وَجَارَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا مُفِيدَةٌ عَلَى حَدِّ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ:

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ تُفْعَلْ.....^(٤)

وَقَوْلُهُ: «مَنْ كُنَّ فِيهِ» «مَنْ» شَرْطِيَّةٌ، وَ«كُنَّ» أَصْلُهَا (كَانَ)، فَتَكُونُ فِعْلًا مَاضِيًا نَاسِخًا، وَالنُّونُ اسْمُهَا، وَفِيهِ خَبَرٌ هَا.

[٢] قَوْلُهُ: «وَجَدَ بِهِنَّ» (وَجَدَ): فِعْلٌ مَاضٍ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ جَوَابِ الشَّرْطِ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ فِعْلِ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ.

وَقَوْلُهُ: «وَجَدَ بِهِنَّ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ» الْبَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ، وَ(حَلَاوَةُ): مَفْعُولٌ (وَجَدَ). وَحَلَاوَةُ الْإِيمَانِ: مَا يَجِدُهُ الْإِنْسَانُ فِي نَفْسِهِ وَقَلْبِهِ مِنَ الطَّمَأْنِينَةِ وَالرَّاحَةِ وَالْإِنْشِرَاحِ، وَلَيْسَتْ مُدْرَكَةً بِاللُّعَابِ وَالْقَمِّ، فَلِاقْتِصَادٍ بِالْحَلَاوَةِ هُنَا الْحَلَاوَةُ الْقَلْبِيَّةُ.

[٣] الْخِصْلَةُ الْأُولَى مِنَ الْخِصَالِ الْوَارِدَةِ فِي الْحَدِيثِ: قَوْلُهُ: «أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا» الرَّسُولُ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَكَذَا جَمِيعُ الرُّسُلِ نَحْبُ نَحْبِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

قَوْلُهُ: «أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا» أَي: أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا كُلِّهَا وَنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَزَوْجِهِ وَكُلِّ شَيْءٍ سِوَاهُمَا.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَاذَا جَاءَ الْحَدِيثُ بِالْوَاوِ «اللَّهُ وَرَسُولُهُ»، وَجَاءَ الْخَبَرُ لَهُمَا جَمِيعًا «أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا»؟

فَالْجَوَابُ: لِأَنَّ حُبَّ الرَّسُولِ ﷺ مِنْ حُبِّهِ اللَّهِ؛ وَلِهَذَا جُعِلَ قَوْلُهُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. وَكُنَّا وَاحِدًا؛ لِأَنَّ الْإِخْلَاصَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْمُتَابَعَةِ الَّتِي جَاءَتْ عَنْ طَرِيقِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَأَن يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ^(١)، وَأَن يَكْفُرَهُ أَن يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ كَمَا يَكْفُرُهُ أَن يُقْذَفَ فِي النَّارِ^(٢)»^(٣).

وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا يَجِدُ أَحَدٌ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى...»^(٤). إِلَى آخِرِهِ^(٥).

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ فِي اللَّهِ»^(٦)،.....

[١] الْخَصْلَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ: «وَأَن يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ».

قَوْلُهُ: «وَأَن يُحِبَّ الْمَرْءَ» يَشْمَلُ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ.

قَوْلُهُ: «لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ» اللَّامُ لِلتَّعْلِيلِ، أَي: مِنْ أَجْلِ اللَّهِ، لِأَنَّهُ قَائِمٌ بِطَاعَةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَحُبُّ الْإِنْسَانِ لِلْمَرْءِ لَهُ أَسْبَابٌ كَثِيرَةٌ: مُحِبُّهُ لِلدُّنْيَا، وَمُحِبُّهُ لِلْقَرَابَةِ، وَمُحِبُّهُ لِلزَّمَالَةِ، وَمُحِبُّ الْمَرْءَ رَوْجَتَهُ لِلإِسْتِمْتَاعِ، وَمُحِبُّ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ، لَكِنْ إِذَا أَحْبَبْتَ هَذَا الْمَرْءَ اللَّهُ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ وُجُودِ حَلَاوَةِ الْإِيمَانِ.

[٢] الْخَصْلَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: «وَأَن يَكْفُرَهُ أَن يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ كَمَا يَكْفُرُهُ أَن يُقْذَفَ فِي النَّارِ».

هَذِهِ الصُّورَةُ فِي كَافِرٍ أَسْلَمَ، فَهُوَ يَكْفُرُهُ أَن يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ، كَمَا يَكْفُرُهُ أَن يُقْذَفَ فِي النَّارِ. وَإِنَّمَا ذَكَرَ هَذِهِ الصُّورَةَ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ يَأْتِلُفُ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَوَّلًا، فَرُبَّمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ، بِخِلَافِ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْكُفْرَ أَصْلًا. فَمَنْ كَرِهَ الْعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْفُرُهُ الْقَذْفُ فِي النَّارِ فَإِنَّ هَذَا مِنْ أَسْبَابِ وُجُودِ حَلَاوَةِ الْإِيمَانِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَفِي رِوَايَةٍ: لَا يَجِدُ أَحَدٌ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ» أَتَى الْمُؤَلِّفُ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ؛ لِأَنَّ انْتِفَاءَ وَجْدَانِ

حَلَاوَةِ الْإِيمَانِ بِالنَّسْبَةِ لِلرِّوَايَةِ الْأُولَى عَنْ طَرِيقِ الْمَفْهُومِ، وَهَذِهِ عَنْ طَرِيقِ الْمَنْطُوقِ، وَدَلَالَةُ الْمَنْطُوقِ أَقْوَى مِنْ دَلَالَةِ الْمَفْهُومِ.

[٤] قَوْلُهُ فِي أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «مَنْ أَحَبَّ فِي اللَّهِ».

(مَنْ): شَرْطِيَّةٌ، وَفِعْلُ الشَّرْطِ (أَحَبَّ)، وَجَوَابُهُ مُجْمَلَةٌ: «فَإِنَّمَا تُنَالُ وَلايَةُ اللَّهِ بِذَلِكَ».

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ حَلَاوَةِ الْإِيمَانِ، رَقْمُ (١٦)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ خِصَالٍ مِنْ أَنْتَصَفَ بِهِنِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ، رَقْمُ (٤٣).

(٢) أَخْرَجَهَا: الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ الْحُبِّ فِي اللَّهِ، رَقْمُ (٦٠٤١).

وَأَبْغَضَ فِي اللَّهِ^[١]، وَوَالَى فِي اللَّهِ^[٢]، وَعَادَى فِي اللَّهِ^[٣] - فَإِنَّمَا تُنَالُ وَلَايَةَ اللَّهِ بِذَلِكَ، وَلَكِنْ يَجِدُ عَبْدٌ طَعْمَ الْإِيمَانِ - وَإِنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ وَصَوْمُهُ - حَتَّى يَكُونَ كَذَلِكَ^[٤]،

و«فِي» يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلظَّرْفِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الظَّرْفِيَّةُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلْسَّبَبِيَّةِ؛ لِأَنَّ «فِي» تَأْتِي أحيانًا لِلْسَّبَبِيَّةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «دَخَلَتْ امْرَأَةُ النَّارِ فِي هِرَّةٍ»^(١) أَيْ: بِسَبَبِ هِرَّةٍ. وَقَوْلُهُ: «فِي اللَّهِ». أَيْ: مِنْ أَجْلِهِ، إِذَا قُلْنَا: إِنَّ «فِي» لِلْسَّبَبِيَّةِ، وَأَمَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّمَا لِلظَّرْفِيَّةِ فَاَلْمَعْنَى: مَنْ أَحَبَّ فِي ذَاتِ اللَّهِ، أَيْ: فِي دِينِهِ وَشَرْعِهِ لَا لِعَرَضِ الدُّنْيَا. [١] قَوْلُهُ: «وَأَبْغَضَ فِي اللَّهِ» الْبُغْضُ الْكُرْهُ، أَيْ: أَبْغَضَ فِي ذَاتِ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَى مَنْ يَعْبُدِي اللَّهَ كَرِهَهُ.

وَفَرَّقَ بَيْنَ (فِي) الَّتِي لِلْسَّبَبِيَّةِ وَ(فِي) الَّتِي لِلظَّرْفِيَّةِ، فَالْسَّبَبِيَّةُ الْحَامِلُ لَهُ عَلَى الْمَحَبَّةِ أَوْ الْبُغْضَاءِ هُوَ اللَّهُ، وَالظَّرْفِيَّةُ مَوْضِعُ الْحُبِّ أَوْ الْكَرَاهَةِ هُوَ فِي ذَاتِ اللَّهِ عَزَّجَلْ، فَيُبْغِضُ مَنْ أَبْغَضَهُ اللَّهُ، وَيُحِبُّ مَنْ أَحَبَّهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَوَالَى فِي اللَّهِ» الْمُوَالَاةُ: هِيَ الْمَحَبَّةُ وَالنُّصْرَةُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَعَادَى فِي اللَّهِ» الْمُعَادَاةُ صِدْ الْمُوَالَاةِ، أَيْ: يَتَبَعِدُ عَنْهُمْ وَيُبْغِضُهُمْ وَيَكْرَهُهُمْ فِي اللَّهِ.

[٤] قَوْلُهُ: «فَإِنَّمَا تُنَالُ وَلَايَةَ اللَّهِ بِذَلِكَ» هَذَا جَوَابُ السَّرْطِ، أَيْ: يُدْرِكُ الْإِنْسَانُ وَلَايَةَ اللَّهِ وَيَصِلُ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ مَحَبَّةً وَبُغْضَهُ وَوَلَايَتَهُ وَمُعَادَاتَهُ لِلَّهِ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَايَةَ» يَجُوزُ فِي الْوَاوِ وَجِهَانِ: الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ، قِيلَ: مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَقِيلَ: بِالْفَتْحِ بَمَعْنَى النُّصْرَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ وَلِيَّتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]، وَبِالْكَسْرِ بَمَعْنَى الْوِلَايَةِ عَلَى الشَّيْءِ.

قَوْلُهُ: «بِذَلِكَ» الْبَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ، وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ الْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِيهِ، وَالْمُوَالَاةُ فِيهِ وَالْمُعَادَاةُ فِيهِ. وَهَذَا الْأَثَرُ مَوْقُوفٌ، لَكِنَّهُ بَمَعْنَى الْمَرْفُوعِ؛ لِأَنَّ تَرْتِيبَ الْجَزَاءِ عَلَى الْعَمَلِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ، إِلَّا أَنَّ الْأَثَرَ ضَعِيفٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسق، رقم (٣٣١٨)، ومسلم: كتاب الآداب، باب تحريم قتل الهرة، رقم (٢٢٤٢)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَمَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَجِدُ طَعْمَ الْإِيمَانِ وَحَلَاوَتَهُ وَلَذَّتَهُ حَتَّى يَكُونَ كَذَلِكَ، وَلَوْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ وَصَوْمُهُ.

وَكَيْفَ يَسْتَطِيعُ عَاقِلٌ فَضْلًا عَنْ مُؤْمِنٍ أَنْ يُوَالِيَ أَعْدَاءَ اللَّهِ، فَيَرَى أَعْدَاءَ اللَّهِ يُشْرِكُونَ بِهِ وَيَكْفُرُونَ بِهِ، وَيَصِفُونَهُ بِالنَّقَائِصِ وَالْعُيُوبِ، ثُمَّ يُوَالِيهِمْ وَيُحِبُّهُمْ؟! هَذَا لَوْ صَلَّى وَقَامَ اللَّيْلَ كُلَّهُ وَصَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ، فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنَالَ طَعْمَ الْإِيمَانِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قَلْبُكَ تَمَلُّوًا بِمَحَبَّةِ اللَّهِ وَمُوَالَايَةِ، وَيَكُونَ تَمَلُّوًا بِبَغْضِ أَعْدَاءِ اللَّهِ وَمُعَادَايَتِهِمْ، وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

أَحْبَبُ أَعْدَاءِ الْحَيِّبِ وَتَدْعِي حُبَّ أَلِهِ مَا ذَاكَ فِي إِمْكَانٍ^(١)

وقال الإمام أحمد رحمه الله: «إِذَا رَأَيْتُ النَّصْرَانِيَّ أَعْمَضَ عَيْنَيْي؛ كَرَاهَةً أَنْ أَرَى بَعِيَّتِي عَدُوَّ اللَّهِ»^(٢).

هَذَا الَّذِي يَجِدُ طَعْمَ الْإِيمَانِ، أَمَّا -وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ- الَّذِي يَرَى أَنَّ الْيَهُودَ أَوْ النَّصَارَى عَلَى دِينٍ مَرْضِيٍّ وَمَقْبُولٍ عِنْدَ اللَّهِ بَعْدَ بَعَثَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْإِسْلَامِ، مُكَذِّبٌ بِقَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِيكَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ عِزَّ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وَلِكثَرَةِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْوَيْثَنِيِّينَ صَارَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خَطَرٌ عَلَى الْمُجْتَمَعِ، وَأَصْبَحَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْآنَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، وَلَا يَذَرِي أَنَّ غَيْرَ الْمُسْلِمِ عَدُوُّ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، بَلْ هُوَ عَدُوُّ لَهُ أَيْضًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١]، فَهُمْ أَعْدَاءُ لَنَا وَلَوْ تَظَاهَرُوا بِالصَّدَاقَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١].

فَالْآنَ أَصْبَحْنَا فِي مِحْنَةٍ وَخَطَرٍ عَظِيمٍ؛ لِأَنَّهُ يُخْشَى عَلَى أُنْبَائِنَا وَأَبْنَائِ قَوْمِنَا أَنْ يَرْكَنُوا إِلَى هَؤُلَاءِ وَيُوَادُّوهُمْ وَيُحِبُّوهُمْ؛ وَلِذَلِكَ يَجِبُ أَنْ تَخْلَصَ هَذِهِ الْبِلَادُ بِالذَّاتِ مِنْهُمْ؛ فَهَذِهِ الْبِلَادُ قَالَ فِيهَا الرَّسُولُ ﷺ: «لَا خَيْرَ جَنٍّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ حَتَّى لَا أَدْعَ إِلَّا مُسْلِمًا»^(٣)، وَقَالَ: «أَخْرِجُوا

(١) نونية ابن القيم (ص: ٢٢١).

(٢) انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح (١/ ٣٦٩).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الجهاد والسير، باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، رقم (١٧٦٧)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَدْ صَارَتْ عَامَّةُ مُوَاخَاةِ النَّاسِ عَلَى أَمْرِ الدُّنْيَا وَذَلِكَ لَا يُجِدِي عَلَى أَهْلِهِ شَيْئًا^(١) رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ^(٢).

= الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ^(٣)، وَقَالَ: «أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»^(٤)، وَهَذَا كُلُّهُ مِنْ أَجْلِ أَنْ لَا يَسْتَبِيحَ الْأَمْرُ عَلَى النَّاسِ، وَيَحْتَلِطَ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ بِأَعْدَائِهِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَقَدْ صَارَتْ عَامَّةُ مُوَاخَاةِ النَّاسِ عَلَى أَمْرِ الدُّنْيَا، وَذَلِكَ لَا يُجِدِي عَلَى أَهْلِهِ شَيْئًا».

قَوْلُهُ: «عَامَّةٌ أَيُّ: أَغْلَبِيَّةٌ».

وقَوْلُهُ: «مُوَاخَاةُ النَّاسِ» أَيُّ: مَوَدَّتُهُمْ وَمُصَاحَبَتُهُمْ، أَيُّ: أَكْثَرَ مَوَدَّةِ النَّاسِ وَمُصَاحَبَتِهِمْ عَلَى أَمْرِ الدُّنْيَا، وَهَذَا قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَهُوَ بَعِيدُ الْعَهْدِ مَتَى قَرِيبُ الْعَهْدِ مِنَ النَّبُوَّةِ، فَإِذَا كَانَ النَّاسُ قَدْ تَغَيَّرُوا فِي رَمَنِهِ قَمَا بِاللَّكِ الْيَوْمَ؟

فَقَدْ صَارَتْ مُوَاخَاةُ النَّاسِ -إِلَّا النَّادِرَ- عَلَى أَمْرِ الدُّنْيَا، بَلْ صَارَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، يَبْسُغُونَ دِينَهُمْ بِدُنْيَاهُمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْوُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَحْوُوا أَمَنَتَكُمْ وَأَنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧]، وَلَمَّا كَانَ غَالِبُ مَا يَحْمِلُ عَلَى الْخِيَانَةِ هُوَ الْمَالُ وَحُبُّ الدُّنْيَا أَغْضَبَهَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا آمَوَاسُكُمْ وَأَوْلَدَكُمْ فَتَنَةً وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٢٨].

وَيُسْتَفَادُ مِنْ آثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْلِيَاءُ، وَهُوَ ثَابِتٌ بِصُورِ الْقُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا وَكَلْنَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [المائدة: ٥٥]، فَلِلَّهِ أَوْلِيَاءُ يَتَوَلَّوْنَ أَمْرَهُ وَيُقِيمُونَ دِينَهُ، وَهُوَ يَتَوَلَّاهُمْ بِالْمَعُونَةِ وَالتَّسْلِيْدِ وَالْحِفْظِ وَالتَّوْفِيقِ، وَالْمِيزَانُ لِهَذِهِ الْوِلَايَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا إِلَهَ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٥) وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ^(٦) [يونس: ٦٢-٦٣].

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: «مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا تَقِيًّا كَانَ لِلَّهِ وَلِيًّا»^(٧)، وَالْوِلَايَةُ سَبَقَ أَنَّهَا النُّصْرَةُ وَالتَّائِيْدُ وَالْإِعَانَةُ.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الزَّهْدِ» (٣٥٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا، وَأَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (٣١٢/١) عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٣٥٣٧) عَنْ ابْنِ عَمْرِو مَوْقُوفًا. وَمَدَارُهُ عَلَى لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ مُخْتَلَطٌ، انْظُرْ «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» (٤٦٧/٨) وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» (١٣٨/٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَزَارِيُّ فِي مَسْنَدِهِ رَقْمَ (٢٣٠)، مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَانْظُرْ: «التَّلْخِصُ الْحَبِيرُ» (١٢٥/٤) رَقْمَ (١٩١٧).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ: كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ هَلْ يَسْتَشْفَعُ إِلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ؟ رَقْمَ (٣٠٥٣)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْوَصِيَّةِ، بَابُ تَرْكِ الْوَصِيَّةِ لِمَنْ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ، رَقْمَ (١٦٣٧)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (٢/٢٢٤).

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] قَالَ: «الْمُؤَدَّةُ»^[١].

وَالْوِلَايَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى: وِلَايَةٍ مِنَ اللَّهِ لِلْعَبْدِ، وَوِلَايَةٍ مِنَ الْعَبْدِ لِلَّهِ. فَمِنَ الْأَوَّلَى قَوْلُهُ تَعَالَى: «اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا» [البقرة: ٢٥٧]، وَمِنَ الثَّانِيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: ٥٦].

وَالْوِلَايَةُ الَّتِي مِنَ اللَّهِ لِلْعَبْدِ تَنْقَسِمُ إِلَى عَامَّةٍ وَخَاصَّةٍ؛ فَالْوِلَايَةُ الْعَامَّةُ هِيَ الْوِلَايَةُ عَلَى الْعِبَادِ بِالتَّذْيِيرِ وَالتَّصْرِيفِ، وَهَذِهِ تَشْمَلُ الْمُؤْمِنَ وَالْكَافِرَ وَجَمِيعَ الْخَلْقِ، فَاللَّهُ هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّى عِبَادَهُ بِالتَّذْيِيرِ وَالتَّصْرِيفِ وَالسُّلْطَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقَّ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ [الأنعام: ٦٢].

وَالْوِلَايَةُ الْخَاصَّةُ: أَنَّ يَتَوَلَّى اللَّهُ الْعَبْدَ بَعْنَانِيَّتِهِ وَتَوْفِيقِهِ وَهُدَايَتِهِ، وَهَذِهِ خَاصَّةٌ بِالْمُؤْمِنِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ لَهُمُ الظُّلُمَاتُ يُخْرِجُهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٣٢) الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢-٦٣].

[١] قَوْلُهُ: «وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] قَالَ: الْمُؤَدَّةُ».

يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ أُتُّعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾.

الْأَسْبَابُ: جَمْعُ سَبَبٍ، وَهُوَ كُلُّ مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى شَيْءٍ. وَفِي اضْطِلَاحِ الْأَصُولِيِّينَ: مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الْوُجُودُ وَمِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ. فَكُلُّ مَا يُوَصَّلُ إِلَى شَيْءٍ فَهُوَ سَبَبٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ يَظُنْ أَن لَّنْ نَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥]، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْحَبْلُ سَبَبًا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى اسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ مِنَ الْبَيْرِ.

وَقَوْلُهُ: «قَالَ: الْمُؤَدَّةُ» هَذَا الْأَثَرُ ضَعُفَهُ بَعْضُهُمْ، لَكِنْ مَعْنَاهُ صَحِيحٌ؛ فَإِنَّ جَمِيعَ الْأَسْبَابِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا الْمَشْرِكَوْنَ لِيُنْجِيَهُمْ تَقَطَّعَ بِهِمْ، وَمِنْهَا حَبَّتُهُمْ لِأَضْرَائِهِمْ وَتَغْطِيَتُهُمْ إِيَّاهَا؛ فَإِنَّهَا لَا تَنْفَعُهُمْ،

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ (البَقَرَةِ)^[١].

الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ (بَرَاءَةِ)^[٢].

الثالثة: وَجُوبُ مَحَبَّتِهِ ﷺ عَلَى النَّفْسِ وَالْأَهْلِ وَالْمَالِ^[٣].

الرابعة: نَفْيُ الْإِيمَانِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْإِسْلَامِ^[٤].

= ولعلَّ ابنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخَذَ ذَلِكَ مِنْ سِيَاقِ الْآيَاتِ؛ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ أُتْبِعُوا مِنْ أَكْذِبِكَ أَتْبِعُوا وَرَأَوُا الْكَذَابَ وَتَفَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦].

وبه نَعْرِفُ أَنَّ مُرَادَهُ الْمَوَدَّةَ الشَّرَكِيَّةَ، فَأَمَّا الْمَوَدَّةُ الْإِيمَانِيَّةُ كَمَوَدَّةِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَوَدَّةِ مَا يُحِبُّهُ مِنْ الْأَعْمَالِ وَالْأَشْخَاصِ فَإِنَّهَا نَافِعَةٌ مُوَصِّلَةٌ لِلْمُرَادِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الْأَخْلَاقُ يَوْمَئِذٍ بِغُضْفٍ عَلَيْهَا لِيُبْدِيَ بِهَا لِيُبْصِرَ عَدُوَّهُ إِلَّا الْيَاقِينُ﴾ [الزخرف: ٦٧].

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْبَقَرَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ وَسَبَقَ ذَلِكَ.

[٢] الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ (بَرَاءَةِ) وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ الْآيَةَ، وَسَبَقَ تَفْسِيرُهَا.

[٣] الثالثة: وَجُوبُ مَحَبَّتِهِ ﷺ عَلَى النَّفْسِ وَالْأَهْلِ وَالْمَالِ. وَفِي نُسخَةٍ: «وَتَقْدِيمُهَا عَلَى النَّفْسِ وَالْأَهْلِ وَالْمَالِ».

ولعلَّ الصَّوَابَ: وَجُوبُ تَقْدِيمِ مَحَبَّتِهِ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى الْحَدِيثِ، وَأَيْضًا قَوْلُهُ: «عَلَى النَّفْسِ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا قَدْ سَقَطَتْ كَلِمَةُ (تَقْدِيمِ) أَوْ (تَقْدِيمِهَا) وَتُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ السَّابِقِ، وَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ... أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ فَذَكَرَ الْأَقْرَبَ وَالْأَمْوَالَ.

[٤] الرابعة: أَنَّ نَفْيَ الْإِيمَانِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْإِسْلَامِ.

الخامسة: أَنَّ لِلْإِيمَانِ حَلَاوَةً قَدْ يَجِدُهَا الْإِنْسَانُ وَقَدْ لَا يَجِدُهَا^(١).
السادسة: أَعْمَالُ الْقَلْبِ الْأَرْبَعُ الَّتِي لَا تُنَالُ وَلَايَةُ اللَّهِ إِلَّا بِهَا وَلَا يَجِدُ أَحَدٌ طَعْمَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِهَا^(٢).

سَبَّحَ أَنَّ الْمَحَبَّةَ كَسْبِيَّةٌ، وَذَكَرْنَا فِي ذَلِكَ حَدِيثَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا قَالَ لِلرَّسُولِ ﷺ: وَاللَّهِ إِنَّكَ لَأَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ نَفْسِي. فَقَالَ لَهُ: «وَمِنْ نَفْسِكَ». فَقَالَ: الْآنَ، أَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي، وَقَوْلُهُ: «الْآنَ» يَدُلُّ عَلَى حَدُوثِ هَذِهِ الْمَحَبَّةِ، وَهَذَا أَمْرٌ ظَاهِرٌ.

وفيه أيضًا أَنَّ نَفْيَ الْإِيمَانِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ...» لَا يَدُلُّ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْإِسْلَامِ؛ لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ»؛ لِأَنَّ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى أَصْلِهِ، أَيْ: إِنَّ الدَّلِيلَ مُرَكَّبٌ مِنَ الدَّلِيلَيْنِ.

ونَفْيُ الشَّيْءِ لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ: فَالْأَصْلُ أَنَّهُ نَفْيٌ لِلْوُجُودِ، وَذَلِكَ مِثْلُ: «لَا إِيْمَانٌ لِعَابِدِ صَنَمٍ» فَإِنَّ مَنَعَ مَانِعٍ مِنْ نَفْيِ الْوُجُودِ فَهُوَ نَفْيٌ لِلصَّحَّةِ، مِثْلُ: «لَا صَلَاةَ بَغَيْرِ وُضُوءٍ»، فَإِنَّ مَنَعَ مَانِعٍ مِنْ نَفْيِ الصَّحَّةِ فَهُوَ نَفْيٌ لِلْكَمَالِ، مِثْلُ: «لَا صَلَاةَ بِخَصْرَةٍ طَعَامٍ».

فقَوْلُهُ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ» نَفْيٌ لِلْكَمَالِ الْوَاجِبِ لَا الْمُسْتَحَبِّ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٣): «لَا يُنْفَى الشَّيْءُ إِلَّا لَانْتِفَاءٍ وَاجِبٍ فِيهِ» مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ.

[١] الخامسة: أَنَّ لِلْإِيمَانِ حَلَاوَةً قَدْ يَجِدُهَا الْإِنْسَانُ وَقَدْ لَا يَجِدُهَا.

تُؤَخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ»، وَهَذَا دَلِيلُ انْتِفَاءِ الْحَلَاوَةِ إِذَا انْتَفَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ.

[٢] السادسة: أَعْمَالُ الْقَلْبِ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي لَا تُنَالُ وَلَايَةُ اللَّهِ إِلَّا بِهَا، وَلَا يَجِدُ أَحَدٌ طَعْمَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِهَا. وَهِيَ: الْحُبُّ فِي اللَّهِ، وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ، وَالْوَلَاءُ فِي اللَّهِ، وَالْعَدَاءُ فِي اللَّهِ. لَا تُنَالُ وَلَايَةُ اللَّهِ إِلَّا بِهَا، فَلَوْ صَلَّى الْإِنْسَانُ وَصَامَ وَوَالَى أَعْدَاءَ اللَّهِ - فَإِنَّهُ لَا يَنَالُ وَلَايَةَ اللَّهِ، قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ:

أُحِبُّ أَعْدَاءَ الْحَبِيبِ وَتَدَّعِي حُبَّ آلِهِ مَا ذَاكَ فِي إِمْكَانٍ^(٤)

وَهَذَا لَا يَقْبَلُهُ حَتَّى الصَّبِيَّانِ أَنْ تُؤَالِيَ مِنْ عَادَاهُم.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٨/٢٦٨).

(٢) النونية لابن القيم (ص: ٢٢١).

السَّابِعَةُ: فَهُمُ الصَّحَابِيُّ لِلْوَاقِعِ: أَنَّ عَامَّةَ الْمُوَاخَاةِ عَلَى أَمْرِ الدُّنْيَا^[١].

الثَّامِنَةُ: تَفْسِيرُ: «وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ»^[٢].

التَّاسِعَةُ: أَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مَنْ يُحِبُّ اللَّهَ حُبًّا شَدِيدًا^[٣].

العَاشِرَةُ: الْوَعِيدُ عَلَى مَنْ كَانَ الثَّانِيَةَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ دِينِهِ^[٤].

الْحَادِيَةِ عَشْرَةً: أَنَّ مَنْ اتَّخَذَ نِدًّا تَسَاوَى حُبَّهُ حُبَّهُ اللَّهِ فَهُوَ الشِّرْكُ الْأَكْبَرُ^[٥].

وَقَوْلُهُ: «وَلَا يَجِدُ أَحَدٌ طَعَمَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِهَا» مَأْخُوذَةٌ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «وَلَنْ يَجِدَ عَبْدٌ طَعَمَ الْإِيمَانِ...» إلخ.

[١] السَّابِعَةُ: فَهُمُ الصَّحَابِيُّ لِلْوَاقِعِ أَنَّ عَامَّةَ الْمُوَاخَاةِ عَلَى أَمْرِ الدُّنْيَا. (الصَّحَابِيُّ) بِغْنِي يَه: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَوْلُهُ: «إِنَّ عَامَّةَ الْمُوَاخَاةِ عَلَى أَمْرِ الدُّنْيَا» هَذَا فِي رَمِيهِ. فَكَيْفَ بَرَمَيْنَا؟

[٢] الثَّامِنَةُ: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: «وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ» فَسَرَهَا بِالْمَوَدَّةِ، وَتَفْسِيرُ الصَّحَابِيِّ إِذَا كَانَتْ الْآيَةُ مِنْ صَيَغِ الْعُمُومِ تَفْسِيرٌ بِالْمِثَالِ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ بَعُمُومَاتِهَا، فَإِذَا دُكِرَ فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِ هَذَا الْعُمُومِ فَإِنَّمَا يُقْصَدُ بِهِ التَّمثِيلُ، أَيْ: مِثْلُ الْمَوَدَّةِ، لَكِنْ حَتَّى الْأَسْبَابُ الْأُخْرَى الَّتِي يَتَقَرَّبُونَ بِهَا إِلَى اللَّهِ وَلَيْسَتْ بِصَحِيحَةٍ - فَإِنَّمَا تَنْقَطِعُ بِهِمْ وَلَا يَنَالُونَ مِنْهَا خَيْرًا.

[٣] التَّاسِعَةُ: أَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مَنْ يُحِبُّ اللَّهَ حُبًّا شَدِيدًا، تُوْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِمَّنْ نَاثِرٍ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وَهُمْ يُحِبُّونَ الْأَصْنَامَ حُبًّا شَدِيدًا، وَتُوْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [ف (أشدُّ)]: اسْمٌ تَفْضِيلٌ يَدُلُّ عَلَى الْأَشْتِرَاكِ فِي الْمَعْنَى مَعَ الزِّيَادَةِ، فَقَدْ اشْتَرَكُوا فِي شِدَّةِ الْحُبِّ، وَزَادَ الْمُؤْمِنُونَ بِكَوْنِهِمْ أَشَدَّ حُبًّا لِلَّهِ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَصْنَامِ بِهِمْ.

[٤] العَاشِرَةُ: الْوَعِيدُ عَلَى مَنْ كَانَ الثَّانِيَةَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ دِينِهِ.

الثَّانِيَةُ: هِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَبُحْرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسْكِنٌ تَرْضَوْنَهَا﴾ [التوبة: ٢٤].

وَالْوَعِيدُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَتَرَبَّصُوا﴾ فَأَفَادَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْأَمْرَ هُنَا لِلْوَعِيدِ.

[٥] الْحَادِيَةِ عَشْرَةً: أَنَّ مَنْ اتَّخَذَ نِدًّا تَسَاوَى حُبَّهُ حُبَّهُ اللَّهِ فَهُوَ الشِّرْكُ الْأَكْبَرُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾، ثُمَّ بَيَّنَّ فِي سِيَاقِ الْآيَاتِ أَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ شِرْكًَا أَكْبَرَ، بِدَلِيلِ مَا لَهُمْ مِنَ الْعَذَابِ.

بَاب

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُ﴾ فَلَا تَخَافُوهُمْ
وَتَخَافُونَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿[آل عمران: ١٧٥]^[١]

[١] مُنَاسِبَةُ الْبَابِ لِمَا قَبْلَهُ: أَنَّ الْمُؤَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَعْقَبَ بَابَ الْمَحَبَّةِ بَابِ الْخَوْفِ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ تَرْتَكِزُ عَلَى شَيْئَتَيْنِ: الْمَحَبَّةِ، وَالْخَوْفِ.

فَبِالْمَحَبَّةِ يَكُونُ امْتِنَالُ الْأَمْرِ، وَبِالْخَوْفِ يَكُونُ اجْتِنَابُ النَّهْيِ، وَإِنْ كَانَ تَارِكُ الْمَعْصِيَةِ يَطْلُبُ الْوُصُولَ إِلَى اللَّهِ، وَلَكِنْ هَذَا مِنْ لَازِمِ تَرْكِ الْمَعْصِيَةِ، وَلَيْسَ هُوَ الْأَسَاسُ. فَلَوْ سَأَلْتَ مَنْ لَا يَزِي: لِمَاذَا؟ لَقَالَ: خَوْفًا مِنَ اللَّهِ.

وَلَوْ سَأَلْتَ الَّذِي يُصَلِّي، لَقَالَ: طَمَعًا فِي ثَوَابِ اللَّهِ وَمَحَبَّةَ لَهُ. وَكُلُّ مِنْهُمَا مَلَاذِمٌ لِلْآخِرِ؛ فَالْخَائِفُ وَالطَّامِعُ يُرِيدَانِ النِّجَاةَ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ وَالْوُصُولَ إِلَى رَحْمَتِهِ. وَهَلِ الْأَفْضَلُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُغْلَبَ جَانِبُ الْخَوْفِ أَوْ يُغْلَبَ جَانِبُ الرَّجَاءِ؟ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ:

فَقِيلَ: يَنْبَغِي أَنْ يُغْلَبَ جَانِبُ الْخَوْفِ؛ لِيَحْمِلَهُ ذَلِكَ عَلَى اجْتِنَابِ الْمَعْصِيَةِ، ثُمَّ فِعْلِ الطَّاعَةِ. وَقِيلَ: يُغْلَبُ جَانِبُ الرَّجَاءِ؛ لِيَكُونَ مُتَفَائِلًا، وَالرَّسُولُ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ الْقَالَ^(١).

وَقِيلَ فِي فِعْلِ الطَّاعَةِ: يُغْلَبُ جَانِبُ الرَّجَاءِ؛ فَالَّذِي مِنْ عَلَيْهِ يَفْعَلُ هَذِهِ الطَّاعَةَ سَيَمُنُ عَلَيْهِ بِالْقَبُولِ؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: إِذَا وَفَّقَكَ اللَّهُ لِلدُّعَاءِ فَانْتَظِرِ الْإِجَابَةَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠].

وَفِي فِعْلِ الْمَعْصِيَةِ يُغْلَبُ جَانِبُ الْخَوْفِ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْهَا، ثُمَّ إِذَا خَافَ مِنَ الْعُقُوبَةِ تَابَ. وَهَذَا أَقْرَبُ شَيْءٍ، وَلَكِنْ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقُرْبِ الْكَامِلِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٠] أَيْ: يَخَافُونَ أَنْ لَا يُقْبَلَ مِنْهُمْ.

(١) أخرجه أحمد (١٢٩/٦)، وابن ماجه: كتاب الطب، باب من كان يعجبه الغال ويكره الطيرة، رقم (٣٥٣٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

لكن قَدْ يَقَالُ بَأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ يُعَارِضُهَا أَحَادِيثُ أُخْرَى، كَقَوْلِهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ عَنْ رَبِّهِ: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي»^(١).

وقِيلَ: فِي حَالِ الْمَرَضِ يُغْلَبُ جَانِبُ الرَّجَاءِ، وَفِي حَالِ الصَّحَّةِ يُغْلَبُ جَانِبُ الْخَوْفِ. فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ خَوْفُهُ وَرَجَاؤُهُ وَاحِدًا، فَأَيُّهَا غَلَبَ هَلَكَ صَاحِبُهُ^(٢)، أَيْ: يَجْعَلُهَا كَجَنَاحِي الطَّائِرِ، وَالْجَنَاحَانِ لِلطَّائِرِ إِذَا لَمْ يَكُونَا مُتَسَاوِيَيْنِ سَقَطَ.

وَخَوْفُ اللَّهِ تَعَالَى دَرَجَاتٌ: فَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَغْلُو فِي خَوْفِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُقَرِّطُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَعَدَّلُ فِي خَوْفِهِ. وَالْخَوْفُ الْعَدْلُ هُوَ الَّذِي يَرُدُّ عَنْ مُحَارِمِ اللَّهِ فَقَطْ، وَإِنْ زِدْتَ عَلَى هَذَا فَإِنَّهُ يُوَصِّلُكَ إِلَى الْيَأْسِ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ، وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يُقَرِّطُ فِي خَوْفِهِ بَحِيثٌ لَا يَزِدُّهُ عَمَّا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ. وَالْخَوْفُ أَقْسَامٌ:

الْأَوَّلُ: خَوْفُ الْعِبَادَةِ وَالتَّذَلُّلِ وَالتَّعْظِيمِ وَالْخُضُوعِ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِخَوْفِ السِّرِّ. وَهَذَا لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ، فَمَنْ أَشْرَكَ فِيهِ مَعَ اللَّهِ غَيَّرَهُ فَهُوَ مُشْرِكٌ شَرَكًا أَكْبَرَ، وَذَلِكَ مِثْلُ: مَنْ يَخَافُ مِنَ الْأَصْنَامِ أَوْ الْأَمْوَاتِ، أَوْ مَنْ يَزْعُمُونَهُمْ أَوْلِيَاءَ، وَيَعْتَقِدُونَ نَفْعَهُمْ وَضَرَّهُمْ، كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ عِبَادِ الْقُبُورِ: يَخَافُ مِنْ صَاحِبِ الْقَبْرِ أَكْثَرَ مِمَّا يَخَافُ اللَّهَ.

الثَّانِي: الْخَوْفُ الطَّبِيعِيُّ وَالْجَلْبِي، فَهَذَا فِي الْأَصْلِ مُبَاحٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ مُوسَى: «فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ» [القصص: ٢١]، وَقَوْلِهِ عَنْهُ أَيْضًا: «رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ» [القصص: ٣٣]، لَكِنْ إِنْ حَمَلَ عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ فِعْلِ مُحَرَّمٍ فَهُوَ مُحَرَّمٌ، وَإِنْ اسْتَلْزَمَ شَيْئًا مُبَاحًا كَانَ مُبَاحًا.

فَمَثَلًا: مَنْ خَافَ مِنْ شَيْءٍ لَا يُؤَثِّرُ عَلَيْهِ، وَحَمَلَهُ هَذَا الْخَوْفُ عَلَى تَرْكِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ مَعَ وَجُوبِهَا - فَهَذَا الْخَوْفُ مُحَرَّمٌ، وَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتَأَثَّرَ بِهِ. وَإِنْ هَدَّاهُ إِنْسَانٌ عَلَى فِعْلِ مُحَرَّمٍ، فَخَافَهُ وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُنْفِذَ مَا هَدَّاهُ بِهِ، فَهَذَا خَوْفٌ مُحَرَّمٌ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى فِعْلِ مُحَرَّمٍ بِلَا عَذْرِ، وَإِنْ رَأَى نَارًا ثُمَّ هَرَبَ مِنْهَا وَنَجَا بِنَفْسِهِ فَهَذَا خَوْفٌ مُبَاحٌ، وَقَدْ يَكُونُ وَاجِبًا إِذَا كَانَ يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى إِنْقَاذِ نَفْسِهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: «وَيَعِزُّكُمْ اللَّهُ فَتَسْكُنُوا»، رقم (٧٤٠٥)، ومسلم: كتاب التوبة،

باب الحث على ذكر الله تعالى، رقم (٢٦٧٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: الاختيارات العلمية لابن تيمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٣٥٩/٥).

وَهُنَاكَ مَا يُسَمَّى بِالْوَهْمِ وَلَيْسَ بِخَوْفٍ، مِثْلُ أَنْ يَرَى ظِلَّ شَجَرَةٍ تَهْتَزُّ، فَيُظَنُّ أَنَّ هَذَا عَدُوٌّ يَتَهَدَّدُهُ، فَهَذَا لَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ، بَلْ يُطَارِدُ هَذِهِ الْأَوْهَامَ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقِيقَةَ لَهَا، وَإِذَا لَمْ يُطَارِدْهَا فَإِنَّهَا تُهْلِكُكَ.

مُنَاسَبَةُ الْخَوْفِ لِلتَّوْحِيدِ: أَنَّ مِنْ أَقْسَامِ الْخَوْفِ مَا يَكُونُ شُرْكَاً مُنَافِياً لِلتَّوْحِيدِ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِيهِ ثَلَاثَ آيَاتٍ:

أَوَّلُهَا: مَا جَعَلَهَا تَرْجَمَةً لِلْبَابِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَائَهُ﴾.

﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ﴾ صِبْغَةُ حَصْرِ، وَالْمَشَارُ إِلَيْهِ التَّخْوِيفُ مِنَ الْمَشْرِكِينَ.

﴿ذَلِكُمُ﴾ (ذَا): مُبْتَدَأٌ، وَ﴿الشَّيْطَانُ﴾ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَجُمْلَةُ ﴿يُخَوِّفُ﴾ حَالٌ مِنَ

الشَّيْطَانِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ﴿الشَّيْطَانُ﴾ صِفَةً لـ ﴿ذَلِكُمُ﴾ أَوْ عَطَفَ بَيَانٍ، وَ﴿يُخَوِّفُ﴾ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَالْمَعْنَى: مَا هَذَا التَّخْوِيفُ الَّذِي حَصَلَ إِلَّا مِنْ شَيْطَانٍ يُخَوِّفُ أَوْلِيَائَهُ.

وَ﴿يُخَوِّفُ﴾ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، الْأَوَّلُ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: يُخَوِّفُكُمْ، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي: ﴿أَوْلِيَائَهُ﴾.

وَمَعْنَى يُخَوِّفُكُمْ، أَيُّ: يُوقِعُ الْخَوْفَ فِي قُلُوبِكُمْ مِنْهُمْ، وَ﴿أَوْلِيَائَهُ﴾ أَيُّ: أَنْصَارُهُ الَّذِينَ يَنْصُرُونَ الْفَحْشَاءَ وَالْمُنْكَرَ؛ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ يَأْمُرُ بِذَلِكَ، فَكُلُّ مَنْ نَصَرَ الْفَحْشَاءَ وَالْمُنْكَرَ فَهُوَ مِنْ أَوْلِيَائِ الشَّيْطَانِ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ النَّصْرُ فِي الشَّرِّ وَمَا يُنَافِي التَّوْحِيدَ؛ فَيَكُونُ عَظِيماً، وَقَدْ يَكُونُ دُونَ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَائَهُ﴾ مِنْ ذَلِكَ مَا وَقَعَ فِي الْآيَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، حَيْثُ قَالُوا: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وَذَلِكَ لِيَصُدُّوهُمْ عَنْ وَاجِبٍ مِنْ وَاجِبَاتِ الدِّينِ، وَهُوَ الْجِهَادُ، فَيُخَوِّفُونَهُمْ بِذَلِكَ، وَكَذَلِكَ مَا يَحْصُلُ فِي نَفْسٍ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَأْمُرَ بِالْمَعْرُوفِ أَوْ يَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، فَيُخَوِّفُهُ الشَّيْطَانُ لِيَصُدَّهُ عَنْ هَذَا الْعَمَلِ، وَكَذَلِكَ مَا يَقَعُ فِي قَلْبِ الدَّاعِيَةِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الشَّيْطَانَ يُخَوِّفُ كُلَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَقُومَ بِوَاجِبٍ، فَإِذَا أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي نَفْسِكَ الْخَوْفَ، فَالوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْإِقْدَامَ عَلَى كَلِمَةِ الْحَقِّ لَيْسَ هُوَ الَّذِي يُذْنِي الْأَجَلَ، وَلَيْسَ السُّكُوتُ وَالْجُبْنُ هُوَ الَّذِي يُبْعِدُ الْأَجَلَ، فَكُمْ مِنْ دَاعِيَةٍ صَدَعَ بِالْحَقِّ وَمَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ! وَكُمْ مِنْ جَبَانٍ قُتِلَ فِي بَيْتِهِ!

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨].^(١)

= وانظر إلى خالد بن الوليد، كان شجاعاً مقداماً ومات على فراشه، وما دام الإنسان قائماً بأمر الله فليتيق بأن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون، وحزب الله هم الغالبون.
قَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ (لَا) ناهية، والهاء ضمير يعود على أولياء الشيطان، وهذا النهي للتحریم بلا شك، أي: بل امضوا فيما أمرتكم به، وفيما أوجبت عليكم من الجهاد، ولا تخافوا هؤلاء، وإذا كان الله مع الإنسان فإنه لا يغلبه أحد، لكن تحتاج في الحقيقة إلى صديق النية والإخلاص والتوكل التام؛ ولهذا قال تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، وعلم من هذه الآية أن للشيطان وساوس يلقبها في قلب ابن آدم، منها: التخويف من أعدائه، وهذا ما وقع فيه كثير من الناس، وهو الخوف من أعداء الله، فكانوا فريسة لهم، وإلا لو اتكلوا على الله، وحافوه قبل كل شيء لحافهم الناس؛ ولهذا قيل في المثل: مَنْ خَافَ اللَّهَ خَافَهُ كُلُّ شَيْءٍ، وَمَنْ اتَّقَى اللَّهَ اتَّقَاهُ كُلُّ شَيْءٍ، وَمَنْ خَافَ مِنْ غَيْرِ اللَّهِ خَافَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

ويفهم من الآية أن الخوف من الشيطان وأوليائه منافي للإيمان، فإن كان الخوف يؤدي إلى الشرك فهو منافي لأصله، وإلا فهو منافي لكماله.

[١] الآية الثانية قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ﴾ ﴿إِنَّمَا﴾ أداة حصر، والمراد بالعمارة العمارة المعنوية، وهي عمارتها بالصلاة والذكر وقراءة القرآن ونحوها، وكذلك الحسية بالبناء الحسي، فإن عمارتها به حقيقة لا تكون إلا بمن ذكرهم الله؛ لأن من يعمرها وهو لم يؤمن بالله واليوم الآخر لم يعمرها حقيقة؛ لعدم انتفاعه بهذه العمارة.

فالعمارة النافعة الحسية والمعنوية من الذين آمنوا بالله واليوم الآخر؛ ولهذا لما افتخر المشركون بعمارة المسجد الحرام، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، وأضاف سبحانه المساجد إلى نفسه تشريفاً؛ لأنها موضع عبادته.

قَوْلُهُ: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ ﴿مَنْ﴾ فاعل (يعمر)، والإيمان بالله يتضمن أربعة أمور، وهي:

▪ الإيمان بوجوده.

▪ وربوبيته.

▪ وَالْوَهْيَةِ.

▪ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ.

وَالْيَوْمُ الْآخِرُ: هُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَوْمَ بَعْدَهُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ^(١): وَيَدْخُلُ فِي الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ كُلُّ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِمَّا يَكُونُ بَعْدَ الْمَوْتِ، مِثْلُ فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِهِ وَنَعِيمِهِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا مَاتَ قَامَتْ قِيَامَتُهُ، وَازْتَحَلَ إِلَى دَارِ الْجَزَاءِ.

وَيَقِرُّنَ اللَّهُ الْإِيمَانَ بِهِ بِالْإِيمَانِ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ كَثِيرًا؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ يَحْمِلُ الْإِنْسَانَ إِلَى الْإِيمَتِّالِ، فَإِنَّهُ إِذَا آمَنَ أَنَّ هُنَاكَ بَعَثًا وَجَزَاءً حَمَلَهُ ذَلِكَ عَلَى الْعَمَلِ لَذَلِكَ الْيَوْمِ، وَلَكِنْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ لَا يَعْمَلُ؛ إِذْ كَيْفَ يَعْمَلُ لَشَيْءٍ وَهُوَ لَا يُؤْمِنُ بِهِ؟!

قَوْلُهُ: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾ أَي: أَتَى بِهَا عَلَى وَجْهِ قَوِيمٍ لَا تَقْصُ فِيهِ، وَالْإِقَامَةُ تَوْعَانِ:

إِقَامَةٌ وَاجِبَةٌ، وَهِيَ الَّتِي يَقْتَضِرُ فِيهَا عَلَى فِعْلِ الْوَاجِبِ مِنَ الشُّرُوطِ وَالْأَرْكَانِ وَالْوَاجِبَاتِ. وَإِقَامَةٌ مُسْتَحَبَّةٌ: وَهِيَ الَّتِي يَزِيدُ فِيهَا عَلَى فِعْلِ مَا يَجِبُ، فَيَأْتِي بِالْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحَبِّ.

قَوْلُهُ: ﴿وَمَاتَى الزَّكَاةَ﴾ (ءَاتَى) تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ: الْأَوَّلُ هُنَا (الزَّكَاةَ)، وَالثَّانِي: مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ (مُسْتَحَقَّهَا).

وَالزَّكَاةُ: هِيَ الْمَالُ الَّذِي أَوْجَبَهُ الشَّارِعُ فِي الْأَمْوَالِ الزَّكَاةِ، وَتَحْتَلِفُ مَقَادِيرُهَا حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ حُكْمَةُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ فِي هَذِهِ الْآيَةِ حَصَرُ طَرِيقَةِ الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ.

﴿وَلَمْ يَخْشَ﴾ نَفْيٌ، ﴿إِلَّا اللَّهَ﴾ إِثْبَاتٌ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ خَشْيَتَهُ انْحَصَرَتْ فِي اللَّهِ عَزَّجَلَّ، فَلَا يَخْشَى غَيْرَهُ. وَالْخَشْيَةُ نَوْعٌ مِنَ الْخَوْفِ، لَكِنَّهَا أَحْصُ مِنْهُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا:

١- أَنَّ الْخَشْيَةَ تَكُونُ مَعَ الْعِلْمِ بِالْمَخْشِيِّ وَحَالِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْمُلْتَمِذُونَ﴾ [فاطر: ٢٨]، وَالْخَوْفُ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْجَاهِلِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ﴾^(١) الآية [العنكبوت: ١٠].

٢- أَنَّ الْحَشِيَّةَ تَكُونُ بِسَبَبِ عَظَمَةِ الْمَخْشَى، بِخِلَافِ الْخَوْفِ، فَقَدْ يَكُونُ مِنْ ضَعْفِ الْخَائِفِ لَا مِنْ قُوَّةِ الْمُخَوِّفِ.

قَوْلُهُ: ﴿فَعَسَىٰ أَتَىٰكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «عَسَىٰ مِنَ اللَّهِ وَاجِبٌ»^(٢)، وَجَاءَتْ بِصِغَةِ التَّجْزِئَةِ؛ لِئَلَّا يَأْخُذَ الْإِنْسَانُ الْغُرُورَ بِأَنَّهُ حَصَلَ عَلَىٰ هَذَا الْوَصْفِ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾^(٣) فَأَوَّلُهَا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفُو عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا عَفُورًا [النساء: ٩٨-٩٩]، فَاللَّهُ لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا، فَالَّذِينَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا جَدِيرُونَ بِالْعَفْوِ.

الشَّاهِدُ مِنَ الْآيَةِ: قَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ يَخْشَىٰ إِلَّا اللَّهَ﴾؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْا اللَّهَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وَمِنْ عِلَالِمَاتِ صِدْقِ الْإِيْمَانِ أَنْ لَا يَخْشَىٰ إِلَّا اللَّهَ فِي كُلِّ مَا يَقُولُ وَيَفْعَلُ. وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُصَحِّحَ هَذَا الْمَسِيرَ فَلْيَتَأَمَّلْ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ: «وَأَعْلَمَنَّ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوْ اجْتَمَعُوا عَلَىٰ أَنْ يَنْفَعُوكَ بَشِيءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بَشِيءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَىٰ أَنْ يَضُرُّوكَ بَشِيءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بَشِيءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ»^(٤).

[١] الْآيَةُ الثَّالِثَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ جَارٌ وَمَجْرُورٌ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ(مِنْ) تَبْعِيضِيَّةٌ.

وَقَوْلُهُ: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ ﴿مَنْ﴾ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَالْمُرَادُ بِهِؤَلَاءِ: مَنْ لَا يَصِلُ الْإِيْمَانُ إِلَىٰ قَرَارَةٍ قَلْبِهِ، فَيَقُولُ: آمَنَّا بِاللَّهِ، لَكِنَّهُ إِيمَانٌ مُنْطَرَفٌ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَلِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ﴾ [الحج: ١١]، «عَلَىٰ حَرْفٍ» أَيُّ: عَلَىٰ طَرَفٍ.

فَإِذَا امْتَحَنَهُ اللَّهُ بِمَا يَقْدُرُ عَلَيْهِ مِنْ إِذَاءِ الْأَعْدَاءِ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٣/٩) وَأَوْرَدَهُ السَّيُوطِيُّ فِي «الدَّر الْمَشْهُور» (١/٥٨٧) وَفِي «الْإِتْقَان» (ص: ٢١٤). وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. انْظُرْ صَحِيفَةَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: (ص: ٧٢-٧٣).

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١/٢٩٣، ٣٠٧) وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ صِفَةِ الْقِيَامَةِ، رَقْمُ (٢٥١٦)، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ (٦٣٥) وَالتَّطَبُّرِيُّ فِي «الْكَبِير» (١٢٩٨٨، ١٢٩٨٩، ١٢٤٣، ١١٤١٦، ١١٥٦٠) وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّة» (١/٣١٤) وَ«أَخْبَارُ أَصْفَهَانَ» (٢/٢٠٤)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ» (ص: ١٦١): «وَبِكُلِّ حَالٍ، فَطَرِيقُ حَنْشِ التِّي خَرَجَهَا التِّرْمِذِيُّ حَسَنَةً جَيِّدَةً». وَانْظُرْ: «الْمَشْكَاء» (٣/١٤٥٩).

قَوْلُهُ: ﴿فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ﴾ ﴿فِي﴾ لِلْسَّبَبِ، أَيْ: بِسَبَبِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَإِقَامَةِ دِينِهِ. وَيُجَوِّزُ أَنْ تَكُونَ ﴿فِي﴾ لِلظَّرْفِيَّةِ عَلَى تَقْدِيرٍ: ﴿فَإِذَا أُوذِيَ فِي شَرِّ اللَّهِ﴾ أَيْ: إِيْذَاءً فِي هَذَا الشَّرِّ الَّذِي تَمَسَّكَ بِهِ. قَوْلُهُ: ﴿جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ﴾ ﴿جَعَلَ﴾: صَبَّرَ، وَالْمُرَادُ بِالْفِتْنَةِ هُنَا الْإِيْذَاءُ، وَسُمِّيَ فِتْنَةً؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يُفْتَنُ بِهِ، فَيُصَدِّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لِئَلَّا الَّذِينَ فَنَّا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ فَمَا لَا يَنْبَغُوا﴾ [البُورِج: ١٠]، وَإِضَافَةُ الْفِتْنَةِ إِلَى النَّاسِ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿كَذَابَ اللَّهِ﴾ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَقْرَأُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، فَيُؤَافِقُ أَمْرَهُ، فَهَذَا يَجْعَلُ فِتْنَةً النَّاسَ كَذَابِ اللَّهِ، فَيَقْرَأُ مِنْ إِيْذَانِهِمْ بِمُؤَافَقَةِ أَهْوَائِهِمْ وَأَمْرِهِمْ؛ جَعَلًا لَهُذِهِ الْفِتْنَةِ كَالْعَذَابِ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ قَدْ خَافَ مِنْ هَؤُلَاءِ كَخَوْفِهِ مِنَ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ إِيْذَاءَهُمْ كَعَذَابِ اللَّهِ، فَقَرَّبَ مِنْهُ بِمُؤَافَقَةِ أَمْرِهِمْ، فَالْآيَةُ مُوَافَقَةٌ لِلتَّرَجُّمَةِ.

وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ مِنَ الْحِكْمَةِ الْعَظِيمَةِ، وَهِيَ ابْتِلَاءُ اللَّهِ لِلْعَبْدِ لِأَجْلِ أَنْ يُمَحِّصَ إِيْمَانَهُ، وَذَلِكَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

الْأَوَّلُ: مَا يُقَدِّرُهُ اللَّهُ نَفْسَهُ عَلَى الْعَبْدِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَلِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾ [الحج: ١١]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَنْبِرِ الصَّنِيرَاتُ﴾ ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٥-١٥٦].

الثَّانِي: مَا يُقَدِّرُهُ اللَّهُ عَلَى أَيْدِي الْخَلْقِ مِنَ الْإِيْذَاءِ امْتِحَانًا وَاخْتِبَارًا، وَذَلِكَ كَالْآيَةِ الَّتِي ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ.

وَبَعْضُ النَّاسِ إِذَا أَصَابَتْهُ مَصَائِبٌ لَا يَصْبِرُ، فَيَكْفُرُ وَيَرْتَدُّ أَحْيَانًا وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ، وَأَحْيَانًا يَكْفُرُ بِهَا خَالَفَ فِيهِ أَمْرُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فِي مُوقِفِهِ فِي تِلْكَ الْمُصِيبَةِ، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَنْقُصُ إِيْمَانُهُ بِسَبَبِ الْمَصَائِبِ نَقْصًا عَظِيمًا.

فَلْيَكُنِ الْمُسْلِمُ عَلَى حَذَرٍ؛ فَاللَّهُ حَكِيمٌ، يَمْتَحِنُ عِبَادَهُ بِمَا يَنْبَغِي بِهِ تَحْقُقُ الْإِيْمَانِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّادِقِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾ [عَمَد: ٣١].

قَوْلُهُ: «الْآيَةُ» أَيْ: إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ جَاءَ نَصْرٌ مِنْ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوْلَى اللَّهِ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ﴾.

كَانُوا يَدْعُونَ أَنْ مَا يَحْصُلُ لَهُمْ مِنَ الْإِذَاءِ بِسَبَبِ الْإِيمَانِ، فَإِذَا انْتَصَرَ الْمُسْلِمُونَ قَالُوا: نَحْنُ مَعَكُمْ، نُرِيدُ أَنْ يُصِيبَنَا مِثْلُ مَا أَصَابَكُمْ مِنْ غَيْمَةٍ وَغَيْرِهَا.
وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ﴾ قِيلَ فِي مِثْلِ هَذَا السِّيَاقِ: إِنَّ الْوَاقِعَ عَاطِفَةً عَلَى مَحْذُوفٍ يَقْدَرُ بِحَسَبِ مَا يَنْتَظِرُهُ السِّيَاقُ.

وَقِيلَ: إِنَّهَا عَاطِفَةٌ عَلَى مَا سَبَقَهَا عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الْهَمْزَةَ بَعْدَهَا، أَيْ: وَاللَّيْسَ اللَّهُ قَوْلُهُ: ﴿أَعْلَمَ﴾ مَجْرُورٌ بِالْفَتْحَةِ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْوَصْفِيَّةِ وَوزنِ الْفِعْلِ.
فَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ، أَيْ: بِمَا فِي صُدُورِ الْجَمِيعِ، فَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي نَفْسِكَ مِنْكَ، وَأَعْلَمُ بِمَا فِي نَفْسِ غَيْرِكَ؛ لِأَنَّ عِلْمَ اللهِ عَامٌ.

وَكَلِمَةُ ﴿أَعْلَمَ﴾ اسْمٌ تَفْضِيلٌ، وَقَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ وَلَا سِيَّامَا الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْهُمْ: ﴿أَعْلَمَ﴾ بِمَعْنَى عَالِمٍ؛ وَذَلِكَ فِرَارًا مِنْ أَنْ يَتَعَ التَّفْضِيلُ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ، وَهَذَا التَّفْسِيرُ الَّذِي ذَهَبُوا إِلَيْهِ كَمَا أَنَّهُ خِلَافُ اللَّفْظِ فِيهِ فَسَادُ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: أَعْلَمَ بِمَعْنَى عَالِمٍ، فَإِنَّ كَلِمَةَ (عَالِمٍ) تَكُونُ لِلْإِنْسَانِ وَتَكُونُ لِلَّهِ، وَلَا تَدُلُّ عَلَى التَّفَاضُلِ، فَاللهُ عَالِمٌ وَالْإِنْسَانُ عَالِمٌ.
وَأَمَّا تَحْرِيفُ اللَّفْظِ فَهُوَ ظَاهِرٌ؛ حَيْثُ حَرَّفُوا اسْمَ التَّفْضِيلِ الدَّلَّ عَلَى ثُبُوتِ الْمَعْنَى وَزِيَادَةِ إِلَى اسْمِ فَاعِلٍ لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

وَالصَّوَابُ أَنَّ ﴿أَعْلَمَ﴾ عَلَى بَابِهَا، وَأَنَّهَا اسْمٌ تَفْضِيلٌ، وَإِذَا كَانَتْ اسْمٌ تَفْضِيلٌ فِيهِ دَالَّةٌ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى عَدَمِ تَمَثُّلِ عِلْمِ الْخَالِقِ وَعِلْمِ الْمَخْلُوقِ، وَأَنَّ عِلْمَ الْخَالِقِ أَكْمَلُ.
وَقَوْلُهُ: ﴿بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ﴾ الْمُرَادُ بِالْعَالَمِينَ: كُلُّ مَنْ سِوَى اللهِ؛ لِأَنَّهُمْ عِلْمٌ عَلَى خَالِقِهِمْ، فَجَمِيعُ الْمَخْلُوقَاتِ دَالَّةٌ عَلَى كِبَالِ اللهِ وَقُدْرَتِهِ وَرُبُوبِيَّتِهِ.
وَاللهُ أَعْلَمُ بِنَفْسِكَ مِنْكَ وَمِنْ غَيْرِكَ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ.

وَفِي الْآيَةِ تَحْذِيرٌ مِنْ أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ خِلَافَ مَا فِي قَلْبِهِ؛ وَلِهَذَا لَمَّا تَخَلَّفَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ قَالَ لِلرَّسُولِ ﷺ حِينَ رَجَعَ: «إِنِّي قَدْ أُوتِيتُ جَدَلًا، وَلَوْ جَلَسْتُ إِلَى غَيْرِكَ مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا لَحَرَجْتُ مِنْهُمْ بَعْدَرٍ، لَكِنْ لَا أَقُولُ شَيْئًا تُعَذِّرُنِي فِيهِ فَيَقْضِيَنِي اللهُ فِيهِ»^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك، رقم (٤٤١٨)، ومسلم: كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، رقم (٢٧٦٩)، من حديث كعب بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «إِنَّ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ^(١) أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بِسَخَطِ
الله^(٢)، وَأَنْ تَحْمَدَهُمْ عَلَى رِزْقِ اللهِ^(٣).....»

= الشَّاهِدُ مِنَ الْآيَةِ قَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ﴾ فَخَافَ النَّاسَ مِثْلَ
خَوْفِ اللهِ تَعَالَى.

[١] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ» «مِنْ» لِلتَّبَعِيضِ، وَالضَّعْفُ
ضِدُّ الْقُوَّةِ، وَيُقَالُ: ضَعُفَ بَفَتْحِ الضَّادِ أَوْ ضَعُفَ بِضَمِّ الضَّادِ، وَكِلَاهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، أَيُّ: مِنْ عِلَامَةِ
ضَعْفِ الْيَقِينِ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بِسَخَطِ اللهِ» «أَنْ تُرْضِيَ» اسْمٌ (إِنْ) مُؤَخَّرًا، وَ«مِنْ ضَعْفِ
الْيَقِينِ» خَيْرُهَا مُقَدَّمًا، وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّ إِرْضَاءَ النَّاسِ بِسَخَطِ اللهِ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ.
قَوْلُهُ: «بِسَخَطِ اللهِ» الْبَاءُ لِلْعَوَضِ، يَعْنِي: أَيُّ تَجَعَّلَ عَوَضَ إِرْضَاءِ النَّاسِ سَخَطَ اللهِ، فَتُسَبِّلُ
هَذَا بِهِذَا، فَهَذَا مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ.

وَالْيَقِينُ أَعْلَى دَرَجَاتِ الْإِيمَانِ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ الْعِلْمُ، كَمَا تَقُولُ: تَيَقَّنْتُ هَذَا الشَّيْءَ، أَيُّ: عَلِمْتُهُ
يَقِينًا لَا يَغْتَرِبُهُ الشَّكُّ، فَمِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بِسَخَطِ اللهِ؛ إِذْ إِنَّكَ خِفْتَ النَّاسَ أَكْثَرَ
مِمَّا تَخَافُ اللهَ.

وَهَذَا مِمَّا ابْتَلَيْتَ بِهِ الْأُمَّةَ الْإِسْلَامِيَّةَ الْيَوْمَ؛ فَتَجِدُ الْإِنْسَانَ يَجِيءُ إِلَى شَخْصٍ فَيَمْدَحُهُ، وَقَدْ
يَكُونُ خَالِيًا مِنْ هَذَا الْمَدْحِ، وَلَا يَبِينُ مَا فِيهِ مِنْ عُيُوبٍ، وَهَذَا مِنَ النِّفَاقِ، وَلَيْسَ مِنَ النَّصِيحِ وَالْمَحَبَّةِ،
بَلِ النَّصِيحُ أَنْ يُبَيِّنَ لَهُ عُيُوبَهُ؛ لِيَتَلَفَّاهَا وَيَحْتَرِزَ مِنْهَا، وَلَا بِأَسْ أَنْ تَذْكُرَ لَهُ مَحَامِدَهُ؛ تَشْجِيعًا إِذَا أَمِنَ
فِي ذَلِكَ مِنَ الْعُرُورِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَأَنْ تَحْمَدَهُمْ عَلَى رِزْقِ اللهِ» الْحَمْدُ: وَضْفُ الْمَحْمُودِ بِالْكَامِلِ مَعَ الْمَحَبَّةِ وَالتَّعْظِيمِ.
وَلَكِنَّهُ هُنَا لَيْسَ بِسَرِّطِ الْمَحَبَّةِ وَالتَّعْظِيمِ؛ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ الْمَدْحَ.

و «رِزْقِ اللهِ» عَطَاءُ اللهِ، أَيُّ: إِذَا أَعْطَاكَ شَيْئًا حَمْدْتَهُمْ وَنَسِيتَ الْمُسَبَّبَ وَهُوَ اللهُ، وَالْمَعْنَى: أَنْ
تَجْعَلَ الْحَمْدَ كُلَّهُ لَهُمْ، مُتَنَاسِيًا بِذَلِكَ الْمُسَبَّبِ، وَهُوَ اللهُ، فَالَّذِي أَعْطَاكَ سَبَبٌ فَقَطْ، وَالْمُعْطِي هُوَ
اللهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ، وَاللهُ يُعْطِي»^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين، رقم (٧١)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب النهي
عن المسألة، رقم (١٠٣٧/١٠٠)، من حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَنْ تَدْمَهُمْ عَلَى مَا لَمْ يُؤْتِكَ اللَّهُ^(١).....

أَمَّا إِنْ كَانَ فِي قَلْبِكَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي مَنَّ عَلَيْكَ بِسِيَاقِ هَذَا الرِّزْقِ، ثُمَّ شَكَرْتَ الَّذِي أَعْطَاكَ، فَلَيْسَ هَذَا دَاحِلًا فِي الْحَدِيثِ، بَلْ هُوَ مِنَ الشَّرْعِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَتْهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ بِهِ فادْعُوا لَهُ، حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ»^(١).

إِذَنْ: الْحَدِيثُ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَالْمُرَادُ بِالْحَمْدِ: أَنْ تَحْمَدَهُمُ الْحَمْدَ الْمَطْلَقَ، نَاسِيًا الْمُسَبَّبَ وَهُوَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، وَهَذَا مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ، كَأَنَّكَ نَسِيتَ الْمُنْعِمَ الْأَصْلِيَّ، وَهُوَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، الَّذِي لَهُ النِّعْمَةُ الْأُولَى، وَهُوَ سَفَهٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ أَنَّ الَّذِي أَعْطَاكَ هُوَ اللَّهُ، فَالْبَيْتُ الَّذِي أَعْطَاكَ هَذَا الرِّزْقَ لَمْ يَخْلُقْ مَا أَعْطَاكَ، فَاللَّهُ هُوَ الَّذِي خَلَقَ مَا بِيَدِهِ، وَهُوَ الَّذِي عَطَفَ قَلْبَهُ حَتَّى أَعْطَاكَ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا لَهُ طِفْلٌ، فَأَعْطَى طِفْلَهُ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَقَالَ لَهُ: أَعْطِهَا فَلَانًا. فَالَّذِي أَخَذَ الدِّرَاهِمَ يَحْمَدُ الْأَبَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حَمِدَ الطِّفْلَ فَقَطْ لَعَدَّ هَذَا سَفَهًا؛ لِأَنَّ الطِّفْلَ لَيْسَ إِلَّا مُرْسَلًا فَقَطْ.

وَعَلَى هَذَا فنَقُولُ: إِنَّكَ إِذَا حَمَدْتَهُمْ نَاسِيًا بِذَلِكَ مَا يَحِبُّ اللَّهُ مِنَ الْحَمْدِ وَالشَّانِ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ. أَمَّا إِذَا حَمَدْتَهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ سَبَبٌ مِنَ الْأَسْبَابِ، وَأَنَّ الْحَمْدَ كُلَّهُ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ، فَهَذَا حَقٌّ، وَلَيْسَ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَأَنْ تَدْمَهُمْ عَلَى مَا لَمْ يُؤْتِكَ اللَّهُ» هَذِهِ عَكْسُ الْأَوَّلَى.

فَمَثَلًا: لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا جَاءَ إِلَى شَخْصٍ يُورِّعُ دِرَاهِمَ، فَلَمْ يُعْطِهِ، فَسَبَّهَ وَسَمَّاهُ - فَهَذَا مِنَ الْخَطَا؛ لِأَنَّ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ. لَكِنْ مَنْ قَصَرَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ، فَيَذِمُّ لِأَجْلِ أَنَّهُ قَصَرَ بِالْوَاجِبِ لَا لِأَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يُعْطَ، فَلَا يَذِمُّ مِنْ حَيْثُ الْقَدَرُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَوْ قَدَّرَ ذَلِكَ لَوُجِدَتْ الْأَسْبَابُ الَّتِي يَصِلُ بِهَا إِلَيْكَ هَذَا الْعَطَاءُ.

وَقَوْلُهُ: «مَا لَمْ يُؤْتِكَ» عَلَامَةٌ جَزَمِهِ حَذْفِ الْبَاءِ، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحْذُوفٌ؛ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا لَمْ يُؤْتِكَه.

(١) أخرجه أحمد (٢/٦٨، ٩٩، ١٢٧) والبخاري في «الأدب المفرد» (٢١٦) وأبو داود: كتاب الزكاة، باب عطية من سأل بالله، رقم (١٦٧٢)، والنسائي: كتاب الزكاة، باب من سأل بالله عَزَّوَجَلَّ، رقم (٢٥٦٧)، والطبراني في «الكبير» (١٣٤٦٥)، وابن حبان (١٣٤٦٦) وابن حبان (٢٠٧١) والحاكم (٤١٢/١) - وصححه على شرطها ووافقه الذهبي - وأبو نعيم في «الحلية» (٥٦/٩) والبيهقي (٤/١٩٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
والحديث صححه الحافظ في «تخريج الأذكار» كما في «الفتوحات الربانية» (٢٥٠/٥) وحسنه السخاوي في «الفتوحات» (١٢١/٧).

إِنَّ رِزْقَ اللَّهِ لَا يَجْرُهُ حِرْصُ حَرِيصٍ، وَلَا يُرَدُّه كَرَاهِيَةُ كَارِهٍ^(١).

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنِ التَّمَسَّ رِضًا اللَّهُ بِسَخَطِ النَّاسِ^[٢] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَى عَنْهُ النَّاسُ^[٣]، وَمَنِ التَّمَسَّ رِضًا النَّاسُ بِسَخَطِ اللَّهِ سَخَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَسَخَطَ عَلَيْهِ النَّاسُ^[٤]».....

[١] قَوْلُهُ: «إِنَّ رِزْقَ اللَّهِ لَا يَجْرُهُ حِرْصُ حَرِيصٍ وَلَا يُرَدُّه كَرَاهِيَةُ كَارِهٍ» هَذَا تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: «أَنْ تَحْمَدَهُمْ، وَأَنْ تَذُمَّهُمْ».

و«رِزْقُ اللَّهِ» عَطَاؤُهُ، لَكِنْ حِرْصُ الْحَرِيصِ مِنْ سَبَبِهِ بَلَا شَكٍّ، فَإِذَا بَحَثَ عَنِ الرِّزْقِ وَفَعَلَ الْأَسْبَابَ فَإِنَّهُ يَكُونُ فَعَلَ الْأَسْبَابَ الْمُوجِبَةَ لِلرِّزْقِ، لَكِنْ لَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّ هَذَا السَّبَبَ مُوجِبٌ مُسْتَقِلٌّ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَرْزُقُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ يَفْعَلُ أَسْبَابًا كَثِيرَةً لِلرِّزْقِ وَلَا يَرْزُقُ! وَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ يَفْعَلُ أَسْبَابًا قَلِيلَةً فَيَرْزُقُ! وَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ يَأْتِيهِ الرِّزْقُ بِدُونِ سَعْيٍ! كَمَا لَوْ وَجَدَ رِكَازًا فِي الْأَرْضِ، أَوْ مَاتَ لَهُ قَرِيبٌ غَنِيٌّ يَرْتُهُ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَا يُرَدُّه كَرَاهِيَةُ كَارِهٍ» أَيُّ: أَنَّ رِزْقَ اللَّهِ إِذَا قُدِّرَ لِلْعَبْدِ فَلَنْ يَمْنَعَهُ عَنْهُ كَرَاهِيَةُ كَارِهٍ. فَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ حَسَدَهُ النَّاسُ، وَحَاوَلُوا مَنَعَ رِزْقِ اللَّهِ فَلَمْ يَسْتَطِيعُوا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا!

[٢] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «مَنِ التَّمَسَّ رِضًا اللَّهُ بِسَخَطِ النَّاسِ» «التَّمَسَّ» طَلَبَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ: «التَّمَسُّوْهَا فِي الْعَشْرِ»^(٧).

وَقَوْلُهُ: «رِضًا لِلَّهِ» أَيُّ: أَسْبَابَ رِضَاهُ، وَقَوْلُهُ: «بِسَخَطِ النَّاسِ» الْبَاءُ لِلْعَوَضِ، أَيُّ: إِنَّهُ طَلَبَ مَا يُرْضِي اللَّهَ وَلَوْ سَخَطَ النَّاسُ بِهِ بَدَلًا مِنْ هَذَا الرِّضَا، وَجَوَابُ الشَّرْطِ: «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَى عَنْهُ النَّاسُ».

[٣] وَقَوْلُهُ: «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَى عَنْهُ النَّاسُ» هَذَا ظَاهِرٌ، فَإِذَا التَّمَسَّ الْعَبْدُ رِضًا رَبِّهِ بِنَيْتِهِ صَادِقَةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ أَكْرَمَ مِنْ عَبْدِهِ، وَأَرْضَى عَنْهُ النَّاسُ، وَذَلِكَ بِمَا يُلْقِي فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الرِّضَا عَنْهُ وَحُبِّهِ، لِأَنَّ الْقُلُوبَ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنَ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ يُقَلِّبُهَا كَيْفَ يَشَاءُ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَمَنِ التَّمَسَّ رِضًا النَّاسُ بِسَخَطِ اللَّهِ» «التَّمَسَّ» طَلَبَ، أَيُّ: طَلَبَ مَا يُرْضِي

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/١٠٦، ١٠/٤١) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/١٥١، ١٥٢). وقال: «محمد بن مروان ضعيف» وقال الشيخ سليمان رَحِمَهُ اللَّهُ في «التيسير» (ص: ٤٩٠): «قلت: ضعيف، ومعناه صحيح».

(٢) أخرجه البخاري: كتاب فضل ليلة القدر، باب تحري ليلة القدر، رقم (٢٠٢١)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= النَّاسَ، وَلَوْ كَانَ يُسَخِّطُ اللَّهُ، فَتَبِيجُهُ ذَلِكَ أَنْ يُعَامَلَ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ؛ لَهَذَا قَالَ: «سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَسَخَطَ عَلَيْهِ النَّاسَ»، فَأَلْقَى فِي قُلُوبِهِمْ سَخَطَهُ وَكَرَاهِيَتَهُ.

مُنَاسَبَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجَمَةِ: قَوْلُهُ: «وَمَنْ التَّمَسَّ رِضَا النَّاسِ بِسَخَطِ اللَّهِ» أَيُّ: خَوْفًا مِنْهُمْ حَتَّى يَرْضَوْا عَنْهُ، فَقَدَّمَ خَوْفَهُمْ عَلَى خَافَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

فِي اسْتِفَادٍ مِنَ الْحَدِيثِ مَا يَلِي:

١- وَجُوبُ طَلَبِ مَا يُرِضِي اللَّهَ وَإِنْ سَخِطَ النَّاسُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي يَنْفَعُ وَيُضُرُّ.

٢- أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَلْتَمِسَ مَا يُسَخِّطُ اللَّهَ مِنْ أَجْلِ إِرْضَاءِ النَّاسِ كَانُوا مَنْ كَانَ.

٣- إِبْثَابُ الرِّضَا وَالسَّخَطِ لِلَّهِ عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ، لَكِنْ بِلَا مُمَائِلَةٍ لِلْمَخْلُوقِينَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

«لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» [الشورى: ١١]، وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ. وَأَمَّا أَهْلُ التَّعْطِيلِ فَأَنكَرُوا حَقِيقَةَ ذَلِكَ، قَالُوا: لِأَنَّ الْغَضَبَ عَلَيَّانَ دَمِ الْقَلْبِ لَطَلَبِ الْإِنْتِقَامِ، وَهَذَا لَا يَلِيْقُ بِاللَّهِ، وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُمْ قَاسُوا سَخَطَ اللَّهِ أَوْ غَضَبَهُ بِغَضَبِ الْمَخْلُوقِ، فَزَدُّ عَلَيْهِمْ بِأَمْرَيْنِ: بِالْمَنْعِ، ثُمَّ النَّقْصِ:

فَالْمَنْعُ: أَنْ تَمْنَعَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْغَضَبِ الْمُضَافِ إِلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ كَغَضَبِ الْمَخْلُوقِينَ.

وَالنَّقْصُ: فنَقُولُ لِلشَّاعِرَةِ: أَنْتُمْ أَثَبْتُمْ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ الْإِرَادَةَ، وَهِيَ مِثْلُ النَّفْسِ إِلَى جَلْبِ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ، وَالرَّبُّ عَزَّجَلَّ لَا يَلِيْقُ بِهِ ذَلِكَ، فَإِذَا قَالُوا: هَذِهِ إِزَادَةُ الْمَخْلُوقِ. نَقُولُ: وَالْغَضَبُ الَّذِي ذَكَرْتُمْ هُوَ غَضَبُ الْمَخْلُوقِ. وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَبْطَلَ ظَوَاهِرَ النُّصُوصِ بِأَقْسَةِ عَقْلِيَّةٍ فَهَذِهِ الْأَقْسَةُ بَاطِلَةٌ؛ لَوْجُوه:

الْأَوَّلُ: أَنَّهَا تُبْطِلُ دَلَالََةَ النُّصُوصِ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ هِيَ الْحَقُّ، وَمَذْلُولُ النُّصُوصِ

بَاطِلًا، وَهَذَا مُتَمَنِّعٌ.

الثَّانِي: أَنَّهُ يَقُولُ عَلَى اللَّهِ بَعْدَ عِلْمِهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُبْطِلُ ظَاهِرَ النَّصِّ يُؤْوِلُهُ إِلَى مَعْنَى آخَرَ، فَيَقَالُ لَهُ: مَا الَّذِي أَذْرَاكَ أَنَّ اللَّهَ أَرَادَ هَذَا الْمَعْنَى دُونَ ظَاهِرِ النَّصِّ؟ فَبِهِ يَقُولُ عَلَى اللَّهِ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ فِي نَفْيِ الظَّاهِرِ، وَفِي إِبْثَابِ مَا لَمْ يَدَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ.

الثَّالِثُ: أَنَّ فِيهِ جَنَائَةَ عَلَى النُّصُوصِ؛ حَيْثُ اعْتَقَدَ أَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى التَّنْشِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْطَلْ إِلَّا لِهَذَا

السَّبَبِ، فَيَكُونُ مَا فِيهِمْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ كُفْرًا أَوْ ضَلَالًا.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ (آلِ عِمْرَانَ) ^١.

الرَّابِعُ: أَنَّ فِيهَا طَعْنًا فِي الرُّسُولِ ﷺ وَخُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ؛ لِأَنَّنَا نَقُولُ: هَذِهِ الْمَعَانِي الَّتِي صَرَفْتُمْ النُّصُوصَ إِلَيْهَا هَلِ الرُّسُولُ ﷺ وَخُلَفَاؤُهُ يَعْلَمُونَ بِهَا أَمْ لَا؟

فَإِنْ قَالُوا: لَا يَعْلَمُونَ. فَقَدْ اتَّهَمُوهُمْ بِالْقُصُورِ، وَإِنْ قَالُوا: يَعْلَمُونَ وَلَمْ يُبَيِّنُوهَا. فَقَدْ اتَّهَمُوهُمْ بِالْقَصْرِ. فَلَا تَسْتَوْجِبُ مِنْ نَصِّ دَلٍّ عَلَى صِفَةٍ أَنْ تُثَبِّتَهَا، لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَجْتَنِبَ أَمْرَيْنِ، هُمَا:

الْتَّمِثُ وَالْتَكْيِيفُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، فَإِذَا اثْبَتَ اللَّهُ لِنَفْسِهِ وَجْهًا أَوْ يَدَيْنِ، فَلَا تَسْتَوْجِبُ مِنْ إِثْبَاتِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الَّذِي أَخْبَرَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ أَعْلَمَ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَصْدَقُ قِيْلًا، وَأَحْسَنُ حَدِيثًا، وَهُوَ يُرِيدُ لَخْلُقِهِ الْهِدَايَةَ، وَإِذَا اثْبَتَ رَسُولُهُ ذَلِكَ لَهُ فَلَا تَسْتَوْجِبُ مِنْ إِثْبَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ:

▪ أَصْدَقُ الْخَلْقِ.

▪ وَأَعْلَمُهُمْ بِمَا يَقُولُ عَنِ اللَّهِ.

▪ وَأَبْلَغُهُمْ نُطْقًا وَفَصَاحَةً.

▪ وَأَنْصَحُ الْخَلْقَ لِلْخَلْقِ.

فَمَنْ أَنْكَرَ صِفَةً اثْبَتَهَا اللَّهُ لِنَفْسِهِ أَوْ اثْبَتَهَا لَهُ رَسُولُهُ، وَقَالَ: هَذَا تَفْسِيرٌ مِنْهُ الْجُلُودُ وَتُنْكِرُهُ الْقُلُوبُ، فَيَقَالُ: هَذَا لَا يُنْكِرُهُ إِلَّا إِنْسَانٌ فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ. أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَلَا تُنْكِرُهُ قُلُوبُهُمْ، بَلْ تَوْمِنُ بِهِ وَتَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ، وَنَحْنُ لَمْ نُكَلِّفْ إِلَّا بِمَا بَلَّغْنَا، وَاللَّهُ يُرِيدُ لِعِبَادِهِ الْبَيَانَ وَالْهُدَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَيِّبَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سَبِيلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، فَهُوَ لَا يُرِيدُ أَنْ يُعْمِيَ عَلَيْهِمُ الْأَمْرَ، فَيَقُولُ: إِنَّهُ يَغْضَبُ. وَهُوَ لَا يَغْضَبُ، وَيَقُولُ: إِنَّهُ يَهْزُولُ. وَهُوَ لَا يَهْزُولُ، هَذَا خِلَافُ الْبَيَانِ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ آلِ عِمْرَانَ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا دَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَائَهُ﴾ فَلَا

تَخَافُوهُمْ وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿ وَسَبَقَ.

الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ (براءة)^[١].

الثالثة: تَفْسِيرُ آيَةِ (العنكبوت)^[٢].

الرابعة: أَنَّ الْيَقِينَ يَضْعُفُ وَيَقْوَى^[٣].

الخامسة: عَلَامَةُ ضَعْفِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ هَذِهِ الثَّلَاثُ^[٤].

السادسة: أَنَّ إِخْلَاصَ الْخَوْفِ لِلَّهِ مِنَ الْفَرَائِضِ^[٥].

السابعة: ذِكْرُ ثَوَابٍ مَنْ فَعَلَهُ^[٦].

الثامنة: ذِكْرُ عِقَابٍ مَنْ تَرَكَهُ^[٧].

[١] الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ (براءة) وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَرَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا لِلَّهِ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ وَسَبَقَ.

[٢] الثالثة: تَفْسِيرُ آيَةِ الْعَنْكَبُوتِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ﴾، وَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى تَفْسِيرِهَا فِيمَا سَبَقَ.

[٣] الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْيَقِينَ يَضْعُفُ وَيَقْوَى. تُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ: «إِنَّ مِنْ ضَعْفِ الْيَقِينِ...» الْحَدِيثُ.

[٤] الْخَامِسَةُ: عَلَامَةُ ضَعْفِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ هَذِهِ الثَّلَاثُ. وَهِيَ: أَنَّ تُرْضِيَ النَّاسَ بِسَخَطِ اللَّهِ، وَأَنْ تَحْمَدَهُمْ عَلَى رِزْقِ اللَّهِ، وَأَنْ تَذُمَّهُمْ عَلَى مَا لَمْ يُؤْتِكَ اللَّهُ.

[٥] السَّادِسَةُ: أَنَّ إِخْلَاصَ الْخَوْفِ لِلَّهِ مِنَ الْفَرَائِضِ. وَتُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ: «مَنْ ائْتَمَسَ...» الْحَدِيثُ، وَوَجْهُ تَرْتِيبِ الْعُقُوبَةِ عَلَى مَنْ قَدَّمَ رِضَا النَّاسِ عَلَى رِضَا اللَّهِ تَعَالَى.

[٦] السَّابِعَةُ: ذِكْرُ ثَوَابٍ مَنْ فَعَلَهُ: وَهُوَ رِضَا اللَّهِ عَنْهُ، وَأَنَّهُ يُرْضِي عَنْهُ النَّاسَ، وَهُوَ الْعَاقِبَةُ الْحَمِيدَةُ.

[٧] الثَّامِنَةُ: ذِكْرُ عِقَابٍ مَنْ تَرَكَهُ، وَهُوَ أَنْ يَسَخَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَيُسَخِطَ عَلَيْهِ النَّاسَ، وَلَا يَنَالُ مَقْصُودَهُ.

=
 وَخُلَاصَةُ الْبَابِ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ أَنْ يَجْعَلَ الْخَوْفَ مِنَ اللَّهِ فَوْقَ كُلِّ خَوْفٍ، وَأَنْ لَا يُبَالِيَ
 بِأَحَدٍ فِي شَرِيعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنْ يَعْلَمَ أَنَّ مِنَ التَّمَسُّ رِضَا اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ سَخِطَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَالْعَاقِبَةُ لَهُ،
 وَإِنْ التَّمَسُّ رِضَا النَّاسِ وَتَعَلَّقَ بِهِمْ وَأَسَخِطَ اللَّهَ، انْقَلَبَتْ عَلَيْهِ الْأَحْوَالُ، وَلَمْ يَنْلُ مَقْصُودَهُ، بَلْ
 حَصَلَ لَهُ عَكْسُ مَقْصُودِهِ، وَهُوَ أَنْ يَسَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَيُسَخِطَ عَلَيْهِ النَّاسُ.



بَاب

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]^(١)

[١] مُنَاسِبَةُ هَذَا الْبَابِ لِمَا قَبْلَهُ: هِيَ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَفْرَدَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِالتَّوَكُّلِ فَإِنَّهُ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي حُصُولِ مَطْلُوبِهِ وَزَوَالِ مَكْرُوهِهِ، وَلَا يَعْتَمِدُ عَلَى غَيْرِهِ.

وَالتَّوَكُّلُ: هُوَ الْاعْتِيَادُ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي حُصُولِ الْمَطْلُوبِ، وَدَفْعِ الْمَكْرُوهِ، مَعَ الثِّقَةِ بِهِ، وَفِعْلِ الْأَسْبَابِ الْمَأْذُونِ فِيهَا، وَهَذَا أَقْرَبُ تَعْرِيفٍ لَهُ، وَلَا بُدَّ مِنْ أَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْاعْتِيَادُ عَلَى اللَّهِ اعْتِيَادًا صَادِقًا حَقِيقِيًّا.

الثَّانِي: فِعْلُ الْأَسْبَابِ الْمَأْذُونِ فِيهَا.

فَمَنْ جَعَلَ أَكْثَرَ اعْتِيَادِهِ عَلَى الْأَسْبَابِ نَقَصَ تَوَكُّلَهُ عَلَى اللَّهِ، وَيَكُونُ قَادِحًا فِي كِفَايَةِ اللَّهِ، فَكَانَتْهُ جَعَلَ السَّبَبَ وَحْدَهُ هُوَ الْعُمْدَةُ فَيَبْضُو إِلَيْهِ مِنْ حُصُولِ الْمَطْلُوبِ وَزَوَالِ الْمَكْرُوهِ.

وَمَنْ جَعَلَ اعْتِيَادَهُ عَلَى اللَّهِ مُلْغِيًا لِلْأَسْبَابِ فَقَدْ طَعَنَ فِي حِكْمَةِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ جَعَلَ لِكُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا، فَمَنْ اعْتَمَدَ عَلَى اللَّهِ اعْتِيَادًا مُجْرَدًا كَانَ قَادِحًا فِي حِكْمَةِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ حَكِيمٌ، يَرْبِطُ الْأَسْبَابَ بِمُسَبِّبَاتِهَا، كَمَنْ يَعْتَمِدُ عَلَى اللَّهِ فِي حُصُولِ الْوَلَدِ وَهُوَ لَا يَتَزَوَّجُ.

وَالنَّبِيُّ ﷺ أَعْظَمُ الْمُتَوَكِّلِينَ، وَمَعَ ذَلِكَ كَانَ يَأْخُذُ بِالْأَسْبَابِ، فَكَانَ يَأْخُذُ الزَّادَ فِي السَّفَرِ، وَلَمَّا خَرَجَ إِلَى أَحَدٍ ظَاهِرَ بَيْنَ ذِرْعَيْنِ، أُنِيَ: لَيْسَ ذِرْعَيْنِ اثْنَيْنِ^(٢)، وَلَمَّا خَرَجَ مُهَاجِرًا أَحَذَّ مَنْ يَدُلُّهُ الطَّرِيقَ^(٣)، وَلَمْ يَقُلْ: سَأَذْهَبُ مُهَاجِرًا وَآتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ، وَلَنْ أَضْطَحِبَ مَعِيَ مَنْ يَدُلُّنِي الطَّرِيقَ. وَكَانَ ﷺ يَتَّقِي الْحَرَّ وَالْبَرْدَ، وَلَمْ يَنْقُصْ ذَلِكَ مِنْ تَوَكُّلِهِ.

وَيُذَكِّرُ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَدِمَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ إِلَى الْحَجِّ بِلَا زَادٍ، فَجِيءَ بِهِمْ إِلَى عُمَرَ، فَسَأَلَهُمْ، فَقَالُوا: نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ عَلَى اللَّهِ. فَقَالَ: لَسْتُمْ الْمُتَوَكِّلِينَ، بَلْ أَنْتُمْ الْمُتَوَاجِلُونَ^(٤).

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤٤٩/٣) وأبو داود: كتاب الجهاد، باب في لبس الدروع، رقم (٢٥٩٠)، ولم يميز سفيان بسأعه هذا الحديث.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب استئجار المشركين عند الضرورة، رقم (٢٢٦٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في التوكل رقم (١٠)، والدينوري في المجالسة رقم (٣٠٢٧).

والتَّوَكَّلُ نِصْفُ الدِّينِ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ فِي صَلَاتِنَا: ﴿إِيَّاكَ نَعْتَدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيذُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فَتَطْلُبُ مِنَ اللَّهِ الْعَوْنَ اعْتِيَاذًا عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ بِأَنَّهُ سَيُعِينُنَا عَلَى عِبَادَتِهِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿تَاعِبِدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]، وَلَا يُمْكِنُ تَحْقِيقُ الْعِبَادَةِ إِلَّا بِالتَّوَكُّلِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ وُكِّلَ إِلَى نَفْسِهِ وَكُلَّ إِلَى ضَعْفٍ وَعَجْزٍ، وَلَمْ يَتِمَّكِنْ مِنَ الْقِيَامِ بِالْعِبَادَةِ، فَهُوَ حِينَ يَعْبُدُ اللَّهَ يَشْعُرُ أَنَّهُ مُتَوَكِّلٌ عَلَى اللَّهِ، فَيُنَالُ بِذَلِكَ أَجْرَ الْعِبَادَةِ وَأَجْرَ التَّوَكُّلِ، وَلَكِنَّ الْغَالِبَ عِنْدَنَا ضَعْفُ التَّوَكُّلِ، وَأَنَّا لَا نَشْعُرُ حِينَ نَقُومُ بِالْعِبَادَةِ أَوْ الْعَادَةِ بِالتَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ وَالْاعْتِيَادِ عَلَيْهِ فِي أَنْ نَنَالَ هَذَا الْفِعْلَ، بَلْ نَعْتَمِدُ فِي الْغَالِبِ عَلَى الْأَسْبَابِ الظَّاهِرَةِ وَنَنْسَى مَا وَرَاءَ ذَلِكَ، فَيَقْوَتُنَا ثَوَابٌ عَظِيمٌ، وَهُوَ ثَوَابُ التَّوَكُّلِ، كَمَا أَنَّا لَا نُوَفِّقُ إِلَى حُصُولِ الْمَقْصُودِ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ، سِوَاءٍ حَصَلَ لَنَا عَوَارِضٌ تَوْجِبُ انْقِطَاعَهَا أَوْ عَوَارِضٌ تَوْجِبُ نَقْصِهَا. وَالتَّوَكُّلُ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: تَوَكُّلُ عِبَادَةٍ وَخُضُوعٍ، وَهُوَ الْاعْتِيَادُ الْمُنْطَلِقُ عَلَى مَنْ تَوَكَّلَ عَلَيْهِ، بَحِثُ يَعْتَقِدُ أَنَّ يَبْدُو جَلْبَ النَّفْعِ وَدَفْعَ الضَّرِّ، فَيَعْتَمِدُ عَلَيْهِ اعْتِيَاذًا كَامِلًا، مَعَ شُعُورِهِ بِإِفْتِقَارِهِ إِلَيْهِ. فَهَذَا يَجِبُ إِخْلَاصُهُ لِلَّهِ تَعَالَى، وَمَنْ صَرَفَهُ لغيرِ اللَّهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ شَرِكًا أَكْبَرَ، كَالَّذِينَ يَعْتَمِدُونَ عَلَى الصَّالِحِينَ مِنَ الْأَمْوَاتِ وَالْعَائِلِينَ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّ لَهُوْلَاءِ تَصَرُّفًا خَفِيفًا فِي الْكُونِ، فَيَعْتَمِدُ عَلَيْهِمْ فِي جَلْبِ الْمَنَافِعِ وَدَفْعِ الْمَضَارِّ.

الثَّانِي: الْاعْتِيَادُ عَلَى شَخْصٍ فِي رِزْقِهِ وَمَعَاشِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذَا مِنَ الشَّرِكِ الْأَضْعَفِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مِنَ الشَّرِكِ الْحَقِيقِيِّ، مِثْلُ اعْتِمَادِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ عَلَى وَطِيفَتِهِ فِي حُصُولِ رِزْقِهِ؛ وَلِهَذَا تَحْجِدُ الْإِنْسَانُ يَشْعُرُ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ مُعْتَمِدٌ عَلَى هَذَا اعْتِمَادَ افْتِقَارٍ، فَتَحْجِدُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْمَحَابَةِ لِيَنْ يَكُونَ هَذَا الرِّزْقُ عِنْدَهُ مَا هُوَ ظَاهِرٌ، فَهُوَ لَمْ يَعْتَقِدْ أَنَّهُ مُجْرَدٌ سَبَبٍ، بَلْ جَعَلَهُ فَوْقَ السَّبَبِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى شَخْصٍ فِيْمَا فَوَّضَ إِلَيْهِ التَّصَرُّفَ فِيهِ، كَمَا لَوْ وَكَّلْتَ شَخْصًا فِي بَيْعِ شَيْءٍ أَوْ شِرَائِهِ، وَهَذَا لَا شَيْءَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَشْعُرُ أَنَّ الْمَنْزِلَةَ الْعُلْيَا لَهُ فَوْقَهُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ نَائِبًا عَنْهُ، وَقَدْ وَكَّلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يَذْبَحَ مَا بَقِيَ مِنْ هَذِهِ^(١)، وَوَكَّلَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَى

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= الصَّدَقَةُ^(١)، وَكَلَّ عُرْوَةَ بَنَ الْجَعْدِ أَنْ يَشْرِي لَهُ أَضْحِيَّةً^(٢)، وَهَذَا بِخِلَافِ الْقِسْمِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ يُشْعِرُ بِالْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَيَرَى اعْتِيَادَهُ عَلَى التَّوَكُّلِ عَلَيْهِ اعْتِيَادًا افْتِقَارًا.

وَمَا سَبَقَ تَبَيَّنَ أَنَّ التَّوَكُّلَ مِنْ أَعْلَى الْمَقَامَاتِ، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ مُصْطَحِبًا لَهُ فِي جَمِيعِ شُؤُونِهِ. قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَكُونُ لِلْمُعْطَلَةِ أَنْ يَتَوَكَّلُوا عَلَى اللَّهِ وَلَا لِلْمُعْتَرِئَةِ الْقَدَرِيَّةِ»؛ لِأَنَّ الْمُعْطَلَةَ يَعْتَقِدُونَ انْتِفَاءَ الصِّفَاتِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْإِنْسَانُ لَا يَعْتَمِدُ إِلَّا عَلَى مَنْ كَانَ كَامِلَ الصِّفَاتِ الْمُسْتَحَقَّةِ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ.

وكَذَلِكَ الْقَدَرِيَّةُ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْعَبْدَ مُسْتَقْبِلُ بَعْمَلِهِ، وَاللَّهُ نَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٍ فِي أَعْمَالِ الْعِبَادِ. وَمَنْ تَمَّ نَعْرِفُ أَنَّ طَرِيقَ السَّلَفِ هُوَ خَيْرُ الطَّرِيقِ، وَبِهِ تَكْمُلُ جَمِيعُ الْعِبَادَاتِ، وَتَتِمُّ بِهِ جَمِيعُ أَحْوَالِ الْعَابِدِينَ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِي هَذَا الْبَابِ أَرْبَعَ آيَاتٍ، أَوَّلُهَا مَا جَعَلَهُ تَرْجَمَةً لِلْبَابِ، وَهِيَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا﴾ ﴿وَعَلَى اللَّهِ﴾ مُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ: ﴿فَتَوَكَّلُوا﴾ وَتَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ يَدُلُّ عَلَى الْحَضَرِ، أَيُّ: عَلَى اللَّهِ لَا عَلَى غَيْرِهِ، ﴿فَتَوَكَّلُوا﴾ أَيُّ: اعْتَمِدُوا.

وَالْفَاءُ لِتَحْسِينِ اللَّفْظِ وَلَيْسَتْ عَاطِفَةً؛ لِأَنَّ فِي الْجُمْلَةِ حَرْفَ عَطْفٍ وَهُوَ الْوَوُ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَعْطِفَ الْجُمْلَةَ بِعَاطِفَتَيْنِ، فَتَكُونُ لِتَحْسِينِ اللَّفْظِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦] وَالتَّقْدِيرُ: ﴿بَلِ اللَّهُ اعْبُدْ﴾.

قَوْلُهُ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ﴿إِنْ﴾ سَرَطِيَّةٌ، وَفَعْلُ السَّرَطِ ﴿كُنْتُمْ﴾ وَجَوَابُهُ قِيلَ: إِنَّهُ مَحْذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَتَوَكَّلُوا، وَقِيلَ: إِنَّهُ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ لَا يُجْتَازُ إِلَى جَوَابِ اكْتِفَاءٍ بِمَا سَبَقَ، فَيَكُونُ مَا سَبَقَ كَأَنَّهُ فَعْلٌ مُعَلَّقٌ بِهَذَا الشَّيْءِ، وَهَذَا أَرْجَحُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْحَذْفِ.

وَقَوْلُ أَصْحَابِ مُوسَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ يُفِيدُ أَنَّ التَّوَكُّلَ مِنَ الْإِيمَانِ وَمِنْ مُقْتَضَيَاتِهِ، كَمَا لَوْ قُلْتُ: إِنْ كُنْتُ كَرِيمًا فَأَكْرِمِ الصَّيْفَ. فَيَقْتَضِي أَنَّ إِكْرَامَ الصَّيْفِ مِنَ الْكَرَمِ.

(١) أخرجه البخاري معلقا: كتاب الوكالة، باب إذا وكل رجلا، فترك الوكيل شيئا، رقم (٢٣١١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، رقم (٣٦٤٢)، من حديث عروة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ الآية [الأنفال: ٢].^[١]

وهذه الآية تَقْضِي انتفاء كمال الإيمان بانتفاء التَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ، إِلَّا إِنْ حَصَلَ اعْتِمَادُ كُلِّ عَلَى غَيْرِ اللَّهِ، فَهُوَ شَرُّكَ أَكْبَرُ يَنْتَفِي لَهَ الْإِيمَانُ كُلُّهُ.

[١] الآية الثانية قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ ﴿إِنَّمَا﴾ أداة حَصَرٍ، وَالْحَصْرُ هُوَ اثْبَاتُ الْحُكْمِ فِي الْمَذْكُورِ وَنَقْيُهُ عَمَّا عَدَاهُ، وَالْمَعْنَى: مَا الْمُؤْمِنُونَ إِلَّا هَؤُلَاءِ. وَذَكَرَ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَمَا بَعْدَهَا خَمْسَةً أَوْصَافٍ:

أَحَدُهَا: قَوْلُهُ: ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ أي: خَافَتْ لِمَا فِيهَا مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى. وَمِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ هَمٌّ بِمَعْصِيَةٍ، فَذَكَرَ اللَّهَ أَوْ ذَكَرَ بِهِ، وَقِيلَ لَهُ: اتَّقِ اللَّهَ. فَإِنْ كَانَ مُؤْمِنًا فَإِنَّهُ سَيَخَافُ، وَهَذَا هُوَ عَلَامَةُ الْإِيمَانِ.

الْوَصْفُ الثَّانِي: قَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا ثَلِثَ عَلَيْهِمْ ءَايَتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَنًا﴾ أي: تَصَدِيقًا وَامْتِثَالًا، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَنْتَفِعُ بِقِرَاءَةِ غَيْرِهِ أَكْثَرَ مِمَّا يَنْتَفِعُ بِقِرَاءَةِ نَفْسِهِ، كَمَا أَمَرَ الرَّسُولُ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ أَنْ يَقْرَأَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: كَيْفَ أَقْرَأُ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ؟ فَقَالَ: «إِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي». فَقَرَأَ عَلَيْهِ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ حَتَّى بَلَغَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]، قَالَ: «حَسْبُكَ» فَتَطَرْتُ، فَإِذَا عَيْنَاهُ تَذَرِفَانِ^(١).

الْوَصْفُ الثَّالِثُ: قَوْلُهُ: ﴿وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ أي: يَعْتَمِدُونَ عَلَى اللَّهِ لَا عَلَى غَيْرِهِ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ يَعْمَلُونَ الْأَسْبَابَ، وَهَذَا هُوَ الشَّاهِدُ.

الْوَصْفُ الرَّابِعُ: قَوْلُهُ: ﴿الَّذِينَ يُعِيتُمُونَ الصَّلَاةَ﴾ أي: يَأْتُونَ بِهَا مُسْتَقِيمَةً كَامِلَةً، وَالصَّلَاةُ: اسْمُ جِنْسٍ تَشْمَلُ الْفَرَائِضَ وَالنَّوَافِلَ.

الْوَصْفُ الْخَامِسُ: قَوْلُهُ: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾.

﴿مِنْ﴾ لِلتَّبَعِيصِ، فَيَكُونُ اللَّهُ يَمْدَحُ مَنْ أَنْفَقَ بَعْضَ مَالِهِ لَا كُلُّهُ، أَوْ تَكُونُ لِبَيَانِ الْجِنْسِ، فَيَشْمَلُ النَّسَاءَ مَنْ أَنْفَقَ الْبَعْضَ وَمَنْ أَنْفَقَ الْكُلَّ، وَالصَّوَابُ: أَنَّهَا لِبَيَانِ الْجِنْسِ، وَأَنَّ مَنْ أَنْفَقَ الْكُلَّ

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾، رقم (٤٥٨٢)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب فضل استماع القرآن، رقم (٨٠٠).

وَقَوْلُهُ: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ﴾ الآية [الأنفال: ٦٤]^(١).

= يَدْخُلُ فِي الشَّأْنِ إِذَا تَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي أَنْ يَرْزُقَهُ وَأَهْلَهُ كَمَا فَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ^(٢). أَمَّا إِنْ كَانَ أَهْلُهُ فِي حَاجَةٍ أَوْ كَانَ الْمُتَّقَى عَلَيْهِ لَيْسَ بِحَاجَةٍ مَاسَةً تَسْتَلْزِمُ إِتْفَاقَ الْمَالِ كُلِّهِ - فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْفِقَ مَالَهُ كُلَّهُ.

[١] الآية الثالثة قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ﴾ الْمُرَادُ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ يُخَاطَبُ اللَّهُ رَسُولُهُ بِوَصْفِ النُّبُوَّةِ أَحْيَانًا وَبِوَصْفِ الرِّسَالَةِ أَحْيَانًا، فَجِيئًا بِأَمْرِهِ أَنْ يُبْلَغَ يُنَادِيهِ بِوَصْفِ الرِّسَالَةِ، وَأَمَّا فِي الْأَحْكَامِ الْخَاصَّةِ فَالْغَالِبُ أَنْ يُنَادِيهِ بِوَصْفِ النُّبُوَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِرَحْمَةٍ مِمَّا أَمَلَ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحریم: ١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١].

وَالنَّبِيُّ ﷺ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مُفْعَلٍ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَمُفْعَلٍ بِكسْرِهَا، أَيُّ: مُنْبَأٌ، وَمُنْبِئٌ، فَالرَّسُولُ ﷺ مُنْبَأٌ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ، وَمُنْبِئٌ لِعِبَادِ اللَّهِ.

قَوْلُهُ: ﴿حَسْبُكَ اللَّهُ﴾ أَيُّ: كَافِيكَ، وَالْحَسْبُ: الْكَافِي، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: أَعْطَى دِرْهَمًا فَحَسْبُ. وَ(حَسْبُ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَالْمَعْنَى: مَا اللَّهُ إِلَّا حَسْبُكَ، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ، أَيُّ: أَنْ تَكُونَ (حَسْبُ) مُبْتَدَأٌ وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ خَبَرُهُ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: مَا حَسْبُكَ إِلَّا اللَّهُ، وَهَذَا أَرْجَحُ.

قَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ آتَيْكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿مَنْ﴾ اسْمٌ مَوْصُولٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، وَفِي عَطْفِهَا رَأْيَانٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ: قِيلَ: حَسْبُكَ اللَّهُ، وَحَسْبُكَ مَنْ آتَيْكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فـ﴿مَنْ﴾ مَعْطُوفَةٌ عَلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ، وَلَوْ كَانَ الْعَطْفُ عَلَى الْكَافِ فِي (حَسْبُكَ) لَوَجِبَ إِعَادَةُ الْجَارِ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي آتَاكَ بِصَبْرِهِ وَالْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٢]، فَاللَّهُ آيِدٌ رَسُولُهُ بِالْمُؤْمِنِينَ، فَيَكُونُونَ حَسْبًا لَهُ هُنَا كَمَا كَانَ اللَّهُ حَسْبًا لَهُ.

وَهَذَا ضَعِيفٌ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وَجْهِ:

أَوَّلًا: قَوْلُهُمْ: عَطِفَ عَلَيْهِ لَكُونُهُ أَقْرَبَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَقَدْ يَكُونُ الْعَطْفُ عَلَى شَيْءٍ سَابِقٍ، حَتَّى إِنْ التَّحْوِيلَيْنِ قَالُوا: إِذَا تَعَدَّدَتِ الْمَعْطُوفَاتُ يَكُونُ الْعَطْفُ عَلَى الْأَوَّلِ.

ثَانِيًا: قَوْلُهُمْ: لَوْ عَطِفَ عَلَى الْكَافِ لَوَجِبَ إِعَادَةُ الْجَارِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الزكاة، باب الرخصة في ذلك - أي: أن يخرج الرجل من ماله، رقم (١٦٧٨)، والترمذي: كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما، رقم (٣٦٧٥)، والدارمي (١/ ٣٩١). وقال الترمذي: «حسن صحيح». وأخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة، من طريق آخر (١/ ٤٦٠).

وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ الآية [الطلاق: ٣].^[١]

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ» قَالَهَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ الْقِي

وَلَيْسَ عِنْدِي لَزِمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي الشَّرِّ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثَبَّنًا^(١)

ثالثًا: استبدلنا لهم بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَلَدَّ بَصْرَهُ وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾، فالتأيد لهم غير كونهم حسبه؛ لأن معنى كونهم حسبه أن يعتمد عليهم، ومعنى كونهم يؤيدونه أي: ينصرونه مع استقلاله بنفسه، وبينهما فرق.

رابعًا: أن الله سبحانه حينما يذكر الحسب يخلصه لنفسه، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٥٩]، ففرق بين الحسب والإيتاء، وقال تعالى: ﴿قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨]، فكما أن التوكل على غير الله لا يجوز فكذلك الحسب، لا يمكن أن يكون غير الله حسبا، فلو كان لجاز التوكل عليه، ولكن الحسب هو الله، وهو الذي عليه يتوكل المتوكلون.

خامسًا: أن في قوله: ﴿وَمَنْ آتَبَعَكَ﴾ ما يمنع أن يكون الصحابة حسبا للرسول ﷺ؛ وذلك لأنهم تابعون، فكيف يكون التابع حسبا للمتبوع؟! هذا لا يستقيم أبداً.

فالصواب أنه معطوف على الكاف في قوله: ﴿حَسْبُكَ﴾ أي: وحسب من آتبعك من المؤمنين، فتوكلوا عليه جميعاً أنت ومن آتبعك.

[١] الآية الرابعة قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ جملة شرطية تفيد بمنطوقها أن من يتوكل على الله فإن الله يكفيه مهملاته ويُسّر له أمره، والله حسبه، ولو حصل له بعض الأذية، فإن الله يكفيه الأذى، والرسول ﷺ سيد المتوكلين، ومع ذلك يصبه الأذى ولا تحصل له المضرة؛ لأن الله حسبه. فالنتيجة لمن اعتمد على الله أن يكفيه ربه المؤونة.

والآية تفيد بمفهومها أن من توكل على غير الله خذل؛ لأن غير الله لا يكون حسبا كما تقدم، فمن توكل على غير الله تخلى الله عنه، وصار موكولا إلى هذا الشيء ولم يحصل له مقصوده، وابتعد عن الله بمقدار توكله على غير الله.

فِي النَّارِ، وَقَالَهَا مُحَمَّدٌ ﷺ حِينَ قَالُوا لَهُ: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾^(١) الآية [آل عمران: ١٧٣]. رواه البخاري والنسائي.

[١] قَوْلُهُ فِي أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «قَالَهَا مُحَمَّدٌ ﷺ حِينَ قَالُوا لَهُ: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾».

وَهَذَا فِي نَصِّ الْقُرْآنِ لَمَّا انْصَرَفَ أَبُو سُفْيَانَ مِنْ أُحُدٍ أَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ لِيَقْضِيَ عَلَيْهِمْ بِرَغْمِهِ، فَلَقِيَ رَكْبًا، فَقَالَ لَهُمْ: إِلَى أَيْنَ تَذْهَبُونَ؟ قَالُوا: نَذْهَبُ إِلَى الْمَدِينَةِ. فَقَالَ: بَلَّغُوا مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ أَنَّا رَاجِعُونَ إِلَيْهِمْ فَقَاضُونَ عَلَيْهِمْ. فَجَاءَ الرَّكْبُ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَبَلَّغُوهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ مَعَهُ: «حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ». وَخَرَجُوا فِي نَحْوِ سَبْعِينَ رَاكِبًا، حَتَّى بَلَّغُوا حَمْرَاءَ الْأَسَدِ، ثُمَّ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ تَرَجَّعَ عَنْ رَأْيِهِ وَانْصَرَفَ إِلَى مَكَّةَ، وَهَذَا مِنْ كِفَايَةِ اللَّهِ لِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ؛ حَيْثُ اعْتَمَدُوا عَلَيْهِ تَعَالَى.

قَوْلُهُ: «قَالَ لَهُمُ النَّاسُ» أَيِ: الرَّكْبُ.

قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ النَّاسَ﴾ أَيِ: أَبَا سُفْيَانَ وَمَنْ مَعَهُ، وَكَلِمَةُ (النَّاسِ) هُنَا يُعْتَمَلُ بِهَا الْأُصُولِيُّونَ لِلْعَامِّ الَّذِي أُريدَ بِهِ الْخُصُوصُ.

قَوْلُهُ: «حَسْبُنَا» أَيِ: كَافِيْنَا، وَهِيَ مُبْتَدَأٌ، وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ خَبَرُهُ.

قَوْلُهُ: «وَنِعْمَ الْوَكِيلُ» «وَنِعْمَ» فِعْلٌ مَاضٍ «الْوَكِيلُ» فَاعِلٌ، وَالْمَخْصُوصُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: هُوَ، أَيِ: اللَّهُ، وَالْوَكِيلُ: الْمُعْتَمَدُ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ وَكِيلٍ، وَهُوَ أَيْضًا مُوَكَّلٌ، وَالْوَكِيلُ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَنِعْمَ الْوَكِيلُ»، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَكُنْ لِلَّهِ وَكِيلًا» [النساء: ٨١]، وَأَمَّا الْمُوَكَّلُ فَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ يَكْفُرُ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَئِسُوا بِهَا بِكْفِيرِينَ» [الأنعام: ٨٩].

وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالتَّوَكُّلِ هُنَا إِنَابَةُ الْعَبْدِ فِيمَا يَخْتَاجُ إِلَى الْاسْتِثْنَاءِ فِيهِ، فَلَيْسَ تَوَكُّلُهُ سُبْحَانَهُ مِنْ حَاجَةٍ لَهُ، بَلِ الْمُرَادُ بِالتَّوَكُّلِ الْاسْتِخْلَافُ فِي الْأَرْضِ؛ لِنَظَرِ كَيْفَ يَعْمَلُونَ.

وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ قَالَهَا حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ» قَوْلٌ لَا جَهَالَ لِلرَّأْيِ فِيهِ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾، رقم (٤٥٦٣)، والنسائي في السنن الكبرى رقم (١٠٣٦٤).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: أَنَّ التَّوَكَّلَ مِنَ الْفَرَائِضِ ^[١].

الثانية: أَنَّهُ مِنْ شُرُوطِ الْإِيْمَانِ ^[٢].

الثالثة: تَفْسِيرُ آيَةِ (الْأَنْفَالِ) ^[٣].

الرابعة: تَفْسِيرُ الْآيَةِ فِي آخِرِهَا ^[٤].

= فَيَكُونُ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، وَابْنُ عَبَّاسٍ يَزِي عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْهُمْ، وَلَكِنْ جَزَمَهُ بِهَذَا، وَقَرَأَهُ لِيَا قَالَهُ الرَّسُولُ ﷺ مِمَّا يُبْعَدُ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ. الشَّاهِدُ مِنَ الْآيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ حَيْثُ جَعَلُوا حَسْبَهُمُ اللَّهُ وَخَذَهُ.

تَنْبِيْهُ: قَوْلُنَا: «وَابْنُ عَبَّاسٍ يَزِي عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ» قَوْلٌ مَشْهُورٌ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْمُصْطَلَحِ، لَكِنْ فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَنْكُرُ الْأَخْذَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَقِي (صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ) (٥/ ٢٩١ - فَتَحَ) أَنَّهُ قَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ! كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ وَكِتَابَكُمْ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ أَخَذْتَ الْأَخْبَارَ بِاللَّهِ، تَقْرَؤُونَهُ لَمْ يَشُبْ، وَقَدْ حَدَّثَكُمْ اللَّهُ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ بَدَّلُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ وَغَيَّرُوا بِأَيْدِيهِمُ الْكِتَابَ، فَقَالُوا: هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ. لِيَسْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا، أَفَلَا يَنْهَأُكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ؟! وَلَا اللَّهُ مَا رَأَيْنَا مِنْهُمْ رَجُلًا يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ».

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: أَنَّ التَّوَكَّلَ مِنَ الْفَرَائِضِ. وَوَجْهُهُ أَنَّ اللَّهَ عَلَّقَ الْإِيْمَانَ بِالتَّوَكُّلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ وَسَبَقَ تَفْسِيرُهَا.

[٢] الثانية: أَنَّهُ مِنْ شُرُوطِ الْإِيْمَانِ. تَوَخَّذَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ وَسَبَقَ تَفْسِيرُهَا.

[٣] الثالثة: تَفْسِيرُ آيَةِ الْأَنْفَالِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ الْآيَةُ، وَالْمُرَادُ بِالْإِيْمَانِ هُنَا الْإِيْمَانُ الْكَامِلُ، وَلَا فَالْإِنْسَانُ يَكُونُ مُؤْمِنًا وَإِنْ لَمْ يَتَّصِفْ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ، لَكِنْ مَعَهُ مُطْلَقُ الْإِيْمَانِ، وَقَدْ سَبَقَ تَفْسِيرُ ذَلِكَ.

[٤] الرابعة: تَفْسِيرُ الْآيَةِ فِي آخِرِهَا، أَيْ: آخِرِ الْأَنْفَالِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ

الخامسة: تفسير آية (الطلاق) [١].

السادسة: عظم شأن هذه الكلمة، وأنها قول إبراهيم عليه الصلاة والسلام ومحمد ﷺ في الشدائد [٢].

= اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١﴾ أَي: حَسْبُكَ وَحَسْبُ مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ عَلَى مَا سَبَقَ.

[١] الخامسة: تفسير آية الطلاق، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ ﴿١﴾ وَقَدْ سَبَقَ تَفْسِيرُهَا.

[٢] السادسة: عظم شأن هذه الكلمة، وأنها قول إبراهيم عليه الصلاة والسلام ومحمد ﷺ في الشدائد، يعني قول: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾. وفي الباب مسائل غير ما ذكره المؤلف، منها:

زيادة الإيمان؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ثَلَيْتَ عَلَيْهِمْ ءَايَتَهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾.

ومنها: أنه عند الشدائد ينبغي للإنسان أن يعتمد على الله مع فعل الأسباب؛ لأن الرسول ﷺ وأصحابه قالوا ذلك عندما قيل لهم: إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ، وَلَكِنْهُمْ قُوَّةُ الْأَمْرِ إِلَى اللَّهِ، وَقَالُوا: حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

ومنها: أن أتباع النبي ﷺ مع الإيمان سبب لكفاية الله للعبد.



بَابُ

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ

إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]^[١]

[١] هذا الباب اشتمل على موضوعين:

الأول: الأمان من مكر الله.

والثاني: القنوط من رحمة الله. وكلاهما طرفاً تقيضي.

واستدل المؤلف للأول بقوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا﴾ الضمير يعود على أهل القرى؛ لأن ما قبلها قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيْنَا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ (٧) أَوَّامِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضَمِي وَهُمْ يَلْعَبُونَ (٨) أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٧-٩٩].

فقوله: ﴿وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ يدل على كمال الأمان؛ لأنهم في بلادهم، وأن الخائف لا ينام، وقوله: ﴿ضَمِي وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ يدل أيضاً على كمال الأمان والرخاء وعدم الضيق؛ لأنه لو كان عندهم ضيق في العيش لذهبوا يطلبون الرزق والعيش، وما صاروا في الضحى - في رابعة النهار - يلعبون.

والاستيفاهات هنا كلها للإنكار والتعجب من حال هؤلاء، فهم نائمون وفي رعد، ومقيمون على معاصي الله وعلى اللهو، ذاكرون لترفهم، غافلون عن ذكر خالقهم، فهم في الليل نوم، وفي النهار لعب، فبين الله عز وجل أن هذا من مكره بهم؛ ولهذا قال: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾، ثم ختم الآية بقوله: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾، فالذي يمتن الله عليه بالنعم والرعد والترف وهو مقيم على معصيته يظن أنه رايح، وهو في الحقيقة خاسر.

فإذا أئتم الله عليك من كل ناحية: أطعمك من جوع، وأمنك من خوف، وكسالك من غري؛ فلا تظن أنك رايح وأنت مقيم على معصية الله، بل أنت خاسر؛ لأن هذا من مكر الله بك.

قوله: ﴿إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ الاستثناء للحضر؛ وذلك لأن ما قبله مفرغ له، فالقوم فاعل، والخاصرون صفتهم.

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ مَكْرٌ، وَالْمَكْرُ هُوَ: التَّوَصُّلُ إِلَى الْإِيقَاعِ بِالْخِصْمِ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ، وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ»^(١).

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يُوصَفُ اللَّهُ بِالْمَكْرِ مَعَ أَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّهُ مَذْمُومٌ؟

قِيلَ: إِنَّ الْمَكْرَ فِي مَحَلِّهِ مَحْمُودٌ يَدُلُّ عَلَى قُوَّةِ الْمَاكِرِ، وَأَنَّهُ غَالِبٌ عَلَى خَصْمِهِ؛ وَلِذَلِكَ لَا يُوصَفُ اللَّهُ بِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ مَاكِرٌ، وَإِنَّمَا تَذْكُرُ هَذِهِ الصِّفَةَ فِي مَقَامٍ تَكُونُ فِيهِ مَدْحًا، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَمَكِّرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ٥٠]، وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٩٩]، وَلَا تُثْنِي عَنْهُ هَذِهِ الصِّفَةُ عَلَى سَبِيلِ الْإِطْلَاقِ، بَلْ إِنَّمَا فِي الْمَقَامِ الَّتِي تَكُونُ مَدْحًا يُوصَفُ بِهَا، وَفِي الْمَقَامِ الَّتِي لَا تَكُونُ مَدْحًا لَا يُوصَفُ بِهَا. وَكَذَلِكَ لَا يُسَمَّى اللَّهُ بِهَا، فَلَا يَقَالُ: إِنَّ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْمَاكِرَ.

وَأَمَّا الْخِيَانَةُ: فَلَا يُوصَفُ اللَّهُ بِهَا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهَا ذَمٌّ بِكُلِّ حَالٍ؛ إِذْ إِنَّمَا مَكْرٌ فِي مَوْضِعِ الْإِثْبَاتِ، وَهُوَ مَذْمُومٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأنفال: ٧١]، وَلَمْ يَقُلْ: فَخَانَتْهُمْ.

وَأَمَّا الْخِدَاعُ: فَهُوَ كَالْمَكْرِ يُوصَفُ اللَّهُ بِهِ حَيْثُ يَكُونُ مَدْحًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُخْدِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، وَالْمَكْرُ مِنَ الصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ:

١ - الْحَذَرُ مِنَ النِّعَمِ الَّتِي يُخْلِئُهَا اللَّهُ لِلْعَبْدِ؛ لِئَلَّا تَكُونَ اسْتِزْدَاجًا؛ لِأَنَّ كُلَّ نِعْمَةٍ فَلِلَّهِ عَلَيْكَ وَطِيفَةٌ شُكْرُهَا، وَهِيَ الْقِيَامُ بِطَاعَةِ الْمُنْعِمِ، فَإِذَا لَمْ تَقُمْ بِهَا مَعَ تَوَافُرِ النِّعَمِ، فَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا مِنْ مَكْرِ اللَّهِ.

٢ - تَحْرِيمُ الْأَمْنِ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ، وَذَلِكَ لَوَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْجُمْلَةَ بِصِيغَةِ الاسْتِفْهَامِ الدَّالَّةِ عَلَى الْإِنْكَارِ وَالتَّعَجُّبِ.

الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب الحرب خدعة، رقم (٣٠٢٨)، ومسلم: كتاب الجهاد، باب جواز الخداع في الحرب، رقم (١٧٤٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وَقَوْلُهُ: ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦].^[١]

[١] الْمَوْضُوعُ الثَّانِي مِمَّا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ هَذَا الْبَابُ: الْقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ.

وَاسْتَدَلَّ الْمُؤَلَّفُ لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ﴾.

﴿مَنْ﴾ اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ، ثُمَّ إِنَّمَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جَوَابٌ، وَالْقُنُوطُ: أَشَدُّ الْيَأْسِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَقْنَطُ وَيُبْعِدُ الرَّجَاءَ وَالْأَمَلَ، بَحِثُ يَسْتَبْعِدُ حُصُولَ مَطْلُوبِهِ أَوْ كَشَفَ مَكْرُوبِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ﴾ هَذِهِ رَحْمَةٌ مُضَافَةٌ إِلَى الْفَاعِلِ وَمَفْعُولُهَا مَحْدُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: (مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ يَاأَيُّهَا).

قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ (إِلَّا): آدَاءُ حَصْرِ؛ لِأَنَّ الْاسْتِفْهَامَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ﴾ مُرَادُّهُ النَّفْيُ، وَ﴿الضَّالُّونَ﴾ فَاعِلٌ (يَقْنَطُ).

وَالْمَعْنَى لَا يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ، وَالضَّالُّ: فَاقِدُ الْهِدَايَةِ، الثَّانِي الَّذِي لَا يَدْرِي مَا يَجِبُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ، مَعَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَرِيبُ الْغَيْرِ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ، وَفَرَبِ غَيْرِهِ، يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ أَزَلِينَ قَنِطِينَ، فَيُظِلُّ يَضْحَكُ يَعْلَمُ أَنَّ فَرَجَكُمْ قَرِيبٌ»^(١).

وَأَمَّا مَعْنَى الْآيَةِ: فَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا بَشَّرَتْهُ الْمَلَائِكَةُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ قَالَ لَهُمْ: ﴿أَشْرَرْتُمُونِي عَلَى أَنْ سَأَلْتُ الْكَافِرَ فِيمَ يُبَشِّرُونِ﴾^(٢) قَالُوا بِشَرِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ^(٣) قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٤-٥٦].

فَالْقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ سُوءُ ظَنٍّ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ طَعْنٌ فِي قُدْرَتِهِ سُبْحَانَهُ؛ لِأَنَّ مَنْ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ لَمْ يَسْتَبْعِدْ شَيْئًا عَلَى قُدْرَةِ اللَّهِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ طَعْنٌ فِي رَحْمَتِهِ سُبْحَانَهُ؛ لِأَنَّ مَنْ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ رَحِيمٌ لَا يَسْتَبْعِدُ أَنْ يَرْحَمَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْقَانِطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ضَالًّا.

وَلَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ إِذَا وَقَعَ فِي كُرْبَةٍ أَنْ يَسْتَبْعِدَ حُصُولَ مَطْلُوبِهِ أَوْ كَشَفَ مَكْرُوبِهِ، وَكَمْ مِنْ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١١/٤، ١٢) وَابْنُ مَاجَةَ: الْمَقْدَمَةُ، بَابُ فِيمَا أَنْكَرْتَ الْجَهْمِيَّةَ، رَقْمُ (١٨١)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَزِينِ الْعَقِيلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِلفظ: «ضحك ربنا ..»، وَقَالَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «الزُّوَاثِدِ» (١/٦٤): «وَكَيْفَ ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي «التَّقَاتِ» وَبَاقِي رَجَالَهُ احْتَجَّ بِهِمْ مُسْلِمٌ».

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سِئِلَ عَنِ الْكِبَائِرِ؟^(١).....

= إِنْ سَأَلَ فِي كُزْبَةٍ وَظَنَّ أَنَّ لَا نَجَاةَ مِنْهَا! فَنَجَّاهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: إِنَّمَا بَعَمَلٍ صَالِحٍ سَابِقٍ، مِثْلُ مَا وَقَعَ لِيُؤَسَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴿١٣٧﴾ لَلَبْتُ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الصافات: ١٤٣-١٤٤]، أَوْ بَعَمَلٍ لَاحِقٍ، وَذَلِكَ كَدُعَاءِ الرَّسُولِ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ^(٢)، وَلَيْلَةِ الْأَحْزَابِ^(٣)، وَكَذَلِكَ أَصْحَابُ الْغَارِ^(٤).

وَبَيَّنَ يَمَّا سَبَقَ أَنَّ الْمُؤَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَرَادَ أَنْ يَجْمَعَ الْإِنْسَانَ فِي سَبِيلِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بَيْنَ الْخَوْفِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ، وَبَيْنَ الرَّجَاءِ فَلَا يَقْطَعُ مِنْ رَحْمَتِهِ، فَلَا أَمْنٌ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ ثَلَمٌ فِي جَانِبِ الْخَوْفِ، وَالْقُنُوطُ مِنْ رَحْمَتِهِ ثَلَمٌ فِي جَانِبِ الرَّجَاءِ.

[١] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سِئِلَ عَنِ الْكِبَائِرِ» جَمْعُ كَبِيرَةٍ، وَالْمُرَادُ بِهَا: كِبَائِرُ الذُّنُوبِ، وَهَذَا السُّؤَالُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الذُّنُوبَ تَنْقَسِمُ إِلَى صَغَائِرٍ وَكِبَائِرٍ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْقُرْآنُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ﴾ [النجم: ٣٢]، وَالْكِبَائِرُ لَيْسَتْ عَلَى دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ، فَبَعْضُهَا أَكْبَرُ مِنْ بَعْضٍ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ هِيَ مَعْدُودَةٌ أَوْ مَحْدُودَةٌ؟ فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّهَا مَعْدُودَةٌ. وَصَارَ يُعَدُّدُهَا وَيَتَّبِعُ النَّصُوصَ الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ. وَقِيلَ: إِنَّهَا مَحْدُودَةٌ. وَقَدْ حَدَّثَنَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَالَ: «كُلُّ مَا رُتِّبَ عَلَيْهِ عُقُوبَةٌ خَاصَّةٌ، سِوَاءِ كَانَتْ فِي الدُّنْيَا أَوْ الْآخِرَةِ، وَسِوَاءِ كَانَتْ بِقَوَاتٍ مَحْبُوبٍ أَوْ بِخُصُولِ مَكْرُوهٍ»^(٤)، وَهَذَا وَاسِعٌ جَدًّا يَشْمَلُ ذُنُوبًا كَثِيرَةً.

وَوَجْهٌ مَا قَالَهُ أَنَّ الْمَعَاصِيَ قِسْمَانِ:

قِسْمٌ نُهِيَ عَنْهُ فَقَطُّ وَلَمْ يُذْكَرْ عَلَيْهِ وَعِيدٌ، فَعُقُوبَتُهُ هَذَا تَأْتِي بِالْمَعْنَى الْعَامَّةِ لِلْعُقُوبَاتِ، وَهَذِهِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب قصة عروة، رقم (٣٩٥٣)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأخرجه مسلم: كتاب الجهاد، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، رقم (١٧٦٣)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة الخندق، رقم (٤١١٥)، ومسلم: كتاب الجهاد، باب استحباب الدعاء بالنصر، رقم (١٧٤٢)، من حديث عبد الله بن أبي أوفى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الإجارة، باب من استأجر أجيرا فتركه الأجير أجره، رقم (٢٢٧٢)، ومسلم: كتاب الرقاق،

باب قصة أصحاب الغار الثلاثة، رقم (٢٧٤٣)، من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) مجموع الفتاوى (١١/ ٦٥٠).

فَقَالَ: «الشَّرْكُ بِاللَّهِ^(١)، وَالْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ^(٢)، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ^(٣)».

= الْمَعْصِيَةُ مُكَفِّرَةٌ يَفْعَلُ الطَّاعَاتِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ إِذَا اجْتَنِبْتَ الْكِبَائِرَ»^(٤)، وكذلك مَا وَرَدَ فِي الْعُمْرَةِ إِلَى الْعُمْرَةِ^(٥)، وَالْوُضُوءُ مِنْ تَكْفِيرِ الْخَطِيئَاتِ^(٦)، فَهَذِهِ مِنَ الصَّغَائِرِ.

وَقَسَمَ رَبُّنَا عَلَيْهِ عَقُوبَةً خَاصَّةً: كَاللَّعْنِ، أَوِ الْغَضَبِ، أَوِ التَّبَرُّؤِ مِنْ قَاعِلِهِ، أَوِ الْحَدِّ فِي الدُّنْيَا، أَوْ نَفْيِ الْإِيمَانِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذِهِ كَبِيرَةٌ تَحْتَكَفُ فِي مَرَاتِبِهَا. وَالسَّائِلُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِنَّمَا قَصْدُهُ مَعْرِفَةُ الْكِبَائِرِ؛ لِيَجْتَنِبَهَا، خِلَافًا لِحَالِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ الْيَوْمَ حَيْثُ يَسْأَلُ لِيَعْلَمَ فَقَطْ، وَلِذَلِكَ نَقَصْتُ بَرَكَةً عَلَيْهِمْ.

[١] قَوْلُهُ: «الشَّرْكُ بِاللَّهِ» ظَاهِرُ الْإِطْلَاقِ: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الشَّرْكُ الْأَصْغَرُ وَالْأَكْبَرُ، وَهُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ الشَّرْكَ الْأَصْغَرَ أَكْبَرُ مِنَ الْكِبَائِرِ، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «لَأَنْ أَخْلَفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَخْلَفَ بَعْتَرِهِ صَادِقًا»^(٧)، وَذَلِكَ لِأَنَّ سَيِّئَةَ الشَّرْكِ أَعْظَمُ مِنْ سَيِّئَةِ الْكَذِبِ. فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الشَّرْكَ مِنَ الْكِبَائِرِ مُطْلَقًا.

وَالشَّرْكُ بِاللَّهِ يَتَضَمَّنُ الشَّرْكَ بِرُبُوبِيَّتِهِ، أَوْ بِأَلُوْهِيَّتِهِ، أَوْ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «الْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ» الْيَأْسُ: فَقْدُ الرَّجَاءِ، وَالرَّوْحُ -بِفَتْحِ الرَّاءِ- قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَى الرَّحْمَةِ، وَهُوَ الْفَرْجُ وَالتَّنْفِيسُ، وَالْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ؛ لِنَتَائِجِهَا السَّيِّئَةِ.

[٣] قَوْلُهُ: «الْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ» بَأَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ مَعَ اسْتِذْجَارِهِ بِالنَّعَمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٣﴾ وَأُمْلِ لَهُمْ إِنَّا كِيدِي مَبِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٢-١٨٣].

(١) أخرجه البزار؛ كما في «كشف الأستار» (١٠٦) وابن أبي حاتم؛ كما في «تفسير ابن كثير» (٤٨٥/١) والطبراني؛ كما في «المجمع» (١٠٤/١) وفي «الدر المنثور» (١٤٧/٢).

وقال الهيثمي (١٠٤/١): «رواه البزار والطبراني، ورجاله موثقون».

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب الصلوات الخمس، رقم (٢٣٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب العمرة، باب وجوب العمرة وفضلها (١٧٧٣)، ومسلم: كتاب الحج، باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة، رقم (١٣٤٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء والصلاة عقبه، رقم (٢٢٩)، من حديث عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٤٦٩/٨) والطبراني في «الكبير» (٨٩٠٢)، قال المنذري في «الترغيب» (٦٠٧/٣) والهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧٧/٤): «ورواه رواة الصحيح».

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ^(١)، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ^(٢)، وَالْقَنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَالْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ^(٣)» رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٤).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْأَعْرَافِ^(٥).

وظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ: الْحَضَرُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ كِبَائِرَ غَيْرَ هَذِهِ، وَلَكِنْ الرَّسُولُ ﷺ يُجِيبُ كُلَّ سَائِلٍ بِمَا يُنَاسِبُ حَالَهُ؛ فَلَعَلَّهُ رَأَى هَذَا السَّائِلَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَمْنِ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ، أَوِ الْيَأْسِ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ، فَأَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ لَهُ ذَلِكَ.

وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ يُبَغِي أَنْ يَقْطِنَ لَهَا الْإِنْسَانُ فِيمَا يَأْتِي مِنَ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ بِمَا ظَاهِرُهُ التَّعَارُضُ، فَيَحْمِلُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى الْحَالِ الْمُنَاسِبَةِ؛ لِيَحْصُلَ التَّأَلُّفُ بَيْنَ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ.

[١] قَوْلُهُ فِي أَثَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ» هَذَا أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ؛ لِأَنَّهُ انْتِهَاكَ لِأَعْظَمِ الْحَقُوقِ، وَهُوَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي أَوْجَدَكَ وَأَعَدَّكَ وَأَمَدَّكَ، فَلَا أَحَدَ أَكْبَرَ عَلَيْكَ نِعْمَةً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

[٢] قَوْلُهُ: «الْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ» سَبَقَ شَرْحُهُ.

[٣] قَوْلُهُ: «الْقَنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ وَالْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ» الْمُرَادُ بِالْقَنُوطِ: أَنْ يَسْتَبْعِدَ رَحْمَةَ اللَّهِ، وَيَسْتَبْعِدَ حُصُولَ الْمَطْلُوبِ، وَالْمُرَادُ بِالْيَأْسِ هُنَا أَنْ يَسْتَبْعِدَ الْإِنْسَانُ زَوَالَ الْمَكْرُوهِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِئَلَّا يَحْصُلَ تَكَرُّافٌ فِي كَلَامِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وَالْخِلَاصَةُ: أَنَّ السَّائِلَ إِلَى اللَّهِ يَغْتَرِبُهُ شَيْئَانِ يُعَوِّقَانِهِ عَنْ رَبِّهِ، وَهُمَا الْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ، وَالْقَنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، فَإِذَا أُصِيبَ بِالضَّرَاءِ أَوْ فَاتَ عَلَيْهِ مَا يَحِبُّ تَجِدُهُ إِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْهُ رَبُّهُ يَسْتَوِلِي عَلَيْهِ الْقَنُوطُ، وَيَسْتَبْعِدُ الْفَرَجَ، وَلَا يَسْعَى لِأَسْبَابِهِ. وَأَمَّا الْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ فَتَجِدُ الْإِنْسَانَ مُقِيمًا عَلَى الْمَعَاصِي مَعَ تَوَافُرِ النِّعَمِ عَلَيْهِ، وَيَرَى أَنَّهُ عَلَى حَقٍّ، فَيَسْتَمِرُّ فِي بَاطِلِهِ، فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا اسْتِدْرَاجٌ. فِيهِ مَسَائِلُ:

[٤] الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْأَعْرَافِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ

اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ» وَقَدْ سَبَقَ تَفْسِيرُهَا.

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٠/٤٥٩، ٤٦٠) وابن جرير (٢٦/٥) والطبراني في «الكبير» (٨٧٨٣، ٨٧٨٤) وصحَّح الهيثمي

في «جمع الزوائد» (١٠٤/١) إسناد الطبراني.

الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ الْحَجَرِ^[١].

الثالثة: شِدَّةُ الْوَعِيدِ فِيْمَنْ أَمِنَ مَكْرَ اللَّهِ^[٢].

الرابعة: شِدَّةُ الْوَعِيدِ فِي الْقُنُوطِ^[٣].

[١] الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ الْحَجَرِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْنَطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾

وَقَدْ سَبَقَ تَفْسِيرُهَا.

[٢] الثالثة: شِدَّةُ الْوَعِيدِ فِيْمَنْ أَمِنَ مَكْرَ اللَّهِ، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ مِنْ أَكْثَرِ الْكِبَائِرِ، كَمَا فِي الْآيَةِ

وَالْحَدِيثِ، وَتُؤْخَذُ مِنَ الْآيَةِ الْأُولَى، وَالْحَدِيثَيْنِ.

[٣] الرابعة: شِدَّةُ الْوَعِيدِ فِي الْقُنُوطِ: تُؤْخَذُ مِنَ الْآيَةِ الثَّانِيَةِ وَالْحَدِيثَيْنِ.



بَابُ

مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ الصَّبْرُ عَلَى أَقْدَارِ اللَّهِ^(١)

[١] «الصَّبْرُ» فِي اللُّغَةِ: الْحَبْسُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «قُتِلَ صَبْرًا» أَيُّ: مَحْبُوسًا مَأْسُورًا.

وَفِي الْأَصْطِلَاحِ: حَبْسُ النَّفْسِ عَلَى أَشْيَاءَ وَعَنْ أَشْيَاءَ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: الصَّبْرُ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلًا﴾ [٢٣] فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ ﴿[الإنسان: ٢٣-٢٤]، وَهَذَا مِنَ الصَّبْرِ عَلَى الْأَوَامِرِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ لِيُبْلِغَهُ، فَيَكُونُ مَأْمُورًا بِالصَّبْرِ عَلَى الطَّاعَةِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدْوَةِ وَالْعَنِيَّةِ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الكهف: ٢٨]، وَهَذَا صَبْرٌ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ.

الثَّانِي: الصَّبْرُ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، كَصَبْرِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ إِجَابَةِ امْرَأَةِ الْعَزِيزِ؛ حَيْثُ دَعَتْهُ إِلَى نَفْسِهَا فِي مَكَانَةٍ لَهَا فِيهَا الْعِزَّةُ وَالْقُوَّةُ وَالسُّلْطَانُ عَلَيْهِ، وَمَعَ ذَلِكَ صَبَرَ، وَقَالَ: ﴿رَبِّ السَّجِنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْكَاهِلِينَ﴾ [يوسف: ٣٣]، فَهَذَا صَبْرٌ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ.

الثَّالِثُ: الصَّبْرُ عَلَى أَقْدَارِ اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الإنسان: ٢٤]، فَيَدْخُلُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ حُكْمُ اللَّهِ الْقَدَرِيُّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ﴾ [الأحقاف: ٣٥]؛ لِأَنَّ هَذَا صَبْرٌ عَلَى تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ وَعَلَى أَدَى قَوْمِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ لِرَسُولٍ إِحْدَى بَنَاتِهِ: «مُرْهَا، فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ»^(١).

إِذَنْ: الصَّبْرُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ، أَعْلَاهَا الصَّبْرُ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ، ثُمَّ الصَّبْرُ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، ثُمَّ الصَّبْرُ عَلَى أَقْدَارِ اللَّهِ.

وَهَذَا التَّرْتِيبُ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا بِاعْتِبَارِ مَنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَإِلَّا فَقَدْ يَكُونُ الصَّبْرُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ أَشَقَّ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بَبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، رَقْمُ (١٢٨٤)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ، رَقْمُ (٩٢٣)، مِنْ حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= عَلَى الْإِنْسَانِ مِنَ الصَّبْرِ عَلَى الطَّاعَةِ إِذَا فُتِنَ الْإِنْسَانُ مَثَلًا بِامْرَأَةٍ جَمِيلَةٍ تَدْعُوهُ إِلَى نَفْسِهَا فِي مَكَانٍ خَالٍ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ، وَهُوَ رَجُلٌ شَابٌّ ذُو شَهْوَةٍ، فَالصَّبْرُ عَنْ هَذِهِ الْمَعْصِيَةِ أَشَقُّ مَا يَكُونُ عَلَى النَّفْسِ، قَدْ يُصَلِّي الْإِنْسَانُ مِثْلَ رَكْعَةٍ وَتَكُونُ أَهْوَى عَلَيْهِ مِنْ هَذَا.

وَقَدْ يُصَابُ الْإِنْسَانُ بِمُصِيبَةٍ يَكُونُ الصَّبْرُ عَلَيْهَا أَشَقُّ مِنَ الصَّبْرِ عَلَى الطَّاعَةِ، فَقَدْ يَمُوتُ لَهُ مَثَلًا قَرِيبٌ أَوْ صَدِيقٌ أَوْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ جَدًّا، فَتَجِدُهُ يَتَحَمَّلُ مِنَ الصَّبْرِ عَلَى هَذِهِ الْمُصِيبَةِ مَشَقَّةً عَظِيمَةً.

وَهَذَا يَنْدَفِعُ الْإِيرَادُ الَّذِي يُورِدُهُ بَعْضُ النَّاسِ، وَيَقُولُ: إِنَّ هَذَا التَّرْتِيبَ فِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ بَعْضُ الْمَعَاصِي يَكُونُ الصَّبْرُ عَلَيْهَا أَشَقُّ مِنْ بَعْضِ الطَّاعَاتِ، وَكَذَلِكَ بَعْضُ الْأَقْدَارِ يَكُونُ الصَّبْرُ عَلَيْهَا أَشَقُّ، فنقول: نَحْنُ نَذْكُرُ الْمَرَاتِبَ مِنْ حَيْثُ هِيَ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الصَّابِرِ.

وَكَانَ الصَّبْرُ عَلَى الطَّاعَةِ أَعْلَى؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ إِلْزَامًا وَفِعْلًا، فَتَلْزِمُ نَفْسَكَ الصَّلَاةَ فَتُصَلِّي، وَالصَّوْمَ فَتَصُومُ، وَالْحَجَّ فَتَحُجُّ... ففِيهِ الْإِزَامُ وَفِعْلٌ وَحَرَكَةٌ فِيهَا نَوْعٌ مِنَ الْمَشَقَّةِ وَالتَّعَبِ.

ثُمَّ الصَّبْرُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ كُفًا فَقَطْ، أَيْ: إِلْزَامًا لِلنَّفْسِ بِالْتَّرَكِ، أَمَّا الصَّبْرُ عَلَى الْأَقْدَارِ؛ فَلِأَنَّ سَبَبَهُ لَيْسَ بِاخْتِيَارِ الْعَبْدِ، فَلَيْسَ فِيهِ فِعْلًا وَلَا تَرْكًا، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ الْمُخْضِي.

وَخَصَّ الْمُؤَلَّفُ رَحْمَةً اللَّهِ فِي هَذَا الْبَابِ الصَّبْرَ عَلَى أَقْدَارِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ يَمَّا يَتَعَلَّقُ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ لِأَنَّ تَذْيِيرَ الْخَلْقِ وَالتَّقْدِيرَ عَلَيْهِمْ مِنْ مُقْتَضِيَاتِ رُبُوبِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى.

قَوْلُهُ: «عَلَى أَقْدَارِ اللَّهِ» جَمْعُ قَدَرٍ، وَتُطْلَقُ عَلَى الْمَقْدُورِ وَعَلَى فِعْلِ الْمُقَدِّرِ، وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى. أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِفِعْلِ الْمُقَدِّرِ: فَيَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ الرِّضَا بِهِ وَالصَّبْرُ. وَبِالنِّسْبَةِ لِلْمَقْدُورِ: فَيَجِبُ عَلَيْهِ الصَّبْرُ وَيُسْتَحَبُّ لَهُ الرِّضَا.

مِثَالُ ذَلِكَ: قَدَرَ اللَّهُ عَلَى سَيَّارَةِ شَخْصٍ أَنْ تَحْتَرِقَ، فَكَوْنُ اللَّهِ قَدَرَ أَنْ تَحْتَرِقَ هَذَا قَدَرٌ يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَرْضَى بِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ الرِّضَا بِاللَّهِ رَبًّا.

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَقْدُورِ الَّذِي هُوَ اخْتِرَاقُ السَّيَّارَةِ فَالصَّبْرُ عَلَيْهِ وَاجِبٌ، وَالرِّضَا بِهِ مُسْتَحَبٌّ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ.

وَالْمَقْدُورُ قَدْ يَكُونُ طَاعَاتٍ، وَقَدْ يَكُونُ مَعَاصِيٍّ، وَقَدْ يَكُونُ مِنْ أَعْمَالِ اللَّهِ الْمُخْضَةِ، فَالطَّاعَاتُ يَجِبُ الرِّضَا بِهَا، وَالْمَعَاصِي لَا يَجُوزُ الرِّضَا بِهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ مَقْدُورٌ، أَمَّا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا قَدَرٌ لِلَّهِ

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١].^(١)

قَالَ عَلْقَمَةُ^(٢): «هُوَ الرَّجُلُ تُصِيبُهُ الْمُصِيبَةُ، فَيَعْلَمُ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، فَيَرْضَى وَيُسَلِّمُ»^(٣).

وَفِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اِئْتَنَانِ^(٤) فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ»^(٥).

= فَيَجِبُ الرِّضَا بِتَقْدِيرِ اللَّهِ بِكُلِّ حَالٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ:

فَلِذَاكَ نَرْضَى بِالْقَضَاءِ وَنَسْخَطُ الْـمَقْضَى حِينَ يَكُونُ بِالْعِضْيَانِ^(٦)

فَمَنْ نَظَرَ بَعَيْنَ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ إِلَى رَجُلٍ يَعْمَلُ مَعْصِيَةً فَعَلِيهِ الرِّضَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي قَدَّرَ هَذَا، وَلَهُ الْحِكْمَةُ فِي تَقْدِيرِهِ، وَإِذَا نَظَرَ إِلَى فِعْلِهِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرْضَى بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ، وَهَذَا هُوَ الْقَرْنُ بَيْنَ الْقَدَرِ وَالْمَقْدُورِ.

[١] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ﴾ «مَنْ» اسْمُ شَرْطٍ جَارِمٍ، وَفِعْلُ الشَّرْطِ «يُؤْمِنُ» وَجَوَابُهُ «يَهْدِ» وَالْمُرَادُ بِالْإِيْمَانِ بِاللَّهِ هُنَا الْإِيْمَانُ بِقَدَرِهِ.

قَوْلُهُ: «يَهْدِ قَلْبَهُ» يَرْزُقُهُ الطَّمَأْنِينَةَ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِيْمَانَ يَتَعَلَّقُ بِالْقَلْبِ، فَإِذَا اهْتَدَى الْقَلْبُ اهْتَدَتْ الْجَوَارِحُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»^(٧).

[٢] قَوْلُهُ: «قَالَ عَلْقَمَةُ» هُوَ مِنْ أَكْبَارِ التَّابِعِينَ.

[٣] قَوْلُهُ: «هُوَ الرَّجُلُ تُصِيبُهُ الْمُصِيبَةُ...» إلخ: وَتَفْسِيرُ عَلْقَمَةَ هَذَا مِنْ لَزِمِ الْإِيْمَانِ؛ لِأَنَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ عَلِمَ أَنَّ التَّقْدِيرَ مِنَ اللَّهِ، فَيَرْضَى وَيُسَلِّمُ، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّ الْمُصِيبَةَ مِنَ اللَّهِ اطمأنَّ الْقَلْبُ وَازْتَوَّحَ؛ وَلِهَذَا كَانَ مِنْ أَكْبَرِ الرَّاحَةِ وَالطَّمَأْنِينَةِ الْإِيْمَانُ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ.

[٤] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «اِئْتَنَانِ» مُبْتَدَأٌ، وَسَوْغَ الْإِيْتِدَاءِ بِهِ التَّقْسِيمُ، أَوْ أَنَّهُ مُفِيدٌ لِلْخُصُوصِ.

[٥] قَوْلُهُ: «بِهِمْ كُفْرٌ» الْبَاءُ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «مِنْ» أَيْ: هُمَا مِنْهُمْ كُفْرٌ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «فِي» أَيْ: هُمَا فِيهِمْ كُفْرٌ.

(١) نونية ابن القيم (ص: ٢٠٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال،

رقم (١٥٩٩)، من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ^(١)، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيْتِ^(٢).

قَوْلُهُ: «كُفْرٌ» أَي: هَاتَانِ الْخَصْلَتَانِ كُفْرٌ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ خَصْلَتَيْنِ مِنَ الْكُفْرِ فِي الْمُؤْمِنِ أَنْ يَكُونَ كَافِرًا، كَمَا لَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ خَصْلَتَيْنِ فِي الْكَافِرِ مِنْ خِصَالِ الْإِيمَانِ - كَالْحَيَاءِ، وَالشَّجَاعَةِ، وَالكَرَمِ - أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بِخِلَافِ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَ الرَّجُلِ وَالشُّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ»^(٣)، فَإِنَّهُ هُنَا أَتَى بِ(أَلِ) الدَّالَّةِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَاَلْمَرَأُ بِالْكُفْرِ هُنَا الْكُفْرُ الْمُخْرِجُ عَنِ الْمِلَّةِ، بِخِلَافِ مَحْيٍ «كُفْرٌ» نَكْرَةً، فَلَا يَدُلُّ عَلَى الْخُرُوجِ عَنِ الْإِسْلَامِ^(٤).

[١] قَوْلُهُ: «الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ» أَي: الْعَيْبُ فِيهِ أَوْ نَفْيُهُ، فَهَذَا عَمَلٌ مِنْ أَعْمَالِ الْكُفْرِ.

[٢] قَوْلُهُ: «النِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيْتِ» أَي: أَنْ يَبْكِيَ الْإِنْسَانُ عَلَى الْمَيْتِ بُكَاءً عَلَى صِفَةِ نَوْحِ الْحَمَامِ؛ لِأَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى التَّصَبُّرِ وَعَدَمِ الصَّبْرِ، فَهُوَ مُنَافٍ لِلصَّبْرِ الْوَاجِبِ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ هِيَ الشَّاهِدُ لِلْبَابِ.

وَالنَّاسُ حَالُ الْمُصِيبَةِ عَلَى مَرَاتِبٍ أَرْبَعٍ:

الْأُولَى: التَّسَخُّطُ، وَهُوَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِالْقَلْبِ كَأَنْ يَسْخَطَ عَلَى رَبِّهِ وَيَغْضَبَ عَلَى قَدْرِ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَقَدْ يُؤَدِّي إِلَى الْكُفْرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [الحج: ١١]، وَقَدْ يَكُونُ بِاللِّسَانِ، كَالدَّعَاءِ بِالْوَيْلِ وَالتُّبُّورِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَقَدْ يَكُونُ بِالْجَوَارِحِ، كَلَطَمِ الْخُدُودِ، وَسَقِّ الْجُيُوبِ، وَتَنْفِ الشُّعُورِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

الثَّانِي: الصَّبْرُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

الصَّبْرُ مِثْلُ اسْمِهِ مُرٌّ مَذَاقُهُ لَكِنْ عَوَاقِبُهُ أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ^(٥)

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب، رقم (٦٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، رقم (٨٢)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/٢٠٨، ٢٠٩).

(٤) البيت لأبي نصر محمود بن حسين المعروف بكشاجم، بلفظ: (في كل نائبة بدلًا من: (مر مذاقته). انظر: ديوان كشاجم

(ص: ٤٦٠).

وَلَهُمَا عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا^(١): «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْحُدُودَ^(٢)، وَشَقَّ الْجُيُوبَ^(٣)، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ^(٤)»^(٥).

فَيَرَى الْإِنْسَانُ أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ ثَقِيلٌ عَلَيْهِ، وَيَكْرَهُهُ، لَكِنَّهُ يَتَحَمَّلُهُ وَيَتَصَبَّرُ، وَلَيْسَ وَقُوعُهُ وَعَدَمُهُ سَوَاءً عِنْدَهُ، بَلْ يَكْرَهُ هَذَا وَلَكِنْ إِيَّاهُ يُحْمِيهِ مِنَ السَّخَطِ.

الثَّالِثَةُ: الرِّضَا، وَهُوَ أَعْلَى مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرَانِ عِنْدَهُ سَوَاءً بِالنِّسْبَةِ لِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَخْزَنُ مِنَ الْمُصِيبَةِ؛ لِأَنَّهُ رَجُلٌ يَسْبَحُ فِي الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ، أَيْتِمًا يَنْزِلُ بِهِ الْقَضَاءُ وَالْقَدَرُ فَهُوَ نَازِلٌ بِهِ عَلَى سَهْلٍ أَوْ جَبَلٍ، إِنْ أَصِيبَ بِنِعْمَةٍ أَوْ أَصِيبَ بِضِدَّاهَا، فَالْكُلُّ عِنْدَهُ سَوَاءٌ، لَا لِأَنَّ قَلْبَهُ مِثٌّ بَلْ لِتَمَامِ رِضَاهُ بِرَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، يَتَقَلَّبُ فِي تَصَرُّفَاتِ الرَّبِّ عَرَجَجَلٌ، وَلَكِنَّهَا عِنْدَهُ سَوَاءٌ؛ إِذْ إِنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا بِاعْتِبَارِهَا قَضَاءَ لَرَبِّهِ، وَهَذَا الْفَرْقُ بَيْنَ الرِّضَا وَالصَّبْرِ.

الرَّابِعَةُ: الشُّكْرُ، وَهُوَ أَعْلَى الْمَرَاتِبِ، وَذَلِكَ أَنْ يَشْكُرَ اللَّهُ عَلَى مَا أَصَابَهُ مِنْ مُصِيبَةٍ، وَذَلِكَ يَكُونُ فِي عِبَادِ اللَّهِ الشَّاكِرِينَ حِينَ يَرَى أَنَّ هُنَاكَ مَصَائِبَ أَعْظَمَ مِنْهَا، وَأَنَّ مَصَائِبَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ مَصَائِبِ الدِّينِ، وَأَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، وَأَنَّ هَذِهِ الْمُصِيبَةَ سَبَبٌ لَتَكْفِيرِ سَيِّئَاتِهِ، وَزِيَادَةِ حَسَنَاتِهِ - شَكَرَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ هَمٍّ وَلَا غَمٍّ وَلَا شَيْءٍ إِلَّا أَكْفَرَهُ لَهُ بِهَا، حَتَّى الشُّوْكَةُ يُشَاكُّهَا»^(٦).

كَمَا أَنَّهُ قَدْ يَزْدَادُ إِيمَانُ الْمَرْءِ بِذَلِكَ.

[١] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «مَرْفُوعًا» أَي: إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

[٢] قَوْلُهُ: «مَنْ ضَرَبَ الْحُدُودَ» الْعُمُومُ يُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ، أَي: مِنْ أَجْلِ الْمُصِيبَةِ.

[٣] قَوْلُهُ: «مَنْ شَقَّ الْجُيُوبَ» هُوَ طَوَّقُ الْقِمِيصِ الَّذِي يَدْخُلُ مِنْهُ الرَّأْسُ، وَذَلِكَ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ تَسَخُّطًا وَعَدَمَ تَحَمُّلٍ لَهَا وَقَعَ عَلَيْهِ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ» (دَعَا) مُضَافٌ وَالْجَاهِلِيَّةُ مُضَافٌ إِلَيْهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ليس منا من شق الجيوب، رقم (١٢٩٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب تحريم ضرب الحدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية، رقم (١٠٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب ما جاء في كفارة المرض، رقم (٥٦٤١)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض، رقم (٢٥٧٣)، من حديث أبي سعيد وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ الْخَيْرَ^(١) عَجَلَ لَهُ بِالْعُقُوبَةِ فِي الدُّنْيَا^(٢)».....

وَتَنَارَعَ هُنَا أَمْرَانِ:

الأول: صِغَةُ الْعُمُومِ (دَعَاؤُ الْجَاهِلِيَّةِ)؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ مُضَافٌ، فَيَعُمُّ.

الثاني: الْقَرِينَةُ؛ لِأَنَّ صَرْبَ الْحُدُودِ وَشَقَّ الْجُيُوبِ يُفَعِّلَانِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ، فَيَكُونُ دَعَا بِدَعَاؤِ الْجَاهِلِيَّةِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ، مِثْلَ قَوْلِهِمْ: وَابْنَاهُ! وَانْقِطَاعَ ظَهْرَاهُ! وَالْأَوَّلَى أَنْ تُرْجَعَ صِغَةُ الْعُمُومِ، وَالْقَرِينَةُ لَا تُخَصِّصُهُ، فَيَكُونُ الْمَقْصُودُ بِالْدَعَاؤِ كُلِّ دَعَاؤِ مَنَشُؤَهَا الْجَهْلُ.

وَذَكَرَ هَذِهِ الْأَصْنَافَ الثَّلَاثَةَ؛ لِأَنَّهَا غَالِبًا مَا تَكُونُ عِنْدَ الْمَصَائِبِ، وَإِلَّا فَمِثْلُهُ هَذَا الْبُيُوتِ، وَكَثْرُ الْأَوَانِي، وَتَحْرِيبُ الطَّعَامِ، وَنَحْوُهُ بِمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ مِنَ الْكِبَارِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَبَرَّأَ مِنْ فَاعِلِهَا.

وَلَا يَدْخُلُ فِي الْحَدِيثِ صَرْبُ الْحَدِّ فِي الْحَيَاةِ الْعَادِيَّةِ، مِثْلُ: صَرْبِ الْأَبِ لِابْنِهِ، لَكِنْ يُكْرَهُ الصَّرْبُ عَلَى الْوَجْهِ لِلنَّبِيِّ عَنْهُ، وَكَذَلِكَ شَقَّ الْجَنْبِ لِأَمْرِ غَيْرِ الْمُصِيبَةِ.

[١] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ الْخَيْرَ» اللَّهُ يُرِيدُ بِعَبْدِهِ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ، وَلَكِنْ الشَّرُّ الْمُرَادُ لِلَّهِ تَعَالَى لَيْسَ مُرَادًا لِدَاوَتِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»^(١)، وَمَنْ أَرَادَ الشَّرَّ لِدَاوَتِهِ كَانَ إِلَيْهِ، وَلَكِنْ اللَّهُ يُرِيدُ الشَّرَّ لِحِكْمَةٍ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ خَيْرًا بِاعْتِبَارِ مَا يَتَضَمَّنُهُ مِنَ الْحِكْمَةِ.

[٢] قَوْلُهُ: «عَجَلَ لَهُ بِالْعُقُوبَةِ فِي الدُّنْيَا» الْعُقُوبَةُ: مُوَاحَدَةُ الْمُجْرِمِ بِدَنِيهِ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تَعْقُبُ الذَّنْبَ، وَلَكِنَّهَا لَا تُقَالُ إِلَّا فِي الْمَوَاحَدَةِ عَلَى الشَّرِّ.

وَقَوْلُهُ: «عَجَلَ لَهُ بِالْعُقُوبَةِ فِي الدُّنْيَا» كَانَ ذَلِكَ خَيْرًا مِنْ تَأْخِيرِهَا لِلْآخِرَةِ؛ لِأَنَّهُ يَزُولُ وَيَسْتَهْيِ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْمُتَلَاعِبِينَ: «إِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ»^(٢).

وَهُنَاكَ خَيْرٌ أَوَّلَى مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ الْعَفْوُ عَنِ الذَّنْبِ، وَهَذَا أَعْلَى؛ لِأَنَّ اللَّهَ إِذَا لَمْ يُعَاقِبْهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ فَهَذَا هُوَ الْخَيْرُ كُلُّهُ، وَلَكِنْ الرَّسُولُ ﷺ جَعَلَ تَعْجِيلَ الْعُقُوبَةِ خَيْرًا بِاعْتِبَارِ أَنَّ تَأْخِيرَ

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧١)، من حديث علي رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب اللعان، رقم (١٤٩٣)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وَإِذَا أَرَادَ بَعْدَهُ الشَّرَّ أَمْسَكَ عَنْهُ بِذَنْبِهِ ^[١]، حَتَّى يُؤَافِيَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ^[٢]» ^(١).

= الْعُقُوبَةُ إِلَى الْآخِرَةِ أَشَدُّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى﴾ [طه: ١٢٧].

وَالْعُقُوبَةُ أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ:

مِنْهَا: مَا يَتَعَلَّقُ بِالذِّنِّ، وَهِيَ أَشَدُّهَا؛ لِأَنَّ الْعُقُوبَاتِ الْحَسِّيَّةَ قَدْ يَنْتَبَهُ لَهَا الْإِنْسَانُ، أَمَّا هَذِهِ فَلَا يَنْتَبَهُ لَهَا إِلَّا مَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ، وَذَلِكَ كَمَا لَوْ خَفَّتِ الْمَعْصِيَةُ فِي نَظَرِ الْعَاصِي، فَهَذِهِ عُقُوبَةٌ دِينِيَّةٌ تُجْعَلُ يَسْتَهِينُ بِهَا، وَكَذَلِكَ التَّهَامُونَ بِتَرْكِ الْوَاجِبِ، وَعَدَمُ الْغَيْرَةِ عَلَى حُرْمَاتِ اللَّهِ، وَعَدَمُ الْقِيَامِ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، كُلُّ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَائِبِ، وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِن تَوَلَّوْا فَاَعْلَمْ أَنَّهُ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾ [المائدة: ٤٩].

وَمِنْهَا: الْعُقُوبَةُ بِالنَّفْسِ، وَذَلِكَ كَالْأَمْرَاضِ الْعُضْوِيَّةِ وَالنَّفْسِيَّةِ.

وَمِنْهَا: الْعُقُوبَةُ بِالْأَهْلِ، كَفَقْدَانِهِمْ، أَوْ أَمْرَاضٍ تُصِيبُهُمْ.

وَمِنْهَا: الْعُقُوبَةُ بِالْمَالِ، كَنَقْصِهِ أَوْ تَلْفِيهِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

[١] قَوْلُهُ: «وَإِذَا أَرَادَ بَعْدَهُ الشَّرَّ أَمْسَكَ عَنْهُ بِذَنْبِهِ» «أَمْسَكَ عَنْهُ» أَي: تَرَكَ عُقُوبَتَهُ.

وَالْإِمْسَاكُ فِعْلٌ مِنْ أَفْعَالِ اللَّهِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ تَعْطِيلُ اللَّهِ عَنِ الْفِعْلِ، بَلْ هُوَ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ فَعَالًا لِيَأْخُذَ، لَكِنَّهُ يُمَسِّكُ عَنِ الْفِعْلِ فِي شَيْءٍ مَا لِحِكْمَةِ الْبَالِغَةِ، ففَعْلُهُ حِكْمَةٌ، وَإِمْسَاكُهُ حِكْمَةٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «حَتَّى يُؤَافِيَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أَي: يُؤَافِيَهُ اللَّهُ بِهِ: أَي: يُجَازِيهِ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ الَّذِي يَقُومُ فِيهِ النَّاسُ مِنْ قُبُورِهِمْ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وُسَمِّيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ:

١- قِيَامُ النَّاسِ مِنْ قُبُورِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْآلَمِينَ﴾ [المطففين: ٦].

٢- قِيَامُ الْأَشْهَادِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ

الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١].

٣- قِيَامُ الْعَدْلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الزهد، باب ما جاء في الصبر على البلاء، رقم (٢٣٩٦)، وقال: «حسن غريب»، والبيهقي في «الأنساب والصفات» (ص: ١٥٤) والبخاري في «شرح السنة» (٥/ ٢٤٥). وللحديث شواهد من حديث عبد الله بن مغفل وابن عباس وعمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ فهو صحيح بمجموع طرقه. وانظر: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٢٢٠).

والعَرَضُ مِنْ سِياقِ الْمُؤَلِّفِ لِهَذَا الْحَدِيثِ: تَسْلِيَةُ الْإِنْسَانِ إِذَا أُصِيبَ بِالْمَصَائِبِ؛ لِتَلَا بِحَرْعٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ يَكُونُ خَيْرًا، وَعَذَابُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، فَيَحْمَدُ اللَّهُ أَنَّهُ لَمْ يُؤَخِّرْ عِقُوبَتَهُ إِلَى الْآخِرَةِ.

وَعَلَى فَرَضٍ أَنَّ أَحَدًا لَمْ يَأْتِ بِخَطِيئَةٍ وَأَصَابَتْهُ مُصِيبَةٌ، فنَقُولُ لَهُ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ امْتِحَانِ الْإِنْسَانِ عَلَى الصَّبْرِ، وَرَفَعَ دَرَجَاتِهِ بِاخْتِسَابِ الْأَجْرِ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ إِذَا أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ، وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ لَمْ يُخْطِئْ أَنْ يَقُولَ: أَنَا لَمْ أُخْطِئْ؛ فَهَذِهِ تَزْكِيَةٌ، فَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ أَحَدًا لَمْ يُصِبْ ذَنْبًا وَأُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ، فَإِنَّ هَذِهِ الْمُصِيبَةَ لَا تُلَاقِي ذَنْبًا تُكَفِّرُهُ، لَكِنَّهَا تُلَاقِي قَلْبًا تُمَحِّصُهُ، فَيَتَلَيَّ اللَّهُ الْإِنْسَانَ بِالْمَصَائِبِ لِيَنْظُرَ هَلْ يَصْبِرُ أَوْ لَا.

ولهَذَا كَانَ أَحْسَنَ النَّاسِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَأَتْقَاهُمْ مُحَمَّدٌ ﷺ يُوعَكُ كَمَا يُوعَكُ رَجُلَانِ مِنَّا^(١)، وَذَلِكَ لِيَنَالَ أَعْلَى دَرَجَاتِ الصَّبْرِ فَيَنَالَ مَرْتَبَةَ الصَّابِرِينَ عَلَى أَعْلَى وَجُوهِهَا؛ وَلِذَلِكَ شُدِّدَ عَلَيْهِ ﷺ عِنْدَ التَّرَعِّ، وَمَعَ هَذِهِ الشَّدَّةِ كَانَ ثَابِتَ الْقَلْبِ، وَدَخَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَهُوَ يَسْتَاكُ، فَأَمَدَّهُ بَصَرُهُ (يَعْنِي: يَنْظُرُ إِلَيْهِ)، فَعَرَفَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ يُرِيدُ السَّوَاكَ، فَقَالَتْ: آخِذْهُ لَكَ؟ فَأَسَارَ بِرَأْسِهِ نَعَمْ. فَأَخَذَتْ السَّوَاكَ وَقَضَمَتْهُ وَالْأَنْتَهُ لِلرَّسُولِ ﷺ فَأَعْطَتْهُ إِيَّاهُ، فَاسْتَنَّ بِهِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا رَأَيْتُهُ اسْتَنَّ اسْتِنَانًا أَحْسَنَ مِنْهُ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ، وَقَالَ: «فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى»^(٢).

فَانْظُرْ إِلَى هَذَا الثَّبَاتِ وَالْيَقِينِ وَالصَّبْرِ الْعَظِيمِ مَعَ هَذِهِ الشَّدَّةِ الْعَظِيمَةِ، كُلُّ هَذَا لِأَجْلِ أَنْ يَصِلَ الرَّسُولُ ﷺ إِلَى دَرَجَاتِ الصَّابِرِينَ، صَبَرَ لِلَّهِ، وَصَبَرَ لِلَّهِ، وَصَبَرَ فِي اللَّهِ حَتَّى نَالَ أَعْلَى الدَّرَجَاتِ. فَمَنْ أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ، فَحَدَّثَتْهُ نَفْسُهُ أَنَّ مَصَائِبَهُ أَعْظَمُ مِنْ مَعَائِبِهِ، فَإِنَّهُ يُدِلُّ عَلَى رَبِّهِ بِعَمَلِهِ، وَيَمُنُّ عَلَيْهِ بِهِ، فَلْيَحْذَرْ هَذَا.

وَمِنْ ذَلِكَ يَتَضَحُّ لَنَا أَمْرَانِ:

١- أَنَّ إِصَابَةَ الْإِنْسَانِ بِالْمَصَائِبِ تُعْتَبَرُ تَكْفِيرًا لِسَيِّئَاتِهِ وَتَعْجِيلًا لِلْعُقُوبَةِ فِي الدُّنْيَا، وَهَذَا خَيْرٌ مِنْ تَأْخِيرِهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب أشد الناس بلاء الأنبياء، رقم (٥٦٤٨)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه، رقم (٢٥٧١)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ، رقم (٤٤٣٨).

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ^(١) «إِنَّ عِظَمَ الْجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ الْبَلَاءِ^(٢)، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلَاهُمْ^(٣)، فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السُّخْطُ^(٤)». حَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ^(٥).

٢- قَدْ تَكُونُ الْمَصَائِبُ أَكْثَرَ مِنَ الْعَائِبِ لِيَصِلَ الْمَرْءُ بِصَبْرِهِ أَعْلَى دَرَجَاتِ الصَّابِرِينَ، وَالصَّبْرُ مِنَ الْإِيمَانِ بِمَنْزِلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الْجَسَدِ.

[١] قَوْلُهُ: وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ عِظَمَ الْجَزَاءِ...» إِلَى آخِرِهِ. هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَصَحَّاحِيهِ صَحَابِيُّ الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ.

[٢] «إِنَّ عِظَمَ الْجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ الْبَلَاءِ» أَي: يَتَقَابَلُ عِظَمُ الْجَزَاءِ مَعَ الْبَلَاءِ، فَكُلَّمَا كَانَ الْبَلَاءُ أَشَدَّ وَصَبَرَ الْإِنْسَانُ صَارَ الْجَزَاءُ أَعْظَمَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَدْلٌ، لَا يَجْزِي الْمُحْسِنَ بِأَقْلٍ مِنْ إِحْسَانِهِ، فَلَيْسَ الْجَزَاءُ عَلَى الشُّوْكَةِ يُشَاكِهًا كَالْجَزَاءِ عَلَى الْكُسْرِ إِذَا كُسِرَ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى كِمَالِ عَدْلِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ لَا يَظْلُمُ أَحَدًا، وَفِيهِ تَسْلِيَةُ الْمُصَابِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَإِنَّ اللَّهَ إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلَاهُمْ» أَي: اخْتَبَرَهُمْ بِمَا يَقْدُرُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْأُمُورِ الْكُونِيَّةِ؛ كَالْأَمْرَاضِ، وَفُقْدَانِ الْأَهْلِ، أَوْ بِمَا يَكْلِفُهُمْ بِهِ مِنَ الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْفُرْقَانَ تَنْزِيلًا﴾ (٣٣) فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ ﴿[الإنسان: ٢٣-٢٤]، فَذَكَرَهُ اللَّهُ بِالنِّعْمَةِ وَأَمَرَهُ بِالصَّبْرِ؛ لِأَنَّ هَذَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ تَكْلِيفٌ يُكَلِّفُ بِهِ.

كَذَلِكَ مِنَ الْإِبْتِلَاءِ الصَّبْرُ عَنْ مَحَارِمِ اللَّهِ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ: «وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ»^(٦)، فَهَذَا جَزَاؤُهُ أَنَّ اللَّهَ يَظْلُمُهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ.

[٤] قَوْلُهُ: «فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السُّخْطُ» «مَنْ» شَرْطِيَّةٌ، وَالْجَوَابُ: «فَلَهُ الرِّضَا»، أَي: فَلَهُ الرِّضَا مِنَ اللَّهِ، وَإِذَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْ شَخْصٍ أَرْضَى النَّاسَ عَنْهُ جَمِيعًا، وَالْمُرَادُ بِالرِّضَا: الرِّضَا بِقَضَاءِ اللَّهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قَضَاءُ اللَّهِ، وَهَذَا وَاجِبٌ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «وَمَنْ سَخِطَ» فَقَابِلَ الرِّضَا بِالسُّخْطِ، وَهُوَ عَدَمُ الصَّبْرِ عَلَى مَا يَكُونُ مِنَ الْمَصَائِبِ الْقَدَرِيَّةِ الْكُونِيَّةِ.

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الزهد، باب ما جاء في الصبر على البلاء، رقم (٢٣٩٦)، وقال: «حسن غريب» - وابن ماجه: كتاب الفتن، باب الصبر على البلاء، رقم (٤٠٣١)، والبيهقي في «شرح السنة» (٥/ ٢٤٥). من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإسناده حسن. انظر: «المشكاة» (١/ ٤٩٣) و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٤٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، رقم (٦٢٩)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ التَّغَابُنِ^[١].

= وَلَمْ يَقُلْ هُنَا: «فَعَلَيْهِ السُّخْطُ» مَعَ أَنَّ مُقْتَضَى السِّيَاقِ أَنْ يَقُولَ: فَعَلَيْهِ. كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، فَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ اللَّامَ بِمَعْنَى (عَلَى)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٥] أُنِيَ: عَلَيْهِمُ اللَّعْنَةُ.

وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّ اللَّامَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، فَتَكُونُ لِلْإِسْتِحْقَاقِ، أُنِيَ: صَارَ عَلَيْهِ السُّخْطُ بِإِسْتِحْقَاقِهِ لَهُ، فَتَكُونُ أَبْلَغُ مِنْ «عَلَى» كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ﴾ أُنِيَ: حَقَّتْ عَلَيْهِمْ بِإِسْتِحْقَاقِهِمْ لَهَا، وَهَذَا أَصَحُّ.

وَيُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ: إِبْنَابُ الْمَحَبَّةِ وَالسُّخْطِ وَالرِّضَا لِلَّهِ عَزَّجَلَّ، وَهِيَ مِنَ الصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ لِتَعَلُّقِهَا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ (إِذَا) فِي قَوْلِهِ: «إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا» لِلْمُسْتَقْبَلِ، فَالْحُبُّ يَحْدُثُ، فَهُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ.

وَاللَّهُ تَعَالَى يُحِبُّ الْعَبْدَ عِنْدَ وُجُودِ سَبَبِ الْمَحَبَّةِ، وَيُبْغِضُهُ عِنْدَ وُجُودِ سَبَبِ الْبُغْضِ، وَعَلَى هَذَا فَقَدْ يَكُونُ هَذَا الشَّخْصُ فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ مُحِبًّا إِلَى اللَّهِ وَفِي آخَرٍ مُبْغِضًا إِلَى اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَدُورُ مَعَ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا الْأَعْمَالُ: فَلَمْ يَزَلِ اللَّهُ يُحِبُّ الْخَيْرَ وَالْعَدْلَ وَالْإِحْسَانَ وَنَحْوَهَا، وَأَهْلُ التَّأْوِيلِ يُنْكِرُونَ هَذِهِ الصِّفَاتِ، فَيَقُولُونَ الْمَحَبَّةَ وَالرِّضَا بِالثَّوَابِ أَوْ إِرَادَتِهِ، وَالسُّخْطَ بِالْعُقُوبَةِ أَوْ إِرَادَتِهَا، قَالُوا: لِأَنَّ إِبْنَابَ هَذِهِ الصِّفَاتِ يَقْتَضِي النِّقَصَ وَمُشَابَهَةَ الْمَخْلُوقِينَ. وَالصَّوَابُ بُتُوبُهَا لِلَّهِ عَزَّجَلَّ عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ كَسَائِرِ الصِّفَاتِ الَّتِي يُثْبِتُهَا مَنْ يَقُولُ بِالتَّأْوِيلِ.

وَيَحِبُّ فِي كُلِّ صِفَةٍ أَثْبَتَهَا اللَّهُ لِنَفْسِهِ أَمْرَانِ:

١- إِبْنَابُهَا عَلَى حَقِيقَتِهَا وَظَاهِرِهَا.

٢- الْحَذَرُ مِنَ التَّمْثِيلِ أَوْ التَّكْثِيفِ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ التَّغَابُنِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١]،

وَقَدْ فَسَّرَهَا عُلَمَاءُ كَمَا سَبَقَ تَفْسِيرًا مُنَاسِبًا لِلْبَابِ.

الثانية: أَنَّ هَذَا مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ^[١].

الثالثة: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ^[٢].

الرابعة: شِدَّةُ الْوَعِيدِ فِيمَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ^[٣].

الخامسة: عِلَامَةُ إِرَادَةِ اللَّهِ بِعَبْدِهِ الْخَيْرِ^[٤].

السادسة: إِرَادَةُ اللَّهِ بِهِ الشَّرَّ^[٥].

السابعة: عِلَامَةُ حُبِّ اللَّهِ لِلْعَبْدِ^[٦].

الثامنة: تَحْرِيمُ السُّخْطِ^[٧].

التاسعة: ثَوَابُ الرِّضَا بِالْبَلَاءِ^[٨].

[١] الثانية: أَنَّ هَذَا مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ، الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (هَذَا) هُوَ الصَّبْرُ عَلَى أَفْدَارِ اللَّهِ.

[٢] الثالثة: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَهِيَ عَيْبُهُ أَوْ نَقِيضُهُ، وَهُوَ مِنَ الْكُفْرِ، لَكِنَّهُ لَا يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ.

[٣] الرابعة: شِدَّةُ الْوَعِيدِ فِيمَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، أَوْ شَقَّ الْجُيُوبَ، أَوْ دَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَبَرَّأَ مِنْهُ.

[٤] الخامسة: عِلَامَةُ إِرَادَةِ اللَّهِ بِعَبْدِهِ الْخَيْرِ، وَهُوَ أَنْ يُعَجِّلَ لَهُ اللَّهُ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا.

[٥] السادسة: إِرَادَةُ اللَّهِ بِهِ الشَّرَّ، أَيْ: عِلَامَةُ إِرَادَةِ اللَّهِ بِهِ الشَّرَّ، وَهُوَ أَنْ يُؤَخِّرَ لَهُ الْعُقُوبَةَ فِي

الْآخِرَةِ.

[٦] السابعة: عِلَامَةُ حُبِّ اللَّهِ لِلْعَبْدِ، وَهِيَ الْإِتِّلَاءُ.

[٧] الثامنة: تَحْرِيمُ السُّخْطِ، يَعْنِي: مِمَّا يُتَبَلَّى بِهِ الْعَبْدُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ سَخِطَ فَلَهُ السُّخْطُ»

وَهَذَا وَعِيدٌ.

[٨] التاسعة: ثَوَابُ الرِّضَا بِالْبَلَاءِ، وَهُوَ رِضَا اللَّهِ عَنِ الْعَبْدِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ رَضِيَ فَلَهُ

الرِّضَا».



بَابُ مَا جَاءَ فِي الرِّيَاءِ^(١)

[١] الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَطْلَقَ التَّرْجَمَةَ، فَلَمْ يُفَصِّحْ بِحُكْمِهِ؛ لِأَجْلِ أَنْ يُحْكَمَ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ عَلَى الرِّيَاءِ عَلَى مَا جَاءَ فِيهِ.

تَعْرِيفُ الرِّيَاءِ: مَصْدَرُ رَأَى يُرَائِي، أَيْ: عَمِلَ عَمَلًا؛ لِيَرَاهُ النَّاسُ، وَيُقَالُ: مُرَاءَةٌ. كَمَا يُقَالُ: جَاهَدَ جِهَادًا وَمُجَاهَدَةً. وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مَنْ عَمِلَ الْعَمَلَ لِيَسْمَعَهُ النَّاسُ، وَيُقَالُ لَهُ: مُسَمِّعٌ. وَفِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ رَأَى رَأَى رَأَى اللَّهِ بِهِ، وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ»^(١).

وَالرِّيَاءُ خُلِقَ دَمِيمٌ، وَهُوَ مِنْ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ، قَالَ تَعَالَى: «وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتَالًا يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا» [النساء: ١٤٢].

وَالرِّيَاءُ يَبْحَثُ فِي مَقَامَيْنِ:

الْمَقَامُ الْأَوَّلُ: فِي حُكْمِهِ.

فَنَقُولُ: الرِّيَاءُ مِنَ الشَّرِّكَ الْأَصْغَرِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَصَدَ عِبَادَتِهِ غَيْرَ اللَّهِ، وَقَدْ يَصِلُ إِلَى الْأَكْبَرِ، وَقَدْ مَثَلَ ابْنُ الْقَيْمِ لِلشَّرِّكَ الْأَصْغَرِ؛ فَقَالَ: «مِثْلُ يَسِيرِ الرِّيَاءِ» وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرِّيَاءَ الْكَثِيرَ قَدْ يَصِلُ إِلَى الْأَكْبَرِ.

الْمَقَامُ الثَّانِي: فِي حُكْمِ الْعِبَادَةِ إِذَا خَالَطَهَا الرِّيَاءُ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْبَاعِثُ عَلَى الْعِبَادَةِ مُرَاءَاةَ النَّاسِ مِنَ الْأَصْلِ، كَمَنْ قَامَ يُصَلِّي مِنْ أَجْلِ مُرَاءَاةِ النَّاسِ وَلَمْ يُفَصِّدْ وَجْهَ اللَّهِ، فَهَذَا شَرُّهُ وَالْعِبَادَةُ بَاطِلَةٌ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُشَارِكًا لِلْعِبَادَةِ فِي أَثْنَائِهَا، بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ الْحَامِلُ لَهُ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ الْإِخْلَاصَ لِلَّهِ، ثُمَّ يَطْرَأُ الرِّيَاءُ فِي أَثْنَاءِ الْعِبَادَةِ.

فَإِنْ كَانَتِ الْعِبَادَةُ لَا يَتَّبِعِي آخِرُهَا عَلَى أَوَّلِهَا، فَأَوَّلُهَا صَحِيحٌ بِكُلِّ حَالٍ، وَالْبَاطِلُ آخِرُهَا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الرِّقَاقِ، بَابُ الرِّيَاءِ وَالسَّمْعَةِ، رَقْم (٦٤٩٩)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الزَّهْدِ وَالرَّقَاقِ، بَابُ مَنْ أَشْرَكَ فِي عَمَلِهِ غَيْرَ اللَّهِ، رَقْم (٢٩٨٧)، مِنْ حَدِيثِ جَنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ عِنْدَهُ مِئَةُ رِيَالٍ قَدْ أَعَدَّهَا لِلصَّدَقَةِ، فَتَصَدَّقَ بِخَمْسِينَ مُخْلِصًا وَرَأَى فِي الْحَمْسِينَ الْبَاقِيَةَ - فَلَا وَلِيَ حُكْمُهَا صَحِيحٌ، وَالثَّانِيَةُ بَاطِلَةٌ.

أَمَّا إِذَا كَانَتِ الْعِبَادَةُ يَنْبَنِي آخِرُهَا عَلَى أَوَّلِهَا، فَهِيَ عَلَى حَالَيْنِ:

أ- أَنْ يُدَافِعَ الرَّيَاءَ وَلَا يَسْكُنَ إِلَيْهِ، بَلْ يُعْرِضْ عَنْهُ وَيَكْرَهُهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ عَلَيْهِ شَيْئًا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ مَا أَوْ تَتَكَلَّمْ»^(١).

مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ قَامَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ مُخْلِصًا لِلَّهِ، وَفِي الرَّكَعَةِ الثَّانِيَةِ أَحَسَّ بِالرِّيَاءِ فَصَارَ يُدَافِعُهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّهُ، وَلَا يُؤَثِّرُ عَلَى صَلَاتِهِ شَيْئًا.

ب- أَنْ يَطْمَئِنَّ إِلَى هَذَا الرَّيَاءِ وَلَا يُدَافِعُهُ، فَحِينَئِذٍ تَبْطُلُ جَمِيعُ الْعِبَادَةِ؛ لِأَنْ آخَرَهَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَوَّلِهَا وَمُرْتَبِطٌ بِهِ. مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ قَامَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ مُخْلِصًا لِلَّهِ، وَفِي الرَّكَعَةِ الثَّانِيَةِ طَرَأَ عَلَيْهِ الرَّيَاءُ لِإِحْسَاسِهِ بِشَخْصٍ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَاطْمَأَنَّ لَذَلِكَ وَنَزَعَ إِلَيْهِ، فَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ كُلُّهَا لِازْتِبَاطِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ.

الثَّالِثُ: مَا يَطْرَأُ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْعِبَادَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ عَلَيْهَا شَيْئًا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ عُذْوَانٌ، كَالْمَنْ وَالْأَذَى بِالصَّدَقَةِ، فَإِنَّ هَذَا الْعُذْوَانُ يَكُونُ إِثْمُهُ مُقَابِلًا لِأَجْرِ الصَّدَقَةِ فَيُطْلَقُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُطْلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤].

وَلَيْسَ مِنَ الرَّيَاءِ أَنْ يَفْرَحَ الْإِنْسَانُ بِعِلْمِ النَّاسِ بِعِبَادَتِهِ؛ لِأَنْ هَذَا إِنَّمَا طَرَأَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْعِبَادَةِ.

وَلَيْسَ مِنَ الرَّيَاءِ أَيْضًا أَنْ يَفْرَحَ الْإِنْسَانُ بِفِعْلِ الطَّاعَةِ فِي نَفْسِهِ، بَلْ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى إِيمَانِهِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَاتُهُ وَسَاءَتْهُ سَيِّئَاتُهُ فَذَلِكَ الْمُؤْمِنُ»^(٢)، وَقَدْ سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «تِلْكَ عَاجِلُ بُشْرَى الْمُؤْمِنِ»^(٣).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره، رقم (٥٢٦٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب تجاوز الله عن حديث النفس، رقم (١٢٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (١/٢٦، ١٨)، والترمذي: كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، رقم (٢١٦٥)، وقال: «حسن، صحيح، غريب»؛ من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب إذا أتى على الصالح، رقم (٢٦٤٢)، من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ﴾ الآية [الكهف: ١١٠]^[١].

[١] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ يَأْمُرُ اللَّهُ نَبِيَّهُ أَنْ يَقُولَ لِلنَّاسِ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، وَهُوَ قَصْرُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْبَشَرِيَّةِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ رَبًّا وَلَا مَلَكًا، وَأَكَّدَ هَذِهِ الْبَشَرِيَّةَ بِقَوْلِهِ: ﴿مِثْلُكُمْ﴾ فِذَكَرِ الْمِثْلِ مِنْ بَابِ تَحْقِيقِ الْبَشَرِيَّةِ.

قَوْلُهُ: ﴿يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ الْوَحْيُ فِي اللُّغَةِ: الْإِعْلَامُ بِشُرْعَةٍ وَخَفَاءٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَنَزَّلْنَا عَلَيَّ الْوَحْيَ﴾ [مريم: ١١].

وَفِي الشَّرْعِ: إِعْلَامُ اللَّهِ بِالشَّرْعِ.

وَالْوَحْيُ: هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ ﷺ فَهُوَ مُتَمَيِّزٌ بِالْوَحْيِ كَعَبِيدِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ.

قَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ﴾ هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي تَأْوِيلِ مُصَدِّرٍ، نَائِبٍ فَاعِلٍ ﴿يُوحَىٰ﴾، وَفِيهَا حَضَرٌ، طَرِيقُهُ ﴿إِنَّمَا﴾ فَيَكُونُ مَعْنَاهَا: مَا إِلَهُكُمُ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ اللَّهُ، فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَلِيْقُ بِكَ أَنْ تُشْرِكَ مَعَهُ غَيْرَهُ فِي الْعِبَادَةِ الَّتِي هِيَ خَالِصٌ حَقُّهُ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى بَعْدَ هَذَا: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ﴾ الْمُرَادُ بِالرَّجَاءِ: الطَّلَبُ وَالْأَمَلُ، أَيْ: مَنْ كَانَ يُؤْمَلُ أَنْ يَلْقَى رَبَّهُ، وَالْمُرَادُ بِاللُّقْيَا هُنَا الْمُلَاقَاةُ الْخَاصَّةُ؛ لِأَنَّ اللَّقْيَا عَلَى نَوْعَيْنِ:

الْأَوَّلُ: عَامَّةٌ لِكُلِّ إِنْسَانٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدًّا فَلْيَقْبِهِ﴾ [الانشقاق: ٦]؛ وَلِذَلِكَ قَالَ مُفْرَعًا عَلَى ذَلِكَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْفَىٰ كَيْبَهُ بِئْسَ بِيَعِينِهِ﴾ (٧) فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧-٨]، ﴿وَأَمَّا مَنْ أَوْفَىٰ كَيْبَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ﴾ [الانشقاق: ١٠].

الثَّانِي: الْخَاصَّةُ بِالْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ لِقَاءُ الرِّضَا وَالتَّعْيِيمِ كَمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَتَتَضَمَّنُ رُؤْيَاهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ.

فَقَوْلُهُ: ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا﴾ الْفَاءُ رَابِطَةٌ لِجَوَابِ الشَّرْطِ، وَالْأَمْرُ لِلإِشَادَةِ، أَيْ: مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَرْضَاهُ سُبْحَانَهُ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا.

وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ: مَا كَانَ خَالِصًا صَوَابًا. وَهَذَا وَجْهُ الشَّاهِدِ مِنَ الْآيَةِ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى^(١): أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشَّرِّ^(٢)».....

فالحال: مَا قَصِدَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ، والدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(١). والصَّوَابُ: مَا كَانَ عَلَى شَرِيعَةِ اللَّهِ، والدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢).

ولهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: هَذَانِ الْحَدِيثَانِ مِيزَانُ الْأَعْمَالِ؛ فالأَوَّلُ: مِيزَانُ الْأَعْمَالِ الْبَاطِنَةِ. والثَّانِي: مِيزَانُ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ.

قَوْلُهُ: «وَلَا يُشْرِكْ» (لَا): نَاهِيَةٌ، والمُرَادُ بِالنَّهْيِ الْإِشْرَادُ. قَوْلُهُ: «بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا» خَصَّ الْعِبَادَةَ؛ لِأَنَّهَا خَالِصٌ حَقُّ اللَّهِ؛ وَلِذَلِكَ أَتَى بِكَلِمَةِ «رَبِّ» إشارَةً إِلَى الْعِلَّةِ، فَكَمَا أَنَّ رَبَّكَ خَلَقَكَ وَلَا يُشَارِكُهُ أَحَدٌ فِي خَلْقِكَ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْعِبَادَةُ لَهُ وَحْدَهُ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَقُلْ: «لَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ اللَّهِ» فِذِكْرُ الرَّبِّ مِنْ بَابِ التَّغْلِيلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ» [البقرة: ٢١].

وقَوْلُهُ: «أَحَدًا» تَكْرَرٌ فِي سِيَاقِ النَّهْيِ، فَتَكُونُ عَامَّةً لِكُلِّ أَحَدٍ. والشَّاهِدُ مِنَ الْآيَةِ: أَنَّ الرِّبَاءَ مِنَ الشَّرِّ، فَيَكُونُ دَاخِلًا فِي النَّهْيِ عَنْهُ. وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى مُلَاقَاةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى ثُبُوتِ رُؤْيَةِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْمُلَاقَاةَ مَعْنَاهَا الْمُوَاجَهَةَ، وَفِيهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرُّسُولَ ﷺ بَشَرٌ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ؛ لِأَنَّهُ حَصَرَ حَالَهُ بِالْبَشَرِيَّةِ، كَمَا حَصَرَ الْأُلُوهِيَّةَ بِاللَّهِ.

[١] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى» هَذَا الْحَدِيثُ يَرْوِيهِ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رَبِّهِ، وَيُسَمَّى هَذَا النَّوْعُ بِالْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشَّرِّ».

قَوْلُهُ: «أَغْنَى» اسْمٌ تَفْضِيلٌ، وَلَيْسَتْ فِعْلًا مَاضِيًّا؛ وَلِهَذَا أُضِيفَتْ إِلَى (الشُّرَكَاءِ)، يَعْنِي: إِذَا كَانَ بَعْضُ الشُّرَكَاءِ يَسْتَغْنِي عَنْ شَرِّكَتِهِ مَعَ غَيْرِهِ، فَاللَّهُ أَغْنَى الشُّرَكَاءَ عَنِ الْمُشَارَكَةِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري معلقًا بصيغة الجزم: كتاب البيوع، باب النجش، (٦٩/٣)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

مَنْ عَمِلَ عَمَلًا^(١) أَشْرَكَ مَعِيَ فِيهِ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكُهُ^(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣).
وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «أَلَا^(٤).....»

= فالله لَا يَقْبَلُ عَمَلًا لَهُ فِيهِ شِرْكٌ أَبَدًا، وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا الْعَمَلَ الْخَالِصَ لَهُ وَحْدَهُ، فَكَمَا أَنَّهُ الْخَالِصُ وَحْدَهُ، فَكَيْفَ تَصْرِفُ شَيْئًا مِنْ حَقِّهِ إِلَى غَيْرِهِ؟! فَهَذَا لَيْسَ عَدَلًا؛ وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ عَنْ لُقْمَانَ: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، فَاللَّهُ الَّذِي خَلَقَكَ وَأَعَدَّكَ إِعْدَادًا كَامِلًا بِكُلِّ مَصَالِحِكَ وَأَمَدِّكَ بِمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ، ثُمَّ تَذْهَبُ وَتَصْرِفُ شَيْئًا مِنْ حَقِّهِ إِلَى غَيْرِهِ؟! فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مِنْ أَظْلَمِ الظُّلْمِ.
[١] قَوْلُهُ: «عَمَلًا» نِكْرَةٌ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ، فَتَعْمُ أَيَّ عَمَلٍ مِنْ صَلَاةٍ، أَوْ صِيَامٍ، أَوْ حَجٍّ، أَوْ جِهَادٍ، أَوْ غَيْرِهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «تَرَكْتُهُ وَشِرْكُهُ» أَيُّ: لَمْ أَتْبِعْهُ عَلَى عَمَلِهِ الَّذِي أَشْرَكَ فِيهِ.
وَقَدْ يَصِلُ هَذَا الشِّرْكُ إِلَى حَدِّ الْكُفْرِ، فَيَتْرُكُ اللَّهُ جَمِيعَ أَعْمَالِهِ؛ لِأَنَّ الشِّرْكَ يُجَبِّطُ الْأَعْمَالَ إِذَا مَاتَ عَلَيْهِ.

وَالْمُرَادُ بِشِرْكِهِ: عَمَلُهُ الَّذِي أَشْرَكَ فِيهِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ شَرِيكَهُ؛ لِأَنَّ الشَّرِيكَ الَّذِي أَشْرَكَ بِهِ مَعَ اللَّهِ قَدْ لَا يَتْرُكُهُ، كَمَنْ أَشْرَكَ نَبِيًّا أَوْ وَلِيًّا، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَتْرُكُ ذَلِكَ النَّبِيَّ وَالْوَلِيَّ.
وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ:

- ١- بَيَانُ غِنَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِقَوْلِهِ: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ».
- ٢- بَيَانُ عِظَمِ حَقِّ اللَّهِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُشْرِكَ أَحَدًا مَعَ اللَّهِ فِي حَقِّهِ.
- ٣- بُلْطَانُ الْعَمَلِ الَّذِي صَاحَبَهُ الرِّيَاءُ؛ لِقَوْلِهِ: «تَرَكْتُهُ وَشِرْكُهُ».
- ٤- تَحْرِيمُ الرِّيَاءِ؛ لِأَنَّ تَرَكَ الْإِنْسَانَ وَعَمَلَهُ وَعَدَمَ قَبُولِهِ يُدُلُّ عَلَى الْعَصَبِ، وَمَا أَوْجَبَ الْعَصَبَ فَهُوَ مُحَرَّمٌ.

- ٥- أَنَّ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ لَا حَضَرَ لَهَا؛ لِأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلِ اللَّهِ، وَلَمْ يَزَلِ اللَّهُ وَلَا يَزَالُ فَعَالًا.
- [٣] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَلَا» أَدَاةُ عَرْضٍ، وَالْعَرْضُ مِنْهَا تَنْبِيهُ الْمُخَاطَبِ؛ فَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ عَدَمِ الْإِتْيَانِ بِهَا.

أَخْبِرْكُمْ بِمَا هُوَ^(١) أَخَوْفُ عَلَيْكُمْ عِنْدِي^(٢) مِنَ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ؟^(٣).....

[١] قَوْلُهُ: «بِمَا هُوَ» (مَا): اسْمٌ مَوْصُولٌ بِمَعْنَى (الَّذِي).

[٢] قَوْلُهُ: «أَخَوْفُ عَلَيْكُمْ عِنْدِي» أَي: عِنْدَ الرَّسُولِ ﷺ، لِأَنَّهُ ﷺ مِنْ رَحْمَتِهِ بِالْمُؤْمِنِينَ يَخَافُ عَلَيْهِمْ كُلَّ الْفِتَنِ، وَأَعْظَمُ فِتْنَةٍ فِي الْأَرْضِ هِيَ فِتْنَةُ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، لَكِنْ خَوْفُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ فِتْنَةِ هَذَا الشَّرِّكَ الْحَقِيقِيِّ أَشَدُّ مِنْ خَوْفِهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ التَّخَلُّصَ مِنْهُ صَعَبٌ جَدًّا؛ وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «مَا جَاهَدْتُ نَفْسِي عَلَى شَيْءٍ مُجَاهَدَتَهَا عَلَى الْإِخْلَاصِ»، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ»^(١)، وَلَا يَكْفِي مُجَرَّدُ اللَّفْظِ بِهَا، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِخْلَاصٍ وَأَعْمَالٍ يَتَعَبَّدُ بِهَا الْإِنْسَانُ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

[٣] قَوْلُهُ: «الْمَسِيحُ الدَّجَالُ» الْمَسِيحُ، أَي: مَمْسُوحُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى، فَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَيْنَيْنِ فِي

الدَّجَالِ:

أَحَدُهُمَا حِسِّيٌّ، وَهُوَ أَنَّ الدَّجَالَ أَعْوَرَ الْعَيْنِ الْيُمْنَى، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ، إِنَّهُ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وَإِنَّ الدَّجَالَ أَعْوَرَ الْعَيْنِ الْيُمْنَى»^(٢).

وَالثَّانِي مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ الدَّجَالُ، فَهُوَ صِغَةُ مُبَالَغَةٍ، أَوْ يُقَالُ بَأَنَّهُ نِسْبَةٌ إِلَى وَضِئِهِ الْمُلَازِمِ لَهُ، وَهُوَ الدَّجَلُ وَالْكَذِبُ وَالتَّمْوِيهُ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، وَلَكِنْ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِحِكْمَتِهِ يُخْرِجُهُ لِيَفْتِنَ النَّاسَ بِهِ، وَفِتْنَتُهُ عَظِيمَةٌ؛ إِذْ مَا فِي الدُّنْيَا مِنْذُ خُلِقَ آدَمُ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ فِتْنَةٌ أَشَدُّ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ.

وَالْمَسِيحُ الدَّجَالُ ثَبَّتَ بِهِ الْأَحَادِيثُ وَاشْتَهَرَتْ حَتَّى كَانَ مِنَ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أُمَّتَهُ أَنْ يَتَعَوَّدُوا بِاللَّهِ مِنْهُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ، وَقَدْ حَاوَلَ بَعْضُ النَّاسِ إِنْكَارَهُ وَقَالُوا: مَا وَرَدَ مِنْ صِفَتِهِ مُتَنَاقِضٌ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُصَدَّقَ بِهِ. لَكِنْ هَؤُلَاءِ يَقْسِمُونَ الْأَحَادِيثَ بِعُقُولِهِمْ وَأَهْوَالِهِمْ، وَقُدْرَةُ اللَّهِ بِقُدْرَتِهِمْ، وَيَقُولُونَ: كَيْفَ يَكُونُ الْيَوْمُ الْوَاحِدَ عَنْ سَنَةٍ، وَالشَّمْسُ لَهَا نِظَامٌ لَا تَتَعَدَّاهُ؟!

وَهَذَا لَا شَكَّ جَهْلٌ مِنْهُمْ بِاللَّهِ؛ فَالَّذِي جَعَلَ هَذَا النَّظَامَ هُوَ اللَّهُ، وَهُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يُعَيِّرَهُ مَتَى شَاءَ، فَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَكُونُ الشَّمْسُ، وَتَتَكَدَّرُ الشُّجُومُ، وَتُكْشَطُ السَّمَاءُ، كُلُّ ذَلِكَ بِكَلِمَةٍ «كُنْ»، وَرَدَّ هَذِهِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، رقم (٩٩)، من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب «وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرَمَ»، رقم (٧٤٠٧)، ومسلم: كتاب الفتن، باب ذكر

الدجال وصفته وما معه، رقم (١٠٠ / ١٦٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قَالُوا: بَلَى. قَالَ: «الشُّرْكُ الْخَفِيُّ»^[١]، يَقُومُ الرَّجُلُ فَيُصَلِّي فَيَزِينُ صَلَاتَهُ^[٢].....

= الأحاديث يثبت هذه التعليل دليل على ضعف الإيمان، وعدم تقدير الله حق قدره، قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، فالذي يؤمن به أنه سيخرج في آخر الزمان، ويحصل منه كل ما ثبت عن رسول الله ﷺ.

وَيُؤْمِنُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَنْعَثَ عَلَى النَّاسِ مَنْ يَفْتَنُهُمْ عَنْ دِينِهِمْ؛ لِيَتَمَيَّزَ الْمُؤْمِنُ مِنَ الْكَافِرِ وَالْحَيِّثُ مِنَ الطَّيِّبِ، مثل ما ابتلى الله نبي إسرائيل بالحيتان يوم سببهم شرعاً ويوم لا يُسَبِّتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ، ومثل ما ابتلى الله المؤمنين بأن أرسل عليهم الصيد وهم حرم، تناله أيديهم ورماحهم؛ ليعلم الله من يخافه بالغيب.

وقد يبتلي الله أفراد الناس بأشياء يمتحنهم بها، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [الحج: ١١].

[١] قوله: «الشُّرْكُ الْخَفِيُّ» الشُّرْكُ قسنا خفي وحلي.

فالحلي: ما كان بالقول مثل: الحلف بغير الله، أو قول: ما شاء الله وشئت. أو بالفعل، مثل: الانحناء لغير الله تعظيماً.

والخفي: ما كان في القلب، مثل الرياء؛ لأنه لا يبين؛ إذ لا يعلم ما في القلوب إلا الله، ويسمى أيضاً «شرك السرائر» وهذا هو الذي بينه الله بقوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ السَّرَائِرُ﴾ [الطارق: ٩]؛ لأن الحساب يوم القيامة على السرائر، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ ۖ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ﴾ [العاديات: ٩-١٠].

وفي الحديث الصحيح فيمن كان يأمر بالمعروف ولا يفعلُه وينهى عن المنكر ويفعله: أنه «يلقى في النار حتى تتدلَّق أفتاب طينه، فيدور عليها كما يدور الحمار برحاه، فيجتمع عليه أهل النار، فيسألونه، فيخبرهم أنه كان يأمر بالمعروف ولا يفعلُه، وينهى عن المنكر ويفعله»^(١).

[٢] قوله: «يَقُومُ الرَّجُلُ، فَيُصَلِّي، فَيَزِينُ صَلَاتَهُ» يتساوى في ذلك الرجل والمرأة، والتخصيص هنا يسمى مفهوماً للقب، أي: أن الحكم يعلّق بما هو أشرف، لا لقصد التخصيص، ولكن لضرب المثل.

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب صفة النار، رقم (٣٢٦٧)، ومسلم: كتاب الزهد، باب عقوبة من يأمر بالمعروف ولا يفعله، رقم (٢٩٨٩)، من حديث أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

لَهَا يَرَى مِنْ نَظَرِ رَجُلٍ إِلَيْهِ^(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْكَهْفِ^(٢).

الثانية: الأَمْرُ الْعَظِيمُ فِي رَدِّ الْعَمَلِ الصَّالِحِ إِذَا دَخَلَهُ شَيْءٌ لِعَیْرِ اللَّهِ^(٣).

الثالثة: ذِكْرُ السَّبَبِ الْمَوْجِبِ لِذَلِكَ، وَهُوَ كَمَالُ الْغِنَى^(٤).

الرابعة: أَنَّ مِنَ الْأَسْبَابِ أَنَّهُ تَعَالَى خَيْرُ الشُّرَكَاءِ^(٥).

الخامسة: خَوْفُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ مِنَ الرِّيَاءِ^(٦).

وقوله: «فَيَزِينُ صَلَاتَهُ» أي: يُجَسِّسُهَا بِالطَّمَأْنِينَةِ، وَرَفَعَ الْيَدَيْنِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

[١] قوله: «لَهَا يَرَى مِنْ نَظَرِ رَجُلٍ إِلَيْهِ» «مَا» مَوْصُولَةٌ، وَحُذِفَ الْعَائِدُ، أَي: لِلَّذِي يَرَاهُ مِنْ نَظَرِ رَجُلٍ، وَهَذِهِ هِيَ الْعِلَّةُ لِتَحْسِينِ الصَّلَاةِ؛ فَقَدْ زَيَّنَ صَلَاتَهُ لِيَرَاهُ هَذَا الرَّجُلُ فَيَمْدَحَهُ بِلِسَانِهِ، أَوْ يُعْظِمَهُ بَقَلْبِهِ، وَهَذَا شَرْكٌ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٢] الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْكَهْفِ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا.

[٣] الثانية: الأَمْرُ الْعَظِيمُ فِي رَدِّ الْعَمَلِ الصَّالِحِ إِذَا دَخَلَهُ شَيْءٌ لِعَیْرِ اللَّهِ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ: «تَرَكْتُهُ وَشَرَكْتُهُ» وَصَارَ عَظِيمًا؛ لِأَنَّهُ ضَاعَ عَلَى الْعَامِلِ خَسَارًا، وَفُحِصَ الْحَدِيثُ تَدُلُّ عَلَى غَضَبِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ مِنْ ذَلِكَ.

[٤] الثالثة: ذِكْرُ السَّبَبِ الْمَوْجِبِ لِذَلِكَ، وَهُوَ كَمَالُ الْغِنَى، يَغْنِي: الْمَوْجِبُ لِلرَّدِّ هُوَ كَمَالُ غِنَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ عَنْ كُلِّ عَمَلٍ فِيهِ شَرْكٌ، وَهُوَ غَنِيٌّ عَنْ كُلِّ عَمَلٍ، لَكِنْ الْعَمَلُ الصَّالِحُ يَقْبَلُهُ وَيُثِيبُ عَلَيْهِ.

[٥] الرابعة: أَنَّ مِنَ الْأَسْبَابِ أَنَّهُ تَعَالَى خَيْرُ الشُّرَكَاءِ، أَي: مِنْ أَشْيَاءِ رَدِّ الْعَمَلِ إِذَا اشْرَكَ فِيهِ الْعَامِلُ مَعَ اللَّهِ أَحَدًا أَنَّ اللَّهَ خَيْرُ الشُّرَكَاءِ، فَلَا يُنَازِعُ مَنْ جَعَلَ شَرِيكًا لَهُ فِيهِ.

[٦] الخامسة: خَوْفُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ مِنَ الرِّيَاءِ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِمَا هُوَ

(١) أخرجه أحمد (٣٠/٣) وابن ماجه: كتاب الزهد، باب الرياء والسمعة، رقم (٤٢٠٤)، وقال البوصيري في «الزوائد»:

«إسناده حسن، وكثير بن زيد وربيع بن عبد الرحمن مختلف فيها» - وأخرجه الحاكم (٣٢٩/٤) وصححه.

السَّادِسَةُ: أَنَّهُ فَسَّرَ ذَلِكَ بِأَنَّ الْمَرْءَ يُصَلِّيَ لِلَّهِ، لَكِنْ يُزَيِّنُهَا لِمَا يَرَى مِنْ نَظَرِ رَجُلٍ إِلَيْهِ^(١).

= أَخَوْفُ عَلَيْكُمْ عِنْدِي مِنَ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَإِذَا كَانَ يَخَافُ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِهِ فَالْخَوْفُ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ ذَلِكَ مِنْ بَابٍ أَوَّلَى.

[١] السَّادِسَةُ: أَنَّهُ فَسَّرَ ذَلِكَ بِأَنَّ الْمَرْءَ يُصَلِّيَ لِلَّهِ، لَكِنْ يُزَيِّنُهَا لِمَا يَرَى مِنْ نَظَرِ رَجُلٍ إِلَيْهِ، وَهَذَا التَّفْسِيرُ يَنْطَبِقُ تَمَامًا عَلَى الرِّيَاءِ، فَيَكُونُ أَخَوْفُ عَلَيْنَا عِنْدَ رَسُولِهِ ﷺ مِنَ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ. وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُؤَلِّفُ مَسْأَلَةَ خَوْفِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ فِي الرِّيَاءِ لَا فِيهَا يَخَافُهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُمَّتِهِ.



بَابُ

مِنْ الشَّرْكِ إِرَادَةُ الْإِنْسَانِ بِعَمَلِهِ الدُّنْيَا^(١)

[١] قَوْلُهُ: «مِنْ الشَّرْكِ» «مِنْ» لِلتَّبَعِيضِ، أَيْ: بَعْضُ الشَّرْكِ.

قَوْلُهُ: «الدُّنْيَا» مَفْعُولٌ بِ(إِرَادَةٍ)؛ لِأَنَّ (إِرَادَةً) مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ، وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ الْمَصْدَرَ إِنْ كَانَ مُضَافًا إِلَى فَاعِلِهِ أَوْ مَفْعُولِهِ، فَحَوِّلْهُ إِلَى فِعْلِ مُضَارِعٍ مَقْرُونٍ بِ(أَنْ)، فَإِذَا قُلْنَا: بَابُ: مِنْ الشَّرْكِ أَنْ يُرِيدَ الْإِنْسَانُ بِعَمَلِهِ الدُّنْيَا. فـ(الْإِنْسَانُ) فَاعِلٌ، وَعَلَى هَذَا فـ(إِرَادَةُ) مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ، وَالدُّنْيَا مَفْعُولٌ بِهِ.

وَعُنْوَانُ الْبَابِ لَهُ ثَلَاثَةُ اخْتِمَالَاتٍ:

الأول: أَنْ يَكُونَ مُكْرَّرًا مَعَ مَا قَبْلَهُ، وَهَذَا بَعِيدٌ أَنْ يَكْتُبَ الْمُؤَلِّفُ تَرْجِمَتَيْنِ مُتَّابِعَتَيْنِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ.

الثاني: أَنْ يَكُونَ الْبَابُ الَّذِي قَبْلَهُ أَحْصَى مِنْ هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّهُ خَاصٌّ فِي الرِّيَاءِ، وَهَذَا أَعْمٌ، وَهَذَا مُحْتَمَلٌ.

الثالث: أَنْ يَكُونَ هَذَا الْبَابُ نَوْعًا مُسْتَقِلًّا عَنِ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ فِي الْبَابِ السَّابِقِ يَعْمَلُ رِيَاءً، يُرِيدُ أَنْ يُمَدِّحَ فِي الْعِبَادَةِ، فَيُقَالُ: هُوَ عَابِدٌ، وَلَا يُرِيدُ النَّفْعَ الْمَادِّيَّ. وَفِي هَذَا الْبَابِ لَا يُرِيدُ أَنْ يُمَدِّحَ بِعِبَادَتِهِ وَلَا يُرِيدُ الْمُرَاءَةَ، بَلْ يُعْبُدُ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ، وَلَكِنَّهُ يُرِيدُ شَيْئًا مِنَ الدُّنْيَا كَالْمَالِ، وَالْمَرْتَبَةِ، وَالصَّحَّةِ فِي نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ وَوَلَدِهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهُوَ يُرِيدُ بِعَمَلِهِ نَفْعًا فِي الدُّنْيَا، غَافِلًا عَنْ ثَوَابِ الْآخِرَةِ.

أَمِثْلُهُ تُبَيِّنُ كَيْفِيَّةَ إِرَادَةِ الْإِنْسَانِ بِعَمَلِهِ الدُّنْيَا:

١- أَنْ يُرِيدَ الْمَالَ: كَمَنْ أَذِنَ لِيَأْخُذَ رَاتِبَ الْمُؤَدَّنِ، أَوْ حَجَّ لِيَأْخُذَ الْمَالَ.

٢- أَنْ يُرِيدَ الْمَرْتَبَةَ: كَمَنْ تَعَلَّمَ فِي كُلِّيَّةٍ لِيَأْخُذَ الشَّهَادَةَ، فَتَرْفَعَ مَرْتَبَتُهُ.

٣- أَنْ يُرِيدَ دَفْعَ الْأَذَى وَالْأَمْرَاضِ وَالْآفَاتِ عَنْهُ: كَمَنْ تَعَبَّدَ لِلَّهِ كَيْ يَجْزِيَهُ اللَّهُ بِهَذَا فِي الدُّنْيَا بِمَحَبَّةِ الْخَلْقِ لَهُ، وَدَفْعِ السُّوءِ عَنْهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

٤- أن يتعبد لله يريد صرف وجوه الناس إليه بالمحبة والتقدير.

وهناك أمثلة كثيرة.

تنبيه: فإن قيل: هل يدخل فيه من يتعلمون في الكليات أو غيرها يريدون شهادة أو مرتبة بتعلمهم؟

فالجواب: أنهم يدخلون في ذلك إذا لم يريدوا غرضاً شريعياً، فنقول لهم:

أولاً: لا تقصّدوا بذلك المرتبة الدنيوية، بل اتّخذوا هذه الشهادات وسيلة للعمل في الحقول النافعة للخلق؛ لأن الأعمال في الوقت الحاضر مبنية على الشهادات، والناس لا يستطيعون الوصول إلى منفعة الخلق إلا بهذه الوسيلة، وبذلك تكون النية سليمة.

ثانياً: أن من أراد العلم لذاته قد لا يجده إلا في الكليات، فيدخل الكلية أو نحوها لهذا الغرض، وأما بالنسبة للمرتبة فإنها لا تُهم.

ثالثاً: أن الإنسان إذا أراد بعمله الحسنيين -حسنى الدنيا وحسنى الآخرة- فلا شيء عليه؛ لأن الله يقول: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢-٣]، فرغبه في التقوى يذكر المخرج من كل ضيق، والرزق من حيث لا يحتسب.

فإن قيل: من أراد بعمله الدنيا كيف يقال: إنه مخلص. مع أنه أراد المال مثلاً؟

أجيب: إنه أخلص العبادة ولم يرد بها الخلق إطلاقاً، فلم يفسد مראה الناس ومدحهم، بل قصد أمراً مادياً، لإخلاصه ليس كاملاً؛ لأن فيه شركاً، ولكن ليس كشرك الرياء يريد أن يمدح بالتقرب إلى الله، وهذا لم يرد مدح الناس بذلك، بل أراد شيئاً دينياً غيره.

ولا مانع أن يدعو الإنسان في صلاته ويطلب أن يرزقه الله المال، ولكن لا يصلي من أجل هذا الشيء، فهذه مرتبة دينية. أما طلب الخير في الدنيا بأسبابه الدنيوية -كالبيع، والشراء، والزراعة- فهذا لا شيء فيه، والأصل أن لا نجعل في العبادات نصيباً من الدنيا، وقد سبق البحث في حكم العبادة إذا خالطها الرياء في باب الرياء.

ملاحظة: بعض الناس عندما يتكلمون على فوائد العبادات يحولونها إلى فوائد دنيوية. فمثلاً يقولون: في الصلاة رياضة وإفادة للأعصاب، وفي الصيام فائدة إزالة الرطوبة وترتيب الوجبات.

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾ الآية [هود: ١٥-١٦] ^(١).

= والمفروض ألا نجعل الفوائد الدنيوية هي الأصل؛ لأن الله لم يذكر ذلك في كتابه، بل ذكر أن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، وعن الصوم أنه سبب للتقوى.

فالفوائد الدنيوية في العبادات هي الأصل، والدنيوية ثانوية، لكن عندما نتكلم عند عامة الناس فإننا نخاطبهم بالنواحي الدنيوية، وعندما نتكلم عند من لا يقتنع إلا ببنى مادي فإننا نخاطبه بالنواحي الدنيوية والدنيوية، ولكل مقام مقال.

[١] قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ أي: البقاء في الدنيا.

قوله: ﴿وَزِينَتَهَا﴾ أي: المال، والبنين، والنساء، والحُرث، والآنعام، والحيل المسومة، كما قال الله تعالى: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْأَنْصَافِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرِثِ ذَلِكَ مَتَكُعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران: ١٤].

قوله: ﴿نُوَفِّ إِلَيْهِمْ﴾ فعل مضارع معتل الآخر، مجزوم بحذف حرف العلة -الياء-؛ لأنه جواب الشرط، والمعنى: أنهم يعطون ما يريدون في الدنيا، ومن ذلك الكفار لا يسعون إلا للدنيا وزينتها، فعجلت لهم طياتهم في حياتهم الدنيا، كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَرَى الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبَتْهُمُ طَيِّبَتُهُمْ فِي حَيَاتِهِمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعَتْ بِهَا﴾ [الأحقاف: ٢٠].

ولهذا لما بكى عمر حين رأى النبي ﷺ قد أثر في جنبه الفراش، فقال: «ما يبكيك؟» قال: يا رسول الله، كسرى وقبصر يعيشان فيما يعيشان فيه من نعيم، وأنت على هذه الحال! فقال رسول الله ﷺ: «أولئك قوم عجلت لهم طياتهم» ^(١). وفي الحقيقة هي صرر عليهم؛ لأنهم إذا انتقلوا من دار النعيم إلى الجحيم صار عليهم أشد وأعظم في فقد ما متعوا به في الدنيا.

قوله: ﴿وَهُمْ فِيهَا لَا يَبْخَسُونَ﴾ البخس: النقص، أي: لا ينقصون مما يجازون فيه؛ لأن الله عدل لا يظلم، فيعطون ما أرادوه.

(١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب الغرفة والعلية المشرفة في السطوح، رقم (٢٤٦٨)، و: كتاب تفسير القرآن، باب قول الله تعالى: ﴿يَتَّبِعُ رَمَزَاتُ أَرْوَاحِهِ﴾، رقم (٤٩١٣)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب في الإيلاء، رقم (١٤٧٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

قَوْلُهُ: ﴿أُولَئِكَ﴾ المشارُّ إِلَيْهِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا.
قَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ﴾ فِيهِ حَضَرٌ، وَطَرِيقُهُ النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ، وَهَذَا يَغْنِي أَنَّهُمْ
لَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ؛ لِأَنَّ الَّذِي لَيْسَ لَهُ إِلَّا النَّارُ مُحَرَّمٌ مِنَ الْجَنَّةِ، وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا﴾ الْحَبُوطُ: الزَّوَالُ، أَيْ: زَالَ عَنْهُمْ مَا صَنَعُوا فِي الدُّنْيَا.
قَوْلُهُ: ﴿وَيَطِلُّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ﴿وَيَطِلُّ﴾ خَبَرَ مُقَدَّمٌ لِأَجْلِ مُرَاعَاةِ الْفَوَاصِلِ فِي الْآيَاتِ،
وَالْمُبْتَدَأُ «مَا» فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ فَأَثَبَتْ اللَّهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُوْلَاءِ إِلَّا النَّارُ، وَأَنَّ مَا صَنَعُوا فِي
الدُّنْيَا قَدْ حَبِطَ، وَأَنَّ أَعْمَالَهُمْ بَاطِلَةٌ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْنِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾
مَخْصُوصَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ
يَصْلَحُهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا﴾ [الإسراء: ١٨].

فَإِنْ قِيلَ: لِمَاذَا لَا نَجْعَلُ آيَةَ هُودٍ حَاسِمَةً عَلَى الْإِسْرَاءِ، وَيَكُونُ اللَّهُ تَوَعَّدَ مَنْ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ
فِي الدُّنْيَا أَنْ يَجْعَلَ لَهُ مَا يَشَاءُ لِمَنْ يُرِيدُ؟ ثُمَّ وَعَدَ أَنْ يُعْطِيَهُ مَا يَشَاءُ؟
أُجِيبَ: إِنَّ هَذَا الْمَعْنَى لَا يَسْتَقِيمُ لِأَمْرَيْنِ:

أَوَّلًا: أَنَّ الْقَاعِدَةَ الشَّرْعِيَّةَ فِي النُّصُوصِ أَنَّ الْأَخَصَّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَعْمِ، وَآيَةُ هُودٍ عَامَّةٌ؛ لِأَنَّ
كُلَّ مَنْ أَرَادَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا وَفِي إِلَيْهِ الْعَمَلُ وَأُعْطِيَ مَا أَرَادَ أَنْ يُعْطَى، أَمَّا آيَةُ الْإِسْرَاءِ فَهِيَ خَاصَّةٌ:
﴿عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ﴾ [الإسراء: ١٨]، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحْكَمَ بِالْأَعْمِ عَلَى الْأَخَصِّ.

الثَّانِي: أَنَّ الْوَاقِعَ يَشْهَدُ عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ آيَةُ الْإِسْرَاءِ؛ لِأَنَّ فِي فَقَرَاءِ الْكُفَّارِ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ مِنْ
فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَيَكُونُ عُمُومُ آيَةِ هُودٍ مَخْصُوصًا بِآيَةِ الْإِسْرَاءِ، فَالْأَمْرُ مُوَكَّوْلٌ إِلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ، وَفِي مَنْ
يُرِيدُهُ.

وَاخْتَلَفَ فِيمَنْ نَزَلَتْ فِيهِ آيَةُ هُودٍ:

١ - قِيلَ: نَزَلَتْ فِي الْكُفَّارِ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا، وَيَدُلُّ لِهَذَا سَبَاطُهَا، وَالْجَزَاءُ
الْمُرْتَبِّ عَلَى هَذَا، وَعَلَيْهِ يَكُونُ وَجْهُ مُنَاسِبَتِهَا لِلتَّرْجَمَةِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَمَلُ الْكَافِرِينَ يُرَادُ بِهِ الدُّنْيَا فَكُلُّ
مَنْ شَارَكَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَفِيهِ شَيْءٌ مِنْ شَرِكِهِمْ وَكُفْرِهِمْ.

وَفِي الصَّحِيحِ^{١١} عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَسَّ^{١٢} عَبْدُ الدِّينَارِ^{١٣}، تَعَسَّ عَبْدُ الدَّرْهَمِ، تَعَسَّ عَبْدُ الْحَمِيصَةِ، تَعَسَّ عَبْدُ الْحَمِيلَةِ^{١٤}، إِنْ أُعْطِيَ رِضِي، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ^{١٥}».....

٢- وَقِيلَ: تَرَكْتُ فِي الْمُرَائِنِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْمَلُونَ إِلَّا لِلدُّنْيَا، فَلَا يَنْفَعُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

٣- وَقِيلَ: تَرَكْتُ فِيمَنْ يُرِيدُ مَا لَا يَعْمَلُهُ الصَّالِحُ.

وَالسَّيَاقُ يَدُلُّ لَلْقَوْلِ الْأَوَّلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحِطَّ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبِطُلَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٦].

تَنْبِيْهُ: اقْتَصَرَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى الْإِشَارَةِ إِلَى تَكْمِيلِ الْآيَةِ الْأُولَى، وَزِدْنَا الْآيَةَ الثَّالِيَةَ سَهْوًا وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا.

[١] قَوْلُهُ: «وَفِي (الصَّحِيحِ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ» سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى قَوْلِ الْمُؤَلَّفِ: «وَفِي (الصَّحِيحِ)» فِي بَابِ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «تَعَسَّ» بَفَتْحِ الْعَيْنِ أَوْ كَسْرِهَا، أَيْ: خَابَ وَهَلَكَ.

[٣] قَوْلُهُ: «عَبْدُ الدِّينَارِ» الدِّينَارُ: هُوَ النَّقْدُ مِنَ الذَّهَبِ، وَالدِّينَارُ الْإِسْلَامِيُّ زَنْتُهُ مِثْقَالٌ، وَسَمَّاهُ عَبْدُ الدِّينَارِ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ تَعَلَّقَ الْعَبْدُ بِالرَّبِّ فَكَانَ أَكْبَرَ هِمَّتِهِ، وَقَدَّمَهُ عَلَى طَاعَةِ رَبِّهِ. وَيُقَالُ فِي عَبْدِ الدَّرْهَمِ مَا قِيلَ فِي عَبْدِ الدِّينَارِ، وَالدَّرْهَمُ هُوَ النَّقْدُ مِنَ الْفِضَّةِ، وَزَنْتُهُ الدَّرْهَمُ الْإِسْلَامِيُّ سَبْعَةُ أَغْشَارِ الْمِثْقَالِ، فَكُلُّ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ سَبْعَةُ مِثْقَالٍ.

وَقَدْ أَرَادَ الْمُؤَلَّفُ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ الدُّنْيَا، أَيْ: يَتَدَلَّلُ لَهَا وَيَخْضَعُ لَهَا، وَيَكُونُ مَنَاهُ وَغَايَتُهُ، فَيَغْضَبُ إِذَا فُقِدَتْ وَيَرْضَى إِذَا وَجِدَتْ؛ وَلِهَذَا سَمَّى النَّبِيُّ ﷺ مِنْ هَذَا شَأْنُهُ عَبْدًا لَهَا، وَهَذَا مَنْ يُعْنَى بِجَمْعِ الْمَالِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، فَيَكُونُ مُرِيدًا بِعَمَلِهِ الدُّنْيَا.

[٤] قَوْلُهُ: «تَعَسَّ عَبْدُ الْحَمِيصَةِ، تَعَسَّ عَبْدُ الْحَمِيلَةِ» وَهَذَا مَنْ يُعْنَى بِمَظْهَرِهِ وَأَنَائِهِ؛ لِأَنَّ الْحَمِيصَةَ كِسَاءٌ خَبِيلٌ، وَالْحَمِيلَةَ فِرَاشٌ وَنَبْرٌ، لَيْسَ لَهُ هَمٌّ إِلَّا هَذَا الْأَمْرُ، فَإِذَا كَانَ عَابِدًا لِهَذِهِ الْأُمُورِ؛ لِأَنَّهُ صَرَفَ لَهَا جُهْدَهُ وَهِمَّتَهُ، فَكَيْفَ يَمَنْ أَرَادَ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ شَيْئًا مِنَ الدُّنْيَا فَجَعَلَ الدِّينَ وَسِيلَةً لِلدُّنْيَا؟ فَهَذَا أَكْثَرُ.

[٥] قَوْلُهُ: «إِنْ أُعْطِيَ رِضِي، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُعْطِي هُوَ اللَّهُ فَيَكُونُ

تَعَسَّ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شَيْكَ فَلَا انْتَقَشَ^(١)، طُوبَى لِعَبْدٍ أَخَذَ بَعَنَانِ قَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(٢)،

= الإِعْطَاءُ قَدَرِيًّا، أَيْ: إِنَّ قَدَرَ اللَّهِ لَهُ الرِّزْقَ وَالْعَطَاءَ رَضِيَ وَانْتَشَرَ صَدْرُهُ، وَإِنْ مُنِعَ وَحُرِمَ الْمَالُ سَخَطَ بَقْلِهِ وَقَوْلِهِ، كَأَنْ يَقُولَ: لِمَاذَا كُنْتُ فَقِيرًا وَهَذَا غِنًى؟ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَيَكُونُ سَاخِطًا عَلَى قَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ مَنَّعَهُ.

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُعْطِي وَيَمْنَعُ لِحِكْمَةٍ، وَيُعْطِي الدُّنْيَا لِمَنْ يُحِبُّ وَمَنْ لَا يُحِبُّ، وَلَا يُعْطِي الدِّينَ إِلَّا لِمَنْ يُحِبُّ، وَالْوَاجِبُ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يَرْضَى بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ، إِنْ أُعْطِيَ شَكَرَ، وَإِنْ مُنِعَ صَبَرَ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِالْإِعْطَاءِ هُنَا الإِعْطَاءُ الشَّرْعِيُّ، أَيْ: إِنْ أُعْطِيَ مِنْ مَالٍ يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْأَمْوَالِ الشَّرْعِيَّةِ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخَطَ، وَكِلَا الْمَعْنَيَيْنِ حَقٌّ، وَهُمَا يَدُلُّانِ عَلَى أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَا يَرْضَى إِلَّا لِلْمَالِ وَلَا يَسْخَطُ إِلَّا لَهُ؛ وَلِهَذَا سَمَّاهُ الرَّسُولُ ﷺ عَبْدًا لَهُ.

[١] قَوْلُهُ: «تَعَسَّ وَانْتَكَسَ» (تَعَسَّ)، أَيْ: خَابَ وَهَلَكَ، وَ(انْتَكَسَ) أَيْ: انْتَكَسَتْ عَلَيْهِ الْأُمُورُ بِحَيْثُ لَا تَتَبَسَّرُ لَهُ، فَكُلَّمَا أَرَادَ شَيْئًا انْقَلَبَتْ عَلَيْهِ الْأُمُورُ خِلَافَ مَا يُرِيدُ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «وَإِذَا شَيْكَ فَلَا انْتَقَشَ» أَيْ: إِذَا أَصَابَتْهُ شَوْكَةٌ فَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُزِيلَ مَا يُؤْذِيهِ عَنْ نَفْسِهِ.

وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ الثَّلَاثُ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ خَبَرًا مِنْهُ ﷺ عَنْ حَالِ هَذَا الرَّجُلِ، وَأَنَّهُ فِي تَعَاسٍ وَانْتِكَاسٍ وَعَدَمِ خُلَاصٍ مِنَ الْأَذَى، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مِنْ بَابِ الدُّعَاءِ عَلَى مَنْ هَذِهِ حَالُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَهْتِمُّ إِلَّا لِلدُّنْيَا، فَدَعَا عَلَيْهِ أَنْ يَهْلِكَ، وَأَنْ لَا يُصِيبَ مِنَ الدُّنْيَا شَيْئًا، وَأَنْ لَا يَتِمَّكَنَ مِنْ إِزَالَةِ مَا يُؤْذِيهِ، وَقَدْ يَصِلُ إِلَى الشُّرْكِ عِنْدَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ حَتَّى أَصْبَحَ لَا يَرْضَى إِلَّا لِلْمَالِ وَلَا يَسْخَطُ إِلَّا لَهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «طُوبَى لِعَبْدٍ أَخَذَ بَعَنَانِ قَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» هَذَا عَكْسُ الْأَوَّلِ، فَهُوَ لَا يَهْتِمُّ لِلدُّنْيَا، وَلَئِنَّمَا يَهْتِمُّ لِلْآخِرَةِ، فَهُوَ فِي اسْتِعْدَادٍ دَائِمٍ لِلْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

و«طُوبَى» فَعْلٌ مِنَ الطَّيِّبِ، وَهِيَ اسْمُ تَفْضِيلٍ، فَ(أَطْيَبُ) لِلْمَذْكَرِ وَ(طُوبَى) لِلْمُؤَنَّثِ، وَالْمَعْنَى: أَطْيَبُ حَالٍ تَكُونُ لِهَذَا الرَّجُلِ، وَقِيلَ: إِنَّ طُوبَى سَجَرَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَالْأَوَّلُ أَعَمُّ، كَمَا قَالُوا فِي (وَيْلٍ): كَلِمَةٌ وَعِيدٌ. وَقِيلَ: وَادٍ فِي جَهَنَّمَ. وَالْأَوَّلُ أَعَمُّ.

وقَوْلُهُ: «أَخَذَ بَعَنَانِ قَرَسِهِ» أَيْ: تَمَسَّكَ بِمَقْوَدِ قَرَسِهِ الَّذِي يُقَاتِلُ عَلَيْهِ.

أَشَعَتْ رَأْسَهُ، مُغَبَّرَةٌ قَدَمَاهُ^(١)، إِنْ كَانَ فِي الْحِرَاسَةِ كَانَ فِي الْحِرَاسَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي السَّاقَةِ كَانَ فِي السَّاقَةِ^(٢)، إِنْ اسْتَأْذَنَ لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ، وَإِنْ شَفَعَ لَمْ يُشَفَّعْ^(٣)»^(١).

قَوْلُهُ: «فِي سَبِيلِ اللَّهِ» ضَابِطُهُ أَنْ يُقَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا لَا لِلْحِمْيَةِ أَوْ الْوَطَنِيَّةِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَكِنْ إِنْ قَاتَلَ وَطَنِيَّةً وَقَصَدَ حِمَايَةَ وَطَنِهِ لَكُونَهُ بَلَدًا إِسْلَامِيًّا يَحِبُّ الدَّوْدَ عَنْهُ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَكَذَلِكَ مَنْ قَاتَلَ دِفَاعًا عَنْ نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ أَهْلِهِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ ذَلِكَ فَهُوَ شَهِيدٌ»^(٢)، فَأَمَّا مَنْ قَاتَلَ لِلْوَطَنِيَّةِ الْمُخَضَّةِ فَلَيْسَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ هَذَا قِتَالُ عَصِيَّةٍ يَسْتَوِي فِيهِ الْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ، فَإِنَّ الْكَافِرَ يُقَاتَلُ مِنْ أَجْلِ وَطَنِهِ.

[١] قَوْلُهُ: «أَشَعَتْ رَأْسَهُ، مُغَبَّرَةٌ قَدَمَاهُ» أَيُّ: رَأْسُهُ أَشَعْتُ مِنَ الْغُبَارِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَهُوَ لَا يَتَمَتَّ بِحَالِهِ وَلَا يَبْدِيهِ مَا دَامَ هَذَا الْأَمْرُ نَاتِجًا عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَدَمَاهُ مُغَبَّرَةٌ مِنَ السَّيْرِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَهَمَّ شَيْءٍ عِنْدَهُ هُوَ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَمَّا أَنْ يَكُونَ سَعْرُهُ أَوْ نَوْبُهُ أَوْ فِرَاشُهُ نَظِيفًا - فَلَيْسَ لَهُ هَمٌّ فِيهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «إِنْ كَانَ فِي الْحِرَاسَةِ فَهُوَ فِي الْحِرَاسَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي السَّاقَةِ فَهُوَ فِي السَّاقَةِ» الْحِرَاسَةُ وَالسَّاقَةُ لَيْسَتْ مِنْ مُقَدِّمِ الْجَيْشِ، فَالْحِرَاسَةُ أَنْ يَحْرُسَ الْإِنْسَانُ الْجَيْشَ، وَالسَّاقَةُ أَنْ يَكُونَ فِي مُؤَخَّرَتِهِ، وَلِلْمُجْمَلَتَيْنِ مَعْنِيَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يُبَالِي أَيْنَ وُضِعَ، إِنْ قِيلَ لَهُ: احْرُسْ. حَرَسَ، وَإِنْ قِيلَ لَهُ: كُنْ فِي السَّاقَةِ. كَانَ فِيهَا، فَلَا يَطْلُبُ مَرْتَبَةً أَعْلَى مِنْ هَذَا الْمَحَلِّ كَمُقَدِّمِ الْجَيْشِ مَثَلًا.

الثَّانِي: إِنْ كَانَ فِي الْحِرَاسَةِ أَدَّى حَقَّهَا، وَكَذَا إِنْ كَانَ فِي السَّاقَةِ.

وَالْحَدِيثُ صَالِحٌ لِلْمَعْنِيَيْنِ، فَيُحْمَلُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ، وَلَا تَعَارُضٌ هُنَا.

[٣] قَوْلُهُ: «إِنْ اسْتَأْذَنَ لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ، وَإِنْ شَفَعَ لَمْ يُشَفَّعْ» أَيُّ: هُوَ عِنْدَ النَّاسِ لَيْسَ لَهُ جَاهٌ وَلَا شَرَفٌ، حَتَّى إِنَّهُ إِنْ اسْتَأْذَنَ لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ، وَهَكَذَا عِنْدَ أَهْلِ السُّلْطَةِ لَيْسَ لَهُ مَرْتَبَةٌ، فَإِنْ شَفَعَ لَمْ يُشَفَّعْ، وَلَكِنَّهُ وَجِيهٌ عِنْدَ اللَّهِ، وَلَهُ الْمَنْزِلَةُ الْعَالِيَةُ؛ لِأَنَّهُ يُقَاتَلُ فِي سَبِيلِهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب الحراسة في الغزو، رقم (٢٨٨٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب من قاتل دون ماله، رقم (٢٤٨٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق كان القاصد مهدر الدم، رقم (١٤١)، من حديث عبد الله بن عمر بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بلفظ: «من قتل دون ماله فهو شهيد». وانظر «جامع الأصول» (٢/ ٧٤٢).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: إِرَادَةُ الْإِنْسَانِ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الْآخِرَةِ^{١١}.

وَالشَّفَاعَةُ: هِيَ التَّوَسُّطُ لِلْغَيْرِ بِجَلْبِ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ.

وَالاسْتِثْنَاءُ: طَلَبُ الْإِذْنِ بِالشَّيْءِ.

وَالْحَدِيثُ قَسَمَ النَّاسِ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الْأَوَّلُ: لَيْسَ لَهُ هَمٌّ إِلَّا الدُّنْيَا، إِمَّا لِتَحْصِيلِ الْمَالِ، أَوْ لِتَجَمِيلِ الْحَالِ؛ فَقَدْ اسْتَعْبَدَتْ قَلْبَهُ حَتَّى

أَشْغَلَتْهُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعِبَادَتِهِ.

الثَّانِي: أَكْبَرُ هَمِّهِ الْآخِرَةُ، فَهُوَ يَسْعَى لَهَا فِي أَعْلَى مَا يَكُونُ مَشَقَّةً وَهُوَ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ،

وَمَعَ ذَلِكَ أَدَّى مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ.

وَيُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١ - أَنَّ النَّاسَ قِسْمَانِ كَمَا سَبَقَ.

٢ - أَنَّ الَّذِي لَيْسَ لَهُ هَمٌّ إِلَّا الدُّنْيَا قَدْ تَنَقَّلَبَ عَلَيْهِ الْأُمُورُ، وَلَا يَسْتَطِيعُ الْخُلَاصَ مِنْ أَدْنَى

أَذْيَةٍ وَهِيَ الشُّوْكَةُ، بِخِلَافِ الْحَازِمِ الَّذِي لَا تُهَمُّهُ الدُّنْيَا، بَلْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَلَمْ يَنْسَ نَصِيئَهُ مِنَ الدُّنْيَا،

وَقَنَعَ بِمَا قَدَرَهُ اللَّهُ لَهُ.

٣ - أَنَّهُ يَنْبَغِي لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَلَّا تَكُونَ هَمُّهُ الْمَرَاتِبُ، بَلْ يَكُونُ هَمُّهُ الْقِيَامُ بِمَا يَجِبُ

عَلَيْهِ: إِمَّا فِي الْجِرَاسَةِ، أَوْ السَّاقَةِ، أَوْ الْقَلْبِ، أَوْ الْجَنْبِ، حَسَبَ الْمَصْلَحَةِ.

٤ - أَنَّ دُورَ مَرْتَبَةِ الْإِنْسَانِ عِنْدَ النَّاسِ لَا يَسْتَلْزِمُ مِنْهُ دُورَ مَرْتَبَتِهِ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، فَهَذَا الرَّجُلُ

الَّذِي إِنْ شَفَعَ لَمْ يُشْفَعْ وَإِنْ اسْتَأْذَنَ لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ قَالَ فِيهِ الرَّسُولُ ﷺ: «طُوبَى لَهُ» وَلَمْ يَقُلْ: إِنْ

سَأَلَ لَمْ يُعْطَ. بَلْ لَا تُهَمُّهُ الدُّنْيَا حَتَّى يَسْأَلَ عَنْهَا، لَكِنْ يُهَمُّهُ الْخَيْرُ فَيُشْفَعُ لِلنَّاسِ، وَيَسْتَأْذِنُ لِلدُّخُولِ

عَلَى ذَوِي السُّلْطَةِ لِلْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: إِرَادَةُ الْإِنْسَانِ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الْآخِرَةِ. وَهَذَا مِنَ الشُّرْكِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ عَمَلَ الْآخِرَةِ

وَسِيلَةً لِعَمَلِ الدُّنْيَا، فَيُطْغَى عَلَى قَلْبِهِ حُبُّ الدُّنْيَا حَتَّى يُقَدِّمَهَا عَلَى الْآخِرَةِ، وَالْحَزْمُ وَالْإِخْلَاصُ أَنْ

يَجْعَلَ عَمَلَ الدُّنْيَا لِلْآخِرَةِ.

الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ هُودٍ^[١].

الثالثة: تَسْمِيَةُ الْإِنْسَانِ الْمُسْلِمِ عَبْدَ الدِّينَارِ وَالذَّرْهَمِ وَالْحَمِيصَةِ^[٢].

الرابعة: تَفْسِيرُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ إِنْ أُعْطِيَ رِضْيٌ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطٌ^[٣].

الخامسة: قَوْلُهُ: «تَعَسَّ وَانْتَكَسَ»^[٤].

السادسة: قَوْلُهُ: «وَإِذَا شَيْكَ فَلَا انْتَقَشَ»^[٥].

السابعة: الثَّنَاءُ عَلَى الْمُجَاهِدِ الْمَوْصُوفِ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ^[٦].

[١] الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ هُودٍ، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ.

[٢] الثالثة: تَسْمِيَةُ الْإِنْسَانِ الْمُسْلِمِ عَبْدَ الدِّينَارِ وَالذَّرْهَمِ وَالْحَمِيصَةِ: وَهَذِهِ الْعُبُودِيَّةُ لَا تَدْخُلُ فِي الشَّرْكِ مَا لَمْ يَصِلْ بِهَا إِلَى حَدِّ الشَّرْكِ، وَلَكِنَّهَا نَوْعٌ آخَرُ يُخْلَى بِالْإِخْلَاصِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ فِي قَلْبِهِ حُبَّةَ رَاحَتٍ حُبَّةَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ وَحُبَّةَ أَعْمَالِ الْآخِرَةِ.

[٣] الرابعة: تَفْسِيرُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ إِنْ أُعْطِيَ رِضْيٌ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطٌ. هَذَا تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ ﷺ: «عَبْدُ الدِّينَارِ، عَبْدُ الذَّرْهَمِ، عَبْدُ الْحَمِيصَةِ، عَبْدُ الْحَمِيلَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رِضْيٌ وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطٌ»، وَهَذِهِ عَلَامَةُ عُبُودِيَّتِهِ لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَنْ يَكُونَ رِضَاهُ وَسَخَطُهُ تَابِعًا لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ.

[٤] الخامسة: قَوْلُهُ: «تَعَسَّ وَانْتَكَسَ».

[٥] السادسة: قَوْلُهُ: «إِذَا شَيْكَ فَلَا انْتَقَشَ» يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الثَّلَاثُ خَبَرًا أَوْ دُعَاءً، وَسَبَقَ شَرْحُ ذَلِكَ.

[٦] السابعة: الثَّنَاءُ عَلَى الْمُجَاهِدِ الْمَوْصُوفِ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ. فَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «طَوْبَى لِعَبْدٍ...» يَدُلُّ عَلَى الثَّنَاءِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يُمدَّحَ لَا أَصْحَابُ الدَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ وَأَصْحَابُ الْفُرَشِ وَالْمَرَاتِبِ.



بَابُ

مَنْ أَطَاعَ الْعُلَمَاءَ وَالْأَمْرَاءَ فِي تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ أَوْ تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَهُ
فَقَدْ اتَّخَذَهُمْ أَرْبَابًا^(١)

[١] قَوْلُهُ: «مَنْ أَطَاعَ الْعُلَمَاءَ» «مَنْ» يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «فَقَدْ اتَّخَذَهُمْ»؛ لَأَنَّهَا جَوَابُ الشَّرْطِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مُؤْصَلَةً، أَيْ: «بَابُ: الَّذِي أَطَاعَ الْعُلَمَاءَ». وَقَوْلُهُ: «فَقَدْ اتَّخَذَهُمْ» خَبَرُ الْمُتَبَدِّأِ، وَقُرِئَتْ بِالْفَاءِ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ الْمُؤْصُولَ كَالشَّرْطِ فِي الْعُمُومِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ تُقْرَأُ «بَابُ» بِالتَّنْوِينِ، وَعَلَى الثَّانِي بِدُونِ تَنْوِينٍ، وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ.

وَالْمُرَادُ بِالْعُلَمَاءِ: الْعُلَمَاءُ بِشَرَعِ اللَّهِ، وَبِالْأَمْرَاءِ: أُولُو الْأَمْرِ الْمُنْفَذُونَ لَهُ، وَهَذَانِ الصَّنِفَانِ هُمَا الْمَذْكُورَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، فَجَعَلَ اللَّهُ طَاعَتَهُ مُسْتَقِلَّةً، وَطَاعَةَ رَسُولِهِ مُسْتَقِلَّةً، وَطَاعَةَ أُولِي الْأَمْرِ تَابِعَةً؛ وَلِهَذَا لَمْ يُكْرَرْ الْفِعْلُ ﴿أَطِيعُوا﴾، فَلَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ.

وَأُولُو الْأَمْرِ هُمْ أُولُو الشَّأْنِ، وَهُمْ الْعُلَمَاءُ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَنْدُ إِلَيْهِمْ فِي أَمْرِ الشَّرْعِ وَالْعِلْمِ بِهِ، وَالْأَمْرَاءُ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَنْدُ إِلَيْهِمْ فِي تَنْفِيزِ الشَّرْعِ وَإِمْضَائِهِ، وَإِذَا اسْتَقَامَ الْعُلَمَاءُ وَالْأَمْرَاءُ اسْتَقَامَتِ الْأُمُورُ، وَبِفَسَادِهِمْ تَفْسُدُ الْأُمُورُ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ أَهْلُ الْإِرْشَادِ وَالِدَّلَالَةِ، وَالْأَمْرَاءُ أَهْلُ الْإِجْرَامِ وَالتَّنْفِيزِ.

قَوْلُهُ: «فِي تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ» أَيْ: فِي جَعْلِهِ حَرَامًا، أَيْ: عَقِيدَةً أَوْ عَمَلًا.

«أَوْ تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ» أَيْ: فِي جَعْلِهِ حَلَالًا عَقِيدَةً أَوْ عَمَلًا.

فَتَحْرِيمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَا يَنْقُصُ دَرَجَةَ فِي الْإِثْمِ عَنْ تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَكَثِيرٌ مِنْ ذَوِي الْغَيْرَةِ مِنَ النَّاسِ يُحَدِّثُهُمْ يَبْعِلُونَ إِلَى تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ أَكْثَرَ مِنْ تَحْلِيلِ الْحَرَامِ، بِعَكْسِ الْمُتَهَاوِنِينَ، وَكِلَاهُمَا خَطَأٌ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ تَحْلِيلَ الْحَرَامِ فِيهِ الْأَصْلُ فِيهِ الْحِلُّ أَهْوَنُ مِنْ تَحْرِيمِ الْحَلَالِ؛ لِأَنَّ تَحْلِيلَ الْحَرَامِ إِذَا لَمْ يَتَبَيَّنْ تَحْرِيمُهُ فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ الْحِلُّ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ سَبَقَتْ غَضَبَهُ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نُحَرِّمَ إِلَّا مَا تَبَيَّنَ تَحْرِيمُهُ، وَلِأَنَّهُ أَضْيَقُ وَأَشَدُّ، وَالْأَصْلُ أَنْ تَبْقَى الْأُمُورُ عَلَى الْحِلِّ وَالسَّعَةِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ التَّحْرِيمُ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «يُوشِكُ أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْكُمْ حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ^(١)، أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَتَقُولُونَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ؟^(٢)»^(٣).

أَمَّا فِي الْعِبَادَاتِ فَيُشَدَّدُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْمَنْعَ وَالتَّحْرِيمَ حَتَّى يُبَيِّنَ الشَّرْعُ كَمَا قِيلَ:

وَالْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ حَلٌّ وَامْتِنَاعٌ عِبَادَةً إِلَّا بِإِذْنِ الشَّارِعِ^(٤)

قَوْلُهُ: «أَرْبَابًا» جَمْعُ رَبٍّ، وَهُوَ الْمُتَصَرِّفُ الْمَالِكُ. وَالتَّصَرُّفُ نَوْعَانِ: تَصَرُّفٌ قَدَرِيٌّ، وَتَصَرُّفٌ شَرْعِيٌّ.

فَمَنْ أَطَاعَ الْعُلَمَاءَ فِي مُحَالَفَةِ أَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَقَدْ اتَّخَذَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ بِاعْتِبَارِ التَّصَرُّفِ الشَّرْعِيِّ؛ لِأَنَّهُ اعْتَبَرَهُمْ مُشْرِعِينَ، وَاعْتَبَرَ تَشْرِيعَهُمْ شَرْعًا يَعْمَلُ بِهِ، وَبِالْعَكْسِ الْأَمْرَاءُ.

[١] قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: «حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ» أَي: مِنْ فَوْقُ، تَنْزِلُ عَلَيْكُمْ عُقُوبَةً لَكُمْ، وَنُزُولُ الْحِجَارَةِ مِنَ السَّمَاءِ لَيْسَ بِالْأَمْرِ الْمُسْتَحِيلِ، بَلْ هُوَ مُمَكِّنٌ، قَالَ تَعَالَى فِي أَصْحَابِ الْفِيلِ: ﴿وَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴿٥﴾ تَرْمِيهِمْ بِحِجَارٍ مِّنْ سِجِّيلٍ ﴿٦﴾﴾ [الفيل: ٣-٤] وَقَالَ تَعَالَى فِي قَوْمِ لُوطٍ: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّا نَالَ لُوطٌ نِّجَاتَهُمْ يَسْرِى ﴿٣٤﴾﴾ [القمر: ٣٤].

وَالْحَاصِبُ: الْحِجَارَةُ تَخْصِبُهُمْ مِنَ السَّمَاءِ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَقُولُونَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ؟» أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ أَفْضَلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَأَقْرَبُهَا إِلَى الصَّوَابِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ يَرْشُدُوا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٥)، وَرَوَى عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ»^(٦)، وَقَالَ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي

(١) أخرجه بنحوه: أحمد (١/٣٣٧) والخطيب في «الفتاوى والمنقحة» (١/١٤٥) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/٢٣٩) وابن حزم في «حجة الوداع» (ص: ٢٦٨-٢٦٩).

(٢) منظومة «أصول الفقه وقواعده» مع شرحها لفضيلة الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ (ص: ٩٧).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها، رقم (٦٨١)، من حديث أبي قتادة رَحِمَهُ اللَّهُ عَنهُ.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة (١/١٨٦) وفي «المسند» (٥/٣٩٩) والبخاري في «الكنى» (ص: ٥٠) والترمذي: كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر، رقم (٣٦٦٢)، وقال: «حديث حسن»، وابن ماجه: المقدمة، فضل أبي بكر الصديق رَحِمَهُ اللَّهُ عَنهُ، رقم (٩٧)، وابن سعد (٢/٣٣٤) والحيمدي (١/٢١٤) والخطيب في «الفتاوى والمنقحة» (١/١٧٧) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/٢٢٣)، من حديث حذيفة رَحِمَهُ اللَّهُ عَنهُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «عَجِبْتُ^(١) لِقَوْمٍ عَرَفُوا الْإِسْنَادَ^(٢).....

= وَسَنَّةُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهَدِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ^(٣)، وَلَمْ يُعْرِفْ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ أَنَّهُمَا خَالِفًا نَصًّا بِرَأْيِهِمَا، فَإِذَا كَانَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ إِذَا عَارَضَ الْإِنْسَانُ بِقَوْلَيْهِمَا قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ فَإِنَّهُ يَوْشِكُ أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْهِ حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ فَمَا بِالْكَ بِمَنْ يُعَارِضُ قَوْلَهُ ﷺ بِمَنْ هُوَ دُونَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ؟! وَالْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَيَكُونُ هَذَا أَقْرَبَ لِلْعُقُوبَةِ.

وَفِي الْآثَرِ التَّحْذِيرُ عَنِ التَّقْلِيدِ الْأَعْمَى وَالتَّعَصُّبِ الْمَذْهَبِيِّ الَّذِي لَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَى أُسَاسٍ سَلِيمٍ.

وَبَغِضُ النَّاسِ يَرْكِبُ خَطَأً فَاحِشًا إِذَا قِيلَ لَهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: لَكِنْ فِي الْكِتَابِ الْفُلَانِي كَذَا وَكَذَا. فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ الَّذِي قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الفصل: ٦٥]، وَلَمْ يَقُلْ: مَاذَا أَجَبْتُمُ فُلَانًا وَفُلَانًا. أَمَّا صَاحِبُ الْكِتَابِ فَإِنَّهُ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُحِبُّ الْخَيْرَ وَيُرِيدُ الْحَقَّ، فَإِنَّهُ يُدْعَى لَهُ بِالْغُفْرَةِ وَالرَّحْمَةِ إِذَا أَخْطَأَ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ مَعْصُومٌ، يُعَارِضُ بِقَوْلِهِ قَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ.

[١] قَوْلُ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «عَجِبْتُ» الْعَجَبُ نَوْعَانِ:

الْأَوَّلُ: عَجَبٌ اسْتِحْسَانِي، كَمَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيَّامُنُ فِي تَعَلُّهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُهورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ»^(١).

الثَّانِي: عَجَبٌ إِنكَارِي، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصفات: ١٢]، وَالْعَجَبُ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ هُنَا عَجَبٌ إِنكَارِي.

[٢] قَوْلُهُ: «الْإِسْنَادُ» الْمُرَادُ بِهِ هُنَا رِجَالُ السَّنَدِ، لَا نِسْبَةُ الْحَدِيثِ إِلَى رَاوِيهِ، أَيْ: عَرَفُوا صِحَّةَ الْحَدِيثِ بِمَعْرِفَةِ رِجَالِهِ.

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤/١٢٦، ١٢٧) وأبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدعة، رقم (٢٦٧٦)، وقال: «حسن صحيح» وابن ماجه: المقدمة باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٢)، والدارمي رقم (١٩٦)، وابن حبان رقم (٥)، وأبو نعيم في «الضعفاء» (ص: ٤٦)، من حديث العرابض بن سارية، وقال أبو نعيم: «حديث جيد صحيح من حديث الشاميين».

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب التيمن في الوضوء والغسل، رقم (١٦٨)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب التيمن في الطهور وغيره، رقم (٢٦٨).

وَصِحَّتْ يَذْهَبُونَ إِلَى رَأْيِي سُفْيَانٌ^(١)، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]^(٢)، أَتَدْرِي مَا الْفِتْنَةُ؟ الْفِتْنَةُ الشَّرُّ، لَعَلَّهُ إِذَا رَدَّ بَعْضُ قَوْلِهِ أَنْ يَقَعَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الزَّيْغِ فِيهِلِكَ^(٣).

وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الآية: التوبة: ٣١]^(٤)،

[١] قَوْلُهُ: «يَذْهَبُونَ إِلَى رَأْيِي سُفْيَانٌ» أَيُّ: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ؛ لِأَنَّهُ صَاحِبُ الْمَذْهَبِ الْمَشْهُورِ، وَلَهُ اتِّبَاعٌ لَكِنَّهُمْ انْقَرَضُوا، فَهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى رَأْيِي سُفْيَانٍ، وَهُوَ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَيَتْرَكُونَ مَا جَاءَ بِهِ الْحَدِيثُ!

[٢] قَوْلُهُ: «وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿فَلْيَحْذَرِ﴾» الْفَاءُ عَاطِفَةٌ، وَاللَّامُ لِلْأَمْرِ؛ وَلِهَذَا سَكَنْتُ وَجُزِمَ الْفِعْلُ بِهَا، لَكِنْ حُرِّكَ بِالْكَسْرِ؛ لِاتِّبَاعِ السَّاجِدِينَ.

قَوْلُهُ: ﴿عَنْ أَمْرِهِ﴾ الضَّمِيرُ يَعُودُ لِلرَّسُولِ ﷺ بِدَلِيلِ أَوَّلِ الْآيَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَسْتَلْلُونَ مِنْكُمْ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ مَا كُنَّا نَعْلَمُ﴾ [النور: ٦٣].

فَإِنْ قِيلَ: لِمَاذَا عُدِّي الْفِعْلُ بِ: ﴿عَنْ﴾ مَعَ أَنَّ ﴿يُخَالِفُ﴾ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ؟

أَجِيبُ: أَنَّ الْفِعْلَ ضَمَّنَ مَعْنَى الْإِعْرَاضِ، أَيُّ: يُعْرِضُونَ عَنْ أَمْرِهِ زُهْدًا فِيهِ وَعَدَمَ مُبَالَاةٍ بِهِ. و﴿أَمْرِهِ﴾ وَاحِدُ الْأَوَامِرِ، وَلَيْسَ وَاحِدُ الْأُمُورِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ هُوَ الَّذِي يُخَالَفُ فِيهِ، وَهُوَ مُفْرَدٌ مُضَافٌ، فَيَعُمُّ جَمِيعَ الْأَوَامِرِ.

﴿فِتْنَةٌ﴾ الْفِتْنَةُ فَسَرَهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِالشَّرِّ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الرَّعِيدُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِمَّا الشَّرِّ، وَإِمَّا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ.

[٣] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ: ﴿اتَّخَذُوا﴾ الضَّمِيرُ يَعُودُ لِلنَّصَارَى؛ لِأَنَّ الْيَهُودَ لَمْ يَتَّخِذُوا الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ إِلَهًا، بَلْ ادَّعَوْا أَنَّهُ ابْنُ زَانِيَةٍ وَحَاوَلُوا قَتْلَهُ، وَادَّعَوْا أَنَّهُمْ قَتَلُوهُ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى جَمِيعًا، وَيُخْتَصُّ النَّصَارَى بِاتِّخَاذِ الْمَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ، وَهَذَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ مِنَ السِّيَاقِ مَعَ الْآيَةِ الَّتِي قَبْلَهَا.

قَوْلُهُ: ﴿أَجَارَهُمْ وَرَهَبْنَهُمْ﴾ الْأَخْبَارُ: جَمْعُ حَيْرٍ وَحَيْرٍ -بَفَتْحِ الحَاءِ وَكَسْرِهَا- وَهُوَ الْعَالِمُ الْوَاسِعُ الْعِلْمِ، وَالرُّهْبَانُ: جَمْعُ رَاهِبٍ، وَهُوَ الْعَابِدُ الرَّاهِدُ.

قَوْلُهُ: ﴿أَزْكَأَ مِنْ دُوبِ اللَّهِ﴾ أَي: مُشَارِكِينَ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ فِي الشَّرِّعِ؛ لِأَنَّهُمْ يُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيُجِلُّهُ هَؤُلَاءِ الْأَتْبَاعُ، وَيُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَيَحَرِّمُهُ الْأَتْبَاعُ.

قَوْلُهُ: ﴿وَالْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ أَي: اتَّخَذُوهُ إِلَهًا مَعَ اللَّهِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا﴾ وَالْعِبَادَةُ: التَّدَلُّلُ وَالْخُضُوعُ، وَاتَّبَاعُ الْأُمَرَاءِ، وَاجْتِنَابُ النَّوَاهِي.

قَوْلُهُ: ﴿إِلَهًا وَاحِدًا﴾ هُوَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، وَ(إِلَهٌ)، أَي: مَالُوهُ مَعْبُودٌ مُطَاعٌ، وَلَيْسَ بِمَعْنَى إِلَهٍ، أَي: قَادِرٌ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ، فَإِنَّ هَذَا الْمَعْنَى فَاسِدٌ، ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُتَكَلِّمُونَ أَوْ عَامَّتُهُمْ، فَيَكُونُ مَعْنَى ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ: لَا رَبَّ إِلَّا اللَّهُ، وَهَذَا لَيْسَ بِالتَّوْحِيدِ الْمَطْلُوبِ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُوَحِّدِينَ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: لَا رَبَّ إِلَّا اللَّهُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ (٨٦) سَيَقُولُونَ اللَّهُ [المؤمنون: ٨٦-٨٧]، وَهَذِهِ إِخْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ، وَهِيَ سَبْعِيَّةٌ.

قَوْلُهُ: ﴿سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ «سُبْحَانَ» اسْمٌ مُضَدِّرٌ، وَهِيَ مَعْمُولٌ، أَوْ مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مَحْدُوفٍ وَجُوبًا، تَقْدِيرُهُ يُسَبِّحُ سُبْحَانًا، أَي: تَسْبِيحًا؛ لِأَنَّ اسْمَ الْمُضَدِّرِ بِمَعْنَى الْمُضَدِّرِ. فَ(سُبْحَانَ): مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ عَامِلُهَا مَحْدُوفٌ وَجُوبًا وَهِيَ مُلَازِمَةٌ لِلْإِضَافَةِ: إِمَّا إِلَى مُضَمَّرٍ، كَمَا فِي الْآيَةِ: ﴿سُبْحَنَهُ﴾ أَوْ إِلَى مُظْهَرٍ، كَمَا فِي ﴿سُبْحَنَ اللَّهِ﴾.

وَالْتَسْبِيحُ: التَّنْزِيهُ، أَي: تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ، وَلَا يُجْتَاجُ أَنْ نَقُولَ: (وَمُمَالَّةُ الْمَخْلُوقِينَ)؛ لِأَنَّ الْمُمَالَّةَ نَقْصٌ، وَلَكِنْ إِذَا قُلْنَا هَا؛ فَذَلِكَ مِنْ بَابِ زِيَادَةِ الْإِبْضَاحِ؛ حَتَّى لَا يُظَنَّ أَنَّ تُمْنِيلَ الْخَالِقِ بِالْمَخْلُوقِ فِي الْكَمَالِ مِنْ بَابِ الْكَمَالِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنْ كُلِّ مَا لَا يَلِيْقُ بِهِ مِنْ نَقْصٍ أَوْ مُمَالَّةٍ الْمَخْلُوقِينَ.

وقَوْلُهُ: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ أَي: بِمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ وَالْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ، فَهُوَ مُنْتَزَعٌ عَنْ كُلِّ شِرْكٍ وَعَنْ كُلِّ مُشْرِكٍ بِهِ.

وقَوْلُهُ: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ هَذَا مِنَ الْبَلَاغَةِ فِي الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ جَاءَتْ مُحْتَمَلَةً أَنْ تَكُونَ

فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّا لَنَسْنَا نَعْبُدُهُمْ. قَالَ: «أَلَيْسَ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَتَحَرَّمُونَهُ، وَيُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَتَحِلُّونَهُ؟!»^(١) فَقُلْتُ: بَلَى. قَالَ: «فَإِنَّكَ عِبَادَتُهُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ^(٢).

= «مَا» مَصْدَرِيَّةٌ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: عَنْ شِرْكِهِمْ، أَوْ مَوْصُولَةٌ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: سُبْحَانَ اللَّهِ عَنِ الَّذِينَ يُشْرِكُونَ بِهِ، وَهِيَ صَالِحَةٌ لِلْأَمْرَيْنِ، فَتَكُونُ شَامِلَةً لِهَؤُلَاءِ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ جَوَازُ اسْتِثْنَالِ الْمُشْتَرِكِ فِي مَعْنِيهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ، فَيَكُونُ التَّنْزِيهُ عَنِ الشَّرِكِ وَعَنِ الْمُشْرِكِ بِهِ.

[١] قَوْلُهُ: «إِنَّا لَنَسْنَا نَعْبُدُهُمْ» أَي: لَا نَعْبُدُ الْأَخْبَارَ وَالرُّهْبَانَ، وَلَا نَسْجُدُ لَهُمْ وَلَا تَرْكَعُ وَلَا نَذْبُحُ وَلَا نَنْذِرُ لَهُمْ، وَهَذَا صَحِيحٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ: «أَلَيْسَ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَتَحَرَّمُونَهُ، وَيُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَتَحِلُّونَهُ؟!».

فَإِنَّ هَذَا الْوَصْفَ لَا يَنْطَبِقُ عَلَى عِيسَى أَبَدًا؛ لِأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، فَإِذَا أَحَلَّهُ فَقَدْ أَحَلَّهُ اللَّهُ، وَمَا حَرَّمَهُ فَقَدْ حَرَّمَهُ اللَّهُ، وَقَدْ حَاوَلَ بَعْضُ النَّاسِ أَنْ يُعَلَّ الْحَدِيثَ لِهَذَا الْمَعْنَى مَعَ ضَعْفِ سَنَدِهِ، وَالْحَدِيثُ حَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْأَلْبَانِيُّ وَآخَرُونَ، وَضَعَفَهُ آخَرُونَ.

وَيُجَابُ عَنِ التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ بِأَنَّ قَوْلَ عَدِيٍّ: «لَنَسْنَا نَعْبُدُهُمْ» يَعُودُ عَلَى الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ، أَمَّا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ فَالْمَعْرُوفُ أَنَّهُمْ يَعْبُدُونَهُ. وَبَدَأَ بِتَحْرِيمِ الْحَلَالِ؛ لِأَنَّهُ أَغْطَمَ مِنْ تَحْلِيلِ الْحَرَامِ، وَكِلَاهُمَا مُحَرَّمٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِيُفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦].

قَوْلُهُ: «فَإِنَّكَ عِبَادَتُهُمْ» وَوَجْهَ كَوْنِهَا عِبَادَةً: أَنَّ مِنْ مَعْنَى الْعِبَادَةِ الطَّاعَةَ، وَطَاعَةَ غَيْرِ اللَّهِ عِبَادَةً لِلْمُطَاعِ، وَلَكِنْ بَشَرَطَ أَنْ تَكُونَ فِي غَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ فِي طَاعَةِ اللَّهِ فَهِيَ عِبَادَةٌ لِلَّهِ؛ لِأَنَّكَ أَطَعْتَ غَيْرَ اللَّهِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، كَمَا لَوْ أَمَرَكَ أَبُوكَ بِالصَّلَاةِ فَصَلَّيْتَ، فَلَا تَكُونُ قَدْ عَبَدْتَ أَبَاكَ بِطَاعَتِكَ لَهُ، وَلَكِنْ عَبَدْتَ اللَّهَ؛ لِأَنَّكَ أَطَعْتَ غَيْرَ اللَّهِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ؛ وَلِأَنَّ أَمْرَ غَيْرِ اللَّهِ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَامْتِنَالِ أَمْرِهِ هُوَ امْتِنَالٌ لِأَمْرِ اللَّهِ.

(١) أخرجه الترمذي: كتاب تفسير القرآن، تفسير سورة التوبة، رقم (٣٠٩٥)، وقال: «غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب، وغلط بن أعين ليس بمعروف في الحديث»، وابن جرير (٨٠/١٠)، والبيهقي (١١٦/١٠) والمزي في «تهذيب الكمال» (١٠٩/٢). وانظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٢٣٠/٣). وقد حسنه شيخ الإسلام في «الإيمان» (ص: ٦٤).

وَيُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١- أَنَّ الطَّاعَةَ بِمَعْنَى الْعِبَادَةِ عُبُودِيَّةٌ مُقَدَّةٌ.

٢- أَنَّ الطَّاعَةَ فِي مُحَالَفَةِ شَرْعِ اللَّهِ مِنْ عِبَادَةِ الْمُطَاعِ، أَمَّا فِي عِبَادَةِ اللَّهِ فِيهِ عِبَادَةُ اللَّهِ.

٣- أَنَّ أَتْبَاعَ الْعُلَمَاءِ وَالْعُبَادِ فِي مُحَالَفَةِ شَرْعِ اللَّهِ مِنْ اتِّخَاذِهِمْ أَرْبَابًا.

وَعَلِمَ أَنَّ أَتْبَاعَ الْعُلَمَاءِ أَوْ الْأَمْرَاءِ فِي تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ أَوْ الْعَكْسُ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يُتَابِعَهُمْ فِي ذَلِكَ رَاضِيًا بِقَوْلِهِمْ، مُقَدِّمًا لَهُ، سَاحِطًا لِحُكْمِ اللَّهِ، فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّهُ كَرِهَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، فَأَخْبَطَ اللَّهُ عَمَلَهُ، وَلَا تُحْبَطُ الْأَعْمَالُ إِلَّا بِالْكَفْرِ، فَكُلُّ مَنْ كَرِهَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَهُوَ كَافِرٌ.

الثَّانِي: أَنْ يُتَابِعَهُمْ فِي ذَلِكَ رَاضِيًا بِحُكْمِ اللَّهِ وَعَالِيًا بِأَنَّهُ أَمَثَلُ وَأَصْلَحُ لِلْعِبَادِ وَالْبِلَادِ، وَلَكِنْ هُوَ فِي نَفْسِهِ اخْتَارَهُ، كَأَنَّهُ يُرِيدُ مَثَلًا وَظِيفَةً، فَهَذَا لَا يَكْفُرُ، وَلَكِنَّهُ فَاسِقٌ، وَلَهُ حُكْمٌ غَيْرُهُ مِنَ الْعَصَاةِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يُتَابِعَهُمْ جَاهِلًا، فَيُظَنُّ أَنَّ ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ، فَيَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

أ- أَنْ يُمَكِّنَهُ أَنْ يَعْرِفَ الْحَقَّ بِنَفْسِهِ، فَهُوَ مُفَرِّطٌ أَوْ مُقَصِّرٌ، فَهُوَ أَثِمٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِسُؤَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ عِنْدَ عَدَمِ الْعِلْمِ.

ب- أَنْ لَا يَكُونَ عَالِيًا وَلَا يُمَكِّنُهُ التَّعَلُّمُ فَيُتَابِعَهُمْ تَقْلِيدًا، وَيُظَنُّ أَنَّ هَذَا هُوَ الْحَقُّ، فَهَذَا لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا أَمَرَ بِهِ، وَكَانَ مَعْدُورًا بِذَلِكَ؛ وَلِذَلِكَ وَرَدَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ مَنْ أَفْتِيَ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَإِنَّمَا إِنَّمُهُ عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ»^(١)، لَوْ قُلْنَا بِإِثْمِهِ بِخَطَا غَيْرِهِ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ الْحَرْجُ وَالْمَشَقَّةُ، وَلَمْ يَتَّقِ النَّاسُ بِأَحَدٍ؛ لِاخْتِلَالِ خَطِئِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَاذَا لَا يُكْفَرُ أَهْلُ الْقِسْمِ الثَّانِي؟

أُجِيبُ: إِنَّمَا لَوْ قُلْنَا بِكُفْرِهِمْ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ تَكْفِيرُ كُلِّ صَاحِبِ مَعْصِيَةٍ يَعْرِفُ أَنَّهُ عَاصِي لِلَّهِ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ حُكْمُ اللَّهِ.

فَالْيَدَّةُ: وَصَفَ اللَّهُ الْحَاكِمِينَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِثَلَاثَةِ أَوصَافٍ:

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٣٢١، ٣٦٥) وأبو داود: كتاب العلم، باب التوقي في الفتيا، رقم (٣٦٥٧)، وابن ماجه: المقدمة، باب اجتناب الرأي، رقم (٥٣)، والدارمي: المقدمة (١/ ٥٣) والحاكم: كتاب العلم (١/ ١٢٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولا أعرف له علة» ووافقه الذهبي.

١- قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

٢- وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥].

٣- وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

واختلف أهل العلم في ذلك:

فَقِيلَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَوْصَافَ لِمَوْصُوفٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ ظَالِمٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، وَفَاسِقٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ﴾ [السجدة: ٢٠]، أَيْ: كَفَرُوا.

وَقِيلَ: إِنَّهَا لِمَوْصُوفَيْنِ مُتَعَدِّدَيْنِ، وَإِنَّمَا عَلَى حَسَبِ الْحُكْمِ. وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ.

فَيَكُونُ كَافِرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ:

أ- إِذَا اعْتَقَدَ جَوَارَ الْحُكْمِ بغيرِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، فَكُلُّ مَا خَالَفَ حُكْمَ اللَّهِ فَهُوَ مِنْ حُكْمِ الْجَاهِلِيَّةِ، بِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ الْقَطْعِيِّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بغيرِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ، فَالْمُحِلُّ وَالْمُبِيحُ لِلْحُكْمِ بغيرِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مُخَالَفٌ لِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ الْقَطْعِيِّ، وَهَذَا كَافِرٌ مُرْتَدٌّ، وَذَلِكَ كَمَنْ اعْتَقَدَ حِلَّ الزَّنا أَوْ الْحَمَرِ أَوْ تَحْرِيمَ الْخُبْزِ أَوْ اللَّبَنِ.

ب- إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ حُكْمَ غَيْرِ اللَّهِ مِثْلُ حُكْمِ اللَّهِ.

ج- إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ حُكْمَ غَيْرِ اللَّهِ أَحْسَنُ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا يَقُولُونَ قَوْلَهُ يَوْمَئِذٍ﴾ [المائدة: ٥٠]، فَتَضَمَّنَتِ الْآيَةُ أَنَّ حُكْمَ اللَّهِ أَحْسَنُ الْأَحْكَامِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى مُقَرَّرًا ذَلِكَ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين: ٨]، فَإِذَا كَانَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْحَاكِمِينَ أَحْكَامًا وَهُوَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ - فَمَنْ ادَّعَى أَنَّ حُكْمَ غَيْرِ اللَّهِ مِثْلُ حُكْمِ اللَّهِ أَوْ أَحْسَنُ - فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّهُ مُكَذِّبٌ لِلْقُرْآنِ.

وَيَكُونُ ظَالِمًا: إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ الْحُكْمَ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْأَحْكَامِ، وَأَنَّهُ أَنْفَعُ لِلْعِبَادِ وَالْبِلَادِ، وَأَنَّهُ الْوَاجِبُ تَطْيِيقُهُ، وَلَكِنْ هَمَلَهُ الْبُغْضُ وَالْحَقْدُ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ حَتَّى حَكَمَ بغيرِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ؛ فَهُوَ ظَالِمٌ.

وَيَكُونُ فَاسِقًا: إِذَا كَانَ حُكْمُهُ بغيرِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ هَوًى فِي نَفْسِهِ مَعَ اغْتِقَادِهِ أَنَّ حُكْمَ اللَّهِ هُوَ الْحَقُّ، لَكِنْ حَكَمَ بغيرِ هَوًى فِي نَفْسِهِ، أَيْ: مَحَبَّةً لِمَا حَكَمَ بِهِ لَا كَرَاهَةً لِحُكْمِ اللَّهِ، وَلَا لِيَضُرَّ أَحَدًا بِهِ،

= مثل: أن يحكم لشخص لرسوة ربي إياها، أو لكونه قريباً أو صديقاً، أو يطلب من ورائه حاجة، وما أشبه ذلك، مع اعتقاده بأن حكم الله هو الأمثل والواجب أتباعه - فهذا فاسق، وإن كان أيضاً ظالماً، لكن وصف الفسق في حقه أولى من وصف الظلم.

أما بالنسبة لمن وضع قوانين شريعة مع علمه بحكم الله وبمخالفة هذه القوانين لحكم الله - فهذا قد بدل الشريعة بهذه القوانين، فهو كافر؛ لأنه لم يرغب بهذا القانون عن شريعة الله إلا وهو يعتقد أنه خير للعباد والبلاد من شريعة الله، وعندنا نقول بأنه كافر، فنعني بذلك أن هذا الفعل يوصل إلى الكفر.

ولكن قد يكون الواضع له مغذوفاً، مثل أن يعزّره به كأن يقال: إن هذا لا يخالف الإسلام، أو هذا من المصالح المرسلّة، أو هذا بما رده الإسلام إلى الناس.

فيوجد بعض العلماء وإن كانوا محطّطين يقولون: إن مسألة المعاملات لا تعلق لها بالشّرع، بل ترجع إلى ما يصلح الاقتصاد في كل زمان بحسبه، فإذا اقتضى الحال أن نضع بئوكا للربا أو ضرائب على الناس - فهذا لا شيء فيه. وهذا لا شك في خطئه، فإن كانوا مجتهدين غفر الله لهم، وإلا فهم على خطر عظيم، واللائق بهؤلاء أن يلقّبوا بأنهم من علماء الدولة لا علماء الملة.

وما لا شك فيه أن الشّرع جاء بتنظيم العبادات التي بين الإنسان وربه، والمعاملات التي بين الإنسان مع الخلق في العقود والأنكحة والموارث وغيرها، فالشّرع كامل من جميع الوجوه، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وكيف يقال: إن المعاملات لا تعلق لها بالشّرع وأطول آية في القرآن تركت في المعاملات، ولو لا نظام الشّرع في المعاملات لفسد الناس؟!

وأنا لا أقول: نأخذ بكل ما قاله الفقهاء؛ لأنهم قد يصيبون وقد يخطئون، بل يجب أن نأخذ بكل ما قاله الله ورسوله ﷺ، ولا يوجد حال من الأحوال تقع بين الناس إلا وفي كتاب الله وسنة رسوله ما يزيل إشكالاتها ويحلّها، ولكن الخطأ إما من نقص العلم أو الفهم وهذا قصور، أو نقص التدبّر وهذا تقصير.

أما إذا وفق الإنسان بالعلم والفهم، وبذل الجهد في الوصول إلى الحق - فلا بد أن يصل إليه حتى في المعاملات، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْءَانَ﴾ [النساء: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾

= [المؤمنون: ٦٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَتَبْنَا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ مَبْرُكًا لِنُبَرِّئَكَ﴾ [ص: ٢٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، فَكُلُّ شَيْءٍ يَخْتَاجُهُ الْإِنْسَانُ فِي دِينِهِ أَوْ دُنْيَاهُ فَإِنَّ الْقُرْآنَ بَيِّنَةٌ بَيِّنَاتٌ شَافِيَةٌ.

وَمَنْ سَنَّ قَوَانِينَ تُخَالِفُ الشَّرِيعَةَ وَادَّعَى أَنَّهَا مِنَ الْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ فَهُوَ كَاذِبٌ فِي دَعْوَاهُ؛ لِأَنَّ الْمَصَالِحَ الْمُرْسَلَةَ وَالْمُقَيَّدَةَ إِنْ اعْتَبَرَهَا الشَّرْعُ وَدَلَّ عَلَيْهَا فَهِيَ حَقٌّ وَمِنَ الشَّرْعِ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَبَرَهَا فَلَيْسَتْ مَصَالِحَ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ؛ وَلِهَذَا كَانَ الصَّوَابُ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ يُسَمَّى بِالْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ، بَلْ مَا اعْتَبَرَهُ الشَّرْعُ فَهُوَ مَصْلَحَةٌ، وَمَا نَفَاهُ فَلَيْسَ بِمَصْلَحَةٍ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ.

وَالْمَصَالِحُ الْمُرْسَلَةُ تَوَسَّعَ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَادْخَلَ فِيهَا بَعْضُ الْمَسَائِلِ الْمُنْكَرَةِ مِنَ الْبِدْعِ وَغَيْرِهَا، كَعِيدِ مِلَادِ الرَّسُولِ، فَزَعَمُوا أَنَّ فِيهِ شَحْذًا لِلْهَمِّ، وَتَنْشِيطًا لِلنَّاسِ؛ لِأَنَّهُمْ نَسُوا ذِكْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ صَلَاةٍ يَشْهَدُونَ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْهِ، وَالَّذِي لَا يَحْتَجُّ قَلْبُهُ بِهَذَا وَهُوَ يُصَلِّي بَيْنَ يَدَيِ رَبِّهِ كَيْفَ يَحْتَاجُ قَلْبُهُ بِسَاعَةِ يُؤْتَى فِيهَا بِالْقَصَائِدِ الْبَاطِلَةِ الَّتِي فِيهَا مِنَ الْعُلُوِّ مَا يُنْكِرُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟! فَهَذِهِ مَفْسَدَةٌ وَلَيْسَتْ بِمَصْلَحَةٍ.

فَالْمَصَالِحُ الْمُرْسَلَةُ وَإِنْ وَضَعَهَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُجْتَهِدِينَ الْكِبَارِ فَلَا شَكَّ أَنَّ مُرَادَهُمْ نَصْرُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَكِنْ اسْتُخْدِمَتْ هَذِهِ الْمَصَالِحُ فِي غَيْرِ مَا أَرَادَهُ أُولَئِكَ الْعُلَمَاءُ وَتَوَسَّعَ فِيهَا، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهَا تُقَاسُ بِالْمُعْيَارِ الصَّحِيحِ، فَإِنْ اعْتَبَرَهَا الشَّرْعُ قُبِلَتْ، وَإِلَّا فَكَمَا قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ: «كُلُّ أَحَدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُرَدُّ إِلَّا صَاحِبَ هَذَا الْقَبْرِ»^(١)، وَهُنَاكَ قَوَاعِدُ كُلِّيَّاتٍ تُطَبَّقُ عَلَيْهَا الْجَزَائِثُ.

وَلْيُعْلَمَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَتَّقِيَ رَبَّهُ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ؛ فَلَا يَتَسَرَّعُ فِي الْبَتِّ بِهَا، خُصُوصًا فِي التَّكْفِيرِ الَّذِي صَارَ بَعْضُ أَهْلِ الْغَيْبَةِ وَالْعَاطِفَةِ يُطْلِقُونَهُ بِدُونِ تَفْكِيرٍ وَلَا رَوِيَّةٍ، مَعَ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَفَرَ شَخْصًا وَلَمْ يَكُنِ الشَّخْصُ أَهْلًا لَهُ عَادَ ذَلِكَ إِلَى قَائِلِهِ، وَتَكْفِيرُ الشَّخْصِ يَرْتَبُّ عَلَيْهِ أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ، فَيَكُونُ مُبَاحَ الدِّمِ وَالْمَالِ، وَيَرْتَبُّ عَلَيْهِ جَمِيعُ أَحْكَامِ الْكُفْرِ.

وَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُطْلَقَ الْكُفْرُ عَلَى شَخْصٍ مُعَيَّنٍ حَتَّى يَبَيَّنَ شُرُوطُ التَّكْفِيرِ فِي حَقِّهِ يَجِبُ أَنْ

(١) انظر: المقاصد الحسنة للسخاوي (ص: ٥١٣)، وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٩٢٥-٩٢٨) عن الحكم بن

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ (النُّورِ)^[١].

الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ (بَرَاءَةِ)^[٢].

= لَا تَجْبُنْ عَنْ تَكْفِيرِ مَنْ كَفَرَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ تَفَرَّقَ بَيْنَ الْمُعَيَّنِ وَغَيْرِ الْمُعَيَّنِ، فَالْمُعَيَّنُ يَحْتَاجُ الْحُكْمَ بِتَكْفِيرِهِ إِلَى أَمْرَيْنِ:

١- ثُبُوتُ أَنَّ هَذِهِ الْحُصْلَةَ الَّتِي قَامَ بِهَا مِمَّا يَقْتَضِي الْكُفْرَ.

٢- انطباقُ شُرُوطِ التَّكْفِيرِ عَلَيْهِ، وَأَمُّهَا الْعِلْمُ بِأَنَّ هَذَا مُكْفَرٌ، فَإِنْ كَانَ جَاهِلًا فَإِنَّهُ لَا يُكْفَرُ؛ وَلِهَذَا ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ مِنْ شُرُوطِ إِقَامَةِ الْحَدِّ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ، هَذَا وَهُوَ إِقَامَةُ حَدٍّ وَلَيْسَ بِتَكْفِيرٍ.

والتَّحَرُّزُ مِنَ التَّكْفِيرِ أَوَّلَى وَأُخْرَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجْمٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلَةٌ يَحِصِّلُ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَهُمْ حَتَّى يَبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥]، وَلَا بُدَّ مَعَ تَوْفُرِ الشُّرُوطِ مِنْ عَدَمِ الْمَوَانِعِ، فَلَوْ قَامَ الشَّخْصُ بِمَا يَقْتَضِي الْكُفْرَ إِكْرَاهًا أَوْ ذُهُولًا لَمْ يَكْفُرْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦]؛ وَلِقَوْلِ الرَّجُلِ الَّذِي وَجَدَ دَابَّتَهُ فِي مَهْلِكِهِ: «اللَّهُمَّ! أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ. أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ»^(١)، فَلَمْ يُوَاخِذْ بِذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «فِيهِ مَسَائِلُ»:

[١] الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ النُّورِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] وَسَبَقَ تَفْسِيرُهَا.

[٢] الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ (بَرَاءَةِ) وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اتَّخِذُوا أَعْبَارَهُمْ وَرَأَيْتُمْ أَزْكَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١] الْآيَةِ، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب التوبة، رقم (٦٣٠٩)، ومسلم: كتاب التوبة، باب الحظ على التوبة والفرح بها، رقم (٢٧٤٧)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثالثة: التَّنْبِيهُ عَلَى مَعْنَى الْعِبَادَةِ الَّتِي أَنْكَرَهَا عَدِيٌّ^[١].

الرابعة: تَمْثِيلُ ابْنِ عَبَّاسٍ بِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَتَمْثِيلُ أَحْمَدَ بِسُفْيَانَ^[٢].

الخامسة: تَحْوِيلُ الْأَحْوَالِ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ، حَتَّى صَارَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ عِبَادَةُ الرَّهْبَانِ هِيَ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، وَتُسَمَّى الْوِلَايَةِ، وَعِبَادَةُ الْأَخْبَارِ هِيَ الْعِلْمُ وَالْفَقْهُ، ثُمَّ تَغَيَّرَتِ الْأَحْوَالُ إِلَى أَنَّ عَبْدَ مَنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ لَيْسَ مِنَ الصَّالِحِينَ، وَعَبْدٌ بِالْمَعْنَى الثَّانِي مَنْ هُوَ مِنَ الْجَاهِلِينَ^[٣].

[١] الثالثة: التَّنْبِيهُ عَلَى مَعْنَى الْعِبَادَةِ الَّتِي أَنْكَرَهَا عَدِيٌّ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ هِيَ التَّعَبُّدُ لَهُمْ بِالطَّاعَةِ، وَالتَّذَلُّلُ لَهُمْ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالتَّذَرُّعِ، وَمَا أَشْبَهَهُ، لَكِنْ بَيَّنَّ ﷺ الْمُرَادَ مِنْ عِبَادَتِهِمْ بِأَنَّهُمَا طَاعَتُهُمْ فِي تَحْلِيلِ الْحَرَامِ وَتَحْرِيمِ الْحَلَالِ.

[٢] الرَّابِعَةُ: تَمْثِيلُ ابْنِ عَبَّاسٍ بِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَتَمْثِيلُ أَحْمَدَ بِسُفْيَانَ.

أَيْ: إِذَا كَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعَارَضَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ بِقَوْلِهَا، فَمَا بِالْكَ بَمَنْ عَارَضَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ بِقَوْلِ مَنْ دُونَهُمَا؟! فَهُوَ أَشَدُّ وَأَقْبَحُ. وَكَذَلِكَ مَثَلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بِسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَأَنْكَرَ عَلَى مَنْ أَخَذَ بِرَأْيِهِ وَتَرَكَ مَا صَحَّ بِهِ الْإِسْنَادُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ الْآيَةَ.

[٣] الْخَامِسَةُ: تَحْوِيلُ الْأَحْوَالِ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ حَتَّى صَارَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ عِبَادَةُ الرَّهْبَانِ هِيَ أَفْضَلُ

الْأَعْمَالِ... إلخ.

يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: تَغَيَّرَتِ الْأَحْوَالُ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ حَتَّى صَارَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ عِبَادَةُ الرَّهْبَانِ هِيَ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ... وَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ أَشَدُّ مِنْ مُعَارَضَةِ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ بِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، ثُمَّ قَالَ: «ثُمَّ تَغَيَّرَتِ الْأَحْوَالُ إِلَى أَنَّ عَبْدَ مَنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ لَيْسَ مِنَ الصَّالِحِينَ» أَيْ: يُرَكِّعُ وَيُسَجِّدُ لَهُ، وَيُعْظَمُ تَعْظِيمَ الرَّبِّ، وَيُوصَفُ بِمَا لَا يَسْتَحِقُّ، وَهَذَا يُوجَدُ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الشُّعْرَاءِ الَّذِينَ يَمْدَحُونَ الْمُلُوكَ وَالْوُزَرَءَ، وَهُمْ لَا يَسْتَحِقُّونَ أَنْ يَكُونُوا بِمَنْزِلَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ.

ثُمَّ قَالَ: «وَعَبْدٌ بِالْمَعْنَى الثَّانِي» وَهُوَ الطَّاعَةُ وَالِاتِّبَاعُ مَنْ هُوَ مِنَ الْجَاهِلِينَ، فَأُطِيعَ الْجَاهِلُ فِي تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَتَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ، كَمَا يُوجَدُ فِي بَعْضِ النُّظُمِ وَالْقَوَانِينِ الْمُخَالِفَةِ لِلشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ فَإِنَّ وَاضِعَهَا جُهَالٌ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الشَّرِيعَةِ وَلَا الْأَدْيَانِ شَيْئًا، فَصَارُوا يُعْبَدُونَ بِهَذَا الْمَعْنَى، فَيُطَاعُونَ فِي تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَتَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ.

وهَذَا فِي زَمَانِ الْمُؤَلَّفِ فَكَيْفَ بَرَمَانَا؟! وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «لَا يَأْتِي زَمَانٌ عَلَى النَّاسِ إِلَّا وَمَا بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ، حَتَّى تَلْقَوْا رَبِّكُمْ»^(١)، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلصَّحَابَةِ: «وَمَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسِيرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا»^(٢)، وَعَصُرُ الصَّحَابَةِ أَقْرَبُ إِلَى الْهُدَى مِنْ عَصْرِ مَنْ بَعْدَهُمْ.

وَالنَّاسُ لَا يُحْسُونَ بِالتَّغْيِيرِ؛ لِأَنَّ الْأُمُورَ تَأْتِي رُؤَيْدًا رُؤَيْدًا، وَلَوْ غَابَ أَحَدُ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ ثُمَّ جَاءَ لَوَجَدَ التَّغْيِيرَ الْكَثِيرَ الْمُرْجِعَ -نَسَأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ- فَعَلَيْنَا الْحَذَرَ، وَأَنْ نَعْلَمَ أَنَّ شَرَّعَ اللَّهُ يَحِبُّ أَنْ يُحْمَى وَأَنْ يُصَانَ، وَلَا يُطَاعَ أَحَدٌ فِي تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ أَوْ تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ أَبَدًا، مَهْمَا كَانَتْ مَنْزِلَتُهُ، وَأَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ نَكُونَ عِبَادًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ تَذَلُّلاً وَتَعَبُّدًا وَطَاعَةً.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه، رقم (٧٠٦٨)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (١٢٦/٤)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٢)، من حديث العرياض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بَابُ (١)

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ، وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [الآيَاتِ (النساء: ٦٠)] (١)

سـ

[١] هَذَا الْبَابُ لَهُ صِلَةٌ قَوِيَّةٌ بِمَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ فِيهِ حُكْمٌ مِنْ أَطَاعِ الْعُلَمَاءِ وَالْأَمْرَاءِ فِي تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ أَوْ تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ، وَهَذَا فِيهِ الْإِنْكَارُ عَلَى مَنْ أَرَادَ التَّحَاكُمَ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِ أَرْبَعَ آيَاتٍ:

[٢] الْآيَةُ الْأُولَى: مَا جَعَلَهَا تَرْجَمَةً لِلْبَابِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ الْاسْتِفْهَامُ يُرَادُ بِهِ التَّقْرِيرُ وَالتَّعَجُّبُ مِنْ حَالِهِمْ، وَالْخَطَابُ لِلنَّبِيِّ ﷺ.

قَوْلُهُ: ﴿يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ هَذَا يُعَيِّنُ أَنْ يَكُونَ الْخَطَابُ لِلنَّبِيِّ ﷺ هُنَا، وَلَمْ يَقُلْ: الَّذِينَ آمَنُوا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمِنُوا، بَلْ يَزْعُمُونَ ذَلِكَ وَهُمْ كَاذِبُونَ. وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الْكِتَابُ وَالْحِكْمَةُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣].

قَالَ الْمَفْسُورُونَ: الْحِكْمَةُ السُّنَّةُ، وَهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِذَلِكَ، لَكِنْ أَفْعَالُهُمْ تُكَذِّبُ أَقْوَالَهُمْ، حَيْثُ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ لَا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿إِلَى الطَّاغُوتِ﴾ صِبْغَةٌ مُبَالَغَةٍ مِنَ الطُّغْيَانِ، فِيهِ اعْتِدَاءٌ وَبَغْيٌ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا كُلُّ حُكْمٍ خَالَفَ حُكْمَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَكُلُّ حَاكِمٍ يَحْكُمُ بِغَيْرِ مَا أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ. أَمَّا الطَّاغُوتُ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى فَقَدْ حَدَّثَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ بِأَنَّهُ: «كُلُّ مَا تَجَاوَزَ الْعَبْدُ بِهِ حَدَّهُ مِنْ مَعْبُودٍ أَوْ مَتَّبُوعٍ أَوْ مُطَاعٍ» (١)، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾: أَيُّ: أَمَرَهُمُ اللَّهُ بِالْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ أَمَّا لَيْسَ فِيهِ لَبْسٌ وَلَا خَفَاءٌ، فَمَنْ أَرَادَ التَّحَاكُمَ إِلَيْهِ فَهَذِهِ الْإِرَادَةُ عَلَى بَصِيرَةٍ؛ إِذِ الْأَمْرُ قَدْ بَيَّنَّ لَهُمْ.

قَوْلُهُ: ﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ﴾ جِنْسٌ يَشْمَلُ شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ.

قَوْلُهُ: ﴿أَن يُضْلَهُمْ صَلَكًا بَعِيدًا﴾ أي: يُوقِعُهُمْ فِي الضَّلَالِ الْبَعِيدِ عَنِ الْحَقِّ، وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُنْقَلَهُمْ إِلَى الْبَاطِلِ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَلَكِنْ بِالتَّدرِجِ.

فقَوْلُهُ: ﴿بَعِيدًا﴾ أي: لَيْسَ قَرِيبًا، لَكِنْ بِالتَّدرِجِ شَيْئًا فَشَيْئًا حَتَّى يُوقِعَهُمْ فِي الضَّلَالِ الْبَعِيدِ. قَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ﴾ أي: قَالَ لَهُمُ النَّاسُ: أَقْبِلُوا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ ﴿وَإِلَى الرَّسُولِ﴾ نَفْسِهِ فِي حَيَاتِهِ وَسُنَّتِهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَالْمُرَادُ هُنَا الرَّسُولُ ﷺ نَفْسُهُ فِي حَيَاتِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿رَأَيْتَ الْمُتَنَفِّقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ الرُّؤْيَةُ هُنَا رُؤْيُهُ حَالٍ لَا رُؤْيَةَ بَصَرٍ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿تَعَالَوْا﴾، فِيهِ تَدَلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَيْسُوا حَاضِرِينَ عِنْدَهُ. وَالْمَعْنَى: كَأَنَّهُمْ تُشَاهِدُهُمْ. وَقَوْلُهُ: ﴿يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ يُعْرِضُونَ عَنْكَ إِعْرَاضًا.

وقَوْلُهُ: ﴿رَأَيْتَ الْمُتَنَفِّقِينَ﴾ إظهارٌ فِي مَوْضِعِ الإِضْمارِ لثَلَاثِ فَوَائِدَ: الْأُولَى: أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ الْإِيمَانَ كَانُوا مُنَافِقِينَ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ هَذَا لَا يَصْدُرُ إِلَّا مِنْ مُنَافِقٍ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ حَقًّا لَا بَدَّ أَنْ يَقَادَ لِأَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ بِدُونِ صُدُودٍ.

الثَّالِثَةُ: التَّنْبِيهُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ إِذَا كَانَ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ قَدْ يَغْفُلُ الْإِنْسَانُ عَنْهُ، فَإِذَا تَغَيَّرَ حَصَلَ لَهُ انْتِبَاهٌ.

وقَوْلُهُ: ﴿رَأَيْتَ الْمُتَنَفِّقِينَ﴾ جَوَابُ «إِذَا»، وَكَلِمَةُ «صَدَّ» تُسْتَعْمَلُ لِإِزْمَةٍ، أَيْ: يُوصَفُ بِهَا الشَّخْصُ وَلَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَمُصَدَّرُهَا صُدُودٌ، كَمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَمُتَعَدِّيَّةٌ، أَيْ: صَدَّ غَيْرُهُ، وَمُصَدَّرُهَا صَدَّ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَصُدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الفتح: ٢٥].

وقَوْلُهُ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ﴾ بِمَا قَدَمْتَ أَيْدِيَهُمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ الاسْتِفْهَامُ هُنَا يُرَادُ بِهِ التَّعَجُّبُ، أَيْ: كَيْفَ حَالُهُمْ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ، وَالْمُصِيبَةُ هُنَا تَشْمَلُ الْمُصِيبَةَ الشَّرْعِيَّةَ وَالْدُنْيَوِيَّةَ؛ لِغَدَمِ تَضَادِّ الْمَعْنَيْنِ.

فَالدُّنْيَوِيَّةُ مِثْلُ: الْفَقْرِ، وَالْجَذْبِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَيَأْتُونَ يَشْكُونَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَيَقُولُونَ: أَصَابَنَا هَذِهِ الْمَصَائِبُ، وَنَحْنُ مَا أَرَدْنَا إِلَّا الْإِحْسَانَ وَالتَّوْفِيقَ.

وَالشَّرِيعَةُ: إِذَا أَظْهَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ عَلَى أَمْرِهِمْ، خَافُوا وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا أَرَدْنَا إِلَّا الْإِحْسَانَ وَالتَّوْفِيقَ.

قَوْلُهُ: ﴿بِمَا قَدَّمْتِ أَيْدِيَهُمْ﴾ الْبَاءُ: هُنَا لِلْسَّبَبِيَّةِ، وَ(مَا) اسْمُ مَوْصُولٍ، وَ﴿قَدَّمْتِ﴾ صَلَّتْهُ، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: بِمَا قَدَّمْتَهُ أَيْدِيَهُمْ، وَفِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ يُطْلَقُ هَذَا التَّعْيِيرُ بِالْيَدِ وَيُرَادُ بِهِ نَفْسُ الْفَاعِلِ، أَيْ: بِمَا قَدَّمُوهُ مِنَ الْأَعْمَالِ السَّيِّئَةِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَنًا وَتَوْفِيقًا﴾ «إِنْ» بِمَعْنَى: «مَا» أَيْ: مَا أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا بِكُونِنَا نَسَلَمُ مِنَ الْفَضِيحَةِ وَالْعَارِ، وَتَوْفِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِينَ، أَوْ بَيْنَ طَرِيقِ الْكُفْرِ وَطَرِيقِ الْإِيمَانِ، أَيْ: نَمِشِي مَعَكُمْ وَنَمِشِي مَعَ الْكُفَّارِ، وَهَذِهِ حَالُ الْمُتَافِقِينَ، فَهُمْ قَالُوا: أَرَدْنَا أَنْ نُحَسِّنَ الْمَنْهَجَ وَالْمَسْلَكَ مَعَ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ وَنُوقِفَ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ.

قَوْلُهُ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ تَوَعَّدَهُمُ اللَّهُ بِأَنَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ النِّفَاقِ وَالْمَكْرِ وَالْخِدَاعِ؛ فَاللَّهُ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾ [ق: ١٦]، بَلْ إِنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ مِنْكَ بِمَا فِيكَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤]، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ مَا يَكُونُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْخَبَرَةِ أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ؛ وَلِهَذَا قِيلَ لِأَعْرَابِيٍّ: «بِمَ عَرَفْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: بِنَقْضِ الْعَزَائِمِ، وَصَرْفِ الْهِمَمِ».

فَالْإِنْسَانُ يَغْرُمُ عَلَى الشَّيْءِ ثُمَّ لَا يَذَرِي إِلَّا وَعَزِيمَتُهُ مُنْتَقِضَةٌ بِدُونِ سَبَبٍ ظَاهِرٍ.

قَوْلُهُ: ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ وَهَذَا مِنْ أَبْلَغِ مَا يَكُونُ مِنَ الْإِهَانَةِ وَالْإِحْقَارِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَعَظَّمَهُمْ﴾ أَيْ: ذَكَّرَهُمْ وَخَوَّفَهُمْ، لَكِنْ لَا تَجْعَلُهُمْ أَكْبَرَ هَمِّكَ، فَلَا تَخَفُهُمْ، وَتُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْكَ مِنَ الْمَوْعِظَةِ؛ لِتَقُومَ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ.

قَوْلُهُ: ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ اخْتَلَفَ الْمُفَسِّرُونَ فِيهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ: ﴿فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ مُتَعَلِّقٌ بـ «بَلِيغًا»، أَيْ: قُلْ لَهُمْ قَوْلًا بَلِيغًا فِي أَنْفُسِهِمْ، أَيْ: يَبْلُغُ فِي أَنْفُسِهِمْ مَبْلَغًا مُؤَثِّرًا.

الثَّانِي: أَنَّ الْمَعْنَى: أَنْصَحْهُمْ سِرًّا فِي أَنْفُسِهِمْ.

الثَّالِثُ: أَنَّ الْمَعْنَى: قُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ (أَيْ: فِي شَأْنِهِمْ وَحَالِهِمْ) قَوْلًا بَلِيغًا فِي قُلُوبِهِمْ يُؤَثِّرُ

قَوْلُهُ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١]^(١).

عَلَيْهَا، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْآيَةَ تَشْمَلُ الْمَعَانِيَ الثَّلَاثَةَ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ صَالِحٌ لَهَا جَمِيعًا، وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهَا، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ فِي التَّفْسِيرِ يَنْبَغِي التَّنَبُّهُ لَهَا، وَهِيَ أَنَّ الْمَعَانِيَ الْمُحْتَمَلَةَ لِلآيَةِ وَالَّتِي قَالَ بِهَا أَهْلُ الْعِلْمِ إِذَا كَانَتْ الْآيَةُ تَحْتَمِلُهَا وَلَيْسَ بَيْنَهَا تَعَارُضٌ: فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ بِجَمِيعِ الْمَعَانِي. وَبَلَاغَةُ الْقَوْلِ تَكُونُ فِي أُمُورٍ:

الْأَوَّلُ: هَيْئَةُ الْمُتَكَلِّمِ بِأَنْ يَكُونَ إِنْقَاؤُهُ عَلَى وَجْهِ مُؤَثِّرٍ. وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَطَبَ احْمَرَّت عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ حَتَّى كَانَتْهُ مُنْدِرٌ جَيْشًا، يَقُولُ: صَبَحَكُمْ وَمَسَّكُمْ^(٢).

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْفَاطَةُ جَزَلَةً مُرَابِطَةً مُحَدَّدَةً الْمَوْضِعِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَبْلُغَ مِنَ الْفَصَاحَةِ غَايَتَهَا بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ، بِأَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ: سَلِيمَ التَّرْكِيبِ، مُوَافِقًا لِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، مُطَابِقًا لِمُقْتَضَى الْحَالِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: «إِنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ تَنْطَبِقُ تَمَامًا عَلَى أَهْلِ التَّخْرِيفِ وَالتَّأْوِيلِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ، يُعْرِضُونَ، وَيَصُدُّونَ، وَيَقُولُونَ: نَذْهَبُ إِلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ، وَإِذَا اعْتَرَضَ عَلَيْهِمْ قَالُوا: نُرِيدُ الْإِحْسَانَ وَالتَّوْفِيقَ، وَأَنْ نَجْمَعَ بَيْنَ دَلَالَةِ الْعَقْلِ وَدَلَالَةِ السَّمْعِ». ذَكَرَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الْفَتَاوَى الْحَمَوِيَّةِ).

[١] الْآيَةُ الثَّانِيَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ الْإِفْسَادُ فِي الْأَرْضِ نَوْعَانِ:

الْأَوَّلُ: إِفْسَادٌ حِسِّيٌّ مَادِّيٌّ، وَذَلِكَ مِثْلُ هَذْمِ الْبُيُوتِ، وَإِفْسَادِ الطَّرِيقِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

الثَّانِي: إِفْسَادٌ مَعْنَوِيٌّ، وَذَلِكَ بِالْمَعَاصِي، فِيهِ مِنْ أَكْثَرِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَصْبَحْكُمْ مِنْ مِصْبَكِهِ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْرِفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْفُرْجَةِ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَنَحْنَا عَنْهُمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَبُوا فَآخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَرْنَا عَنْهُمْ سِيَئَاتِهِمْ وَلَآخَذْنَاهُمْ جَنَّتِ النَّعِيمِ ﴿٥٧﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْبَةَ وَالْإِغْيَالَ وَمَا أَنزَلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٥-٦٦].

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦].^[١]
وَقَوْلُهُ: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [الأنعام: ٥٠].^[٢]

قَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ وَهَذِهِ دَعْوَى مِنْ أَطْلَلِ الدَّعَاوَى؛ حَيْثُ قَالُوا: مَا حَالُنَا وَمَا شَأْنُنَا إِلَّا الْإِصْلَاحُ؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ ﴿أَلَا﴾ أَدَاةُ اسْتِفْتَاحٍ، وَالْجُمْلَةُ مُؤَكَّدَةٌ بِأَرْبَعِ مُؤَكَّدَاتٍ، وَهِيَ: ﴿أَلَا﴾ وَ﴿إِنَّ﴾ وَضَمِيرُ الْفَصْلِ ﴿هُمْ﴾ وَالْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ، فَاللَّهُ قَابِلٌ حَضَرُهُمْ بِأَعْظَمَ مِنْهُ، فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَيَدْعُونَ الْإِصْلَاحَ هُمُ الْمُفْسِدُونَ حَقِيقَةً لَا غَيْرَ لَهُمْ.

وَمُنَاسَبَةُ الْآيَةِ لِلْبَابِ ظَاهِرَةٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّ التَّحَاكُمَ إِلَى غَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ أَكْثَرِ أَسْبَابِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ.

[١] الْآيَةُ الثَّالِثَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ يَشْمَلُ الْفَسَادَ الْمَادِّيَّ وَالْمَعْنَوِيَّ كَمَا سَبَقَ.

قَوْلُهُ: ﴿بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ مِنْ قِبَلِ الْمُصْلِحِينَ، وَمِنْ ذَلِكَ الْوُقُوفُ ضِدَّ دَعْوَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالْوُقُوفُ ضِدَّ دَعْوَةِ السَّلَفِ، وَضِدَّ مَنْ يُبَادِي بِأَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ. وَقَوْلُهُ: ﴿بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ مِنْ بَابِ تَأْكِيدِ اللَّوْمِ وَالتَّوْبِيخِ؛ إِذْ كَيْفَ يُفْسِدُ الصَّالِحُ وَهَذَا غَايَةُ مَا يَكُونُ مِنَ الْوَقَاحَةِ وَالْخُبْتِ وَالشَّرِّ؟ فَالْإِفْسَادُ بَعْدَ الْإِصْلَاحِ أَعْظَمُ وَأَشَدُّ مِنْ أَنْ يَمْضِيَ الْإِنْسَانُ فِي فُسَادِهِ قَبْلَ الْإِصْلَاحِ، وَإِنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ هُوَ الْإِصْلَاحُ بَعْدَ الْفَسَادِ. وَمُنَاسَبَةُ الْآيَةِ لِلْبَابِ: أَنَّ التَّحَاكُمَ إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ هُوَ الْإِصْلَاحُ، وَأَنَّ التَّحَاكُمَ إِلَى غَيْرِهِ هُوَ الْإِفْسَادُ.

[٢] الْآيَةُ الرَّابِعَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ الْاسْتِفْهَامُ لِلتَّوْبِيخِ، وَ﴿حُكْمٌ﴾ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لـ ﴿يَبْغُونَ﴾، وَقُدِّمَ لِإِفَادَةِ الْحَضَرِ، وَالْمَعْنَى: أَفَلَا يَبْغُونَ إِلَّا حُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ. وَ﴿يَبْغُونَ﴾ يَطْلُبُونَ، وَالْإِصْلَاحُ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ تَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: أَفَحُكْمَ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ الَّذِينَ سَبَقُوا الرِّسَالََةَ يَبْغُونَ، فَيُرِيدُونَ أَنْ يُعِيدُوا هَذِهِ الْأُمَّةَ إِلَى طَرِيقِ الْجَاهِلِيَّةِ الَّتِي أَحْكَامُهَا مَعْرُوفَةٌ، وَمِنْهَا: الْبَحَائِزُ، وَالسَّوَائِبُ، وَقَتْلُ الْأَوْلَادِ.

ثَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: أَفَحُكْمُ الْجَهْلِ الَّذِي لَا يُبْنَى عَلَى الْعِلْمِ يَنْعُونَ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَلَيْهِ الْجَاهِلِيَّةُ السَّابِقَةُ أَمْ لَمْ تَكُنْ، وَهَذَا أَعْمٌ.

وَالْإِضَافَةُ لـ (الْجَاهِلِيَّةِ) تَقْتَضِي التَّقْبِيحَ وَالتَّنْفِيرَ، وَكُلُّ حُكْمٍ يُخَالِفُ حُكْمَ اللَّهِ فَهُوَ جَهْلٌ وَجَهَالَةٌ.

فَإِنْ كَانَ مَعَ الْعِلْمِ بِالشَّرْعِ فَهُوَ جَهَالَةٌ، وَإِنْ كَانَ مَعَ خَفَاءِ الشَّرْعِ فَهُوَ جَهْلٌ، وَالْجَهَالَةُ هِيَ الْعَمَلُ بِالْخَطِئِ سَفَهًا لَا جَهْلًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧]، وَأَمَّا مَنْ يَعْمَلُ السُّوءَ بِجَهْلٍ فَلَا ذَنْبَ عَلَيْهِ، لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَعْلَمَ.

قَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا﴾ «مَنْ» اسْمُ اسْتِفْهَامٍ بِمَعْنَى النَّفْيِ، أَيْ: لَا أَحَدٌ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا، وَهَذَا النَّفْيُ مُشْتَرَبٌ مَعْنَى التَّحْدِي، فَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ قَوْلٍ: لَا أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا؛ لِأَنَّهُ مُتَّصِنٌ لِلنَّفْيِ وَزِيَادَةٍ.

وَقَوْلُهُ: ﴿حُكْمًا﴾ تَمَيِّزٌ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ اسْمِ التَّفْضِيلِ، وَهُوَ مُبْهَمٌ، فَبَيَّنَ هَذَا التَّمْيِيزُ الْمُبْهَمَ وَمِيزَهُ، وَالْحُكْمُ هُنَا يَشْمَلُ الْكُونِيَّ وَالشَّرْعِيَّ.

فَإِنْ قِيلَ: يُوجَدُ فِي الْأَحْكَامِ الْكُونِيَّةِ مَا هُوَ ضَارٌّ مِثْلُ الزَّلَازِلِ وَالْفَيْضَانَاتِ وَغَيْرِهَا، فَأَيُّ الْحُسْنِ فِي ذَلِكَ؟

أَجِبَ: أَنَّ الْغَايَاتِ الْمَحْمُودَةَ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ تَجْعَلُهَا حَسَنَةً، كَمَا يَضُرُّ الْإِنْسَانُ وَلَدَهُ تَرْبِيَةً لَهُ، فَبَعْدَ هَذَا الضَّرْبِ فَعَلًا حَسَنًا، فَكَذَلِكَ اللَّهُ يُصِيبُ بَعْضَ النَّاسِ بِهَذِهِ الْمَصَائِبِ لَتَرْبِيَتِهِمْ، قَالَ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ الْبَيِّنِ قَلْبَ اللَّهِ أَهْلَهَا قِرْدَةً خَاسِئِينَ: ﴿جَعَلْنَاهَا تَكْلَفًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٦٦]، وَهَذَا الْحُسْنُ فِي حُكْمِ اللَّهِ لَيْسَ بَيْنًا لِكُلِّ أَحَدٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَوْمٍ يُوقَتُونَ﴾.

وَكَلَّمَا أَزْدَادَ الْعَبْدَ يَقِينًا وَإِبْرَاهِيمًا أَزْدَادَ مَعْرِفَةٍ بِحُسْنِ أَحْكَامِ اللَّهِ، وَكَلَّمَا نَقَصَ إِبْرَاهِيمَ وَيَقِينَهُ أَزْدَادَ جَهْلًا بِحُسْنِ أَحْكَامِ اللَّهِ؛ وَلِذَلِكَ تَحَدَّى أَهْلُ الْعِلْمِ الرَّاسِخِينَ فِيهِ إِذَا جَاءَتْ الْآيَاتُ الْمُتَشَابِهَاتُ يَتَّبِعُوا وَجْهَ ذَلِكَ بِأَكْمَلِ بَيَانٍ، وَلَا يَرَوْنَ فِي ذَلِكَ تَنَاقُضًا، وَعَلَى هَذَا فَإِنَّهُ يَتَّبِعُ قُوَّةَ الْإِيمَانِ وَالْيَقِينَ بِحَسَبِ مَا حَصَلَ لِلْإِنْسَانِ مِنْ مَعْرِفَتِهِ بِحُسْنِ أَحْكَامِ اللَّهِ الْكُونِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لَقَوْمٍ يُوقَتُونَ﴾ خَبَرٌ لَا يَدْخُلُهُ الْكَذِبُ وَلَا النَّسْخُ إِطْلَاقًا،

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ^(١) حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ»^(٢)،

= ولذلك هَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ، فَجَمَعُوا بَيْنَ الْمُتَشَابِهَاتِ وَالْمُخْتَلِفَاتِ مِنَ النُّصُوصِ، وَقَالُوا: ﴿كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، وَعَرَفُوا حُسْنَ أَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهَا أَحْسَنُ الْأَحْكَامِ، وَأَنْفَعُهَا لِلْعِبَادِ، وَأَقْوَمُهَا لِمَصَالِحِ الْخَلْقِ فِي الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ، فَلَمْ يَرْضَوْا عَنْهَا بَدِيلًا.

[١] قَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ» أَي: إِيهَانًا كَامِلًا، إِلَّا إِذَا كَانَ لَا يَهْوَى مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ بِالْكَلِمَةِ، فَإِنَّهُ يَنْتَفِي عَنْهُ الْإِيمَانُ بِالْكَلِمَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَرِهَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَقَدْ خِطَّ عَمَلَهُ لِكُفْرِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَلَا حُطَّ أَعْمَلَهُمْ﴾ [محمد: ٩].

[٢] قَوْلُهُ: «حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ» الْهَوَى بِالْقَصْرِ هُوَ: اللَّيْلُ، وَبِالْمَدِّ هُوَ: الرِّيحُ، وَالْمُرَادُ الْأَوَّلُ.

و «حَتَّى» لِلْغَايَةِ، وَالَّذِي جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ هُوَ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ.

وَإِذَا كَانَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُوَافِقَهُ تَصَدِيقًا بِالْأَخْبَارِ، وَامْتِنَالًا لِلْأَوَامِرِ، وَاجْتِنَابًا لِلنَّوَاهِي.

وَأَعْلَمَ أَنَّ أَكْثَرَ مَا يُطْلَقُ الْهَوَى عَلَى هَوَى الضَّلَالِ لَا عَلَى هَوَى الْإِيمَانِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجنابة: ٢٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾ [محمد: ١٤]، وَغَيْرُهَا مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَمِّ مَنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ. وَلَكِنْ إِذَا كَانَ الْهَوَى تَبَعًا لِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ مَحْمُودًا، وَهُوَ مِنْ كِمَالِ الْإِيمَانِ.

وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ أَنَّ مَنِ اعْتَقَدَ أَنَّ حُكْمَ غَيْرِ اللَّهِ مُسَاوٍ لِحُكْمِ اللَّهِ، أَوْ أَحْسَنُ، أَوْ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّحَاكُمُ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ فَهُوَ كَافِرٌ. وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَإِنْ كَانَ كَارِهًا لَهُ فَهُوَ كَافِرٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَارِهًا وَلَكِنْ أَثَرُ حُبِّهِ الدُّنْيَا عَلَى ذَلِكَ فَلَيْسَ بِكَافِرٍ، لَكِنْ يَكُونُ نَاقِصَ الْإِيمَانِ.

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنن» (١٥) والخطيب في «التاريخ» (٣٦٩/٤) والبغوي في «شرح السنن» (٢/١١٢) وابن الجوزي في «ذم الهوى» (ص: ١٨).
وانظر: كلام ابن رجب على سند الحديث في «جامع العلوم والحكم» حديث رقم (٤١).

قَالَ النَّوَوِيُّ: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ^(١)، رُوِيَ فِي كِتَابِ «الْحُجَّةِ» بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ^(٢).

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ^(٣): «كَانَ بَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ^(٤) وَرَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ^(٥) خُصُومَةٌ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: نَتَحَاكَمُ إِلَى مُحَمَّدٍ^(٦). عَرَفَ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ الرَّشُوءَ^(٧)، وَقَالَ الْمُنَافِقُ: نَتَحَاكَمُ إِلَى الْيَهُودِ؛ لِعِلْمِهِ أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ الرَّشُوءَ، فَاتَّفَقَا أَنْ يَأْتِيَا كَاهِنًا فِي جُهَنَّةٍ^(٨)،.....

[١] قَوْلُهُ: «قَالَ النَّوَوِيُّ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ» صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ، وَضَعَفَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ ابْنُ رَجَبٍ فِي كِتَابِهِ «جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ» وَلَكِنْ مَعْنَاهُ صَحِيحٌ.

[٢] قَوْلُهُ فِي أَثَرِ الشَّعْبِيِّ: «وَقَالَ الشَّعْبِيُّ» أَي: فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ.

[٣] قَوْلُهُ: «رَجُلٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ» هُوَ مَنْ يَظْهَرُ الْإِسْلَامَ وَيُخْفِي الْكُفْرَ، وَسُمِّيَ مُنَافِقًا مِنَ النَّافِقَاءِ، وَهِيَ جُنْحَرُ الزَّبُوعِ، وَالزَّبُوعُ لَهُ جُنْحَرٌ لَهُ بَابٌ وَلَهُ نَافِقَاءٌ - أَي يَخْفَى فِي الْأَرْضِ خَنْدَقًا حَتَّى يَصِلَ مُنْتَهَى جُنْحَرِهِ، ثُمَّ يَخْفَى إِلَى أَعْلَى، فَإِذَا بَقِيَ شَيْءٌ قَلِيلٌ بَحِثْ يَتِمَكَّنْ مِنْ دَفْعِهِ بِرَأْسِهِ تَوَقَّفْ - فَإِذَا حَجَرَ عَلَيْهِ مِنَ الْبَابِ خَرَجَ مِنَ النَّافِقَاءِ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَرَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ» الْيَهُودُ هُمُ الْمُتَنَسِّبُونَ إِلَى دِينِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَسُمُّوا بِذَلِكَ إِمَّا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا هَذَا إِلَيْكَ﴾ أَي: رَجَعْنَا، أَوْ نِسْبَةً إِلَى أَبِيهِمْ يَهُوذَا، وَلَكِنْ بَعْدَ التَّغْرِيبِ صَارَ بِالذَّلَالِ.

[٥] قَوْلُهُ: «إِلَى مُحَمَّدٍ» أَي: النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ بِوَصْفِ الرَّسَالَةِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بِرِسَالَتِهِ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ الْمَوْعُودَ بِهِ سَيَأْتِي.

[٦] قَوْلُهُ: «عَرَفَ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ الرَّشُوءَ» تَغْلِيلٌ لَطَلَبِ التَّحَاكُمِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. وَالرَّشُوءُ: مُثْلَتُهُ الرِّاءُ، فَيَجُوزُ الرَّشُوءُ، الرَّشُوءُ، وَالرَّشُوءُ، وَهِيَ: الْمَالُ الْمَدْفُوعُ لِلتَّوَصُّلِ إِلَى شَيْءٍ.

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: «لَا تَكُونُ مُحَرَّمَةً إِلَّا إِذَا أَرَادَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى بَاطِلٍ أَوْ دَفْعِ حَقٍّ، أَمَّا مَنْ بَدَّلَهَا لِيَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى حَقٍّ لَهُ مَنَعَ مِنْهُ أَوْ لِيَدْفَعَ بِهَا بَاطِلًا عَنْ نَفْسِهِ، فَلَيْسَتْ حَرَامًا عَلَى الْبَاطِلِ، أَمَّا عَلَى أَخِذِهَا فَحَرَامٌ».

[٧] قَوْلُهُ: «فَاتَّفَقَا أَنْ يَأْتِيَا كَاهِنًا فِي جُهَنَّةٍ» كَأَنَّهُ صَارَ بَيْنَهُمَا خِلَافٌ، وَأَبَى الْمُنَافِقُ أَنْ يَتَحَاكَمَا

إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

فَيَتَحَاكَمُ إِلَيْهِ، فَتَزَلَّتْ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾ الآية [النساء: ٦٠] ^(١).

وقيل ^(١): «تزلت في رجلين ^(٢) اختصما، فقال أحدهما: ترفع إلى النبي ﷺ. وقال الآخر: إلى كعب بن الأشرف ^(٣). ثم ترفعا إلى عمر، فذكر له أحدهما القصة، فقال للذي لم يرخص برسول الله ﷺ: أكذلك؟ ^(٤) قال: نعم. فصر به بالسيف فقتله ^(٥)» ^(٦).

والكاهن: من يدعي علم الغيب في المستقبل، وكان للعرب كهان تنزل عليهم الشياطين بخبر السماء، فيقولون: سيحدث كذا وكذا، فربما أصابوا مرة من المرات، وربما أخطؤوا، فإذا أصابوا ادعوا علم الغيب، فكان العرب يتحاكمون إليهم، فتزل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾ الآية.

[١] قوله: «وقيل» ذكر هذه القصة بصيغة التمريض، لكن ذكر في (تيسير العزيز الحميد) أنها رويت من طرق متعددة، وأنها مشهورة متداولة بين السلف والخلف تداولا يغني عن الإسناد، ولها طرق كثيرة ولا يضرها ضعف إسنادها. اهـ.

[٢] قوله: «رجلين» هما مبهمان، فيحتمل أن يكونا من المسلمين المؤمنين، ويحتمل أن يكونا من المنافقين، ويحتمل غير ذلك.

[٣] قوله: «إلى كعب بن الأشرف» وهو رجل من زعماء بني النضير.

[٤] قوله: «أكذلك» خبر مبتدأ محذوف، التقدير: أكذلك الأمر.

[٥] قوله: «فصر به بالسيف» الضارب عمر.

وهذه القصة والتي قبلها تدل على أن من لم يرخص بحكم رسول الله ﷺ كافر يجب قتله؛ ولهذا قتله عمر رضي الله عنه.

فإن قيل: كيف يقتله عمر رضي الله عنه والأمر إلى الإمام وهو النبي ﷺ؟

أجيب: أن الظاهر أن عمر لم يملك نفسه لقوة غيرته فقتله؛ لأنه عرف أن هذا ردة عن الإسلام، وقد قال النبي ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه» ^(٧).

(١) أخرجه ابن جرير (٩٧/٥) عن الشعبي مرسلاً.

(٢) علقه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٠٧، ١٠٨) والبخاري في «تفسيره» (٥٥٢/١) وقد أشار الإمام الشيخ محمد بن

عبد الوهاب إلى ضعفه بقوله: «وقيل...». وانظر: «تيسير العزيز» (ص: ٥٧٣).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب لا يعذب بعذاب الله، رقم (٣٠١٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

فِيهِ مَسَائِلُ:

- الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ النَّسَاءِ وَمَا فِيهَا مِنَ الْإِعَانَةِ عَلَى فَهْمِ الطَّاغُوتِ^[١].
 الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ الْآيَةُ^[٢].
 الثالثة: تَفْسِيرُ آيَةِ الْأَعْرَافِ: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾^[٣].
 الرابعة: تَفْسِيرُ: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْتَغُونَ﴾^[٤].
 الخامسة: مَا قَالَ الشَّعْبِيُّ فِي سَبَبِ نَزُولِ الْآيَةِ الْأُولَى^[٥].
 السادسة: تَفْسِيرُ الْإِيمَانِ الصَّادِقِ وَالكَاذِبِ^[٦].

فِيهِ مَسَائِلُ:

- [١] الأولى: «تَفْسِيرُ آيَةِ النَّسَاءِ وَمَا فِيهَا مِنَ الْإِعَانَةِ عَلَى فَهْمِ الطَّاغُوتِ» وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ وَقَوْلُهُ: «وَمَا فِيهَا مِنَ الْإِعَانَةِ عَلَى فَهْمِ الطَّاغُوتِ» أَي: أَنَّ الطَّاغُوتَ مُشْتَقٌّ مِنَ الطُّغْيَانِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَيَشْمَلُ كُلَّ مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حَدَّهُ مِنْ مَتْبُوعٍ أَوْ مَعْبُودٍ أَوْ مُطَاعٍ، فَلَا ضَنْمَ وَالْأَمْرَاءَ وَالْحُكَّامَ الَّذِينَ يُحْلُونَ الْحَرَامَ وَيُحَرِّمُونَ الْحَلَالَ طَوَاعِيثَ.
- [٢] الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾، فَبَيْنَهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النِّفَاقَ فُسَادٌ فِي الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُمَا فِي سِيَاقِ الْمُنَافِقِينَ، وَالْفُسَادُ يَشْمَلُ جَمِيعَ الْمَعَاصِي.
- [٣] الثالثة: تَفْسِيرُ آيَةِ الْأَعْرَافِ: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ وَقَدْ سَبَقَ.
- [٤] الرابع: تَفْسِيرُ: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْتَغُونَ﴾، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الرُّمَادَ بِحُكْمِ الْجَاهِلِيَّةِ كُلِّ مَا خَالَفَ الشَّرْعَ، وَأُضِيفَ لـ (الْجَاهِلِيَّةِ) لِلتَّنْفِيرِ مِنْهُ وَبَيَانِ قُبْحِهِ، وَأَنَّهُ مُبْنِيٌّ عَلَى الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ.
- [٥] الخامسة: مَا قَالَ الشَّعْبِيُّ فِي سَبَبِ نَزُولِ الْآيَةِ الْأُولَى. وَقَدْ سَبَقَ.
- [٦] السادسة: تَفْسِيرُ الْإِيمَانِ الصَّادِقِ وَالكَاذِبِ، فَالْإِيمَانُ الصَّادِقُ يَسْتَلْزِمُ الْإِذْعَانَ النَّامَ وَالْقَبُولَ وَالتَّسْلِيمَ لِحُكْمِ اللَّهِ وَرُسُولِهِ، وَالْإِيمَانُ الْكَاذِبُ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

السَّابِعَةُ: قِصَّةُ عُمَرَ مَعَ الْمُنَافِقِ^[١].

الثَّامِنَةُ: كَوْنُ الْإِيمَانِ لَا يَحْصُلُ لِأَحَدٍ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ^[٢].

[١] السَّابِعَةُ: قِصَّةُ عُمَرَ مَعَ الْمُنَافِقِ: حَيْثُ جَعَلَ عُدُولَهُ عَنِ التَّرَافُعِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مُبِيعًا لِقَتْلِهِ لِرِدَّتِهِ، وَأَقْدَمَ عَلَى قَتْلِهِ لِقُوَّةِ غَيْرَتِهِ فَلَمْ يَمْلِكْ نَفْسَهُ.

[٢] الثَّامِنَةُ: كَوْنُ الْإِيمَانِ لَا يَحْصُلُ لِأَحَدٍ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ: وَهَذَا وَاضِحٌ مِنَ الْحَدِيثِ.



بَابُ
مَنْ جَحَدَ شَيْنًا مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ^(١)

[١] الجَحْدُ: الإنكارُ، والإنكارُ نَوْعَانِ:

الأوّلُ: إنكارُ تكذيبٍ، وهذا كُفْرٌ بِلَا شَكٍّ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا أَنْكَرَ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ الثَّابِتَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: لَيْسَ لِلَّهِ يَدٌ، أَوْ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَسْتَوْ عَلَى عَرْشِهِ، أَوْ لَيْسَ لَهُ عَيْنٌ. فَهُوَ كَافِرٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ تَكْذِيبَ خَبَرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ كُفْرٌ مُخْرِجٌ عَنِ الْمِلَّةِ بِالْإِجْمَاعِ.

الثَّانِي: إنكارُ تأويلٍ، وَهُوَ أَنْ لَا يُنْكِرَهَا وَلَكِنْ يَتَأَوَّلُهَا إِلَى مَعْنَى يُخَالِفُ ظَاهِرَهَا، وَهَذَا نَوْعَانِ: ١- أَنْ يَكُونَ لِلتَّأْوِيلِ مُسَوِّغٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَهَذَا لَا يُوجِبُ الْكُفْرَ.

٢- أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ مُسَوِّغٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَهَذَا حُكْمُهُ الْكُفْرُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مُسَوِّغٌ صَارَ فِي الْحَقِيقَةِ تَكْذِيبًا، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَجَرَّى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] تَجَرَّى بِأَرَاضِينَا، فَهَذَا كَافِرٌ؛ لِأَنَّهُ نَفَاهَا نَفْيًا مُطْلَقًا، فَهُوَ مُكَذِّبٌ.

وَلَوْ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] الْمُرَادُ بِيَدَيْهِ: السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ، فَهُوَ كُفْرٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا مُسَوِّغَ لَهُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَا هُوَ مُفْتَضَى الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ، فَهُوَ مُنْكَرٌ وَمُكَذِّبٌ، لَكِنْ إِنْ قَالَ: الْمُرَادُ بِالْيَدِ النِّعْمَةُ أَوْ الْقُوَّةُ، فَلَا يَكْفُرُ؛ لِأَنَّ الْيَدَ فِي اللُّغَةِ تُطْلَقُ بِمَعْنَى النِّعْمَةِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَكَمْ لظَلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ مُحَدَّثٌ أَنَّ الْمَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ^(١)

فَقَوْلُهُ: «مِنْ يَدٍ» أَيُّ: مِنْ نِعْمَةٍ؛ لِأَنَّ الْمَانَوِيَّةَ يَقُولُونَ: إِنَّ الظُّلْمَةَ لَا تَخْلُقُ الْحَيَرَ، وَإِنَّمَا تَخْلُقُ الشَّرَّ.

قَوْلُهُ: «مِنْ الْأَسْمَاءِ» جُمِعَ اسْمٌ، وَاخْتَلَفَ فِي اسْتِيفَاقِهِ، فَقِيلَ: مِنَ السُّمُومِ، وَهُوَ الِازْتِنَاعُ، وَوَجْهُ هَذَا أَنَّ الْمُسَمَى يَرْفَعُ بِاسْمِهِ وَيَتَبَيَّنُ وَيُظْهِرُ.

وقيل: من السَّمةِ وَهِيَ العلامةُ، وَوَجْهُهُ: أَنَّهُ عَلَامَةٌ عَلَى مُسَاءِهِ، وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ كِلَيْهِمَا. وَالْمُرَادُ بِالْأَسْمَاءِ هُنَا أَسْمَاءُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَبِالْصِّفَاتِ صِفَاتُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأِسْمِ وَالصِّفَةِ أَنَّ الْأِسْمَ مَا تَسَمَّى بِهِ اللَّهُ وَالصِّفَةُ مَا اتَّصَفَ بِهِ.

الْبَحْثُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ:

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ^(١):

أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ أَعْلَامٌ وَأَوْصَافٌ، وَلَيْسَتْ أَعْلَامًا مَخْصَةً، فِيهِ مِنْ حَيْثُ دَلَّلتْهَا عَلَى ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَعْلَامٌ، وَمِنْ حَيْثُ دَلَّلتْهَا عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي يَتَّصِفُ بِهَا هَذَا الْأِسْمُ أَوْصَافٌ، بِخِلَافِ أَسْمَائِنَا، فَإِنَّنَا نُسَمِّي ابْنَهُ مُحَمَّدًا وَعَلِيًّا دُونَ أَنْ يُلْحَظَ مَعْنَى الصِّفَةِ، فَقَدْ يَكُونُ اسْمُهُ عَلِيًّا وَهُوَ مِنْ أَوْصَافِ النَّاسِ، أَوْ عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ، بِخِلَافِ أَسْمَاءِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهَا مُتَّصِفَةٌ لِلْمَعْنَى، فَاللَّهُ هُوَ الْعَلِيُّ لَعَلُّو ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، وَالْعَزِيزُ يَدُلُّ عَلَى الْعِزَّةِ، وَالْحَكِيمُ يَدُلُّ عَلَى الْحِكْمَةِ، وَهَكَذَا.

وَدَلَالَةُ الْأِسْمِ عَلَى الصِّفَةِ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: دَلَالَةٌ مُطَابِقَةٌ، وَهِيَ دَلَّلتُهُ عَلَى جَمِيعِ مَعْنَاهُ الْمُحِيطِ بِهِ.

الثَّانِي: دَلَالَةٌ تَضْمِنُ، وَهِيَ دَلَّلتُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ.

الثَّالِثُ: دَلَالَةُ الزِّمَامِ، وَهِيَ دَلَّلتُهُ عَلَى أَمْرٍ خَارِجٍ لِزِمِّهِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: الْخَالِقُ يَدُلُّ عَلَى ذَاتِ اللَّهِ وَخَدِّهِ، وَعَلَى صِفَةِ الْخَلْقِ وَخَدِّهَا دَلَالَةٌ تَضْمِنُ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَاتِ اللَّهِ وَعَلَى صِفَةِ الْخَلْقِ فِيهِ دَلَالَةٌ مُطَابِقَةٌ، وَيَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ دَلَالَةُ الزِّمَامِ.

كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ يَنزِلُ الْأَمْثَرُ بَيْنَهُنَّ لِيُعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]، فَعَلِمْنَا الْقُدْرَةَ مِنْ كَوْنِهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَعَلِمْنَا الْعِلْمَ مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْخَلْقَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ عِلْمٍ، فَمَنْ لَا يَعْلَمُ لَا يَخْلُقُ، وَكَيْفَ يَخْلُقُ شَيْئًا لَا يَعْلَمُهُ؟!

الْمَبْحَثُ الثَّانِي:

أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ مُتَرَادِفَةٌ مُتَبَايِنَةٌ، الْمُتَرَادِفُ: مَا اخْتَلَفَ لَفْظُهُ وَاتَّفَقَ مَعْنَاهُ. وَالْمُتَبَايِنُ: مَا اخْتَلَفَ لَفْظُهُ

(١) انظر: باب احترام أسماء الله تعالى (ص: ٦٢٤).

= وَمَعْنَاهُ، فَأَسْمَاءُ اللَّهِ مُتَرَادِفَةٌ بِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهَا عَلَى ذَاتِ اللَّهِ عَزَّجَلْ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى مُسَمًى وَاحِدٍ، فَالسَّمِيعُ، الْبَصِيرُ، الْعَزِيزُ، الْحَكِيمُ؛ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ هُوَ اللَّهُ، وَمُتَبَايِنَةٌ بِاعْتِبَارِ مَعَانِيهَا؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْحَكِيمِ غَيْرُ مَعْنَى السَّمِيعِ وَغَيْرُ مَعْنَى الْبَصِيرِ، وَهَكَذَا.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ:

أَسْمَاءُ اللَّهِ لَيْسَتْ مَحْضُورَةً بَعْدَ مُعَيَّنٍ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْمَشْهُورِ: «اللَّهُمَّ! إِنِّي عَبْدُكَ، ابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ... -إِلَى أَنْ قَالَ- أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ»^(١)، وَمَا اسْتَأْثَرَهُ اللَّهُ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعْلَمَ بِهِ، وَمَا لَيْسَ بِمَعْلُومٍ فَلَيْسَ بِمَحْضُورٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٢)، فَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا هَذِهِ الْأَسْمَاءُ، لَكِنْ مَعْنَاهُ أَنَّ مَنْ أَحْصَى مِنْ أَسْمَائِهِ هَذِهِ التَّسْعَةَ وَالتَّسْعِينَ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، فَقَوْلُهُ: «مَنْ أَحْصَاهَا» تَكْمِيلٌ لِلْجُمْلَةِ الْأُولَى، وَلَيْسَتْ اسْتِثْنَاءً مُنْفَصِلَةً، وَتَظْيِيرُ هَذَا قَوْلُ الْقَائِلِ: عِنْدِي مِثَّةٌ قَرَسٍ أَعَدَدْتُهَا لِلْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. فَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا هَذِهِ الْمِثَّةُ، بَلْ مَعْنَاهُ أَنَّ هَذِهِ الْمِثَّةَ مُعَدَّةٌ لِهَذَا الشَّيْءِ.

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ:

الاسْمُ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ وَعَلَى الْمَعْنَى كَمَا سَبَقَ، فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِهِ اسْمًا مَعَ الْأَسْمَاءِ، وَنُؤْمِنَ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الصِّفَةِ، وَنُؤْمِنَ بِمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ هَذِهِ الصِّفَةُ مِنَ الْأَثَرِ وَالْحُكْمِ إِنْ كَانَ الْاسْمُ مُتَعَدِّيًا.

(١) أخرجه أحمد (٣٩١/١)، (٤٥٢) وابن حبان (٢٣٧٢) والطبراني في «الكبير» (١٠٣٥٢) والحاكم (٥٠٩/١) - وقال: «صحيح على شرط مسلم إن سلم من إرسال عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه؛ فإنه يختلف في سماعه من أبيه». وأخرجه أيضًا: البيهقي في «الأسماء» (ص: ٦٠). والحديث صححه ابن القيم؛ كما في «بدائع الفوائد» (١/١٦٦) وحسنه الحافظ في «تخريج الأذكار» كما في «الفتوحات الربانية» (١٣/٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب إن لله مائة اسم إلا واحدًا، رقم (٧٣٩٢)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، رقم (٢٦٧٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= فَمَثَلًا: السَّمِيعُ، نُؤْمِنُ بِأَنَّ مِنْ أَشْيَائِهِ تَعَالَى السَّمِيعُ، وَأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى صِفَةِ السَّمْعِ، وَأَنَّ لِهَذَا السَّمْعِ حُكْمًا وَآثَرًا وَهُوَ أَنَّهُ يَسْمَعُ بِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١]، أَمَّا إِنْ كَانَ الْإِسْمُ غَيْرَ مُتَعَدٍّ كَالْعَظِيمِ، وَالْحَيِّ، وَالْجَلِيلِ، فَتُنْبِتُ الْإِسْمَ وَالصِّفَةَ، وَلَا حُكْمَ لَهُ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ.

الْمُبْحَثُ الْخَامِسُ:

هَلْ أَشْيَاءُ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُهُ، أَوْ أَشْيَاءُ اللَّهِ هِيَ اللَّهُ؟ إِنْ أُريدَ بِالْإِسْمِ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الْمُسَمَّى فِيهِ غَيْرُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَإِنْ أُريدَ بِالْإِسْمِ مَذْلُولُ ذَلِكَ اللَّفْظِ فِيهِ الْمُسَمَّى.

فَمَثَلًا: الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ هُوَ اللَّهُ، فَالْإِسْمُ هُنَا هُوَ الْمُسَمَّى، فَلَيْسَتْ «الْإِسْمُ - وَالْهَاءُ» هِيَ الَّتِي خَلَقَتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَإِذَا قِيلَ: أَكْتُبُ بِاسْمِ اللَّهِ. فَكُتِبَتْ: بِسْمِ اللَّهِ. فَالْمُرَادُ بِهِ الْإِسْمُ دُونَ الْمُسَمَّى.

وَإِذَا قِيلَ: اضْرِبْ زَيْدًا. فَضَرَبْتُ زَيْدًا الْمَكْتُوبَ فِي الْوَرَقَةِ لَمْ تَكُنْ مُمْتَلَا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْمُسَمَّى، وَإِذَا قِيلَ: أَكْتُبْ: زَيْدٌ قَائِمٌ. فَالْمُرَادُ الْإِسْمُ الَّذِي هُوَ غَيْرُ الْمُسَمَّى.

الْبَحْثُ فِي صِفَاتِ اللَّهِ:

الْمُبْحَثُ الْأَوَّلُ:

تَنْقَسِمُ صِفَاتُ اللَّهِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: ذَاتِيَّةٌ، وَيُقَالُ: مَعْنَوِيَّةٌ.

الثَّانِي: فِعْلِيَّةٌ.

الثَّالِثُ: خَيْرِيَّةٌ.

فَالصِّفَاتُ الذَّاتِيَّةُ: هِيَ الْمُلَازِمَةُ لِذَاتِ اللَّهِ، وَالَّتِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مُتَّصِفًا بِهَا، مِثْلُ: السَّمْعِ وَالْبَصَرِ، وَهِيَ مَعْنَوِيَّةٌ؛ لِأَنَّ لِهَذِهِ الصِّفَاتِ مَعَانِي.

وَالْفِعْلِيَّةُ: هِيَ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِمَشِيشَتِهِ إِنْ شَاءَ فَعَلَهَا وَإِنْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَفْعَلْهَا، مِثْلُ: التَّزْوِيلِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَالْإِسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ، وَالْكَلَامِ مِنْ حَيْثُ آحَادُهُ، وَالْخَلْقِ مِنْ حَيْثُ آحَادُهُ، لَا مِنْ حَيْثُ الْأَصْلِ، فَأَصْلُ الْكَلَامِ صِفَةُ ذَاتِيَّةٌ، وَكَذَلِكَ الْخَلْقُ.

= والخبرية: هي أبعاد وأجزاء بالنسبة لنا، أما بالنسبة لله فلا يقال هكذا، بل يقال: صفات خبرية ثبت بها الخبر من الكتاب والسنة، وهي ليست معنى ولا فعلاً، مثل: الوجه، والعين، والساق، واليد.

المبحث الثاني:

الصفات أوسع من الأسماء؛ لأن كل اسم متضمن لصفة، وليس كل صفة تكون اسماً، وهناك صفات كثيرة تطلق على الله وليست من أسمائه، فيوصف الله بالكلام والإرادة، ولا يسمى بالتكلم أو المرید.

المبحث الثالث:

أن كل ما وصف الله به نفسه فهو حق على حقيقته، لكن يُزَنُّه عَنِ التَّمثِيلِ والتَّكْيِيفِ. أما التَّمثِيلُ؛ فلقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤] والتَّعْبِيرُ بِنَفْيِ التَّمثِيلِ أَحْسَنُ مِنَ التَّعْبِيرِ بِنَفْيِ التَّشْبِيهِ؛ لَوْجُوهٌ ثَلَاثَةٌ:

أحدها: أن التَّمثِيلَ هو الذي جاء به القرآن وهو منفي مطلقاً، بخلاف التشبيه، فلم يأت القرآن بنفيه.

الثاني: أن نفي التشبيه على الإطلاق لا يصح؛ لأن كل موجودين فلا بد أن يكون بينهما قدر مشترك يشبهان فيه ويتميز كل واحد بما يختص به؛ فـ: «الحياة» مثلاً وصف ثابت في الخلق والمخلوق، فبينهما قدر مشترك، ولكن حياة الخالق تليق به وحياة المخلوق تليق به.

الثالث: أن الناس اختلفوا في مسمى التشبيه، حتى جعل بعضهم إثبات الصفات التي أثبتها الله لنفسه تشبيهاً، فإذا قلنا: من غير تشبيه. فهم هذا البعض من هذا القول نفي الصفات التي أثبتها الله لنفسه.

وأما التَّكْيِيفُ: فلا يجوز أن نُكَيِّفَ صفات الله، فمن كيف صفة من الصفات فهو كاذب عاصي، كاذب؛ لأنه قال بـ لا علم عنده فيه، عاصي؛ لأنه واقع فيما نهى الله عنه وحرّمه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُقِفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ بعد قوله:

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ...﴾ الآية [الرعد: ٣٠]^(١).

= ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأعراف: ٣٣] الآية؛ ولأنه لا يُمكنُ إدراكُ الكَيْفِيَّةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ﴾ [طه: ١١٠]، وقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

وسواءً كانَ التَّكْيِيفُ باللسانِ تَعْيِيراً، أو بالجنانِ تَقْدِيرًا، أو بالبنانِ تَحْيِيراً؛ ولهذا قالَ مالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ حِينَ سُئِلَ عَنْ كَيْفِيَّةِ الاسْتِواءِ: «الْكَيْفُ مَجْهُولٌ، والسُّؤالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ».

ولَيْسَ مَعْنَى هَذَا أَنْ لَا نَعْتَقِدَ أَنَّ لَهَا كَيْفِيَّةً، بَلْ لَهَا كَيْفِيَّةٌ، ولكنها لَيْسَتْ مَعْلُومَةً لَنَا؛ لِأَنَّ مَا لَيْسَ لَهُ كَيْفِيَّةٌ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ؛ فَالاستِواءُ والتَّزْوُلُ واليَدُ والوَجْهُ والعَيْنُ لَهَا كَيْفِيَّةٌ، لكنَّا لَا نَعْلَمُهَا؛ فَفَرَّقَ بَيْنَ أَنْ تُنْبِتَ كَيْفِيَّةً مُعَيَّنَةً وَلَوْ تَقْدِيرًا وَبَيْنَ أَنْ نُؤْمِنَ بِأَنَّ لَهَا كَيْفِيَّةً غَيْرَ مَعْلُومَةٍ، وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ. فَنَقُولُ: لَهَا كَيْفِيَّةٌ، لكنْ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ.

فإن قيل: كَيْفَ يُتَصَوَّرُ أَنْ نَعْتَقِدَ لِلشَّيْءِ كَيْفِيَّةً وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُهَا؟

أُجِيب: إِنَّهُ مُتَصَوَّرٌ؛ فَالوَاحِدُ مِنَّا يَعْتَقِدُ أَنَّ لِهَذَا الْقَصْرِ كَيْفِيَّةً مِنْ دَاخِلِهِ، وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةَ إِلَّا إِذَا شَاهَدَهَا، أَوْ شَاهَدَ تَظْيِيرَهَا، أَوْ أَخْبَرَهُ شَخْصٌ صَادِقٌ عَنْهَا.

[١] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ الآية.

﴿وَهُمْ﴾ أَيُّ: كُفَّارٌ قُرَيْشِي. ﴿يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ الْمُرَادُ: أَنَّهُمْ يَكْفُرُونَ بِهَذَا الْاسْمِ لَا بِالْمُسَمَّى، فَهُمْ يُقِرُّونَ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥]، وَفِي حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ عَمْرٍو: «لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَكْتُبَ الصَّلَاحَ فِي غَزْوَةِ الْحُدَيْبِيَّةِ قَالَ لِلْكَاتِبِ: «اكْتُبْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، قَالَ سَهْلٌ: أَمَّا الرَّحْمَنُ فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي مَا هِيَ وَلَكِنْ اكْتُبْ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ^(١)»، وَهَذَا مِنَ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي يُرَادُ بِهَا الْاسْمُ دُونَ الْمُسَمَّى.

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، أَيُّ: بِأَيِّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ تَدْعُونَهُ؛ فَإِنَّ لَهُ الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَى، فَكُلُّ أَسْمَائِهِ حُسْنَى، فَادْعُوا بِهَا شِئْثَمَ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَيُرَادُ بِهِ الْآيَةُ الْإِنْكَارُ عَلَى قُرَيْشٍ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، رقم (٢٧٣١، ٢٧٣٢)، من حديث المسور بن مخرمة، ومروان بن الحكم.

وفي الآية دليل على أن مَنْ أَنْكَرَ اسماً مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى فَإِنَّهُ يَكْفُرُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ [الرعد: ٣٠]؛ ولأنَّهُ مُكَذِّبٌ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، وَهَذَا كُفْرٌ، وَهَذَا وَجْهُ اسْتِشْهَادِ الْمُؤَلِّفِ بِهَذِهِ الْآيَةِ. قَوْلُهُ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ خَبَرٌ ﴿لَا﴾ النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: لَا إِلَهَ حَقٌّ إِلَّا هُوَ، وَأَمَّا الْإِلَهَ الْبَاطِلُ فَكَيْفَرٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ يَأَنَّهُ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ وَلَئِنْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠].

قَوْلُهُ: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ أَي: عَلَيْهِ وَحْدَهُ؛ لِأَنَّا تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ يَدُلُّ عَلَى الْحَضَرِ، فَإِذَا قُلْتَ مَثَلًا: «صَرَبْتُ زَيْدًا» فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّكَ صَرَبْتَهُ، وَلَكِنْ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّكَ لَمْ تَصْرِبْ غَيْرَهُ، وَإِذَا قُلْتَ: «زَيْدًا صَرَبْتُ» دَلَّتْ عَلَى أَنَّكَ صَرَبْتَ زَيْدًا وَلَمْ تَصْرِبْ غَيْرَهُ، وَسَبَقَ مَعْنَى التَّوَكُّلِ وَأَحْكَامِهِ. قَوْلُهُ: ﴿رَأَيْتَ مَنَابٍ﴾ أَي: إِلَى اللَّهِ، وَ﴿مَنَابٍ﴾ أَصْلُهَا مَتَابِي، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ تَخْفِيفًا، وَالْمَتَابُ بِمَعْنَى التَّوْبَةِ، فَهُوَ مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ، أَي: وَإِلَيْهِ تَوْبَتِي.

وَالْتَوْبَةُ: هِيَ الرُّجُوعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْمَعْصِيَةِ إِلَى الطَّاعَةِ، وَلَهَا شُرُوطٌ خَمْسَةٌ:

١ - الْإِخْلَاصُ لِلَّهِ تَعَالَى بِأَنْ لَا يَحْمِلَ الْإِنْسَانُ عَلَى التَّوْبَةِ مُرَاعَاةَ أَحَدٍ، أَوْ مُحَابَاةً، أَوْ شَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا.

٢ - أَنْ تَكُونَ فِي وَقْتِ قَبُولِ التَّوْبَةِ، وَذَلِكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَقَبْلَ حُضُورِ الْمَوْتِ.

٣ - النَّدَمُ عَلَى مَا مَضَى مِنْ فِعْلِهِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَشْعُرَ بِالتَّحَسُّرِ عَلَى مَا سَبَقَ، وَيَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ.

٤ - الْإِفْلَاحُ عَنِ الذَّنْبِ، وَعَلَى هَذَا، فَإِذَا كَانَتِ التَّوْبَةُ مِنْ مَظَالِمِ الْحَلْقِ، فَلَا بُدَّ مِنْ رَدِّ الْمَظَالِمِ إِلَى أَهْلِهَا أَوْ اسْتِحْلَالِهِمْ مِنْهَا.

٥ - الْعَزْمُ عَلَى عَدَمِ الْعَوْدَةِ، وَالتَّوْبَةُ الَّتِي لَا تَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ هِيَ تَوْبَةُ الْعِبَادَةِ، كَمَا فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ.

وَأَمَّا التَّوْبَةُ الَّتِي بِمَعْنَى الرُّجُوعِ فَإِنَّهَا تَكُونُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ عَائِشَةَ حِينَ جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَوَجَدَ نُمْرُقَةَ فِيهَا صُورًا، فَوَقَفَ بِالْبَابِ وَلَمْ يَدْخُلْ، وَقَالَتْ: «أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، مَاذَا أَذْنُبْتُ؟»^(١) فَلَيْسَ الْمَرَادُ بِالتَّوْبَةِ هُنَا تَوْبَةُ الْعِبَادَةِ؛ لِأَنَّ تَوْبَةَ الْعِبَادَةِ لَا تَكُونُ لِلرَّسُولِ ﷺ وَلَا لِغَيْرِهِ مِنَ الْحَلْقِ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء، رقم (٢١٠٥)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٩٦/٢١٠٧).

وَفِي (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ): قَالَ عَلِيٌّ: «حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ^(١)، أَتَرِيدُونَ أَنْ يُكَذِّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟!»^(٢) [١].

= بَلَّ اللَّهُ وَحْدَهُ، وَلَكِنْ هَذِهِ تَوْبَةُ رُجُوعٍ. وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا حِينَ يَضْرِبُ الْإِنْسَانُ ابْنَهُ لِسَوْءِ أَدَبِهِ، يَقُولُ الْإِبْنُ: أَتَوُبُّ.

[١] قَوْلُهُ فِي أَثَرِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «حَدَّثُوا النَّاسَ» أَيُّ: كَلَّمُوهُمْ بِالْمَوَاعِظِ وَغَيْرِ الْمَوَاعِظِ.

[٢] قَوْلُهُ: «بِمَا يَعْرِفُونَ» أَيُّ: بِمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعْرِفُوهُ وَتَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ حَتَّى لَا يُفْتَنُوا؛ وَلِهَذَا جَاءَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُحَدِّثَ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إِلَّا كَانَ لِعَظْمِهِمْ فِتْنَةٌ»^(٣)؛ وَلِهَذَا كَانَ مِنَ الْحِكْمَةِ فِي الدَّعْوَةِ الْأُتْبَاعُ النَّاسَ بِمَا لَا يُمَكِّنُهُمْ إِذْرَاكُهُ، بَلَّ تَدْعُوهُمْ رُؤْيَا رُؤْيَا حَتَّى تَسْتَقَرَّ عُقُولُهُمْ. وَلَيْسَ مَعْنَى «بِمَا يَعْرِفُونَ» أَيُّ: بِمَا يَعْرِفُونَهُ مِنْ قَبْلُ؛ لَأَنَّ الَّذِي يَعْرِفُونَهُ مِنْ قَبْلُ يَكُونُ التَّحْدِيثُ بِهِ مِنْ تَحْصِيلِ الْحَاصِلِ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَتَرِيدُونَ أَنْ يُكَذِّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟!» الْاسْتِفْهَامُ لِلإِنْكَارِ، أَيُّ: أَتَرِيدُونَ إِذَا حَدَّثْتُمْ النَّاسَ بِمَا لَا يَعْرِفُونَ أَنْ يُكَذِّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: قَالَ اللَّهُ وَقَالَ رَسُولُهُ كَذَا وَكَذَا. قَالُوا: هَذَا كَذِبٌ. إِذَا كَانَتْ عُقُولُهُمْ لَا تَبْلُغُهُ، وَهُمْ لَا يُكَذِّبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَلَكِنْ يُكَذِّبُونَكَ بِحَدِيثِ تَنْسِبُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَيَكُونُونَ مُكَذِّبِينَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، لَا مُبَاشَرَةً وَلَكِنْ بِوَسِطَةِ النَّاقِلِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ نَدْعُ الْحَدِيثَ بِمَا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُ النَّاسِ وَإِنْ كَانُوا مُحْتَاجِينَ لَذَلِكَ؟

أَجِيبُ: لَا نَدْعُهُ، وَلَكِنْ نُحَدِّثُهُمْ بِطَرِيقِ تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، وَذَلِكَ بِأَنْ نَنْقُلَهُمْ رُؤْيَا رُؤْيَا حَتَّى يَقْبَلُوا هَذَا الْحَدِيثَ، وَيَطْمَئِنُّوا إِلَيْهِ، وَلَا نَدْعُ مَا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، وَنَقُولُ: هَذَا شَيْءٌ مُسْتَكْرَرٌّ لَا تَنْكَلُمُ بِهِ. وَمِثْلُ ذَلِكَ الْعَمَلُ بِالنِّسَةِ الَّتِي لَا يُعْتَادُهَا النَّاسُ وَيُسْتَكْرَرُّونَهَا، فَإِنَّا نَعْمَلُ بِهَا وَلَكِنْ بَعْدَ أَنْ نُخْبِرَهُمْ بِهَا؛ حَتَّى تَقْبَلَهَا نَفْسُهُمْ، وَيَطْمَئِنُّوا إِلَيْهَا.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْأَثَرِ أَهَمِّيَّةُ الْحِكْمَةِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الدَّاعِيَةِ أَنْ يَنْظُرَ فِي عُقُولِ الْمَدْعُوعِينَ، وَيَنْزِلَ كُلَّ إِنْسَانٍ مَنْزِلَتَهُ.

مُنَاسِبَةُ هَذَا الْأَثَرِ لِأَبْلِ الصِّفَاتِ: مُنَاسِبَتُهُ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الصِّفَاتِ لَا تَحْتَمِلُهَا أَفْهَامُ الْعَامَّةِ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوما دون قوم، كراهية أن لا يفهموا، رقم (١٢٧).

(٢) أخرجه مسلم: في المقدمة، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، (ص: ١١).

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُوسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا انْتَقَصَ^(١) لَمَّا سَمِعَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصِّفَاتِ اسْتِنكَارًا لِذَلِكَ، فَقَالَ: مَا فَرَقُ^(٢)

= فِيمَكُنْ إِذَا حَدَّثْتَهُمْ بِهَا كَانَ لَذَلِكَ أَثَرٌ سَمِعَ عَلَيْهِمْ؛ كَحَدِيثِ النَّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا^(٣) مَعَ ثُبُوتِ الْعُلُوِّ، فَلَوْ حَدَّثْتَ الْعَامِيَ بِأَنَّهُ نَفْسُهُ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا مَعَ عُلُوِّهِ عَلَى عَرْشِهِ، فَقَدْ يَفْهَمُ أَنَّهُ إِذَا نَزَلَ صَارَتْ السَّمَوَاتُ فَوْقَهُ وَصَارَ الْعَرْشُ خَالِيًا مِنْهُ، وَحِينَئِذٍ لَا بُدَّ فِي هَذَا مِنْ حَدِيثٍ تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، فَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ يَنْزِلُ نَزْولًا لَا يُمَاقِلُ نَزْولَ الْمَخْلُوقِينَ مَعَ عُلُوِّهِ عَلَى عَرْشِهِ، وَأَنَّهُ لَكُمْ إِفْضَالُهُ وَرَحْمَتُهُ يَقُولُ: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِبْ لَهُ...» الْحَدِيثُ.

وَالْعَامِيَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَصَوَّرَ مُطْلَقَ الْمَعْنَى، وَأَنَّ الْمَرَادَ بِذَلِكَ بَيَانُ فَضْلِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ مِنَ اللَّيْلِ.

[١] قَوْلُهُ فِي أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «انْتَقَصَ» أَي: اهْتَرَّ جِسْمُهُ، وَالرَّجُلُ مُبْهَمٌ، وَالصِّفَةُ الَّتِي حَدَّثَ بِهَا لَمْ تَبَيَّنْ، وَبَيَانُ ذَلِكَ لَيْسَ مُبْهَمًا، وَهَذَا الرَّجُلُ انْتَقَصَ اسْتِنكَارًا لِهَذِهِ الصِّفَةِ لَا تَعْظِيمًا لِلَّهِ، وَهَذَا أَمْرٌ عَظِيمٌ صَعْبٌ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمَرْءِ إِذَا صَحَّ عِنْدَهُ شَيْءٌ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَنْ يَقْرَأَ بِهِ وَيُصَدِّقَ؛ لِيَكُونَ طَرِيقُهُ طَرِيقَ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ قَبْلِ أَوْ يَتَصَوَّرَهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «مَا فَرَقُ» فِيهَا: ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ:

- ١- «فَرَقُ» بَفَتْحِ الرَّاءِ، وَضَمِّ الْقَافِ.
- ٢- «فَرَقُ» بَفَتْحِ الرَّاءِ مُشَدَّدَةً، وَفَتْحِ الْقَافِ.
- ٣- «فَرَقُ» بَفَتْحِ الرَّاءِ مُخَفَّفَةً، وَفَتْحِ الْقَافِ.

فَعَلَى رِوَايَةِ «فَرَقُ» تَكُونُ «مَا» اسْتِفْهَامِيَّةً مُبْتَدَأً، وَ«فَرَقُ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، أَيْ: مَا خَوْفُ هَؤُلَاءِ مِنْ إِثْبَاتِ الصِّفَةِ الَّتِي ثَلَيْتَ عَلَيْهِمْ وَبَلَّغْتَهُمْ؟! لِمَاذَا لَا يُشَبِّهُنَّهَا اللَّهُ عَزَّجَلَّ كَمَا أَثْبَتَهَا اللَّهُ لِنَفْسِهِ وَأَثْبَتَهَا لَهُ رَسُولُهُ؟! وَهَذَا يَنْصَبُ تَمَامًا عَلَى أَهْلِ التَّعْطِيلِ وَالتَّخْرِيفِ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ الصِّفَاتِ، فَمَا الَّذِي يُجَوِّفُهُمْ مِنْ إِثْبَاتِهَا وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَثْبَتَهَا لِنَفْسِهِ؟!

وَعَلَى رِوَايَةِ «فَرَقَ» أَوْ «فَرَقُ» تَكُونُ فِعْلًا مَاضِيًا بِمَعْنَى مَا فَرَقَهُمْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَفَرَّأَنَا

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ التَّهَجُّدِ، بَابُ الدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، رَقْمُ (١١٤٥)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرُهَا، بَابُ التَّغْرِيبِ فِي الدُّعَاءِ وَالدُّعَاءِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ وَالْإِجَابَةِ فِيهِ، رَقْمُ (٧٥٨)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هؤلاء؟ يَجِدُونَ رِقَّةً عِنْدَ مُحْكَمِهِ^[١]، وَيَهْلِكُونَ عِنْدَ مُتَشَابِهِهِ^[٢]! انتهى^(١).

= فَرَّقَنَاهُ ﴿الإسراء: ١٠٦﴾ أَيْ: فَرَّقْنَاهُ. وَ(مَا) يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ نَافِئَةً، وَالْمَعْنَى: مَا فَرَّقَ هَؤُلَاءِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، فَجَعَلُوا هَذَا مِنَ الْمُتَشَابِهِ وَأَتَكْرَوْهُ، وَلَمْ يَجْعَلُوهُ عَلَى الْمُحْكَمِ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً، وَالْمَعْنَى: أَيْ شَيْءٌ فَرَّقَهُمْ فَجَعَلَهُمْ يُؤْمِنُونَ بِالْمُحْكَمِ وَيَهْلِكُونَ عِنْدَ الْمُتَشَابِهِ!

[١] قَوْلُهُ: «يَجِدُونَ رِقَّةً عِنْدَ مُحْكَمِهِ» الرِّقَّةُ: اللَّيْنُ وَالْقَبُولُ، وَ«مُحْكَمِهِ» أَيْ: مُحْكَمُ الْقُرْآنِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَيَهْلِكُونَ عِنْدَ مُتَشَابِهِهِ» أَيْ: مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ. وَالْمُحْكَمُ الَّذِي اتَّضَحَ مَعْنَاهُ وَتَبَيَّنَ، وَالتُّشَابُهُ هُوَ الَّذِي يَخْفَى مَعْنَاهُ، فَلَا يَعْلَمُهُ النَّاسُ، وَهَذَا إِذَا جُمِعَ بَيْنَ الْمُحْكَمِ وَالتُّشَابِهِ، وَأَمَّا إِذَا ذُكِرَ الْمُحْكَمُ مُفْرَدًا دُونَ التُّشَابِهِ، فَمَعْنَاهُ التَّحْقُّنُ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ خَلَلٌ: لَا كَذِبَ فِي أَخْبَارِهِ، وَلَا جَوْرَ فِي أَحْكَامِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ الْإِحْكَامَ فِي الْقُرْآنِ دُونَ التُّشَابِهِ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَتَبْنَا أُخْرَكَ﴾ [الأنعام: ١٠٤].

وَإِذَا ذُكِرَ التُّشَابُهُ دُونَ الْمُحْكَمِ صَارَ الْمَعْنَى أَنَّهُ يُشَبِّهُ بَعْضُهُ بَعْضًا فِي جُودِيَّتِهِ وَكَمَالِهِ، وَيُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا وَلَا يَتَنَاقَضُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ زَلَّ الْحَدِيثَ لَكِنَّا مُنْتَدِبِينَ﴾ [الزمر: ٢٣].

وَالتُّشَابُهُ نَوْعَانِ: تَشَابُهٌ نِسْبِيٌّ، وَتَشَابُهٌ مُطْلَقٌ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الْمُطْلَقَ يَخْفَى عَلَى كُلِّ أَحَدٍ، وَالتَّنْسِيْبُ يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ دُونَ أَحَدٍ، وَبِنَاءً عَلَى هَذَا التَّقْسِيمِ يَنْبَغِي الْوَقْفُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، فَعَلَى الْوَقْفِ عَلَى «إِلَّا اللَّهُ» يَكُونُ الْمُرَادُ بِالتُّشَابِهِ الْمُتَشَابِهِ الْمُطْلَقِ، وَعَلَى الْوَصْلِ «إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» يَكُونُ الْمُرَادُ بِالتُّشَابِهِ الْمُتَشَابِهِ النِّسْبِيِّ.

وَالسَّلَفُ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: الْوَقْفُ عَلَى «إِلَّا اللَّهُ» وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ السَّلَفِ، وَعَلَى هَذَا فَالْمُرَادُ بِالتُّشَابِهِ الْمُتَشَابِهِ الْمُطْلَقِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، وَذَلِكَ مِثْلُ كَثْفِيَّةٍ وَحَقَائِقِ صِفَاتِ اللَّهِ، وَحَقَائِقِ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ مِنْ نَعِيمِ الْجَنَّةِ وَعَذَابِ النَّارِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي نَعِيمِ الْجَنَّةِ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]،

= أي: لا تعلم حقايق ذلك؛ ولذلك قال ابن عباس: «ليس في الجنة شيء مما في الدنيا إلا الأسماء»^(١). والقول الثاني: الوصل، فيقرأ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسُولُ فِي الْعِلْمِ» وعلى هذا فالمراد بالتشابه التشابه النسبي، وهذا يعلمه الراسخون في العلم، ويكون عند غيرهم متشابهاً؛ ولهذا يروى عن ابن عباس أنه قال: «أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله»^(٢)، ولم يقل هذا مدحاً لنفسه أو ثناء عليها، ولكن ليعلم الناس أنه ليس في كتاب الله شيء لا يعرف معناه.

فالقرآن معانيه كلها بيته، لكن بعض القرآن يشتبه على ناس دون آخرين، حتى العلماء الراسخون في العلم يحتفلون في معنى القرآن، وهذا يدل على أنه خفي على بعضهم، والصواب بلا شك مع أحدهم إذا كان اختلافهم اختلاف تضاد لا تنوع، أما إذا كانت الآية تحتمل المعنيين جميعاً بلا منافاة ولا مرجح لأحدهما - فإنها تحتمل عليهما جميعاً.

وبعض أهل العلم يظنون أن في القرآن ما لا يمكن الوصول إلى معناه، فيكون من التشابه المطلق، ويحملون آيات الصفات على ذلك، وهذا من الخطأ العظيم؛ إذ ليس من المعقول أن يقول تعالى: ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا بَيِّنَاتٍ﴾ [ص: ٢٩]، ثم تستنسى آيات الصفات وهي أعظم وأشرف موضوعاً وأكثر من آيات الأحكام.

ولو قلنا بهذا القول لكان مقتضاه أن أشرف ما في القرآن موضوعاً يكون خفياً، ويكون معنى قوله تعالى: ﴿لِيَدَّبَّرُوا بَيِّنَاتٍ﴾ أي: آيات الأحكام فقط، وهذا غير معقول، بل جميع القرآن يفهم معناه، إذ لا يمكن أن تكون هذه الأمة من رسول الله ﷺ إلى آخرها لا تفهم معنى القرآن، وعلى رأيهم يكون الرسول ﷺ وأبو بكر وعمر وجميع الصحابة يقرؤون آيات الصفات وهم لا يفهمون معناها، بل هي عندهم بمنزلة الحروف الهجائية أ، ب، ت... والصواب أنه ليس في القرآن شيء متشابه على جميع الناس من حيث المعنى، ولكن الخطأ في الفهم.

فقد يقصر الفهم عن إدراك المعنى أو يفهمه على معنى خطأ، وأما بالنسبة للحقائق، فما أخبر الله به من أمر الغيب فمتشابه على جميع الناس.

(١) أخرجه ابن حزم في «الفصل» (١٠٨/٢) - وقال: «هذا سند غاية في الصحة» - وقال المنذري في «الترغيب» (٤/٥٦٠):

«رواه البيهقي موقوفاً بإسناد جيد».

(٢) انظر قوله في: «تفسير الطبري» (٣/١٨٣).

وَلَمَّا سَمِعَتْ قُرَيْشُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الرَّحْمَنَ^[١] أَنْكَرُوا ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ [الرعد: ٣٠]»^[٢].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: عَدَمُ الْإِيمَانِ بِجَحْدِ شَيْءٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ^[٣].

الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ الرَّعْدِ^[٤].

الثالثة: تَرْكُ التَّحْدِيثِ بِمَا لَا يَفْهَمُ السَّامِعُ^[٥].

[١] قَوْلُهُ: «وَلَمَّا سَمِعَتْ قُرَيْشُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الرَّحْمَنَ» أَصْلُ ذَلِكَ أَنَّ سُهَيْلَ بْنَ عَمْرٍو أَحَدَ الَّذِينَ أَرْسَلَتْهُمْ قُرَيْشُ لِمُفَاوَضَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاحِ الْحَدِيثِ، وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُكْتَبَ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، فَقَالَ: «أَمَّا الرَّحْمَنُ فَلَا وَاللَّهِ مَا أَذْرِي مَا هِيَ. وَقَالُوا: إِنَّا لَا نَعْرِفُ رَحْمَانًا إِلَّا رَحْمَنَ الْيَمَامَةِ. فَأَتَوْكُمُوهَا الْاسْمَ دُونَ الْمُسَمَّى، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾» أَيُّ: بِهَذَا الْاسْمِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ. وَفِي الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الثَّابِتَةِ فِي الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾.

[٢] وَقَوْلُهُ: «وَلَمَّا سَمِعَتْ قُرَيْشُ الظَّاهِرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْعَامِّ الَّذِي أُرِيدَ بِهِ الْخَاصُّ، وَلَيْسَ كُلُّ قُرَيْشٍ تُنَكِّرُ ذَلِكَ، بَلْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ، وَلَكِنْ إِذَا أَقْرَبَتِ الْأُمَّةُ الطَّائِفَةَ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ تُنَكِّرْ، صَحَّ أَنْ يُنْسَبَ لَهُمْ جَمِيعًا، بَلْ إِنَّ اللَّهَ نَسَبَ إِلَى الْيَهُودِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَا فَعَلَهُ أَسْلَافُهُمْ فِي زَمَنِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِثَقْوَةٍ﴾ [البقرة: ٦٣]، وَهَذَا لَمْ يَكُنْ فِي عَهْدِ الْمُخَاطَبِينَ.

قَوْلُهُ: «فِيهِ مَسَائِلُ»:

[٣] الأولى: عَدَمُ الْإِيمَانِ بِجَحْدِ شَيْءٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ. (عَدَمٌ) بِمَعْنَى (انْتِفَاءً) أَيُّ: انْتِفَاءُ الْإِيمَانِ بِسَبَبِ جَحْدِ شَيْءٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَسَبَقَ التَّفْصِيلُ فِي ذَلِكَ.

[٤] الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ الرَّعْدِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ وَسَبَقَ تَفْسِيرُهَا.

[٥] الثالثة: تَرْكُ التَّحْدِيثِ بِمَا لَا يَفْهَمُ السَّامِعُ، وَهَذَا لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، وَقَدْ سَبَقَ التَّفْصِيلُ

فِيهِ عِنْدَ شَرْحِ الْأَثَرِ.

الرابعة: ذُكِرَ الْعِلَّةُ: أَنَّهُ يُفْضِي إِلَى تَكْذِيبِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَوْ لَمْ يَتَعَمَّدِ الْمُنْكَرُ^(١).
الخامسة: كَلَامُ ابْنِ عَبَّاسٍ لَمَنِ اسْتَنْكَرَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ أَهْلَكَهُ^(٢).

[١] الرَّابِعَةُ: ذُكِرَ الْعِلَّةُ أَنَّهُ يُفْضِي إِلَى تَكْذِيبِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَوْ لَمْ يَتَعَمَّدِ الْمُنْكَرُ. وَهِيَ أَنَّ الَّذِي لَا يَبْلُغُ عَقْلَهُ مَا حَدَّثَ بِهِ يُفْضِي بِهِ إِلَى تَكْذِيبِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَيُكْذَّبُ، وَيَقُولُ: هَذَا غَيْرُ مُمَكِّنٍ. وَهَذَا يُوجَدُ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ فِي أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ مِمَّا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِمَّا يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَكُونُ خُبْرَةً وَاحِدَةً يَتَكَفَّوْهَا الْجَبَّارُ بِيَدِهِ كَمَا يَتَكَفَّمُ أَحَدُكُمْ خُبْرَتَهُ»^(١)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَكَمَا أَنَّ الصَّرَاطَ أَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ وَأَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ، وَغَيْرَ هَذِهِ الْأُمُورِ، لَوْ حَدَّثْنَا بِهَا إِنْسَانًا عَامِّيًّا لَا وَشَكَ أَنْ يُنْكِرَ، لَكِنْ يَجِبُ أَنْ تُبَيَّنَ لَهُ بِالتَّدرِجِ حَتَّى يَتِمَكَّنَ مِنْ عَقْلِهَا، مِثْلُ مَا نَعَلَّمُ الصَّبِيَّ شَيْئاً فَشَيْئاً.

وَقَوْلُهُ: «وَلَوْ لَمْ يَتَعَمَّدِ الْمُنْكَرُ» أَيُّ: وَلَوْ لَمْ يَقْصِدِ الْمُنْكَرَ تَكْذِيبَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَكِنْ كَذَّبَ نِسْبَةَ هَذَا الشَّيْءِ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَهَذَا يَعُودُ بِالتَّالِي إِلَى رَدِّ خَيْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.
[٢] الْخَامِسَةُ: كَلَامُ ابْنِ عَبَّاسٍ لَمَنِ اسْتَنْكَرَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ وَأَنَّهُ أَهْلَكَهُ. وَذَلِكَ قَوْلُهُ: «مَا فَرَّقَ هَؤُلَاءِ؟ يَجِدُونَ رِقَّةً - أَيُّ: لَيْنًا - عِنْدَ مُحْكَمِهِ فَيَقْبَلُونَهُ، وَيَهْلِكُونَ عِنْدَ مُتَسَاهِيهِ فَيُنْكِرُونَهُ؟».



(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب يقبض الله الأرض يوم القيامة، رقم (٦٥٢٠)، ومسلم: كتاب المنافقين، باب نزل أهل الجنة، رقم (٢٧٩٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بَاب

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾

الآيَةُ [النحل: ٨٢]

[١] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَعْرِفُونَ﴾ أَي: يُذَكِّرُونَ بِحَوَاسِّهِمْ أَنَّ النِّعْمَةَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ.

قَوْلُهُ: ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ وَاحِدَةٌ، وَالْمُرَادُ بِهَا الْجَمْعُ، فَهِيَ لَيْسَتْ وَاحِدَةً، بَلْ هِيَ لَا تُخْصَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْدُوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وَالْقَاعِدَةُ الْأُصُولِيَّةُ: أَنَّ الْمُفْرَدَ الْمُضَافَ يَعُمُّ، وَالنِّعْمَةُ تَكُونُ بِجَلْبِ الْمُخْبَوِيَّاتِ، وَتُطْلَقُ أحيانًا عَلَى رَفْعِ الْمَكْرُوهَاتِ.

قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ أَي: يُنْكِرُونَ إِضَافَتَهَا إِلَى اللَّهِ؛ لَكُونِهِمْ يُضِيفُونَهَا إِلَى السَّبَبِ مُتَنَاسِبِينَ الْمُسَبَّبِ الَّذِي هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ.

وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُمْ يُنْكِرُونَ هَذِهِ النِّعْمَةَ، مِثْلَ أَنْ يَقُولُوا: مَا جَاءَنَا مَطَرٌ أَوْ وَلَدٌ أَوْ صِحَّةٌ. وَلَكِنْ يُنْكِرُونَهَا بِإِضَافَتِهَا إِلَى غَيْرِ اللَّهِ، مُتَنَاسِبِينَ الَّذِي خَلَقَ السَّبَبَ فَوُجِدَ بِهِ الْمُسَبَّبُ.

قَوْلُهُ: «الآيَةُ» أَي: إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَكْمِلِ الْآيَةَ.

قَوْلُهُ: ﴿وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ﴾ أَي: أَكْثَرُ الْعَارِفِينَ بِأَنَّ النِّعْمَةَ مِنْ اللَّهِ الْكَافِرُونَ، أَي: الْجَاهِلُونَ كَوْنَهَا مِنْ اللَّهِ أَوْ الْكَافِرُونَ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَقَوْلُهُ: ﴿أَكْثَرُهُمْ﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿يَعْرِفُونَ﴾ الْجُمْلَةُ الْأُولَى أَضَافَهَا إِلَى الْكُلِّ، وَالثَّانِيَةُ أَضَافَهَا إِلَى الْأَكْثَرِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ عَامِّي لَا يَعْرِفُ وَلَا يَفْهَمُ، وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ يَعْرِفُونَ ثُمَّ يَكْفُرُونَ.

مُنَاسَبَةُ هَذَا الْبَابِ لِلتَّوْحِيدِ:

أَنَّ مَنْ أَضَافَ نِعْمَةَ الْخَالِقِ إِلَى غَيْرِهِ فَقَدْ جَعَلَ مَعَهُ شَرِيكًا فِي الرُّبُوبِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَهَا إِلَى السَّبَبِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ، هَذَا مِنْ وَجْهِ، وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ: أَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ بِالشُّكْرِ الَّذِي هُوَ عِبَادَةٌ مِنَ الْعِبَادَاتِ، وَتَرَكَ الشُّكْرَ مُنَافٍ لِلتَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ يُشْكَرَ الْخَالِقُ الْمُنْعَمُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَصَارَتْ لَهَا صَلََةُ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ وَبِتَوْحِيدِ الْعِبَادَةِ؛ فَمِنْ حَيْثُ إِضَافَتُهَا إِلَى السَّبَبِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ هَذَا إِخْلَالٌ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَمِنْ حَيْثُ تَرَكَ الْقِيَامَ بِالشُّكْرِ الَّذِي هُوَ الْعِبَادَةُ هَذَا إِخْلَالٌ بِتَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ.

قَالَ مُجَاهِدٌ مَا مَعْنَاهُ: «هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: هَذَا مَالِي، وَرِثَتُهُ عَنْ آبَائِي»^(١).
وَقَالَ عَوْزُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: «يَقُولُونَ: لَوْلَا فَلَانٌ لَمْ يَكُنْ كَذَا»^(٢).

[١] قَوْلُهُ: «قَالَ مُجَاهِدٌ هُوَ إِمَامُ الْمُفَسِّرِينَ فِي التَّابِعِينَ، عَرَضَ الْمُصَحِّفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُوقِفُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ وَيَسْأَلُهُ عَنْ تَفْسِيرِهَا»^(٣)، وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: إِذَا جَاءَكَ التَّفْسِيرُ عَنْ مُجَاهِدٍ فَحَبِّبْكَ بِهِ^(٤). أَيْ: كَافِيكَ، وَمَعَ هَذَا فَلَيْسَ مَعْصُومًا عَنِ الْخَطَأِ.
قَوْلُهُ: «مَا مَعْنَاهُ» أَيْ: كَلَامًا مَعْنَاهُ، وَعَلَى هَذَا (مَا): نَكْرَةُ مُوصُوفَةٍ، وَفِيهِ أَنَّ الشَّيْخَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَنْقُلْهُ بِلَفْظِهِ.

قَوْلُهُ: «هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ» هَذَا مِنْ بَابِ التَّغْلِيْبِ وَالتَّشْرِيفِ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ أَشْرَفُ مِنَ الْمَرْأَةِ وَأَحَقُّ بِتَوْجِيهِ الْخِطَابِ إِلَيْهِ مِنْهَا، وَإِلَّا فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ.
قَوْلُهُ: «هَذَا مَالِي وَرِثَتُهُ عَنْ آبَائِي» ظَاهِرُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهَا، فَلَوْ قَالَ لَكَ وَاحِدٌ: مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا الْبَيْتُ؟ قُلْتَ: وَرِثَتُهُ عَنْ آبَائِي؛ فَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ مُحْضٌ.

لَكِنْ مُرَادُ مُجَاهِدٍ أَنْ يُضَيِّفَ الْقَائِلَ تَمَلُّكُهُ لِلْمَالِ إِلَى السَّبَبِ الَّذِي هُوَ الْإِرْثُ مُتَنَاسِيًا الْمُسَبَّبَ الَّذِي هُوَ اللَّهُ، فَيَتَقَدَّرُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ أَنْعَمَ عَلَى آبَائِكَ وَمَلَكَوْا هَذَا الْبَيْتَ، وَيُشْرَعُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ أَنْتَقَلَ هَذَا الْبَيْتَ إِلَى مَلِكِكَ عَنْ طَرِيقِ الْإِرْثِ، فَكَيْفَ تَتَنَاسَى الْمُسَبَّبَ لِلْأَسْبَابِ الْقَدَرِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ فَتُضَيِّفُ الْأَمْرَ إِلَى مَلِكِ آبَائِكَ وَإِرْثِكَ إِيَّاهُ بَعْدَهُمْ؟! فَمِنْ هُنَا صَارَ هَذَا الْقَوْلُ نَوْعًا مِنْ كُفْرِ النُّعْمَةِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ قَصْدُ الْإِنْسَانِ مُجَرَّدَ الْخَيْرِ كَمَا سَبَقَ فَلَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ يَوْمَ الْفَتْحِ: «أَنْتَزِلُ فِي دَارِكَ عَدَا؟» فَقَالَ: «وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلَ مِنْ دَارٍ أَوْ رِبَاعٍ»^(٥)، فَبَيَّنَ ﷺ أَنَّ هَذِهِ الدَّوْرَ أَنْتَقَلَتْ إِلَى عَقِيلٍ بِالْإِرْثِ. فَبَيَّنَ أَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ إِضَافَةِ الْمَلِكِ إِلَى الْإِنْسَانِ عَلَى سَبِيلِ الْخَيْرِ، وَبَيْنَ إِضَافَتِهِ إِلَى سَبَبِهِ مُتَنَاسِيًا الْمُسَبَّبَ وَهُوَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَقَالَ عَوْزُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: يَقُولُونَ: لَوْلَا فَلَانٌ لَمْ يَكُنْ كَذَا» وَهَذَا الْقَوْلُ مِنْ قَائِلِهِ

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٣٢٦/١٤) ط دار هجر.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٣٢٦/١٤) ط دار هجر.

(٣) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢٧٩/٣-٢٨٠).

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره (٨٥/١) ط دار هجر.

(٥) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب توريث دور مكة وبيعها، رقم (١٥٨٨)، ومسلم: كتاب الحج، باب النزول بمكة

للحاج، رقم (١٣٥١)، من حديث أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= فيه تفصيل، إن أراد به الخبر وكان الخبر صدقاً مطابقاً للواقع؛ فهذا لا بأس به، وإن أراد بها السبب، فلذلك ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون سبباً خفياً لا تأثير له إطلاقاً، كأن يقول: لولا الوليُّ الفلانيُّ ما حصل كذا وكذا. فهذا شركٌ أكبر؛ لأنه يعتقد بهذا القول أن لهذا الوليِّ تصرفاً في الكون مع أنه ميت، فهو تصرفٌ سرِّيٌّ خفيٌّ.

الثانية: أن يضيفه إلى سببٍ صحيح ثابت شرعاً أو حساً؛ فهذا جائز بشرط أن لا يعتقد أن السبب مؤثر بنفسه، وأن لا يتناسى المنعم بذلك.

الثالثة: أن يضيفه إلى سببٍ ظاهر، لكن لم يثبت كونه سبباً لا شرعاً ولا حساً؛ فهذا نوع من الشرك الأصغر، وذلك مثل: التولة، والقلايد التي يقال: إنها تمتع العين، وما أشبه ذلك؛ لأنه أثبت سبباً لم يجعله الله سبباً، فكان مشاركاً في إثبات الأسباب.

ويدل لهذا التفصيل أنه ثبت إضافة (لولا) إلى السبب وحده بقول النبي ﷺ في عمه أبي طالب: «لولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار»^(١)، ولا شك أن النبي ﷺ أبعَد الناس عن الشرك، وأخلص الناس توحيداً لله تعالى، فأضاف النبي ﷺ الشيء إلى سببه، لكنه شرعي حقيقي؛ فإنه أدنُّ له بالشفاعة لعمه بأن يحفف عنه، فكان في صحصاح من النار، عليه نعلان يغلي منهما دماغه، لا يرى أن أحداً أشد منه عذاباً؛ لأنه لو يرى أن أحداً أشد منه عذاباً أو مثله هان عليه بالتسلي، كما قالت الحسناء في رثاء أخيها صخر:

وَلَوْ لَا كُنْزُ الرَّبَّائِنِ حَوْلِي عَلَى إِخْوَانِهِمْ لَقَتَلْتُ نَفْسِي
وَمَا يَكُونُ مِثْلَ أَخِي وَلَكِنْ أَسْأَلِي النَّفْسَ عَنْهُ بِالتَّأْسِي^(٢)

وابن القيم رحمه الله - وإن كان قول العالم ليس بحجة لكن يستأنس به - قال في القصيدة الميمية يمدح الصحابة:

(١) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب، رقم (٢٠٩)، من حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه.
(٢) ديوان الحسناء (ص: ٧٢)، وانظر: الكامل للمبرد (١/ ١٦).

وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: «يَقُولُونَ: هَذَا بِشَفَاعَةِ آلِهَتِنَا»^(١).

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ^(٢) بَعْدَ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الَّذِي فِيهِ: «أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ...» الْحَدِيثُ^(٣)، وَقَدْ تَقَدَّمَ: «وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، يَذُمُّ سُبْحَانَهُ مَنْ يُضِيفُ إِنْعَامَهُ إِلَى غَيْرِهِ وَيُشْرِكُ بِهِ»^(٤).

= وَلَوْلَا هُمُومَا كَانَ فِي الْأَرْضِ مُسْلِمٌ
وَلَكِنْ رَوَّاسِيهَا وَأَوَّادُهَا هُمْ
وَلَوْلَا هُمُومَا كَانَتْ ظِلَامًا بِأَهْلِهَا
وَلَكِنْ هُمُومُوهَا بُدُورٌ وَأُنْجُمٌ^(٥)
فَأَصَافَ (لَوْلَا) إِلَى سَبَبٍ صَحِيحٍ.

[١] قَوْلُهُ: «وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: يَقُولُونَ هَذَا بِشَفَاعَةِ آلِهَتِنَا» هَؤُلَاءِ أَخْبَتُ مَنْ سَبَقَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ يَعْبُدُونَ غَيْرَ اللَّهِ، ثُمَّ يَقُولُونَ: إِنَّ هَذِهِ النِّعَمَ حَصَلَتْ بِشَفَاعَةِ آلِهَتِهِمْ، فَالْعَزَى مَثَلًا شَفَعَتْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْ يُنْزَلَ الْمَطَرُ.

فَهَؤُلَاءِ أَثْبَتُوا سَبَبًا مِنْ أَبْطُلِ الْأَسْبَابِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ لَا يَقْبَلُ شَفَاعَةَ آلِهَتِهِمْ؛ لِأَنَّ الشَّفَاعَةَ لَا تَنْفَعُ إِلَّا مَنْ أَدْنَى لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا، وَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ لَا يَأْذُنُ لِهَذِهِ الْأَصْنَامِ بِالشَّفَاعَةِ؛ فَهَذَا أَبْطُلُ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَخْذُورَيْنِ:

١- الشَّرْكُ بِهَذِهِ الْأَصْنَامِ.

٢- إِبْهَاتٌ سَبَبٍ غَيْرِ صَحِيحٍ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ هُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ يَذُمُّ سُبْحَانَهُ مَنْ يُضِيفُ إِنْعَامَهُ إِلَى غَيْرِهِ...» وَذَلِكَ مِثْلُ الْإِسْتِسْقَاءِ بِالْأَنْوَاءِ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا مَذْمُومًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَتَى إِلَيْكَ عَبْدٌ فُلَانٌ يَهْدِيهِ مِنْ سَيِّدِهِ فَشَكَرْتَ

(١) غريب القرآن لابن قتيبة (ص: ٢٤٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، رقم (٨٤٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، رقم (٧١)، من حديث زيد بن خالد الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) مجموع الفتاوى (٣٣/٨).

(٤) انظر: التعليق على ميمية ابن القيم لفضيلة الشيخ الشارح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ص: ١٦-١٨).

قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: هُوَ كَقَوْلِهِمْ: كَانَتْ الرِّيحُ طَيِّبَةً، وَالْمَلَأُ حَازِقًا... وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ جَارٍ عَلَى أَلْسِنَةٍ كَثِيرَةٍ^(١).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ مَعْرِفَةِ النُّعْمَةِ وَإِنْكَارِهَا^(٢).

الثانية: مَعْرِفَةُ أَنَّ هَذَا جَارٍ عَلَى أَلْسِنَةٍ كَثِيرَةٍ^(٣).

الثالثة: تَسْمِيَةُ هَذَا الْكَلَامِ إِنْكَارًا لِلنُّعْمَةِ^(٤).

= الْعَبْدُ دُونَ السَّيِّدِ كَانَ هَذَا سُوءَ آدَبٍ مَعَ السَّيِّدِ وَكُفْرَانًا لِنِعْمَتِهِ، وَأَفْحٍ مِنْ هَذَا لَوْ أَصَفْتَ النُّعْمَةَ إِلَى السَّبَبِ دُونَ الْخَالِقِ؛ لِأَيَّ:

١- أَنَّ الْخَالِقَ لِهَذِهِ الْأَسْبَابِ هُوَ اللَّهُ، فَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يُشْكَرَ وَتُضَافَ النُّعْمَةُ إِلَيْهِ.

٢- أَنَّ السَّبَبَ قَدْ لَا يُؤَثِّرُ، كَمَا ثَبَتَ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ السَّنَةُ أَنْ لَا تُمْطَرُوا، بَلِ السَّنَةُ أَنْ تُمْطَرُوا ثُمَّ لَا تُنْبِتِ الْأَرْضُ»^(١).

٣- أَنَّ السَّبَبَ قَدْ يَكُونُ لَهُ مَانِعٌ يَمْنَعُ مِنْ تَأْثِيرِهِ، وَبِهَذَا عُرِفَ بَطْلَانُ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى سَبَبِهِ دُونَ الْإِتْفَاتِ إِلَى الْمُسَبَّبِ جَلًّا وَعَلَا.

[١] قَوْلُهُ: «كَانَتْ الرِّيحُ طَيِّبَةً» هَذَا فِي السُّفُنِ الشَّرَاعِيَّةِ الَّتِي تَجْرِي بِالرِّيحِ، قَالَ تَعَالَى: «حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَّتْ بِكُمْ رِيحٌ طَيِّبَةٌ وَفَرَحْتُمْ بِهَا» [يونس: ٢٢] فَكَانُوا إِذَا طَابَ سَيْرُ السَّفِينَةِ قَالُوا: كَانَتْ الرِّيحُ طَيِّبَةً، وَكَانَ الْمَلَأُ -هُوَ قَائِدُ السَّفِينَةِ- حَازِقًا، أَيُّ: مُجِيدًا لِلْقِيَادَةِ. فَيُضِيفُونَ الشَّيْءَ إِلَى سَبَبِهِ وَيَنْسَوْنَ الْخَالِقَ جَلًّا وَعَلَا.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٢] الأولى: تَفْسِيرُ مَعْرِفَةِ النُّعْمَةِ وَإِنْكَارِهَا. وَسَبَقَ ذَلِكَ.

[٣] الثانية: مَعْرِفَةُ أَنَّ هَذَا جَارٍ عَلَى أَلْسِنَةٍ كَثِيرَةٍ. وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: كَانَتْ الرِّيحُ طَيِّبَةً، وَالْمَلَأُ حَازِقًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[٤] الثالثة: تَسْمِيَةُ هَذَا الْكَلَامِ إِنْكَارًا لِلنُّعْمَةِ. يَعْنِي: إِنْكَارًا لِتَفْضِيلِ اللَّهِ تَعَالَى بِهَا، وَلَيْسَ إِنْكَارًا

لَوْجُودِهَا؛ لِأَنَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا وَيُحْسِنُونَ بُوجُودَهَا.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفتن، باب في سكنى المدينة، رقم (٢٩٠٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الرَّابِعَةُ: اجْتِمَاعُ الصُّدَّيْنِ فِي الْقَلْبِ^[١].

[١] الرَّابِعَةُ: اجْتِمَاعُ الصُّدَّيْنِ فِي الْقَلْبِ. وَهَذَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾، فَجَمَعَ بَيْنَ الْمَعْرِفَةِ وَالْإِنْكَارِ، وَهَذَا كَمَا يَجْتَمِعُ فِي الشَّخْصِ الْوَاحِدِ خَصْلَةُ إِيمَانٍ وَخَصْلَةُ كُفْرٍ، وَخَصْلَةُ فُسُوقٍ وَخَصْلَةُ عَدَالَةٍ.



بَابُ

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

الآيَةُ [البقرة: ٢٢]

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي الْآيَةِ^[١]:

[١] قَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ لَمَّا ذَكَرَ سُبْحَانَهُ مَا يُقَرَّبُ بِهِ هَؤُلَاءِ مِنْ أَعْيَالِهِ الَّتِي لَمْ يَفْعَلْهَا غَيْرُهُ: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (٥) الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بَنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١-٢٢]، فَكُلُّ مَنْ أَقَرَّ بِذَلِكَ لَزِمَهُ أَنْ لَا يُعْبَدَ إِلَّا الْمُقَرَّرُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ مَنْ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْبَدَ إِلَّا مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ؛ وَلِذَلِكَ أَتَى بِالْفَاءِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّفْرِيعِ وَالسَّبَبِيَّةِ، أَيْ: فَيَسَبِّبُ ذَلِكَ لَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا. وَ﴿لَا﴾ هَذِهِ نَاهِيَّةٌ، أَيْ: فَلَا تَجْعَلُوا لَهُ أَندَادًا فِي الْعِبَادَةِ، كَمَا أَنَّكُمْ لَمْ تَجْعَلُوا لَهُ أَندَادًا فِي الرُّبُوبِيَّةِ، وَأَيْضًا لَا تَجْعَلُوا لَهُ أَندَادًا فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَصِفُونَ غَيْرَ اللَّهِ بِأَوْصَافِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، كَاشْتِاقِ الْعَزَى مِنَ الْعَرِيزِ، وَتَسْمِيَّتِهِمْ رَحْمَنَ الْيَمَامَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿أَنْدَادًا﴾ جَمْعُ نَدٍّ، وَهُوَ الشَّيْءُ وَالنَّظِيرُ، وَالْمُرَادُ هُنَا: أَنْدَادًا فِي الْعِبَادَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ حَالٍ مِنْ فَاعِلٍ ﴿تَجْعَلُوا﴾ أَيْ: وَالْحَالُ أَنَّكُمْ تَعْلَمُونَ، وَالْمَعْنَى: وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَا أَندَادَ لَهُ - يَعْنِي: فِي الرُّبُوبِيَّةِ - لِأَنَّ هَذَا حَقُّ التَّفْصِيحِ مِنْ هَؤُلَاءِ أَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا، وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَا أَندَادَ لَهُ فِي الرُّبُوبِيَّةِ، أَمَّا فِي الْأَلُوهِيَّةِ فَيَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا، قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: ﴿أَجْعَلِ الْأَلَهَةَ إِلَهًا وَحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ غَائِبٌ﴾ [ص: ٥]، وَيَقُولُونَ فِي تَلْسِيَّتِهِمْ: «بَيْتُكَ لَا شَرِيكَ لَكَ إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ»، وَهَذَا مِنْ سَفَهِهِمْ؛ فَإِنَّهُ إِذَا صَارَ تَمْلُوكًا فَكَيْفَ يَكُونُ شَرِيكًا، وَلِهَذَا أَنْكَرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، إِذِ الْأَنْدَادُ بِالْمَعْنَى الْعَامِّ - بَقْطَعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِهِ مُحَاطَبٍ أَقْوَامًا يَقْرُونَ بِالرُّبُوبِيَّةِ - يَشْمَلُ الْأَنْدَادَ فِي الرُّبُوبِيَّةِ وَالْأَلُوهِيَّةِ وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي الْآيَةِ» أَيْ: فِي تَفْسِيرِهَا.

«الْأَنْدَادُ: هُوَ الشَّرْكُ^[١]، أَخْفَى مِنْ دَيْبِ^[٢] النَّمْلِ عَلَى صَفَاءِ^[٣] سَوْدَاءِ^[٤] فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ^[٥]، وَهُوَ أَنْ تَقُولَ: وَاللَّهِ، وَحَيَاتِكَ يَا فُلَانُ^[٦]،.....

[١] قَوْلُهُ: «هُوَ الشَّرْكُ» هَذَا تَفْسِيرٌ بِالْمُرَادِ؛ لِأَنَّ التَّفْسِيرَ تَفْسِيرَانِ:

١- تَفْسِيرٌ بِالْمُرَادِ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِسِيَاقِ الْجُمْلَةِ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ مُفْرَدَاتِهَا.

٢- تَفْسِيرٌ بِالْمَعْنَى، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى تَفْسِيرَ الْكَلِمَاتِ.

فَعِنْدَنَا الْآنَ وَجْهَانِ لِلتَّفْسِيرِ:

أَحَدُهُمَا: التَّفْسِيرُ اللَّفْظِيُّ وَهُوَ تَفْسِيرُ الْكَلِمَاتِ، وَهَذَا يُقَالُ فِيهِ: مَعْنَاهُ كَذَا وَكَذَا.

وَالْبَّانِي: التَّفْسِيرُ بِالْمُرَادِ، فَيُقَالُ: الْمُرَادُ بِهِ كَذَا وَكَذَا. وَالْآخِرُ هُنَا هُوَ الْمُرَادُ.

فَإِذَا قُلْنَا: الْأَنْدَادُ الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَرَاءُ، فَهُوَ تَفْسِيرٌ بِالْمَعْنَى، وَإِذَا قُلْنَا: الْأَنْدَادُ الشَّرَكَاءُ أَوْ الشَّرْكُ فَهُوَ تَفْسِيرٌ بِالْمُرَادِ، يَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْأَنْدَادُ هُوَ الشَّرْكُ» فَإِذَا نَدَّ الشَّرِيكَ الْمُشَارِكُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِيمَا يَخْتَصُّ بِهِ.

[٢] وَقَوْلُهُ: «دَيْبٍ» أَيُّ: أَثَرِ دَيْبِ النَّمْلِ، وَلَيْسَ فِعْلُ النَّمْلِ.

[٣] وَقَوْلُهُ: «عَلَى صَفَاءٍ» هِيَ الصَّخْرَةُ الْمَلْسَاءُ.

[٤] وَقَوْلُهُ: «سَوْدَاءَ» وَلَيْسَ عَلَى بَيِّضَاءَ؛ إِذْ لَوْ كَانَ عَلَى بَيِّضَاءَ لَبَانَ أَثَرُ السَّيْرِ أَكْثَرَ.

[٥] وَقَوْلُهُ: «فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ» وَهَذَا أُبْلَغُ مَا يَكُونُ فِي الْحَقَاءِ. فَإِذَا كَانَ الشَّرْكُ فِي قُلُوبِ بَنِي

آدَمَ أَخْفَى مِنْ هَذَا، فَتَسْأَلُ اللَّهُ أَنْ يُعَيِّنَ عَلَى التَّخْلِصِ مِنْهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: «مَا عَلَجْتُ نَفْسِي مُعَالَجَتِهَا عَلَى الْإِخْلَاصِ»، وَيُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ مِثْلَ هَذَا، قِيلَ لَهُ: كَيْفَ تَتَخَلَّصُ مِنْهُ؟ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُودُ بِكَ مِنْ أَنْ نُشْرِكَ بِكَ شَيْئًا نَعْلَمُهُ، وَنَسْتَغْفِرُكَ لِمَا لَا نَعْلَمُ»^(١).

[٦] وَقَوْلُهُ: «وَاللَّهِ، وَحَيَاتِكَ» فِيهَا نَوْعَانِ مِنَ الشَّرْكِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤/٤٠٣) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» وَ«الْأَوْسَطِ» كَمَا فِي «الْمَجْمَعِ» (١٠/٢٢٣، ٢٢٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي «الْتَرِغِيبِ» (١/٧٦): «وَرَوَاهُ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ مَحْتَجٌّ بِهِمْ فِي «الصَّحِيحِ» وَأَبُو عَلِيٍّ وَثَّقَهُ ابْنُ حَبَانَ وَلَمْ أَرَأْ أَحَدًا جَرَحَهُ». وَكَذَا قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ». وَأَخْرَجَهُ الْمُرُوزِيُّ فِي «مُسْنَدِ أَبِي بَكْرٍ» (١٧) وَأَبُو يَعْلَى؛ كَمَا فِي «الْمَجْمَعِ» (١٠/٢٢٤) وَابْنُ السَّنِيِّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٢٨٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ، وَفِيهِ لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ، وَقَدْ اخْتَلَطَ. وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُرْدَدِ» (٧١٦) وَفِيهِ لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ مَعَ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (٣/٣٠) وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (٧/١١٢) وَفِيهِ يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ الْبَصْرِيُّ جَمَعَ عَلَى ضَعْفِهِ.

وَحَيَاتِي^(١). وَقَوْلُ: «لَوْلَا كُليْبُهُ هَذَا لَأَتَانَا اللَّصُوصُ^(٢)»، وَلَوْلَا الْبَطُّ فِي الدَّارِ لَأَتَى اللَّصُوصُ^(٣).
 وَقَوْلُ الرَّجُلِ لَصَاحِبِهِ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ^(٤). وَقَوْلُ الرَّجُلِ: لَوْلَا اللَّهُ وَفُلَانٌ. لَا تَجْعَلْ فِيهَا
 فُلَانًا، هَذَا كُلُّهُ بِهِ شَرِكٌ^(٥)» رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٦).

الأول: الحلفُ بغيرِ الله.

الثاني: الإِشْرَاكُ مَعَ اللَّهِ بِقَوْلِهِ: وَاللهُ! وَحَيَاتِكَ! فَضَمَّهَا إِلَى اللَّهِ بِالْوَاوِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلتَّسْوِيَةِ فِيهَا
 نَوْعٌ مِنَ الشَّرِكِ، وَالْقَسَمُ بِغَيْرِ اللَّهِ إِنْ اعْتَقَدَ الْحَالِفُ أَنَّ الْمُقْسَمَ بِهِ بِمَنْزِلَةِ اللَّهِ فِي الْعِظَمَةِ فَهُوَ شَرِكٌ
 أَكْبَرُ، وَإِلَّا فَهُوَ شَرِكٌ أَصْغَرُ.

[١] وَقَوْلُهُ: «وَحَيَاتِي» فِيهِ حَلْفٌ بِغَيْرِ اللَّهِ، فَهُوَ شَرِكٌ.

[٢] وَقَوْلُهُ: «لَوْلَا كُليْبُهُ هَذَا لَأَتَانَا اللَّصُوصُ» (كُليْبَةُ) تَصْغِيرُ كَلْبٍ، وَالْكَلْبُ يُتَفَعُّ بِهِ

لِلصَّيْدِ وَجِرَاسَةِ الْمَاشِيَةِ وَالْحَرْثِ.

وَقَوْلُهُ: «لَوْلَا كُليْبُهُ هَذَا» يَكُونُ فِيهِ شَرِكٌ إِذَا نَظَرَ إِلَى السَّبَبِ دُونَ الْمُسَبَّبِ، وَهُوَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ
 أَمَّا الْاعْتِمَادُ عَلَى السَّبَبِ الشَّرْعِيِّ أَوْ الْحِسِّيِّ الْمَعْلُومِ فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:
 «لَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»^(٧)، لَكِنْ قَدْ يَقَعُ فِي قَلْبِ الْإِنْسَانِ إِذَا قَالَ: لَوْلَا كَذَا لَحَصَلَ
 كَذَا أَوْ مَا كَانَ كَذَا. قَدْ يَقَعُ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الشَّرِكِ بِالْاعْتِمَادِ عَلَى السَّبَبِ بَدُونِ نَظَرٍ إِلَى الْمُسَبَّبِ،
 وَهُوَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ.

[٣] وَقَوْلُهُ: «لَوْلَا الْبَطُّ فِي الدَّارِ لَأَتَى اللَّصُوصُ» الْبَطُّ طَائِرٌ مَعْرُوفٌ، وَإِذَا دَخَلَ اللَّصُّ الْبَيْتَ
 وَفِيهِ بَطٌّ، فَإِنَّهُ يَضْرُخُ، فَيَسْتَبِهُ أَهْلُ الْبَيْتِ، ثُمَّ يَجْتَنِبُهُ اللَّصُوصُ.

[٤] وَقَوْلُهُ: «وَقَوْلُ الرَّجُلِ لَصَاحِبِهِ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ» فِيهِ شَرِكٌ؛ لِأَنَّهُ شَرَكَ غَيْرَ اللَّهِ مَعَ اللَّهِ
 بِالْوَاوِ، فَإِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ يُسَاوِي اللَّهَ عَزَّجَلَّ فِي التَّدْبِيرِ وَالْمَشِيئَةِ فَهُوَ شَرِكٌ أَكْبَرُ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ ذَلِكَ وَاعْتَقَدَ
 أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ فَهُوَ شَرِكٌ أَصْغَرُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «لَوْلَا اللَّهُ وَفُلَانٌ».

[٥] وَقَوْلُهُ: «هَذَا كُلُّهُ بِهِ شَرِكٌ» الْمِشَارُ إِلَيْهِ مَا سَبَقَ، وَهُوَ شَرِكٌ أَكْبَرُ أَوْ أَصْغَرُ حَسَبَ مَا يَكُونُ
 فِي قَلْبِ الشَّخْصِ مِنْ نَوْعِ هَذَا التَّشْرِيكِ.

(١) أخرجه ابن أبي حاتم؛ كما في «تفسير ابن كثير» (١/ ٥٧). وقال الشيخ سليمان في «تيسير العزيز» (ص: ٥٨٧): «وستنده جيد».

(٢) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب شفاعة

النبي ﷺ لأبي طالب، رقم (٢٠٩)، من حديث العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَعَنْ عُمَرَ^(١) بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ»^(٢) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ^(٣).

[١] قَوْلُهُ: «وَعَنْ عُمَرَ» صَوَابُهُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي (تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ).

[٢] قَوْلُهُ: فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ» «مَنْ» شَرْطِيَّةٌ، فَتَكُونُ لِلْعُمُومِ.

قَوْلُهُ: «أَوْ أَشْرَكَ» شَكٌّ مِنَ الرَّاوي، وَالظَّاهِرُ أَنَّ صَوَابَ الْحَدِيثِ: «أَشْرَكَ».

وقَوْلُهُ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ» يَشْمَلُ كُلَّ مَخْلُوفٍ بِهِ سِوَى اللَّهِ، سِوَاءَ بِالْكَعْبَةِ أَوْ الرَّسُولِ ﷺ أَوْ السَّمَاءِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا يَشْمَلُ الْحَلْفَ بِصِفَاتِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ تَابِعَةٌ لِلْمَوْصُوفِ، وَعَلَى هَذَا فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: وَغَيْرَةُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَ كَذَا.

وقَوْلُهُ: «بِغَيْرِ اللَّهِ» لَيْسَ الْمُرَادُ بِغَيْرِ هَذَا الْاسْمِ، بَلِ الْمُرَادُ بِغَيْرِ الْمُسَمَّى بِهَذَا الْاسْمِ، فَإِذَا حَلَفَ بِاللَّهِ أَوْ بِالرَّحْمَنِ أَوْ بِالسَّمِيعِ - فَهُوَ حَلَفٌ بِاللَّهِ.

وَالْحَلْفُ: تَأْكِيدُ الشَّيْءِ بِذِكْرِ مُعْظَمِ بَصِيعَةٍ مَخْصُوصَةٍ بِالْبَاءِ أَوْ التَّاءِ أَوْ الْوَاوِ.

وَحُرُوفُ الْقَسَمِ ثَلَاثَةٌ: الْبَاءُ، وَالتَّاءُ، وَالْوَاوُ.

وَالْبَاءُ: أَعْمَاهَا؛ لِأَنَّهُمَا تَدْخُلُ عَلَى الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ، وَعَلَى اسْمِ اللَّهِ وَغَيْرِهِ، وَيُذَكَّرُ مَعَهَا فِعْلُ الْقَسَمِ وَيُخَذَفُ، فَيُذَكَّرُ مَعَهَا فِعْلُ الْقَسَمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وَيُخَذَفُ مِثْلُ قَوْلِكَ: بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنَ. وَتَدْخُلُ عَلَى الْمُضْمَرِ مِثْلُ قَوْلِكَ: اللَّهُ عَظِيمٌ أَحْلَفَ بِهِ لِأَفْعَلَنَ. وَعَلَى الظَّاهِرِ كَمَا فِي الْآيَةِ، وَعَلَى غَيْرِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ، مِثْلُ قَوْلِكَ: بِالسَّمِيعِ لِأَفْعَلَنَ.

وَأَمَّا الْوَاوُ: فَإِنَّهُ لَا يُذَكَّرُ مَعَهَا فِعْلُ الْقَسَمِ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الضَّمِيرِ، وَيُخْلَفُ بِهَا مَعَ كُلِّ اسْمٍ.

وَأَمَّا التَّاءُ: فَإِنَّهُ لَا يُذَكَّرُ مَعَهَا فِعْلُ الْقَسَمِ، وَتُخْتَصُّ بِاللَّهِ وَرَبِّ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: «وَالتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبِّ».

وَالْحَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ شِرْكٌ أَكْبَرُ إِنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْمَخْلُوفَ بِهِ مُسَاوٍ لِلَّهِ تَعَالَى فِي التَّعْظِيمِ وَالْعَظَمَةِ، وَإِلَّا فَهُوَ شِرْكٌ أَصْغَرُ.

(١) أخرجه الطيالسي (١٨٩٦) وأحمد (٢/ ٣٤، ٨٦)، وأبو داود: كتاب الأيمان والنذور، باب في كراهية الحلف بالآباء، رقم (٣٢٥١)، والترمذي: كتاب النذور والأيمان، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله، رقم (١٥٣٥)، وحسنه - وابن حبان (١١٧٧) والحاكم (١/ ١٨، ٤/ ٢٩٧) - وصححه على شرط الشيخين، وأقره الذهبي - والبيهقي (١٠/ ٢٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وقال الزين العراقي في «أماليه»: «إسناده ثقات» كما في «التيسير» (ص: ٥٨٩).

وهَلْ يَغْفِرُ اللهُ الشَّرْكَ الْأَصْغَرَ؟ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ١١٦]، أَيِ: الشَّرْكَ الْأَكْبَرَ، ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾ يعني: الشَّرْكَ الْأَصْغَرَ وَالْكِبَائِرَ. وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ: إِنَّ الشَّرْكَ لَا يَغْفِرُهُ اللهُ وَلَوْ كَانَ أَصْغَرَ^(١)؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ مُصَدِّرٌ مُؤَوَّلٌ، فَهُوَ نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَيَعْمُ الْأَصْغَرَ وَالْأَكْبَرَ، وَالتَّقْدِيرُ: لَا يَغْفِرُ شُرْكَائِهِ أَوْ إِشْرَاكَائِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالشَّمْسُ وَحُجَّتْ﴾ [الشمس: ١]، وَقَوْلُهُ: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَلِيلٌ إِذَا يَفْتَقَى﴾ [الليل: ١]، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ الَّتِي أَقْسَمَ اللهُ بِهَا؛ فَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا مِنْ فِعْلِ اللهِ، وَاللهُ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، وَلَهُ أَنْ يُقْسِمَ سُبْحَانَهُ بِمَا شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ، وَهُوَ سَائِلٌ غَيْرُ مَسْئُولٍ، وَحَاكِمٌ غَيْرُ مُحْكَمٍ عَلَيْهِ.

الثَّانِي: أَنَّ قَسَمَ اللهِ بِهَذِهِ الْآيَاتِ دَلِيلٌ عَلَى عَظَمَتِهِ وَكِبَالِ قُدْرَتِهِ وَحِكْمَتِهِ، فَيَكُونُ الْقَسَمُ بِهَا الدَّلَالُ عَلَى تَعْظِيمِهَا وَرَفْعِ شَأْنِهَا مُتَضَمِّنًا لِلشَّاءِ عَلَى اللهِ عَزَّجَلَّ بِمَا تَقْتَضِيهِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى عَظَمَتِهِ.

وَأَمَّا نَحْنُ: فَلَا نُقْسِمُ بِغَيْرِ اللهِ أَوْ صِفَاتِهِ؛ لِأَنَّا مُنْهَوْنَ عَنْ ذَلِكَ.

وَأَمَّا مَا ثَبَتَ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ»^(٢).

فَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وَجْهٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ أَنْكَرَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ، وَقَالَ: إِنَّمَا لَمْ تُثَبِّتْ فِي الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهَا مُنَاقِضَةٌ لِلتَّوْحِيدِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا تَصَحُّ نِسْبَتُهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَيَكُونُ بَاطِلًا.

الثَّانِي: أَنَّهَا تَصْغِيرٌ مِنَ الرُّوَاةِ، وَالْأَصْلُ: «أَفْلَحَ وَاللهُ إِنْ صَدَقَ»، وَكَانُوا فِي السَّابِقِ لَا يُسْكَلُونَ الْكَلِمَاتِ، وَ«أَبِيهِ» تُشْبِهُ «الله» إِذَا حُذِفَتِ النُّقْطَةُ السُّفْلَى.

الثَّالِثُ: أَنَّ هَذَا يَمَّا يَجْرِي عَلَى الْأَلْسِنَةِ بِغَيْرِ قَصْدٍ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]، وَهَذَا لَمْ يَكُنْ فَلَاحًا يُؤَاخَذُ.

(١) انظر: «الرد على البكري» (تلخيص «كتاب الاستغاثة») (ص: ١٤٦).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام، رقم (٩/١١)، من حديث طلحة بن

الرَّابِعُ: أَنَّهُ وَقَعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ أَبْعَدُ النَّاسِ عَنِ الشَّرِّكَ، فَيَكُونُ مِنْ خَصَائِصِهِ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَهُمْ مِنْهُمْ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُسَاوُونَ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْإِخْلَاصِ وَالتَّوْحِيدِ.

الخَامِسُ: أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، وَالتَّقْدِيرُ: «أَفْلَحَ وَرَبَّ أَبِيهِ».

السادس: أَنَّ هَذَا مَنَسُوخٌ، وَأَنَّ النَّهْيَ هُوَ النَّاقِلُ مِنَ الْأَصْلِ، وَهَذَا أَقْرَبُ الْوُجُوهِ.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: نَحْنُ نَقْلِبُ عَلَيْكُمُ الْأَمْرَ، وَنَقُولُ: إِنَّ الْمَنَسُوخَ هُوَ النَّهْيُ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِشَرِّكَ نُبُوهُ أَنْ يُشْرِكُوا بِهِ كَمَا تُهَيَّي النَّاسُ حِينَ كَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِشَرِّكَ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، ثُمَّ أُذِنَ لَهُمْ فِيهَا^(١)؟

فَالْجَوَابُ عَنْهُ: إِنَّ هَذَا الِيمِينَ كَانَ جَارِيًا عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ، فَتَرَكُوا حَتَّى اسْتَقَرَّ الْإِيمَانُ فِي نُفُوسِهِمْ ثُمَّ نُبُوهُ عَنْهُ، وَنَظِيرُهُ اقْرَأُوهُمْ عَلَى شَرْبِ الْحَمْرِ أَوَّلًا، ثُمَّ أُمِرُوا بِاجْتِنَابِهِ^(٢).

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْوَجْهِ الْأَوَّلِ: فَضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ ثَابِتٌ، وَمَا دَامَ يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إنْكَارُهُ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي: فَبَعِيدٌ، وَإِنْ أَمَكَّنَ فَلَا يُمَكِّنُ فِي قَوْلِهِ ﷺ لَمَّا سُئِلَ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «أَمَّا وَأَبِيكَ لَتُبَيِّنَنَّ»^(٣).

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ وَارِدٌ مَعَ أَنَّهُ كَانَ يَجْرِي عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ، كَمَا جَرَى عَلَى لِسَانِ سَعْدٍ، فَهِيَ النَّبِيُّ ﷺ^(٤)، وَلَوْ صَحَّ هَذَا لَصَحَّ أَنْ يُقَالَ لِمَنْ فَعَلَ شَرِّكَاً عَتَادَةً: لَا يُنْهَى؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ عَادَتِهِ، وَهَذَا بَاطِلٌ.

وَأَمَّا الرَّابِعُ: فَدَعَا إِلَى الْخُصُوصِيَّةِ تَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، وَإِلَّا فَلَا أَصْلَ النَّاسِي بِهِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ به زيارة أمه، رقم (٩٧٧)، من حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْفَنَاءُ وَقَبِيرٌ وَالْأَسْأَبُ وَالَّذِينَ يَحْسَبُونَ أَنَّ اللَّهَ ظَاهِرٌ لَهُمْ لَعَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٩٠].

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح الشحيح، رقم (١٠٣٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قال: «حلفت مرة باللات والعزى؛ فقال النبي ﷺ: «قل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ثم انفت عن يسارك ثلاثاً، ثم تعوذ، ولا تعد». أخرجه أحمد (١٨٣/١)، ١٨٦، ١٨٧) والطحاوي في «المشكّل» (١/٣٦٠) -وعنده الأمر بالاستغفار بدلاً من التعوذ- وابن حبان (١١٧٨). والحديث ضعيف؛ كما في «إرواء الغليل» (١٩٣/٨).

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «لَأَنْ أَحْلِفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بِغَيْرِهِ صَادِقًا»^(١).

وَأَمَّا الْخَامِسُ: فَضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْحَذْفِ، وَلِأَنَّ الْحَذْفَ هُنَا يَسْتَلْزِمُ فَهْمًا بَاطِلًا، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَكَلَّمَ الرَّسُولُ ﷺ بِمَا يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ بِدُونِ بَيَانِ الْمُرَادِ.

وَعَلَى هَذَا يَكُونُ أَقْرَبُهَا الرَّجْحُ السَّادِسُ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ، وَلَا نَجْزِمُ بِذَلِكَ؛ لَعَدَمِ الْعِلْمِ بِالتَّارِيخِ؛ وَلِهَذَا قُلْنَا: (أَقْرَبُهَا) وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَإِنْ كَانَ النَّوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ارْتَضَى أَنَّ هَذَا يَمَّا يَجْرِي عَلَى اللِّسَانِ بِدُونِ قَصْدٍ، لَكِنْ هَذَا ضَعِيفٌ لَا يُمَكِّنُ الْقَوْلَ بِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ جَزَمَ بِشُدُودِهَا لِانْفِرَادِ مُسْلِمٍ بِهَا عَنِ الْبُخَارِيِّ مَعَ مُخَالَفَةِ رَاوِيَا لِلثَّقَاتِ. فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] قَوْلُهُ فِي أَثَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «لَأَنْ أَحْلِفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا» اللَّامُ: لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، وَ«أَنْ» مُصَدِّرَةٌ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: «أَنْ أَحْلِفَ» مُؤَوَّلًا بِمُصَدِّرٍ، مُبْتَدَأٌ، تَقْدِيرُهُ: لِحَلْفِي بِاللَّهِ.

قَوْلُهُ: «أَحَبُّ إِلَيَّ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ»

[البقرة: ١٨٤].

قَوْلُهُ: «كَاذِبًا» حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ (أَحْلِفَ).

قَوْلُهُ: «أَحَبُّ إِلَيَّ» هَذَا مِنْ بَابِ التَّفْضِيلِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَهَذَا نَادِرٌ فِي الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ التَّفْضِيلَ فِي الْأَصْلِ يَكُونُ فِيهِ الْمَعْنَى ثَابِتًا فِي الْمَفْضَلِ وَفِي الْمَفْضَلِ عَلَيْهِ، وَأَخْيَانًا فِي الْمَفْضَلِ دُونَ الْمَفْضَلِ عَلَيْهِ، وَأَخْيَانًا لَا يُوْجَدُ فِي الْجَانِبَيْنِ. فابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يُحِبُّ لَا هَذَا وَلَا هَذَا، وَلَكِنْ الْحَلْفُ بِاللَّهِ كَاذِبًا أَهْوَنُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَلْفِ بِغَيْرِهِ صَادِقًا، فَالْحَلْفُ كَاذِبًا بِاللَّهِ مُحَرَّمٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

١- أَنَّهُ كَذِبٌ، وَالْكَذِبُ مُحَرَّمٌ لِدَاثِهِ.

٢- أَنَّ هَذَا الْكَذِبَ قُرْنٌ بِالْيَمِينِ، وَالْيَمِينُ تَعْظِيمٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِذَا كَانَ عَلَى كَذِبٍ صَارَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ تَنْقِصٍ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، حَيْثُ جَعَلَ اسْمُهُ مُؤَكَّدًا لِأَمْرِ كَذِبٍ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ الْحَلْفُ بِاللَّهِ كَاذِبًا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْيَمِينِ الْعَمُوسِ، الَّتِي تَغْمِسُ صَاحِبَهَا فِي الْإِنْمِ، ثُمَّ فِي النَّارِ.

وَأَمَّا الْحَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ صَادِقًا فَهُوَ مُحَرَّمٌ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ وَهُوَ الشَّرْكُ، لَكِنْ سَيِّئَةُ الشَّرْكِ أَعْظَمُ مِنْ سَيِّئَةِ الْكَذِبِ، وَأَعْظَمُ مِنْ سَيِّئَةِ الْحَلْفِ بِاللَّهِ كَاذِبًا، وَأَعْظَمُ مِنَ الْيَمِينِ الْعَمُوسِ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْحَلْفَ

(١) أخرجه عبد الرزاق (٨/ ٤٦٩) والطبراني في «الكبير» (٢٠٢/ ٨٩٠)، قال المنذري في «الترغيب» (٣/ ٦٠٧) والهيتمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ١٧٧): «ورواه رواية الصحيح».

وَعَنْ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُولُوا: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ فَلَانٌ﴾^(١). وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَاءَ فَلَانٌ»^(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ^(٣).

= بالله كاذِبًا مِنَ الْيَمِينِ الْعَمُوسِ؛ لِأَنَّ الشَّرْكَ لَا يُغْفَرُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ١١٦]، وَمَا أَرْسَلَ اللَّهُ الرَّسُلَ وَانْزَلَ الْكِتَابَ إِلَّا لِإِبْطَالِ الشَّرْكِ، فَهُوَ أَعْظَمُ الذُّنُوبِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، وَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ»^(٤)، وَالشَّرْكَ مُتَضَمِّنٌ لِلْكَذِبِ، فَإِنَّ الَّذِي جَعَلَ غَيْرَ اللَّهِ شَرِيكًا لِلَّهِ كَاذِبٌ، بَلْ مِنْ أَكْذَبِ الْكَاذِبِينَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا شَرِيكَ لَهُ.

[١] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا تَقُولُوا» «لَا» نَاهِيَةٌ، وَلِهَذَا جُزِمَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا بِحَذْفِ النُّونِ.

[٢] قَوْلُهُ: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ فَلَانٌ» وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْوَاوَ تَقْتَضِي تَسْوِيَةِ الْمَغْطُوفِ بِالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ الْقَائِلُ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَتَّ. مُسَوِّيًا مِثْلَةَ اللَّهِ بِمِثْلِيَّةِ الْمَخْلُوقِ، وَهَذَا شَرْكَ. ثُمَّ إِنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْمَخْلُوقَ أَعْظَمُ مِنَ الْخَالِقِ أَوْ أَنَّهُ مُسَاوٍ لَهُ فَهُوَ شَرْكَ أَخْبَرُ، وَإِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ أَقَلُّ فَهُوَ شَرْكَ أَصْغَرُ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَاءَ فَلَانٌ» لَمَّا نَهَى عَنِ اللَّفْظِ الْمَحْرَمِ بَيْنَ اللَّفْظِ الْمُبَاحِ؛ لِأَنَّ «ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي، فَيُعِيدُ أَنَّ الْمَغْطُوفَ أَقَلُّ مَرْتَبَةً مِنَ الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ.

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِقَوْلِهِ: «مَا شَاءَ اللَّهُ فَشَاءَ فَلَانٌ» فَالْحُكْمُ فِيهَا أَنَّهَا مَرْتَبَةٌ بَيْنَ مَرْتَبَةِ (الْوَاوِ) وَمَرْتَبَةِ (ثُمَّ)، فَهِيَ تَخْتَلِفُ عَنْ (ثُمَّ) بِأَنَّ (ثُمَّ) لِلتَّرَاخِي وَالْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ، وَتُوَافِقُ (ثُمَّ) بِأَنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ، فَالظَاهِرُ أَنَّهَا جَائِزَةٌ، وَلَكِنْ التَّعْيِيرُ بِ(ثُمَّ) أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ اللَّفْظُ الَّذِي أَرْسَدَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَلِأَنَّهُ أَتَيْنِ فِي إظهارِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ.

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣٨٤، ٣٩٤، ٣٩٨) وأبو داود: كتاب الأدب، باب لا يقال: خيبت نفسي، رقم (٤٩٨٠)، والطبراني (٤٣٠) والسنائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٩١) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦٧١) وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٣٤١) والطحاوي في «المشكّل» (١/ ٩٠) والبيهقي في «السنن» (٣/ ٢١٦) وفي «الأسماء والصفات» (ص: ١٤٤) وفي «الاعتقاد» (ص: ١٥٦). والحديث صحيحه النووي في «الأذكار» (٣٠٨) وفي «الرياض» (١٧٤٨) وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «يسند صحيح».

(٢) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾، رقم (٤٤٧٧)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب كون الشرك أقيح الذنوب وبيان أعظمها بعده، رقم (٨٦)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَجَاءَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ^(١): «أَنَّهُ يَكْرَهُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ وَبِكَ. وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ^(٢)»^(١)، قَالَ: «وَيَقُولُ: لَوْلَا اللَّهُ ثُمَّ فَلَانٌ. وَلَا تَقُولُوا: لَوْلَا اللَّهُ وَفُلَانٌ».

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ:

١- إثباتُ المشيئة للعبد؛ لقوله: «ثُمَّ شَاءَ فَلَانٌ» فيكون فيه ردٌّ على الجبرية؛ حيثُ قالوا: إنَّ العبدَ لا مشيئةَ لَهُ وَلَا اخْتِيَارَ.

٢- أَنَّهُ يَنْبَغِي لِمَنْ سَدَّ عَلَى النَّاسِ بَابًا مُحَرَّمًا أَنْ يَفْتَحَ لَهُمُ الْبَابَ الْمُبَاحَ؛ لقوله: «وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَاءَ فَلَانٌ»، وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَعَيْنَا وَفُولُوا أَنْظَرْنَا﴾ [البقرة: ١٠٤] لَمَّا نَهَاهُمْ عَنْ قَوْلِ: رَاعِنَا. قَالَ: «وَقُولُوا أَنْظَرْنَا»، وَكَذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا جِيءَ لَهُ بِتَمَرٍ جَدِيدٍ وَأَخْبَرَهُ الْآتِي بِهِ أَنَّهُ أَخَذَ الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، قَالَ: «لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ بَعِ الْجَمْعَ بِالذَّرَاهِمِ، ثُمَّ اشْتَرِ بِالذَّرَاهِمِ جَنِينًا»^(٣) أَي: تَمَرًا جَدِيدًا. فَأَرْسَدَهُ إِلَى الطَّرِيقِ الْمُبَاحِ حِينَ نَهَاهُ عَنِ الطَّرِيقِ الْمُحَرَّمِ.

وَفِي هَذَا فَائِدَتَانِ عَظِيمَتَانِ:

الأولى: بَيَانُ كَمَالِ الشَّرِيعَةِ وَشُمُولِهَا؛ حَيْثُ لَمْ تُسَدَّ عَلَى النَّاسِ بَابًا إِلَّا فَتَحَتْ لَهُمْ مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ.

والثَّانِيَةُ: التَّسْهِيلُ عَلَى النَّاسِ وَرَفْعُ الْحَرَجِ عَنْهُمْ. فَعَامِلُ النَّاسِ بِهَذَا مَا اسْتَطَعَتْ، كُلَّمَا سَدَدَتْ عَلَيْهِمْ بَابًا مَثْنُوًا فَافْتَحَ لَهُمْ مِنَ الْمُبَاحِ مَا يُغْنِي عَنْهُ مَا اسْتَطَعَتْ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا؛ حَتَّى لَا يَقْعُوا فِي الْحَرَجِ.

[١] قَوْلُهُ: «عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ» مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ، لَكِنَّهُ قَلِيلُ الْبُضَاعَةِ فِي الْحَدِيثِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ.

[٢] قَوْلُهُ: «يَكْرَهُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ وَبِكَ» الْعِيَاذُ: الْاِعْتِصَامُ بِالْمُسْتَعَاذِ بِهِ عَنِ الْمَكْرُوهِ، وَاللِّيَاذُ بِالشَّخْصِ: هُوَ اللَّجُوءُ إِلَيْهِ لَطَلَبِ الْمَحْبُوبِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

(١) أخرجه معمر في جامعه (١١/٢٧)، رقم (١٩٨١١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه، رقم (٢٢٠١-٢٢٠٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلاً بمثل، رقم (١٥٩٣)، من حديث أبي هريرة، وأبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْبَقَرَةِ فِي الْإِنْدَادِ^(١).

يَا مَنْ أَلُوذُ بِهِ فِيمَا أُوْمَلُّهُ وَمَنْ أَعُوذُ بِهِ مِمَّا أَحَاذِرُهُ
لَا يَجْزِبُ النَّاسَ عَظْمًا أَنْتَ كَاسِرُهُ وَلَا يَهْضُمُونَ عَظْمًا أَنْتَ جَسَائِرُهُ^(٢)

وهذان البيتان يُخاطَبُ بهما رجلاً، لكن كما قال بعضهم: هَذَا الْقَوْلُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إِلَّا لِلَّهِ. وَقَوْلُهُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ وَبِكَ» هَذَا مُحَرَّمٌ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ اللَّهِ وَالْمَخْلُوقِ بِحَرْفٍ يَفْتَضِي التَّسْوِيَةَ وَهُوَ الْوَائِدُ.

وَيَجُوزُ: بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ؛ لِأَنَّ «ثُمَّ» تَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي. فَإِنْ قِيلَ: سَبَقَ أَنْ مِنَ الشَّرِكِ الْاسْتِعَاذَةَ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ. مُحَرَّمًا.

أُجِيبُ: أَنَّ الْاسْتِعَاذَةَ بِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُعِيدَكَ جَائِزَةٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) وَغَيْرِهِ: «مَنْ وَجَدَ مَلْجَأً فَلْيُعِذْ بِهِ»^(٣).

لكن لو قال: أَعُوذُ بِاللَّهِ ثُمَّ بِفُلَانٍ. وَهُوَ مَيِّتٌ، فَهَذَا شِرْكٌ أَكْبَرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُعِيدَكَ. وَأَمَّا اسْتِدْلَالُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ بِقَوْلِهِ ﷺ: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ الثَّامَاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ»^(٤)، ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالْاسْتِعَاذَةُ لَا تَكُونُ بِمَخْلُوقٍ، فَيُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَى أَنَّ الْاسْتِعَاذَةَ بِكَلَامٍ لَا تَكُونُ بِكَلَامِ مَخْلُوقٍ، بَلْ بِكَلَامِ غَيْرِ مَخْلُوقٍ، وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ، وَالْكَلَامُ تَابِعٌ لِلْمُتَكَلِّمِ بِهِ، إِنْ كَانَ مَخْلُوقًا فَهُوَ مَخْلُوقٌ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَخْلُوقٍ فَهُوَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ الْبَقَرَةِ فِي الْإِنْدَادِ، وَقَدْ سَبَقَ.

(١) البيتان للمتنبي، انظر: ديوانه (ص: ٤٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٦٠١)، ومسلم: كتاب الفتن، باب نزول الفتن كمواقع القطر، رقم (٢٨٨٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره، رقم (٥٤ / ٢٧٠٨) من حديث خولة بنت حكيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الثانية: أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَفْسُرُونَ النَّازِلَةَ فِي الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ أَنَّهَا تَعُمُّ الْأَصْغَرَ^[١].

الثالثة: أَنَّ الْحَلْفَ بِغَيْرِ اللَّهِ شِرْكٌ^[٢].

الرابعة: أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ صَادِقًا فَهُوَ أَكْبَرُ مِنَ الْيَمِينِ الْغَمُوسِ^[٣].

الخامسة: الْفَرْقُ بَيْنَ الْوَائِ وَ(ثُمَّ) فِي اللَّفْظِ^[٤].

[١] الثانية: أَنَّ الصَّحَابَةَ يَفْسُرُونَ الْآيَةَ النَّازِلَةَ فِي الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ أَنَّهَا تَعُمُّ الْأَصْغَرَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ نَزَلَتْ فِي الْأَكْبَرِ؛ لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ بِهَا هُمُ الْمُشْرِكُونَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ فَسَّرَهَا بِمَا يَقْتَضِي الشَّرِكُ الْأَصْغَرَ؛ لِأَنَّ النَّدَّ يَشْمَلُ النَّظِيرَ الْمُسَاوِيَ عَلَى سَبِيلِ الْإِطْلَاقِ أَوْ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ.

[٢] الثالثة: أَنَّ الْحَلْفَ بِغَيْرِ اللَّهِ شِرْكٌ؛ لحديث ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

[٣] الرابعة: أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ صَادِقًا فَهُوَ أَكْبَرُ مِنَ الْيَمِينِ الْغَمُوسِ، وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ^(١) أَنْ يَخْلِفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ - وَهُوَ الصَّحِيحُ -: أَنْ يَخْلِفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ.

[٤] الخامسة: الْفَرْقُ بَيْنَ الْوَائِ وَ(ثُمَّ) فِي اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ الْوَائَ يَقْتَضِي الْمُسَاوَاةَ، فَتَكُونُ شِرْكًا، وَ(ثُمَّ) يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ وَالتَّرَاخِيَّ فَلَا تَكُونُ شِرْكًا.



بَابُ

مَا جَاءَ فِيْمَنْ لَمْ يَقْنَعْ بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ^(١)

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَحْلِفُوا^(٢) بِأَبَائِكُمْ، مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيَصْدُقْ، وَمَنْ حَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ^(٣)».....

[١] مُنَاسَبَةٌ هَذَا الْبَابِ لِكِتَابِ التَّوْحِيدِ:

أَنَّ الْاِفْتِنَاعَ بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْحَالِفَ أَكَّدَ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ بِالتَّعْظِيمِ بِالْيَمِينِ وَهُوَ تَعْظِيمُ الْمُخْلُوفِ بِهِ، فَيَكُونُ مِنْ تَعْظِيمِ الْمُخْلُوفِ بِهِ أَنْ يُصَدَّقَ ذَلِكَ الْحَالِفُ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ عَدَمُ الْاِفْتِنَاعِ بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ نَقْصِ تَعْظِيمِ اللَّهِ، وَهَذَا يُنَافِي كَمَالَ التَّوْحِيدِ، وَالْاِفْتِنَاعُ بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ لَا يَحُلُو مِنْ أَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنَ النَّاحِيَةِ الشَّرْعِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ الرِّضَا بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ إِذَا تَوَجَّهَتْ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَحَلَفَ، فَيَجِبُ الرِّضَا بِهَذَا الْيَمِينِ بِمُقْتَضَى الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنَ النَّاحِيَةِ الْحِسِّيَّةِ، فَإِنْ كَانَ الْحَالِفُ مُوَضَّعَ صَدَقٍ وَثَقَةٍ، فَإِنَّكَ تَرْضَى بِيَمِينِهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا أَنْ تَرْضَى الرِّضَا بِيَمِينِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُرْتَكَبُ يَهُودٌ بِحُمْسَيْنِ يَمِينًا». قَالُوا: كَيْفَ تَرْضَى يَا رَسُولَ اللَّهِ بِأَيَّانِ الْيَهُودِ؟^(٤)، فَأَقْرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ.

[٢] قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «لَا تَحْلِفُوا» «لَا» نَاهِيَّةٌ؛ وَلِهَذَا جُرِمَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا بِحَذْفِ النُّونِ، وَ«أَبَائِكُمْ» جَمْعُ آبٍ، وَيَشْمَلُ الْأَبَ وَالْجَدَّ وَإِنْ عَلَا، فَلَا يَجُوزُ الْحَلْفُ بِهِمْ؛ لِأَنَّهُ شِرْكٌ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ^(٥).

[٣] قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيَصْدُقْ، وَمَنْ حَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ» هُنَا أَمْرَانِ:

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إكرام الكبير، رقم (٦١٤٢)، ومسلم: كتاب القسامة، باب القسامة، رقم (١٦٦٩)، من حديث رافع بن خديج وسهل بن أبي حثمة.

(٢) (ص: ٥٩٢).

وَمَنْ لَمْ يَرْضَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ^(١) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ حَسَنِ^(٢).

الأمر الأول: للحالف؛ فقد أمر أن يكون صادقاً، والصدق: هو الإخبار بما يطابق الواقع، وضده الكذب، وهو: الإخبار بما يخالف الواقع، فقوله: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ فَلْيَصْدُقْ» أي: فليكن صادقاً في يمينه.

وهل يشترط أن يكون مطابقاً للواقع أو يكفي الظن؟

الجواب: يكفي الظن؛ فله أن يحلف على ما يغلب على ظنه، كقول الرجل للنبي ﷺ: «والله ما بين لأبتئها أهل بيت أفر مني»، فأقره النبي ﷺ^(٣).

الثاني: للمخْلُوف له؛ فقد أمر أن يرضى بيمين الحالف له. فإذا قرنت هذين الأمرين ببعضهما ببعض، فإن الأمر الثاني يُنزَلُ على ما إذا كان الحالف صادقاً؛ لأن الحديث جمع أمرين: أمراً موجَّهاً للحالف، وأمراً موجَّهاً للمخْلُوف له، فإذا كان الحالف صادقاً وجب على المخْلُوف له الرضا.

فإن قيل: إن كان صادقاً فإننا نصدقه وإن لم يحلف؟

أجيب: أن اليمين تزيد تأكيداً.

[١] قوله: «وَمَنْ لَمْ يَرْضَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ» أي: مَنْ لَمْ يَرْضَ بِالْحَلِفِ بِاللَّهِ إِذَا حَلَفَ لَهُ، فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ، وهذا تبرؤ منه يدل على أن عدم الرضا من كباير الذنوب، ولكن لا بد من ملاحظة ما سبق، وقد أشرنا أن في حديث القسامة دليلاً على أنه إذا كان الحالف غير ثقة فلك أن ترفض الرضا به؛ لأنه غير ثقة.

فلو أن أحداً حلف لك، وقال: والله! إن هذه الحقيبة من خشب. وهي من جلد، فيجوز أن لا ترضى به؛ لأنك قاطع بكذبه، والشرع لا يأمر بشيء يخالف الحس والواقع، بل لا يأمر إلا بشيء يستحسنه العقل ويشهد له بالصحة والحسن، وإن كان العقل لا يذكرك أحياناً مدى حسن هذا الشيء الذي أمر به الشرع.

(١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الكفارات، باب من حلف له بالله فليرض، رقم (٢١٠١). وقال في «الزوائد»: «رجال إسناده ثقات». وحسنه الحافظ في «الفتح» (٥٣٦/١١) وحسنه أيضاً الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ. وصححه الشيخ سليمان رَحِمَهُ اللَّهُ في «التيسير» (ص: ٩٥٦) على شرط مسلم.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب إذا جامع في رمضان، رقم (١٩٣٦)، ومسلم: كتاب الصيام، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم، رقم (١١١١)، من حديث أبي هريرة رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: النَّهْيُ عَنِ الْحَلْفِ بِالْأَبَاءِ^[١].

الثانية: الْأَمْرُ لِلْمَحْلُوفِ لَهُ بِاللَّهِ أَنْ يَرْضَى^[٢].

الثالثة: وَعِيدُ مَنْ لَمْ يَرْضَ^[٣].

ولكن لنعلم علم اليقين أن الشرع لا يأمر إلا بما هو حسن؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَْوَرِ يُوقُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، فإذا اشتبه عليك حسن شيء من أحكام الشرع فاتهم نفسك بالقصور أو بالتقصير، أما أن تتهم الشرع فهذا لا يمكن، وما صح عن الله ورسوله فهو حق، وهو أحسن الأحكام.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: النَّهْيُ عَنِ الْحَلْفِ بِالْأَبَاءِ؛ لِقَوْلِهِ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ» والنَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ.

[٢] الثانية: الْأَمْرُ لِلْمَحْلُوفِ لَهُ بِاللَّهِ أَنْ يَرْضَى؛ لِقَوْلِهِ: «وَمَنْ حَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ فَلْيَرْضَ»، وَسَبَقَ

التَّفْصِيلُ فِي ذَلِكَ.

[٣] الثالثة: وَعِيدُ مَنْ لَمْ يَرْضَ؛ لِقَوْلِهِ: «وَمَنْ لَمْ يَرْضَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ».

الرابعة - ولم يذكرها المؤلف -: أمر الحالف أن يصدق؛ لأن الصدق واجب في غير اليمين؛ فكيف باليمين؟! وقد سبق أن من حلف على يمين كاذبة أنه آثم. وقال بعض العلماء: إنها اليمين العموس.

وأما بالنسبة للمحْلُوفِ لَهُ فهل يلزمه أن يصدق أم لا؟

المسألة لا تخلو من أحوال خمس:

الأولى: أن يعلم كذبه؛ فلا أحد يقول: إنه يلزم تصديقه.

الثانية: أن يرجح كذبه؛ فذلك لا يلزم تصديقه.

الثالثة: أن يتساوى الأمران؛ فهذا يجب تصديقه.

الرابعة: أن يرجح صدقه؛ فيجب أن يصدق.

الخامسة: أن يُعَلَّمَ صِدْقُهُ؛ فَيَجِبُ أَنْ يُصَدِّقَهُ.

وهَذَا فِي الْأُمُورِ الْحِسِّيَّةِ، أَمَّا الْأُمُورُ الشَّرْعِيَّةُ فِي بَابِ التَّحَاكُمِ فَيَجِبُ أَنْ يَرْضَى بِالْيَمِينِ وَيُلْتَزِمَ بِمُقْتَضَاهَا؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الرِّضَا بِالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، وَهُوَ وَاجِبٌ.



بَابُ قَوْلٍ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ^(١)

عَنْ قُتَيْبَةَ: «أَنَّ يَهُودِيًّا^(٢) أَتَى لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ^(٣)؛ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ^(٤). وَتَقُولُونَ: وَالْكَعْبَةِ^(٥). فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَخْلِفُوا أَنْ يَقُولُوا: وَرَبَّ الْكَعْبَةِ. وَأَنْ يَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شِئْتُ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ^(٦).

[١] مُنَاسَبَةُ الْبَابِ لِكِتَابِ التَّوْحِيدِ: أَنَّ قَوْلَ: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ» مِنَ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ أَوْ الْأَصْغَرِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْمَعْطُوفَ مُسَاوٍ لِلَّهِ فَهُوَ شِرْكٌ أَكْبَرُ، وَإِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ دُونُهُ لَكِنْ أَشْرَكَ بِهِ فِي اللَّفْظِ فَهُوَ أَصْغَرُ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ ضَوَابِطِ الشَّرِكِ الْأَصْغَرِ أَنَّ مَا كَانَ وَسِيلَةً لِلْأَكْبَرِ فَهُوَ أَصْغَرُ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَنَّ يَهُودِيًّا» الْيَهُودِيُّ: هُوَ الْمُتَسَبِّبُ إِلَى شَرِيعَةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَسُمُّوا بِذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا هَذَا آلَ لَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦] أَي: رَجَعْنَا، أَوْ لِأَنَّ جَدَّهُمْ اسْمُهُ يَهُودَا بْنُ يَعْقُوبَ، فَتَكُونُ التَّسْمِيَةُ مِنْ أَجْلِ النَّسَبِ، وَفِي الْأَوَّلِ تَكُونُ التَّسْمِيَةُ مِنْ أَجْلِ الْعَمَلِ، وَلَا يَنْبَغُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ جَمِيعًا.

[٣] قَوْلُهُ: «إِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ» أَي: تَقَعُونَ فِي الشَّرِكِ أَهْلِهَا الْمُسْلِمُونَ.

[٤] قَوْلُهُ: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ» الشَّرْكُ هُنَا أَنَّهُ جَعَلَ الْمَعْطُوفَ مُسَاوِيًا لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَهُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، حَيْثُ كَانَ الْعَطْفُ بِالْوَاوِ الْمُفِيدَةِ لِلتَّسْوِيَةِ.

[٥] قَوْلُهُ: «وَالْكَعْبَةِ» الشَّرْكُ هُنَا أَنَّهُ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَمْ يُنْكِرِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا قَالَ الْيَهُودِيُّ، بَلْ أَمَرَ بِتَصْحِيحِ هَذَا الْكَلَامِ، فَأَمَرَهُمْ إِذَا حَلَفُوا أَنْ يَقُولُوا: وَرَبَّ الْكَعْبَةِ. فَيَكُونُ الْقَسَمُ بِاللَّهِ.

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣٧١/٦، ٣٧٢) والنسائي: كتاب الأيمان، باب الحلف بالكعبة، رقم (٣٧٧٣)، والطحاوي في «المشكّل» (٩١/١، ٣٥٧) والحاكم (٢٩٧/٤) - وصححه ووافقه الذهبي - والبيهقي (٢١٦/٣) والمزي في «تهذيب الكمال» (٣/١٦٩٤). وصححه الحافظ في «الإصابة» (٤/٣٨٩).

وَلَهُ أَيُّضًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ». فَقَالَ: «أَجَعَلْتَنِي
لِللَّهِ نِدًّا؟!»^[١].....

وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شِئْتُ. فَيَكُونُ التَّرْتِيبُ بِ(ثُمَّ) بَيْنَ مَشِيئَةِ اللَّهِ وَمَشِيئَةِ
الْمَخْلُوقِ، وَبِذَلِكَ يَكُونُ التَّرْتِيبُ صَحِيحًا.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلَأَنَّ الْحَلْفَ صَارَ بِاللَّهِ. وَأَمَّا الثَّانِي: فَلَأَنَّهُ جُعِلَ بِلَفْظٍ يَتَّبِعُ بِهِ تَأَخُّرُ مَشِيئَةِ الْعَبْدِ
عَنْ مَشِيئَةِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ لَا مُسَاوَاةَ بَيْنَهُمَا.

وَيُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُنْكَزْ عَلَى الْيَهُودِيِّ مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ قَصْدِهِ الذَّمُّ وَاللُّومُ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ؛
لَأَنَّ مَا قَالَهُ حَقٌّ.

٢- مَشْرُوعِيَّةُ الرُّجُوعِ إِلَى الْحَقِّ وَإِنْ كَانَ مَنْ نَبَّهَ عَلَيْهِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ.

٣- أَنَّهُ يُنْبَغِي عِنْدَ تَغْيِيرِ الشَّيْءِ أَنْ يُغَيَّرَ إِلَى شَيْءٍ قَرِيبٍ مِنْهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَمَرَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: «وَرَبَّ الْكَعْبَةِ» وَلَمْ يَقُلْ: اخْلِفُوا بِاللَّهِ. وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: «مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ
شِئْتُ».

إِشْكَالٌ وَجَوَابُهُ: وَهُوَ أَنْ يَقَالَ: كَيْفَ لَمْ يُنَبَّهْ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ إِلَّا هَذَا الْيَهُودِيُّ؟

وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَسْمَعْهُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ.

وَلَكِنْ يَقَالُ: بَانَ اللَّهُ يَعْلَمُ، فَكَيْفَ يُقَرِّهُمُ؟ فَيَنْقُصُ الْإِشْكَالُ، لَكِنْ يُجَابُ: إِنَّ هَذَا مِنَ الشَّرِكِ
الْأَضْعَفِ دُونَ الْأَكْبَرِ، فَتَكُونُ الْحِكْمَةُ هِيَ ابْتِلَاءُ هَؤُلَاءِ الْيَهُودِ الَّذِينَ انْتَقَدُوا الْمُسْلِمِينَ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ
مَعَ أَنَّهُمْ يُشْرِكُونَ شَرِكًا أَكْبَرَ وَلَا يَرَوْنَ عَيْبَهُمْ.

[١] قَوْلُهُ: فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «الظَّاهِرُ أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ

ﷺ تَعْظِيمًا، وَأَنَّهُ جَعَلَ الْأَمْرَ مُفَوَّضًا لِمَشِيئَةِ اللَّهِ وَمَشِيئَةِ رَسُولِهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا؟!». الْاِسْتِفْهَامُ لِلْإِنْكَارِ، وَقَدْ ضَمَّنَ مَعْنَى التَّعَجُّبِ، وَمَنْ جَعَلَ

لِلْخَالِقِ نِدًّا فَقَدْ آتَى شَيْئًا عَجَابًا.

وَالنَّدُّ: هُوَ النَّظِيرُ وَالْمُسَاوِي، أَيْ: أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ مُسَاوِيًا فِي هَذَا الْأَمْرِ؟!

بَلْ مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ^(١)».

[١] قَوْلُهُ: «بَلْ مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ» أَرْسَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى مَا يَقْطَعُ عَنْهُ الشَّرْكَ، وَلَمْ يُرْسِدْهُ إِلَى أَنْ يَقُولَ: مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شِئْتُ؛ حَتَّى يَقْطَعُ عَنْهُ كُلَّ ذَرِيعَةٍ عَنِ الشَّرْكِ وَإِنْ بَعُدَتْ.

يُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١- أَنْ تَعْظِيمُ النَّبِيِّ ﷺ بَلْفَظٍ يَقْتَضِي مُسَاوَاتِهِ لِلخَالِقِ شَرْكَ، فَإِنْ كَانَ يَعْتَقِدُ الْمُسَاوَاةَ فَهُوَ شَرْكَ أَكْبَرُ، وَإِنْ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ دُونَ ذَلِكَ فَهُوَ أَصْغَرُ، وَإِذَا كَانَ هَذَا شَرْكَاً فَكَيْفَ بِمَنْ يَجْعَلُ حَقَّ الْخَالِقِ لِلرَّسُولِ ﷺ؟!

هَذَا أَعْظَمُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ خَصَائِصِ الرُّبُوبِيَّةِ، بَلْ يَلْبَسُ الدَّنْغَ، وَيَحْمِلُ السَّلَاحَ، وَيَجُوعُ، وَيَتَأَلَّمُ، وَيَمْرَضُ، وَيَعْطَشُ، كَقِيَّةِ النَّاسِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُ عَلَى الْبَشَرِ بِأُوحِي إِلَيْهِ مِنْ هَذَا الشَّرْعِ الْعَظِيمِ، قَالَ تَعَالَى: «قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ» فَهُوَ بَشَرٌ، وَأَكَّدَ هَذِهِ الْبَشَرِيَّةَ بِقَوْلِهِ: «مِثْلُكُمْ»، ثُمَّ جَاءَ التَّمْيِيزُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَقِيَّةِ الْبَشَرِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «يُوحِي إِلَى أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدٌ» [الكهف: ١١٠].

وَلَا شَكَّ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاهُ مِنَ الْأَخْلَاقِ الْفَاضِلَةِ الَّتِي بِهَا الْكِمَالَاتُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ: أَعْطَاهُ مِنَ الصَّبْرِ الْعَظِيمِ، وَأَعْطَاهُ مِنَ الْكَرَمِ وَمِنَ الْجُودِ، لَكِنَّهَا كُلُّهَا فِي حُدُودِ الْبَشَرِيَّةِ، أَمَا أَنْ تَصِلَ إِلَى خَصَائِصِ الرُّبُوبِيَّةِ فَهَذَا أَمْرٌ لَا يُمَكِّنُ، وَمَنْ ادَّعَى ذَلِكَ فَقَدْ كَفَرَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَكَفَرَ بِمَنْ أَرْسَلَهُ.

فَالْمِثْمُ أَنَّنَا لَا نَغْلُو فِي الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَتَنْزِلُهُ فِي مَنْزِلَةٍ هُوَ يُنْكِرُهَا، وَلَا تَهْنِئُهُ حَقَّةُ الَّذِي يَحِبُّ عَلَيْنَا فَنُعْطِيهِ مَا يَحِبُّ لَهُ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُعِينَنَا عَلَى الْقِيَامِ بِحَقِّهِ، وَلَكِنَّا لَا نُنْزِلُهُ مَنْزِلَةَ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ.

٢- إِنكَارُ الْمُتَكَبِّرِ وَإِنْ كَانَ فِي أَمْرٍ يَتَعَلَّقُ بِالْمُنْكَرِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَجْعَلْتَنِي اللَّهُ نِدَاءً؟» مَعَ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ تَعْظِيماً لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَعَلَى هَذَا إِذَا أَنْحَى لَكَ شَخْصٌ عِنْدَ السَّلَامِ، فَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ الْإِنْكَارُ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١/٢١٤، ٢٢٤، ٢٨٣، ٢٤٧) وَابْنُ مَاجَةَ بِنَحْوِهِ: كِتَابُ الْكُفَّارَاتِ، بَابُ النَّهْيِ أَنْ يَقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، رَقْمُ (٢٦٩/٥)، وَابْنُ السَّيْنِيِّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٦٧٢)، وَطَاحَاوِي فِي «الْمَشْكَلِ» (٩٠/١)، وَطَبْرَانِي فِي «الْكَبِيرِ» (٢١١٧)، وَابْنُ نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيقَةِ» (٩٩/٤) وَابْنُ بَرَكِيَّةٍ (٢١٧/٣). وَقَالَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي «الزَّوَائِدِ»: «فِي إِسْنَادِهِ الْأَجْلَحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ خَلْفَ فِيهِ، ضَعَفَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو حَاتِمٍ وَالنَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ سَعْدٍ، وَوَقَّعَ ابْنُ مَعِينٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ وَالْعَجَلِيُّ، وَبَاقِي الْإِسْنَادِ ثِقَاتٌ». وَقَالَ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ فِي «التَّيْسِيرِ» (ص: ١٢٠): «فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَالَ لَهُ رَجُلٌ... الْحَدِيثُ.

وَلَا بِنِ مَاجِهٍ عَنِ الطُّفِيلِ أَخِي عَائِشَةَ لَا مُهَآ قَالَ: رَأَيْتُ كَأَيَّ أَتَيْتُ عَلَى نَفَرٍ مِنَ الْيَهُودِ^(١)، قُلْتُ: إِنَّكُمْ لَا تَنْتُمُ الْقَوْمَ لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: عَزَّزَ ابْنُ اللَّهِ. قَالُوا: وَأَنْتُمْ لَا تَنْتُمُ الْقَوْمَ لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ. ثُمَّ مَرَزْتُ بِنَفَرٍ مِنَ النَّصَارَى، فَقُلْتُ: إِنَّكُمْ لَا تَنْتُمُ الْقَوْمَ لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ. قَالُوا: وَإِنَّكُمْ لَا تَنْتُمُ الْقَوْمَ لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ. فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَخْبَرْتُ بِهَا مَنْ أَخْبَرْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ قَالَ: «هَلْ أَخْبَرْتَ بِهَا أَحَدًا؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَحَمِدَ اللَّهُ، وَأَتْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ طُفِيلًا رَأَى رُؤْيَا أَخْبَرَهَا مِنْ أَخْبَرٍ مِنْكُمْ، وَإِنَّكُمْ قُلْتُمْ كَلِمَةً يَمْنَعُنِي كَذَا وَكَذَا أَنْ أَتِيَهُمْ عَنْهَا، فَلَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ. وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ»^(٢).

٣- أَنْ مِنْ حُسْنِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ أَنْ تَذْكُرَ مَا يُبَاحُ إِذَا ذَكَرْتَ مَا يَحْرُمُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمَّا مَنَعَهُ مِنْ قَوْلِهِ: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ» أَرْسَدَهُ إِلَى الْجَائِزِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «بَلْ مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ».

[١] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ الطُّفِيلِ: «رَأَيْتُ كَأَيَّ أَتَيْتُ عَلَى نَفَرٍ مِنَ الْيَهُودِ» أَيُّ: رُؤْيَا فِي الْمَنَامِ. وَقَوْلُهُ: «كَأَنَّ» اسْمُهَا الْيَاءُ، وَجُملُهُ «أَتَيْتُ» خَبَرُهَا.

وقَوْلُهُ: «عَلَى نَفَرٍ» مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى التَّسْعَةِ، وَالْيَهُودُ أَتْبَاعُ مُوسَى.

قَوْلُهُ: «لَا تَنْتُمُ الْقَوْمَ» كَلِمَةٌ مَذْحٍ، كَقَوْلِكَ: هَؤُلَاءِ هُمْ الرِّجَالُ.

وقَوْلُهُ: «عَزَّزَ» هُوَ رُجُلٌ صَالِحٌ ادَّعَى الْيَهُودَ أَنَّهُ ابْنُ اللَّهِ، وَهَذَا مِنْ كَذِبِهِمْ، وَهُوَ كُفْرٌ صَرِيحٌ، وَالْيَهُودُ لَهُمْ مِثَالِبٌ كَثِيرَةٌ، لَكِنْ خُصِّصَتْ هَذِهِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ أَعْظَمِهَا وَأَشْهَرِهَا عِنْدَهُمْ.

[٢] قَوْلُهُ: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ» هَذَا شَرْكٌ أَصْغَرُ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ الَّذِينَ قَالُوا هَذَا، وَلَا شَكَّ أَنَّهُمْ لَا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ مَسِيحَةَ الرَّسُولِ ﷺ مُسَاوِيَةً لِمَسِيحَةِ اللَّهِ، فَانْتَقَدُوا عَلَيْهِمْ تَسْوِيَةَ مَسِيحَةِ الرَّسُولِ ﷺ بِمَسِيحَةِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ بِاللَّفْظِ مَعَ عَظَمِ مَا قَالَهُ هَؤُلَاءِ الْيَهُودُ فِي حَقِّ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجِهٍ: كِتَابُ الْكُفَرَاتِ، بَابُ النَّهْيِ أَنْ يَقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، رَقْمُ (٢١١٨).

وقال البوصيري: «رجال الإسناد ثقات على شرط البخاري». وهو عند ابن ماجه من طريق أبي عوانة الليشكري، وقد تابعه شعبه عن الدارمي، (٢/ ٢٩٥) والخطيب في «الموضح» (١/ ٣٠٣) وحماد بن سلمة عند أحمد (٥/ ٧٢) والطبراني في «الكبير» (٨٢١٤) والمزي في «تهذيب الكمال» (٢/ ٦٢٦، ٦٢٧) وزيد بن أبي أنيسة عند الطبراني في «الكبير» (٨٢١٥). وخالف سفيان بن عيينة؛ فأخرجه أحمد (٥/ ٣٩٣) وابن ماجه (١/ ٦٨٥) من طريقه؛ عن حذيفة بن البيان. وكذا معمر بن راشد؛ فأخرجه الطحاوي في «المشكّل» (١/ ٩٠) من طريقه عن جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقد رجح الحافظ أن الحديث من رواية الطفيل، انظر: «فتح الباري» (١١/ ٥٤٠).

قَوْلُهُ: «تَقُولُونَ: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ» هُوَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ، وَسُمِّيَ مَسِيحًا بِمَعْنَى مَاسِيحٍ، فَهُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَمْسَحُ ذَا عَاهَةٍ إِلَّا بَرًّا بِإِذْنِ اللَّهِ، كَالْأَكْمَهِ وَالْأَبْرَصِ.

وَالشَّيْطَانُ لَعِبٌ بِالنَّصَارَى، فَقَالُوا: هُوَ ابْنُ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِدُونِ أَبِي، كَمَا فِي الْقُرْآنِ: ﴿فَتَفَخَّنَا فِيهِكَ مِنْ رُوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١]، قَالُوا: هُوَ جُزْءٌ مِنَ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَهُ إِلَيْهِ، وَالْجُزْءُ هُوَ الْإِبْنُ.

وَالرُّوحُ عَلَى الرَّاجِحِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ: ذَاتٌ لَطِيفَةٌ تَدْخُلُ الْجِسْمَ وَتَخْلُ فِيهِ كَمَا يَخْلُ الْمَاءُ فِي الطَّيْنِ الْيَاسِيِّ؛ وَلِهَذَا يَقْبِضُهَا الْمَلَكُ عِنْدَ الْمَوْتِ وَتُكْفَنُ، وَيُضَعَدُ بِهَا، وَيَرَاهَا الْإِنْسَانُ عِنْدَ مَوْتِهِ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا ذَاتٌ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: إِنَّهَا صِفَةٌ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَالْحَيَاةُ صَحِيحٌ أَنَّهَا صِفَةٌ، لَكِنِ الرُّوحُ ذَاتٌ.

إِذَا: تَقُولُ لَهُؤُلَاءِ النَّصَارَى: إِنَّ اللَّهَ أَضَافَ رُوحَ عِيسَى إِلَيْهِ كَمَا أَضَافَ الْبَيْتَ وَالْمَسَاجِدَ وَالنَّاقَةَ إِلَيْهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، عَلَى سَبِيلِ التَّشْرِيفِ وَالتَّعْظِيمِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَى اللَّهِ يَكْتَسِبُ شَرَفًا وَعَظَمَةً، حَتَّى إِنْ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ يَقُولُ فِي مَعْشُورَتِهِ:

لَا تَدْعُنِي إِلَّا يََا عَبْدَهَا فَإِنَّهُ أَشْرَفُ أَسْمَائِي^(١)

قَوْلُهُ: «فَلَمَّا أَصْبَحَتْ أَخْبَرَتْ بِهَا مَنْ أَخْبَرَتْ» الْمَقْصُودُ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ الْإِبْهَامُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَفَشِّيْهِمْ مِنْ أَلِيمٍ مَا غَشِيبُهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، وَالْإِبْهَامُ قَدْ يَكُونُ لِلتَّعْظِيمِ كَمَا فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّخْفِيرِ حَسَبِ السِّبَاقِ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ مَعْنَى آخَرُ.

قَوْلُهُ: «هَلْ أَخْبَرْتَ بِهَا أَحَدًا؟» سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا السُّؤَالَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: لَمْ أَخْبِرْ أَحَدًا. فَالْمُتَوَقَّعُ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَيَقُولُ لَهُ: لَا تُخْبِرْ أَحَدًا. هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، ثُمَّ يَبِينُ لَهُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لَكِنْ لَمَّا قَالَ: إِنَّهُ أَخْبَرَ بِهَا، صَارَ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهَا لِلنَّاسِ عُمُومًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ إِذَا انْتَشَرَ يَجِبُ أَنْ يُعْلَنَ عَنْهُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ خَاصًّا، فَهَذَا يُخْبِرُ بِهِ مَنْ وَصَلَهُ الْخَبَرُ.

قَوْلُهُ: «فَحَمِدَ اللَّهُ الْحَمْدُ». وَضَفَّ الْمُحْمُودُ بِالْكَمَالِ مَعَ الْمَحَبَّةِ وَالتَّعْظِيمِ.

قَوْلُهُ: «وَأَتْنَى عَلَيْهِ» أَي: كَرَّرَ ذَلِكَ الْوَصْفَ.

قَوْلُهُ: «أَمَّا بَعْدُ» سَبَقَ أَنَّهَا بِمَعْنَى: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَي: بَعْدَ مَا ذَكَرْتُ، فَكَذَا وَكَذَا.

(١) انظره في الرسالة القشيرية (٢/ ٣٥٠)، وتفسير القرطبي (١/ ٢٣٢)، غير منسوب.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: مَعْرِفَةُ الْيَهُودِ بِالشَّرِكِ الْأَضْعَرِ^[١].

الثانية: فَهْمُ الْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ لَهُ هَوًى^[٢].

قَوْلُهُ: «يَمْنَعُنِي كَذَا وَكَذَا» أَي: يَمْنَعُهُ الْحَيَاءُ كَمَا فِي رِوَايَةِ أُخْرَى، وَلَكِنْ لَيْسَ الْحَيَاءُ مِنْ إِنْكَارِ الْبَاطِلِ، وَلَكِنْ مِنْ أَنْ يَنْهَى عَنْهَا دُونَ أَنْ يَأْمُرَهُ اللَّهُ بِذَلِكَ، هَذَا الَّذِي يَجِبُ أَنْ تُحْمَلَ عَلَيْهِ هَذِهِ اللَّفْظَةُ إِنَّ كَانَتْ مَحْفُوظَةً: أَنَّ الْحَيَاءَ الَّذِي يَمْنَعُهُ لَيْسَ الْحَيَاءُ مِنَ الْإِنْكَارِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَا يَسْتَجِي مِنَ الْحَقِّ، وَلَكِنْ الْحَيَاءُ مِنْ أَنْ يُنْكَرَ شَيْئًا قَدْ دَرَجَ عَلَى الْأَلْسِنَةِ وَالْفَهْمِ النَّاسَ قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرَ بِالْإِنْكَارِ، مِثْلُ الْحَمْرِ بَقِيَ النَّاسُ يَشْرِبُونَهَا حَتَّى حُرِّمَتْ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ، فَالرَّسُولُ ﷺ لَمَّا لَمْ يُؤْمَرْ بِالنَّهْيِ عَنْهَا سَكَتَ، وَلَمَّا حَصَلَ التَّنْبِيْهُ عَلَى ذَلِكَ بِالْإِنْكَارِ هُوَ لِإِيهَا الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى رَأَى ﷺ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِنْكَارِهَا؛ لِدُخُولِ اللَّوْمِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِالنُّطْقِ بِهَا.

قَوْلُهُ: «قُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ» نَهَاهُمْ عَنِ الْمُنْتَوَعِ، وَبَيَّنَ لَهُمُ الْجَائِزَ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: مَعْرِفَةُ الْيَهُودِ بِالشَّرِكِ الْأَضْعَرِ؛ لِقَوْلِهِ: «إِنَّكُمْ لَتَشْرِكُونَ».

[٢] الثانية: فَهْمُ الْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ لَهُ هَوًى. أَي: إِذَا كَانَ لَهُ هَوًى فَهَمَ شَيْئًا، وَإِنْ كَانَ هُوَ يَرْتَكِبُ مِثْلَهُ أَوْ أَشَدَّ مِنْهُ. فَالْيَهُودُ -مِثْلًا- أَتَكَرَّوْا عَلَى الْمُسْلِمِينَ قَوْلَهُمْ: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ» وَهُمْ يَقُولُونَ أَعْظَمَ مِنْ هَذَا، يَقُولُونَ: عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ. وَيَصِفُونَ اللَّهَ تَعَالَى بِالنَّقَائِصِ وَالْعُيُوبِ.

وَمِنْ ذَلِكَ بَعْضُ الْمُقَلِّدِينَ يَفْهَمُ النَّصُوصَ عَلَى مَا يُوَافِقُ هَوَاهُ؛ فَتَجِدُهُ يُحْمَلُ النَّصُوصَ مِنَ الدَّلَالَاتِ مَا لَا تَحْتَمِلُ، كَذَلِكَ أَيْضًا بَعْضُ الْعَصَرِيِّينَ يُحْمَلُونَ النَّصُوصَ مَا لَا تَحْتَمِلُهُ حَتَّى تُوَافِقَ مَا اكْتَشَفَهُ الْعِلْمُ الْحَدِيثُ فِي الطَّبِّ وَالْفَلَكَ وَغَيْرِ ذَلِكَ، كُلُّ هَذَا مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي لَا يَحْتَمِدُ الْإِنْسَانُ عَلَيْهَا.

فَالْإِنْسَانُ يَجِبُ أَنْ يَفْهَمَ النَّصُوصَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَكُونُ فَهْمُهُ تَابِعًا لَهَا، لَا أَنْ يُخَضِّعَ النَّصُوصَ لِفَهْمِهِ أَوْ لِمَا يَعْتَقِدُهُ؛ وَلِهَذَا يَقُولُونَ: اسْتَدَلَّ ثُمَّ اعْتَقَدَ، وَلَا تَعْتَقِدْ ثُمَّ تَسْتَدِلْ؛ لِأَنَّكَ إِذَا اعْتَقَدْتَ ثُمَّ اسْتَدَلَلْتَ رَبَّنَا يَحْمِلُكَ اعْتِقَادُكَ عَلَى أَنْ تُحَرِّفَ النَّصُوصَ إِلَى مَا تَعْتَقِدُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي جَمِيعِ الْمَلَلِ وَالْمَذَاهِبِ الْمُخَالَفَةِ لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، تَحِدُّهُمْ مِحْرَفُونَ هَذِهِ النَّصُوصَ لِتُوَافِقَ مَا هُمْ عَلَيْهِ.

الثالثة: قَوْلُهُ ﷺ: «أَجْعَلْتَنِي اللَّهُ نِدًّا؟!» فَكَيْفَ بِمَنْ قَالَ: «مَا لِي مَنِ الْوُدِّ بِهِ سِوَاكَ...»
وَالْبَيْتَيْنِ بَعْدَهُ؟^(١)

الرابعة: أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ؛ لِقَوْلِهِ: «يَمْنَعُنِي كَذَا وَكَذَا»^(٢).
الخامسة: أَنَّ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةَ مِنْ أَقْسَامِ الْوَحْيِ^(٣).

والحاصلُ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ لَهُ هَوًى فَإِنَّهُ يُحْمَلُ النَّصُوصَ مَا لَا تَحْتَمِلُهُ مِنْ أَجْلِ أَنْ تُوَافِقَ هَوَاهُ.

[١] الثالثة: قَوْلُهُ ﷺ: «أَجْعَلْتَنِي اللَّهُ نِدًّا؟!» هُوَ قَوْلُهُ: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ».

وقَوْلُهُ: «فَكَيْفَ بِمَنْ قَالَ: مَا لِي مَنِ الْوُدِّ بِهِ سِوَاكَ...» وَالْبَيْتَيْنِ بَعْدَهُ... يُشِيرُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى آيَاتٍ لِلْبُصَيْرِيِّ فِي الْبُرْدَةِ - الْقَصِيدَةِ الْمَشْهُورَةِ - يَقُولُ فِيهَا:

يَا أَكْرَمَ الْخَلْقِ مَا لِي مَنِ الْوُدِّ بِهِ سِوَاكَ عِنْدَ حُلُولِ الْحَادِثِ الْعَمَمِ
إِنْ لَمْ تَكُنْ آخِذًا يَوْمَ الْمَعَادِ يَدِي فَضْلًا وَإِلَّا فَقُلْ يَا زَلَّةَ الْقَدَمِ
فَإِنَّ مِنْ جُودِكَ الدُّنْيَا وَضَرَّتْهَا وَمِنْ عُلُومِكَ عِلْمَ اللَّوْحِ وَالْقَلَمِ

وَهَذَا غَايَةُ الْكُفْرِ وَالْعُلُوِّ؛ فَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ شَيْئًا، وَالنَّبِيُّ ﷺ شَرَفُهُ بِكَوْنِهِ عَبْدَ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، لَا لِحِجْرٍ كَوْنِهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ.

[٢] الرابعة: أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ؛ لِقَوْلِهِ: «يَمْنَعُنِي كَذَا وَكَذَا»؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنَ الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ مَا مَنَعَهُ شَيْءٌ مِنْ إِنْكَارِهِ.

[٣] الخامسة: أَنَّ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةَ مِنْ أَقْسَامِ الْوَحْيِ؛ تَوْحِيْدٌ مِنْ حَدِيثِ الطُّفَيْلِ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ»^(١)، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِلْوَقْعِ بِالنَّسْبَةِ لِلْوَحْيِ الَّذِي أُوحِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ الْوَحْيِ كَانَ بِالرُّؤْيَا الصَّالِحَةِ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ إِلَى رَمَضَانَ، وَهَذَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ، فَإِذَا نَسَبَتْ هَذَا إِلَى بَقِيَّةِ زَمَنِ الْوَحْيِ كَانَ جُزْءًا مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا؛ لِأَنَّ الْوَحْيَ كَانَ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ سَنَةً، وَسِتَّةُ أَشْهُرٍ مُقَدِّمَةٌ لَهُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التعبير، باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة، رقم (٦٩٨٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

السَّادِسَةُ: أَنَّهُمَا قَدْ تَكُونُ سَبَبًا لِشَرْعِ بَعْضِ الْأَحْكَامِ^(١).

وَالرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ: هِيَ الَّتِي تَتَّصِفُ الصَّلَاحَ، وَتَأْتِي مُنَظَّمَةً وَلَيْسَتْ بِأَضْغَاثٍ أَخْلَامٍ. =
أَمَّا أَضْغَاثُ الْأَخْلَامِ فَإِنَّهَا مُشَوَّشَةٌ غَيْرُ مُنَظَّمَةٍ، وَذَلِكَ مِثْلُ الَّتِي قَصَّهَا رَجُلٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ
قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ رَأْسِي قَدْ قُطِعَ، وَإِنِّي جَعَلْتُ أَشَدَّ وَرَاءَهُ سَعْيًا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُحَدِّثِ النَّاسَ
بِتَلَاغِبِ الشَّيْطَانِ بِكَ فِي مَنَامِكَ»^(٢).

وَالْغَالِبُ أَنَّ الْمَرَاتِمَ الْمَكْرُوهَةَ مِنَ الشَّيْطَانِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ يَحْزُرُكَ الَّذِينَ
ءَامَنُوا وَلَيْسَ بِضَارِّهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [المجادلة: ١٠]؛ وَلِذَلِكَ أَزْشَدَ النَّبِيُّ ﷺ لَمَنْ رَأَى مَا يَكْرَهُ أَنْ
يَتَقَلَّ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ يَنْفُثَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَأَنْ يَقُولَ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ، وَمِنْ شَرِّ مَا رَأَيْتُ،
وَأَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَى الْجَانِبِ الْآخَرِ، وَأَنْ لَا يُخْبِرَ أَحَدًا»^(٣)، وَفِي رِوَايَةٍ: «أَمْرُهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَأَنْ يُصَلِّيَ»^(٤).

[١] السَّادِسَةُ: أَنَّهُمَا قَدْ تَكُونُ سَبَبًا لِشَرْعِ بَعْضِ الْأَحْكَامِ. مِنْ ذَلِكَ رُؤْيَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
أَنَّهُ يَذْبُجُ ابْنَهُ، وَهَذَا الْحَدِيثُ، وَكَذَلِكَ أَثْبَتَ النَّبِيُّ ﷺ رُؤْيَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ فِي الْأَذَانِ، وَقَالَ النَّبِيُّ
ﷺ: «إِنَّهَا رُؤْيَا حَقٌّ»^(٥)، وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَثْبَتَ رُؤْيَا مَنْ رَأَى ثَابِتَ بْنِ قَيْسٍ بْنِ شِمَاسٍ، فَقَالَ لِلَّذِي
رَأَاهُ: إِنَّكُمْ سَتَجِدُونِ دَرْعِي تَحْتَ بُرْمَةٍ، وَعِنْدَهَا فَرَسٌ يَسْتَنْ. فَلَمَّا أَصْبَحَ الرَّجُلُ ذَهَبَ إِلَى خَالِدِ بْنِ
الْوَلِيدِ وَأَخْبَرَهُ، فَذَهَبُوا إِلَى الْمَكَانِ وَرَأَوْا الدَّرْعَ تَحْتَ الْبُرْمَةِ عِنْدَهَا الْفَرَسُ^(٦)، فَقَفَّ أَبُو بَكْرٍ وَصَيْتَهُ؛
لَوْجُودِ الْقَرَائِنِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى صِدْقِهَا، لَكِنْ لَوْ دَلَّتْ عَلَى مَا يُخَالِفُ الشَّرِيعَةَ فَلَا عِبْرَةَ بِهَا، وَلَا يُلْتَفَتُ
إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ رُؤْيَا صَالِحَةً.



- (١) أخرجه مسلم: كتاب الرؤيا، باب لا يخبر بتلاعب الشيطان به في المنام، رقم (٢٢٦٨)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أخرجه البخاري: كتاب التعبير، باب إذا رأى ما يكره فلا يخبر بها ولا يذكرها، رقم (٧٠٤٤)، ومسلم: كتاب الرؤيا،
رقم (٢٢٦١)، من حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣) حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه: «... فمن رأى شيئا يكرهه؛ فلا يقصه على أحد، وليقم فليصل» أخرجه البخاري:
كتاب التعبير، باب القيد في المنام، رقم (٧٠١٧).
(٤) أخرجه أحمد (٤٣/٤) وأبو داود: كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، رقم (٤٩٩)، والترمذي أخرجه آخره دون صفة
الأذان، رقم (١٨٩)، وقال: «حسن صحيح» وابن ماجه: كتاب الأذان، باب بدء الأذان، رقم (٧٠٦). وقال النووي
في «المجموع» (٧٦/٣): «رواه أبو داود بإسناد صحيح، وروى الترمذي بعضه بطريق أبي داود».
(٥) أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٢١/٩) وقال: «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح».

بَابُ مَنْ سَبَّ الدَّهْرَ فَقَدْ آذَى اللَّهَ^(١)



[١] السَّبُّ: الشَّتْمُ، والتَّقْيِيحُ، والذَّمُّ، وما أشبه ذلك.

الدَّهْرُ: هُوَ الزَّمَانُ وَالْوَقْتُ.

وَسَبَّ الدَّهْرَ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الأَوَّلُ: أَنْ يَقْصِدَ الْخَيْرَ الْمَخْصُصَ دُونَ اللَّوْمِ، فَهَذَا جَائِزٌ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: تَعِينَا مِنْ شِدَّةِ حَرِّ هَذَا الْيَوْمِ أَوْ بَرْدِهِ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّاتِ، وَمِثْلُ هَذَا اللَّفْظِ صَالِحٌ لِمَجَرَّدِ الْخَيْرِ، وَمِنْهُ قَوْلُ لُوطٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾ [هود: ٧٧].

الثَّانِي: أَنْ يَسُبَّ الدَّهْرَ عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْفَاعِلُ، كَأَنْ يَعْتَقِدَ بِسَبِّهِ الدَّهْرُ أَنَّ الدَّهْرَ هُوَ الَّذِي يُقَلِّبُ الْأُمُورَ إِلَى الْخَيْرِ وَالشَّرِّ؛ فَهَذَا شَرٌّ أَكْبَرُ؛ لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ خَالِقًا؛ لِأَنَّهُ نَسَبَ الْحَوَادِثَ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ، وَكُلُّ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ خَالِقًا فَهُوَ كَافِرٌ، كَمَا أَنَّ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ فَإِنَّهُ كَافِرٌ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَسُبَّ الدَّهْرَ لَا لِاعْتِقَادِهِ أَنَّهُ هُوَ الْفَاعِلُ، بَلْ يَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْفَاعِلُ، لَكِنْ يَسُبُّهُ؛ لِأَنَّهُ حَلَّ لِهَذَا الْأَمْرِ الْمَكْرُوهِ عِنْدَهُ، فَهَذَا مُحَرَّمٌ، وَلَا يَصِلُ إِلَى دَرَجَةِ الشَّرِّ، وَهُوَ مِنَ السَّفَهَةِ فِي الْعَقْلِ وَالضَّلَالِ فِي الدِّينِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ سَبِّهِ تَعُودُ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي يُصَرِّفُ الدَّهْرَ، وَيَكُونُ فِيهِ مَا أَرَادَ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، فَلَيْسَ الدَّهْرُ فَاعِلًا، وَلَيْسَ هَذَا السَّبُّ يُكْفِّرُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسُبَّ اللَّهَ تَعَالَى مُبَاشَرَةً.

قَوْلُهُ: «فَقَدْ آذَى اللَّهَ» لَا يَلْزَمُ مِنَ الْأَذْيَةِ الضَّرَرُ؛ فَالْإِنْسَانُ يَتَأَذَى بِسَمَاعِ الْقَيْحِ أَوْ مُشَاهَدَتِهِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَنْصَرُّ بِذَلِكَ، وَيَتَأَذَى بِالرَّازِحَةِ الْكَرِيمَةِ كَالْبَصْلِ وَالثُّومِ وَلَا يَنْصَرُّ بِذَلِكَ؛ وَلِهَذَا اثْبَتَ اللَّهُ الْأَذْيَةَ فِي الْقُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٧]، وَفِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، أَقْلَبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»^(١)، وَنَقَى عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يُضَرَّهُ شَيْءٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٧٦]،

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَمَا يُؤْذِكُمْ إِلَّا أَنْفُسُكُمْ﴾، رقم (٤٨٢٦)، ومسلم: كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب النهي عن سب الدهر، رقم (٢٢٤٦/٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ...﴾ [الجنانية: ٢٤]^(١).

= وفي الحديث القدسي: «يَا عِبَادِي! إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّوَنِي»^(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

[١] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ المراد بذلك المُشْرِكُونَ المُوَافِقُونَ لِلدُّهْرِيَّةِ -بَضَمِّ الدَّالِ عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ النَّسَبِ؛ لِأَنَّهُ يَمَّا تُغَيَّرُ فِيهِ الْحَرَكَةُ- وَالْمَعْنَى: وَمَا الْحَيَاةُ وَالْوُجُودُ إِلَّا هَذَا؛ فَلَيْسَ هُنَاكَ آخِرَةٌ، بَلْ يَمُوتُ بَعْضُ وَنَحْيَا آخَرُونَ، هَذَا يَمُوتُ فَيُدْفَنُ، وَهَذَا يُؤَلَّدُ فَيَحْيَا، وَيَقُولُونَ: إِنَّهَا أَرْحَامٌ تَدْفَعُ وَأَرْضٌ تَبْلَعُ، وَلَا شَيْءَ سِوَى هَذَا.

قَوْلُهُ: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ أَيُّ: لَيْسَ هَلَاكُنَا بِأَمْرِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ، بَلْ بِطَوْلِ السَّيِّئِ لِمَنْ طَالَتْ مُدَّتُهُ، وَالْأَمْرَاضِ وَالْهُمُومِ وَالْغُمُومِ لِمَنْ قَصُرَتْ مُدَّتُهُ، فَالْمُهْلِكُ لَهُمْ هُوَ الدَّهْرُ.

قَوْلُهُ: ﴿وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ «مَا» نَافِيَةٌ، وَ«عِلْمٍ» مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مُقَدَّمٌ «لَهُمْ» وَأُكْدِبَ «مِنْ» فَيَكُونُ لِلْغُمُومِ، أَيُّ: مَا لَهُمْ عِلْمٌ لَا قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ، بَلِ الْعِلْمُ وَالْيَقِينُ بِخِلَافِ قَوْلِهِمْ.

قَوْلُهُ: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ «إِنْ» هُنَا نَافِيَةٌ لَوْفُوعٍ «إِلَّا» بَعْدَهَا، أَيُّ: مَا هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ.

الظَّنُّ هُنَا بِمَعْنَى الْوَهْمِ، فَلَيْسَ ظَنُّهُمْ مَبْنِيًّا عَلَى دَلِيلٍ يَجْعَلُ الشَّيْءَ مَظْنُونًا، بَلْ هُوَ مُجَرَّدُ وَهْمٍ لَا حَقِيقَةَ لَهُ، فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ إِطْلَاقًا، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الظَّنَّ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْوَهْمِ، وَأَيْضًا يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦].

وَالرَّدُّ عَلَى قَوْلِهِمْ بِمَا يَلِي:

أَوَّلًا: قَوْلُهُمْ: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾، وَهَذَا يَرُدُّهُ الْمَنْقُولُ وَالْمَعْقُولُ:

أَمَّا الْمَنْقُولُ: فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ يَدُلَّانِ عَلَى ثُبُوتِ الْآخِرَةِ وَوُجُوبِ الْإِيمَانِ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَأَنَّ لِلْعِبَادِ حَيَاةً أُخْرَى سِوَى هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، وَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ يَدُلُّانِ عَلَى ثُبُوتِ ذَلِكَ وَتَوْكُّدِهِ.

وَأَمَّا الْمَعْقُولُ: فَإِنَّ اللَّهَ قَرَضَ عَلَى النَّاسِ الْإِسْلَامَ وَالذِّعْوَةَ إِلَيْهِ وَالْجِهَادَ؛ لِإِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ، مَعَ مَا فِي ذَلِكَ مِنْ اسْتِحْسَاةِ الدَّمَاءِ وَالْأَمْوَالِ وَالنِّسَاءِ وَالذَّرِّيَّةِ، فَمِنْ غَيْرِ الْمَعْقُولِ أَنْ يَكُونَ النَّاسُ بَعْدَ ذَلِكَ تُرَابًا لَا بَعْثَ وَلَا حَيَاةَ وَلَا ثَوَابَ وَلَا عِقَابَ، وَحِكْمَةُ اللَّهِ تَأْتِي هَذَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم، رقم (٢٥٧٧)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَفِي (الصَّحِيحِ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^[١] عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى^[٢]: يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ^[٣]،

= عَلَيْكَ الْفُرْكَاتُ لِرَأْدِكَ إِلَيَّ مَعَادٍ» [القصص: ٨٥] أَي: الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ وَقَرَضَ الْعَمَلَ بِهِ
وَالدَّعْوَةَ إِلَيْهِ لَا بُدَّ أَنْ يَرُدَّكَ إِلَى مَعَادٍ تُجَارَى فِيهِ، وَتُجَارَى فِيهِ كُلُّ مَنْ بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ.

ثَانِيًا: قَوْلُهُمْ: «وَمَا يُمْلِكُكَ إِلَّا الدَّهْرُ» أَي: إِلَّا مُرُورُ الزَّمَنِ.

وَهَذَا يَرُدُّهُ الْمُنْقُولُ وَالْمَحْسُوسُ:

فَأَمَّا الْمُنْقُولُ: فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ يَذَلَّانِ عَلَى أَنَّ الْإِحْيَاءَ وَالْإِمَاتَةَ يَبِيدُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
«هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ» [يونس: ٥٦]، وَقَالَ عَنْ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَأَمِّي الْمَوْتُ يَلْذَنُ
اللَّهُ» [آل عمران: ٤٩].

وَأَمَّا الْمَحْسُوسُ: فَإِنَّا نَعْلَمُ مَنْ يَبْقَى سِنِينَ طَوِيلَةً عَلَى قَيْدِ الْحَيَاةِ، كُنُوحَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَغَيْرِهِ،
وَلَمْ يَمْلِكْهُ الدَّهْرُ، وَنُشَاهِدُ أَطْفَالَ يَمُوتُونَ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ مِنْ وَلَادَتِهِمْ، وَشَبَابًا يَمُوتُونَ فِي قُوَّةِ
شَبَابِهِمْ، فَلَيْسَ الدَّهْرُ هُوَ الَّذِي يُيَمِّتُهُمْ.

مُنَاسِبَةُ الْآيَةِ لِلْبَابِ: أَنَّ فِي الْآيَةِ نِسْبَةَ الْحَوَادِثِ إِلَى الدَّهْرِ، وَمَنْ نَسَبَهَا إِلَى الدَّهْرِ فَسَوْفَ يَسُبُّ
الدَّهْرَ إِذَا وَقَعَ فِيهِ مَا يَكْرَهُهُ.

[١] قَوْلُهُ: «وَفِي (الصَّحِيحِ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ...» إِلَى آخِرِهِ. هَذَا الْحَدِيثُ يُسَمَّى الْحَدِيثَ الْقُدْسِيِّ
أَوْ الْإِلَهِيِّ أَوْ الرَّبَّانِيِّ، وَهُوَ كُلُّ مَا يَرْوِيهِ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رَبِّهِ عَزَّجَلَّ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي بَابِ فَضْلِ
التَّوْحِيدِ وَمَا يُكْفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ (ص: ٦٥).

[٢] قَوْلُهُ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (تَعَالَى) مُشْتَقٌّ مِنَ الْعُلُوِّ، وَجَاءَتْ بِهِذِهِ الصَّبِغَةُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَرْفُعِهِ
جَلَّوَعْلًا عَنْ كُلِّ نَقْصٍ وَسُفْلٍ، فَهُوَ مُتَعَالٍ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، وَهِيَ أَتْلَعُ مِنْ كَلِمَةِ (عَلَا)؛ لِأَنَّهَا تَحْمِلُ
مَعْنَى التَّرْفُعِ وَالتَّنَزُّهِ عَمَّا يَقُولُهُ الْمُعْتَدُونَ عُُلُوًّا كَبِيرًا.

[٣] قَوْلُهُ: «يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ» أَي: يُلْحِقُ بِي الْأَدَى؛ فَلَاذِيَّةَ اللَّهِ ثَابِتَةً، وَيُحِبُّ عَلَيْنَا إِنْثَابَهَا؛
لَأَنَّ اللَّهَ أَنْثَبَهَا لِنَفْسِهِ، فَلَسْنَا نَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ بِاللَّهِ، وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ كَأَدِيَّةِ الْمَخْلُوقِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى:
«لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» [الشورى: ١١]، وَقَدَّمَ النَّفْيَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى الْإِنْثَابِ؛
لَأَجْلِ أَنْ يَرِدَ الْإِنْثَابُ عَلَى قَلْبِ خَالٍ مِنْ تَوْهَمِ الْمُثَانِلَةِ، وَيَكُونُ الْإِنْثَابُ حَسْبَتًا عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ
تَعَالَى، وَأَنَّهُ لَا يُثَانِلُ فِي صِفَاتِهِ كَمَا لَا يُثَانِلُ فِي ذَاتِهِ، وَكُلُّ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فَلَيْسَ فِيهِ اخْتِمَالٌ

= للتَّمثيل؛ إِذْ لَوْ كَانَ اخْتِالُ التَّمثيلِ جَائِزًا فِي كَلَامِهِ سُبْحَانَهُ وَكَلَامِ رَسُولِهِ فِيمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ لَكَانَ اخْتِالُ الْكُفْرِ جَائِزًا فِي كَلَامِهِ سُبْحَانَهُ وَكَلَامِ رَسُولِهِ.

قَوْلُهُ: «ابْنُ آدَمَ» شَامِلٌ لِلذَّكُورِ وَالْإِنَاثِ، وَآدَمُ هُوَ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ طِينٍ، وَسَوَّاهُ، وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ، وَأَسَجَدَ لَهُ الْمَلَائِكَةُ، وَعَلَّمَهُ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا.

وَاعْلَمَ أَنَّهُ مِنَ الْمُؤَسِّفِ أَنَّهُ يُوجَدُ فِكْرَةٌ مُضِلَّةٌ كَافِرَةٌ، وَهِيَ أَنَّ الْأَدَمِيَّيْنَ نَسُوا مِنْ قِرْدٍ لَا مِنْ طِينٍ، ثُمَّ تَطَوَّرَ الْأَمْرُ بِهِمْ حَتَّى صَارُوا عَلَى هَذَا الْوَصْفِ، وَيُمْكِنُ عَلَى مَرِّ السِّنِينَ أَنْ يَتَطَوَّرُوا حَتَّى يَصِيرُوا مَلَائِكَةً، وَهَذَا الْقَوْلُ لَا شَكَّ أَنَّهُ كُفْرٌ، وَتَكْذِيبٌ صَرِيحٌ لِلْقُرْآنِ، فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُنْكِرَهُ إِنْكَارًا بِالْغَا، وَأَنْ لَا نُقَرِّهَ فِي كُتُبِ الْمَدَارِسِ، فَمَنْ رَعَمَ هَذِهِ الْفِكْرَةَ يُقَالُ لَهُ: بَلْ أَنْتَ قِرْدٌ فِي صُورَةِ إِنْسَانٍ، وَمَثَلُكَ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا مَا ذَكَّرْنَا آدَمًا وَفَعَالَهُ وَتَزَوَّجَهُ بِبَنِيهِ بِإِنْيِهِ فِي الْخَنَاءِ

عَلِمْنَا بِأَنَّ الْخَلْقَ مِنْ نَسْلِ فَاجِرٍ وَأَنَّ جَمِيعَ النَّاسِ مِنْ غُنْصَرِ الرِّثَاءِ^(١)

وَأَجَابَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِجَوَابٍ، فَقَالَ: أَنْتَ الْآنَ أَقْرَزْتَ أَنَّكَ وَلَدُ زَنَاءٍ، وَإِقْرَارُكَ عَلَى نَفْسِكَ مَقْبُولٌ، وَعَلَى غَيْرِكَ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَمَثَلُكَ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

كَذَلِكَ إِفْرَارُ الْفَتَى لَا زِمَ لَهُ وَفِي غَيْرِهِ لَغْوٌ كَمَا جَاءَ شَرْعَنَا^(٢)

وَلَكِنْ أَنَا فِي الْحَقِيقَةِ يُؤَلِّمُنِي أَنْ يُوجَدَ هَذَا بَيْنَ أَيْدِي شَبَابِنَا، فَبَعْضُ النَّاسِ أَخَذُوا بِهِ عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ مُحْتَمَلٌ، وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ سِوَى الْبُطْلَانِ وَالْكَذِبِ وَالِدَسِّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِالشَّكِيكِ بِمَا أَخْبَرَهُمُ اللَّهُ بِهِ عَنْ خَلْقِ آدَمَ وَبَنِيهِ.

وَأَيْضًا مِمَّا يُحَذِّرُ عَنْهُ كَلِمَةٌ (فِكْرٌ إِسْلَامِيٌّ) إِذْ مَعْنَى هَذَا أَنَّنَا جَعَلْنَا الْإِسْلَامَ عِبَارَةً عَنْ أَفْكَارٍ قَابِلَةٍ لِلْأَخْذِ وَالرَّدِّ، وَهَذَا خَطَرٌ عَظِيمٌ أَذْخَلَهُ عَلَيْنَا أَعْدَاءُ الْإِسْلَامِ مِنْ حَيْثُ لَا نَشْعُرُ، وَالْإِسْلَامُ شَرْعٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَلَيْسَ فِكْرًا لِمَخْلُوقٍ.

(١) البيتان لأبي العلاء المعري، انظر: الواقي بالوفيات (٧/ ٧٤)، ومعاهد التنصيص (١/ ١٤٢-١٤٣).

(٢) البيت للقاظمي أبو محمد الحسن بن أبي عقامة اليمني، انظر: الواقي بالوفيات (٧/ ٧٤)، ومعاهد التنصيص (١/ ١٤٣).

يَسُبُّ الدَّهْرَ^(١)، وَأَنَا الدَّهْرُ، أَقْلَبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ^(٢)»^(٣).

[١] قَوْلُهُ: «يَسُبُّ الدَّهْرَ» الْجُمْلَةُ تَغْلِيلٌ لِلْأُذْيَةِ أَوْ تَفْسِيرٌ لَهَا، أَيْ: بِكَوْنِهِ يَسُبُّ الدَّهْرَ، أَيْ: يَسْتَمْتُهُ وَيُبْغِضُهُ وَيَلُومُهُ، وَرَبَّمَا يَلْعَنُهُ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، يُؤْذِي اللَّهَ، وَالِدَّهْرُ: هُوَ الزَّمَنُ وَالْوَقْتُ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ أَقْسَامِ سَبِّ الدَّهْرِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَأَنَا الدَّهْرُ» أَيْ: مُدَبِّرُ الدَّهْرِ وَمُصَرِّفُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ» [آل عمران: ١٤٠]؛ وَلِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ: «أَقْلَبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ» وَاللَّيْلُ وَالنَّهَارُ هُمَا الدَّهْرُ، وَلَا يُقَالُ بَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ نَفْسُهُ، وَمَنْ قَالَ ذَلِكَ فَقَدْ جَعَلَ الْخَالِقَ مَخْلُوقًا، وَالْمُقْلَبَ بِكَسْرِ اللَّامِ مُقْلَبًا بِفَتْحِ اللَّامِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ الْمَجَازُ مَمْنُوعًا فِي كَلَامِ اللَّهِ وَكَلَامِ رَسُولِهِ وَفِي اللَّغَةِ؟
أُجِيبُ: إِنَّ الْكَلِمَةَ حَقِيقَةٌ فِي مَعْنَاهَا الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ وَالْقِرَائِنُ، وَهُنَا فِي الْكَلَامِ مَحْذُوفٌ، تَفْدِيرُهُ: وَأَنَا مُقْلَبُ الدَّهْرِ؛ لِأَنَّهُ فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ: «أَقْلَبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»، وَاللَّيْلُ وَالنَّهَارُ هُمَا الدَّهْرُ، وَلَآنَ الْعَقْلُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَجْعَلَ الْخَالِقَ الْفَاعِلَ هُوَ الْمَخْلُوقُ الْمَفْعُولُ، الْمُقْلَبُ هُوَ الْمُقْلَبُ، وَبِهَذَا عُرِفَ خَطَأُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الدَّهْرَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ. كَانِبِ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الدَّهْرَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ»، وَهَذَا غَفْلَةٌ عَنْ مَذْلُولِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَغَفْلَةٌ عَنِ الْأَصْلِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ.

فَإِنَّمَا مَذْلُولُ الْحَدِيثِ: فَإِنَّ السَّائِينَ لِلدَّهْرِ لَمْ يُرِيدُوا سَبَّ اللَّهِ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا سَبَّ الزَّمَنِ، فَالدَّهْرُ هُوَ الزَّمَنُ فِي مُرَادِهِمْ.

وَأَمَّا الْأَصْلُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ: فَالْأَصْلُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ أَنْ تَكُونَ حُسْنَى، أَيْ: بِالِغَةِ فِي الْحُسْنِ أَكْمَلُهُ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَشْتَمِلَ عَلَى وَصْفٍ وَمَعْنَى هُوَ أَحْسَنُ مَا يَكُونُ مِنَ الْأَوْصَافِ وَالْمَعَانِي فِي دَلَالَةِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ؛ وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى اسْمًا جَامِدًا أَبَدًا؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الْجَامِدَةَ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى أَحْسَنُ أَوْ غَيْرُ أَحْسَنَ، لَكِنْ أَسْمَاءُ اللَّهِ كُلُّهَا حُسْنَى، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ دَالَّةً عَلَى مَعَانٍ، وَالدَّهْرُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَنِ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى إِلَّا أَنَّهُ اسْمُ زَمَنِ، وَعَلَى هَذَا فَيَتَوَقَّعُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِلَّهِ تَعَالَى لَوْجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنْ سِيَاقَ الْحَدِيثِ يَأْبَاهُ عَايَةَ الْإِبَاءِ.

الثَّانِي: أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ حُسْنَى، وَالدَّهْرُ اسْمٌ جَامِدٌ لَا يَحْتَمِلُ مَعْنَى إِلَّا أَنَّهُ اسْمٌ لِلْأَوْقَاتِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب «وَمَا يَكُنْ إِلَّا أَلْفُ عَشْرَ»، رقم (٤٨٢٦)، ومسلم: كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب النهي عن سب الدهر، رقم (٢٢٤٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَفِي رَوَايَةٍ: «لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ»^[١].

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: النَّهْيُ عَنِ سَبِّ الدَّهْرِ^[٢].

الثَّانِيَةُ: تَسْمِيَّتُهُ أَدَى اللَّهِ^[٣].

فَلَا يَحْمِلُ الْمَعْنَى الَّذِي يُوصَفُ بِأَنَّهُ أَحْسَنُ، وَحِينَئِذٍ فَلَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، بَلْ إِنَّهُ الزَّمَنُ، وَلَكِنْ مُقَلَّبُ الزَّمَنِ هُوَ اللَّهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «أَقْلَبُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارَ».

قَوْلُهُ: «أَقْلَبُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارَ» أَي: دَوَّاهُمَا وَمَا يَخْدُثُ فِيهِمَا؛ فَاللَّيْلُ وَالنَّهَارُ يُقَلَّبَانِ مِنْ طُولٍ إِلَى قِصَرٍ إِلَى تَسَاوٍ، وَالْحَادِثُ تَتَقَلَّبُ فِيهِ فِي السَّاعَةِ وَفِي الْيَوْمِ وَفِي الْأُسْبُوعِ وَفِي الشَّهْرِ وَفِي السَّنَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ أَلْمَلِكِ تَوَكَّلْ عَلَى الْمَلِكِ مَن تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وَهَذَا أَمْرٌ ظَاهِرٌ.

وَهَذَا التَّقْلِيبُ لَهُ حِكْمَةٌ قَدْ تَظْهَرُ لَنَا وَقَدْ لَا تَظْهَرُ؛ لِأَنَّ حِكْمَةَ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تُحِيطَ بِهَا عُقُولُنَا، وَمُجَرَّدُ ظُهُورِ سُلْطَانِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَتِمَامِ قُدْرَتِهِ هُوَ مِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَحْشَى الْإِنْسَانُ صَاحِبَ هَذَا السُّلْطَانِ وَالْقُدْرَةِ، فَيَتَضَرَّعَ وَيَلْجَأَ إِلَيْهِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَفِي رَوَايَةٍ: لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ» وَفَائِدَةُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَنَّ فِيهَا التَّضَرُّيخَ فِي النَّهْيِ عَنِ سَبِّ الدَّهْرِ.

قَوْلُهُ: «فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ» وَفِي نُسَخَةٍ: «فَإِنَّ الدَّهْرَ هُوَ اللَّهُ» وَالصَّوَابُ: «فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ». وَقَوْلُهُ: «فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ» أَي: فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مُدَبِّرُ الدَّهْرِ وَمُصَرِّفُهُ، وَهَذَا تَغْلِيلٌ لِلنَّهْيِ، وَمِنْ بَلَاغَةِ كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ قَرْنُ الْحُكْمِ بِالْعِلَّةِ؛ لِبَيَانِ الْحِكْمَةِ وَزِيَادَةِ الطَّمَأِينَةِ، وَلِأَجْلِ أَنْ تَتَعَدَّى الْعِلَّةُ إِلَى غَيْرِهَا فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَعْلَلُ حُكْمًا. فَهَذِهِ ثَلَاثُ فَوَائِدَ فِي قَرْنِ الْعِلَّةِ بِالْحُكْمِ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٢] الأُولَى: النَّهْيُ عَنِ سَبِّ الدَّهْرِ؛ لِقَوْلِهِ: «لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ».

[٣] الثَّانِيَةُ: تَسْمِيَّتُهُ أَدَى اللَّهِ. تُؤَخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ».

(١) أخرجه مسلم: كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب النهي عن سب الدهر، رقم (٥/٢٢٤٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثالثة: التأمّل في قوله: «فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ»^[١].

الرابعة: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ سَابًّا وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ بِقَلْبِهِ^[٢].

[١] الثالثة: التأمّل في قوله: «فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ»، فإذا تأمّلنا فيه وجدنا أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ اللَّهَ مُقَلَّبُ الدَّهْرِ وَمُصَرَّفُهُ وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ.

[٢] الرابعة: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ سَابًّا وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ بِقَلْبِهِ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ» وَلَمْ يَذْكُرْ قَصْدًا، وَلَوْ عَبَّرَ الشَّيْخُ بِقَوْلِهِ: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُؤْذِيًا لِلَّهِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ؛ لَكَانَ أَوْضَحَ وَأَصَحَّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ صَرَّحَ بِقَوْلِهِ: «يَسُبُّ الدَّهْرَ»، وَالْفِعْلُ لَا يُضَافُ إِلَّا لِمَنْ قَصَدَهُ.

وَقَدْ فَاتَ عَلَى الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعْضُ الْمَسَائِلِ، مِنْهَا: تَفْسِيرُ آيَةِ الْجَائِيَةِ، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ.



بَابُ التَّسْمِي بِقَاضِي الْقَضَاةِ وَنَحْوِهِ^(١)

[١] قَوْلُهُ: «بَابُ: التَّسْمِي بِقَاضِي الْقَضَاةِ» أَي: وَضَعَ الشَّخْصَ لِنَفْسِهِ هَذَا الْاسْمَ، أَوْ رِضَاهُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: «قَاضِي الْقَضَاةِ» (قَاضِي): بِمَعْنَى حَاكِمٍ، وَ(الْقَضَاةِ) أَي: الْحُكَّامِ، وَ«أَل» لِلْعُمُومِ. وَالْمَعْنَى: التَّسْمِي بِحَاكِمِ الْحُكَّامِ وَنَحْوِهِ، مِثْلُ مَلِكِ الْأَمْلاكِ، وَسُلْطَانِ السَّلَاطِينِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى التُّفُوزِ وَالسُّلْطَانِ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَّ جَمَعَ بَيْنَ الْإِلْزَامِ وَالْإِفْتَاءِ، بِخِلَافِ الْمُفْتِي، فَهُوَ لَا يُلْزَمُ؛ وَلِهَذَا قَالُوا: الْقَاضِي جَمَعَ بَيْنَ الشَّهَادَةِ وَالْإِلْزَامِ وَالْإِفْتَاءِ، فَهُوَ يَشْهَدُ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ حُكْمُ اللَّهِ، وَأَنَّ الْحَقَّ لِلْمَحْكُومِ لَهُ عَلَى الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، وَيُفْتِي، أَي: يُخْبِرُ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ وَشَرْعِهِ، وَيُلْزِمُ الْخَاصِّينَ بِمَا حَكَمَ بِهِ.

مُنَاسَبَةُ الْبَابِ لِكِتَابِ التَّوْحِيدِ: أَنَّ مَنْ تَسَمَّى بِهَذَا الْاسْمِ فَقَدْ جَعَلَ نَفْسَهُ شَرِيكًا مَعَ اللَّهِ فِيمَا لَا يَسْتَحِقُّهُ إِلَّا اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ لَا أَحَدَ يَسْتَحِقُّ أَنْ يَكُونَ قَاضِي الْقَضَاةِ أَوْ حَاكِمَ الْحُكَّامِ أَوْ مَلِكَ الْأَمْلاكِ إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ فَاللَّهُ هُوَ الْقَاضِي فَوْقَ كُلِّ قَاضِي، وَهُوَ الَّذِي لَهُ الْحُكْمُ، وَيَرْجِعُ إِلَيْهِ الْأَمْرُ كُلُّهُ، كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ قَضَاءَ اللَّهِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

١- قَضَاءٌ كَوْنِيٌّ.

٢- قَضَاءٌ شَرْعِيٌّ.

وَالْقَضَاءُ الْكَوْنِيُّ لَا بُدَّ مِنْ وَقُوعِهِ، وَيَكُونُ فِيمَا أَحَبَّ اللَّهُ وَفِيمَا كَرِهَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ لِنُفَيْدَهُ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤]، فَهَذَا قَضَاءٌ كَوْنِيٌّ مُتَعَلِّقٌ بِمَا يَكْرَهُهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ لَا يُحِبُّهُ اللَّهُ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ، وَهَذَا الْقَضَاءُ الْكَوْنِيُّ لَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ، وَلَا مُعَارِضَ لَهُ إِلَّا قَاطِعًا.

وَأَمَّا النَّوعُ الثَّانِي مِنَ الْقَضَاءِ، وَهُوَ الْقَضَاءُ الشَّرْعِيُّ، فَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا

= إِلَّا يَأْتَهُ وَالْوَلَدَيْنِ إِحْسَنًا ﴿[الإسراء: ٢٣]﴾، والقَضَاءُ الشَّرْعِيُّ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ وَقُوعُ الْمُقْضِي، فَقَدْ بَقِعَ وَقَدْ لَا يَبْقَعُ، وَلَكِنَّهُ يَتَعَلَّقُ فِيهَا بِحُجَّةِ اللَّهِ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ.

فَإِنْ قُلْتُ: إِذَا أَصَفْنَا الْقَضَاءَ وَحَصَرْنَا بِطَائِفَةِ مُعَيَّنَةٍ، أَوْ بِلَدٍّ مُعَيَّنٍ، أَوْ بِزَمَانٍ مُعَيَّنٍ، مِثْلُ أَنْ يُقَالَ: قَاضِي الْقَضَاءِ فِي الْفِقْهِ، أَوْ قَاضِي قَضَاءِ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، أَوْ قَاضِي قَضَاءِ مِصْرَ أَوْ الشَّامِ. أَوْ مَا أَشَبَّ ذَلِكَ، فَهَلْ يَجُوزُ هَذَا؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ مُقَيَّدٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ قَضَاءَ اللَّهِ لَا يَتَقَيَّدُ، فَحَيْثُ لَا يَكُونُ فِيهِ مِشَارَكَةُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَيْضًا أَنْ يَتَسَمَّى الْإِنْسَانُ بِذَلِكَ أَوْ يُسَمَّى بِهِ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا؛ لِأَنَّ النَّفْسَ قَدْ تَضَعُ السَّيْطَرَةَ عَلَيْهَا فِيمَا إِذَا سَعَرَ الْإِنْسَانُ بِأَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِقَاضِي قَضَاءِ النَّاحِيَةِ الْفُلَانِيَّةِ، فَقَدْ يَأْخُذُهُ الْإِعْجَابُ بِالنَّفْسِ وَالْعُرُورِ حَتَّى لَا يَقْبَلَ الْحَقَّ إِذَا خَالَفَ قَوْلَهُ.

وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ عَظِيمَةٌ لَهَا خَطَرُهَا إِذَا وَصَلَتْ بِالْإِنْسَانِ إِلَى الْإِعْجَابِ بِالرَّأْيِ بِحَيْثُ يَرَى أَنَّ رَأْيَهُ مَفْرُوضٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُ؛ فَإِنَّ هَذَا خَطَرٌ عَظِيمٌ، فَمَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْبَلَهُ اسْمًا لِنَفْسِهِ أَوْ وَصْفًا لَهُ، وَلَا أَنْ يَتَسَمَّى بِهِ. فَإِذَا قَيَّدَ بِزَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ وَنَحْوِهِمَا، قُلْنَا: إِنَّهُ جَائِزٌ. وَلَكِنْ الْأَفْضَلُ الْأَيُّعَلُّ.

لَكِنْ إِنْ قَيَّدَ بَقَنْ مِنَ الْفُنُونِ: هَلْ يَكُونُ جَائِزًا؟

مُفْتَضَى التَّقْيِيدِ أَنْ يَكُونَ جَائِزًا، لَكِنْ إِنْ قَيَّدَ بِالْفِقْهِ بِأَنَّ قِيلَ: (عَالِمُ الْعُلَمَاءِ فِي الْفِقْهِ) وَقُلْنَا: إِنْ الْفِقْهُ يَشْمَلُ أَصُولَ الدِّينِ وَمُفْرَعَهُ عَلَى حَدِّ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»^(١)، صَارَ فِيهِ عُمُومٌ وَاسِعٌ، وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ مَرْجِعَ النَّاسِ كُلِّهِمْ فِي الشَّرْعِ إِلَيْهِ - فَهَذَا فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْءٌ، وَالْأَوَّلَى التَّنْزُهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا إِنْ قَيَّدَ بِقَبِيلَةٍ فَهُوَ جَائِزٌ، لَكِنْ يَجِبُ مَعَ الْجَوَازِ مُرَاعَاةُ جَانِبِ الْمَوْصُوفِ أَنْ لَا يَعْتَرَّ وَيُعْجَبَ بِنَفْسِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْمَادِحِ: «قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب من يرد الله به خيرا، رقم (٧١)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة، رقم (١٠٣٧)، من حديث معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يكره من التمدح، رقم (٦٠٦١)، ومسلم: كتاب الزهد، باب النهي عن المدح، رقم (٣٠٠٠)، من حديث أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

في (الصحيح)^(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَخْنَعَ اسْمٍ.....

= وَأَمَّا التَّسْمِي بِ(شَيْخِ الْإِسْلَام) مِثْلُ أَنْ يُقَالَ: شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، أَوْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ. أَيْ: أَنَّهُ الشَّيْخُ الْمَطْلُوقُ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَيْهِ الْإِسْلَامُ - فَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ إِذْ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحَقُّ بِهَذَا الْوَصْفِ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ الْخَلْقِ بَعْدَ النَّبِيِّينَ، وَلَكِنْ إِذَا قُصِدَ بِهَذَا الْوَصْفِ أَنَّهُ جَدَّدَ فِي الْإِسْلَامِ وَحَصَلَ لَهُ أَثَرٌ طَيِّبٌ فِي الدِّفَاعِ عَنْهُ - فَلَا بَأْسَ بِإِطْلَاقِهِ.

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلتَّسْمِي بِ(الإمام) فَهُوَ أَهْوَنُ بِكَثِيرٍ مِنَ التَّسْمِي بِ(شَيْخِ الْإِسْلَامِ)؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِيَ إِمَامَ الْمَسْجِدِ إِمَامًا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَنْدهُ إِلَّا اثْنَانِ.

لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُنَبِّهَ أَنَّهُ لَا يُسَامَحُ فِي إِطْلَاقِ كَلِمَةِ (إِمَامٍ) إِلَّا عَلَى مَنْ كَانَ قُدْوَةً وَلَهُ أَتْبَاعٌ، كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ وَابْنِ خَلَوْنٍ وَمُسْلِمٍ، وَغَيْرِهِمْ مَنْ لَهُ أَثَرٌ فِي الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ وَصْفَ الْإِنْسَانِ بِمَا لَا يَسْتَحِقُّ هُزْمٌ لِلأُمَّةِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا تَصَوَّرَ أَنَّ هَذَا إِمَامٌ وَهَذَا إِمَامٌ هَذَا إِمَامٌ الْحَقُّ فِي عَيْنِهِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُضُ قُدْرَهُ إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ الْعَصَا^(٢)

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: (آيَةُ اللَّهِ، حُجَّةُ اللَّهِ، حُجَّةُ الْإِسْلَامِ) فَإِنَّهَا أَلْقَابٌ حَادِثَةٌ لَا تَنْبَغِي؛ لِأَنَّهُ لَا حُجَّةَ لِلَّهِ عَلَى عِبَادِهِ إِلَّا الرُّسُلُ.

وَأَمَّا (آيَةُ اللَّهِ)، فَإِنَّ أُرِيدَ بِهِ الْمَعْنَى الْأَعْمَى، فَلَا مَذْحَ فِيهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ آيَةُ اللَّهِ، كَمَا قِيلَ:

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَّهُ آيَةٌ تَذِلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ^(٣)

وَأِنْ أُرِيدَ الْمَعْنَى الْأَخْصُ، أَيْ: أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ آيَةُ خَارِقَةٌ - فَهَذَا فِي الْغَالِبِ يَكُونُ مُبَالِغًا فِيهِ، وَالْعِبَارَةُ السَّليمةُ أَنْ يُقَالَ: عَالِمٌ، مُفْتٍ، قَاضٍ، حَاكِمٌ، إِمَامٌ. لِمَنْ كَانَ مُسْتَحَقًّا لَذَلِكَ.

[١] قَوْلُهُ: «فِي (الصَّحِيحِ)» انْظُرِ الْكَلَامَ عَلَيْهَا (ص: ١٢٢).

[٢] قَوْلُهُ: «إِنَّ أَخْنَعَ اسْمٍ» أَيْ: أَوْضَعَ اسْمًا، وَالْمُرَادُ بِالْإِسْمِ الْمُسَمَّى، فَأَوْضَعَ اسْمًا عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ تَسْمَى مَلِكُ الْأَمْلاِكِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ نَفْسَهُ فِي مَرْتَبَةٍ عَلِيًّا، فَالْمُلُوكُ أَعْلَى طَبَقَاتِ الْبَشَرِ مِنْ حَيْثُ السُّلْطَةُ، فَجَعَلَ مَرْتَبَتَهُ فَوْقَ مَرْتَبَتِهِمْ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ عَزَّجَلْ؛ وَلِهَذَا عَوْقِبَ بِتَقْيِيزِ قَصْدِهِ،

(١) غير منسوب، ومن ذكره ابن كثير في تفسيره (٤٤٢/٨)، ط دار طيبة.

(٢) من شعر أبي العتاهية، انظر: ديوانه (ص: ١٢٢)، ومعاهد التنصيص (٢/٢٨٦).

عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ تَسْمَى مَلِكَ الْأُمَلَاكِ، لَا مَالِكَ إِلَّا اللَّهُ^(١)»^(٢).
قَالَ سُفْيَانُ: «مِثْلُ شَاهَانِ شَاهٍ»^(٣)^(٤).

= فَصَارَ أَوْضَحَ اسْمٍ عِنْدَ اللَّهِ؛ إِذْ قَصَدُهُ أَنْ يَتَعَاطَمَ حَتَّى عَلَى الْمُلُوكِ، فَأُهِنَ؛ وَلِهَذَا كَانَ أَحَبُّ اسْمٍ عِنْدَ اللَّهِ مَا دَلَّ عَلَى التَّذَلُّلِ وَالْخُضُوعِ، مِثْلُ: عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَبْغَضُ اسْمٍ عِنْدَ اللَّهِ مَا دَلَّ عَلَى الْجَبَرُوتِ وَالسُّلْطَةِ وَالتَّعْظِيمِ.

[١] قَوْلُهُ: «لَا مَالِكَ إِلَّا اللَّهُ» أَيُّ: لَا مَالِكَ عَلَى الْحَقِيقَةِ الْمَلِكِ الْمُطْلَقِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى. وَأَيْضًا لَا مَلِكَ إِلَّا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ؛ وَلِهَذَا جَاءَتْ آيَةُ الْفَاتِحَةِ بِقَرَاءَتَيْنِ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، و﴿تَبَارَكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]؛ لَكَيْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمَلِكِ وَتَمَامِ السُّلْطَانِ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ مَلِكُ مَالِكٍ، مَلِكُ دُو سُلْطَةٍ وَعَظْمَةٍ وَقَوْلٍ نَافِذٍ، وَمَالِكُ مُتَصَرِّفٍ مُدَبِّرٍ لِجَمِيعِ مَمْلَكَتِهِ.

فَاللَّهُ لَهُ الْخَلْقُ وَالْمُلْكُ وَالتَّدْبِيرُ، فَلَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا مُدَبِّرَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا مَالِكَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣]، فَلَا سِتْفَهَامَ بِمَعْنَى النَّفْيِ، وَقَدْ أَشْرَبَ مَعْنَى التَّحَدِّي، أَيُّ: إِنْ وَجَدْتُمُوهُ فَهَاتُوهُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [الحجر: ٨٦]، فِيهَا تَوْكِيدٌ وَخَضَرٌ، وَهَذَا دَلِيلُ انْفِرَادِهِ بِالْخَلْقِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ الْذِيكَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [الحج: ٧٣]، فَ﴿الَّذِيكَ﴾ اسْمٌ مُؤْصُولٌ يَشْمَلُ كُلَّ مَنْ يُدْعَى مِنْ دُونِ اللَّهِ: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾، وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالِغَةِ، وَمَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالِغَةِ فَلَا مَفْهُومَ لَهُ كَثْرَةً أَوْ قِلَّةً.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي يَدِيرُ الْأُمَلُوكَ﴾ [الملك: ١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلُوكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وَهَذَا دَلِيلُ انْفِرَادِهِ بِالْمُلْكِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ [يونس: ٣١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ يَدِيرُ مَلَكُوتَكُمْ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سَيَقُولُونَ لِلَّهِ] [المؤمنون: ٨٨-٨٩].

[٢] قَوْلُهُ: «قَالَ سُفْيَانُ (هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ): مِثْلُ شَاهَانِ شَاهٍ» وَهَذَا بِاللُّغَةِ الْفَارْسِيَّةِ، (فَشَاهَانُ):

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب أبغض الأسماء إلى الله تعالى، رقم (٦٢٠٦)، ومسلم: كتاب الآداب، باب تحريم التسمي بملك الأملاك، رقم (٢١٤٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب أبغض الأسماء إلى الله تعالى، رقم (٦٢٠٦)، ومسلم: كتاب الآداب، باب تحريم التسمي بملك الأملاك، رقم (٢١٤٣) / ٢٠.

وَفِي رِوَايَةٍ: «أَغِيْظُ رَجُلًا عَلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأُخْبِتُهُ»^(١).
قَوْلُهُ: «أَخْنَعُ» يَعْنِي: أَوْضَعُ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: النَّهْيُ عَنِ التَّسْمِي بِمَلِكِ الْأَمْلاكِ^(٢).

الثانية: أَنَّ مَا فِي مَعْنَاهُ مِثْلُهُ كَمَا قَالَ سُفْيَانُ^(٣).

الثالثة: التَّفَقُّطُ لِلتَّغْلِيْظِ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الْقَلْبَ لَمْ يَقْصِدْ مَعْنَاهُ^(٤).

= جَمَعَ بِمَعْنَى أَمْلاكٍ، وشَاءَ مَفْرُودٌ بِمَعْنَى مَلِكٍ، وَالتَّقْدِيرُ: أَمْلاكٌ مَلِكٍ، أَي: مَلِكُ الْأَمْلاكِ، لَكِنَّهُمْ فِي اللَّغَةِ الْفَارِسِيَّةِ يَقْدُمُونَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ.

[١] قَوْلُهُ: وَفِي رِوَايَةٍ: «أَغِيْظُ رَجُلًا عَلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأُخْبِتُهُ» أَغِيْظُ: مِنَ الْغِيْظِ وَهُوَ الْغَضَبُ، أَي: إِنَّ أَعْظَبَ شَيْءٍ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَأُخْبِتُهُ هُوَ هَذَا الْأِسْمُ، وَإِذَا كَانَ سَبَبًا لَغَضَبِ اللَّهِ وَخِيبًا فَإِنَّ التَّسْمِي بِهِ مِنَ الْكِبَائِرِ.

وقَوْلُهُ: «أَغِيْظُ» فِيهِ إِبْثَاتُ الْغِيْظِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ، فَهِيَ صِفَةٌ تَلِيْقُ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ كَغَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا أَتَتْ مِنَ الْغَضَبِ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٢] الأولى: النَّهْيُ عَنِ التَّسْمِي بِمَلِكِ الْأَمْلاكِ. وَتُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «إِنَّ أَخْنَعَ اسْمٍ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ رَجُلٌ تَسَمَّى مَلِكُ الْأَمْلاكِ»، وَالْمَوْلُفُ يَقُولُ: النَّهْيُ عَنِ التَّسْمِي ... وَالنَّهْيُ شَرْعًا لَا يُسْتَفَادُ مِنَ الصَّبْغَةِ الْمُعَيَّنَةِ الْمَعْرُوفَةِ فَحَسْبُ، بَلْ إِذَا وَرَدَ الدَّمُّ عَلَيْهِ، أَوْ سَبُّ فَاعِلِهِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ - فَإِنَّهُ يُفِيدُ النَّهْيَ، وَصِبْغَةُ النَّهْيِ هِيَ الْمُضَارِعُ الْمَقْرُونُ بِ(لَا) النَّاهِيَّةِ، مِثْلُ: لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ هُنَاكَ دَمٌ أَوْ وَعِيدٌ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِلنَّهْيِ وَزِيَادَةٌ.

[٣] الثانية: أَنَّ مَا فِي مَعْنَاهُ مِثْلُهُ كَمَا قَالَ سُفْيَانُ. وَالَّذِي فِي مَعْنَاهُ: قَاضِي الْقَضَاءِ، وَحَاكِمُ

الْحُكَّامِ، وَشَاهَانُ شَاءَ فِي الْفَارِسِيَّةِ.

[٤] الثالثة: التَّفَقُّطُ لِلتَّغْلِيْظِ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الْقَلْبَ لَمْ يَقْصِدْ مَعْنَاهُ: أَي:

لَمْ يَقْصِدْ أَنَّهُ مَلِكُ الْأَمْلاكِ أَوْ قَاضِي الْقَضَاءِ؛ لِعِلْمِهِ أَنَّ هُنَاكَ مَنْ هُوَ أَبْلَغُ مُلْكًا وَأَحْكَمُ قَضَاءً.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الآداب، باب تحريم التسمي بملك الأملاك، رقم (٢١٤٣/٢١).

الرَّابِعَةُ: التَّقَطُّنُ أَنَّ هَذَا لِأَجْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ^(١).

وَإِذَا سَمِينَا سَخَصًا بِقَاضِي الْقَضَاءِ أَوْ حَاكِمِ الْحُكَّامِ وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ مِنْ أَجْهَلِ الْقَضَاءِ وَمِنْ أَضْعَفِ الْحُكَّامِ - جَمَعْنَا بَيْنَ أَمْرَيْنِ: بَيْنَ الْكَذِبِ، وَالْوُقُوعِ فِي اللَّفْظِ الْمُنْهِي عَنْهُ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَعْلَمَ أَهْلَ زَمَانِهِ، أَوْ أَعْلَمَ أَهْلَ مَكَانِهِ، وَيَرْجِعُ الْقَضَاءُ إِلَيْهِ - فَهَذَا وَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ مُطَابِقًا لِلَوَاقِعِ لَكِنَّهُ مُنْهِي عَنْهُ، مَعَ أَنَّ الْقَلْبَ لَمْ يَقْصِدْ مَعْنَاهُ.

[١] الرَّابِعَةُ: التَّقَطُّنُ أَنَّ هَذَا لِأَجْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ. يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا مَالِكَ إِلَّا اللَّهُ»، فَالرَّسُولُ ﷺ أَشَارَ إِلَى الْعِلَّةِ، وَهِيَ: «لَا مَالِكَ إِلَّا اللَّهُ»، فَكَيْفَ تَقُولُ: مَلِكُ الْأَمْلاكِ وَهُوَ لَا مَالِكَ إِلَّا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ؟! عَزَّوَجَلَّ!

الْفَرْقُ بَيْنَ مَلِكٍ وَمَالِكٍ: لَيْسَ كُلُّ مَلِكٍ مَالِكًا، وَلَيْسَ كُلُّ مَالِكٍ مَلِكًا؛ فَقَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ مَلِكًا، وَلَكِنَّهُ لَا يَكُونُ بِيَدِهِ التَّدْبِيرُ، وَقَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ مَالِكًا وَيَتَصَرَّفُ فِيمَا يَمْلِكُهُ فَقَطُّ؛ فَالْمَلِكُ مِنْ مَلَكِ السُّلْطَةِ الْمُطْلَقَةِ، لَكِنْ قَدْ يَمْلِكُ التَّصَرُّفُ فِيكَوْنُ مَلِكًا مَالِكًا، وَقَدْ لَا يَمْلِكُ فِيكَوْنُ مَلِكًا وَلَيْسَ بِمَالِكٍ، أَمَّا الْمَالِكُ فَهُوَ الَّذِي لَهُ التَّصَرُّفُ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ، كَمَالِكِ الْبَيْتِ، وَمَالِكِ السَّيَّارَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا لَيْسَ بِمَلِكٍ، بَعْضُهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَةٌ عَامَّةٌ.

وَيُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ أَيْضًا:

١ - إِبْنَاتُ صِفَةِ الْغَيْظِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَأَنَّهُ يَتَفَاضَلُ لِقَوْلِهِ: «أَغْيَظُ» وَهُوَ اسْمٌ تَفْضِيلٌ.

٢ - حِكْمَةُ الرَّسُولِ ﷺ فِي التَّعْلِيمِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا بَيَّنَّ أَنَّ هَذَا أُخْنَعُ اسْمٍ وَأَغْيَظُهُ أَشَارَ إِلَى الْعِلَّةِ، وَهُوَ: «لَا مَالِكَ إِلَّا اللَّهُ» وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ التَّعْلِيمِ وَالتَّعْبِيرِ؛ وَلِهَذَا يَنْبَغِي لِكُلِّ إِنْسَانٍ يُعَلِّمُ النَّاسَ أَنْ يَفْرَنَ الْأَحْكَامَ بِمَا تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ النُّفُوسُ مِنْ أَدَلَّةٍ شَرْعِيَّةٍ أَوْ عِلَلٍ مَرْعِيَّةٍ، قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ:

الْعِلْمُ مَعْرِفَةُ الْهُدَى بِدَلِيلِهِ مَا ذَاكَ وَالتَّقْلِيدُ يَسْتَوِيَانِ^(١)

فَالْعِلْمُ أَنْ تَرْبِطَ الْأَحْكَامَ بِأَدْلَتِهَا الْأَثَرِيَّةِ أَوْ النَّظَرِيَّةِ. فَالْأَثَرِيَّةُ مَا كَانَ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ. وَالنَّظَرِيَّةُ: الْعَقْلِيَّةُ، أَيْ: الْعِلَلُ الْمَرْعِيَّةُ الَّتِي يَعْتَبَرُهَا الشَّرْعُ.



بَاب

احْتِرَامُ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَتَغْيِيرُ الْأَسْمِ لِأَجْلِ ذَلِكَ^(١)

[١] بَابُ: احْتِرَامُ أَسْمَاءِ اللَّهِ... إلخ.

أَسْمَاءُ اللَّهِ عَزَّجَلْ هِيَ: الَّتِي سَمَى بِهَا نَفْسَهُ أَوْ سَمَّا بِهَا رَسُولُهُ ﷺ. وَقَدْ سَبَقَ لَنَا الْكَلَامُ فِيهَا فِي مَبَاحِثَ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا:

هَلْ أَسْمَاءُ اللَّهِ مُتَرَادِفَةٌ أَوْ مُتَبَايِنَةٌ؟

وَقُلْنَا: بِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهَا عَلَى الذَّاتِ مُتَرَادِفَةٌ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى ذَاتٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ اللَّهُ عَزَّجَلْ، وَبِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهَا عَلَى الْمَعْنَى وَالصِّفَةِ الَّتِي تَحْمِلُهَا مُتَبَايِنَةٌ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا قَدْ يَدُلُّ عَلَى مَا تَضَمَّنَهُ الْآخَرُ مِنْ بَابِ دَلَالَةِ الزُّرْمِ؛ فَمَثَلًا: (الْحَلَّاقُ) يَتَضَمَّنُ الدَّلَالَهَ عَلَى الْعِلْمِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ اسْمِ الْعَلِيمِ، لَكِنَّهُ بِالْإلْتِزَامِ، وَعَلَى الْقُدْرَةِ الْمُسْتَفَادَةِ مِنْ اسْمِ الْقَدِيرِ، لَكِنْ بِالْإلْتِزَامِ.

الثَّانِي: هَلْ أَسْمَاءُ اللَّهِ مُشْتَقَّةٌ أَوْ جَامِدَةٌ (يَعْنِي: هَلِ الْمُرَادُ بِهَا الدَّلَالَهَ عَلَى الذَّاتِ فَقَطْ، أَوْ عَلَى الذَّاتِ وَالصِّفَةِ)؟

الجَوَابُ: عَلَى الذَّاتِ وَالصِّفَةِ، أَمَّا أَسْمَاؤُنَا نَحْنُ فَمُرَادُهَا الدَّلَالَهَ عَلَى الذَّاتِ فَقَطْ، فَقَدْ يُسَمَّى مُحَمَّدًا وَهُوَ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ دَمًا، وَقَدْ يُسَمَّى عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ مِنْ أَفْجَرِ عِبَادِ اللَّهِ.

أَمَّا أَسْمَاءُ اللَّهِ عَزَّجَلْ، وَأَسْمَاءُ الرَّسُولِ ﷺ وَأَسْمَاءُ الْقُرْآنِ، وَأَسْمَاءُ الْيَوْمِ الْآخِرِ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهَا أَسْمَاءُ مُتَضَمِّنَةٌ لِلْأَوْصَافِ.

الثَّالِثُ: أَسْمَاءُ اللَّهِ بَعْضُهَا مَعْلُومٌ لَنَا وَبَعْضُهَا غَيْرُ مَعْلُومٍ بِدَلِيلِ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي دُعَاءِ الْكَرْبِ: «أَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِيَتْ بِهِ نَفْسُكَ، أَوْ أُنْزِلَتْ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلِمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتُ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ: أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ رِيبَ قَلْبِي...»^(١)، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَا اسْتَأْثَرَهُ اللَّهُ بِعِلْمِهِ لَا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ.

(١) أخرجه أحمد (١/٣٩١، ٤٥٢) وابن حبان (٢٣٧٢) والطبراني في «الكبير» (١٠٣٥٢) والحاكم (١/٥٠٩) - وقال: «صحيح على شرط مسلم إن سلم من إرسال عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه؛ فإنه يختلف في سماعه من أبيه». وأخرجه أيضًا: البيهقي في «الأسماء» (ص: ٦٠). والحديث صححه ابن القيم؛ كما في «بدائع الفوائد» (١/١٦٦) وحسنه الحافظ في «تخريج الأذكار» كما في «الفتوحات الربانية» (٤/١٣).

الرَّابِعُ: أَشْمَاءُ اللَّهِ: هَلْ هِيَ مَحْصُورَةٌ بَعْدَ مُعَيَّنٍ؟

والجواب: غَيْرُ مَحْصُورَةٍ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ، وَالْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(١).

الخامِسُ: أَنَّ هَذِهِ التَّسْعَةَ وَالتَّسْعِينَ غَيْرُ مُعَيَّنَةٍ، بَلْ مَوْكُولَةٌ لَنَا؛ لِنَبْحَثَ حَتَّى نَحْصُلَ عَلَى التَّسْعَةِ وَالتَّسْعِينَ^(٢)، وَهَذَا مِنْ حِكْمَةِ إِبْهَامِهَا لِأَجْلِ الْبَحْثِ؛ حَتَّى نَصِلَ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ. وَلِهَذَا نَظَائِرُ، مِنْهَا: أَنَّ اللَّهَ أَخْفَى لَيْلَةَ الْقَدْرِ، وَسَاعَةَ الْإِجَابَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَسَاعَةَ الْإِجَابَةِ فِي اللَّيْلِ؛ لِيَجْتَهِدَ النَّاسُ فِي الطَّلَبِ.

السادِسُ: مَعْنَى إِحْصَاءِ هَذِهِ التَّسْعَةِ وَالتَّسْعِينَ الَّذِي يَرْتَبُ عَلَيْهِ دُخُولُ الْجَنَّةِ لَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنْ تُكْتَبَ فِي رِقَاعٍ، ثُمَّ تُكَرَّرَ حَتَّى تُحْفَظَ فَقَطْ، وَلَكِنْ مَعْنَى ذَلِكَ: أَوَّلًا: الْإِحَاطَةُ بِهَا لَفْظًا.

ثَانِيًا: فَهْمُهَا مَعْنَى.

ثَالِثًا: التَّعَبُّدُ لِلَّهِ بِمُقْتَضَاهَا، وَلِذَلِكَ وَجْهَانِ:

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: أَنْ تَدْعُو اللَّهَ بِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، بَأَنْ تَجْعَلَهَا وَسِيلَةً إِلَىٰ مَطْلُوبِكَ، فَتَخْتَارَ الْأَسْمَ الْمُنَاسِبَ لِمَطْلُوبِكَ، فَعِنْدَ سُؤَالِ الْمَغْفِرَةِ تَقُولُ: يَا غَفُورُ! وَلَيْسَ مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ تَقُولَ: يَا شَدِيدَ الْعِقَابِ! اغْفِرْ لِي، بَلْ هَذَا يُشَبِّهِ الْاسْتِهْزَاءَ، بَلْ تَقُولُ: أَجْرَنِي مِنْ عِقَابِكَ.

الْوَجْهَ الثَّانِي: أَنْ تَتَعَرَّضَ فِي عِبَادَتِكَ لِمَا تَقْتَضِيهِ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ؛ فَمُقْتَضَى الرَّحِيمِ الرَّحْمَةُ، فَاعْمَلِ الْعَمَلَ الصَّالِحَ الَّذِي يَكُونُ جَالِيًا لِرَحْمَةِ اللَّهِ، وَمُقْتَضَى الْغَفُورِ الْمَغْفِرَةُ، إِذَا افْعَلْ مَا يَكُونُ سَبَبًا فِي مَغْفِرَةِ ذُنُوبِكَ، هَذَا هُوَ مَعْنَى إِحْصَائِهَا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ جَدِيدٌ لِأَنْ يَكُونَ ثَمَنًا لِدُخُولِ الْجَنَّةِ، وَهَذَا الثَّمَنُ لَيْسَ عَلَىٰ وَجْهِ الْمُقَابَلَةِ، وَلَكِنْ عَلَىٰ وَجْهِ السَّبَبِ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ سَبَبٌ لِدُخُولِ الْجَنَّةِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب إن لله مائة اسم إلا واحداً، رقم (٧٣٩٢)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها (٢٦٧٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وانظر تعيينها في: «القواعد المثلثة» لفضيلة الشيخ الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ.

= وَلَيْسَتْ بَدَلًا؛ وَلِهَذَا ثَبِتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَوْلُهُ: «لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ أَحَدٌ بِعَمَلِهِ. قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَّعَمِدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ»^(١).

فَلَا تُغْتَرَّ يَا أَخِي بِعَمَلِكَ، وَلَا تُعْجَبْ فَتَقُولَ: أَنَا عَمِلْتُ كَذَا وَكَذَا وَسَوْفَ أَدْخُلُ الْجَنَّةَ. قَالَ تَعَالَى: ﴿يَمْشُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمْشُوا عَلَىٰ إِسْلَمِكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُتُ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْتُكُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: ١٧]، هَذَا بِاعْتِبَارِ مَا تَرَاهُ تَحْنُ نَحْوُ أَعْمَالِنَا، فَيَجِبُ أَنْ تَرَىٰ لِلَّهِ الْمِنَّةَ وَالْفَضْلَ عَلَيْنَا، لَكِنْ بِاعْتِبَارِ الْجَزَاءِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]، فَتُؤْمِنُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ يَجْزِي الْإِحْسَانَ بِالْإِحْسَانِ.

السَّابِعُ: أَسْمَاءُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ وَدَلَالَتُهَا عَلَى الذَّاتِ وَالصِّفَةِ جَمِيعًا دَلَالَةٌ مُطَابَقَةٌ، وَدَلَالَتُهَا عَلَى الذَّاتِ وَخُذَهَا أَوْ عَلَى الصِّفَةِ وَخُذَهَا دَلَالَةٌ تَضْمِينِي، وَدَلَالَتُهَا عَلَى أَمْرٍ خَارِجٍ دَلَالَةٌ التَّزَامِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (الْحَلَّاقُ) دَلَّ عَلَى الذَّاتِ، وَهُوَ الرَّبُّ عَزَّجَلَّ، وَعَلَى الصِّفَةِ وَهِيَ الْخَلْقُ جَمِيعًا دَلَالَةٌ مُطَابَقَةٌ، وَدَلَّ عَلَى الذَّاتِ وَخُذَهَا أَوْ عَلَى الصِّفَةِ وَخُذَهَا دَلَالَةٌ تَضْمِينِي، وَدَلَّ عَلَى الْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ دَلَالَةٌ التَّزَامِ.

الثَّامِنُ: أَسْمَاءُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ لَا يَتِمُّ الْإِيمَانُ بِهَا إِلَّا بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ إِذَا كَانَ الْأِسْمُ مُتَعَدِّيًا: الْإِيمَانُ بِالْأِسْمِ اسْمًا لِلَّهِ، وَالْإِيمَانُ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ صِفَةٍ، وَمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ أَثَرٍ وَحُكْمٍ؛ فَالْعَلِيمُ مِثْلًا لَا يَتِمُّ الْإِيمَانُ بِهِ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ بِأَنَّ الْعَلِيمَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، وَتُؤْمِنَ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ صِفَةِ الْعِلْمِ، وَتُؤْمِنَ بِالْحُكْمِ الْمُرْتَبِ عَلَى ذَلِكَ، وَهُوَ أَنَّهُ يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ، وَإِذَا كَانَ الْأِسْمُ غَيْرَ مُتَعَدٍِّّ فَتُؤْمِنُ بِأَنَّهُ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَبِأَنَّهُ تَضَمَّنَتْهُ مِنْ صِفَةٍ.

التَّاسِعُ: أَنَّ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ مَا يَخْتَصُّ بِهِ، مِثْلُ: اللَّهِ، الرَّحْمَنُ، رَبُّ الْعَالَمِينَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَمِنْهَا مَا لَا يَخْتَصُّ بِهِ، مِثْلُ: الرَّحِيمِ، السَّمِيعِ، الْعَلِيمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢]، وَقَالَ تَعَالَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨].

(١) أخرجه البخاري: كتاب المرضى، باب تمنى المريض الموت، رقم (٥٦٧٣)، ومسلم: كتاب صفة القيامة، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله تعالى، رقم (٢٨١٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ ^[١] أَنَّهُ كَانَ يُكْنَى أَبُو الْحَكَمِ ^[٢]، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ، وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ» ^[٣].

قَوْلُهُ: «بَابُ: احْتِرَامُ أَسْمَاءِ اللَّهِ» أَيُّ: وَجُوبُ احْتِرَامِ أَسْمَاءِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ احْتِرَامَهَا احْتِرَامُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَمِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، فَلَا يُسَمَّى أَحَدٌ بِاسْمٍ مُحْتَصٍّ بِاللَّهِ، وَأَسْمَاءُ اللَّهِ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: الْأَوَّلُ: مَا لَا يَصِحُّ إِلَّا لِلَّهِ، فَهَذَا لَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ، وَإِنْ سُمِّيَ وَجِبَ تَغْيِيرُهُ، مِثْلُ: اللَّهِ، الرَّحْمَنِ، رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ.

الثَّانِي: مَا يَصِحُّ أَنْ يُسَمَّى بِهِ غَيْرُ اللَّهِ، مِثْلُ: الرَّحِيمِ، وَالسَّمِيعِ، وَالْبَصِيرِ، فَإِنْ لَوْحِظَتْ الصِّفَةُ مُنْعٍ مِنَ التَّسْمِي بِهِ، وَإِنْ لَمْ تَلَاخِظِ الصِّفَةُ جَارَ التَّسْمِي بِهِ عَلَى أَنَّهُ عَلِمَ مُحْضٌ.

[١] قَوْلُهُ: «عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ» هُوَ هَانِئُ بْنُ يَزِيدَ الْكِنْدِيُّ، جَاءَ وَافِدًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَعَ قَوْمِهِ.

[٢] وَقَوْلُهُ: «يُكْنَى أَبُو الْحَكَمِ» أَيُّ: يُنَادَى بِهِ، وَالْكُنْيَةُ مَا صُدِّرَ بِأَبٍ أَوْ أُمٍّ أَوْ أَخٍ أَوْ عَمٍّ أَوْ خَالَ، وَتَكُونُ لِلْمَذْحِ كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَتَكُونُ لِلذَّمِّ كَأَبِي جَهْلٍ، وَتَكُونُ لِمُصَاحَبَةِ الشَّيْءِ وَمُلَازَمَتِهِ كَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَتَكُونُ لِمُجَرَّدِ الْعِلْمِيَّةِ كَأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَبِي الْعَبَّاسِ سَنِيحِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ» «هُوَ الْحَكَمُ» أَيُّ: الْمُسْتَحَقُّ أَنْ يَكُونَ حَاكِمًا عَلَى عِبَادِهِ، حَاكِمًا بِالْفِعْلِ، يُدَلُّ لَهُ قَوْلُهُ: «وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ».

وَقَوْلُهُ: «وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ» الْحَبْرُ فِيهِ جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُقَدَّمٌ، وَتَقْدِيمُ الْحَبْرِ يُفِيدُ الْحَضَرَ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْحُكْمُ رَاجِعًا إِلَى اللَّهِ وَحْدَهُ.

وَحُكْمُ اللَّهِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الْأَوَّلُ: كَوْنِيٌّ، وَهَذَا لَا رَادَّ لَهُ، فَلَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَرُدَّهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَنْ أُنَبِّئَكَ الْآرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَيْحَ أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ [يوسف: ٨٠].

الثَّانِي: شَرْعِيٌّ، وَيَنْقَسِمُ النَّاسُ فِيهِ إِلَى قِسْمَيْنِ: مُؤْمِنٍ وَكَافِرٍ، فَمَنْ رَضِيَ وَحَكَمَ بِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ لَمْ يَرْضَ بِهِ وَلَمْ يَحْكَمْ بِهِ فَهُوَ كَافِرٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠].

فَقَالَ: إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي^(١)، فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ، فَرَضِي كَيْلَا الْفَرِيقَيْنِ. فَقَالَ: «مَا أَحْسَنَ هَذَا!»^(٢) فَمَا لَكَ مِنَ الْوَلَدِ؟ قُلْتُ: شَرِيحٌ، وَمُسْلِمٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ. قَالَ: «فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟» قُلْتُ: شَرِيحٌ. قَالَ: «فَأَنْتَ أَبُو شَرِيحٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ^(٣).

= وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعَزَّ الْخَكِيمِينَ﴾ [التين: ٨]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] فَهُوَ يَشْمَلُ الْكَوْنِيَّ وَالشَّرْعِيَّ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ الْآيَةِ الثَّانِيَةِ أَنَّ الْمُرَادَ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ؛ لِأَنَّهُ فِي سِيَاقِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، وَالشَّرْعِيُّ يَكُونُ تَابِعًا لِلْمَحْيَةِ وَالرِّضَا وَالْكَرَاهَةِ وَالسَّخَطِ، وَالْكَوْنِيُّ عَامٌّ فِي كُلِّ شَيْءٍ. وَفِي الْحَدِيثِ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مِنْ أَسْلَائِهِ تَعَالَى: (الْحُكْمُ).

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْعَدْلِ: فَقَدْ وَرَدَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَكَمَ عَدْلٌ» وَلَا أَعْرِفُ فِيهِ حَدِيثًا مَرْفُوعًا، وَلَكِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا﴾ [المائدة: ٥٠] لَا شَكَّ أَنَّهُ مُتَّصِفٌ لِلْعَدْلِ، بَلْ هُوَ مُتَّصِفٌ لِلْعَدْلِ وَزِيَادَةً.

[١] قَوْلُهُ: فَقَالَ: إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي هَذَا بَيَانٌ لِسَبَبِ تَسْمِيَّتِهِ بِأَبِي الْحَكَمِ.
[٢] قَوْلُهُ: «مَا أَحْسَنَ هَذَا!» الْإِشَارَةُ تَعُودُ إِلَى إِصْلَاحِهِ بَيْنَ قَوْمِهِ لَا إِلَى تَسْمِيَّتِهِ بِهَذَا الْاسْمِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَيْرُهُ.

قَوْلُهُ: «شَرِيحٌ وَمُسْلِمٌ وَعَبْدُ اللَّهِ» الظَّاهِرُ: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الثَّلَاثَةُ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ يَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى، فَلَوْ كَانَ عَنْدهُ بَنَاتٌ لَعَدَّهِنَّ.

قَوْلُهُ: «فَأَنْتَ أَبُو شَرِيحٍ» غَيْرُهُ النَّبِيُّ ﷺ لِأَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْحَكَمَ هُوَ اللَّهُ، فَإِذَا قِيلَ: يَا أَبَا الْحَكَمِ! كَأَنَّهُ قِيلَ: يَا أَبَا اللَّهِ!

الثَّانِي: أَنَّ هَذَا الْاسْمَ الَّذِي جُعِلَ كُنْيَةً لِهَذَا الرَّجُلِ لُوحِظَ فِيهِ مَعْنَى الصِّفَةِ وَهِيَ الْحُكْمُ، فَصَارَ بِذَلِكَ مُطَابِقًا لَاسْمِ اللَّهِ، وَلَيْسَ لِمُجَرَّدِ الْعِلْمِيَّةِ الْمُخْصَصَةِ، بَلْ لِلْعِلْمِيَّةِ الْمُتَّصِفَةِ لِلْمَعْنَى، وَبِهَذَا يَكُونُ مُشَارِكًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا كُنَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ بِمَا يَنْبَغِي أَنْ يُكْنَى بِهِ.

(١) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٢٧/٨) وفي «الأدب المفرد» (٨١١) وأبو داود: كتاب الأدب، باب في تغيير الاسم القبيح، رقم (٤٩٥٥)، والنسائي: كتاب القضاء، باب إذا حكموا رجلاً ففُضِيَ بينهم، رقم (٥٣٨٧)، والدولابي في «الكنى» (٧٤/١) والبيهقي (١٤٥/١٠) عن يزيد بن مقدام بن شريح، عن أبيه شريح، عن أبيه هاني أبي شريح الخزاعي. وأخرجه ابن سعد (٤٩/٦) والحاكم (٢٧٩/٤) من طريق قيس بن الربيع. وفي توثيقه خلاف، والحديث صحيحه الألباني في «الإرواء» (٢٣٧/٨) وفي «تعليقه على المشكاة» (٤٧٦٦) وقال: «إسناده جيد».

فيه مسائل:

الأولى: اختِرامُ أسماءِ الله وصفاته ولو لم يقصد معناه^(١).

الثانية: تغيير الاسم لأجل ذلك^(٢).

الثالثة: اختيارُ أكثرِ الأبناء للكنية^(٣).

فيه مسائل:

[١] الأولى: اختِرامُ أسماءِ الله وصفاته ولو لم يقصد معناه.

قوله: «ولو لم يقصد معناه» هذا في النفس منه شيء؛ لأنه إذا لم يقصد معناه فهو جائز، إلا إذا سُميَ بما لا يصح إلا لله، مثل: الله، الرحمن، رب العالمين، وما أشبهه؛ فهذه لا تطلق إلا على الله مهما كان.

وأما ما لا يختص بالله فإنه يُسمى به غيرُ الله إذا لم يلاحظ معنى الصفة، بل كان المقصود مجردَ العلمية فقط؛ لأنه لا يكون مطابقاً لاسم الله؛ ولذلك كان في الصحابة من اسمه «الحكم»^(١) ولم يُعزِّره النبي ﷺ؛ لأنه لم يقصد إلا العلمية، وفي الصحابة من اسمه «حكيم»^(٢) وأقره النبي ﷺ، فالذي يُحترَم من أسمائه تعالى ما يختص به، أو ما يقصد به ملاحظة الصفة.

[٢] الثانية: تغيير الاسم لأجل ذلك. وقد سبق الكلام عليه.

[٣] الثالثة: اختيارُ أكثرِ الأبناء للكنية، تؤخذ من سؤال النبي ﷺ: «فمن أكبرُهم؟» قال:

شريح. قال: «فأنت أبو شريح».

ولا يؤخذ من الحديث استعبابُ التكني؛ لأن النبي ﷺ أراد أن يُعزِّرَ كنيته إلى كنية مُباحة ولم يأمره النبي ﷺ أن يكتنأ ابتداءً.

ويستفاد من الحديث ما يلي:

١ - أنه ينبغي لأهل الوعظ والإرشاد والنصح إذا أغلقوا باباً محرمًا أن يبينوا للناس المباح، وقد سبق تقرير ذلك.

(١) كالحكم بن الحارث السلمي، والحكم بن سعيد بن العاص، والحكم بن عبد الله الثقفي، وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. انظر: «الإصابة» (١/٢٦-٣٢).

(٢) حكيم بن حزام، وحكيم بن الحارث الطائفي، وحكيم بن طليق الأموي، وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. انظر: «الإصابة» (١/٣٢-٣٤).

٢- أَنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ وَحْدَهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَالِئِهِ الْحُكْمُ»، أَمَّا الْكَوْنِي فَلَا نِزَاعَ فِيهِ؛ إِذْ لَا يُعَارِضُ اللَّهَ أَحَدٌ فِي أَحْكَامِهِ الْكَوْنِيَّةِ.

وَأَمَّا الشَّرْعِي: فَهُوَ حُكْمُ الْفِتْنَةِ وَالْامْتِحَانِ وَالْاخْتِبَارِ، فَمَنْ شَرَعَ لِلنَّاسِ شَرْعًا سِوَى شَرْعِ اللَّهِ، وَرَأَى أَنَّهُ أَحْسَنُ مِنْ شَرْعِ اللَّهِ، وَانْفَعُ لِلْعِبَادِ، أَوْ أَنَّهُ مُسَاوٍ لَشَرْعِ اللَّهِ، أَوْ أَنَّهُ يُجَوِّزُ تَرْكَ شَرْعِ اللَّهِ إِلَيْهِ - فَإِنَّهُ كَافِرٌ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ نَفْسَهُ نِدَاءً لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ، سِوَاءً فِي الْعِبَادَاتِ أَوْ الْمَعَامَلَاتِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

فَذَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّهُ لَا أَحَدٌ أَحْسَنُ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ وَلَا مُسَاوٍ لِحُكْمِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ (أَحْسَنَ) اسْمٌ تَفْضِيلٌ؛ مَعْنَاهُ لَا يُوجَدُ شَيْءٌ فِي دَرَجَتِهِ، وَمَنْ زَعَمَ ذَلِكَ فَقَدْ كَذَّبَ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وَهَذَا ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُجَوِّزُ الْعُدُولَ عَنْ شَرْعِ اللَّهِ إِلَى غَيْرِهِ، وَأَنَّهُ كُفِّرَ.

فَإِنْ قِيلَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

قُلْنَا: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ، وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠-٦١]، وَهَذَا ذَلِيلٌ عَلَى كُفْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا» وَهَذَا إِنْكَارٌ لِإِيمَانِهِمْ؛ فَظَاهِرُ الْآيَةِ أَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ بِلَا صِدْقٍ وَلَا حَقٍّ، فَقَوْلُهُ ﷺ: «وَالِئِهِ الْحُكْمُ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ جَعَلَ الْحُكْمَ لغيرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ.

فَإِنَّهُ: يَجِبُ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَعْرِفَ الْفَرْقَ بَيْنَ التَّشْرِيعِ الَّذِي يُجْعَلُ نِظَامًا يُمَسَّى عَلَيْهِ وَيُسْتَبَدَّلُ بِهِ الْقُرْآنُ، وَبَيْنَ أَنْ يَحْكُمَ فِي قَضِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ؛ فَهَذَا قَدْ يَكُونُ كُفْرًا أَوْ فِسْقًا أَوْ ظُلْمًا.

فَيَكُونُ كُفْرًا إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّهُ أَحْسَنُ مِنْ حُكْمِ الشَّرْعِ أَوْ مُمَاتِلٌ لَهُ.

وَيَكُونُ فِسْقًا إِذَا كَانَ هَوًى فِي نَفْسِ الْحَاكِمِ.

= وَيَكُونُ ظُلْمًا إِذَا أَرَادَ مَصْرَّةَ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ. وَظُهُورُ الظُّلْمِ فِي هَذِهِ أَتَيْنُ مِنْ ظُهُورِهِ فِي الثَّانِيَةِ، وَظُهُورُ الْفِسْقِ فِي الثَّانِيَةِ أَتَيْنُ مِنْ ظُهُورِهِ فِي الثَّالِثَةِ.

٣- تَغْيِيرُ الْأَسْمِ إِلَى مَا هُوَ أَحْسَنُ إِذَا تَضَمَّنَ أَمْرًا لَا يَنْبَغِي، كَمَا غَيَّرَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْضَ الْأَسْمَاءِ الْمُبَاحَةِ، وَلَا يَحْتَاجُ ذَلِكَ إِلَى إِعَادَةِ الْعَقِيقَةِ كَمَا يَتَوَهَّمُ بَعْضُ الْعَامَّةِ.



بَابُ

مَنْ هَزَلَ بِشَيْءٍ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ أَوِ الْقُرْآنِ أَوِ الرَّسُولِ^[١]

[١] هذه الترجمة فيها شيءٌ مِنَ الْعُمُومِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ مَنْ هَزَلَ بِشَيْءٍ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ مِثْلَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، أَوْ هَزَلَ بِالْقُرْآنِ، أَوْ هَزَلَ بِالرَّسُولِ ﷺ فَيَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ: بِشَيْءٍ. وَالْمُرَادُ بِالرَّسُولِ هُنَا: اسْمُ الْجِنْسِ، فَيَشْمَلُ جَمِيعَ الرُّسُلِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مُحَمَّدًا ﷺ، فَ(أَل) لِلْجِنْسِ وَلَيْسَتْ لِلْعَهْدِ.

قَوْلُهُ: «مَنْ هَزَلَ» سَخَرَ وَاسْتَهْزَأَ وَرَأَهُ لَعِبًا لَيْسَ جَدًّا. وَمَنْ هَزَلَ بِاللَّهِ أَوْ بِآيَاتِهِ الْكَوْنِيَّةِ أَوِ الشَّرْعِيَّةِ أَوْ بِرُسُلِهِ - فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّ مُنَافَاةَ الْاسْتِهْزَاءِ لِلإِيَانِ مُنَافَاةٌ عَظِيمَةٌ. كَيْفَ يَسْخَرُ وَيَسْتَهْزِئُ بِأَمْرِ يُؤْمِنُ بِهِ؟! فَالْمُؤْمِنُ بِالشَّيْءِ لَا بُدَّ أَنْ يُعَظِّمَهُ، وَأَنْ يَكُونَ فِي قَلْبِهِ مِنْ تَعْظِيمِهِ مَا يُلِيقُ بِهِ.

وَالْكُفْرُ كُفْرَانٍ: كُفْرٌ إِعْرَاضِي، وَكُفْرٌ مُعَارَضِي، وَالْمُسْتَهْزِئُ كَافِرٌ كُفْرٌ مُعَارَضِي، فَهُوَ أَعْظَمُ مِمَّنْ يَسْجُدُ لَصَنَمٍ فَقَطْ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ خَطِيرَةٌ جَدًّا، وَرُبَّ كَلِمَةٍ أَوْقَعَتْ بِصَاحِبِهَا الْبَلَاءَ بَلَّ وَالْهَلَكَ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ؛ فَقَدْ يَتَكَلَّمُ الْإِنْسَانُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ لَا يُلْقِي لَهَا بِالْأَيَّامِ فِي النَّارِ.

فَمَنْ اسْتَهْزَأَ بِالصَّلَاةِ - وَلَوْ نَافِلَةً - أَوْ بِالزَّكَاةِ، أَوِ الصَّوْمِ، أَوِ الْحَجِّ - فَهُوَ كَافِرٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، كَذَلِكَ مَنْ اسْتَهْزَأَ بِالْآيَاتِ الْكَوْنِيَّةِ بَأَنَّ قَالَ مَثَلًا: إِنَّ وُجُودَ الْحَرِّ فِي أَيَّامِ الشِّتَاءِ سَفَهٌ، أَوْ قَالَ: إِنَّ وُجُودَ الْبَرْدِ فِي أَيَّامِ الصَّيْفِ سَفَهٌ؛ فَهَذَا كُفْرٌ مُخْرِجٌ عَنِ الْمِلَّةِ؛ لِأَنَّ الرَّبَّ عَزَّجَلَّ كُلَّ أَعْمَالِهِ مُنْبِئَةٌ عَلَى الْحِكْمَةِ، وَقَدْ لَا تَسْتَطِيعُ بُلُوغُهَا، بَلْ لَا تَسْتَطِيعُ بُلُوغُهَا.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِيمَنْ سَبَّ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ أَوْ كِتَابَهُ: هَلْ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ: الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: إِنَّهَا لَا تُقْبَلُ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ، بَلْ يُقْتَلُ كَافِرًا، وَلَا يَصَلِّي عَلَيْهِ، وَلَا يَدْعَى لَهُ بِالرَّحْمَةِ، وَيُدْفَنُ فِي حُلٍّ بَعِيدٍ عَنْ قُبُورِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْ قَالَ: إِنَّهُ تَابَ أَوْ إِنَّهُ أَخْطَأَ؛ لَا يُنْفَخُ يَقُولُونَ: إِنَّ هَذِهِ الرَّدَّةُ أَمْرٌ عَظِيمٌ وَكَبِيرٌ، لَا تَنْفَعُ فِيهَا التَّوْبَةُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّهَا تُقْبَلُ إِذَا عَلِمْنَا صِدْقَ تَوْبَتِهِ إِلَى اللَّهِ، وَأَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِالْخَطَا، وَوَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا يَسْتَحِقُّ مِنْ صِفَاتِ التَّعْظِيمِ؛ وَذَلِكَ لِعُمُومِ الْأَوَّلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى قَبُولِ التَّوْبَةِ، كَقَوْلِهِ

= تَعَالَى: ﴿قُلْ يَعْبادُ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣].

وَمِنَ الْكُفَّارِ مَنْ يُسُبُّونَ اللَّهَ، وَمَعَ ذَلِكَ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُمْ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، إِلَّا أَنَّ سَابَّ الرَّسُولِ ﷺ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ وَيَجِبُ قَتْلُهُ، بِخِلَافِ مَنْ سَبَّ اللَّهَ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ وَلَا يُقْتَلُ، لَا لِأَنَّ حَقَّ اللَّهِ دُونَ حَقِّ الرَّسُولِ ﷺ، بَلْ لِأَنَّ اللَّهَ أَخْبَرَنَا بِغَفْوِهِ عَنْ حَقِّهِ إِذَا تَابَ الْعَبْدُ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا، أَمَّا سَابُّ الرَّسُولِ ﷺ فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ أَمْرَانِ:

الْأَوَّلُ: أَمْرٌ شَرْعِيٌّ؛ لَكُونِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ إِذَا تَابَ.

الثَّانِي: أَمْرٌ شَخْصِيٌّ؛ لَكُونِهِ مِنَ الْمُرْسَلِينَ، وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ يَجِبُ قَتْلُهُ لِحَقِّهِ ﷺ، وَيُقْتَلُ بَعْدَ تَوْبَتِهِ عَلَى أَنَّهُ مُسْلِمٌ، فَإِذَا قُتِلَ عَسَلَنَاهُ وَكَفَنَاهُ وَصَلَّيْنَا عَلَيْهِ وَدَفَنَاهُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ. وَهَذَا اخْتِبَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَقَدْ أَلْفَ كِتَابًا فِي ذَلِكَ اسْمُهُ: «الصَّارِمُ الْمَسْلُوبُ فِي حُكْمِ قَتْلِ سَابِّ الرَّسُولِ» أَوْ: «الصَّارِمُ الْمَسْلُوبُ عَلَى شَاتِمِ الرَّسُولِ»؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ اسْتَهَانَ بِحَقِّ الرَّسُولِ ﷺ، وَكَذَا لَوْ قَذَفَهُ، فَإِنَّهُ يُقْتَلُ وَلَا يُجْلَدُ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ سَبَّ الرَّسُولَ ﷺ وَقَبِلَ مِنْهُ وَأَطْلَقَهُ؟

أُجِبَ: بَلَى، هَذَا صَحِيحٌ، لَكِنْ هَذَا فِي حَيَاتِهِ ﷺ، وَقَدْ اسْقَطَ حَقَّهُ، أَمَّا بَعْدَ مَوْتِهِ فَلَا تَذَرِي، فَتَنْقُذُ مَا نَرَاهُ وَاجِبًا فِي حَقِّ مَنْ سَبَّهَ ﷺ.

فَإِنْ قِيلَ: اخْتِالَ كَوْنُهُ يَغْفُو عَنْهُ أَوْ لَا يَغْفُو مُوجِبٌ لِلتَّوَقُّفِ؟

أُجِبَ: إِنَّهُ لَا يُوجِبُ التَّوَقُّفَ؛ لِأَنَّ الْمَفْسَدَةَ حَصَلَتْ بِالسَّبِّ، وَازْتِفَاعُ أَثَرِ هَذَا السَّبِّ غَيْرُ مَعْلُومٍ، وَالْأَصْلُ بَقَاؤُهُ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ الْغَالِبُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ عَفَا عَنْ مَنْ سَبَّهَ؟

أُجِبَ: بَلَى، وَرُبَّمَا كَانَ فِي حَيَاةِ الرَّسُولِ ﷺ إِذَا عَفَا قَدْ تَحْصُلُ الْمَصْلَحَةُ وَيَكُونُ فِي ذَلِكَ تَأْلِيفٌ، كَمَا أَنَّهُ ﷺ يَعْلَمُ أَعْيَانِ الْمُنَافِقِينَ وَلَمْ يَقْتُلْهُمْ؛ لِئَلَّا يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ، لَكِنْ الْآنَ لَوْ عَلِمْنَا أَحَدًا بَعَيْنِهِ مِنَ الْمُنَافِقِينَ لَقَتَلْنَاهُ، قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: إِنَّ عَدَمَ قَتْلِ الْمُنَافِقِ الْمَعْلُومِ إِنَّمَا هُوَ فِي حَيَاةِ الرَّسُولِ ﷺ فَقَطْ.

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ الآية [التوبة: ٦٥-٦٦] ^(١).

[١] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ﴾ الْخِطَابُ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَي: سَأَلْتُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَخُوضُونَ وَيَلْعَبُونَ بِالْأَسْتِهْزَاءِ بِاللَّهِ وَكِتَابِهِ وَرَسُولِهِ وَالصَّحَابَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿لَيَقُولُنَّ﴾ جَوَابُ الْقَسَمِ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

وَإِخْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطِ وَقَسَمِ جَوَابَ مَا أَخْرَجَتْ فَهِيَ مُلْتَزِمَةٌ ^(٢)

وَلِهَذَا جَاءَتْ اللَّامُ الَّتِي تَقْتَرِنُ بِجَوَابِ الْقَسَمِ دُونَ الْفَاءِ الَّتِي تَقَعُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ.

قَوْلُهُ: ﴿لَيَقُولُنَّ﴾ أَي: الْمَسْئُولُونَ.

قَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ أَي: مَا لَنَا قَصْدٌ، وَلَكِنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ، وَاللَّعِبُ يُقْصَدُ بِهِ الْهُزْءُ، وَأَمَّا الْخَوْضُ فَهُوَ كَلَامٌ عَائِمٌ لَا زِمَامَ لَهُ. هَذَا إِذَا وُصِفَ بِذَلِكَ الْقَوْلُ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُوصَفْ بِهِ الْقَوْلُ فَإِنَّهُ يَكُونُ الْخَوْضُ فِي الْكَلَامِ وَاللَّعِبُ فِي الْجَوَارِحِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ ﴿إِنَّمَا﴾ أَدَاءُ حَضَرٍ، أَي: مَا شَأْنُنَا وَحَالُنَا إِلَّا أَنَّنَا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ.

قَوْلُهُ: ﴿قُلْ أَلَيْسَ بِهِمْ وَءَايَاتِهِمْ كَثِيرَةٌ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ الْاسْتِفْهَامُ لِلإِنْكَارِ وَالتَّعَجُّبِ، فَيُنْكَرُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَسْتَهْزِئُوا بِهِذِهِ الْأُمُورِ الْعَظِيمَةِ، وَيَتَعَجَّبُ كَيْفَ يَكُونُ أَحَقُّ الْحَقِّ مَحَلًّا لِلتَّسْخِيرَةِ؟

قَوْلُهُ: ﴿أَلَيْسَ بِهِمْ﴾ أَي: بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَأَيَاتِهِمْ﴾ جَمْعُ آيَةٍ وَيَشْمَلُ:

الآيَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، كَالْأَسْتِهْزَاءِ بِالْقُرْآنِ، بَأَن يُقَالَ: هَذَا أُسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ، أَوْ يُسْتَهْزَأُ بِشَيْءٍ مِنَ الشَّرَائِعِ؛ كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ.

وَالْآيَاتِ الْكُوفِيَّةِ، كَأَن يَسْخَرَ بِمَا قَدَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، كَيْفَ يَأْتِي هَذَا فِي هَذَا الْوَقْتِ؟ كَيْفَ يَخْرُجُ هَذَا الثَّمَرُ مِنْ هَذَا الشَّيْءِ؟ كَيْفَ يُخْلَقُ هَذَا الَّذِي يَصُرُّ النَّاسَ وَيَقْتُلُهُمْ اسْتِهْزَاءً وَسُخْرِيَّةً؟

قَوْلُهُ: ﴿وَرَسُولِهِ﴾ الْمُرَادُ هُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ.

قَوْلُهُ: ﴿لَا تَعْدِرُوا﴾ المراد بالنهي التَّيْسُّسُ، أي: انْهَهُم عَنِ الِاعْتِدَارِ تَيْسِسًا لَهُمْ بِقَبُولِ اعْتِدَارِهِمْ.

قَوْلُهُ: ﴿فَدَكَّرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ أي: بِالِاسْتِهْزَاءِ، وَهُمْ لَمْ يَكُونُوا مُتَأَفِّقِينَ خَالِصِينَ بَلْ مُؤْمِنِينَ، وَلَكِنْ إِيْمَانُهُمْ ضَعِيفٌ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَمْنَعَهُمْ مِنَ الِاسْتِهْزَاءِ بِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿إِنْ نَعَفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نَعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ ﴿نَعَفَ﴾ صَمِيرُ الْجَمْعِ لِلتَّعْظِيمِ، أَي: اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

وَقَوْلُهُ: ﴿عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ﴾ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: هَؤُلَاءِ حَضَرُوا وَصَارَ عِنْدَهُمْ كَرَاهِيَةٌ لِهَذَا الشَّيْءِ، لَكِنَّهُمْ ذَاهَنُوا فَصَارُوا فِي حُكْمِهِمْ لِحُلُوسِهِمْ إِلَيْهِ، لَكِنَّهُمْ أَخَفُّ لَهَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ الْكَرَاهِيَةِ؛ وَلِهَذَا عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ وَهَدَاهُمْ لِلإِبْرَارِ وَتَابُوا.

قَوْلُهُ: ﴿نَعَذِّبْ طَائِفَةً﴾ هَذَا جَوَابُ السَّرَطِ، أَي: لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَعْفُوَ عَنِ الْجَمِيعِ، بَلْ إِنْ عَفَوْنَا عَنْ طَائِفَةٍ فَلَا بُدَّ أَنْ نَعَذِّبَ الْآخَرِينَ.

قَوْلُهُ: ﴿وَأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ الْبَاءُ لِلتَّسْبِيَةِ، أَي: بِسَبَبِ كَوْنِهِمْ مُجْرِمِينَ بِالِاسْتِهْزَاءِ، وَعِنْدَهُمْ جُزْمٌ وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوقَفُوا لِلتَّوْبَةِ حَتَّى يُعْفَى عَنْهُمْ. وَيُسْتَفَادُ مِنَ الْآيَتَيْنِ:

١- بَيَانُ عِلْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا سَيَكُونُ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ لِيَقُولُوا﴾ وَهَذَا مُسْتَقْبَلٌ؛ فَاللَّهُ عَلِيمٌ مَا كَانَ وَمَا سَيَكُونُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ [هود: ١٢٣].

٢- أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَحْكُمُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْهِ؛ حَيْثُ أَمَرَهُ أَنْ يَقُولَ: ﴿أَبِاللَّهِ وَءَايَاتِهِ﴾.

٣- أَنَّ الِاسْتِهْزَاءَ بِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْكُفْرِ، بِدَلِيلِ الِاسْتِفْهَامِ وَالتَّوْبِيخِ.

٤- أَنَّ الِاسْتِهْزَاءَ بِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ أَعْظَمُ اسْتِهْزَاءٍ وَقُبْحًا؛ لِقَوْلِهِ: ﴿أَبِاللَّهِ وَءَايَاتِهِ﴾ وَتَقْدِيمِ الْمُتَعَلِّقِ يَدُلُّ عَلَى الْحَضَرِ كَأَنَّهُ مَا بَقِيَ إِلَّا أَنْ تَسْتَهْزِئُوا بِهِؤُلَاءِ الَّذِينَ لَيْسُوا عَمَلًا لِلِاسْتِهْزَاءِ، بَلْ أَحَقُّ الْحَقِّ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ.

٥- أَنَّ الْمُسْتَهْزِئَ بِاللَّهِ يَكْفُرُ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿لَا تَعْدِرُوا فَدَكَّرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ^[١] وَمُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ وَقَتَادَةَ^[٢]، دَخَلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ^[٣]: «أَنَّهُ قَالَ رَجُلٌ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ^[٤].....»

٦ - اسْتِعْمَالَ الْغِلْظَةِ فِي مَحَلِّهَا، وَإِلَّا فَالْأَصْلُ أَنَّ مَنْ جَاءَ يَعْتَذِرُ يُرْحَمُ، لَكِنَّهُ هُنَا لَيْسَ أَهْلًا لِلرَّحْمَةِ.

٧ - قَبُولُ تَوْبَةِ الْمُسْتَهْزِئِ بِاللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ: «إِنْ نَعَفَ عَنْ طَائِفَةٍ» وَهَذَا أَمْرٌ قَدْ وَقَعَ، فَإِنْ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ عَفِيَ عَنْهُ وَهَدِيَ لِلْإِسْلَامِ، وَتَابَ، وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَهَذَا دَلِيلٌ لِلْقَوْلِ الرَّاجِحِ أَنَّ الْمُسْتَهْزِئَ بِاللَّهِ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ يَبَيِّنُ عَلَى صِدْقِ تَوْبَتِهِ؛ لِأَنَّ كُفْرَهُ مِنْ أَشَدِّ الْكُفْرِ أَوْ هُوَ أَشَدُّ الْكُفْرِ، فَلَيْسَ بِمِثْلِ كُفْرِ الْإِعْرَاضِ أَوْ الْجَحْدِ.

وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ حَصَرُوا السَّبَّ مِثْلَ الَّذِينَ سَبَّوْا، قَالَ تَعَالَى: «وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوشُوا فِي حَدِيثِ عَرِيضَةٍ إِنَّكُمْ إِذَا مِثَلْتُمْ^[٥] [النساء: ١٤٠]، وَهُمْ يَسْتَطِيعُونَ الْمَفَارَقَةَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ امْتَثَلَ أَمْرَ اللَّهِ بِتَبْلِيغِهِمْ، حَتَّى إِنْ الرَّجُلَ الَّذِي جَاءَ يَعْتَذِرُ صَارَ يَقُولُ لَهُ: «أَيُّ اللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ»^[٦] لَا تَمْنَدِرُوا فَذَكَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ^[٧]» [التوبة: ٦٥-٦٦]، وَلَا يَزِيدُ عَلَى هَذَا أَبَدًا مَعَ إِمْكَانِ أَنْ يَزِيدَهُ تَوْبِيخًا وَتَقْرِيعًا.

[١] قَوْلُهُ: «عَنِ ابْنِ عُمَرَ» هُوَ عَبْدُ اللَّهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَمُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ وَقَتَادَةَ» وَالثَّلَاثَةُ تَابِعِيُّونَ؛ فَالرَّوَايَةُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعَةٌ، وَعَنِ الثَّلَاثَةِ الْآخَرِينَ مَرْسَلَةٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «دَخَلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ» أَيْ: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَجْمُوعٌ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَهَذَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ أَئِمَّةِ الرِّوَاةِ كَالزَّهْرِيِّ وَغَيْرِهِ، فَيُحَدِّثُهُ جَمَاعَةً بِشَأْنِ قِصَّةٍ مِنَ الْقَصَصِ كَحَدِيثِ الْإِفْكِ مِثْلًا، فَيَجْمَعُونَ هَذَا وَيَجْعَلُونَهُ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ، وَيُشِيرُونَ إِلَى هَذَا، فَيَقُولُونَ -مِثْلًا-: دَخَلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ، أَوْ يَقُولُ: حَدَّثَنِي بَعْضُهُمْ بِكَذَا وَبَعْضُهُمْ بِكَذَا. وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

[٤] قَوْلُهُ: «فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ» (تَبُوكُ) فِي أَطْرَافِ الشَّامِ، وَكَانَتْ هَذِهِ الْغَزْوَةُ فِي رَجَبٍ حِينَ طَابَتِ الشَّمَا، وَكَانَ مَعَ الرَّسُولِ ﷺ فِي هَذِهِ الْغَزْوَةِ نَحْوُ ثَلَاثِينَ أَلْفًا، وَلَمَّا خَرَجُوا رَجَعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَنَحْرٍ نَصْفَ الْمُعَسْكَرِ، حَتَّى قِيلَ: إِنَّهُ لَا يُدْرَى أَيُّ الْجَيْشَيْنِ أَكْثَرُ: الَّذِينَ رَجَعُوا، أَوِ الَّذِينَ ذَهَبُوا؟ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى وَفَرَةِ النِّفَاقِ فِي تِلْكَ السَّنَةِ، وَكَانَتْ فِي السَّنَةِ الثَّاسِعَةِ، وَسَبَّحَهَا أَنَّهُ قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ

مَا رَأَيْنَا^(١) مِثْلَ قُرْآنِنَا^(٢) هَؤُلَاءِ، أَرَعَبَ بَطُونًا^(٣)، وَلَا أَكْذَبَ أَلْسِنًا^(٤)، وَلَا أَجَبَنَ عِنْدَ اللَّقَاءِ^(٥)

= قَوْمًا مِنَ الرُّومِ وَمِنْ مُتَنَصِّرَةِ الْعَرَبِ يَجْمَعُونَ لَهُ، فَأَرَادَ أَنْ يَغْزَوْهُمْ ﷺ إظهارًا للقوة وإيمانًا بنصرِ الله عزَّ وجلَّ.

[١] قَوْلُهُ: «مَا رَأَيْنَا» تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ بَصَرِيَّةً، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ عِلْمِيَّةً قَلْبِيَّةً.

[٢] قَوْلُهُ: «مِثْلَ قُرْآنِنَا» الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، وَالْمُرَادُ بِهِمُ الرَّسُولُ ﷺ وَأَصْحَابُهُ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَرَعَبَ بَطُونًا» الْمَفْعُولُ الثَّانِي، أَيْ: أَوْسَعَ، وَإِنَّمَا كَانَتِ الرَّغْبَةُ هُنَا بِمَعْنَى السَّعَةِ؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَ اتَّسَعَ الْبَطْنُ رَغَبَ الْإِنْسَانُ فِي الْأَكْلِ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَلَا أَكْذَبَ أَلْسِنًا» الْكَذِبُ: هُوَ الْإِخْبَارُ بِخِلَافِ الْوَاقِعِ، وَالْأَلْسُنُ: جَمْعُ لِسَانٍ، وَالْمُرَادُ: وَلَا أَكْذَبَ قَوْلًا، وَاللِّسَانُ يُطْلَقُ عَلَى الْقَوْلِ كَثِيرًا فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤]، أَيْ: بِلُغَتِهِمْ.

[٥] قَوْلُهُ: «وَلَا أَجَبَنَ عِنْدَ اللَّقَاءِ» الْجَبْنُ: هُوَ خَوْزٌ فِي النَّفْسِ يَمْنَعُ الْمَرْءَ مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَى مَا يَكْرَهُ، فَهُوَ خُلِقَ نَفْسِي دَمِيمٌ؛ وَلِهَذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَعِيدُ مِنْهُ^(١)؛ لِمَا يَخْصُلُ فِيهِ مِنَ الْإِخْجَامِ عَمَّا يَنْبَغِي الْإِقْدَامَ إِلَيْهِ؛ فَلِهَذَا كَانَ صِفَةً دَمِيمَةً.

وَهَذِهِ الْأَوْصَافُ تَنْطَبِقُ عَلَى الْمُنَافِقِينَ لَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، فَالْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ بِمَعَى وَاحِدٍ؛ ثَلُثٌ لَطَاعِمِهِ وَثَلُثٌ لَشَرَابِهِ وَثَلُثٌ لَنَفْسِهِ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ بِسَبْعَةِ أَمْعَاءٍ، وَالْمُؤْمِنُ أَصْدَقُ النَّاسِ لِسَانًا وَلَا سِيَّامَا النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ وَصَفَهُمْ بِالصَّدْقِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَنْجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨].

وَالْمُنَافِقُونَ أَكْذَبُ النَّاسِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي لِكُلِّ ذَنبٍ﴾ [الحشر: ١١]، وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْكَذِبَ مِنْ عِلَامَاتِ النِّفَاقِ^(٢)، وَالْمُنَافِقُونَ مِنْ أَجَبِنِ النَّاسِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَحْسِبُونَ كُلَّ صِدْقٍ عَلَيْهِمْ﴾ [المنافقون: ٤]؛ فَلَوْ سَمِعُوا أَحَدًا يَنْشُدُ صَالَتَهُ لَقَالُوا: عَدُوٌّ، وَهُمْ أَحَبُّ النَّاسِ لِلدُّنْيَا؛ إِذْ أَصْلُ نِفَاقِهِمْ مِنْ أَجْلِ الدُّنْيَا، وَمِنْ أَجْلِ أَنْ تَحْمِيَ دِمَاؤَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَعْرَاضَهُمْ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الاستعاذة من أزدل العمر، رقم (٦٣٧٤)، من حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيثار، باب علامة المنافق، رقم (٣٣)، ومسلم: كتاب الإيثار، باب بيان خصال المنافق، رقم (٥٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(يعني: رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ الْقُرَاءَ) فَقَالَ لَهُ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ: كَذَبْتَ^[١]، وَلَكِنَّكَ مُنَافِقٌ^[٢]؛
لَاخِرِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَذَهَبَ عَوْفٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيُخْبِرَهُ، فَوَجَدَ الْقُرْآنَ قَدْ سَبَقَهُ^[٣]،
فَجَاءَ ذَلِكَ الرَّجُلُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ اَزْهَلَّ وَرَكِبَ نَاقَتَهُ^[٤]، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا كُنَّا
نَحُوضُ وَنَتَحَدَّثُ حَدِيثَ الرَّكْبِ نَقْطَعُ بِهِ عَنَّا الطَّرِيقَ.
قَالَ ابْنُ عَمْرٍ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ^[٥] مُتَعَلِّقًا بِنِسْعَةٍ^[٦].....

[١] قَوْلُهُ: «كَذَبْتَ» أَي: أَخْبَرْتَ بِخِلَافِ الْوَاقِعِ، وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى تَكْذِيبِ الْكَذِبِ مَهْمَا
كَانَ الْأَمْرُ، وَأَنَّ السُّكُوتَ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَكِنَّكَ مُنَافِقٌ»؛ لِأَنَّهُ لَا يُطْلَقُ هَذِهِ الْأَوْصَافَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ
رَجُلٌ تَسْمَى بِالْإِسْلَامِ إِلَّا مُنَافِقٌ، وَهَذَا يُعْرَفُ أَنَّ مَنْ يَسُبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَافِرٌ؛ لِأَنَّ
الطَّعْنَ فِيهِمْ طَعْنٌ فِي اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَشَرِيعَتِهِ.

فَيَكُونُ طَعْنًا فِي اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ طَعْنٌ فِي حِكْمَتِهِ؛ حَيْثُ اخْتَارَ لِأَفْضَلِ خَلْقِهِ أَسْوَأَ خَلْقِهِ.
وَطَعْنًا فِي الرَّسُولِ ﷺ لِأَنَّهُمْ أَصْحَابُهُ، وَالْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، وَالْإِنْسَانُ يُسْتَدَلُّ عَلَى صَلَاحِهِ
أَوْ فُسَادِهِ أَوْ سُوءِ أَخْلَاقِهِ أَوْ صَلَاحِهَا بِالْقَرِينِ.

وَطَعْنًا فِي الشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّهُمْ الْوَاسِطَةُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الرَّسُولِ ﷺ فِي نَقْلِ الشَّرِيعَةِ، وَإِذَا كَانُوا هَذِهِ
الْمَثَابَةِ؛ فَلَا يُوَثِّقُ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَوَجَدَ الْقُرْآنَ قَدْ سَبَقَهُ» أَي: بِالْوَحْيِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ وَبِمَا
يُرِيدُونَ وَبِمَا يُبَيِّنُونَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْتَحْفَوْنَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَحْفَوْنَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا
لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٠٨].

[٤] قَوْلُهُ: «وَقَدْ اَزْهَلَّ وَرَكِبَ نَاقَتَهُ» الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ عَطْفِ التَّفْسِيرِ؛ لِأَنَّ رُكُوبَ
النَّاقَةِ هُوَ الْاِزْهَالُ.

[٥] قَوْلُهُ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ» (كَأَنَّ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى مُشْتَقٍّ فِيهِ لِلتَّوَقُّعِ، وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى جَامِدٍ
فِيهِ لِلتَّشْبِيهِ، وَهُنَا دَخَلَتْ عَلَى جَامِدٍ، وَالْمَعْنَى: كَأَنَّهُ الْآنَ أَمَامِي مِنْ شِدَّةِ يَقِينِي بِهِ.

[٦] قَوْلُهُ: «بِنِسْعَةٍ» هِيَ الْحِزَامُ الَّتِي يُرْبِطُ بِهِ الرَّحْلُ.

نَاقَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنَّ الْحِجَارَةَ تَنْكُبُ رِجْلَيْهِ^(١)، وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ. فَيَقُولُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿يَا لَئِيْلَهُ وَءَايَاتِهِ. وَرَسُولِهِ. كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ [التوبة: ٦٥]، مَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ وَمَا يَزِيدُهُ عَلَيْهِ^(٢) ^(١).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: وَهِيَ الْعَظِيمَةُ، أَنَّ مَنْ هَزَلَ بِهَذَا كَافِرٌ^(٣).

الثانية: أَنَّ هَذَا هُوَ تَفْسِيرُ الْآيَةِ فَيَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَاثِرًا مِنْ كَانَ^(٤).

الثالثة: الْفَرْقُ بَيْنَ النَّمِيمَةِ وَالنَّصِيحَةِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ^(٥).

[١] قَوْلُهُ: «وَالْحِجَارَةُ تَنْكُبُ رِجْلَيْهِ» أَيُ: يَمْشِي وَالْحِجَارَةُ تَضْرِبُ رِجْلَيْهِ، وَكَانَتْ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - يَمْشِي بِسُرْعَةٍ، وَلَكِنَّهُ لَا يُحْسُ فِي تِلْكَ الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَعْتَدِرَ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَمَا يَزِيدُهُ عَلَيْهِ» أَيُ: لَا يَزِيدُهُ عَلَى مَا ذَكَرَ مِنْ تَوْبِيخٍ، امْتِنَالًا لِأَمْرِ اللَّهِ عَزَّجَلْ، وَكَفَى بِالْقَوْلِ الَّذِي أَرْسَدَ اللَّهُ إِلَيْهِ نِكَايَةً وَتَوْبِيخًا.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٣] الأولى - وَهِيَ الْعَظِيمَةُ: - أَنَّ مَنْ هَزَلَ بِهَذَا كَافِرٌ. أَيُ مَنْ هَزَلَ بِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ.

[٤] الثانية: أَنَّ هَذَا هُوَ تَفْسِيرُ الْآيَةِ فَيَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَاثِرًا مِنْ كَانَ. أَيُ: سَوَاءٌ كَانَ مُنَافِقًا

أَوْ غَيْرَ مُنَافِقٍ، ثُمَّ اسْتَهْزَأَ - فَإِنَّهُ يَكْفُرُ كَاثِرًا مِنْ كَانَ.

[٥] الثالثة: الْفَرْقُ بَيْنَ النَّمِيمَةِ وَالنَّصِيحَةِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ. النَّمِيمَةُ: مِنْ نَمَّ الْحَدِيثُ، أَيُ: نَقَلَهُ

وَنَسَبَهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَهِيَ تَقْلُ كَلَامِ الْغَيْرِ لِلغَيْرِ بِقَصْدِ الْإِفْسَادِ، وَهِيَ مِنْ أَكْبَرِ الذُّنُوبِ، قَالَ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ تَمَامٌ»^(٦)، وَأَخْبَرَ عَنْ رَجُلٍ يُعَذِّبُ فِي قَرْيَةٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ^(٧).

وَأَمَّا النَّصِيحَةُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ: فَلَا يُقْصَدُ بِهَا ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يُقْصَدُ بِهَا اخْتِرَامُ شَعَائِرِ اللَّهِ عَزَّجَلْ،

(١) أخرجه ابن جرير (١١٩/١٠) وابن أبي حاتم؛ كما في «الصحيح المسند» لمقبل بن هادي (ص: ٧٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يكره من النميمة، رقم (٦٠٥٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان غلط تحريم النميمة، رقم (١٠٥)، من حديث حذيفة، ولفظ البخاري: «لا يدخل الجنة قتات».

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب من الكباير أن لا يستتر من بوله، رقم (٢١٦)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم (٢٩٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

الرَّابِعَةُ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْعَفْوِ الَّذِي يُحِبُّهُ اللَّهُ وَيَبْنِي الْغُلْظَةَ عَلَى أَعْدَاءِ اللَّهِ^[١].
الخَامِسَةُ: أَنَّ مِنَ الْإِعْتِذَارِ مَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْبَلَ^[٢].

= وإقامته حدوده، وحفظ شريعته، وعوف بن مالك نقل كلام هذا الرجل؛ لأجل أن يُقام عليه الحد، أو ما يجب أن يُقام عليه، وليس قصده مجرد النسيمة.

ومن ذلك لو أن رجلاً اعتمد على شخصي ووثق به، وهذا الشخص يكشف سره ويستنهزئ به في المجالس، فإنك إذا أخبرت هذا الرجل بذلك - فليس هذا من النسيمة، بل من النصيحة.

[١] الرَّابِعَةُ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْعَفْوِ الَّذِي يُحِبُّهُ اللَّهُ وَيَبْنِي الْغُلْظَةَ عَلَى أَعْدَاءِ اللَّهِ؛ الْعَفْوُ الَّذِي يُحِبُّهُ اللَّهُ؛ هُوَ الَّذِي فِيهِ إِصْلَاحٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ اشْتَرَطَ ذَلِكَ فِي الْعَفْوِ، فَقَالَ: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠] أي: كَانَ عَفْوُهُ مُشْتَعِلًا عَلَى الْإِصْلَاحِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَيْ: أَصْلَحَ الْوَدَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ أَسَاءَ إِلَيْهِ، وَهَذَا تَفْسِيرٌ قَاصِرٌ.

وَالصَّوَابُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: أَصْلَحَ فِي عَفْوِهِ، أَيْ: كَانَ فِي عَفْوِهِ إِصْلَاحٌ. فَمَنْ كَانَ عَفْوُهُ إِفْسَادًا لَا إِصْلَاحًا فَإِنَّهُ آتَمَ بِهَذَا الْعَفْوِ، وَوَجْهَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَةِ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿عَفَا وَأَصْلَحَ﴾؛ وَلَئِنَّ الْعَفْوَ إِحْسَانًا وَالْفَسَادَ إِسَاءَةً، وَدَفَعَ الْإِسَاءَةَ أَوَّلَى، بَلِ الْعَفْوُ حِينَئِذٍ مُحَرَّمٌ.

وَالنَّبِيُّ ﷺ غَلْظَ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ؛ لِكُونِهِ ﷺ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي أَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ مَعَ أَنَّ الْحِجَارَةَ تَنْكُبُ رَجُلَ الرَّجُلِ، وَلَمْ يَرْحَمْهُ النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يَرْقَ لَهُ، وَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ شَدِيدًا فِي مَوْضِعِ الشَّدَّةِ، لَكِنَّا فِي مَوْضِعِ اللَّيْنِ، لَكِنْ أَعْدَاءُ اللَّهِ عَزَّجَلِ الْأَصْلُ فِي مُعَامَلَتِهِمْ الشَّدَّةُ، قَالَ تَعَالَى فِي وَصْفِ الرُّسُولِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ جَهْدُ الْكُفَّارِ وَالْمُتَّقِينَ وَأَغْلَطَ عَلَيْهِمْ وَمَأْرُسُهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْأَصِيرُ﴾ [التحریم: ٩]، ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي سُورَتَيْنِ مِنَ الْقُرْآنِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مِنْ أَهَمِّ مَا يَكُونُ، لَكِنْ اسْتِعْمَالُ اللَّيْنِ أَحْيَانًا لِلدَّعْوَةِ وَالتَّأْلِيفِ قَدْ يَكُونُ مُسْتَحْسَنًا.

[٢] الْخَامِسَةُ: أَنَّ مِنَ الْإِعْتِذَارِ مَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْبَلَ. فَلَا أَصْلَ فِي الْإِعْتِذَارِ أَنْ يُقْبَلَ لَا سِوَمَا إِذَا كَانَ الْمُعْتَذِرُ مُحْسِنًا، لَكِنْ حَصَلَتْ مِنْهُ هَفْوَةٌ، فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ الْإِعْتِذَارَ بَاطِلٌ فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ.

بَابُ

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ أَذَقْتَهُ رَحْمَةً مِنَّا مِنْ بَعْدِ صَرَاءٍ مَسْتَهُ

لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾ الآية [فصلت: ١١]

[١] مُنَاسِبَةُ الْبَابِ لـ (كِتَابِ التَّوْحِيدِ): أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَصَافَ النَّعْمَةَ إِلَى عَمَلِهِ وَكَسَبِهِ فِيهِ نَوْعٌ مِنَ الْإِشْرَافِ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَإِذَا أَصَافَهَا إِلَى اللَّهِ لَكِنَّهُ زَعَمَ أَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لَذَلِكَ وَأَنَّ مَا أَعْطَاهُ اللَّهُ لَيْسَ مَحْضُ تَفَضُّلٍ، لَكِنْ لِأَنَّهُ أَهْلٌ، فِيهِ نَوْعٌ مِنَ التَّعَلِّيِّ وَالتَّرَفُّعِ فِي جَانِبِ الْعُبُودِيَّةِ. وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ فِيهِ آيَتَيْنِ:

الآيَةُ الْأُولَى: مَا تَرَجَّمَ بِهِ الْمُؤَلِّفُ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ أَذَقْتَهُ﴾ الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْإِنْسَانِ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ. وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ الْكَافِرُ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْجِنْسُ، إِلَّا أَنَّهُ يَمْنَعُ مِنْ هَذِهِ الْحَالِ الْإِيمَانُ، فَلَا يَقُولُ ذَلِكَ الْمُؤْمِنُ، قَالَ تَعَالَى قَبْلَهَا: ﴿إِلَيْهِ يُرْدُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ تَحْتِهَا مِن أَكْمَامٍ وَمَا يَخْتَصِمُ مِنْ أَثْفَى وَلَا يَنْصَعُ إِلَّا يَعلَمُهُ وَيَوْمَ يُبَادِيهِمْ آيَنَ شُرَكَائِهِ قَالُوا ءَاذَنَّاكَ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ ۝﴾ وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ مِنْ قَبْلُ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ نَجِيصٍ ۝﴾ لَا يَسْمَعُ الْإِنْسَانُ مِنْ دَعَاؤِ الْخَبِيرِ وَلَنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَتَوْسَّ قُنُوطٌ ۝﴾ [فصلت: ٤٧-٤٩]، هَذِهِ حَالُ الْإِنْسَانِ مِنْ حَيْثُ هُوَ إِنْسَانٌ، لَكِنْ الْإِيمَانُ يَمْنَعُ الْخِصَالَ السَّيِّئَةَ الْمَذْكُورَةَ.

قَوْلُهُ: ﴿وَمِنَّا﴾ أَصَافَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ؛ لَوْضُوحِ كَوْنِهَا مِنَ اللَّهِ، وَلِتِمَامِ مَتْنِهَا.

قَوْلُهُ: ﴿مِنْ بَعْدِ صَرَاءٍ مَسْتَهُ﴾ أَيُّ: أَنَّهُ لَمْ يَذُقِ الرَّحْمَةَ مِنْ أَوَّلِ أَمْرِهِ، بَلْ أَصِيبَ بَصْرَاءً؛ كَالْفَقْرِ وَفَقْدِ الْأَوْلَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، ثُمَّ أَذَاقَهُ بَعْدَ ذَلِكَ الرَّحْمَةَ حَتَّى يُحْسِ بِهَا وَتَكُونَ لَذَّتُهَا وَالشَّرُورُ بِهَا أَعْظَمُ، مِثْلُ الذَّائِقِ لِلطَّعَامِ بَعْدَ الْجُوعِ.

قَوْلُهُ: ﴿مَسْتَهُ﴾ أَيُّ: أَصَابَتْهُ وَأَثَرَتْ فِيهِ.

قَوْلُهُ: ﴿لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾ هَذَا كُفْرٌ بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَإِعْجَابٌ بِالنَّفْسِ، وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَيَقُولَنَّ﴾ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ الْمَقْدَرِ قَبْلَ اللَّامِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَيْنَ أَذَقْتَهُ﴾.

قَوْلُهُ: ﴿وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً﴾ بَعْدَ أَنْ انْغَمَسَ فِي الدُّنْيَا نَيْسِي الْآخِرَةَ، بِخِلَافِ الْمُؤْمِنِ إِذَا

قَالَ مُجَاهِدٌ: «هَذَا بِعَمَلِي، وَأَنَا مُحَقِّقٌ بِهِ»^(١).
 وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «يُرِيدُ: مِنْ عِنْدِي»^(٢).
 وَقَوْلُهُ: «إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي» الآية [الفصل: ٧٨]^(٣).
 قَالَ قَتَادَةُ: «عَلَى عِلْمٍ مِنِّي بِوُجُوهِ الْمَكَاسِبِ»^(٤).
 وَقَالَ آخَرُونَ: عَلَى عِلْمٍ مِنَ اللَّهِ أَنِّي لَهُ أَهْلٌ.
 وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ مُجَاهِدٍ: «أُوتِيْتُهُ عَلَى شَرَفٍ»^(٥).

= أَصَابَتْهُ الصَّرَاءُ بَحْأً إِلَى اللَّهِ، ثُمَّ كَشَفَهَا، ثُمَّ وَجَدَ بَعْدَ ذَلِكَ لَذَّةً وَسُرُورًا يَشْكُرُ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ، أَمَّا هَذَا فَقَدْ نَسِيَ الْآخِرَةَ وَكَفَّرَ بِهَا.

قَوْلُهُ: «وَلَكِنْ رُجِعْتُ إِلَى رِيقٍ إِنِّي لِي عِنْدَهُ لِلْحُسْنَى» (إِنْ) شَرْطِيَّةٌ، وَتَأْتِي فِيهَا يُمَكِّنُ وَقُوْعُهُ وَفِيهَا لَا يُمَكِّنُ وَقُوْعُهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ» [الزمر: ٦٥]، وَالْمَعْنَى: عَلَى فَرَضٍ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى اللَّهِ إِنِّي لِي عِنْدَهُ لِلْحُسْنَى. وَالْحُسْنَى: اسْمٌ تَفْضِيلٍ، أَيِ: الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا، وَاللَّامُ لِلتَّوَكُّيدِ.

قَوْلُهُ: «فَلَنُنَبِّئَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِمَا عَمِلُوا» أَيِ: فَلَنُنَبِّئَنَّ هَذَا الْإِنْسَانَ، وَأَظْهَرَ فِي مَقَامِ الْإِضْهَارِ مِنْ أَجْلِ الْحُكْمِ عَلَى هَذَا الْقَائِلِ بِالْكُفْرِ؛ وَلَا أَجَلَ أَنْ يَسْمَلَهُ الْوَعِيدُ وَغَيْرُهُ.

[١] «قَوْلُ مُجَاهِدٍ: هَذَا بِعَمَلِي وَأَنَا مُحَقِّقٌ بِهِ» أَيِ: هَذَا بِكَسْبِي وَأَنَا مُسْتَحَقٌّ لَهُ.

[٢] «قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: يُرِيدُ مِنْ عِنْدِي» أَيِ: مِنْ حِذْقِي وَتَصَرُّفِي وَلَيْسَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ.

[٣] الْآيَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي» فِي الْقُرْآنِ آيَتَانِ: آيَةٌ قَالَ اللَّهُ فِيهَا: «إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَى عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ» [الزمر: ٤٩]، الثَّانِيَةُ: «إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي» وَالظَّاهِرُ مِنْ تَفْسِيرِ الْمُؤَلَّفِ أَنَّهُ يُرِيدُ الْآيَةَ الثَّانِيَةَ.

[٤] قَوْلُهُ: «عَلَى عِلْمٍ» فِي مَعْنَاهُ أَقْوَالٌ:

(١) علقه البخاري: كتاب تفسير القرآن، سورة حم السجدة، (٦/١٢٧)، ووصله الطبري في تفسيره (٤٥٨-٤٥٩) ط دار هجر.

(٢) ذكره القرطبي في تفسيره (٣٧٣/١٥).

(٣) ذكره القرطبي في تفسيره (٢٦٦/١٥).

(٤) انظر: «تفسير ابن جرير» (١٠٧/١٠) و«الدر المنثور» (١٣٧/٥).

الأول: «قَالَ قَتَادَةُ: عَلَى عِلْمٍ مِنِّي بِوُجُوهِ الْمَكَايِبِ» فَيَكُونُ الْعِلْمُ عَائِدًا عَلَى الْإِنْسَانِ، أَي: أَنِّي عَالِمٌ بِوُجُوهِ الْمَكَايِبِ وَلَا فَضْلَ لِأَحَدٍ عَلَيَّ فِيهَا أَوْيَتُهُ، وَإِنَّمَا الْفَضْلُ لِي، وَعَلَيْهِ يَكُونُ هَذَا كُفْرًا بِنِعْمَةِ اللَّهِ، وَإِعْجَابًا بِالنَّفْسِ.

الثاني: «قَالَ آخَرُونَ: عَلَى عِلْمٍ مِنَ اللَّهِ أَنِّي لَهُ أَهْلٌ» فَيَكُونُ بِذَلِكَ مُدْلًا عَلَى اللَّهِ، وَأَنَّهُ أَهْلٌ وَمُسْتَحَقٌّ لِأَنْ يُنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَالْعِلْمُ هُنَا عَائِدٌ عَلَى اللَّهِ، أَي: أَوْيَتُ هَذَا الشَّيْءَ عَلَى عِلْمٍ مِنَ اللَّهِ أَنِّي مُسْتَحَقٌّ لَهُ وَأَهْلٌ لَهُ.

الثالث: «قَوْلُ مُجَاهِدٍ: «أَوْيَتُهُ عَلَى شَرَفٍ» وَهُوَ مِنْ مَعْنَى الْقَوْلِ الثَّانِي، فَصَارَ مَعْنَى الْآيَةِ يَدُورُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

الوجه الأول: أَنَّ هَذَا إِنكَارٌ أَنْ يَكُونَ مَا أَصَابَهُ مِنَ النِّعْمَةِ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ، بَلْ زَعَمَ أَنَّهَا مِنْ كَسْبٍ يَدُهُ وَعِلْمِهِ وَمَهَارَتِهِ.

الوجه الثاني: أَنَّهُ أَتَكَرَّ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ الْفَضْلُ عَلَيْهِ، وَكَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي لَهُ الْفَضْلُ عَلَى اللَّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَعْطَاهُ ذَلِكَ؛ لِكَوْنِهِ أَهْلًا لِهَذِهِ النِّعْمَةِ.

فَيَكُونُ عَلَى كِلَا الْأَمْرَيْنِ غَيْرُ شَاكِرٍ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ كُلَّ مَا نُؤْتَاهُ مِنَ النِّعَمِ فَهُوَ مِنَ اللَّهِ؛ فَهُوَ الَّذِي يَسَّرَهَا حَتَّى حَصَلْنَا عَلَيْهَا، بَلْ كُلُّ مَا نَحْصُلُ عَلَيْهِ مِنْ عِلْمٍ أَوْ قُدْرَةٍ أَوْ إِزَادَةٍ فَمِنْ اللَّهِ، فَالْوَاجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُضِيفَ هَذِهِ النِّعَمَ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، حَتَّى وَلَوْ حَصَلَتْ لَكَ هَذِهِ النِّعْمَةُ بِعِلْمِكَ أَوْ مَهَارَتِكَ، فَالَّذِي أَعْطَاكَ هَذَا الْعِلْمَ أَوْ الْمَهَارَةَ هُوَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ، ثُمَّ إِنَّ الْمَهَارَةَ أَوْ الْعِلْمَ قَدْ لَا يَكُونُ سَبَبًا لِحُصُولِ الرِّزْقِ، فَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ عَالِمٍ أَوْ مَاهِرٍ حَازِقٍ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُوفِّقُ بَلْ يَكُونُ عَاطِلًا!!

وَشُكْرُ النِّعْمَةِ لَهُ ثَلَاثَةٌ أَرْكَانٍ:

١- الْاعْتِرَافُ بِهَا فِي الْقَلْبِ.

٢- الشُّنَاءُ عَلَى اللَّهِ بِاللِّسَانِ.

٣- الْعَمَلُ بِالْجَوَارِحِ بِمَا يُرْضِي الْمُنْعِمَ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ ثَلَاثَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ: أَبْرَصٌ^[١] وَأَقْرَعٌ^[٢] وَأَعْمَى^[٣]، فَأَرَادَ اللَّهُ^[٤] أَنْ يَنْتَلِيَهُمْ^[٥]، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مَلَكًا^[٦].....

= فَمَنْ كَانَ عَنْدهُ شُعُورٌ فِي دَاخِلِ نَفْسِهِ أَنَّهُ هُوَ السَّبَبُ لِهَارَتِهِ وَجُودَتِهِ وَحَذَقِهِ - فَهَذَا لَمْ يَشْكُرِ النِّعْمَةَ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَضَافَ النِّعْمَةَ بِلِسَانِهِ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ، أَوْ عَمِلَ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ فِي جَوَارِحِهِ، فَلَيْسَ بِشَاكِرٍ لِلَّهِ تَعَالَى.

[١] قَوْلُهُ: وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ ثَلَاثَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ» جَمِيعُ الْقَصَصِ الْوَارِدَةِ فِي الْقُرْآنِ وَصَحِيحِ السُّنَنِ لَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنْهَا مَجَرَّدَ الْخَبَرِ، بَلْ يُقْصَدُ مِنْهَا الْعِبْرَةُ وَالْعِظَةُ مَعَ مَا تَكْسِبُ النَّفْسَ مِنَ الرَّاحَةِ وَالسُّرُورِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كُنَّا فِي فَصْصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١].

قَوْلُهُ: «مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ نَعْتٍ لـ «ثَلَاثَةً» وَيَتَوَّاهُ إِسْرَائِيلَ هُمْ ذُرِّيَّةُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَبْرَصٌ» أَيُّ: فِي جِلْدِهِ بَرَصٌ، وَالْبَرَصُ دَاءٌ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ مِنَ الْأَمْرَاضِ الْمُسْتَعْصِيَةِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ عِلَاجُهَا بِالْكُلِّيَّةِ، وَبِمَا تَوَصَّلُوا أَخِيرًا إِلَى عَدَمِ انْتِشَارِهَا وَتَوَسُّعِهَا فِي الْجِلْدِ، لَكِنْ رَفَعُهَا لَا يُمْكِنُ؛ وَلِهَذَا جَعَلَهَا اللَّهُ آيَةً لِعِيسَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَبَرَّئِ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي﴾ [المائدة: ١١٠].

[٣] قَوْلُهُ: «أَقْرَعٌ» مَنْ لَيْسَ عَلَى رَأْسِهِ شَعْرٌ.

[٤] قَوْلُهُ: «أَعْمَى» مَنْ فَقَدَ الْبَصَرَ.

[٥] قَوْلُهُ: «فَأَرَادَ اللَّهُ» فِي بَعْضِ النُّسخ: «أَرَادَ اللَّهُ» فَعَلَى إِبْثَابِ الْفَاءِ يَكُونُ خَبَرٌ (إِنَّ) مَحْذُوفًا دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ، تَقْدِيرُهُ: إِنَّ ثَلَاثَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَبْرَصٌ وَأَقْرَعٌ وَأَعْمَى أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فَأَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَنْتَلِيَهُمْ. وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ «أَبْرَصٌ وَأَقْرَعٌ وَأَعْمَى» خَبَرًا؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ، وَعَلَى حَذْفِ الْفَاءِ يَكُونُ الْخَبَرُ مُجْمَلَةً: «أَرَادَ اللَّهُ» وَالْإِرَادَةُ هُنَا كَوْنِيَّةٌ.

[٦] قَوْلُهُ: «يَنْتَلِيَهُمْ» أَيُّ: يُخْتَبِرُهُمْ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَلْعَلْكُمْ بِالْخَيْرِ فَتَنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوكَ أَشْكُرَ أَمْ أَكْفُرُ﴾ [النمل: ٤٠].

[٧] قَوْلُهُ: «مَلَكًا» وَاحِدَ الْمَلَائِكَةِ: وَهُمْ عَالَمٌ غَيْبِيٌّ، خَلَقَهُمُ اللَّهُ مِنْ نُورٍ، وَجَعَلَهُمْ قَائِمِينَ

فَأَتَى الْاَبْرَصَ، فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: لَوْ أَنَّ حَسَنًا وَجِلْدًا حَسَنًا وَيَذْهَبُ^[١] عَنِّي الَّذِي قَدْ قَذَرَنِي^[٢] النَّاسُ بِهِ^[٣]. قَالَ: فَمَسَحَهُ^[٤]، فَذَهَبَ عَنْهُ قَذَرُهُ، فَأَعْطِي لَوْنًا حَسَنًا وَجِلْدًا حَسَنًا. قَالَ: فَأَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الْإِبِلُ أَوْ الْبَقَرُ (شَكَّ إِسْحَاقُ)^[٥] فَأَعْطِي نَاقَةً عُسْرَاءً^[٦]، وَقَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهَا^[٧].

= بطاعة الله، لَا يَأْكُلُونَ، وَلَا يَشْرَبُونَ، يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ، لَهُمْ أَشْكَالٌ وَأَعْمَالٌ وَوُظَائِفٌ مَذْكُورَةٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِمْ، وَهُوَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِيمَانِ السَّتَّةِ.

قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: وَأَصْلُ (مَلَكٍ) مَأْخُودٌ مِنَ الْأَلْوَكَةِ، وَهِيَ الرِّسَالَةُ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ أَصْلُهُ (مَأْلَكٌ)، فَصَارَ فِيهِ إِعْلَالٌ قَلْبِي، فَصَارَ (مَلَأَكَ)، ثُمَّ نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى اللَّامِ السَّاكِئَةِ وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ تَخْفِيفًا، فَصَارَ (مَلَكٌ)؛ وَلِهَذَا فِي الْجَمْعِ تَأْيِي الْهَمْزَةِ: (مَلَائِكَةٌ).

[١] قَوْلُهُ: «وَيَذْهَبُ» يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، وَالرَّفْعُ أَوْلَى.

[٢] قَوْلُهُ: «قَذَرَنِي» أَيُّ: اسْتَقْذَرَنِي وَكَرِهُوا مُخَالَطَتِي مِنْ أَجْلِهِ.

[٣] وَقَوْلُهُ: «بِهِ» الْبَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ، أَيُّ: بِسَبَبِهِ.

[٤] قَوْلُهُ: «فَمَسَحَهُ» لِيَتَبَيَّنَ أَنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا، وَبَرَأ بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ «فَذَهَبَ عَنْهُ قَذَرُهُ» بَدَأَ

بَذَهَابِ الْقَذَرِ قَبْلَ اللَّوْنِ الْحَسَنِ وَالْجِلْدِ الْحَسَنِ؛ لِأَنَّهُ يُبْدَأُ بِزَوَالِ الْمَكْرُوهِ قَبْلَ حُصُولِ الْمَطْلُوبِ، كَمَا يُقَالُ: التَّخْلِيَةُ قَبْلَ التَّحْلِيلِ.

[٥] قَوْلُهُ: «قَالَ: الْإِبِلُ أَوْ الْبَقَرُ -شَكَّ إِسْحَاقُ-» وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ الْإِبِلُ كَمَا يُفِيدُهُ السِّيَاقُ،

وَإِسْحَاقُ أَحَدُ رَوَاةِ الْحَدِيثِ.

[٦] قَوْلُهُ: «عُسْرَاءً» قِيلَ: هِيَ الْحَامِلُ مُطْلَقًا، وَقَالَ فِي (الْقَامُوسِ)^(١): هِيَ الَّتِي بَلَغَ حَمْلُهَا

عَشْرَةَ أَشْهُرٍ أَوْ ثَمَانِيَةَ، سَخَّرَهَا اللَّهُ عَزَّجَلَّ وَذَلَّلَهَا، وَلَعَلَّهَا كَانَتْ قَرِيبَةً مِنَ الْمَلِكِ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهَا.

[٧] قَوْلُهُ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهَا» يُحْتَمَلُ أَنَّ لَفْظَهُ لَفْظُ الْحَبْرِ وَمَعْنَاهُ الدُّعَاءُ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ؛ لِأَنَّهُ

أُسْلِمَ مِنَ التَّقْدِيرِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ خَبَرٌ مُخَصَّصٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: هَذِهِ نَاقَةٌ عُسْرَاءُ، مُبَارَكٌ لَكَ فِيهَا، وَيَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى تَقْدِيرِ (قَدْ): قَدْ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهَا.

قَالَ: «فَأَتَى الْأَقْرَعَ^[١]، فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: شَعْرٌ حَسَنٌ^[٢] وَيَذْهَبُ عَنِّي الَّذِي قَدَّرَنِي النَّاسُ بِهِ^[٣]. فَمَسَحَهُ، فَذَهَبَ عَنْهُ قَدْرُهُ^[٤]، وَأُعْطِيَ شَعْرًا حَسَنًا. فَقَالَ: أَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الْبَقَرُ أَوْ الْإِبِلُ^[٥]. فَأُعْطِيَ بَقَرَةً حَامِلًا، قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهَا. فَأَتَى الْأَعْمَى^[٦]، فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: يَرُدُّ اللَّهُ إِلَيَّ بَصْرِي فَأُبْصِرُ بِهِ النَّاسَ^[٧]. فَمَسَحَهُ، فَرَدَّ اللَّهُ إِلَيْهِ بَصَرَهُ^[٨]. قَالَ: فَأَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الْغَنَمُ^[٩]. فَأُعْطِيَ شَاةً وَالِدًا^[١٠].

[١] قَوْلُهُ: «فَأَتَى الْأَقْرَعَ» وَهُوَ الرَّجُلُ الثَّانِي فِي الْحَدِيثِ.

[٢] قَوْلُهُ: «فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: شَعْرٌ حَسَنٌ» وَلَمْ يَكْتَفِ بِمَجَرَّدِ الشَّعْرِ، بَلْ طَلَبَ شَعْرًا حَسَنًا.

[٣] قَوْلُهُ: «الَّذِي قَدَّرَنِي النَّاسُ بِهِ» أَيُّ: الْقَرْعُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ أَقْرَعَ كَرِهَهُ النَّاسُ وَاسْتَقْدَرُوهُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يُعْطُونَ رُؤُوسَهُمْ بِالْعِلَائِمِ وَنَحْوِهَا، وَقَدْ يُقَالُ: يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ يَبْدُو بَعْضُ الرَّأْسِ مِنْ جَوَانِبِهَا، فَيَكْرَهُهُ النَّاسُ مِمَّا بَدَا مِنْهَا.

[٤] قَوْلُهُ: «فَذَهَبَ عَنْهُ قَدْرُهُ» يُقَالُ فِي تَقْدِيمِ ذَهَابِ الْقَدْرِ مَا سَبَقَ، وَهَذِهِ نِعْمَةٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ أَنْ يُسْتَجَابَ لِلْإِنْسَانِ.

[٥] قَوْلُهُ: «الْبَقَرُ أَوْ الْإِبِلُ» الشَّكُّ مِنْ إِسْحَاقَ، وَسِيَاقُ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أُعْطِيَ الْبَقَرِ.

[٦] قَوْلُهُ: «فَأَتَى الْأَعْمَى» هَذَا هُوَ الرَّجُلُ الثَّلَاثُ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ.

[٧] قَوْلُهُ: «فَأُبْصِرُ بِهِ النَّاسَ» لَمْ يَطْلُبْ بَصْرًا حَسَنًا كَمَا طَلَبَهُ صَاحِبَاهُ، وَإِنَّمَا طَلَبَ بَصْرًا يُبْصِرُ بِهِ النَّاسَ فَقَطْ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى قَنَاعَتِهِ بِالْكَفَايَةِ.

[٨] قَوْلُهُ: «فَرَدَّ اللَّهُ إِلَيْهِ بَصَرَهُ» الظَّاهِرُ أَنَّ بَصَرَهُ الَّذِي كَانَ مَعَهُ مِنْ قَبْلُ هُوَ مَا يُبْصِرُ بِهِ النَّاسَ فَقَطْ.

[٩] قَوْلُهُ: «قَالَ: الْغَنَمُ» هَذَا يَدُلُّ عَلَى زُهْدِهِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ صَاحِبُ سَكِينَةٍ وَتَوَاضِعٍ؛ لِأَنَّ السَّكِينَةَ فِي أَصْحَابِ الْغَنَمِ.

[١٠] قَوْلُهُ: «شَاةٌ وَالِدًا» قِيلَ: إِنَّ الْمَعْنَى: قَرِيبَةُ الْوِلَادَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ صَاحِبِيهِ أُعْطِيََا أَنْثَى حَامِلًا، وَلَمَّا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ: «فَأُتِيَتْ هَذَانِ وَوُلِدَ هَذَا»، وَالشَّيْءُ قَدْ يُسَمَّى بِالِاسْمِ الْقَرِيبِ، فَقَدْ يُعْبَرُ عَنِ الشَّيْءِ حَاصِلًا وَهُوَ لَمْ يَخْصُلْ، لَكِنَّهُ قَرِيبُ الْخُصُولِ.

فَأُتِنِجَ هَذَانِ^[١] وَوَلَدَ هَذَا^[٢]، فَكَانَ لِهَذَا وَادٍ مِنَ الْإِبِلِ^[٣]، وَلِهَذَا وَادٍ مِنَ الْبَقَرِ، وَلِهَذَا وَادٍ مِنَ الْغَنَمِ.

قَالَ: «ثُمَّ إِنَّهُ أَتَى الْأَبْرَصَ فِي صُورَتِهِ وَهَيْئَتِهِ^[٤]، فَقَالَ: رَجُلٌ مِسْكِينٌ^[٥] وَابْنُ سَبِيلٍ^[٦] قَدْ انْقَطَعَتْ بِي الْحِبَالُ فِي سَفَرِي^[٧]، فَلَا بَلَاغَ لِي الْيَوْمَ إِلَّا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ^[٨]،.....

[١] قَوْلُهُ: «فَأُتِنِجَ هَذَانِ» بِالضَّمِّ، وَفِيهِ رَوَايَةٌ بِالْفَتْحِ: «فَأُتِنِجَ»، وَفِي رَوَايَةٍ: «فَتَنِجَ هَذَانِ»، وَالْأَصْلُ فِي اللَّغَةِ فِي مَادَّةِ (تَنِجَ): أَتَاهَا مَنِيَّةٌ لِلْمَفْعُولِ، وَالْإِشَارَةُ إِلَى صَاحِبِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، وَ«أُتِنِجَ» أَيُّ: حَصَلَ لَهُمَا نِتَاجُ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَوَلَدَ هَذَا» أَيُّ: صَارَ لَشَاتِهِ أَوْلَادٌ، قَالُوا: وَالْمُنْتِجُ مِنَ أُنْتَجَ، وَالنَّاتِجُ مِنْ نَتَجَ، وَالْمَوْلَدُ مِنَ وَلَدَ، وَمَنْ تَوَلَّى تَوَلَّدَ النِّسَاءُ يُقَالُ لَهُ: الْقَابِلَةُ، وَمَنْ تَوَلَّى تَوَلَّدَ غَيْرُ النِّسَاءِ يُقَالُ لَهُ: مُنْتِجٌ أَوْ نَاتِجٌ أَوْ مَوْلَدٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَكَانَ لِهَذَا وَادٍ مِنَ الْإِبِلِ» مُفْتَضًى السِّيَاقِ أَنْ يَقُولَ: فَكَانَ لَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدَ الْمَذْكُورِينَ، لَكِنَّهُ اسْتَعْمَلَ الْإِشَارَةَ لِلْقَرِيبِ فِي مَكَانِ الْبَعِيدِ، وَهَذَا جَائِزٌ، وَكَذَا الْعَكْسُ.

[٤] قَوْلُهُ: «فِي صُورَتِهِ وَهَيْئَتِهِ» الصُّورَةُ فِي الْحِسْمِ، وَالهَيْئَةُ فِي الشَّكْلِ وَاللِّبَاسِ، وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

[٥] قَوْلُهُ: «رَجُلٌ مِسْكِينٌ» خَبَرٌ لِمُتَدَاٍّ مَحْدُوفٍ تَفْدِيرُهُ: أَنَا رَجُلٌ مِسْكِينٌ، وَالْمِسْكِينُ: الْفَقِيرُ، وَسُمِّيَ الْفَقِيرُ مِسْكِينًا؛ لِأَنَّ الْفَقْرَ أَسْكَنَهُ وَأَذَلَّهُ، وَالْغِنَى فِي الْغَالِبِ يَكُونُ عِنْدَهُ قُوَّةٌ وَحَرَكَةٌ.

[٦] قَوْلُهُ: «وَابْنُ سَبِيلٍ» أَيُّ: مُسَافِرٌ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِإِلَازِمَتِهِ لِلطَّرِيقِ؛ وَلِهَذَا سُمِّيَ طَيْرُ الْمَاءِ ابْنُ الْمَاءِ لِإِلَازِمَتِهِ لَهُ غَالِيًا، فَكُلُّ شَيْءٍ يُلَازِمُ شَيْئًا فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ بِلَفْظِ الْبُتُوَّةِ.

[٧] قَوْلُهُ: «انْقَطَعَتْ بِي الْحِبَالُ فِي سَفَرِي» الْحِبَالُ الْأَسْبَابُ، فَالْحَبْلُ يُطْلَقُ عَلَى السَّبَبِ وَبِالْعَكْسِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥]؛ وَلِأَنَّ الْحَبْلَ سَبَبٌ يَتَوَصَّلُ بِهِ الْإِنْسَانُ إِلَى مَقْصُودِهِ كَالرِّشَاءِ يَتَوَصَّلُ بِهِ الْإِنْسَانُ إِلَى الْمَاءِ الَّذِي فِي الْبِئْرِ.

[٨] قَوْلُهُ: «فَلَا بَلَاغَ لِي الْيَوْمَ إِلَّا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ» «لَا» نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ، وَالْبَلَاغُ بِمَعْنَى الْوُصُولِ، وَمِنْهُ تَبْلِيغُ الرِّسَالَةِ، أَيُّ: إِصَالَتُهَا إِلَى الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ، وَالْمَعْنَى: لَا شَيْءَ يُوَصِّلُنِي إِلَى أَهْلِي إِلَّا بِاللَّهِ ثُمَّ بِكَ، فَالْمَسْأَلَةُ فِيهَا ضَرْوَةٌ.

أَسْأَلُكَ بِالَّذِي أَعْطَاكَ اللَّوْنَ الْحَسَنَ وَالْجِلْدَ الْحَسَنَ^[١] وَالْمَالَ؛ بَعِيرًا^[٢] أَتَبَلَّغُ بِهِ فِي سَفَرِي^[٣].
فَقَالَ: الْحَقُوقُ كَثِيرَةٌ^[٤]. فَقَالَ لَهُ: كَأَنِّي أَعْرِفُكَ! أَلَمْ تَكُنْ أَبْرَصَ يَقْذُرُكَ النَّاسُ^[٥]، فَفَيْرًا،
فَأَعْطَاكَ اللَّهُ عَزَّجَلَ الْمَالَ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا وَرِثْتُ هَذَا الْمَالَ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ^[٦]. فَقَالَ: إِنْ كُنْتُ كَاذِبًا
فَصَبِّرْكَ اللَّهُ إِلَى مَا كُنْتُ^[٧].

[١] قَوْلُهُ: «أَسْأَلُكَ بِالَّذِي أَعْطَاكَ اللَّوْنَ الْحَسَنَ وَالْجِلْدَ الْحَسَنَ» السُّؤَالُ هُنَا لَيْسَ سُؤَالُ
اسْتِخْبَارٍ، بَلْ سُؤَالُ اسْتِجْدَاءٍ؛ لِأَنَّ «سَأَلَ» تَأْتِي بِمَعْنَى اسْتَجْدَى وَبِمَعْنَى اسْتَخْبَرَ، تَقُولُ: سَأَلْتُهُ عَنْ
فُلَانٍ؛ أَيْ: اسْتَخْبَرْتُهُ، وَسَأَلْتُهُ مَا لَا؛ أَيْ: اسْتَجْدَيْتُهُ وَاسْتَعْطَيْتُهُ، وَإِنَّمَا قَالَ: «أَسْأَلُكَ بِالَّذِي أَعْطَاكَ»
وَلَمْ يَقُلْ: أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ؛ لِأَجْلِ أَنْ يُذَكِّرَهُ بِنِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ؛ فَفِيهِ إِغْرَاءٌ لَهُ عَلَى الْإِعَانَةِ لِهَذَا الْمُسْكِينِ؛
لَأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ: كَوْنِهِ مُسْكِينًا، وَكَوْنِهِ ابْنَ سَبِيلٍ، فَفِيهِ سَبَبَانِ يَقْتَضِيَانِ الْإِعْطَاءَ.
[٢] وَقَوْلُهُ: «بَعِيرًا» يَذُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَبْرَصَ أُعْطِيَ الْإِبِلَ، وَتَعْبِيرُ إِسْحَاقَ «الْإِبِلُ أَوْ الْبَقَرُ» مِنْ
بَابِ وَرَعِهِ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَتَبَلَّغُ بِهِ فِي سَفَرِي» أَيْ: لَيْسَ أَطْيَبَ الْإِبِلَ وَإِنَّمَا يَوْصَلُنِي إِلَى أَهْلِي فَقَطْ.
[٤] قَوْلُهُ: «الْحَقُوقُ كَثِيرَةٌ» أَيْ: هَذَا الْمَالُ الَّذِي عِنْدِي مُتَعَلِّقٌ بِهِ حَقُوقٌ كَثِيرَةٌ، لَيْسَ حَقًّا
أَنْتَ فَقَطْ، وَتَنَاسَى -وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ- أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي مَنَّ عَلَيْهِ بِالْجِلْدِ الْحَسَنِ وَاللَّوْنِ الْحَسَنِ وَالْمَالِ.
[٥] قَوْلُهُ: «كَأَنِّي أَعْرِفُكَ» (كَأَنَّ) هُنَا لِلتَّحْقِيقِ لَا لِلتَّشْبِيهِ؛ لِأَنَّمَا إِذَا دَخَلْتَ عَلَى جَامِدٍ فِيهِ
لِلتَّشْبِيهِ، وَإِذَا دَخَلْتَ عَلَى مُسْتَقٍّ فِيهِ لِلتَّحْقِيقِ أَوْ لِلظَّنِّ وَالْحُسْبَانِ، وَالْمَعْنَى: أَنِّي أَعْرِفُكَ مَعْرِفَةً تَامَةً.
[٦] قَوْلُهُ: «أَلَمْ تَكُنْ أَبْرَصَ يَقْذُرُكَ النَّاسُ» ذَكَرَهُ الْمَلِكُ بِنِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَعَرَفَهُ بِمَا فِيهِ مِنْ
الْعَيْبِ السَّابِقِ حَتَّى يَعْرِفَ قَدْرَ النِّعْمَةِ، وَالِاسْتِفْهَامُ لِلتَّقْرِيرِ؛ لِدُخُولِهِ عَلَى «لَمْ» كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَأَنْتَ
نَتَرَجَّ لَكَ صَدْرُكَ» [الشرح: ١].

[٧] قَوْلُهُ: «كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ» أَتَكَرَّرَ أَنَّ الْمَالَ مِنَ اللَّهِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُنْكِرَ الْبَرَصَ. وَ«كَابِرًا»
مَنْصُوبَةٌ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ، أَيْ: مِنْ كَابِرٍ، أَيْ: مِمَّنْ يَكْبُرُنِي وَهُوَ الْأَبُ، عَنْ كَابِرٍ لَهُ وَهُوَ الْجَدُّ، وَقِيلَ:
الْمُرَادُ الْكِبَرُ الْمَعْنَوِيُّ، أَيْ: إِنَّمَا شُرَفَاءُ وَسَادَةٌ وَفِي نِعْمَةٍ مِنَ الْأَصْلِ، وَلَيْسَ هَذَا الْمَالُ مِمَّا تَجَدَّدَ، وَاللَّفْظُ
يَحْتَمِلُ الْمَعْنَيْنِ جَمِيعًا.

[٨] قَوْلُهُ: «إِنْ كُنْتُ كَاذِبًا فَصَبِّرْكَ اللَّهُ إِلَى مَا كُنْتُ» «إِنْ» شَرْطِيَّةٌ وَلَهَا مُقَابِلٌ، يَعْنِي: وَإِنْ كُنْتُ
صَادِقًا فَابْقَى اللَّهُ عَلَيْكَ النِّعْمَةَ.

قَالَ: «وَأَتَى الْأَقْرَعَ فِي صُورَتِهِ^[١]، فَقَالَ لَهُ مِثْلُ مَا قَالَ لِهَذَا^[٢]، وَرَدَّ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا رَدَّ عَلَيْهِ هَذَا^[٣]، فَقَالَ: إِنْ كُنْتُ كَاذِبًا فَصَيِّرْكَ اللَّهُ إِلَى مَا كُنْتُ^[٤]».

قَالَ: «وَأَتَى الْأَعْمَى فِي صُورَتِهِ، فَقَالَ: رَجُلٌ مُسْكِينٌ وَابْنُ سَبِيلٍ، قَدْ انْقَطَعَتْ بِي الْحَبَالُ فِي سَفَرِي؛ فَلَا بَلَاغَ لِي الْيَوْمَ إِلَّا بِاللَّهِ ثُمَّ بَكَ، أَسَأَلْتُكَ بِالَّذِي رَدَّ عَلَيْكَ بَصَرَكَ شَاءَ أَتَبْلُغُ بِهَا فِي سَفَرِي. قَالَ: قَدْ كُنْتُ أَعْمَى فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيَّ بَصَرِي^[٥]».....

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَأْتِي بِ(إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْاِخْتِيَالِ مَعَ أَنَّهُ يَعْرِفُ أَنَّهُ كَاذِبٌ؟

أُجِيبُ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّنْزِيلِ مَعَ الْحَضَمِ، وَالْمَعْنَى: إِنْ كُنْتُ كَمَا ذَكَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ فَأَبْقَى اللَّهُ عَلَيْكَ هَذِهِ النِّعْمَةَ، وَإِنْ كُنْتُ كَاذِبًا وَأَنْتَ لَمْ تَرَهُ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ - فَصَيِّرْكَ اللَّهُ إِلَى مَا كُنْتُ مِنَ الْبَرَصِ وَالْفَقْرِ، وَلَمْ يَقُلْ: «إِلَى مَا أَقُولُ»؛ لَأَنَّهُ كَانَ عَلَى ذَلِكَ بَلَاءً شَدِيدًا.

وَالْتَّنَزُّلُ مَعَ الْحَضَمِ يَرُدُّ كَثِيرًا فِي الْأُمُورِ الْمُتَيَقِّنَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُثْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا نِسْبَةَ، وَأَنَّ اللَّهَ خَيْرٌ مِمَّا يُثْرِكُونَ، وَلَكِنْ هَذَا مِنْ بَابِ مُحَاجَّةِ الْحَضَمِ لِإِدْحَاضِ حُجَّتِهِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَأَتَى الْأَقْرَعَ فِي صُورَتِهِ» الْفَاعِلُ الْمَلَكُ، وَهُنَا قَالَ: «فِي صُورَتِهِ» فَقَطْ، وَفِي الْأَوَّلِ قَالَ: «فِي صُورَتِهِ وَهَيْئَتِهِ»، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ نَصَرَفَ مِنَ الرُّوَاةِ، وَإِلَّا فَالْغَالِبُ أَنَّ الصُّورَةَ قَرِيبَةٌ مِنَ الْهَيْئَةِ، وَإِنْ كَانَتِ الصُّورَةُ تَكُونُ خِلْقَةً، وَالْهَيْئَةُ تَكُونُ تَصْنَعًا فِي اللَّبَاسِ وَنَحْوِهِ، وَقَدْ جَاءَ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ: «فِي صُورَتِهِ وَهَيْئَتِهِ».

[٢] قَوْلُهُ: «فَقَالَ لَهُ مِثْلُ مَا قَالَ لِهَذَا» الْمُبَارِءُ إِلَيْهِ الْأَبْرَصُ.

قَوْلُهُ: «فَرَدَّ عَلَيْهِ» أَيِ: الْأَقْرَعُ.

[٣] قَوْلُهُ: «مِثْلُ مَا رَدَّ عَلَيْهِ هَذَا» أَيِ: الْأَبْرَصُ. فَكَلَا الرَّجُلَيْنِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - غَيْرُ شَاكِرٍ لِنِعْمَةِ اللَّهِ، وَلَا مُعْتَرِفٍ بِهَا، وَلَا رَاحِمٍ لِهَذَا الْمُسْكِينِ الَّذِي انْقَطَعَ بِهِ السَّفَرُ.

[٤] قَوْلُهُ: «فَصَيِّرْكَ اللَّهُ إِلَى مَا كُنْتُ» أَيِ: رَدَّكَ اللَّهُ إِلَى مَا كُنْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْقَرَعِ الَّذِي يَقْدِرُكَ النَّاسُ بِهِ وَالْفَقْرَ.

[٥] قَوْلُهُ: «فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيَّ بَصَرِي» اعْتَرَفَ بِنِعْمَةِ اللَّهِ، وَهَذَا أَحَدُ أَرْكَانِ الشُّكْرِ، وَالرُّكْنُ الثَّانِي: الْعَمَلُ بِالْجَوَارِحِ فِي طَاعَةِ الْمُنْعِمِ، وَالرُّكْنُ الثَّلَاثُ: الْاعْتِرَافُ بِالنِّعْمَةِ فِي الْقَلْبِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

فَخُذْ مَا شِئْتَ، وَدَعْ مَا شِئْتَ^[١]، فَوَاللَّهِ لَا أَجْهَدُكَ الْيَوْمَ بِشَيْءٍ أَخَذْتَهُ اللَّهُ^[٢]. فَقَالَ: أَمْسِكْ مَالَكَ، فَإِنَّمَا ابْتُلِيتُمْ^[٣]، فَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ^[٤]، وَسَخِطَ عَلَى صَاحِبَيْكَ^[٥] «أَخْرَجَاهُ»^(١).

= أَفَادَتْكُمْ النِّعْمَاءُ مِنِّي ثَلَاثَةً بِيَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ الْمُحَجَّبَا^(٢)

[١] قَوْلُهُ: «خُذْ مَا شِئْتَ وَدَعْ مَا شِئْتَ» هَذَا مِنْ بَابِ الشُّكْرِ بِالْجَوَارِحِ، فَيَكُونُ هَذَا الْأَعْمَى قَدْ أَتَمَّ أَرْكَانَ الشُّكْرِ.

[٢] قَوْلُهُ: «فَوَاللَّهِ لَا أَجْهَدُكَ بِشَيْءٍ أَخَذْتَهُ اللَّهُ» الْجَهْدُ: الْمَشَقَّةُ، وَالْمَعْنَى: لَا أَشُقُّ عَلَيْكَ بِمَنْعٍ وَلَا مَنَّةٍ، وَاعْتَزَّافُهُ بِلِسَانِهِ مُطَابِقٌ لِمَا فِي قَلْبِهِ، فَيَكُونُ دَالًّا عَلَى الشُّكْرِ بِالْقَلْبِ بِالتَّضَمُّنِ.

قَوْلُهُ: «لِلَّهِ» اللَّامُ لِلَاخْتِصَاصِ، وَالْمَعْنَى: لِأَجْلِ اللَّهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي إِخْلَاصِهِ لِلَّهِ، فَكُلُّ مَا تَأْخُذُهُ اللَّهُ فَإِنَّا لَا أَمْنَعُكَ مِنْهُ وَلَا أَرُدُّكَ.

[٣] قَوْلُهُ: «إِنَّمَا ابْتُلِيتُمْ» أَي: اخْتَبِرْتُمْ، وَالَّذِي ابْتَلَاهُمْ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ قِصَّتَهُمْ مَشْهُورَةٌ مَعْلُومَةٌ بَيْنَ النَّاسِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «إِنَّمَا ابْتُلِيتُمْ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عِنْدَهُ عِلْمًا بِمَا جَرَى لِصَاحِبَيْهِ وَغَالِبًا أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْقِصَّةِ تَكُونُ مَشْهُورَةً بَيْنَ النَّاسِ.

[٤] قَوْلُهُ: «فَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ» يَعْنِي: لِأَنَّكَ شَكَرْتَ نِعْمَةَ اللَّهِ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالْجَوَارِحِ.

[٥] قَوْلُهُ: «وَسَخِطَ عَلَى صَاحِبَيْكَ»؛ لِأَنَّهُمَا كَفَرَا نِعْمَةَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَأَنْكَرَا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ مَنْ عَلَيْهِمَا بِالْشَفَاءِ وَالْمَالِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْعَبَرِ شَيْءٌ كَثِيرٌ، مِنْهَا:

١- أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَقْصُصُ عَلَيْنَا أَنْبَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لِأَجْلِ الْإِعْتِبَارِ وَالْإِتْعَاطِ بِمَا جَرَى، وَهُوَ أَحَدُ الْأَوَّلَةِ لِمَنْ قَالَ: إِنَّ شَرْعَ مَنْ قَبْلَنَا شَرْعٌ لَنَا مَا لَمْ يَرِدْ شَرْعُنَا بِخِلَافِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ قَاعِدَةٌ صَحِيحَةٌ.

٢- بَيَانُ قُدْرَةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ بِإِبْرَاءِ الْأَبْرَصِ وَالْأَقْرَعِ وَالْأَعْمَى مِنْ هَذِهِ الْعُيُوبِ الَّتِي فِيهِمْ بِمُجَرَّدِ مَسْحِ الْمَلِكِ لَهُمْ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، بَابُ حَدِيثِ أَبْرَصٍ وَأَقْرَعٍ وَأَعْمَى فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، رَقْمُ (٣٤٦٤)، وَمُسْلِمٌ:

كِتَابُ الزَّهْدِ وَالرِّقَاقِ، رَقْمُ (٢٩٦٤)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انْظُرْ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِلْخَطَّابِيِّ (٣٤٦/١)، وَالْفَائِقِ لِلزُّخْمَشَرِيِّ (٣١٤/١) غَيْرَ مَنْسُوبٍ.

٣- أَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَتَشَكَّلُونَ حَتَّى يَكُونُوا عَلَى صُورَةِ الْبَشَرِ؛ لِقَوْلِهِ: «فَأَتَى الْأَبْرَصَ فِي صُورَتِهِ»،
وكذلك الأقرع والأعمى، لكن هذا -والله أعلم- ليس إليهم وإنما يتشكّلون بأمر الله تعالى.
٤- أَنَّ الْمَلَائِكَةَ أَجْسَامٌ وَلَيْسُوا أَزْوَاجًا أَوْ مَعَانِي أَوْ قُوَى فَقَطْ.

٥- جِزْءُ الرُّوَاةِ عَلَى نَقْلِ الْحَدِيثِ بِلَفْظِهِ.

٦- أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَلْزِمُهُ الرِّضَاءُ بِقَضَاءِ اللَّهِ -أي: بالمَقْضَى- لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أُصِيبُوا قَالُوا:
أَحَبُّ إِلَيْنَا كَذَا وَكَذَا. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الرِّضَا.
وللإنسان عند المصائب أربع مقامات:

▪ جَزَعٌ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ.

▪ صَبْرٌ، وَهُوَ وَاجِبٌ.

▪ رِضَا، وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ.

▪ شُكْرٌ، وَهُوَ أَحْسَنُ وَأَطْيَبُ.

وهنا إشكال، وهو كيف يشكر الإنسان ربه على المصيبة وهي لا تلائمه؟

أجيب: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا آمَنَ بِمَا يَتَرَبَّبُ عَلَى هَذِهِ الْمُصِيبَةِ مِنَ الْأَجْرِ الْعَظِيمِ عَرَفَ أَنَّهَا تَكُونُ
بذَلِكَ نِعْمَةً، وَالنَّعْمَةُ تُشْكَرُ.

وأما قوله ﷺ: «فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ فَعَلَيْهِ السُّخْطُ»^(١)، فالمراد بالرضا هنا
الصَّبْرُ، أَوِ الرِّضَا بِأَصْلِ الْقَضَاءِ الَّذِي هُوَ فِعْلُ اللَّهِ، فَهَذَا يَجِبُ الرِّضَا بِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ حَكِيمٌ، فَفَرَّقَ
بَيْنَ فِعْلِ اللَّهِ وَالْمَقْضَى. وَالْمَقْضَى يَنْقَسِمُ إِلَى: مَصَائِبَ لَا يَلْزِمُ الرِّضَا بِهَا، وَإِلَى أَحْكَامٍ شَرْعِيَّةٍ يَجِبُ
الرِّضَا بِهَا.

٧- جَوَازُ الدُّعَاءِ الْمُعَلَّنِ؛ لِقَوْلِهِ: «إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَصَيَّرَكَ اللَّهُ إِلَى مَا كُنْتَ»، وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْفَخْرُ سَآءَ لَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذِبِينَ﴾ [النور: ٤٧]، ﴿وَالْفَخْرُ سَآءَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الزهد، باب ما جاء في الصبر على البلاء، رقم (٢٣٩٦)، وقال: «حسن غريب» -وابن ماجه:
كتاب الفتن، باب الصبر على البلاء، رقم (٤٠٣١)، والبيهقي في «شرح السنة» (٥/ ٢٤٥). من حديث أنس رضي الله عنه،
وإسناده حسن. انظر: «المشكاة» (١/ ٤٩٣) و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٤٦).

= إِنَّ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿[النور: ٩]﴾، وفي دعاء الاستخارة: «اللَّهُمَّ! إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ... إلخ».

٨- جَوَارُ التَّنَزُّلِ مَعَ الْحَضَمِ فِيمَا لَا يُقَرُّ بِهِ الْحَضَمُ الْمُتَنَزِّلُ مَعَهُ؛ لِأَجْلِ إِفْحَامِ الْحَضَمِ؛ لِأَنَّ الْمَلَكَ يَعْلَمُ أَنَّهُ كَاذِبٌ، وَلَكِنْ بِنَاءً عَلَى قَوْلِهِ: إِنَّ هَذَا مَا حَصَلَ، وَإِنَّ الْمَالَ وَرِثَةَ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ وَرُودِهِ فِي الْقُرْآنِ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّا أَوْ لِيَاكُم لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبا: ٢٤]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ وَأَصْحَابَهُ عَلَى هُدًى وَأُولَئِكَ عَلَى ضَلَالٍ، وَلَكِنْ هَذَا مِنْ بَابِ التَّنَزُّلِ مَعَهُمْ مِنْ بَابِ الْعَذْلِ.

٩- أَنْ بَرَكَةَ اللَّهِ لَا نِهَايَةَ لَهَا؛ وَلِهَذَا كَانَ لِهَذَا وَاِدٍ مِنَ الْإِبِلِ، وَلِهَذَا وَاِدٍ مِنَ الْبَقَرِ، وَلِهَذَا وَاِدٍ مِنَ الْغَنَمِ.

١٠- هَلْ يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ دُعَاءَ الْمَلَائِكَةِ مُسْتَجَابٌ أَوْ أَنَّ هَذِهِ قَضِيَّةٌ عَيْنٌ؟

الظَّاهِرُ أَنَّهُ قَضِيَّةٌ عَيْنٌ، وَإِلَّا لَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا دَعَا لِأَخِيهِ بَطَّهَرَ الْعَيْنِ، وَقَالَ الْمَلَكُ: آمِينَ وَلَكَ بِمِثْلِهِ. عَلِمْنَا أَنَّ الدُّعَاءَ قَدْ اسْتُجِيبَ.

١١- بَيَانُ أَنَّ شُكْرَ كُلِّ نِعْمَةٍ بِحَسَبِهَا، فَشُكْرُ نِعْمَةِ الْمَالِ أَنْ يُبَذَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَشُكْرُ نِعْمَةِ الْعِلْمِ أَنْ يُبَذَلَ لِمَنْ سَأَلَهُ بِلِسَانِ الْحَالِ أَوْ الْمَقَالِ، وَالشُّكْرُ الْأَعْمُ أَنْ يَقُومَ بِطَاعَةِ الْمُنْعِمِ فِي كُلِّ شَيْءٍ. وَنَظِيرُ هَذَا مَا مَرَّ أَنَّ التَّوْبَةَ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ بِحَسَبِهِ، لَكِنْ لَا يَسْتَحِقُّ الْإِنْسَانُ وَضْفَ التَّوْبَةِ الْمُطْلَقِ إِلَّا إِذَا تَابَ مِنْ جَمِيعِ الذُّنُوبِ.

١٢- جَوَارُ التَّمَثِيلِ، وَهُوَ أَنْ يَتَمَثَّلَ الْإِنْسَانُ بِحَالٍ لَيْسَ هُوَ عَلَيْهَا فِي الْحَقِيقَةِ، مِثْلُ أَنْ يَأْتِيَ بِصُورَةٍ مَسْكِينٍ وَهُوَ غَنِيٌّ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، إِذَا كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَأَرَادَ أَنْ يُخْتَبَرَ إِنْسَانًا بِمِثْلِ هَذَا، فَلَهُ ذَلِكَ.

١٣- أَنَّ الْإِتِّلَاءَ قَدْ يَكُونُ عَامًّا وَظَاهِرًا، يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَاتِمَا ابْنُ لَيْثٍ» وَقَصَّتُهُمْ مَشْهُورَةٌ كَمَا سَبَقَ.

١٤- فَضِيلَةُ الْوَرَعِ وَالزُّهْدِ، وَأَنَّهُ قَدْ يُجِزُّ صَاحِبُهُ إِلَى مَا تُحَمَّدُ عُقْبَاهُ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَى كَانَ زَاهِدًا فِي الدُّنْيَا، فَكَانَ شَاكِرًا لِلنِّعْمَةِ اللَّهِ.

١٥- ثُبُوتُ الْإِزْثِ فِي الْأَمَمِ السَّابِقَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَرِثْتُهُ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ».

١٦ - أَنَّ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ الرَّضَا وَالسَّخَطَ وَالْإِرَادَةَ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يُنْتَبِهُنَّ عَلَى الْمَعْنَى اللَّائِقِ بِاللَّهِ عَلَى أَهْلِ حَقِيقَةٍ.

وَالْإِرَادَةُ لِلَّهِ تَوْعَانِ: كَوْنِيَّةٌ، وَشَرْعِيَّةٌ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْكَوْنِيَّةَ يَلْزَمُ فِيهَا وَقُوعُ الْمُرَادِ وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَحْبُوبًا لِلَّهِ، فَإِذَا أَرَادَ شَيْئًا قَالَهُ: كُنْ. فَيَكُونُ.

وَأَمَّا الشَّرْعِيَّةُ: فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ فِيهَا وَقُوعُ الْمُرَادِ، وَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَحْبُوبًا لِلَّهِ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: الْإِرَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ بِمَعْنَى الْمَحَبَّةِ وَالْكَوْنِيَّةُ بِمَعْنَى الْمَشِيعَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلِ اللَّهُ يُرِيدُ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ كَوْنًا أَوْ شَرْعًا؟

أُجِيبَ: إِنَّ الْخَيْرَ إِذَا وَقَعَ فَهُوَ مُرَادٌ لِلَّهِ كَوْنًا وَشَرْعًا، وَإِذَا لَمْ يَقَعْ فَهُوَ مُرَادٌ لِلَّهِ شَرْعًا فَقَطْ. وَأَمَّا الشَّرُّ فَإِذَا وَقَعَ فَهُوَ مُرَادٌ لِلَّهِ كَوْنًا لَا شَرْعًا، وَإِذَا لَمْ يَقَعْ فَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ كَوْنًا وَلَا شَرْعًا.

وَاعْلَمْ أَنَّ الشَّرَّ لَا يُنْسَبُ إِلَى فِعْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَلَكِنْ إِلَى مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ، فَكُلُّ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى خَيْرٌ؛ لِأَنَّهُ صَادِرٌ عَنْ حِكْمَةٍ وَرَحْمَةٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْخَيْرُ بِيَدِكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»^(١)، وَأَمَّا مَخْلُوقَاتُ اللَّهِ ففِيهَا خَيْرٌ وَشَرٌّ.

وإثباتُ صِفَةِ الرَّضَا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ لَا يَقْتَضِي انْتِفَاءَ صِفَةِ الْحِكْمَةِ، بِخِلَافِ رِضَا الْمَخْلُوقِ، فَقَدْ تَنَتَّهَى مَعَهُ الْحِكْمَةُ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا رَضِيَ عَنْ شَخْصٍ مَثَلًا فَإِنَّ عَاطِفَتَهُ قَدْ تَحْمِلُهُ عَلَى أَنْ يَرْضَى عَنْهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا يَضْطُرُّ نَفْسُهُ فِي مُعَامَلَتِهِ؛ لِشِدَّةِ رِضَاهُ عَنْهُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَعَيْنُ الرَّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ كَمَا أَنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْذِرُ الْمَسَاوِيَا^(٢)

لَكِنْ رِضَا اللَّهِ مَقْرُونٌ بِالْحِكْمَةِ.

كَمَا أَنَّ غَضَبَ الْخَالِقِ لَيْسَ كَغَضَبِ الْمَخْلُوقِ، فَلَا تَنَتَّهِي الْحِكْمَةُ مَعَ غَضَبِ الْخَالِقِ، بِخِلَافِ غَضَبِ الْمَخْلُوقِ، فَقَدْ يُخْرِجُهُ عَنِ الْحِكْمَةِ فَيَتَصَرَّفُ بِمَا لَا يَلِيْقُ؛ لِشِدَّةِ غَضَبِهِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل، رقم (٧٧١)، من حديث علي رضي الله عنه.

(٢) البيت لعبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، ضمن قصيدة له. ذكره المبرد في الكامل (١/١٧٨)،

والحصري في زهر الآداب (١/٩٣-٩٤)، وابن السجري في حماسته (١/٢٥٢).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ الآيَةِ^[١].

الثانية: مَا مَعْنَى: ﴿لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾^[٢].

الثالثة: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾^[٣].

وَمَنْ فَسَّرَ الرَّضَا بِالثَّوَابِ أَوْ إِرَادَتِهِ فَتَفْسِيرُهُ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ: إِنَّ مَعْنَى «رَضِي» أَيُّ: أَرَادَ أَنْ يُثِيبَ، فَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَا يَرْضَى، وَلَوْ قَالُوا: لَا يَرْضَى. لَكَفَرُوا؛ لِأَنَّهُمْ نَفَوْهَا نَفْيَ جُحُودٍ، لَكِنْ أَوَّلُوهَا تَأْوِيلًا يَسْتَلْزِمُ جَوَازَ نَفْيِ الرَّضَا؛ لِأَنَّ الْمَجَازَ مَعْنَاهُ نَفْيُ الْحَقِيقَةِ، وَهَذَا أَمْرٌ خَطِيرٌ جَدًّا؛ وَلِهَذَا بَيَّنَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَابْنُ الْقَيِّمِ: أَنَّهُ لَا مَجَازَ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي اللُّغَةِ^(١)، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: كُلُّ شَيْءٍ فِي اللُّغَةِ مَجَازٌ.

١٧- أَنَّ الصُّحْبَةَ تُطْلَقُ عَلَى الْمُسَاكَلَةِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهَا الْمَقَارَنَةُ؛ لِقَوْلِهِ: «وَسَخِطَ عَلَى صَاحِبَيْكَ»، فَالصَّاحِبُ هُنَا: مَنْ يُشَبِّهُ حَالَهُ فِي أَنَّ اللَّهَ أَنْعَمَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْبُؤْسِ.

١٨- اخْتِيَارُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ بِمَا أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ بِهِ.

١٩- أَنَّ التَّذْكِيرَ قَدْ يَكُونُ بِالْأَفْوَالِ أَوْ الْأَفْعَالِ أَوْ الْهَيْئَاتِ.

٢٠- أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُنْسَبَ لِنَفْسِهِ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَجْلِ الْاخْتِيَارِ؛ لِقَوْلِ الْمَلِكِ: إِنَّهُ فَقِيرٌ

وَإِبْنُ سَبِيلٍ.

٢١- أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ كَانَتْ مَعْرُوفَةً مَشْهُورَةً؛ لِقَوْلِهِ: «فَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ وَسَخِطَ عَلَى

صَاحِبَيْكَ».

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: تَفْسِيرُ الآيَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ آذَنَتْهُ رَحْمَةً مِنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرَاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ

هَذَا لِي﴾، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الصَّحِيرَ فِي قَوْلِهِ: ﴿آذَنَتْهُ﴾ يَعُودُ عَلَى الْإِنْسَانِ بِاعْتِبَارِ الْجِنْسِ.

[٢] الثانية: مَا مَعْنَى: ﴿لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾ اللامُ لِلْاِسْتِحْقَاقِ، وَالْمَعْنَى: إِنِّي حَقِيقٌ بِهِ وَجَدِيدٌ بِهِ.

[٣] الثالثة: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ.

الرَّابِعَةُ: مَا فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ الْعَجِيبَةِ مِنَ الْعِبَرِ الْعَظِيمَةِ^[١].

[١] الرَّابِعَةُ: مَا فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ الْعَجِيبَةِ مِنَ الْعِبَرِ الْعَظِيمَةِ: وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ عِبَرٍ كَثِيرَةٍ مِنْهَا، وَهَذَا لَيْسَ اسْتِيعَابًا، وَمِنْ ذَلِكَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَبْرَصِ وَالْأَقْرَعِ وَالْأَعْمَى؛ فَإِنَّ الْأَبْرَصَ وَالْأَقْرَعِ جَحَدَا نِعْمَةَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَالْأَعْمَى اعْتَرَفَ بِنِعْمَةِ اللَّهِ عِنْدَمَا طَلَبَ الْمَلِكُ مِنَ الْأَعْمَى الْمُسَاعَدَةَ، قَالَ: «خُذْ مَا شِئْتَ»، فَدَلَّ هَذَا عَلَى جُودِهِ وَإِحْلَاصِهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «فَوَاللَّهِ! لَا أَجْهَدُكَ الْيَوْمَ بِشَيْءٍ أَخَذْتَهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ»، بِخِلَافِ الْأَبْرَصِ وَالْأَقْرَعِ حَيْثُ كَانُوا أَشْحَاءَ بُخْلَاءَ مُنْكَرِينَ نِعْمَةَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.



بَاب

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾

الآيَةُ [الأعراف: ١٩٠]^[١]

[١] قَوْلُهُ: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا﴾ الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ النَّفْسِ وَرَوْحِهَا؛ وَلِهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الشَّرْحُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٩].
قَوْلُهُ: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ﴾ فِيهَا قَوْلَانِ:

الأول: أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّفْسِ الْوَاحِدَةِ: الْعَيْنُ الْوَاحِدَةُ، أَي: مِنْ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ، وَهُوَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ أَي: حَوَاءً؛ لِأَنَّ حَوَاءً خُلِقَتْ مِنْ صَلْبِ آدَمَ.
الثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّفْسِ الْجِنْسِ، وَجَعَلَ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ زَوْجَهُ، وَلَمْ يَجْعَلْ زَوْجَهُ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ، وَالنَّفْسُ قَدْ يُرَادُ بِهَا الْجِنْسُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، أَي: مِنْ جِنْسِهِمْ.

قَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ كُنْ إِلَّاهَا﴾ سُكُونُ الرَّجُلِ إِلَى زَوْجَتِهِ ظَاهِرٌ مِنْ أَمْرَيْنِ:
أَوَّلًا: لِأَنَّ بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَوَدَّةِ وَالرَّحْمَةِ مَا يَقْتَضِي الْأُنْسَ وَالْاطْمِئْنَانَ وَالِاسْتِقْرَارَ.
ثَانِيًا: سُكُونٌ مِنْ حَيْثُ الشَّهْوَةُ، وَهَذَا سُكُونٌ خَاصٌّ لَا يُوْجَدُ لَهُ نَظِيرٌ حَتَّى بَيْنَ الْأُمِّ وَابْنِهَا.
قَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ كُنْ إِلَّاهَا﴾ تَعْلِيلٌ لَكُونِهَا مِنْ جِنْسِهِ أَوْ مِنَ النَّفْسِ الْمُعَيَّنَةِ.
قَوْلُهُ: ﴿فَلَمَّا نَعَشَاهَا﴾ أَي: جَامَعَهَا، وَعِبَارَةُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ التَّكْنِيَةُ عَنِ الْجَمَاعِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]، وَقَالَ: ﴿الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ أَقْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١]، كَأَنَّ الْاسْتِخْيَاءَ مِنْ ذِكْرِهِ بِصَرِيحِ اسْمِهِ أَمْرٌ فِطْرِيٌّ، وَلِأَنَّ الطَّبَاعَ السَّلِيمَةَ تَكْرَهُ أَنْ تَذْكُرَ هَذَا الشَّيْءَ بِاسْمِهِ إِلَّا إِذَا دَعَتْ الْحَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ، فَإِنَّهُ قَدْ بَصَّرَ بِهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ لِمَاعِزٍ وَقَدْ أَقْرَعَ عِنْدَهُ بِالزَّانَا: «أَرَيْكَهَا لَا يَكْنِي»^(١)؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ هُنَا دَاعِيَةٌ لِلتَّصْرِيحِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْأَمْرُ جَلِيًّا، وَلِأَنَّ الْحُدُودَ تَذَرَأُ بِالشُّبُهَاتِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب هل يقول الإمام للمقر لعلك لمست أو غمزت، رقم (٦٨٢٤)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَتَشْيِيهِ عُلُوِّ الرَّجُلِ الْمَرَأَةَ بِالْغُشْيَانِ أَمْرٌ ظَاهِرٌ، كَمَا أَنَّ اللَّيْلَ يَسْتُرُ الْأَرْضَ بظِلَامِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: ١]، وَعَبَّرَ بِقَوْلِهِ: ﴿تَغَشَّيْنَاهَا﴾، وَلَمْ يَقُلْ: غَشَّيْنَاهَا؛ لِأَنَّ (تَغَشَّى) أَبْلَغُ، وَفِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْمُعَالَجَةِ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَّدهَا»^(١)، الْجُلُوسُ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ هَذَا غُشْيَانٌ، وَ«جَهَّدهَا» هَذَا تَغَشَّى.

قَوْلُهُ: ﴿حَمَلَتْ حَمَلًا خَفِيفًا﴾ الْحَمْلُ فِي أَوَّلِهِ خَفِيفٌ: نُطْفَةٌ، ثُمَّ عَلَقَةٌ، ثُمَّ مُضْغَةٌ. قَوْلُهُ: ﴿فَمَرَّتْ بِهِ﴾ الْمُرُورُ بِالشَّيْءِ تَجَاوُزُهُ مِنْ غَيْرِ تَعَبٍ وَلَا إِعْيَاءٍ، وَالْمَعْنَى: تَجَاوَزَتْ هَذَا الْحَمْلَ الْخَفِيفَ مِنْ غَيْرِ تَعَبٍ وَلَا إِعْيَاءٍ.

قَوْلُهُ: ﴿قَلَمًا أَتَقَلَّتْ﴾ الْإِنْقَالُ فِي آخِرِ الْحَمْلِ. قَوْلُهُ: ﴿دَعَا اللَّهَ﴾ وَلَمْ يَقُلْ: دَعَا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ وَآوِي، فَعَادَ إِلَى أَصْلِهِ. قَوْلُهُ: ﴿اللَّهُ رَبُّهُمَا﴾ آتَى بِالْأَلُوْهِيَّةِ وَالرُّبُوبِيَّةِ؛ لِأَنَّ الدُّعَاءَ يَتَعَلَّقُ بِهِ جَانِبَانِ: الْأَوَّلُ: جَانِبُ الْأَلُوْهِيَّةِ مِنْ جِهَةِ الْعَبْدِ أَنَّهُ دَاعٍ، وَالدُّعَاءُ عِبَادَةٌ. الثَّانِي: جَانِبُ الرُّبُوبِيَّةِ؛ لِأَنَّ فِي الدُّعَاءِ تَخْصِيلًا لِلْمَطْلُوبِ، وَهَذَا يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِاللَّهِ مِنْ حَيْثُ الرُّبُوبِيَّةُ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمَا قَالَا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِصِيغَةِ أُخْرَى. قَوْلُهُ: ﴿لَيْنَ آتَيْنَاهَا صَلِيلًا﴾ أَيُّ: أُعْطِينَا.

وقَوْلُهُ: ﴿صَلِيلًا﴾ هَلِ الْمُرَادُ صَلَاحُ الْبَدَنِ أَوِ الْمُرَادُ صَلَاحُ الدِّينِ، أَيُّ: لَيْنَ آتَيْنَاهَا بَشَرًا سَوِيًّا لَيْسَ فِيهِ عَاهَةٌ وَلَا نَقْصٌ، أَوْ صَالِحًا بِالْدِّينِ، فَيَكُونُ تَقِيًّا قَائِمًا بِالْوَجِبَاتِ؟ الْجَوَابُ: يَشْمَلُ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا الْأَمْرَ الْأَوَّلَ، وَهُوَ الصَّلَاحُ الْبَدَنِيُّ، لَكِنْ لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ شَامِلًا لِلأَمْرَيْنِ جَمِيعًا.

قَوْلُهُ: ﴿لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ أَيُّ: مِنَ الْقَائِمِينَ بِشُكْرِكَ عَلَى هَذَا الْوَلَدِ الصَّالِحِ. وَالْجُمْلَةُ هُنَا جَوَابٌ قَسَمٍ وَشَرْطٍ، قَسَمٍ مُتَقَدِّمٍ وَشَرْطٍ مُتَأَخِّرٍ، وَالْجَوَابُ فِيهِ لِلْقَسَمِ؛ وَلِهَذَا جَاءَ مَقْرُونًا بِاللَّامِ: لَنَكُونَنَّ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الغسل، باب إذا التقى المختانان، رقم (٢٩١)، ومسلم: كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء، رقم (٣٤٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: ﴿فَلَمَّا ءَاتَاهُمَا صَلَاحًا﴾ هُنَا حَصَلَ الْمَطْلُوبُ، لَكِنْ لَمْ يَحْضَلِ الشُّكْرُ الَّذِي وَعَدَا اللَّهُ بِهِ، بَلْ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا.

وَقَوْلُهُ: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا﴾ هَذَا جَوَابُ «لَمَّا»، وَالْجَوَابُ مُتَعَقِّبٌ لِلشَّرْطِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّرْكَ مِنْهَا حَصَلَ حِينَ إِبْتِنَائِهِ وَهُوَ صَغِيرٌ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يُعْرَفُ أَيُّضًا فِي دِينِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَمْ لَا يَصْلُحُ؟ وَلِهَذَا كَانَ أَكْثَرُ الْمُفَسِّرِينَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّلَاحِ الصَّلَاحَ الْبَدَنِيَّ.

فَمُعَاهَدَةُ الْإِنْسَانِ رَبَّهُ أَنْ يَفْعَلَ الْعِبَادَةَ مُقَابِلَ تَفَضُّلِ اللَّهِ عَلَيْهِ بِالنِّعْمَةِ الْغَالِبِ أَنَّهُ لَا يَبْقَى بِهَا، فِيهِ سُورَةُ التَّوْبَةِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا مِنْهُمْ مُعْتَصِمِينَ﴾ [التوبة: ٧٥-٧٦]، وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَئِنْ ءَاتَيْنَا صَالِحًا لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ (١٨) ﴿فَلَمَّا ءَاتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ [الأعراف: ١٨٩-١٩٠]، فَكَانَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ لَا مِنَ الشَّاكِرِينَ.

وَبِهَذَا نَعْرِفُ الْحِكْمَةَ مِنْ تَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّذْرِ؛ لِأَنَّ النَّذْرَ مُعَاهَدَةٌ مَعَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ؛ وَلِهَذَا تَهَيَّ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّذْرِ وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ» (١)، وَقَدْ ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى تَحْرِيمِ النَّذْرِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ أَنَّهُ يُؤْمَلُ إِلَى تَحْرِيمِ النَّذْرِ (٢)؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَهَيَّ عَنْهُ، وَنَفَى أَنَّهُ يَأْتِي بِخَيْرٍ.

إِذَا: مَا الَّذِي نَسْتَفِيدُ مِنْ أَمْرِ تَهَيَّ عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ؟».

الْجَوَابُ: لَا نَسْتَفِيدُ إِلَّا الْمَشَقَّةَ عَلَى أَنْفُسِنَا، وَالزَّامَ أَنْفُسِنَا بِمَا نَحْنُ مِنْهُ فِي عَاقِبَةٍ؛ وَلِهَذَا فَالْقَوْلُ بِتَحْرِيمِ النَّذْرِ قَوْلٌ قَوِيٌّ جِدًّا، وَلَا يُعْرَفُ مِقْدَارُ وَزْنِ هَذَا الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ عَرَفَ أَسْئَلَةَ النَّاسِ وَكَثْرَتَهَا، وَرَأَى أَنَّهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى كُلِّ عَالِمٍ، لَعَلَّهُمْ يَجِدُونَ خَلَاصًا يَمَّا نَذَرُوا.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا الْوَلَدُ الَّذِي آتَاهُمَا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ كَانَ وَاحِدًا، فَكَيْفَ جَعَلَا فِي هَذَا الْوَلَدِ الْوَاحِدِ شُرَكَاءَ بَلْ شُرَكَاءَ؟

فَالْجَوَابُ: أَنْ نَقُولَ: هَذَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

(١) أخرجه البخاري: كتاب القدر، باب إلقاء النذر العبد إلى القدر، رقم (٦٦٠٨)، ومسلم: كتاب النذر، باب النهي عن

النذر، رقم (١٦٣٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) انظر: «الاختيارات» (ص: ٣٢٨).

الوجه الأول: أن يعتقدا أن الذي أتى بهذا الولد هو الوليُّ الفلانيُّ والصالحُ الفلانيُّ، ونحو ذلك، فهذا شركٌ أكبر؛ لأتتهما أضافاً الخلق إلى غير الله.

ومن هذا أيضاً ما يوجد عند بعض الأمم الإسلامية الآن: فتجد المرأة التي لا يأتيها الولد تأتي إلى قَبْرِ الوليِّ الفلانيِّ، كما يزعمون أنه وليُّ الله - والله أعلم بولايته - فتقول: يا سيدي فلان! ارزقني ولداً.

الوجه الثاني: أن يضيف سلامة المولود ووقايته إلى الأطباء وإرشاداتهم، وإلى القوابل، وما أشبه ذلك، فيقولون مثلاً: سلم هذا الولد من الطلق؛ لأن القابلة امرأةٌ مُتَقِنَةٌ جَيِّدَةٌ. فهذا أضاف النعمة إلى غير الله، وهذا نوعٌ من الشرك، ولا يصل إلى حدِّ الشرك الأكبر؛ لأنه أضاف النعمة إلى السبب، ونسيَّ المسبَّب وهو الله عزَّ وجلَّ.

الوجه الثالث: أن لا يُشرك من ناحية الربوبية، بل يؤمن أن هذا الولد خرج سالماً بفضل الله ورحمته، ولكن يُشرك من ناحية العبودية؛ فيقدم محبته على محبة الله ورسوله، ويلهي عن طاعة الله ورسوله، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا آمَنَ لَكُمْ وَأَوَّلَدَكُمْ فَتَنَّهُ وَاللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [التغابن: ١٥]، فكيف تجعل هذا الولد نداً لله في المحبة، وربما قدمت محبته على محبة الله، والله هو المتفضل عليك به؟!!

وفي قوله: ﴿فَلَمَّا ءَاتَاهُمَا﴾ فقد لاذع أن يجعل في هذا الولد شريكاً مع الله، مع أن الله هو المتفضل به، ثم قال: ﴿فَتَعَلَّى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ أي: ترفع وتقدس عما يُشْرِكُونَ به من هذه الأصنام وغيرها.

ومن تأمل الآية وجدها دالة على أن قوله: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ أي: من جنس واحد، وليس فيها تعرض لأدم وحواء بوجه من الوجوه، ويكون السياق فيها جارياً على الأسلوب العربيِّ الفصيح الذي له نظير في القرآن، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤] أي: من جنسهم، وبهذا التفسير الواضح البين يسلم الإنسان من إشكالات كثيرة.

أما على القول الثاني بأن المراد بقوله تعالى: ﴿مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ آدم ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] حواء؛ فيكون معنى الآية: خلقكم من آدم وحواء. فلما جامع آدم حواء حملت حملاً

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: «اتَّفَقُوا^(١) عَلَى تَحْرِيمِ كُلِّ اسْمٍ مُعْبَدٍ لِغَيْرِ اللَّهِ؛ كَعَبْدِ عَمْرٍو، وَعَبْدِ الْكَعْبَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ^(٢)».....

= خَفِيفًا، فَمَرَّتْ بِهِ، فَلَمَّا أَتَقَلَّتْ دَعَا - أَيْ آدَمَ وَحَوَاءَ - اللَّهُ رَبَّهُمَا: ﴿لَيْنَ ءَاتَيْنَا صَليماً لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ (١٨٩) فَلَمَّا ءَاتَاهُمَا صَليماً جَعَلَا لِلَّهِ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا، فَأَشْرَكَ آدَمُ وَحَوَاءَ بِاللَّهِ، لَكِنْ قَالُوا: إِنَّهُ إِشْرَاكٌ طَاعِي لَا إِشْرَاكَ عِبَادَةٌ ﴿فَتَعَلَّى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، وَهَذَا التَّفْسِيرُ مُنْطَبِقٌ عَلَى الْمَرْوِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَسَبَّيْنِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - وَجْهَ ضَعْفِهِ وَبُطْلَانِهِ.

وَهُنَاكَ قَوْلٌ ثَالِثٌ: أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ﴾ أَيْ: آدَمَ وَحَوَاءَ ﴿فَلَمَّا تَشَسَّهَا﴾ انْتَقَلَ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى النَّوعِ، أَيْ: مِنْ آدَمَ إِلَى النَّوعِ الَّذِي هُمْ بَنُوهُ، أَيْ: فَلَمَّا تَغَشَّى الْإِنْسَانَ الَّذِي تَسْلَسَلُ مِنْ آدَمَ وَحَوَاءَ زَوْجَتَهُ... إِلَى آخِرِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَتَعَلَّى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ بِالْجَمْعِ وَلَمْ يَقُلْ: عَمَّا يُشْرِكُ كَانَ. وَتَطْيِيرُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحٍ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ﴾ [الملوك: ٥]، أَيْ: جَعَلْنَاهَا الشُّهُبَ الْخَارِجَةَ مِنْهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ، وَلَيْسَتْ الْمَصَابِيحُ نَفْسَهَا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ (١٣) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُفُفَةً ﴿[المؤمنون: ١٢-١٣]، أَيْ: جَعَلْنَاهُ بِالنَّوْعِ.

وَعَلَى هَذَا فَأَوَّلُ الْآيَةِ فِي آدَمَ وَحَوَاءَ، ثُمَّ صَارَ الْكَلَامُ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى النَّوْعِ. وَهَذَا التَّفْسِيرُ لَهُ وَجْهٌ، وَفِيهِ تَنْزِيهِ آدَمَ وَحَوَاءَ مِنَ الشَّرِّ، لَكِنْ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الرَّاكَاةِ؛ لَتَشْتَبِ الصَّاهِرِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَعَلَّى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ فَجَمْعٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُتَنَّى ائْتَانِ مِنْ هَذَا الْحِنْسِ، فَصَحَّ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ إِلَيْهِمَا مَجْمُوعًا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ طَافَيْنَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَنُوا﴾ [الحجرات: ٩]، وَلَمْ يَقُلْ: أَفْتَنَّا؛ لِأَنَّ الطَّائِفَتَيْنِ جَمَاعَةً.

[١] قَوْلُهُ: «اتَّفَقُوا» أَيْ: أَجْمَعُوا، وَالْإِجْمَاعُ أَحَدُ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي تَثْبُتُ بِهَا الْأَحْكَامُ، وَالْأَدِلَّةُ هِيَ: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالْقِيَاسُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» مِثْلُ: عَبْدِ الْحُسَيْنِ، وَعَبْدِ الرَّسُولِ، وَعَبْدِ الْمَسِيحِ، وَعَبْدِ عَلِيٍّ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «نَعَسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، نَعَسَ عَبْدُ الدَّرْهَمِ...»^(١) الْحَدِيثُ، فَهَذَا وَضْفٌ وَلَيْسَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله، رقم (٢٨٨٦-٢٨٨٧)، من حديث أبي هريرة

حَاشَا عَبْدَ الْمُطَّلِبِ^(١)»^(٢).

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْآيَةِ قَالَ: «لَمَّا تَعَشَّاهَا آدَمُ حَلَّتْ، فَأَتَاهُمَا إِبْلِيسُ^(٣)».....

= عَلِمَا، فَشَبَّ الْمُتَهَمُكَ بِمَحَبَّةِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمُقَدَّمِ لَهَا عَلَى مَا يُرْضِي اللَّهَ بِالْعَابِدِ لَهَا، كَقَوْلِكَ: عَابِدُ الدِّينَارِ. فَهُوَ وَصْفٌ، فَلَا يُعَارِضُ الْإِجْمَاعَ.

[١] قَوْلُهُ: «حَاشَا عَبْدَ الْمُطَّلِبِ» (حَاشَا) الْإِسْتِثْنَاءُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا (مَا) وَجَبَ نَصْبُ مَا بَعْدَهَا، وَلَا جَازَ فِيهِ النَّصْبُ وَالْجَرُّ، وَبِالنَّسْبَةِ لِعَبْدِ الْمُطَّلِبِ مُسْتَثْنَى مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى تَحْرِيمِهِ؛ فَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ بِالتَّحْرِيمِ وَالرَّسُولُ ﷺ قَالَ:

«أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»^(٤)

فَالنَّبِيُّ ﷺ لَا يَفْعَلُ حَرَامًا، فَيَجُوزُ أَنْ يُعْبَدَ لِلْمُطَّلِبِ إِلَّا إِذَا وَجِدَ نَاسِخًا، وَهَذَا تَقْرِيرُ ابْنِ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

ولكن الصَّوَابُ تَحْرِيمُ التَّعْبِيدِ لِلْمُطَّلِبِ، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُسَمِّيَ ابْنَهُ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» فَهُوَ مِنْ بَابِ الْإِنْشَاءِ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِنْشَاءِ، فَالنَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ لَهُ جَدًّا اسْمُهُ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ، وَلَمْ يَرِدْ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ سَمَّى عَبْدَ الْمُطَّلِبِ، أَوْ أَنَّهُ أَذِنَ لِأَحَدٍ صَحَابَتِهِ بِذَلِكَ، وَلَا أَنَّهُ أَقْرَأَ أَحَدًا عَلَى تَسْمِيَةِ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ، وَالْكَلَامُ فِي الْحُكْمِ لَا فِي الْإِنْشَاءِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْإِنْشَاءِ وَبَيْنَ الْإِنْشَاءِ وَالْإِفْرَارِ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو عَبْدِ مَنَافٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ»^(٥)، وَلَا يَجُوزُ التَّسْمِيَةُ بِعَبْدِ مَنَافٍ.

وقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ حَاكِي الْكُفْرِ لَيْسَ بِكَافِرٍ؛ فَالرَّسُولُ ﷺ يَتَكَلَّمُ عَنْ شَيْءٍ قَدْ وَفَّقَ وَانْتَهَى وَمَضَى، فَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْبَدَ لِغَيْرِ اللَّهِ مُطْلَقًا لَا بِعَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَلَا غَيْرِهِ، وَعَلَيْهِ: فَيَكُونُ التَّعْبِيدُ لِغَيْرِ اللَّهِ مِنَ الشُّرْكِ.

[٢] قَوْلُهُ: «إِبْلِيسُ» عَلَى وَزْنِ إِفْعِيلٍ، فِقِيلٌ: مِنْ أَبْلَسَ إِذَا يَتَسَّ؛ لِأَنَّهُ يَتَسَّ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

(١) مراتب الإجماع لابن حزم (ص: ١٥٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من قاد دابة غيره في الحرب، رقم (٢٨٦٤)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، رقم (١٧٧٦)، من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الخمس، باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام، رقم (٣١٤٠)، من حديث جبير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَقَالَ: إِنِّي صَاحِبُكُمَا الَّذِي أَخْرَجْتُكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ، لَتُطِيعَانِي^[١] أَوْ لَأَجْعَلَ لَكَ قَرْنِي إِيْلَ^[٢]، فَيَخْرُجُ مِنْ بَطْنِكَ، فَيَشْفُقُ، وَلَا فَعْلَنَ. يُخَوِّفُهُمَا، سَمِيَاهُ عَبْدُ الْحَارِثِ^[٣]. فَأَيُّمَا أَنْ يُطِيعَاهُ، فَخَرَجَ مَيْتًا^[٤] ثُمَّ حَمَلَتْ، فَأَتَاهُمَا، فَذَكَرَ لَهُمَا، فَأَذَرَكُهُمَا حُبُّ الْوَلَدِ، فَسَمِيَاهُ عَبْدُ الْحَارِثِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(١).

وَلَهُ يَسْنِدٌ صَحِيحٌ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: «شُرَكَاءُ فِي طَاعَتِهِ^[٥]، وَلَمْ يَكُنْ فِي عِبَادَتِهِ»^(٢).
وَلَهُ يَسْنِدٌ صَحِيحٌ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ: «لَيْنَ آتَيْنَا صِلَاحًا» الْآيَةِ، قَالَ: «أَشْفَقَا أَنْ لَا يَكُونَا إِنْسَانًا»^[٦]^(٣).

وَذَكَرَ مَعْنَاهُ عَنِ الْحَسَنِ^[٧] وَسَعِيدٍ وَغَيْرِهِمَا^(٤).

[١] قَوْلُهُ: «لَتُطِيعَانِي» جُمْلَةٌ قَسَمِيَّةٌ، أَيُّ: وَاللَّهِ لَتُطِيعَانِي.

[٢] قَوْلُهُ: «إِيْلَ» هُوَ ذَكَرُ الْأَوْعَالِ.

[٣] قَوْلُهُ: «سَمِيَاهُ عَبْدُ الْحَارِثِ» اخْتَارَ هَذَا الْأِسْمَ؛ لِأَنَّهُ اسْمُهُ، فَأَرَادَ أَنْ يُعْبَدَاهُ لِإِنْفُسِهِ.

[٤] قَوْلُهُ: «فَخَرَجَ مَيْتًا» لَمْ يَخْضُلِ التَّهْدِيدُ الْأَوَّلَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جُمْلَةٍ: «وَلَا فَعْلَنَ»؛ وَلِأَنَّهُ قَالَ: «وَلَا أَخْرَجْتُهُ مَيْتًا».

[٥] قَوْلُهُ: «شُرَكَاءُ فِي طَاعَتِهِ» أَيُّ: أَطَاعَاهُ فِيمَا أَمَرَهُمَا بِهِ، لَا فِي الْعِبَادَةِ، لَكِنْ عَبْدَا الْوَلَدَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الطَّاعَةِ وَالْعِبَادَةِ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا أَطَاعَ شَخْصًا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ لَمْ يَجْعَلْهُ شَرِيكًا مَعَ اللَّهِ فِي الْعِبَادَةِ، لَكِنْ أَطَاعَهُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ.

[٦] قَوْلُهُ: «أَشْفَقَا أَنْ لَا يَكُونَا إِنْسَانًا» أَيُّ: خَافَ آدَمُ وَحَوَّاءُ أَنْ يَكُونَا حَيَوَانًا أَوْ جِنًّا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ.

[٧] قَوْلُهُ: «وَذَكَرَ مَعْنَاهُ عَنِ الْحَسَنِ» لَكِنْ الصَّحِيحُ أَنَّ الْحَسَنَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْآيَةِ غَيْرُ آدَمَ وَحَوَّاءَ، وَإِنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْمُشْرِكُونَ مِنْ بَنِي آدَمَ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (تَفْسِيرِهِ) وَقَالَ:

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ كَمَا فِي «تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ» (٢٧٥/٢) وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ (١٣٨٧/٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ (٦٢٦/١٠) ط دَارُ هَجَرَ.

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَفْسِيرِهِ (١٦٣٣/٥).

(٤) انْظُرْ: «تَفْسِيرِ ابْنِ جَرِيرٍ» (٩٨/٩، ٩٩) وَ«تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ» (٢٧٥/٢).

= «أَمَّا نَحْنُ فَعَلَىٰ مَذْهَبِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا، وَأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ هَذَا السِّيَاقِ آدَمَ وَحَوَّاءَ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ الْمُشْرِكُونَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ»^(١) اهـ.

وهذه القصة باطلة من وجوه:

الوجه الأول: أَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ خَبَرٌ صَحِيحٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي لَا تُتَلَقَّى إِلَّا بِالْوَحْيِ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ حَزْمٍ عَنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ: إِنَّهَا رِوَايَةٌ خُرَافَةٌ مَكْذُوبَةٌ مَوْضُوعَةٌ.

الوجه الثاني: أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْقِصَّةُ فِي آدَمَ وَحَوَّاءَ لَكَانَ حَالُهُمَا إِنَّمَا أَنْ يَتُوبَا مِنَ الشَّرْكِ أَوْ يَمُوتَا عَلَيْهِ، فَإِنْ قُلْنَا: مَاذَا عَلَيْهِ كَانَ ذَلِكَ أَعْظَمَ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ الزَّنادِقَةِ:

إِذَا مَا ذَكَرْنَا آدَمًا وَفَعَالَهُ وَتَزَوَّجَهُ بَنِيَّتِهِ بِابْنَيْتِهِ فِي الْخَنَاءِ

عَلِمْنَا بِأَنَّ الْخَلْقَ مِنْ نَسْلِ فَاجِرٍ وَأَنَّ جَمِيعَ النَّاسِ مِنْ عُنْصُرِ الزَّانِ^(٢)

فَمَنْ جَوَزَ مَوْتَ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى الشَّرْكِ فَقَدْ أَعْظَمَ الْفِرْيَةَ.

وإن كَانَ تَابَا مِنَ الشَّرْكِ فَلَا يَلِيقُ بِحُكْمَةِ اللَّهِ وَعَذْلِهِ وَرَحْمَتِهِ أَنْ يَذْكُرَ خَطَايَاهُمَا وَلَا يَذْكُرَ تَوْبَتَهُمَا مِنْهُ، فَيَمْتَنِعُ غَايَةَ الْاِمْتِنَاعِ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهُ الْخَطِيئَةَ مِنْ آدَمَ وَحَوَّاءَ وَقَدْ تَابَا، وَلَمْ يَذْكُرْ تَوْبَتَهُمَا، وَاللَّهُ تَعَالَى إِذَا ذَكَرَ خَطِيئَةَ بَعْضِ أَنْبِيَائِهِ وَرُسُلِهِ ذَكَرَ تَوْبَتَهُمْ مِنْهَا، كَمَا فِي قِصَّةِ آدَمَ نَفْسِهِ حِينَ أَكَلَ مِنَ الشَّجَرَةِ وَرَوْجُهُ وَتَابَا مِنْ ذَلِكَ.

الوجه الثالث: أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ مَعْصُومُونَ مِنَ الشَّرْكِ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ.

الوجه الرابع: أَنَّهُ ثَبَتَ فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ أَنَّ النَّاسَ يَأْتُونَ إِلَى آدَمَ يَطْلُبُونَ مِنْهُ الشَّفَاعَةَ، فَيُعْتَذِرُ بِأَكْلِهِ مِنَ الشَّجَرَةِ^(٣) وَهُوَ مَعْصِيٌّ، وَلَوْ وَقَعَ مِنْهُ الشَّرْكَ لَكَانَ اعْتِدَارُهُ بِهِ أَقْوَى وَأَوْلَى وَأَحْرَى.

الوجه الخامس: أَنَّ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ أَنَّ الشَّيْطَانَ جَاءَ إِلَيْهِمَا وَقَالَ: «أَنَا صَاحِبُكُمَا الَّذِي أَخْرَجْتُكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ» وَهَذَا لَا يَقُولُهُ مَنْ يُرِيدُ الْإِغْوَاءَ، وَإِنَّمَا يَأْتِي بِشَيْءٍ يَقْرُبُ قَبُولَ قَوْلِهِ، فَإِذَا قَالَ: «أَنَا صَاحِبُكُمَا

(١) تفسير ابن كثير (٥٢٨/٣) ط دار طيبة.

(٢) البيتان لأبي العلاء المعري، انظر: الوافي بالوفيات (٧٤/٧)، ومعاهد التنصيص (١٤٢/١-١٤٣).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب: «ذُرِّيَّةٌ مِمَّنْ كَفَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ قَالَ عَبْدًا شَكُورًا»، رقم (٤٧١٢)، ومسلم:

كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة، رقم (١٩٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تحريم كل اسم مُعَبَّدٍ لغير الله^(١).

= الَّذِي أَخْرَجْتُمَا مِنَ الْجَنَّةِ»، فَسَيَعْلَمَانِ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّهُ عَدُوٌّ لَهُمَا، فَلَا يَقْبَلَانِ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا.
 الوجه السادس: أن في قوله في هذه القصة: «لَأَجْعَلَنَّ لَهُ قَرْنَيْنِ إِبِلَ» إمَّا أَنْ يُصَدَّقَ أَنَّ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ فِي حَقِّهِ فَهَذَا شِرْكٌ فِي الرُّبُوبِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا اللَّهُ، أَوْ لَا يُصَدَّقُ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقْبَلَ قَوْلُهُ وَهُمَا يَعْلَمَانِ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُمَكِّنٍ فِي حَقِّهِ.
 الوجه السابع: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَعَلَّى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ بِصَمِيرِ الْجَمْعِ، وَلَوْ كَانَ آدَمَ وَحَوَاءَ لَقَالَ: عَمَّا يُشْرِكَانِ.

فهذه الوجوه تدلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ بَاطِلَةٌ مِنْ أُسَاسِهَا، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْتَقَدَ فِي آدَمَ وَحَوَاءَ أَنْ يَقَعَ مِنْهُمَا شِرْكٌ بِأَيِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَالْأَنْبِيَاءُ مُنْزَهُونَ عَنِ الشَّرِكِ، مُبَرَّؤُونَ مِنْهُ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ تَفْسِيرُ الْآيَةِ كَمَا أَسْلَفْنَا أَنَّمَا عَائِدَةٌ إِلَى بَنِي آدَمَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا شِرْكًا حَقِيقِيًّا، فَإِنَّ مِنْهُمْ مُشْرِكًا وَمِنْهُمْ مُوَحِّدًا.
 فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: تحريم كل اسم مُعَبَّدٍ لغير الله: تُوَخِّدُ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ. وَالْإِجْمَاعُ الْأَصْلُ الثَّالِثُ مِنَ الْأُصُولِ الَّتِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا فِي الدِّينِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مُمَكِّنٌ وَأَنَّهُ حُجَّةٌ إِذَا حَصَلَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ فِي سُبُوهِ فَرُدُّهُ إِلَى اللَّهِ وَكَارِسُولٍ﴾ [النساء: ٥٩]، وَ﴿إِنْ﴾ هَذِهِ شَرْطِيَّةٌ لَا تَدُلُّ عَلَى وَقُوعِ التَّنَازُعِ، بَلْ إِنْ فُرِضَ وَوَقَعَ، فَلَمَرَدٌ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَعِلْمٌ مِنْهُ أَنَّنَا إِذَا أَجْمَعْنَا فَهُوَ حُجَّةٌ.

لَكِنْ ادِّعَاءُ الْإِجْمَاعِ يَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: الْإِجْمَاعُ الَّذِي يَنْضَبِطُ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ؛ إِذْ بَعْدَهُمْ كَثُرَ الْاِخْتِلَافُ وَانْتَشَرَتِ الْأُمَّةُ^(٢). وَلَمَّا قِيلَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ: إِنَّ فَلَانًا يَقُولُ: أَجْمَعُوا عَلَى كَذَا. أَنْكَرَ ذَلِكَ، وَقَالَ: وَمَا يُدْرِيهِ لَعَلَّهُمْ اخْتَلَفُوا، فَمَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ، فَهُوَ كَاذِبٌ^(٣). وَلَعَلَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَرِثَةَ وَأَهْلَ التَّعْطِيلِ كَانُوا يَنْدَرِعُونَ إِلَى اثْبَاتِ تَعْطِيلِهِمْ وَشُبُهَتِهِمْ بِالْإِجْمَاعِ، فَيَقُولُونَ: هَذَا إِجْمَاعُ الْمُحَقِّقِينَ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٧).

(٢) انظر: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص: ٤٣٨-٤٣٩).

الثانية: تفسير الآية^[١].

الثالثة: أَنَّ هَذَا الشَّرْكَ فِي مُجَرَّد تَسْمِيَةٍ لَمْ تُقْصَد حَقِيقَتُهَا^[٢].

الرابعة: أَنَّ هِبَةَ اللَّهِ لِلرَّجُلِ الْبِنْتَ السَّوِيَّةَ مِنَ النِّعَمِ^[٣].

الخامسة: ذَكَرَ السَّلَفُ الْفَرْقَ بَيْنَ الشَّرْكِ فِي الطَّاعَةِ وَالشَّرْكِ فِي الْعِبَادَةِ^[٤].

وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّعْيِيدُ لِلْمُطَّلِبِ، وَأَنَّ قَوْلَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»^(١) أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْإِخْبَارِ، وَلَيْسَ إِفْرَارًا وَلَا إِنْشَاءً، وَالْإِنْسَانُ لَهُ أَنْ يَتَسَبَّبَ إِلَى أَبِيهِ وَإِنْ كَانَ مُعَبَّدًا لِعَبْدٍ لَغَيْرِ اللَّهِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ»^(٢)، وَهَذَا تَعْيِيدٌ لِعَبْدٍ لَغَيْرِ اللَّهِ، لَكِنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ.

[١] الثانية: تفسير الآية، يعني قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ءَاتَاهُمَا صَلَاحًا﴾ الآية، وسبق تفسيرها.

[٢] الثالثة: أَنَّ هَذَا الشَّرْكَ فِي مُجَرَّد تَسْمِيَةٍ لَمْ تُقْصَد حَقِيقَتُهَا: وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى مَا ذُكِرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ، وَالصَّوَابُ: أَنَّ هَذَا الشَّرْكَ حَقٌّ حَقِيقَةٌ، وَأَنَّهُ شَرْكٌ مِنْ إِشْرَاكِ بَنِي آدَمَ لَا مِنْ آدَمَ وَحَوَاءَ؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى فِي الْآيَةِ نَفْسِهَا: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ﴾، فَهَذَا الشَّرْكُ الْحَقِيقِيُّ الْوَاقِعُ مِنْ بَنِي آدَمَ.

[٣] الرابعة: أَنَّ هِبَةَ اللَّهِ لِلرَّجُلِ الْبِنْتَ السَّوِيَّةَ مِنَ النِّعَمِ: هَذَا بِنَاءٌ عَلَى ثُبُوتِ الْقِصَّةِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿صَلَاحًا﴾ أَيُّ: بَشَرًا سَوِيًّا، وَأَتَى الْمُؤَلِّفُ بِالْبِنْتِ دُونَ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَرَوْنَ أَنَّ هِبَةَ الْبِنْتِ مِنَ النِّعَمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾^(١) يَتَوَرَّى مِنَ الْفَقْرِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُّسِكُمْ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [النحل: ٥٨-٥٩]، وَإِلَّا فَهِيَ الْوَلَدِ الذَّكَرِ السَّوِيِّ مِنْ بَابِ النِّعَمِ أَيْضًا، بَلْ هُوَ أَكْبَرُ نِعْمَةٍ مِنْ هِبَةِ الْأُنْثَىٰ، وَإِنْ كَانَتْ هِبَةُ الْبِنْتِ بِهَا أَجْرٌ عَظِيمٌ فَيَمُنْ كَفَلَهَا وَرَبَّاهَا وَقَامَ عَلَيْهَا.

[٤] الخامسة: ذَكَرَ السَّلَفُ الْفَرْقَ بَيْنَ الشَّرْكِ فِي الطَّاعَةِ وَالشَّرْكِ فِي الْعِبَادَةِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من قاد دابة غيره في الحرب، رقم (٢٨٦٤)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، رقم (١٧٧٦)، من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه: «... يا بني عبد مناف! أنقذوا أنفسكم من النار...» الحديث. أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب هل يدخل النساء الولد في الأقارب، رقم (٢٧٥٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾، رقم (٢٠٤).

وَقَبْلَ ذَلِكَ نُبَيِّنُ الْفَرْقَ بَيْنَ الطَّاعَةِ وَبَيْنَ الْعِبَادَةِ: فَالطَّاعَةُ إِذَا كَانَتْ مَنُشُوبَةً لِلَّهِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِبَادَةِ، فَإِنَّ عِبَادَةَ اللَّهِ طَاعَتُهُ.

وَأَمَّا الطَّاعَةُ الْمُنُشُوبَةُ لِغَيْرِ اللَّهِ فَإِنَّهَا غَيْرُ الْعِبَادَةِ، فَنَحْنُ نُطِيعُ الرَّسُولَ ﷺ لَكِنْ لَا نَعْبُدُهُ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يُطِيعُ مَلِكًا مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا وَهُوَ يَكْرَهُهُ. فَالشَّرْكَ بِالطَّاعَةِ: أَنَّنِي أَطَعْتُهُ لَا حُبًّا وَتَعْظِيمًا وَذُلًّا كَمَا أَحَبُّ اللَّهُ وَأَتَذَلُّ لَهُ وَأُعَظِّمُهُ، وَلَكِنْ طَاعَتُهُ اتِّبَاعٌ لِأَمْرِهِ فَقَطْ، هَذَا هُوَ الْفَرْقُ. وَبِنَاءً عَلَى الْقِصَّةِ فَإِنَّ آدَمَ وَحَوَّاءَ أَطَاعَا الشَّيْطَانَ وَلَمْ يَعْبُدَاهُ عِبَادَةً، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى صِحَّةِ الْقِصَّةِ.



بَابُ

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ الآية [الامراء: ١٨٠]

[١] هَذَا الْبَابُ يَتَعَلَّقُ بِتَوْحِيدِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْكِتَابَ جَامِعٌ لِأَنْوَاعِ التَّوْحِيدِ الثَّلَاثَةِ: تَوْحِيدِ الْعِبَادَةِ، وَتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَتَوْحِيدِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

وَتَوْحِيدِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ: هُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ بِمَا ثَبَتَ لَهُ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ، بِلَا تَمْثِيلٍ وَلَا تَكْثِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ؛ لِأَنَّكَ إِذَا عَطَلْتَ لَمْ تُثَبِّتْ، وَإِنْ مَثَّلْتَ لَمْ تُوحِّدْ، وَالتَّوْحِيدُ مُرَكَّبٌ مِنْ إِنْثَابٍ وَنَفْيٍ، أَي: إِنْثَابِ الْحُكْمِ لِلْمَوْحِدِ وَنَفْيِهِ عَمَّا عَدَاهُ.

فَمَثَلًا إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ قَائِمٌ. لَمْ تُوحِّدْهُ بِالْقِيَامِ. وَإِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ غَيْرُ قَائِمٍ، لَمْ تُثَبِّتْ لَهُ الْقِيَامَ. وَإِذَا قُلْتَ: لَا قَائِمٌ إِلَّا زَيْدٌ. وَحَدَّثَهُ بِالْقِيَامِ. وَإِذَا قُلْتَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَحَدَّثَهُ بِالْأُلُوهِيَّةِ، وَإِذَا أَثَبَّتَ لِلَّهِ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ دُونَ أَنْ يُثَابِتَهُ أَحَدٌ، فَهَذَا هُوَ تَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَإِنْ نَفَيْتَهَا عَنْهُ فَهَذَا تَعْطِيلٌ، وَإِنْ مَثَّلْتَ فَهَذَا إِشْرَاكٌ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ طَرِيقُ التَّوْحِيدِ هُنَا تَقْدِيمُ الْحَيْرِ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ مَا حَقُّهُ التَّأْخِيرُ يُفِيدُ الْحَضَرَ؛ فِيهِ الْآيَةُ تَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ لِلَّهِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿الْحُسْنَىٰ﴾ مُؤَنَّثٌ (أَحْسَنُ)، فِيهِ اسْمٌ تَفْضِيلٌ، وَمَعْنَى (الْحُسْنَى)، أَي: الْبَالِغَةُ فِي الْحُسْنِ أَكْمَلُهُ؛ لِأَنَّ اسْمَ التَّفْضِيلِ يَدُلُّ عَلَى هَذَا، وَالتَّفْضِيلُ هُنَا مُطْلَقٌ؛ لِأَنَّ اسْمَ التَّفْضِيلِ قَدْ يَكُونُ مُطْلَقًا، مِثْلُ: زَيْدٌ الْأَفْضَلُ، وَقَدْ يَكُونُ مُقَيَّدًا، مِثْلُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو. وَهُنَا التَّفْضِيلُ مُطْلَقٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾، فَاسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى بِالِغَةِ فِي الْحُسْنِ أَكْمَلُهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، لَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ لَا فَرْصًا وَلَا اخْتِيَالًا.

وَمَا يُجْبَرُ بِهِ عَنِ اللَّهِ أَوْسَعُ مِمَّا يُسَمَّى بِهِ اللَّهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يُجْبَرُ عَنْهُ بِالشَّيْءِ وَيُجْبَرُ عَنْهُ بِالْمُتَكَلِّمِ وَالْمُرِيدِ، مَعَ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَتَّصِمَنَّ مَذْحًا وَالتَّكَلُّمُ وَالْمُرِيدُ يَتَّصِمَانِ مَذْحًا مِنْ وَجْهِ وَغَيْرِ مَذْحٍ مِنْ وَجْهِ، وَلَا يُسَمَّى اللَّهُ بِذَلِكَ؛ فَلَا يُسَمَّى بِالشَّيْءِ وَلَا بِالْمُتَكَلِّمِ وَلَا بِالْمُرِيدِ، لَكِنْ يُجْبَرُ بِذَلِكَ عَنْهُ.

وَقَدْ سَبَقَ لَنَا مَبَاحِثُ قِيَمَةٍ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى:

الأَوَّلُ: هَلْ أَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى أَعْلَامٌ أَوْ أَوْصَافٌ؟

الثَّانِي: هَلْ أَسْمَاءُ اللَّهِ مُتَرَادِفَةٌ أَوْ مُتَبَايِنَةٌ؟

الثَّالِثُ: هَلْ أَسْمَاءُ اللَّهِ هِيَ اللَّهُ أَوْ غَيْرُهُ؟

الرَّابِعُ: أَسْمَاءُ اللَّهِ تَوْفِيقِيَّةٌ.

الخَامِسُ: أَسْمَاءُ اللَّهِ غَيْرُ مُحْضُورَةٍ بَعْدَ مُعَيَّنٍ.

السادسُ: أَسْمَاءُ اللَّهِ إِذَا كَانَتْ مُتَعَدِّيَةً فَإِنَّهُ يَحِبُّ أَنْ تُؤْمِنَ بِالْأَسْمِ وَالصِّفَةِ وَبِالْحُكْمِ الَّذِي

يُسَمَّى أَحْيَانًا بِالْأَثَرِ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُتَعَدِّيَةٍ فَإِنَّهُ يَحِبُّ أَنْ تُؤْمِنَ بِالْأَسْمِ وَالصِّفَةِ.

السابعُ: إِخْصَاءُ أَسْمَاءِ اللَّهِ مَعْنَاهُ:

١ - الإِحَاطَةُ بِهَا لَفْظًا وَمَعْنَى.

٢ - دُعَاءُ اللَّهِ بِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾، وَذَلِكَ بِأَنْ تَجْعَلَهَا وَسِيلَةً لَكَ عِنْدَ الدُّعَاءِ،

فَتَقُولُ: يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ! يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ! وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

٣ - أَنْ تَتَعَبَّدَ لِلَّهِ بِمُقْتَضَاهَا، فَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّ رَجِيمٌ تَتَعَرَّضُ لِرَحْمَتِهِ، وَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّ غَفُورٌ

تَتَعَرَّضُ لِمَغْفِرَتِهِ، وَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّ سَمِيعٌ أَتَقَبَّتِ الْقَوْلَ الَّذِي يُغْضِبُهُ، وَإِذَا عَلِمْتَ أَنَّ بَصِيرٌ اجْتَنَبَتْ

الْفِعْلَ الَّذِي لَا يَرْضَاهُ.

قَوْلُهُ: ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾ الدُّعَاءُ هُوَ السُّؤَالُ، وَالدُّعَاءُ قَدْ يَكُونُ بِلِسَانِ الْمَقَالِ، مِثْلُ: اللَّهُمَّ! اغْفِرْ

لِي يَا غَفُورٌ. وَهَكَذَا، أَوْ بِلِسَانِ الْحَالِ وَذَلِكَ بِالتَّعَبُّدِ لَهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ الدُّعَاءَ دُعَاءُ مَسْأَلَةٍ

وَدُعَاءُ عِبَادَةٍ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ أَنَّ الْمُتَعَبِّدَ يَرْجُو بِلِسَانِ حَالِهِ رَحْمَةَ اللَّهِ وَيَخَافُ عِقَابَهُ.

وَالْأَمْرُ بِدُعَاءِ اللَّهِ بِهَا يَتَضَمَّنُ الْأَمْرَ بِمَعْرِفَتِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ دُعَاءُ اللَّهِ بِهَا إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَتِهَا.

وَهَذَا خِلَافًا لِمَا قَالَهُ بَعْضُ الْمُدَاهِنِينَ فِي وَفَيْتِ الْحَاضِرِ: إِنَّ الْبَحْثَ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ لَا فَايِدَةَ فِيهِ

وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

أَيُرِيدُونَ أَنْ يَعْبُدُوا شَيْئًا لَا أَسْمَاءَ لَهُ وَلَا صِفَاتٍ؟! أَمْ يُرِيدُونَ أَنْ يَدَاهِنُوا هَؤُلَاءِ الْمُحَرِّفِينَ؛

حَتَّى لَا يَخْضُلَ جَدَلٌ وَلَا مُنَاطَرَةٌ مَعَهُمْ؟! وَهَذَا مَبْدَأٌ خَطِيرٌ أَنْ يُقَالَ لِلنَّاسِ: لَا تَبْحَثُوا فِي الْأَسْمَاءِ

= والصفات، مع أن الله أمرنا بدُعائه بها. والأمر للوجوب، ويُقتضي وجوب علمنا بأسماء الله، ومعلوم أيضا أننا لا نعلمها أسماء مجردة عن المعاني، بل لا بد أن لها معاني، فلا بد أن نتحدث فيها؛ لأن علمها ألفاظا مجردة لا فائدة فيه، وإن قدر أن فيه فائدة بالتعبد باللفظ فإنه لا يحصل به كمال الفائدة. واعلم أن دعاء الله بأسمائه له معنيان:

الأول: دعاء العبادة، وذلك بأن تتعبد لله بما تقتضيه تلك الأسماء، ويطلق على الدعاء عبادة، قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ [غافر: ٦٠]، ولم يقل: عن دعائي، فدل على أن الدعاء عبادة.

فمثلا: الرحيم يدل على الرحمة، وحينئذ تتطلع إلى أسباب الرحمة وتعملها. والغفور يدل على المغفرة، وحينئذ تتعرض لمغفرة الله عز وجل بكثرة التوبة والاستغفار كذلك، وما أشبه ذلك. والقريب يقتضي أن تتعرض إلى القرب منه بالصلاة وغيرها، وأقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد. والسميع يقتضي أن تتعبد لله بمقتضى السمع، بحيث لا تسمع الله قولا يغضبه ولا يرضاه منك. والبصير يقتضي أن تتعبد لله بمقتضى ذلك البصر بحيث لا يرى منك فعلا يكرهه منك.

الثاني: دعاء المسألة، وهو أن تقدمها بين يدي سؤالك متوسلا بها إلى الله تعالى.

مثلا: يا حي! يا قيوم! اغفر لي وارحمني. وقال ﷺ: «فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم»^(١)، والإنسان إذا دعا وعلم فقد أتى على ربه بهذا الاسم، طالبا أن يكون سببا للإجابة، والتوسل بصفة المدعو المحبوبة له سبب للإجابة، فالتناء على الله بأسمائه من أسباب الإجابة.

قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ﴾ ﴿وَذَرُوا﴾ ﴿اتْرُكُوا﴾ ﴿الَّذِينَ﴾ ﴿مَقُولٌ بِهِ، وَجُمْلَةُ﴾ ﴿يُلْحِدُونَ﴾ ﴿صِلَةُ الْمُؤْصُولِ، ثُمَّ تَوَعَّدَهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَمْعَلُونَ﴾ وَهُوَ الإِلْحَادُ، أَي: سَيُجْزَوْنَ جَزَاءَهُ الْمُطَابِقَ لِلْعَمَلِ تَمَامًا؛ وَلِهَذَا يُعَبِّرُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْعَمَلِ عَنِ الْجَزَاءِ إِشَارَةً لِلْعَدْلِ، وَأَنَّهُ لَا يُجْزَى الْإِنْسَانُ إِلَّا بِقَدْرِ عَمَلِهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء قبل السلام، رقم (٨٣٤)، ومسلم: كتاب الذكر، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، رقم (٢٧٠٥)، من حديث أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَالْمَعْنَى: دَرَوْهُمْ، أَي: لَا تَسْلُكُوا مَسْلَكَهُمْ وَلَا طَرِيقَهُمْ، فَإِنَّهُمْ عَلَى ضَلَالٍ وَعُدْوَانٍ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَدَمَ مُنَاصَحَتِهِمْ وَبَيَانِ الْحَقِّ لَهُمْ؛ إِذْ لَا يَتْرُكُ الظَّالِمُ عَلَى ظُلْمِهِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَدَرَوْا﴾ تَهْدِيدًا لِلْمُلْحِدِينَ، وَالْإِلْحَادُ: مَاخُودٌ مِنَ اللَّحْدِ، وَهُوَ الْمَيْلُ، لَحْدٌ وَالْحَدُّ بِمَعْنَى مَالٍ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْحَفَرُ بِالْقَبْرِ لِحَدِّهِ؛ لِأَنَّهُ مَائِلٌ إِلَى جِهَةِ الْقَبْلَةِ.

وَالْإِلْحَادُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ: الْمَيْلُ بِهَا عَمَّا يَحِبُّ فِيهَا، وَهُوَ أَنْوَاعٌ:
الْأَوَّلُ: أَنْ يُنْكَرَ شَيْئًا مِنَ الْأَسْمَاءِ أَوْ يَمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الصِّفَاتِ أَوْ الْأَحْكَامِ، وَوَجْهُ كَوْنِهِ
إِلْحَادًا أَنَّهُ مَالٌ بِهَا عَمَّا يَحِبُّ لَهَا؛ إِذِ الْوَاجِبُ إِبْنَاتُهَا وَإِبْنَاتُ مَا تَتَّصِفُ بِهِ مِنَ الصِّفَاتِ وَالْأَحْكَامِ.
الثَّانِي: أَنْ يُنْبِتَ اللَّهُ أَسْمَاءَ لَمْ يَسْمِ اللَّهُ بِهَا نَفْسَهُ، كَقَوْلِ الْفَلَاسِفَةِ فِي اللَّهِ: إِنَّهُ عِلَّةٌ فَاعِلَةٌ فِي هَذَا
الْكُونِ تَفْعُلُ، وَهَذَا الْكَوْنُ مَعْلُولٌ لَهَا، وَلَيْسَ هُنَاكَ إِلَهٌ. وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ الْعَقْلَ الْفَعَّالَ؛ فَالَّذِي
يُذِيرُ هَذَا الْكَوْنَ هُوَ الْعَقْلُ الْفَعَّالُ، وَكَذَلِكَ النَّصَارَى يُسَمُّونَ اللَّهَ أَبَا، وَهَذَا الْإِلْحَادُ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَجْعَلَهَا دَالَّةً عَلَى التَّشْبِيهِ، فَيَقُولُ: اللَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ قَدِيرٌ، وَالْإِنْسَانُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ
قَدِيرٌ. اتَّفَقَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ، فَيَلْزَمُ أَنْ تَتَّفِقَ الْمُسَمَّيَاتُ، وَيَكُونُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُثَالًا لِلْخَلْقِ، فَيَنْدَرِجُ
بِتَوَافُقِ الْأَسْمَاءِ إِلَى التَّوَافُقِ بِالصِّفَاتِ. وَوَجْهُ الْإِلْحَادِ: أَنَّ أَسْمَاءَهُ دَالَّةٌ عَلَى مَعَانٍ لَا تَقَعُ بِاللَّهِ لَا يُمَكِّنُ
أَنْ تَكُونَ مُشَابِهَةً لَهَا تَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعَانِي فِي الْمَخْلُوقِ.

الرَّابِعُ: أَنْ يُسْتَقَى مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ أَسْمَاءٌ لِلْأَصْنَافِ، كَتَسْمِيَةِ اللَّاتِ مِنَ الْإِلَهِ أَوْ مِنَ اللَّهِ، وَالْعَزَّى
مِنَ الْعَزِيزِ، وَمَنَاةٌ مِنَ الْمَنَانِ؛ حَتَّى يُلْقُوا عَلَيْهَا شَيْئًا مِنَ الْأَلُوهِيَّةِ؛ لِيُرَرُّوا مَا هُمْ عَلَيْهِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ التَّعْيِيرَ بِنَفْيِ التَّمْثِيلِ أَحْسَنُ مِنَ التَّعْيِيرِ بِنَفْيِ التَّشْبِيهِ؛ لَوْجُوهٌ ثَلَاثَةٌ:

١- أَنَّهُ هُوَ الَّذِي نَعَاهُ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ، فَقَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾

[الشورى: ١١].

٢- أَنَّهُ مَا مِنْ شَيْئَيْنِ مَوْجُودَيْنِ إِلَّا وَبَيْنَهُمَا تَشَابُهٌ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَاشْتِرَاكٌ فِي الْمَعْنَى مِنْ
بَعْضِ الْوُجُوهِ.

فَمَثَلًا: الْخَالِقُ وَالْمَخْلُوقُ اشْتَرَكَا فِي مَعْنَى الْوُجُودِ، لَكِنْ وَجُودُ هَذَا يَخْصُهُ وَوُجُودُ هَذَا يَخْصُهُ،
وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَنَحْوُهَا اشْتَرَكَا فِيهَا الْخَالِقُ وَالْمَخْلُوقُ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى، وَيَتَمَيَّزُ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ.

ذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ» «يُشْرِكُونَ»^(١).
وَعَنْهُ^(٢): «سَمَّوُا اللَّاتَ مِنَ الْإِلَهِ، وَالْعَزَى مِنَ الْعَزِيزِ»^(٣).

٣- أَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى التَّشْبِيهِ حَتَّى جَعَلَ بَعْضُهُمْ إِبْثَاتِ الصِّفَاتِ تَشْبِيهَا، فَيَكُونُ مَعْنَى بَلَا تَشْبِيهِ، أَيْ: بِلَا إِبْثَاتِ صِفَاتٍ عَلَى اضْطِلَاحِهِمْ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: «سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» لَمْ يَقُلْ: سَيُجْزَوْنَ الْعِقَابَ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جَنْسِ الْعَمَلِ، وَهَذَا وَعِيدٌ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهُ الثَّقَلَانِ» [الرحمن: ٣١]، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ مُشْغُولٌ الْآنَ، وَسَيَخْلِفُهُ الْفَرَاغُ فِيمَا بَعْدُ.

قَوْلُهُ: «يَعْمَلُونَ» الْعَمَلُ يُطْلَقُ عَلَى الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، قَالَ تَعَالَى: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ أُوْزَيْقٍ يَرَهُ» (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ» [الزلزلة: ٧-٨] وَهَذَا يَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ.

[١] قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: «يُشْرِكُونَ».

تَفْسِيرٌ لِلِإِلْحَادِ، وَيَنْصَبُّنُ الْإِشْرَاقَ بِهَا مِنْ جِهَتَيْنِ:

١- أَنْ يَجْعَلُوهَا دَالَّةً عَلَى الْمِثَالَةِ.

٢- أَوْ يَشْتَقُّوا مِنْهَا أَسْمَاءً لِلْأَضْمَامِ، كَمَا فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ، فَمَنْ جَعَلَهَا دَالَّةً عَلَى الْمِثَالَةِ فَقَدْ أَشْرَكَ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ لِلَّهِ مِثِيلًا، وَمَنْ أَخَذَ مِنْهَا أَسْمَاءً لِأَضْمَامِهِ فَقَدْ أَشْرَكَ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ مُسَمِّيَاتٍ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ مُشَارِكَةً لِلَّهِ عَزَّجَلَّ.

[٢] وَقَوْلُهُ: «وَعَنْهُ» أَيْ: ابْنِ عَبَّاسٍ.

[٣] قَوْلُهُ: «سَمَّوُا اللَّاتَ مِنَ الْإِلَهِ...» وَهَذَا أَخَذَ نَوْعِي الْإِشْرَاقِ بِهَا أَنْ يُشْتَقَّ مِنْهَا أَسْمَاءٌ

لِلْأَضْمَامِ.

تَنْبِيْهُ: فِيهِ كَلِمَةٌ تَقُولُهَا النِّسَاءُ عِنْدَنَا، وَهِيَ: (وَعِزَّلِي) فَمَا هُوَ الْمَقْصُودُ بِهَا؟

الْجَوَابُ: الْمَقْصُودُ أَنَّهَا مِنَ التَّعْزِيَةِ، أَيْ: أَنَّهَا تَطْلُبُ الصَّبْرَ وَالتَّقْوِيَةَ، وَلَيْسَتْ تَنْدُبُ الْعُزَى الَّتِي هِيَ الصَّنَمُ؛ لِأَنَّهَا قَدْ لَا تَعْرِفُ أَنَّ هُنَاكَ صَنَمًا اسْمُهُ الْعُزَى، وَلَا يَخْطُرُ بِبَالِهَا هَذَا، وَبَعْضُ النَّاسِ قَالَ:

وَعَنِ الْأَعْمَشِ: «يُذْخِلُونَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا»^(١).

= نَحِبُ إِنْكَارَهَا؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ اللَّفْظِ أَنَّهَا تُنْذَبُ الْعُزَى، وَهَذَا شِرْكٌ، وَلَكِنْ نَقُولُ: لَوْ كَانَ هَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ لَوَجَبَ الْإِنْكَارُ، لَكِنَّا نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مَقْصُودٍ، بَلْ يُقْصَدُ بِهَِذَا اللَّفْظُ التَّقْوِيُّ وَالصَّبْرُ وَالثَّبَاتُ عَلَى هَذِهِ الْمُصِيبَةِ.

[١] قَوْلُهُ: «عَنِ الْأَعْمَشِ: يُذْخِلُونَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا» هَذَا أَحَدُ أَنْوَاعِ الْإِلْحَادِ، وَهُوَ أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ بِمَا لَمْ يُسَمَّ بِهِ نَفْسَهُ، وَمَنْ زَادَ فِيهَا فَقَدْ أَلْحَدَ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيهَا الْوُقُوفُ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ السَّمْعُ. تَيَمُّمُهُ: جَاءَتِ النُّصُوصُ بِالْوَعِيدِ عَلَى الْإِلْحَادِ فِي آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٤٠]، فَقَوْلُهُ: «يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا» فِيهَا تَهْدِيدٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى سَنُعَاقِبُهُمْ، وَالْجُمْلَةُ مُؤَكَّدَةٌ بِ(إِنَّ).

وَآيَاتُ اللَّهِ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

١- آيَاتُ كَوْنِيَّةٌ، وَهِيَ كُلُّ الْمَخْلُوقَاتِ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالنُّجُومِ وَالْجِبَالِ وَالشَّجَرِ وَالْدَّوَابِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ، قَالَ الشَّاعِرُ:

فَوَاعَجَبًا كَيْفَ يُغْصَى الْإِلَـهَ — هُ أَمْ كَيْفَ يَخْجَدُ الْجَاهِدُ
وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ — نَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ^(٢)

وَالْإِلْحَادُ فِي الْآيَاتِ الْكَوْنِيَّةِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

١- اعْتِقَادُ أَنَّ أَحَدًا سِوَى اللَّهِ مُنْفَرِدٌ بِهَا أَوْ بِبَعْضِهَا.

٢- اعْتِقَادُ أَنَّ أَحَدًا مُشَارِكٌ لِلَّهِ فِيهَا.

٣- اعْتِقَادُ أَنَّ اللَّهَ فِيهَا مُعِينًا فِي إِيجَادِهَا وَخَلْقِهَا وَتَدْبِيرِهَا.

وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ رَزَقْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ [سبا: ٢٢]، ظَهِيرٌ، أَيُّ: مُعِينٌ. وَكُلُّ مَا يُحِلُّ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ فَإِنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْإِلْحَادِ فِي الْآيَاتِ الْكَوْنِيَّةِ.

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (١٦٢٣/٥).

(٢) من شعر أبي العتاهية، انظر: ديوانه (ص: ١٢٢)، ومعاهد التنصيص (٢/ ٢٨٦).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: إثبات الأسماء^[١].

الثانية: كونها حسنى^[٢].

الثالثة: الأمر بدُعائه بها^[٣].

٢- آيات شرعية: وهو ما جاءت به الرُّسُل من الوحي كالقرآن، قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَنَزَّلُ فِي صُورٍ أَلْفَ لَيْلٍ أَوْفَ الْعِلَمِ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

والإلحاد في الآيات الشرعية ثلاثة أنواع:

١- تكذيبها فيما يتعلق بالأخبار.

٢- مخالفتها فيما يتعلق بالأحكام.

٣- التَّخْرِيفُ في الأخبار والأحكام.

والإلحاد في الآيات الكونية والشرعية حرام، ومنه ما يكون كُفْراً؛ كتكذيبها، فمن كَذَبَ شَيْئًا مَعَ اعْتِقَادِهِ أَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَخْبَرَا بِهِ فَهُوَ كَافِرٌ. ومنه ما يكون مَعْصِيَةً مِنَ الْكِبَائِرِ، كَقَتْلِ النَّفْسِ وَالزَّوْنِ. ومنه ما يكون مَعْصِيَةً مِنَ الصَّغَائِرِ، كَالنَّظَرِ لِأَجْنَبِيَّةٍ لَشَهْوَةٍ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْحَرَمِ: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥]، فَسَمَّى اللَّهُ الْمَعَاصِيَ وَالظُّلْمَ إِلْحَادًا؛ لِأَنَّهَا مِثْلٌ عَمَّا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ؛ إِذِ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ السَّيْرُ عَلَى صِرَاطِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَنْ خَالَفَ فَقَدْ أَلْحَدَ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: إثبات الأسماء، يعني لله تعالى، وتُؤَخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ﴾، وَهَذَا خَبَرٌ مُتَّصِفٌ بِذُلُولِهِ مِنْ ثُبُوتِ الْأَسْمَاءِ لِلَّهِ، وَفِي الْجُمْلَةِ حَضَرٌ لِتَقْدِيمِ الْحَقِيرِ، وَالْحَضَرُ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا حُسْنَى لَا بِاعْتِبَارِ الْأَسْمَاءِ. وَأَنْكَرَ الْجَهْمِيَّةُ وَغَلَاةُ الْمُعْتَزِلَةِ ثُبُوتَ الْأَسْمَاءِ لِلَّهِ تَعَالَى.

[٢] الثانية: كونها حسنى، أي: بَلَغَتْ فِي الْحُسْنِ أَكْمَلَهُ؛ لِأَنَّ «حُسْنَى» مُؤَنَّثٌ (أَحْسَنَ)، وَهِيَ اسْمٌ تَفْصِيلِي.

[٣] الثالثة: الأمر بدُعائه بها، والدُّعَاءُ نَوْعَانِ: دُعَاءُ مَسْأَلَةٍ، وَدُعَاءُ عِبَادَةٍ، وَكِلَاهُمَا مَأْمُورٌ فِيهِ

الرَّابِعَةُ: تَرَكُ مَنْ عَارَضَ مِنَ الْجَاهِلِينَ الْمُلْحِدِينَ^[١].
 الْخَامِسَةُ: تَفْسِيرُ الْإِلْحَادِ فِيهَا^[٢].
 السَّادِسَةُ: وَعِيدُ مَنْ أَلْحَدَ^[٣].

= أَنْ يُدْعَى اللَّهُ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى، وَسَبَقَ تَفْصِيلُ ذَلِكَ^(١).

- [١] الرَّابِعَةُ: تَرَكُ مَنْ عَارَضَ مِنَ الْجَاهِلِينَ الْمُلْحِدِينَ: أَيُّ: تَرَكُ سَبِيلَهُمْ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنْ لَا نَدْعُوهُمْ وَلَا نُبَيِّنَ لَهُمْ، وَالْآيَةُ تَتَضَمَّنُ أَيْضًا التَّهْدِيدَ.
 [٢] الْخَامِسَةُ: تَفْسِيرُ الْإِلْحَادِ فِيهَا، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ أَنْوَاعِهِ.
 [٣] السَّادِسَةُ: وَعِيدُ مَنْ أَلْحَدَ، وَتُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَيَجْزُونَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.



بَابُ لَا يُقَالُ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ^(١)

[١] هَذِهِ التَّرْجُمَةُ أَتَى بِهَا الْمُؤَلِّفُ بِصِغَةِ النَّفْيِ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ لِلكَرَاهَةِ وَالتَّحْرِيمِ، لَكِنْ اسْتِزْلَالُهُ بِالْحَدِيثِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لِلتَّحْرِيمِ، وَهُوَ كَذَلِكَ.

وَالسَّلَامُ لَهُ عِدَّةُ مَعَانٍ:

١- التَّحِيَّةُ، كَمَا يُقَالُ: سَلَّمَ عَلَى فُلَانٍ. أَيْ: حَيَّاهُ بِالسَّلَامِ.

٢- السَّلَامَةُ مِنَ النَّقْصِ وَالْآفَاتِ، كَقَوْلِنَا: «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ».

٣- السَّلَامُ: اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ﴾ [الحشر: ٢٣].

قَوْلُهُ: «لَا يُقَالُ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ» أَيْ: لَا تَقُلْ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَبِّ؛ لِمَا يَلِي:

أ- أَنَّ مِثْلَ هَذَا الدَّعَاءِ يُوْهِمُ النَّقْصَ فِي حَقِّهِ، فَتَدْعُو اللَّهَ أَنْ يُسَلِّمَ نَفْسَهُ مِنْ ذَلِكَ؛ إِذْ لَا يُدْعَى لِنَيْءٍ بِالسَّلَامِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا إِذَا كَانَ قَابِلًا أَنْ يَتَّصِفَ بِهِ، وَاللَّهُ -سُبْحَانَهُ- مُنَزَّهٌ عَنْ صِفَاتِ النَّقْصِ.

ب- إِذَا دَعَوْتَ اللَّهَ أَنْ يُسَلِّمَ نَفْسَهُ فَقَدْ خَالَفتَ الْحَقِيقَةَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يُدْعَى وَلَا يُدْعَى لَهُ، فَهُوَ غَنِيٌّ عَنَّا، لَكِنْ يُثْنَى عَلَيْهِ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ، مِثْلَ غَفُورٍ، سَمِيعٍ، عَلِيمٍ...

وَمُنَاسَبَةُ الْبَابِ لِتَوْحِيدِ الصِّفَاتِ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ صِفَاتِهِ عَلَيْهَا كَامِلَةٌ كَمَا أَنَّ أَسْمَاءَهُ حُسْنَى، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ صِفَاتِهِ عَلَيْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مِثْلُ النُّجُومِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧]، وَالْمَثَلُ الْأَعْلَى: الْوَصْفُ الْأَكْمَلُ، فَإِذَا قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ. أَوْ هَمَّ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ -سُبْحَانَهُ- قَدْ يَلْحَقُهُ النَّقْصُ، وَهَذَا يُنَافِي كَمَالَ صِفَاتِهِ.

وَمُنَاسَبَةُ هَذَا الْبَابِ لِمَا قَبْلَهُ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ إِبْتِاثُ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى لِلَّهِ الْمُتَّصِمَةِ لِصِفَاتِهِ، وَمَوْضِعُ هَذَا الْبَابِ سَلَامَةُ صِفَاتِهِ مِنْ كُلِّ نَقْصٍ، وَهَذَا يَتَضَمَّنُ كَمَالَهَا؛ إِذْ لَا يَتِمُّ الْكَمَالُ إِلَّا بِإِبْتِاثِ صِفَاتِ الْكَمَالِ وَنَفْيِ مَا يُضَادُّهَا، فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ فَاضِلٌ. أَثْبَتَ لَهُ الْفَضْلَ، وَجَازَ أَنْ يَلْحَقَهُ نَقْصٌ، وَإِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ فَاضِلٌ وَلَمْ يَسْلُكْ شَيْئًا مِنْ طُرُقِ السُّفُولِ. فَالْآنَ أَثْبَتَ لَهُ الْفَضْلَ الْمَطْلُوقَ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ.

فِي الصَّحِيحِ ^[١] عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ ^[٢] قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ ^[٣]، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ ^[٤].....

وَالرَّبُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَتَّصِفُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ، وَلَكِنَّهُ إِذَا ذَكَرَ مَا يُضَادُّ تِلْكَ الصِّفَةَ صَارَ ذَلِكَ أَكْمَلَ، وَلِهَذَا أَعَقَبَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْبَابَ السَّابِقَ بِهَذَا الْبَابِ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَى وَالصِّفَاتِ الْعُلَى لَا يُلْحَقُهَا نَقْصٌ.

وَالسَّلَامُ اسْمٌ ثُبُوتِيٌّ سَلْبِيٌّ. فَسَلْبِيٌّ: أَيُّ أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ نَفْيُ كُلِّ نَقْصٍ أَوْ عَيْبٍ يَتَصَوَّرُهُ الذُّهْنُ، أَوْ يَخَيَّلُهُ الْعَقْلُ، فَلَا يُلْحَقُهُ نَقْصٌ فِي ذَاتِهِ أَوْ صِفَاتِهِ أَوْ أَعْمَالِهِ أَوْ أَحْكَامِهِ. وَثُبُوتِيٌّ: أَيُّ يُرَادُ بِهِ ثُبُوتُ هَذَا الْأَسْمِ لَهُ، وَالصِّفَةِ الَّتِي تَصَمَّنُهَا وَهِيَ السَّلَامَةُ.

[١] قَوْلُهُ: «فِي (الصَّحِيحِ)» هَذَا أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا فِي (الصَّحِيحَيْنِ)، أَوْ أَحَدِهِمَا، أَوْ غَيْرِهِمَا، وَانْظُرْ بَابَ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (ص: ٩٦)، وَهَذَا الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ فِي (الصَّحِيحَيْنِ).

[٢] قَوْلُهُ: «كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ» الْغَالِبُ أَنَّ الْمَعِيَّةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْفَرَائِضِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي يُسْرَعُ لَهَا صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ، وَمُسْرَعِيَّةُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فِي غَيْرِ الْفَرَائِضِ قَلِيلَةٌ؛ كَالِاسْتِسْقَاءِ.

[٣] قَوْلُهُ: «قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ» أَيُّ يَطْلُبُونَ السَّلَامَةَ لِهَذَا مِنَ الْآفَاتِ، يَسْأَلُونَ اللَّهَ أَنْ يُسَلِّمَ نَفْسَهُ مِنَ الْآفَاتِ، أَوْ أَنْ اسْمَ السَّلَامِ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الْإِنْسَانِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ. خَبَرٌ بِمَعْنَى الدُّعَاءِ، وَلَهُ مَعْنِيَانِ:

١- اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكَ، أَيُّ: عَلَيْكَ بَرَكَاتُهُ بِاسْمِهِ.

٢- السَّلَامَةُ مِنَ اللَّهِ عَلَيْكَ. فَهُوَ سَلَامٌ بِمَعْنَى تَسْلِيمٍ، كَكَلَامٍ بِمَعْنَى تَكْلِيمٍ.

[٤] قَوْلُهُ: «السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ» أَيُّ: جَزِيرِلَ وَمِيكَائِيلَ، وَكَلِمَةُ فُلَانٍ يَكْنَى بِهَا عَنِ الشَّخْصِ، وَهِيَ مُضْرُوفَةٌ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَمًا وَلَا صِفَةً، كَصَفْوَانٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ ثَرَابٌ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، وَقَدْ جَاءَ فِي لَفْظِ آخَرَ: «السَّلَامُ عَلَى جَزِيرِلَ وَمِيكَالَ» ^(١) كَانُوا يَقُولُونَ هَكَذَا فِي السَّلَامِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب التشهد في الآخرة، رقم (٨٣١).

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُولُوا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ»^(١).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ السَّلَامِ^(٢).

الثانية: أَنَّهُ حَيَّةٌ^(٣).

الثالثة: أَنَّهُ لَا تَصْلُحُ لَهُ^(٤).

الرابعة: الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ^(٥).

[١] «فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَقُولُوا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ»، وَهَذَا نَهْيٌ تَحْرِيمٌ، وَالسَّلَامُ لَا يَخْتَاجُ إِلَى سَلَامٍ، هُوَ نَفْسُهُ عَزَّجَلْ سَلَامٌ سَالِمٌ مِنْ كُلِّ نَقْصٍ وَمِنْ كُلِّ عَيْبٍ.

وفيه دليل على جواز السَّلَامِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ، وَلِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا أَخْبَرَ عَائِشَةَ أَنَّ جِبْرِيلَ يُسَلِّمُ عَلَيْهَا قَالَتْ: «عَلَيْهِ السَّلَامُ»^(٦).

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٢] الأولى: تَفْسِيرُ السَّلَامِ. فَبِالنِّسْبَةِ لَكُونِهِ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ مَعْنَاهُ: السَّالِمُ مِنْ كُلِّ نَقْصٍ وَعَيْبٍ، وَبِالنِّسْبَةِ لَكُونِهِ حَيَّةً لَهُ مَعْنَيَانِ:

الأول: تَقْدِيرُ مُضَافٍ، أَيِ: اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكَ، أَيِ: اسْمُ اللَّهِ الَّذِي هُوَ السَّلَامُ عَلَيْكَ.

الثاني: أَنَّ السَّلَامَ بِمَعْنَى التَّسْلِيمِ اسْمٌ مَصْدَرٌ، كَالْكَلَامِ بِمَعْنَى التَّكْلِيمِ، أَيِ: تُخْبِرُ خَبْرًا يُرَادُ بِهِ الدُّعَاءُ، أَيِ: أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُسَلِّمَكَ تَسْلِيمًا.

[٣] الثانية: أَنَّهُ حَيَّةٌ، وَسَبَقَ ذَلِكَ.

[٤] الثالثة: أَنَّهُ لَا تَصْلُحُ لَهُ، وَإِذَا كَانَتْ لَا تَصْلُحُ لَهُ كَانَتْ حَرَامًا.

[٥] الرابعة: الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ، وَهِيَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهَا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد، رقم (٨٣٥). وأخرجه أيضًا: كتاب الأذان، باب التشهد في الآخرة، رقم (٨٣١)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٤٠٢)، بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، فَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ؛ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ...».

(٢) حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ قَالَتْ: «قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا جِبْرِيلُ يقرأ عليك السلام». قَالَتْ: قُلْتُ: وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ». أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم (٣٢١٧)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب في فضل عائشة رضي الله تعالى عنها، رقم (٢٤٤٧).

الخامسة: تَعْلِيمُهُمُ التَّحِيَّةَ الَّتِي تَصْلُحُ لِلَّهِ^[١].

[١] الخامسة: تَعْلِيمُهُمُ التَّحِيَّةَ الَّتِي تَصْلُحُ لِلَّهِ، وَتُؤْخَذُ مِنْ تَكْمِلَةِ الْحَدِيثِ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ...»، وَفِيهِ حُسْنُ تَعْلِيمِ الرَّسُولِ ﷺ مِنْ وَجْهَيْنِ:
الْأَوَّلُ: أَنَّهُ حِينَئِذَا هَاهُمْ عَلَى النَّهْيِ.
وَفِي ذَلِكَ قَوَائِدُ:

١ - طُمَأْنِينَةُ الْإِنْسَانِ إِلَى الْحُكْمِ إِذَا قُرِنَ بِالْعِلَّةِ.

٢ - بَيَانُ سُمُو الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَأَنَّ أَوَامِرَهَا وَنَوَاهِيَهَا مَقْرُونَةٌ بِالْحِكْمَةِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ حِكْمَةٌ.

٣ - الْقِيَاسُ عَلَى مَا شَارَكَ الْحُكْمَ الْمَعْلَلُ بِتِلْكَ الْعِلَّةِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ حِينَ هَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ بَيَّنَّ لَهُمْ مَا يُبَاحُ لَهُمْ؛ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمُتَكَلَّمَ إِذَا ذَكَرَ مَا يُنْهَى عَنْهُ فَلْيَذْكُرْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ يَمَّا هُوَ مُبَاحٌ؛ وَلِهَذَا شَوَاهِدُ كَثِيرَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ، سَبَقَ شَيْءٌ مِنْهَا.
وَيُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِقْرَارُ عَلَى الْمَحْرَمِ؛ لِقَوْلِهِ: «لَا تَقُولُوا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ»، وَهَذَا وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، وَيَجِبُ عَلَى الْعُلَمَاءِ بَيَانُ الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ؛ لِئَلَّا يَسْتَمِرَّ النَّاسُ فِيهَا لَا يَجُوزُ وَيَرَوْنَ أَنَّهُ جَائِزٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧].



بَابُ

قَوْلُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ^(١)

فِي الصَّحِيحِ^(٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقُولُ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ^(٣). لِيَعْزِمَ الْمَسْأَلَةَ^(٤)!.....»

[١] قَوْلُهُ: «بَابُ: قَوْلُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ»، عَقَدَ الْمُؤَلَّفُ هَذَا الْبَابَ لِمَا تَضَمَّنَهُ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ كَمَالِ سُلْطَانِ اللَّهِ وَكَمَالِ جُودِهِ وَفَضْلِهِ، وَذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ. قَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ!» مَعْنَاهُ: يَا اللَّهُ! لَكِنْ لِكثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ حَذَفَتْ (يَا) النَّدَاءِ وَعُوِصَ عَنْهَا الْمِيْمُ، وَجُعِلَ الْعَوِصُ فِي الْآخِرِ تِمْنًا بِالْإِبْتِدَاءِ بِذِكْرِ اللَّهِ.

قَوْلُهُ: «اغْفِرْ لِي» الْمَغْفِرَةُ: سَتْرُ الذَّنْبِ مَعَ التَّجَاوُزِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَقَّةٌ مِنَ الْمَغْفَرِ، وَهُوَ مَا يُسْتَرُّ بِهِ الرَّأْسُ لِلوَقَايَةِ مِنَ السَّهَامِ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا بِشَيْءٍ سَاتَرَ وَاقٍ، وَيَذُلُّ لَهُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ لِلْعَبِيدِ الْمُؤْمِنِينَ حِينَئِذٍ يَخْلُو بِهِ وَيُفَرِّدُهُ بِذُنُوبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: «قَدْ سَتَرْتُمَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ»^(٥). قَوْلُهُ: «إِنْ شِئْتَ» أَيُّ: إِنْ شِئْتَ أَنْ تَغْفِرَ لِي فَاغْفِرْ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَغْفِرْ.

[٢] قَوْلُهُ: «فِي الصَّحِيحِ» سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي كَلَامِ الْمُؤَلَّفِ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ فِي (الصَّحِيحَيْنِ) كِلَيْهِمَا.

[٣] قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَقُولُ أَحَدُكُمْ» (لَا): نَاهِيَةٌ بِدَلِيلِ جَزْمِ الْفِعْلِ بَعْدَهَا.

[٤] قَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»، «اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي» فِيهِ الْجُمْلَةُ الْأُولَى: «اغْفِرْ لِي» النَّجَاةُ مِنَ الْمَكْرُوهِ، وَفِي الثَّانِيَةِ: «ارْحَمْنِي» الْوُصُولُ إِلَى الْمَطْلُوبِ، فَيَكُونُ هَذَا الدَّعَاءُ شَامِلًا لِكُلِّ مَا فِيهِ حُصُولُ الْمَطْلُوبِ وَزَوَالُ الْمَكْرُوهِ.

[٥] قَوْلُهُ: «لِيَعْزِمَ الْمَسْأَلَةَ» اللَّامُ الْأَمْرُ، وَمَعْنَى عَزَمَ الْمَسْأَلَةَ: أَنْ لَا يَكُونَ فِي تَرَدُّدٍ، بَلْ يَعْزِمُ بِدُونِ تَرَدُّدٍ وَلَا تَعْلِيْقٍ.

وَالْمَسْأَلَةُ السُّؤَالُ، أَيُّ: لِيَعْزِمَ فِي سَوْأَلِهِ فَلَا يَكُونُ مُتَرَدِّدًا بِقَوْلِهِ: إِنْ شِئْتَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب قول الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾، رقم (٢٤٤١)، ومسلم: كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل، رقم (٢٧٦٨)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَإِنَّ اللَّهَ لَا مُكْرَهَ لَهُ^(١)».

وَلْيُعْظِمِ الرَّغْبَةَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَتَعَاطَمُهُ شَيْءٌ أَعْطَاهُ^(٢)».

[١] قَوْلُهُ: «فَإِنَّ اللَّهَ لَا مُكْرَهَ لَهُ» تَعْلِيلٌ لِلنَّهْيِ عَنْ قَوْلٍ: «اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ! ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ» أَيْ: لَا أَحَدٌ يُكْرِهُهُ عَلَى مَا يُرِيدُ فَيَمْنَعُهُ مِنْهُ، أَوْ مَا لَا يُرِيدُ فَيُلْزِمُهُ بِفِعْلِهِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ وَحْدَهُ.

وَالْمَحْظُورُ فِي هَذَا التَّعْلِيلِ مِنْ وُجُوهِ ثَلَاثَةٌ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يُشْعِرُ بَأَنَّ اللَّهَ لَهُ مُكْرَهٌ عَلَى الشَّيْءِ، وَأَنَّ وِرَاءَهُ مَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْنَعَهُ، فَكَانَ الدَّاعِي بِهَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ يَقُولُ: أَنَا لَا أَكْرِهُكَ، إِنْ شِئْتَ فَاعْفُفْ وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَغْفِرْ.

الثَّانِي: أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: «إِنْ شِئْتَ» كَأَنَّهُ يَرَى أَنَّ هَذَا أَمْرٌ عَظِيمٌ عَلَى اللَّهِ، فَقَدْ لَا يَشَاوُهُ لَكُزْبِهِ عَظِيمًا عِنْدَهُ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ لَشَخْصٍ مِنَ النَّاسِ -وَالْمَثَلُ لِلصُّورَةِ بِالصُّورَةِ لَا لِلْحَقِيقَةِ بِالْحَقِيقَةِ-: «أَعْطِنِي مَلِكُونَ رِبَالٍ إِنْ شِئْتَ. فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ لَهُ ذَلِكَ رَبِّمَا يَكُونُ الشَّيْءُ عَظِيمًا يَتَنَاقَلُهُ، فَقَوْلُكَ: إِنْ شِئْتَ؛ لِأَجْلِ أَنْ تُهَوِّنَ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ، فَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ لَا يَحْتَاجُ أَنْ تَقُولَ لَهُ: إِنْ شِئْتَ؛ لِأَنَّهُ مُبْجَاهَةٌ وَتَعَالَى لَا يَتَعَاطَمُهُ شَيْءٌ أَعْطَاهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَلْيُعْظِمِ الرَّغْبَةَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَتَعَاطَمُهُ شَيْءٌ أَعْطَاهُ».

[٢] «وَلْيُعْظِمِ الرَّغْبَةَ» أَيْ: لِيَسْأَلْ مَا شَاءَ مِنْ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ وَلَا يَقُلْ: هَذَا كَثِيرٌ لَا أَسْأَلُ اللَّهَ إِيَّاهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَتَعَاطَمُهُ شَيْءٌ أَعْطَاهُ» أَيْ: لَا يَكُونُ الشَّيْءُ عَظِيمًا عِنْدَهُ حَتَّى يَمْنَعَهُ وَيَخْلُ بِهٖ مُبْجَاهَةٌ وَتَعَالَى، كُلُّ شَيْءٍ يُعْطِيهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ عَظِيمًا عِنْدَهُ؛ فَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ يَتَعَتَّى الْخَلْقَ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهَذَا أَمْرٌ عَظِيمٌ، لَكِنَّهُ يَسِيرٌ عَلَيْهِ، قَالَ تَعَالَى: «قُلْ بَلَّ وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَّ ثُمَّ لَنُنْبِئَنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ» [التغابن: ٧] وَلَيْسَ بِعَظِيمٍ، فَكُلُّ مَا يُعْطِيهِ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ فَلَيْسَ بِعَظِيمٍ يَتَعَاطَمُهُ، أَيْ: لَا يَكُونُ الشَّيْءُ عَظِيمًا عِنْدَهُ حَتَّى لَا يُعْطِيَهُ، بَلْ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ هَيِّنٌ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ يُشْعِرُ بَأَنَّ الطَّالِبَ مُسْتَغْنٍ عَنِ اللَّهِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِنْ شِئْتَ فَافْعَلْ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَفْعَلْ؛

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الدَّعَوَاتِ، بَابُ لِيَعِزَّزَ الْمَسْأَلَةَ فَإِنَّهُ لَا مُكْرَهَ لَهُ، رَقْمُ (٦٣٣٩). وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الذِّكْرِ وَالدَّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ، بَابُ الْعِزْمِ بِالْدَّعَاءِ وَلَا يَقُلْ إِنْ شِئْتَ، رَقْمُ (٩/٢٦٧٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الذِّكْرِ وَالدَّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ، بَابُ الْعِزْمِ بِالْدَّعَاءِ وَلَا يَقُلْ إِنْ شِئْتَ، رَقْمُ (٨/٢٦٧٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= فَأَنَا لَا يُبْمَنِي؛ وَلِهَذَا قَالَ: «وَلْيُعْظَمِ الرَّغْبَةُ»، أَي: يَسْأَلُ بَرَغْبَةً عَظِيمَةً، وَالتَّعْلِيْقُ يُنَافِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَعْلُقَ لِلشَّيْءِ الْمَطْلُوبِ يُشْعِرُ تَعْلِيْقُهُ بِأَنَّهُ مُسْتَعْنٍ عَنْهُ، وَالْإِنْسَانُ يُبْنِي أَنْ يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى وَهُوَ يَشْعُرُ أَنَّهُ مُتَقَرَّرٌ إِلَيْهِ غَايَةُ الْإِفْتِقَارِ، وَأَنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ مَا سَأَلَ، وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ يَعْظُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، بَلْ هُوَ هَيَّئٌ عَلَيْهِ.

إِذَا: مِنْ آدَابِ الدُّعَاءِ أَنْ لَا يَدْعُو بِهَذِهِ الصَّيْغَةِ، بَلْ يَخْزِمُ فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لِي، اللَّهُمَّ! ارْحَمْنِي، اللَّهُمَّ! وَقَفْنِي. وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

وَهَلْ يَخْزِمُ بِالْإِجَابَةِ؟

الْجَوَابُ: إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَائِدًا إِلَى قُدْرَةِ اللَّهِ فَهَذَا يُحِبُّ أَنْ يَخْزِمَ بِأَنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، أَمَّا مِنْ حَيْثُ دُعَاؤُكَ أَنْتَ بِاعْتِبَارِ مَا عِنْدَكَ مِنَ الْمَوَانِعِ، أَوْ عَدَمِ تَوَافُرِ الْأَسْبَابِ - فَإِنَّكَ قَدْ تَرَدَّدْتَ فِي الْإِجَابَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ يُبْنِي أَنْ تُحَسِّنَ الظَّنَّ بِاللَّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ قَالَ: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾، فَالَّذِي وَفَّقَكَ لِدُعَائِهِ أَوْ لَا سِيَمُنْ عَلَيْكَ بِالْإِجَابَةِ آخِرًا، لَا سِيَمًا إِذَا أَتَى الْإِنْسَانُ بِأَسْبَابِ الْإِجَابَةِ وَتَحَنَّبَ الْمَوَانِعَ، وَمِنَ الْمَوَانِعِ الْاعْتِدَاءُ فِي الدُّعَاءِ، كَانَ يَدْعُو بِإِثْمٍ أَوْ قَطِيعَةٍ رَحِمَ.

وَمِنْهَا أَنْ يَدْعُو بِمَا لَا يُمْكِنُ شَرْعًا أَوْ قَدَرًا: فَشَرْعًا كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ! اجْعَلْنِي نَبِيًّا. وَقَدَرًا بِأَنْ يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى بِأَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ النَّقِصَيْنِ، وَهَذَا أَمْرٌ لَا يُمْكِنُ. فَالْاعْتِدَاءُ بِاللُّعَا مَنَعَ مِنْ إِجَابَتِهِ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وَهُوَ أَشَبُّهُ مَا يَكُونُ بِالْإِسْتِهْزَاءِ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ.

مُنَاسِبَةُ الْبَابِ لِلتَّوْحِيدِ: مِنْ وَجْهَيْنِ:

١- مِنْ جِهَةِ الرُّبُوبِيَّةِ: فَإِنَّ مَنْ أَتَى بِمَا يُشْعِرُ بِأَنَّ اللَّهَ لَهُ مُكْرَهُ لَمْ يَقُمْ بِتَامِ رُبُوبِيَّتِهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ مِنْ تَامِ الرُّبُوبِيَّةِ أَنَّهُ لَا مُكْرَهُ لَهُ، بَلْ إِنَّهُ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، وَكَذَلِكَ فِيهِ نَقْصٌ مِنْ نَاحِيَةِ الرُّبُوبِيَّةِ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ يَتَعَاطَمُ الْأَشْيَاءَ الَّتِي يُعْطِيهَا، فَكَانَ فِيهِ قَدْحٌ فِي جُودِهِ وَكَرَمِهِ.

٢- مِنْ نَاحِيَةِ الْعَبْدِ: فَإِنَّهُ يُشْعِرُ بِاسْتِعْنَائِهِ عَنْ رَبِّهِ، وَهَذَا نَقْصٌ فِي تَوْحِيدِ الْإِنْسَانِ، سِوَاءٍ مِنْ

= جَهَةِ الْأُلُوهِيَّةِ أَوْ الرُّبُوبِيَّةِ أَوْ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ؛ وَلِهَذَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْبَابِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا الْجَوَابُ عَمَّا وَرَدَ فِي دُعَاءِ الْاسْتِخَارَةِ: «اللَّهُمَّ! إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ؛ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ! إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي؛ فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي فَاصْرِفْهُ عَنِّي، وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْدُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ أَرْضِنِي بِهِ»^(١)، وَكَذَا مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ: «اللَّهُمَّ! أَحْنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي»^(٢)؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّنِي لَمْ أَعْلَقْ هَذَا بِالْمَشِيئَةِ، مَا قُلْتُ: فَاقْدُرْهُ لِي إِنْ شِئْتَ. لَكِنْ لَا أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا خَيْرٌ لِي أَوْ شَرٌّ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ، فَأَقُولُ: إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فَاقْدُرْهُ لِي. فَالتَّعْلِيلُ فِيهِ لِأَمْرِ مَجْهُولٍ عِنْدِي لَا أَعْلَمُ هَلْ هُوَ خَيْرٌ لِي أَوْ لَا؟

وَكَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْحَدِيثِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَعْلَمُ هَلْ طُولُ حَيَاتِهِ خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ؟ وَلِهَذَا كَرِهَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولَ لِلشَّخْصِ: أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَكَ؛ لِأَنَّ طُولَ الْبَقَاءِ لَا يُعْلَمُ؛ فَقَدْ يَكُونُ خَيْرًا، وَقَدْ يَكُونُ شَرًّا، وَلَكِنْ يَقَالُ: أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَكَ عَلَى طَاعَتِهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ حَتَّى يَكُونَ الدُّعَاءُ خَيْرًا بِكُلِّ حَالٍ.

وَعَلَى هَذَا: فَلَا يَكُونُ فِي حَدِيثِ الْبَابِ مُعَارَضَةً لِحَدِيثِ الْاسْتِخَارَةِ وَلَا حَدِيثِ: «اللَّهُمَّ! أَحْنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي»؛ لِأَنَّ الدُّعَاءَ مَجْزُومٌ بِهِ وَلَيْسَ مُعْلَقًا بِالْمَشِيئَةِ، وَالتَّهْمُ إِنَّمَا هُوَ عَمَّا كَانَ مُعْلَقًا بِالْمَشِيئَةِ.

لَكِنْ لَوْ قَالَ: اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لِي إِنْ أَرَدْتَ، وَلَيْسَ: إِنْ شِئْتَ.

فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ الْإِرَادَةَ هُنَا كَوْنِيَّةٌ، فَهِيَ بِمَعْنَى الْمَشِيئَةِ؛ فَالْخِلَافُ بِاللَّفْظِ لَا يُعْتَبَرُ مُؤْتَرًّا بِالْحُكْمِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة، رقم (٦٣٨٢)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الدعوات، باب الدعاء بالموت والحياة، رقم (٦٣٥١)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب كراهة تمنّي الموت لضر نزل به، رقم (٢٦٨٠)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: النَّهْيُ عَنِ الِاسْتِثْنَاءِ فِي الدُّعَاءِ ^[١].

الثَّانِيَّةُ: بَيَانُ الْعِلَّةِ فِي ذَلِكَ ^[٢].

الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: «لِيَعْزِمَ الْمَسْأَلَةَ» ^[٣].

الرَّابِعَةُ: إِعْظَامُ الرَّغْبَةِ ^[٤].

الخَامِسَةُ: التَّغْلِيلُ لِهَذَا الْأَمْرِ ^[٥].

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأُولَى: النَّهْيُ عَنِ الِاسْتِثْنَاءِ فِي الدُّعَاءِ، وَالْمُرَادُ بِالِاسْتِثْنَاءِ هُنَا الشَّرْطُ، فَإِنَّ الشَّرْطَ يُسَمَّى اسْتِثْنَاءً بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ لَضِبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ: «حُجِّي وَاشْتَرِطِي، فَإِنَّ لَكَ عَلَى رَبِّكَ مَا اسْتَنْتَيْتَ» ^(١)، وَوَجْهُهُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: أَكْرِمَ زَيْدًا إِنْ أَكْرَمَكَ. فَهُوَ كَقَوْلِكَ: أَكْرِمَ زَيْدًا إِلَّا أَلَّا يُكْرِمَكَ. فَهُوَ بِمَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ فِي الْحَقِيقَةِ.

[٢] الثَّانِيَّةُ: بَيَانُ الْعِلَّةِ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهَا ثَلَاثُ عِلَلٍ:

١- أَنَّهَا تُشْعِرُ بِأَنَّ اللَّهَ لَهُ مَكْرَهٌ، وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ.

٢- أَنَّهَا تُشْعِرُ بِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ عَظِيمٌ عَلَى اللَّهِ قَدْ يَنْقُلُ عَلَيْهِ وَيَعْجِزُ عَنْهُ، وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ.

٣- أَنَّهَا تُشْعِرُ بِاسْتِغْنَاءِ الْإِنْسَانِ عَنِ اللَّهِ، وَهَذَا غَيْرُ لَاتِقٍ وَلَيْسَ مِنَ الْأَدَبِ.

[٣] الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ: «لِيَعْزِمَ الْمَسْأَلَةَ» تُفِيدُ أَنَّكَ إِذَا سَأَلْتَ فَاعْزِمِ وَلَا تَتَرَدَّدْ.

[٤] الرَّابِعَةُ: إِعْظَامُ الرَّغْبَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَلِيُعْظَمَ الرَّغْبَةُ» أَي: لِيَسْأَلَ مَا بَدَأَ لَهُ فَلَا شَيْءَ

عَزِيزٌ أَوْ مُتَمَتِّعٌ عَلَى اللَّهِ.

[٥] الخَامِسَةُ: التَّغْلِيلُ لِهَذَا الْأَمْرِ، يُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَتَعَاطَمُهُ شَيْءٌ، أَوْ لَا مَكْرَهَ لَهُ».

(١) حديث ضباعة بنت الزبير عن النبي ﷺ؛ قَالَ: «حُجِّي وَاشْتَرِطِي أَنْ عَلِيَّ حَيْثُ حَبَسْتِي».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ الْأَكْفَاءِ فِي الدِّينِ، رَقْمُ (٥٠٨٩)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ جَوَازِ اشْتِرَاطِ الْمَحْرَمِ التَّحْلِيلَ بَعْدَ الْمَرْضِ، رَقْمُ (١٢٠٧)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَقَوْلُهُ ﷺ: «فَإِنَّ لَكَ عَلَى رَبِّكَ مَا اسْتَنْتَيْتَ» أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ: كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، بَابُ كَيْفٍ يَقُولُ إِذَا اشْتَرَطَ، رَقْمُ (٢٧٦٦)، وَالدَّارِمِيُّ (٣٥-٣٤/٢) وَأَبُو نَعِيمٍ (٢٢٤/٩). وَهُوَ صَحِيحٌ كَمَا فِي «الإرواء» (١٨٦/٤).

= وَقَوْلُهُ: «وَلْيُعْظَمِ الرَّغْبَةُ»، وَفِي هَذَا حُسْنُ تَعْلِيمِ الرَّسُولِ ﷺ إِذَا ذَكَرَ شَيْئًا قَرَنَهُ بِعِلَّتِهِ.

وَفِي ذِكْرِ عِلَّةِ الْحُكْمِ قَوَائِدُ:

الأولى: بَيَانُ سُمُو هَذِهِ الشَّرِيعَةِ، وَأَنَّهُ مَا مِنْ شَيْءٍ تَحْكُمُ بِهِ إِلَّا وَلَهُ عِلَّةٌ وَحِكْمَةٌ.

الثانية: زِيَادَةُ طُمَأْنِينَةِ الْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فَهِمَ الْعِلَّةَ مَعَ الْحُكْمِ اطمأنَّ؛ وَلِهَذَا لَمَّا سُئِلَ ﷺ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ لَمْ يَقُلْ: حَلَالٌ أَوْ حَرَامٌ. بَلْ قَالَ: «أَيَنْقُصُ إِذَا جَفَّ؟» قَالُوا: نَعَمْ. فَنَهَى عَنْهُ^(١).

«الرَّجُلُ الَّذِي قَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ - لَمْ يَقُلْ ﷺ: الْوَلَدُ لَكَ - بَلْ قَالَ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِيْلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «مَا أُلْوَانُهَا؟» قَالَ: مُحَرٌّ. قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟» - الْأَوْرَقُ: الْأَشْهَبُ الَّذِي بَيْنَ الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ -، قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «مِنْ أَيْنِ؟» قَالَ: لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ، قَالَ: «لَعَلَّ ابْنَكَ نَزَعَهُ عِرْقٌ»^(٢)، فَاطْمَأَنَّ، وَعَرَفَ الْحُكْمَ، وَأَنَّ هَذَا هُوَ الْوَاقِعُ. فَقَرَنَ الْحُكْمَ بِالْعِلَّةِ يُوجِبُ الطَّمَأْنِينَةَ، وَحُبَّةَ الشَّرِيعَةِ، وَالرَّغْبَةَ فِيهَا.

الثالثة: الْقِيَاسُ إِذَا كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ فِي حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، فَيُلْحَقُ بِهَا مَا شَارَكَهَا فِي الْعِلَّةِ.



(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١/١٧٥، ١٧٦)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ فِي التَّمْرِ بِالتَّمْرِ، رَقْمُ (٣٣٥٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمَحَاقِلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ، رَقْمُ (١٢٢٥) وَقَالَ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ اشْتِرَاءِ التَّمْرِ بِالرُّطْبِ، رَقْمُ (٤٥٤٥)، وَابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ التَّجَارَاتِ، بَابُ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ، رَقْمُ (٢٢٦٤)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنْ بَيْعِ التَّمْرِ (٢/٦٢٤) وَالشَّافِعِيُّ فِي «الرِّسَالَةِ» (٩٠٧) وَكَذَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٢/٣٨) وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ إِذَا عَرَضَ بَنَفِي الْوَلَدِ، رَقْمُ (٥٣٠٥)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْلَعَانِ، رَقْمُ (١٥٠٠)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بَابُ لَا يَقُولُ: عَبْدِي وَأَمْتِي^[١]

فِي الصَّحِيحِ^[٢] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقُولُ أَحَدُكُمْ: أَطْعِمُ رَبَّكَ، وَصِيَّ رَبَّكَ. وَلْيَقُلْ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ. وَلَا يَقُولُ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي وَأَمْتِي. وَلْيَقُلْ: فِتَايَ وَفِتَاتِي وَغُلَامِي»^[٣].

[١] هَذِهِ التَّرْجُمَةُ تَحْتَمِلُ كَرَاهَةَ هَذَا الْقَوْلِ وَتَحْرِيمَهُ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ، وَسَيَأْتِي التَّفْصِيلُ فِيهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «فِي الصَّحِيحِ» سَبَقَ التَّنْبِيهُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي (الصَّحِيحَيْنِ)، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ «فِي (الصَّحِيحِ)» أَيُّ: فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ (صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ)؛ لِأَنَّ هَذَا لَفْظُهُ، أَمَّا لَفْظُ مُسْلِمٍ فَيُخْتَلِفُ عَنْهُ.

[٣] قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَقُولُ الْجُمْلَةُ نَهَى. «عَبْدِي»، أَيُّ: لِلْغُلَامِ. وَ«أَمْتِي» أَيُّ: لِلجَارِيَةِ.

وَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يُضَيِّفَهُ إِلَى غَيْرِهِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: عَبْدُ فُلَانٍ أَوْ أَمَةٌ فُلَانٍ؛ فَهَذَا جَائِزٌ، قَالَ تَعَالَى: «وَأَنكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنكُمُ وَالصَّالِحِينَ مِن عِبَادِكُمْ وَلِمَا بَيْنَكُمُ» [النور: ٣٢]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا قَرَسِهِ صَدَقَةٌ»^(١).

الثَّانِي: أَنْ يُضَيِّفَهُ إِلَى نَفْسِهِ، وَلَهُ صُورَتَانِ:

الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ بِصِغَةِ الْحَبَرِ، مِثْلُ: أَطْعَمْتُ عَبْدِي، كَسَوْتُ عَبْدِي، اُعْتَقْتُ عَبْدِي. فَإِنْ قَالَهُ فِي غَيْبَةِ الْعَبْدِ أَوْ الْأَمَةِ؛ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ قَالَهُ فِي حَضَرَةِ الْعَبْدِ أَوْ الْأَمَةِ؛ فَإِنْ تَرَتَّبَ عَلَيْهِ مَفْسَدَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْعَبْدِ أَوْ السَّيِّدِ مُنْعٍ، وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّ قَائِلَ ذَلِكَ لَا يَقْصِدُ الْعُبُودِيَّةَ الَّتِي هِيَ الدَّلُّ، وَإِنَّمَا يَقْصِدُ أَنَّهُ مَمْلُوكٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْعَتَقِ، بَابُ كَرَاهَةِ التَّطَاوُلِ عَلَى الرَّقِيقِ، رَقْمُ (٢٥٥٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ حَكْمِ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ، رَقْمُ (٢٢٤٩).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ صَدَقَةٌ، رَقْمُ (١٤٦٤)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ لَا زَكَاةَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَفَرَسِهِ، رَقْمُ (٩٨٢)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثانية: أَنْ يَكُونَ بِصِغَةِ النَّدَاءِ، فَيَقُولَ السَّيِّدُ: يَا عَبْدِي! هَاتِ كَذَا. فَهَذَا مِنْهُيْ عَنْهُ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي النَّهْيِ: هَلْ هُوَ لِلْكَرَاهَةِ أَوْ التَّحْرِيمِ؟ وَالرَّاجِحُ التَّقْصِيلُ فِي ذَلِكَ، وَأَقْلُّ أَحْوَالِهِ الْكَرَاهَةُ.

قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: أَطْعِمَ رَبَّكَ...» إلخ. أي: لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ لِعَبْدٍ غَيْرِهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَشْمَلَ قَوْلَ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ؛ حَيْثُ يَضَعُ الظَّاهِرَ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ تَعَاظُمًا.

واعْلَمْ أَنَّ إِضَافَةَ الرَّبِّ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى تَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ:
الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ، مِثْلُ: أَطْعِمَ رَبَّكَ، وَضَى رَبَّكَ. فَيُكْرَهُ ذَلِكَ لِلنَّهْيِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَحْذُورَيْنِ:

١- مِنْ جِهَةِ الصَّبِغَةِ؛ لِأَنَّهُ يُوْهِمُ مَعْنَى فَايِدًا بِالنِّسْبَةِ لِكَلِمَةِ (رَبِّ)؛ لِأَنَّ الرَّبَّ مِنْ أَشْهُائِهِ سُبْحَانَهُ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ يُطْعَمُ وَلَا يُطْعَمُ، وَإِنْ كَانَ بِلَا شَكٍّ أَنَّ الرَّبَّ هُنَا غَيْرُ رَبِّ الْعَالَمِينَ الَّذِي يُطْعَمُ وَلَا يُطْعَمُ، وَلَكِنْ مِنْ بَابِ الْأَدَبِ فِي اللَّفْظِ.

٢- مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى أَنَّهُ يُشْعِرُ الْعَبْدَ أَوْ الْأَمَةَ بِالذُّلِّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ السَّيِّدُ رَبًّا كَانَ الْعَبْدُ أَوْ الْأَمَةُ مَرْبُوبًا.

الْقِسْمُ الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ إِلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، كَقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثٍ أَشْرَاطُ السَّاعَةِ: «أَنْ تَلِدَ الْأُمَةُ رَبُّهَا»^(١)، وَأَمَّا لَفْظُ: «رَبُّهَا»^(٢) فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ لَوْجُودِ نَاءِ التَّأْنِيثِ، فَلَا اشْتِرَاكَ مَعَ اللَّهِ فِي اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يُقَالُ لَهُ إِلَّا: رَبٌّ. وَفِي حَدِيثِ الصَّالَةِ -وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ-: «حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا»^(٣)، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ حَدِيثَ الصَّالَةِ فِي بَهِيمَةٍ لَا تَتَعَبَّدُ وَلَا تَتَذَلَّلُ، فَلَيْسَتْ كَالْإِنْسَانِ، وَالصَّحِيحُ عَدَمُ الْفَارِقِ؛ لِأَنَّ الْبَهِيمَةَ تَعَبَّدُ اللَّهُ عِبَادَةً خَاصَّةً، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ﴾، وَقَالَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان، والإسلام، رقم (٥٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، رقم (٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، رقم (٨)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب في اللقطة، باب ضالة الغنم، رقم (٢٤٢٨)، ومسلم: كتاب اللقطة، رقم (١٧٢٢)، من حديث زيد بن خالد الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= في الناس: ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ﴾ لَيْسَ جَمِيعُهُمْ: ﴿وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾ [الحج: ١٨]، وَعَلَى هَذَا فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: أَطْعَمَ الرَّقِيقُ رَبَّهُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

القِسْمُ الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ الإِصَافَةُ إِلَى صَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، بَأَن يَقُولَ الْعَبْدُ: هَذَا رَبِّي. فَهَلْ يَجُوزُ هَذَا؟ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ هَذَا جَائِزٌ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنَ الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى عَنْ صَاحِبِ يُوسُفَ: ﴿إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣] أَيْ: سَيِّدِي؛ وَلِأَنَّ الْمَخْدُومَ مِنْ قَوْلٍ: ﴿رَبِّي﴾ هُوَ إِذْ لَأَلَّ الْعَبْدِ، وَهَذَا مُتَنَبِّ؛ لِأَنَّهُ هُوَ بِنَفْسِهِ يَقُولُ: هَذَا رَبِّي.

القِسْمُ الرَّابِعُ: أَنْ يُضَافَ إِلَى الاسْمِ الظَّاهِرِ، فَيُقَالُ: هَذَا رَبُّ الْغُلَامِ. فَظَاهِرُ الْحَدِيثِ الْجَوَازُ، وَهُوَ كَذَلِكَ مَا لَمْ يَوْجَدْ مَخْدُومٌ يُنْمَعُ، كَمَا لَوْ ظَنَّ السَّامِعُ أَنَّ السَّيِّدَ رَبَّ حَقِيقِي خَالِقٍ وَنَحْوُ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: «وَلَيَقُولَ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ» الْمُتَوَقَّعُ أَنْ يَقُولَ: وَلَيَقُولَ: سَيِّدُكَ وَمَوْلَاكَ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَى الْحَالِ أَنْ يُرْشِدَ إِلَى مَا يَكُونُ بَدَلًا عَنِ اللَّفْظِ الْمُنْهِي عَنْهُ بِمَا يُطَابِقُهُ، وَهَذَا وَرَدَ النَّهْيُ بِلَفْظِ الْخِطَابِ، وَالْإِزْشَادُ بِلَفْظِ التَّكَلُّمِ، وَلَيَقُولَ: «سَيِّدِي وَمَوْلَايَ»، فَفَهْمُ الْمُؤَلَّفِ رَحْمَةً أَلَّهَ - كَمَا سَيَأْتِي فِي الْمَسَائِلِ - أَنَّ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْغَيْرُ قَدْ فُهِمَ أَنْ يَقُولَ لِلْعَبْدِ: أَطْعِمْ رَبَّكَ؛ فَالْعَبْدُ مِنْ بَابِ أَوْلَى أَنْ يَنْهَى عَنْ قَوْلٍ: أَطْعَمْتُ رَبِّي، وَضَّأْتُ رَبِّي. بَلْ يَقُولُ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ.

وَأَمَّا إِذَا قُلْنَا بَأَن (أَطْعِمْ رَبَّكَ) خَاصٌّ بِمَنْ يُخَاطَبُ الْعَبْدُ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ مِنْ إِذْلالِ الْعَبْدِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ هُوَ بِنَفْسِهِ: (أَطْعَمْتُ رَبِّي) فَإِنَّهُ يَنْتَهِي إِذْلالُ - فَإِنَّهُ يُقَالُ: إِنَّ الرُّسُولَ ﷺ لَمَّا وَجَّهَ الْخِطَابَ لِمَنْ يُخَاطَبُ الْعَبْدُ وَجَّهَ الْخِطَابَ إِلَى الْعَبْدِ نَفْسِهِ، فَقَالَ: «وَلَيَقُولَ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ» أَيْ: بَدَلًا عَنْ قَوْلِهِ: أَطْعَمْتُ رَبِّي، وَضَّأْتُ رَبِّي.

قَوْلُهُ: «سَيِّدِي» السِّيَادَةُ فِي الْأَصْلِ عُلُوُّ الْمَنَرَةِ؛ لِأَنَّهَا مِنَ السُّودِّ وَالشَّرَفِ وَالْجَاهِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَالسَّيِّدُ يُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ، مِنْهَا: الْمَالِكُ، وَالزَّوْجُ، وَالشَّرِيفُ الْمُطَاعُ. (سَيِّدِي) هُنَا مُضَافَةٌ إِلَى بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَلَيْسَتْ عَلَى وَجْهِ الإِطْلَاقِ. فَالسَّيِّدُ عَلَى وَجْهِ الإِطْلَاقِ لَا يُقَالُ إِلَّا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، قَالَ ﷺ: «السَّيِّدُ اللَّهُ»^(١)، وَأَمَّا السَّيِّدُ مُضَافَةً؛ فَإِنَّهَا تَكُونُ لغيرِ اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَلْفَيْهَا سَيِّدَهَا لَدَا آلِهَابٍ﴾

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٤، ٣٥) والبخاري في «الأدب المفرد» (٢١١) وأبو داود: كتاب الأدب، باب في كراهة التناضح، رقم (٤٨٠٦)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» كما في «تحفة الأشراف» (٤/ ٣٦٠) وابن السني (٣٨٩) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص: ٢٢) من حديث عبد الله بن الشخير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= [يوسف: ٢٥] وَقَالَ ﷺ: «أَنَا سَيِّدٌ وَلَدَ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١)، وَالْفُقَهَاءُ يَقُولُونَ: إِذَا قَالَ السَّيِّدُ لَعَبْدِهِ، أُنَى: سَيِّدُ الْعَبْدِ لَعَبْدِهِ.

تَنْبِيْهُ: اشتهر عند بعض الناس إطلاق السيد على المرأة، فيقولون مثلاً: هذا خاص بالرجال، وهذا خاص بالسيدات. وهذا قلب للحقائق؛ لأن السادة هم الرجال، قال تعالى: ﴿وَأَلْفَيَْا سَيِّدَهَا لَدَا آلِبَابٍ﴾، وقال: ﴿الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]، وقال ﷺ: «إِنَّ النِّسَاءَ عَوَانٍ عِنْدَكُمْ»^(٢) أُنَى: بمنزلة الأسير، وقال في الرجل: «رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»^(٣)، فالصواب أن يقال للواحدة: امرأة. وللجماعة: نساء.

قَوْلُهُ: «وَمَوْلَايَ» أُنَى: وَلِيْقُلْ مَوْلَايَ. وَالْوِلَايَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:
القِسْمُ الْأَوَّلُ: وِلَايَةُ مُطْلَقَةٍ، وَهَذِهِ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ لَا تَصْلُحُ لِغَيْرِهِ؛ كَالسِّيَادَةِ الْمُطْلَقَةِ.
وَوِلَايَةُ اللَّهِ تَوْعَانِ:

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: عَامَّةٌ، وَهِيَ الشَّامِلَةُ لِكُلِّ أَحَدٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ رَدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَيَّ لَا إِلَهَ إِلَّا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاكِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٢]، فَجَعَلَ لَهُ وِلَايَةً عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُفْتَرِينَ، وَهَذِهِ وِلَايَةُ عَامَّةٌ.

النَّوْعُ الثَّانِي: خَاصَّةٌ بِالْمُؤْمِنِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١]، وَهَذِهِ وِلَايَةُ خَاصَّةٌ، وَمُقْتَضَى السِّيَاقِ أَنْ يُقَالَ: وَلَيْسَ مَوْلَى الْكَافِرِينَ، لَكِنْ قَالَ: ﴿لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ أُنَى: لَا هُوَ مَوْلَى لِلْكَافِرِينَ وَلَا أَوْلِيَاؤُهُمُ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَهُمُ إِلَهَةً مِنْ دُونِ اللَّهِ مَوْلَايَ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَتَبَرَّؤُونَ مِنْهُمْ.

وقال ابن مفلح في «الآداب» (٣/ ٤٦٤): «إسناده جيد» وقال الحافظ في «الفتح» (٥/ ١٧٩): «رجاله ثقات» وقد صححه غير واحد، وصححه صاحب «عون المعبود» (٤/ ٤٠٢).

- (١) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق، رقم (٢٢٧٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
- (٢) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٧٢) والترمذي: كتاب الرضاع، باب في حق المرأة على زوجها، رقم (١١٦٣)، وقال: «حسن صحيح» -وابن ماجه: كتاب النكاح، باب حق المرأة على زوجها، رقم (١٨٥١)، والنسائي في «الكبرى»: كتاب عشرة النساء، من حديث عمرو بن الأحوص الجشعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
- (٣) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، رقم (٨٩٣)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، رقم (١٨٢٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

القِسْمُ الثَّانِي: وَلَايَةٌ مُقَدَّدةٌ مُضَافَةٌ، فَهَذِهِ تَكُونُ لغيرِ اللَّهِ، وَلَهَا فِي اللُّغَةِ مَعَانٍ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: النَّاصِرُ، وَالْمُنْتَوَى لِلْأُمُورِ، وَالسَّيِّدُ، وَالْعَتِيقُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِنْ تَظْهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحریم: ٤]، وَقَالَ ﷺ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيَّ مَوْلَاهُ»^(١)، وَقَالَ ﷺ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَنَى»^(٢).

وَيُقَالُ لِلسُّلْطَانِ: وَلِيٌّ الْأَمْرِ. وَلِلْعَتِيقِ: مَوْلَى فُلَانٍ. لِمَنْ أَغْتَنَهُ، وَعَلَيْهِ يُعْرَفُ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لاسْتِنْكَارِ بَعْضِ النَّاسِ لِمَنْ خَاطَبَ مَلِكًا بِقَوْلِهِ: مَوْلَايَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِمَوْلَايَ أَيُّ: مُتَوَلِّي أَمْرِي، وَلَا شَكَّ أَنَّ رَئِيسَ الدَّوْلَةِ يَتَوَلَّى أُمُورَهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

قَوْلُهُ ﷺ: «وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ عَبْدِي وَأَمْتِي»، هَذَا خِطَابٌ لِلسَّيِّدِ أَنْ لَا يَقُولَ: عَبْدِي وَأَمْتِي. لِمَلُوكِهِ وَمَمْلُوكَيْهِ؛ لِأَنَّنَا جَمِيعًا عِبَادُ اللَّهِ، وَنِسَاؤُنَا إِمَاءُ اللَّهِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَتَّبِعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ»^(٣).

فَالسَّيِّدُ مِنْهُيٌّ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: عَبْدِي وَأَمْتِي فَقَدْ تَشَبَّهَ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ وَلَوْ مِنْ حَيْثُ ظَاهِرُ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ يُخَاطَبُ عِبَادَهُ بِقَوْلِهِ: عَبْدِي. كَمَا فِي الْحَدِيثِ: «عَبْدِي اسْتَطَعَمْتُكَ

(١) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٨٤، ١١٨، ١١٩، ١٥٢)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه أحمد (٥/ ٣٦٨، ٣٧٠) وابن ماجه: المقدمة، فضل علي بن أبي طالب، رقم (١٢١)، من حديث البراء بن عازب.

وفيه علي بن زيد، وهو ضعيف؛ كما في «الزوائد».

وأخرجه أحمد (٤/ ٦٣٨) والترمذي: كتاب المناقب، مناقب علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (٣٧١٣)، وقال: «حسن، صحيح، غريب» - والنسائي في «الخصائص» (ص: ٢١) والحاكم (٣/ ١١٠) والدولابي في «الكنى» (٢/ ٦١)، من حديث زيد بن أرقم.

وأخرجه أحمد (٥/ ٣٤٧) والنسائي في «الخصائص» (ص: ٢١) عن بريدة. وانظر: «جمع الزوائد» (٩/ ١٠٣).

وإسناده صحيح. وانظر: «فيض القدير» (٦/ ٢١٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل، رقم (٢١٦٨)، ومسلم: كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل، رقم (٩٠٠)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب خروج النساء إلى المسجد، رقم (٤٤٢)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= فَلَمْ تُطْعَمْنِي...»^(١)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ: «عَبْدِي» أُنِي: تَمْلُوكِي، فَالنَّهْيُ مِنْ بَابِ التَّنْزِهِ عَنِ اللَّفْظِ الَّذِي يُوْهِمُ الْإِشْرَاكَ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ حُكْمِ ذَلِكَ^(٢).

وقوله: «وَأَمْتِي» الأُمَّةُ، الْأُنْتَى مِنَ الْمَمْلُوكَاتِ، وَتُسَمَّى الْجَارِيَّةَ. وَالْعِلَّةُ مِنَ النَّهْيِ: أَنَّ فِيهِ إِشْعَارًا بِالْعَبُودِيَّةِ، وَكُلُّ هَذَا مِنْ بَابِ حِمَاةِ التَّوْحِيدِ وَالتَّعَدُّدِ عَنِ التَّشْرِيكِ حَتَّى فِي اللَّفْظِ؛ وَلِهَذَا ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَمِنْهُمْ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ فِي الْحَدِيثِ لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ التَّحْرِيمِ، وَأَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ الْأَدَبِ وَالْأَفْضَلِ وَالْأَكْمَلِ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ حُكْمِ ذَلِكَ مُفَصَّلًا. قَوْلُهُ: «وَلْيُقْل: فَتَايَ وَفَتَايَ» مِثْلُهُ جَارِيَتِي وَغُلَامِي، فَلَا بَأْسَ بِهِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ:

١- حُسْنُ تَعْلِيمِ الرَّسُولِ ﷺ حَيْثُ إِنَّهُ إِذَا تَنَهَّى عَنْ شَيْءٍ فَتَحَ لِلنَّاسِ مَا يُبَاحُ لَهُمْ، فَقَالَ: «لَا يَقُلْ: عَبْدِي وَأَمْتِي. وَلْيُقْل: فَتَايَ وَفَتَايَ». وَهَذِهِ كَمَا هِيَ طَرِيقَةُ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ طَرِيقَةُ الْفُرْآنِ أَيْضًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا نَنْظُرْنَا﴾ [البقرة: ١٠٤] وَهَكَذَا يَنْبَغِي أَيْضًا لِأَهْلِ الْعِلْمِ وَأَهْلِ الدَّعْوَةِ إِذَا سَدُّوا عَلَى النَّاسِ بَابًا مُحَرَّمًا أَنْ يَفْتَحُوا لَهُمُ الْبَابَ الْمُبَاحَ حَتَّى لَا يُضَيِّقُوا عَلَى النَّاسِ وَيَسُدُّوا الطُّرُقَ أَمَامَهُمْ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ فَائِدَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ:

الأولى: تَسْهِيلُ تَرْكِ الْمُحَرَّمِ عَلَى هَؤُلَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا عَرَفُوا أَنَّ هُنَاكَ بَدَلًا عَنْهُ هَانَ عَلَيْهِمْ تَرْكُهُ.

الثانية: بَيَانُ أَنَّ الدِّينَ الْإِسْلَامِيَّ فِيهِ سَعَةٌ، وَأَنَّ كُلَّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ النَّاسُ فَإِنَّ الدِّينَ الْإِسْلَامِيَّ يَسَعُهُ، فَلَا يَحْكُمُ عَلَى النَّاسِ أَنْ لَا يَتَكَلَّمُوا بِشَيْءٍ أَوْ لَا يَفْعَلُوا شَيْئًا إِلَّا وَفَتْحَ لَهُمْ مَا يُغْنِي عَنْهُ، وَهَذَا مِنْ كِمَالِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

٢- أَنَّ الْأَمْرَ يَأْتِي لِلِإِبَاحَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَلْيُقْل: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ»، وَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ الْأَمْرَ إِذَا أَتَى فِي مُقَابَلَةِ شَيْءٍ تَمْنُوعٍ صَارَ لِلِإِبَاحَةِ، وَهُنَا جَاءَ الْأَمْرُ فِي مُقَابَلَةِ شَيْءٍ تَمْنُوعٍ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢].

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب فضل عيادة المريض، رقم (٢٥٦٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: (ص: ٦٨٥).

فِيهِ مَسَائِلُ:

- الأولى: النَّهْيُ عَنْ قَوْلِ: عَبْدِي وَأَمَّتِي^[١].
 الثانية: لَا يَقُولُ الْعَبْدُ: رَبِّي. وَلَا يُقَالُ لَهُ: أَطْعِمْ رَبَّكَ^[٢].
 الثالثة: تَعْلِيمُ الْأَوَّلِ قَوْلَ: فَتَايَ وَفَتَاتِي وَعُغْلَامِي^[٣].
 الرابعة: تَعْلِيمُ الثَّانِي قَوْلَ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ^[٤].
 الخامسة: التَّنْبِيهُ لِلْمُرَادِ، وَهُوَ تَحْقِيقُ التَّوْحِيدِ، حَتَّى فِي الْأَلْفَاظِ^[٥].

فِيهِ مَسَائِلُ:

- [١] الأولى: النَّهْيُ عَنْ قَوْلِ: عَبْدِي وَأَمَّتِي. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي وَأَمَّتِي»، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ.
 [٢] الثانية: لَا يَقُولُ الْعَبْدُ: رَبِّي. وَلَا يُقَالُ لَهُ: أَطْعِمْ رَبَّكَ. تُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ.
 [٣] الثالثة: تَعْلِيمُ الْأَوَّلِ (وَهُوَ السَّيِّدُ) قَوْلَ: فَتَايَ وَفَتَاتِي وَعُغْلَامِي.
 [٤] الرَّابِعَةُ: تَعْلِيمُ الثَّانِي (وَهُوَ الْعَبْدُ) قَوْلَ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ.
 [٥] الْخَامِسَةُ: التَّنْبِيهُ لِلْمُرَادِ، وَهُوَ تَحْقِيقُ التَّوْحِيدِ حَتَّى فِي الْأَلْفَاظِ، وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ.
 وَفِي الْبَابِ مَسَائِلُ أُخْرَى لَكِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلُ هِيَ الْمَقْصُودُ.



بَابُ لَا يُرَدُّ مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ^(١)

[١] قَوْلُهُ: «بَابُ: لَا يُرَدُّ» (لَا) نَافِيَةٌ بِدَلِيلِ رَفْعِ الْمُضَارِعِ بَعْدَهَا، وَالنَّفْيُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِلكَرَاهَةِ، وَأَنْ يَكُونَ لِلتَّحْرِيمِ.

وقَوْلُهُ: «مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ» أَيُّ مَنْ سَأَلَ غَيْرَهُ بِاللَّهِ. وَالسُّؤَالُ بِاللَّهِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا: السُّؤَالُ بِاللَّهِ بِالصَّيَغَةِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ الثَّلَاثَةِ حَيْثُ قَالَ الْمَلِكُ: «أَسْأَلُكَ بِالَّذِي أَعْطَاكَ الْجِلْدَ الْحَسَنَ وَاللُّونَ الْحَسَنَ بَعِيرًا»^(١).

الثَّانِي: السُّؤَالُ بِشَرْعِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، أَيُّ يَسْأَلُ سُؤَالَ يُبِيحُهُ الشَّرْعُ، كَسُؤَالِ الْفَقِيرِ مِنَ الصَّدَقَةِ، وَالسُّؤَالِ عَنْ مَسْأَلَةٍ مِنَ الْعِلْمِ، وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ.

وَحُكْمُ مَنْ رَدَّ مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ الْكَرَاهَةُ أَوْ التَّحْرِيمُ حَسَبَ حَالِ الْمَسْئُولِ وَالسَّائِلِ، وَهُنَا عِدَّةُ مَسَائِلَ:

المَسْأَلَةُ الْأُولَى: هَلْ يَجُوزُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَسْأَلَ بِاللَّهِ أَمْ لَا؟
وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَمْ يَتَطَرَّقْ إِلَيْهَا الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فَتَقُولُ:

أَوَّلًا: السُّؤَالُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَكْرُوهٌ، وَلَا يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا شَيْئًا إِلَّا إِذَا دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا كَانَ مِمَّا بَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ أَصْحَابُهُ أَنْ لَا يَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا، حَتَّى إِنْ سَوَّطَ أَحَدِهِمْ لَيَسْقُطَ مِنْهُ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَلَا يَقُولُ لِأَحَدٍ: نَاوِلْنِيهِ، بَلْ يَنْزِلُ وَيَأْخُذْهُ^(٢).

وَالْمَعْنَى يَفْتَضِيهِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَعَزَّزْتَ نَفْسَكَ وَلَمْ تُذْهِبْ لِسُؤَالِ النَّاسِ بَقِيَّتَ مُحْتَرَمًا عِنْدَ النَّاسِ، وَصَارَ لَكَ مَنَعَةٌ مِنْ أَنْ تَذِلَّ وَجْهَكَ لِأَحَدٍ؛ لِأَنَّ مَنْ أَذَلَّ وَجْهَهُ لِأَحَدٍ فَإِنَّهُ رَبَّمَا يَحْتَاجُهُ ذَلِكَ الْأَحَدُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، بَابُ حَدِيثِ أَبِرْصَ وَأَقْرَعَ وَأَعْمَى فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، رَقْمُ (٣٤٦٤)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الزَّهْدِ وَالرَّقَاقِ، رَقْمُ (٢٩٦٤)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ كِرَاهَةِ الْمَسْأَلَةِ لِلنَّاسِ، رَقْمُ (١٠٤٣)، مِنْ حَدِيثِ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= لا مِرْ يَكْرَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ إِيَّاهُ، وَلَكِنَّهُ إِذَا سَأَلَهُ اضْطَرَّ إِلَى أَنْ يُجِيبَهُ؛ وَلِهَذَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا هَذَا فِيمَا عِنْدَ النَّاسِ يُحِبُّكَ النَّاسُ»^(١).

فالسُّؤَالُ أَصْلًا مَكْرُوهٌ أَوْ مُحَرَّمٌ إِلَّا لِحَاجَةٍ أَوْ ضَرُورَةٍ. فَسُؤَالُ الْمَالِ مُحَرَّمٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْأَلَ مِنْ أَحَدٍ مَالًا إِلَّا إِذَا دَعَتِ الضَّرُورَةُ إِلَى ذَلِكَ، وَقَالَ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي بَابِ الزَّكَاةِ: «إِنَّ مَنْ أُبِيحَ لَهُ أَخَذُ شَيْءٍ أُبِيحَ لَهُ سُؤَالُهُ»، وَلَكِنْ فِيمَا قَالُوهُ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ حَذَرَ مِنَ السُّؤَالِ، وَقَالَ: «إِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَزَالُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَا فِي وَجْهِهِ مُزْعَةٌ لَحْمٌ»^(٢)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى التَّخْرِيمِ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ. وَأَمَّا سُؤَالُ الْمُعَوَّنَةِ بِالْجَاهِ أَوْ الْمُعَوَّنَةِ بِالْبَدَنِ فَهَذِهِ مَكْرُوهَةٌ، إِلَّا إِذَا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ.

وَأَمَّا إِجَابَةُ السَّائِلِ فَهُوَ مَوْضُوعٌ بَابِنَا هَذَا، وَلَا يَخْلُو السَّائِلُ مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ:
الْأَوَّلُ: أَنْ يَسْأَلَ سُؤَالَ مُجَرَّدًا، كَأَنْ يَقُولَ مَثَلًا: يَا فُلَانُ! أَعْطِنِي كَذَا وَكَذَا. فَإِنْ كَانَ مِمَّا أَبَاحَهُ الشَّارِعُ لَهُ فَإِنَّكَ تُعْطِيهِ، كَالْفَقِيرِ يَسْأَلُ شَيْئًا مِنَ الزَّكَاةِ.

الثَّانِي: أَنْ يَسْأَلَ بِاللَّهِ، فَهَذَا مُجِيبُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَحَقًّا؛ لِأَنَّهُ سَأَلَ بِعَظِيمٍ، لِإِجَابَتِهِ مِنْ تَعْظِيمِ هَذَا الْعَظِيمِ، لَكِنْ لَوْ سَأَلَ إِيَّاهُ أَوْ كَانَ فِي إِجَابَتِهِ ضَرَرٌ عَلَى الْمُسْئُولِ فَإِنَّهُ لَا يُجَابُ.
مِثَالُ الْأَوَّلِ: أَنْ يَسْأَلَكَ بِاللَّهِ تُقَوِّدًا لِيَسْتَرِي بِهَا مُحَرَّمًا كَالْحُمْرِ.

ومِثَالُ الثَّانِي: أَنْ يَسْأَلَكَ بِاللَّهِ أَنْ تُخْبِرَهُ عَمَّا فِي سِرِّكَ وَمَا تَفَعَّلَهُ مَعَ أَهْلِكَ، فَهَذَا لَا يُجَابُ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ إِعَانَةٌ عَلَى الْإِثْمِ، وَإِجَابَتُهُ فِي الثَّانِي ضَرَرٌ عَلَى الْمُسْئُولِ.

(١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الزهد، باب الزهد في الدنيا، رقم (٤١٠٢). وقال في «الزوائد»: «في إسناده خالد بن عمرو وهو ضعيف متفق على ضعفه، وانهم بالوضع، وأورد له العقيلي هذا الحديث، وقال: ليس له أصل من حديث الثوري». وأخرجه الحاكم (٣١٣/٤). وقال: «صحيح الإسناد» ونازعه الذهبي؛ فقال: «خالد وضاع». وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٥٣/٣)، (١٣٦/٧) والعقيلي في «الضعفاء» (١١/٢) من حديث سهل بن سعد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. والحديث حسنه النووي في «رياض الصالحين» (٤٧٣) وفي «الأربعين النووية» (حديث رقم ٣١). وصححه الألباني في «الصحيحة» (٩٤٤) وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» (١٥٧/٤): «وقد حسن بعض مشايخنا إسناده، وفيه بعد؛ لأن من رواه خالد بن عمرو، وخالد هذا قد ترك وانهم». وضعفه ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (ص: ٢٧٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب من سأل الناس تكثراً، رقم (١٤٧٤)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس، رقم (١٠٤٠)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ^(١) فَأَعْطَوْهُ^(٢)، وَمَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعِيذُوهُ^(٣)، وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ^(٤)».....

[١] قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ» «مَنْ» شَرْطِيَّةٌ لِلْعُمُومِ.

[٢] قَوْلُهُ: «فَأَعْطَوْهُ» الْأَمْرُ هُنَا لِلْوُجُوبِ مَا لَمْ يَتَّصِمَنَّ السُّؤَالُ إِثْمًا أَوْ صَرَرًا عَلَى الْمَسْئُولِ؛ لِأَنَّهُ فِي إِعْطَائِهِ إِجَابَةً لِحَاجَتِهِ وَتَعْظِيمًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الَّذِي سَأَلَ بِهِ. وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ سُؤَالُهُ بِلَفْظِ الْجَلَالَةِ بَلْ بِكُلِّ اسْمٍ يَخْتَصُّ بِاللَّهِ، كَمَا قَالَ الْمَلِكُ الَّذِي جَاءَ إِلَى الْأَبْرَصِ وَالْأَفْرَعِ وَالْأَعْمَى: «أَسْأَلُكَ بِالَّذِي أَعْطَاكَ كَذَا وَكَذَا»^(١).

[٣] قَوْلُهُ: «وَمَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعِيذُوهُ» أَيُّ قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُعِيذَهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَعَاذَ بِعَظِيمٍ؛ وَلِهَذَا لَمَّا قَالَتْ ابْنَةُ الْحَوْنِ لِلرَّسُولِ ﷺ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ. قَالَ لَهَا: «لَقَدْ غُذِّتِ بِعَظِيمٍ - أَوْ مَعَاذِ الْحَقِّ بِأَهْلِكَ»^(٢).

لَكِنْ يُسْتَشَى مِنْ ذَلِكَ لَوْ اسْتَعَاذَ مِنْ أَمْرٍ وَاجِبٍ عَلَيْهِ، فَلَا تُعِيذُهُ، مِثْلُ أَنْ تُلْزِمَهُ بِصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، فَقَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ. وَكَذَلِكَ لَوْ أَلْزَمْتَهُ بِالْإِقْلَاعِ عَنْ أَمْرٍ مُحَرَّمٍ، فَاسْتَعَاذَ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَلَا تُعِيذُهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعَاوُنِ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، وَلَأنَّ اللَّهَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا، بَلِ الْعَاصِي يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ لَا الْإِنْتِصَارَ لَهُ وَإِعَادَتَهُ.

وَكَذَلِكَ مَنْ اسْتَعَاذَ بِمَلَجَأٍ صَحِيحٍ يَقْتَضِي الشَّرْعُ أَنْ يُعِيذَهُ - وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: اسْتَعِيذُ بِاللَّهِ - فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُعِيذَهُ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: لَوْ جَنَى أَحَدٌ جُنَايَةً، ثُمَّ لَجَأَ إِلَى الْحَرَمِ، فَإِنَّهُ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَلَا الْقِصَاصُ فِي الْحَرَمِ، وَلَكِنَّهُ يُضَيِّقُ عَلَيْهِ، فَلَا يُبَايِعُ، وَلَا يُشْتَرَى مِنْهُ، وَلَا يُؤَجَّرُ حَتَّى يُخْرَجَ. بِخِلَافِ مَنْ أَنْتَهَكَ حُرْمَةَ الْحَرَمِ بِأَنْ فَعَلَ الْجُنَايَةَ فِي نَفْسِ الْحَرَمِ، فَإِنَّ الْحَرَمَ لَا يُعِيذُهُ؛ لِأَنَّهُ أَنْتَهَكَ حُرْمَةَ الْحَرَمِ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ» «مَنْ» شَرْطِيَّةٌ لِلْعُمُومِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالِدَّعْوَةِ هُنَا

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، بَابُ حَدِيثِ الْأَبْرَصِ وَأَفْرَعٍ وَأَعْمَى فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، رَقْمُ (٣٤٦٤)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الزَّهْدِ وَالرَّقَاقِ، رَقْمُ (٢٩٦٤)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ مَنْ طَلَّقَ وَهَلْ يُوَاجِهُ الرَّجُلَ امْرَأَتَهُ بِالطَّلَاقِ، رَقْمُ (٥٢٥٤)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

= الدَّعْوَةُ لِلْإِكْرَامِ، وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ بِالدَّعْوَةِ هُنَا النَّدَاءُ. وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ وَجُوبُ إِجَابَةِ الدَّعْوَةِ فِي كُلِّ دَعْوَةٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ الظَّاهِرِيَّةِ. وَجُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ إِلَّا دَعْوَةَ الْعُرْسِ؛ فَإِنَّهَا وَاجِبَةٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِيهَا: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، يُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْبَاهَا وَيُمْتَعُّهَا مَنْ يَأْتِيهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبْ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ»^(١).

وَسَوَاءٌ قِيلَ بِالْوُجُوبِ أَوْ الِاسْتِحْبَابِ فَإِنَّهُ يُشْتَرِطُ لذلِكَ شُرُوطٌ:

١- أَنْ يَكُونَ الدَّاعِي مِمَّنْ لَا يَجِبُ هَجْرُهُ أَوْ يُسَنُّ.

٢- أَلَّا يَكُونَ هُنَاكَ مُنْكَرٌ فِي مَكَانِ الدَّعْوَةِ، فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مُنْكَرٌ، فَإِنْ أُمَكَّنَتْ إِرْآلَتُهُ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحُضُورُ لِسَبَبَيْنِ:

▪ إِجَابَةُ الدَّعْوَةِ.

▪ وَتَعْيِيرُ الْمُنْكَرِ.

وَأِنْ كَانَ لَا يُمْكِنُهُ إِرْآلَتُهُ حَرَّمَ عَلَيْهِ الْحُضُورُ؛ لِأَنَّ حُضُورَهُ يَسْتَلْزِمُ إِثْمَهُ، وَمَا اسْتَلْزَمَ الْإِثْمَ فَهُوَ إِثْمٌ.

٣- أَنْ يَكُونَ الدَّاعِي مُسْلِمًا، وَإِلَّا لَمْ يَجِبِ الْإِجَابَةُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ...»، وَذَكَرَ مِنْهَا: «إِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ»^(٢)، قَالُوا: وَهَذَا مُقَيَّدٌ لِلْعُمُومِ الْوَارِدِ.

٤- أَنْ لَا يَكُونَ كَسْبُهُ حَرَامًا؛ لِأَنَّ إِجَابَتَهُ تَسْتَلْزِمُ أَنْ تَأْكُلَ طَعَامًا حَرَامًا، وَهَذَا لَا يَجُوزُ، وَبِهِ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ آخَرُونَ: مَا كَانَ مُحَرَّمًا لِكَسْبِهِ فَإِنَّهُ عَلَى الْكَاسِبِ لَا عَلَى مَنْ أَخَذَهُ بِطَرِيقِ مُبَاحٍ مِنَ الْكَاسِبِ، بِخِلَافِ مَا كَانَ مُحَرَّمًا لِعَيْنِيهِ، كَالْحَمْرِ وَالْمَغْصُوبِ وَنَحْوِهِمَا، وَهَذَا الْقَوْلُ وَجِيهٌ قَوِيٌّ، بِدَلِيلِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا لِأَهْلِهِ^(٣)، وَأَكَلَ مِنَ الشَّاةِ الَّتِي

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله، رقم (٥١٧٧)، ومسلم: كتاب النكاح، باب الأمر بإجابة الداعي على الدعوة، رقم (١٤٣٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب السلام، باب من حق المسلم للمسلم رد السلام، رقم (٢١٦٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب السلم، باب الرهن في السلم، رقم (٢٢٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب الرهن وجوازه في الحضر، رقم (١٦٠٣)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وأخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة، رقم (٢٠٦٩)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= أَهْدَتْهَا لَهُ الْيَهُودِيَّةُ بِخَيْرٍ^(١)، وَأَجَابَ دَعْوَةَ الْيَهُودِيِّ^(٢)، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْيَهُودَ مُعْظَمُهُمْ يَأْخُذُونَ الرِّبَا وَيَأْكُلُونَ الشُّحْتَ، وَرُبَّمَا يَقْوِي هَذَا الْقَوْلَ قَوْلُهُ ﷺ فِي اللَّحْمِ الَّذِي تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا مِنْهَا هَدِيَّةٌ»^(٣).

وعلى القول الأول فإن الكراهة تقوى وتضعف حسب كثرة المال الحرام وقلة، فكلما كان الحرام أكثر كانت الكراهة أشد، وكلما قل كانت الكراهة أقل.

٥- أن لا تتصمّن الإجابة إسقاط واجب أو ما هو أوجب منها، فإن تصمّنت ذلك حرمت الإجابة.

٦- أن لا تتصمّن ضرراً على المجيب، مثل أن تحتاج إجابة الدعوة إلى سفر أو مفارقة أهله المحتاجين إلى وجوده بينهم.

مسألة: هل إجابة الدعوة حق لله أو للادمي؟

الجواب: حق للادمي؛ ولهذا لو طلبت من الداعي أن يبيعك فقبل، فلا إثم عليك، لكنها واجبة بأمر الله عز وجل؛ ولهذا ينبغي أن تلاحظ أن إجابتك طاعة لله وقيام بحق أخيك، لكن لصاحبها أن يسقطها كما أن له أن لا يدعوك أيضاً، ولكن إذا أقالك حياء منك وحجلاً من غير افتناع فإنه لا ينبغي أن تدع الإجابة.

مسألة: هل بطاقات الدعوة التي توزع كالدعوة بالمشافهة؟

الجواب: البطاقات ترسل إلى الناس ولا يذرى لمن ذهبت إليه، فيمكن أن تقول: إنها تشبه دعوة الجفلى فلا تجب الإجابة، أما إذا علم أو غلب على الظن أن الذي أرسلت إليه مقصود بعينه فإنه لها حكم الدعوة بالمشافهة.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الهبة، باب قبول الهدية من المشركين، رقم (٢٦١٧)، ومسلم: كتاب السلام، باب السم، رقم (٢١٩٠)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٢١٠، ٢١١، ٢٥٢، ٢٧٠، ٢٨٩) وفي «الزهد» (٥).

وانظر: «الإرواء» (١/ ٧١).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ، رقم (١٤٩٣)، ومسلم: كتاب العتق، باب إنا الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَتْهُ^(١)، فَإِنْ لَمْ تَحِدُوا مَا تُكَافِتُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ^(٢)» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي بِسَنَدٍ صَحِيحٍ^(٣).

[١] قَوْلُهُ: «مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَتْهُ» الْمَعْرُوفُ: الْإِحْسَانُ، فَمَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ بِهَدِيَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا فَكَافَتْهُ، فَإِذَا أَحْسَنَ إِلَيْكَ بِإِنْجَازِ مُعَامَلَةٍ وَكَانَ عَمَلُهُ زَائِدًا عَنِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ فَكَافَتْهُ، وَهَكَذَا، لَكِنْ إِذَا كَانَ كَبِيرَ الشَّأْنِ وَلَمْ تَحْرِ الْعَادَةُ بِمُكَافَأَتِهِ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تُكَافِتَهُ، كَالْمَلِكِ وَالرَّئِيسِ... مِثْلًا إِذَا أَعْطَاكَ هَدِيَّةً، فَمِثْلُ هَذَا يُدْعَى لَهُ؛ لِأَنَّكَ لَوْ كَافَأْتَهُ لَرَأَى أَنْ فِي ذَلِكَ غَضًّا مِنْ حَقِّهِ فَتَكُونُ مُسِيئًا لَهُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ أَرَادَ أَنْ تُكَافِتَهُ لِإِحْسَانِهِ.

وَلِلْمُكَافَأَةِ فَاثِدَتَانِ:

١- تَشْجِيعُ ذَوِي الْمَعْرُوفِ عَلَى فِعْلِ الْمَعْرُوفِ.

٢- أَنَّ الْإِنْسَانَ يَكْسِرُ بِهِ الذَّلَّ الَّذِي حَصَلَ لَهُ بِصُنْعِ الْمَعْرُوفِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَنْ صَنَعَ إِلَيْكَ مَعْرُوفًا فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي نَفْسِكَ رِقَّةٌ لَهُ، فَإِذَا رَدَدْتَ إِلَيْهِ مَعْرُوفَهُ زَالَ عَنْكَ ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبِدْعُ الْعُلَيَّا خَيْرٌ مِنَ الْبِدْعِ السُّفْلَى»^(٤)، وَالْبِدْعُ الْعُلَيَّا هِيَ يَدُ الْمُعْطِي.

وَهَذِهِ فَائِدَةٌ عَظِيمَةٌ لِمَنْ صُنِعَ لَهُ مَعْرُوفٌ؛ لِئَلَّا يَرَى لِأَحَدٍ عَلَيْهِ مَنَّةٌ إِلَّا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، لَكِنْ بَعْضُ النَّاسِ يَكُونُ كَرِيمًا جِدًّا، فَإِذَا كَافَأْتَهُ بَدَلَ هَدِيَّتِهِ أَعْطَاكَ أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَيْتَهُ، فَهَذَا لَا يُرِيدُ مُكَافَأَةً، وَلَكِنْ يُدْعَى لَهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنْ لَمْ تَحِدُوا مَا تُكَافِتُونَهُ فَادْعُوا لَهُ»، وَكَذَلِكَ الْفَقِيرُ إِذَا لَمْ يَحِدْ مُكَافَأَةَ الْغَنِيِّ فَإِنَّهُ يَدْعُو لَهُ.

وَيَكُونُ الدُّعَاءُ بَعْدَ الْإِهْدَاءِ مُبَاشَرَةً؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْمُسَارَعَةِ إِلَى أَمْرِ الرَّسُولِ ﷺ؛ وَلِأَنَّ بِهِ سُرُورَ صَانِعِ الْمَعْرُوفِ.

[٢] قَوْلُهُ: «حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ» «تَرَوْا» بَفَتْحِ التَّاءِ بِمَعْنَى: تَعَلَّمُوا، وَتَجَوَّزُوا بِالضَّمِّ بِمَعْنَى تَطَنَّنُوا، أَيْ: حَتَّى تَعَلَّمُوا أَوْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّكُمْ أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ، ثُمَّ أَمْسِكُوا.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ عَطِيَّةٍ مِنْ سَأَلَ بِاللَّهِ، رَقْمُ (١٦٧٢)، وَالتَّسَائِي: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، رَقْمُ (٢٥٦٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غَنًى، رَقْمُ (١٤٢٩)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْبِدْعَ الْعُلَيَّا خَيْرٌ مِنَ الْبِدْعِ السُّفْلَى، رَقْمُ (١٠٣٣)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: إِعَادَةُ مَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ^[١].

الثانية: إِعْطَاءُ مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ^[٢].

الثالثة: إِجَابَةُ الدَّعْوَةِ^[٣].

الرابعة: الْمُكَافَأَةُ عَلَى الصَّنِيعَةِ^[٤].

الخامسة: أَنَّ الدُّعَاءَ مُكَافَأَةٌ لِمَنْ لَا يَقْدِرُ إِلَّا عَلَيْهِ^[٥].

السادسة: قَوْلُهُ: «حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَفَأْتُمُوهُ»^[٦].

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: إِعَادَةُ مَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ. وَسَبَقَ أَنَّ مَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ وَجَبَتْ إِعَادَتُهُ، إِلَّا أَنْ يَسْتَعِيدَ عَنْ شَيْءٍ وَاجِبٍ فِعْلًا أَوْ تَرْكًا؛ فَإِنَّهُ لَا يُعَادُ.

[٢] الثانية: إِعْطَاءُ مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ، وَسَبَقَ التَّفْصِيلُ فِيهِ.

[٣] الثالثة: إِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَسَبَقَ كَذَلِكَ التَّفْصِيلُ فِيهَا.

[٤] الرابعة: الْمُكَافَأَةُ عَلَى الصَّنِيعَةِ، أَيُّ: عَلَى صَنِيعَةٍ مِنْ صَنَعَ إِلَيْكَ مَعْرُوفًا، وَسَبَقَ التَّفْصِيلُ

فِي ذَلِكَ.

[٥] الخامسة: أَنَّ الدُّعَاءَ مُكَافَأَةٌ لِمَنْ لَا يَقْدِرُ إِلَّا عَلَيْهِ، وَسَبَقَ أَنَّهُ مُكَافَأَةٌ فِي ذَلِكَ، وَفِيهَا إِذَا كَانَ

الصَّانِعُ لَا يُكَافَأُ مِثْلُهُ عَادَةً.

[٦] السادسة: قَوْلُهُ: «حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَفَأْتُمُوهُ» أَيُّ: أَنَّهُ لَا يُقْصَرُ فِي الدُّعَاءِ، بَلْ يَدْعُو لَهُ

حَتَّى يَعْلَمَ أَوْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ قَدْ كَفَأَهُ.

وفيه مَسَائِلُ أُخْرَى، لَكِنْ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ هُوَ الْمَقْصُودُ.



بَابُ لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا الْجَنَّةُ^(١)

عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا الْجَنَّةُ»^(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣).

[١] مُنَاسَبَةٌ هَذَا الْبَابِ لِلتَّوْحِيدِ: أَنَّ فِيهِ تَعْظِيمَ وَجْهِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، بَحِثُ لَا يُسْأَلُ بِهِ إِلَّا الْجَنَّةُ.

[٢] قَوْلُهُ: «لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا الْجَنَّةُ» اخْتَلَفَ فِي الْمُرَادِ بِذَلِكَ عَلَى قَوْلَيْنِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: إِنَّ الْمُرَادَ: لَا تَسْأَلُوا أَحَدًا مِنَ الْمَخْلُوقِينَ بِوَجْهِ اللَّهِ، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَسْأَلَ أَحَدًا مِنَ الْمَخْلُوقِينَ فَلَا تَسْأَلْهُ بِوَجْهِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا الْجَنَّةُ، وَالْخَلْقُ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى إِعْطَاءِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا لَا يُسْأَلُونَ بِوَجْهِ اللَّهِ مُطْلَقًا، وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمُؤَلَّفَ يَرَى هَذَا الرَّأْيَ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ؛ وَلِذَلِكَ ذَكَرَهُ بَعْدَ: «بَابٍ» لَا يُرَدُّ مِنْ سَأَلَ بِاللَّهِ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: إِنَّكَ إِذَا سَأَلْتَ اللَّهَ فَإِنَّ سَأَلْتَ الْجَنَّةَ وَمَا يَسْتَلْزِمُ دُخُولَهَا فَلَا حَرَجَ أَنْ تَسْأَلَ بِوَجْهِ اللَّهِ، وَإِنْ سَأَلْتَ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا فَلَا تَسْأَلْهُ بِوَجْهِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ وَجْهَ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُسْأَلَ بِهِ لَشَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا.

فَأُمُورُ الْآخِرَةِ تُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ، كَقَوْلِكَ مَثَلًا: أَسْأَلُكَ بِوَجْهِكَ أَنْ تُنَجِّبَنِي مِنَ النَّارِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ اسْتَعَاذَ بِوَجْهِ اللَّهِ لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ الْفَاعِلُ عَلَيَّ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ قَوْكُمْ﴾ قَالَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجَلَيْكَ﴾ قَالَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» ﴿أَوْ يَلْسَمُكُمْ شَيْعًا وَيَذِيقَ بَعْضُكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥] قَالَ: «هَذِهِ أَهْوَنُ أَوْ أَيْسَرُ»^(٤).

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الزكاة، باب كراهية المسألة بوجه الله، رقم (١٦٧١)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (ص: ٩٨) والبيهقي في «سننه» (٤/ ١٩٩) وفي «الأسماء والصفات» (ص: ٣٠٦) والخطيب في «الموضح» (١/ ٣٥٢، ٣٥٣)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وقال المنذري في «مختصر السنن» (٢/ ٢٥٣): «فوسليان بن قرم تكلم فيه غير واحد». والحدِيث ضعفه عبد الحق وابن القطان؛ كما في «فيض القدير» (٦/ ٤٥١) والمنافري في «التيسير بشرح الجامع الصغير» (٢/ ٥٥٠). لكن يشهد لعموم النهي حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن رسول الله ﷺ: قال: «ملعون من سأل بوجه الله، وملعون من سئل بوجه ثم منع سائله ما لم يسأل هجرًا». أخرجه الطبراني؛ كما في «المجمع» (٣/ ١٠٣) وحسنه العراقي؛ كما في «الفيض» (٦/ ٤) و«التيسير بشرح الجامع الصغير» (٢/ ٤٧٨) للمناوي.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾، رقم (٧٤٠٦)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولو قيل: إِنَّهُ يَشْمَلُ الْمَعْنَيْنِ جَمِيعًا لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ.

وقوله: «بَوَجْهِ اللَّهِ» فيه إثبات الوجه لله عز وجل، وهو ثابت بالقرآن والسنة وإجماع السلف، فالقرآن في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِعَانَهُ وَجُوهَ رَبِّهِمْ﴾ [الرعد: ٢٢]، والآيات كثيرة. والسنة كما في الحديث السابق: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ»^(١).

واختلف في هذا الوجه الذي أضافه الله إلى نفسه: هل هو وجه حقيقي، أو أنه وجه يعبر به عن الذات وليس لله وجه بل له ذات، أو أنه يعبر به عن الشيء الذي يراؤه وجهه وليس هو الوجه الحقيقي، أو أنه يعبر به عن الجهة، أو أنه يعبر به عن الثواب؟

فيه خلاف، لكن هدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه، فقالوا: إِنَّهُ وَجْهٌ حَقِيقِيٌّ؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَيَسَعَىٰ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْمَلَكِئِلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، ولما أراد غير ذاته قال: ﴿تَبَرَّكَ أَسْمُ رَبِّكَ ذِي الْمَلَكِئِلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨]، ف«ذِي» صفة لـ(رَبِّ) وليست صفة لـ(اسم)، و«ذُو» صفة لـ(وجهه) وليست صفة لـ(رَبِّ)، فإذا كان الوجه موصوفاً بالجلال والإكرام فلا يمكن أن يراؤه الثواب أو الجهة أو الذات وحدها؛ لأن الوجه غير الذات.

وقال أهل التعطيل: إن الوجه عبارة عن الذات أو الجهة أو الثواب، قالوا: ولو أثبتنا لله وجهها حقيقياً للزم أن يكون جسماً، والأجسام متماثلة، ويلزم من ذلك إثبات المثل لله عز وجل، والله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وإثبات المثل تكذيب للقرآن، وأنتم يا أهل السنة تقولون: إن من اعتقد أن الله مثيلاً فيما يختص به فهو كافر.

فنقول لهم:

أولاً: ما نعتون بالجسم الذي قررتم منه؟ اتعنون به المركب من عظام وأعصاب ولحم ودم بحيث يتغير كل جزء منه إلى الآخر؟ إن أردتم ذلك فنحن نوافقكم أن الله ليس على هذا الوجه، ولا يمكن أن يكون كذلك، وإن أردتم بالجسم الذات الحقيقية المتصفة بصفات الكمال فلا تخدور في ذلك، والله تعالى وصف نفسه بأنه أحد صمد، قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝﴾

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾، رقم (٧٤٠٦)، من حديث جابر رضي الله عنه.

= [الإخلاص: ١-٢]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الصَّمَدُ: الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ^(١).

ثَانِيًا: قَوْلُكُمْ: «إِنَّ الْأَجْسَامَ مُتَمَاثِلَةٌ» قَضِيَّةٌ مِنْ أَكْذَابِ الْقَضَايَا، فَهَلْ جِسْمُ الدَّبِّ مِثْلُ جِسْمِ النَّمْلَةِ؟ فَبَيْنَهُمَا تَبَاطُحٌ عَظِيمٌ فِي الْحَجْمِ وَالرَّقَّةِ وَاللِّينِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

فَإِذَا بَطَلَتْ هَذِهِ الْحُجَّةُ بَطَلَتْ التَّيَجُّهُ وَهِيَ اسْتِلْزَامُ مُثَالَّةِ اللَّهِ لِحَلْقِهِ. وَنَحْنُ نُشَاهِدُ الْبَشَرَ لَا يَتَّفِقُونَ فِي الْوُجُوهِ، فَلَا تَجِدُ اثْنَيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَلَوْ كَانَا تَوَآمَيْنِ، بَلْ قَالُوا: إِنَّ عُرُوقَ الرَّجُلِ وَالْيَدَ غَيْرَ مُتَمَاثِلَةٍ مِنْ شَخْصٍ إِلَى آخَرَ.

وَيُلَاحِظُ أَنَّ التَّعْبِيرَ بِنَفْيِ الْمُثَالَّةِ أَوَّلَى مِنَ التَّعْبِيرِ بِنَفْيِ الْمُشَابَهَةِ؛ لِأَنَّهُ اللَّفْظُ الَّذِي جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ، وَلِأَنَّهُ مَا مِنْ شَيْئَيْنِ مُوجُودَيْنِ إِلَّا وَشَبَهَانِ مِنْ وَجْهِ وَيُفَرِّقَانِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، فَتَنْفِي مُطْلَقِ الْمُشَابَهَةِ لَا يَصِحُّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»^(٢)، وَوَجْهَ اللَّهِ لَا يُمَازِلُ أَوْجُهَ الْمَخْلُوقِينَ، فَيُجَابُ عَنْهُ: بِأَنَّهُ لَا يُرَادُ بِهِ صُورَةٌ تُمَازِلُ صُورَةَ الرَّبِّ عَزَّجَلَّ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَالْعُقَلَاءِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَالسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضُونَ كُلُّهُمَا بِالنَّسْبَةِ لِلْكُرْسِيِّ -مَوْضِعِ الْقَدَمَيْنِ- كَحَلْقِهِ أَلْقَيْتَ فِي فَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ، وَفَضَّلَ الْعَرْشَ عَلَى الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الْفَلَاةِ عَلَى هَذِهِ الْحَلْقَةِ، فَمَا ظَنُّكَ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ؟ فَلَا أَحَدٌ يُحِيطُ بِهِ وَضَفًا وَلَا تَحْيِيلًا، وَمَنْ هَذَا وَضَفُهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ سِتُونَ ذِرَاعًا، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ أَحَدٌ مَعْنِيَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةٍ اخْتَارَهَا وَجَعَلَهَا أَحْسَنَ صُورَةٍ فِي الْوَجْهِ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْبَحَ أَوْ يُضْرَبَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ اقْتَضَى مِنَ الْإِكْرَامِ مَا لَا يَنْبَغِي مَعَهُ أَنْ يُقْبَحَ أَوْ أَنْ يُضْرَبَ.

الثَّانِي: أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ الْمُثَالَّةُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوتُهُمْ عَلَى أَضْوَاءِ كَوْكَبٍ فِي

(١) أخرجه ابن جرير (٣٠/٧٤٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب بدء السلام، رقم (٦٢٢٧)، ومسلم: كتاب البر والصلة، باب النهي عن ضرب الوجه، رقم (٢٦١٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأوّل: النَّهْيُ عَنْ أَنْ يُسْأَلَ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا غَايَةَ الْمَطَالِبِ^(١).

الثانية: إِبْتِاثُ صِفَةِ الْوَجْهِ^(٢).

= السَّمَاءُ^(١)، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ عَلَى صُورَةِ نَفْسِ الْقَمَرِ؛ لِأَنَّ الْقَمَرَ أَكْبَرُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَأَهْلُ الْجَنَّةِ يَدْخُلُونَهَا طُولَ أَحَدِهِمْ سِتُونَ ذِرَاعًا، وَعَرْضُهُ سَبْعَةُ أَذْرُعٍ كَمَا فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: عَلَى صُورَتِهِ، أَيُّ: صُورَةِ آدَمَ، أَيُّ: أَنْ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ أَوَّلَ أَمْرِهِ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ، وَلَيْسَ كَبْنِيهِ يَتَدَرَّجُ فِي الْإِنْشَاءِ نُطْقَةً ثُمَّ عِلْقَةً ثُمَّ مُضْغَةً. لَكِنِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَتَكَرَّرَ هَذَا التَّأْوِيلُ، وَقَالَ: هَذَا تَأْوِيلُ الْجَهْمِيَّةِ^(٢). وَلِأَنَّهُ يُفْقَدُ الْحَدِيثَ مَعْنَاهُ، وَأَيْضًا يُعَارِضُهُ اللَّفْظُ الْآخَرُ الْمُقَسَّرُ لِلضَّمِيرِ وَهُوَ بِلَفْظٍ: «عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ».

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأوّل: النَّهْيُ عَنْ أَنْ يُسْأَلَ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا غَايَةَ الْمَطَالِبِ. تُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ ضَعْفُهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَكِنِ عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ فَإِنَّهُ مِنَ الْأَدَبِ أَنْ لَا تُسْأَلَ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الْآخِرَةِ: الْقَوْرُ بِالْجَنَّةِ، أَوْ النِّجَاةُ مِنَ النَّارِ.

[٢] الثانية: إِبْتِاثُ صِفَةِ الْوَجْهِ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.



(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، رقم (٣٢٥٤)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر، رقم (٢٨٣٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: إبطال التأويلات للقاضي أبي يعلى (ص: ٨٨).

بَابُ مَا جَاءَ فِي الدَّلْوِ^(١)

مالِك:

[١] قَوْلُهُ: فِي «الدَّلْوِ» دَخَلْتُ (أَل) عَلَى (لَوْ) وَهِيَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ، قَالَ ابْنُ

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنَّدَا وَالْأَلِ: بَابُ: مَا جَاءَ فِي هَذَا اللَّفْظِ.

لأنَّ الْمُقْصُودَ بِهَا اللَّفْظُ، أَيْ: بَابُ: مَا جَاءَ فِي هَذَا اللَّفْظِ.

وَالْمَوْلُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ جَعَلَ التَّرْجُمَةَ مَفْتُوحَةً وَلَمْ يَجْزِمْ بَشْيءٍ؛ لِأَنَّ «لَوْ» تُسْتَعْمَلُ عَلَى عِدَّةِ أَوْجُهٍ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي الْإِعْترَاضِ عَلَى الشَّرْعِ، وَهَذَا مُحَرَّمٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨] فِي غَزْوَةِ أُحُدٍ حِينَ تَخَلَّفَ أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي فِي نَحْوِ ثُلُثِ الْجَيْشِ، فَلَمَّا اسْتَشْهَدَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ سَعُونَ رَجُلًا اعْتَرَضَ الْمُنَافِقُونَ عَلَى تَشْرِيعِ الرَّسُولِ ﷺ، وَقَالُوا: لَوْ أَطَاعُونَا وَرَجَعُوا كَمَا رَجَعْنَا مَا قُتِلُوا، فَرَأَيْنَا خَيْرَ مِنْ شَرِّ مُحَمَّدٍ. وَهَذَا مُحَرَّمٌ، وَقَدْ يَصِلُ إِلَى الْكُفْرِ.

الثَّانِي: أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي الْإِعْترَاضِ عَلَى الْقَدْرِ، وَهَذَا مُحَرَّمٌ أَيْضًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُرَى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٥٦] أَيْ: لَوْ أَنَّهُمْ بَقُوا مَا قُتِلُوا، فَهُمْ يَعْتَرِضُونَ عَلَى قَدْرِ اللَّهِ.

الثَّالِثُ: أَنْ تُسْتَعْمَلَ لِلنَّدَمِ وَالتَّحَسُّرِ، وَهَذَا مُحَرَّمٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَفْتَحُ النَّدَمَ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ مَنِيهِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ النَّدَمَ يُكْسِبُ النَّفْسَ حُزْنَ وَانْقِبَاضًا، وَاللَّهُ يُرِيدُ مِنَّا أَنْ نَكُونَ فِي انْتِشَاحٍ وَانْبِسَاطٍ، قَالَ ﷺ: «أَخْرِضْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا؛ فَإِنْ لَوْ فَتَفْتَحْ عَمَلَ الشَّيْطَانِ»^(٢).

مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ حَرَصَ أَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئًا يَظُنُّ أَنَّ فِيهِ رِبْحًا فَخَسِرَ، فَقَالَ: لَوْ أَنِّي مَا اشْتَرَيْتُهُ مَا حَصَلَ لِي خَسَارَةٌ. فَهَذَا نَدَمٌ وَتَحَسُّرٌ، وَيَقَعُ كَثِيرًا، وَقَدْ يُبَيِّنُ عَنْهُ.

(١) «ألفية ابن مالك» (ص: ٣).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، رقم (٢٦٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَهُنَا﴾ [آل عمران: ١٥٤]^(١).

الرَّابِعُ: أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي الْاجْتِنَاجِ بِالْقَدَرِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، كَقَوْلِ الْمُشْرِكِينَ: «لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا» [الأنعام: ١٤٨]، وَقَوْلِهِمْ: «لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ» [الزخرف: ٢٠]، وَهَذَا بَاطِلٌ.

الخَامِسُ: أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي التَّمَنِّيِّ، وَحُكْمُهُ حَسَبَ التَّمَنِّيِّ: إِنْ كَانَ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ كَانَ شَرًّا فَشَرٌّ، وَفِي (الصَّحِيحِ) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قِصَّةِ النَّفَرِ الْأَرْبَعَةِ قَالَ أَحَدُهُمْ: «لَوْ أَنَّ لِي مَالًا لَعَمِلْتُ بِعَمَلِ فُلَانٍ» فَهَذَا تَمَنَّى خَيْرًا، وَقَالَ الثَّانِي: «لَوْ أَنَّ لِي مَالًا لَعَمِلْتُ بِعَمَلِ فُلَانٍ» فَهَذَا تَمَنَّى شَرًّا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْأَوَّلِ: «فَهُوَ بَيْنَهُمَا سَوَاءٌ»، وَقَالَ فِي الثَّانِي: «فَهُوَ بَيْنَهُمَا سَوَاءٌ»^(٢).

السادس: أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي الْخَيْرِ الْمُحْضِيِّ، وَهَذَا جَائِزٌ، مِثْلُ: لَوْ حَضَرْتُ الدَّرَسَ لاسْتَفَدْتُ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سُفْتُ الْهَدْيَ، وَلَا خَلَلْتُ مَعَكُمْ»^(٣)، فَأُخْبِرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ سَيَكُونُ مِنَ الصَّحَابَةِ مَا سَاقَ الْهَدْيَ وَلَا حَلَ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ لِي. وَبَعْضُهُمْ قَالَ: إِنَّهُ مِنْ بَابِ التَّمَنِّيِّ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَيَتَنَّى اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ حَتَّى لَا أَسُوقَ الْهَدْيَ. لَكِنِ الظَّاهِرُ: أَنَّهُ خَبَرَ لِمَا رَأَى مِنْ أَصْحَابِهِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ لَا يَتَمَنَّى شَيْئًا قَدَّرَ اللَّهُ خِلَافَهُ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِي هَذَا الْبَابِ آيَتَيْنِ:

[١] الْآيَةُ الْأُولَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ﴾ الصُّمَيْرُ لِلْمُنافِقِينَ.

قَوْلُهُ: «مَّا قُتِلْنَا» أَيُّ: مَا قُتِلَ بَعْضُنَا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُقْتُلُوا كُلَّهُمْ، وَلِأَنَّ الْمَقْتُولَ لَا يَقُولُ.

قَوْلُهُ: «لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ» ﴿لَوْ﴾ سَرَطِيَّةٌ، وَفِعْلُ الشَّرْطِ: «كَانَ» وَجَوَابُهُ: «مَّا قُتِلْنَا» وَلَمْ يَتَقَرَّنِ الْجَوَابُ بِاللَّامِ؛ لِأَنَّ الْأَفْصَحَ إِذَا كَانَ الْجَوَابُ مُتَفِيًا عَدَمَ الْاِفْتِرَانِ، فَقَوْلُكَ: لَوْ جَاءَ زَيْدٌ مَا جَاءَ عَمْرُو. أَفْصَحُ مِنْ قَوْلِكَ: لَوْ جَاءَ زَيْدٌ لَمَا جَاءَ عَمْرُو. وَقَدْ وَرَدَ قَلِيلًا اِفْتِرَانُهَا مَعَ النَّفْيِ؛ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤/ ٢٣٠، ٢٣١) وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الزُّهْدِ، بَابُ مَا جَاءَ مِثْلُ الدُّنْيَا مِثْلُ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ، رَقْمُ (٢٣٢٥)، وَقَالَ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ» - وَابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ الزُّهْدِ، بَابُ النِّيةِ، رَقْمُ (٤٢٢٨)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي كُبْشَةَ عَمْرُو بْنُ سَعْدِ الْأَنْهَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ التَّمَنِّيِّ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ»، رَقْمُ (٧٢٢٩)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، رَقْمُ (١٢١١)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَقَوْلُهُ: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨]^(١).

وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي^(٢)

قَوْلُهُ: ﴿هَٰئِهِنَّ﴾ أَي: فِي أَحَدٍ.

قَوْلُهُ: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ هَذَا رَدٌّ عَلَيْهِمْ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَمَّا أَرَادَ اللَّهُ بِهِمْ.

وَقَوْلُهُمْ: ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ هَذَا مِنَ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى الشَّرْعِ؛ لِأَنَّهُمْ عَتَبُوا عَلَى الرَّسُولِ ﷺ حَيْثُ خَرَجَ بِدُونِ مُوَافَقَتِهِمْ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ إِعْتِرَاضًا عَلَى الْقَدَرِ أَيْضًا، أَيْ: لَوْ كَانَ لَنَا مِنْ حُسْنِ التَّدْبِيرِ وَالرَّأْيِ شَيْءٌ مَا خَرَجْنَا فَنُقْتَلَ.

[١] قَوْلُهُ: ﴿وَقَعَدُوا﴾ الْوَائِدُ أَيْ مَا تَكُونُ عَاطِفَةً وَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى ﴿قَالُوا﴾، وَيَكُونُ

وَصَفَ هَؤُلَاءِ بِأَمْرَيْنِ:

* بِالْإِعْتِرَاضِ عَلَى الْقَدَرِ بِقَوْلِهِمْ: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾.

* وَبِالْجَنَبِ عَنْ تَنْفِيزِ الشَّرْعِ «الْجِهَادِ» بِقَوْلِهِمْ: ﴿وَقَعَدُوا﴾.

أَوْ تَكُونُ الْوَائِدُ لِلْحَالِ وَالْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ عَلَى تَقْدِيرِ «قَدْ» أَيْ: وَالْحَالُ أَنَّهُمْ قَدْ قَعَدُوا، فِيهِ تَوْبِيخٌ لَهُمْ حَيْثُ قَالُوا مَعَ قُعُودِهِمْ، وَلَوْ كَانَ فِيهِمْ خَيْرٌ لَخَرَجُوا مَعَ النَّاسِ، لَكِنْ فِيهِمْ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَعَلَى قَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿لِإِخْوَانِهِمْ﴾ قِيلَ: فِي النَّسَبِ لَا فِي الدِّينِ. وَقِيلَ: فِي الدِّينِ ظَاهِرًا؛ لِأَنَّ الْمُنَافِقِينَ يَتَظَاهَرُونَ بِالْإِسْلَامِ، وَلَوْ قِيلَ: إِنَّهُ شَامِلٌ لِلأَمْرَيْنِ. لَكَانَ صَحِيحًا.

قَوْلُهُ: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ هَذَا غَيْرٌ صَحِيحٌ؛ وَلِهَذَا رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ فَأَدْرَأُ عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾، وَإِنْ كُنْتُمْ قَاعِدِينَ فَلَا تَسْتَطِيعُونَ أَيْضًا أَنْ تَذَرُّوْا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ.

فَهَذِهِ الْآيَةُ وَالَّتِي قَبْلَهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ مُحْكُومٌ بِقَدَرِ اللَّهِ كَمَا أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُحْكُومًا بِشَرْعِ اللَّهِ.

(١) انظره في: مغني اللبيب (ص: ٣٥٨)، وشرح التصريح (٢/ ٤٢٤)، وجمع الهوامع (٢/ ٥٧٢)، وخزانة الأدب (١٠/ ٨٢)، غير منسوب.

وفي الصحيح^(١)

مُنَاسَبَةُ الْبَابِ لِلتَّوْحِيدِ: أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ أَقْسَامِ (كُلِّ) الْإِعْتِرَاضِ عَلَى الْقَدَرِ، وَمِنْ إِعْتِرَاضٍ عَلَى الْقَدَرِ فَإِنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَمَنْ لَمْ يَرْضَ بِاللَّهِ رَبًّا فَإِنَّهُ لَمْ يُحَقِّقْ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ. وَالْوَاجِبُ أَنْ تَرْضَى بِاللَّهِ رَبًّا، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَسْتَرِيحَ إِلَّا إِذَا رَضِيتَ بِاللَّهِ رَبًّا تَمَامَ الرِّضَا، وَكَأَنَّكَ لَكَ أَجْنَحَةٌ تَمِيلُ بِهَا حَيْثُ مَالَ الْقَدَرُ؛ وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ: إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَاءٌ شَكَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَاءٌ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ»^(١)، وَمَهْمَا كَانَ فَلَا أَمْرٌ سَيَكُونُ عَلَى مَا كَانَ، فَلَوْ خَرَجْتَ مِثْلًا فِي سَفَرٍ ثُمَّ أَصَبَتْ فِي حَادِثٍ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي مَا خَرَجْتُ مِنَ السَّفَرِ مَا أَصَبْتُ؛ لِأَنَّ هَذَا مُقَدَّرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ.

[١] قَوْلُهُ: «وَفِي الصَّحِيحِ» أَيُّ: «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» وَانْظُرْ مَا سَبَقَ فِي بَابِ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (ص: ١٢٢). وَالْمَوْلُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ حَذَفَ مِنْهُ جُمْلَةً، وَأَتَى بِهَا هُوَ مُنَاسِبٌ لِلْبَابِ، وَالْمَحْذُوفُ قَوْلُهُ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ خَيْرٍ».

شَرَحُ الْحَدِيثِ:

قَوْلُهُ: «الْقَوِيُّ» أَيُّ: فِي إِيْمَانِهِ وَمَا يَقْتَضِيهِ إِيْمَانُهُ، فَفِي إِيْمَانِهِ يَغْنِي: مَا يَحُلُّ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْيَقِينِ الصَّادِقِ الَّذِي لَا يَغْتَرِبُ شَكٌّ، وَفِيمَا يَقْتَضِيهِ يَغْنِي: الْعَمَلُ الصَّالِحُ مِنَ الْجِهَادِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَزَمِ فِي الْعِبَادَاتِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَهَلْ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ قُوَّةُ الْبَدَنِ؟

الْجَوَابُ: لَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ قُوَّةُ الْبَدَنِ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي قُوَّةِ بَدَنِهِ مَا يَزِيدُ إِيْمَانَهُ أَوْ يَزِيدُ مَا يَقْتَضِيهِ؛ لِأَنَّ «الْقَوِيَّ» وَصَفَ عَائِدٌ عَلَى مَوْصُوفٍ وَهُوَ «الْمُؤْمِنُ»، فَالْمَرَادُ: الْقَوِيُّ فِي إِيْمَانِهِ أَوْ مَا يَقْتَضِيهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ قُوَّةَ الْبَدَنِ نِعْمَةٌ، إِنْ اسْتَعْمِلْتَ فِي الْحَيْرِ فَخَيْرٌ، وَإِنْ اسْتَعْمِلْتَ فِي الشَّرِّ فَشَرٌّ.

قَوْلُهُ: «خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ» خَيْرٌ فِي تَأْثِيرِهِ وَأَثَارِهِ، فَهُوَ يَنْفَعُ وَيُقْتَدَى بِهِ، وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ بِاعْتِبَارِ الثَّوَابِ.

قَوْلُهُ: «مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ» وَذَلِكَ فِي الْإِيْمَانِ أَوْ فِيمَا يَقْتَضِيهِ لَا فِي قُوَّةِ الْبَدَنِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الزَّهْدِ وَالرَّقَاقِطِ، بَابُ الْمُؤْمِنِ أَمْرُهُ كُلُّهُ خَيْرٌ، رَقْمُ (٢٩٩٩)، مِنْ حَدِيثِ صَهْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اِحْرَضْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ»^[١].....

قَوْلُهُ: «وَفِي كُلِّ خَيْرٍ» أَي: فِي كُلِّ مِنَ الْقَوِيِّ وَالضَّعِيفِ خَيْرٌ، وَهَذَا النَّوعُ مِنَ التَّذْيِيلِ يُسَمَّى عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ بِالْاِحْتِرَاسِ؛ حَتَّى لَا يُظَنَّ أَنَّهُ لَا خَيْرَ فِي الضَّعِيفِ.
فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْحَزَنِيَّةَ مَعْلُومَةٌ فِي قَوْلِهِ: «خَيْرٌ وَأَحَبُّ» لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي اسْمِ التَّفْضِيلِ اتِّفَاقُ الْمُفْضَلِ وَالْمُفْضَلِ عَلَيْهِ فِي أَصْلِ الْوَصْفِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ قَدْ يَجْرُجُ عَنِ الْأَصْلِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾ [الفرقان: ٢٤]، مَعَ أَنَّ أَهْلَ النَّارِ لَا خَيْرَ فِي مُسْتَقَرِّهِمْ. كَذَلِكَ الْإِنْسَانُ إِذَا سَمِعَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ: «خَيْرٌ وَأَحَبُّ» صَارَ فِي نَفْسِهِ انْتِقَاصٌ لِلْمُؤْمِنِ الْمُفْضَلِ عَلَيْهِ، فَإِذَا قِيلَ: «وَفِي كُلِّ خَيْرٍ» رُفِعَ مِنْ شَأْنِهِ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ آمَنَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلَوْا أَكْثَرَ﴾ [الحديد: ١٠].

[١] قَوْلُهُ: «اِحْرَضْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ» اِحْرَضُ: بَذَلَ الْجُتْهُدَ لِنَيْلِ مَا يَنْفَعُ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ أَوْ الدُّنْيَا.

وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ بِحَسَبِ السَّرِّ وَالتَّقْسِيمِ لَا تَخْلُو مِنْ أَرْبَعِ حَالَاتٍ:

١- نَافِعَةٌ، وَهَذِهِ مَأْمُورٌ بِهَا.

٢- ضَارَّةٌ، وَهَذِهِ مُحَذَّرٌ مِنْهَا.

٣- فِيهَا نَفْعٌ وَضَرَرٌ.

٤- لَا نَفْعَ فِيهَا وَلَا ضَرَرَ، وَهَذِهِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ، لَكِنْ الْغَالِبُ أَنْ لَا نَفْعَ إِلَّا وَسِيلَةً إِلَى مَا فِيهِ أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ، فَتَأْخُذُ حُكْمَ الْغَايَةِ؛ لِأَنَّ الْوَسَائِلَ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ.

فَالْأَمْرُ لَا يَخْلُو مِنْ نَفْعٍ أَوْ ضَرَرٍ، إِمَّا لِذَاتِهِ أَوْ لغيرِهِ، فَحَدِيثُنَا الْعَامُّ قَدْ لَا يَكُونُ فِيهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ، لَكِنْ قَدْ يَتَكَلَّمُ الْإِنْسَانُ وَيَتَحَدَّثُ لِأَجْلِ إِدْخَالِ الشُّرُورِ عَلَى غَيْرِهِ فَيَكُونُ نَفْعًا، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَحْدِثَ شَيْئًا مِنَ الْأُمُورِ وَالْحَوَادِثِ لَيْسَ فِيهَا نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ، إِمَّا ذَاتِيًّا أَوْ عَارِضًا، إِنَّمَا ذَكَرْنَاهُ لِأَجْلِ تَمَامِ السَّرِّ وَالتَّقْسِيمِ. وَالْعَاقِلُ يَشْعُ بِوَقْتِهِ أَنْ يَضُرِّقَهُ فِيمَا لَا نَفْعَ فِيهِ وَلَا ضَرَرَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُتْلُ خَيْرًا أَوْ لِيَضْمُتْ»^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، رقم (٦٠١٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف، رقم (٤٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَاسْتَعِينَ بِاللَّهِ^[١]، وَلَا تَعْجِزَنَّ^[٢].....

وَأَتَّصِلُ هَذِهِ الْجُمْلَةَ بِمَا قَبْلَهَا ظَاهِرٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ مِنَ الْقُوَّةِ الْحِرْصَ عَلَى مَا يَنْفَعُ، وَ(مَا): اسْمٌ مَوْصُولٌ يَفْعَلُ (يَنْفَعُ)، وَالاسْمُ الْمَوْصُولُ يُحَوَّلُ بِصِلَتِهِ إِلَى اسْمٍ فَاعِلٍ، كَأَنَّهُ قَالَ: اخْرِصْ عَلَى النَّافِعِ. وَإِنَّمَا قُلْتُ ذَلِكَ لِأَجْلِ أَنْ أَقُولَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَنَا بِالْحِرْصِ عَلَى النَّافِعِ، وَمَعْنَاهُ أَنْ نُقَدِّمُ الْإِنْفَعَ عَلَى النَّافِعِ؛ لِأَنَّ الْإِنْفَعَ مُشْتَمِلٌ عَلَى أَصْلِ النَّفْعِ وَعَلَى الزِّيَادَةِ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ لَا بُدَّ أَنْ نَحْرِصَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ إِذَا عُلِّقَ بِوَصْفٍ كَانَ تَأْكُذُّ ذَلِكَ الْحُكْمِ بِحَسَبِ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ تَأْكُذُّ ذَلِكَ الْوَصْفِ، فَإِذَا قُلْتُ: أَنَا أَكْزَرُ الْفَاسِقِينَ كَانَ كُلُّ مَنْ كَانَ أَشَدَّ فِي الْفِسْقِ إِلَيْكَ أَكْرَهًا.

فَنَقْدُمُ الْإِنْفَعَ عَلَى النَّافِعِ لَوَجْهَيْنِ:

١- أَنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى النَّفْعِ وَزِيَادَةٍ.

٢- أَنَّ الْحُكْمَ إِذَا عُلِّقَ بِوَصْفٍ كَانَ تَأْكُذُّ ذَلِكَ الْحُكْمِ بِحَسَبِ تَأْكُذُّ ذَلِكَ الْوَصْفِ وَقُوَّتِهِ. وَيُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ وَجُوبُ الْإِنْتِعَادِ عَنِ الضَّارِّ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِعَادَ عَنْهُ انْتِفَاعٌ وَسَلَامَةٌ؛ لِقَوْلِهِ: «اخْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ».

[١] قَوْلُهُ: «وَاسْتَعِينَ بِاللَّهِ» الْوَاوُ تَقْتَضِي الْجَمْعِ، فَتَكُونُ الْاسْتِعَانَةُ مَقْرُونَةً بِالْحِرْصِ، وَالْحِرْصُ سَابِقٌ عَلَى الْفِعْلِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الْاسْتِعَانَةُ مُقَارِنَةً لِلْفِعْلِ مِنْ أَوَّلِهِ.

وَالْاسْتِعَانَةُ: طَلَبُ الْعَوْنِ بِلِسَانِ الْمَقَالِ، كَقَوْلِكَ: «اللَّهُمَّ أَعْنِي، أَوْ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» عِنْدَ شُرُوعِكَ بِالْفِعْلِ. أَوْ بِلِسَانِ الْحَالِ، وَهِيَ أَنْ تَشْعُرَ بِقَلْبِكَ أَنَّكَ مُحْتَاجٌ إِلَى رَبِّكَ عَزَّجَلَّ أَنْ يُعِينَكَ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ، وَأَنَّهُ إِنْ وَكَّلَكَ إِلَى نَفْسِكَ وَكَلَّكَ إِلَى صَعْفٍ وَعَجِزٍ وَعَوْرَةٍ. أَوْ طَلَبُ الْعَوْنِ بِهَا جَمِيعًا، وَالْغَالِبُ أَنَّ مَنْ اسْتَعَانَ بِلِسَانِ الْمَقَالِ فَقَدْ اسْتَعَانَ بِلِسَانِ الْحَالِ.

وَلَوْ احتَاجَ الْإِنْسَانُ إِلَى الْاسْتِعَانَةِ بِالْمَخْلُوقِ كَحَمَلِ صُنْدُوقٍ مِثْلًا فَهَذَا جَائِزٌ، وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُ نَفْسُكَ أَنَّهَا كَاسْتِعَانَتِكَ بِالْخَالِقِ، وَإِنَّمَا عَلَيْكَ أَنْ تَشْعُرَ أَنَّهَا كَمَعُونَةٍ بَعْضِ أَعْضَائِكَ لِبَعْضٍ، كَمَا لَوْ عَجَزْتَ عَنْ حَمْلِ شَيْءٍ بِيَدٍ وَاحِدَةٍ فَإِنَّكَ تَسْتَعِينُ عَلَى حَمْلِهِ بِالْيَدِ الْأُخْرَى، وَعَلَى هَذَا فَالْاسْتِعَانَةُ بِالْمَخْلُوقِ فِيمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ كَالْاسْتِعَانَةِ بِبَعْضِ أَعْضَائِكَ، فَلَا تُنَافِي قَوْلُهُ ﷺ: «اسْتَعِينَ بِاللَّهِ».

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَا تَعْجِزَنَّ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لِاتِّصَالِهِ بِنَوْنِ التَّوَكُّيدِ الْحَقِيقَةِ، وَ(لَا): نَاهِيَةٌ، وَالْمَعْنَى: لَا تَفْعَلْ فِعْلَ الْعَاجِزِ مِنَ التَّكَاسُلِ وَعَدَمِ الْحَزْمِ وَالْعَزِيمَةِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى: لَا يُصِيبُكَ

وَأِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا وَكَذَا^(١).....

= عَجَزُ؛ لِأَنَّ الْعَجْزَ عَنِ الشَّيْءِ غَيْرُ التَّعَاجُزِ، فَالْعَجْزُ بغيرِ اخْتِيَارِ الْإِنْسَانِ، وَلَا طَاقَةَ لَهُ بِهِ، فَلَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ نَهْيٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»^(٢).

فَإِذَا اجْتَمَعَ الْحِرْصُ وَعَدَمُ التَّكَاسُلِ اجْتَمَعَ فِي هَذَا صِدْقُ النَّيَّةِ بِالْحِرْصِ وَالْعَزِيمَةُ بِعَدَمِ التَّكَاسُلِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَحْرِصُ عَلَى مَا يَنْفَعُهُ وَيُسْرِعُ فِيهِ، ثُمَّ يَتَعَاجَزُ وَيَتَكَاسَلُ وَيَدْعُهُ، وَهَذَا خِلَافٌ مِمَّا أَمَرَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، فَمَا دُمْتَ عَرَفْتَ أَنَّ هَذَا نَافِعٌ فَلَا تَدْعُهُ؛ لِأَنَّكَ إِذَا عَجَزْتَ نَفْسَكَ خَسِرْتَ الْعَمَلَ الَّذِي عَمِلْتَ، ثُمَّ عَوَدْتَ نَفْسَكَ التَّكَاسُلَ وَالتَّدَنِّيَّ مِنْ حَالِ النَّشَاطِ وَالْقُوَّةِ إِلَى حَالِ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ بَدَأَ الْعَمَلَ -وَلَا سِيَّما النَّافِعَ- ثُمَّ أَنَاهُ الشَّيْطَانُ فَنَبْطَهُ!! لَكِنْ إِذَا ظَهَرَ فِي أَثْنَاءِ الْعَمَلِ أَنَّهُ صَارَ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الرُّجُوعَ إِلَى الْحَقِّ خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي فِي الْبَاطِلِ.

وَذِكْرٌ فِي تَرْجَمَةِ الْكِسَائِيِّ أَنَّهُ بَدَأَ فِي طَلَبِ عِلْمِ النَّحْوِ، ثُمَّ صَغَبَ عَلَيْهِ، فَوَجَدَ نَمْلَةً تَحْمِلُ طَعَامًا تُرِيدُ أَنْ تَضَعَهُ بِهِ حَائِطًا، كُلَّمَا صَعِدَتْ قَلِيلًا سَقَطَتْ، وَهَكَذَا حَتَّى صَعِدَتْ، فَأَخَذَ دَرَسًا مِنْ ذَلِكَ، فَكَابَدَ حَتَّى صَارَ إِمَامًا فِي النَّحْوِ.

[١] قَوْلُهُ: «إِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا وَكَذَا»، هَذِهِ هِيَ الْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ بِمَّا ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْعَظِيمِ إِذَا حَصَلَ خِلَافُ الْمَقْصُودِ.

فَالْمَرْتَبَةُ الْأُولَى: الْحِرْصُ عَلَى مَا يَنْفَعُ.

وَالْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَةُ: الْاسْتِعَانَةُ بِاللَّهِ.

وَالْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ: الْمُضِي فِي الْأَمْرِ وَالِاسْتِمْرَارُ فِيهِ وَعَدَمُ التَّعَاجُزِ. وَهَذِهِ الْمَرَاتِبُ الْإِلِكُ.

الْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ: إِذَا حَصَلَ خِلَافُ الْمَقْصُودِ، فَهَذِهِ لَيْسَتْ إِلَيْكَ، وَإِنَّمَا هِيَ بِقَدْرِ اللَّهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «وَأِنْ أَصَابَكَ...» فَقَوَّضَ الْأَمْرَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

قَوْلُهُ: «وَأِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ» أَي: بِمَّا لَا تُحِبُّهُ وَلَا تُرِيدُهُ وَمِمَّا يَعُوقُكَ عَنِ الْوُصُولِ إِلَى مَرَامِكَ فِيمَا شَرَعْتَ فِيهِ مِنْ نَفْعٍ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصلاة، باب إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب، رقم (١١١٧)، من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَلَكِنْ قُلْ: قَدَرُ اللَّهِ^{١١} وَمَا شَاءَ فَعَلَ^{١٢}؛

فَمَنْ خَالَفَهُ الْقَدْرَ وَلَمْ يَأْتِ عَلَى مَطْلُوبِهِ لَا يَخْلُو مِنْ خَالَتَيْنِ:

الأولى: أَنْ يَقُولَ: لَوْ لَمْ أَفْعَلْ مَا حَصَلَ كَذَا.

الثاني: أَنْ يَقُولَ: لَوْ فَعَلْتُ كَذَا - لِأَمْرِ لَمْ يَفْعَلْهُ - لَكَانَ كَذَا.

مثال الأول قول القائل: لَوْ لَمْ أَسَافِرْ مَا فَاتَنِي الرَّيْحُ.

ومثال الثاني أَنْ يَقُولَ: لَوْ سَافَرْتُ لَرَبِحْتُ.

وَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِنْسَانَ عَامِلٌ فَاعِلٌ، فَهُوَ يَقُولُ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ

الْفِعْلَ الْفُلَانِي دُونَ هَذَا الْفِعْلِ لَحَصَلْتُ مَطْلُوبِي، بخلاف الْإِنْسَانِ الَّذِي لَمْ يَفْعَلْ وَكَانَ مَوْقِفُهُ سَلْبِيًّا مِنْ الْأَعْمَالِ.

قَوْلُهُ: «كَذَا» كِنَايَةٌ عَنْ مُبْهَمٍ، وَهِيَ مَفْعُولٌ لـ (فَعَلْتُ).

قَوْلُهُ: «لَكَانَ كَذَا» (كَذَا) فَاعِلٌ (كَانَ)، وَالْجُمْلَةُ جَوَابُ (لَوْ).

[١] قَوْلُهُ: «قَدَرُ اللَّهِ» خَبَرٌ لِيَتَدَرَّى مَخْذُوفٍ، أَيْ: هَذَا قَدَرُ اللَّهِ. وَقَدَرٌ بِمَعْنَى مَقْدُورٍ؛ لِأَنَّ قَدَرَ اللَّهِ

يُطْلَقُ عَلَى التَّقْدِيرِ الَّذِي هُوَ فِعْلُ اللَّهِ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْمَقْدُورِ الَّذِي وَقَعَ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا؛

لِأَنَّ الْقَائِلَ يَتَحَدَّثُ عَنْ شَيْءٍ وَقَعَ عَلَيْهِ، فَقَدَرُ اللَّهِ أَيْ: مَقْدُورُهُ، وَلَا مُقَدَّرٌ إِلَّا بِتَقْدِيرٍ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ

نَتِيجَةُ الْفِعْلِ.

وَالْمَعْنَى: إِنَّ هَذَا الَّذِي وَقَعَ قَدَرُ اللَّهِ وَلَيْسَ إِلَيَّ، أَمَّا الَّذِي إِلَيَّ فَقَدْ بَدَلْتُ مَا أَرَاهُ نَافِعًا كَمَا

أَمَرْتُ، وَهَذَا فِيهِ التَّسْلِيمُ التَّامُّ لِقَضَاءِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا فَعَلَ مَا أَمَرَ بِهِ عَلَى الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ

فَإِنَّهُ لَا يُلَامُ عَلَى شَيْءٍ، وَيَقْوُضُ الْأَمْرُ إِلَى اللَّهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَمَا شَاءَ فَعَلَ» جُمْلَةٌ مُصَدَّرَةٌ بِـ (مَا) الشَّرْطِيَّةِ، وَ«شَاءَ» فِعْلٌ الشَّرْطُ، وَجَوَابُهُ:

«فَعَلَ» أَيْ: مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَفْعَلَهُ فَعَلَهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا رَادَّ لِقَضَائِهِ وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ

يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ. وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [الرعد: ٤١]، وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ قَاعِدَةٍ، وَهِيَ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ

لِلَّهِ تَعَالَى مُعَلَّقٌ بِالْمَشِيئَةِ فَإِنَّهُ مَقْرُونٌ بِالْحِكْمَةِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ فِعْلِهِ مُعَلَّقًا بِالْمَشِيئَةِ الْمَجْرَدَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ

لَا يُشَرِّعُ وَلَا يَفْعَلُ إِلَّا لِحِكْمَةٍ، وَبِهَذَا التَّقْرِيرِ نَفْهَمُ أَنَّ الْمَشِيئَةَ يَلْزَمُ مِنْهَا وَقُوعُ الْمُرَادِ؛ وَلِهَذَا كَانَ

الْمُسْلِمُونَ يَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ.

فَإِنَّ (لَوْ) تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ^(١)»^(٢).

وَأَمَّا الْإِرَادَةُ وَوُقُوعُ الْمُرَادِ فِيهِ تَفْصِيلٌ: فَإِلِرَادَةُ الشَّرِيعَةِ لَا يَلْزَمُ مِنْهَا وَقُوعُ الْمُرَادِ، وَهِيَ الَّتِي بِمَعْنَى الْمَحَبَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧] بِمَعْنَى يُحِبُّ، وَلَوْ كَانَتْ بِمَعْنَى يَشَاءُ لَنَابَ اللَّهُ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ. وَالْإِرَادَةُ الْكُونِيَّةُ يَلْزَمُ مِنْهَا وَقُوعُ الْمُرَادِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَتَلْتُمَا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

[١] قَوْلُهُ: «فَإِنَّ (لَوْ) تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ» «لَوْ» اسْمٌ إِنْ قُصِدَ لَفْظُهَا، أَيْ: فَإِنَّ هَذَا اللَّفْظَ يَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ.

وَعَمَلُهُ: مَا يُلْقِيهِ فِي قَلْبِ الْإِنْسَانِ مِنَ الْحَسْرَةِ وَالنَّدَمِ وَالْحَزَنِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يُحِبُّ ذَلِكَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا التَّجَوُّى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزُنَكَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَيْسَ بِضَارِّهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [المجادلة: ١٠]، حَتَّى فِي الْمَنَامِ يُبْرِيه أَحْلَامًا مُخِيفَةً لِيُعْكَزَ عَلَيْهِ صَفْوُهُ وَيُشَوِّشَ فِكْرَهُ، وَحِينَئِذٍ لَا يَنْفَرُغُ لِلْعِبَادَةِ عَلَى مَا يَنْبَغِي؛ وَلِهَذَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ حَالَ تَشَوُّشِ الْفِكْرِ، فَقَالَ ﷺ: «لَا صَلَاةَ بِحُضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا هُوَ يَدْفَعُهُ الْأَخْبَتَانِ»^(٣)، فَإِذَا رَضِيَ الْإِنْسَانُ بِاللَّهِ رَبًّا، وَقَالَ: هَذَا قَضَاءُ اللَّهِ وَقَدَرُهُ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَبْقَعَ، اطْمَأَنَّتْ نَفْسُهُ، وَانْشَرَحَ صَدْرُهُ.

وَيُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١- إِبْطَاتُ الْمَحَبَّةِ لِلَّهِ عَزَّجَلْ؛ لِقَوْلِهِ: «خَيْرٌ وَأَحَبُّ».

٢- اخْتِلَافُ النَّاسِ فِي قُوَّةِ الْإِيمَانِ وَضَعْفِهِ؛ لِقَوْلِهِ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ».

٣- زِيَادَةُ الْإِيمَانِ وَتُقْصَانُهُ؛ لِأَنَّ الْقُوَّةَ زِيَادَةً وَالضَّعْفَ تَقْصُصًا، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ عَامَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ السُّنَّةِ: يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ؛ لِأَنَّ النِّقْصَ لَمْ يَرِدْ فِي الْقُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَزَادَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا﴾ [المدثر: ٣١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤].

وَالرَّاجِحُ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ لَازِمِ ثُبُوتِ الزِّيَادَةِ ثُبُوتُ النِّقْصِ عَنِ الزَّائِدِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْقُرْآنُ دَالًّا عَلَى ثُبُوتِ تَقْصِصِ الْإِيمَانِ بِطَرِيقِ اللَّزْمِ، كَمَا أَنَّ السُّنَّةَ جَاءَتْ بِهِ صَرِيحَةً فِي قَوْلِهِ ﷺ:

(١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، رقم (٢٦٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام، رقم (٥٦٠)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

= «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ»^(١)، يعني: النساء.

والإيمان يَزِيدُ بِالْكَمِّيَّةِ وَالْكَيفِيَّةِ، فزيادةُ الأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ زِيَادَةٌ كَمِّيَّةٌ، وَزِيَادَةُ الأَعْمَالِ الْبَاطِنَةِ كَالْيَقِينِ زِيَادَةٌ كَيْفِيَّةٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي» [البقرة: ٢٦٠].

وَالْإِنْسَانُ إِذَا أَخْبَرَهُ ثَقَّةٌ بِخَيْرٍ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ فَأَخْبَرَهُ نَفْسَ الْخَيْرِ، زَادَ يَقِينُهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: إِنَّ التَّوَاتُرَ يُفِيدُ الْعِلْمَ الْيَقِينِيَّ. وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَفَاوُتِ الْقُلُوبِ بِالتَّصَدِيقِ، وَأَمَّا الأَعْمَالُ فَظَاهِرٌ، فَمَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ أَزِيدَ مِنْ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ.

٤- أَنَّ الْمُؤْمِنَ وَإِنْ ضَعُفَ إِيمَانُهُ فِيهِ خَيْرٌ؛ لِقَوْلِهِ: «وَفِي كُلِّ خَيْرٍ».

٥- أَنَّ الشَّرِيعَةَ جَاءَتْ بِتَكْمِيلِ الْمَصَالِحِ وَتَحْقِيقِهَا؛ لِقَوْلِهِ: «اِخْرُضْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ»، فَإِذَا امْتَثَلَ الْمُؤْمِنُ أَمْرَ الرَّسُولِ ﷺ فَهُوَ عِبَادَةٌ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ النَّافِعُ أَمْرًا دُنْيَوِيًّا.

٦- أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يُغْضِيَ جُهْدَهُ فِيمَا لَا يَنْفَعُ؛ لِقَوْلِهِ: «اِخْرُضْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ».

٧- أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ الصَّبْرُ وَالْمَصَابِرَةُ؛ لِقَوْلِهِ: «وَلَا تَعْجِزَنَّ».

٨- أَنَّ مَا لَا قُدْرَةَ لِلْإِنْسَانِ فِيهِ فَلَهُ أَنْ يَحْتَجَّ عَلَيْهِ بِالْقَدَرِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَلَكِنْ قُلْ: قَدَرُ اللَّهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ»، وَأَمَّا الَّذِي يُمَكِّنُكَ فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَحْتَجَّ بِالْقَدَرِ.

وَأَمَّا مُحَاجَّةُ آدَمَ وَمُوسَى حَيْثُ لَمْ مُوسَى آدَمَ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَقَالَ لَهُ: «لِمَ إِذَا أَخْرَجْتَنَا وَنَفْسَكَ مِنَ الْجَنَّةِ؟ فَقَالَ: أَتَلُومُنِي عَلَى شَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيَّ؟!»^(٢)، فَهَذَا احْتِجَاجٌ بِالْقَدَرِ، فَالْقَدَرِيَّةُ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ الْقَدَرَ يَكْذِبُونَ هَذَا الْحَدِيثَ؛ لِأَنَّ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْبِدْعِ أَنْ مَا خَالَفَ بِدْعَتَهُمْ إِنْ أُمِكِّنَ تَكْذِيبُهُ كَذِبُهُ، وَإِلَّا حَرَفُوهُ، وَلَكِنْ هَذَا الْحَدِيثُ ثَابِتٌ فِي (الصَّحِيحَيْنِ) وَغَيْرِهِمَا.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْاِحْتِجَاجِ بِالْقَدَرِ عَلَى الْمَصَائِبِ لَا عَلَى الْمَعَائِبِ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم (٣٠٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان نقص الإيمان، رقم (٨٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى، رقم (٦٦١٤)، ومسلم: كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى، رقم (٢٦٥٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= فموسى لم يَخْتَجْ عَلَى آدَمَ بِالْمَعْصِيَةِ الَّتِي هِيَ سَبَبُ الْخُرُوجِ، بَلِ احْتَجَّ بِالْخُرُوجِ نَفْسِهِ^(١).
معناه: أَنْ فَعَلَكَ صَارَ سَبَبًا لْخُرُوجِنَا، وَإِلَّا فَإِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَبْعَدُ مِنْ أَنْ يَلُومَ أَبَاهُ
عَلَى ذَنْبٍ تَابَ مِنْهُ وَاجْتَبَاهُ رَبُّهُ وَهَذَا، وَهَذَا يَنْطَبِقُ عَلَى الْحَدِيثِ.

وَذَهَبَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى وَجْهِ آخَرَ فِي تَحْرِيجِ هَذَا الْحَدِيثِ^(٢)، وَهُوَ أَنَّ آدَمَ احْتَجَّ بِالْقَدْرِ
بَعْدَ أَنْ مَضَى وَتَابَ مِنْ فِعْلِهِ، وَلَيْسَ كَحَالِ الَّذِينَ يَخْتَجُّونَ عَلَى أَنْ يَبْقُوا فِي الْمَعْصِيَةِ وَيَسْتَمِرُّوا عَلَيْهَا،
فَالْمُشْرِكُونَ لَمَّا قَالُوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَثْرَكْنَا وَلَا أَبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، كَذَّبَهُمُ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُمْ
لَا يَخْتَجُّونَ عَلَى شَيْءٍ مَضَى وَيَقُولُونَ: تُبْنَا إِلَى اللَّهِ، وَلَكِنْ يَخْتَجُّونَ عَلَى الْبَقَاءِ فِي الشَّرِّ.

٩- أَنَّ لِلشَّيْطَانِ تَأْثِيرًا عَلَى بَنِي آدَمَ؛ لِقَوْلِهِ: «فَإِنَّ (لَوْ) تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ»، وَهَذَا لَا شَكَّ
فِيهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ»^(٣).

فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ هَذَا يَعْنِي الْوَسَاوِسَ الَّتِي يُلْقِيهَا فِي الْقَلْبِ فَتَجْرِي فِي
الْعُرُوقِ.

وظاهرُ الحديثِ: أَنَّ الشَّيْطَانَ نَفْسَهُ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ، وَهَذَا لَيْسَ بِبَعِيدٍ عَلَى قُدْرَةِ
اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، كَمَا أَنَّ الرُّوحَ تَجْرِي مَجْرَى الدَّمِ، وَهِيَ جِسْمٌ، إِذَا فِضَتْ تَكْفُنُ وَتُحْنَطُ وَتَصْعَدُ بِهَا الْمَلَائِكَةُ
إِلَى السَّمَاءِ.

وَمِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ أَنَّ لِلشَّيْطَانِ مَا يُضَادُّهُ، وَهِيَ لَمَّةُ الْمَلِكِ؛ فَإِنَّ لِلشَّيْطَانِ فِي قَلْبِ ابْنِ آدَمَ لَمَّةً
وَلِلْمَلِكِ لَمَّةً، وَمَنْ وَفَّقَ غَلَبَتْ عَنْدهُ لَمَّةُ الْمَلِكِ لَمَّةُ الشَّيْطَانِ، فَهِيَ دَائِمًا يَتَصَارَعَانِ؛ نَفْسٌ مُطْمَئِنَّةٌ
وَنَفْسٌ أَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ، وَأَمَّا النَّفْسُ اللَّوَّامَةُ فَهِيَ وَضْفٌ لِلنَّفْسَيْنِ جَمِيعًا.

١٠- حُسْنُ تَعْلِيمِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَرَأَ النَّهْيَ عَنْ قَوْلِ «لَوْ» بَيَّانٌ عَلَيْهِ؛ لِتَبَيَّنِ حِكْمَةُ الشَّرِيعَةِ،
وَيَزِدَادُ الْمُؤْمِنُ إِيْمَانًا وَامْتِنَانًا.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣٠٣/٨).

(٢) انظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر (ص: ١٨).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الاعتكاف، باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه، رقم (٢٠٣٨) ومسلم: كتاب السلام، باب
يستحب لمن رثي خاليا بامرأة...، رقم (٢١٧٥)، من حديث صفية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ الْاِيتَيْنِ فِي آلِ عِمْرَانَ^[١].

الثانية: النَّهْيُ الصَّرِيحُ عَنْ قَوْل: (لَوْ) إِذَا أَصَابَكَ شَيْءٌ^[٢].

الثالثة: تَعْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِأَنَّ ذَلِكَ يَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ^[٣].

الرابعة: الْإِرْشَادُ إِلَى الْكَلَامِ الْحَسَنِ^[٤].

الخامسة: الْأَمْرُ بِالْحِرْصِ عَلَى مَا يَنْفَعُ مَعَ الْاِسْتِعَانَةِ بِاللَّهِ^[٥].

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: تَفْسِيرُ الْاِيتَيْنِ فِي آلِ عِمْرَانَ، وَهُمَا:

الأولى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾.

الثانية: ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَان لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَهُنَا﴾ أَيْ: مَا أَخْرَجْنَا وَمَا قُتِلْنَا، وَلَكِنْ اللَّهُ تَعَالَى أَبْطَلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾، وَالْآيَةُ الْآخَرَى: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾، فَأَبْطَلَ اللَّهُ دَعْوَاهُمْ هَذِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَادْرَأُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ أَيْ: إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فِي الْبَقَاءِ وَأَنْ عَدَمَ الْخُرُوجِ مَانِعٍ مِنَ الْقَتْلِ فَادْرَأُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ، فَإِنَّهُمْ لَنْ يَسْلَمُوا مِنَ الْمَوْتِ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَمُوتُوا، وَلَكِنْ لَوْ أَطَاعُوهُمْ وَتَرَكُوا الْجِهَادَ لَكَانُوا عَلَى ضَلَالٍ مُبِينٍ.

[٢] الثانية: النَّهْيُ الصَّرِيحُ عَنْ قَوْلِ «لَوْ» إِذَا أَصَابَكَ شَيْءٌ؛ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «إِنْ أَصَابَكَ

شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا».

[٣] الثالثة: تَعْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِأَنَّ ذَلِكَ يَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ؛ فَالنَّهْيُ عَنْ قَوْلِ «لَوْ» عَلَيْهِمُ أَنْهَا تَفْتَحُ

عَمَلَ الشَّيْطَانِ وَهُوَ الْوَسْوَسةُ، فَيَتَحَسَّرُ الْإِنْسَانُ بِذَلِكَ وَيَنْدُمُ وَيَحْزَنُ.

[٤] الرابعة: الْإِرْشَادُ إِلَى الْكَلَامِ الْحَسَنِ، يَغْنِي قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللَّهُ

وَمَا شَاءَ فَعَلَ».

[٥] الخامسة: الْأَمْرُ بِالْحِرْصِ عَلَى مَا يَنْفَعُ مَعَ الْاِسْتِعَانَةِ بِاللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «اِحْرِصْ عَلَى

مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ».

السَّادِسَةُ: النَّهْيُ عَنْ ضِدِّ ذَلِكَ، وَهُوَ الْعَجْزُ^[١].

[١] السَّادِسَةُ: النَّهْيُ عَنْ ضِدِّ ذَلِكَ، وَهُوَ الْعَجْزُ؛ لِقَوْلِهِ: «وَلَا تَعْجِزَنَّ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: الْعَجْزُ لَيْسَ بِاخْتِيَارِ الْإِنْسَانِ، فَإِلِىَّ نَسْأَلُ قَدْ يُصَابُ بِمَرَضٍ فَيَعْجِزُ، فَكَيْفَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَمْرِ لَا قُدْرَةَ لِلْإِنْسَانِ عَلَيْهِ؟
أُجِيبَ: أَنَّ الْمُقْصُودَ بِالْعَجْزِ هُنَا التَّهَافُوتُ وَالْكَسَلُ عَنْ فِعْلِ الشَّيْءِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي فِي مَقْدُورِ الْإِنْسَانِ.



بَابُ

النَّهْيُ عَنْ سَبِّ الرِّيحِ^[١]

عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ»^[٢].....

[١] المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أَطْلَقَ النَّهْيَ وَلَمْ يُفَصِّحْ: هَلِ الْمُرَادُ بِهِ التَّحْرِيمُ أَوِ الْكَرَاهَةُ، وَسَيَبَيِّنُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْحَدِيثِ.

قَوْلُهُ: «الرِّيحُ» الْهَوَاءُ الَّذِي يُصَرِّفُهُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ، وَجَمْعُهُ رِيَّاحٌ. وَأَصُولُهَا أَرْبَعَةٌ: الشَّمَالُ، وَالْجَنُوبُ، وَالشَّرْقُ، وَالْغَرْبُ، وَمَا بَيْنَهُمَا يُسَمَّى النَّكْبَاءُ؛ لِأَنَّهَا نَاكِبَةٌ عَنِ الْاسْتِقَامَةِ فِي الشَّمَالِ أَوِ الْجَنُوبِ أَوِ الشَّرْقِ أَوِ الْغَرْبِ.

وَتَصْرِيفُهَا مِنْ آيَاتِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، فَأَحْيَانًا تَكُونُ شَدِيدَةً، تَقْلَعُ الْأَشْجَارَ، وَتَهْدِمُ الْبُيُوتَ، وَتَذْفِنُ الزُّرُوعَ، وَتَحْصُلُ مَعَهَا قِيَضَانَاتٌ عَظِيمَةٌ، وَأَحْيَانًا تَكُونُ هَادِئَةً، وَأَحْيَانًا تَكُونُ بَارِدَةً، وَأَحْيَانًا حَارَّةً، وَأَحْيَانًا عَالِيَةً، وَأَحْيَانًا نَازِلَةً، كُلُّ هَذَا بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ، وَلَوْ أَنَّ الْخَلْقَ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى أَنْ يُصَرِّفُوا الرِّيحَ عَنْ جِهَتِهَا الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ عَلَيْهَا مَا اسْتَطَاعُوا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا، وَلَوْ اجْتَمَعَتْ جَمِيعُ الْمَكَائِنِ الْعَالَمِيَّةِ النَّفَاثَةِ لِتَوْجِدِ هَذِهِ الرِّيحِ الشَّدِيدَةِ مَا اسْتَطَاعَتْ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا، وَلَكِنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ بِقُدْرَتِهِ يُصَرِّفُهَا كَيْفَ يَشَاءُ وَعَلَى مَا يُرِيدُ، فَهَلْ يَحْتَئِقُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَسُبَّ هَذِهِ الرِّيحَ؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الرِّيحَ مُسَخَّرَةٌ مُدَبَّرَةٌ، وَكَمَا أَنَّ الشَّمْسَ أَحْيَانًا تَضُرُّ بِاخِرَافِهَا بَعْضَ الْأَشْجَارِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَسُبَّهَا، فَكَذَلِكَ الرِّيحُ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ».

[٢] قَوْلُهُ: «لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ» (لَا) نَاهِيَّةٌ، وَالْفِعْلُ مَجْزُومٌ بِحَذْفِ النُّونِ، وَالْوَاوُ فَاعِلٌ، وَالرِّيحُ مَفْعُولٌ بِهِ. وَالسَّبُّ: الشَّتْمُ، وَالْعَيْبُ، وَالْقَذْحُ، وَاللَّعْنُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا تَمَى عَنْ سَبِّهَا؛ لِأَنَّ سَبَّ الْمَخْلُوقِ سَبُّ لَخَالِقِهِ، فَلَوْ وَجَدَتْ قَضْرًا مَبْنِيًّا وَفِيهِ عَيْبٌ، فَسَبَّيْتُهُ، فَهَذَا السَّبُّ يَنْصَبُّ عَلَى مَنْ بَنَاهُ، وَكَذَلِكَ سَبُّ الرِّيحِ؛ لِأَنَّهَا مُدَبَّرَةٌ مُسَخَّرَةٌ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ حِكْمَةُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

وَلَكِنْ إِذَا كَانَتْ الرِّيحُ مُزْعِجَةً فَقَدْ أَرْسَدَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى مَا يُقَالُ حِينَئِذٍ فِي قَوْلِهِ: «وَلَكِنْ قُولُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ...» إلخ.

فَإِذَا رَأَيْتُمْ مَا تَكْرَهُونَ فَقُولُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ^[١] وَخَيْرِ مَا فِيهَا^[٢] وَخَيْرِ مَا أَمَرْتُ بِهِ^[٣]، وَنَعُوذُ بِكَ^[٤] مِنْ شَرِّ هَذِهِ الرِّيحِ^[٥] وَشَرِّ مَا فِيهَا^[٦] وَشَرِّ مَا أَمَرْتُ بِهِ^[٧]، صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ^(١).

[١] قَوْلُهُ: «مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ» الرِّيحُ نَفْسُهَا فِيهَا خَيْرٌ وَشَرٌّ، فَقَدْ تَكُونُ عَاصِفَةً تَقْلَعُ الْأَشْجَارَ، وَتَهْدِمُ الدِّيَارَ، وَتُقَيِّضُ الْبَحَارَ وَالْأَنْهَارَ، وَقَدْ تَكُونُ هَادِئَةً تُبْرِدُ الْجَوَّ، وَتُكْسِبُ النَّشَاطَ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَخَيْرِ مَا فِيهَا» أَيُّ: مَا تَحْمِلُهُ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَحْمِلُ خَيْرًا، كَتَلْقِيحِ الثَّمَارِ، وَقَدْ تَحْمِلُ رَائِحَةً طَيِّبَةَ الشَّمِّ، وَقَدْ تَحْمِلُ شَرًّا، كِإِزَالَةِ لِقَاحِ الثَّمَارِ، وَأَمْرَاضِ تَضُرُّ الْإِنْسَانَ وَالبَهَائِمَ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَخَيْرِ مَا أَمَرْتُ بِهِ» مِثْلُ إِثَارَةِ السَّحَابِ وَسَوْقِهِ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَنَعُوذُ بِكَ» أَيُّ: نَعْتَصِمُ وَنَلْجَأُ.

[٥] قَوْلُهُ: «مِنْ شَرِّ هَذِهِ الرِّيحِ» أَيُّ: شَرُّهَا بِنَفْسِهَا، كَقْلَعِ الْأَشْجَارِ، وَدَفْنِ الزَّرُوعِ، وَهَدْمِ الْبُيُوتِ.

[٦] قَوْلُهُ: «وَشَرِّ مَا فِيهَا» أَيُّ: مَا تَحْمِلُهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الضَّارَّةِ، كَالْأَتَانِ، وَالْقَادُورَاتِ، وَالْأَوْثَنِ، وَغَيْرِهَا.

[٧] قَوْلُهُ: «وَشَرِّ مَا أَمَرْتُ بِهِ» كَالْإِهْلَاكِ وَالتَّذْمِيرِ، قَالَ تَعَالَى فِي رِيحِ عَادٍ: ﴿تَذْمِيرُ كُلِّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥]، وَتَبْيِيسِ الْأَرْضِ مِنَ الْأَمْطَارِ، وَدَفْنِ الزَّرُوعِ، وَطُمْسِ الْأَنْثَارِ وَالطَّرِيقِ؛ فَقَدْ تُوْمِرُ بِشَرِّ لِحِكْمَةٍ بِالْعِيَّةِ قَدْ نَعَجَزُ عَنْ إِذْرَاقِهَا.

وَقَوْلُهُ: «مَا أَمَرْتُ بِهِ» هَذَا الْأَمْرُ حَقِيقِيٌّ، أَيُّ: يَأْمُرُهَا اللَّهُ أَنْ تَهَبَ وَيَأْمُرُهَا أَنْ تَتَوَقَّفَ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ فِيهِ إِذْرَاقٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ: ﴿إِنِّي بَاطِلٌ لَكُمْ أَوْ كَرِهًا قَالْنَا أَنَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وَقَالَ لِلْقَلَمِ: «اكْتُبْ». قَالَ: رَبِّي وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا هُوَ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٢٣/٥) وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْفَتَنِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ سَبِّ الرِّيحِ، رَقْمُ (٢٢٥٢)، وَقَالَ: «حَسَنٌ صَحِيحٌ» - وَالنَّسَائِيُّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٩٣٣)، وَابْنُ السَّنِيِّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٢٩٩) وَالطَّحَاوِيُّ فِي «الْمَشْكَلِ» (٣٩٨/١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا. وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٩٣٥)، (٩٣٦، ٩٣٧) وَالْحَرَاظِيُّ فِي «مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ» (ص: ٨٣) وَالطَّحَاوِيُّ فِي «الْمَشْكَلِ» (٣٩٨/١) عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ مَوْقُوفًا. وَالحديث له شاهد مرفوع عن أبي هريرة وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: النَّهْيُ عَنِ سَبِّ الرِّيحِ^(١).

الثانية: الإِزْشَادُ إِلَى الْكَلَامِ النَّافِعِ إِذَا رَأَى الْإِنْسَانُ مَا يَكْرَهُ^(٢).

الثالثة: الإِزْشَادُ إِلَى أَنَّهَا مَأْمُورَةٌ^(٣).

الرابعة: أَنَّهَا قَدْ تُوْمَرُ بِخَيْرٍ وَقَدْ تُوْمَرُ بِشَرٍّ^(٤).

= كَائِنٌ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ^(١).

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: النَّهْيُ عَنِ سَبِّ الرِّيحِ، وَهَذَا النَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّ سَبَّهَا سَبٌّ لِمَنْ خَلَقَهَا وَأَرْسَلَهَا.

[٢] الثانية: الإِزْشَادُ إِلَى الْكَلَامِ النَّافِعِ إِذَا رَأَى الْإِنْسَانُ مَا يَكْرَهُ، أَيْ: مِنْهَا، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ:

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهَا...» الْحَدِيثُ، مَعَ فِعْلِ الْأَسْبَابِ الْحِسِّيَةِ أَيْضًا، كَالِاتِّقَاءِ مِنْ شَرِّهَا بِالْجُدْرَانِ أَوْ الْجِبَالِ وَنَحْوِهَا.

[٣] الثالثة: الإِزْشَادُ إِلَى أَنَّهَا مَأْمُورَةٌ؛ لِقَوْلِهِ: «مَا أَمَرْتُ بِهِ».

[٤] الرَّابِعَةُ: أَنَّهَا قَدْ تُوْمَرُ بِخَيْرٍ وَقَدْ تُوْمَرُ بِشَرٍّ؛ لِقَوْلِهِ: «خَيْرٌ مَا أَمَرْتُ بِهِ، وَشَرٌّ مَا أَمَرْتُ بِهِ».

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ لَا يَعْتَرِضَ عَلَى قَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ، وَأَنْ لَا يَسُبَّهُ، وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَسْلِمًا لِأَمْرِهِ الْكَوْنِيِّ، كَمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَسْلِمًا لِأَمْرِهِ الشَّرْعِيِّ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَخْلُوقَاتِ لَا تَمْلِكُ أَنْ تَفْعَلَ شَيْئًا إِلَّا بِأَمْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.



(١) أخرجه أحمد (٣١٧/٥)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، رقم (٤٧٠٠)، والترمذي: كتاب القدر، رقم (٢١٥٥)،

من حديث عباد بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بَاب

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَطُوتُ بِاللَّهِ عِزَّ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةَ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنْ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ الآية [ال عمران: ١٥٤]

ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِي هَذَا الْبَابِ آيَتَيْنِ:

[١] الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَطُوتُ﴾ الصَّامِرُ يَعُودُ عَلَى الْمُنَافِقِينَ، وَالْأَصْلُ فِي الظَّنِّ: أَنَّهُ الْاِخْتِمَالُ الرَّاجِحُ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْيَقِينِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَطُوتُونَ أَنَّهُمْ مُلْعَقُوا رَيْبِهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، أَيْ: يَتَيَقَّنُونَ، وَضِدُّ الرَّاجِحِ الْمَرْجُوحُ، وَيُسَمَّى وَهْمًا.

قَوْلُهُ: ﴿ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةَ﴾ عَطَفُ بَيَانٍ لِقَوْلِهِ: ﴿عِزَّ الْحَقِّ﴾.

وَالْجَاهِلِيَّةُ الْحَالُ الْجَاهِلِيَّةُ، وَالْمَعْنَى: يَطُوتُونَ بِاللَّهِ ظَنَّ الْمِلَّةِ الْجَاهِلِيَّةِ الَّتِي لَا يَعْرِفُ الظَّانُّ فِيهَا قَدْرَ اللَّهِ وَعَظَمَتَهُ، فَهُوَ ظَنٌّ بَاطِلٌ مُبْنِيٌّ عَلَى الْجَهْلِ.

وَالظَّنُّ بِاللَّهِ عَرَجٌ عَلَى نَوْعَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَطُنَّ بِاللَّهِ خَيْرًا.

الثَّانِي: أَنْ يَطُنَّ بِاللَّهِ شَرًّا.

وَالْأَوَّلُ لَهُ مُتَعَلِّقَانِ:

١- مُتَعَلِّقٌ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَفْعَلُهُ فِي هَذَا الْكَوْنِ؛ فَهَذَا يَحِبُّ عَلَيْكَ أَنْ تُحْسِنَ الظَّنَّ بِاللَّهِ عَرَجٌ فِيمَا يَفْعَلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي هَذَا الْكَوْنِ، وَأَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ مَا فَعَلَهُ إِنَّمَا هُوَ لِحِكْمَةٍ بِالْغَةِ قَدْ تَصِلُ الْعُقُولُ إِلَيْهَا وَقَدْ لَا تَصِلُ، وَبِهَذَا تَتَبَيَّنُ عَظَمَةُ اللَّهِ وَحِكْمَتُهُ فِي تَقْدِيرِهِ؛ فَلَا يَطُنُّ أَنَّ اللَّهَ إِذَا فَعَلَ شَيْئًا فِي الْكَوْنِ فَعَلَهُ لِإِرَادَةِ سَيِّئَةٍ، حَتَّى الْحَوَادِثُ وَالتَّكْبَاتُ لَمْ يُخْدِنَهَا اللَّهُ لِإِرَادَةِ الشَّرِّ الْمُتَعَلِّقِ بِفِعْلِهِ.

أَمَّا الْمُتَعَلِّقُ بِغَيْرِهِ بَأَن يُخْدِتَ مَا يُرِيدُ بِهِ أَنْ يَسُوءَ هَذَا الْغَيْرَ، فَهَذَا وَاقِعٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً﴾ [الاحزاب: ١٧].

٢- مُتَعَلِّقٌ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَفْعَلُهُ بِكَ، فَهَذَا يَحِبُّ أَنْ تَطُنَّ بِاللَّهِ أَحْسَنَ الظَّنِّ، لَكِنْ بِشَرِّطِ أَنْ يُوجَدَ لَدَيْكَ السَّبَبُ الَّذِي يُوجِبُ الظَّنَّ الْحَسَنَ، وَهُوَ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ عَلَى مُقْتَضَى شَرِيعَتِهِ مَعَ الْإِخْلَاصِ، فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَعَلَيْكَ أَنْ تَطُنَّ أَنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ مِنْكَ، وَلَا تُسِيءَ الظَّنَّ بِاللَّهِ بَأَن تَعْتَقِدَ أَنَّهُ لَنْ يَقْبَلَ مِنْكَ.

وكذلك إذا تاب الإنسان من الذنب فيحس الظن بالله أنه يقبل منه، ولا يبيء الظن بالله بأن يعتقد أنه لا يقبل منه. وأما إن كان الإنسان مفرطاً في الواجبات فاعلاً للمحرمات، وظن بالله ظناً حسناً - فهذا هو ظن المهاون المتهالك في الأماني الباطلة، بل هو من سوء الظن بالله؛ إذ إن حكمه الله تأبى مثل ذلك.

النوع الثاني: وهو أن يظن بالله سوءاً، مثل أن يظن في فعله سفهاً أو ظُلماً أو نحو ذلك؛ فإنه من أعظم المحرمات، وأفتح الذنوب، كما ظن هؤلاء المنافقون وغيرهم ممن يظن بالله غير الحق. قوله: ﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْآثَمِ مِنْ شَيْءٍ﴾ مرادهم بذلك أمران:

الأول: رفع اللوم عن أنفسهم.

الثاني: الاعتراض على القدر.

وقوله: ﴿لَنَا﴾ خبر مقدم.

وقوله: ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

قوله: ﴿إِنَّ الْآثَمَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ أي: فإذا كان كذلك فلا وجه لاحتجاجكم على قضاء الله وقدره، فالله عز وجل يفعل ما يشاء من التصير والخذلان.

وقوله: ﴿إِنَّ الْآثَمَ﴾ واحد الأمور لا واحد الأوامر، أي: الشأن كل الشأن الذي يتعلق بأفعال الله وأفعال المخلوقين كله لله سبحانه، فهو الذي يقدّر الذل والعز والخير والشر، لكن الشر في مفعولاته لا في فعله.

قوله: ﴿يُخَفُّونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ﴾ أي: ما لا يظهرُونَ لك، فمن شأن المنافقين عدم الصراحة والصدق، فيخفي في نفسه ما لا يبيده لغيره؛ لأنه يرى من جنبه وخوفه أنه لو أخبر بالحق لكان فيه هلاكه، فهو يخفي الكفر والفسوق والعصيان.

قوله: ﴿مَا قَوْلُنَا هَهْنَا﴾ أي: في أحد، والمراد بمن قُتل من استشهد من المسلمين في أحد؛ لأن عبد الله بن أبي رَجَع بنحو ثلث الجيش في غزوة أحد، وقال: إن محمداً يعصيني ويطيع الصغار والشبان.

قَوْلُهُ: ﴿ثُلُ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ هَذَا رَدٌّ لِقَوْلِهِمْ: لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا. وَهَذَا الْاِخْتِجَاجُ لَا حَقِيقَةَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كُتِبَ الْقَتْلُ عَلَى أَحَدٍ لَمْ يَنْفَعَهُ تَحَصُّنُهُ فِي بَيْتِهِ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُخْرَجَ إِلَى مَكَانِ مَوْتِهِ.

وَالكِتَابَةُ قِسْمَانِ:

- ١- كِتَابَةُ شَرْعِيَّةٍ، وَهَذَا لَا يَلْزَمُ مِنْهَا وَقُوعُ الْمَكْتُوبِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣].
- ٢- كِتَابَةُ كَوْنِيَّةٍ، وَهَذِهِ يَلْزَمُ مِنْهَا وَقُوعُ الْمَكْتُوبِ كَمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، وَقَوْلِهِ: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَفَ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١].

قَوْلُهُ: ﴿وَلِيَسْتَلِىَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ﴾ أَيْ: يَخْتَبِرَ مَا فِي صُدُورِكُمْ مِنَ الْإِيمَانِ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدْرِهِ، وَالْإِيمَانِ بِحُكْمِيَّتِهِ، فَيَخْتَبِرَ مَا فِي قَلْبِ الْعَبْدِ بِمَا يُقْدِرُهُ عَلَيْهِ مِنَ الْأُمُورِ الْمَكْرُوهَةِ؛ حَتَّى يَتَبَيَّنَ مِنَ اسْتِسْلَامِ لِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدْرِهِ وَحُكْمِيَّتِهِ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ.

قَوْلُهُ: ﴿وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ﴾ أَيْ: إِذَا حَصَلَ الْإِتْلَاءُ فَقُبُولَ بِالصَّبْرِ صَارَ فِي ذَلِكَ تَمَحُّيْصٌ لِمَا فِي الْقَلْبِ، أَيْ: تَطْهِيرٌ لَهُ وَإِلَا اللَّهُ لِمَا يَكُونُ قَدْ عَلِقَ بِهِ مِنْ بَعْضِ الْأُمُورِ الَّتِي لَا تَنْبَغِي. وَقَدْ حَصَلَ الْإِتْلَاءُ وَالتَّمَحُّيْصُ فِي غَزْوَةِ أُحُدٍ بِذَلِكَ أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمَّا نَذَبَهُمُ الرَّسُولُ ﷺ حِينَ قِيلَ لَهُ: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] خَرَجُوا إِلَى حَمْرَاءِ الْأَسَدِ وَلَمْ يَمِيدُوا غَزَاوًا وَفَرَجَعُوا، ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَى الْمَدِينَةِ﴾ [آل عمران: ١٧٤].

(١) حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ قَالَ لَعْرُوة: «يَا ابْنَ أَخِي! كَانَ أَبُوكَ مِنْهُمْ، الزَّيْبَرُ وَأَبُو بَكْرٍ، لَمَّا أَصَابَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا أَصَابَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَانْصَرَفَ عَنْهُ الْمُشْرِكُونَ خَافَ أَنْ يَرْجِعُوا، قَالَ: مَنْ يَذْهَبُ فِي أَرْهَمِهِ؟ فَانْتَدَبَ مِنْهُمْ سَبْعُونَ رَجُلًا. قَالَ: كَانَ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَالزَّيْبَرُ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْمَغَازِي، بَابُ «الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ»، رَقْمُ (٤٠٧٧). وَلَمْ يُخْرِجْهُ الْبُخَارِيُّ فِي التفسير فِي هَذَا الْبَابِ الْمَشَارِإِ، بَلْ سَاقَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الفتح» لَكُونِ الْبُخَارِيِّ لَمْ يَسْقِ حَدِيثًا فِي الْبَابِ كُلِّهِ، وَأَشَارَ ابْنُ حَجَرٍ أَنَّ الْحَدِيثَ تَقَدَّمَ: كِتَابُ الْمَغَازِي - الْفَتْحُ ٧٦/٨، ط (الريان) وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابُ مِنْ فَضَائِلِ طَلْحَةَ وَالزَّيْبَرِ، رَقْمُ (٢٤١٨). وَأَمَّا خُرُوجُهُمْ إِلَى حَمْرَاءِ الْأَسَدِ؛ فَقَدْ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَالتَّطَبُّعِيُّ؛ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا فِي «الدر المنثور» (١٠١/٢). وَقَالَ السَّيُوطِيُّ: «بِسند صحيح».

وَقَوْلُهُ: ﴿الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَلَمَ السَّوْءَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾ الآية [الفتح: ٦].^(١)

قَوْلُهُ: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ جُمْلَةٌ خَرِيَّتُهُ فِيهَا إِبْهَاتٌ أَنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ، أَي: بِصَاحِبَةِ الصُّدُورِ، وَالْمُرَادُ بِهَا الْقُلُوبُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَنبَأَهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]، فَاللَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فَيَعْلَمُ مَا فِي قَلْبِ الْعَبْدِ، وَمَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ مَتَى يَكُونُ وَكَيْفَ يَكُونُ.

[١] الآية الثانية قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَلَمَ السَّوْءِ﴾ الْمُرَادُ بِهِمُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُشْرِكُونَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَلَمَ السَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦]، أَي: ظَنَّ الْعَيْبِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ فِيمَا سَبَقَ: ﴿ظَنَّ الْجَنَّةَ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وَمِنْهُ مَا نَقَلَهُ الْمُؤَلِّفُ عَنِ ابْنِ الْقَيْمِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ: أَنَّهُمْ يَظُنُّونَ أَنَّ أَمْرَ الرَّسُولِ ﷺ سَيُضْمَحِلُّ، وَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعُودَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾ أَي: أَنَّ السَّوْءَ مُحِيطٌ بِهِمْ جَمِيعًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ كَمَا تُحِيطُ الدَّائِرَةُ بِمَا فِي جَوْفِهَا، وَكَذَلِكَ تَدُورُ عَلَيْهِمْ دَوَائِرُ السَّوْءِ، فَهُمْ وَإِنْ ظَنُّوا أَنَّهُ تَعَالَى تَخَلَّى عَنْ رَسُولِهِ وَأَنَّ أَمْرَهُ سَيُضْمَحِلُّ فَإِنَّ الْوَاقِعَ خِلَافَ ظَنِّهِمْ، وَدَائِرَةُ السَّوْءِ رَاجِعَةٌ عَلَيْهِمْ.

قَوْلُهُ: ﴿وَعَصَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ﴾ الْعَصَبُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ الْفِعْلِيَّةِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ وَبِرَتْبٍ عَلَيْهِ الْإِنْتِقَامُ، وَأَهْلُ التَّعْطِيلِ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْصِبُ حَقِيقَةً. فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْمُرَادُ بِعَصْبِهِ الْإِنْتِقَامُ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْمُرَادُ إِزَادَةُ الْإِنْتِقَامِ. قَالُوا: لِأَنَّ الْعَصَبَ عَلَيَّانُ دَمِ الْقَلْبِ لَطَلَبُ الْإِنْتِقَامِ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهُ جَمْرَةٌ يُلْقِيهَا الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِ ابْنِ آدَمَ»^(٢).

فِيجَابُ عَنْ ذَلِكَ: بِأَنَّ هَذَا هُوَ عَصَبُ الْإِنْسَانِ، وَلَا يَلْزُمُ مِنَ التَّوَافُقِ فِي اللَّفْظِ التَّوَافُقُ فِي الْمَثَلَةِ وَالْكَيْفِيَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَصَبَ لَيْسَ هُوَ الْإِنْتِقَامُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا أَهَسُّوْنَا أَنْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥].

ف﴿أَهَسُّوْنَا﴾ بِمَعْنَى: أَغْضَبُونَا «أَنْتَقَمْنَا مِنْهُمْ» فَجَعَلَ الْإِنْتِقَامَ مُرْتَبَاً عَلَى الْعَصَبِ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ عَزِيزُهُ.

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٩، ٦١) والترمذي: كتاب الفتن، باب ما جاء مما أخبر به النبي ﷺ أصحابه بها هو كائن إلى يوم القيامة، رقم (٢١٩١)، وقال: «حسن صحيح».

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ^(١) فِي الْآيَةِ الْأُولَى^(٢): «فُسِّرَ هَذَا الطَّنُ بِأَنَّهُ مُبْحَنَةٌ لَا يَنْصُرُ رَسُولُهُ، وَأَنَّ أَمْرَهُ سَيُضْمَحِلُّ، وَفُسِّرَ بِأَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ بِقَدْرِ اللَّهِ وَحِكْمَتِهِ.

فَفُسِّرَ بِإِنْكَارِ الْحِكْمَةِ، وَإِنْكَارِ الْقَدْرِ، وَإِنْكَارِ أَنْ يُتِمَّ أَمْرَ رَسُولِهِ ﷺ وَأَنْ يُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَهَذَا هُوَ ظَنُّ السَّوَاءِ الَّذِي ظَنَّهُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُشْرِكُونَ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَعَنَهُمُ﴾ اللَّعْنُ: الطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ عَنْ رَحْمَةِ اللَّهِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ﴾ أَيُّ: هَيَّأَهَا لَهُمْ وَجَعَلَهَا سَكَنًا لَهُمْ وَمُسْتَقَرًّا.

قَوْلُهُ: ﴿وَسَلَّتْ مُصِيرًا﴾ أَيُّ: مَرَجَعًا يُصَارُ إِلَيْهِ.

و﴿مُصِيرًا﴾ تَمْيِيزٌ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَرٌّ، أَيُّ: سَاءَتِ النَّارُ مُصِيرًا يُصِيرُونَ إِلَيْهِ.

[١] قَوْلُهُ: «قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ» هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةَ، أَحَدُ تَلَامِيذِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الْكِبَارِ الْمَلَاذِمِينَ لَهُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي (زَادِ الْمَعَادِ) عَقِيبَ غَزْوَةِ أُحُدٍ تَحْتَ بَحْثِ الْحَكَمِ وَالْغَايَاتِ الْمَحْمُودَةِ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا^(٣).

[٢] قَوْلُهُ: «فِي الْآيَةِ الْأُولَى» بَعْضُ قَوْلِهِ: ﴿يَطُوتُونَ بِاللهِ عِزَّ الْحَقِّ طَنَ الْجَهَنِّيَّةِ﴾ فُسِّرَ بِأَنَّ اللَّهَ لَا يَنْصُرُ رَسُولَهُ، وَأَنَّ أَمْرَهُ سَيُضْمَحِلُّ، أَيُّ: يُزُولُ، وَفُسِّرَ بِأَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ بِقَدْرِ اللَّهِ وَحِكْمَتِهِ، يُؤْخَذُ هَذَا التَّفْسِيرُ مِنْ قَوْلِهِمْ: «لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَهُنَا» فَفُسِّرَ بِإِنْكَارِ الْحِكْمَةِ، وَإِنْكَارِ الْقَدْرِ، وَإِنْكَارِ أَنْ يُتِمَّ أَمْرَ رَسُولِهِ ﷺ وَأَنْ يُظْهِرَهُ اللَّهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ.

فَفُسِّرَ بِمَا يَكُونُ طَعْنًا فِي الرُّبُوبِيَّةِ، وَطَعْنًا فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، فَالطَّعْنُ فِي الْقَدْرِ طَعْنٌ فِي رُبُوبِيَّةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لِأَنَّ مِنْ تَمَامِ رُبُوبِيَّتِهِ عَزَّوَجَلَّ أَنْ نُؤْمِنَ بِأَنَّ كُلَّ مَا جَرَى فِي الْكَوْنِ فَإِنَّهُ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ، وَالطَّعْنُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ تَضَمُّنُهُ الطَّعْنُ فِي أَعْمَالِهِ وَحِكْمَتِهِ؛ حَيْثُ ظَنَّنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنْصُرُ رَسُولَهُ وَسَوْفَ يَضْمَحِلُّ أَمْرُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ظَنَّ الْإِنْسَانُ هَذَا الظَّنَّ بِاللَّهِ فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ إِزْسَالَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَبَثٌ وَسَفَهٌ، فَمَا الْفَائِدَةُ مِنْ أَنْ يُرْسَلَ رَسُولٌ، وَيُؤْمَرَ بِالْقِتَالِ، وَإِتْلَافِ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ، ثُمَّ تَكُونِ النَّتِيجَةُ أَنْ يَضْمَحِلَّ أَمْرُهُ وَيُنْسَى؟! فَهَذَا بَعِيدٌ، وَلَا سِيَّيَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الَّذِي هُوَ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَذِنَ بِأَنَّ شَرِيعَتَهُ سَوْفَ تَبْقَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَأَنَّهُ كَانَ هَذَا ظَنُّ السَّوِّءِ؛ لِأَنَّهُ ظَنُّ غَيْرِ مَا يَلِيْقُ بِهِ سُبْحَانَهُ، وَمَا يَلِيْقُ بِحِكْمَتِهِ وَحَمْدِهِ، وَوَعْدِهِ الصَّادِقِ.

فَمَنْ ظَنُّ أَنَّهُ يُدْبِلُ الْبَاطِلَ عَلَى الْحَقِّ إِذَالَةً مُسْتَفْرَغَةً يَضْمَحِلُّ مَعَهَا الْحَقُّ، أَوْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ مَا جَرَى بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ، أَوْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ قَدْرُهُ لِحِكْمَةِ بِالْغَةِ يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا الْحَمْدَ، بَلْ زَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ لِمَشِيئَةٍ مُجَرَّدَةٍ - فَذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا، قَوْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ^(١١).

[١] قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَهَذَا هُوَ ظَنُّ السَّوِّءِ الَّذِي ظَنَّهُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُشْرِكُونَ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ».

وْخُلَاصَةٌ مَا ذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي تَفْسِيرِ ظَنِّ السَّوِّءِ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَظُنَّ أَنَّ اللَّهَ يُدْبِلُ الْبَاطِلَ عَلَى الْحَقِّ إِذَالَةً مُسْتَفْرَغَةً يَضْمَحِلُّ مَعَهَا الْحَقُّ، فَهَذَا هُوَ ظَنُّ الْمُشْرِكِينَ وَالْمُنَافِقِينَ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [الفتح: ١٢].

الثَّانِي: أَنْ يُنْكِرَ أَنْ يَكُونَ مَا جَرَى بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ أَنْ يَكُونَ فِي مُلْكِهِ سُبْحَانَهُ مَا لَا يَرِيدُ، مَعَ أَنَّ كُلَّ مَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ فَهُوَ بِإِرَادَتِهِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يُنْكِرَ أَنْ يَكُونَ قَدْرُهُ لِحِكْمَةِ بِالْغَةِ يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا الْحَمْدَ؛ لِأَنَّ هَذَا يَتَضَمَّنُ أَنْ تَكُونَ تَقْدِيرَاتُهُ لِعِبَادٍ وَسَفَهَا، وَنَحْنُ نَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ اللَّهَ لَا يَقْدُرُ شَيْئًا أَوْ يُشْرِعُهُ إِلَّا لِحِكْمَةٍ، قَدْ تَكُونُ مَعْلُومَةً لَنَا وَقَدْ تَقْصُرُ عَقُولُنَا عَنْ إِدْرَاكِهَا؛ وَلِهَذَا يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِي عِلَلِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ اخْتِلَافًا كَبِيرًا بِحَسَبِ مَا عِنْدَهُمْ مِنْ مَعْرِفَةِ حِكْمَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَرَأَيْ الْجَهْمِيَّةَ وَالْجَزْيَرِيَّةَ أَنَّ اللَّهَ يَقْدُرُ الْأَشْيَاءَ لِمُجَرَّدِ الْمَشِيئَةِ لَا لِحِكْمَةٍ، قَالُوا: لِأَنَّهُ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ سُوءِ الظَّنِّ بِاللَّهِ؛ لِأَنَّ الْمَخْلُوقَ إِذَا تَصَرَّفَ لِغَيْرِ حِكْمَةٍ سُمِّيَ سَفِيهًا، فَمَا بِأَنَّكَ بِالْخَالِقِ الْحَكِيمِ؟!

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [ص: ٢٧]، فَالظَّنُّ بِأَنَّهَا خُلِقَتْ بِأَطْلًا لَا لِحِكْمَةٍ عَظِيمَةٍ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِبٍ﴾ (٣٨) مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ [الدخان: ٣٨-٣٩]، الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْبَاطِلِ، وَهُوَ لَا قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ

وَأَكْثَرَ النَّاسِ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ ظَنًّا سَوءًا^[١] فِيمَا يَحْتَضِرُ بِهِمْ، وَفِيمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُهُمْ^[٢]، وَلَا يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ^[٣] إِلَّا مَنْ عَرَفَ اللَّهَ وَأَسْمَاءَهُ وَصِفَاتِهِ وَمُوجِبَ حِكْمَتِهِ وَحَدِيثِهِ^[٤].

= تَعَالَى خَلْقُهُمَا بَاطِلًا لَغَيْرِ حِكْمَةٍ. قَالَ اللَّهُ: ﴿ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أَيِ: الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُمَا بَاطِلًا وَعَبَثًا سَفَهًا وَلَعِبًا.

وَالْمُعْتَرِلةَ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ، يَقُولُونَ: لَا يُقَدَّرُ إِلَّا لِلْحِكْمَةِ، وَيَفْرَضُونَ عَلَى اللَّهِ مَا يَشَاؤُونَ، وَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ «مُخْتَصَرِ التَّحْرِيرِ» الْفَتْوَحِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَيْنِ فِي الْمَذْهَبِ. وَلَكِنْ الصَّوَابُ بِلَا رَيْبٍ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا وَلَا يَقْدَرُهُ عَلَى عِبْدِهِ وَلَا يُشْرَعُ شَيْئًا إِلَّا لِلْحِكْمَةِ بِالْغِيَةِ، يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا الْحَمْدَ وَالشُّكْرَ.

قَوْلُهُ: ﴿قَوْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ [ص: ٢٧]، ﴿وَيْلٌ﴾ مُبْتَدَأٌ، وَسَاغَ الْإِنْتِدَاءُ بِالنَّكَرَةِ: لِلتَّعْظِيمِ، وَخَبَرَ الْمُبْتَدَأَ: ﴿لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ ﴿مِنَ النَّارِ﴾ بَيَانٌ لـ ﴿وَيْلٌ﴾، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ ﴿وَيْلٌ﴾ كَلِمَةٌ وَعِيدٌ وَلَيْسَتْ كَمَا قِيلَ: وَادِي فِي جَهَنَّمَ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: وَيْلٌ لَكَ مِنَ الْبَرْدِ، وَيْلٌ لَكَ مِنْ فَلَانٍ. وَيَقُولُ الْمُتَوَجِّعُ: وَيْلَاهُ. وَإِنْ كَانَ قَدْ يَوْجَدُ وَادِي فِي جَهَنَّمَ اسْمُهُ وَيْلٌ، لَكِنْ وَيْلٌ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْآيَةِ كَلِمَةٌ وَعِيدٌ.

[١] قَوْلُهُ: «وَأَكْثَرَ النَّاسِ» أَيِ: مِنْ بَنِي آدَمَ لَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ.

وقَوْلُهُ: «يَظُنُّونَ بِاللَّهِ ظَنًّا سَوءًا» أَيِ: الْعَيْبِ فِيمَا يَحْتَضِرُ بِهِمْ، كَمَا إِذَا دَعَا اللَّهُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ يَظُنُّونَ أَنَّ اللَّهَ لَا يُجِيبُهُمْ، أَوْ إِذَا تَعَبَّدُوا اللَّهَ بِمُقْتَضَى شَرِيعَتِهِ يَظُنُّونَ أَنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ، وَهَذَا ظَنُّ السَّوءِ فِيمَا يَحْتَضِرُ بِهِمْ.

[٢] قَوْلُهُ: «فِيمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُهُمْ» كَمَا إِذَا رَأَوْا أَنَّ الْكُفَّارَ انْتَصَرُوا عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِمَعْرَكَةٍ مِنْ الْمَعَارِكِ ظَنُّوا أَنَّ اللَّهَ يُدِيلُ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ذَاتًا، فَالْوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يُجَسِّنَ الظَّنَّ بِاللَّهِ مَعَ وُجُودِ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَقْتَضِي ذَلِكَ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَلَا يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ» أَيِ: مِنَ الظَّنِّ السَّوءِ.

[٤] قَوْلُهُ: «إِلَّا مَنْ عَرَفَ اللَّهَ وَأَسْمَاءَهُ وَصِفَاتِهِ وَمُوجِبَ حِكْمَتِهِ وَحَدِيثِهِ» صَدَقَ رَحِمَهُ اللَّهُ، لَا يَسْلَمُ مِنْ ظَنِّ السَّوءِ إِلَّا مَنْ عَرَفَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَمَا لَهُ مِنَ الْحُكْمِ وَالْأَسْرَارِ فِيمَا يَقْدَرُهُ وَيُشْرَعُهُ، وَكَذَلِكَ عَرَفَ أَسْمَاءَهُ وَصِفَاتِهِ مَعْرِفَةً حَقَّةً، لَا مَعْرِفَةً تَحْرِيفَ وَتَأْوِيلَ.

وَلِهَذَا حُجِبَ الْمُحَرِّفُونَ وَالْمُؤْوَلُونَ عَنْ مَعْرِفَةِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، فَتَجِدُ قُلُوبَهُمْ مُظْلِمَةً غَالِبًا،

فَلْيَعْتَنِ اللَّيْبُ^(١) النَّاصِحُ لِنَفْسِهِ هَذَا^(٢)،

= نحاول أن نورد الإشكالات والتشكيك والجدل، أمّا من أبقى أسماء الله وصفاته على ما دلّت عليه وسلك في ذلك مذهب السلف فإن قلبه لا يردّ عليه مثل هذه الاعتراضات التي تردّ على قلوب أولئك المحرّفين؛ لأنّ المحرّفين إنّما أتوا من جهة ظنّهم بالله ظنّ السوء؛ حيث ظنوا أنّ الكتاب والسنة دلّ ظاهرهما على التمثيل والتشبيه، فأخذوا يحرفون الكلم عن مواضعه، ويذكرون ما أثبت الله لنفسه؛ ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: إنّ كلّ معطل ممثّل، وكلّ ممثّل معطل^(٣).

أمّا كون كلّ معطل ممثلاً؛ فلائنه إنّما عطلّ لكونه ظنّ أنّ دلالة الكتاب والسنة تقتضي التمثيل، فلما ظنّ هذا الظنّ السيّء بخصوص الكتاب والسنة أخذ يحرفها ويضرفها عن ظاهرها، فمثّل أولاً، وعطلّ ثانياً، ثمّ إنّه إذا عطلّ صفات الله تعالى خوفاً من تشبيهه بالموجود فقد شبهه بالمعدوم. وأمّا كون كلّ ممثّل معطلاً؛ فلأنّ الممثّل عطلّ الله تعالى من كماله الواجب؛ حيث مثّله بال مخلوق الناقص، وعطلّ كلّ نصّ يدلّ على نفى مماثلة الخالق للمخلوق.

وعلى هذا؛ فالذي عرف أسماء الله وصفاته معرفة على ما جرى عليه سلف هذه الأمة وأئمّتها، وعرف موجب حكمه الله، أي: مقتضى حكمه الله - لا يمكن أن يظنّ بالله ظنّ السوء.

وقوله: «موجب» موجب بالفتح؛ هو المسبّب الناتج عن السبب بمعنى المقتضى، وبالكسر: السبب الذي يقتضي الشيء بمعنى المقتضى، والمراد هنا الأول. فالذي يعرف موجب حكمه الله وما تقتضيه الحكمة - فإنه لا يمكن أن يظنّ بالله ظنّ السوء أبداً.

ولاحظ الحكمة التي حصّلت للمسلمين في هزيمتهم في حنين، وفي هزيمتهم في أحد، فإنّ في ذلك حكماً عظيمة ذكرها الله في سورة آل عمران والتوبة، فهذه الحكم إذا عرفها الإنسان لا يمكن أن يظنّ بالله ظنّ السوء، وإنّه أراد أن يخذل رسوله وحزبه، بل كلّ ما يجريه الله في الكون - كمنع الإنبات والفقر - فهو لحكمة بالغة قد لا نعلمها، ولا يمكن أن يظنّ أنّ الله بخلّ على عباده؛ لأنّه عزّ وجلّ أكرم الأكرمين، وعلى هذا فقس.

[١] قوله: «الليّب» على وزن فعيل، ومعناه: ذو اللب، وهو العقل.

[٢] قوله: «بهذا» المشار إليه هو الظنّ بالله عزّ وجلّ؛ فليعتن بهذا حتى يظنّ بالله ظنّ الحقّ لا ظنّ السوء وظنّ الجاهليّة.

وَلَيْتَبَ إِلَى اللَّهِ^[١]، وَلَيْسْتَغْفِرُهُ^[٢] مِنْ ظَنِّهِ بِرَبِّهِ ظَنَّ السَّوءِ.

وَلَوْ فَتَشَّتْ مَنْ فَتَشَتْ لَرَأَيْتَ عِنْدَهُ تَعَتُّتًا عَلَى الْقَدَرِ وَمَلَامَةً لَهُ^[٣]، وَأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَذَا وَكَذَا، فَمُسْتَقِيلٌ وَمُسْتَكْثَرٌ^[٤]، وَفَتَشَ نَفْسَكَ، هَلْ أَنْتَ سَالِمٌ؟^[٥]
فَإِنْ تَنَجَّ مِنْهَا تَنَجَّ^[٦] مِنْ ذِي عَظِيمَةٍ^[٧] وَإِلَّا فَإِنِّي لَا إِخَالَكَ نَاجِيًا^[٨]

[١] قَوْلُهُ: «وَلَيْتَبَ إِلَى اللَّهِ» أَي: يَرْجِعُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ التَّوْبَةَ الرَّجُوعُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ إِلَى الطَّاعَةِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَيْسْتَغْفِرُهُ» أَي: يَطْلُبُ مِنْهُ الْمَغْفِرَةَ، وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ: «فَلَيْتَبَ» وَقَوْلُهُ: «وَلَيْسْتَغْفِرُهُ»

لِلْأَمْرِ.

[٣] قَوْلُهُ: «تَعَتُّتًا عَلَى الْقَدَرِ وَمَلَامَةً لَهُ» أَي: إِذَا قَدَّرَ اللَّهُ شَيْئًا لَا يَلَايِمُهُ حِجْدُهُ يَقُولُ: يَنْبَغِي

أَنْ نَتَّصِرَ، يَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ الْمَطَرُ، يَنْبَغِي أَنْ لَا نُصَابَ بِالْجَوَائِحِ، وَأَنْ يُوسَعَ لَنَا فِي هَذَا الرَّزْقِ، وَهَكَذَا.

[٤] قَوْلُهُ: «فَمُسْتَقِيلٌ وَمُسْتَكْثَرٌ» مُسْتَقِيلٌ مُبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ مَحْدُوفٌ. وَ«مُسْتَكْثَرٌ» مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ

مَحْدُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: فَمَنْ النَّاسِ مُسْتَقِيلٌ وَمِنْهُمْ مُسْتَكْثَرٌ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ» [هود: ١٠٥]، ف(سَعِيدٌ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَحْدُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: وَمِنْهُمْ سَعِيدٌ، وَلَا يُقَالُ بَأَنَّ (سَعِيدٌ) مَعْطُوفٌ عَلَى (شَقِيٌّ)؛ لَكُونِهِ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفَانِ لِمَوْصُوفٍ وَاحِدٍ.

[٥] قَوْلُهُ: «وَفَتَشَ نَفْسَكَ: هَلْ أَنْتَ سَالِمٌ» وَهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ مِمَّا أَوْجَبَهُ

اللَّهُ، فَتَشَ عَنْ نَفْسِكَ: هَلْ أَنْتَ سَالِمٌ مِنَ التَّقْصِيرِ فِيهِ؟ وَمِمَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ؟ هَلْ أَنْتَ سَالِمٌ مِنَ الْوُقُوعِ فِيهِ؟

[٦] قَوْلُهُ: «فَإِنْ تَنَجَّ مِنْهَا تَنَجَّ مِنْ ذِي عَظِيمَةٍ» «تَنَجَّ» الْأَوَّلُ فِعْلٌ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ بِحَذْفِ

الْوَاوِ، «تَنَجَّ» الثَّانِيَةُ جَوَابُهُ مَجْزُومٌ بِحَذْفِ الْوَاوِ.

[٧] وَقَوْلُهُ: «مِنْ ذِي عَظِيمَةٍ» أَي: مِنْ ذِي بَلِيَّةٍ عَظِيمَةٍ.

[٨] قَوْلُهُ: «وَلَا فَإِنِّي لَا إِخَالَكَ نَاجِيًا» التَّقْدِيرُ، أَي: وَلَا تَنَجَّ مِنْ هَذِهِ الْبَلِيَّةِ فَإِنِّي لَا إِخَالَكَ

نَاجِيًا. وَمَعْنَى إِخَالَكَ: أَطْنُكَ، وَهِيَ تَنْصِبُ مَفْعُولَتَيْنِ: الْأَوَّلُ هُنَا الْكَافُ، وَالثَّانِي (نَاجِيًا).

(١) اختلف في قائله، فنسبه الجاحظ في البيان والتبيين (١/ ٢٩٣)، وابن قتيبة في المعارف (ص: ٥٥٧) للأسود بن سريع، وقال ابن قتيبة: فسرقه الفرزدق، ونسبه للفردق ابن سلام في طبقات فحول الشعراء (١/ ١٨٢)، وهو في ديوان ذي الرمة بشرح الباهلي (٣/ ١٩٢٤).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ آلِ عِمْرَانَ^[١].

الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ الْفَتْحِ^[٢].

الثالثة: الإِخْبَارُ بِأَنَّ ذَلِكَ أَنْوَاعٌ لَا تُحْصَرُ^[٣].

الرابعة: أَنَّهُ لَا يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ عَرَفَ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ وَعَرَفَ نَفْسَهُ^[٤].

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: تَفْسِيرُ آيَةِ آلِ عِمْرَانَ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُطْنُوتُ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ وَقَدْ سَبَقَ، وَالضَّمِيرُ فِيهَا لِلْمُنَافِقِينَ.

[٢] الثانية: تَفْسِيرُ آيَةِ الْفَتْحِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنُّ السَّوِّءِ﴾ وَقَدْ سَبَقَ، وَالضَّمِيرُ فِيهَا لِلْمُنَافِقِينَ.

[٣] الثالثة: الإِخْبَارُ بِأَنَّ ذَلِكَ أَنْوَاعٌ لَا تُحْصَرُ، أَيُّ: ظَنُّ السَّوِّءِ، وَالَّذِي أَخْبَرَ بِذَلِكَ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَضَابِطُ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ أَنْ يُظَنَّ بِاللَّهِ مَا لَا يَلِيقُ بِهِ.

[٤] الرابعة: أَنَّهُ لَا يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ عَرَفَ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ وَعَرَفَ نَفْسَهُ. أَيُّ: لَا يَسْلَمُ مِنْ ظَنِّ السَّوِّءِ بِاللَّهِ إِلَّا مَنْ عَرَفَ اللَّهَ وَأَسْمَاءَهُ وَصِفَاتِهِ، وَمُوجِبَ حُكْمِهِ وَحَمْدِهِ، وَعَرَفَ نَفْسَهُ فَقَنَسَ عَنْهَا، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ الْإِنْسَانَ هُوَ مُحَلُّ النَّقْصِ وَالسَّوِّءِ، وَأَمَّا الرَّبُّ فَهُوَ مُحَلُّ الْكَمَالِ الْمُطْلَقِ الَّذِي لَا يَغْتَرِيهِ نَقْصٌ بَرَجِهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

وَلَا تَظُنُّنَّ بِرَبِّكَ ظَنًّا سَوِيًّا فَإِنَّ اللَّهَ أَوَّلَى بِالْجَمِيلِ^(١)

مُنَاسِبَةُ الْبَابِ لِلتَّوْحِيدِ: إِنَّ ظَنِّ السَّوِّءِ يُنَافِي كَمَالَ التَّوْحِيدِ، وَيُنَافِي الْإِيمَانَ بِالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ فِي الْأَسْمَاءِ: ﴿وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْمُسَمَّى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فَإِذَا ظَنَّ بِاللَّهِ ظَنُّ السَّوِّءِ لَمْ تَكُنِ الْأَسْمَاءُ حُسْنَى. وَقَالَ فِي الصِّفَاتِ: ﴿وَاللَّهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، وَإِذَا ظَنَّ بِاللَّهِ ظَنُّ السَّوِّءِ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى.



بَابُ مَا جَاءَ فِي مُنْكَرِي الْقَدْرِ^[١]

[١] قَوْلُهُ: «مُنْكَرِي» أَصْلُهُ: مُنْكَرَيْنِ - جَمْعُ مُذَكَّرٍ سَالِمٍ - فَحُذِفَتِ التَّوْنُ لِلإِضَافَةِ كَمَا يُحْذَفُ التَّنْوِينُ أَيْضًا، قَالَ الشَّاعِرُ:

كَأَنِّي تَنْوِينٌ وَأَنْتَ إِضَافَةٌ فَلَأَيْنَ تَرَانِي لَا لِحُلِّ جَوَارِي
وَقِيلَ: (مَكَانِي) بَدَلُ (جَوَارِي).

قَوْلُهُ: «الْقَدَرُ» هُوَ تَقْدِيرُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ لِلْكَائِنَاتِ، وَهُوَ سِرٌّ مَكْتُومٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ أَوْ مَنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ.

قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْقَدَرُ سِرُّ اللَّهِ عَزَّجَلَّ فِي خَلْقِهِ، وَلَا نَعْلَمُهُ إِلَّا بَعْدَ وَقُوعِهِ، سَوَاءٌ كَانَ خَيْرًا أَوْ شَرًّا.

وَالْقَدَرُ يُطْلَقُ عَلَى مَعْنَيْنِ:

الْأَوَّلُ: التَّقْدِيرُ، أَيْ: إِرَادَةُ اللَّهِ الشَّيْءَ عَزَّجَلَّ.

الثَّانِي: الْمَقْدَرُ، أَيْ: مَا قَدَرَهُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ.

وَالتَّقْدِيرُ يَكُونُ مُصَاحِبًا لِلْفِعْلِ وَسَابِقًا لَهُ، فَاِلْمُصَاحِبُ لِلْفِعْلِ هُوَ الَّذِي يَكُونُ بِهِ الْفِعْلُ، وَالسَّابِقُ هُوَ الَّذِي قَدَرَهُ اللَّهُ عَزَّجَلَّ فِي الْأَزَلِ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ: خَلَقَ الْجَنِينَ فِي بَطْنِ الْأُمِّ فِيهِ تَقْدِيرٌ سَابِقٌ عِلْمِيٌّ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَفِيهِ تَقْدِيرٌ مُقَارِنٌ لِلْخَلْقِ وَالتَّكْوِينِ، وَهَذَا الَّذِي يَكُونُ بِهِ الْفِعْلُ، أَيْ: تَقْدِيرُ اللَّهِ لِهَذَا الشَّيْءِ عِنْدَ خَلْقِهِ.

وَالْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ يَتَعَلَّقُ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ خُصُوصًا، وَلَهُ تَعَلَّقَ بِتَوْحِيدِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ.

وَالنَّاسُ فِي الْقَدَرِ ثَلَاثُ طَوَائِفَ:

الأولى: الجبريَّةُ الجهميَّةُ، أثبتوا قَدْرَ اللهِ تَعَالَى، وَعَلَوْا فِي إِبْتَائِهِ حَتَّى سَلَبُوا الْعَبْدَ اخْتِيَارَهُ وَقُدْرَتَهُ، وَقَالُوا: لَيْسَ لِلْعَبْدِ اخْتِيَارٌ وَلَا قُدْرَةٌ فِي مَا يَفْعَلُهُ أَوْ يَتْرُكُهُ، فَأَكْلُهُ وَشُرْبُهُ وَنَوْمُهُ وَيَقْظَتُهُ وَطَاعَتُهُ وَمَعْصِيَتُهُ كُلُّهَا بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ مِنْهُ وَلَا قُدْرَةٍ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَنْزِلَ مِنَ السَّطْحِ عَنِ الدَّرَجِ مَخْتَارًا وَيَبْنَ أَنْ يُلْقَى مِنَ السَّطْحِ مُكْرَهًا.

الطائفةُ الثانيةُ: القَدْرِيَّةُ الْمُعْتَرِلَةُ، أثبتوا لِلْعَبْدِ اخْتِيَارًا وَقُدْرَةً فِي عَمَلِهِ، وَعَلَوْا فِي ذَلِكَ حَتَّى نَفَوْا أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ تَعَالَى فِي عَمَلِ الْعَبْدِ مَشِيئَةٌ أَوْ خَلْقٌ، وَنَفَى غُلَامَتُهُمْ عِلْمَ اللَّهِ بِهِ قَبْلَ وَقُوعِهِ، فَأَكَلَ الْعَبْدُ وَشُرِبَ وَنَوْمٌ وَيَقْظَةٌ وَطَاعَتُهُ وَمَعْصِيَتُهُ كُلُّهَا وَاقِعَةٌ بِاخْتِيَارِهِ التَّامِّ وَقُدْرَتِهِ التَّامَّةِ، وَلَيْسَ لِلَّهِ تَعَالَى فِي ذَلِكَ مَشِيئَةٌ وَلَا خَلْقٌ، بَلْ وَلَا عِلْمٌ قَبْلَ وَقُوعِهِ عِنْدَ غُلَامَتِهِمْ.

استَدَلَّ الْأَوَّلُونَ الْجَبَرِيَّةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وَالْعَبْدُ وَفَعَلَهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَقْسُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَلْبَهُمْ وَمَا تَشَاءُونَ﴾ [الأنفال: ١٧]، فَنَفَى اللَّهُ الرَّمِيَّ عَنْ نَبِيِّهِ حِينَ رَمَى وَأَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ. وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُنَا وَلَا حَرَمًا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وَهُمْ شُبُهَةٌ أُخْرَى تَرَكْنَاهَا؛ خَوْفَ الْإِطَالَةِ. وَالرَّدُّ عَلَى شُبُهَاتِهِمْ بِمَا يَلِي:

أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ فَاسْتَدِلُّوا لَهُمْ بِهَا مُعَارِضٌ بِالنُّصُوصِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي فِيهَا إِبْتِائَاتُ إِرَادَةِ الْعَبْدِ وَإِضَافَةُ عَمَلِهِ إِلَيْهِ وَإِثْبَاتُهُ عَلَيْهِ كَرَامَةً أَوْ إِهَانَةً، وَكُلُّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَلَوْ كَانَ مُجْبَرًا عَلَيْهَا مَا كَانَ لِإِضَافَةِ عَمَلِهِ إِلَيْهِ وَإِثْبَاتِهِ عَلَيْهِ فَائِدَةٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ الْعَمَلَ إِلَيْهِمْ، وَأَمَّا كَوْنُ اللَّهِ تَعَالَى خَالِقَهُ؛ فَلَا أَنْ عَمَلَ الْعَبْدِ حَاصِلٌ بِإِرَادَتِهِ الْجَازِمَةِ وَقُدْرَتِهِ التَّامَّةِ، وَالْإِرَادَةُ وَالْقُدْرَةُ تَحُلُوقَانِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ، فَكَانَ الْحَاصِلُ بَيْنَهُمَا تَحَلُّوْقًا لِلَّهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَضَافَ الرَّمِيَّ إِلَى نَبِيِّهِ ﷺ، لَكِنَّ الرَّمِيَّ فِي الْآيَةِ لَهُ مَعْنَيَانِ:

أَحَدُهُمَا: حَذْفُ الْمَرْمِيِّ، وَهُوَ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي أَضَافَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ.

وَالثَّانِي: إِيصَالُ الْمَرْمِيِّ إِلَى أَعْيُنِ الْكُفَّارِ الَّذِينَ رَمَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِالتَّرَابِ يَوْمَ بَدْرٍ فَأَصَابَ عَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَهَذَا مِنْ فِعْلِ اللَّهِ؛ إِذْ لَيْسَ بِمَقْدُورِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُوَصِّلَ التَّرَابَ إِلَى عَيْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ فَلَعَمْرُ اللَّهِ؛ إِنَّهُ لَحُجَّةٌ عَلَى هَؤُلَاءِ الْجَبَرِيَّةِ، فَقَدْ أَبْطَلَ اللَّهُ تَعَالَى حُجَّةَ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ احْتَجُّوا بِالْقَدْرِ عَلَى شُرَكَائِهِمْ حِينَ قَالَ فِي الْآيَةِ نَفْسَهَا: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾، وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُذَيِّقَهُمْ بَأْسَهُ وَهُمْ عَلَى حَقٍّ فِيمَا احْتَجُّوا بِهِ.

ثُمَّ يَقُولُ: الْقَوْلُ بِالْجَبْرِ بَاطِلٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْعَقْلِ وَالْحِسِّ وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ، وَلَا يَقُولُ بِهِ مَنْ قَدَّرَ اللَّهُ حَقَّ قَدْرِهِ، وَعَرَفَ مُقْتَضَى حُكْمِهِ وَرَحْمَتِهِ.

فِيمَنْ أَدِلَّةِ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، فَاتَّبَتْ لِلْعَبْدِ إِرَادَةً. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧].

وَقَالَ: ﴿إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٨].

وَقَالَ: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المنافقون: ١١]، فَاتَّبَتْ لِلْعَبْدِ إِرَادَةً قَوْلًا وَفِعْلًا وَعَمَلًا.

وَمِنْ أَدِلَّةِ السُّنَّةِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(١)، وَقَوْلُهُ: «مَا هَيَّئْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ، وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَاتُّوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(٢)، وَلِهَذَا إِذَا أُكْرِهَ الْمَرْءُ عَلَى قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِخِلَافِ مَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ أَوْ فِعْلِهِ الَّذِي أُكْرِهَ عَلَيْهِ حُكْمٌ فَاعِلِهِ اخْتِيَارًا. وَأَمَّا إِجْمَاعُ السَّلَفِ عَلَى بُطْلَانِ الْقَوْلِ بِالْجَبْرِ: فَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ قَالَ بِهِ، بَلْ رَدُّ مَنْ أَدْرَكَ مِنْهُمْ بِدَعْوَةِ مَوْزُوثٍ مَعْلُومٍ.

وَأَمَّا دَلَالَةُ الْعَقْلِ عَلَى بُطْلَانِهِ؛ فَلَأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْعَبْدُ مُجْبَرًا عَلَى عَمَلِهِ لَكَانَتْ عُقُوبَةُ الْعَاصِي ظُلْمًا

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم (٧٢٨٨)، ومسلم: كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، رقم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= ومثوبة الطائع عبثاً، والله تعالى منزّه عن هذا وهذا، ولأنّه لو كان العبد مجبراً على عمله لم تقم الحجة بإرسال الرُّسل؛ لأنّ القدر باقٍ مع إرسال الرُّسل، وما كان الله ليقيم على العباد حجة مع انتفاء كونها حجة.

وأما دلالة الحسّ على بطلانه فإنّ الإنسان يدرك الفرق بين ما فعله باختياره؛ كأكله وشربه وقيامه وقعوده، ويبنّ ما فعله بغير اختياره؛ كارتعاشه من البرد والخوف ونحو ذلك.

واستدلّ الطائفة الثانية (القدرية) بقوله تعالى: ﴿مِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢] فأثبت للعبد إرادة، وبقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ. وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، ونحوها من النصوص القرآنية والتبويّة الدالة على أنّ للعبد إرادة، وأنّه هو العامل الكاسب الرّاكع السّاجد، ونحو ذلك.

والردّ عليهم من وجوه:

الأوّل: أنّ الآيات والأحاديث التي استدلّوا بها نوعان: نوعٌ مقيد لإرادة العبد وعمله بأنّه بمشيئة الله، كقوله تعالى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ (١٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿[التكوير: ٢٨-٢٩]، وقوله: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ (١٩) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٢٩-٣٠]، وكقوله تعالى في العمل: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَحَلَّ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَحَلُوا وَلَكِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

والنوع الثاني: مطلق، كقوله تعالى: ﴿فَأَتُوا حَرَثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وقوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، وقوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْمَاجِلَةَ﴾ [إلى قوله: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾ [الإسراء: ١٨-١٩]، وهذا النوع المطلق يُحمّل على المقيد كما هو معلوم عند أهل العلم.

الثاني: أنّ إثبات استقلال العبد بعمله مع كونه مملوكاً لله تعالى يقتضي إثبات شيءٍ في ملك الله لا يريدّه الله، وهذا نوعٌ إشرّك به؛ ولهذا سمّى النبي ﷺ القدرية مجوس هذه الأمة^(١).

(١) أخرجه أحمد (٨٦/٢)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، رقم (٤٦٩١)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وهو مشهور عند أهل العلم لكن فيه ضعف.

الثَّالِثُ: أَنْ نَقُولَ لَهُمْ: هَلْ تُفَرُّونَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالِمٌ بِمَا سَيَفْعَلُ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ؟ فَسَيَقُولُ غَيْرُ الْغُلَاةِ مِنْهُمْ: نَعَمْ، نُفَرُّ بِذَلِكَ. فنَقُولُ: هَلْ وَقَعَ فِعْلُهُمْ عَلَى وَفَى عِلْمِ اللَّهِ أَوْ عَلَى خِلَافِهِ؟ فَإِنْ قَالُوا: عَلَى وَفْقِهِ. قُلْنَا: إِذَنْ قَدْ أَرَادَهُ. وَإِنْ قَالُوا: عَلَى خِلَافِهِ، فَقَدْ أَنْكَرُوا عِلْمَهُ، وَقَدْ قَالَ الْأَيْمَةُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي الْقَدَرِيَّةِ: نَاطِرُوا وَهُمْ بِالْعِلْمِ، فَإِنْ أَقَرُّوا بِهِ خُصِمُوا، وَإِنْ أَنْكَرُوهُ كَفَرُوا.

وهاتان الطائفتان -الجبريَّة والقدريَّة- ضالَّتانِ طَرِيقَ الْحَقِّ؛ لِأَنَّهُمَا بَيْنَ مُفْرِطٍ غَالٍ وَمُقَرِّطٍ مُقَصِّرٍ؛ فَالْجَبَرِيَّةُ غَلَوُا فِي إثْبَاتِ الْقَدَرِ وَقَصَّروا فِي إِرَادَةِ الْعَبْدِ وَقُدْرَتِهِ، وَالْقَدَرِيَّةُ غَلَوُا فِي إثْبَاتِ إِرَادَةِ الْعَبْدِ وَقُدْرَتِهِ وَقَصَّروا فِي الْقَدَرِ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْأَسْعَدُ بِالذَّلِيلِ وَالْأَوْفَقُ لِلْحَكَمَةِ وَالتَّعْلِيلِ هُمْ:

الطَّائِفَةُ الثَّالِثَةُ: أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، الطَّائِفَةُ الْوَسْطَى، الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ، وَسَلَكُوا فِي طَرِيقِهِمْ خَيْرَ مِلَّةٍ، فَأَمَنُوا بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقُدْرِهِ، وَأَنَّ لِلْعَبْدِ اخْتِيَارًا وَقُدْرَةً، فَكُلُّ مَا كَانَ فِي الْكُونِ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ سُكُونٍ أَوْ وُجُودٍ أَوْ عَدَمٍ، فَإِنَّهُ كَائِنْ بِعِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَشِيتِيهِ، وَكُلُّ مَا كَانَ فِي الْكُونِ فَمَخْلُوقٌ لِلَّهِ تَعَالَى، لَا خَالِقَ إِلَّا لِلَّهِ، وَلَا مَدْبَرٍ لِلْخَلْقِ إِلَّا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، وَأَمَنُوا أَنَّ لِلْعَبْدِ مَشِيتَةً وَقُدْرَةً، لَكِنْ مَشِيتُهُ مُرَبُوطَةٌ بِمَشِيتَةِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ۖ﴾ (١٨) وَمَا نَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿[التكوير: ٢٨-٢٩]﴾.

فإِذَا شَاءَ الْعَبْدُ شَيْئًا وَفَعَلَهُ، عَلِمْنَا أَنَّ مَشِيتَةَ اللَّهِ تَعَالَى قَدْ سَبَقَتْ تِلْكَ الْمَشِيتَةَ. وَهَؤُلَاءِ هُمْ الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الدَّلِيلِ الْمَقُولِ وَالْمَعْقُولِ، فَأَدِلَّتْهُمْ عَلَى إثْبَاتِ الْقَدَرِ هِيَ أَدِلَّةُ الْمُشْتَبِهِينَ لَهُ مِنَ الْجَبَرِيَّةِ، لَكِنَّهُمْ اسْتَدَلُّوا بِهَا عَلَى وَجْهِ الْعَدْلِ وَالْجَمْعِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَدِلَّةِ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا نَفَاةُ الْقَدَرِ. وَأَدِلَّتْهُمْ عَلَى إثْبَاتِ مَشِيتَةِ الْعَبْدِ وَقُدْرَتِهِ هِيَ أَوَّلَةُ الْمُشْتَبِهِينَ لِذَلِكَ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ، لَكِنَّهُمْ اسْتَدَلُّوا بِهَا عَلَى وَجْهِ الْعَدْلِ وَالْجَمْعِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَدِلَّةِ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا نَفَاةُ مَشِيتَةِ الْعَبْدِ وَقُدْرَتِهِ.

وَبِهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْجَبَرِيَّةِ وَالْقَدَرِيَّةِ نَظَرُوا إِلَى النُّصُوصِ بَعَيْنِ الْأَعْوَرِ الَّذِي لَا يُبْصِرُ إِلَّا مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ، فَهَدَى اللَّهُ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ، وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.

حِكَايَةُ:

يَمَّا يُحْكَى أَنَّ الْقَاضِيَّ عَبْدَ الْجَبَّارِ الْهَمْدَانِيَّ الْمُعْتَزِلِيَّ دَخَلَ عَلَى الصَّاحِبِ ابْنِ عَبَّادٍ وَكَانَ مُعْتَزِلِيًّا أَيْضًا، وَكَانَ عِنْدَهُ الْأَسَاطُ أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِيَّ، فَقَالَ عَبْدُ الْجَبَّارِ عَلَى الْفُورِ: سُبْحَانَ مَنْ تَنَزَّهَ

= عَنْ الْفَحْشَاءِ! فَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ قَوْزًا: سُحَّانَ مَنْ لَا يَقَعُ فِي مُلْكِهِ إِلَّا مَا يَشَاءُ! فَقَالَ عَبْدُ الْجَبَّارِ وَفَهُمْ أَنَّهُ قَدْ عَرَفَ مُرَادَهُ: أَيْرِيدُ رَبَّنَا أَنْ يُعْصَى؟ فَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: أَيْعَصَى رَبَّنَا قَهْرًا؟ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الْجَبَّارِ: أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَنِي الْهُدَى وَقَصَى عَلَيَّ بِالرَّذَى أَحْسَنَ إِلَيَّ أَمْ أَسَاءَ؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو إِسْحَاقَ: إِنْ كَانَ مَنَعَكَ مَا هُوَ لَكَ فَقَدْ أَسَاءَ، وَإِنْ كَانَ مَنَعَكَ مَا هُوَ لَهُ، فَيَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ. فَانصَرَفَ الْحَاضِرُونَ وَهُمْ يَقُولُونَ: وَاللهِ! لَيْسَ عَنْ هَذَا جَوَابٌ^(١). اهـ.

وَقَدْ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَسَطٌ بَيْنَ فِرْقِ الْمُبْتَدِعَةِ فِي خَمْسَةِ أَصُولٍ ذَكَرَهَا فِي (الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ) فَلْتَرَجِعْ هُنَاكَ.

مَرَاتِبُ الْقَدْرِ: وَهِيَ أَرْبَعٌ يَجِبُ الْإِيْمَانُ بِهَا كُلِّهَا:

الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى: الْعِلْمُ، وَذَلِكَ بِأَنْ تُؤْمِنَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلِيمٌ كُلُّ شَيْءٍ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا، فَعَلِمَ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ، فَكُلُّ شَيْءٍ مَعْلُومٌ لِلَّهِ، سَوَاءٌ كَانَ دَقِيقًا أَمْ جَلِيلًا مِنْ أَفْعَالِهِ أَوْ أَفْعَالِ خَلْقِهِ.

وَأَوَّلُهُ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ كَثِيرٌ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْطُرُ مِنْ رَحْمَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبْرَ فِي تُلُوكِ الْأَرْضِ وَلَا رَظٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، فَالْأَوْرَاقُ الَّتِي تَتَسَاقَطُ مِيتَةً، أَيْ وَرَقَةً كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً فِي بَرٍّ أَوْ بَحْرٍ - فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْلَمُهَا، وَالْوَرَقَةُ الَّتِي تُخَلَقُ يَعْلَمُهَا مِنْ بَابِ أُولَى.

وَلَا حِظَّ سَعَةِ عِلْمِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ وَإِحَاطَتِهِ، فَلَوْ فُرِصَ أَنَّهُ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ لَيْسَ فِيهَا قَمَرٌ، وَفِيهَا سَحَابٌ مُتْرَاكِمٌ مُطْطَرٌّ، وَحَبَّةٌ فِي قَاعِ الْبَحْرِ الْمَائِحِ الْعَمِيقِ، فَهَذِهِ ظُلُمَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ: ظُلْمَةُ الطَّبَقَةِ الْأَرْضِيَّةِ، وَظُلْمَةُ الْبَحْرِ، وَظُلْمَةُ السَّحَابِ، وَظُلْمَةُ الْمَطَرِ، وَظُلْمَةُ الْأَمْوَاجِ، وَظُلْمَةُ اللَّيْلِ، فَكُلُّ هَذَا دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا حَبْرَ فِي تُلُوكِ الْأَرْضِ﴾، ثُمَّ جَاءَ الْعُمُومُ الْمُطْلَقُ: ﴿وَلَا رَظٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾، وَلَا كِتَابَةَ إِلَّا بَعْدَ عِلْمٍ. فَفِي هَذِهِ الْآيَةِ إِبْثَابُ الْعِلْمِ وَإِبْثَابُ الْكِتَابَةِ.

وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، فَفِي الْآيَةِ أَيْضًا إِبْثَابُ الْعِلْمِ وَإِبْثَابُ الْكِتَابَةِ.

الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ: الْكِتَابَةُ، وَقَدْ دَلَّتْ عَلَيْهَا الْآيَتَانِ السَّابِقَتَانِ.

الْمَرْبُوبَةُ الثَّالِثَةُ: الْمَشِيئَةُ، وَهِيَ عَامَّةٌ، مَا مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا وَهُوَ كَائِنٌ بِإِرَادَةِ اللَّهِ وَمَشِيئَتِهِ، فَلَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُ أَبَدًا، سِوَاءُ كَانَ ذَلِكَ فِيمَا يَفْعَلُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ يَفْعَلُهُ الْمَخْلُوقُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَ الْآلِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٥٣] الْآيَةُ.

الْمَرْبُوبَةُ الرَّابِعَةُ: الْخَلْقُ، فَمَا مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا اللَّهُ خَالَقُهُ وَمَالِكُهُ وَمُدَبِّرُهُ وَدُو سُلْطَانِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وَهَذَا الْعُمُومُ لَا مُحْصَصَ لَهُ، حَتَّى فِعْلُ الْمَخْلُوقِ مَخْلُوقٌ لِلَّهِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْمَخْلُوقِ مِنْ صِفَاتِهِ، وَهُوَ وَصِفَاتُهُ مَخْلُوقَانِ، وَلِأَنَّ فِعْلَهُ نَاتِجٌ عَنْ أَمْرَيْنِ:

١- إِرَادَةٌ جَازِمَةٌ.

٢- قُدْرَةٌ تَامَّةٌ.

وَاللَّهُ هُوَ الَّذِي خَلَقَ فِي الْإِنْسَانِ الْإِرَادَةَ الْجَازِمَةَ وَالْقُدْرَةَ التَّامَّةَ؛ وَلِهَذَا قِيلَ لِأَعْرَابِيٍّ: بِمَ عَرَفْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: بِنَقْضِ الْعَزَائِمِ، وَصَرْفِ الْهِمَمِ.

وَالْعَبْدُ يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِهِ سَيِّئَانِ:

١- خَلْقٌ، وَهَذَا يَتَعَلَّقُ بِاللَّهِ.

٢- مُبَاشَرَةٌ، وَهَذَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَبْدِ وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الواقعة: ٢٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وَلَوْلَا نِسْبَةُ الْفِعْلِ إِلَى الْعَبْدِ مَا كَانَ لِلشَّاءِ عَلَى الْمُؤْمِنِ الْمُطِيعِ وَإِنَابَتِهِ فَائِدَةٌ، وَكَذَلِكَ عُقُوبَةُ الْعَاصِي وَتَوْبِيخُهُ.

وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يُؤْمِنُونَ بِجَمِيعِ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ الْأَرْبَعِ، وَقَدْ جُمِعَتْ فِي بَيْتٍ:

عِلْمٌ كِتَابَةٌ مَوْلَانَا مَشِيئَةٌ وَخَلْقُهُ وَهُوَ إِيجَادٌ وَتَكْوِينٌ

وَهُنَاكَ تَقْدِيرَاتٌ أُخْرَى نِسْبَةٌ مِنْهَا: تَقْدِيرُ عُمْرِي، حِينَ يَبْلُغُ الْجَنِينَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، يُرْسَلُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ، فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيَكْتُبُ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَسَقْيَ أَوْ سَعِيدٌ.

ومنها: التَّقْدِيرُ الْحَوَلِيُّ، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي لَيْلَةِ الْقَدَرِ، يُكْتُبُ فِيهَا مَا يَكُونُ فِي السَّنَةِ، قَالَ

اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤].

ومنها التَّقْدِيرُ اليَوْمِيُّ: كَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، فَهُوَ كُلُّ يَوْمٍ يُغْنِي فَقِيرًا، وَيُفْقِرُ غَنِيًّا، وَيُوجِدُ مَعْدُومًا، وَيُعْذِمُ مَوْجُودًا، وَيَبْسُطُ الرِّزْقَ وَيَقْدِرُهُ، وَيُنْشِئُ السَّحَابَ وَالْمَطَرَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلِ الْإِبْرَانُ بِالْقَدَرِ يُنَافِي مَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ مِنْ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَفْعَلُ الشَّيْءَ بِاخْتِيَارِهِ؟
الْجَوَابُ: لَا يُنَافِيهِ؛ لِأَنَّ مَا يَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ بِاخْتِيَارِهِ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ، كَمَا قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا أَقْبَلَ عَلَى الشَّامِ، وَقَالُوا لَهُ: إِنَّ فِي الشَّامِ طَاعُونًَا يَفْتِكُ النَّاسَ. فَجَمَعَ الصَّحَابَةَ وَشَاوَرَهُمْ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَرْجِعْ. فَعَزَمَ عَلَى الرَّجُوعِ، فَجَاءَ أَمِيرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ عَامِرُ بْنُ الْجَرَّاحِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَفَرَارًا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ؟ فَأَجَابَ عُمَرُ: «نَفَرُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ»^(١).
يُغْنِي: أَنَّ مُضِيَّتَنَا فِي السَّفَرِ بِقَدَرِ اللَّهِ وَرُجُوعَنَا بِقَدَرِ اللَّهِ، ثُمَّ صَرَبَ لَهُ مَثَلًا، قَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِبِلٌ فَهَبَطْتَ وَادِيًا لَهُ شُعْبَتَانِ إِحْدَاهُمَا خَصْبَةٌ وَالْأُخْرَى جَدْبَةٌ، أَلَيْسَ إِنْ رَعَيْتَ الْخَصْبَةَ فَيَقْدِرَ اللَّهُ، وَإِنْ رَعَيْتَ الْجَدْبَةَ فَيَقْدِرَ اللَّهُ.

وَقَالَ أَيْضًا: أَرَأَيْتَ لَوْ رَعَى الْجَدْبَةَ وَتَرَكَ الْخَصْبَةَ أَكُنْتَ مُعْجِزُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَيَسِرْ إِذْنًا وَمَعْنَى (مُعْجِزُهُ): نَاسِبًا إِيَّاهُ إِلَى الْعَجْزِ. فَالْإِنْسَانُ وَإِنْ كَانَ يَفْعَلُ فَإِنَّمَا يَفْعَلُ بِقَدَرِ اللَّهِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْعَاصِي مَعْذُورًا بِمَعْصِيَتِهِ؛ لِأَنَّهُ عَصَى بِقَدَرِ اللَّهِ؟
أُجِيبُ: إِنَّ اخْتِجَاجَ الْعَاصِي بِالْقَدَرِ بَاطِلٌ بِالشَّرْعِ وَالنَّظَرِ.

أَمَّا بطلانُهُ بِالشَّرْعِ: فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فَهُمْ قَالُوا هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْاِخْتِجَاجِ بِالْقَدَرِ عَلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَدَرَأَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَاسَنَا﴾، وَلَوْ كَانَتْ حُجَّتُهُمْ صَحِيحَةً مَا أَذَاقَهُمُ اللَّهُ بَاسَهُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا خُرَاسُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وَهَذَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى بَطْلَانِ اخْتِجَاجِهِمْ بِالْقَدَرِ عَلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون (٥٧٢٩)، ومسلم: كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة، رقم (٢٢١٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= فابطل الله الحجة على الناس بإرسال الرُّسل، ولو كان القدر حجة ما انتفت بإرسال الرُّسل؛ لأنَّ القدر باقٍ حتَّى مع إرسال الرُّسل، وهذا يدلُّ على بطلان احتجاج العاصي على معصيته بقدر الله. وأما بطلانه بالنظر: فنقول: لو فرض أنه نُشر في جريدة ما عن وظيفة مُرتبها كذا، وكذا، ووظيفة أخرى أقلَّ منها، فإنك سوف تطلب الأعلى، فإن لم يكن طلبت الأخرى، فإذا لم تحصل له شيء منها فإنه يلوم نفسه على تفریطه بعدم المسارعة إليها مع أول الناس.

وعندنا وظائف دينية: الصَّلوات الخمس كفارة لما بينها، وهي كنهز على باب أحدنا يغتسل منه في كل يوم خمس مرات، وصلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد سبع وعشرين درجة، فلماذا تترك هذه الوظائف وتحتج بالقدر، وتذهب إلى الوظائف الدنيوية الرفيعة، فكيف لا تحتج بالقدر فيما يتعلّق بأمر الدنيا، وتحتج به فيما يتعلّق بأمر الآخرة؟!

مثال آخر: رجل قال: عسى ربي أن يرزقني بولد صالح عالم عابد. وهو لم يتزوج، فنقول: تزوج حتَّى يأتيك. فقال: لا. فلا يمكن أن يأتيه الولد، لكن إذا تزوج فإن الله بمشيئته قد يرزقه الولد المطلوب. وكذلك من يسأل الله الفوز بالجنة والنجاة من النار، ولا يعمل لذلك، فلا يمكن أن ينجو من النار ويفوز بالجنة؛ لأنه لم يعمل لذلك.

فبطل الاحتجاج بالقدر على معاصي الله بالآثر والنظر؛ ولهذا قال النبي ﷺ كلمة جامعة مانعة نافعة: «ما منكم من أحدٍ إلا وقد كُتِبَ مقعده من الجنة ومقعده من النار»، قالوا: يا رسول الله! أفلا ندع العمل ونتكل؟ قال: «اعملوا؛ فكلُّ مُيسَّرٍ لما خلق له»^(١)، فالنبي ﷺ أعطانا كلمة واحدة، فقال: «اعملوا...»، وهذا فعل أمر «فكلُّ مُيسَّرٍ لما خلق له».

ولإيهان بالقدر فوائد عظيمة، منها:

١- أنه من تمام توحيد الربوبية.

٢- أنه يوجب صدق الاعتقاد على الله عزَّ وجلَّ؛ لأنك إذا علمت أن كلَّ شيء بقضاء الله وقدره صدق اعتقادك على الله.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب «تفسير القمري»، رقم (٤٩٤٩)، ومسلم: كتاب القدر، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه، رقم (٢٦٤٧)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «وَالَّذِي نَفْسُ ابْنِ عُمَرَ بِيَدِهِ^[١].....

٣- أَنَّهُ يُوجِبُ لِلْقَلْبِ الطُّمَأْنِينَةَ، إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ - اطمأننت بما يصيبك بعد فعل الأسباب النافعة.

٤- مَنَعَ إعْجَابِ الْمَرْءِ بِعَمَلِهِ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا يُشْكُرُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي مَنَّ عَلَيْهِ وَقَدَّرَهُ لَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ^[٢]﴾ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴿[الحديد: ٢٢-٢٣]، أَي: فَرَحَ بِطَرٍ وإِعْجَابٍ بِالنَّفْسِ.

٥- عَدَمُ حُزْنِهِ عَلَى مَا أَصَابَهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رَبِّهِ، فَهُوَ صَادِرٌ عَنْ رَحْمَةٍ وَحِكْمَةٍ.

٦- أَنَّ الْإِنْسَانَ يَفْعَلُ الْأَسْبَابَ؛ لِأَنَّهُ يُؤْمِنُ بِحِكْمَةِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَأَنَّهُ لَا يَقْدَرُ الْأَشْيَاءُ إِلَّا مَرْبُوطَةً بِأَسْبَابِهَا.

[١] قَوْلُهُ: «وَالَّذِي نَفْسُ ابْنِ عُمَرَ بِيَدِهِ» الصَّبْغَةُ هُنَا قَسَمٌ، جَوَابُهُ: جُمْلَةُ «لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمْ مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَبًا، ثُمَّ أَتَفَقَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا قِيلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ» وَابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ أَبِيهِ - ذَكَرَ حُكْمَهُمْ بِالنَّسْبَةِ لِقَبُولِ عَمَلِهِمْ، وَلَمْ يَقُلْ: هُمْ كُفَّارٌ. لَكِنْ حُكَّمُوا بِأَنَّ إِنْفَاقَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يُقْبَلُ يَسْتَلْزِمُ الْحُكْمَ بِكُفْرِهِمْ.

وَلَمَّا قَالَ ابْنُ عُمَرَ ذَلِكَ جَوَابًا عَلَى مَا نُقِلَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ أَنَاسًا مِنَ الْبَصْرَةِ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ لَمْ يَقْدَرْ فِعْلَ الْعَبْدِ، وَإِنَّ الْأَمْرَ أَتَى، وَأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ بِأَفْعَالِ الْعَبْدِ حَتَّى يَعْمَلَهَا وَتَقَعُ مِنْهُ.

فَابْنُ عُمَرَ حَكَّمَ بِكُفْرِهِمُ اللَّازِمِ مِنْ قَوْلِهِ: «مَا قِيلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ»، وَالَّذِي لَا يُقْبَلُ مِنْهُ النَّفَقَاتُ هُوَ الْكَافِرُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٥٤]، ثُمَّ اسْتَدَّلَ ابْنُ عُمَرَ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْإِيَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»، فَتُؤْمِنُ بِالْجَمِيعِ، فَإِنْ كَفَرْتَ بِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ السَّتَةِ فَأَنْتَ كَافِرٌ بِالْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ الْإِيَانِ كُلُّهُ لَا يَتَجَزَّأُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ نُوْمُنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا^[٣]﴾ أَوَّلِيكَ هُمْ الْكَافِرُونَ حَقًّا ﴿[النساء: ١٥٠-١٥١].

وَوَجْهُ اسْتِدْلَالِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الْإِيَانَ مَبْنِيًّا عَلَى هَذِهِ الْأَرْكَانِ السَّتَةِ، وَإِذَا فَاتَ

لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمْ مِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا، ثُمَّ أَنْفَقَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا قَبِلَهُ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ»،
ثُمَّ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ^(١) وَمَلَائِكَتِهِ^(٢) وَكُتُبِهِ^(٣).....

= رُكْنٌ مِنَ الْأَرْكَانِ سَقَطَ الْبُيَّانُ، فَإِذَا أَنْكَرَ الْإِنْسَانُ شَيْئًا وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ السَّتَةِ صَارَ كَافِرًا،
وَإِذَا كَانَ كَافِرًا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ.

[١] قَوْلُهُ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ»، وَالْإِيمَانُ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ يَتَضَمَّنُ أَرْبَعَةَ أُمُورٍ:

١- الْإِيمَانُ بِوُجُودِهِ.

٢- وَبِرُبُوبِيَّتِهِ.

٣- وَبِالْوَهِّيَّةِ.

٤- وَبِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ.

فَمَنْ أَنْكَرَ وُجُودَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ، وَمَنْ أَقَرَّ بِوُجُودِهِ وَأَنَّهُ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ، لَكِنَّهُ أَنْكَرَ أَسْمَاءَهُ
وَصِفَاتِهِ، أَوْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ مُحْتَضًا بِهَا - فَهُوَ غَيْرُ مُؤْمِنٍ بِاللَّهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَمَلَائِكَتِهِ» وَالْإِيمَانُ بِالْمَلَائِكَةِ يَتَضَمَّنُ أَرْبَعَةَ أُمُورٍ:

١- الْإِيمَانُ بِوُجُودِهِمْ.

٢- الْإِيمَانُ بِأَسْمَاءِ مَنْ عَلِمْنَا اسْمَهُ مِنْهُمْ.

٣- الْإِيمَانُ بِأَفْعَالِهِمْ.

٤- الْإِيمَانُ بِصِفَاتِهِمْ.

فَوَمِنْ عَلِمْنَا صِفَاتِهِ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَلِمْنَاهُ عَلَى خَلْقِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا لَهُ سِتْرَانِ
جَنَاحٍ، قَدْ سَدَّ الْأَفْقَ؛ كَمَا أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى عَظَمَتِهِ، وَأَنَّهُ كَبِيرٌ جَدًّا، فَهُوَ
فَوْقَ مَا نَتَصَوَّرُ، وَمَعَ ذَلِكَ يَأْتِي أَحْيَانًا بِصُورَةٍ بَشَرٍ، فَأَتَى مَرَّةً بِصُورَةِ دُخْيَةِ الْكَلْبِيِّ، وَأَتَى مَرَّةً
بِصُورَةِ رَجُلٍ شَدِيدِ سَوَادِ الشَّعْرِ، شَدِيدِ بَيَاضِ الثِّيَابِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ سَفَرٍ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ
أَحَدٌ، فَجَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ جُلُوسَةَ الْمُتَعَلِّمِ الْمُتَأَدِّبِ^(١).

[٣] قَوْلُهُ: «وَكُتُبِهِ» أَيِ: الْكُتُبِ الَّتِي أَنْزَلَهَا عَلَى رُسُلِهِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام، رقم (٨)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَرُسُلِهِ^(١)

والإيمان بالكتبِ يَتَضَمَّنُ مَا يَلِي:

١- الإيمانَ بِأَنَّهَا حَقٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ.

٢- تَصْدِيقَ أَخْبَارِهَا.

٣- التَّزَامَ أَحْكَامِهَا مَا لَمْ تُنْسَخْ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَلْزَمُنَا أَنْ نَلْتَزِمَ بِأَحْكَامِ الْكُتُبِ السَّابِقَةِ؛ لِأَنَّهَا كُلُّهَا مَنْسُوخَةٌ بِالْقُرْآنِ، إِلَّا مَا أَقَرَّهُ الْقُرْآنُ. وَكَذَلِكَ لَا يَلْزَمُنَا الْعَمَلُ بِمَا تُسَخِّحُ فِي الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ فِيهِ أَشْيَاءُ مَنْسُوخَةٌ.

٤- الإيمانَ بِمَا عَلِمْنَاهُ مُعَيَّنًا مِنْهَا، مِثْلُ: التَّوْرَةِ، وَالْإِنْجِيلِ، وَالْقُرْآنِ، وَالزَّبُورِ، وَصُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى.

٥- الإيمانَ بِأَنَّ كُلَّ رَسُولٍ أَرْسَلَهُ اللَّهُ مَعَهُ كِتَابٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ﴾ [الحديد: ٢٥]، وَقَالَ عِيسَى: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَنِي الْكِتَابَ﴾ [مريم: ٣٠]، وَقَالَ عَنْ يَحْيَى كَذَلِكَ^(١).

تَنْبِيهُ: الْكُتُبُ الَّتِي بَأَيْدِي الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى الْيَوْمَ قَدْ دَخَلَهَا التَّحْرِيفُ وَالْكِتْمَانُ، فَلَا يُوثِقُ بِهَا، وَالْمُرَادُ بِمَا سَبَقَ الْإِيمَانُ بِأَصْلِ الْكُتُبِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَرُسُلِهِ» هُمُ الَّذِينَ أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِمْ وَأَرْسَلَهُمْ إِلَى الْخَلْقِ لِيُبَلِّغُوا شَرِيعَةَ اللَّهِ.

والإيمان بالرُّسُلِ يَتَضَمَّنُ مَا يَلِي:

١- أَنْ نُؤْمِنَ بِأَنَّهُمْ حَقٌّ صَادِقُونَ مُصَدِّقُونَ.

٢- أَنْ نُؤْمِنَ بِمَا صَحَّ عَنْهُمْ مِنَ الْأَخْبَارِ، وَبِمَا ثَبَتَ عَنْهُمْ مِنَ الْأَحْكَامِ، مَا لَمْ تُنْسَخْ.

٣- أَنْ نُؤْمِنَ بِأَعْيَانِ مَنْ عَلِمْنَا أَعْيَانَهُمْ، وَمَا لَمْ نَعْلَمْهُ، فَتُؤْمِنُ بِهِمْ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ مَا مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ، وَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَرْسَلَ لِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ أَرْسَالِ﴾ [النساء: ١٦٥].

وَالْبَسَرُ إِذَا لَمْ يَأْتِهِمْ رَسُولٌ مُبَيِّنٌ لَهُمْ مَعْدُورُونَ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: يَا رَبَّنَا! مَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا

(١) كما في قوله تعالى: ﴿يَبَيِّنُ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيحًا﴾ [مريم: ١٧٢].

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ^[١] وَتُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ^[٢]

= رَسُولًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَمَسَالُؤًا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنُنِيعَ إِلَيْنِكَ مِّن قَبْلِ أَنْ نَذِلَّ وَنَخْزَىٰ﴾ [طه: ١٣٤]، فَلَا يُدَّ مِنْ رَسُولٍ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ الْخَلْقَ.

فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَلَىٰ فِتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ﴾ [المائدة: ١٩] يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فِيهِ فِتْرَةٌ لَيْسَ فِيهَا رَسُولٌ، فَهَلْ قَامَتْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ الْفِتْرَةَ بَيْنَ عِيسَى وَمُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ طَوِيلَةٌ، وَقَدْ قَامَتْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ؛ لِأَنَّ فِيهَا بَقَايَا، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي (صَحِيحِهِ) «إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، فَمَقَتَهُمْ عَرَبُهُمْ وَعَجَمُهُمْ، إِلَّا بَقَايَا مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ»^(١)، وَكَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِّنَ الْفُرُونَ مِّن قَبْلِكُمْ أَتُوبُوا بَعْدَ مَا يَبُوءُونَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ آمَنَّا مِنْهُمْ﴾ [هود: ١١٦].

[١] قَوْلُهُ: «وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» أَي: الْيَوْمِ النَّهَائِيِّ الْأَبَدِيِّ الَّذِي لَا يَوْمَ بَعْدَهُ، وَهُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ الْكُبْرَى.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَدْخُلُ فِي الْإِيمَانِ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ الْإِيمَانُ بِكُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ بِمَا يَكُونُ بَعْدَ الْمَوْتِ، ذَكَرَ هَذَا فِي (الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ)^(٢) وَهُوَ كِتَابٌ مُّخْتَصَرٌ، لَكِنَّهُ مُبَارَكٌ مِّنْ أَفِيدَ مَا كُتِبَ فِي بَابِهِ.

وَعَلَىٰ هَذَا: فَإِلَّا إِيْمَانُ بِفِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِهِ وَنَعِيمِهِ مِّنَ الْإِيمَانِ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ.

وَالْإِيمَانُ بِالنَّفْخِ فِي الصُّورِ وَقِيَامِ النَّاسِ مِنْ قُبُورِهِمْ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ حُفَاةَ عُرَاةٍ غُرْلًا بَيْنَهُمَا مَنَ الْإِيمَانِ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْإِيمَانُ بِالْمَوَازِينِ وَالصُّحُفِ وَالصَّرَاطِ وَالْحَوْضِ وَالشَّفَاعَةِ وَالْجَنَّةِ وَمَا فِيهَا مِنَ النَّعِيمِ وَالنَّارِ وَمَا فِيهَا مِنَ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ - كُلُّ هَذَا مِّنَ الْإِيمَانِ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَمِنْهُ مَا هُوَ مَعْلُومٌ بِالْقُرْآنِ، وَمِنْهُ مَا هُوَ مَعْلُومٌ بِالسُّنَنِ بِالتَّوَاتُرِ وَبِالْإِحَادِ، فَكُلُّ مَا صَحَّحَ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِّنْ أَمْرِ الْيَوْمِ الْآخِرِ فَإِنَّهُ يَحِبُّ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَتُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ» هُنَا أَعَادَ الْفِعْلَ وَلَمْ يَكْتَفِ بِوَائِ الْعَطْفِ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ بِالْقَدَرِ مُهِمٌّ، فَكَانَتْهُ مُسْتَقِلًّا بِرَأْسِهِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار، رقم (٢٨٦٥)،

من حديث عياض بن حمار المجاشعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٥).

خَيْرِهِ وَشَرُّهُ^(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

والإيمان بالقدر: هو أن تؤمن بتقدير الله عز وجل للأشياء كلها، سواء ما يتعلّق بفعله أو ما يتعلّق بفعل غيره، وأن الله عز وجل قدرها وكتبها عنده قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، ومعلوم أنّه لا كتابة إلاّ بعد علم، فالعلم سابق على الكتابة، ثمّ إنّ ليس كلّ معلوم لله سبحانه وتعالى مكتوباً؛ لأنّ الذي كتبت إلى يوم القيامة، وهناك أشياء بعد يوم القيامة كثيرة أكثر ممّا في الدنيا هي معلومة عند الله عز وجل، ولكنه لم يرد في الكتاب والسنة أنّها مكتوبة.

وهذا القدر، قال بعض العلماء: إنّ سرّاً من أسرار الله، وهو كذلك لم يطلع الله عليه أحد، لا ملكاً مقرباً، ولا نبياً مرسلًا، إلّا ما أوحاه الله عز وجل إلى رسله، أو وقع فعلم به الناس، وإلاّ فإنّه سرّ مكتوم، قال تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان: ٣٤] الآية.

وإذا قلنا: إنّ سرّ مكتوم فإنّ هذا القول يقطع احتجاج العاصي بالقدر على معصيته؛ لأننا نقول لهذا الذي عصى الله عز وجل وقال: هذا مقدّر عليّ: ما الذي أعلمك أنّه مقدّر عليك حتى أقدّمت، أفلا كان الأجدر بك أن تقدّر أنّ الله تعالى قد كتبت لك السعادة، وتعمل بعمل أهل السعادة؛ لأنك لا تستطيع أن تعلم أنّ الله كتبت عليك الشقاء إلاّ بعد وقوعه منك؟

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، فالقول بأنّ القدر سرّ من أسرار الله مكتوم، لا يطلع عليه إلاّ بعد وقوع المقدور - تطمئنّ له النفس، وينشرح له الصدر، وتقطع به حجة البطالين.

[١] وقوله: «خبره وشره» الخبر: ما يلائم العبد، والشر: ما لا يلائمه. ومعلوم أنّ المقدورات خيرٌ وشرٌ، فالطاعات خيرٌ، والمعاصي شرٌ، والغنى خيرٌ، والفقر شرٌ، والصحة خيرٌ، والمرضى شرٌ، وهكذا.

وإذا كان القدر من الله فكيف يقال: الإيمان بالقدر خيرٌ وشره والشر لا ينسب إلى الله؟
فالجواب: أنّ الشر لا ينسب إلى الله، قال النبي ﷺ: «والشر ليس إليك»^(٢)، فلا ينسب إليه الشرّ لا فعلاً ولا تقديرًا ولا حكمًا، بل الشرّ في مفعولات الله لا في فعله، ففعله كلّ خيرٍ وحكمة،

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام، رقم (٨)، من حديث عمر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧١)، من حديث علي رضي الله عنه.

= فَتَقْدِيرُ اللَّهِ لِهَذِهِ الشُّرُورِ لَهُ حِكْمَةٌ عَظِيمَةٌ، وَتَأْمَلْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١]، نَحْذَرُ أَنَّ هَذَا الْفَسَادَ الَّذِي ظَهَرَ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ كَانَ لِمَا يُزَجِّى بِهِ مِنَ الْعَاقِبَةِ الْحَمِيدَةِ، وَهِيَ الرُّجُوعُ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَيُظْهِرُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ فِي الْمَثَالِ التَّالِي:

وَلَدُكَ حِينَمَا يَسْتَكِي وَيَحْتَاجُ إِلَى كَيْ تَكُونَهُ بِالنَّارِ، فَالْكَيْ شَرٌّ، لَكِنْ الْفِعْلُ خَيْرٌ؛ لِأَنَّكَ تَرِيدُ مَصْلَحَتَهُ، ثُمَّ إِنَّ مَا يَقْدَرُهُ اللَّهُ لَا يَكُونُ شَرًّا غَضًّا، بَلْ فِي حِلِّهِ وَرَمَانِهِ فَقَطْ، فَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ الظَّالِمَ أَخَذَ عَزِيزٌ مُقْتَدِرٌ، صَارَ ذَلِكَ شَرًّا بِالنِّسْبَةِ لَهُ، وَقَدْ يَكُونُ خَيْرًا لَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، أَمَّا لَعْنِهِ مَن يَعْطُ بِمَا صَنَعَ اللَّهُ بِهِ فَيَكُونُ خَيْرًا، قَالَ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ الَّتِي اعْتَدَتْ فِي السَّبَبِ: ﴿فَجَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٦٦].

وَكَذَا إِذَا اسْتَمَرَّتِ النِّعَمُ عَلَى الْإِنْسَانِ حَمَلَهُ ذَلِكَ عَلَى الْأَشَرِّ وَالْبَطَرِ، بَلْ إِذَا اسْتَمَرَّتِ الْحَسَنَاتُ وَلَمْ تَحْصُلْ مِنْهُ سَيِّئَةٌ تَخْسِرُ مِنْ حِدَّةِ نَفْسِهِ، فَقَدْ يَفْعَلْ عَنِ التَّوْبَةِ وَيَنْسَاهَا، وَيَعْتَرُ بِنَفْسِهِ وَيُعْجَبُ بِعَمَلِهِ. وَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ أَذْنَبَ ذَنْبًا ثُمَّ تَذَكَّرَ وَاسْتَغْفَرَ وَصَارَ بَعْدَ التَّوْبَةِ خَيْرًا مِنْهُ قَبْلُهَا! لِأَنَّهُ كُلَّمَا تَذَكَّرَ مَعْصِيَتَهُ هَانَتْ عَلَيْهِ نَفْسُهُ وَحَدَّ مِنْ عَلَيْهَا.

فَهَذَا آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ الْاجْتِنَاءُ وَالتَّوْبَةُ وَالْهِدَايَةُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَكَلَ مِنَ الشَّجَرَةِ، وَحَصَلَ مِنْهُ النَّدَمُ، وَقَالَ: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَّا تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمَنَا لَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اجْنَبْهُ رَبُّهُ، فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾ [طه: ١٢٢].

وَالثَّلَاثَةُ الَّذِينَ تَخَلَّفُوا عَنْ غُرُورَةِ تَبُوكَ، فَخَلَفُوا، مَاذَا كَانَتْ حَالُهُمْ بَعْدَ الْمَعْصِيَةِ وَبَعْدَ الْمُصِيبَةِ الَّتِي أَصَابَتْهُمْ، حَتَّى ضَاقتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ، وَضَاقتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ، وَصَارَ يُنْكِرُهُمُ النَّاسُ حَتَّى أَقَارِبُهُمْ - صَارَ قَرِيبُهُ يُشَاهِدُهُ وَكَأَنَّهُ أَجْنَبِيٌّ مِنْهُ - وَمِنْ شِدَّةِ مَا فِي نَفْسِهِ تَنَكَّرَتْ نَفْسُهُ عَلَيْهِ، فَبَعْدَ هَذَا الضِّيقِ الْعَظِيمِ صَارَ لَهُمْ بَعْدَ التَّوْبَةِ قَرَحٌ لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ أَبَدًا، وَصَارَتْ حَالُهُمْ أَيْضًا بَعْدَ أَنْ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَكْمَلَ مِنْ قَبْلُ، وَصَارَ ذِكْرُهُمْ بَعْدَ التَّوْبَةِ أَكْبَرَ مِنْ قَبْلُ، فَقَدْ ذُكِرُوا بِأَعْيَانِهِمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنْ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [التوبة: ١١٨]، فَهَذِهِ

= آياتٌ عظيمةٌ تُتلى في محارِبِ المُسلمينَ ومنابرِهِم إلى يومِ القيامةِ وتَقَرَّبُ العَبْدُ إلى رَبِّهِ بِقِرَاءَةِ خَيْرِهِم واستِماعِهِ، وهذا شَيْءٌ عَظِيمٌ.

وسواءُ كَانَ ذَلِكَ فِي الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ أَوْ فِي الْأُمُورِ الْكُوفِيَّةِ، وَلَكِنْ هَاهُنَا أَمْرٌ يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ، وَهُوَ أَنَّ الْحَيَرَةَ وَالشَّرَّيَّةَ لَيْسَتْ بِاعْتِبَارِ قَضَاءِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَقَضَاءُ اللَّهِ تَعَالَى كُلُّهُ خَيْرٌ، حَتَّى مَا يَقْضِيهِ اللَّهُ مِنْ شَرٍّ هُوَ فِي الْوَاقِعِ خَيْرٌ، وَإِنَّمَا الشَّرُّ فِي الْمَقْضِيِّ، أَمَّا قَضَاءُ اللَّهِ نَفْسُهُ فَهُوَ خَيْرٌ، وَالْدَّلِيلُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الْخَيْرُ بِيَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»^(١)، وَلَمْ يَقُلْ: وَالشَّرُّ بِيَدَيْكَ. فَلَا يُنْسَبُ الشَّرُّ إِلَى اللَّهِ أَبَدًا، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ بِيَدَيْهِ، فَلَا يُنْسَبُ الشَّرُّ إِلَى اللَّهِ لَا إِزَادَةٌ وَلَا قُصَاةٌ، فَاللَّهُ لَا يُرِيدُ بِقَضَاءِ الشَّرِّ شَرًّا، لَكِنْ الشَّرُّ يَكُونُ فِي الْمَقْضِيِّ، وَقَدْ يَلَانِمُ الْإِنْسَانُ وَقَدْ لَا يَلَانِمُهُ، وَقَدْ يَكُونُ طَاعَةً وَقَدْ يَكُونُ مَعْصِيَةً، فَهَذَا فِي الْمَقْضِيِّ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ وَإِنْ كَانَ شَرًّا فِي حَقِّهِ فَهُوَ خَيْرٌ فِي حَقِّ آخَرٍ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ شَرًّا عَصَا، حَتَّى الْمَقْضِيُّ وَإِنْ كَانَ شَرًّا فَلَيْسَ شَرًّا مَخْصَا، بَلْ هُوَ شَرٌّ مِنْ وَجْهِ خَيْرٍ مِنْ وَجْهِ، أَوْ شَرٌّ فِي حَقِّ خَيْرٍ فِي حَقِّ آخَرٍ.

وَلَنَضْرِبَ لَذَلِكَ مَثَلًا: الْجَذْبُ وَالْفَقْرُ شَرٌّ، لَكِنَّهُمَا خَيْرٌ بِاعْتِبَارِ مَا يَنْتُجُ عَنْهُمَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١]، وَالرُّجُوعُ إِلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ مِنْ مَعْصِيَتِهِ إِلَى طَاعَتِهِ لَا شَكَّ أَنَّهُ خَيْرٌ، وَيَنْتُجُ خَيْرًا كَثِيرًا، فَالْمُ الْفَقْرُ وَالْمُ الْجَذْبُ وَالْمُ الْمَرَضُ وَالْمُ فَقْدُ الْإِنْفُسِ كُلُّهُ يَنْقَلِبُ إِلَى لَذَّةٍ إِذَا كَانَ يَغْفِيهِ الصَّلَاحُ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، وَكَمْ مِنْ أَنْاسٍ طَعَفُوا بِكَثْرَةِ الْمَالِ، وَزَادُوا، وَنَسُوا اللَّهَ عَزَّجَلَّ، وَاشْتَغَلَوْا بِالْمَالِ، فَإِذَا أُصِيبُوا بِفَقْرٍ رَجَعُوا إِلَى اللَّهِ، وَعَرَفُوا أَنَّهُمْ ضَالُّونَ! فَهَذَا الشَّرُّ صَارَ خَيْرًا بِاعْتِبَارِ آخَرٍ.

كَذَلِكَ قَطَعَ يَدَ السَّارِقِ لَا شَكَّ أَنَّهُ شَرٌّ عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ خَيْرٌ بِالنَّسْبَةِ لَهُ وَبِالنَّسْبَةِ لغيرِهِ، أَمَّا بِالنَّسْبَةِ لَهُ فَلَاَنْ قَطْعُهَا يُسْقِطُ عَنْهُ الْمُقْبُورَةَ فِي الْآخِرَةِ، وَعَذَابُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، وَهُوَ أَيْضًا خَيْرٌ فِي غَيْرِ السَّارِقِ؛ فَإِنَّ فِيهِ رَدْعًا لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْرِقَ، وَفِيهِ أَيْضًا حِفْظٌ لِلْأَمْوَالِ؛ لِأَنَّ السَّارِقَ إِذَا عَرَفَ أَنَّهُ إِذَا سَرَقَ سَتَقَطُّعُ يَدُهُ أَمْتَنَعَ مِنَ السَّرِقَةِ، فَصَارَ فِي ذَلِكَ حِفْظٌ لِلْأَمْوَالِ النَّاسِ؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ الرَّاغِبِينَ:

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، رقم (٧٧١)، من حديث علي رضي الله عنه.

وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّهُ قَالَ لِابْنِهِ: يَا بُنَيَّ! ^(١) إِنَّكَ لَنْ تَجِدَ طَعْمَ الْإِيمَانِ ^(٢) حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ ^(٣)،

يَدُ بِخُمْسٍ مِثْلَيْنِ عَسَجَدًا وَوَيْتٌ = مَا بِأَلْهَا قُطِعَتْ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ
تَنَاقُضُ مَا لَنَا إِلَّا السُّكُوتُ لَهُ وَنَسْتَجِيرُ بِمَوْلَانَا مِنَ النَّارِ ^(١)
لَكِنَّهُ أُجِيبَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ رَدًّا مَفْحَمًا؛ فَقِيلَ فِيهِ:

فُلٌ لِلْمَعَرِّيِّ عَارٌ أَثِمًا عَارِي جَهْلُ الْفَتَى وَهُوَ مِنْ ثَوْبِ الثَّقَى عَارِي
يَدُ بِخُمْسٍ مِثْلَيْنِ عَسَجَدًا وَوَيْتٌ لَكِنَّهَا قُطِعَتْ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ
حِمَايَةُ النَّفْسِ أَغْلَاهَا وَأَرْخَصَهَا حِمَايَةُ الْمَالِ فَافْتَنَمَ حِكْمَةَ الْبَارِي

[١] قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ عُبَادَةَ: «أَنَّهُ قَالَ لِابْنِهِ: يَا بُنَيَّ!...» إلخ: أفادَ حَدِيثُ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ يُنْبِغِي لِلأَبِ أَنْ يُسَدِّي النَّصَائِحَ لِأَبْنَائِهِ وَلَأَهْلِيهِ، وَأَنْ يَخْتَارَ الْعِبَارَاتِ الرَّقِيقَةَ الَّتِي تُلِينُ الْقَلْبَ، حَيْثُ قَالَ: «يَا بُنَيَّ!»، وَفِي هَذَا التَّعْبِيرِ مِنَ اللَّطَافَةِ وَجَذَبِ الْقَلْبِ مَا هُوَ ظَاهِرٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «لَنْ تَجِدَ طَعْمَ الْإِيمَانِ» هَذَا يُفِيدُ أَنَّ لِلإِيمَانِ طَعْمًا كَمَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَطَعْمُ الْإِيمَانِ لَيْسَ كَطَعْمِ الْأَشْيَاءِ الْمَحْسُوسَةِ، فَطَعْمُ الْأَشْيَاءِ الْمَحْسُوسَةِ إِذَا أَتَى بِغَذَاهَا طَعَامٌ آخَرَ أَزَالَهَا، لَكِنْ طَعْمُ الْإِيمَانِ يَبْقَى مَدَّةَ طَوِيلَةٍ، حَتَّى إِنَّ الْإِنْسَانَ أحيانًا يَفْعَلُ عِبَادَةً فِي صَفَاءٍ وَخُضُوعٍ قَلْبٍ وَخُشُوعٍ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَتَجِدُهُ يَتَطَعَّمُ بِتِلْكَ الْعِبَادَةِ مَدَّةَ طَوِيلَةٍ، فَالِإِيمَانُ لَهُ حَلَاوَةٌ، وَلَهُ طَعْمٌ لَا يَذُرُّهُ إِلَّا مَنْ أَسْبَغَ اللَّهُ عَلَيْهِ نِعْمَتَهُ بِهِذِهِ الْحَلَاوَةِ وَهَذَا الطَّعْمُ.

[٣] قَوْلُهُ: «حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ» قَدْ تَقُولُ: مَا أَصَابَنِي لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَنِي، هَذَا تَحْصِيلُ حَاصِلٍ؛ لِأَنَّ الَّذِي أَصَابَ الْإِنْسَانَ أَصَابَهُ، فَلَا بُدَّ أَنْ نَعْرِفَ مَعْنَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ، فَتَحْمَلُ هَذِهِ الْعِبَارَةُ عَلَى أَحَدٍ مَعْنَيْنِ أَوْ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا:

الأَوَّلُ: أَنَّ الْمَعْنَى «مَا أَصَابَكَ» أَي: مَا قَدَّرَ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَكَ، فَعَبَّرَ عَنِ التَّقْدِيرِ بِالْإِصَابَةِ؛ لِأَنَّ مَا قَدَّرَ اللَّهُ سَوْفَ يَقَعُ، فَمَا قَدَّرَ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ مَهْمَا عَمِلْتَ مِنْ أَسْبَابٍ.

وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبِكَ^[١]،

الثاني: مَا أَصَابَكَ، فَلَا تَعْمُرُ أَنْ يَكُونَ مَخْطِئًا لَكَ، فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنَّنِي فَعَلْتُ كَذَا مَا حَصَلَ كَذَا؛ لِأَنَّ الَّذِي أَصَابَكَ الْآنَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَخْطِئَكَ، فَكُلُّ التَّقْدِيرَاتِ الَّتِي تُقَدِّرُهَا وَتَقُولُ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا مَا حَصَلَ كَذَا. هِيَ تَقْدِيرَاتٌ يَائِسَةٌ، لَا تُؤَثِّرُ شَيْئًا، وَإِنَّا كَانُوا فَا لَمَعْنَى صَحِيحٌ عَلَى الْوَجْهَيْنِ، فَمَا قَدَّرَهُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَ الْعَبْدَ فَلَا بُدَّ أَنْ يُصِيبَهُ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَخْطِئَهُ، وَمَا وَقَعَ مُصِيبًا لِلْإِنْسَانِ فَإِنَّهُ لَنْ يَمْنَعَهُ شَيْءٌ، فَإِذَا آمَنْتَ هَذَا الْإِيمَانَ دُفَّتْ طَعْمُ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّكَ تَطْمَئِنُّ وَتَعْلَمُ أَنَّ الْأَمْرَ لَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ عَلَى مَا وَقَعَ عَلَيْهِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَغَيَّرَ أَبَدًا.

مِثَالُ ذَلِكَ: رَجُلٌ خَرَجَ بِأَوْلَادِهِ لِلتَّرَهَةِ، فَدَبَّ بَعْضُ الْأَوْلَادِ إِلَى بَرَكَةِ عَمِيقَةٍ، فَسَقَطَ، فَفَرَّقَ، فَمَاتَ، فَلَا يَقُولُ: لَوْ أَنَّنِي مَا خَرَجْتُ لَمَا مَاتَ الْوَلَدُ. بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَجْرِيَ الْأُمُورُ عَلَى مَا جَرَتْ عَلَيْهِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَغَيَّرَ، فَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، فَحِينَئِذٍ يَطْمَئِنُّ الْإِنْسَانُ وَيَرْضَى، وَيَعْرِفُ أَنَّهُ لَا مَقَرَّ، وَأَنَّ كُلَّ التَّقْدِيرَاتِ وَالتَّخَيُّلاتِ الَّتِي تَقَعُ فِي ذَهْنِهِ كُلُّهَا مِنَ الشَّيْطَانِ، فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا؛ فَإِنْ «لَوْ» تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ، وَحِينَئِذٍ يَرْضَى وَيُسَلِّمُ.

وَقَدْ أَشَارَ اللَّهُ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢-٢٣].

فَإِنَّ إِذَا عَلِمْتَ هَذَا الْعِلْمَ وَتَيَقَّنْتَهُ بِقَلْبِكَ دُفَّتْ حَلَاوَةُ الْإِيمَانِ، وَاطْمَأْنَنْتَ، وَاسْتَقَرَّ قَلْبُكَ، وَعَرَفْتَ أَنَّ الْأَمْرَ جَارٍ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَغَيَّرَ؛ وَلِهَذَا كَثِيرًا مَا يَجِدُ الْإِنْسَانُ أَنَّ الْأُمُورَ سَارَتْ لِيَصِلَ إِلَى هَذِهِ الْمُصِيبَةِ، فَتَجِدُهُ يَعْمَلُ أَعْمَالًا لَمْ يَكُنْ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يَعْمَلَ حَتَّى يَصِلَ إِلَى مَا أَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأُمُورَ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبِكَ» نَقُولُ فِيهِ مِثْلُ الْأَوَّلِ، يَعْنِي: مَا قَدَّرَ أَنْ يَخْطِئَكَ فَلَنْ يُصِيبَكَ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا سَمِعَ بِمَوْسِمٍ تِجَارَةٍ فِي بَلَدٍ مَا، وَسَافَرَ بِأَمْوَالِهِ لِهَذَا الْمَوْسِمِ، فَلَمَّا وَصَلَ وَجَدَ أَنَّ الْمَوْسِمَ قَدْ فَاتَ، نَقُولُ لَهُ: مَا أَخْطَأَكَ مِنْ هَذَا الرَّبْحِ الَّذِي كُنْتَ تُعِدُّ لَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ مَهْمَا كَانَ وَمَهْمَا عَمِلْتَ. أَوْ نَقُولُ: لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ لَا بُدَّ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى مَا قَضَاهُ اللَّهُ وَقَدَّرَهُ، وَأَنْتَ جَرَّبْتَ نَفْسَكَ تَحِدُّ أَنَّكَ إِذَا حَصَلْتَ عَلَى هَذَا الْيَقِينِ دُفَّتْ حَلَاوَةُ الْإِيمَانِ.

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ^(١)، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ.....»

[١] ثُمَّ اسْتَدَّلَ لِيَا يَقُولُ بِقَوْلِهِ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ»، الْقَلَمَ بِالرَّفْعِ، وَرُويَ بِالنَّضْبِ. فعلى رواية الرِّفْعِ يَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ هُوَ الْقَلَمُ، لَكِنْ لَيْسَ مِنْ كُلِّ الْمَخْلُوقَاتِ، كَمَا سَنَبِّهُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَأَمَّا عَلَى رَوَايَةِ النَّضْبِ فَيَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْقَلَمَ أَنْ يَكْتُبَ عِنْدَ أَوَّلِ خَلْقِهِ لَهُ، يَعْنِي: خَلَقَهُ ثُمَّ أَمَرَهُ أَنْ يَكْتُبَ، وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى لَا إِشْكَالَ فِيهِ، لَكِنْ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الرَّفْعُ: هَلِ الْمُرَادُ أَنَّ أَوَّلَ الْمَخْلُوقَاتِ كُلِّهَا هُوَ الْقَلَمُ؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّا لَوْ قُلْنَا: إِنَّ الْقَلَمَ أَوَّلَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَإِنَّهُ أَمَرَ بِالْكِتَابَةِ عِنْدَمَا خُلِقَ، لَكُنَّا نَعْلَمُ ابْتِدَاءَ خَلْقِ اللَّهِ لِلْأَشْيَاءِ، وَأَنَّ أَوَّلَ بَدْءِ خَلْقِ اللَّهِ كَانَ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ خَلَقَ أَشْيَاءَ قَبْلَ هَذِهِ الْمُدَّةِ بِأَرْبَعَةِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ عَزَّجَلَّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ خَالِقًا، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ: إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ. يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ؛ لِيُطَابِقَ مَا عَلِمَ بِالضَّرُورَةِ مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَهُ مَخْلُوقَاتٌ قَبْلَ هَذَا الزَّمَنِ.

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: وَتَأْوِيلُهُ: إِنَّ الْمَعْنَى: أَنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ بِالنَّبْئَةِ لِيَا نُشَاهِدُهُ فَقَطْ مِنْ الْمَخْلُوقَاتِ، كَالسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ... فِيهِ أَوْلِيَّةٌ نَسَبِيَّةٌ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي نُوْنِيَّتِهِ:

وَالنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فِي الْقَلَمِ الَّذِي	كُتِبَ الْقَضَاءُ بِهِ مِنَ الدِّيَانِ
هَلْ كَانَ قَبْلَ الْعَرْشِ أَوْ هُوَ بَعْدَهُ	قَوْلَانِ عِنْدَ أَبِي الْعَلَا هَمْدَانِي
وَالْحَقُّ أَنَّ الْعَرْشَ قَبْلُ لِأَنَّهُ	قَبْلَ الْكِتَابَةِ كَانَ ذَا أَرْكَانٍ ^(١)

[٢] قَوْلُهُ: «فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ» الْقَائِلُ هُوَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ يُخَاطَبُ الْقَلَمَ، وَالْقَلَمُ جَاهِدٌ، لَكِنْ كُلُّ جَاهِدٍ أَمَامَ اللَّهِ مُدْرِكٌ وَعَاقِلٌ وَمُرِيدٌ، وَالذَّلِيلُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ قُصَصَاتٍ: «قُلْ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الْكَافِرِينَ» بِأَلَدِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَجَعَلَ فِيهَا أَنْدَادًا رَبُّ الْعَالَمِينَ^(١) وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ تَحْتِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَامًا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ لِيَوْمِ^(٢) ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أَتَيْنِي طَوْعًا أَوْ كَرْهًا؟ أُنِي: لَا بَدَّ أَنْ تَنْقَادَا لِأَمْرِ اللَّهِ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا، فَكَانَ الْجَوَابُ: «قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ» [قصص: ٩-١١]، فَقَدْ خَاطَبَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَجَابَتَا، وَدَلَّ قَوْلُهُ: «طَائِعِينَ» عَلَى أَنَّ لَهَا إِرَادَةً وَأَنَّهَا تُطِيعُ، فَكُلُّ شَيْءٍ أَمَامَ اللَّهِ فَهُوَ مُدْرِكٌ مُرِيدٌ وَجَبِيبٌ وَيَمْتَثِلُ.

فَقَالَ: رَبِّ! وَمَاذَا أَكْتُبُ؟^[١] قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ^[٢] حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ^[٣]، يَا بُنَيَّ! سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا^[٤] فَلَيْسَ مِنِّي»^[٥].

[١] قَوْلُهُ: «قَالَ: رَبِّ! وَمَاذَا أَكْتُبُ؟» «مَاذَا» اسْمُ اسْتِفْهَامٍ، مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، وَ«أَكْتُبُ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ، هَذَا إِذَا أُلْغِيَتْ «ذَا»، أَمَّا إِذَا لَمْ تُلْغَ فَنَقُولُ: «مَا» اسْمُ اسْتِفْهَامٍ، مُبْتَدَأٌ، وَ«ذَا» خَبَرُهُ، أَيْ: مَا الَّذِي أَكْتُبُ؟ وَالْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: مَا الَّذِي أَكْتُبُهُ؟ وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ الْمُجْمَلَ لَا حَرَجَ عَلَى الْمَأْمُورِ فِي طَلَبِ اسْتِثْنَائِهِ، وَعَلَى هَذَا فَإِنَّا نَقُولُ: إِذَا كَانَ الْأَمْرُ مُجْمَلًا فَإِنَّ طَلَبَ اسْتِثْنَائِهِ لَا يَكُونُ مَغْصِبَةً، فَالْقَلَمُ لَا شَكَّ أَنَّهُ مُمْتَثِلٌ لِأَمْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَمَعَ ذَلِكَ قَالَ: «رَبِّ! وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ» فَكَتَبَ الْمَقَادِيرَ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلِ الْقَلَمُ يَعْلَمُ الْغَيْبَ؟

فَالْجَوَابُ: لَا، لَكِنَّ اللَّهَ أَمَرَهُ، وَلَا بُدَّ أَنْ يُمْتَثِلَ لِأَمْرِ اللَّهِ، فَكَتَبَ هَذَا الْقَلَمُ -الَّذِي يُعْتَبَرُ جَهَادًا بِالنِّسْبَةِ لِفُهْمُونَا- كَتَبَ كُلَّ شَيْءٍ أَمَرَهُ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا قَالَ لَهُ: كُنْ. فَيَكُونُ عَلَى حَسَبِ مُرَادِ اللَّهِ.

[٢] وَ«كُلٌّ» مِنْ صِبْغِ الْعُمُومِ، فَتَعُمُّ كُلَّ شَيْءٍ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ اللَّهِ أَوْ بِفِعْلِ الْمَخْلُوقِينَ.

[٣] وَقَوْلُهُ: «حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ» السَّاعَةُ هِيَ الْقِيَامَةُ، وَأُطْلِقَ عَلَيْهَا لَفْظُ السَّاعَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ عَظِيمٍ مِنَ الدَّوَاهِي لَهُ سَاعَةٌ، يَعْنِي: السَّاعَةُ الْمَعْهُودَةُ الَّتِي تَذْهَلُ النَّاسَ، وَتَحْيِي بِيَهُمْ، وَتَغْشَاهُمْ حِينَ تَقُومُ، وَذَلِكَ عِنْدَ النَّفْخِ فِي الصُّورِ.

[٤] قَوْلُهُ: «يَا بُنَيَّ! سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا» أَيْ: الْإِيمَانَ بِأَنَّ اللَّهَ كَتَبَ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ».

[٥] قَوْلُهُ: «فَلَيْسَ مِنِّي» تَبَرُّأٌ مِنْهُ الرَّسُولُ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَافِرٌ، وَالرَّسُولُ ﷺ بَرِيٌّ مِنْ كُلِّ كَافِرٍ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، رقم (٤٧٠٠)، وفيه حبيش بن شريح، وهو مقبول. ومن طريق آخر أخرجه الترمذي: كتاب القدر، رقم (٢١٥٥)، والطيالسي (٥٥٧) وابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٥). وفيه عبد الواحد بن سليم. ومن طريق آخر أخرجه ابن أبي عاصم (١٠٤) في «السنة» و«الأوائل» (٢). وفيه بقية بن الوليد ومعوية بن سليم. ومن طريق آخر أخرجه أحمد (٣١٧/٥) وابن أبي عاصم (١٠٧) والآجري (ص: ١٧٧، ١٧٨). وفيه أيوب بن زياد الحمصي. وأخرجه أيضًا: ابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٣). وفيه ابن لهيعة. والحديث صححه الألباني؛ كما في «تعليقه على المشكاة» (٣٤/١).

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ. فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِهَا هُوَ كَاتِبٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(١).

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ:

١ - مُلَاطَفَةُ الْأَبْنَاءِ بِالْمَوْعِظَةِ، وَتَوْخُّدُ مِنْ قَوْلِهِ: «يَا بُنَيَّ!».

٢ - أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُلَقَّنَ الْأَبْنَاءُ الْأَحْكَامَ بِأَدِلَّتِهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ... وَسَكَتَ، وَلَكِنَّهُ أَسَنَدَ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ فَمَثَلًا: إِذَا أُرِدْتَ أَنْ تَقُولَ لِابْنِكَ: سَمِ اللَّهَ عَلَى الْأَكْلِ، وَاحْمَدِ اللَّهَ إِذَا فَرَعْتَ. فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ يَخْضُلُ بِهِ الْقُصُودُ، لَكِنْ إِذَا قُلْتَ: سَمِ اللَّهَ عَلَى الْأَكْلِ، وَاحْمَدِ اللَّهَ إِذَا فَرَعْتَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالتَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْأَكْلِ، وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَرِضَى عَنِ الْعَبْدِ بِأَكْلِ الْأَكْلَةِ وَيَحْمَدُهُ عَلَيْهَا، وَيَشْرَبُ الشَّرْبَةَ وَيَحْمَدُهُ عَلَيْهَا»^(٢) إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ اسْتَفَدْتَ فَائِدَتَيْنِ:

الْأُولَى: أَنْ تُعَوِّدَ ابْنَكَ عَلَى اتِّبَاعِ الْأَدِلَّةِ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ تُرَبِّيهُ عَلَى حُبِّهِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ هُوَ الْإِمَامُ الْمُتَّبَعُ الَّذِي يَجِبُ الْأَخْذُ بِتَوْجِيهَاتِهِ. وَهَذِهِ فِي الْحَقِيقَةِ كَثِيرًا مَا يُغْفَلُ عَنْهَا؛ فَأَكْثَرَ النَّاسِ يُوجِّهُ ابْنَهُ إِلَى الْأَحْكَامِ فَقَطْ، لَكِنَّهُ لَا يَرْبِطُ هَذِهِ التَّوْجِيهَاتِ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ.

[١] قَوْلُهُ: «وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ... هَذِهِ الرِّوَايَةُ تُفِيدُ أَمْرًا زَائِدًا عَلَى مَا سَبَقَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ» فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْقَلَمَ امْتَثَلَ، وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَّا عَنْ طَرِيقِ الزُّرُومِ بِأَنَّهُ سَيَكْتُبُ امْتِثَالًا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

فَيُسْتَفَادُ مِنْهُ مَا سَبَقَ مِنْ كِتَابَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كُلَّ شَيْءٍ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، وَهَذَا مَذْكُورٌ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ» [الحج: ٧٠]، وَقَالَ تَعَالَى: «مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَ الْخَلِيقَةَ» [إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ] [الحديد: ٢٢].

قَوْلُهُ: «إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» هُوَ يَوْمُ الْبَعْثِ، وَسُمِّيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لِقِيَامِ أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ فِيهِ:

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣١٧/٥) وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي السَّنَةِ (١٠٧).

وَفِيهِ أَيُّوبُ بْنُ زِيَادٍ الْحَمَصِيُّ، لَمْ يُوَفِّقْهُ غَيْرُ ابْنِ حَبَانَ؛ كَمَا فِي «تَعْجِيلِ الْمُنْعَةِ» (ص: ٧٩).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الذِّكْرِ وَالِدُعَاءِ، بَابُ اسْتِجَابِ حَمْدِ اللَّهِ بَعْدَ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ، رَقْمُ (٢٧٣٤)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَابْنٍ وَهَبٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالْقَدَرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ أَحْرَقَهُ اللَّهُ بِالنَّارِ^(١)».

الأول: قيام الناس من قبورهم لرَبِّ العالمين، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ عَظِيمٍ﴾ (يوم يقوم الناس لرب العالمين) [المطففين: ٥-٦].

الثاني: قيام الأشهاد الذين يشهدون للرسل وعلى الأمم؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١].

الثالث: قيام العدل؛ لقوله تعالى: ﴿وَنَصَحَ الْمَوْزِينَ الْقِسْطَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].
قوله: «وَفِي رِوَايَةٍ لَابْنٍ وَهَبٍ» ظاهره أن هذا في حديث عبادة، وابن وهب أخذ حفاظ الحديث.

قوله: «فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالْقَدَرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ أَحْرَقَهُ اللَّهُ بِالنَّارِ» في هذا دليل على أن الإيمان بالقدر واجب ولا يتم الإيمان إلا به، وأما من لم يؤمن به فإنه يحرق بالنار.
وقوله: «أَحْرَقَهُ اللَّهُ بِالنَّارِ» بعد قوله: «فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ» يدل على أن من أنكر أو شك فإنه يحرق بالنار؛ لأن لدينا ثلاثة مقامات:

الأول: الإيمان والجزم بالقدر بمراتبه الأربع.
الثاني: إنكار ذلك.

وهذان واضحا؛ لأن الأول إيمان والثاني كفر.
الثالث: الشك والتردد.

فهذا يلحق بالكفر؛ ولهذا قال: «فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ»، ودخل في هذا النفي من أنكر ومن شك.
[١] وفي قوله: «أَحْرَقَهُ اللَّهُ بِالنَّارِ» دليل على أن عذاب النار محرق، وأن أهلها ليس كما زعم بعض أهل البدع يتكيفون لها حتى لا يحسون لها بألم، بل هم يحسون بألم، وتحرق أجسامهم، وقد ثبت في حديث الشفاعة أن الله يخرج من النار من كان من المؤمنين حتى صاروا همما^(١)، يعني: فحما

(١) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، رقم (٦٥٦٠)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَفِي (الْمُسْنَدِ) وَ(السُّنَنِ) عَنِ ابْنِ الدَّيْلَمِيِّ قَالَ: «أَتَيْتُ أَبِي بْنَ كَعْبٍ، فَقُلْتُ: فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنَ الْقَدَرِ^[١]؛ فَحَدَّثَنِي بِشَيْءٍ؛ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُذْهِبَهُ مِنْ قَلْبِي^[٢]. فَقَالَ: لَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا قَبِلَهُ اللَّهُ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ^[٣]، وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَاكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ^[٤]».....

= أَسُودَ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَذُوقُوا عَذَابَ الْمَصْرِينَ﴾ [الحج: ٢٢]، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦].

[١] قَوْلُهُ: «فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنَ الْقَدَرِ» لَمْ يَفْصَحْ عَنْ هَذَا الشَّيْءِ، لَكِنْ لَعَلَّهُ لَمَّا حَدَّثَتْ بِذَعَةِ الْقَدَرِ، وَهِيَ أَوَّلُ الْبِدْعِ حُدُوثًا صَارَ النَّاسُ يَتَشَكَّكُونَ فِيهَا وَيَتَكَلَّمُونَ فِيهَا، وَإِلَّا فَإِنَّ النَّاسَ قَبْلَ حُدُوثِ هَذِهِ الْبِدْعَةِ كَانُوا عَلَى الْحَقِّ، وَلَا سِيَّيَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَلَى أَصْحَابِهِ ذَاتَ يَوْمٍ وَهُمْ يَتَكَلَّمُونَ فِي الْقَدَرِ، فَغَضِبَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ ذَلِكَ، وَأَمَرَهُمْ بِأَنْ لَا يَتَنَازَعُوا وَأَنْ لَا يَخْتَلِفُوا، فَكَفَّ النَّاسُ عَنْ هَذَا^(١)، حَتَّى قَامَتْ بِذَعَةِ الْقَدَرِيَّةِ، وَحَصَلَ مَا حَصَلَ مِنَ الشُّبُهَةِ؛ فَلِهَذَا يَقُولُ ابْنُ الدَّيْلَمِيِّ: «فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنَ الْقَدَرِ...».

[٢] قَوْلُهُ: «فَحَدَّثَنِي بِشَيْءٍ؛ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُذْهِبَهُ مِنْ قَلْبِي» أَي: يُذْهِبْ هَذَا الشَّيْءَ، وَهَكَذَا يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ إِذَا أَصِيبَ بِمَرَضٍ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى أَطِبَّاءِ ذَلِكَ الْمَرَضِ، وَأَطِبَّاءِ مَرَضِ الْقُلُوبِ هُمُ الْعُلَمَاءُ، وَلَا سِيَّيَا مِثْلَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كَأَبِي بِنِ كَعْبٍ، فَلِكُلِّ دَاءٍ طِبِيبٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «لَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا قَبِلَهُ اللَّهُ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ» هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي لَا يَقْبَلُ مِنْهُ النِّفَاقُ هُمُ الْكُفَّارُ، وَسَبَقَ نَحْوُهُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

[٤] قَوْلُهُ: «حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَاكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ» قَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ.

(١) حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ وَهُمْ يَخْتَصِمُونَ فِي الْقَدَرِ؛ فَكَانُوا يَفْقَهُ فِي وَجْهِهِ حُبُّ الرِّمَانِ مِنَ الْغَضَبِ، فَقَالَ: «هَذَا أَمَرْتُمْ، أَوْ لِهَذَا خَلَقْتُمْ؟! تَضْرِبُونَ الْقُرْآنَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ؟! هَذَا هَلَكَتِ الْأُمَمُ قَبْلَكُمْ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ: الْمَقْدَمَةُ، بَابُ فِي الْقَدَرِ، رَقْمُ (٨٥)، قَالَ فِي «الزَّوَائِدِ»: «هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ رَجَالُهُ ثِقَاتٌ»، وَاللَّالِكَانِي فِي «شَرْحِ أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ» (١١١٩).

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» - تَحْقِيقُ شَاكِرٌ - طَرِيقُ حَمَادٍ (٦٨٤٦) وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي مُعَاوِيَةَ (٦٦٦٨) وَمِنْ طَرِيقِ أَنَسِ بْنِ عِيَاضٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ (٦٧٠٢). وَقَالَ أَحْمَدُ شَاكِرٌ: «إِسْنَادٌ صَحِيحٌ».

وَلَوْ مَتَّ^(١) عَلَى غَيْرِ هَذَا لَكُنْتُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ^(٢). قَالَ: فَاتَّيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ وَحَدَّثَنِي بَنَ الْيَمَانِ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي بِمِثْلِ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي (صَحِيحِهِ)^(٣).

[١] قَوْلُهُ: «وَلَوْ مَتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا لَكُنْتُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ» «مَتَّ» بِالضَّمِّ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَاتَ يَمُوتُ، وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى بِالْكَسْرِ «مَتَّ» كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَلَكِنَّ مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ) [آل عمران: ١٥٨] فِي إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ، وَهِيَ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ مِنْ مَاتَ يَمُوتُ بِالْبَاءِ.

[٢] قَوْلُهُ: «عَلَى غَيْرِ هَذَا لَكُنْتُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ» جَزَمَ أَبُو بْنُ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَأَنَّهُ إِذَا مَاتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَنْكَرَ الْقَدَرَ فَهُوَ كَافِرٌ، وَالْكَافِرُ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا الْمُخَلَّدُونَ فِيهَا.

وَهَلْ هَذَا الدَّوَاءُ يُفِيدُ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، يُفِيدُ، وَكُلُّ مُؤْمِنٍ بِاللَّهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ مُتَّيَّهِ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالْقَدَرِ هُوَ هَذَا - فَلَا بُدَّ أَنْ يَرْتَدِّعَ، وَلَا بُدَّ أَنْ يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ عَلَى مَا جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

وَقَوْلُهُ: «فَاتَّيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ وَحَدَّثَنِي بَنَ الْيَمَانِ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَكُلُّهُمْ حَدَّثَنِي بِمِثْلِ ذَلِكَ» الْمَشَارُ إِلَيْهِ الْإِبْرَاءُ بِالْقَدَرِ، وَأَنْ يَعْلَمَ الْإِنْسَانُ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَهَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءُ الْأَجْلَاءُ كُلُّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرْآنِ.

فَأَبُو بْنُ كَعْبٍ مِنْ أَهْلِ الْقُرْآنِ وَمِنْ كَتَبَةِ الْقُرْآنِ، حَتَّى إِنَّ الرَّسُولَ ﷺ دَعَاهُ ذَاتَ يَوْمٍ وَقَرَأَ عَلَيْهِ سُورَةَ ﴿لَوْ يَكُنْ﴾ الْيَبْتَةِ، وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَهَا عَلَيْكَ»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! سَبَّانِي اللَّهُ لَكَ. قَالَ: «نَعَمْ»، فَبَكَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بُكَاءَ قَرِحٍ أَنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَ سَبَّاهُ بِاسْمِهِ لِنَبِيِّهِ، وَأَمَرَ نَبِيَّهُ أَنْ يَقْرَأَ عَلَيْهِ هَذِهِ السُّورَةَ^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٨٥/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ السَّنَةِ، بَابُ فِي الْقَدْرِ، رَقْمُ (٤٦٩٩)، وَابْنُ مَاجَةَ: الْمَقْدَمَةُ، بَابُ فِي الْقَدْرِ، رَقْمُ (٧٧)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ فِي «السَّنَةِ» (ص: ١٠٧) وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السَّنَةِ» (٢٤٥) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٩٤٠) وَابْنُ حِبَّانَ (١٨١٧) وَالْخَطِيبُ فِي «الْمَوْضِعِ» (١/١٨٤). وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ: الْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص: ١٨٧). وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَادِ» (٧/١٩٨): «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادَيْنِ، وَرِجَالُ هَذِهِ الطَّرِيقِ ثِقَاتٌ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ مَنْاقِبِ الْأَنْصَارِ، بَابُ مَنْاقِبِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، رَقْمُ (٣٨٠٩)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابُ مِنْ فَضَائِلِ أَبِي، رَقْمُ (٧٩٩)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: بَيَانُ فَرَضِ الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ^(١).

وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ سَرَهُ أَنْ يَفْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أُنْزِلَ فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ»^(١)، وَأَمَّا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَهُوَ أَحَدُ كُتَّابِ الْقُرْآنِ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢)، وَحَدِيثُهُ بُنِيَ الْإِيمَانُ صَاحِبُ السَّرِّ الَّذِي أَسَرَّ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِأَسْمَاءِ الْمُنَافِقِينَ^(٣).

وَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذَا الْبَابَ يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ الْإِيمَانِ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ بِمَرَاتِبِهِ الْأَرْبَعِ.

مَسْأَلَةٌ: الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ هَلْ هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، أَوْ بِالْأُلُوهِيَّةِ، أَوْ بِالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ؟
الْجَوَابُ: تَعَلُّقُهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ أَكْثَرُ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِالْأُلُوهِيَّةِ وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، ثُمَّ تَعَلُّقُهُ بِالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ أَكْثَرُ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِالْأُلُوهِيَّةِ، وَتَعَلُّقُهُ بِالْأُلُوهِيَّةِ أَيْضًا ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْأُلُوهِيَّةَ بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ يُسَمَّى تَوْحِيدَ الْأُلُوهِيَّةِ، وَبِالنِّسْبَةِ لِلْعَبْدِ يُسَمَّى تَوْحِيدَ الْعِبَادَةِ، وَالْعِبَادَةُ فِعْلُ الْعَبْدِ؛ فَلَهَا تَعَلُّقٌ بِالْقَدَرِ، فَالْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ لَهُ مَسَاسٌ بِأَقْسَامِ التَّوْحِيدِ الثَّلَاثَةِ.

مَسْأَلَةٌ: هَلِ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْقَدَرِ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، اخْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى ثَلَاثِ فِرَقٍ، وَقَدْ سَبَقَ^(٤).

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: بَيَانُ فَرَضِ الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ، دَلِيلُهُ قَوْلُهُ: «الْإِيمَانُ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ».

(١) أخرجه أحمد (٧/١)، وابن ماجه: المقدمة، فضل عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (١٣٨)، من حديث أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وأخرجه أحمد (١/٢٦١، ٣٨) وابن سعد (٢/٤٣٢، ٧/٣٥) والحاكم (٣/٣١٨) - وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي -؛ عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأحمد (١/٤٤٥، ٤٥٤) وابن سعد، والطبراني، والبزار؛ كما في «مجمع الزوائد» (٩/٢٨٧) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال الهيثمي: «وفيه عاصم بن أبي النجود، وهو على ضعفه حسن الحديث، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح، ورجال الطبراني رجال الصحيح، عدا فراء بن محبوب وهو ثقة». والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/٣٦٠)، من حديث عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب «لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ»، رقم (٤٦٧٩).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمار وحذيفة، رقم (٣٧٤٢)، من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) انظر: (ص: ٧٢٩).

الثانية: بَيَانُ كَيْفِيَّةِ الْإِيمَانِ^[١].

الثالثة: إِخْبَاطُ عَمَلٍ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ^[٢].

الرابعة: الْإِخْبَارُ أَنَّ أَحَدًا لَا يَجِدُ طَعْمَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِهِ^[٣].

الخامسة: ذِكْرُ أَوَّلِ مَا خَلَقَ اللَّهُ^[٤].

[١] الثانية: بَيَانُ كَيْفِيَّةِ الْإِيمَانِ، أي: بِالْقَدَرِ، وَهُوَ أَنْ تُؤْمِنَ بِأَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَمَا أَخْطَاكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ.

وَلَمْ يَتَكَلَّمِ الْمُؤَلَّفُ عَنْ مَرَاتِبِ الْقَدَرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهَا، وَنَحْنُ ذَكَّرْنَاهَا وَأَتَاهَا أَرْبَعُ مَرَاتِبَ، جُمِعَتْ اخْتِصَارًا فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ:

عَلِمُ كِتَابَتَهُ مَوْلَانَا مَشِيئَتُهُ وَخَلَقُهُ وَهُوَ إِيجَادُ وَتَكْوِينُ

وَالْإِيمَانُ بِهِذِهِ الْمَرَاتِبِ دَاخِلٌ فِي كَيْفِيَّةِ الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ.

[٢] الثالثة: إِخْبَاطُ عَمَلٍ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمرَ: «لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمْ مِثْلُ

أَحَدٍ ذَهَبًا ثُمَّ أَتَفَقَّهَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا قِيلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ»، وَيَتَرَعَّعُ مِنْهُ مَا ذَكَّرْنَاهُ سَابِقًا بِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالْقَدَرِ فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ هُوَ الَّذِي لَا يُقْبَلُ مِنْهُ الْعَمَلُ.

[٣] الرابعة: الْإِخْبَارُ أَنَّ أَحَدًا لَا يَجِدُ طَعْمَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِهِ، أي: بِالْقَدَرِ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛

لِقَوْلِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ لَأَبِيهِ: يَا بُنَيَّ! إِنَّكَ لَنْ تَجِدَ طَعْمَ الْإِيمَانِ... إلخ. وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ يُوجِبُ طُمَأْنِينَةَ الْإِنْسَانِ بِمَا قَضَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَيُسْرِيحُ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ لَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ عَلَى حَسَبِ الْمَقْدُورِ، لَا يَتَخَلَّفُ أَبَدًا، «وَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا؛ لِأَنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلُ الشَّيْطَانِ»^(١)، وَلَا تَرْفَعُ شَيْئًا وَقَعَ مَعَهَا قُلْتَ.

[٤] الخامسة: ذِكْرُ أَوَّلِ مَا خَلَقَ اللَّهُ. ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلَّفِ: الْمِيلُ إِلَى أَنَّ الْقَلَمَ أَوَّلُ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ،

وَلَكِنِ الصَّحِيحُ خِلَافُهُ، وَأَنَّ الْقَلَمَ لَيْسَ أَوَّلَ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ فِي (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ): «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَكَتَبَ فِي الذُّحْرِ مَقَادِيرَ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْقَدَرِ، بَابُ فِي الْأَمْرِ بِالْقُوَّةِ وَتَرْكِ الْعِجْزِ، رَقْمُ (٢٦٦٤)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

السَّادِسَةُ: أَنَّهُ جَرَى بِالْقَادِرِ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ إِلَى يَوْمِ قِيَامِ السَّاعَةِ^(١).

السَّابِعَةُ: بَرَاءَتُهُ ﷺ مِمَّنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ^(٢).

الثَّامِنَةُ: عَادَةُ السَّلَفِ فِي إِزَالَةِ الشُّبْهَةِ بِسُؤَالِ الْعُلَمَاءِ^(٣).

= كُلُّ شَيْءٍ^(١)، وَهَذَا وَاضِحٌ فِي التَّرْتِيبِ؛ وَلِهَذَا كَانَ الصَّوَابُ بِلَا شَكٍّ أَنَّ خَلْقَ الْقَلَمِ بَعْدَ خَلْقِ الْعَرْشِ.

وَسَبَقَ لَنَا تَحْرِيجُ الرَّوَاتِبَيْنِ، وَأَنَّهُ عَلَى الرَّوَايَةِ الَّتِي ظَاهِرُهَا أَنَّ الْقَلَمَ أَوَّلُ مَا خُلِقَ مُحْمَلٌ عَلَى أَنَّهُ أَوَّلُ مَا خُلِقَ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِذَا الْعَالَمِ الْمُشَاهِدِ، فَهُوَ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، فَتَكُونُ أَوَّلِيَّتُهُ نِسْبَةً.

[١] السَّادِسَةُ: أَنَّهُ جَرَى بِالْقَادِرِ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ إِلَى يَوْمِ قِيَامِ السَّاعَةِ؛ لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ:

«فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، وَفِيهِ أَيْضًا مِنَ الْفَوَائِدِ: تَوْجِيهُ خِطَابِ اللَّهِ إِلَى الْجَرَادِ، وَأَنَّهُ يَعْقِلُ أَمْرَ اللَّهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ وَجَّهَ الْخِطَابَ إِلَى الْقَلَمِ فَفَهِمَ وَاسْتَجَابَ، لَكِنَّهُ سَأَلَ فِي الْأَوَّلِ وَقَالَ: «مَاذَا أَكْتُبُ؟».

[٢] السَّابِعَةُ: بَرَاءَتُهُ ﷺ مِمَّنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ؛ لِقَوْلِهِ: «مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ هَذَا فَلَيْسَ مِنِّي» وَهَذِهِ

الْبَرَاءَةُ مُطْلَقَةٌ؛ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالْقَدَرِ فَهُوَ كَافِرٌ كُفْرًا خَرِجًا عَنِ الْمِلَّةِ.

[٣] الثَّامِنَةُ: عَادَةُ السَّلَفِ فِي إِزَالَةِ الشُّبْهَةِ بِسُؤَالِ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّ ابْنَ الدَّيْلَمِيِّ يَقُولُ: «فَأْتَيْتُ

عَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَحَدِيقَةَ بْنَ الْيَمَانِ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ» بَعْدَ أَنْ أَتَى أَبِي بَنَ كَعْبٍ، فَذَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ مِنْ عَادَةِ السَّلَفِ السُّؤَالَ عَمَّا يَشْتَبِهُ عَلَيْهِمْ.

وَفِيهِ أَيْضًا مَسْأَلَةٌ ثَانِيَةٌ، وَهِيَ جَوَازُ سُؤَالِ أَكْثَرِ مَنْ عَالِمٍ لِلتَّشْبِثِ؛ لِأَنَّ ابْنَ الدَّيْلَمِيِّ سَأَلَ عِدَّةَ

عُلَمَاءَ، أَمَّا سُؤَالُ أَكْثَرِ مَنْ عَالِمٍ لِتَسْبِيحِ الرَّخْصِ فَهَذَا لَا يُجَوِّزُ، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَهَذَا مِنْ شَأْنِ الْيَهُودِ، فَالْيَهُودُ لَمَّا كَانَ فِي التَّوْرَةِ أَنَّ الرَّائِي يُرْجَمُ إِذَا كَانَ مُحْصَنًا وَكَثُرَ الزَّانَا فِي أَشْرَافِهِمْ، غَيَّرُوا هَذَا الْحَدِّ، وَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَرَأَى مِنْهُمْ رَجُلًا بِامْرَأَةٍ قَالُوا: اذْهَبُوا إِلَى هَذَا الرَّجُلِ لَعَلَّكُمْ تَجِدُونَهُ عِنْدَهُ شَيْئًا آخَرَ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَتَّبِعُوا الرَّخْصَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب «وَكَاَتَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»، رقم (٧٤١٨)، من حديث عمران بن حصين

التَّاسِعَةُ: أَنَّ الْعُلَمَاءَ أَجَابُوهُ بِمَا يُزِيلُ شُبْهَتَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ نَسَبُوا الْكَلَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَطْ.^[١]

[١] التَّاسِعَةُ: أَنَّ الْعُلَمَاءَ أَجَابُوهُ بِمَا يُزِيلُ شُبْهَتَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ نَسَبُوا الْكَلَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَطْ؛ لِقَوْلِ ابْنِ الدَّيْلَمِيِّ: «كُلُّهُمْ حَدَّثَنِي بِمِثْلِ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ»، وَهَذَا مُزِيلٌ لِلشُّبْهَةِ، فَإِذَا نُسِبَ الْأَمْرُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ زَالَتِ الشُّبْهَةُ تَمَامًا، لَكِنْ تَزُولُ عَنِ الْمُؤْمِنِ، أَمَّا غَيْرُ الْمُؤْمِنِ فَلَا تَنْفَعُهُ، فَاللَّهُ عَزَّجَلْ يَقُولُ: ﴿وَمَا تَعْنِي الْآيَةُ وَالنَّذْرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١]، وَقَالَ: ﴿إِنَّ الْآيَةَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كُلَّمَا رَأَوْا آيَةً حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٩٦-٩٧].

لَكِنْ الْمُؤْمِنُ هُوَ الَّذِي تَزُولُ شُبْهَتُهُ بِمَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الاحزاب: ٣٦]؛ وَلِهَذَا لَمَّا قَالَتْ عَائِشَةُ لِلْمَرْأَةِ: «كَانَ يُصِيبُنَا ذَلِكَ -تَعْنِي: الْحَيْضُ- فَنُؤْمِرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ، وَلَا نُؤْمِرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ»^(١)، لَمْ تَذْهَبْ تَعْلَلٌ، وَلَكِنْ لَا حَرَجَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَذْكَرَ الْحُكْمَ بِعَلَنِهِ لِمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ لَعَلَّهُ يُؤْمِنُ؛ وَلِهَذَا يَذْكَرُ اللَّهُ عَزَّجَلْ إِحْيَاءَ الْمَوْتَى، وَيَذْكَرُ الْأَدِلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ وَالْحِسِّيَّةَ عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَ فِي أدِلَّةِ الْعَقْلِ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، فَهَذِهِ دَلَالَةٌ عَقْلِيَّةٌ، فَالْعَقْلُ يُؤْمِنُ بِإِيمَانًا كَامِلًا بِأَنْ مَنْ قَدَرَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْإِعَادَةِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

وَذَكَرَ أدِلَّةَ حِسِّيَّةٍ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ ءَايَنَاهُ أَنْ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِ الْمَوْتِ﴾ [فصلت: ٣٩].

فَإِذَا لَا مَانِعَ أَنْ تَأْتِيَ بِالْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ أَوْ الْحِسِّيَّةِ مِنْ أَجْلِ أَنْ تُقْنِعَ الْحُضْمَ وَتُطْمَئِنَّ الْمُؤَافِقَ. وَفِيهِ دَلِيلٌ رَابِعٌ، وَهُوَ دَلِيلُ الْفِطْرَةِ، فَلَا مَانِعَ أَيْضًا أَنْ تَأْتِيَ بِهِ لِلْإِسْتِدْلَالِ عَلَى مَا تَقُولُ مِنَ الْحَقِّ؛ لِتُلْزِمَ الْحُضْمَ بِهِ وَتُطْمَئِنَّ الْمُؤَافِقَ، وَمَا زَالَ الْعُلَمَاءُ يَسْلُكُونَ هَذَا الْمَسْلَكَ، وَقَدْ مَرَّ عَلَيْنَا قِصَّةُ أَبِي الْمَعَالِي الْجَوْنِيِّ مَعَ الْهَمْدَانِيِّ؛ حَيْثُ إِنَّ أَبَا الْمَعَالِي الْجَوْنِيَّ -عَفَرَ اللَّهُ لَنَا وَلَهُ- كَانَ يَقَرُّرُ نَفْيَ اسْتِثْوَاءِ اللَّهِ عَلَى عَرْشِهِ، فَقَالَ لَهُ الْهَمْدَانِيُّ: «دَعْنَا مِنْ ذِكْرِ الْعَرْشِ، فَمَا تَقُولُ فِي هَذِهِ الصَّرُورَةِ الَّتِي نَجِدُهَا

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب لا تقضي الحائض الصلاة، رقم (٣٢١)، ومسلم: كتاب الحيض، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة، رقم (٣٣٥).

= فِي قُلُوبِنَا: مَا قَالَ عَارِفٌ قَطُّ: يَا اللَّهُ! إِلَّا وَجَدَ مِنْ قَلْبِهِ ضَرُورَةً بِطَلَبِ الْعُلُوِّ، فَصَرَخَ أَبُو الْمَعَالِي وَلَطَمَ عَلَى رَأْسِهِ، وَقَالَ: حَبَّرَنِي الْهَمْدَانِيُّ، حَبَّرَنِي الْهَمْدَانِيُّ.

فَإِذَا: الْأَدَلَّةُ سَمْعِيَّةٌ وَعَقْلِيَّةٌ وَفِطْرِيَّةٌ وَحِسِّيَّةٌ. وَأَشَدُّهَا إِقْنَاعًا لِلْمُؤْمِنِ هُوَ الدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ؛ لِأَنَّهُ يَقِفُ عِنْدَهُ، وَيَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ مَا خَالَفَ دَلَالََةَ السَّمْعِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ ظَنَنَّهُ صَاحِبُهُ حَقًّا.



بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَصُورِينَ^[١]

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي^[٢]».....

[١] قَوْلُهُ: «بَابُ: مَا جَاءَ فِي الْمَصُورِينَ» يَعْنِي: مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ.

وَمُنَاسَبَةُ هَذَا الْبَابِ لِلتَّوْحِيدِ: أَنَّ فِي التَّصْوِيرِ خَلْقًا وَإِبْدَاعًا يَكُونُ بِهِ الْمَصُورُ مُشَارِكًا لِلَّهِ فِي ذَلِكَ الْخَلْقِ وَالْإِبْدَاعِ.

[٢] قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي» يَنْتَهِي سَنَدُ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَيُسَمَّى حَدِيثًا قُدْسِيًّا، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي بَابِ فَضْلِ التَّوْحِيدِ وَمَا يُكَفِّرُ مِنَ الذُّنُوبِ (ص: ٦٥).

قَوْلُهُ: «وَمَنْ أَظْلَمُ» «مَنْ» اسْمُ اسْتِفْهَامٍ، وَالْمُرَادُ بِهِ النَّفْيُ، أَيْ: لَا أَحَدٌ أَظْلَمُ، وَإِذَا جَاءَ النَّفْيُ بِصِغَةِ الاسْتِفْهَامِ كَانَ أَبْلَغَ مِنَ النَّفْيِ الْمَحْضِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُشْرَبًا مَعْنَى التَّحْدِي والتَّعْجِيزِ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يُجْمَعُ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَبَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤] وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام: ٢١] وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ؟

فَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهَا مُشْرَكَةٌ فِي الْأُظْلَمِيَّةِ، أَيْ: أَنَّهَا فِي مُسْتَوَى وَاحِدٍ فِي كَوْنِهَا فِي قِيَمَةِ الظُّلْمِ.
الثَّانِيَةُ: أَنَّ الْأُظْلَمِيَّةَ نَسْبِيَّةٌ، أَيْ: أَنَّهُ لَا أَحَدٌ أَظْلَمُ مِنْ هَذَا فِي نَوْعِ هَذَا الْعَمَلِ لَا فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَيُقَالُ مَثَلًا: مَنْ أَظْلَمُ فِي مُشَابَهَةِ أَحَدٍ فِي صُنْعِهِ يَمِّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِ اللَّهِ؟ وَمَنْ أَظْلَمُ فِي مَنَعِ حَقِّ مَنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ؟ وَمَنْ أَظْلَمُ فِي افْتِرَاءِ الْكَذِبِ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا؟

قَوْلُهُ: «يَخْلُقُ» حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ (ذَهَبَ)، أَيْ: مِمَّنْ ذَهَبَ خَالِقًا. وَالْخَلْقُ فِي اللَّغَةِ: التَّقْدِيرُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً^(١)، أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً^(٢)، أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعِيرَةً^(٣)» أَخْرَجَاهُ^(٤).

= وَلَآأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْدَ ضُ النَّاسِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي^(٥)

تَفْرِي، أَي: تَفْعَلُ، مَا خَلَقْتَ، أَي: مَا قَدَّرْتَ. وَيُطْلَقُ الْخَلْقُ عَلَى الْفِعْلِ بَعْدَ التَّقْدِيرِ، وَهَذَا هُوَ الْغَالِبُ، وَالْخَلْقُ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِنْسَانِ يَكُونُ بَعْدَ تَأَمُّلٍ وَنَظَرٍ وَتَقْدِيرٍ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْخَالِقِ فَإِنَّهُ لَا يَخْتِاجُ إِلَى تَأَمُّلٍ وَنَظَرٍ، لِكَمَالِ عِلْمِهِ، فَالْخَلْقُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُصَوِّرِ يَكُونُ بِمَعْنَى الصَّنْعِ بَعْدَ النَّظَرِ وَالتَّأَمُّلِ. قَوْلُهُ: «يَخْلُقُ كَخَلْقِي» فِيهِ جَوَازُ إِطْلَاقِ الْخَلْقِ عَلَى غَيْرِ اللَّهِ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا وَالْجَوَابُ عَنْهُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ.

[١] قَوْلُهُ: «فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً» اللَّامُ لِلْأَمْرِ، وَالْمُرَادُ بِهِ التَّحْدِي والتَّعْجِيزُ، وَهَذَا مِنْ بَابِ التَّحْدِي فِي الْأُمُورِ الْكُوتِبِيَّةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾ [الطور: ٣٤] مِنْ بَابِ التَّحْدِي فِي الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَالذَّرَّةُ: وَاحِدَةُ الذَّرِّ، وَهِيَ النَّمْلُ الصَّغَارُ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: بَأَنَّ الذَّرَّةَ هِيَ مَا تَتَكُونُ مِنْهَا الْقُبْبَةُ الذَّرِّيَّةُ فَقَدْ أَخْطَأَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مُحَاطَبُ الصَّحَابَةِ بُلُغَةِ الْعَرَبِ، وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ الْقُبْبَةَ الذَّرِّيَّةَ، وَذَكَرَ اللَّهُ الذَّرَّةَ؛ لِأَنَّ فِيهَا رُوحًا، وَهِيَ مِنْ أَصْغَرِ الْحَيَوَانَاتِ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً» «أَوْ» لِلتَّنْوِيعِ، أَي: انْتَقَلَ مِنَ التَّحْدِي بَخَلْقِ الْحَيَوَانِ ذِي الرُّوحِ إِلَى خَلْقِ الْحَبَّةِ الَّتِي هِيَ أَصْلُ الزَّرْعِ مِنَ الشَّعِيرِ وَغَيْرِهِ، وَلَيْسَ لَهَا رُوحٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعِيرَةً» يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ شَجَرَةَ الشَّعِيرِ، فَيَكُونُ فِي الْأَوَّلِ ذَكَرَ التَّحْدِي بِأَصْلِ الزَّرْعِ وَهِيَ الْحَبَّةُ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ الْحَبَّةَ مِنَ الشَّعِيرِ، وَيَكُونُ هَذَا مِنْ بَابِ ذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ؛ لِأَنَّ حَبَّةَ الشَّعِيرِ أَخْصَصُ مِنَ الْحَبِّ. أَوْ تَكُونُ «أَوْ» شَكَا مِنَ الرَّاوي. فَاللَّهُ يُحْدِى الْخَلْقَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَنْ يَخْلُقُوا ذَرَّةً أَوْ يَخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ شَعِيرَةً.

فَإِنْ قِيلَ: يُوجَدُ رُزٌّ أَمْرِيكِيٌّ مَصْنُوعٌ.

أُجِيبَ: إِنَّ هَذَا الْمَصْنُوعَ لَا يَنْبُتُ كَالطَّبِيعِيِّ، وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ السَّرُّ فِي قَوْلِهِ: «أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً»،

(١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب نقض الصور، رقم (٥٩٥٣)، ومسلم: كتاب اللباس، باب تحريم تصوير صورة

الحيوان، رقم (٢١١١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى، انظر: ديوانه (ص: ٣٢).

= ثُمَّ قَالَ: «أَوْ يَخْلُقُوا شَعِيرَةً»؛ لِأَنَّ الْحَيَّةَ إِذَا غُرِسَتْ فِي الْأَرْضِ فَلَقَهَا اللَّهُ، قَالَ تَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْغَنَاقِ وَالنَّوَى» [الأنعام: ٩٥]، وَقَالَ تَعَالَى: «إِنَّكَ الَّذِي تَدْعُوكَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ» أَي: اجْتَمَعُوا لَخَلَقَهُ مُتَعَايِنِينَ عَلَيْهِ، وَقَدْ هَيَّؤُوا كُلَّ مَا عِنْدَهُمْ «وَلِنْ يَسْلُبَهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ» [الحج: ١٧٣].

قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَوْ أَنَّ الذُّبَابَ وَقَعَ عَلَى هَذِهِ الْأَضْغَامِ فَاثْمَصَّ شَيْئًا مِنْ طَبِيعِهَا مَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَسْتَفِيدُوهُ مِنْهُ، فَيَكُونُ الذُّبَابُ غَالِيًا لَهَا «ضَعُفَ الطَّالِبِ» أَي: الْعَابِدِ وَالْمَعْبُودِ «وَالْمَطْلُوبِ» أَي: الذُّبَابِ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ مَا سَافَهُ الْمُؤَلَّفُ مِنْ أَجْلِهِ: تَحْرِيمُ التَّصْوِيرِ؛ لِأَنَّ الْمُصَوِّرَ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِ اللَّهِ؛ لِيَكُونَ مُضَاهِيًا لِلَّهِ فِي صُنْعِهِ.

والتَّصْوِيرُ لَهُ أَحْوَالٌ:

الْحَالُ الْأَوَّلَى: أَنْ يُصَوِّرَ الْإِنْسَانُ مَا لَهُ ظِلٌّ كَمَا يَقُولُونَ، أَي: مَا لَهُ جِسْمٌ عَلَى هَيْكَلِ إِنْسَانٍ، أَوْ بَعِيرٍ، أَوْ أَسَدٍ، أَوْ مَا أَشَبَّهَا - فَهَذَا أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا أَعْلَمَ عَلَى تَحْرِيمِهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا صَوَّرَ الْإِنْسَانُ لَا مُضَاهَاةَ لَخَلْقِ اللَّهِ، وَلَكِنْ صَوَّرَ عَبَثًا، يَعْني: صَنَعَ مِنَ الطِّينِ أَوْ مِنَ الْحَشَبِ أَوْ مِنَ الْأَحْجَارِ شَيْئًا عَلَى صُورَةِ حَيَوَانٍ وَلَيْسَ قَصْدُهُ أَنْ يُضَاهِيَ خَلْقَ اللَّهِ، بَلْ قَصْدُهُ الْعَبَثُ أَوْ وَضْعُهُ لَصِيٍّ لِيُهْدَتْهُ بِهِ. فَهَلْ يَدْخُلُ فِي الْحَدِيثِ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، يَدْخُلُ فِي الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ خَلَقَ كَخَلْقِ اللَّهِ، وَلِأَنَّ الْمُضَاهَاةَ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا الْقَصْدُ، وَهَذَا هُوَ سِرُّ الْمَسْأَلَةِ، فَمَتَى حَصَلَتِ الْمُضَاهَاةُ ثَبَتَ حُكْمُهَا؛ وَلِهَذَا لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا لَيْسَ لُبْسًا يَخْتَصُّ بِالْكُفَّارِ ثُمَّ قَالَ: أَنَا لَا أَقْصِدُ التَّشْبِيهَ بِهِمْ. نَقُولُ: التَّشْبِيهُ مِنْكَ بِهِمْ حَاصِلٌ أَرَدْتَهُ أَمْ لَمْ تُرِدْهُ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَنَّ أَحَدًا تَشَبَّهَ بِامْرَأَةٍ فِي لِبَاسِهَا أَوْ فِي شَعْرِهَا، أَوْ مَا أَشَبَّ ذَلِكَ، وَقَالَ: مَا أَرَدْتُ التَّشْبِيهَ. قُلْنَا لَهُ: قَدْ حَصَلَ التَّشْبِيهُ، سِوَاءِ أَرَدْتَهُ أَمْ لَمْ تُرِدْهُ.

الْحَالُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يُصَوِّرَ صُورَةَ لَيْسَ لَهَا جِسْمٌ بَلْ بِالتَّلْوِينِ وَالتَّخْطِيطِ، فَهَذَا مُحَرَّمٌ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ، وَيَدْخُلُ عَلَيْهِ حَدِيثُ الثَّمُرَةِ حَيْثُ أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى بَيْتِهِ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ رَأَى ثَمُرَةً فِيهَا تَصَاوِيرٌ، فَوَقَّفَ وَتَأَنَّرَ، وَعَرَفَتِ الْكَرَاهَةَ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا أَذْنَبْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

= فَقَالَ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»^(١)، فالصُّورُ بالتَّلْوِينِ كالصُّورِ بالتَّجْسِيمِ. وقَوْلُهُ فِي (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ): «إِلَّا رَفَعْنَا فِي نَوْبٍ»^(٢)، إِنْ صَحَّتِ الرَّوَايَةُ هَذِهِ فَلَمْرَأْدٌ بِالْإِسْتِثْنَاءِ مَا يَحِلُّ تَصْوِيرُهُ مِنَ الْأَشْجَارِ وَنَحْوِهَا.

الحال الثالثة: أَنْ تُلْتَقَطَ الصُّورُ الْتِقَاطًا بِأَشْعَةٍ مُعَيَّنَةٍ بِدُونِ أَيْ تَعْدِيلٍ أَوْ تَحْسِينٍ مِنَ الْمُلتَقِطِ؛ فَهَذَا مَحَلٌّ خِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ الْمُعَاَصِرِينَ:

فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ: إِنَّهُ تَصْوِيرٌ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّ حَرَكَهَ هَذَا الْفَاعِلِ لِلآلَةِ يُعَدُّ تَصْوِيرًا؛ إِذْ لَوْلَا تَحْرِيكُهُ إِيَّاهَا مَا انْطَبَعَتْ هَذِهِ الصُّورَةُ عَلَى هَذِهِ الْوَرَقَةِ، وَنَحْنُ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ صُورَةٌ، فَحَرَكَتُهُ نَعْتَبَرُ تَصْوِيرًا، فَيَكُونُ دَاخِلًا فِي الْعُمُومِ.

القول الثاني: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِتَصْوِيرٍ؛ لِأَنَّ التَّصْوِيرَ فَعْلُ الْمَصُورِ، وَهَذَا الرَّجُلُ مَا صَوَّرَهَا فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا تُنْقَطِعُهَا بِالآلَةِ، وَالتَّصْوِيرُ مِنْ صُنْعِ اللَّهِ. وَيُوضَّحُ ذَلِكَ لَوْ أَدْخَلْتَ كِتَابًا فِي آلَةِ التَّصْوِيرِ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ هَذِهِ الْآلَةِ، فَإِنَّ رَسْمَ الْحُرُوفِ مِنَ الْكَاتِبِ الْأَوَّلِ لَا مِنَ الْمُحَرِّكِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ قَدْ يُسْغَلُّهَا شَخْصٌ أُمِّيٌّ لَا يَعْرِفُ الْكِتَابَةَ إِلَّاقْلًا، أَوْ أَعْمَى فِي ظُلْمَةٍ.

وهَذَا الْقَوْلُ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّ الْمَصُورَ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ لَا يُعْتَبَرُ مُبْدِعًا وَلَا مُحْطَطًا، وَلَكِنْ يَبْقَى النَّظَرُ: هَلْ يَحِلُّ هَذَا الْفِعْلُ أَوْ لَا؟

وَالْجَوَابُ: إِذَا كَانَ لِعَرَضٍ مُحَرَّمٍ صَارَ حَرَامًا، وَإِذَا كَانَ لِعَرَضٍ مُبَاحٍ صَارَ مُبَاحًا؛ لِأَنَّ الْوَسَائِلَ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ، وَعَلَى هَذَا فَلَوْ أَنَّ شَخْصًا صَوَّرَ إِنْسَانًا لِمَا يُسْمُونُهُ بِالذِّكْرِ، سِوَاءَ كَانَتْ هَذِهِ الذِّكْرَى لِلتَّمَتُّعِ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ، أَوْ التَّلَذُّذِ بِهِ، أَوْ مِنْ أَجْلِ الْحَتَانِ وَالشَّوْقِ إِلَيْهِ - فَإِنَّ ذَلِكَ مُحَرَّمٌ، وَلَا يَجُوزُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ أَفْتِنَاءِ الصُّورِ؛ لِأَنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ صُورَةٌ، وَلَا أَحَدٌ يُنْكِرُ ذَلِكَ.

وَإِذَا كَانَ لِعَرَضٍ مُبَاحٍ كَمَا يُوجَدُ فِي التَّابِعِيَّةِ وَالرُّخْصَةِ وَالْحَوَازِ وَمَا أَشْبَهَهُ - فَهَذَا يَكُونُ مُبَاحًا، فَإِذَا ذَهَبَ الْإِنْسَانُ الَّذِي يُحْتَاجُ إِلَى رُخْصَةٍ إِلَى هَذَا الْمَصُورِ الَّذِي تَخْرُجُ مِنْهُ الصُّورَةُ قُوْرِيَّةً بِدُونِ عَمَلٍ

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء، رقم (٢١٠٥)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٩٦/٢١٠٧)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب من كره القعود على الصورة، رقم (٥٩٥٨)، ومسلم: كتاب اللباس، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١٠٦)، من حديث أبي طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= لَا تَحْمِيضٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَقَالَ: صَوَّرَنِي. فَصَوَّرَهُ، فَإِنَّ هَذَا الْمَصَوَّرَ لَا نَقُولُ: إِنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْحَدِيثِ، أَيْ: حَدِيثِ الْوَعِيدِ عَلَى التَّصْوِيرِ، أَمَّا إِذَا قَالَ: صَوَّرَنِي. لَعَرَضٍ آخَرَ غَيْرِ مُبَاحٍ، صَارَ مِنْ بَابِ الْإِعَاتَةِ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ.

الحال الرابعة: أَنْ يَكُونَ التَّصْوِيرُ لَهَا لَا رُوحَ فِيهِ، وَهَذَا عَلَى تَوْعَيْنٍ:
النَّوْعُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَصْنَعُهُ الْآدَمِيُّ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ بِالِاتِّفَاقِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جازَ الْأَصْلُ جازَتِ الصُّورَةُ، مِثْلُ أَنْ يُصَوَّرَ الْإِنْسَانُ سَيَارَتَهُ، فَهَذَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ صُنْعَ الْأَصْلِ جَائِزٌ، فَالصُّورَةُ الَّتِي هِيَ فَرْعٌ مِنْ بَابِ أَوَّلَى.

النَّوْعُ الثَّانِي: مَا لَا يَصْنَعُهُ الْآدَمِيُّ وَإِنَّمَا يَخْلُقُهُ اللَّهُ، فَهَذَا تَوْعَانِ: تَوْعٌ نَامٍ، وَتَوْعٌ غَيْرُ نَامٍ، فَغَيْرُ النَّامِيِّ كَالْجِبَالِ، وَالْأَوْدِيَةِ، وَالْبَحَارِ، وَالْأَنْهَارِ؛ فَهَذِهِ لَا بَأْسَ بِتَصْوِيرِهَا بِالِاتِّفَاقِ. أَمَّا النَّوْعُ الَّذِي يَنْمُو فَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ، فَجُمُهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى جَوازِ تَصْوِيرِهِ لَهَا سَبِيئًا فِي الْأَحَادِيثِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ إِلَى مَنَعِ تَصْوِيرِهِ، وَاسْتَدَلَّ بِأَنَّ هَذَا مِنْ خَلْقِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَالْحَدِيثُ عَامٌّ: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ بِخَلْقِ كَخَلْقِي؟!»، وَلَأنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ تَحَدَّى هَؤُلَاءِ بِأَنْ يَخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ يَخْلُقُوا شَعِيرَةً^(١)، وَالْحَبَّةُ أَوْ الشَّعِيرَةُ لَيْسَ فِيهَا رُوحٌ، لَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّهَا نَامِيَّةٌ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ تَصْوِيرُهَا حَرَامًا. وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا مُجَاهِدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ - أَعْلَمُ التَّابِعِينَ بِالتَّفْسِيرِ - وَقَالَ: إِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يُصَوِّرَ الْأَشْجَارَ^(٢)، لَكِنْ جُمُهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى الْجَوَازِ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ هَلْ يُؤَيِّدُ رَأْيَ الْجُمُهِورِ أَوْ يُؤَيِّدُ رَأْيَ مُجَاهِدٍ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ؟

الجواب: يُؤَيِّدُ رَأْيَ مُجَاهِدٍ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ أَمْرَانِ:

أَوَّلًا: الْعُمُومُ فِي قَوْلِهِ: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ بِخَلْقِ كَخَلْقِي».

ثَانِيًا: قَوْلُهُ: «أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعِيرَةً» وَهَذِهِ لَيْسَتْ ذَاتُ رُوحٍ، فَظَاهِرُ الْحَدِيثِ هَذَا مَعَ مُجَاهِدٍ وَمَنْ يَرَى رَأْيَهُ، وَلَكِنْ الْجُمُهُورُ أَجَابُوا عَنْهُ بِالْأَحَادِيثِ النَّالِيَةِ، وَهِيَ أَنَّ قَوْلَهُ: «أَحْبَبُوا

(١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب نقض الصور، رقم (٥٩٥٣)، ومسلم: كتاب اللباس، باب تحريم تصوير صورة

الحيوان، رقم (٢١١١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: فتح الباري (٣٩٥/١٠).

وَلَهُمَا عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَشَدُّ النَّاسِ [١] عَذَابًا [٢] يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهَتُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ» [٣].

= مَا خَلَقْتُمْ» [٢]، وَقَوْلُهُ: «كُلَّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ» [٣]، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ تَصْوِيرُ مَا فِيهِ رُوحٌ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعِيرَةً»، فَذَكَرَ عَلَى سَبِيلِ التَّحْدِيدِ، أَيْ: أَنَّ أَوَّلِيكَ الْمُصَوِّرِينَ عَاجِزُونَ حَتَّى عَنْ خَلْقِ مَا لَا رُوحَ فِيهِ.

[١] قَوْلُهُ: «أَشَدُّ» كَلِمَةٌ (أَشَدُّ) اسْمٌ تَفْضِيلٌ بِمَعْنَى أَكْثَرُ وَأَقْوَى.

[٢] قَوْلُهُ: «النَّاسِ» لِلْعُمُومِ، وَالْمُرَادُ الَّذِينَ يُعَذَّبُونَ.

[٣] وَقَوْلُهُ: «عَذَابًا» تَمَيِّزٌ مُبِينٌ لِلْمُرَادِ بِالْأَشَدِّ؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٍ تَكْرَرَهُ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ (٤)

وَالْعَذَابُ يُطْلَقُ عَلَى الْعِقَابِ، وَيُطْلَقُ عَلَى مَا يُؤْلَمُ وَيُؤْذَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِقَابًا، فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَذْجَلُوا أَلْ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ» ﴿غافر: ٤٦﴾ أَيْ: الْعُقُوبَةُ وَالنَّكَالُ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ النَّارَ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ» [هود: ٩٨]، وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «السَّفَرُ قِطْعَةً مِنَ الْعَذَابِ» (٥)، وَقَوْلُهُ: «الْمِيتُ يُعَذَّبُ بِالنَّيَاحَةِ عَلَيْهِ» (٦).

[٤] قَوْلُهُ: «يَوْمَ الْقِيَامَةِ» هُوَ الْيَوْمُ الَّذِي يُبْعَثُ فِيهِ النَّاسُ، وَسَبَقَ وَجْهٌ تَسْمِيَّتِهِ بِذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: «أَشَدُّ» مُبْتَدَأٌ، وَ«الَّذِينَ يُضَاهَتُونَ» خَبَرُهُ، وَمَعْنَى (يُضَاهَتُونَ)، أَيْ: يُشَابِهُونَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب ما وطئ من التصاوير، رقم (٥٩٥٤)، ومسلم: كتاب اللباس، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١٠٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء، رقم (٢١٠٥)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٩٦/٢١٠٧) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح، رقم (٥٩٦٣)، ومسلم: كتاب اللباس، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١١٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) «ألفية ابن مالك» (ص: ٣١).

(٥) أخرجه البخاري: كتاب الحج، باب السفر قطعة من العذاب، رقم (١٨٠٤)، ومسلم: كتاب الإمامة، باب السفر قطعة من العذاب، رقم (١٩٢٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت، رقم (١٢٩٢)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم (٩٢٧)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«بَخْلَقَ اللهُ» أَي: بِمَخْلُوقَاتِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. وَالَّذِينَ يُضَاهَوْنَ بَخْلَقِ اللهِ هُمُ الْمُصَوِّرُونَ، فَهُمْ يُضَاهَوْنَ بَخْلَقِ اللهِ، سَوَاءٌ كَانَتْ هَذِهِ الْمُضَاهَاةُ جَسْمِيَّةً أَوْ وَضْفِيَّةً، فَالْجَسْمِيَّةُ أَنْ يَصْنَعَ صُورَةَ بِجَسْمِهَا، وَالْوَضْفِيَّةُ أَنْ يَصْنَعَ صُورَةَ مُلَوَّنَةً؛ لِأَنَّ التَّلْوِينَ وَالتَّخْطِيطَ بِالْيَدِ وَضْفٌ لِلخَلْقِ، وَإِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ مَا خَلَقَ الْوَرَقَةَ وَلَا صَنَعَهَا لَكِنْ وَضَعَ فِيهَا هَذَا التَّلْوِينَ الَّذِي يَكُونُ وَضْفًا لَخَلْقِ اللهِ عَزَّجَلَّ.

هَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُصَوِّرِينَ يُعَذِّبُونَ، وَأَنَّهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا، وَأَنَّ الْحِكْمَةَ مِنْ ذَلِكَ مُضَاهَاةٌ خَلَقَ اللهُ عَزَّجَلَّ، وَلَيْسَتْ الْحِكْمَةُ كَمَا يَدَّعِيهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّهُمْ يَصْنَعُونَهَا لَتُعَذَّبَ مِنْ دُونِ اللهِ؛ فَذَلِكَ شَيْءٌ آخَرُ، فَمَنْ صَنَعَ شَيْئًا لِيُعَذَّبَ مِنْ دُونِ اللهِ فَإِنَّهُ حَتَّى وَلَوْ لَمْ يَصُورْ كَمَا لَوْ أَنَّى بِخَشَبَةٍ وَقَالَ: اعْبُدُونَهَا، فَقَدْ دَخَلَ فِي التَّحْرِيمِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]؛ لِأَنَّهُ أَعَانَ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ.

وَقَوْلُهُ: «يُضَاهَوْنَ» هَلِ الْفِعْلُ يُشْعُرُ بِالنِّبَةِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَقْصِدَ الْمُضَاهَاةَ، أَوْ نَقُولُ: الْمُضَاهَاةُ حَاصِلَةٌ سَوَاءٌ كَانَتْ بِنِيَّةٍ أَوْ بِغَيْرِ نِيَّةٍ؟

الْجَوَابُ: الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْمُضَاهَاةَ حَصَلَتْ سَوَاءٌ نَوَى أَمْ لَمْ يَنْوِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ الْمُشَابَهَةُ، وَلَيْسَتْ الْعِلَّةُ قَصْدَ الْمُشَابَهَةِ، فَلَوْ جَاءَ رَجُلٌ وَقَالَ: أَنَا لَا أُرِيدُ أَنْ أَضَاهِيَ خَلْقَ اللهِ، أَنَا أَصَوِّرُ هَذَا لِلذِّكْرِى مَثَلًا وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ، نَقُولُ: هَذَا حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ مَتَى حَصَلَتْ الْمُشَابَهَةُ ثَبَتَ الْحُكْمُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَدُورُ مَعَ عَلَيْهِ كَمَا قُلْنَا فَمِنْ لَيْسَ لِبَاسًا خَاصًا بِالْكَفَّارِ؛ إِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ هَذَا اللَّبَاسُ، وَلَوْ قَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الْمُشَابَهَةَ. نَقُولُ: لَكِنْ حَصَلَ التَّشْبَهُ. فَالْحُكْمُ الْمَقْرُونُ بِعِلَّةٍ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْقَصْدُ، فَمَتَى وَجَدْتَ الْعِلَّةَ ثَبَتَ الْحُكْمُ.

فَيُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ:

١- تَحْرِيمُ التَّصْوِيرِ، وَأَنَّهُ مِنَ الْكَبَائِرِ؛ لِثُبُوتِ الْوَعِيدِ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْحِكْمَةَ مِنْ تَحْرِيمِهِ الْمُضَاهَاةُ بِخَلْقِ اللهِ عَزَّجَلَّ.

٢- وَجُوبُ اخْتِرَامِ جَانِبِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَأَنْ لَا يَطْمَعَ أَحَدٌ فِي أَنْ يَخْلُقَ كَخَلْقِ اللهِ عَزَّجَلَّ؛ لِقَوْلِهِ: «يُضَاهَوْنَ بِخَلْقِ اللهِ»، وَمِنْ أَجْلِ هَذَا حَرَّمَ الْكِبْرُ؛ لِأَنَّ فِيهِ مُنَازَعَةً لِلرَّبِّ عَزَّجَلَّ، وَحَرَّمَ التَّعَاطُفَ عَلَى الْخَلْقِ؛ لِأَنَّ فِيهِ مُنَازَعَةً لِلرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَكَذَلِكَ هَذَا الَّذِي يَصْنَعُ مَا يَصْنَعُ فَيُضَاهِي خَلْقَ اللهِ

وَلَهُمَا^(١) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ، يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسٌ يُعَذَّبُ بِهَا فِي جَهَنَّمَ»^(٢).

= فِيهِ مُنَازَعَةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي رُبُوبِيَّتِهِ فِي أَعْمَالِهِ وَخُلُقَاتِهِ وَمَصْنُوعَاتِهِ، فَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَجُوبُ اخْتِرَامِ جَانِبِ الرُّبُوبِيَّةِ.

قَوْلُهُ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا» فِيهِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّهُ فِيهِمْ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنَ الْمُصَوِّرِينَ ذَنْبًا؛ كَالْمُشْرِكِينَ وَالْكُفَّارِ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونُوا أَشَدَّ عَذَابًا، وَقَدْ أُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِوُجُوهِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْحَدِيثَ عَلَى تَقْدِيرِ «مِنْ» أَيْ: مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا بِدَلِيلِ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ مَا يُؤَيِّدُهُ بَلْفَظٍ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا».

الثَّانِي: أَنَّ الْأَشَدِّيَّةَ لَا تَغْنِي أَنْ غَيْرُهُمْ لَا يُشَارِكُهُمْ، بَلْ يُشَارِكُهُمْ غَيْرُهُمْ، قَالَ تَعَالَى: «أَذْخَلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ» [غافر: ٤٦]، وَلَكِنْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا أَنَّ الْمُصَوِّرَ فَاعِلٌ كَبِيرَةٌ فَقَطْ، فَكَيْفَ يُسَوَّى مَعَ مَنْ هُوَ خَارِجٌ عَنِ الْإِسْلَامِ وَمُسْتَكْبِرٌ؟!

الثَّالِثُ: أَنَّ الْأَشَدِّيَّةَ نِسْبِيَّةٌ، يَغْنِي أَنْ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ الْأَشْيَاءَ وَيُدْعَوْنَ أَشَدَّهُمْ عَذَابًا الَّذِينَ يُضَاهَتُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ، وَهَذَا أَقْرَبُ.

الرَّابِعُ: أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْوَعِيدِ الَّذِي يُطْلَقُ لِتَنْفِيرِ النَّفُوسِ عَنْهُ، وَلَمْ أَرْ مَنْ قَالَ بِهَذَا، وَلَوْ قِيلَ بِهَذَا لَسَلِمْنَا مِنْ هَذِهِ الْإِيرَادَاتِ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ لَيْسَ لَنَا أَنْ نَقُولَ إِلَّا كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهَتُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ».

[١] قَوْلُهُ: «وَلَهُمَا» أَيْ: لِلْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ.

[٢] قَوْلُهُ: «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ» «كُلُّ» مِنْ أَعْظَمِ أَلْفَاظِ الْعُمُومِ، وَأَصْلُهَا مِنَ الْإِكْلِيلِ، وَهِيَ مَا يُحِيطُ بِالشَّيْءِ، وَمِنْهُ الْكَلَالَةُ فِي الْمِرَاثِ لِلْحَوَاشِي الَّتِي تُحِيطُ بِالْإِنْسَانِ. فَيَشْمَلُ مَنْ صَوَّرَ الْإِنْسَانَ أَوْ الْحَيَوَانَ أَوْ الْأَشْجَارَ أَوْ الْبَحَارَ، لَكِنْ قَوْلُهُ: «يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسًا» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ صُورَةَ ذَوَاتِ النَّفُوسِ، أَيْ: مَا فِيهِ رُوحٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التعبير، باب من كذب في حلمه، رقم (٧٠٤٢)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، رقم (٢١١٠).

وَلَهُمَا عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا كُفِّلَ^[١] أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ^[٢]»^(١).

وَمُسْلِمٌ عَنْ أَبِي الْهَيَّاجِ^[٣] قَالَ: قَالَ لِي عَلِيٌّ^[٤]: «أَلَا أَبْعَثُكَ^[٥].....

قَوْلُهُ: «يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا نَفْسٌ» الْحَدِيثُ فِي (مُسْلِمٍ) وَلَيْسَ فِي (الصَّحِيحَيْنِ)، لَكِنَّهُ بِلَفْظٍ «يُجْعَلُ» بِالْبَاءِ لِلْفَاعِلِ، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ «نَفْسًا» بِالنَّصْبِ، وَتَمَامُهُ: فَتُعَذَّبُ فِي جَهَنَّمَ. قَوْلُهُ: «يُعَذَّبُ بِهَا» كَيْفِيَّةُ التَّعْذِيبِ سَتَائِي فِي الْحَدِيثِ الَّذِي بَعْدَهُ أَنَّهُ يُكَفَّلُ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ وَلَيْسَ بِنَافِخٍ.

وقَوْلُهُ: «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ» أَي: كَائِنٌ فِي النَّارِ. وَهَذِهِ الْكَيْنُونَةُ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْحَوَاجِ كَيْنُونَةُ خُلُودٍ؛ لِأَنَّ فَاعِلَ الْكِبِيرَةِ عِنْدَهُمْ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ، وَعِنْدَ الْمُرْجِيَّةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُصَوِّرِ الْكَافِرُ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ عِنْدَهُمْ لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَبَدًا، وَعِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِدُخُولِ النَّارِ وَقَدْ يَدْخُلُهَا وَقَدْ لَا يَدْخُلُهَا، وَإِنْ دَخَلَهَا لَمْ يُخَلَّدْ فِيهَا.

وقَوْلُهُ: «بِكُلِّ صُورَةٍ صَوَّرَهَا» يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ صَوَّرَ فِي الْيَوْمِ عَشْرَ صُورٍ وَلَوْ مِنْ نُسَخَةٍ وَاحِدَةٍ فَإِنَّهُ يُجْعَلُ لَهُ فِي النَّارِ عَشْرُ صُورٍ يُقَالُ لَهُ: انْفُخْ فِيهَا الرُّوحَ. وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَبْقَى فِي النَّارِ مُعَذَّبًا حَتَّى تَنْتَهِيَ هَذِهِ الصُّورُ.

[١] قَوْلُهُ: «كُفِّلَ» أَي: أُلْزِمَ، وَالْكَفْلُ لَهُ هُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَيْسَ بِنَافِخٍ» أَي: كُفِّلَ بِأَمْرٍ لَا يَتِمَّكُنُ مِنْهُ زِيَادَةٌ فِي تَعْذِيبِهِ، وَعُذِّبَ بِهَذَا الْعَذَابِ لِيَذُوقَ جَزَاءَ مَا عَمِلَ، وَبِهَذَا تَرْدَادُ حَسْرَتِهِ وَأَسْفُهُ؛ حَيْثُ إِنَّهُ عُذِّبَ بِمَا كَانَ فِي الدُّنْيَا يَرَاهُ رَاحَةً لَهُ، إِنَّمَا بِاتِّحْسَابٍ، أَوْ إِزْضَاءٍ صَاحِبٍ، أَوْ إِبْدَاعٍ صَنَعَةٍ.

[٣] قَوْلُهُ: «عَنْ أَبِي الْهَيَّاجِ» هُوَ مِنَ التَّابِعِينَ.

[٤] قَوْلُهُ: «قَالَ لِي عَلِيٌّ» هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[٥] قَوْلُهُ: «أَلَا أَبْعَثُكَ» الْبَعْثُ: الْإِزْسَالُ بِأَمْرِ مُهِمٍّ، كَالدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا﴾ [النحل: ٣٦].

(١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح، رقم (٥٩٦٣)، ومسلم: كتاب اللباس، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١١٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

عَلَى مَا بَعَثَنِي^[١] عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ لَا تَدْعَ^[٢] صُورَةَ^[٣] إِلَّا طَمَسْتُهَا^[٤]، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا^[٥] إِلَّا سَوَّيْتُهُ^[٦]»^(١).

[١] قَوْلُهُ: «عَلَى مَا بَعَثَنِي» يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ «عَلَى» عَلَى ظَاهِرِهَا لِلإِسْتِعْلَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَبْعُوثَ يَمْشِي عَلَى مَا بَعَثَ عَلَيْهِ، كَأَنَّهُ طَرِيقٌ لَهُ، وَهَذَا هُوَ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ مَا وَافَقَ ظَاهِرَ اللَّفْظِ مِنَ الْمَعْنَى فَهُوَ أَوْلَى بِالِاعْتِبَارِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ «عَلَى» بِمَعْنَى الْبَاءِ، أَي: بِمَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ، وَقَدْ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا إِلَى الْيَمَنِ بَعْدَ قِسْمَةِ غَنَائِمِ حُتَيْ، وَقَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي مَكَّةَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ^(٢).

[٢] قَوْلُهُ: «أَنْ لَا تَدْعَ» أَنَّ «مَصْدَرِيَّةً»، «لَا» نَافِيَةٌ، «تَدْعَ» مَنْصُوبٌ بِ(أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ، وَهِيَ بِذَلِّ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ مَنْ «مَا» فِي قَوْلِهِ: «عَلَى مَا بَعَثَنِي»؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عَلَيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ، لَكِنْ هَذَا بِمَا بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ.

[٣] قَوْلُهُ: «صُورَةَ» نَكْرَةً فِي سِيَاقِ النَّفْيِ فَتَعُمُّ.

وَجُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْمَحْرَمَ هُوَ صُورُ الْحَيَوَانِ فَقَطْ؛ لِمَا وَرَدَ فِي (السُّنَنِ) مِنْ حَدِيثِ جَبْرِيلَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فَمَرَّ بِرَأْسِ التَّمْنَالِ يَقْطَعُ، فَيَصِيرُ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ»^(٣)، وَسَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ قَرِيبًا.

[٤] قَوْلُهُ: «إِلَّا طَمَسْتُهَا» إِنْ كَانَتْ مُلَوَّنَةً فَطَمَسُهَا بِوَضْعِ لَوْنٍ آخَرَ يُزِيلُ مَعَالِمَهَا، وَإِنْ كَانَتْ بَيَاضًا فَإِنَّهُ يَقْطَعُ رَأْسَهُ، كَمَا فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ السَّابِقِ، وَإِنْ كَانَتْ مَحْفُورَةً فَيُحْفَرُ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى لَا تَبَيَّنَ مَعَالِمُهُ، فَالطَّمَسُ يَجْتَلِفُ، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ: سَوَاءٌ كَانَتْ تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْ لَا.

[٥] قَوْلُهُ: «وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا» أَي: عَالِيًا.

[٦] قَوْلُهُ: «إِلَّا سَوَّيْتُهُ» لَهُ مَعْنَيَانِ:

الْأَوَّلُ: أَي: سَوَّيْتُهُ بِمَا حَوْلَهُ مِنَ الْقُبُورِ.

الثَّانِي: جَعَلْتُهُ حَسَنًا عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الشَّرِيعَةُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَوَّى﴾ [الْأَعْلَى: ٢٠]، أَي: سَوَّى خَلْقَهُ أَحْسَنَ مَا يَكُونُ، وَهَذَا أَحْسَنُ، وَالْمَعْنَيَانِ مُتَقَارِبَانِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الأمر بتسوية القبر، رقم (٩٦٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن، رقم (٤٣٥٢)، ومسلم:

كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، رقم (١٢١٦)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه أحمد (٣٠٥/٢) وأبو داود: كتاب اللباس، باب في الصور، رقم (٤١٥٨)، والترمذي: كتاب الأدب، باب ما جاء

أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة، رقم (٢٨٠٦)، وقال: «حسن صحيح»، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والإشراف له وجوه:

الأول: أن يكون مشرفاً بكبر الأعلام التي توضع عليه، وتسمى عند الناس (نصائِل) أو (نصائب) ونصائب أصح لغةً من نصائِل.

الثاني: أن يبنى عليه، وهذا من كِبَائِر الذنوب؛ لأن النبي ﷺ: «لَعَنَ الْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالشُّرُجَ»^(١).

الثالث: أن تُشرف بالتلوين، وذلك بأن يوضع على أعلامها ألوانٌ مُرَخَرَفَةٌ.

الرابع: أن يُرفع تراب القبر عما حوله فيكون بيتاً ظاهراً. فكل شيء مشرف، أي: ظاهر على غيره متميز عن غيره يجب أن يسوى بغيره؛ لئلا يؤدي ذلك إلى الغلو في القبور والشرك.

ومناسبة ذكر القبر المشرف مع الصور: أن كلاً منهما قد يتخذ وسيلة إلى الشرك، فإن أصل الشرك في قوم نوح أنهم صَوَّروا صُورَ رجالٍ صالحين، فلما طال عليهم الأمد عبدوها، وكذلك القبور المشرفة قد يزاد فيها الغلو حتى تجعل أوثاناً تُعبد من دون الله، وهذا ما وقع في بعض البلاد الإسلامية، وقد أطال الشارح رحمه الله في هذا الباب في البناء على القبور؛ وذلك لأن فتنتها في البلاد الإسلامية قديمة وباقية، ما عدا بلادنا والله الحمد؛ فإنها سالمة من ذلك، نسأل الله أن يديم عليها وأن يحمي بلاد المسلمين من شرها.

عقوبة المصور ما يلي:

١- أنه أشد الناس عذاباً أو من أشدهم عذاباً.

٢- أن الله يجعل له في كل صورة نفساً يعذب بها في نار جهنم.

٣- أنه يكلف أن ينفع فيها الروح وليس بنافع.

٤- أنه في النار.

٥- أنه ملعون، كما في حديث أبي جحيفة في (البخاري) وغيره.

(١) أخرجه أحمد (٢٢٩/١)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء للقبور، رقم (٣٢٣٦)، والترمذي: كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجداً، رقم (٣٢٠)، والنسائي: كتاب الجنائز، باب التغليظ في اتخاذ السرج على القبور، رقم (٢٠٤٣)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن زيارة النساء القبور، رقم (١٥٧٥)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

فَاتِدَّتَانِ:

الأولى: «كُلَّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ وَلَيْسَ بِنَافِخٍ» يَفْتَضِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّصْوِيرِ تَصْوِيرُ الْجِسْمِ كَامِلًا، وَعَلَى هَذَا فَلَوْ صَوَّرَ الرَّأْسَ وَخَدَهُ بِلَا جِسْمٍ أَوْ الْجِسْمَ وَخَدَهُ بِلَا رَأْسٍ، فَالظَّاهِرُ الْجَوَازُ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا سَبَقَ فِي الْحَدِيثِ: «مُرَّ بِرَأْسِ التَّمْنَالِ فَلْيُقَطَّعْ»، وَلَمْ يَقُلْ: فَلْيَكْسَرْ، لَكِنْ تَصْوِيرُ الرَّأْسِ وَخَدَهُ عِنْدِي فِيهِ تَرَدُّدٌ، أَمَّا بَقِيَّةُ الْجِسْمِ بِلَا رَأْسٍ فَهُوَ كَالشَّجَرَةِ لَا تَرَدُّدٌ فِيهِ عِنْدِي.

الثانية: يُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثٍ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «أَنْ لَا تَدْعَ صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا»، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ افْتِنَاءُ الصُّورِ، وَهَذَا مَحَلُّ تَفْصِيلٍ؛ فَإِنَّ افْتِنَاءَ الصُّورِ عَلَى أَقْسَامٍ:

القِسْمُ الأولُ: أَنْ يَقْتَنِيَهَا لَتَعْظِيمِ الْمُصَوِّرِ؛ لَكَوْنِهِ ذَا سُلْطَانٍ أَوْ جَاهٍ أَوْ عِلْمٍ أَوْ عِبَادَةٍ أَوْ أُبُوَّةٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَهَذَا حَرَامٌ بِلَا شَكٍّ، وَلَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْنًا فِيهِ هَذِهِ الصُّورَةُ؛ لِأَنَّ تَعْظِيمَ ذَوِي السُّلْطَةِ بِافْتِنَاءِ صُورِهِمْ ثَلَمٌ فِي جَانِبِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَتَعْظِيمَ ذَوِي الْعِبَادَةِ بِافْتِنَاءِ صُورِهِمْ ثَلَمٌ فِي جَانِبِ الْأُلُوهِيَّةِ.

القِسْمُ الثَّانِي: افْتِنَاءُ الصُّورِ لِلتَّمَتُّعِ بِالنَّظَرِ إِلَيْهَا أَوْ التَّلَذُّذِ بِهَا، فَهَذَا حَرَامٌ أَيْضًا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ الْفِتْنَةِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى سَفَاسِيفِ الْأَخْلَاقِ.

القِسْمُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَقْتَنِيَهَا لِلذِّكْرِ حَنَانًا أَوْ تَلَطُّفًا، كَالَّذِينَ يُصَوِّرُونَ صِغَارَ أَوْلَادِهِمْ لَتَذْكُرَهُمْ حَالَ الْكِبَرِ، فَهَذَا أَيْضًا حَرَامٌ لِلْحُقُوقِ الْوَعِيدَةِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْنًا فِيهِ صُورَةٌ»^(١).

القِسْمُ الرَّابِعُ: أَنْ يَقْتَنِي الصُّورَ لَا لِرَغْبَةٍ فِيهَا إِطْلَاقًا، وَلَكِنَّمَا تَأْتِي تَبَعًا لَغَيْرِهَا، كَالَّتِي تَكُونُ فِي الْمَجَالَّاتِ وَالصُّحُفِ وَلَا يَقْصِدُهَا الْمُقْتَنِي، وَإِنَّمَا يَقْصِدُ مَا فِي هَذِهِ الْمَجَالَّاتِ وَالصُّحُفِ مِنَ الْأَخْبَارِ وَالبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّ الصُّورَ فِيهَا عِزٌّ مَقْصُودَةٌ، لَكِنْ إِنْ أَمَكْنَ طَمَسُهَا بِلَا حَرَجٍ وَلَا مَشَقَّةٍ فَهُوَ أَوَّلَى.

القِسْمُ الْخَامِسُ: أَنْ يَقْتَنِي الصُّورَ عَلَى وَجْهِ تَكُونٍ فِيهِ مُهَانَةٌ مُلْقَاةٌ فِي الرِّبْلِ، أَوْ مُفْتَرَشَةٌ، أَوْ مَوْطُوَّةٌ - فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَهَلْ يَلْحَقُ بِذَلِكَ لِيَاسُ مَا فِيهِ صُورَةٌ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ امْتِنَهَانًا لِلصُّورَةِ وَلَا سِيَّأَ إِنْ كَانَتْ الْمَلِيسُ دَاخِلِيَّةً؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم آمين، رقم (٣٢٢٦)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، رقم (٢١٠٦)، من حديث أبي طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فِيهِ مَسَائِلُ :

الأولى: التَّغْلِيظُ الشَّدِيدُ فِي الْمَصُورِينَ^[١].

الثَّانِيَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى الْعِلَّةِ، وَهِيَ تَرْكُ الْأَدَبِ مَعَ اللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي»^[٢].

الثَّالِثَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى قُدْرَتِهِ وَعَجْزِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ: «فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً أَوْ شَعِيرَةً»^[٣].

الرَّابِعَةُ: التَّضْرِيحُ بِأَنَّهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا^[٤].

الجواب: نقول: لا يَلْحَقُ بِذَلِكَ، بَلْ لِيَأْسَ مَا فِيهِ الصُّورُ مُحَرَّمٌ عَلَى الصَّغَارِ وَالْكِبَارِ، وَلَا يَلْحَقُ بِالْمَفْرُوشِ وَنَحْوِهِ؛ لظُهُورِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَقَدْ صَرَّحَ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ بِتَحْرِيمِ لِبَاسِ مَا فِيهِ صُورَةٌ، سِوَاءَ كَانَ قَمِيصًا أَوْ سَرَاوِيلَ أَمْ عِمَامَةً أَمْ غَيْرَهَا.

وَقَدْ ظَهَرَ آخِرًا مَا يُسَمَّى بِالْحَفَاطِظِ، وَهِيَ خَزْفَةٌ تُلَفُّ عَلَى الْفَرَجَيْنِ لِلأَطْفَالِ وَالْحَائِضِ؛ لِئَلَّا يَتَسَرَّبَ النَّجَسُ إِلَى الْجِسْمِ أَوْ الْمَلَابِسِ فَهَلْ تُلْحَقُ بِمَا يُلْبَسُ أَوْ بِمَا يُمْتَنَعُ؟ هِيَ إِلَى الثَّانِي أَقْرَبُ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ امْتِنَاعًا خَفِيًّا وَلَيْسَ كَالْمَقَرَّشِ وَالْمَوْطُوءِ صَارَ اسْتِحْبَابُ التَّحَرُّزِ مِنْهَا أَوَّلَى.

القِسْمُ السَّادِسُ: أَنْ يُلْجَأَ إِلَى اقْتِنَائِهَا بِالْجَاءِ، كَالصُّورِ الَّتِي تَكُونُ فِي بَطَاقَةِ إِنْبَاتِ الشَّخْصِيَّةِ وَالشَّهَادَاتِ وَالذَّرَاهِمِ، فَلَا إِثْمَ فِيهِ؛ لِعَدَمِ امْتِنَاعِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

فِيهِ مَسَائِلُ :

[١] الأولى: التَّغْلِيظُ الشَّدِيدُ فِي الْمَصُورِينَ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا...» الْحَدِيثِ.

[٢] الثَّانِيَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى الْعِلَّةِ، وَهُوَ تَرْكُ الْأَدَبِ مَعَ اللَّهِ، تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي»، فَمَنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِ اللَّهِ فَهُوَ مُسِيءٌ لِلأَدَبِ مَعَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ لِحَاوَلَتِهِ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا أَنَّ مَنْ ضَادَّهُ فِي شَرِّهِ فَقَدْ أَسَاءَ الْأَدَبَ مَعَهُ.

[٣] الثَّالِثَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى قُدْرَتِهِ وَعَجْزِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ: «فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً أَوْ شَعِيرَةً»؛ لِأَنَّ اللَّهَ خَلَقَ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ وَهُمْ عَجَزُوا عَنْ خَلْقِ الذَّرَّةِ أَوْ الشَّعِيرَةِ.

[٤] الرَّابِعَةُ: التَّضْرِيحُ بِأَنَّهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا؛ لِقَوْلِهِ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا...» الْحَدِيثِ.

الخَامِسَةُ: أَنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ بَعْدَ كُلِّ صُورَةٍ نَفْسًا يُعَذِّبُ بِهَا الْمَصُورَ فِي جَهَنَّمَ^[١].
 السَّادِسَةُ: أَنَّهُ يُكَلِّفُ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ^[٢].
 السَّابِعَةُ: الْأَمْرُ بِطَمْسِهَا إِذَا وَجِدَتْ^[٣].

[١] الخَامِسَةُ: أَنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ بَعْدَ كُلِّ صُورَةٍ نَفْسًا يُعَذِّبُ بِهَا الْمَصُورَ فِي جَهَنَّمَ؛ لِقَوْلِهِ: «يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوْرَهَا نَفْسٌ يُعَذِّبُ بِهَا فِي جَهَنَّمَ».
 [٢] السَّادِسَةُ: أَنَّهُ يُكَلِّفُ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ؛ لِقَوْلِهِ: «كُلَّفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ وَلَيْسَ بِنَافِخٍ»، وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ التَّعْذِيبِ مِنْ أَشَقِّ الْعُقُوبَاتِ.
 [٣] السَّابِعَةُ: الْأَمْرُ بِطَمْسِهَا إِذَا وَجِدَتْ؛ لِقَوْلِهِ: «أَنْ لَا تَدَعَ صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا».
 وَيُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ أَيْضًا: الْجَمْعُ بَيْنَ فِتْنَةِ التَّامِيلِ وَفِتْنَةِ الْقُبُورِ؛ لِقَوْلِهِ: «أَنْ لَا تَدَعَ صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ»؛ لِأَنَّ فِي كُلِّ مِنْهُمَا وَسِيلَةً إِلَى الشَّرِّ.
 وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا: إِنْثَابُ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ؛ لِأَنَّهُ يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَةٍ صَوْرَهَا نَفْسٌ فَتُعَذِّبُهُ فِي جَهَنَّمَ.
 وَيُؤْخَذُ مِنْهُ: وَقُوعُ التَّكْلِيفِ فِي الْآخِرَةِ بِمَا لَا يُطَاقُ عَلَى وَجْهِ الْعُقُوبَةِ.



بَابُ

مَا جَاءَ فِي كَثْرَةِ الْحَلْفِ^[١]

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَنَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]^[٢].

[١] الْحَلْفُ: هُوَ الْيَمِينُ وَالْقَسَمُ، وَهُوَ تَأْكِيدُ الشَّيْءِ بِذِكْرِ مُعْظَمٍ بِصِغَةٍ مُخْصُوصَةٍ بِأَحَدٍ حُرُوفِ الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْبَاءُ، وَالْوَاوُ، وَالنَّاءُ.

وَمُنَاسَبَةُ الْبَابِ لِكِتَابِ التَّوْحِيدِ: أَنَّ كَثْرَةَ الْحَلْفِ بِاللَّهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي قَلْبِ الْحَالِفِ مِنَ تَعْظِيمِ اللَّهِ مَا يَقْتَضِي هَيْبَةَ الْحَلْفِ بِاللَّهِ، وَتَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ تَمَامِ التَّوْحِيدِ.

[٢] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَنَكُمْ﴾ هَذِهِ الْآيَةُ ذَكَرَهَا اللَّهُ فِي سِيَاقِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، وَكُلُّ يَمِينٍ لَهَا ابْتِدَاءٌ وَانْتِهَاءٌ وَوَسْطٌ، فَلَا يَبْدَأُ الْحَلْفُ، وَالْانْتِهَاءُ الْكَفَّارَةُ، وَالْوَسْطُ الْحِنْثُ، وَهُوَ أَنْ يَفْعَلَ مَا حَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ، أَوْ يَتْرَكَ مَا حَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ، وَعَلَى هَذَا كُلُّ يَمِينٍ عَلَى شَيْءٍ ماضٍ فَلَا حِنْثَ فِيهِ، وَمَا لَا حِنْثَ فِيهِ فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ، لَكِنْ إِنْ كَانَ صَادِقًا فَقَدْ بَرَّ، وَإِلَّا فَهُوَ آثِمٌ؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا عَلَى شَيْءٍ مُسْتَقْبَلٍ.

وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى مَا فِي ظَنِّهِ؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، وَلِلذَلِكَ أدِلَّةٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا قَوْلُ الْمُجَامِعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: وَاللَّهِ! مَا بَيْنَ لَابِتَيْهَا أَهْلٌ يَبْتَ أَفْقَرُ مِنِّي. لَكِنْ إِنْ حَلَفْتَ عَلَى مُسْتَقْبَلٍ بِنَاءً عَلَى عَلَيْهِ الظَّنُّ وَلَمْ يَحْصُلْ، فَقِيلَ: تَلَزَمُكَ كَفَّارَةٌ. وَقِيلَ: لَا تَلَزَمُكَ. وَهُوَ الصَّحِيحُ، كَمَا لَوْ حَلَفْتَ عَلَى ماضٍ.

مِثَالُهُ: فَلَوْ قُلْتَ: وَاللَّهِ لَيَقْدَمَنَّ زَيْدٌ غَدًا. بِنَاءً عَلَى ظَنِّكَ، فَلَمْ يَقْدَمْ، الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْكَ؛ لِأَنَّكَ حَلَفْتَ عَلَى مَا فِي قَلْبِكَ وَهُوَ حَاصِلٌ، كَأَنَّكَ تَقُولُ: وَاللَّهِ! إِنَّ هَذَا هُوَ ظَنِّي.

لَكِنْ هَلْ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَحْلِفَ عَلَى مَا فِي ظَنِّكَ؟ سَبَقَ ذَلِكَ قَرِيبًا.

إِذَنْ قَوْلُهُ: ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَنَكُمْ﴾ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْيَمِينَ وَالْكَفَّارَةَ وَالْحِنْثَ. فَمَا الْمُرَادُ بِحِفْظِ الْيَمِينِ: هَلْ هُوَ الْابْتِدَاءُ أَوِ الْانْتِهَاءُ أَوِ الْوَسْطُ؟ أَيْ: هَلِ الْمُرَادُ: لَا تُكْثِرُوا الْحَلْفَ بِاللَّهِ؟ أَوِ الْمُرَادُ: إِذَا حَلَفْتُمْ فَلَا تَحْثُوا؟ أَوِ الْمُرَادُ: إِذَا حَلَفْتُمْ فَحَبِّسْتُمْ فَلَا تَتْرَكُوا الْكَفَّارَةَ؟

الجواب: المراد كلها، فتشمل أحوال اليمين الثلاثة؛ ولهذا جاء المؤلف بها في هذا الباب؛ لأن من معنى حفظ اليمين عدم كثرة الحلف.

واليك قاعدة مهمة في هذا، وهي أن النص من قرآن أو سنة إذا كان يحتل عدة معاني لا ينافي بعضها بعضاً ولا مرجح لأحدها - وجب حملُهُ على المعاني كلها.

والمراد بعدم كثرة الحلف: ما كان معقوداً ومقصوداً، أما ما يجري على اللسان بلا قصد، مثل: لا والله، وكلى والله. في عرض الحديث، فلا مؤاخذه فيه؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

وكذلك من حفظ اليمين عدم الحنث فيها، وهذا فيه تفصيل؛ لأن النبي ﷺ قال لعبد الرحمن ابن سمره: «إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، قَرَأْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ، وَأَبْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»^(١)، فحفظ اليمين في الحنث أن لا يحنث إلا إذا كان خيراً، وإلا فلا حسن حفظ اليمين وعدم الحنث. مثال ذلك: رجل قال: والله، لا أكلّم فلاناً. وهو من المؤمنين الذين يحرم هجرهم، فهذا يجب أن يحنث في يمينه ويكلمه وعليه الكفارة.

مثال آخر: رجل قال: والله، لأعين فلاناً على شيء محرم. فهذا يجب الحنث فيه والكفارة ولا يعينه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوُزُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]، وإذا كان الأمر متساوياً والحنث وعدمه سواء في الإنم، فالأفضل حفظ اليمين.

كذلك من حفظ اليمين إخراج الكفارة بعد الحنث، والكفارة واجبة فوراً؛ لأن الأصل في الواجبات هو الفورية، وهو قيام بما تقتضيه اليمين.

والكفارة: إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم، أو كسوتهم، أو تحرير رقبة، وهذا على سبيل التحخير، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام، وفي قراءة ابن مسعود: مُتَتَابِعَةً^(٢).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب قول الله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾، رقم (٦٦٢٢)، ومسلم: كتاب الأيمان، باب نذر من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها، أن يأتي الذي هو خير، رقم (١٦٥٢)، من حديث عبد الرحمن بن سمره رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: ابن جرير، (٧/٣١) رقم (١٢٥٠٣) وعبد الرزاق (١٦١٠٢) والبيهقي (١٠/٦٠). وإسناده صحيح؛ كما في «الإرواء» (٨/٢٠٣).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَلِفُ^(١) مَنَقَّةٌ لِلسُّلْعَةِ^(٢)، مَحَقَّةٌ لِلْكَسْبِ^(٣)» أَخْرَجَاهُ^(٤).

فَحَفِظُ الْيَمِينِ لَهُ ثَلَاثَةُ مَعَانٍ:

١ - حَفِظَهَا ائْتِدَاءً، وَذَلِكَ بَعْدَ كَثْرَةِ الْحَلِفِ، وَلِيُعْلَمَ أَنَّ كَثْرَةَ الْحَلِفِ تُضْعِفُ الثِّقَةَ بِالشَّخْصِ، وَتُوجِبُ الشَّكَّ فِي أَخْبَارِهِ.

٢ - حَفِظَهَا وَسْطًا، وَذَلِكَ بَعْدَ الْحِنْثِ فِيهَا، إِلَّا مَا اسْتَشْنَى كَمَا سَبَقَ.

٣ - حَفِظَهَا انْتِهَاءً فِي إِخْرَاجِ الْكُفَّارَةِ بَعْدَ الْحِنْثِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُضَافَ إِلَى ذَلِكَ مَعْنَى رَابِعٌ، وَهُوَ أَنْ لَا يَخْلِفَ بَعِيرُ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ سَمَّى الْقَسَمَ بِغَيْرِ اللَّهِ حَلِفًا.

[١] قَوْلُهُ: «الْحَلِفُ» الْمُرَادُ بِهِ الْحَلِفُ الْكَاذِبُ، كَمَا بَيَّنَّهُ رِوَايَةُ أَحْمَدَ: «الْيَمِينُ الْكَاذِبَةُ»^(٥)، أَمَّا الصَّادِقَةُ فَلَيْسَ فِيهَا عُقُوبَةٌ، لَكِنْ لَا يُكْتَرُ مِنْهَا كَمَا سَبَقَ.

[٢] قَوْلُهُ: «مَنَقَّةٌ لِلسُّلْعَةِ» أَيُّ: تَرْوِيجٌ لِلسُّلْعَةِ، مَأْخُوذٌ مِنَ النَّفَاقِ وَهُوَ مُضِيُّ الشَّيْءِ وَتَفَادُهُ، وَالْحَلِفُ عَلَى السُّلْعَةِ قَدْ يَكُونُ حَلِفًا عَلَى ذَاتِهَا أَوْ نَوْعِهَا أَوْ وَصْفِهَا أَوْ قِيَمَتِهَا.

الذَّاتُ: كَأَنْ يَخْلِفَ أَتَمَّا مِنَ الْمَصْنَعِ الْفُلَانِي الْمَشْهُورِ بِالْجُودَةِ وَلَيْسَتْ مِنْهُ.

النَّوعُ: كَأَنْ يَخْلِفَ أَتَمَّا مِنَ الْحَدِيدِ، وَهِيَ مِنَ الْحَسَبِ.

الصِّفَةُ: كَأَنْ يَخْلِفَ أَتَمَّا طَبِيبٌ، وَهِيَ رَدِيتُهُ.

الْقِيَمَةُ: كَأَنْ يَخْلِفَ أَنْ قِيَمَتَهَا بَعَشْرَةٌ، وَهِيَ بِشَائِنَةٍ.

[٣] قَوْلُهُ: «مَحَقَّةٌ لِلْكَسْبِ» أَيُّ: مُثْلِفَةٌ لَهُ، وَالْإِتْلَافُ يَشْمَلُ الْإِتْلَافَ الْحِسِّيَّ بِأَنْ يُسَلِّطَ اللَّهُ

عَلَى مَالِهِ شَيْئًا يُثْلِفُهُ مِنْ حَرِيقٍ أَوْ تَهَبٍ أَوْ مَرَضٍ يُلْحَقُ صَاحِبَ الْمَالِ فَيُثْلِفُهُ فِي الْعِلَاجِ، وَالْإِتْلَافُ الْمَعْنَوِيُّ بِأَنْ يَنْزِعَ اللَّهُ الْبَرَكَاتِ مِنْ مَالِهِ فَلَا يَتَسَعَّعُ بِهِ لَا دِينًا وَلَا دُنْيَا، وَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ عِنْدَهُ مَالٌ قَلِيلٌ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب «يَسْحُقُ اللَّهُ أَرْبِيًّا»، رقم (٢٠٨٧)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب النهي عن الحلف في البيع، رقم (١٦٠٦).

(٢) أخرجه أحمد في «المستند» (٢/ ٢٣٥-٢٤٣، ٤١٣).

وَعَنْ سَلْمَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ^(١) لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ.....

= لَكِنْ نَفَعَهُ اللَّهُ بِهِ وَنَفَعَ غَيْرُهُ وَمَنْ وَرَاءَهُ! وَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ عِنْدَهُ أَمْوَالٌ لَكِنْ لَمْ يَتَّبِعْ بِهَا! صَارَ -وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ- بَخِيلًا، يَعِيشُ عَيْشَةَ الْفُقَرَاءِ وَهُوَ غَنِيٌّ؛ لِأَنَّ الْبَرَكَهَ قَدْ حُفَّتْ.

[١] قَوْلُهُ: «ثَلَاثَةٌ» مُتَبَدِّئًا، وَسَوَّخَ الْإِبْتِدَاءَ بِهَا أَنَّمَا أَفَادَتْ التَّقْسِيمَ.

[٢] قَوْلُهُ: «لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ» التَّكْلِيمُ: هُوَ إِسْمَاعُ الْقَوْلِ، وَأَمَّا مَا يُقَدَّرُهُ الْإِنْسَانُ فِي نَفْسِهِ فَلَا يُسَمَّى كَلَامًا عَلَى سَبِيلِ الْإِطْلَاقِ، وَإِنْ كَانَ يَسْمَى قَوْلًا بِالتَّقْيِيدِ بِالنَّفْسِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ» [المجادلة: ٨]، وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ السَّقِيفَةِ -: «رَوَّزْتُ فِي نَفْسِي كَلَامًا»^(١) أَيْ: قَدَّرْتُهُ، فَالْكَلَامُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ مُسْمُوعٍ. وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي كَلَامِ اللَّهِ إِلَى ثَانِيَةِ أَقْوَالٍ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (الصَّوَاغِقِ الْمُرْسَلَةِ)^(٢).

لَكِنْ إِذَا رَجَعْنَا إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَأَخَذْنَا مِنْهُمَا عَقِيدَتَنَا صَافِيَةً، وَقَطَعْنَا النَّظَرَ عَنْ هَذِهِ الْمَجَادَلَاتِ؛ لِأَنَّهُ مَا أُوتِيَ الْجَدَلُ قَوْمٌ إِلَّا ضَلُّوا - عَلِمْنَا أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ حَقِيقِيٌّ يُسْمَعُ، وَلَكِنْ الصَّوْتُ لَيْسَ كَأَصْوَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، أَمَّا مَا يُسْمَعُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ فَلَا شَكَّ أَنَّهُ بِحَرْفٍ يَفْهَمُهَا الْمُخَاطَبُ؛ إِذْ لَوْ كَانَ يَتَكَلَّمُ بِحُرُوفٍ لَا تُشَبِّهِ الْحُرُوفَ الَّتِي يَتَكَلَّمُ بِهَا الْمُخَاطَبُ لَمْ يَفْهَمْ كَلَامُهُ أَبَدًا، فَالْحُرُوفُ الَّتِي تُسْمَعُ هِيَ حُرُوفُ اللَّغَةِ الَّتِي يُخَاطَبُ اللَّهُ بِهَا مِنْ مُخَاطِبَتِهِ، وَاللَّهُ عَزَّجَلَ يُخَاطَبُ كُلُّ أَحَدٍ بِلُغَتِهِ.

وَنَفِيَّ الْكَلَامِ هُنَا دَلِيلٌ عَلَى إِبْثَابِ أَصْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا نَفَاهُ عَنْ قَوْمٍ دَلَّ عَلَى ثُبُوتِهِ لغيرِهِمْ. وَبِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ اسْتَدَلَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى إِبْثَابِ رُؤْيَةِ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَأَنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾ [المطففين: ١٥] فَمَا حُجِبَ الْفُجَّارُ عَنْ رُؤْيِيهِ إِلَّا وَرَأَهُ الْأَبْرَارُ؛ إِذْ لَوْ ائْتَمَّتْ الرُّؤْيَةُ مُطْلَقًا لَكَانَ الْفُجَّارُ وَالْأَبْرَارُ سَوَاءً فِيهَا، كَذَلِكَ هُنَا لَوْ ائْتَمَّتْ كَلَامُ اللَّهِ عَزَّجَلَ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ فَلَا وَجَهَ لِلتَّخْصِصِ بِنَفْيِ الْكَلَامِ عَنْ هَؤُلَاءِ.

وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَلَامِهِ شُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ آلَةٌ كَالْأَدْمِيِّ، كَاللِّسَانِ، وَالْأَسْنَانِ، وَالْحَلْقِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، كَمَا لَا يَلْزَمُ مِنْ سَمَاعِ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُذُنٌ، فَالْأَرْضُ مَثَلًا تَسْمَعُ وَتُحَدِّثُ وَلَيْسَ لَهَا لِسَانٌ وَلَا آذَانٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾^(٣) بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا^(٤) [الزلزلة: ٤-٥]، وَكَذَا الْجِلْدُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت، رقم (٦٨٣٠).

(٢) الصواعق المرسلة (٧٦٩/٢).

وَلَا يُزَكِّيهِمْ^[١] وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ^[٢]: أَشْنِيطُ^[٣] زَانٍ^[٤]، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ^[٥].....

= يَنْطِقُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ٢٠]، وَكَذَا الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٢٤]، فَالْأَيْدِي وَالْأَرْجُلُ وَالْأَلْسُنُ وَالْجُلُودُ وَالسَّمْعُ وَالْأَبْصَارُ لَيْسَ لَهَا لِسَانٌ وَلَا شَفَتَانِ، هَذَا هُوَ الْمَعْلُومُ لَنَا.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ اللَّهَ يُكَلِّمُ مَنْ هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُمْ جُرْماً وَهُمْ أَهْلُ النَّارِ؟
فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِبَنَى الْكَلَامِ هُنَا كَلَامَ الرِّضَا، أَمَّا كَلَامُ الْغَضَبِ وَالتَّوْبِيخِ فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِهِ.

[١] وَقَوْلُهُ: «وَلَا يُزَكِّيهِمْ» التَّزْكِيَةُ: بِمَعْنَى التَّوْبِيخِ وَالتَّعْدِيلِ، فَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُؤْتَقَنُّهُمْ، وَلَا يُعَدُّهُمْ، وَلَا يَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِالْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُمْ فَعَلُوهُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْحَيَثِيَّةِ.

[٢] وَقَوْلُهُ: «وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» «عَذَابٌ» عُقُوبَةٌ، وَ«أَلِيمٌ»، أَيْ: شَدِيدٌ مُوجِعٌ مُؤْلِمٌ.

[٣] وَقَوْلُهُ: «أَشْنِيطُ» هُوَ الَّذِي اخْتَلَطَ سَوَادُ شَعْرِهِ بَيَاضِهِ لِكِبَرِ سِنِّهِ، وَكِبَرُ السِّنِّ قَدْ بَرَدَتْ شَهْوَتُهُ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَدْعُوهُ إِلَى الزَّانَا، وَلَكِنَّهُ زَنَى بِمَا دَلَّ عَلَى خُبْنٍ فِي إِدَارَتِهِ؛ وَلِأَنَّهُ عَادَةً قَدْ بَلَغَ أَشَدَّهُ وَاسْتَوَى وَعَرَفَ الْحِكْمَةَ، وَمَلَكَهُ عَقْلُهُ أَكْثَرَ مِنْ هَوَاهُ، فَالزَّانَا مِنْهُ غَرِيبٌ؛ إِذْ لَيْسَ عَنْ شَهْوَةِ مُلْحَةٍ، وَلَكِنْ عَنْ سُوءِ نِيَّةٍ وَقَصْدٍ وَضَعْفٍ إِيْمَانٍ بِاللَّهِ، فَصَارَ السَّبَبُ الْمُفْتَضِي لِرِئَاةٍ ضَعِيفًا، وَالْحِكْمَةُ الَّتِي نَاهَا بِبُلُوغِ الْأَشَدِّ كَبِيرَةً، وَكَانَ تَقَادُمُ سِنِّهِ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يُغْلَبَ جَانِبُ الْعَقْلِ، وَلَكِنَّهُ خَالَفَ مُفْتَضَى ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا صَغُرَ تَحْقِيرُ لِسَانِهِ، فَقَالَ: «أَشْنِيطُ» تَصْغِيرٌ (أَشْمَطُ).

[٤] قَوْلُهُ: «زَانٍ» صِفَةٌ لـ (أَشْنِيطُ) وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْيَاءِ الْمَحْدُوفَةِ، وَالْحَرَكَةُ الَّتِي عَلَى النُّونِ لَيْسَتْ حَرَكَةً إِعْرَابٍ.

وَالزَّانَا: فِعْلٌ الْفَاحِشَةِ فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ، وَقَدْ هَمَى اللَّهُ عَنْهُ وَيَرَى أَنَّهُ فَاحِشَةٌ، فَقَالَ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢].

[٥] قَوْلُهُ: «عَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ» أَيْ: قَبِيرٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾ [الضحى: ٨]، فَاَلْمُقَابَلَةُ هُنَا فِي قَوْلِهِ: «فَأَغْنَى» بَيِّنَتْ أَنَّ مَعْنَى عَائِلًا: قَبِيرًا.

وَرَجُلٌ جَعَلَ اللَّهُ بِضَاعَتَهُ، لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ وَلَا يَبِيعُ إِلَّا بِيَمِينِهِ^(١)» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

والاستيْكَبَارُ: التَّرَفُّعُ والتَّعَاطُفُ، وَهُوَ تَوْعَانُ:

▪ اسْتِكَبَارٌ عَنِ الْحَقِّ بَأَن يَرُدَّهُ أَوْ يَرْفَعَ عَنِ الْقِيَامِ بِهِ.

▪ واسْتِكَبَارٌ عَلَى الْخَلْقِ بِاحْتِقَارِهِمْ وَاسْتِدْلَالِهِمْ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْكِبْرُ بَطْرُ الْحَقِّ وَعَمَظُ النَّاسِ»^(٢).

فَالْفَقِيرُ دَاعِي اسْتِكَبَارٍ عِنْدَهُ ضَعِيفٌ، فَيَكُونُ اسْتِكَبَارُهُ دَلِيلًا عَلَى ضَعْفِ إِيَّانِهِ، وَخُبْتُ طَوَيْتِهِ؛ وَلِذَلِكَ كَانَتْ عُقُوبَتُهُ أَشَدَّ.

[١] قَوْلُهُ: «وَرَجُلٌ جَعَلَ اللَّهُ بِضَاعَتَهُ، لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ وَلَا يَبِيعُ إِلَّا بِيَمِينِهِ» أَيُّ: جَعَلَ الْحَلْفَ بِاللَّهِ بِضَاعَةً لَهُ، وَإِنَّمَا سَاعَ التَّأْوِيلُ هُنَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هُوَ الَّذِي فَسَّرَهُ بِذَلِكَ؛ حَيْثُ قَالَ: «لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ...»، وَإِذَا كَانَ الْمُتَكَلِّمُ هُوَ الَّذِي أُنْخَرَجَ كَلَامُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ، فَهُوَ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ، وَهَذَا كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «عَبْدِي! اسْتَطَعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعَمْنِي، اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تُسْقِنِي»، فَبَيَّنَهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ بِقَوْلِهِ: «عَبْدِي فَلَانَ جَاعَ فَلَمْ تُطْعِمْهُ، اسْتَسْقَاكَ فَلَمْ تُسْقِهِ»^(٣).

فَقَوْلُهُ: «لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ وَلَا يَبِيعُ إِلَّا بِيَمِينِهِ» اسْتِثْنَائِيَّةٌ تَفْسِيرِيَّةٌ لِقَوْلِهِ: «جَعَلَ اللَّهُ بِضَاعَتَهُ» وَمَعْنَاهَا: أَنَّهُ كُلَّمَا اشْتَرَى حَلْفَ، وَكُلَّمَا بَاعَ حَلْفَ؛ طَلَبَاً لِلْكَسْبِ، وَاسْتَحَقَّ هَذِهِ الْعُقُوبَةُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا فَكَثْرَةُ أَيْيَانِهِ تُشْعِرُ بِاسْتِخْفَافِهِ وَاسْتِهْوَائِهِ بِالْيَمِينِ وَمُخَالَفَتِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَنَكُمْ﴾، وَإِنْ كَانَ كَاذِبًا جَمَعَ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أُمُورٍ مَحْدُورَةٍ:

١ - اسْتِهْوَائِهِ بِالْيَمِينِ وَمُخَالَفَتِهِ أَمْرَ اللَّهِ بِحِفْظِ الْيَمِينِ.

٢ - كَذِبِهِ.

٣ - أَكْلِهِ الْمَالَ بِالْبَاطِلِ.

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦١١١) و«الصغير» (٢١/٢) و«الأوسط» كما في «المجمع». وقال المنذري في «الترغيب» (٥٨٧/٢) والهيتمي في «المجمع» (٧٨/٤): «ورواته محتج بهم في الصحيح».

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر، رقم (٩١)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب فضل عيادة المريض، رقم (٢٥٦٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَفِي (الصَّحِيحِ) ^(١) عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي ^(٢)»،

٤- أَنْ يَمِينَهُ يَمِينُ عُمُوسَ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ» ^(١).

وَكُلُّ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ يَحِبُّ الْحَدَرُ مِنْهُ وَالْبُعْدُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ هَذَا مَا يُرِيدُهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْإِخْبَارِ بِهِ، وَإِلَّا فَمَا الْفَائِدَةُ مِنْ سَمَاعِنَا لَهُ إِذَا لَمْ تَظْهَرْ مُفْتَضِّياتُ الْفُصُوصِ عَلَى مُعْتَقِدَاتِنَا وَأَفْوَالِنَا وَأَفْعَالِنَا؟! فَنَحْنُ وَالْجَاهِلُ سَوَاءٌ، بَلْ نَحْنُ أَعْظَمُ؛ وَلِذَلِكَ لَا يَنْبَغِي أَنْ تَمُرَّ عَلَيْنَا بِلَا فَائِدَةٍ فَتَعْرِفَ مَعْنَاهَا فَقَطْ، بَلْ يَحِبُّ أَنْ نَعْرِفَ مَعْنَاهَا وَنَعْمَلَ بِمُقْتَضَاهَا، ثُمَّ يَحِبُّ عَلَيْنَا أَيْضًا بِوَضْفِنَا مِمَّنْ آتَاهُمُ اللَّهُ الْعِلْمَ أَنْ نُحَذِّرَ النَّاسَ مِنْهَا؛ لِنَكُونَ وَارِثِينَ لِلرَّسُولِ ﷺ، فَالنَّبِيُّ ﷺ كَانَ عَالِمًا عَامِلًا دَاعِيًا.

أَمَّا طَالِبُ الْعِلْمِ فَإِنَّهُ لَيْسَ وَارِثًا لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَتَّى يَقُومَ بِمَا قَامَ بِهِ مِنَ الْعَمَلِ وَالدَّعْوَةِ، فَعَلَيْنَا أَنْ نُحَذِّرَ إِخْوَانَنَا الْمُسْلِمِينَ مِنْ هَذَا الْعَمَلِ الْكَثِيرِ بَيْنَ النَّاسِ، وَهُوَ جَعَلَ اللَّهُ بِضَاعَةً لَهُمْ، لَا يَبِيعُونَ إِلَّا بِأَيْمَانِهِمْ، وَلَا يَشْتَرُونَ إِلَّا بِأَيْمَانِهِمْ.

مُنَاسَبَةُ الْحَدِيثِ لِلْبَابِ: أَنْ مَنْ جَعَلَ اللَّهُ بِضَاعَتَهُ فَإِنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ يُكْثِرُ الْحَلْفَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

[١] قَوْلُهُ: «وَفِي الصَّحِيحِ» أَيِ: «الصَّحِيحَيْنِ» وَأَنْظُرْ كَلَامَنَا: فِي بَابِ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ^(٣).

[٢] قَوْلُهُ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي» «خَيْرُ» مُبْتَدَأٌ، وَ«قَرْنِي» خَبَرٌ. وَفِي لَفْظِ لَهْمَا: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي» وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي» ^(٤)، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ إِذِ الْمُرَادُ بِالْخَيْرِيَّةِ هُنَا الْخَيْرِيَّةُ الْمُضَافَةُ إِلَى النَّاسِ عُمُومًا وَلَيْسَ لِلْأُمَّةِ فَقَطْ؛ وَلِهَذَا ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «بُعِثْتُ مِنْ خَيْرِ قُرُونِ بَنِي آدَمَ» ^(٥)، وَعَلَيْهِ الْخَيْرِيَّةُ فِي الْقَرْنِ الْأَوَّلِ خَيْرِيَّةٌ عَامَّةٌ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ وَلَيْسَ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ فَقَطْ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب المساقاة، باب الخصومة في البئر والقضاء فيها، رقم (٢٣٥٦، ٢٣٥٧)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار، رقم (١٣٨)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) (ص: ١٢٢).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٣).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، رقم (٣٥٥٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ (قَالَ عِمْرَانُ: فَلَا أَدْرِي أَذْكَرَ بَعْدَ قَرْيَةِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا؟) ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمٌ^(١١).....

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «خَيْرٌ أُمَّتِي» فَإِنَّهُ يُقَالُ: إِنَّ الْحَرِيَّةَ إِذَا كَانَتْ مُضَافَةً إِلَى عُمُومِ النَّاسِ دَخَلَ فِيهَا هَذِهِ الْأُمَّةُ، لَكِنْ إِذَا خَصَّصْنَاَهَا بِهَذِهِ الْأُمَّةِ خَرَجَ بَقِيَّةُ النَّاسِ، وَالْأَخْذُ بِالْعُمُومِ الدَّاخِلِ فِيهِ الْخَاصُّ أَوَّلَى، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ مَعْنَى اللَّفْظَيْنِ وَاحِدٌ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ خَيْرُ الْأُمَمِ، فَإِذَا كَانَ الصَّحَابَةُ خَيْرَ قُرُونِهَا لَزِمَ أَنْ يَكُونُوا خَيْرَ النَّاسِ.

وَالْقُرْنُ مَأْخُودٌ مِنَ الْإِفْرَاقِ، وَالْمُرَادُ: الطَّائِفَةُ الْمُقْتَرِنُونَ بَشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ: كَالْمِلَّةِ، أَوِ السَّنِّ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ عَرَفَهُ بِالطَّائِفَةِ كَمَا سَبَقَ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَرَفَهُ بِالزَّمَنِ، وَهَؤُلَاءِ اخْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى أَقْوَالٍ: فَمِنْهُمْ مَنْ حَدَّه بَارَبَعِينَ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَدَّه بِثَمَانِينَ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَدَّه بِمِائَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَدَّه بِمِائَةٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً.

فَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ مَعْنَى: «خَيْرٌ أُمَّتِي قَرْيَةٍ» خَيْرُ الْأُمَّتِ الصَّحَابَةِ، سَوَاءً بَلَّغُوا مِائَةَ سَنَةٍ أَمْ لَا، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ آخِرَ مَنْ مَاتَ مِنَ الصَّحَابَةِ مَاتَ سَنَةَ مِائَةٍ وَعَشْرَةَ أَوْ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ، فَإِذَا قُلْنَا: مِائَةً وَعِشْرِينَ، فَهَذِهِ الْمُدَّةُ زَائِدَةٌ عَلَى الْمِائَةِ، وَإِذَا اعْتَبَرْنَاَهَا مِنَ الْبَعْتَةِ تَكُونُ مِائَةً وَثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ سَنَةً؛ لِأَنَّ التَّقْوِيمَ مُبْتَدَأً مِنَ الْهِجْرَةِ، وَالْهِجْرَةُ كَانَتْ بَعْدَ الْبَعْتَةِ بِثَلَاثَ عَشْرَةِ سَنَةٍ، وَهَذَا الْقُرْنُ الْأَوَّلُ.

أَمَّا التَّابِعُونَ فَإِنَّ آخِرَهُمْ مَاتَ سَنَةَ مِائَةٍ وَثَمَانِينَ، فَيَكُونُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الصَّحَابَةِ سِتُّونَ سَنَةً، وَأَمَّا تَابِعُو التَّابِعِينَ فَإِنَّ آخِرَهُمْ مَاتَ سَنَةَ مِائَتَيْنِ وَعِشْرِينَ، وَهَذَا مُتَّهَى الْقُرْنِ الثَّالِثِ. فَقَرْنُ الصَّحَابَةِ إِنْ ابْتَدَأَتْهُ مِنَ الْبَعْتَةِ صَارَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً سَنَةً، وَإِنْ ابْتَدَأَتْهُ مِنَ الْهِجْرَةِ صَارَ عِشْرِينَ وَمِائَةً سَنَةً. وَقَرْنُ التَّابِعِينَ سِتُّونَ سَنَةً. وَقَرْنُ تَابِعِي التَّابِعِينَ أَرْبَعُونَ سَنَةً.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: إِنَّ الْقُرْنَ مُعْتَبَرٌ بِمُعْظَمِ النَّاسِ، فَإِذَا كَانَ مُعْظَمُ النَّاسِ الصَّحَابَةُ فَالْقُرْنُ قَرْيُهُمْ، وَإِذَا كَانَ مُعْظَمُ النَّاسِ التَّابِعِينَ فَالْقُرْنُ قَرْيُهُمْ، وَهَكَذَا.

قَوْلُهُ: «أُمَّتِي» الْمُرَادُ: أُمَّةُ الْإِجَابَةِ؛ لِأَنَّ أُمَّةَ الدَّعْوَةِ إِذَا لَمْ يُؤْمِنُوا فَلَيْسَ فِيهِمْ خَيْرٌ.

قَوْلُهُ: «فَلَا أَدْرِي أَذْكَرَ بَعْدَ قَرْيَةِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا»، وَإِذَا كَانَ عِمْرَانُ لَا يَدْرِي فَلَا ضِلَّ أَنَّهُ ذَكَرَ مَرَّتَيْنِ، فَتَكُونُ الْقُرُونُ الْمُفْضَلَةُ ثَلَاثَةً، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ.

[١١] قَوْلُهُ: «ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمٌ»، وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ: «ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا» بِنَصْبِ «قَوْمًا»،

يَشْهَدُونَ^(١) وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ^(٢)،

= وَهَذَا لَا إِشْكَالَ فِيهِ، لَكِنْ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ بَرَفَعِ «قَوْمٌ»^(١) فِيهِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّ «قَوْمٌ» اسْمٌ إِنْ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا:

فَقِيلَ عَلَى لُغَةِ رِبْعَةٍ: الَّذِينَ لَا يَقِفُونَ عَلَى الْمَنْصُوبِ بِالْأَلِفِ، فَلَمْ يُنَبِّتِ الْكَاتِبُ الْأَلِفَ، فَصَارَتْ «قَوْمٌ». وَهَذَا جَوَابٌ لَيْسَ بِسَدِيدٍ؛ لِأَنَّ الرَّوَايَةَ لَيْسَتْ مَكْتُوبَةً فَقَطْ، بَلْ تُكْتَبُ وَتُقْرَأُ بِاللَّفْظِ عِنْدَ أَخِيذِ التَّلَامِيذِ الرَّوَايَةُ مِنَ الْمَشَائِخِ، وَلَئِنَّ هَذَا لَيْسَ مَحَلٌّ وَقْفٍ.

وَقِيلَ: إِنْ «إِنْ» اسْمُهَا صَمِيرُ الشَّأْنِ مَحْدُوفٌ، إِخْلَاقًا لَهَا بِ(إِنْ) الْمُخَفَّفَةِ؛ لِأَنَّ «إِنْ» الْمُخَفَّفَةَ تَعْمَلُ بِصَمِيرِ الشَّأْنِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامِ الْمَعَادِ^(١)

ف(إِنْ) الْمُتَدَدَةُ هُنَا حُمِلَتْ عَلَى (إِنْ) الْمُخَفَّفَةِ، فَاسْمُهَا صَمِيرُ الشَّأْنِ مَحْدُوفٌ، وَعَلَيْهِ يَكُونُ «بَعْدَكُمْ» خَبَرًا مُقَدِّمًا، وَ«قَوْمٌ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرًا، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ «إِنْ».

وَقِيلَ: «إِنْ» هُنَا بِمَعْنَى نَعَمْ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: ثُمَّ نَعَمْ بَعْدَكُمْ قَوْمٌ، وَهَذَا فِيهِ تَكَلُّفٌ.

وَالظَّاهِرُ: الْقَوْلُ الثَّانِي إِنْ صَحَّحَ الرَّوَايَةَ.

[١] قَوْلُهُ: «يَشْهَدُونَ» أَيُّ: يُخْبِرُونَ عَمَّا عَلِمُوهُ بِمَا شَاهَدُوهُ أَوْ سَمِعُوهُ أَوْ لَمَسُوهُ أَوْ سَمِعُوهُ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ إِبْخَارُ الْإِنْسَانِ بِمَا يَعْلَمُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ بِالْفِظِ (أَشْهَدُ) عَلَى الصَّحِيحِ، وَقَدْ قِيلَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ: إِنْ فَلَانَا يَقُولُ: «إِنَّ الْعَشْرَةَ فِي الْجَنَّةِ وَلَا أَشْهَدُ»، فَقَالَ: إِنْ قَالَهُ فَقَدْ شَهِدَ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ» اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَعْنَى ذَلِكَ:

فَقِيلَ: «لَا يُسْتَشْهَدُونَ» أَيُّ: لَا يُطْلَبُ مِنْهُمْ تَحْمُلُ الشَّهَادَةِ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ: الَّذِينَ يَشْهَدُونَ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَهُمْ شُهَدَاءُ زُورٍ.

وَقِيلَ: لَا يُطْلَبُ مِنْهُمْ أَدَاءُ الشَّهَادَةِ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ أَدَاءُ الشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُدْعَى لِأَدَائِهَا، فَيَكُونُ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى تَسَرُّعِهِمْ فِي أَدَاءِ الشَّهَادَةِ، وَعَدَمِ اهْتِمَائِهِمْ بِهَا.

(١) انظر: «فتح الباري» (٧/٧).

(٢) عجز بيت للطرماح بن حكيم الطائي، وصدرة: (أَنَا ابْنُ أَبَاةِ الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ). انظر: شرح الكافية لابن مالك

(٥٠٩/١)، ديوان الطرماح (ص: ٢٨٠).

وَيُحُونُونَ وَلَا يُؤْتَمُونَ^(١)،

ولكن هَذَا الْقَوْلُ يُشْكِلُ عَلَيْهِ حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ: الَّذِي يَأْتِي بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا»^(١)، فَهَذَا تَرْغِيبٌ فِي آدَاءِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ»، وَظَاهِرُهُ: أَنَّهُ مُعَارِضٌ لِحَدِيثِ عُمَرَانَ، فَجَمَعَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بَيْنَهُمَا بَأَنَّ الْمُرَادَ بِحَدِيثِ زَيْدٍ مَنْ يَشْهَدُ بِحَقٍّ لَا يَعْلَمُهُ الْمَشْهُودُ لَهُ.

وَجَمَعَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بَأَنَّ الْمُرَادَ بِحَدِيثِ زَيْدٍ: مَنْ يَشْهَدُ بِشَيْءٍ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ حُقُوقَ اللَّهِ تَعَالَى لَيْسَ لَهَا مُطَالِبٌ، فَيُؤَدِّي الشَّهَادَةَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسْأَلَ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهِمْ رِجَالُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَنَحْوُهُمْ.

وَجَمَعَ بَعْضُهُمْ: بَأَنَّ الْمُرَادَ بِحَدِيثِ زَيْدٍ بْنِ خَالِدٍ أَنَّهُ كِنَايَةٌ عَنِ السَّرْعَةِ بِآدَاءِ الشَّهَادَةِ، فَكَانَتْ لِسِدَّةِ إِسْرَاعِهِ يُؤَدِّيَهَا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ. وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ رَجَّحَ حَدِيثَ عُمَرََانَ؛ لِأَنَّهُ فِي (الصَّحِيحَيْنِ) عَلَى حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ؛ لِأَنَّهُ فِي (مُسْلِمٍ)، وَلَكِنْ إِذَا أُمِكنَ الْجَمْعُ فَلَا يَجُوزُ التَّرْجِيحُ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَاهُ الْإِعْاءَ أَحَدِ النَّصْبَيْنِ، وَالْجَمْعُ هُنَا مُمَكِّنٌ كَمَا تَقَدَّمَ.

[١] قَوْلُهُ: «يُحُونُونَ وَلَا يُؤْتَمُونَ» هَذَا هُوَ الرِّصْفُ الثَّانِي لَهُمْ، أَيْ: أَنَّهُمْ أَهْلُ خِيَانَةٍ وَلَيْسُوا أَهْلَ أَمَانَةٍ، فَلَا يَأْتِمُهُمُ النَّاسُ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُ تَقَعُ مِنْهُمْ الْخِيَانَةُ بَعْدَ الْإِثْنَانِ حَتَّى يُقَالَ: لِمَاذَا لَمْ يَقُلْ: يُؤْتَمُونَ وَيُحُونُونَ؟ فَكَانَ الْخِيَانَةُ طَبِيعَةً لَهُمْ، فَلِخِيَانَتِهِمْ لَا يُؤْتَمُونَ.

الْخِيَانَةُ: الْعَذْرُ وَالْخِدَاعُ فِي مَوْضِعِ الْإِثْنَانِ، وَهِيَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَذْمُومَةِ بِكُلِّ حَالٍ. وَأَمَّا الْمَكْرُ وَالْخِدِيعَةُ فَهِيَ مَذْمُومَةٌ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ، فَقَدْ تَكُونُ مَحْمُودَةً إِذَا كَانَتْ فِي مُقَاتَلَةِ عَدُوٍّ مَاكِرٍ خَادِعٍ؛ لِذَلِيلَتِهَا عَلَى الْقُوَّةِ وَالْإِيقَاعِ بِالْعَدُوِّ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ؛ وَلِهَذَا يُوصَفُ اللَّهُ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى بِالْمَكْرِ وَالْخِدَاعِ فِي الْحَالِ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا مَدْحًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَمَكُرُونَ وَيَمَكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢].

وَأَمَّا الْخِيَانَةُ فَلَا يُوصَفُ اللَّهُ بِهَا أَبَدًا؛ لِأَنَّهُمَا دَمٌ بِكُلِّ حَالٍ؛ وَلِهَذَا كَانَ قَوْلُ الْعَامَّةِ: (خَانَ اللَّهُ مَنْ خَانَ حَرَامًا؛ لِأَنَّهُمْ وَصَفُوا اللَّهَ بِهَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُوصَفَ بِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأنفال: ٧١])، وَلَمْ يَقُلْ: فَخَانَهُمْ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الأفضية، باب بيان خير الشهود، رقم (١٧١٩)، من حديث زيد بن خالد الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيَنْذِرُونَ وَلَا يُؤْفُونَ^[١]، وَيُظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ^[٢]»^(١).

وفيه^[٣] عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي^[٤]».....

قَوْلُهُ: «وَلَا يُؤْمِتُونَ» أَي: لَيْسُوا أَهْلًا لِلْإِمَانَةِ، فَلَا يُؤْمِتُونَ عَلَى الدِّمَاءِ، وَلَا الْأَمْوَالِ، وَلَا الْأَعْرَاضِ، وَلَا أَيِّ شَيْءٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ، فَمَا بِالْكَ بِالْقَرْنِ الْخَامِسِ عَشَرَ؟! وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «وَيَفْشُو بَيْنَهُمُ الْكَذِبُ»^(٢).

[١] قَوْلُهُ: «وَيَنْذِرُونَ وَلَا يُؤْفُونَ» هَذَا هُوَ الْوَصْفُ الثَّالِثُ لَهُمْ.

النَّذْرُ: الْإِزَامُ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ بِالشَّيْءِ وَقَدْ يَكُونُ لِلْأَدِيمِ، وَهَذَا بِمَعْنَى الْعَهْدِ الَّذِي يُؤْفَعُهُ الْإِنْسَانُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ، وَقَدْ يَكُونُ لِلَّهِ، كَنَذْرِ الْعِبَادَةِ بِحُبِّ الْوَفَاءِ بِهِ، فَهُمْ يَنْذِرُونَ لِلَّهِ وَلَا يُؤْفُونَ لَهُ، وَيُعَاهِدُونَ الْمَخْلُوقَ وَلَا يُؤْفُونَ لَهُ، وَهَذَا مِنْ صِفَاتِ التَّقَاتِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَيُظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ» هَذَا هُوَ الْوَصْفُ الرَّابِعُ لَهُمْ.

«السَّمَنُ» كَثْرَةُ الشَّحْمِ وَاللَّحْمِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ ظُهُورُ السَّمَنِ لَيْسَ بِاخْتِيَارِ الْإِنْسَانِ، فَكَيْفَ يَكُونُ صِفَةً دَمًّا؟!.

قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: الْمُرَادُ أَنَّ هَؤُلَاءِ يَعْتَنُونَ بِأَسْبَابِ السَّمَنِ مِنَ الْمَطَاعِمِ وَالْمَشَارِبِ وَالتَّرَفِّ، فَيَكُونُ هُمُومُهُمْ إِصْلَاحُ أَبْدَانِهِمْ وَتَسْمِيئَتِهَا. أَمَّا السَّمَنُ الَّذِي لَا اخْتِيَارَ لِلْإِنْسَانِ فِيهِ فَلَا يُدْمُ عَلَيْهِ، كَمَا لَا يُدْمُ الْإِنْسَانُ عَلَى كَوْنِهِ طَوِيلًا أَوْ قَصِيرًا أَوْ أَسْوَدَ أَوْ أَبْيَضَ، لَكِنْ يُدْمُ عَلَى شَيْءٍ يَكُونُ هُوَ السَّبَبُ فِيهِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَفِيهِ» أَي: «فِي الصَّحِيحِ» وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ مِنَ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَابِ تَفْسِيرِ التَّوْحِيدِ وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. انْظُرْ: (ص ١٢٢).

[٤] قَوْلُهُ: «خَيْرُ النَّاسِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ قَرْنَهُ خَيْرُ النَّاسِ، فَصَحَابَتُهُ ﷺ أَفْضَلُ مِنَ الْحَوَارِيِّينَ الَّذِينَ هُمْ أَنْصَارُ عِيسَى، وَأَفْضَلُ مِنَ النُّقَبَاءِ السَّبْعِينَ الَّذِينَ اخْتَارَهُمُ مُوسَى ﷺ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، بَابُ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، رَقْمُ (٣٦٥٠)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابُ فَضْلِ الصَّحَابَةِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، رَقْمُ (٢٥٣٥).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٨/١) وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْفَتَنِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي لَزُومِ الْجَمَاعَةِ، رَقْمُ (٢١٦٥)، وَقَالَ: «حَسَنٌ، صَحِيحٌ، غَرِيبٌ»، وَابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ الْأَحْكَامِ، بَابُ كَرَاهِيَةِ الشَّهَادَةِ لِمَنْ لَمْ يَسْتَشْهَدْ، رَقْمُ (٢٣٦٣)، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ يَحْيِي قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتُهُ^(١).

قَالَ إِبْرَاهِيمُ^(٢): كَانُوا يَضْرِبُونَنا عَلَى الشَّهَادَةِ وَالْعَهْدِ وَنَحْنُ صِغَارٌ^(٣).

[١] قَوْلُهُ: «ثُمَّ يَحْيِي قَوْمٌ» أَي: بَعْدَ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ.

قَوْلُهُ: «تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتُهُ» يَحْتَمِلُ ذَلِكَ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لِقَلَّةِ التَّفَقُّعِ بِهِمْ لَا يَشْهَدُونَ إِلَّا بِيَمِينٍ، فَتَارَةً تَسْبِقُ الشَّهَادَةُ، وَتَارَةً تَسْبِقُ الْيَمِينُ.

الثَّانِي: أَنَّهُ كِنَايَةٌ عَنْ كَوْنِ هَؤُلَاءِ لَا يُيَالُونَ بِالشَّهَادَةِ وَلَا بِالْيَمِينِ؛ حَتَّى تَكُونَ الشَّهَادَةُ وَالْيَمِينُ فِي حَقِّهِمَا كَأَمَّاهُمَا مُتَسَابِقَتَانِ.

وَالْمَعْنَيَانِ لَا يَتَنَاقِيَانِ، فَيُحْتَمَلُ عَلَيْهِمَا الْحَدِيثُ جَمِيعًا.

وقَوْلُهُ: «ثُمَّ يَحْيِي قَوْمٌ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ أَصْحَابِ الْقَرْنِ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: ثُمَّ يَكُونُ النَّاسُ، وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ، وَهَذِهِ الْأَفْضَلِيَّةُ أَفْضَلِيَّةٌ مِنْ حَيْثُ الْعُمُومُ وَالْجِنْسُ، لَا مِنْ حَيْثُ الْأَفْرَادُ، فَلَا يَغْنِي أَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِي تَابِعِي التَّابِعِينَ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنَ التَّابِعِينَ، أَوْ لَا يُوجَدُ فِي التَّابِعِينَ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، أَمَّا فَضْلُ الصَّحْبَةِ فَلَا يَنَالُهُ أَحَدٌ غَيْرَ الصَّحَابَةِ، وَلَا أَحَدٌ يَسْبِقُهُمْ فِيهِ، وَأَمَّا الْعِلْمُ وَالْعِبَادَةُ فَقَدْ يَكُونُ فِيَمَنْ بَعْدَ الصَّحَابَةِ مَنْ هُوَ أَكْثَرُ مِنْ بَعْضِهِمْ عِلْمًا وَعِبَادَةً.

تَنْبِيْهُ: سَأَقِ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللهُ الْحَدِيثَ فِي بَعْضِ النُّسخِ بِتَكَرَّارٍ قَوْلُهُ: «ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَهُوَ فِي (الصَّحِيحَيْنِ) بِتَكَرَّارِهَا مَرَّتَيْنِ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ» هُوَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، مِنَ التَّابِعِينَ وَمِنْ فَقَهائِهِمْ.

[٣] قَوْلُهُ: «كَانُوا يَضْرِبُونَنا عَلَى الشَّهَادَةِ وَنَحْنُ صِغَارٌ» فِي نُسخَةٍ: «عَلَى الشَّهَادَةِ وَالْعَهْدِ»، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الَّذِي يَضْرِبُهُمْ وَلِيَ أَمْرِهِمْ.

وقَوْلُهُ: «عَلَى الشَّهَادَةِ» أَي: يَضْرِبُونَنا عَلَيْهَا إِنْ شَهِدْنَا زُورًا، أَوْ إِذَا شَهِدْنَا وَلَمْ نَقُمْ بِأَدَائِهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ ضَرْبُهُمْ عَلَى الْمُبَادَرَةِ بِالشَّهَادَةِ وَالْعَهْدِ، وَبِهِ فَسَّرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.

وقَوْلُهُ: «وَالْعَهْدُ» أَي: إِذَا تَعَاهَدُوا يَضْرِبُونَهُمْ عَلَى الْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة،

باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٣).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: الوَصِيَّةُ بِحِفْظِ الْإِيمَانِ^[١].

الثانية: الإِخْبَارُ بِأَنَّ الْحَلِفَ مَنْفَقَةٌ لِلسَّلْعَةِ مَحَقَّةٌ لِلْبَرَكَةِ^[٢].

الثالثة: الوَعِيدُ الشَّدِيدُ فِيمَنْ لَا يَبِيعُ إِلَّا بِيَمِينِهِ وَلَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ^[٣].

الرابعة: التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الذَّنْبَ يَعْظُمُ مَعَ قَلَّةِ الدَّاعِي^[٤].

قَوْلُهُ: «وَنَحْنُ صِغَارٌ» الْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ، وَإِنَّمَا يَضُرُّهُمْ وَهُمْ صِغَارٌ لِلتَّأْدِيبِ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ الصَّبِيَّ تُقْبَلُ مِنْهُ الشَّهَادَةُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «وَنَحْنُ صِغَارٌ» أَيُّ: لَمْ يَبْلُغُوا، وَهَذَا مَحَلٌّ خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُشْتَرَطُ لِأَدَاءِ الشَّهَادَةِ أَنْ يَكُونَ بِالْغَا، فَإِذَا تَحَمَّلَ وَهُوَ صَغِيرٌ لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ حَتَّى يَبْلُغَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: شَهَادَةُ الصَّغَارِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ مَقْبُولَةٌ تَحْمَلًا وَأَدَاءً؛ لِأَنَّ الْبَالِغَ يَنْدُرُ أَنْ يُوْجَدَ بَيْنَ الصَّغَارِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تُقْبَلُ شَهَادَةُ الصَّغَارِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِنْ شَهِدُوا فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ التَّفَرُّقِ يُحْتَمَلُ النِّسْيَانُ أَوْ التَّلَقُّينَ، وَلَا يَسَعُ الْعَمَلُ إِلَّا هَذَا، وَإِلَّا لَضَاعَتْ حُقُوقُ كَثِيرَةٍ بَيْنَ الصَّبِيَّانِ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْأَثَرِ جَوَازُ ضَرْبِ الصَّبِيِّ عَلَى الْأَخْلَاقِ إِذَا لَمْ يَتَأَذَّبْ إِلَّا بِالضَّرْبِ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: الوَصِيَّةُ بِحِفْظِ الْإِيمَانِ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ وَالْأَمْرُ

وَصِيَّةٌ.

[٢] الثانية: الإِخْبَارُ بِأَنَّ الْحَلِفَ مَنْفَقَةٌ لِلسَّلْعَةِ مَحَقَّةٌ لِلْبَرَكَةِ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «الْحَلِفُ

مَنْفَقَةٌ لِلسَّلْعَةِ...» إلخ.

[٣] الثالثة: الرِّعْدُ الشَّدِيدُ لِمَنْ لَا يَبِيعُ وَلَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «وَرَجُلٌ

جَعَلَ اللَّهُ بِضَاعَتَهُ لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِيَمِينِهِ...» إلخ فِي ضَمَنِ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَرْكَبُهُمْ.

[٤] الرابعة: التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الذَّنْبَ يَعْظُمُ مَعَ قَلَّةِ الدَّاعِي. تُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ؛ حِينَ

ذَكَرَ الْأَشْجَمُ الزَّانِي وَالْعَائِلُ الْمُسْتَكْبِرَ، وَغَلَّظَ فِي عُقُوبَتِهِمْ؛ لِأَنَّ الدَّاعِي إِلَى فِعْلِ الْمَعْصِيَةِ الْمَذْكُورَةِ ضَعِيفٌ عِنْدَهُمَا.

الخامسة: ذم الذين يخلفون ولا يستخلفون^(١).

السادسة: ثناؤه ﷺ على القرون الثلاثة أو الأربعة، وذكر ما يحدث بعدهم^(٢).

السابعة: ذم الذين يشهدون ولا يستشهدون^(٣).

[١] الخامسة: ذم الذين يخلفون ولا يستخلفون؛ لقوله ﷺ: «وَرَجُلٌ جَعَلَ اللَّهُ بِضَاعَتَهُ، لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِمِيزَانِهِ...»^(١)، ولكن هذا ليس على إطلاقه، بل النبي ﷺ حلف ولم يستخلف في مواضع عديدة، بل أمره الله سبحانه أن يخلف في ثلاثة مواضع من القرآن بدون أن يستخلف: في قوله: «وَيَسْتَعِينُكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرِيَّ» [يونس: ٥٣]، وفي قوله: «رَعِمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ كُنْ يُعْتَرَى قُلْ بَلَى وَرِيَّ لَتُبْعَثُنَّ» [التغابن: ٧]، وفي قوله: «وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرِيَّ لَتَأْتِيَنَّكُمْ» [سبا: ٣].

وعليه: فإن الحلف إذا دعت الحاجة إليه أو اقتضته المصلحة فإنه جائز، بل قد يكون مندوباً إليه؛ كحلف النبي ﷺ في قصة المخزومية، حيث قال: «وَأَيْمُ اللَّهِ! لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا»^(٢) فقد وقع موقعاً عظيماً من هؤلاء القوم الذين أهمهم شأن المخزومية ومن يأتي بعدهم.

[٢] السادسة: ثناؤه ﷺ على القرون الثلاثة أو الأربعة، وذكر ما يحدث بعدهم. تؤخذ من قوله: «خَيْرُ النَّاسِ قُرْنِي...»، وقوله: «أَوِ الْأَرْبَعَةَ» بناءً على ثبوت ذكر الرابع، وأكثر الروايات وأثبتها على حذفه.

قوله: «وَذِكْرُ مَا يَحْدُثُ» لو جعلت هذه المسألة مستقلة لكان أبين وأوضح؛ لأن الإخبار عن شيء مستقبل ووقوعه كما أخبر دليل على رسالته ﷺ.

[٣] السابعة: ذم الذين يشهدون ولا يستشهدون. تؤخذ من حديث عمران، وكذا ذم الذين يجوثون ولا يؤمئون، ويتذرون ولا يؤفون، والذين يتعاطون أسباب السمن ويعفلون عن سمن القلب بالإيمان والعلم.

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٦/٢٤٦، رقم ٦١١١)، من حديث سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم (٣٤٧٥)، ومسلم: كتاب الحدود، باب قطع السارق الشريف وغيره، رقم (١٦٨٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

الثَّامِنَةُ: كَوْنُ السَّلَفِ يَضْرِبُونَ الصَّغَارَ عَلَى الشَّهَادَةِ وَالْعَهْدِ^(١).

[١] الثَّامِنَةُ: كَوْنُ السَّلَفِ يَضْرِبُونَ الصَّغَارَ عَلَى الشَّهَادَةِ وَالْعَهْدِ. تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: «كَانُوا يَضْرِبُونََنَا عَلَى الشَّهَادَةِ وَالْعَهْدِ»^(١)، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَعْظِيمُ شَأْنِ الْعَهْدِ وَالشَّهَادَةِ وَضَرْبُ الصَّغَارِ عَلَى ذَلِكَ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا عِنَايَةُ السَّلَفِ بِتَرْبِيَةِ أَوْلَادِهِمْ، وَأَنَّ مِنْ مَنْهَجِهِمُ الضَّرْبَ عَلَى تَحْقِيقِ ذَلِكَ، اسْتِنَادًا إِلَى إِزْشَادِ نَبِيِّهِمْ ﷺ حَيْثُ أَمَرَ بِضَرْبِ مَنْ بَلَغَ عَشْرَ سِنِينَ عَلَى الصَّلَاةِ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ لِحَوَازِ الضَّرْبِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الصَّغِيرُ قَابِلًا لِلتَّأْدِيبِ، فَلَا يَضْرَبُ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْمَرَادَ بِالضَّرْبِ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ التَّأْدِيبُ مِنْ لَهْ وَلَايَةٍ عَلَيْهِ.

الثَّلَاثُ: أَنْ لَا يُسْرِفَ فِي ذَلِكَ كَمِّيَّةً أَوْ كَيْفِيَّةً أَوْ نَوْعًا أَوْ مَوْضِعًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَقَعَ مِنَ الصَّغِيرِ مَا يَسْتَحِقُّ التَّأْدِيبَ عَلَيْهِ.

الخَامِسُ: أَنْ يَقْصِدَ تَأْدِيبَهُ لَا الْإِنْتِقَامَ لِنَفْسِهِ، فَإِنْ قَصَدَ الْإِنْتِقَامَ لَمْ يَكُنْ مُؤَدِّبًا، بَلْ مُنْتَصِرًا.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، رقم (٢٥٣٣).

بَابُ

مَا جَاءَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ^[١]

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾
الآيَةُ [النحل: ٩١]^[١].

[١] قَوْلُهُ: «ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ نَبِيِّهِ ﷺ» الذِّمَّةُ: الْعَهْدُ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُلتَزَمُ بِهِ كَمَا يَلْتَزَمُ
صَاحِبُ الدِّينِ بِدِينِهِ فِي ذِمَّتِهِ.

وَاللَّهُ لَهُ عَهْدٌ عَلَى عِبَادِهِ: أَنْ يَعْْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَلِلْعِبَادِ عَهْدٌ عَلَى اللَّهِ: هُوَ: أَنْ
لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ
أَنْتَنَى عَشَرَ نَفِيسًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي
وَعَزَّزْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴿فَهَذَا عَهْدُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ قَالَ: ﴿الْأَكْفَرَنَّ عَنْكُمْ
سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [المائدة: ١٢]، وَهَذَا عَهْدُهُمْ عَلَى اللَّهِ. وَقَالَ
تَعَالَى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠].

وَاللَّنْبِيُّ ﷺ عَهْدٌ عَلَى الْأُمَّةِ، وَهُوَ أَنْ يَتَّبِعُوهُ فِي شَرِيعَتِهِ وَلَا يَتَّبِعُوا فِيهَا، وَلِلْأُمَّةِ عَلَيْهِ عَهْدٌ
وَهُوَ أَنْ يُبَلِّغَهُمْ وَلَا يَكْتُمَهُمْ شَيْئًا. وَقَدْ أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ
أُمَّتَهُ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ^(١).

وَالْمُرَادُ بِالْعَهْدِ هُنَا: مَا يَكُونُ بَيْنَ الْمُتَعَاقِدِينَ فِي الْعُهُودِ كَمَا كَانَ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَهْلِ مَكَّةَ فِي
صُلْحِ الْحُدَيْبِيَّةِ.

[٢] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَوْفُوا﴾ أَمْرٌ مِنَ الرُّبَاعِيِّ مِنْ أَوْفَى يُوفِي، وَالْإِفَاءُ إِعْطَاءُ الشَّيْءِ تَامًا، وَمِنْهُ
إِفَاءُ الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ.

قَوْلُهُ: «بِعَهْدِ اللَّهِ» يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِهِ أَوْ إِلَى مَفْعُولِهِ، أَيْ:

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِمَارَةِ، بَابُ الْأَمْرِ بِالْوَفَاءِ بِنِعَةِ الْخُلَفَاءِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ، رَقْمُ (١٨٤٤) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ
الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ^[١] أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ.....

= بَعْدَكُمْ اللَّهُ، أَوْ بَعْدَ اللَّهِ يَأْكُمُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (فَاعِلٍ) اقْتَصَى الْمَشَارَكَةَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ غَالِبًا، مِثْلُ: قَاتَلَ وَدَافَعَ.

قَوْلُهُ: ﴿إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ فَإِذْ هُنَا التَّوَكُّيدُ وَالتَّنْبِيهُ عَلَى وَجُوبِ الْوَفَاءِ، أَيْ: إِذَا صَدَرَ مِنْكُمْ الْعَهْدُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَلِيقُ بِكُمْ أَنْ تَدْعُوا الْوَفَاءَ، ثُمَّ أَكَّدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْتَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ نَقْضُ الشَّيْءِ هُوَ حُلُّ إِحْكَامِهِ، وَشَبَّهَ الْعَهْدَ بِالْعُقْدَةِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ بَيْنَ الْمُتَعَاهِدِينَ.

قَوْلُهُ: ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ تَوْكِيدُ الشَّيْءِ بِمَعْنَى تَثْبِيتهِ، وَالتَّوَكُّيدُ مَصْدَرٌ (وَكَّدَ)، يُقَالُ: وَكَّدَ الْأَمْرَ وَأَكَّدَهُ تَأْكِيدًا وَتَوْكِيدًا، وَالْوَاوُ أَفْصَحُ مِنَ الْهَمْزَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَقَدْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كَيْفًا﴾ الْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ، فَإِذْ هُنَا قُوَّةُ التَّوْبِيخِ عَلَى نَقْضِ الْعَهْدِ وَالْيَمِينِ. وَوَجْهُ جَعَلِ اللَّهِ كَيْفًا: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَاهَدَ غَيْرَهُ قَالَ: أَعَاهِدُكَ بِاللَّهِ، أَيْ: أَنَّهُ جَعَلَ اللَّهَ عَلَيْهِ كَيْفِيًّا.

قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ خَتَمَ اللَّهُ الْآيَةَ بِالْعِلْمِ تَهْدِيدًا عَنْ نَقْضِ الْعَهْدِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ كُلَّ مَا يَفْعَلُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْقُضُ الْعَهْدَ.

وَمُنَاسَبَةُ الْآيَةِ لِلتَّرْجَمَةِ وَاضِحَةٌ جِدًّا؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ﴾، وَقَالَ: ﴿وَقَدْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كَيْفًا﴾.

وَالْعَهْدُ: الدَّعْوَةُ.

* وَمُنَاسَبَةُ الْبَابِ لِلتَّوْحِيدِ:

أَنَّ عَدَمَ الْوَفَاءِ بَعْدَ اللَّهِ تَنْقُصُ لَهُ، وَهَذَا مُحِلٌّ بِالتَّوْحِيدِ.

[١] قَوْلُهُ: «إِذَا أَمَرَ» أَيْ: جَعَلَهُ أَمِيرًا، وَالْأَمِيرُ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ يَتَوَلَّى التَّنْفِيزَ وَالْحُكْمَ وَالْفَتْوَى وَالْإِمَامَةَ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ سَرِيَّةً» هَذِهِ لَيْسَتْ لِلشَّكِّ، بَلْ لِلتَّنَوُّعِ؛ فَإِنَّ الْجَيْشَ مَا زَادَ عَلَى أَرْبَعِائَةِ رَجُلٍ وَالسَّرِيَّةُ مَا دُونَ ذَلِكَ.

وَالسَّرَايَا ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

أ- قِسْمٌ يَنْفُذُ مِنَ الْبَلَدِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَيُقَسَّمُ مَا غَنِمَهُ كَقِسْمَةِ مَا غَنِمَ الْجَيْشُ.

أَوْصَاهُ^(١) بِتَقْوَى اللَّهِ^(٢)،

ب- قَسَمَ يَنْفُذُ فِي ابْتِدَاءِ سَفَرِ الْجِهَادِ، وَذَلِكَ بَأَنْ يُخْرِجَ الْجَيْشَ بِكَامِلِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُ سَرِيَّةً تَكُونُ أَمَامَهُمْ.

ج- قَسَمَ يَنْفُذُ فِي الرَّجْعَةِ، وَذَلِكَ بَعْدَ رُجُوعِ الْجَيْشِ.

وَقَدْ فَرَّقَ الْعُلَمَاءُ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ الْغَنِيمَةُ: فَلِسَرِيَّةِ الْإِبْتِدَاءِ الرَّبْعُ بَعْدَ الْخُمْسِ؛ لِأَنَّ الْجَيْشَ وَرَاءَهَا، فَهُوَ رِذْءٌ لَهَا وَسَيَلْحَقُ بِهَا، وَلِسَرِيَّةِ الرَّجْعَةِ الثَّلَاثُ بَعْدَ الْخُمْسِ؛ لِأَنَّ الْجَيْشَ قَدْ ذَهَبَ عَنْهَا، فَالْخَطَرُ عَلَيْهَا أَشَدُّ. وَهَذَا الَّذِي تُعْطَاهُ السَّرِيَّتَانِ رَاجِعٌ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ، إِنْ شَاءَ أَعْطَى وَإِنْ شَاءَ مَنَعَ، حَسَبًا تَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحَةُ.

[١] قَوْلُهُ: «أَوْصَاهُ» الْوَصِيَّةُ: الْعَهْدُ بِالشَّيْءِ إِلَى غَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِهْتِمَامِ بِهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «بِتَقْوَى اللَّهِ» التَّقْوَى: هِيَ امْتِنَالُ أَمْرِ اللَّهِ وَاجْتِنَابُ نَوَاهِيهِ عَلَى عِلْمٍ وَبَصِيرَةٍ، وَهِيَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْوَقَايَةِ، وَهِيَ اتِّخَاذُ وَقَايَةٍ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِفِعْلِ الْأَمْرِ وَاجْتِنَابِ النَّوَاهِي، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: التَّقْوَى: أَنْ تَعْمَلَ بِطَاعَةِ اللَّهِ عَلَى نُورٍ مِنَ اللَّهِ، تَرْجُو ثَوَابَ اللَّهِ، وَأَنْ تَتْرَكَ مَا نَهَى عَنْهُ اللَّهُ عَلَى نُورٍ مِنَ اللَّهِ، تَخْشَى عِقَابَ اللَّهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ:

حَلَّ الذُّنُوبَ صَغِيرَهَا وَكَبِيرَهَا ذَاكَ التَّقْوَى

وَاعْمَلَ كَمَا شِئَ فَوْقَ أَرْضِ الشُّؤْكِ يَحْذَرُ مَا يَرَى

لَا تَحْقِرَنَّ صَغِيرَةً إِنَّ الْجِبَالَ مِنَ الْحَصَى^(١)

وَهَذِهِ التَّعْرِيفَاتُ كُلُّهَا تُؤَدِّي مَعْنَى وَاحِدًا.

وَكَانَتْ الْوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى لِأَمِيرِ الْجَيْشِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْأَمِيرَ يَكُونُ مَعَهُ تَرْفَعُ يَخْشَى مِنْهُ أَنْ يُجَانِبَ الصَّوَابَ مِنْ أَجْلِهِ، وَلِأَنَّ تَقْوَاهُ سَبَبٌ لَتَقْوَى مَنْ تَحْتَ وَلاَتِيهِ.

قَوْلُهُ: «وَيَمْنُ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا» أَيُّ: أَوْصَاهُ أَنْ يَعْمَلَ بِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا فِي أُمُورِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَيَسْلُكُ بِهِمُ الْأَسْهَلَ، وَيَطْلُبُ لَهُمُ الْأَخْصَبَ إِذَا كَانُوا عَلَى إِبِلٍ أَوْ خَيْلٍ، وَيَمْنَعُ

وَبِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، فَقَالَ: «اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ^[١] فِي سَبِيلِ اللَّهِ^[٢]، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ^[٣].....

= عَنْهُمْ الظُّلْمَ، وَيَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ خَيْرُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ يُحِبُّ عَلَى مَنْ تَوَلَّى أَمْرًا مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَسْلُكَ بِهِمُ الْآخِرَ، بِخِلَافِ عَمَلِ الْإِنْسَانِ بِنَفْسِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُلْزَمُ إِلَّا بِالْوَاجِبِ.

[١] قَوْلُهُ: «اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ» يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُعَلِّمَهُمْ أَنْ يَكُونُوا دَائِمًا مُسْتَعِينِينَ بِاللَّهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُفْتَحَ الْغَزْوُ بِاسْمِ اللَّهِ. وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ، وَالثَّانِي أَيْضًا مُحْتَمَلٌ؛ لِأَنَّ بَغْتَ الْجِيُوشِ مِنَ الْأُمُورِ ذَاتِ الْبَالِ، وَكُلُّ أَمْرٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِاسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَثَرٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «فِي سَبِيلِ اللَّهِ» مُتَعَلِّقٌ بـ«اغْزُوا»، وَهُوَ تَنْبِيهُ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى حُسْنِ النِّيَّةِ وَالْقَصْدِ؛ لِأَنَّ الْغَزَاةَ لَهُمْ أَغْرَاضٌ، وَلَكِنْ الْغَزْوُ النَّافِعُ الَّذِي تَحْصُلُ بِهِ إِحْدَى الْحُسْنَيْنِ مَا كَانَ خَالصًا لِلَّهِ، وَذَلِكَ بَأَنْ يُقَاتَلَ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا لَا لِحِمَّةٍ أَوْ سَجَاعَةٍ، أَوْ لِيَرَى مَكَائِدَهُ، أَوْ لَطَلَبِ دُنْيَا. فَإِنْ قَاتَلَ لِأَجْلِ الْوَطَنِ: فَمَنْ قَاتَلَ لِأَنَّهُ وَطَنٌ إِسْلَامِيٌّ يُحِبُّ جِهَاتُهُ وَجِهَاتُ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ فَهَذِهِ نِيَّةٌ إِسْلَامِيَّةٌ صَحِيحَةٌ، وَإِنْ كَانَ لِلْقَوْمِيَّةِ أَوْ الْوَطَنِيَّةِ فَقَطْ فَهُوَ حِيَّةٌ، وَلَيْسَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

وقَوْلُهُ: «فِي سَبِيلِ اللَّهِ» تَشْمَلُ النِّيَّةَ وَالْعَمَلَ، فَالْنِّيَّةُ سَبَقَتْ. وَالْعَمَلُ: أَنْ يَكُونَ الْغَزْوُ فِي إِطَارِ دِينِهِ وَسِرِّعَتِهِ، فَيَكُونُ حَسْبًا رَسَمَهُ الشَّارِعُ.

[٣] قَوْلُهُ: «قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ» قَاتِلُوا، فَعِلْ أَمْرٌ وَهُوَ لِلْوُجُوبِ، أَيُّ: يُحِبُّ عَلَيْنَا أَنْ نُقَاتِلَ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا جَاهِدُوا الْكَافِرَ وَالْمُنَافِقِينَ وَأَغْلظْ عَلَيْهِمْ وَمَا لَهُمْ جَهَنَّمَ وَيْسُ الْمَصِيرِ﴾ [التحریم: ٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣]، فَإِذَا قَاتَلْنَا الَّذِينَ يَلُونَنَا، فَاسْلُمُوا نُقَاتِلُ مَنْ وَرَاءَهُمْ، وَهَكَذَا إِلَى أَنْ نَخْلُصَ إِلَى مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا.

و«مَنْ» اسْمٌ مَوْصُولٌ، وَصِلَتُهُ «كَفَرَ» وَاسْمُ الْمَوْصُولِ وَصِلَتُهُ يُفِيدُ الْعِلِّيَّةَ، أَيُّ: لِكُفْرِهِ، فَتَحْنُ لَا نُقَاتِلُ النَّاسَ عَصِيَّةً أَوْ قَوْمِيَّةً أَوْ وَطَنِيَّةً، نُقَاتِلُهُمْ لِكُفْرِهِمْ لِصَلَحَتِهِمْ وَهِيَ إِنْقَادُهُمْ مِنَ النَّارِ. وَالْكُفْرُ مَدَادُهُ عَلَى أَمْرَيْنِ: الْجُحُودُ، وَالْاِسْتِكْبَارُ.

أَيُّ: الْاِسْتِكْبَارُ عَنْ طَاعَتِهِ، أَوْ الْجُحُودُ لِمَا يَحِبُّ قَبُولُهُ وَتَصَدِيقُهُ.

اغزوا^[١]، وَلَا تَغْلُوا^[٢]، وَلَا تَغْدِرُوا^[٣]، وَلَا تَمْتَلُوا^[٤]،

[١] قَوْلُهُ: «اغزوا» تَأْكِيدٌ، وَأَتَى بِهَا ثَانِيَةً كَأَنَّهُ يَقُولُ: لَا تَحْقِرُوا الْغَزْوَ وَاغْزُوا بِجِدٍّ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَا تَغْلُوا» الْغُلُوبُ: أَنْ يَكْتُمَ شَيْئًا مِنَ الْغَنِيمَةِ فَيَحْتَصِّ بِهٖ، وَهُوَ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١]، أَيُّ: مُعْذِبًا بِهِ، فَهُوَ يُعَذِّبُ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيُعَزِّرُ فِي الذُّنُبِ، قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: يُعَزِّرُ الْغَالُ بِإِخْرَاقِ رَحْلِهِ كُلِّهِ، إِلَّا الْمُصْحَفَ حُرِّمَتِهِ، وَالسَّلَاحَ لِغَائِدَتِهِ، وَمَا فِيهِ رُوحٌ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَغْذِيئُهُ بِالنَّارِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَلَا تَغْدِرُوا» الْغَدْرُ: الْخِيَانَةُ، وَهَذَا هُوَ الشَّاهِدُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَهَذَا إِذَا عَاهَدْنَا، فَإِنَّهُ يَخْرُمُ الْغَدْرُ، أَمَّا الْغَدْرُ بِلَا عَهْدٍ فَلَنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَرْبَ خُدْعَةٌ، وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ لِيُبَارِزَهُ، فَلَمَّا أَقْبَلَ الرَّجُلُ عَلَى عَلِيٍّ صَاحَ بِهِ عَلِيٌّ: مَا خَرَجْتَ لِأُبَارِزَ رَجُلَيْنِ. فَالْتَفَتَ الْمُشْرِكُ يَظُنُّ أَنَّهُ جَاءَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ لِيُسَاعِدَهُ، فَقَتَلَهُ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلْيُعْلَمَ أَنَّ لَنَا مَعَ الْمُشْرِكِينَ ثَلَاثَ حَالَاتٍ:

الحال الأولى: أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ عَهْدٌ، فَيَجِبُ قِتَالُهُمْ بَعْدَ دَعْوَتِهِمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَإِبَائِهِمْ عَنْهُ وَعَنْ بَذْلِ الْجِزْيَةِ، بِشَرْطِ قُدْرَتِنَا عَلَى ذَلِكَ.

الحال الثانية: أَنْ يَكُونَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ عَهْدٌ مُحْفُوطٌ يَسْتَقِيمُونَ فِيهِ، فَهَذَا يَجِبُ الْوَفَاءُ لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا اسْتَقْتُمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٧]، وَقَوْلِهِ: ﴿فَاتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مَدَّتِهِمْ﴾ [التوبة: ٤].

الحال الثالثة: أَنْ يَكُونَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ عَهْدٌ نَخَافُ خِيَانَتَهُمْ فِيهِ، فَهَذَا يَجِبُ أَنْ نَنْبِذَ إِلَيْهِمُ الْعَهْدَ وَنُخْرِبَهُمْ أَنَّهُ لَا عَهْدَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا نَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَلَا بُدَّ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَاقِينَ﴾ [الأنفال: ٥٨].

[٤] قَوْلُهُ: «وَلَا تَمْتَلُوا» التَّمْتِيلُ: التَّشْوِيهُ بِقَطْعِ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ، كَالْأَنْفِ وَاللِّسَانِ وَغَيْرِهَا، وَذَلِكَ عِنْدَ أَسْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ انْتِقَامٌ فِي غَيْرِ حَكْمِهِ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَا لَوْ كَانُوا يَفْعَلُونَ بِنَا ذَلِكَ.

فَقِيلَ: لَا يَمْتَلِ بِهِمُ لِلْعُمُومِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَسْتَنْ شَيْئًا، وَلَئِنَّا إِذَا مَثَلْنَا بِوَاحِدٍ مِنْهُمْ فَقَدْ يَكُونُ لَا يَرْضَى بِمَا فَعَلَ قَوْمُهُ، فَكَيْفَ نَمْتَلُ بِهِ؟!

وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا^(١). وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ^(٢).....

= وقيل: نُمِتْلَ بِهِمْ كَمَا مَثَّلُوا بِنَا؛ لِأَنَّ هَذَا الْعُمُومَ مُقَابِلَ بَعْمُومِ آخَرٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّتْ عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّتْ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤].

وَإِذَا لَمْ نُمِتْلَ بِهِمْ مَعَ أَنَّهُمْ يُمِتُّونَ بِنَا فَقَدْ يُقَسَّرُ هَذَا بِأَنَّهُ ضَعْفٌ، وَإِذَا مَثَّلْنَا بِهِمْ فِي هَذِهِ الْحَالِ عَرَفُوا أَنَّ عِنْدَنَا قُوَّةً وَلَمْ يَعُودُوا لِلتَّمْثِيلِ بِنَا ثَانِيَةً.
وَالظَّاهِرُ الْقَوْلُ الثَّانِي.

فَبِإِنْ قِيلَ: قَدْ نُمِتْلَ بِوَاحِدٍ لَمْ يُمِتْلَ بِنَا وَلَا يَرْضَى بِالتَّمْثِيلِ؟ يُقَالُ: إِنَّ الْأُمَّةَ الْوَاحِدَةَ فِعْلُ الْوَاحِدِ مِنْهَا كِفْعَلُ الْجَمِيعِ؛ وَلِهَذَا كَانَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ يُخَاطَبُ الْيَهُودَ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ بِأُمُورٍ جَرَتْ فِي عَهْدِ مُوسَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿رَادَّ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَآذَرْتُمْ ثُمَّ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ﴾ [البقرة: ٩٣]، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[١] قَوْلُهُ: «وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا» أَيُّ: لَا تَقْتُلُوا صَغِيرًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَاتِلُ، وَلِأَنَّهُ رَبًّا يُسْلِمُ. وَوَرَدَ فِي أَحَادِيثٍ أُخْرَى: أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ رَاهِبٌ وَلَا سَيِّحٌ فَإِنْ وَلَا امْرَأَةٌ^(١)، إِلَّا أَنْ يُقَاتِلُوا، أَوْ يُجْرَضُوا عَلَى الْقِتَالِ، أَوْ يَكُونَ لَهُمْ رَأْيٌ فِي الْحَرْبِ، كَمَا قُتِلَ دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ فِي غَزْوَةِ قَيْفٍ مَعَ كَبِيرِهِ وَعَمَاهُ^(٢).

وَاسْتَدِلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْقِتَالَ لَيْسَ لِأَجْلِ أَنْ يُسْلِمُوا، وَلَكِنَّهُ لِحِمَايَةِ الْإِسْلَامِ، بِذَلِيلِ أَنَّا لَا نَقْتُلُ هَؤُلَاءِ، وَلَوْ كَانَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ لَقَتَلْنَاهُمْ إِذَا لَمْ يُسْلِمُوا، وَرَجَّحَ سَيِّحُ الْإِسْلَامِ هَذَا الْقَوْلَ، وَلَهُ رِسَالَةٌ فِي ذَلِكَ اسْمُهَا «قِتَالُ الْكُفَّارِ».

[٢] قَوْلُهُ: «وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ» أَيُّ: فَأَبْلَتْهُ أَوْ وَجَدْتُهُ، وَبَدَأَ بِذِكْرِ الْعَدَاوَةِ تَهْنِئَةً لِقَاتِلِهِمْ؛

(١) حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ امْرَأَةً وَجَدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتُولَةً؛ فَأَنكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ قَتْلِ الصَّبِيَّانِ، رَقْمُ (٣٠١٤)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ تَحْرِيمِ قَتْلِ النِّسَاءِ، رَقْمُ (١٧٤٤). وَحَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «انْطَلِقُوا بِاسْمِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَا تَقْتُلُوا شَيْعًا فَانِيًا، وَلَا طِفْلًا، وَلَا صَغِيرًا، وَلَا امْرَأَةً...». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ فِي دَعَاءِ الْمَشْرُكِينَ، رَقْمُ (٢٦١٤). وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي «النَّبِيلِ» (٧/٢٤٦): «وَحَدِيثُ أَنَسٍ فِي إِسْنَادِهِ خَالِدُ الْفُزَّرِ، وَلَيْسَ بِذَلِكَ». وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَغْدُرُوا، وَلَا تَغْلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا الْوُلْدَانَ وَلَا أَصْحَابَ الصُّوَامِعِ» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١/٣٠٠) وَالطُّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (٣/٢٢٥). وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (٢/١٠٣): «وَفِي إِسْنَادِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْمَغَازِي، بَابُ غَزْوَةِ أُوطَاسَ، رَقْمُ (٤٣٢٣)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مِنَ الْمُشْرِكِينَ^[١] فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ (أَوْ: خِلَالٍ)^[٢] فَأَيُّتُهُنَّ مَا أَجَابُوكَ^[٣] فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ.

ثُمَّ ادْعُهُمْ^[٤] إِلَى الْإِسْلَامِ^[٥]، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ^[٦]

= لَأَنَّكَ إِذَا عَلِمْتَ أَنَّهُمْ أَعْدَاءُ لَكَ فَإِنَّ ذَلِكَ يَدْعُوكَ إِلَى قِتَالِهِمْ؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَجِدُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المتحنة: ١]، وَهَذَا أَبْلَغُ وَأَعَمُّ مِنْ قَوْلِهِ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَجِدُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٥١]، لَكِنْ خُصَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ يَفْتَضِيهِ. وَالْعَدُوُّ صِدُّ الْوَلِيِّ، وَالْوَلِيُّ مَنْ يَتَوَلَّى أُمُورَكَ وَيَعْتَنِي بِكَ بِالنَّصْرِ وَالِدِّفَاعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَالْعَدُوُّ يُخَذِّلُكَ وَيَبْتَعِدُ عَنْكَ وَيَعْتَدِي عَلَيْكَ مَا أَمَكَّنَهُ.

[١] قَوْلُهُ: «مِنَ الْمُشْرِكِينَ» يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ الْكُفَّارِ، حَتَّى الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى.

[٢] قَوْلُهُ: «خِصَالٌ أَوْ خِلَالٌ» بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَعَلَيْهِ فَ(أَوْ) لِلشَّكِّ فِي اللَّفْظِ، وَالْمَعْنَى لَا يَتَغَيَّرُ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَأَيُّتُهُنَّ مَا أَجَابُوكَ» «أَيُّتُهُنَّ» اسْمُ شَرْطٍ، مُبْتَدَأٌ، «مَا» زَائِدَةٌ، وَهِيَ تَرَادُ بِالشَّرْطِ تَأْكِيدًا لِلْعُمُومِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا مَا دَعَاؤُكُمْ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، وَالْكَافُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْعَائِدُ إِلَى اسْمِ الشَّرْطِ خَذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: فَأَيُّتُهُنَّ مَا أَجَابُوكَ إِلَيْهِ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، فَلَا تُقَاتِلُهُمْ.

[٤] قَوْلُهُ: «ثُمَّ ادْعُهُمْ» ثُمَّ زَائِدَةٌ، كَمَا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا مَعْنَى، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ الرَّسُولِ ﷺ بَلْ مِنْ كَلَامِ الرَّاويِ عَلَى تَقْدِيرٍ: ثُمَّ قَالَ: ادْعُهُمْ.

[٥] وَقَوْلُهُ: «إِلَى الْإِسْلَامِ» أَيِ: الْمُتَضَمِّنِ لِلإِيَانِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُفْرِدَ سَمِلَ الإِيَانُ، وَإِذَا اجْتَمَعَا افْتَرَقَا، كَمَا فَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ.

وَالإِيَانُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ تَدْخُلُ فِيهِ الْأَعْمَالُ، قَالَ ﷺ: «الإِيَانُ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً؛ أَغْلَاهَا قَوْلُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَأَدْنَاهَا: إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيَانِ»^(١)، فَإِنْ أَجَابُوا لِلإِسْلَامِ فَهَذَا مَا يُرِيدُهُ الْمُسْلِمُونَ، فَلَا يَحِلُّ لَنَا أَنْ نُقَاتِلَهُمْ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَاقْبَلْ مِنْهُمْ».

[٦] قَوْلُهُ: «ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ» هَذِهِ الْجُمْلَةُ تُشِيرُ إِلَى أَنَّ الَّذِينَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الإِيَانِ، بَابُ أُمُورِ الإِيَانِ، رَقْمُ (٩)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الإِيَانِ، بَابُ بَيَانِ عِدَدِ شُعَبِ الإِيَانِ وَأَفْضَلُهَا وَأَدْنَاهَا، رَقْمُ (٣٥)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ^(١)، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ^(٢)، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، يَحْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ^(٣)، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ^(٤).

= قُوتِلُوا أَهْلَ بَادِيَةِ، فَإِذَا أَسْلَمُوا طَلِبَ مِنْهُمْ أَنْ يَتَحَوَّلُوا إِلَى دِيَارِ الْمُهَاجِرِينَ لِيَتَعَلَّمُوا دِينَ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ فِي بَادِيَتِهِ بَعِيدٌ عَنِ الْعِلْمِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَفَسَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩٧]، وَهَذَا أَصْلُ فِي تَوْطِينِ الْبَوَادِي.

[١] وَقَوْلُهُ: «إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ» يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْعَيْنُ، أَيْ: الْمَدِينَةُ النَّبَوِيَّةُ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْجَنَسُ، أَيْ: الدَّارُ الَّتِي تَصْلُحُ أَنْ يُهَاجَرَ إِلَيْهَا؛ لَكُونِهَا بَلَدٌ إِسْلَامٍ، سِوَاءَ كَانَتِ الْمَدِينَةُ أَوْ غَيْرَهَا. وَيُقَوَّى الْاِحْتِمَالُ الثَّانِي - وَهُوَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْجَنَسَ - أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ الْمَدِينَةَ لَكَانَ الرَّسُولُ ﷺ يُعَبِّرُ عَنْهَا بِاسْمِهَا، وَلَا يَأْتِي بِالْوَصْفِ الْعَامِّ، وَيُقَوَّى الْاِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ أَنَّ دَارَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلَى هِيَ الْمَدِينَةُ، وَالظَّاهِرُ الْاِحْتِمَالُ الثَّانِي.

[٢] قَوْلُهُ: «فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ» وَهَذَا تَمَامُ الْعَدْلِ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ الْحَقَّ لِصَاحِبِ الْبَلَدِ الْأَصْلِيِّ، فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْجِهَادِ وَالنُّصْرَةِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ» يَغْنِي: إِذَا لَمْ يَتَحَوَّلُوا إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ فَلَيْسَ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ. وَالْغَنِيمَةُ: مَا أَخَذَ مِنْ أَمْوَالِ الْكُفَّارِ بِقِتَالٍ أَوْ مَا أُلْحِقَ بِهِ. وَالْفَيْءُ: مَا يُصْرَفُ لِيَتَّيَ الْمَالُ؛ كَحُمْسِ حُمْسِ الْغَنِيمَةِ، وَالْجِزْيَةِ، وَالْحَرَجِ، وَغَيْرِهَا.

[٤] وَقَوْلُهُ: «إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ» يُفِيدُ أَنَّهُمْ إِنْ جَاهَدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ اسْتَحَقُّوا مِنَ الْغَنِيمَةِ مَا يَسْتَحِقُّهُ غَيْرُهُمْ. وَأَمَّا الْفَيْءُ فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ: فَعِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: لَهُمْ حَقٌّ فِي الْفَيْءِ مُطْلَقًا، وَهُمْ حَقٌّ فِي الْغَنِيمَةِ إِنْ جَاهَدُوا^(٥). وَقِيلَ: لَا حَقَّ لَهُمْ فِي الْفَيْءِ، إِنَّمَا الْفَيْءُ يَكُونُ لِأَهْلِ الْبُلْدَانِ بِدَلِيلِ الْاِسْتِثْنَاءِ؛ فَهَوَّ عَائِدٌ عَلَى الْغَنِيمَةِ؛ إِذْ لَيْسَ مَنْ فِي الْبَلَدِ مُسْتَعِدًّا لِلْجِهَادِ وَيَتَعَلَّمُ الدِّينَ وَيَنْشُرُهُ كَأَعْرَابٍ عِنْدَ إِبِلِهِ.

فَإِنْ هُمْ أَبَوْا^[١]، فَاسْأَلَهُمُ^[٢] الْحِزْيَةَ^[٣]، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ. فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ، وَقَاتِلْهُمْ^[٤].

فَإِذَا أَسْلَمُوا فَلَهُمْ ثَلَاثُ مَرَاتِبَ:

١- التَّحَوُّلُ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ لَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ.

٢- الْبَقَاءُ فِي أَمَاكِنِهِمْ مَعَ الْجِهَادِ، فَلَهُمْ مَا لِلْمُجَاهِدِينَ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَفِي الْفَيْءِ الْخِلَافُ.

٣- الْبَقَاءُ فِي أَمَاكِنِهِمْ مَعَ تَرْكِ الْجِهَادِ، فَلَيْسَ لَهُمْ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ.

[١] قَوْلُهُ: «فَإِنْ هُمْ أَبَوْا» «هُمْ» عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ: تَوْكِيدٌ لِلْفَاعِلِ الْمُخْذُوفِ مَعَ فِعْلِ الشَّرْطِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَإِنْ أَبَوْا هُمْ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ: مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ الْجُمْلَةُ بَعْدَهُ. وَالْقَاعِدَةُ عِنْدَنَا إِذَا اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي مَسْأَلَةٍ: أَنْ تَتَّبِعَ الْأَسْهَلَ، وَالْأَسْهَلُ هُنَا إِعْرَابُ الْكُوفِيِّينَ.

[٢] قَوْلُهُ: «فَاسْأَلَهُمُ الْحِزْيَةَ» سُؤَالَ عَطَاءٍ لَا سُؤَالَ اسْتِفْهَامٍ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ سُؤَالِ اسْتِفْهَامٍ وَسُؤَالِ الْعَطَاءِ: أَنَّ سُؤَالَ اسْتِفْهَامٍ يَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي بِ(عَنْ) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ النَّسَاءِ أَيَّانَ مُرْسَاهُنَّ» [النَّازِعَات: ٤٢]، وَقَدْ يَكُونُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي جُمْلَةً اسْتِفْهَامِيَّةً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَكُمْ» [المائدة: ٤]، وَأَمَّا سُؤَالُ الْإِعْطَاءِ فَيَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ، كَقَوْلِكَ: سَأَلْتُ زَيْدًا كِتَابًا.

[٣] قَوْلُهُ: «الْحِزْيَةُ» فِعْلَةٌ مِنْ جَرَى يَجْزِي، وَظَاهِرٌ فِيهَا أَنَّهَا مُكَافَأَةٌ عَلَى شَيْءٍ، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ مَالٍ مَذْفُوعٍ مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِ عَوَضًا عَنْ حِمَايَتِهِ وَإِقَامَتِهِ بَدَارِنًا. وَالذِّمِّيُّ مَعْصُومٌ مَالُهُ وَدَمُهُ وَذُرِّيَّتُهُ مُقَابِلَ الْحِزْيَةِ، قَالَ تَعَالَى: «حَتَّى يُعْطُوا الْحِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ» [التوبة: ٢٩]، أَيْ: يُسَلِّمُوهَا بِأَيْدِيهِمْ، لَا يَقْبَلُ أَنْ يُرْسَلَ بِهَا خَادِمُهُ أَوْ ابْنُهُ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا هُوَ.

وَقِيلَ: «عَنْ يَدٍ» عَنْ قُوَّةٍ مِنْكُمْ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا شَامِلَةٌ لِلْمَعْنِيَيْنِ. وَقِيلَ: «عَنْ يَدٍ» أَنْ يُعْطِيكَ إِيَّاهَا فَتَأْخُذْهَا بِقُوَّةٍ بِأَنْ تَحْجِرَ يَدُهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ قُوَّتُكَ، وَهَذَا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

وَقَوْلُهُ: «وَهُمْ صَاغِرُونَ» أَيْ: يَجِبُ أَنْ يَتَّصِفُوا بِالذُّلِّ وَالْهَوَانِ عِنْدَ إِعْطَائِهَا، فَلَا يُنْطَوِّهَا بِأُهْيَةٍ وَتَرْفَعُ مَعَ خَدَمٍ وَمَوَكِبٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَجَعَلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ صَغَارِهِمْ أَنْ يُطَالَ وَقُوتُهُمْ عِنْدَ تَسَلُّمِهَا مِنْهُمْ.

[٤] قَوْلُهُ: «فَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ» بَدَأَ النَّبِيُّ ﷺ بِطَلَبِ الْعَوْنِ مِنَ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعْنِكَ فِي جِهَادِ أَعْدَائِهِ فَإِنَّكَ تَخْذُولُ، وَالْجُمْلَةُ جَوَابُ الشَّرْطِ.

وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ^[١]، فَأَرَادُوكَ^[٢] أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ^[٣]، فَلَا تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ^[٤]، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ؛ فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخْفَرُوا^[٥] دَعَمَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخْفَرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ^[٥].

[١] قَوْلُهُ: «وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرَادُوكَ» الْحَصْرُ: التَّضْيِيقُ، أَيُّ: طَوَّقْتَهُمْ وَصَيَّقْتَ عَلَيْهِمْ بَحِيثٌ لَا يَخْرُجُونَ مِنْ حِصْنِهِمْ وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ أَحَدٌ. وَالْحِصْنُ: كُلُّ مَا يُتَحَصَّنُ بِهِ مِنْ قُصُورٍ أَوْ أَخْوَاشٍ وَغَيْرِهَا.

[٢] قَوْلُهُ: «أَرَادُوكَ» أَيُّ: طَلَبُوكَ، وَصَمَّنَ الْإِرَادَةَ مَعْنَى الطَّلَبِ، وَلَا فَإِنَّ الْأَصْلَ أَنْ تَتَعَدَّى بِـ(مِنْ) فَيُقَالُ: أَرَادُوا مِنْكَ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَلَا تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ» الذِّمَّةُ: الْعَهْدُ، فَإِذَا قَالَ أَهْلُ الْحِصْنِ الْمُحَاصَرُونَ: نُرِيدُ أَنْ نَنْزِلَ عَلَى عَهْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُجُوزُ أَنْ يُنْزِلَهُمْ عَلَى عَهْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَعَلَّلَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخْفَرُوا دَعَمَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنُ...».

[٤] قَوْلُهُ: «أَنْ تُخْفَرُوا» بِضَمِّ التَّاءِ وَكَسْرِ الْفَاءِ: مِنْ أَخْفَرَ الرَّبَاعِيَّ، أَيُّ: غَدَرَ، وَأَمَّا خَفَرَ يُخْفِرُ الثَّلَاثِيُّ فِيهِ بِمَعْنَى: أَجَارَ، وَالْمُتَعَيَّنُ الْأَوَّلُ.

وَقَوْلُهُ: «أَنْ تُخْفَرُوا» «أَنْ» بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ مُصَدَّرِيَّةٌ بِدَلِيلِ رَفْعِ «أَهْوَنُ» عَلَى أَنَّهَا خَبَرٌ، وَ(أَنْ) وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ مَحَلُّهَا مِنَ الْإِعْرَابِ النَّصْبُ عَلَى أَنَّهَا بَدَلٌ اشْتِقَالٍ مِنْ اسْمِ «إِنَّ» وَالتَّقْدِيرُ: فَإِنَّ إِخْفَارَكُمْ دَعَمَكُمْ، وَالبَدَلُ يَصُحُّ أَنْ يَحُلَّ مَحَلَّ الْمُبْدَلِ مِنْهُ؛ وَلِهَذَا قَدَرْتُمَا بِمَا سَبَقَ.

[٥] قَوْلُهُ: «أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخْفَرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ»؛ لِأَنَّ الْغَدْرَ بِذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ نَبِيِّهِ أَعْظَمُ، وَقَوْلُهُ: «أَهْوَنُ» مِنْ بَابِ اسْمِ التَّفْضِيلِ الَّذِي لَيْسَ فِي الْمُفْضَلِ وَلَا فِي الْمُفْضَلِ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «أَهْوَنُ» يَقْتَضِي اشْتِرَاكَ الْمُفْضَلِ وَالْمُفْضَلِ عَلَيْهِ بِالْهَوْنِ، وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِخْفَارَ الذِّمِّ سَوَاءٌ كَانَ لِذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ رَسُولِهِ أَوْ ذِمَّةِ الْمُجَاهِدِينَ - كُلُّهُ لَيْسَ بِهِيْنِ، بَلْ هُوَ صَعْبٌ، لَكِنْ الْهَوْنُ هُنَا نِسْبِيٌّ وَلَيْسَ عَلَى حَقِيقَتِهِ.

فَهُنَا أَرَادُوا أَنْ يُنْزِلُوا عَلَى الْعَهْدِ بِدُونِ أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِمْ بَشْيَءٌ، بَلْ يُعَاهَدُونَ عَلَى حِمَايَةِ أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَنِسَائِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ فَتُعْطِيهِمْ ذَلِكَ.

وَإِذَا حَاصِرَتْ أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ^(١) فَلَا تُنْزِلُهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِكَ^(٢)؛ فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي أَنْ تُصِيبَ فِيهِمْ حُكْمَ اللَّهِ أَمْ لَا^(٣)؟ رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٤).

[١] قَوْلُهُ: «وَإِذَا حَاصِرَتْ» أَي: صَرَبَتْ حِصَارًا يَمْنَعُهُمْ مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ مَكَانِهِمْ «أَهْلَ الْحِصْنِ» أَهْلَ بَلَدٍ أَوْ مَكَانٍ يَتَحَصَّنُونَ بِهِ «فَأَرَادُوكَ» طَلَبُوا مِنْكَ «حُكْمَ اللَّهِ» أَي: شَرَعَ اللَّهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَكِنْ أَنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِكَ»، فَإِذَا أَرَادُوا أَنْ يُنْزِلُوا عَلَى حُكْمِ اللَّهِ فَإِنَّهُمْ لَا يُجَابُونَ، فَإِنَّا لَا تَذَرِي أَنْ تُصِيبَ فِيهِمْ حُكْمَ اللَّهِ أَمْ لَا؟ وَلِهَذَا قَالَ: «أَنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِكَ» وَلَمْ يَقُلْ: وَحُكْمِ أَصْحَابِكَ كَمَا قَالَ فِي الذِّمَّةِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ فِي الْجَيْشِ أَوْ السَّرِيَّةِ لِلْأَمِيرِ، وَأَمَّا الذِّمَّةُ وَالْعَهْدُ فَيُفِي مِنَ الْجَمِيعِ، فَلَا يَحِلُّ لَوَاحِدٍ مِنَ الْجَيْشِ أَنْ يَنْقُضَ الْعَهْدَ.

[٣] وَقَوْلُهُ: «لَا تَذَرِي» أَي: لَا تَعْلَمُ «أَنْ تُصِيبَ فِيهِمْ حُكْمَ اللَّهِ أَمْ لَا؟» وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَخْطِئُ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ اخْتَلَفَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ:

فَقِيلَ: إِنَّ أَهْلَ الْحِصْنِ لَا يُنْزَلُونَ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ قَائِدَ الْجَيْشِ وَإِنْ اجْتَهَدَ فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي أَنْ يُصِيبَ فِيهِمْ حُكْمَ اللَّهِ أَمْ لَا؟ فَلَيْسَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبًا.

وَقِيلَ: بَلْ يُنْزَلُونَ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَالنَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ خَاصٌّ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ الْعَهْدُ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَتَغَيَّرَ فِيهِ الْحُكْمُ؛ إِذْ مِنَ الْجَائِزِ بَعْدَ مُضِيِّ هَذَا الْجَيْشِ أَنْ يُغَيِّرَ اللَّهُ هَذَا الْحُكْمَ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا تُنْزِلُهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ؛ لِأَنَّكَ لَا تَذَرِي أَنْ تُصِيبَ الْحُكْمَ الْجَدِيدَ أَوْ لَا تُصِيبُهُ؟

أَمَّا بَعْدُ انْقِطَاعِ الْوَحْيِ فَيُنْزَلُونَ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَاجْتِهَادُنَا فِي إِصَابَةِ حُكْمِ اللَّهِ يُعْتَبَرُ صَوَابًا إِذَا لَمْ يَبَيَّنْ خَطْؤُهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وَهَذَا أَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ يُحْكَمُ لِلْمُجْتَهِدِ بِإِصَابَتِهِ الْحُكْمَ ظَاهِرًا شَرْعًا وَإِنْ كَانَ قَدْ خَطِئَ.

وَإِنْ حَصَلَ الْاِخْتِرَارُ بَأَن يَقُولَ: نُنْزِلُكَ عَلَى مَا نَفْهَمُ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. فَهُوَ أَوْلَى؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: عَلَى مَا نَفْهَمُ. صَارَ الْأَمْرُ وَاضِحًا أَنَّ هَذَا حُكْمُ اللَّهِ بِحَسَبِ فَهْمِنَا، لَا بِحَسَبِ الْوَاقِعِ فِيمَا لَوْ اتَّصَحَّ خِلَافُهُ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الجهاد، باب تأمير الإمام الأمراء، رقم (١٧٣١)، من حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَاخْتَرْنَا هَذِهِ الْعِبَارَةَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَغَيَّرُ الاجْتِهَادُ، وَيَأْتِي أَمِيرٌ آخَرُ فَيُحَارِبُ هَؤُلَاءِ أَوْ غَيْرَهُمْ ثُمَّ يَتَغَيَّرُ الْحُكْمُ، فَيَقُولُ الْكُفَّارُ: إِنَّ أَحْكَامَ الْمُسْلِمِينَ مُتَنَاقِضَةٌ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ مَا يَلِي:

١- تَحْرِيمُ التَّمَثِيلِ، وَالْعُلُولِ، وَالْغَدْرِ، وَقَتْلِ الْوَلِيدِ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

٢- يُشْرَعُ لِلْإِمَامِ بَعَثُ الْجِيُوشِ وَالسَّرَايَا.

٣- لَا يَجُوزُ الْقِتَالُ قَبْلَ الدَّعْوَةِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْقِتَالَ آخِرَ مَرَحَلَةٍ.

وَأَمَّا مَا وَرَدَ فِي (الصَّحِيحِ) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ^(١). فَقَدْ أُجِيبَ: أَنَّ هَؤُلَاءِ قَدْ بَلَغَتْهُمْ الدَّعْوَةُ، وَدَعْوَةُ مَنْ بَلَغَتْهُمْ الدَّعْوَةُ سُنَّةٌ لَا وَاجِبَةَ، وَيُرْجَعُ فِيهَا لِلْمَصْلَحَةِ.

٤- جَوَازُ اخْتِزَاةِ الْجِزْيَةِ مِنْ غَيْرِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ نَصَّ الْقُرْآنُ عَلَى اخْتِزَاةِهَا مِنْهُمْ، وَالْمَجُوسُ وَرَدَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَأَمَّا مَا عَدَا هَؤُلَاءِ فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ:

فَقِيلَ: لَا تُؤْخَذُ مِنْ غَيْرِ هَؤُلَاءِ. وَقِيلَ: لَا تُؤْخَذُ مِنْ مُشْرِكِي الْعَرَبِ؛ لِأَنَّ فِيهَا إِذْلَالَ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تُؤْخَذُ مِنْ جَمِيعِ الْكُفَّارِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ»، وَلَمْ يَقُلِ: الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى.

٥- الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الْقِتَالَ لَيْسَ لِإِكْرَاهِ النَّاسِ عَلَى أَنْ يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ مَا شُرِعَتِ الْجِزْيَةُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَجِبُ أَنْ يَدْخُلُوا فِي الدِّينِ أَوْ يُقَاتِلُوا، وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ الَّذِي يُؤَيِّدُهُ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ...»^(٢) الْحَدِيثُ؛ فَهُوَ عَامٌّ مَخْصُوصٌ بِأَدِلَّةِ الْجِزْيَةِ.

٦- عِظْمُ الْعُهُودِ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَتْ عَهْدًا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ.

٧- جَوَازُ نَزُولِ أَهْلِ الْحِصْنِ عَلَى حُكْمِ أَمِيرِ الْجَيْشِ.

٨- أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، إِمَّا فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ أَوْ مُطْلَقًا حَسَبَ الْخِلَافِ

السَّابِقِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب العتق، باب من ملك من العرب رقيقاً، رقم (٢٥٤١)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام، رقم (١٧٣٠)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب «إِنْ كَانُوا وَأَكْثَرُوا أَهْلَكَوْا»، رقم (٢٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، رقم (٢٢)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

٩- أن المجتهد قد يُصيب وقد يُخطئ؛ لقوله ﷺ: «فإنك لا تدري أنصيب فيهم حكم الله أم لا؟» وقال النبي ﷺ: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد»^(١).

وعليه: فهل نقول: إن المجتهد مُصيب ولو أخطأ؟

الجواب: قيل: كل مجتهد مُصيب.

وقيل: ليس كل مجتهد مُصيباً. وقيل: كل مجتهد مُصيب في الفروع دون الأصول؛ حذراً من أن نصوب أهل البدع في باب الأصول.

والصحيح أن كل مجتهد مُصيب من حيث اجتهدُهُ، أما من حيث موافقته للحق فإنه يُخطئ ويصيب، ويدلُّ له قوله ﷺ: «فاجتهد فأصاب، واجتهد فأخطأ»، فهذا واضح في تقسيم المجتهدين إلى مُخطئ ومُصيب، وظاهر الحديث والنصوص أنه شامل للفروع والأصول؛ حيث دلت تلك النصوص على أن الله لا يكلف نفساً إلّا وسعها، لكن الخطأ المخالف لإجماع السلف خطأ ولو كان من المجتهدين؛ لأنه لا يمكن أن يكون مُصيباً والسلف غير مُصيبين، سواء في علم الأصول أو الفروع.

على أن شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم أنكرا تقسيم الدين إلى أصول وفروع، وقالوا: إن هذا التقسيم محدث بعد عصر الصحابة^(٢)؛ ولهذا نجد القائلين بهذا التقسيم يلحقون شيئاً من أكثر أصول الدين بالفروع، مثل الصلاة، وهي ركن من أركان الإسلام، ويُخرجون أشياء في العقيدة اختلف فيها السلف، يقولون: إنها من الفروع؛ لأنها ليست من العقيدة، ولكن فرع من فروعها.

ونحن نقول: إن أردتم بالأصول ما كان عقيدة، فكل الدين أصول؛ لأن العبادات المالية أو البدنية لا يمكن أن تتعبد لله بها إلّا أن تعتقد أنها مشروعة، فهذه عقيدة سابقة على العمل، ولو لم تعتقد ذلك لم يصحّ تعبدك لله بها. والصحيح أن باب الاجتهاد مفتوح فيما سمي بالأصول أو الفروع، لكن ما خرج عن منهج السلف فليس بمقبول مطلقاً.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب أجر الحاكم إذا اجتهد، رقم (٧٣٥٢)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب بيان

أجر الحاكم إذا اجتهد، رقم (١٧١٦)، من حديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣٤٦/٢٣).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأوّل: الْفَرْقُ بَيْنَ ذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ نَبِيِّهِ وَذِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ^[١].

١٠- أَنَّ بَابَ الاجْتِهَادِ بَاقٍ، لِقَوْلِهِ: «لَا تَذَرِي أَنْصِيبَ فِيهِمْ حُكْمَ اللَّهِ أَمْ لَا؟» وَهَذَا يَتَّبِعُ صَغْفُ قَوْلٍ مَنْ قَالَ: إِنَّ بَابَ الاجْتِهَادِ قَدْ انْسَدَّ، وَالوَاجِبُ التَّقْلِيدُ لِلْأُئِمَّةِ، وَهَذَا يَرْتَبُ عَلَيْهِ الْإِعْرَاضُ عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِلَى آرَاءِ الرَّجَالِ، وَهَذَا خَطَأٌ، بَلِ الْوَاجِبُ عَلَى مَنْ تَمَكَّنَ مِنْ أَخْذِ الْحُكْمِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْهُمَا، لَكِنْ لَكثْرَةُ السُّنَنِ وَتَفَرُّقُهَا لَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَحْكُمَ بِنَيْءٍ بِمُجَرَّدِ أَنْ يَسْمَعَ حَدِيثًا فِي هَذَا الْحُكْمِ حَتَّى يَتَّبِتَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ قَدْ يَكُونُ مَنْسُوخًا، أَوْ مُقَيَّدًا، أَوْ عَامًّا، وَأَنْتَ تَظُنُّهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا أَنْ نَقُولَ: لَا تَنْظُرِي فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ؛ لِأَنَّكَ لَسْتَ أَهْلًا لِلْاجْتِهَادِ، فَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، ثُمَّ إِنَّهُ عَلَى قَوْلِنَا: (نَّ بَابَ الاجْتِهَادِ مَفْتُوحٌ) لَا يَجُوزُ أَبَدًا أَنْ تَحْتَقِرَ آرَاءَ الْعُلَمَاءِ السَّابِقِينَ، أَوْ أَنْ تُنْزِلَ مِنْ قَدْرِهِمْ؛ لِأَنَّ أَوْلَئِكَ تَعْبُوا وَاجْتَهَدُوا وَلَيْسُوا بِمَعْصُومِينَ، فَكَوْنُكَ تَقْدَحُ فِيهِمْ، أَوْ تَأْخُذُ الْمَسَائِلَ الَّتِي يُلْقُونَهَا عَلَى أُمَّهَا نَكَتٌ تَعْرِضُهَا أَمَامَ النَّاسِ لِيَسْخَرُوا بِهِمْ - فَهَذَا أَيْضًا لَا يَجُوزُ، وَإِذَا كَانَتْ غِيْبَةُ الْإِنْسَانِ الْعَادِي مُحَرَّمَةً فَكَيْفَ بِغِيْبَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ الَّذِينَ أَفْنَوْا أَعْمَارَهُمْ فِي اسْتِخْرَاجِ الْمَسَائِلِ مِنْ أَدِلَّتِهَا؟! ثُمَّ يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَعْرِفُونَ، وَهَؤُلَاءِ يَفْرِضُونَ الْمَحَالَ، وَيَقُولُونَ: كَذَا وَكَذَا. مَعَ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ فِيمَا يَفْرِضُونَهُ مِنَ الْمَسَائِلِ النَّادِرَةُ قَدْ لَا يَفْصِدُونَ الْوُفُوعَ، وَلَكِنْ يَفْصِدُونَ تَمَرِينَ الطَّالِبِ عَلَى تَطْبِيقِ الْمَسَائِلِ عَلَى قَوَاعِدِهَا وَأَصُولِهَا.

١١- فِيهِ إِبْثَاتُ الْحُكْمِ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ، وَحُكْمُ اللَّهِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

أ- حُكْمٌ كَوْنِيٌّ، وَهُوَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْكَوْنِ، وَلَا يُمَكِّنُ لِأَحَدٍ أَنْ يُخَالِفَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي آيَةٌ أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي﴾ [يوسف: ٨٠].

ب- حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَهُوَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالشَّرْعِ وَالْعِبَادَةِ، وَهَذَا مِنَ النَّاسِ مَنْ يَأْخُذُ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَأْخُذُ بِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [المتحنة: ١٠].

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأوّل: الْفَرْقُ بَيْنَ ذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ نَبِيِّهِ وَذِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ.

الثانية: الإِشَادُ إِلَى أَقَلِّ الْأُمْرَيْنِ خَطَرًا^[١].

الثالثة: قَوْلُهُ: «اغْزُوا بِسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^[٢].

الرابعة: قَوْلُهُ: «قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ»^[٣].

لَوْ قَالَ: الْفَرْقُ بَيْنَ ذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ نَبِيِّهِ وَبَيْنَ ذِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ - لَكَانَ أَوْضَحَ؛ لِأَنَّكَ عِنْدَمَا تَقْرَأُ كَلَامَهُ تَنْظُرُ أَنَّ الْفُرُوقَ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ كُلِّهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ وَاحِدَةٌ، وَإِنَّمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ ذِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ. وَالْفَرْقُ أَنَّ جَعَلَ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ لِلْمُحَاصِرِينَ مُحَرَّمَةً، وَجَعَلَ ذِمَّةَ الْمُحَاصِرِينَ - بِكُسْرِ الصَّادِ - ذِمَّةً جَائِزَةً.

[١] الثانية: الإِشَادُ إِلَى أَقَلِّ الْأُمْرَيْنِ خَطَرًا؛ لِقَوْلِهِ: «وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ..» إلخ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مُهِمَّةٌ، وَتُقَالُ عَلَى وَجْهِ آخَرَ هُوَ: اِزْتِكَابُ أَذْنَى الْمَفْسَدَتَيْنِ لِدَفْعِ أَعْلَاهُمَا إِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنْ اِزْتِكَابِ إِحْدَاهُمَا، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهَا الشَّرْعُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

فَسَبُّ إِلَهَةِ الْمُشْرِكِينَ مَطْلُوبٌ، لَكِنْ إِذَا تَضَمَّنَ سَبُّ اللَّهِ عَرْجَلًا صَارَ مِنْهَا عَنْهُ؛ لِأَنَّ مَفْسَدَةَ سَبِّ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ مَفْسَدَةِ السُّكُوتِ عَنْ سَبِّ آلِهِتِهِمْ، وَإِنْ كَانَ فِي هَذَا السُّكُوتِ شَيْءٌ مِنَ الْمَفْسَدَةِ، وَلَكِنْ نَسَكْتُ؛ لِئَلَّا نَقَعَ فِي مَفْسَدَةِ أَعْظَمَ، وَأَيْضًا الْعَقْلُ دَلَّ عَلَيْهَا.

وَفِيهِ قَاعِدَةٌ مُقَابِلَةٌ، وَهِيَ: تَرْكُ أَذْنَى الْمَصْلَحَتَيْنِ لِنَيْلِ أَعْلَاهُمَا، إِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنْ تَرْكِ إِحْدَاهُمَا، فَإِذَا اجْتَمَعَتِ مَصْلَحَتَانِ لَا يُمَكِّنُ الْأَخْذَ بِهِمَا جَمِيعًا، فَخُذْ بِأَعْلَاهُمَا، وَإِذَا اجْتَمَعَتِ مَفْسَدَتَانِ لَا يُعْمَلُ تَرْكُهُمَا فَخُذْ بِأَذْنَاهُمَا.

[٢] الثالثة: قَوْلُهُ: «اغْزُوا بِسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» يُسْتَفَادُ مِنْهَا وَجُوبُ الْغَزْوِ مَعَ الْاِسْتِعَانَةِ بِاللَّهِ وَالْإِخْلَاصِ وَالتَّمَسُّكِ عَلَى شَرْعِهِ.

[٣] الرابعة: قَوْلُهُ: «قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ» يُسْتَفَادُ مِنْهَا وَجُوبُ قِتَالِ الْكُفَّارِ، وَأَنَّ عِلَّةَ قِتَالِهِمُ الْكُفْرُ، وَلَيْسَ الْمَغْنَى أَنَّهُ لَا يُقَاتَلُ إِلَّا مَنْ كَفَرَ، بَلِ الْكُفْرُ سَبَبٌ لِلْقِتَالِ؛ فَمَنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ يُقَاتَلُ، وَإِذَا تَرَكَ أَهْلُ بَلَدٍ صَلَاةَ الْعِيدِ قُوتِلُوا، وَكَذَا الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ، مَعَ أَنَّهُمْ لَا يَكْفُرُونَ بِذَلِكَ، وَإِذَا اقْتَتَلْتَ طَائِفَتَانِ وَأَبَتْ إِحْدَاهُمَا أَنْ تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ قُوتِلَتْ، فَالْقِتَالُ لَهُ أَسْبَابٌ مُتَعَدِّدَةٌ غَيْرُ الْكُفْرِ.

الخَامِسَةُ: قَوْلُهُ: «اسْتَعِزَّ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ»^[١].

السَّادِسَةُ: الْفَرْقُ بَيْنَ حُكْمِ اللَّهِ وَحُكْمِ الْعُلَمَاءِ^[٢].

السَّابِعَةُ: فِي كَوْنِ الصَّحَابِيِّ يَحْكُمُ عِنْدَ الْحَاجَةِ بِحُكْمٍ لَا يَذَرِي آيَافُ حُكْمِ اللَّهِ أَمْ لَا؟^[٣]

[١] الخَامِسَةُ: قَوْلُهُ: «اسْتَعِزَّ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ» يُقِيدُ وَجُوبَ الاسْتِعَاذَةِ بِاللَّهِ، وَأَنْ لَا يَعْتَمِدَ الْإِنْسَانُ

عَلَى حَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ.

[٢] السَّادِسَةُ: الْفَرْقُ بَيْنَ حُكْمِ اللَّهِ وَحُكْمِ الْعُلَمَاءِ، وَفِيهِ فَرْقَانِ:

١- أَنَّ حُكْمَ اللَّهِ مُصِيبٌ بِلَا شَكٍّ، وَحُكْمُ الْعُلَمَاءِ قَدْ يُصِيبُ وَقَدْ لَا يُصِيبُ.

٢- تَنْزِيلُ أَهْلِ الْحِصْنِ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ مَثْنُوْعٌ، إِمَّا فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ فَقَطْ أَوْ مُطْلَقًا، وَأَمَّا عَلَى حُكْمِ الْعُلَمَاءِ وَنَحْوِهِمْ فَهُوَ جَائِزٌ.

فَائِدَةٌ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ لُفْتٌ: مَا حُكْمُ الْإِسْلَامِ فِي كَذَا، أَوْ مَا رَأَى الْإِسْلَامُ فِي كَذَا؛ فَإِنَّهُ قَدْ يُخْطِئُ فَلَا يُصِيبُ حُكْمُ الْإِسْلَامِ، وَلَا يَقُولُ مُفْتٍ: حُكْمُ الْإِسْلَامِ كَذَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُخْطِئُ، وَلَكِنْ يُقَيِّدُ، فَيَقُولُ: حُكْمُ الْإِسْلَامِ فِيْمَا أَرَى كَذَا وَكَذَا. إِلَّا فِيْمَا هُوَ نَصٌّ وَاضِحٌ صَرِيحٌ، فَلَا بَأْسَ.

مِثْلُ أَنْ يُقَالَ: مَا حُكْمُ الْإِسْلَامِ فِي أَكْلِ الْمَيْتَةِ؟

فَيَقُولُ: حُكْمُ الْإِسْلَامِ فِي أَكْلِ الْمَيْتَةِ أَنَّهُ حَرَامٌ.

[٣] السَّابِعَةُ: فِي كَوْنِ الصَّحَابِيِّ يَحْكُمُ عِنْدَ الْحَاجَةِ بِحُكْمٍ لَا يَذَرِي آيَافُ حُكْمِ اللَّهِ أَمْ لَا.

وَهَذَا لَيْسَ خَاصًّا بِالصَّحَابَةِ، بَلْ حَتَّى مِنْ بَعْدِهِمْ، فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِمَا يَرَى أَنَّهُ حُكْمُ اللَّهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ.



بَابُ

مَا جَاءَ فِي الْإِقْسَامِ عَلَى اللَّهِ^[١]

[١] الإقسام: مَصْدَرُ أَقْسَمَ يُقْسِمُ إِذَا حَلَفَ. وَالْحَلْفُ لَهُ عِدَّةُ أَشْيَاءَ، هِيَ: يَمِينٌ، وَآلِيَةٌ، وَحَلْفٌ، وَقَسَمٌ، وَكُلُّهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ الشَّجَرِ﴾ [الواقعة: ٧٥]، وَقَالَ: ﴿لَلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢٦] أَيْ: يَخْلِفُونَ، وَقَالَ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَخْلِفُونَكَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ﴾ [التوبة: ٦٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [النور: ٥٣].

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي «لَا» فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا أَقْسِمُ﴾ فَقِيلَ: إِنَّهَا نَافِيَةٌ عَلَى الْأَصْلِ، وَإِنْ مَعْنَى الْكَلَامِ: لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الشَّيْءِ عَلَى الْمُقْسَمِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى قَسَمٍ، وَهَذَا فِيهِ تَكْلُفٌ؛ لِأَنَّ مَنْ قَرَأَ الْآيَةَ عَرَفَ أَنَّ مَذْلُومَهَا الْإِنْبَاتُ لَا النَّفْيُ.

وقيل: إِنَّ «لَا» زَائِدَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: أَقْسِمُ. وَقِيلَ: إِنَّ «لَا» لِلتَّنْبِيهِ، وَهَذَا بِمَعْنَى الثَّانِي؛ لِأَنَّهَا مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابُ زَائِدَةٌ. وَقِيلَ: إِنَّهَا نَافِيَةٌ لَشَيْءٍ مُقَدَّرٍ، أَيْ: لَا صِحَّةَ لِمَا تَزْعُمُونَ مِنْ انْتِفَاءِ الْبَعْثِ، وَهَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [الْقِيَامَةِ: ١] فِيهِ شَيْءٌ مِنَ التَّكْلُفِ، وَالصَّوَابُ أَنَّهَا زَائِدَةٌ لِلتَّنْبِيهِ.

وَالْإِقْسَامُ عَلَى اللَّهِ: أَنْ تَخْلِفَ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَفْعَلَ، أَوْ تَخْلِفَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَفْعَلَ، مِثْلُ: وَاللهُ لَيَفْعَلََنَّ اللهُ كَذَا، أَوْ وَاللهِ لَا يَفْعَلَ اللهُ كَذَا.

وَالْقَسَمُ عَلَى اللَّهِ يَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يُقْسِمَ بِمَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ وَرَسُولُهُ مِنْ نَفْيٍ أَوْ إِنْبَاتٍ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى يَقِينِهِ بِمَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ وَرَسُولُهُ، مِثْلُ: وَاللهُ لَيَسْفَعَنَّ اللهُ نَبِيَّ فِي الْخَلْقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَمِثْلُ: وَاللهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لِمَنْ أَشْرَكَ بِهِ.

الثَّانِي: أَنْ يُقْسِمَ عَلَى رَبِّهِ؛ لِقُوَّةِ رَجَائِهِ وَحُسْنِ الظَّنِّ بِرَبِّهِ، فَهَذَا جَائِزٌ لِإِفْرَارِ النَّبِيِّ ﷺ ذَلِكَ فِي قِصَّةِ الرُّبْعِ بِنْتُ النَّضْرِ عَمَّةِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا «حِينَمَا كَسَرَتْ نَبِيَّةً جَارِيَةً مِنَ الْأَنْصَارِ،

= فاحتكموا إلى النبي ﷺ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقِصَاصِ، فَعَرَضُوا عَلَيْهِمُ الصُّلْحَ، فَأَبَوْا، فَقَامَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ، فَقَالَ: أَتُكْسَرُ ثَنِيَّةُ الرَّبِّيعِ؟ وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ لَا تُكْسَرُ ثَنِيَّةُ الرَّبِّيعِ، وَهُوَ لَا يُرِيدُ بِهِ رَدَّ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، فَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «يَا أَنَسُ! كِتَابُ اللهِ الْقِصَاصُ» يَعْنِي: السَّنُّ بِالسَّنِّ. قَالَ: وَاللهِ لَا تُكْسَرُ ثَنِيَّةُ الرَّبِّيعِ، وَغَرَضُهُ بِذَلِكَ أَنَّهُ لِقُوَّةِ مَا عِنْدَهُ مِنَ التَّصْمِيمِ عَلَى أَنْ لَا تُكْسَرَ وَلَوْ بِذَلِكَ كُلِّ غَالٍ وَرَخِيسٍ أَقْسَمَ عَلَى ذَلِكَ.

فَلَمَّا عَرَفُوا أَنَّهُ مُصَمِّمٌ أَلْقَى اللهُ فِي قُلُوبِ الْأَنْصَارِ الْعَفْوَ فَعَفَوْا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبْرَهُ»^(١)، فَهُوَ لِقُوَّةِ رَجَائِهِ بِاللَّهِ وَحُسْنِ ظَنِّهِ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ أَنْ لَا تُكْسَرَ ثَنِيَّةُ الرَّبِّيعِ، فَأَلْقَى اللهُ الْعَفْوَ فِي قُلُوبِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ صَمَّمُوا أَمَامَ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى الْقِصَاصِ، فَعَفَوْا وَأَخَذُوا الْأَرْسَ.

فَتَنَاءَ الرَّسُولُ ﷺ عَلَيْهِ شَهَادَةً أَنَّ الرَّجُلَ مِنْ عِبَادِ اللهِ، وَأَنَّ اللهَ أَكْبَرُ قَسَمَهُ، وَلَكِنَّ لَهُ هَذِهِ الْقُلُوبَ، وَكَيْفَ لَا وَهُوَ الَّذِي قَالَ: بَأَنَّهُ يُجِدُ رِيحَ الْجَنَّةِ دُونَ أَحَدٍ، وَلَمَّا اسْتَشْهَدَ وَجَدَ بِهِ بَضْعٌ وَثَمَانُونَ مَا بَيْنَ ضَرْبَةِ بَسَنَيفٍ، أَوْ طَعْنَةِ بِرْمِجٍ، وَلَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا أُخْتُهُ بِنَاتِهِ^(٢)، وَهِيَ الرَّبِّيعُ هَذِهِ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الْجَمِيعَ وَعَنَّا مَعَهُمْ.

وَيَذُلُّ أَيْضًا لِهَذَا الْقَسَمِ قَوْلُهُ ﷺ: «رَبِّ أَشَعَثَ مَدْفُوعٌ بِالْأَبْوَابِ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبْرَهُ»^(٣). الْقِسْمُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ الْحَامِلُ لَهُ هُوَ الْإِعْجَابُ بِالنَّفْسِ، وَتَحْجَرُ فَضْلُ اللهِ عَزَّجَلَّ، وَسُوءَ الظَّنِّ بِهِ تَعَالَى - فَهَذَا مُحَرَّمٌ، وَهُوَ وَشَيْكَ بِأَنْ يُحِيطَ اللهُ عَمَلَ هَذَا الْمُقْسِمِ، وَهَذَا الْقَسْمُ هُوَ الَّذِي سَأَلَ الْمُؤَلَّفُ الْحَدِيثَ مِنْ أَجْلِهِ.

مُنَاسَبَةُ التَّرْجِمَةِ لِكِتَابِ التَّوْحِيدِ: أَنَّ مَنْ تَأَلَّى عَلَى اللهِ عَزَّجَلَّ فَقَدْ أَسَاءَ الْأَدَبَ مَعَهُ وَتَحْجَرُ فَضْلُهُ، وَأَسَاءَ الظَّنَّ بِهِ، وَكُلُّ هَذَا يُنَافِي كِمَالَ التَّوْحِيدِ، وَرُبَّمَا يُنَافِي أَصْلَ التَّوْحِيدِ؛ فَالتَّالِي عَلَى مَنْ هُوَ عَظِيمٌ يُعْتَبَرُ تَنْقِصًا فِي حَقِّهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب الصلح في الدية، رقم (٢٧٠٣)، ومسلم: كتاب القسامة، باب إثبات القصاص في الأستان، رقم (١٦٧٥)، من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب قول الله تعالى: «مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ»، رقم (٢٨٠٥)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب ثبوت اللجنة للشهيد، رقم (١٩٠٣)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب فضل الضعفاء والخاملين، رقم (٢٦٢٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَالَ رَجُلٌ^(١): وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لِفُلَانٍ فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ؟^(٢) إِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَهُ.....

[١] قَوْلُهُ: «قَالَ رَجُلٌ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ الَّذِي ذُكِرَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْآتِي أَوْ غَيْرُهُ. «وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لِفُلَانٍ» هَذَا يَدُلُّ عَلَى الْيَأْسِ مِنْ رُوحِ اللَّهِ، وَاحْتِقَارِ عِبَادِ اللَّهِ عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ، وَإِعْجَابِهِ بِنَفْسِهِ. وَالْمَغْفِرَةُ: سِتْرُ الذَّنْبِ وَالتَّجَاوُزُ عَنْهُ، مَاخُودَةٌ مِنَ الْمَغْفَرِ الَّذِي يُعْطَى بِهِ الرَّأْسُ عِنْدَ الْحَرْبِ، وَفِيهِ وَقَايَةٌ وَسِتْرٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ» «مَنْ» اسْمُ اسْتِفْهَامٍ مُبْتَدَأٌ، «ذَا» مُلْغَاةُ «الَّذِي» اسْمُ مَوْصُولٍ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ، «يَتَأَلَّى» يَخْلِفُ، أَيُّ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَحَجَّرُ فَضْلِي وَنِعْمَتِي أَنْ لَا أَغْفِرَ لِمَنْ أَسَاءَ مِنْ عِبَادِي، وَالِاسْتِفْهَامُ لِلإِنْكَارِ.

وَالْحَدِيثُ وَرَدَ مَبْسُوطًا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ^(٣) أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ كَانَ عَابِدًا وَلَهُ صَاحِبٌ مُسْرِفٌ عَلَى نَفْسِهِ، وَكَانَ يَرَاهُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، فيَقُولُ: أَقْصِرْ. فَوَجَدَهُ يَوْمًا عَلَى ذَنْبٍ، فَقَالَ: أَقْصِرْ. فَقَالَ: خَلْنِي وَرَبِّي، أَبْعَثْ عَلَيَّ رَقِيبًا؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ.

وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُسْرِفَ عِنْدَهُ حُسْنُ ظَنٍّ بِاللَّهِ وَرَجَاءٌ لَهُ، وَلَعَلَّهُ كَانَ يَفْعَلُ الذَّنْبَ وَيَتُوبُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: خَلْنِي وَرَبِّي. وَالْإِنْسَانُ إِذَا فَعَلَ الذَّنْبَ ثُمَّ تَابَ تَوْبَةً نَصُوحًا ثُمَّ عَلَبَتْهُ عَلَيْهِ نَفْسُهُ مَرَّةً أُخْرَى، فَإِنْ تَوْبَتَهُ الْأُولَى صَحِيحَةً، فَإِذَا تَابَ ثَانِيَةً تَوْبَتُهُ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّ مِنْ شُرُوطِ التَّوْبَةِ أَنْ يَعْزِمَ أَنْ لَا يَعُودَ، وَلَيْسَ مِنْ شُرُوطِ التَّوْبَةِ أَنْ لَا يَعُودَ.

وهَذَا الرَّجُلُ الَّذِي قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ وَجِدَتْ مِنْهُ أَسْبَابُ الْمَغْفِرَةِ بِالتَّوْبَةِ، أَوْ أَنَّ ذَنْبَهُ هَذَا كَانَ دُونَ الشَّرِّكَ، فَتَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ فَعَفَرَ لَهُ، أَمَّا لَوْ كَانَ شَرِّكَا وَمَاتَ بَدُونِ تَوْبَةٍ فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ لَهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ١١٦].

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهدة» (٩٠٠) وأحمد (٣٢٣/٢) وأبو داود: كتاب الأدب، باب في النهي عن البغي، رقم (٤٩٠١)، والبيهقي في «شرح السنة» (٣٨٤، ٣٨٥) وابن أبي الدنيا في «حسن الظن بالله» (٤٥). وفي «شرح الطحاوية» (٤٣٦/٢): «وإسناده حسن».

وَأَحْبَطُ عَمَلِكَ^(١)» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢).

[١] قَوْلُهُ: «وَأَحْبَطُ عَمَلِكَ» ظَاهِرُ الْإِضَافَةِ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ اللَّهَ أَحْبَطَ عَمَلَهُ كُلَّهُ؛ لِأَنَّ الْمَفْرَدَ الْمُضَافَ الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ عَامًّا.

وَوَجْهُ إِحْبَاطِ اللَّهِ عَمَلَهُ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ - حَسَبَ فَهْمِنَا وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ - أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ كَانَ يَتَعَبَّدُ لَهُ فِي نَفْسِهِ إِعْجَابٌ بِعَمَلِهِ، وَإِدْلَالٌ بِمَا عَمِلَ عَلَى اللَّهِ، كَأَنَّهُ يَمُنُّ عَلَى اللَّهِ بِعَمَلِهِ، وَحِينَئِذٍ يَفْتَقِدُ رُكْنًا عَظِيمًا مِنْ أَرْكَانِ الْعِبَادَةِ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الدَّلِّ وَالْخُضُوعِ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا تَعْبُدُكَ بِهِ وَبِمَا بَلَغَكَ مِنْ كَلَامِهِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الَّذِينَ يَتَعَبَّدُونَ لِلَّهِ بِمَا تَعْبُدُهُمْ بِهِ قَدْ لَا يَتَعَبَّدُونَ بِوَحْيِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَضَعُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَرْجِعُوا عَنْ رَأْيِهِمْ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْخَطَأُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَمُجَرَّفُونَ النَّصُوصِ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْوَاجِبُ أَنْ تَكُونَ لِلَّهِ عَبْدًا فَيَا بَلَغَكَ مِنْ وَحْيِهِ، بَحِثْ تَخَضُّعٌ لَهُ خُضُوعًا كَامِلًا حَتَّى تُحَقِّقَ الْعُبُودِيَّةَ.

وَيُحْتَمَلُ مَعْنَى «أَحْبَطُ عَمَلِكَ» أَيُّ: عَمَلِكَ الَّذِي كُنْتَ تَفْتَخِرُ بِهِ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ، وَهَذَا أَهْوَنُ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ إِذَا حَصَلَتْ فِيهِ إِسَاءَةٌ بَطَلَ وَخَدَهُ دُونَ غَيْرِهِ، لَكِنْ ظَاهِرُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَمْنَعُ هَذَا الْإِحْتِمَالَ، حَيْثُ جَاءَ فِيهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: «اذْهَبُوا بِهِ إِلَى النَّارِ».

وَنَظِيرُ هَذَا بِمَا يَحْتَمِلُ الْعُمُومَ وَالْخُضُوعَ قَوْلُهُ ﷺ فِي حَدِيثِ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ يَمِينَ مَنَعَ الزَّكَاةَ: «فَإِنَّا أَخَذُوهَا وَسَطَرُ مَالِهِ عَزَمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبَّنَا»^(٣)، فَقَوْلُهُ: «وَسَطَرُ مَالِهِ» هَلِ الْمُرَادُ جَمِيعُ مَالِهِ، أَوْ مَالُهُ الَّذِي مَنَعَ زَكَاتَهُ؟ يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ.

فَمَثَلًا: إِذَا كَانَ عِنْدَهُ عِشْرُونَ مِنَ الْإِبِلِ، فَزَكَاتُهَا أَرْبَعُ شِيَاهِ، فَمَنَعَ الزَّكَاةَ، فَهَلْ نَأْخُذُ عِشْرًا مِنَ الْإِبِلِ فَقَطْ مَعَ الزَّكَاةِ، أَوْ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ أَمْوَالٌ أُخْرَى مِنْ بَقَرٍ وَغَنَمٍ وَنُقُودٍ نَأْخُذُ نِصْفَ جَمِيعِ ذَلِكَ مَعَ الزَّكَاةِ؟

اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ: فَقِيلَ: نَأْخُذُ نِصْفَ مَالِهِ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ الْمُخَالَفَةُ. وَقِيلَ: نَأْخُذُ نِصْفَ جَمِيعِ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْبِرِّ وَالصَّلَاةِ وَالْآدَابِ، بَابُ النَّهْيِ عَنْ تَقْنِيطِ الْإِنْسَانِ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، رَقْمُ (٢٦٢١)، مِنْ حَدِيثِ جَنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٤، ٢/٥) وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ زَكَاةِ السَّائِمَةِ، رَقْمُ (١٥٧٥)، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ عَقُوبَةِ مَانِعِ الزَّكَاةِ، رَقْمُ (٢٤٤٤)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ: كِتَابُ الزَّكَاةِ (٣٩٨/١). وَقَالَ ابْنُ قَدَامَةَ فِي «الْمَغْنِيِّ» (٧/٤): «وَسَوَّلَ - أَيْ أَحْمَدُ - عَنْ إِسْنَادِهِ؛ فَقَالَ: هُوَ عِنْدِي صَالِحُ الْإِسْنَادِ».

وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ الْقَائِلَ رَجُلٌ عَابِدٌ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ»^(١).

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: التَّحْذِيرُ مِنَ التَّأَلِّيِ عَلَى اللَّهِ^(٢).

= المَالِ. وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ حَسَبِ الْمَصْلَحَةِ، فَإِنْ كَانَ أَخَذَ نِصْفَ الْمَالِ كُلِّهِ أُبْلَغَ فِي الرِّدْعِ أَخَذَ نِصْفَ الْمَالِ كُلِّهِ، وَإِلَّا أَخَذَ نِصْفَ الْمَالِ الَّذِي حَصَلَتْ فِيهِ الْمُخَالَفَةُ.

[١] قَوْلُهُ: «تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ» يَغْنِي قَوْلُهُ: وَاللَّهُ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ.

قَوْلُهُ: «أَوْبَقَتْ» أَيُّ: أَهْلَكْتَ، وَمِنْهُ حَدِيثُ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ»^(٣)، أَيُّ: الْمُهْلِكَاتِ.

قَوْلُهُ: «دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ»؛ لِأَنَّ مَنْ حَبِطَ عَمَلُهُ فَقَدْ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ.

أَمَّا كَوْنُهَا أَوْبَقَتْ آخِرَتَهُ فَلَا مُرَّ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ، وَأَمَّا كَوْنُهَا أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ؛ فَلِأَنَّ دُنْيَا الْإِنْسَانِ حَقِيقَةٌ هِيَ مَا اكْتَسَبَ فِيهَا عَمَلًا صَالِحًا، وَإِلَّا فَهِيَ خَسَارَةٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْعَصْرِ

﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالْحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ﴾

[العصر: ١-٣]، وَقَالَ: ﴿قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾

[الزمر: ١٥]، فَمَنْ لَمْ يُوقِفْ لِلْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ فَقَدْ خَسِرَ دُنْيَاهُ حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ مَا هَا لِلْفَنَاءِ، وَكُلُّ

شَيْءٍ فَإِنْ فَكَأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ، وَاعْتَبِرْ هَذَا بِمَا حَصَلَ لَكَ بِمَا سَبَقَ مِنْ عُمْرِكَ نَحْدَهُ مَرَّةً عَلَيْكَ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ،

وَهَذَا مِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، لِئَلَّا يُرْكَنَ إِلَى الدُّنْيَا.

وَقَوْلُهُ: «قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ» يَغْنِي: فِي الْحَدِيثِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

فِيهِ مَسَائِلُ:

[٢] الأولى: التَّحْذِيرُ مِنَ التَّأَلِّيِ عَلَى اللَّهِ، لِقَوْلِهِ: «مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ»

وَكَوْنُهُ أَحْبَطَ عَمَلَهُ بِذَلِكَ.

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٩٠٠) وأحمد (٣٢٣/٢) وأبو داود: كتاب الأدب، باب في النهي عن البغي، رقم (٤٩٠١)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٨٥، ٣٨٤/١٤) وابن أبي الدنيا في «حسن الظن بالله» (٤٥). وفي «شرح

الطحاوية» (٤٣٦/٢): «وإسناده حسن».

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلَتَيْنَ ظُلْمًا﴾، رقم (٢٧٦٦)، ومسلم:

كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٨٩).

الثانية: كَوْنُ النَّارِ أَقْرَبَ إِلَى أَحَدِنَا مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ^(١).

الثالثة: أَنَّ الْجَنَّةَ مِثْلُ ذَلِكَ^(٢).

الرابعة: فِيهِ شَاهِدٌ لِقَوْلِهِ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ...» إِلَى آخِرِهِ^(٣).

[١] الثانية: كَوْنُ النَّارِ أَقْرَبَ إِلَى أَحَدِنَا مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ.

[٢] الثالثة: أَنَّ الْجَنَّةَ مِثْلُ ذَلِكَ.

هَاتَانِ الْمَسْأَلَتَانِ اللَّتَانِ ذَكَرَهُمَا الْمُؤَلَّفُ تُؤَخَذَانِ مِنْ حُبُوطِ عَمَلِ الْمُتَأَلِّيِ وَالْمَغْفِرَةِ لِلْمُسْرِفِ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ أُشَارَ إِلَى حَدِيثِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ، وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ»، وَيَقْصُدُ بِهَمَا تَقْرِيبَ الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ. وَالشَّرَاكُ سَيْرُ النَّعْلِ الَّذِي يَكُونُ بَيْنَ الْإِبْهَامِ وَالْأَصَابِعِ.

[٣] الرَّابِعَةُ: فِيهِ شَاهِدٌ لِقَوْلِهِ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ...» إِلَى آخِرِهِ. يُشِيرُ الْمُؤَلَّفُ إِلَى

حَدِيثٍ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَرَى أَنْ تَبْلُغَ حَيْثُ بَلَغَتْ يَهُوِي بِهَا فِي النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا»^(١) أَوْ «أَبْعَدُ يَمَّا يَبْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ»^(٢)، وَهَذَا فِيهِ الْحَذَرُ مِنْ مَرَّاتِ اللِّسَانِ، فَقَدْ يُسَبِّبُ الْهَلَاكَ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا يَبْنَ لَحْيَتَيْهِ وَمَا يَبْنَ رِجْلَيْهِ أَضْمَنْ لَهُ الْجَنَّةَ»^(٣)، وَقَالَ لِمُعَاذٍ: «كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا» -بِعَنِي لِسَانَهُ- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَإِنَّا لَمَوْأَخِدُونَ بِمَا تَتَكَلَّمُ بِهِ؟ قَالَ: «تُكَلِّمُكَ أُنْكَ يَا مُعَاذُ! وَهَلْ يَكُفُّ النَّاسُ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ -أَوْ قَالَ: عَلَى مَنَاخِرِهِمْ- إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ؟!»^(٤).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب فضل الصوم في سبيل الله، رقم (٢٨٤٠)، ومسلم: كتاب الصيام، باب فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه، رقم (١١٥٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) حديث أبي هريرة، ولفظه عند مسلم: «إن العبد ليتكلم بالكلمة ما يتبين ما فيها يهوي بها في النار أبعد ما بين المشرق والمغرب». أخرجه مسلم: كتاب الزهد، باب التكلم بكلمة يهوي بها في النار، رقم (٢٩٨٨).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب حفظ اللسان، رقم (٦٤٧٤) من حديث سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص: ٧٣) والحاكم (٢٨٦/٤، ٢٨٧) -وصححه على شرطهما، ووافقه الذهبي- من حديث عباد بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه أحمد (٢٣١/٥) والترمذي: كتاب الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، رقم (٢٦١٦)، وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، رقم (٣٩٧٣)، والخصائص في «أحكام القرآن» (٣/٣٥٣) من طريق أبي وائل، عن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه أحمد (٢٣٣/٥) والطالبي (٥٦٠) والنسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» (٨/٤١٠) من طريق الحكم بن عتيبة، عن عروة بن الزوال، عن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه أحمد (٢٣٦/٥) من طريق شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وانظر: «جامع العلوم والحكم» شرح حديث (رقم ٢٩) و«الترغيب» للمنزري (٣/٥٢٩).

الْخَامِسَةُ: أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يُغْفَرُ لَهُ بِسَبَبٍ هُوَ مِنْ أَكْرَهٍ الْأُمُورِ إِلَيْهِ^{١١}.

= ولا سيما إذا كانت هذه الزَّلَّةُ مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ، كَمَا يُحَدِّثُ مِنْ دُعَاةِ الضَّلَالِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ؛ فَإِنَّ عَلَيْهِ وَزْرَهُ وَوُزَرَ مَنْ تَبِعَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

[١] الْخَامِسَةُ: أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يُغْفَرُ لَهُ بِسَبَبٍ هُوَ مِنْ أَكْرَهٍ الْأُمُورِ إِلَيْهِ:

فَإِنَّهُ قَدْ غُفِرَ لَهُ بِسَبَبٍ هَذَا التَّائِبِ، وَهَذِهِ لَمْ تَظْهَرْ لِي مِنَ الْحَدِيثِ، وَلَعَلَّهَا تُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «قَدْ غَفَرْتُ لَهُ»، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُغْفَرُ لَهُ بِشَيْءٍ هُوَ مِنْ أَكْرَهٍ الْأُمُورِ إِلَيْهِ، مِثْلَ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].



بَابُ

لَا يَسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ^[١]

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ^[٢] إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مُهِكَّتِ الْأَنْفُسُ، وَجَاعَ الْعِيَالُ، وَهَلَكَتِ الْأَمْوَالُ^[٣]، فَاسْتَسْقِ لَنَا رَبَّكَ^[٤]؛ فَإِنَّا نَسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ^[٥]، وَبِكَ عَلَى اللَّهِ^[٦].

[١] اسْتَشْفَعَ بِالشَّيْءِ، أَيِ: جَعَلَهُ شَافِعًا لَهُ، وَالشَّفَاعَةُ فِي الْأَصْلِ: جَعْلُ الْفَرْدِ شَفْعًا، وَهِيَ التَّوَسُّطُ لِلغَيْرِ بِجَلْبِ مَنْفَعَةٍ لَهُ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ عَنْهُ.

مُنَاسِبَةُ الْبَابِ لِكِتَابِ التَّوْحِيدِ: أَنَّ الاسْتِشْفَاعَ بِاللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ تَقْصُّصُ اللَّهِ عَزَّجَلْ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ مَرْتَبَةَ اللَّهِ أَذْنَى مِنْ مَرْتَبَةِ الْمَشْفُوعِ إِلَيْهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ أَغْلَى مَرْتَبَةً مَا اخْتِاجَ أَنْ يَشْفَعَ عَنْدهُ، بَلْ يَأْمُرُهُ أَمْرًا، وَاللَّهُ عَزَّجَلْ لَا يَشْفَعُ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ إِلَى أَحَدٍ؛ لِأَنَّهُ أَجَلُّ وَأَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ شَافِعًا؛ وَلِهَذَا أَنْكَرَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ عَلَى الْأَعْرَابِيِّ، وَهَذَا وَجْهُ وَضْعِ هَذَا الْبَابِ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَعْرَابِيٌّ» وَاحِدُ الْأَعْرَابِ، وَهُمْ سُكَّانُ الْبَادِيَةِ، وَالْغَالِبُ عَلَى الْأَعْرَابِ الْجَفَاءُ؛ لِأَنَّهُمْ آخَرَى أَنْ لَا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ.

[٣] قَوْلُهُ: «مُهِكَّتِ الْأَنْفُسُ، وَجَاعَ الْعِيَالُ، وَهَلَكَتِ الْأَمْوَالُ» «مُهِكَّتْ» أَيِ: ضَعُفَتْ. وَ«جَاعَ الْعِيَالُ، وَهَلَكَتِ الْأَمْوَالُ» أَيِ: مِنْ قِلَّةِ الْمَطَرِ وَالْحَصْبِ، فَضَعُفُ الْأَنْفُسِ بِسَبَبِ ضَعْفِ الْقُوَّةِ النَّفْسِيَّةِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ الَّتِي تَحْصُلُ فِيهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ خَصْبٌ، وَجَاعَ الْعِيَالُ لِقِلَّةِ الْعَيْشِ، وَهَلَكَتِ الْأَمْوَالُ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَجِدْ مَا تَرَعَا.

[٤] قَوْلُهُ: «فَاسْتَسْقِ لَنَا رَبَّكَ» أَيِ: اطْلُبْ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَسْقِيَنَا، وَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّ طَلَبَ الدُّعَاءِ يَمُنُّ تَرْجَى إجابته مِنْ وَسَائِلِ إجابة الدُّعَاءِ.

[٥] قَوْلُهُ: «نَسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ» أَيِ: نَجْعَلُهُ وَاسِطَةً بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ لِتَدْعُوَ اللَّهُ لَنَا، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ جَعَلَ مَرْتَبَةَ اللَّهِ فِي مَرْتَبَةِ أَذْنَى مِنْ مَرْتَبَةِ الرَّسُولِ ﷺ.

[٦] قَوْلُهُ: «وَنَسْتَشْفَعُ بِكَ عَلَى اللَّهِ» أَيِ: نَطْلُبُ مِنْكَ أَنْ تَكُونَ شَافِعًا لَنَا عِنْدَ اللَّهِ، فَتَدْعُوَ اللَّهُ لَنَا، وَهَذَا صَحِيحٌ.

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! سُبْحَانَ اللَّهِ!»^[١] فَمَا زَالَ^[٢] يُسَبِّحُ حَتَّى عُرِفَ ذَلِكَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ^[٣].....

[١] قَوْلُهُ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! سُبْحَانَ اللَّهِ!» قَالَ ﷺ اسْتِعْظَامًا لِهَذَا الْقَوْلِ، وَإِنْكَارًا لَهُ، وَتَنْزِيهَا لِلَّهِ عَزَّجَلَّ عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِهِ مِنْ جَعْلِهِ شَافِعًا بَيْنَ الْخَلْقِ وَبَيْنَ الرَّسُولِ ﷺ. وَ«سُبْحَانَ» اسْمٌ مُصَدِّرٌ، مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مِنْ سَبَّحَ يُسَبِّحُ تَسْبِيحًا، وَإِذَا جَاءَتْ الْكَلِمَةُ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ وَلَيْسَ فِيهَا حُرُوفُهُ فِيهِ اسْمٌ مُصَدِّرٌ، مِثْلُ: (كَلَامٍ) اسْمٌ مُصَدِّرٌ (كَلَمٌ)، وَالْمَصْدَرُ (تَكْلِيمٌ)، وَمِثْلُ: (سَلَامٍ) اسْمٌ مُصَدِّرٌ (سَلَمٌ)، وَالْمَصْدَرُ (تَسْلِيمٌ).

و«سُبْحَانَ» مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَهُوَ لَا زِمَ النَّصْبِ وَحُذِفَ الْعَامِلُ أَيْضًا، فَلَا يَأْتِي مَعَ الْفِعْلِ، فَلَا تَقُولُ: سَبَّحْتُ اللَّهَ سُبْحَانًا إِلَّا نَادِرًا فِي الشَّعْرِ وَنَحْوِهِ. وَالتَّسْبِيحُ: تَنْزِيهِ اللَّهِ عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِهِ مِنْ نَقْصٍ، أَوْ عَيْبٍ، أَوْ مُمَائِلَةٍ لِلْمَخْلُوقِ، أَوْ مَا أَشَبَهُ ذَلِكَ.

وإِنْ شِئْتَ أَذْخِلْ مُمَائِلَةَ الْمَخْلُوقِ مَعَ النَّقْصِ وَالْعَيْبِ؛ لِأَنَّ مُمَائِلَةَ النَّاقِصِ نَقْصٌ، بَلْ مُقَارَنَةٌ الْكَامِلِ بِالنَّاقِصِ تَجْعَلُهُ نَاقِصًا، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قُدْرَهُ إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ الْعَصَا^(١)

[٢] قَوْلُهُ: «فَمَا زَالَ» إِذَا دَخَلَتْ «مَا» عَلَى (زَالَ) الَّذِي مُضَارِعُهَا (يَزَالُ) صَارَ النَّفْيُ إِبْثَانًا مُفِيدًا لِلِاسْتِمْرَارِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَتُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٥]، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْمَضَارِعِ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾^(٢) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ ﴿[هود: ١١٨-١١٩]، وَجُمْلَةُ «يُسَبِّحُ» خَبَرُ (زَالَ).

[٣] قَوْلُهُ: «حَتَّى عُرِفَ ذَلِكَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ» أَيُّ: عُرِفَ أَثَرُهُ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ، وَأَتَمُّ تَأَثُّرًا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ عَرَفُوا أَنَّهُ ﷺ لَا يُسَبِّحُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ وَلَا يَكْرَهُهُ إِلَّا لِأَمْرِ عَظِيمٍ، وَوَجْهُ التَّسْبِيحِ هُنَا أَنَّ الرَّجُلَ ذَكَرَ جُمْلَةً فِيهَا شَيْءٌ مِنَ التَّنْقِصِ لِلَّهِ تَعَالَى؛ فَسَبَّحَ النَّبِيُّ ﷺ رَبَّهُ؛ تَنْزِيحًا لَهُ عَمَّا تُؤْهِمُهُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ؛ وَلِهَذَا كَانَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَأَصْحَابُهُ فِي السَّفَرِ إِذَا هَبَطُوا وَادِيًا سَبَّحُوا؛ تَنْزِيحًا لِلَّهِ تَعَالَى عَنِ السُّفُولِ الَّذِي كَانَ مِنْ صِفَاتِهِمْ، وَإِذَا عَلَوْا نَشَرُوا كِبَرًا؛ تَعْظِيمًا لِلَّهِ عَزَّجَلَّ^(٣)، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي لَهُ الْكِرْيَاءُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ.

(١) غير منسوب، وعن ذكره ابن كثير في تفسيره (٤٤٢/٨)، ط دار طيبة.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب التسبيح إذا هبط واديا، رقم (٢٩٩٣)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ قَالَ: «وَيْحَكَ! ^[١] أَتَدْرِي مَا اللَّهُ؟ ^[٢] إِنَّ شَأْنَ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ ^[٣]، إِنَّهُ لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ ^[٤]...» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١).

[١] قَوْلُهُ: «وَيْحَكَ» وَنَحْ: مَنْصُوبٌ بِعَامِلٍ مَخْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: أَلَزَمَكَ اللَّهُ وَيْحَكَ. وَتَارَةً تُضَافُ؛ فَيُقَالُ: وَيْحَكَ. وَتَارَةً تَقْطَعُ عَنِ الْإِضَافَةِ؛ فَيُقَالُ: وَيْحًا لَكَ. وَتَارَةً تُرْفَعُ عَلَى أَنَّهَا مُبْتَدَأٌ، فَيُقَالُ: وَيْحُهُ أَوْ وَيْحَ لَهُ. وَهِيَ (وَيْلٌ) وَ(وَيْسٌ) كُلُّهَا مُتَقَارِبَةٌ فِي الْمَعْنَى. وَلَكِنْ بَعْضُ عُلَمَاءِ اللَّغَةِ قَالَ: إِنَّ (وَيْحَ) كَلِمَةٌ تَرَحُّمٌ، وَ(وَيْلٌ) كَلِمَةٌ وَعِيدٌ.

فَمَعْنَى (وَيْحَكَ): إِنِّي أَتَرَحَّمُ لَكَ وَأَجِرُ عَلَيْكَ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: كُلُّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ تَذَلُّ عَلَى التَّخْذِيرِ. فَعَلَى مَعْنَى أَنَّ (وَيْحَ) بِمَعْنَى التَّرَحُّمِ يَكُونُ قَوْلُهُ ﷺ تَرَحُّمًا لِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي تَكَلَّمَ بِهِذَا الْكَلَامَ، كَأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ قَدْرَ اللَّهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَتَدْرِي مَا اللَّهُ؟» الْمُرَادُ بِالْإِسْتِفْهَامِ التَّعْظِيمُ، أَيْ: شَأْنَ اللَّهِ عَظِيمٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَعْنَى: لَا تَدْرِي مَا اللَّهُ، بَلْ أَنتَ جَاهِلٌ بِهِ. فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالْإِسْتِفْهَامِ النَّفْيُ.

وَقَوْلُهُ: «مَا اللَّهُ» جُمْلَةٌ اسْتِفْهَامِيَّةٌ مُعَلَّقَةٌ لـ «تَدْرِي» عَنِ الْعَمَلِ؛ لِأَن دَرَى تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، لَكِنَّهَا تَعْلَقُ بِالْإِسْتِفْهَامِ عَنِ الْعَمَلِ، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ تَصْبٍ سَدَّتْ مَسَدَ مَفْعُولِي (تَدْرِي).

[٣] قَوْلُهُ: «إِنَّ شَأْنَ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ» أَيْ: إِنَّ أَمْرَ اللَّهِ وَعَظَمَتَهُ أَعْظَمُ مِمَّا تَصَوَّرْتَ حَيْثُ جِئْتَ بِهِذَا اللَّفْظِ.

[٤] قَوْلُهُ: «إِنَّهُ لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى أَحَدٍ» أَيْ: لَا يُطَلَّبُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ شَفِيعًا إِلَى أَحَدٍ، وَذَلِكَ لِكَمَالِ عَظَمَتِهِ وَكِبَرِيَّائِهِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ ضَعْفٌ، وَلَكِنْ مَعْنَاهُ صَحِيحٌ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: نَسْتَشْفِعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (٢/ ٢٢٤) وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ السَّنَةِ، بَابُ فِي الْجَهْمَةِ، رَقْمُ (٤٧٢٦)، وَعِثَانُ الدَّارِمِيُّ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمَةِ» (ص: ٢٤) وَ«الْقَضَى عَلَى الْمَرْيَسِيِّ» (ص: ٨٩، ١٠٥) وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص: ١٠٣) وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السَّنَةِ» (٥٧٥) وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْعَرْشِ» (١١) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٥٤٧) وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الضَّعْفَاءِ» (٣٨، ٣٩) وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «الْأَسْمَاءِ» (٤١٧، ٤١٨) وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «الْبَغْوِيِّ» فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (١/ ١٧٥، ١٧٦) وَالْمَرْزِيُّ فِي «مُتَهَذِّبِ الْكَمَالِ» (١/ ١٨٤، ١٨٥) وَالدَّهْلَوِيُّ فِي «الْعُلُوِّ» (ص: ٣٧-٣٩). وَالحَدِيثُ اسْتِغْرَبَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١/ ٣١٠). وَفِي الْحَدِيثِ عَنْ عَنَّةِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَجِهَالَةَ جَبْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَوْفِقْهُ غَيْرُ ابْنِ حَبَانَ، وَلِلْحَافِظِ ابْنِ عَسَاكِرَ جُزْءَ سِوَاهُ: «بَيَانُ وَجْهِ التَّخْلِيطِ فِي حَدِيثِ الْأَطِيطِ».

فِيهِ مَسَائِلُ:

الأولى: إنكاره على مَنْ قَالَ: «نَسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ»^[١].

الثانية: تغييره تغييراً عَرَفَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ^[٢].

الثالثة: أَنَّهُ لَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «نَسْتَشْفَعُ بِكَ عَلَى اللَّهِ»^[٣].

= فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ»^(١)، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ السُّؤَالِ بِاللَّهِ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنِ السُّؤَالُ بِاللَّهِ جَائِزًا لَمْ يَكُنْ إِعْطَاءُ السَّائِلِ وَاجِبًا؟

وَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ السُّؤَالَ بِاللَّهِ لَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ مَرْتَبَةُ الْمَسْئُولِ بِهِ أَدْنَى مِنْ مَرْتَبَةِ الْمَسْئُولِ بِخِلَافِ الْإِسْتِشْفَاعِ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَرْتَبَةَ الْمَسْئُولِ بِهِ عَظِيمَةٌ، بَحِثْ إِذَا سِئِلَ بِهِ أَعْطَى. عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ قَالَ: «مَنْ سَأَلَكُمْ بِاللَّهِ» أَيُّ: مَنْ سَأَلَكُمْ سُؤَالَا بِمُقْتَضَى شَرِيعَةِ اللَّهِ فَأَعْطُوهُ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى مَنْ قَالَ: أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ. وَالْمَعْنَى الْأَوَّلُ أَصَحُّ، وَقَدْ وَرَدَ مِثْلُهُ فِي قَوْلِ الْمَلِكِ: «أَسْأَلُكَ بِالَّذِي أَعْطَاكَ اللَّوْنَ الْحَسَنَ»^(٢).

فِيهِ مَسَائِلُ:

[١] الأولى: إنكاره على مَنْ قَالَ: «نَسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ» تُوْخِذُ مِنْ قَوْلِهِ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! أَتَدْرِي مَا اللَّهُ»، وَقَوْلِهِ: «إِنَّهُ لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ».

[٢] الثانية: تغييره تغييراً عَرَفَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ. تُوْخِذُ مِنْ قَوْلِهِ: «فَمَا زَالَ يُسَبِّحُ حَتَّى عَرَفَ ذَلِكَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ»، وَكَوْنُهُ يُكْرَرُ: سُبْحَانَ اللَّهِ. هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَغْيِيرٌ حَتَّى عَرَفَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ كَلِمَةٌ عَظِيمَةٌ مُنْكَرَةٌ.

[٣] الثالثة: أَنَّهُ لَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «نَسْتَشْفَعُ بِكَ عَلَى اللَّهِ»؛ لِأَنَّهُ قَالَ: لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى أَحَدٍ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَسَكَتَ عَنْ قَوْلِهِ: «نَسْتَشْفَعُ بِكَ عَلَى اللَّهِ»، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ، وَهَذَا قَاعِدَةٌ وَهِيَ: إِذَا جَاءَ فِي النُّصُوصِ ذِكْرُ أَشْيَاءَ، فَأَنْكَرَ بَعْضُهَا وَسَكَتَ عَنْ بَعْضٍ، دَلٌّ عَلَى أَنَّ مَا لَمْ يُنْكَرْ فَهُوَ حَقٌّ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الزكاة، باب عطية من سأل بالله، رقم (١٦٧٢)، والنسائي: كتاب الزكاة، باب من سأل بالله عَزَّوَجَلَّ، رقم (٢٥٦٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث أبرص وأقرع وأعمى في بني إسرائيل، رقم (٣٤٦٤)، ومسلم: كتاب الزهد والرفاق، رقم (٢٩٦٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الرَّابِعَةُ: التَّيْبَةُ عَلَى تَفْسِيرِ (سُبْحَانَ اللَّهِ!)^(١).
الخَامِسَةُ: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ يَسْأَلُونَهُ ﷺ الْاسْتِسْقَاءَ^(٢).

مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّكَ اللَّهُ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، فَاتَّكَرَ قَوْلُهُمْ: ﴿وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾، وَسَكَتَ عَنْ قَوْلِهِمْ: ﴿وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا﴾ فَذَلَّ عَلَى أَنَّهَا حَقٌّ، وَمِثْلُهَا عَدَدُ أَصْحَابِ الْكَهْفِ، حَيْثُ قَالَ عَنْ قَوْلٍ: ﴿ثَلَاثَةُ رَابِعُهُمْ كُلُّهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةَ سَادِسُهُمْ كُلُّهُمْ﴾: ﴿رَحِمًا بِالْغَيْبِ﴾، وَسَكَتَ عَنْ قَوْلٍ: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كُلُّهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

[١] الرَّابِعَةُ: التَّيْبَةُ عَلَى تَفْسِيرِ «سُبْحَانَ اللَّهِ!» لَأَنَّ قَوْلَهُ: «إِنَّ شَانَ اللَّهِ أَعْظَمُ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مُتَزَهٌ عَمَّا يُنَافِي تِلْكَ الْعَظَمَةَ.

[٢] الخَامِسَةُ: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ يَسْأَلُونَهُ الْاسْتِسْقَاءَ، وَهَذَا فِي حَالِ حَيَاتِهِ، أَمَّا بَعْدَ وَفَاتِهِ فَلَمْ يَكُونُوا يَفْعَلُونَهُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ انْقَطَعَ عَمَلُهُ بِنَفْسِهِ وَعِبَادَتُهُ؛ وَلِهَذَا لَمَّا حَصَلَ الْجَذْبُ فِي عَهْدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ! إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بَنِيِّنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا»^(١)، وَتَوَسَّلَهُمُ بِالنَّبِيِّ ﷺ كَانَ بَطْلُهُمُ الدُّعَاءُ مِنْهُ؛ وَلِهَذَا جَاءَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ: أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَأْمُرُ الْعَبَّاسَ فَيَقُومُ فَيَدْعُو^(٢).

وَبِهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ الْقِصَّةَ الْمَرْوِيَّةَ عَنِ الرَّجُلِ الْعَتَبِيِّ الَّذِي كَانَ جَالِسًا عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ! سَمِعْتُ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤]، وَإِنِّي قَدْ جِئْتُ مُسْتَغْفِرًا لِلدُّنْيَا، مُسْتَشْفِعًا بِكَ إِلَى رَبِّي، ثُمَّ انْشَأَ يَقُولُ:

يَا خَيْرَ مَنْ دُفِنَتْ بِالْقَاعِ أَعْظَمُهُ فَطَابَ مِنْ طَيِّبِهَا الْقَاعُ وَالْأَكْمُ
نَفْسِي الْفِدَاءُ لِقَبْرِ أَنْتَ سَاكِنُهُ فِيهِ الْعَفَافُ وَفِيهِ الْجُودُ وَالْكَرَمُ
ثُمَّ انْصَرَفَ، قَالَ الْعَتَبِيُّ: فَعَلَبْتَنِي عَيْنِي، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي النَّوْمِ، فَقَالَ: يَا عَتَبِيُّ! بَشِّرْ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاستسقاء، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء، رقم (١٠١٠)، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٨١٤).

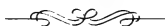
= الأعرابي أن الله قد غفر له^(١).

فهذه الرواية باطلة لا صحة لها؛ لأن صاحبها مجهول، وكذلك من رَوَّها عنه مجهولون، ولا يمكن أن تصح؛ لأن الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَلَمُوا﴾ ولم يقل: إِذَا ظَلَمُوا. و«إِذَا» لِمَا مَضَى بخلاف «إِذَا»، والصحابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمَّا حَقَّقَهُمِ الْجَذْبُ فِي زَمَنِ عُمَرَ لَمْ يَسْتَسْقُوا بِالرُّسُولِ ﷺ، وإنما اسْتَسْقُوا بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بِدَعَائِهِ وَهُوَ حَاضِرٌ فِيهِمْ^(٢).

وَمِنْ قَوَائِدِ الْحَدِيثِ:

١- أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ الْإِنْسَانُ عِنْدَ الطَّلَبِ الْأَوْصَافَ الَّتِي تَسْتَلْزِمُ الْعَطْفَ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ: «مُهِكَّتِ الْأَنْفُسُ».

٢- التَّرْحُمُ عَلَى الْمَذْنِبِ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ «وَيْحَ» لِلتَّرْحُمِ.



(١) أخرج هذه القصة البيهقي في شعب الإيمان رقم (٣٨٨٠)، وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (١٠٣٣/٦-١٠٣٤) عن سند البيهقي لها: هذا إسناد ضعيف مظلم.
(٢) أخرجه البخاري: كتاب الاستسقاء، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء، رقم (١٠١٠)، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بَاب

مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ حِمَى التَّوْحِيدِ وَسَدِّ طُرُقِ الشُّرْكِ^[١]

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَنْطَلَقْتُ فِي وَفْدِ بَنِي عَامِرٍ^[٢] إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: أَنْتَ سَيِّدُنَا^[٣]. فَقَالَ: «السَّيِّدُ اللَّهُ^[٤]».....

[١] مُنَاسَبَةُ الْبَابِ لِلتَّوْحِيدِ:

لَمَّا تَكَلَّمَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَا مَضَى مِنْ كِتَابِهِ عَلَى إِبْطَاتِ التَّوْحِيدِ، وَعَلَى ذِكْرِ مَا يُنَافِيهِ أَوْ يُنَاقِي كَمَالَهُ، ذَكَرَ مَا يَحْمِي هَذَا التَّوْحِيدَ، وَأَنَّ الْوَاجِبَ سَدُّ طُرُقِ الشُّرْكِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ حَتَّى فِي الْأَفَافِ؛ لِيَكُونَ خَالِصًا مِنْ كُلِّ شَائِبَةٍ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَنْطَلَقْتُ فِي وَفْدِ بَنِي عَامِرٍ» الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْوَفْدَ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعَامِ الْتَّاسِعِ؛ لِأَنَّ الْوُفُودَ كَثُرَتْ فِي ذَلِكَ الْعَامِ؛ وَلِذَلِكَ يُسَمَّى عَامَ الْوُفُودِ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَنْتَ سَيِّدُنَا» السَّيِّدُ: ذُو السُّودِّ وَالشَّرَفِ، وَالسُّودُّ ذُنُوبُهُ. الْعِظَمَةُ وَالْفَخْرُ وَمَا أَشَبَّهُهُ. وَسَيِّدٌ: صِفَةُ مُسَبَّهَةٍ عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ الْأُولَى زَائِدَةٌ.

[٤] قَوْلُهُ: «السَّيِّدُ اللَّهُ» لَمْ يَقُلْ ﷺ: سَيِّدُكُمْ. كَمَا هُوَ الْمُتَوَقَّعُ، حَيْثُ إِنَّهُ رَدَّ عَلَى قَوْلِهِمْ: سَيِّدُنَا؛

لَوْجَهَيْنِ:

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: إِرَادَةُ الْعُمُومِ الْمُسْتَقَادِ مِنْ (أَل)؛ لِأَنَّ (أَل) لِلْعُمُومِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الَّذِي لَهُ السِّيَادَةُ الْمُطْلَقَةُ هُوَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ، وَلَكِنْ السَّيِّدُ الْمُضَافُ يَكُونُ سَيِّدًا بِاعْتِبَارِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، مِثْلُ: سَيِّدِ بَنِي فُلَانٍ، سَيِّدِ الْبَشَرِ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

الْوَجْهَ الثَّانِي: لِتَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ سَيِّدَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ جِنْسِهِ، وَالسَّيِّدُ مِنْ أَشْيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ مِنْ مَعَانِي الصِّمَدِ، كَمَا فَسَّرَ ابْنُ عَبَّاسٍ الصِّمَدَ بِأَنَّهُ الْكَامِلُ فِي عِلْمِهِ وَجَلْمِهِ وَسُودِّهِ^(١)، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ (٧٤٤/٣٠). وَأَوْرَدَهُ السَّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَثُورِ» وَعَزَاهُ لِابْنِ الْمُنْذَرِ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَأَبِي الشَّيْخِ فِي «الْعِظَمَةِ» وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ».

تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١)، قُلْنَا: وَأَفْضَلُنَا فَضْلًا^(٢)، وَأَعْظَمُنَا طَوْلًا^(٣). فَقَالَ: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ^(٤)، وَلَا يَسْتَجِرِبَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ^(٥)» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ^(٦).

وَلَمْ يَنْهَهُمُ ﷺ عَنْ قَوْلِهِمْ: «أَنْتَ سَيِّدُنَا»، بَلْ أَذِنَ لَهُمْ بِذَلِكَ، فَقَالَ: قُولُوا بِقَوْلِكُمْ أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ، لَكِنْ نَهَاَهُمْ أَنْ يَسْتَجِرِبَهُمُ الشَّيْطَانُ فَيَتَرَقُّوا مِنَ السِّيَادَةِ الْخَاصَّةِ إِلَى السِّيَادَةِ الْعَامَّةِ الْمُطْلَقَةِ؛ لِأَنَّ (سَيِّدَنَا) سِيَادَةٌ خَاصَّةٌ مُضَافَةٌ، وَ«السَّيِّدُ» سِيَادَةٌ عَامَّةٌ مُطْلَقَةٌ غَيْرُ مُضَافَةٍ.

[١] قَوْلُهُ: «تَبَارَكَ» قَالَ الْعُلَمَاءُ: مَعْنَى تَبَارَكَ، أَيُّ: كَثُرَتْ بَرَكَاتُهُ وَخَيْرَاتُهُ؛ وَلِهَذَا يَقُولُونَ: إِنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَا يُوصَفُ بِهِ إِلَّا اللَّهُ، فَلَا يُقَالُ: تَبَارَكَ فُلَانٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ خَاصٌّ بِاللَّهِ. وَقَوْلُ الْعَامَّةِ: (أَنْتَ تَبَارَكْتَ عَلَيْنَا)، لَا يُرِيدُونَ هَذَا مَا يُرِيدُونَهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَإِنَّمَا يُرِيدُونَ أَصَابَنَا بِرَكَّةٍ مِنْ مَحَبَّتِكَ، وَالرَّكَّةُ يَصْحُحُ إِضَافَتُهَا إِلَى الْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ أَهْلًا لَذَلِكَ، قَالَ أَسِيدُ بْنُ حَضِرٍ حِينَ تَرَكْتَ آيَةَ التَّيَمُّمِ بِسَبَبِ عَائِشَةَ الَّتِي ضَاعَ مِنْهَا: «مَا هَذِهِ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ^(٧)».

[٢] قَوْلُهُ: «وَأَفْضَلُنَا» أَيُّ: فَضْلُكَ أَفْضَلُ مِنْ فَضْلِنَا.

[٣] قَوْلُهُ: «وَأَعْظَمُنَا طَوْلًا» أَيُّ: أَعْظَمُنَا شَرَفًا وَغِنًى، وَالطَّوْلُ: الْغِنَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحِ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥]، وَيَكُونُ بِمَعْنَى الْعَظَمَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾ [غافر: ٣]؛ أَيُّ: ذِي الْعَظَمَةِ وَالْغِنَى.

[٤] قَوْلُهُ: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ» الْأَمْرُ لِلِإِبَاحَةِ وَالِإِذْنِ كَمَا سَبَقَ.

وَقَوْلُهُ: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ» يَعْنِي: قَوْلَهُمْ: أَنْتَ سَيِّدُنَا أَوْ أَنْتَ أَفْضَلُنَا. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: «أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ» يُجْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ سَكًّا مِنَ الرَّأْيِ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ لَفْظِ الْحَدِيثِ، أَيُّ: اقْتَصِرُوا عَلَى بَعْضِهِ.

[٥] قَوْلُهُ: «وَلَا يَسْتَجِرِبَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ» اسْتَجْرَاهُ بِمَعْنَى: جَذَبَهُ وَجَعَلَهُ يَجْرِي مَعَهُ، أَيُّ:

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤/ ٢٤، ٣٥) وَابْنُ خَالٍ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ» (٢١١) وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ فِي كِرَاهَةِ التَّوَادُّعِ، رَقْمُ (٤٨٠٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» كَمَا فِي «تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (٤/ ٣٦٠) وَابْنُ السَّنِيِّ (٣٨٩) وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ص: ٢٢) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَالَ ابْنُ مِفْلَحٍ فِي «الْأَدَبِ» (٣/ ٤٦٤): «إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ» وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٥/ ١٧٩): «رِجَالُهُ ثِقَاتٌ» وَقَدْ صَحَّحَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَصَحَّحَهُ صَاحِبُ «عَوْنِ الْمَعْبُودِ» (٤/ ٤٠٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ التَّيَمُّمِ، رَقْمُ (٣٣٤)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْحَيْضِ، بَابُ التَّيَمُّمِ، رَقْمُ (٣٦٧)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

= لَا يَسْتَمِيلَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ وَيُخَذِّلَنَّكُمْ إِلَى أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مُنْكَرًا، فَارْسَدَهُمْ ﷺ إِلَى مَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْعَلَ، وَتَهَامُهُمْ عَنِ الْأَمْرِ الَّذِي لَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْعَلَ؛ حِمَاةً لِلتَّوْحِيدِ مِنَ النَّقْصِ أَوْ النَّقْصِ.
وَقَالَ فِي النَّهَايَةِ: «لَا يَسْتَجْرِبَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ» أَي: لَا يَسْتَغْلِبَنَّكُمْ فَيَتَّخِذَكُمْ جَرِيًّا، أَي: رَسُولًا وَوَكِيلًا.

وعلى التفسيرين فمراد النبي ﷺ حِمَاةُ التَّوْحِيدِ وَسَدُّ كُلِّ طَرِيقٍ يُوصِلُ إِلَى الشِّرْكِ، وَالْحِمَاةُ مِنَ الْمُنْكَرِ تَعْظُمُ كُلَّمَا كَانَ الْمُنْكَرُ أَعْظَمَ وَأَكْبَرَ، أَوْ كَانَ الدَّاعِي إِلَيْهِ فِي النُّفُوسِ أَشَدَّ؛ وَلِهَذَا يُجَدُّ أَنَّ بَابَ الشِّرْكِ حَمَاهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حِمَاةً بِالْعَةِ حَتَّى سَدَّ كُلَّ طَرِيقٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ ذَرِيعَةً إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ الذُّنُوبِ.

وَأَيْضًا بَابُ الزَّنَا حِمِيَّ حِمَاةً عَظِيمَةً، حَتَّى مُنِعَتِ الْمَرْأَةُ مِنَ التَّبَرُّجِ وَكُشِفَ الْوَجْهِ وَخَلَوَتَا بِالرَّجُلِ بِلَا مُحَرِّمٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِئَلَّا يَكُونَ ذَلِكَ ذَرِيعَةً إِلَى الزَّنَا؛ لِأَنَّ النُّفُوسَ تَطْلُبُهُ.
وَفِي بَابِ الزَّنَا أَيْضًا حِمِيَّ الزَّنَا بِحِمَاةٍ عَظِيمَةٍ، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيُعْطِي الرَّجُلَ صَاعًا طَيِّبًا مِنَ الْبُرِّ بِصَاعَيْنِ قِيَمَتُهُمَا وَاحِدَةً، وَيَكُونُ ذَلِكَ رَبًّا مُحَرَّمًا، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ ظُلْمٌ.

فَالشِّرْكَ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي لَا تَدْعُو إِلَيْهِ النُّفُوسُ كَثِيرًا، لَكِنَّهُ أَعْظَمُ الظُّلْمِ، فَالشَّيْطَانُ يَحْرِصُ عَلَى أَنْ يُوصِلَ ابْنَ آدَمَ إِلَى الشِّرْكِ بِكُلِّ وَسِيلَةٍ، فَحَمَاهُ النَّبِيُّ ﷺ حِمَاةً تَامَّةً مُحْكَمَةً حَتَّى لَا يَدْخُلَ الْإِنْسَانُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى الْبَابِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ.

تَنْبِيْهُ: جَرَى شُرَاحُ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَهَامُهُمْ عَنْ قَوْل: (سَيِّدُنَا)، فَحَاوَلُوا الْجَمْعَ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَبَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ»^(١)، وَقَوْلِهِ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ»^(٢)، وَقَوْلِهِ فِي الرَّقِيقِ: «وَلْيُقْتَلْ سَيِّدِي وَمَوْلَايَ»^(٣) بِوَاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ النَّهْيَ عَلَى سَبِيلِ الْكَرَاهَةِ وَالْإِدْبِ، وَالْإِبَاحَةُ عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الفضائل، باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق، رقم (٢٢٧٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب إذا نزل العدو على حكم رجل، رقم (٣٠٤٣)، ومسلم: كتاب الجهاد

والسير، باب جواز قتال من نقض العهد، رقم (١٧٦٨)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب العتق، باب كراهة التناول على الرقيق، رقم (٢٥٥٢)، ومسلم: كتاب الأدب، باب حكم

إطلاق لفظ العبد والأمة، رقم (٢٢٤٩).

وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ نَاسًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ!.....»

الثَّانِي: أَنَّ النَّهْيَ حَيْثُ يُخْشَى مِنْهُ الْمَسَدَةُ، وَهِيَ التَّدْرُجُ إِلَى الْغُلُوِّ، وَالْإِبَاحَةُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَحْذُورٌ.

الثَّالِثُ: أَنَّ النَّهْيَ بِالْخِطَابِ، أَيُّ: أَنَّ مُحَاطِبَ الْغَيْرِ بِقَوْلِكَ: أَنْتَ سَيِّدِي أَوْ سَيِّدُنَا. بِخِلَافِ الْغَائِبِ؛ لِأَنَّ الْمُخَاطِبَ رَبِّمَا يَكُونُ فِي نَفْسِهِ عَجَبٌ وَغُلُوٌّ وَتَرْفَعُ، ثُمَّ إِنَّ فِيهِ شَيْئًا آخَرَ، وَهُوَ خُضُوعُ هَذَا الْمُسَيِّدِ لَهُ، وَإِذْلَالُ نَفْسِهِ لَهُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا جَاءَ مِنَ الْغَيْرِ، مِثْلُ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ» أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْعَيْبَةِ، كَقَوْلِ الْعَبْدِ: قَالَ سَيِّدِي. وَنَحْوِ ذَلِكَ، لَكِنْ هَذَا يَرُدُّ عَلَيْهِ إِبَاحَتُهُ ﷺ لِلرَّفِيقِ أَنْ يَقُولَ لِمَا لِكِهِ: سَيِّدِي.

وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنْ لَا تَعَارَضَ أَصْلًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا بِقَوْلِهِمْ، لَكِنْ تَهَاوَمَ أَنْ يَسْتَجِرَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِالْغُلُوِّ، مِثْلُ (السَّيِّدِ)؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ الْمَطْلُوقَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَعَلَى هَذَا فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: سَيِّدُنَا وَسَيِّدُ بَنِي فَلَانٍ. وَنَحْوُهُ، وَلَكِنْ بَشَرُطُ أَنْ يَكُونَ الْمَوْجَّهُ إِلَيْهِ السِّيَادَةُ أَهْلًا لَذَلِكَ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَهْلًا كَمَا لَوْ كَانَ فَاسِيقًا أَوْ زَنَدِيقًا، فَلَا يُقَالُ لَهُ ذَلِكَ حَتَّى وَلَوْ فَرِضَ أَنَّهُ أَعْلَى مِنْهُ مَرْتَبَةً أَوْ جَاهًا. وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «وَلَا تَقُولُوا لِلْمُتَنَافِقِ: سَيِّدٌ؛ فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ ذَلِكَ أَغْضَبْتُمُ اللَّهَ»^(١)، فَإِذَا كَانَ أَهْلًا لَذَلِكَ وَلَيْسَ هُنَاكَ مَحْذُورٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَأَمَّا إِنْ خِشِيَ الْمَحْذُورُ أَوْ كَانَ غَيْرَ أَهْلٍ، فَلَا يَجُوزُ. وَالْمَحْذُورُ: هُوَ الْحَشِيَّةُ مِنَ الْغُلُوِّ فِيهِ.

[١] قَوْلُهُ: «قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا النَّدَاءُ مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣]، أَيُّ: لَا تَنَادُوهُ كَمَا يُنَادِي بَعْضُكُمْ بَعْضًا؛ فَتَقُولُوا: يَا مُحَمَّدُ! وَلَكِنْ قُولُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَوْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ! وَفِي الْآيَةِ مَعْنَى آخَرُ: أَيُّ إِذَا دَعَاكَ الرَّسُولُ فَلَا تَجْعَلُوا دُعَاءَهُ إِيَّاكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا إِنْ شِئْتُمْ أَجَبْتُمْ وَإِنْ شِئْتُمْ أَبَيْتُمْ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]، وَعَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ تَكُونُ «دُعَاءٌ» مُضَافَةً إِلَى الْمَفْعُولِ، وَعَلَى الثَّانِي تَكُونُ مُضَافَةً إِلَى الْفَاعِلِ.

(١) أخرجه أحمد (٣٤٦/٥) والبخاري في «الأدب المفرد» (٧٦٠) وأبو داود: كتاب الأدب، باب لا يقول المملوك ربي وربتي، رقم (٤٩٧٧)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٢٤٤) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» والحاكم (٣١١/٤) -وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»- من حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال النووي في «الرياض» (١٧٢٨): «رواه أبو داود بإسناد صحيح».

يَا خَيْرِنَا^(١) وَابْنَ خَيْرِنَا^(٢) وَسَيِّدَنَا وَابْنَ سَيِّدِنَا! فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! قُولُوا بِقَوْلِكُمْ^(٣)، وَلَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ^(٤)، أَنَا مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ^(٥).....»

[١] قَوْلُهُ: «يَا خَيْرِنَا» هَذَا صَحِيحٌ، فَهُوَ خَيْرُهُمْ نَسَبًا وَمَقَامًا وَحَالًا.

[٢] قَوْلُهُ: «وَابْنَ خَيْرِنَا» أَيُّ: فِي النَّسَبِ لَا فِي الْمَقَامِ وَالْحَالِ. وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي قَوْلِهِ: «وَابْنَ سَيِّدِنَا».

[٣] قَوْلُهُ: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ» سَبَقَ الْقَوْلُ فِيهِ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَلَا يَسْتَهْوِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ» أَيُّ: لَا يَسْتَمِيلَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ فَتَهْوُوهُ وَتَتَّبِعُوا طَرَفَهُ حَتَّى تَبْلُغُوا الْغُلُوَّ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «كَأَلَيْكَ أَسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانٌ» [الأنعام: ٧١].

[٥] قَوْلُهُ: «أَنَا مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ» مُحَمَّدٌ اسْمُهُ الْعَلَمُ، وَعَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ وَضَفَانِ لَهُ، وَهَذَانِ الْوَضَفَانِ أَحْسَنُ وَأَبْلَغُ وَضَفٍ يَتَّصِفُ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ؛ وَلِذَلِكَ وَصَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْعُبُودِيَّةِ فِي أَعْظَمِ الْمَقَامَاتِ، فَوَصَفَهُ بِهَا فِي مَقَامِ إِنْزَالِ الْقُرْآنِ عَلَيْهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿بَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١]، وَوَصَفَهُ بِهَا فِي مَقَامِ الْإِسْرَاءِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، وَوَصَفَهُ بِهَا فِي مَقَامِ الْمِرْجَاجِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾ [النجم: ١٠]، وَوَصَفَهُ بِهَا فِي مَقَامِ الدِّفَاعِ عَنْهُ وَالتَّحَدِّيِّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣].

وَكَذَلِكَ بِالنَّسَبِ لِلْأَنْبِيَاءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذُرِّيَّةً مِنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣]، وَهَذِهِ الْعُبُودِيَّةُ خَاصَّةٌ، وَهِيَ أَعْلَى أَنْوَاعِ الْخَاصَّةِ. وَالْعُبُودِيَّةُ لِلَّهِ مِنْ أَجْلِ أَوْصَافِ الْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِمَّا أَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ أَوْ الشَّيْطَانَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ بَيْتِي عَادَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُرْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿١٠﴾ وَإِنْ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [يس: ٦٠-٦١]، قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ:

هَرَبُوا مِنَ الرَّقِّ الَّذِي خُلِقُوا لَهُ قَبِلُوا بِرِقِّ النَّفْسِ وَالشَّيْطَانِ^(١)
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

لَا تَدْعُنِي إِلَّا بِعَبْدَهَا فَإِنَّهُ أَشْرَفُ أَسْمَائِي^(٢)

(١) النونية لابن القيم (ص: ٣٠٨).

(٢) البيت غير منسوب، وانظره في الرسالة القشيرية (٢/ ٣٥٠)، وتفسير القرطبي (١/ ٢٣٢).

مَا أَحَبُّ أَنْ تَرْفُعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي الَّتِي أَنْزَلَنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^[١] رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ^(١).
فِيهِ مَسَائِلٌ:

الأولى: تَحْذِيرُ النَّاسِ مِنَ الْغُلُوِّ^[٢].

«وَرَسُولُهُ» أَيِ: الْمُرْسَلِ مِنْ عِنْدِهِ إِلَى جَمِيعِ النَّاسِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَتَّخِذُهَا النَّاسُ إِلَى رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨].

وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي فِئَةِ الطَّبَقَاتِ الصَّالِحَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، وَالتَّبَيُّونَ فِيهِمُ الرَّسُولُ ﷺ بَلْ هُوَ أَفْضَلُهُمْ، وَمِنْ عِبَارَةِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الرَّسُولِ ﷺ: «عَبْدٌ لَا يُعْبَدُ، وَرَسُولٌ لَا يُكَذَّبُ».

وَقَدْ تَطَرَّفَ فِي الرَّسُولِ ﷺ طَائِفَتَانِ:

- طَائِفَةٌ غَلَتْ فِيهِ حَتَّى عَبْدَتُهُ، وَأَعَدَّتْهُ لِلسَّرَاءِ وَالضَّرَاءِ، وَصَارَتْ تَعْبُدُهُ وَتَدْعُوهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ.
- وَطَائِفَةٌ كَذَّبَتْهُ، وَزَعَمَتْ أَنَّهُ كَذَّابٌ، سَاحِرٌ، شَاعِرٌ، مَجْنُونٌ، كَاهِنٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَفِي قَوْلِهِ: «عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ» رَدٌّ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ.

[١] قَوْلُهُ: «مَا أَحَبُّ أَنْ تَرْفُعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي» (مَا: نَافِيَةٌ، وَ(أَنْ) وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ، مَفْعُولٌ (أَحَبُّ)، أَيِ: مَا أَحَبُّ رَفْعَتَكُمْ إِلَيَّ فَوْقَ مَنْزِلَتِي، لَا فِي الْأَلْفَاظِ، وَلَا فِي الْأَلْقَابِ، وَلَا فِي الْأَحْوَالِ.

قَوْلُهُ: «الَّتِي أَنْزَلَنِي اللَّهُ» يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي يَجْعَلُ الْفَضْلَ فِي عِبَادِهِ، وَيُنْزِلُهُمْ مَنَازِلَهُمْ.

فِيهِ مَسَائِلٌ:

[٢] الأولى: تَحْذِيرُ النَّاسِ مِنَ الْغُلُوِّ، تَوْخِذٌ مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَا يَسْتَجْرِبَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ»، وَوَجْهُهُ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ جَعَلَ هَذَا مِنْ اسْتِجْرَاءِ الشَّيْطَانِ، وَالْإِنْسَانُ يَحِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَخْذَرُ كُلَّ مَا كَانَ مِنْ طَرِيقِ الشَّيْطَانِ.

(١) أخرجه أحمد (٢٤١/٣) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٢٤٩، ٢٥٠) وابن حبان (٦٧٠٧) وأبو نعيم في «الحلية» (٢٥٢/٦) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال ابن عبد الهادي في «الصارم المكي» (ص: ٢٤٦): «إسناده صحيح على شرط مسلم».

الثانية: مَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ مَنْ قِيلَ لَهُ: «أَنْتَ سَيِّدُنَا»^[١].
 الثالثة: قَوْلُهُ: «لَا يَسْتَجِرُّنَّكُمْ الشَّيْطَانُ» مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا إِلَّا الْحَقَّ^[٢].
 الرابعة: «مَا أَحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي»^[٣].

[١] الثانية: مَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ مَنْ قِيلَ لَهُ: (أَنْتَ سَيِّدُنَا)، وتُؤَخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «السَّيِّدُ اللَّهُ»، فَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ مَنْ قِيلَ لَهُ ذَلِكَ: «السَّيِّدُ اللَّهُ».

[٢] الثالثة: قَوْلُهُ: «لَا يَسْتَجِرُّنَّكُمْ الشَّيْطَانُ» مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا إِلَّا الْحَقَّ. ظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ أَنَّ هَذَا مِنْ اسْتِجْرَاءِ الشَّيْطَانِ، فَهَذِهِ الْكَلِمَةُ يُحْتَمَلُ أَنَّ مَعْنَاهَا أَنَّ مَا قُلْتُمْ مِنْ اسْتِجْرَاءِ الشَّيْطَانِ. وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمَعْنَى: قُولُوا هَذَا الْقَوْلَ، وَلَكِنْ إِيَّاكُمْ أَنْ تَغْلُوا، فَإِنَّ هَذَا مِنْ اسْتِجْرَاءِ الشَّيْطَانِ، وَهَذَا ظاهرُ الحديثِ كما سبق.

[٣] الرابعة: قَوْلُهُ: «مَا أَحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي» أَيُّ: إِنِّي أَكْرَهُ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي، وَهِيَ الْعُبُودِيَّةُ وَالرَّسَالَةُ، فِيهَا تَوَاضَعُهُ ﷺ.



بَابُ

مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ الآية [النمر: ٦٧] ^(١)

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَ خَبْرٌ» ^(٢).....

[١] قَوْلُهُ: ﴿وَمَا قَدَرُوا﴾ الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، وَ﴿قَدَرُوا﴾ عَظَّمُوا، أَي: مَا عَظَّمُوا اللَّهَ حَقَّ تَعْظِيمِهِ؛ حَيْثُ أَشْرَكُوا بِهِ مَا كَانَ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْوَائِدَةُ لِلْحَالِ، أَي: مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ فِي هَذِهِ الْحَالِ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلْآسِتِنَافِ؛ لِبَيَانِ عَظَمَةِ اللَّهِ عَزَّجَلْ، وَهَذَا أَقْوَى؛ لِأَنَّهُ يُعْمَمُ هَذِهِ الْحَالُ وَغَيْرَهَا. وَالْقَبْضَةُ: هِيَ مَا يُقْبَضُ بِالْيَدِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا الْمَلِكُ كَمَا قِيلَ، نَعَمْ، لَوْ قَالَ: وَالْأَرْضُ فِي قَبْضَتِهِ لَكَانَ تَفْسِيرُهَا بِالْمَلِكِ مُحْتَمَلًا.

قَوْلُهُ: ﴿جَمِيعًا﴾ حَالٌ مِنَ الْأَرْضِ، فَيَشْمَلُ بِحَارَهَا وَأَنْهَارَهَا وَأَشْجَارَهَا وَكُلَّ مَا فِيهَا، الْأَرْضُ كُلُّهَا جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالسَّمَوَاتُ عَلَى عِظَمِهَا وَسَعَتِهَا مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّجَلْ: «يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ» [الأنبياء: ١٠٤]. قَوْلُهُ: «سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ» هَذَا تَنْزِيهٌ لَهُ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ وَعَيْبٍ، وَمِمَّا يُنْزَعُ عَنْهُ هَذِهِ الْأَنْدَادُ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «وَتَعَالَى» أَي: تَرَفَّعَ. «عَمَّا يُشْرِكُونَ» أَي: عَنْ كُلِّ شِرْكٍ يُشْرِكُونَهُ بِهِ، سَوَاءً جَعَلُوا الْخَالِقَ كَالْمَخْلُوقِ أَوْ الْعَكْسَ.

[٢] قَوْلُهُ: «خَبْرٌ» الْخَبْرُ: هُوَ الْعَالِمُ الْكَثِيرُ الْعِلْمِ، وَالْخَبْرُ يُشَابِهُ الْبَحْرَ فِي اسْتِقَارِ الْخُرُوفِ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْعَالِمُ أَخْيَانًا يُسَمَّى بِالْخَيْرِ وَأَخْيَانًا بِالْبَحْرِ.

قَوْلُهُ: «إِنَّا نَجِدُ» أَي: فِي التَّوْرَةِ.

قَوْلُهُ: «فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ» وَلَوْ لَا مَا بَعْدَهَا لَاحْتَمَلْتَ أَنْ تَكُونَ إِنْكَارًا؛ لِأَنَّ مَنْ حَدَّثَكَ بِحَدِيثٍ لَا تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ صَحِّحَتْ مِنْهُ، لَكِنَّهُ قَالَ: «تَصَدِيقًا لِقَوْلِ الْخَبْرِ» فَكَانَتْ إِفْرَارًا لَا غَيْرَ، وَيَدُلُّ لَذَلِكَ قَوْلُهُ: ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ الآية، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ﷺ أَقْرَأَهُ وَاسْتَشْهَدَ لِقَوْلِهِ بِأَنَّهُ

مِنَ الْأَخْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَى إِصْبَعٍ، فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ. فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِدُهُ؛ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الْحَبَرِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ الآية^(١).

= مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، فَضَحِكُهُ وَاسْتِشْهَادُهُ تَقْرِيرُ لِقَوْلِ الْحَبَرِ، وَسَبَبُ الضَّحِكِ هُوَ سُورُهُ؛ حَيْثُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مَا يُصَدِّقُ مَا وَجَدَهُ هَذَا الْحَبَرُ فِي كُتُبِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّهُ إِذَا جَاءَ مَا يُصَدِّقُ الْقُرْآنَ فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ سَوْفَ يُسَرُّ بِهِ، وَإِنْ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، لَكِنْ تَضَافُرُ الْبَيِّنَاتِ بِمَا يَقُوِي الشَّيْءَ، أَرَأَيْتَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ وَأَبَاهُ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ، هَلْ كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ شَكٌّ فِي أَنَّ أُسَامَةَ ابْنُ لَزَيْدٍ؟

الْجَوَابُ: لَيْسَ عَنْدَهُ فِي ذَلِكَ شَكٌّ، وَلَمَّا مَرَّ بِهِمَا مُجْزَزُ الْمُدْلَجِي - وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْقِيَامَةِ - وَقَدْ تَغَطَّى بِقُطَيْفَةٍ لَمْ يَدُ مِنْهَا إِلَّا أَقْدَامُهُمَا، فَنَظَرَ إِلَى أَقْدَامِهِمَا، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ. فَسَرَّ النَّبِيُّ ﷺ سُورًا عَظِيمًا حَتَّى دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ مَسْرُورًا، تَبَرَّقَ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ، وَقَالَ: «أَلَمْ تَرَى إِلَى مُجْزَزِ الْمُدْلَجِي نَظَرَ إِلَى أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ وَإِلَى زَيْدٍ فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ»^(٢).

فَالْمُهِمُّ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ دَخَلَ تَبَرَّقَ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَأْيِيدًا لِلْحَقِّ، وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ يَفْدَحُونَ فِي أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ وَأَبِيهِ؛ لِاخْتِلَافِ أَلْوَانِهِمَا، فَكَانَ أُسَامَةُ أَسْوَدَ شَدِيدَ السَّوَادِ، وَأَبُوهُ زَيْدٌ شَدِيدَ الْبَيَاضِ، لَكِنْ الْأَمْرُ لَيْسَ كَمَا قَالُوا، بَلْ هُمْ كَاذِبُونَ فِي ذَلِكَ، وَاخْتِلَافُ اللَّوْنِ لَا يُوجِبُ شُبُهَةً إِلَّا لِذِي هَوًى، فَلَعَلَّ الْمُخَالِفَ فِي اللَّوْنِ نَزَعَهُ عِزُّ.

[١] قَوْلُهُ: «أُصْبِعُ» وَاحِدَةُ الْأَصَابِعِ، وَهِيَ مُثَلَّثَةُ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ، فَبَيْنَهَا تِسْعُ عُغَاتٍ، وَالْعَاشِرُ أَصْبُوعٌ، وَفِي هَذَا يَقُولُ النَّاطِمُ:

وَهَمَزُ أُنْمَلَةٍ ثَلَاثٌ وَثَلَاثَةُ التَّسْعِ فِي أَصْبُعٍ وَاخْتِمَ بِأَصْبُوعٍ^(٣)

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير سورة الزمر، باب قول الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾، رقم (٤٨١١)، ومسلم: كتاب صفات المنافقين، باب صفة القيامة، رقم (٢٧٨٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، رقم (٣٥٥٥)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب العمل بإلحاق القانف الولد، رقم (١٤٥٩)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) انظره في: الضوء اللامع للسخاوي (٢٠٧/١)، وتاج العروس للزبيدي (٤١/٣١).

قَوْلُهُ: «أَنَا الْمَلِكُ» هَذِهِ الْجُمْلَةُ تُفِيدُ الْحَضَرَ؛ لِأَنَّهَا اسْمِيَّةٌ مُعَرَّفَةٌ الْجُزْأَيْنِ، فَفِي ذَلِكَ الْيَوْمِ لَا مَلِكَ لِأَحَدٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِئُونَ لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]، وَكُلُّ النَّاسِ الْمُلُوكُ مِنْهُمْ وَالْمَمْلُوكُونَ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ يُخْشَوْنَ خُفَاءَ عَرَاءَ غَزْلاً، وَبِهَذَا يَظْهَرُ مَلَكُوتُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ظُهُورًا بَيِّنًا؛ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يُنَادِي: لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ؟ فَلَا يُجِيبُهُ أَحَدٌ، فَيُجِيبُ نَفْسَهُ: ﴿لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾.

وقَوْلُهُ: «الْمَلِكُ» أَيُّ: ذُو السُّلْطَانِ، وَلَيْسَ مُجَرَّدَ الْمُتَصَرِّفِ، بَلْ هُوَ الْمُتَصَرِّفُ فِيمَا يَمْلِكُ عَلَى وَجْهِ السُّلْطَةِ وَالْعُلُوِّ، وَأَمَّا «الْمَلِكُ» فَذُنُونُ ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا يَمْتَدِّحُ نَفْسَهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ الْمَلِكُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي يَمْلِكُ﴾ [الفاتحة: ٤] فِيهَا قِرَاءَتَانِ: «مَلِكٍ، وَمَالِكٍ»؛ لِيَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّهُ مَلِكٌ مَالِكٌ. فَمَلِكُ اللَّهِ تَعَالَى مُتَّصِمٌ لِكَمَالِ السُّلْطَانِ وَالتَّذْيِيرِ وَالْمُلْكِ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ؛ فَإِنَّ مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا مَنْ يَكُونُ مَلِكًا لَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ، وَمِنْهُمْ الْمَالِكُ وَلَيْسَ بِمَلِكٍ.

قَوْلُهُ: «حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِدُهُ» أَيُّ: ظَهَرَتْ، وَنَوَاجِدُ: جَمْعُ نَاجِدٍ، وَهُوَ أَقْصَى الْأَضْرَاسِ. وَهَذَا الصَّحِيحُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ تَقْرِيرُ لِقَوْلِ الْحَرِّ؛ وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الْحَرِّ»، وَلَوْ كَانَ مُنْكَرًا مَا صَحَّحَ الرَّسُولُ ﷺ وَلَا اسْتَشْهَدَ بِالْآيَةِ، وَلَقَالَ لَهُ: كَذَبْتَ. كَمَا كَذَّبَ الَّذِينَ ادَّعَوْا أَنَّ الَّذِي يَزِينُ لَا يُزْجَمُ، وَلَكِنَّهُ صَحَّحَ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الْحَرِّ، وَسُرُورًا بِأَنَّهُ ذَكَرَهُ مُوَافِقًا لِمَا جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ الَّذِي أُوحِيَ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ.

قَوْلُهُ: ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ﴾ الآية: هَذَا مَعْنَى الْآيَةِ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، وَأَنَّ السَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٌ كَطَيِّ السَّجْلِ لِلْكِتَابِ بِيَمِينِهِ، أَيُّ: يَدِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَفْسِيرُهُ ﷺ وَتَفْسِيرُهُ فِي الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ حَيْثُ التَّرْتِيبُ، لَكِنَّهُ الْقُرْآنُ فِي الدَّرَجَةِ الْأُولَى مِنْ حَيْثُ الْقَبُولُ وَالْحُجَّةُ.

وَأَمَّا تَفْسِيرُ أَهْلِ التَّحْرِيفِ، فَيَقُولُ بَعْضُهُمْ: «قَبْضَتُهُ» أَيُّ: فِي قَبْضَتِهِ وَمُلْكِهِ وَتَصَرُّفِهِ، وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ وَالتَّصَرُّفَ كَائِنْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَقَبْلَهُ. وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: «السَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٌ» أَيُّ: تَالِفَةٌ وَهَالِكَةٌ، كَمَا تَقُولُ: انْطَوَى ذِكْرُ فُلَانٍ. أَيُّ: زَالَ ذِكْرُهُ، وَ«بِيَمِينِهِ» أَيُّ: بِقِسْمِهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿كُلٌّ مِنْ عِلَيْهَا فَإِنَّ (٨) وَبَيْنَ وَجْهِ رَيْكَ﴾ [الرحمن: ٢٦-٢٧]، فَجَعَلُوا الْمُرَادَ بِالْيَمِينِ الْقِسْمَ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ

= مِنَ التَّخْرِيفَاتِ الَّتِي يَلْجَأُ إِلَيْهَا أَهْلُ التَّخْرِيفِ، وَهَذَا لَظْنُهُمُ الْفَاسِدُ بِاللَّهِ؛ حَيْثُ زَعَمُوا أَنَّ إِبْنَاتٍ مِثْلَ هَذِهِ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّمَثِيلَ، فَصَارُوا يُنْكِرُونَ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ، وَمَا أَثْبَتَهُ رَسُولُهُ وَسَلَفُ الْأُمَّةِ بِشُبُهَاتٍ يَدْعُونَهَا حُجَجًا.

فَيَقَالُ لَهُمْ: هَلْ أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِاللَّهِ مِنَ اللَّهِ؟ إِنْ قَالُوا: نَعَمْ. كَفَرُوا، وَإِنْ قَالُوا: لَا. قُلْنَا: هَلْ أَنْتُمْ أَفْصَحُ فِي التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَعَانِي مِنَ اللَّهِ؟ إِنْ قَالُوا: نَعَمْ. كَفَرُوا، وَإِنْ قَالُوا: لَا. خُصِمُوا، وَقُلْنَا لَهُمْ: إِنَّ اللَّهَ بَيَّنَّ ذَلِكَ أَبْلَغَ بَيَانٍ أَنَّ الْأَرْضَ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالرَّسُولُ ﷺ أَقَرَّ الْحَبَرِ عَلَى مَا ذَكَرَ فِيمَا يُطَابِقُ الْآيَةَ، وَهَلْ أَنْتُمْ أَنْصَحُ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ لِعِبَادِ اللَّهِ؟ فَيَقُولُونَ: لَا. فَإِذَا كَانَ كَلَامُهُ تَعَالَى أَفْصَحَ الْكَلَامِ، وَأَصْدَقَهُ، وَأَبْيَنَهُ، وَأَعْلَمَ بِمَا يَقُولُ - لَزِمَ عَلَيْنَا أَنْ نَقُولَ مِثْلَ مَا قَالَ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَسْنَا بِمُذْنِبِينَ، بَلِ الذَّنْبُ عَلَى مَنْ صَرَفَ كَلَامَهُ عَنْ حَقِيقَتِهِ الَّتِي أَرَادَهُ اللَّهُ بِهَا.

وَمِنْ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ: إِبْنَاتُ الْأَصَابِعِ لِلَّهِ عَزَّجَلْ، لِإِقْرَارِهِ ﷺ هَذَا الْحَبَرِ عَلَى مَا قَالَ.

وَالِإِصْبَعُ إِصْبَعٌ حَقِيقِيٌّ يَلْبِقُ بِاللَّهِ عَزَّجَلْ، كَالْيَدِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «عَلَى إِصْبَعٍ» سَهْوَةً التَّصَرُّفِ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، كَمَا يَقُولُهُ أَهْلُ التَّخْرِيفِ، بَلْ هَذَا خَطَأٌ مُخَالِفٌ لظَاهِرِ اللَّفْظِ وَالتَّقْسِيمِ؛ وَلِأَنَّهُ ﷺ أَثْبَتَ ذَلِكَ بِإِقْرَارِهِ؛ وَلَقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ^(١)»، وَقَوْلُهُ: «بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ» لَا يَلْزَمُ مِنَ الْبَيِّنَةِ الْمُحَاسَنَةِ، أَلَا تَرَى قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَالسَّحَابِ الْمُسْحَرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» [البقرة: ١٦٤]، وَالسَّحَابُ لَا يَمَسُّ الْأَرْضَ وَلَا السَّمَاءَ وَهُوَ بَيْنَهُمَا، وَنَقُولُ: عُتِيرَةٌ بَيْنَ الزُّفَيْفِيِّ وَالرَّسِّ. وَلَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةً بِهِمَا، وَنَقُولُ: سَعْبَانُ بَيْنَ ذِي الْقَعْدَةِ وَجُمَادَى. وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُوَالِيًا لَهُ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْبَيِّنَةَ لَا تَسْتَلْزِمُ الْإِتِّصَالَ فِي الزَّمَانِ أَوِ الْمَكَانِ، وَكَمَا ثَبَّتَ عَنْهُ ﷺ: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَكُونُ قِبَلَ وَجْهِ الْمُصَلِّي^(٢)، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْمُقَابَلَةِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحِدَارِ أَوْ السُّتْرَةِ الَّتِي يُصَلِّي إِلَيْهَا، فَهُوَ قِبَلَ وَجْهِهِ وَإِنْ كَانَ عَلَى عَرْشِهِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ: الشَّمْسُ حِينَ تَكُونُ فِي الْأَفُقِ عِنْدَ الشَّرُوقِ أَوْ الْغُرُوبِ، فَإِنَّهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ تَكُونَ قِبَلَ وَجْهِكَ وَهِيَ فِي الْعُلُوِّ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب كل شيء بقدر، رقم (٢٦٥٤)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وتامه: «كقَلْبٍ وَاحِدٍ يَصْرِفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ! مَصْرِفُ الْقُلُوبِ! صَرَفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ».

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب حَكِّ الْبِزَاقِ بِالْيَدِ فِي الْمَسْجِدِ، رقم (٤٠٦)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وأخرجه مسلم: كتاب الزهد، باب حديث جابر الطويل، رقم (٣٠٠٨)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَتَبَيَّنَ هَذَا أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُحَرِّفِينَ عَلَى ضَلَالٍ، وَأَنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ طَرِيقَتَهُمْ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ. فَقَدْ ضَلَّ.
وَمِنَ الْمَشْهُورِ عِنْدَهُمْ قَوْلُهُمْ: طَرِيقَةُ السَّلَفِ أَسْلَمُ وَطَرِيقَةُ الْخَلَفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ. وَهَذَا الْقَوْلُ
عَلَى مَا فِيهِ مِنَ التَّنَاقُضِ قَدْ يُوصِلُ إِلَى الْكُفْرِ، فَهُوَ:

أَوَّلًا: فِيهِ تَنَاقُضٌ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: طَرِيقَةُ السَّلَفِ أَسْلَمُ، وَلَا يُعْقَلُ أَنْ تَكُونَ الطَّرِيقَةُ أَسْلَمَ وَغَيْرَهَا
أَعْلَمَ وَأَحْكَمَ؛ لِأَنَّ الْأَسْلَمَ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ أَعْلَمَ وَأَحْكَمَ، فَلَا سَلَامَةَ إِلَّا بِعِلْمٍ بِأَسْبَابِ السَّلَامَةِ،
وِحِكْمَةٍ فِي سُلُوكِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ.

ثَانِيًا: أَيْنَ الْعِلْمُ وَالْحِكْمَةُ مِنَ التَّحْرِيفِ وَالتَّعْطِيلِ؟

ثَالِثًا: يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ الْخَالِفُونَ أَعْلَمَ بِاللَّهِ مِنْ رَسُولِهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ؛ لِأَنَّ طَرِيقَةَ
السَّلَفِ هِيَ طَرِيقَةُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ.

رَابِعًا: أَنَّهُ قَدْ تَصِلُ إِلَى الْكُفْرِ؛ لِأَنَّهُ تَسْتَلْزِمُ تَجْهِيلَ النَّبِيِّ ﷺ وَتَسْفِيفَهُ، فَتَجْهِيلُهُ ضِدُّ الْعِلْمِ،
وَتَسْفِيفُهُ ضِدُّ الْحِكْمَةِ، وَهَذَا خَطَرٌ عَظِيمٌ.

فَهَذِهِ الْعِبَارَةُ بَاطِلَةٌ حَتَّى وَإِنْ أَرَادُوا بِهَا مَعْنَى صَحِيحًا؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ بَحَنُوا وَتَعَمَّقُوا وَخَاضُوا
فِي أَشْيَاءَ كَانَ السَّلَفُ لَمْ يَتَكَلَّمُوا فِيهَا، فَإِنَّ خَوْضَهُمْ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ هُوَ الَّذِي ضَرَّهُمْ وَأَوْصَلَهُمْ
إِلَى الْحَيْرَةِ وَالشَّكِّ، وَصَدَّقَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ قَالَ: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ»^(١)، فَلَوْ أَنَّهُمْ بَقُوا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ
السَّلَفُ الصَّالِحُ وَلَمْ يَتَنَطَّعُوا لَمَا وَصَلُوا إِلَى هَذَا الشَّكِّ وَالْحَيْرَةِ وَالتَّحْرِيفِ، حَتَّى إِنْ بَعْضُ أَيْمَةِ أَهْلِ
الْكَلَامِ كَانَ يَتَنَبَّأُ أَنْ يَمُوتَ عَلَى عَقِيدَةِ أُمِّهِ الْعَجُوزِ الَّتِي لَا تَعْرِفُ هَذَا الضَّلَالِ.

وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ: هَا أَنَا أَمُوتُ عَلَى عَقِيدَةِ عَجَائِزٍ نَيْسَابُورَ. وَهَذَا مِنْ شِدَّةِ مَا وَجَدُوا مِنَ الشَّكِّ
وَالْقَلَقِ وَالْحَيْرَةِ، وَلَا تَنْظُرُ أَنَّ الْعَقِيدَةَ الْفَاسِدَةَ يُمَكِّنُ أَنْ يَعِيشَ الْإِنْسَانُ عَلَيْهَا أَبَدًا، لَا يُمَكِّنُ أَنْ
يَعِيشَ الْإِنْسَانُ إِلَّا عَلَى عَقِيدَةٍ سَلِيمَةٍ، وَإِلَّا ابْتُلِيَ بِالشَّكِّ وَالْقَلَقِ وَالْحَيْرَةِ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: أَكْثَرُ
النَّاسِ شَكًّا عِنْدَ الْمَوْتِ أَهْلُ الْكَلَامِ. وَمَا بِالْكَ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - بِالشَّكِّ عِنْدَ الْمَوْتِ؟! يُخْتَمُ لِلْإِنْسَانِ
بُضْدُ الْإِيمَانِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، رقم (٢٦٧٠)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهْرُغْنَ^(١)» فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا اللَّهُ^(٢).

لكن لَوْ أَخَذْنَا الْعَقِيدَةَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِسُهُولَةٍ وَبِمَا جَرَى عَلَيْهِ السَّلَفُ، وَنَقُولُ كَمَا قَالَ الرَّازِيُّ وَهُوَ مِنْ عُلَمَائِهِمْ وَرُؤَسَائِهِمْ: رَأَيْتُ أَقْرَبَ الطَّرِيقِ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ، أَقْرَأُ فِي الْإِنْبَاتِ: «الرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي» [طه: ٥] يعني: فَأَثْبِتْ، وَأَقْرَأُ فِي النَّفْيِ: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» [الشورى: ١١]، «وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا» [طه: ١١٠]، وَمَنْ جَرَّبَ مِثْلَ تَجَرُّبِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ قَبْلَ هَذَا الْكَلَامِ، فَقَالَ: لَقَدْ تَأَمَّلْتُ الطَّرِيقَ الْكَلَامِيَّةَ وَالْمَنَاهِجَ الْفَلَسَفِيَّةَ فَمَا رَأَيْتُهَا تَرْوِي غَلِيلاً وَلَا تَشْفِي غَلِيلاً، وَوَجَدْتُ أَقْرَبَ الطَّرِيقِ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ^(٣).

وَالْحَاصِلُ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَبِّرِينَ لَمَّا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ اغْتِيَاذًا عَلَى هَذَا الظَّنِّ الْفَاسِدِ أَنَّهُمَا تَقْضِي التَّمَثِيلَ - قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا مُبِينًا، فَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هَلْ نَاقَشُوا الرَّسُولَ ﷺ فِي هَذَا؟ وَالَّذِي نَكَادُ نَشْهَدُ بِهِ إِنْ لَمْ نَشْهَدْ بِهِ أَنَّهُ حِينَ يَمُرُّ عَلَيْهِمْ مِثْلُ هَذَا الْحَدِيثِ يَقْبَلُونَهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ، لَكِنْ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ لَا مِثْلَ لَهُ، فَيَجْمَعُونَ بَيْنَ الْإِنْبَاتِ وَبَيْنَ النَّفْيِ.

إِذَا: مَوْفِقًا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ إِبْثَاتُ الْأَصَابِعِ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ أَنْ يُقَرَّ بِهِ وَنُقْبَلَهُ، وَأَنْ لَا نَقْتَصِرَ عَلَى مُجَرَّدِ أَمْرِهِ بِدُونِ مَعْنَى، فَنَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّيِّينَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيًّا، بَلْ نَقْرُؤُهُ وَنَقُولُ: الْمُرَادُ بِهِ أَصْبَعٌ حَقِيقِيٌّ يَجْعَلُ اللَّهُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الْكَبِيرَةَ، وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ أَبَدًا أَنْ نَتَحَيَّلَ بِأَفْهَامِنَا، أَوْ أَنْ نَقُولَ بِالسُّنَنِ: إِنَّهُ مِثْلُ أَصَابِعِنَا. بَلْ نَقُولُ: اللَّهُ أَعْلَمُ بِكَيْفِيَّةِ هَذِهِ الْأَصَابِعِ، فَكَمَا أَنَّا لَا نَعْلَمُ ذَاتَهُ الْمُقَدَّسَةَ فَكَذَلِكَ لَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ صِفَاتِهِ، بَلْ نَكِلُ عِلْمَهَا إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

[١] قَوْلُهُ: «ثُمَّ يَهْرُغْنَ» أَي: هَزًا حَقِيقِيًّا؛ لِيُثَبِّتَ لِلْعِبَادِ فِي ذَلِكَ الْمَوْقِفِ الْعَظِيمِ عَظَمَتَهُ وَقُدْرَتَهُ، وَكَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ وَيَقْبِضُ أَصَابِعَهُ وَيَسْطُهَا، فَصَارَ الْمُنْبَرُ يَتَحَرَّكُ وَيَهْتَزُّ^(٤)؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَتَكَلَّمُ بِهَذَا الْكَلَامِ وَقَلْبُهُ مَمْلُوءٌ بِتَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى.

فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ نَفْعَلُ بِأَيْدِينَا كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ؟

فَالْجَوَابُ: إِنَّ هَذَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ شَاهَدَ أَوْ سَمِعَ يَقْبَلُ ذَهْنُهُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب صفات المنافقين، باب صفة القيامة، رقم (١٩/٢٧٨٦).

(٢) عزاه شارح الطحاوية (ص: ١٧٧-١٧٨) للفخر الرازي في كتابه «أقسام اللذات»، وانظر: إغاثة اللهفان (١/٤٥).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم (٢٥/٢٧٨٨)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَفِي رَوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ: «يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالتَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَى إِصْبَعٍ^(١)» أَخْرَجَاهُ^(٢).

= ذَلِكَ بَعِيرٌ أَنْ يَشْعُرَ بِالتَّمْنِيلِ، فَيَبْغِي أَنْ نَكْفَ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ حَتَّى تَقُولَ: يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُبْلَغَ كَمَا بَلَغَ الرَّسُولُ ﷺ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، أَمَا إِذَا كُنَّا نَتَكَلَّمُ مَعَ طَلَبَةِ عِلْمٍ أَوْ مَعَ إِنْسَانٍ مُكَابِرٍ يَنْفِي هَذَا وَيُرِيدُ أَنْ يَحْوِلَ الْمَعْنَى إِلَى غَيْرِ الْحَقِيقَةِ - فحِينَئِذٍ نَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ الرَّسُولُ ﷺ.

فَلَوْ قَالَ قَاتِلٌ: إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ. لَكِنْ قَالَ: سَمِيعٌ بَلَا سَمْعٍ وَبَصِيرٌ بَلَا بَصَرٍ. مَعَ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حِينَ قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] وَضَعَ إِيَّاهُمَا عَلَى أُذُنِهِ وَالتَّيَّ تَلِيهَا عَلَى عَيْنَيْهِ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ حِينَ حَدَّثَ بِهِ كَذَلِكَ^(٣).

فَهَذَا الْإِنْسَانُ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَلَا سَمْعٍ بَصِيرٌ بَلَا بَصَرٍ. نَقُولُ لَهُ هَكَذَا، وَكَذَلِكَ الَّذِي يُنْكِرُ حَقِيقَةَ الْيَدِ وَيَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ السَّمَوَاتِ بِيَمِينِهِ، وَأَنْ مَعْنَى قَبْضَتِهِ، أَيُّ: فِي تَصَرُّفِهِ، فَهَذَا نَقُولُ لَهُ كَمَا فَعَلَ الرَّسُولُ ﷺ.

فَالْمَقَامُ لَيْسَ بِالْأَمْرِ السَّهْلِ، بَلْ هُوَ أَمْرٌ صَعْبٌ وَدَقِيقٌ لِلْعَايَةِ؛ فَإِنَّهُ يُخْشَى مِنْ أَنْ يَقَعَ أَحَدٌ فِي تَحْدُورٍ كَانَ بِإمكانِكَ أَنْ تُنْسِكَ عَنْهُ، وَهَذَا هُوَ فِعْلُ الرَّسُولِ ﷺ فِي جَمِيعِ تَصَرُّفَاتِهِ إِذَا تَأَمَّلْتَهَا، حَتَّى الْأُمُورَ الْعَمَلِيَّةَ قَدْ يُوجِّهُهَا إِذَا خَافَ مِنْ فِتْنَةٍ أَوْ مِنْ شَيْءٍ أَشَدَّ ضَرَرًا، كَمَا أَخَّرَ بِنَاءَ الْكُعْبَةِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؛ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَكُونَ فِتْنَةً لِقُرَيْشٍ الَّذِينَ أَسْلَمُوا حَدِيثًا^(٤).

[١] قَوْلُهُ: «وَالْمَاءَ وَالتَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ» هَذَا لَا يُنَافِي قَوْلَهُ: «الْأَرْضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ» لِأَنَّهُ يُقَالُ: «الْمَاءَ وَالتَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ» أَيُّ: الْأَرْضَ كُلَّهَا عَلَى إِصْبَعٍ، وَيُرَادُ بِالْإِصْبَعِ الْحِجْسُ، وَالْأَلْتِنَاقُصُ مَعَ مَعْنَى

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَابُ قَوْلِهِ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَتَّى قَدَرَهُ﴾، رَقْمُ (٤٨١١)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، رَقْمُ (٢٧٨٦)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ السُّنَنِ، بَابُ فِي الْجَهْمِيَّةِ، رَقْمُ (٤٧٢٨)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص: ٤٢، ٤٣) وَالْحَاكِمُ (٢٤ / ١) - وَقَالَ: «صَحِيحٌ، وَلَمْ يَجْرَاهُ، وَقَدْ احْتَجَّ مُسْلِمٌ بِحَرْمَلَةَ بْنِ عِمْرَانَ وَأَبِي يُونُسَ، وَابْنُ قُيَاسٍ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَانْظُرْ: «تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ» (٩٥ / ١) (رَقْمُ ١٥٤٦٧) وَ«جَامِعُ الْأَصُولِ» (٥٣ / ٧).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ فَضْلِ مَكَّةَ وَبَنِيانِهَا، رَقْمُ (١٥٨٦)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ نَقْضِ الْكُعْبَةِ وَبَنَائِهَا، رَقْمُ (١٣٣٣)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَلِئَلَّيْسَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «يَطْوِي اللَّهُ السَّمَوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^[١]، ثُمَّ يَأْخُذُهَا بِيَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ^[٢]، أَتَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟^[٣] أَتَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟^[٤] ثُمَّ يَطْوِي الْأَرْضِينَ السَّبْعَ^[٥]، ثُمَّ يَأْخُذُهَا بِشِمَالِهِ^[٦].....

= الْحَدِيثُ الَّذِي قَبْلَهُ: «الشَّجَرُ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءُ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ»، إِذِ النِّكَرَةُ إِذَا كُرِّرَتْ بِلَفْظِ النِّكَرَةِ فَالثَّانِي غَيْرُ الْأَوَّلِ غَالِبًا، وَإِذَا كُرِّرَتْ بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ فَالثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ غَالِبًا، فَيُقَالُ: الْمَاءُ وَالثَّرَى كِنَايَةٌ عَنِ الْأَرْضِ كُلِّهَا، أَوْ إِنَّ الْمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ وَسَكَتَ عَنِ الْبَاقِي، إِمَّا اخْتِصَارًا أَوْ اقْتِصَارًا. [١] قَوْلُهُ: وَلِئَلَّيْسَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «يَطْوِي اللَّهُ السَّمَوَاتِ...» سَبَقَ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالطَّيِّ الطَّيِّ الْحَقِيقِيِّ.

[٢] قَوْلُهُ: «ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ» يَقُولُ ذَلِكَ ثَنَاءً عَلَى نَفْسِهِ سُبْحَانَهُ، وَتَنْبِيْهَا عَلَى عَظَمَتِهِ الْكَامِلَةِ، وَعَلَى مَلِكِهِ الْكَامِلِ، وَهُوَ السُّلْطَانُ، فَهُوَ مَالِكُ دُو سُلْطَانٍ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ كَلَامٌ جَزْأَيَا مَعْرِفَةً، وَإِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ وَالْحَبْرُ كِلَاهُمَا مَعْرِفَةً فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ طُرُقِ الْحَضَرِ، أَيْ: أَنَا الَّذِي لِي الْمَلِكِيَّةُ الْمَطْلُوقَةُ وَالسُّلْطَانُ التَّامُّ، لَا يَنْزِعُ عَنِّي فِيهَا أَحَدٌ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَتَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟» الِاسْتِفْهَامُ لِلتَّحْدِي، فَيَقُولُ: أَتَيْنَ الْمُلُوكُ الَّذِينَ كَانُوا فِي الدُّنْيَا لَهُمُ السُّلْطَةُ وَالتَّجَبُّرُ وَالتَّكَبُّرُ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ؟ وَفِي ذَلِكَ الْوَقْتِ يُحْمَرُونَ أَمْثَالَ الذَّرِّ يَطْوُهُمُ النَّاسُ بِأَفْدَائِهِمْ.

[٤] قَوْلُهُ: «يَطْوِي الْأَرْضِينَ السَّبْعَ» أَشَارَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ إِلَى أَنَّ الْأَرْضِينَ سَبْعٌ، وَلَمْ يَرِدِ الْعَدْدُ صَرِيحًا فِي الْقُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]، وَالْمِثْلَةُ هُنَا لَا تَصِحُّ إِلَّا فِي الْعَدَدِ؛ لِأَنَّ الْكَيْفِيَّةَ تَعَدُّ الْمِثْلَةَ فِيهَا. وَأَمَّا السَّنَةُ فَقَدْ صَرَّحَتْ بَعْدَهُ أَحَادِيثُ بِأَنَّهَا سَبْعٌ.

[٥] قَوْلُهُ: «ثُمَّ يَأْخُذُهَا بِشِمَالِهِ» كَلِمَةُ (شِمَالٍ) اخْتَلَفَ فِيهَا الرُّوَاةُ، فَمِنْهُمْ مَنْ أَثْبَتَهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ أَسْطَلَهَا، وَقَدْ حَكَّمُوا عَلَى مَنْ أَثْبَتَهَا بِالشَّدُودِ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ ثَقَاتَيْنِ فِي رِوَايَتِهَا عَنِ ابْنِ عُمَرَ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ نَاقِلَهَا نَفَقَةً، وَلَكِنَّهُ قَالَهَا مِنْ تَصَرُّفِهِ^(١). وَأَصْلُ هَذِهِ التَّخْطِئَةُ هُوَ مَا ثَبَتَ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ):

(١) قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» (ص: ٣٢٤): «ذَكَرَ الشَّيْخُ فِيهِ تَفَرَّدَ بِهِ عُمَرُ بْنُ حُزَةَ عَنْ سَالِمٍ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ نَافِعٌ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مَقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَلَمْ يَذْكُرَا فِيهِ الشِّمَالَ، وَرَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ الشِّمَالَ، وَرَوَى ذِكْرَ الشِّمَالِ فِي حَدِيثٍ آخَرَ غَيْرَ هَذِهِ الْقِصَّةِ إِلَّا أَنَّهُ ضَعِيفٌ بِمَرَّةٍ، تَفَرَّدَ بِأَحَدِهِمَا جَعْفَرُ بْنُ الزَّيْبَرِ، وَبِالْآخِرِ يَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ، وَهُمَا مَتْرُوكَانِ، وَكَيْفَ يَصِحُّ ذَلِكَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَمَى كُلْتَا يَدَيْهِ يَمِينًا؟! وَكَانَ مِنْ قَالِ ذَلِكَ أَرْسَلَهُ مِنْ لَفْظِهِ مَا وَقَعَ لَهُ، أَوْ عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ فِي ذِكْرِ الشِّمَالِ فِي مُقَابَلَةِ الْيَمِينِ». وَانْظُرْ أَيْضًا: «التَّذَكُّرَةُ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ص: ٢١٦) «فتح الباري» (١٣/ ٣٩٦) «الأنوار البهية» (١/ ٢٣٥).

ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟^(١).

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ^(٢) إِلَّا كَحَرْدَلَةٍ^(٣) فِي يَدِ أَحَدِكُمْ»^(٤).

= أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «الْمُقْسِطُونَ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَلَى يَمِينِ الرَّحْمَنِ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»^(٥)، وَهَذَا يَفْتَضِي أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ يَدٌ يَمِينٌ وَيَدٌ شِمَالٌ.

وَلَكِنْ إِذَا كَانَتْ لَفْظَةُ «شِمَالٍ» مُحْفُوظَةً، فَهِيَ عِنْدِي لَا ثَنَائِي «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الْيَدَ الْأُخْرَى لَيْسَتْ كَالْيَدِ الشِّمَالِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَخْلُوقِ، نَاقِصَةً عَنِ الْيَدِ الْيُمْنَى، فَقَالَ: «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ» أَيْ: لَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ آدَمَ: «اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ مُبَارَكَةً»^(٦)، فَلَمَّا كَانَ الْوَهْمُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ إِبْثَابَ الشِّمَالِ يَعْنِي: النِّقْصَ فِي هَذِهِ الْيَدِ دُونَ الْأُخْرَى، قَالَ: «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»، وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضًا قَوْلُهُ: «الْمُقْسِطُونَ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَلَى يَمِينِ الرَّحْمَنِ»، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بَيَانُ فَضْلِهِمْ وَمَرْتَبَتِهِمْ، وَأَتَمُّهُمْ عَلَى يَمِينِ الرَّحْمَنِ سُبْحَانَهُ.

وَعَلَى كُلِّ: فَإِنَّ يَدَيْهِ سُبْحَانَهُ اثْنَتَانِ بِلَا شَكٍّ، وَكُلٌّ وَاحِدَةٌ غَيْرُ الْأُخْرَى، وَإِذَا وَصَفْنَا الْيَدَ الْأُخْرَى بِالشِّمَالِ فَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُمَا أَقَلُّ قُوَّةٍ مِنَ الْيَدِ الْيُمْنَى، بَلْ كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ. وَالْوَاجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَحْنُ نُؤْمِنُ بِهَا وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ قَوْلِهِ: «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ» كَمَا سَبَقَ، وَإِنْ لَمْ تَثْبُتْ فَلَنْ نَقُولَ بِهَا.

[١] قَوْلُهُ: «فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ» هَكَذَا سَاقَهُ الْمُؤَلِّفُ وَالَّذِي فِي ابْنِ جَرِيرٍ: «فِي يَدِ اللَّهِ» فَفِيهَا سَاقَهُ الْمُؤَلِّفُ إِبْثَابُ الْكَفِّ لِلَّهِ تَعَالَى إِنْ كَانَ السَّيَاقُ مُحْفُوظًا، وَإِلَّا فَفِيهِ إِبْثَابُ الْيَدِ. أَمَّا الْكَفُّ فَقَدْ ثَبَتَ فِي أَحَادِيثَ أُخْرَى صَحِيحَةٍ.

[٢] قَوْلُهُ: «إِلَّا كَحَرْدَلَةٍ» هِيَ حَبَّةٌ ثَبَاتٍ صَغِيرَةٌ جِدًّا، يُضْرَبُ بِهَا الْمُثَلُّ فِي الصَّغَرِ وَالْقِلَّةِ، وَهَذَا

(١) أخرجه مسلم: كتاب صفات المنافقين، باب صفة القيامة، رقم (٢٧٨٨).

(٢) أخرجه ابن جرير (١٧/٢٤). وفي إسناده عمرو بن مالك التكري. قال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٩٦/٨): «ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مات سنة تسع وعشرين ومئة، وقال: يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه، يخطئ ويغرب». وقال الشيخ سليمان بن عبد الله: كما في «إبطال التنديد» (ص: ١٧٠) «وهذا الإسناد في نقدي صحيح».

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الإمامة، باب فضيلة الإمام العادل، رقم (١٨٢٧)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) أخرجه الترمذي مطولاً: كتاب تفسير القرآن، رقم (٣٣٦٨)، وقال: «حسن غريب»، والحاكم مختصراً (٢٦٣/٤) - وصححه، ووافقه الذهبي - وابن أبي عاصم في «السنن» (٢٠٤، ٢٠٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وصححه الألباني؛ كما في تعليقه على «المشكاة» (١٣٢٢/٣).

وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ^(١): حَدَّثَنِي يُونُسُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ فِي الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَذَرَاهِمَ سَبْعَةِ أَلْفَيْتٍ فِي ثُرْسٍ»^(٢).
قَالَ: وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا الْكُرْسِيُّ فِي الْعَرْشِ إِلَّا كَحَلْقَةِ مِنْ حَدِيدٍ أَلْفَيْتٍ بَيْنَ ظَهْرِي فَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ»^(٣).

= يَدُلُّ عَلَى عَظَمَتِهِ سُبْحَانَهُ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ، وَالْأَمْرُ أَعْظَمُ مِنْ هَذَا التَّمَثِيلِ التَّقْرِيبِيِّ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ، وَلَا تُحِيطُ بِهِ الْأَفْهَامُ.

[١] قَوْلُهُ: «قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ» هُوَ الْمُفَسِّرُ الْمَشْهُورُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَهُ تَفْسِيرٌ أَثَرِيٌّ يَتَعَمَّدُ فِيهِ عَلَى الْأَثَارِ، لَكِنْ آفَتْهُ أَنَّهُ لَمْ يَمَحْضْ هَذِهِ الْأَثَارَ، وَأَتَى بِالصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ وَمَا دُونَ الضَّعِيفِ أَيْضًا، وَكَأَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقَيِّدَ هَذَا وَجَعَلَ الْحُكْمَ بِالصَّحَّةِ وَالضَّعْفِ مُوَكُّوْلًا إِلَى الْفَارِيِّ، وَرُبَّمَا كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ مَرَّةً ثَانِيَةً وَيُمَحِّصُهُ، وَلَكِنْ لَمْ يَتَسَّرْ ذَلِكَ.

[٢] قَوْلُهُ: «مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ فِي الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَذَرَاهِمَ سَبْعَةِ أَلْفَيْتٍ فِي ثُرْسٍ» الْكُرْسِيُّ: مَوْضِعُ قَدَمَيْ اللَّهِ تَعَالَى، هَكَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَالذَّرَاهِمُ: جَمْعُ ذَرَاهِمَ، وَهُوَ النَّقْدُ مِنَ الْفِضَّةِ، وَالْثُرْسُ: شَيْءٌ مِنْ جِلْدٍ أَوْ خَشَبٍ يُحْمَلُ عِنْدَ الْقِتَالِ يُتَّقَى بِهِ السَّيْفُ وَالرَّمْحُ وَخَوْمُهُمَا.

[٣] قَوْلُهُ: «مَا الْكُرْسِيُّ فِي الْعَرْشِ» أَيْ: بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ، وَالْعَرْشُ هُوَ الْمَخْلُوقُ الْعَظِيمُ الَّذِي اسْتَوَى عَلَيْهِ الرَّحْمَنُ، وَلَا يَقْدَرُ قُدْرُهُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، وَالْمُرَادُ بِالْحَلْقَةِ حَلْقَةُ الدَّرْعِ، وَهِيَ صَغِيرَةٌ وَلَيْسَتْ بِشَيْءٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى فَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى عَظَمَتِهِ عَزَّوَجَلَّ، فَيَكُونُ مُنَاسِبًا لِتَفْسِيرِ الْآيَةِ الَّتِي جَعَلَهَا الْمُؤَلِّفُ تَرْجَمَةً

لِلْبَابِ.

(١) أخرجه ابن جرير (٣/٧، ٨). وقال الشيخ سليمان بن عبد الله؛ كما في «إبطال التنديد» (ص: ١٧٠): «رواه أصبغ بن الفرج بهذا الطريق واللفظ، وهو مرسل، وعبد الرحمن بن زيد ضعيف». وأخرجه محمد بن أبي شيبة في «العرش» (٥٨). وفي إسناده إسحاق بن مسلم المكي؛ كما في «السلسلة» (١٠٩) وهو متروك. وفيه أيضًا: المختار بن غسان، مجهول لا يعرف بجرح ولا تعديل. انظر: «التهذيب» (١٠/٦٨). وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص: ٤٠٤-٤٠٥). وفيه يحيى بن سعيد: قال ابن حبان في «المجروحين» (٣/١٢٩): «يروي المقلوبات والمزقات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد». وفيه أيضًا ابن جريج، وهو مدلس، وقد عنعنه. وأخرجه أيضًا من طريق آخر، وفيه: إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني، كذبه أبو حاتم وأبو زرعة؛ كما في «الميزان» (١/٧٢-٧٣). وأخرجه ابن مردويه كما في «تفسير ابن كثير» (١/٣٠٩، ٣١٠). وفيه مجهول، وضعيفان.

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ^(١) قَالَ: «بَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَالَّتِي تَلِيهَا خُمُسَاةٌ عَامٌ».....

[١] قَوْلُهُ: «وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ...» هَذَا الْحَدِيثُ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ، لَكِنَّهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَا جَمَالَ لِلرَّأْيِ فِيهَا، فَيَكُونُ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يُعْرِفْ بِالْأَخِذِ عَنِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ.

[٢] قَوْلُهُ: «بَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَالَّتِي تَلِيهَا خُمُسَاةٌ عَامٌ»، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْمَسَافَةُ بَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَالْمَاءِ أَرْبَعَةَ آلَافِ سَنَةٍ. وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «إِنَّ كَيْفَ كُلِّ سَّمَاءٍ خُمُسَاةٌ عَامٌ»^(١)، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ بَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَالْمَاءِ سَبْعَةُ آلَافٍ وَخُمُسَاةٌ عَامٌ، وَإِنَّ صَحَّ الْحَدِيثُ فَمَعْنَاهُ أَنَّ عُلُوَّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بَعِيدٌ جَدًّا. فَإِنْ قِيلَ: يَرُدُّ عَلَى هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْمُعَاصِرُونَ الْيَوْمَ مِنْ أَنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ بَعْضِ النُّجُومِ وَالْمَجَرَّاتِ مَسَافَاتٌ عَظِيمَةٌ؟

يَقَالُ فِي الْجَوَابِ: إِنَّهُ إِذَا صَحَّتِ الْأَحَادِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّا نَضْرِبُ بِهَا عَارِضَهَا عُرْضَ الْحَائِطِ، لَكِنْ إِذَا قُدِّرَ أَنَّ رَأَيْنَا الشَّيْءَ بِأَعْيُنِنَا، وَأَذَرَكْنَا بِأَبْصَارِنَا وَحَوَاسِنَا - فَبِهِ هَذِهِ الْحَالِ يَجِبُ أَنْ نَسْلُكَ أَحَدَ أَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ: مُحَاوَلَةُ الْجَمْعِ بَيْنَ النَّصِّ وَالْوَاقِعِ إِنْ أَمْنَكَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَيِّ طَرِيقٍ مِنْ طَرِيقِ الْجَمْعِ. الثَّانِي: إِنْ لَمْ يُمْكِنْ الْجَمْعُ تَبَيَّنَ ضَعْفُ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ أَنْ تُخَالِفَ شَيْئًا حِسِّيًّا وَاقِعًا أَبَدًا، كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي كِتَابِهِ «الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ»: «لَا يُمْكِنُ لِلدَّلِيلَيْنِ الْقَطْعِيَّيْنِ أَنْ يَتَعَارَضَا أَبَدًا؛ لِأَنَّ تَعَارُضَهُمَا يَقْتَضِي إِمَّا رَفْعَ الْقَيِّضَيْنِ أَوْ جَمْعَ الْقَيِّضَيْنِ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ، فَإِنَّ ظَنَّ التَّعَارُضِ بَيْنَهُمَا فِيمَا أَنْ لَا يَكُونُ تَعَارُضٌ وَيَكُونُ الْخَطَأُ مِنَ الْفَهْمِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا ظَنًّا وَالْآخَرُ قَطْعِيًّا».

فَإِذَا جَاءَ الْأَمْرُ الْوَاقِعُ الَّذِي لَا إِشْكَالَ فِيهِ مُخَالِفًا لظَاهِرِ شَيْءٍ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَنِ فَإِنَّ ظَاهِرَ الْكِتَابِ يُؤَوَّلُ حَتَّى يَكُونَ مُطَابِقًا لِلوَاقِعِ.

مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا﴾ [الفرقان: ٦١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦] أَيْ: فِي السَّمَوَاتِ.

(١) هذا اللفظ قطعة من حديث الأوعال؛ كما هو في «المسند» (١/٢٠٦) و«المستدرک» (٢/٤١٢) وغيرهما. وانظر تخریج حديث الأوعال بکماله: (ص: ٨٣٩) مع بیان ضعفه.

وَبَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ وَسَمَاءٍ حُمْسِيَّةٌ عَامٌ، وَبَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالْكَرْسِيِّ حُمْسِيَّةٌ عَامٌ، وَبَيْنَ الْكَرْسِيِّ وَالْمَاءِ حُمْسِيَّةٌ عَامٌ، وَالْعَرْشُ فَوْقَ الْمَاءِ، وَاللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ^{١١}،

والآية الثانية أَشَدُّ إِشْكَالًا مِنَ الْآيَةِ الْأُولَى، لِأَنَّ الْآيَةَ الْأُولَى يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: الْمُرَادُ بِالسَّمَاءِ الْعُلُوُّ، وَلَكِنِ الْآيَةُ الثَّانِيَةُ هِيَ الْمُسْكِلةُ جِدًّا، وَالْمَعْلُومُ بِالْحِسِّ الْمُشَاهِدِ أَنَّ الْقَمَرَ لَيْسَ فِي السَّمَاءِ نَفْسِهَا، بَلْ هُوَ فِي فَلَكٍ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ.

وَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ الْقُرْآنُ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْقَمَرَ مُرْصَعٌ فِي السَّمَاءِ كَمَا يُرْصَعُ الْمِسْمَارُ فِي الْحَشَبَةِ دَلَالَةً قَطْعِيَّةً، فَإِنَّ قَوْلَهُمْ: إِنَّا وَصَلْنَا الْقَمَرَ. لَيْسَ صَحِيحًا، بَلْ وَصَلُوا جِزْمًا فِي الْجَوِّ ظَنُّهُ الْقَمَرَ.

لَكِنِ الْقُرْآنُ لَيْسَ صَرِيحًا فِي ذَلِكَ، وَلَيْسَتْ دَلَالَتُهُ قَطْعِيَّةً فِي أَنَّ الْقَمَرَ مُرْصَعٌ فِي السَّمَاءِ، فَأَيُّ الْفُرْقَانِ قَالَ اللَّهُ فِيهَا: ﴿بَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا﴾ [الفرقان: ٦١]، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالسَّمَاءِ الْعُلُوُّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الرعد: ١٧]، وَالْمَاءُ يُنْزَلُ مِنَ السَّحَابِ الْمُسْحَرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسْحَرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وَهَذَا التَّأْوِيلُ لِلآيَةِ قَرِيبٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ فَيُمْكِنُ فِيهَا التَّأْوِيلُ أَيْضًا بِأَنْ يُقَالَ: الْمُرَادُ لَقَوْلِهِ: ﴿فِيهِنَّ﴾ فِي جِهَتِهِنَّ، وَجَهَةُ السَّمَوَاتِ الْعُلُوُّ، وَحِينَئِذٍ يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْآيَاتِ وَالْوَاقِعِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَاللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ» هَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ بِإِثْبَاتِ عُلُوِّ اللَّهِ تَعَالَى عُلُوًّا ذَاتِيًّا، وَعُلُوِّ اللَّهِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

أ- عُلُوُّ الصِّفَةِ، وَهَذَا لَا يُبْكَرُهُ أَحَدٌ يَتَنَسَّبُ لِلْإِسْلَامِ، وَالْمُرَادُ بِهِ كَمَا لَ صِفَاتِ اللَّهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٦٠].

ب- عُلُوُّ الذَّاتِ، وَهَذَا أَتَكَرَّرَ بَعْضُ الْمُتَسَيِّينَ لِلْإِسْلَامِ، فَيَقُولُونَ: كُلُّ الْعُلُوِّ الْوَارِدِ الْمُضَافِ إِلَى اللَّهِ الْمُرَادُ بِهِ عُلُوُّ الصِّفَةِ، فَيَقُولُونَ فِي قَوْلِهِ ﷻ: «وَاللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ» أَيُّ: فِي الْقُوَّةِ وَالسَّيْطَرَةِ وَالسُّلْطَانِ، وَلَيْسَ فَوْقَهُ بِذَاتِهِ. وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا تَحْرِيفٌ فِي النُّصُوصِ وَتَعْطِيلٌ فِي الصِّفَاتِ. وَالَّذِينَ أَتَكَرَّرُوا عُلُوُّ اللَّهِ بِذَاتِهِ انْقَسَمُوا إِلَى قِسْمَيْنِ:

أ- مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَهَذَا لَا شَكَّ ضَلَالٌ مُقْتَضٍ لِلْكَفْرِ.

لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِكُمْ»^(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زُرِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. وَرَوَاهُ بَنُخْوَةُ الْمَسْعُودِيُّ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَه الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. قَالَ: «وَلَهُ طُرُقٌ»^(٢).

وَعَنِ الْعَبَّاسِ^(٣) ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «هَلْ تَذَرُونَ كَمَ»....

ب- مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا فَوْقَ وَلَا تَحْتَ وَلَا يَمِينُ وَلَا شِمَالُ، وَلَا مُتَّصِلٌ بِالْخَلْقِ وَلَا مُنْفَصِلٌ عَنِ الْخَلْقِ، وَهَذَا إِنْكَارٌ مَحْضٌ لَوْجُودِ اللَّهِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَوْ قِيلَ لَنَا: صِفُوا الْعَدَمَ. مَا وَجَدْنَا أَبْلَغَ مِنْ هَذَا الْوَصْفِ. فَفَرَّوْا مِنْ شَيْءٍ دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ وَالْعُقُولُ وَالْفِطْرَةُ إِلَى شَيْءٍ تُنْكِرُهُ النُّصُوصُ وَالْعُقُولُ وَالْفِطْرَةُ.

[١] قَوْلُهُ: «لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِكُمْ» يَشْمَلُ أَعْمَالَ الْقُلُوبِ وَأَعْمَالَ الْجَوَارِحِ، الْمَرْئِي مِنْهَا وَالْمَسْمُوعِ، وَذَلِكَ لِعُمُومِ عِلْمِهِ وَسَعَتِهِ، وَإِنَّمَا أَتَى بِذَلِكَ بَعْدَ ذِكْرِ عُلُوِّهِ؛ لِيُبَيِّنَ أَنَّ عُلُوَّهُ لَا يَمْنَعُ عِلْمَهُ بِأَعْمَالِنَا، وَهُوَ إِشَارَةٌ وَاضِحَةٌ إِلَى عُلُوِّ ذَاتِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

[٢] قَوْلُهُ: «الْعَبَّاسُ» يُقَالُ: الْعَبَّاسُ وَعَبَّاسٌ، وَ(أَل) هُنَا لَا تُفِيدُ التَّعْرِيفَ؛ لِأَنَّ (عَبَّاسٌ) مَعْرِفَةٌ؛ لَكُونِهِ عَلَمًا، لَكُنْهَا لِلْمَنْحِ الْأَصْلِ، كَمَا يُقَالُ: الْفَضْلُ لِفَضْلِهِ، وَالْعَبَّاسُ لِعُبُوسِهِ عَلَى الْأَعْدَاءِ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلْمَنْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا^(٤)

[٣] قَوْلُهُ: «هَلْ تَذَرُونَ» «هَلِ اسْتِفْهَامِيَّةٌ يُرَادُ بِهَا أَمْرَانِ:

أ- التَّشْوِيقُ لِمَا سَيَذْكُرُ.

ب- التَّنْبِيهُ إِلَى مَا سَيُلْقِيهِ عَلَيْهِمْ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَدَشِيَّةِ﴾ [الغاشية: ١]، هَذَا تَنْبِيهٌُ وَتَشْوِيقٌ إِلَى شَيْءٍ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ الْكُونِيَّةِ.

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص: ٢٦) وَفِي «النَّقْضِ عَلَى الْمَرْيَسِيِّ» (ص: ٧٣، ٩٠، ١٠٥) وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» (ص: ١٠٥، ١٠٦، ٣٧٦، ٣٧٧) وَالتَّطَبُّرِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٨٩٨٧) وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ» (ص: ٤٠١) وَالحَاطِبِيُّ فِي «الْمَوْضِعِ» (٢/ ٤٧). وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «اجْتِمَاعِ الْجَبُوشِ الْإِسْلَامِيَّةِ» (ص: ١٠٠) وَالذَّهَبِيُّ فِي «الْعُلُوِّ» (ص: ٦٤). وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ (١/ ٦٨) بَعْدَمَا عَزَاهُ لِلطَّبْرَانِيِّ: «رَجَالَهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ».

(٢) «أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِكٍ» (ص: ١٥٥).

بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟^٩ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ^{١٠}. قَالَ: «بَيْنَهُمَا مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ^{١١}، وَمِنْ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ، وَكَثُفُ كُلِّ سَمَاءٍ مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ، وَبَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَاكَ عَلَى تَحَرُّفٍ تُجْحِكُ مِنَ عَذَابِ آلِمْ﴾ [الصف: ١٠]، هَذَا تَنْبِيهُ وَتَشْوِيقٌ عَلَى شَيْءٍ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ الشَّرْعِيَّةِ وَهُوَ الْإِيمَانُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ.

وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣] تَنْبِيهُ وَتَحْذِيرٌ.

وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ هَلْ أَنْتُمْ بِمُتَرَبِّينَ مِنْ ذَلِكَ مُتُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٦٠] تَنْبِيهُ وَتَحْذِيرٌ، وَاخْتِلَافٌ هَذِهِ الْمَعَانِي بِحَسَبِ الْقَرَائِنِ وَالسِّيَاقِ، وَلَا فَالْأَضَلُّ فِي الِاسْتِفْهَامِ أَنَّهُ طَلَبَ الْعِلْمَ بِالْشَيْءِ.

قَوْلُهُ: «كَمْ اسْتِفْهَيْتُمْ».

[١] قَوْلُهُ: «قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ» جَاءَ الْعَطْفُ بِالْوَاوِ؛ لِأَنَّ عِلْمَ الرَّسُولِ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ، فَهُوَ الَّذِي يُعَلِّمُهُ بِمَا لَا يَدْرِكُهُ الْبَشَرُ. وَكَذَلِكَ فِي الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ يُقَالُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَعْلَمُ الْخَلْقِ بِشَرَعِ اللَّهِ، وَعِلْمُهُ بِهِ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ، وَمَا قَالَهُ ﷺ فِي الشَّرْعِ فَهُوَ كَقَوْلِ اللَّهِ، وَلَيْسَ هَذَا كَقَوْلِهِ: «مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ»^(١)؛ لِأَنَّ هَذَا فِي بَابِ الْقَدَرِ وَالْمِشِيئَةِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُجْعَلَ الرَّسُولُ ﷺ مُشَارِكًا لِلَّهِ فِي ذَلِكَ، بَلْ يُقَالُ: مَا شَاءَ اللَّهُ. ثُمَّ يُعْطَفُ بِ(ثُمَّ)، وَالضَّابِطُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْأُمُورَ الشَّرْعِيَّةَ يَصِحُّ فِيهَا الْعَطْفُ بِالْوَاوِ، وَأَمَّا الْكُونِيَّةُ فَلَا.

وَمِنْ هُنَا نَعْرِفُ خَطَأَ وَجْهٍ مَنْ يَكْتُسِبُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْيَالِ: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَبَّحُوا اللَّهَ عَمَلَكُمْ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة: ١٠٥] بَعْدَ مَوْتِ الرَّسُولِ ﷺ وَتَعَذُّرِ رُؤْيَيْهِ، فَاللَّهُ يَرَى، وَلَكِنْ رَسُولُهُ لَا يَرَى، فَلَا تَجُوزُ كِتَابَتُهُ؛ لِأَنَّهُ كَذَبَ عَلَيْهِ ﷺ.

[٢] قَوْلُهُ: «خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ الْمِيمُ الثَّانِيَّةُ فِي خَمْسِمِائَةِ مَكْسُورَةٍ، وَالْأَلِفُ لَا يُنْطَقُ بِهَا.

(١) أخرجه أحد (١/٢١٤، ٢٢٤، ٢٨٣، ٢٤٧) والبخاري في «الأدب المفرد» (٧٨٣) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» كما في «تحفة الأشراف» (٥/٢٦٩)، وابن ماجه بنحوه: كتاب الكفارات، باب النهي أن يقال: ما شاء الله وشئت، رقم (٢١١٧)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦٧٢)، والطحاوي في «المشكل» (١/٩٠)، والطبراني في «الكبير» (١٣٠٠٥، ١٣٠٠٦) وأبو نعيم في «الحلية» (٤/٩٩) والبيهقي (٣/٢١٧). وقال البوصيري في «الزوائد»: «في إسناده الأجلح بن عبد الله مختلف فيه، ضعفه الإمام أحمد وأبو حاتم والنسائي وأبو داود وابن سعد، ووثقه ابن معين ويعقوب بن سفيان والعجلي، وباقي الإسناد ثقات». وقال الشيخ سليمان في «التيسير» (ص: ١٢٠): «فقد ثبت أن النبي ﷺ لما قال له رجل... الحديث».

والعرش بحر بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض^[١]، والله تعالى فوق ذلك^[٢]، وليس يخفى عليه شيء من أعمال بني آدم^[٣].....

[١] قوله: «وبين السماء السابعة والعرش بحر بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض» وذلك خمسمائة سنة.

[٢] قوله: «والله تعالى فوق ذلك» هذا دليل على العلو العظيم لله عز وجل، وأنه سبحانه فوق كل شيء، ولا يحيط به شيء من مخلوقاته، لا السموات ولا غيرها، وعليه فإنه سبحانه لا يوصف بأنه في جهة يحيط به؛ لأن ما فوق السموات والعرش عدم، ليس هناك شيء حتى يقال: إن الله أحاط به شيء من مخلوقاته؛ ولهذا جاء في بعض كتب أهل الكلام يقولون: لا يجوز أن يوصف الله بأنه في جهة مطلقاً. ويذكرون العلو؛ ظناً منهم أن إثبات الجهة يستلزم الحصر.

وليس كذلك؛ لأننا نعلم أن ما فوق العرش عدم لا مخلوقات فيه، ما ثم إلا الله، ولا يحيط به شيء من مخلوقاته أبداً. فالجهة إثباتها لله فيه تفصيل، أما إطلاق لفظها نفياً وإثباتاً فلا نقول به؛ لأنه لم يرد أن الله في جهة، ولا أنه ليس في جهة، ولكن نفضل، فنقول: إن الله في جهة العلو؛ لأن الرسول ﷺ قال للحارثية: «أين الله؟» - وأين يستقون بها عن المكان - ف قالت: في السماء. فأثبت ذلك، فأقرها النبي ﷺ عليه، وقال: «أعنفها؛ فإنها مؤمنة»^(١).

وأهل التخريف يقولون: «أين» بمعنى «من» أي: من الله؟ قالت: في السماء. أي: هو من في السماء، ويذكرون العلو. وقد رد عليهم ابن القيم رحمه الله في كتبه ومنها «النونية» وقال لهم: اللغة العربية لا تأتي فيها «أين» بمعنى «من»، وقرئ بين «أين» و«من».

فالجهة ليست جهة سفلى، وذلك لوجوب العلو له فطرة وعقلاً وسمناً، وليست جهة علو يحيط به؛ لأنه تعالى وسع كرسيه السموات والأرض، وهو موضع قدميه، فكيف يحيط به تعالى شيء من مخلوقاته؟ فهو في جهة علو لا يحيط به، ولا يمكن أن يقال: إن شيئاً يحيط به؛ لأننا نقول: إن ما فوق العرش عدم ليس ثم إلا الله سبحانه؛ ولهذا قال: «والله تعالى فوق ذلك».

[٣] قوله: «وليس يخفى عليه شيء من أعمال بني آدم» وقوله: «أعمال» إن قرئت بالأقوال صار المراد بها: أعمال الجوارح، والأقوال للسان، وإن أقرئت شملت أعمال الجوارح وأقوال اللسان

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

= وأعمال القلوب، وهي هنا مفردة، فتشمل كل ما يتعلق باللسان أو القلب أو الجوارح، بل أبلغ من ذلك أنه لا يخفى عليه شيء من أعمال بني آدم في المستقبل، فهو يعلم ما يكون فضلاً عما كان، قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [طه: ١١٠]، أي: ما يستقبلونه وما مضى عليهم، ولما قال فرعون لموسى: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى﴾ [أي: ما شأنها؟ قال: ﴿عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ﴾ [أي: محفوظة] ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي﴾ [لا يجهل] ﴿وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥١-٥٢] لا يذهل عما مضى سبحانه وتعالى.

والنبي ﷺ صدر هذا الأمر بـ(هل) الدالة على التشويق والتنبية من أجل أن ثبت عقيدة عظيمة، وهو أنه تعالى فوق كل شيء بذاته، وأنه محيط بكل شيء علماً، لقوله: «وليس يخفى عليه شيء من أعمال بني آدم»، فإذا علمنا ذلك أوجب لنا تعظيمه والحدار من مخالفته؛ لأنه فوقنا، فهو عال علينا، وأمره محيط بنا.

وفي الحديث صفتان لله: ثبوتية، وهي علو المستفاد من قوله: «والله فوق ذلك»، وسلبية المستفادة من قوله: «ليس يخفى عليه شيء من أعمال بني آدم»، ولا يوجد في صفات الله عز وجل صفة سلبية مخضة، بل صفاته السلبية التي هي النفي متضمنة لثبوت ضدها على وجه الكمال، فينفى عنه الخفاء لكمال علمه، وينفى عنه اللغوب لكمال قوته، وينفى عنه العجز لكمال قدرته، وما أشبه ذلك.

فإذا نفى الله عن نفسه شيئاً من الصفات المراد انتفاء تلك الصفة عنه لكمال ضدها، كما قال تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] السنة: الثعاس، والنوم: الإغفاء العميق، وذلك لكمال حياته وقبوميته، إذ لو كان ناقص الحياة لاحتاج إلى النوم، ولو نام ما كان قيوماً على خلقه؛ لأنه حين ينام لا يكون هناك من يقوم عليهم؛ ولهذا كان أهل الجنة لا ينامون لكمال حياتهم؛ ولأن النوم في الجنة يذهب عنهم وقتاً بلا فزع ولا سرور ولا لذة؛ لأن السرور فيها دائم؛ ولأن النوم هو الوفاة الصغرى، والجنة لا موت فيها.

وليس في صفات الله نفي مخض؛ لأن النفي المخض عدم لا ثناء فيه ولا كمال، بل هو لا شيء، ولأن النفي أحياناً يراد لكون المحل غير قابل له، مثل قولك: الجدار لا يظلم.

وقد يكون نفي الدّم ذمّاً، كما في قول الشاعر:

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ^(١).

فِيهِ مَسَائِلٌ:

الأولى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^[١].

فَبَيْلَةٌ لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ^(٢)

فَنَفَى الْغَدْرَ عَنْهُمْ وَالظُّلْمَ لَيْسَ مَدْحًا، بَلْ هُوَ ذَمٌّ يُنبِئُ عَنْ عَجْزِهِمْ وَضَعْفِهِمْ.

وَقَالَ آخَرُ:

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ بِشَيْءٍ وَإِنْ هَانَا

يَجْزُونَ مِنْ ظُلْمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً وَمِنْ إِسَاءَةِ أَهْلِ الشُّوءِ إِحْسَانًا

كَأَنَّ رَبَّكَ لَمْ يَخْلُقْ لِحَشِيَّتِهِ سِوَاهُمْ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ إِنْسَانًا

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَتُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا^(٣)

فَنَفَى أَنْ يَكُونَ لَهُمْ يَدٌ فِي الشَّرِّ وَيَبِّنُ أَنَّ ذَلِكَ لِعَجْزِهِمْ عَنِ الْإِنْتِصَارِ لَأَنْفُسِهِمْ، وَتَمْنَى أَنْ يَكُونَ

لَهُ قَوْمٌ خَيْرٌ مِنْهُمْ وَأَقْوَى.

فِيهِ مَسَائِلٌ:

[١] الأولى: تَفْسِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ

(١) أخرجه أحمد (٢٠٧، ٢٠٦/١) وأبو داود: كتاب السنة، باب في الجهمية، رقم (٤٧٢٣)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الحاقة، رقم (٣٣٢٠)، وقال: «حسن غريب»، وابن ماجه: المقدمة، باب فيها أنكرت الجهمية، رقم (١٩٣)، وعثمان الدارمي في «الرد على الجهمية» (ص: ٢٤): وفي «النقض على المريسي» (ص: ٩٠) وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٧٧) وابن خزيمة في «التوحيد» (١٠٢، ١٠١) والأجري في «الشريعة» (٢٩٢، ٢٩٣) ومحمد بن أبي شبة في «العرش» (٩، ١٠) والحاكم (٢/٢٨٨، ٤١٢) - وصححه - واللالكائي (٦٥١) وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢) والبيهقي في «الأسياء» (ص: ٣٩٨) وابن عبد البر في «التمهيد» (٧/١٤٠) وابن حزم في «الفصل» (٢/١٠٠) وابن قدامة في «العلو» (ص: ٧): والمزي في «تهذيب الكمال» (٢/٧١٩) والذهبي في «العلو» (٤٩-٥٠) من طريق عبد الله بن عميرة، عن الأحنف بن قيس، عن العباس. وقال الذهبي في «الميزان» (٢/٤٦٩): «فيه -أي- عبد الله- فيه جهالة». قال البخاري: «لا يعرف له سماع من الأحنف بن قيس». وهذا الحديث يعرف بحديث الأوعال، وقد قال ابن العربي في عارضته: «إن خبر الأوعال متلف من الإسرائيليات». وانظر: «تهذيب السنن» لابن القيم (٧/٩٢، ٩٣).

(٢) البيت ينسب للنجاحي الحارثي قيس بن عمرو، انظر: الحامسة الصغرى لأبي تمام (ص: ٢١٥-٢١٦)، والشعر والشعراء لابن قتيبة (١/٣١٩)، وخزانة الأدب للبغداد (١/٢٣٢).

(٣) ذكره أبو تمام في ديوان الحامسة (ص: ١١) عن رجل من بلعبر يقال له: قريط بن أنيف.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ هَذِهِ الْعُلُومَ وَأَمْثَالَهَا بَاقِيَةٌ عِنْدَ الْيَهُودِ الَّذِينَ فِي رَمَنِهِ ﷺ وَلَمْ يُنْكِرُوهَا وَلَمْ يَتَأَوَّلُوهَا^[١].

الثَّالِثَةُ: أَنَّ الْحَبْرَ لَمَّا ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ صَدَقَهُ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ بِتَقْرِيرِ ذَلِكَ^[٢].
الرَّابِعَةُ: وَقُوعُ الضَّحِكِ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ لَمَّا ذَكَرَ الْحَبْرُ هَذَا الْعِلْمَ الْعَظِيمَ^[٣].
الخَامِسَةُ: التَّضَرُّيعُ بِذِكْرِ الْيَدَيْنِ، وَأَنَّ السَّمَوَاتِ فِي الْيَدِ الْيُمْنَى وَالْأَرْضِينَ فِي الْأُخْرَى^[٤].
السَّادِسَةُ: التَّضَرُّيعُ بِتَسْمِيَّتِهَا الشَّمَالَ^[٥].
السَّابِعَةُ: ذِكْرُ الْجَبَّارِينَ وَالتُّكْتَرِينَ عِنْدَ ذَلِكَ^[٦].

= حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ حَيْثُ أَقَرَّ النَّبِيُّ ﷺ الْحَبْرَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إصْبَعٍ... إلخ.
[١] الثَّانِيَةُ: أَنَّ هَذِهِ الْعُلُومَ وَأَمْثَالَهَا بَاقِيَةٌ عِنْدَ الْيَهُودِ الَّذِينَ فِي رَمَنِهِ ﷺ لَمْ يُنْكِرُوهَا وَلَمْ يَتَأَوَّلُوهَا، كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ الْيَهُودَ خَيْرٌ مِنْ أَوْلِيكَ الْمُحَرِّفِينَ لَهَا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكْذِبُوهَا وَلَمْ يَتَأَوَّلُوهَا، وَجَاءَ قَوْمٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ فَقَالُوا: كَيْسَ اللَّهُ أَصَابِعُ، وَإِنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْقُدْرَةُ. فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: الْيَهُودُ خَيْرٌ مِنْهُمْ فِي هَذَا وَأَعْرَفُ بِاللَّهِ.

[٢] الثَّالِثَةُ: أَنَّ الْحَبْرَ لَمَّا ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ صَدَقَهُ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ بِتَقْرِيرِ ذَلِكَ. ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ بِقَوْلِهِ: «وَنَزَلَ الْقُرْآنُ» أَنَّهُ بَعْدَ كَلَامِ الْحَبْرِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ قَوْلَهُ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ مِنْ قَبْلِ، لَكِنْ مُرَادُ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ الْقُرْآنَ قَدْ نَزَلَ بِتَقْرِيرِ ذَلِكَ.

[٣] الرَّابِعَةُ: وَقُوعُ الضَّحِكِ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ لَمَّا ذَكَرَ الْحَبْرُ هَذَا الْعِلْمَ الْعَظِيمَ. فَبِهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الضَّحِكِ فِي تَقْرِيرِ الْأَشْيَاءِ؛ لِأَنَّ الضَّحِكَ يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا وَعَدَمِ الْكَرَاهِيَةِ.
[٤] الْخَامِسَةُ: التَّضَرُّيعُ بِذِكْرِ الْيَدَيْنِ، وَأَنَّ السَّمَوَاتِ فِي الْيَدِ الْيُمْنَى وَالْأَرْضِينَ فِي الْأُخْرَى. وَقَدْ بَيَّنَّتِ الْيَدَانِ لِلَّهِ تَعَالَى بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَاجْمَاعِ السَّلَفِ.

وَقَوْلُهُ: «فِي الْأُخْرَى» لَا يَعْني أَنَّهُ يَنْفِي ذِكْرَ الشَّمَالِ؛ لِمَا ذَكَرَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ التَّالِيَةِ وَهِيَ:

[٥] السَّادِسَةُ: التَّضَرُّيعُ بِتَسْمِيَّتِهَا الشَّمَالَ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ.

[٦] السَّابِعَةُ: ذِكْرُ الْجَبَّارِينَ وَالتُّكْتَرِينَ عِنْدَ ذَلِكَ، وَوَجْهُ ذِكْرِهِمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُمْ تَجَبُّرٌ وَتَكَبُّرٌ الْآنَ، فَلْيَقُومُوا بِذَلِكَ.

- الثَّامِنَةُ: قَوْلُهُ: «كَخَرَدَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدِكُمْ»^[١].
 التَّاسِعَةُ: عِظَمُ الْكُرْبِيِّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّمَاءِ^[٢].
 العَاشِرَةُ: عِظَمُ الْعَرْشِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكُرْبِيِّ^[٣].
 الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ: أَنَّ الْعَرْشَ غَيْرُ الْكُرْبِيِّ وَالْمَاءِ^[٤].
 الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ^[٥].
 الثَّالِثَةِ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالْكَرْبِيِّ^[٦].

[١] الثَّامِنَةُ: قَوْلُهُ: «كَخَرَدَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدِكُمْ» يغني بذلك قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ إِلَّا كَخَرَدَلَةٍ فِي كَفِّ أَحَدِكُمْ»، هَكَذَا قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي كَفِّ أَحَدِكُمْ. وَقَدْ سَأَلَ الْأَثَرُ بِقَوْلِهِ: «كَخَرَدَلَةٍ فِي يَدِ أَحَدِكُمْ» انْظُرْ (ص: ٨٣١) وَكَلَامَنَا عَلَى الْأَثَرِ هُنَاكَ.

[٢] التَّاسِعَةُ: عِظَمُ الْكُرْبِيِّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّمَاءِ؛ حَيْثُ ذَكَرْنَا أَنَّهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْكَرْبِيِّ كَدَرَاهِمَ سَبْعَةِ أَلْفَيْتٍ فِي تَرْسٍ.

[٣] العَاشِرَةُ: عِظَمُ الْعَرْشِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكُرْبِيِّ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْكُرْبِيَّ كَحَلَقَةٍ أُلْقِيَتْ فِي فَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَرْشِ.

[٤] الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ: أَنَّ الْعَرْشَ غَيْرُ الْكُرْبِيِّ وَالْمَاءِ، وَلَمْ أَرْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْعَرْشَ هُوَ الْمَاءُ. لَكِنْ هُنَاكَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْعَرْشَ هُوَ الْكُرْبِيُّ؛ لِحَدِيثٍ: «إِنَّ اللَّهَ يَضَعُ كُرْسِيَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١)، وَظَنُّوا أَنَّ هَذَا الْكُرْبِيَّ هُوَ الْعَرْشُ، وَكَذَلِكَ زَعَمَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ الْكُرْبِيَّ هُوَ الْعِلْمُ، فَقَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] أُنِي: عَلِمُهُ. وَالصَّوَابُ: أَنَّ الْكُرْبِيَّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ، وَالْعَرْشُ هُوَ الَّذِي اسْتَوَى عَلَيْهِ الرَّحْمَنُ سُبْحَانَهُ، وَالْعِلْمُ صِفَةٌ فِي الْعَالَمِ يُذْرِكُ بِهَا الْمَعْلُومَ.

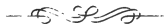
[٥] الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ، وَهُوَ تَحْمِيسَاتُهُ عَامٍ.

[٦] الثَّالِثَةِ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالْكَرْبِيِّ، وَهُوَ تَحْمِيسَاتُهُ عَامٍ.

(١) فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: «... يَوْمَ يَنْزِلُ اللَّهُ فِيهِ عَلَى كُرْسِيِّهِ يَنْطَبِقُ بِهِ كَمَا يَنْطَبِقُ الرَّحْلُ مِنْ تَضَاقُحِهِ كَسْعَةٍ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ». أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مَطُولًا: كِتَابُ التَّفْسِيرِ، تَفْسِيرُ سُورَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ (٢/ ٣٦٤) وَقَالَ: «صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَمْجِجْهُ» وَتَعَقَّبَهُ الذَّهَبِيُّ: «قُلْتُ: لَا وَاللَّهِ؛ فَعَثَانُ ضَعْفُهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَالْبَاقُونَ ثِقَاتٌ».

الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ الْكُرْسِيِّ وَالْمَاءِ^[١].
 الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الْعَرْشَ فَوْقَ الْمَاءِ^[٢].
 السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ^[٣].
 السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ^[٤].
 الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: كَيْفَ كُلُّ سَمَاءٍ خَمْسِيَّةٌ سَنَةٍ^[٥].
 التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الْبَحْرَ الَّذِي فَوْقَ السَّمَوَاتِ بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ خَمْسِيَّةٌ سَنَةٍ،
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ^[٦].

[١] الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ الْكُرْسِيِّ وَالْمَاءِ، وَهُوَ خَمْسِيَّةٌ عَامٌ.
 [٢] الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الْعَرْشَ فَوْقَ الْمَاءِ، وَهِيَ ظَاهِرَةٌ.
 [٣] السَّادِسَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهِيَ ظَاهِرَةٌ.
 [٤] السَّابِعَةَ عَشْرَةَ: كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَهُوَ خَمْسِيَّةٌ عَامٌ.
 [٥] الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ: كَيْفَ كُلُّ سَمَاءٍ خَمْسِيَّةٌ سَنَةٍ.
 [٦] التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ: أَنَّ الْبَحْرَ الَّذِي فَوْقَ السَّمَوَاتِ بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ خَمْسِيَّةٌ سَنَةٍ. وَقَدْ
 سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى جَمِيعِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِأَدِلَّتِهَا.
 وَيُسْتَفَادُ مِنْ أَحَادِيثِ الْبَابِ:
 ١ - أَنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ.
 ٢ - التَّحْذِيرُ مِنْ مُخَالَفَةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُجِزَّ لَنَا
 وَلَكُمْ بِالتَّوْحِيدِ، آمِينَ.



أَتَقُوا الْمَلَاعِنَ..... ٤٣
 أَتَقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي..... ٣٢٥
 أَتَنْتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا يِهِمْ كُفْرٌ..... ٤٣٣
 أَتَنْتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا يِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ،
 وَالْيَاحَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ..... ٤٦٧
 أَجَابَ ﷺ دَعْوَةَ الْيَهُودِيِّ..... ٦٩٦
 اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ..... ٨٠٧
 أَجْعَلْتَنِي اللَّهُ يَدًا؟!..... ٤٥٨، ١١٩، ٤٨
 أَحْرُضْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ..... ٧٠٣
 أَحْبَبُوا مَا خَلَقْتُمْ..... ٧٦٣، ١٧
 أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ..... ١٦٨
 اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي وَكَلْنَا يَدَيْهِ يَمِينَ مُبَارَكَةً..... ٨٣١
 أَخْرَجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ..... ٤٨٠
 أَخْرَجُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ..... ٤٧٩
 أَخْطَأُ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ..... ٥٥٥
 أَذْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّهُمْ
 يَخَافُ النَّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ..... ٩١
 إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ..... ٦٥٧
 إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَنَدَ فَاصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ..... ٧٩٩
 إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، قَرَأْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا..... ٧٧٣
 إِذَا ذَكَكَ فَأَجِبْهُ..... ٢٠١
 إِذَا سَقَطَتْ لِقَمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيُطِمْ مَا بِهَا مِنَ الْأَدَى،
 وَلْيَأْكُلْهَا..... ١٤٤
 إِذَا سَمِعْتُمْ مَنْ يَنْشُدُ الضَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقُولُوا:
 لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ..... ١٣٦

العَرَبِ، ولكن في التَّخْرِيشِ بَيْنَهُمْ ٣٤٤
 إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ آيَسَ أَنْ يَغْبِطَهُ الْمُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ
 الْعَرَبِ ١٦١
 أَنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ يَجْرَى الدَّمُ ٣٥٧، ٧١٣
 أَنَّ الصَّحَابَةَ خَرَجُوا إِلَى حَمْرَاءِ الْأَسَدِ وَلَمْ يَجِدُوا
 غَزَاوًا فَرَجَعُوا ٧٢١
 أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمَّا لَحِقَهُمُ الْجَدْبُ اسْتَسْقَوْا بِالْعَبَاسِ ٨١٥
 أَنَّ الطَّعْنَةَ تَخْرُجُ مِنْ صَنَاعَةٍ إِلَى حَضَرَمَوْتَ لَا
 تَخْشَى إِلَّا اللَّهَ ١٦٠، ٤٥٣
 إِنَّ اللَّهَ أَبْدَلَكُمْ بَخِيرَ مِنْهُمَا: عِيدَ الْأَضْحَى، وَعِيدَ
 الْفِطْرِ ٢٨٧
 إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَهَا عَلَيْكَ ٧٥٢
 إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أَمْنِي مَا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ
 تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ ٥٢٨
 إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ ٧٠١
 إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ، إِنَّهُ لَيْسَ بِأَعْوَرَ ٥٣٢
 إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ ٢٦٦
 إِنَّ اللَّهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ وَيَحْمَدُهُ
 عَلَيْهَا ٧٤٩
 إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ ٧٤١
 أَنَّ اللَّهَ يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ حَتَّى
 صَارُوا حُمَا ٧٥٠
 إِنَّ اللَّهَ يَضَعُ كُرْسِيَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٨٤١
 أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَكُونُ قَبْلَ وَجْهِ الْمُصَلِّي ٨٢٦
 إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ ٧٦٩
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ
 غَارُونَ ٧٩٨
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ رَجُلٌ يَجْلُومُ، فَأَخَذَ بِيَدِهِ وَقَالَ
 لَهُ: «كُلْ» ٤٢٦

أَكَلَ ﷺ مِنَ الشَّاءِ الَّتِي أَهْدَتْهَا لَهُ الْيَهُودِيَّةُ بِخَيْرٍ ... ٦٩٦
 أَلَا أُنَبِّئُكَ عَلَى مَا يَبْعَثُنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ أَنْ
 لَا تَدْعَ يَمَنًا إِلَّا أَلَا طَمَسْتُهُ ٣١٧
 أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ ٧٨١
 أَلَا أُبَشِّرُكُمْ بِأَخْبَرِ الْكَبَائِرِ؟ ٣٤
 أَلَا تَدْعَ صُورَةً إِلَّا أَلَا طَمَسْتَهَا ٣٥١
 إِلَّا رَفَثًا فِي ثَوْبٍ ٧٦١
 أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ
 الْجَسَدُ كُلُّهُ ٢٥٩، ٤٦٣
 أَلَمْ تَرِنِي إِلَى مَجْزَى الْمُدْلِيِّ نَظَرَ إِلَى أَسَامَةِ بْنِ زَيْدٍ
 وَإِلَى زَيْدٍ ٨٢٤
 أَمَا وَابَيْكَ لَتَنَبَّأَنَّهُ ٥٩٣
 أَمَرَ بَأَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ كُلِّ ذِي عَهِدٍ مِنَ الْمَجُوسِ ٣٨٤
 أُبْرِئْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ ٧٩٨
 أَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَأَنْ يُصَلِّيَ ٦١٠
 أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَحَبُّ الرِّجَالِ إِلَيْهِ ٣١٥
 أَنْ اجْتَمَعَا وَطَاوَعَا وَلَا تَفَرَّقَا ١٠٣
 إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يُعَذِّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٧٦١
 إِنَّ الْأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَكُونُ خُبْرَةً وَاحِدَةً
 يَتَكَفَّوْهَا الْجَبَّارُ بِيَدِهِ ٥٨١
 إِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَزَالُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمُ
 الْقِيَامَةِ وَمَا فِي وَجْهِهِ مِرْعَةٌ لَحْمٍ ٦٩٣
 إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ ٢٠٠
 إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَرَى أَنْ تَبْلُغَ حَيْثُ
 بَلَغَتْ يَتَوَيَّ بِهَا ٨٠٨
 أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا لَأَهْلِهِ ٦٩٥
 إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يُخَوِّفُ اللَّهُ
 بِهِمَا عِبَادَهُ ٤٤٠
 إِنَّ الشَّيْطَانَ آيَسَ أَنْ يَغْبِطَهُ الْمُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ

الآن يَا عَمْرُؤُ ٤٧٣
 إِنَّ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ يَرْضُوا ٥٤٦
 إِنَّا إِذَا تَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ ١٠٧
 أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشَّرِكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا
 أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكُهُ ٣١٨
 أَنَا الَّذِي سَمَنْتَنِي أُمِّي حَيْدَرَهُ ٢٤٣
 أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ ٦٦١
 أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٨١٨، ٦٨٨، ٢٠٧
 أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عِبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي ٤٨٦
 أَنَا مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ ٥٧٩
 أَنَشُدُكَ اللَّهُ، هَلْ سَأَلَنِي لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ مَنْ
 سَمَى مِنَ الْمُنَافِقِينَ؟ ٩١
 انْفُذْ عَلَى رَسَلِكَ ١٠٢
 إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ ١٠٢
 إِنَّكَ لَنْ تُحَدِّثَ قَوْمًا بِحَدِيثٍ لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ
 إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ ٥٧٦، ٤٨
 أَنْكُتْهَا لَا يَكُنْخِي ٦٥٦
 إِنَّكُمْ سَتَجِدُونَ دِرْعِي تَحْتَ بُرْمَةٍ ٦١٠
 إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ٧٣١، ٥٣٠، ٤٧٠، ٣٣١، ١٧٤
 إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى ٣٢٥
 إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ ١١٨
 إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَتَقَنَّا ٦٨٩
 إِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ، وَاللَّهُ يُعْطِي ٤٩٣
 إِنَّمَا أَهْلُكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ إِذَا سَرَقَ فِيهِمْ
 الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ ٢٨١
 إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو عَبْدِ مَنَافٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ ٦٦١
 أَنَّهُ ﷺ دَعَا أَنْ لَا يَفْعَلَ بِأَسْرِ أُمَّتِهِ بَيْنَهُمْ ٩١
 إِنَّهُ جَهْرَةٌ يُلْقِيهَا الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِ ابْنِ آدَمَ ٧٢٢
 إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَحْلِ ٦٥٨

إِنَّ النِّسَاءَ عَوَانٍ عِنْدَكُمْ ٦٨٨
 إِنَّ أَوَّلَ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةً
 الْبَدْر ٧٠١
 أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ ٥٩٥، ٣٧٦
 أَنْ تِلْذِ الْأُمَّةُ رَجَبًا ٦٨٦
 أَنْ جَلِيسُ السُّوءِ كَنَافِخِ الْكَبِيرِ: إِنَّمَا أَنْ يُحْرِقَ نِيَابَتَكَ،
 وَإِنَّمَا أَنْ يُحْدِثَ مِنْهُ زَايِحَةً كَرِيمَةً ٤٢٤
 إِنَّ رَبِّي غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ مِثْلَهُ قَبْلَهُ
 وَلَا بَعْدَهُ ٣٢٩
 أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَلَى أَصْحَابِهِ ذَاتَ يَوْمٍ
 وَهُمْ يَتَكَلَّمُونَ فِي الْقَدْرِ ٧٥١
 إِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ ٥٢١
 إِنَّ عِظَمَ الْجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ الْبَلَاءِ ٥٢٤
 إِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ ٥١٨
 إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ
 ٨٢٦، ٢٧٠
 أَنْ كُلُّ أُمَّةٍ مُسِيحَتْ لَا يَبْقَى لَهَا نَسْلٌ ٣٤٩
 إِنَّ اللَّهَ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ اسْمًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ
 الْجَنَّةَ ٦٢٥، ٥٧١، ٣٧٤
 إِنَّ اللَّهَ مَلَانِكَةٌ سَيَّاحِينَ فِي الْأَرْضِ يُبَلِّغُونِي مِنَ
 أُمَمِي السَّلَامَ ٣٣٩
 إِنَّ اللَّهَ مِثْرَ رَحْمَةٍ وَصَحَّ مِنْهَا رَحْمَةٌ وَاحِدَةٌ يَرَاهُمْ
 بِهَا الْخَلْقُ ٣٣٤
 إِنَّ مِنَ الْبَيِّنَاتِ لَسِحْرًا ٣٩٩
 إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ ٨٠٤
 إِنَّ مِنْ عِبَادِي مَنْ لَوْ أَغْنَيْتَهُ أَفْسَدَهُ الْغِنَى ٢٠٤
 أَنْ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يَحْطُ ٣٨٩
 إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ
 النَّاسِ ٢٢٩

- ١٩٩..... يَعِ الْجَمْعَ بِالذَّرَاهِمِ، وَاشْتَرِ بِالذَّرَاهِمِ جَنِيًّا.....
 بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيًّا إِلَى الْيَمَنِ بَعْدَ قِسْمَةِ غَنَائِمِ
 حُنَيْنٍ..... ٧٦٧
 بُعِثَ مِنْ خَيْرِ قُرُونِ بَنِي آدَمَ..... ٧٧٨
 بَيْنَ الرَّجُلِ وَالشَّرْكَ وَالْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ
 ٥١٩، ٤٣٣، ١٥٨
 تَأَخَّرَ عُمَرُ ذَاتَ يَوْمٍ، فَأَتَوْا إِلَيْهَا، فَقَالُوا: ابْحَثِي لَنَا
 عَنْهُ..... ٤٠٤
 تُبْرِكُكُمْ يَهُودُ بِحَمْسِينَ يَوْمًا..... ٥٩٩
 تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ، ٦٦٠، ٣٠٨، ٦٧، ٣٢
 تِلْكَ عَاجِلُ بُشْرَى الْمُؤْمِنِ..... ٥٢٨
 التَّمَسُّوْهَا فِي الْعَشْرِ..... ٤٩٥
 تَكَلَّمَكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ!..... ٨٠٨
 ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَهُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ..... ٣٧٤
 ثُمَّ وَجِبَتْ بَعْدَ ذَلِكَ أُمُورٌ، وَحُرِّمَتْ أُمُورٌ، فَلَا
 يَغْتَرُّ مَغْتَرًّا بِهَذَا..... ٦٣
 جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَوَجَدَ نُمْرَةً فِيهَا صُورٌ، فَوَقَفَ
 بِالْبَابِ وَلَمْ يَدْخُلْ..... ٥٧٥
 جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْكَذِبَ مِنْ عِلَامَاتِ النِّفَاقِ..... ٦٣٧
 الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ تَغْلِيهِ..... ٨٠٨
 الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ تَغْلِيهِ، وَالنَّارُ وَمِثْلُ
 ذَلِكَ..... ١٧٦
 حُبُّ لِلنَّبِيِّ ﷺ النِّسَاءِ وَالطَّيِّبِ..... ٤٧٠
 حَتَّى يَجِدَ مَا رَمَاهَا..... ٦٨٦
 حُجِّي وَاشْتَرِ طِي..... ٦٨٣
 حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ..... ٤٨
 الْحَرْبُ خُدَعَةٌ..... ٥١٠
 حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ..... ٦٩٥
 خَلَنِي وَرَبِّي، أَبِيعْتُ عَلَى رَقِيبَا؟..... ٨٠٥
- ٧٩٢..... إِنَّهُ لَا يُقْتَلُ رَاهِبٌ وَلَا سَخِيقٌ فَإِنْ وَلَا امْرَأَةٌ.....
 ٦١٠..... إِنَّهَا رُؤْيَا حَقٌّ.....
 ١٥٩..... إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُمَيٍّ.....
 ٢٧٨..... إِنَّهُمْ جَعَلُوا الْإِنْسَابَ فِي مَجَالِسِهِمْ.....
 إِنَّهُمْ آتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ
 وَلَا لِحَيَاتِهِ..... ٣٩٣
 إِنَّهُمْ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ..... ٤٤١
 إِنَّهُمْ يَوْمَانِ تُعْرَضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ عَلَى اللَّهِ..... ٢٨٦
 إِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَسْمَعَ مِنْ غَيْرِي..... ٥٠٣
 إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرَ لَا تُضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ..... ١٣٩
 إِنِّي قَدْ أَوْتَيْتُ جَدًّا..... ٤٩٣
 إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرَ لَا تُضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ..... ١٥٠
 أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ لِيَخْلُقُوا شَعِيرَةً..... ٧٦٣
 أُولَئِكَ قَوْمٌ جَعَلَتْ لَهُمْ طَبَائِعُهُمْ..... ٥٣٨
 أَيُّ جَوَارٍ هَذَا يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ؟..... ٥٧
 إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ..... ٤٦٢
 إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ
 ١٧١، ١٦٢
 أَجَبْتُكَ كَانَ أَخْطَى عِنْدَهُ مِنِّي؟..... ٣٩٠
 الْإِيمَانُ يَضَعُ وَتَسْبَعُونَ شُعْبَةً..... ٧٩٣
 أَيْنَ تُرِيدُ أَنْ أَصْلِي؟..... ٦٢
 أَيْنَ كَانَ اللَّهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ ... ٢٤
 أَبَيْتُفُ إِذَا جَفْتُ؟..... ٦٨٤
 أَيُّهَا النَّاسُ! إِنْ كُنْتُمْ مُصَدِّقِينَ، فَأَنْتُمْ حَقِّي، وَإِنْ
 كُنْتُمْ مُكَذِّبِينَ فَأَنْتُمْ هَلَكِي..... ٤٥٢
 بَايَعَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ لَا يَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا... ٦٩٢
 بَشَّرَ النَّاسَ أَنَّ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. خَالِصًا مِنْ
 قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ..... ٤٦

خَبِرَ النَّاسَ قَرْنِي ٧٧٨
 الْحَيَّرَ بَيْنَكِ، وَالشَّرَّ لَيْسَ إِلَيْكَ ٧٤٤، ٦٥٣
 خَبِرْتُكُمْ قَرْنِي ٧٧٨
 دَخَلَتِ النَّارُ امْرَأَةً فِي هَرَّةٍ حَبَسَتْهَا. ١٧٢، ٤٦٠، ٤٧٨
 ذَلِكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ ٥٤
 ذَلِكَ يَوْمٌ وَلِدْتُ فِيهِ، وَوُعْتُ فِيهِ ٢٨٦
 الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ ٣٧٨
 رَأَى النَّبِيُّ ﷺ جَنُرَيْلَ لَهُ سِتٌّ مِثَّةُ جَنَاحٍ قَدْ سَدَّ
 الْأَفْقَ ٢٣٣
 رَبُّ أَشْعَثَ مَذْفُوعٍ بِالْأَبْوَابِ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ
 لِأَبْرَهُ ٨٠٤
 الرَّجُلُ زَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَمَسْوُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ٦٨٨
 الرَّسُولُ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ الْفَالُ ٤٨٥
 الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتِّهِ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ
 النَّبُوءَةِ ٦٠٩
 الرَّيَاءُ. مَا سُئِلَ عَنِ الشَّرِّكَ الْأَصْغَرِ ٩٩
 زَوَّرْتُ فِي نَفْسِي كَلَامًا ٧٧٥
 زُورُوا الْقُبُورَ؛ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمْ الْآخِرَةَ ٣٣٧
 سَأَلْتُ رَبِّي ثَلَاثًا فَأَعْطَانِي اثْنَتَيْنِ وَمَنْعَنِي وَاحِدَةً.. ٣٦٨
 سُبْحَانَ اللَّهِ ١٥٩
 السَّعَةِ الَّذِينَ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ. ٣٧٤
 سَقَفْتُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا
 فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً. ٣٧، ١٦٠
 السَّقَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ ٧٦٣
 السَّلَامُ عَلَى جَنُرَيْلَ وَمِيكَالَ ٦٦٦
 السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ٢١٩
 السُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ ١٥٢
 السَّيِّدُ اللَّهُ ٦٨٧
 سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَلْقَى أَخَاهُ أَنْ يَنْحَنِي لَهُ؟ قَالَ:
 «لَا» ٩٥
 شَبَّهَ النَّبِيُّ ﷺ جَلِيسَ السُّوءِ بِنَافِخِ الْكِبَرِ ٢٧١
 شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الرِّيمَةِ ٦٩٥
 صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا ٧٠٩
 صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ
 وَعَشْرِينَ دَرَجَةً ٥٠
 صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي ٢٢٨
 الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ ٥١٣
 الصَّمَدُ بَأَنَّهُ الْكَامِلُ فِي عَلَيْهِ وَحِلْمِهِ وَسُؤْدُوهِ ٨١٦
 الصَّمَدُ: الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ ٧٠١
 عَبْدِي اسْتَطَعْتُكَ فَلَمْ تَطْعَمْنِي ٧٧٧، ٦٨٩
 عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُتُوطِ عِبَادِهِ ٥١١
 عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ إِنَّ أَمْرَهُ كُلُّهُ خَيْرٌ ٧٠٦
 عَسَى مِنَ اللَّهِ وَاجِبَةٌ ٤٩٠
 عَقَدَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سُؤَالٍ، وَبَنَى بِي فِي
 سُؤَالٍ، فَأَيُّكُنَّ كَانَ أَخْطَى عِنْدَهُ ٨٢
 عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ
 مِنْ بَعْدِي ٥٤٦
 فَأَبَوَاهُ يُودُّانِهِ أَوْ يُنْصَرَانِهِ أَوْ يُجْجَسَانِهِ ٢٧١
 فَأَغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ ٦٦٩
 فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُتَغَيَّبِي
 بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ ٦٢
 فَإِنَّا آخِذُوهَا وَنُطْرُقُ مَا لَيْهِ عَزْمَةً مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا.. ٨٠٦
 فِرٌّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ ٤٢٧، ٤٢٦
 فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيُّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ
 وَالرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيُّ وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ ٢٠
 فَعَلْتُ هَذَا لِتَأْتُمُوا بِي وَتَعَلَّمُوا صَلَاتِي ٩٣
 فَمَرَّ بِرَأْسِ الثَّمَنَالِ يَقْطَعُ، فَيَصِيرُ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ. ٧٦٧

خَبِرَ النَّاسَ قَرْنِي ٧٧٨
 الْحَيَّرَ بَيْنَكِ، وَالشَّرَّ لَيْسَ إِلَيْكَ ٧٤٤، ٦٥٣
 خَبِرْتُكُمْ قَرْنِي ٧٧٨
 دَخَلَتِ النَّارُ امْرَأَةً فِي هَرَّةٍ حَبَسَتْهَا. ١٧٢، ٤٦٠، ٤٧٨
 ذَلِكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ ٥٤
 ذَلِكَ يَوْمٌ وَلِدْتُ فِيهِ، وَوُعْتُ فِيهِ ٢٨٦
 الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ ٣٧٨
 رَأَى النَّبِيُّ ﷺ جَنُرَيْلَ لَهُ سِتٌّ مِثَّةُ جَنَاحٍ قَدْ سَدَّ
 الْأَفْقَ ٢٣٣
 رَبُّ أَشْعَثَ مَذْفُوعٍ بِالْأَبْوَابِ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ
 لِأَبْرَهُ ٨٠٤
 الرَّجُلُ زَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَمَسْوُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ٦٨٨
 الرَّسُولُ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ الْفَالُ ٤٨٥
 الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتِّهِ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ
 النَّبُوءَةِ ٦٠٩
 الرَّيَاءُ. مَا سُئِلَ عَنِ الشَّرِّكَ الْأَصْغَرِ ٩٩
 زَوَّرْتُ فِي نَفْسِي كَلَامًا ٧٧٥
 زُورُوا الْقُبُورَ؛ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمْ الْآخِرَةَ ٣٣٧
 سَأَلْتُ رَبِّي ثَلَاثًا فَأَعْطَانِي اثْنَتَيْنِ وَمَنْعَنِي وَاحِدَةً.. ٣٦٨
 سُبْحَانَ اللَّهِ ١٥٩
 السَّعَةِ الَّذِينَ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ. ٣٧٤
 سَقَفْتُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا
 فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً. ٣٧، ١٦٠
 السَّقَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ ٧٦٣
 السَّلَامُ عَلَى جَنُرَيْلَ وَمِيكَالَ ٦٦٦
 السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ٢١٩
 السُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ ١٥٢
 السَّيِّدُ اللَّهُ ٦٨٧

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَعِيدُ مِنَ الْجِنِّ ٦٣٧
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْسُ فِي تَنَعُّلِهِ وَتَرْجُلِهِ
 وَطُهْرِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ ٤٣٨، ٢٩٢
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعُ عَلَى يَدَيْهِ عِنْدَ مَنَامِهِ بِالْمُعَوِّذَاتِ،
 وَيَمْسَحُ بِهِمَا مَا اسْتَطَاعَ مِنْ جَسَدِهِ ١٤٣
 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَحَنَّنُ فِي غَارِ حِرَاءَ ٤٣٤
 كَانَ يُصَيِّمًا ذَلِكَ -تَعْنِي: الْحَيْضَ- فَنُؤْمُ بِقَضَاءِ
 الصُّومِ ٧٥٦
 كَانَ يُعْجِبُهُ الْقَالُ ٣٩٠
 الْكِبَرُ بَطَرُ الْحَقِّ وَغَمَطُ النَّاسِ ٧٧٧
 كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ كَفَّارَةً يَمِينِ ١٨٣
 كُلُّ بَدْعٍ ضَلَالَةٌ ٢٨٩، ٢٨٦
 كُلُّ عَظَمٍ ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ تَحْدُونَهُ أَوْفَرُ مَا يَكُونُ
 لِحِمَا ٤٠٣
 كُلُّ غُلَامٍ مُرْتَمَنٌ بِعَقِيقَتِهِ ١٦٩
 كُلُّ مُسْكِرٍ حَمَرٌ ٤٤٤
 كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ٥٢
 كُفِّ أَنْ يَنْفَعُ فِيهَا الرُّوحُ ٧٦٣
 كُنْتُ أَعْمَى فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيَّ بَصَرِي ٢٠٦
 كُنْتُ أُمْدٌ رَجُلِي بَيْنَ يَدَيْهِ ٥٦
 كُنْتُ يَهْتَمُّ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَوُزُّوْهَا؛ فَلَهَا
 تُذَكِّرُكُمْ الْآخِرَةَ ٣٢٦
 لَا تُبَشِّرُهُمْ فَيَتَكَلَّمُوا ٤٦
 لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَتَنَا يُعْبَدُ ٩٢
 لَا تُحَدِّثِ النَّاسَ بِتَلَاغِبِ الشَّيْطَانِ بِكَ فِي مَنَامِكَ ٦١٠
 لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ لَا
 يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ ٣٠٥
 لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي ٨٠
 لَا تَصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ ٣٠٣

فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ عُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ ٤٣٤
 فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ فَلَعَلَّهِ السُّخْطُ ٦٥١
 فَمَنْ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ مَلْجَأً، فَلْيَعُدْ بِهِ ١٩٦
 فَهُوَ بَيْنَهُ، فَأَجْرُهُمَا سَوَاءٌ ٧٠٤
 فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى ٥٢٣
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ
 ٤١٥، ٣٩٣
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا أَعْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرِكِ .. ٩٣، ٤٢
 قَالَ لِلْقَلَمِ: اكْتُبْ ٧١٧
 قِيلَ دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَةِ فِي غَزْوَةِ بَقِيفٍ مَعَ كَبْرِهِ وَعَمَاهُ ٧٩٢
 قَدْ سَتَرْنَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ ٦٧٩
 قَدْ صَلَّيْتُ إِذَا، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ٢٣٦
 الْقَدَرِيَّةُ مَجْهُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ ٧٣٢
 الْقُطُوبُ حَصَى ٢٨٠
 قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ ٦١٩
 قُولُوا: اللَّهُمَّ! إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ نُشْرِكَ بِكَ شَيْئًا
 نَعْلَمُهُ ٥٨٩
 قُولِي: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ٣٢٧
 قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ ٨١٩، ٨١٨
 كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَأْمُرُ إِذَا بَعَثَ بَعْتًا: بَانَ لَا يَدْعُوا
 قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَوْهُ ٣٢٢
 كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيَّامُ ٥٤٧
 كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ وَيَقْبِضُ أَصَابِعَهُ
 وَيَسْطُهَا ٨٢٨
 كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَمْرُضُ وَيُوعَكُ كَمَا يُوعَكُ
 الرَّجُلَانِ ٣١٤
 كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ ٧٥٤
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَطَبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا
 صَوْتُهُ ٥٦١

لَعَلَّ ابْنَكَ تَزَعَهُ عِرْقُ ٦٨٤
لَعَنَ الْمُتَخَذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالشُّرُجَ ٧٦٨
لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَوَارِثَ الْقُبُورِ وَالْمُتَخَذِينَ
عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالشُّرُجَ ٣٢٧
لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَوَارِثَ الْقُبُورِ ٣٢٣
لَقَدْ سَأَلْتُ عَنْ عَظِيمٍ، وَإِنَّهُ لَيَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسْرُهُ
اللَّهُ عَلَيْهِ ١٧٦
لَقَدْ عُدْتُ بِعَظِيمٍ - أَوْ مَعَاذِ - الْحَقِّ بِأَهْلِكَ ٦٩٤
لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ ٢٩٠
لِلْبَيْتِ النَّصْفُ، وَلِلْبَنَةِ الْإِبْنِ السُّدُسُ، تَكْمِلَةَ
الثَّلَاثِينَ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ ٢٣٦
لَمَّا أَخْبَرَ عَائِشَةُ أَنَّ جَنْرِيْلَ يُسَلِّمُ عَلَيْهَا قَالَتْ:
«عَلَيْهِ السَّلَام» ٦٦٧
لَمَّا اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَرَّ بِقَبْرِ أُمِّهِ اسْتَأْذَنَ اللَّهُ أَنْ
يَسْتَغْفِرَ لَهَا ٢٦٧
لَمَّا خَرَجَ ﷺ إِلَى أَحَدِ ظَاهَرَيْنِ دِرْعَيْنِ ٥٠٠
لَمَّاذَا أَخْرَجْتَنَا وَنَفْسَكَ مِنَ الْحَيَاةِ؟ ٧١٢
لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ أَحَدٌ بِعَمَلِهِ ٦٢٦
اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ ٨٤
اللَّهُمَّ أَحْصِهِمْ عَدَدًا، وَلَا تُثْبِتْ مِنْهُمْ أَحَدًا ٢٢٩
اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَأَبِي سَلَمَةَ، وَارْقِعْ دَرَجَتَهُ فِي
الْمَهْدِيِّينَ ٢٥٣
اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا قَسَمِي فِيكَ أَمْلِكُ، فَلَا تُلْغِي فِيَّ
لَا أَمْلِكُ ٤٧٢
اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ! أَذْهِبِ الْبَاسَ، اشْفِ أَتْتَ
الشَّافِي ١٤٢
اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِينِي يُوسُفَ ٣٥٨
اللَّهُمَّ! أَخْبِنِي مَا كَاتَبَ الْحَيَاءُ خَيْرًا لِي ٦٨٢
اللَّهُمَّ! الْعَنِ فُلَانًا وَفُلَانًا وَفُلَانًا ١٧٣

لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَبَ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ ٢٧٨
لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ بَعِ الْجَمْعَ بِالذَّاهِمِ ٥٩٦
لَا تَقُولُوا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ ... ٦٦٧
لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ ٦٨٩
لَا رُفْيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حِمَى ١٤٦، ١٤٣
لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ ٧١١
لَا عَذْوَى ٤٢٦
لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَحْلِ ١٨٠
لَا يَأْتِي زَمَانٌ عَلَى النَّاسِ إِلَّا وَمَا بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ ٥٥٧
لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ٣٩٨
لَا يُجَدِّبُنِي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ بَيْتِي؛ فَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ
أُخْرَجَ إِلَيْكُمْ وَأَنَا سَلِيمُ الصَّدْرِ ٤٧
لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ ٣٤
لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خَطِيئَةِ أَخِيهِ ٣٩٨
لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ ٣٩٧
لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ تَامٌ ٦٣٩
لَا يَزَالُ الْمَرْءُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصِْبْ دَمًا
حَرَامًا ٤٤٨
لَا يَزِي الرَّائِي حِينَ يَزِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ٢٠٣، ٦٣
لَا يُورَدُ مَرُوضٌ عَلَى مُصِحٍّ ٤٢٧، ٤٢٦
لَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأ السَّمَةَ إِلَّا فَهَأُ يُؤْتِيهِ
اللَّهُ تَعَالَى رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ .. ٣٨
لَا تُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ٤٧٩
لَآنَ أَخْلَفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَخْلِفَ
بَغَيْرِهِ صَادِقًا ٥١٣، ٤٥٦، ٣٠٨، ١٥٩
لَتَبْتَ كُلَّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ٢١٨
لَتَرْكَبَنَّ سَنَنْ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذُو الْقَدَةِ بِالْقَدَةِ
..... ٤٥٣، ٣٤٥، ١٦٢
لَسَنُ الْمُتَوَكِّلِينَ، بَلْ أَنْتُمْ الْمُتَوَكِّلُونَ ٥٠٠

مَا مِنْ نَبِيٍّ يَمُوتُ إِلَّا دُفِنَ حَيْثُ قُبِضَ ... ٣٣٦، ٣١٠
 مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ
 وَمَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ ٧٣٧
 مَا تَهَيَّيْتُكُمْ عَنْهُ فَأَخْبِرُوهُ ٧٣١
 مَا هَذِهِ بَأُولَ بَرَكَيْتُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ ١٤٩، ١١٧
 مَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ هَمٍّ وَلَا غَمٍّ وَلَا حُزْنٍ إِلَّا كُفِّرَ
 لَهُ بِهَا ٥٢٠
 مَاذَا حَبَّأْتُ لَكَ؟ ٤٠٢
 مَرَّ بِقَرْنَيْنٍ بَعْدَئِذَا، أَحَدُهُمَا كَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ ٣٩٧
 الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ؛ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يَخَالِلُ ... ٢٧١
 مَرْهَاهَا، فَلْيَصْبِرْ وَلْيَحْتَسِبْ ٥١٦
 وَمِفْتَاحُ الْجَنَّةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ٦٣
 الْمُقْسِطُونَ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَلَى يَمِينِ الرَّحْمَنِ،
 وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ ٨٣١
 مَنْ أَتَى عَرَافًا أَوْ كَاهِنًا، فَصَدَقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ
 بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ ٤٠٢، ٤٠٨
 مَنْ أَحَبَّ النَّاسَ إِلَيْكَ؟ قَالَ: «عَائِشَةُ» ١٢١
 مَنْ إِذَا قُطِعَتْ رَجْعُهُ وَصَلَّاهَا ٤٤٦
 مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَصِيَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ الَّتِي عَلَيْهَا
 خَاتَمُهُ فَلْيَقْرَأْ قَوْلَهُ تَعَالَى: «قُلْ تَمَازَوْا أَتَدْرِكُونَ مَا حَرَّمَ
 رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ» ٣٨
 مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كُلِّ مَعْلُومٍ ٣٧٩
 مَنْ أَفْهِيَ بَعِيرٍ عِلْمٍ فَإِنَّمَا إِنَّمُهُ عَلَى مَنْ أَفَاهُ ٥٥١
 مَنْ أَقْبَسَ شُعْبَةً مِنَ النُّجُومِ فَقَدْ أَقْبَسَ شُعْبَةً
 مِنَ السَّحَرِ ٣٩٣، ٤٤٦
 مَنْ أَقْطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ طَوْفَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
 مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ ١٧١، ٧٠، ٣٥٤
 مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ ٥٦٦
 مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وَكُلَّ إِلَيْهِ ١٣٦

اللَّهُمَّ! إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ ٦٨٢
 اللَّهُمَّ! إِنِّي عَبْدُكَ، ابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أُمْتِكَ ٥٧١
 اللَّهُمَّ! سَلِّطْ عَلَيْهِ كَلْبًا مِنْ كِلَابِكَ ٢٣٠
 اللَّهُمَّ! عَلَيْنِكَ بِهِمُ، اللَّهُمَّ! اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ
 كَسِينِي يَوْشَفَ ٢٢٩
 اللَّهُمَّ! لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ ٢٠٤
 اللَّهُمَّ! مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ! صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ ٢٧٠
 لَوْ اسْتَعْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سُقْتُ
 الْهَذْيَ ٧٠٤
 لَوْ أَنَّ لِي مَالًا لَعَمِلْتُ بِعَمَلِ فُلَانٍ ٧٠٤
 لَوْ شِئْتُ لَمَا زُرْتُكَ ٣٢٨
 لَوْ مِتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا ١٣١
 لَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ
 ٢٧٤، ٥٨٤، ٥٩
 لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا تَظُنُّونَ، إِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ الشَّرْكُ ٥١
 لَيْسَ الشَّيْءُ أَنْ لَا تُحْطَرُوا، بَلِ الشَّيْءُ أَنْ تُحْطَرُوا ثُمَّ
 لَا تُنَبِّتَ الْأَرْضُ ٥٨٦
 لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عُنْدِهِ وَلَا قَرْبِهِ صَدَقَةٌ ٦٨٥
 لَيْسَ فِي الْجَنَّةِ نَبِيٌّ يَمَّا فِي الدُّنْيَا إِلَّا الْأَنْبَاءُ ٥٧٩
 لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَّ وَالْحَرِيرَ ١٦٠
 مَا أَمَرَ أَحَدٌ سَرِيرَةً إِلَّا أَظْهَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى
 صَفَحَاتٍ وَجْهِهِ وَفَلَتَاتٍ لِسَانِهِ ٤٧٢
 مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتٍ عَقْلٍ وَدِينٍ ٧١٢
 مَا قُبِضَ نَبِيٌّ إِلَّا دُفِنَ حَيْثُ قُبِضَ ٢٩٩
 مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ
 رَجُلًا لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا سَمِعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ
 ٢٥٢، ٢٥٣
 مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى مَا
 هُوَ خَيْرٌ ٧٨٧

مَنْ يَضْمَنُ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ أَضْمَنَ
لَهُ الْجَنَّةَ ٨٠٨
الْمَيْتُ يُعَذَّبُ بِالنَّاحَةِ عَلَيْهِ ٧٦٣
تَحَنُّ أَوْلَى بِالشُّكِّ مِنَ الْإِبْرَاهِيمِ ١٦٧
تَقَرُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ ٧٣٦
بُيِّنَا عَنِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا ٣٢٥
هَذَا هُوَ النَّامُوسُ الَّذِي كَانَ يَأْتِي مُوسَى ٢٤٣
هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ ٤١٥
هَلَا بَرَكْتَ عَلَيْهِ ٧٩
هَلَكَ الْمُتَطَعُونَ ٨٢٧، ٢٩٣
هَمَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَهْدِمَ الْكَعْبَةَ وَيُنْشِئَهَا عَلَى قَوَاعِدِ
إِبْرَاهِيمَ ٤٦
هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا مِنْهَا هَدِيَّةٌ ٦٩٦
هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَخْرُجَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ ٣٧٥
هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ٤٢٠
وَإِذَا دَعَاكَ فَاجِبُهُ ١٢٤
وَإِذَا سَمِعْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَتَّبِعُ فِي الْمَسْجِدِ،
فَقُولُوا: لَا أَرْبَحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ ١٣٦
وَاعْلَمَنَّ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ
بَشِيءٌ ٤٩٠، ٣٦٣، ٢٠٤
وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ ٧٤٢، ٥٢١
وَاللَّهُ! لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لِفُلَانٍ ٢٢١
وَاللَّهُ! مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتِ أَفْقَرُ مِنِّي ٧٧٢
وَالنَّبِيُّ وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ ١٠٢
وَإِسْمُ اللَّهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ ابْنَتْ مُحَمَّدًا سَرَقَتْ
لَقَطَعَتْ يَدَهَا ٧٨٥، ٣٦
وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ:
إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ ٥٢٤
وَكُلُّ ﷺ أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَى الصَّدَقَةِ ٥٠١

مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ ٧٧٨
مَنْ دَعَاكَ فَأَجِيبْهُ ٢٠١، ٩٥
مَنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُ، وَأَنَا مَعَ
عَبْدِي إِذَا ذَكَرَنِي ٥٦
مَنْ رَأَى رَأَى رَأَى اللَّهِ بِهِ، وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهَ بِهِ ٥٢٧
مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ فَأَعْطَوْهُ ٨١٣
مَنْ سَرَتْهُ حَسَنَاتُهُ وَسَاءَتْهُ سَيِّئَاتُهُ فَذَلِكَ الْمُؤْمِنُ ٥٢٨
مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًا ٧٥٣
مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ٤٠٤
مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ٥٢
مَنْ صَنَعَ الْبُكْمَ مَعْرُوفًا فَكَافَأْتُهُ ٤٩٤
مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ ٥٣٠، ٢٩١، ١٦٢
مَنْ غَشَّائًا فَلَيْسَ مِنَّا ١٤٧
مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوءٍ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي
مُؤْمِنٌ بِالْكُوكِبِ ٣٩٣
مَنْ قَتَلَ دُونَ ذَلِكَ فَهُوَ شَهِيدٌ ٥٤٢
مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبَةٌ ١٠٣
مَنْ قَرَأَهَا [آيَةَ الْكُرْسِيِّ] فِي لَيْلَةٍ لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ مِنَ
اللَّهِ حَافِظٌ، وَلَا يَقْرُبُهُ شَيْطَانٌ حَتَّى يُصْبِحَ ٤١٢
مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا أَوْ
لِيَصْمُتْ ٧٠٧
مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ ٦٨٩
مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ ٩٩
مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو اللَّهَ نِدَاءً ٩٦
مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ
اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ ١٨٢
مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ ١٨٣
مَنْ وَجَدَ مَلَجًا فَلْيَعُدْ بِهِ ٥٩٧
مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ ٦١٩

- وَكَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ غُرُورَةَ بَنِ الْجَنْدِ أَنْ يَشْرِي لَهُ أَصْحِيَّةً ٥٠٢..
وَكَلَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيَّ بَنِ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يَذْبَحَ مَا
بَقِيَ مِنْ هَذِيهِ ٥٠١
وَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا ٧٥٤
وَلَا تَقُولُوا لِلْمُنَافِقِ: سَيِّدٌ ٨١٩
وَلِدِّي اللَّيْلَةَ وَلَدٌ سَمَّيْتُهُ بِاسْمِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ٤٧
وَلَيْقُلْ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ ٨١٨
وَمَا مِنَّا إِلَّا... وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ... ٤٣٧، ٤٣٩
وَمَا يُذْرِيكَ أَنَّهَا رُفِيَةٌ؟ ١٣٨، ٧٩
وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي ٧٦٢
وَمَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا ٥٥٧
وَهَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عِبِيدُ أَبِي ٤٤٥
وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ دَارٍ أَوْ رِبَاعٍ ٥٨٣
وَيَغْتَسُو بَيْنَهُمُ الْكَذِبُ ٧٨٢
يَا أَنَسُ! كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ ٨٠٤
يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ ٦٦٥
يَا عِبَادِي! إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا صُرِّي فَتَضُرُّوَنِي ٦١٢
يَا مُعَاذُ! أَتَذَرِي مَا حَقَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ، وَمَا حَقُّ
الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ؟ ٣٩
يَتَّبِعُ الْمَيِّتَ ثَلَاثَةٌ: فَيَرْجِعُ اثْنَانِ وَيَبْقَى وَاحِدٌ ٩٧
الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى ٦٩٧
يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَدَابٍ ٨٤
يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ
أُمَّهُ ١٧٣، ١٧٠
يُعْجِبُنِي الْقَالَ ٤٣٨
يُلْقَى فِي النَّارِ حَتَّى تَنْدَلِقَ أَقْتَابُ بَطْنِهِ ٥٣٣
يَمْنَعُنِي اللَّهُ ٥٥
يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ ٦١١



فهرس الموضوعات

الموضوع

المقدمة ٥

تعريف التوحيد في اللغة والشرع ١٦

أقسام التوحيد ١٦

تعريف توحيد الربوبية ١٦

معنى إفراد الله بالخلق ١٦

معنى إفراد الله بالملك ١٧

معنى إفراد الله بالتدبير ١٧

من أنكر توحيد الربوبية ١٨

دلالة العقل على أن الخالق للعالم واحد ١٨

تعريف توحيد الألوهية ١٩

تعريف العبادة ١٩

توحيد الأسماء والصفات، وما يتصمته ٢٠

الواجب نحو أسماء الله وصفاته ٢١

ضلال أهل التحريف ٢٢

كتاب التوحيد ٢٥

شرح قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ﴾ ٢٥

تعريف الجن والإنس ٢٥

معنى: ﴿إِلَّا يَسْتَدِينُ﴾ ٢٥

معنى الأمة: الطائفة ٢٦

الحكمة من إرسال الرسل ٢٦

تعريف الطاعات ٢٧

ركن التوحيد ٢٨

أقسام قضاء الله ٢٨

شرح قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ ٢٨

الصفحة

أقسام العبودية ٣٠

شرح قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ﴾ ٣١

شرح قوله تعالى: ﴿قُلْ مَكَالُوا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ ٣٢

المُرَاد بالفواحش ٣٣

النفس التي حرم الله ٣٤

المُرَاد بعهد الله ٣٦

ما تضمنته هذه الآية من الوصايا ٣٧

المُرَاد بصراط الله ٣٧

المُرَاد بالوصية ٣٨

حق الله على العباد، وحق العباد على الله ٣٩

قوله: «أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟» عند علماء النحو ٤٠

- مسائل الباب، والكلام عليها ٤١

إطلاق الشرك واللغو على من فعل سببه ٤٣

أشراط التوحيد لصالح الأعمال ٤٥

كتاب العلم للمصلحة ٤٥

استحباب إشارة المسلم ٤٦

الخوف من الاتكال على سعة رحمة الله ٤٦

حكم قول المسؤول: الله ورسوله أعلم ٤٨

تخصيص بعض الناس بالعلم ٤٨

نواضعه ﷺ ٤٩

باب: فضل التوحيد وما يكفر من الذنوب ٥٠

لا يلزم من ذكر فضل الشيء عدم وجوبه ٥٠

من فوائد التوحيد ٥٠

- ٧٩..... مَا يُسْتَعْمَلُ لِعِلَاجِ الْعَيْنِ.....
- ٨١..... حُكْمُ الرَّقِيَّةِ إِذَا فَعَلَهَا الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ أَوْ بغيرِهِ.....
- ٨٢..... حُكْمُ الْكَيِّ.....
- ٨٢..... حُكْمُ التَّدَاوِي.....
- ٨٤..... - مَسَائِلُ الْبَابِ وَشَرْحُهَا.....
- ٨٦..... فَائِدَةُ عَرْضِ الْأُمِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.....
- ٨٧..... مَرَاتِبُ اسْتِزْقَاءِ الْإِنْسَانِ.....
- ٨٨..... اسْتِعْمَالُ الْمَعَارِضِ.....
- ٩٠..... بَابُ: الْحَقُوفِ مِنَ الشَّرْكِ.....
- ٩٠..... مُنَاسَبَةُ لِمَا قَبْلَهُ.....
- ٩٠..... أَقْسَامُ الشَّرْكِ، وَتَعْرِيفُ كُلِّ قِسْمٍ.....
- ٩٠..... هَلْ يُغْفَرُ الشَّرْكَ الْأَصْغَرُ.....
- ٩١..... تَعْرِيفُ الْوَتَنِ وَالصَّنَمِ.....
- ٩٢..... تَعْرِيفُ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ.....
- ٩٣..... تَعْرِيفُ الرِّيَاءِ، وَأَقْسَامُهُ بِالنَّسْبَةِ لِإِبْطَالِ الْعِبَادَةِ.....
- ٩٥..... أَقْسَامُ الدُّعَاءِ.....
- ٩٧..... عِلَاجُ شِرْكِ الْإِخْلَاصِ.....
- ٩٨..... هَلْ يَلْزَمُ الْخُطُوءُ فِي النَّارِ لِمَنْ أَشْرَكَ.....
- ٩٨..... - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا.....
- ١٠١..... بَابُ: الدُّعَاءِ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.....
- ١٠١..... مُنَاسَبَةُ الْبَابِ لِمَا قَبْلَهُ.....
- ١٠١..... أَقْسَامُ الدُّعَاءِ إِلَى اللَّهِ.....
- ١٠٢..... شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي بَعْثِ مُعَاذٍ إِلَى الْيَمَنِ.....
- ١٠٢..... مَعْرِفَتُهُ ﷺ بِأَحْوَالِ النَّاسِ.....
- ١٠٥..... مَعْنَى «لَا إِلَهَ».....
- ١٠٦..... الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّايَةِ وَاللَّوَاءِ.....
- ١٠٦..... إِبْتِاثُ الْمُحَرِّجِ لِلَّهِ.....
- هَلْ يَدْعُو إِلَى الْإِسْلَامِ أَوَّلًا، أَوْ يُخْرِجُهُمْ بِنَايِجُبْ
- ٥١..... أَنْوَاعُ الظُّلْمِ.....
- ٥٢..... أَقْسَامُ الْهِدَايَةِ.....
- ٥٢..... شَرْحُ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.....
- ٥٣..... التَّوْحِيدُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ.....
- ٥٤..... الْمَعَاصِي مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى الْعَامُّ وَالْخَاصُّ.....
- ٥٥..... شَرْحُ «أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ».....
- ٥٧..... حَقُّ الرَّسُولِ ﷺ.....
- ٥٨..... الْمُتَّبِعَةُ وَاتِّبَاعُهُمْ.....
- ٥٨..... شَرْحُ «وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ».....
- ٥٨..... شَرْحُ مَنْ قَبْلَنَا.....
- ٥٩..... مَعْنَى: «وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ».....
- ٦٠..... مَعْنَى: «وَرُوحٌ مِنْهُ».....
- ٦٠..... أَقْسَامُ الْمُضَافِ إِلَى اللَّهِ.....
- ٦١..... دُخُولُ الْجَنَّةِ يَتَّقِسَمُ إِلَى قِسْمَيْنِ.....
- ٦٣..... مَعْنَى: «أَذْكُرُكَ وَأَذْعُوكَ بِهِ».....
- ٦٥..... مَعْنَى: «وَعَايِرُهُنَّ غَيْرِي».....
- ٦٥..... شَرْحُ حَدِيثِ أَنَسٍ.....
- ٦٨..... - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا.....
- ٧٠..... عَدَدُ الْأَرَضِينَ.....
- ٧١..... مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ».....
- ٧٢..... إِبْتِاثُ صِفَةِ الْوَجْهِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ.....
- ٧٣..... بَابُ: مَنْ حَقَّقَ التَّوْحِيدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ.....
- ٧٣..... مَا يَحْتَضِرُ بِهِ تَحْقِيقُ التَّوْحِيدِ.....
- ٧٣..... شَرْحُ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَتْ أُمُّهُ».....
- ٧٥..... إِذَا أَتَى اللَّهُ عَلَى عَبْدٍ يُرَادُّ مِنْهُ أَمْرَانِ.....
- ٧٦..... أَقْسَامُ الْمَعَاصِي بِالْمَعْنَى الْأَعْمِ وَالْأَخْصِ.....
- شَرْحُ حَدِيثِ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَعِيدِ
- ٧٧..... بِنِ جُبَيْرِ.....

- عَلَيْهِمْ أَوَّلًا ١٠٨
- مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا ١٠٩
- الإِخْلَاصُ فِي الدَّعْوَةِ ١٠٩
- كَوْنُ التَّوْحِيدِ أَوَّلَ وَاجِبٍ ١١٠
- التَّعْلِيمُ بِالتَّدْرِجِ ١١١
- مِنْ أَعْلَامِ الشُّبُوهَةِ ١١٢
- الْحَلْفُ عَلَى الْغَيْثِ ١١٤
- بَابُ: تَفْسِيرُ التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ١١٥
- مَعْنَى التَّفْسِيرِ ١١٥
- شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَتْلُوكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ ١١٥
- شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ﴾ ١١٦
- فَائِدَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ ١١٧
- شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ ١١٨
- أَنْوَاعُ الْحَيَّةِ ١٢١
- تَفْسِيرُ التَّوْحِيدِ ١٢٣
- أَقْسَامُ الدُّعَاءِ ١٢٤
- الْمَحَبَّةُ الشَّرِيعِيَّةُ ١٢٥
- الْكُفْرُ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ١٢٦
- بَابُ: مِنَ الشَّرْكِ بُسُّ الْخَلْقَةِ وَالْحَقِيقَةِ وَتَحْوِيلُهَا ١٢٧
- أَقْسَامُ النَّاسِ فِي الْأَسْبَابِ ١٢٧
- طَرِيقُ الْعِلْمِ بِالسَّبَبِ ١٢٧
- شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ ١٢٨
- مَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ» ١٣٢
- مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا ١٣٣
- الْعُدْرُ بِالْجَهْلِ ١٣٣
- بَابُ: مَا جَاءَ فِي الرُّقَى وَالنَّهَائِمِ ١٣٧
- حُكْمُ تَعْلِيلِ النَّهَائِمِ ١٣٧
- أَقْسَامُ التَّعْلِيلِ بِغَيْرِ اللَّهِ ١٤١
- شُرُوطُ جَوَازِ الرُّقْيَةِ ١٤٣
- شَرْحُ حَدِيثِ رُوَيْفِعٍ ١٤٤
- مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا ١٤٦
- يَسَوَارُ الرُّومَانِزِمِ ١٤٧
- إِذَا قَالَ النَّابِغِيُّ: «مِنْ السَّيِّئَةِ كَذَا» ١٤٧
- بَابُ: مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ ١٤٩
- أَنْوَاعُ الْبَرَكَاتِ ١٤٩
- شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ ١٥١
- شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي وَائِلٍ اللَّيْثِيِّ ١٥٣
- مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا ١٥٥
- خِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي ضَائِعِ الشَّرْكِ الْأَضْعَرِ (وَانْظُرْ أَوَّلَ بَابِ الْحَزَفِ مِنَ الشَّرْكِ ص: ٩٠) ١٥٧
- الشَّرْكَ الْحَقِيقِيُّ وَالْحَلْطِيُّ ١٥٨
- هَلْ يُغْفَرُ الشَّرْكَ الْأَضْعَرُ ١٥٩
- سَدُّ الدَّرَائِعِ ١٦٠
- اتِّبَاعُ سُنَنِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا ١٦٠
- يَأْسُ الشُّطْرَانِ مِنْ أَنْ يُعْبَدَ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ١٦١
- مَبْنَى الْعِبَادَاتِ عَلَى الْأَمْرِ ١٦٢
- مَسَائِلُ الْقَبْرِ ١٦٢
- بَابُ: مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللَّهِ ١٦٤
- أَقْسَامُ الذَّبْحِ لِغَيْرِ اللَّهِ ١٦٤
- شَرْحُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ سَلَاقِي وَشُعْبِي﴾ ١٦٥
- شَرْحُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ ١٦٨
- حُكْمُ الْمَذْنِيِّ، وَالْأَضْحِيَّةِ، وَالْعَقِيقَةِ ١٦٩
- السَّبَبُ بِمَنْزِلَةِ الْمُبَاشَرَةِ ١٧٠

- ١٩٢..... شَرَحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ﴾
 ١٩٣..... شَرَحُ حَدِيثِ حَوْلَةِ بِنْتِ حَكِيمٍ
 ١٩٤..... أَقْسَامُ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ
 ١٩٦..... حُكْمُ الاسْتِعَاذَةِ بِالْمَخْلُوقِ
 ١٩٧..... - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرَحُهَا
 ١٩٨..... الشَّرْعُ لَا يُبْطِلُ شَيْئًا إِلَّا ذَكَرَ مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ
 بَاب: مِنَ الشَّرِكِ أَنْ يَسْتَعِينَتْ بِغَيْرِ اللَّهِ أَوْ يَدْعُو
 غَيْرَهُ ٢٠٠
 ٢٠٠..... تَعْرِيفُ الاسْتِعَاذَةِ
 ٢٠٠..... حُكْمُ الاسْتِعَاذَةِ بِالْمَخْلُوقِ
 ٢٠٠..... أَقْسَامُ الدُّعَاءِ
 شَرَحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا
 يَنْفَعُكَ﴾ ٢٠١
 شَرَحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا
 كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾ ٢٠٣
 ٢٠٥..... شَرَحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاتَّبِعُوا عِندَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾
 ٢٠٦..... تَعْرِيفُ الشُّكْرِ، وَبِمَ يَكُونُ
 شَرَحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ
 دُونِ اللَّهِ﴾ ٢٠٧
 ٢٠٩..... الْفَرْقُ بَيْنَ (أَمِ) الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُتَفَتِّحَةِ
 ٢١١..... شَرَحُ حَدِيثِ عِبَادَةِ بَنِي الصَّامِتِ
 ٢١١..... الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّهُ لَا يُسْتَعَاثُ بِ»
 ٢١٢..... - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرَحُهَا
 بَاب: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَيُّشْرُكَوْنَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا
 وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ ٢١٦
 ٢١٦..... مُنَاسَبَةُ الْبَابِ، وَشَرَحُ الْآيَةِ
 شَرَحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ، مَا
 يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ ٢١٧
 ٢١٩..... مَسْأَلَةٌ: سَمَاعُ الْأَنْوَابِ
 ١٧١..... شَرَحُ حَدِيثِ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ
 ١٧٢..... - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرَحُهَا
 الْفَرْقُ بَيْنَ لَعْنِ الْمُعَيَّنِ وَلَعْنِ أَهْلِ الْمَعَاصِي عَلَى
 سَبِيلِ الْعُمُومِ ١٧٣
 ١٧٤..... لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ فِي الْإِكْرَاهِ
 مَسْأَلَةٌ: إِذَا أَكْرَهَ عَلَى الْكُفْرِ هَلِ الْأَوَّلَى أَنْ يَصْبِرَ
 أَوْ يُوَافِقَ أَوْ يَتَأَوَّلَ؟ ١٧٥
 ١٧٧..... عَمَلُ الْقَلْبِ هُوَ الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ
 بَاب: لَا يُذْبِحُ بِمَكَانٍ يُذْبَحُ فِيهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ١٧٨
 شَرَحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْعُدُوا فِيهِ أَبَدًا﴾ ١٧٨
 ١٨٠..... شَرَحُ حَدِيثِ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ
 ١٨٠..... تَعْرِيفُ النَّذْرِ فِي اللَّغَةِ وَالْأَصْطِلَاحِ
 ١٨٠..... حُكْمُ النَّذْرِ
 ١٨١..... تَعْرِيفُ الْعِيدِ
 ١٨٢..... أَقْسَامُ النَّذْرِ
 ١٨٣..... خِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي وُجُوبِ الْكَفَّارَةِ فِي نَذْرِ الْمَعْصِيَةِ ..
 ١٨٤..... حُكْمُ الذَّبْحِ بِمَكَانٍ يُذْبَحُ فِيهِ لِغَيْرِ اللَّهِ
 ١٨٤..... - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرَحُهَا
 ١٨٥..... الصَّلَاةُ فِي الْكَنِيسَةِ
 ١٨٥..... اسْتِيفَالُ الْمُفْتِي عِنْدَ الْحَاجَةِ
 ١٨٨..... بَاب: مِنَ الشَّرِكِ النَّذْرُ لِغَيْرِ اللَّهِ
 ١٨٨..... الْفَرْقُ بَيْنَ النَّذْرِ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَنَذْرِ الْمَعْصِيَةِ
 ١٨٨..... شَرَحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُؤْمِنُ بِالنَّذْرِ﴾
 ١٨٩..... شَرَحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ﴾
 ١٨٩..... شَرَحُ حَدِيثِ عَائِشَةَ
 ١٨٩..... حُكْمُ النَّذْرِ
 ١٩١..... - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرَحُهَا
 ١٩٢..... بَاب: مِنَ الشَّرِكِ الاسْتِعَاذَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ

- ٢٢٠..... شَرْحُ حَدِيثِ أَنَسٍ
 ٢٢٢..... شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ
 ٢٢٣..... شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ
 ٢٢٦..... - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا
 ٢٢٦..... مَسْأَلَةٌ: الْقُنُوتُ فِي الصَّلَوَاتِ فِي النَّوَازِلِ
 ٢٢٨..... تَسْمِيَةُ الْمَدْعُو عَلَيْهِمْ فِي الصَّلَاةِ
 ٢٣٠..... لَعْنُ الْمُعَيَّنِ فِي الْقُنُوتِ
 ٢٣٢..... بَابٌ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَقٌّ إِذَا فُرِغَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾
 ٢٣٢..... تَعْرِيفُ الْفَرْعِ، وَشَرْحُ الْآيَةِ
 ٢٣٣..... عَلُوُّ اللَّهِ فَسْهَانِ
 ٢٣٤..... شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 ٢٣٥..... تَفْسِيرُ الصَّحَابِيِّ وَالتَّابِعِيِّ
 ٢٣٦..... تَفْسِيمُ الدِّينِ إِلَى أَصُولٍ وَفُرُوعٍ
 ٢٣٧..... تَعْرِيفُ السَّحْرِ وَالْكَاهِنِ
 ٢٣٨..... تَعْرِيفُ الشُّهَابِ
 ٢٣٨..... خِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي انْقِطَاعِ مُسْتَرْقِي السَّمْعِ
 ٢٤٠..... شَرْحُ حَدِيثِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ
 ٢٤٢..... أَفْسَامُ إِرَادَةِ اللَّهِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا
 ٢٤٣..... مَعَانِي عِزَّةِ اللَّهِ
 ٢٤٤..... - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا
 ٢٤٥..... سَمَاعُ الْمُسْتَرْقِينَ لِلْأُمُورِ الْقَدَرِيَّةِ
 ٢٤٧..... إِبْثَاتُ الصَّفَاتِ، وَالرَّدُّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَهَا
 ٢٤٩..... بَابٌ: الشَّفَاعَةُ
 ٢٤٩..... مُنَاسِبَةُ الشَّفَاعَةِ لِكِتَابِ التَّوْحِيدِ
 ٢٤٩..... الْمَقْصُودُ مِنَ الشَّفَاعَةِ
 ٢٤٩..... تَعْرِيفُ الشَّفَاعَةِ
 ٢٥٠..... شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ﴾
 ٢٥٠..... أَفْسَامُ الشَّفَاعَةِ
 ٢٥٣..... إِشْكَالٌ وَجَوَابُهُ
 شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾
 ٢٥٣..... شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ﴾
 ٢٥٤..... شَرْطُ الشَّفَاعَةِ
 ٢٥٥..... شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ رَزَعْتُمْ﴾
 ٢٥٧..... كَلَامُ لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ
 ٢٥٧..... الشَّفَاعَةُ الْمُتَنَبِّئَةُ
 ٢٥٨..... أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ
 ٢٦٠..... الْفَائِدَةُ مِنَ الشَّفَاعَةِ
 ٢٦٠..... الْحِكْمَةُ مِنَ الشَّفَاعَةِ
 ٣٦٠..... الشَّفَاعَةُ الْمُتَنَبِّئَةُ
 ٢٦١..... - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا
 بَابٌ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾
 ٢٦٣.....
 ٢٦٣..... مُنَاسِبَةُ الْبَابِ
 ٢٦٣..... شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾
 ٢٦٤..... شَرْحُ حَدِيثِ وَفَاةِ أَبِي طَالِبٍ
 ٢٦٧..... الْإِشْكَالَاتُ الْوَارِدَةُ فِي الْحَدِيثِ
 ٢٦٨..... - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا
 ٢٧٠..... الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ إِسْلَامَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ
 ٢٧٠..... مَقَرَّةُ أَصْحَابِ الشُّوْءِ
 ٢٧١..... تَعْظِيمُ الْأَسْلَافِ وَالْأَكَابِرِ
 ٢٧٢..... الْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ
 بَابٌ: أَنَّ سَبَبَ كُفْرِ بَنِي آدَمَ وَتَرْكِهِمْ دِينَهُمْ هُوَ
 ٢٧٣..... الْغُلُوفُ فِي الصَّالِحِينَ
 شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾
 ٢٧٤.....

- مفاسيد الغلو..... ٢٧٥
- شرح حديث ابن عباس..... ٢٧٦
- أقسام الحقوقي..... ٢٧٩
- تعريف الغلو..... ٢٨٠
- أقسام الناس في العبادة..... ٢٨٢
- الغلو في العقيدة والعبادة..... ٢٨٢
- الغلو في العمارات..... ٢٨٣
- تعريف التنطع..... ٢٨٤
- معرفة أول شرك حدث في الأرض..... ٢٨٥
- الاحتفال بعيد المولد..... ٢٨٧
- الاحتفال بعيد ميلاد الأطفال..... ٢٨٧
- البدع سبب للكفر..... ٢٨٨
- ما تؤول إليه البدعة..... ٢٩٠
- فعل العبادة عند القبر..... ٢٩١
- سبب فقد العلم..... ٢٩٤
- الفرق بين التنطع، والغلو، والاجتهاد..... ٢٩٤
- قراءة الفاتحة عند القبر..... ٢٩٥
- باب: ما جاء في التغليب فيمن عبد الله عند قبر رجل صالح..... ٢٩٦
- شرح حديث عائشة رضي الله عنها..... ٢٩٦
- قبر النبي ﷺ في المسجد والحجاب عن ذلك..... ٣٠٠
- شرح حديث جندب بن عبد الله..... ٣٠١
- صور اتخاذ القبور مساجد..... ٣٠٤
- شرح حديث ابن مسعود..... ٣٠٥
- الجمع بين قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي»..... ٣٠٥
- ويبين إخباره أن الساعة تقوم على شرار الخلق..... ٣٠٥
- خلاصة الباب..... ٣٠٦
- مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا..... ٣٠٧
- مَذْهَبُ الرَّافِضَةِ..... ٣١١
- مَذْهَبُ الْجَهْمِيَّةِ..... ٣١٢
- باب: مَا جَاءَ أَنَّ الْغُلُوَّ فِي قُبُورِ الصَّالِحِينَ يُصَيِّرُهَا أَوْثَانًا تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ..... ٣١٧
- شرح حديث أبي هريرة..... ٣١٨
- إثبات صفة الغضب لله، والرد على من حرقها..... ٣١٨
- هل استجاب الله دعاء يبيته في عدم اتخاذ قبره وثنا يُعْبَدُ..... ٣٢٠
- تعريف اللات..... ٣٢٢
- أنواع زيارة القبور..... ٣٢٣
- إسراج القبور..... ٣٢٤
- خلاف العلماء في زيارة النساء القبور..... ٣٢٥
- مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا..... ٣٢٩
- باب: مَا جَاءَ فِي حِمَاةِ الْمُصْطَفَى ﷺ جَنَابِ التَّوْحِيدِ..... ٣٣١
- شرح ترجمة الباب..... ٣٣١
- شرح قوله تعالى: «لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ»..... ٣٣٢
- تعريف الرحمة والرافة..... ٣٣٣
- تعريف التوكل..... ٣٣٥
- شرح حديث أبي هريرة: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا»..... ٣٣٦
- سبب دفينه في بيته ﷺ..... ٣٣٦
- مراتب اتخاذ القبور مساجد..... ٣٣٧
- تعريف العيد..... ٣٣٨
- شرح حديث علي بن الحسين رضي الله عنه..... ٣٤٠
- معنى اتخاذ البيوت قبورًا..... ٣٣٧، ٣٤١

- ٣٤٢..... - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرَحُهَا.....
- ٣٤٤... بَابُ: مَا جَاءَ أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَعْبُدُ الْأَوْثَانَ ..
- ٣٤٤..... سَبَبُ تَبْوِيبِ هَذَا الْبَابِ ..
- ٣٤٤..... شَرْحُ التَّرْجُمَةِ.....
- شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ
- الْحَسَنَةِ﴾..... ٣٤٤
- تَعْرِيفُ الْجَنِّبِ وَالطَّاعُوتِ..... ٣٤٥
- شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكَ﴾..... ٣٤٦
- شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ الَّذِينَ عَلِمُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ﴾..... ٣٤٨
- شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «لَتَسْبِغَنَّ سَتَنَ مَنْ كَانَ
- قَبْلَكُمْ...»..... ٣٥١
- مُنَاسَبَةُ الْحَدِيثِ لِلْبَابِ..... ٣٥٣
- تَعْرِيفُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى..... ٣٥٤
- التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْجُمْلَةِ وَالْأَفْرَادِ..... ٣٥٦
- الْحِكْمَةُ مِمَّنِ انْتَبَاهَ هَذِهِ الْأُمَّةُ..... ٣٥٦
- شَرْحُ حَدِيثِ قُوتَانَ..... ٣٥٦
- أَفْصَامُ قَضَاءِ اللَّهِ..... ٣٥٨
- ٣٦٥..... - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرَحُهَا.....
- ٣٧٠..... بَابُ: مَا جَاءَ فِي السَّحْرِ.....
- ٣٧٠..... تَعْرِيفُ السَّحْرِ.....
- ٣٧٠..... أَفْصَامُ السَّحْرِ، وَحُكْمُ كُلِّ قِسْمٍ.....
- ٣٧٠..... كُفْرُ السَّاحِرِ.....
- وَجْهٌ إِذْ خَالَ بَابُ السَّحْرِ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ..... ٣٧١
- شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾..... ٣٧١
- شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجَنَّةِ وَالطَّغُوتِ﴾..... ٣٧٢
- ٣٧٣..... تَعْرِيفُ الْجَنِّبِ وَالطَّاعُوتِ.....
- ٣٧٣..... تَعْرِيفُ الْكَاهِنِ.....
- شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمَوْبِقَاتِ»..... ٣٧٦
- فَائِدَةُ الْحَضَرِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «السَّبْعُ الْمَوْبِقَاتِ»..... ٣٧٦
- النَّفْسُ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ قَتْلَهَا إِلَّا بِالْحَقِّ..... ٣٧٧
- تَعْرِيفُ الرَّبَا، وَبَيَانُ مَا يَجْرِي فِي الرَّبَا، وَمَا لَا
- يَجْرِي..... ٣٧٨
- تَعْرِيفُ السِّيمِ..... ٣٨٠
- مَا يُسْتَنَى مِنَ التَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ..... ٣٨١
- الْقَذْفُ، وَمَا يَرْتَبُ عَلَيْهِ..... ٣٨٢
- شَرْحُ حَدِيثِ جُنْدُبٍ..... ٣٨٣
- أَثَرُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَحَفْصَةَ، وَجُنْدُبٍ فِي قَتْلِ
- السَّاحِرِ..... ٣٨٤
- ٣٨٥..... - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرَحُهَا.....
- ٣٨٨..... بَابُ: بَيَانُ شَيْءٍ مِّنْ أَنْوَاعِ السَّحْرِ.....
- الْجِنْسُ وَالنَّوْعُ..... ٣٨٨
- شَرْحُ الْعِيقَةِ وَالطَّرْقِ..... ٣٨٩، ٣٨٨
- شَرْحُ الطَّيْرَةِ وَالْجَنِّبِ..... ٣٨٩
- شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «مَنْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً...»..... ٣٩٢
- أَفْصَامُ عِلْمِ النُّجُومِ، وَحُكْمُ كُلِّ قِسْمٍ..... ٣٩٣
- ٣٩٤..... مُنَاسَبَةُ الْحَدِيثِ.....
- شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ عَقَدَ عُقْدَةً ثُمَّ
- نَفَثَ...»..... ٣٩٤
- شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَلَا هَلْ أُنَبِّئُكُمْ مَا
- الْعَصَةُ؟...»..... ٣٩٦
- تَعْرِيفُ النَّوْصِمَةِ، وَبَيَانُ حُكْمِهَا..... ٣٩٧
- شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا»..... ٣٩٨
- أَفْصَامُ الْبَيَانِ..... ٣٩٨
- ٣٩٩..... مُنَاسَبَةُ الْحَدِيثِ.....
- ٣٩٩..... - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرَحُهَا.....
- ٤٠١..... بَابُ: مَا جَاءَ فِي الْكُفَّانِ وَنَحْوِهِمْ.....

- تَعْرِيفُ الْكَاهِنِ ٤٠١
 مَا لَيْسَ مِنَ الْكِهَانَةِ ٤٠١
 شَرْحُ حَدِيثٍ: «مَنْ أَتَى عَرَّافًا فَسَأَلَهُ...» ٤٠٢
 تَعْرِيفُ الْعَرَّافِ ٤٠٢
 أَقْسَامُ سُؤَالِ الْعَرَّافِ ٤٠٢
 اسْتِخْدَامُ الْجِنِّ ٤٠٣
 شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا...» ٤٠٥
 شَرْحُ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ
 تَطَيَّرَ أَوْ تَطَيَّرَ لَهُ...» ٤٠٨
 تَعْرِيفُ الْعَرَّافِ ٤١٠
 تَعْرِيفُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ لِلْعَرَّافِ ٤١١
 حَالَاتُ اسْتِخْدَامِ الْجِنِّ ٤١١
 كِتَابَةُ أَبِي جَادٍ وَأَقْسَامُهَا ٤١٣
 أَقْسَامُ النَّظْرِ فِي النُّجُومِ ٤١٤
 - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا ٤١٥
 بَابٌ: مَا جَاءَ فِي النُّشْرَةِ ٤١٧
 تَعْرِيفُ النُّشْرَةِ، وَأَقْسَامُهَا ٤١٧
 شَرْحُ حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ
 النُّشْرَةِ ٤١٧
 قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ٤١٩
 قَوْلُ ابْنِ الْقَيِّمِ ٤٢٠
 أَقْسَامُ حَلِّ السَّحْرِ ٤٢٠
 - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا ٤٢٠
 بَابٌ: مَا جَاءَ فِي التَّطَيُّرِ ٤٢٢
 أَقْسَامُ مُنَافَاةِ التَّطَيُّرِ لِلتَّوْحِيدِ ٤٢٢
 أَحْوَالُ الْمُتَطَيِّرِ ٤٢٢
 شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَلَيْتُهُمْ عِنْدَ آقُو﴾ ٤٢٣
 شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا طَلَيْتُكُمْ مَعَكُمْ﴾ ٤٢٣
 شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «لَا عَدْوَى وَلَا
 طَيِّرَةَ...» ٤٢٤
 تَعْرِيفُ الْعَدْوَى، وَالطَّيِّرَةِ، وَالْهَامَةِ، وَالصَّغْرِ ٤٢٤
 الْمُرَادُ بِالْبَقِيَّةِ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ ٤٢٥
 تَعْرِيفُ التَّوءِ ٤٢٨
 تَعْرِيفُ الْعُولِ ٤٢٩
 تَعْرِيفُ الْفَالِ ٤٣٠
 شَرْحُ حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ٤٣٠
 تَعْرِيفُ السِّيَّاتِ ٤٣١
 شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «الطَّيِّرَةُ شِرْكٌ» ٤٣٢
 أَنْوَاعُ الْإِذْرَاجِ فِي الْحَدِيثِ، وَأَمْثَلَتُهُ ٤٣٤
 كَوْنُ الطَّيِّرَةِ شِرْكًا ٤٣٥
 كِفَارَةُ الطَّيِّرَةِ ٤٣٦
 شَرْحُ حَدِيثِ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ: «إِنَّمَا
 الطَّيِّرَةُ...» ٤٣٧
 - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا ٤٣٨
 بَابٌ: مَا جَاءَ فِي التَّنْجِيمِ ٤٤٠
 تَعْرِيفُ التَّنْجِيمِ ٤٤٠
 أَقْسَامُ عِلْمِ النُّجُومِ ٤٤٠
 حِكْمَةُ خَلْقِ النُّجُومِ ٤٤٢
 حُكْمُ تَعَلُّمِ مَنَازِلِ الْقَمَرِ ٤٤٤
 شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ
 الْجَنَّةَ...» ٤٤٤
 خِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي الْمُرَادِ بِأَحَادِيثِ الْوَعِيدِ ٤٤٧
 - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا ٤٤٨
 بَابٌ: مَا جَاءَ فِي الْاسْتِشْقَاءِ بِالْأَنْوَاءِ ٤٥٠
 تَعْرِيفُ الْاسْتِشْقَاءِ ٤٥٠
 أَقْسَامُ الْاسْتِشْقَاءِ ٤٥٠

٤٩٠ شَرَحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا﴾
 شَرَحُ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «إِنَّ مِنْ صُغْفِ الْيَقِينِ
 ٤٩٣ أَنْ تُرْضِيَ النَّاسَ بِسَخَطِ اللَّهِ»
 شَرَحُ حَدِيثِ عَائِشَةَ: «مَنِ اتَّمَسَ رِضَا اللَّهِ
 ٤٩٥ بِسَخَطِ النَّاسِ...»
 ٤٩٦ مُنَاسَبَةُ الْحَدِيثِ
 ٤٩٧ - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا
 ٥٠٠ بَابُ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا﴾
 ٥٠٠ تَعْرِيفُ التَّوَكُّلِ
 ٥٠١ كَلَامُ الشَّيْخِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي الْأَسْبَابِ
 ٥٠١ أَقْسَامُ التَّوَكُّلِ
 ٥٠٢ شَرَحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا﴾
 شَرَحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا
 ٥٠٣ ذُكِرَ اللَّهُ»
 ٥٠٤ شَرَحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ﴾
 شَرَحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ
 ٥٠٥ حَسْبُهُ﴾
 ٥٠٥ شَرَحُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ
 ٥٠٧ - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا
 ٥٠٩ بَابُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَقَامُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾
 ٥١٠ شَرَحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَقَامُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾
 ٥١١ شَرَحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَفْسُقْ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ﴾
 ٥١١ تَحْرِيمُ الْقَنُوطِ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ
 شَرَحُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ:
 ٥١٢ «سُئِلَ عَنِ الْكِبَايِرِ...»
 ٥١٢ حَدُّ الْكِبِيرَةِ
 ٥١٤ - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا
 ٥١٦ بَابُ: مِنَ الْإِيمَانِ الصَّبْرُ عَلَى أَقْدَارِ اللَّهِ
 ٥١٦ أَقْسَامُ الصَّبْرِ، وَأَعْلَاهَا

٤٥١ شَرَحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَتَمَلَّوْنَ رُفُكُمُ﴾
 ٤٥٢ شَرَحُ حَدِيثِ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ
 ٤٥٢ فَائِدَةُ الْخَضَرِ فِي الْأَحَادِيثِ
 ٤٥٤ تَعْرِيفُ الْفَخْرِ بِالْأَحْسَابِ
 ٤٥٤ تَعْرِيفُ الطَّغْنِ بِالْأَنْسَابِ
 ٤٥٤ تَعْرِيفُ الْاسْتِسْقَاءِ بِالنَّجْوَمِ
 ٤٥٤ تَعْرِيفُ النَّبَاحَةِ
 ٤٥٧ شَرَحُ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ
 ٤٦٠ شَرَحُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ
 خِلَافُ الْمُفَسِّرِينَ فِي الْمُرَادِ بِالْكِتَابِ فِي قَوْلِهِ
 ٤٦٣ تَعَالَى: ﴿فِي كِتَابٍ مَّكُونٍ﴾
 ٤٦٦ - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا
 ٤٦٧ أَقْسَامُ النَّاسِ عِنْدَ نُزُولِ النِّعْمَةِ
 بَابُ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن
 ٤٦٩ دُونِ اللَّهِ آندَادًا﴾
 ٤٦٩ أَقْسَامُ الْحَيَّةِ
 شَرَحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن
 ٤٧٠ دُونِ اللَّهِ﴾
 ٤٧١ مُنَاسَبَةُ الْآيَةِ لِلْبَابِ
 شَرَحُ حَدِيثِ أَنَسٍ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى
 ٤٧٣ أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ...»
 ٤٧٦ شَرَحُ حَدِيثِ: «ثَلَاثٌ مِّنْ كُنَّ فِيهِ...»
 ٤٨٢ - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا
 ٤٨٥ بَابُ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ الْقَبِيلُ﴾
 ٤٨٥ هَلْ يَغْلِبُ الرَّجَاءُ أَوْ الْخَوْفُ
 ٤٨٦ أَقْسَامُ الْخَوْفِ
 ٤٨٧ شَرَحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ الْقَبِيلُ﴾
 شَرَحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّمَا يَخْشَى مَسْجِدَ اللَّهِ مَن
 ٤٨٨ آمَنَ بِاللَّهِ»

- ٥١٨..... شَرَحَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾
 ٥١٨..... شَرَحَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَتَيْنَا فِي النَّاسِ...»
 ٥١٩..... أَحْوَالَ النَّاسِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ
 شَرَحَ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ
 الْحُدُودَ...»
 ٥٢٠..... شَرَحَ حَدِيثَ أَنَسٍ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ الْخَيْرَ...»
 ٥٢١..... أَنْوَاعُ الْعُقُوبَةِ
 ٥٢٢..... سَبَبُ تَسْوِيَةِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِهَذَا الْأَسْمِ
 ٥٢٢..... شَرَحَ حَدِيثَ: «إِنَّ عَظَمَ الْجَزَاءِ مَعَ عَظَمِ
 الْبَلَاءِ...»
 ٥٢٤..... - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرَحُهَا
 ٥٢٥..... بَابُ: مَا جَاءَ فِي الرِّيَاءِ
 ٥٢٧..... تَعْرِيفُ الرِّيَاءِ، وَبَيَانُ أَقْسَامِهِ
 ٥٢٧..... شَرَحَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾
 ٥٢٩..... الشَّاهِدُ مِنَ الْآيَةِ
 ٥٢٩..... شَرَحَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَا أَعْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ
 الشُّرَكَ...»
 ٥٣٠..... شَرَحَ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ
 ٥٣١..... تَعْرِيفُ الشُّرَكَ الْحَقِيِّ وَالْجَلِيِّ
 ٥٣٣..... مِنْ دَفَائِقِ أَبْوَابِ الرِّيَاءِ
 ٥٣٣..... - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرَحُهَا
 ٥٣٤..... بَابُ: مِنَ الشُّرَكَ إِزَادَةُ الْإِنْسَانِ بِعَمَلِهِ الدُّنْيَا
 ٥٣٦..... شَرَحَ التَّرَجِمَةَ
 ٥٣٦..... الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا الْكِتَابِ وَالَّذِي قَبْلَهُ
 ٥٣٦..... التَّعْلِيمُ فِي الْكُلِّيَّاتِ
 ٥٣٧..... شَرَحَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا...»
 ٥٣٨..... شَرَحَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ: «تَعَسَّ عَبْدُ الدُّنْيَا...»
 ٥٤٠..... أَقْسَامُ النَّاسِ بِالنِّسْبَةِ لِلدُّنْيَا
 ٥٤٣..... - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرَحُهَا
 ٥٤٣..... بَابُ: مَنْ أَطَاعَ الْعُلَمَاءَ وَالْأَمْرَاءَ فِي تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ
 ٥٤٥..... اللَّهُ
 ٥٤٥..... الْمُرَادُ بِالْعُلَمَاءِ وَالْأَمْرَاءِ
 ٥٤٥..... شَرَحَ أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ
 ٥٤٦..... قَوْلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ
 ٥٤٧..... أَقْسَامُ التَّعَجُّبِ
 ٥٤٧..... شَرَحَ حَدِيثَ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ
 ٥٤٨..... أَقْسَامُ اتِّبَاعِ الْعُلَمَاءِ
 ٥٥١..... - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرَحُهَا
 ٥٥٥..... بَابُ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ
 يَزْعُمُونَ﴾
 ٥٥٨..... شَرَحَ الْآيَةَ
 ٥٥٨..... فَائِدَةُ الْإِظْهَارِ مَوْضِعَ الْإِضْهَارِ
 ٥٥٩..... مَا تَكُونُ بِهِ بِلَاغَةُ الْقَوْلِ
 ٥٦١..... شَرَحَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي
 الْأَرْضِ﴾
 ٥٦١..... أَقْسَامُ الْفَسَادِ
 ٥٦١..... شَرَحَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾
 ٥٦٢..... شَرَحَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَفَحُكْمَ الْحَيَاةِ يَبْعُونَ﴾
 ٥٦٢..... شَرَحَ حَدِيثَ ابْنِ عُمرَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ...»
 ٥٦٤..... قَوْلُ الشَّعْبِيِّ وَشَرَحُهُ
 ٥٦٥..... - مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرَحُهَا
 ٥٦٧..... بَابُ: مَنْ جَحَدَ شَيْئًا مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ
 ٥٦٩..... أَقْسَامُ الْجَحْدِ
 ٥٦٩..... مَبَاحِثُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ
 ٥٧٠..... الْأَوَّلُ
 ٥٧٠..... الثَّانِي
 ٥٧٠.....

التَّالِثُ.....	٥٧١	شَرْحُ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ	الله...».....	٥٩١
الرَّابِعُ.....	٥٧١	حُرُوفُ الْقَسَمِ.....	٥٩١	
الخَامِسُ.....	٥٧٢	حُكْمُ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ.....	٥٩١	
الْبَحْثُ فِي صِفَاتِ اللَّهِ.....	٥٧٢	إِقْسَامُ اللَّهِ بِالْمَخْلُوقَاتِ.....	٥٩٢	
الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ.....	٥٧٢	الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ ﷺ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ».....	٥٩٢	
الْمَبْحَثُ الثَّانِي.....	٥٧٣	قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَشَرْحُهُ.....	٥٩٤	
الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ.....	٥٧٣	شَرْحُ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ: «لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ	وَشَاءَ فَلَانٌ...».....	٥٩٥
شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾.....	٥٧٤	قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَشَرْحُهُ.....	٥٩٦	
تَعْرِيفُ النَّوِيَّةِ، وَشُرُوطُهَا.....	٥٧٥	- مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا.....	٥٩٧	
قَوْلُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَشَرْحُهُ.....	٥٧٦	بَابُ: مَا جَاءَ فِيْمَنْ لَمْ يَقْنَعْ بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ.....	٥٩٩	
مُنَاسَبَةُ هَذَا الْأَثَرِ لِلْبَابِ.....	٥٧٦	مُنَاسَبَةُ الْبَابِ.....	٥٩٩	
قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَشَرْحُهُ.....	٥٧٧	أَقْسَامُ الْأَفْتِنَاعِ بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ.....	٥٩٩	
أَقْسَامُ الْمُتَشَابِهِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.....	٥٧٨	شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ...».....	٥٩٩	
- مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا.....	٥٨٠	- مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا.....	٦٠١	
بَابُ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ﴾.....	٥٨٢	بَابُ: قَوْلُ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ.....	٦٠٣	
شَرْحُ الْآيَةِ.....	٥٨٢	مُنَاسَبَةُ الْبَابِ.....	٦٠٣	
مُنَاسَبَةُ الْبَابِ لِكِتَابِ التَّوْحِيدِ.....	٥٨٢	شَرْحُ حَدِيثِ قُتَيْبَةَ.....	٦٠٣	
قَوْلُ مُجَاهِدٍ، وَشَرْحُهُ.....	٥٨٣	إِشْكَالٌ، وَجَوَابُهُ.....	٦٠٤	
قَوْلُ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَشَرْحُهُ.....	٥٨٣	شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.....	٦٠٤	
أَقْسَامُ الْإِضَافَةِ إِلَى السَّبَبِ.....	٥٨٤	شَرْحُ حَدِيثِ الطُّفَيْلِ.....	٦٠٦	
قَوْلُ ابْنِ قُتَيْبَةَ، وَشَرْحُهُ.....	٥٨٥	تَعْرِيفُ الرُّوحِ.....	٦٠٧	
قَوْلُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ.....	٥٨٥	- مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا.....	٦٠٨	
إِضَافَةُ التَّعَمُّدِ إِلَى السَّبَبِ.....	٥٨٦	الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ.....	٦٠٩	
- مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا.....	٥٨٦	بَابُ: مَنْ سَبَّ الدَّهْرَ فَقَدْ آذَى اللَّهَ.....	٦١١	
بَابُ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا﴾.....	٥٨٨	تَعْرِيفُ السَّبِّ.....	٦١١	
شَرْحُ الْآيَةِ.....	٥٨٨	أَقْسَامُ سَبِّ الدَّهْرِ.....	٦١١	
قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْأُنْدَادِ.....	٥٨٩			
أَقْسَامُ التَّفْسِيرِ.....	٥٨٩			

- ٦١٢... شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا إِنَّمَا هِيَ إِلهَانَا الَّذِي﴾ .. ٦١٢
- شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يُؤَذِّنِي ابْنُ آدَمَ...» ٦١٣
- أَحْكَامُ الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ ٦١٣
- الدَّهْرُ لَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ ٦١٥
- مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا ٦١٦
- بَابُ: التَّسْمِي بِقَاضِي الْقَضَاءِ ٦١٨
- شَرْحُ التَّرْجِمَةِ ٦١٨
- مُنَاسَبَةُ الْبَابِ لِكِتَابِ التَّوْحِيدِ ٦١٨
- أَقْسَامُ قَضَاءِ اللَّهِ ٦١٨
- التَّسْمِي بِقَاضِي الْقَضَاءِ ٦١٩
- التَّسْمِي بِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ٦٢٠
- التَّسْمِي بِالْإِمَامِ ٦٢٠
- شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِنَّ أَخْنَعَ...» ٦٢٠
- مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا ٦٢٢
- بَابُ: اخْتِرَامُ أَسْمَاءِ اللَّهِ ٦٢٤
- الْبَحْثُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ ٦٢٤
- الْبَحْثُ الْأَوَّلُ ٦٢٤
- الثَّانِي ٦٢٤
- الرَّابِعُ ٦٢٥
- الخَامِسُ ٦٢٥
- السادسُ ٦٢٥
- السابعُ ٦٢٦
- الثامنُ ٦٢٦
- التاسعُ ٦٢٦
- التَّسْمِيَةُ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ ٦٢٦
- شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي شَرِيح ٦٢٦
- أَقْسَامُ حُكْمِ اللَّهِ ٦٢٦
- مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا ٦٢٩
- بَابُ: مَنْ هَزَلَ بَنِيَّ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ ٦٣٢
- حُكْمُ تَوَيَّةٍ مَنْ سَبَّ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ ٦٣٢
- شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ﴾ ٦٣٤
- شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَمُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ ٦٣٦
- مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا ٦٣٩
- بَابُ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ أَدْفَنَهُ رَحْمَةً مِنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرَرَةٍ﴾ ٦٤١
- مُنَاسَبَةُ الْبَابِ لِكِتَابِ التَّوْحِيدِ ٦٤١
- شَرْحُ الْآيَةِ ٦٤١
- شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ ثَلَاثَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ...» ٦٤٤
- مَا يُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ ٦٥٠
- مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا ٦٥٤
- بَابُ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهُمَا صَليمَا﴾ ٦٥٦
- شَرْحُ الْآيَةِ ٦٥٦
- حُكْمُ النَّذِيرِ ٦٥٨
- قَوْلُ ابْنِ حَزَمٍ فِي تَحْرِيمِ كُلِّ اسْمٍ مُعْبَدٍ لِغَيْرِ اللَّهِ... ٦٦٠
- قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْآيَةِ ٦٦١
- بُطْلَانُ كَوْنِ الْآيَةِ فِي آدَمَ وَحَوَّاءَ ٦٦٣
- مَسَائِلُ الْبَابِ، وَشَرْحُهَا ٦٦٤
- بَابُ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ ٦٦٧
- شَرْحُ الْآيَةِ ٦٦٧
- إِخْصَاءُ أَسْمَاءِ اللَّهِ ٦٦٨
- دُعَاءُ اللَّهِ بِأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى ٦٦٩
- أَنْوَاعُ الْإِلْحَادِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ ٦٧٠
- قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ٦٧١

- أقسام آيات الله ٦٧٢
- الإلحاد في الآيات الشرعية والكونية ٦٧٢
- مسائل الباب، وشرحها ٦٧٣
- باب: لا يقال: السلام على الله ٦٧٥
- شرح الترجمة ٦٧٥
- مناسبة الباب لكتاب التوحيد ٦٧٥
- شرح حديث ابن مسعود ٦٧٦
- مسائل الباب، وشرحها ٦٧٧
- باب: قول: اللهم اغفر لي إن شئت ٦٧٩
- شرح حديث أبي هريرة: «لا يقل أحدكم: اللهم اغفر لي إن شئت...» ٦٧٩
- المخطوطة في التعليق ٦٨٠
- مناسبة الباب لكتاب التوحيد ٦٨١
- مسائل الباب، وشرحها ٦٨٣
- باب: لا يقول: عبدي وأمتي ٦٨٥
- قول: ربك ٦٨٦
- أقسام إصافة الرب ٦٨٦
- إطلاق السيد على غير الله ٦٨٨
- أقسام الولاية ٦٨٨
- أقسام المولى ٦٨٨
- مسائل الباب، وشرحها ٦٩١
- باب: لا يرد من سأل بالله ٦٩٢
- أقسام السؤال بالله ٦٩٢
- حكم رد من سأل بالله ٦٩٣
- حكم السؤال ٦٩٣
- حكم سؤال المال ٦٩٣
- شرح حديث ابن عمر ٦٩٤
- إذا استعاذ بالله ٦٩٤
- حكم إجابة الدعوة ٦٩٥
- ما يشترط لذلك ٦٩٥
- إجابة الدعوة هل هي حق لله أو لادمي ٦٩٦
- بطاقات الدعوة هل هي كاللعوة بالمشاهدة ٦٩٦
- معنى (من صنع إليكم معروفا فكافئوه) ٦٩٧
- قوائد المكافأة ٦٩٧
- الدعاء بعد الإهداء مباشرة ٦٩٧
- المسائل في الباب، وشرحها ٦٩٨
- باب: لا يسأل بوجه الله إلا الجنة ٦٩٩
- مناسبة هذا الباب للتوحيد ٦٩٩
- حديث جابر: «لا يسأل بوجه الله إلا الجنة» ٦٩٩
- المراد بذلك على قولين: ٦٩٩
- معنى قوله: بوجه الله ٧٠٠
- إثبات الزوج لله ٧٠٠
- قول أهل التعطيل ٧٠٠
- الرد عليهم ٧٠٠
- حديث: «إن الله خلق آدم على صورته» ٧٠١
- المسائل في الباب، وشرحها ٧٠٢
- باب: ما جاء في اللو ٧٠٣
- استعمالات «لو» ٧٠٣
- شرح قول الله تعالى: «يقولون لو كان لنا من الأمر شيء ما فعلنا ههنا» ٧٠٤
- شرح قوله تعالى: «الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا لو أطاعونا ما قتلوا» ٧٠٥
- مناسبة الباب للتوحيد ٧٠٦
- حديث أبي هريرة: «أحرص على ما ينفعك واستعن بالله» ٧٠٧
- أفعال العباد لا تخلو من أربع حالات ٧٠٧

- قَوْلُهُ: «وَأَسْتَعِينُ بِاللَّهِ»..... ٧٠٨
- مَعْنَى الْإِسْتِعَايَةِ..... ٧٠٨
- قَوْلُهُ: «وَلَا تَعْجِزَن»..... ٧٠٨
- مَا يَقُولُهُ الْإِنْسَانُ عِنْدَ حُصُولِ خِلَافِ الْمَقْصُودِ... ٧٠٩
- إِذَا خَالَفَهُ الْقَدَرُ وَلَمْ يَأْتِ عَلَى مَطْلُوبِهِ فَلَا يَخْلُو مِنْ حَالَيْنِ..... ٧١٠
- قَوْلُهُ: «قَدَّرَ اللَّهُ»..... ٧١٠
- أَقْسَامُ الْإِرَادَةِ..... ٧١١
- عَمَلُ الشَّيْطَانِ..... ٧١١
- مِنْ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ..... ٧١١
- تَكْذِيبُ الْقَدَرِيَّةِ لِهَذَا الْحَدِيثِ..... ٧١٢
- كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ..... ٧١٢
- تَأْيِيدُ الشَّيْطَانِ عَلَى بَيْتِ آدَمَ..... ٧١٣
- الْمَسْأَلُ فِي الْبَابِ، وَشَرْحُهَا..... ٧١٤
- بَابُ: النَّهْيُ عَنْ سَبِّ الرِّيحِ..... ٧١٦
- الْمُرَادُ مِنَ النَّهْيِ..... ٧١٦
- شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ: «لَا تَسُبُّوا الرِّيحَ»..... ٧١٦
- مَا يَقُولُهُ الْإِنْسَانُ عِنْدَ حُصُولِ الرِّيحِ..... ٧١٧
- الْمَسْأَلُ فِي الْبَابِ..... ٧١٨
- بَابُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَطْلُوتُ يَا لَهَّ عَيْرَ الْحَقِّ طَنْ لَهَّيَّةً﴾..... ٧١٩
- شَرْحُ الْآيَةِ..... ٧١٩
- أَنْوَاعُ الطَّنِّ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ..... ٧١٩
- قَوْلُهُ: ﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾..... ٧٢٠
- مُرَادُهُمْ بِذَلِكَ..... ٧٢٠
- أَقْسَامُ الْكِتَابَةِ..... ٧٢١
- شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الطَّاغُوتِ يَاللَّهُ طَنْكَ السَّوَةِ عَلَيْهِمْ دَاوْرَةُ السَّوَةِ﴾..... ٧٢٢
- كَلَامُ ابْنِ الْقَيْمِ عَلَى الْآيَةِ..... ٧٢٣
- خُلَاصَةُ مَا ذَكَرَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي تَفْسِيرِ طَنْ السَّوَةِ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ..... ٧٢٤
- قَوْلُ الْمُعْتَرِ لَةِ..... ٧٢٥
- الرَّدُّ عَلَى الْمُحَرِّفِينَ لِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ..... ٧٢٦
- قَوْلُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ: كُلُّ مُعْطَلٍ مُثَمِّلٌ وَكُلُّ مُثَمِّلٍ مُعْطَلٌ..... ٧٢٦
- الَّذِي يَعْرِفُ أَسْمَاءَ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَمُوجِبَ حِكْمَتِهِ لَا يُثَمِّنُ أَنْ يَطَنَّ بِاللَّهِ طَنْ السَّوَةِ..... ٧٢٦
- قَوْلُهُ: «فَمُسْتَقِيلٌ وَمُسْتَكْبِرٌ»..... ٧٢٧
- الْمَسْأَلُ فِي الْبَابِ، وَشَرْحُهَا..... ٧٢٨
- مُنَاسَبَةُ الْبَابِ لِلتَّوْحِيدِ..... ٧٢٨
- بَابُ: مَا جَاءَ فِي مُنْكَرِي الْقَدَرِ..... ٧٢٩
- شَرْحُ الرَّجْمَةِ..... ٧٢٩
- مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْقَدَرُ..... ٧٢٩
- الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ يَتَعَلَّقُ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ خُصُوصًا..... ٧٢٩
- أَقْسَامُ النَّاسِ فِي الْقَدَرِ..... ٧٢٩
- الطَّائِفَةُ الْأُولَى: الْجَنَرِيَّةُ الْجَهَنَّمِيَّةُ..... ٧٣٠
- الطَّائِفَةُ الثَّانِيَّةُ: الْقَدَرِيَّةُ الْمُعْتَرِ لَةُ..... ٧٣٠
- أَدِلَّةُ الْجَنَرِيَّةِ وَالرَّدُّ عَلَى ثَبَاتِهِمْ..... ٧٣١
- أَدِلَّةُ الْقَدَرِيَّةِ وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ..... ٧٣٢
- الطَّائِفَةُ الثَّالِثَةُ: أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، تَوَسَّطُوا بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ..... ٧٣٣
- مَرَاتِبُ الْقَدَرِ..... ٧٣٤
- إِيمَانُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِهَذِهِ الْمَرَاتِبِ..... ٧٣٥
- التَّقْدِيرَاتُ السُّبِّيَّةُ الْأُخْرَى..... ٧٣٥
- الدَّلِيلُ عَلَى بَطْلَانِ احْتِجَاجِ الْعَاصِي عَلَى مَعْصِيَةِ بَقْدَرِ اللَّهِ..... ٧٣٦
- فَوَائِدُ الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ..... ٧٣٧
- قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ: «وَالَّذِي نَفْسُ ابْنِ عُمَرَ بِيَدِهِ لَوْ

- ٧٥٨..... بَابُ: مَا جَاءَ فِي الْمُصَوِّرِينَ.....
 ٧٥٨..... مُنَاسَبَةُ هَذَا الْبَابِ لِلتَّوْحِيدِ.....
 ٧٥٨..... شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْقُدْسِيِّ: «وَمَنْ أَظْلَمُ
 ٧٥٨..... يَمُنْ دَهَبٌ يَخْلُقُ كَخَلْقِي».....
 ٧٦٠..... أَحْوَالُ التَّصْوِيرِ.....
 ٧٦٠..... الْحَالَةُ الْأُولَى وَحُكْمُهَا.....
 ٧٦٠..... الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ وَبَيَانُ حُكْمِهَا.....
 ٧٦١..... الْحَالَةُ الثَّالِثَةُ وَخِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِيهَا.....
 ٧٦٢..... الْحَالَةُ الرَّابِعَةُ أَنْوَاعُ وَبَيَانُ حُكْمِهَا.....
 ٧٦٣..... شَرْحُ حَدِيثِ عَائِشَةَ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».....
 ٧٦٤..... مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ.....
 ٧٦٤..... قَوْلُهُ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا» الْإِشْكَالُ فِي هَذَا
 ٧٦٥..... وَالْجَوَابُ عَنْهُ.....
 ٧٦٥..... شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «كُلُّ مُصَوِّرٍ فِي النَّارِ».....
 ٧٦٥..... شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي الْهَيَّاجِ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ لَهُ: «أَلَا
 ٧٦٦..... أَبْعَثَكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».....
 ٧٦٧..... مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ: الْمُحَرَّمُ هُوَ تَصْوِيرُ الْحَيَوَانِ.....
 ٧٦٨..... مُنَاسَبَةُ ذِكْرِ الْقَدْرِ الْمُشْرِفِ مَعَ الصُّورِ.....
 ٧٦٨..... عُقُوبَةُ الْمُصَوِّرِ.....
 ٧٦٩..... فَائِدَتَانِ.....
 ٧٦٩..... حُكْمُ اقْتِنَاءِ الصُّورِ.....
 ٧٧٠..... الْمَسَائِلُ فِي الْبَابِ، وَشَرْحُهَا.....
 ٧٧٢..... بَابُ: مَا جَاءَ فِي كَثْرَةِ الْخَلِيفِ.....
 ٧٧٢..... مُنَاسَبَةُ الْبَابِ لِكِتَابِ التَّوْحِيدِ.....
 ٧٧٢..... شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَاحْفَظُوا أَيْمَنَتَكُمْ».....
 ٧٧٣..... الْمُرَادُ بِعَدَمِ كَثْرَةِ الْخَلِيفِ.....
 ٧٧٣..... الْمُرَادُ مِنْ حِفْظِ الْيَمِينِ.....
 ٧٧٤..... شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «الْخَلِيفُ مَنَفَقَةٌ لِلسَّلَعةِ».....
 ٧٣٨..... كَانَ لِأَحَدِهِمْ مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَبًا.....
 ٧٣٩..... مَا يَتَضَمَّنُهُ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.....
 ٧٣٩..... مَا يَتَضَمَّنُهُ الْإِيمَانُ بِالْمَلَائِكَةِ.....
 ٧٣٩..... مَا يَتَضَمَّنُهُ الْإِيمَانُ بِالْكِتَابِ.....
 ٧٤٠..... مَا يَتَضَمَّنُهُ الْإِيمَانُ بِالرُّسُلِ.....
 ٧٤١..... مَا يَتَضَمَّنُهُ الْإِيمَانُ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ.....
 ٧٤١..... كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ.....
 ٧٤١..... مَعْنَى الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ.....
 ٧٤١..... الْقَدَرُ سِرٌّ مِنْ أَسْرَارِ اللَّهِ.....
 ٧٤١..... الشَّرُّ لَا يُنْسَبُ إِلَى اللَّهِ.....
 ٧٤١..... قَطْعُ يَدِ السَّارِقِ شَرٌّ عَلَيْهِ وَخَيْرٌ بِالنَّسْبَةِ لَهُ
 ٧٤٤..... وَبِالنَّسْبَةِ لغيرِهِ.....
 ٧٤٥..... قَوْلُ بَعْضِ الزَّنادِقَةِ وَالرَّدُّ عَلَيْهِ.....
 ٧٤٥..... شَرْحُ قَوْلِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ لَانِيَّةٍ: «يَا بُنَيَّ إِنَّكَ
 ٧٤٥..... لَنْ تَجِدَ طَعَمَ الْإِيمَانِ».....
 ٧٤٧..... اخْتِلَافُ النَّاسِ فِي الْقَلَمِ.....
 ٧٤٧..... الْعَرُشُ قَبْلَ الْقَلَمِ.....
 ٧٤٨..... قَوْلُهُ: «حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ».....
 ٧٤٩..... فَوَائِدُ الْحَدِيثِ.....
 ٧٤٩..... سَبَبُ التَّسْمِيَةِ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ.....
 ٧٥٠..... رِوَايَةُ ابْنِ وَهْبٍ: «فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالْقَدَرِ خَيْرُهُ
 ٧٥٠..... وَشَرُّهُ».....
 ٧٥٠..... قَوْلُهُ: «أَحْرَقَهُ اللَّهُ بِالنَّارِ».....
 ٧٥٠..... حُكْمُ انْكَارِ الْقَدَرِ.....
 ٧٥١..... قَوْلُهُ: «فِي تَنْقِيهِ شَيْءٍ مِنَ الْقَدَرِ».....
 ٧٥٣..... الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ مُتَعَلِّقٌ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ أَكْثَرُ.....
 ٧٥٣..... اخْتِلَافُ النَّاسِ بِالْقَدَرِ.....
 ٧٥٣..... الْمَسَائِلُ فِي الْبَابِ.....

- ٧٩٣..... مَعْنَى قَوْلِهِ: إِلَى الْإِسْلَامِ.....
- تَقْرِيبُ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ مُسَمَّى الْإِيمَانِ وَمُسَمَّى
- الْإِسْلَامِ..... ٧٩٣.....
- دُخُولُ الْأَعْمَالِ فِي مُسَمَّى الْإِيمَانِ..... ٧٩٣.....
- مَعْنَى قَوْلِهِ: «إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ»..... ٧٩٤.....
- تَعْرِيفُ الْغَنِيمَةِ وَالْقَنِيِّ..... ٧٩٤.....
- مَتَى يَسْتَحِقُّ الْمُسْلِمُ الْغَنِيمَةَ؟..... ٧٩٤.....
- قَوْلُهُ: «فَأَسَاءَهُمْ الْحِزْبَةَ»..... ٧٩٥.....
- مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ
- وَهُمْ صَاغِرُونَ»..... ٧٩٥.....
- قَوْلُهُ: «فَاسْتَعِزَّ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ»..... ٧٩٥.....
- قَوْلُهُ: «فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ»..... ٧٩٦.....
- تَحْرِيمُ إِزْهَامِهِ عَلَى عَهْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ..... ٧٩٦.....
- بَيَانُ الْعِلَّةِ فِي ذَلِكَ..... ٧٩٦.....
- مَعْنَى قَوْلِهِ: «أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّتَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ
- أَهْوَنَ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ»..... ٧٩٦.....
- اِخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ..... ٧٩٧.....
- كُلُّ مُحْتَمِلٍ مُصِيبٍ مِنْ حَيْثُ اجْتِهَادُهُ..... ٧٩٩.....
- إِنْكَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقْسِيمَ الدِّينِ إِلَى أَصُولٍ وَقُرُوعٍ..... ٧٩٩.....
- بَقَاءُ بَابِ الْاجْتِهَادِ..... ٨٠٠.....
- أَقْسَامُ حُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ..... ٨٠٠.....
- المَسَائِلُ فِي الْبَابِ، وَشَرْحُهَا..... ٨٠٠.....
- بَابٌ: مَا جَاءَ فِي الْإِقْسَامِ عَلَى اللَّهِ..... ٨٠٣.....
- اِخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي (لَا) فِي قَوْلِهِ: «لَا أَقْسِمُ»..... ٨٠٣.....
- مَعْنَى الْإِقْسَامِ عَلَى اللَّهِ..... ٨٠٣.....
- أَقْسَامُ الْقَسَمِ عَلَى اللَّهِ..... ٨٠٣.....
- مُنَاسَبَةُ الرَّجْمَةِ لِكِتَابِ التَّوْحِيدِ..... ٨٠٤.....
- شَرْحُ حَدِيثِ جُنْدُبٍ..... ٨٠٥.....
- مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ..... ٨٠٥.....
- شَرْحُ حَدِيثِ سَلْمَانَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ...»..... ٧٧٥.....
- اِخْتِلَافُ النَّاسِ فِي كَلَامِ اللَّهِ إِلَى ثَابِتِيَةِ أَقْوَالٍ..... ٧٧٥.....
- نَفْيُ الْكَلَامِ دَلِيلٌ عَلَى إِبْطَالِ أَصْلِهِ..... ٧٧٥.....
- لَا يَلْزَمُ مِنْ كَلَامِهِ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ آلَةٌ..... ٧٧٥.....
- مُنَاسَبَةُ الْحَدِيثِ لِلْبَابِ..... ٧٧٨.....
- شَرْحُ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ: «خَيْرُ أُمَّتِي قُرْنِي»..... ٧٧٨.....
- مَعْنَى الْقُرْنِ..... ٧٧٩.....
- اِبْتِدَاءُ قُرْنِ الصَّحَابَةِ..... ٧٧٩.....
- كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي الْقُرْنِ..... ٧٧٩.....
- الْجَمْعُ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَقَوْلِهِ ﷺ: «أَلَا أَخْبِرُكُمْ
- بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ»..... ٧٨١.....
- شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «خَيْرُ النَّاسِ قُرْنِي...»..... ٧٨٢.....
- نَوْحُ الْأَفْضَلِيَّةِ فِي قَوْلِهِ: «خَيْرُ النَّاسِ...»..... ٧٨٢.....
- قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: «كَانُوا يَضْرِبُونََنَا عَلَى
- الشَّهَادَةِ وَالْعَهْدِ»..... ٧٨٣.....
- حُكْمُ شَهَادَةِ الصَّغَارِ..... ٧٨٤.....
- المَسَائِلُ فِي الْبَابِ، وَشَرْحُهَا..... ٧٨٤.....
- بَابٌ: مَا جَاءَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ نَبِيِّهِ..... ٧٨٧.....
- مَعْنَى الذِّمَّةِ..... ٧٨٧.....
- عَهْدُ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ وَعَهْدُ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ..... ٧٨٧.....
- شَرْحُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ»..... ٧٨٧.....
- مُنَاسَبَةُ الْآيَةِ لِلرَّجْمَةِ..... ٧٨٨.....
- شَرْحُ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ
- أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ...»..... ٧٨٨.....
- أَقْسَامُ السَّرَايَا..... ٧٨٨.....
- تَعْرِيفُ التَّقْوَى..... ٧٨٩.....
- الْقِتَالُ لِأَجْلِ الْوَطَنِ..... ٧٩٠.....
- التَّمَثِيلُ بِالْمُشْرِكِينَ..... ٧٩١.....
- دَعْوَةُ الْعَدُوِّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ..... ٧٩١.....

- ٨٢٥..... تَفْسِيرُ أَهْلِ التَّحْرِيفِ لِلَاكِه
- ٨٢٦..... قَوَائِدُ الْحَدِيثِ
- ٨٢٦..... الرَّدُّ عَلَيْهِمْ
- قَوْلُهُمْ: طَرِيقَةُ السَّلَفِ أَسْلَمُ وَطَرِيقَةُ الْخَلَفِ
- ٨٢٧..... أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ
- ٨٢٧..... يُطْلَانُ هَذِهِ الْعِبَارَةُ
- وَجُوبُ أَخْذِ الْعَقِيدَةِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ
- ٨٢٨.....
- ٨٢٨..... رِوَايَةُ مُسْلِمٍ: «وَالْجَبَالُ وَالشَّجَرُ عَلَى إِصْبَعٍ»
- ٨٢٨..... هَلْ نَهَى أَيْدِينَا كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ
- ٨٢٩..... رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ: «يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ»
- ٨٣٠..... قَوْلُهُ: «ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِشِمَالِهِ»
- ٨٣٠..... اخْتِلَافُ الرُّوَاةِ فِي كَلِمَةِ «شِمَالِهِ»
- شَرْحُ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
- ٨٣١..... يَقُولُ: «مَا الْكَرْبِيُّ فِي الْعَرْشِ إِلَّا كَحَلْقَةٍ...»
- مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ: «بَيْنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا
- وَالَّتِي تَلِيهَا...»
- ٨٣٢..... قَوْلُهُ: «وَاللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ»
- ٨٣٤..... أَقْسَامُ عُلُوِّ اللَّهِ
- ٨٣٤..... انْقِسَامُ مَنْ أَتَاكَرُوا عُلُوَّ اللَّهِ إِلَى قِسْمَيْنِ
- شَرْحُ حَدِيثِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: «هَلْ
- ٨٣٥..... تَنْدُرُونَ كَمَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ...»
- ٨٣٧..... التَّفْصِيلُ فِي إِبْتِنَاتِ الْجِهَةِ لِلَّهِ
- ٨٣٧..... قَوْلُ أَهْلِ التَّحْرِيفِ
- ٨٣٩..... الْمَسَائِلُ فِي الْبَابِ
- ٨٠٧..... الْمَسَائِلُ فِي الْبَابِ، وَشَرَحَهَا
- ٨١٠..... بَابٌ: لَا يُسْتَنْقَعُ بِاللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ
- ٨١٠..... مُنَاسَبَةُ الْبَابِ لِكِتَابِ التَّوْحِيدِ
- ٨١٠..... الْاِسْتِشْفَاعُ بِاللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ
- شَرْحُ حَدِيثِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ: «جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى
- ٨١٠..... النَّبِيِّ ﷺ..»
- ٨١٣..... الْمَسَائِلُ فِي الْبَابِ، وَشَرَحَهَا
- بَابٌ: مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ جَمِيعُ التَّوْحِيدِ وَسَدُّ
- طُرُقِ الشُّرْكِ
- ٨١٦..... مُنَاسَبَةُ الْبَابِ لِلتَّوْحِيدِ
- ٨١٦..... حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ: «انْطَلَقْتُ فِي وَفْدٍ
- بَنِي عَامِرٍ»
- ٨١٦..... الْفِعْلُ (تَبَارَكَ) لَا يُوصَفُ بِهِ إِلَّا اللَّهُ
- ٨١٧..... قَوْلُهُ: «قُولُوا يَقُولُكُمْ أَوْ بَعْضُ قَوْلِكُمْ»
- ٨١٧..... حِمَايَةُ النَّبِيِّ ﷺ لِمَنْ تَابَ التَّوْحِيدِ
- ٨١٨..... الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَقَوْلِهِ ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ»
- ٨١٨..... الْمَحْذُورُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ
- ٨١٩..... شَرْحُ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
- ٨١٩..... الْعُبُودِيَّةُ لِلَّهِ مِنْ أَجْلِ أَوْصَافِ الْإِنْسَانِ
- ٨٢٠..... الطَّوَائِفُ الَّتِي تَطَرَّفَتْ فِي الرُّسُولِ ﷺ
- ٨٢١..... الْمَسَائِلُ فِي الْبَابِ، وَشَرَحَهَا
- بَابٌ: مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ
- حَقَّ قَدْرِهِ»
- ٨٢٣..... شَرْحُ الْآيَةِ
- ٨٢٣..... شَرْحُ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «جَاءَ حَبْرٌ مِنْ
- الْأَخْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ..»
- ٨٢٣.....
- فِيهِرْسُ الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ
- ٨٤٣.....
- ٨٥٣..... فِيهِرْسُ الْمَوْضُوعَاتِ

